

الكتاب: شرح ألفية ابن مالك 1

عناصر الدرس

* شرح مقدمة الناظم

* التعريف بالناظم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تسليماً كثيراً.

مستعدون أو ... المشوار طويل؟ ولا نريد نركض حتى لا نتعب، لا يفهم البعض أن الدورة معناها بسرعة بسرعة لا! الدرس كما هو إن شاء الله، لكن هو زيادة وقت وإطالة بحسب ما يسمح به الوقت، ما دام ثلاثة أوقات فما يحتاج إلى شرح يشرح كما هو، وما هو قابل للاختصار يختصر، وما فيه شحذ للأذهان حينئذ يذكر على جهة الفائدة، وهذه الأذهان فأمر معقول قريب من الذهن، وأما الأمور البعيدة والشذوذات والتكلفات هذه الأصل البعد عنها، سواء كان في النحو أو في غيرها، لكن ثمة أمور وخاصة بعلل النحو لها مردها في فهم العربية، وما أتقنها طالب هي التي ما يتعلق بالنحو وما يتعلق بالصرف إلا ويتأكد ويترجح، ويكاد أن يجزم بأن اللغة توقيفية على أصح قولي أو أقوال أهل العلم الأصوليين وأهل اللغة: توقيف اللغات عند الأكثر ... ومنهم ابن فورك والأشعري

توقيف اللغات: اللغات توقيفية، كلها توقيفية سواء كانت العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية، أو غيرها كلها توقيف، بمعنى: أن الله عز وجل علمها آدم عليه السلام: ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) [البقرة: 31].

واللغة الرب لها قد وضعها

هذه العلل تفيد ماذا؟ تفيد التأكيد على هذا القول، وهذا حق، من مارس علل النحو والصرف ونظر في ما تكلم به أهل البيان يجد أن هذه اللغة محكمة، لها أول ولها آخر

ولها ظاهر ولها باطن، ولها أصول مطردة، هذه الأصول المطردة بعضها قد ينكشف بشاذ لا يكاد يذكر ولا ينطق في لسان العرب.
لكن يقولون: الأصول المهجورة هذه تكشف الأصول المطردة، قاعدة عن الصرفيين:
الأصول المهجورة الشاذة:
فإنه أهلٌ لأنَّ يُؤكِّرَما

يكرم هذا الأصل، لما قال الشاعر:

فإنه أهلٌ لأنَّ يُؤكِّرَما.

لأن أصله: أكرم، هذا الأصل، فعل ماضي، فتدخل عليه ياء وهمزة ونون وتاء فاعل، حرف المضارعة، فالأصل: أأكرم: (أو أ) الهمزة الأولى همزة مضارع .. المتكلم، أأكرم هذا الأصل، كما تقول: ضرب .. أضرب أضرب يدخل على الثلاثي، أكرم رباعي .. فالأصل: أأكرم، لكن نحن نقول: أكرم ونكرم ويكرم.
هذا الحكم مطرد أو لا؟ مطرد في كل رباعي مفتتح بهمزة الاستفهام، تحذف هذه الهمزة من باب التخفيف؛ لئلا يجتمع عندنا مثلاً أأكرم، هذا فيه ثقل، ثم حذفت مع الياء والتاء والنون طرداً للباب، هذا نقول:
فإنه أهلٌ لأنَّ يُؤكِّرَما: أصل مهجور، هو الأصل، أليس كذلك؟ لكنه مهجور، كشف لنا أصلاً مطرداً وهو: يُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، وأكرم.

هذا يدل على أن اللغة محكمة، ينطق الله عز وجل بعض أرباب اللسان الفصيح العربي بكلمة تكشف للنحاة والصرفيين كثير من الأصول عندهم، ولذلك يفرحون بمثل هذه الشذوذات؛ لأنها تفسر لهم بعض الأحكام المطردة عندهم.

فأقول: ما سنجري عليه إن شاء الله تعالى لا يفهم أنه دورة، نمشي عقارب الساعة تطاردنا هيا هيا؟! لا، رويداً رويداً، سنمشي قليلاً قليلاً، ومن حيث الشرح .. فك العبارات، والنظر في كلام الناظم رحمه الله تعالى، وكما ذكرنا ما يحتاج إلى إعراب أعربناه، وما لا يحتاج تركناه إحالة عليك أنت .. أنت الذي تقرأ، وأنت الذي تفهم، وأنت الذي تحفظ، وأنت الذي تراجع لست أنا، أنا حفظت وذاكرت وبقي ما بقي، وضاع ما ضاع، والله المستعان.

لكن أنت الذي الآن تؤصل نفسك فتذاكر وتحفظ وتعرب لا بد من الإعراب، ولذلك لو حاول بعضكم أن يجعل ولو بالذاكرة أن يجعل تمرين الطلاب للأزهري .. خالد

الأزهري محلاً للمذاكرة والمدارسة، أظنه ما يخرج من هذه الألفية إلا وقد أتقن أصول النحو كلها عن بكرة أبيها.

وأكاد أجزم ومن يتحدى فليفل، يجلس مع صاحبه فيفتح الكتاب ثم يعرب كلمة كلمة، وجرى خالد الأزهري في تمرين الطلاب على أنه قد يذكر بعض الفوائد، وهذه مفيدة جداً، يعني: الإعراب قد يكون محيي الدين يعرب، لكنه قد لا يؤصلك، بمعنى: أنه لا يذكر قاعدة إلا على جهة اليسير جداً، يذكر أن هذا مخالف لأصل كذا، وأن هذا لو أعرب بدل .. البدل من بدل ممنوع عند الجماهير من النحاة، هذا قليل. لكن الأزهري يكثر من هذه التعليقات، إذاً: كما ذكرت أنه لا بد من تشمير الليلة ونستعين الله عز وجل ونطلبه العون، وأن يبارك بالوقت، وفي الفهم والحفظ، فالكتاب طويل والوقت قصير، ولا نقول: عقارب الساعة تطاردنا! طيب:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

قال الناظم المصنف الإمام محمد بن مالك رحمه الله تعالى .. جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي نسباً، الشافعي مذهباً، الجياني منشأً، الأندلسي إقليماً، الدمشقي داراً ووفاءً، قال رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ

مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ ...

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ ...

وَتَقْتَضِي رِضاً بَغَيْرِ سُخْطٍ

وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٍ تَفْضِيلاً

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ ... أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

وآلهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزٍ

فَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطَى

مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا
لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

قال رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

بدأ نظمته بالبسملة، وهذه .. أو ذكر البسملة في الشعر إذا كان علماً ومشتماً على الآداب الشرعية متفق على حله وإباحته، فهو جائز بالإجماع، وهذا لا نزاع فيه بين أهل العلم، وإنما وقع النزاع فيما إذا كان الشعر محرماً أو مكروهاً أو مباحاً.

والصحيح: أنه إذا كان محرماً أو مكروهاً فحكمه حكم الشعر، بمعنى: أنه يكره مع المكروه ويحرم مع المحرم.

وأما المباح فالأصل الإباحة، حينئذ نقول: المسألة فيها تفصيل: هل يجوز أن يفتتح الشعر بالبسملة؟ نقول: ما كان من العلم والآداب الشرعية فهو متفق على حله وإباحته، وأما ما ورد عن الشعبي من المنع والزهرري، حيث قال رحمه الله: مضت السنة ألا يكتب أمام الشعر بسم الله الرحمن الرحيم، هذا محمول على الشعر الذي يكون محرماً أو مكروهاً أو فيه نوع غزل ونحو ذلك.

فأما هذه المنظومات فهذه جرى أهل العلم على أنها مما يندب أن تفتتح بالبسملة، ولكن الأولى ألا تجعل نظماً .. ألا تدخل في النظم، كما قال الشاطبي: بدأت بسم الله في النظم أولاً ..

قالوا: هذا خلاف الأولى، وبعضهم صرح بأنه مكروه، وأما جعلها مستقلة تكتب في وسط السطر فهذا أمر مندوب فيما إذا كان من العلوم الشرعية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام في البسملة يطول ذكره، وقد مضى معنا كثير من ذلك، الأحكام المتعلقة بها، وأهم ما يذكر: أنه افتتح بالبسملة أو افتتح نظمته بالبسملة اقتداءً بالكتاب العزيز، حيث بدأ الله تعالى القرآن كتاب بقوله: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)) إلى آخر السورة [الفاتحة: 1 - 2].

وكذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم، فأقول: فعل النبي، ولا أقول: السنة قولية لضعفها، وأما حديث: {كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أتر} أو قال: أجزم} أو نحو ذلك، نقول: هذا الحديث لا تثبت به الحجة، فهو ضعيف، والضعيف لا

يحتج به لا في الأحكام ولا في فضائل الأعمال.

والحجة فيه: السنة الفعلية، حيث كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يكتب إلى عماله، أو يكتب إلى الملوك والرسائل، ونحو ذلك بالبسملة، فجاء في صحيح البخاري: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، من محمد بن عبد الله إلى هرقل عظيم الروم} فدل على أن هذا من الأمور المستحبة فعلها، إذا كتب كتاباً أو درس أو علم أو تكلم بكلام مهم يلتفت إليه أن يأتي بالبسملة: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وبالبسملة هذا اللفظ، هكذا: البسملة، هذا مصدر مولد، مصدرٌ مولد أو نقول: من قبيل .. ليس مصدرًا مولدًا، بل هو مصدر قياسي، مصدر قياسي لبسمل يسمل بسملة، بسملة: هذا مصدر قياسي؛ لأن فعل يأتي في اللغة مصدره قياساً على: فعللة .. دحرج يدحرج دحرجةً، دحرج: هذا فعل ماضي، يدحرج: هذا المضارع، دحرجةً: هذا القياس.

بسمل ييسملُ بسملةً، نقول: بسملةً: هذا مصدر قياسي، مصدر قياسي للفعل الماضي الرباعي: بسمل.

ويرد السؤال في: بسمل هذا منحوت، بمعنى: أنه اختصر من كلمات، كما يقال: حولق .. حولق، هذا اختصار ل: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهلل .. هليل، ل: لا إله إلا الله، وسعمل: السلام عليكم، نقول: هذا كله يعتبر من النحت.

وهذا النحت على قسمين في لسان العرب، منه ما هو قياسي، ومنه ما هو سماعي، وهل: بسمل هذا، من السماعي أو القياسي؟ فيه خلاف والصواب أنه من السماعي، يعني: مسموع وليس بمولد، كا: الفذلكة، والبلكفة، والكذلكة، هذه كلها من قبيل النحت، لكنها مولدة، يعني: مصنوعة صنعها المتأخرون، لم ينطق بها من يحتج بلسانه. وأما: بسمل، الصواب أنه سمع ..

لقد بَسَمَلْتُ لَيْلَى غَدَاةً لَقِيْتُهَا ... فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسَّمُ

لقد بسملت ليلي، هكذا قال ابن أبي ربيعة، فدل على أنه قياسي وليس بسماعي. وبسمل: من حيث الأفراد .. مفرداتها، ومن حيث المعاني، قلنا: ذكرنا شيئاً مما سبق، لكن نقول: بسم الله: هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف الأصح أنه يقدر فعلاً مؤخراً خاصاً، فعلاً: لأن الأصل في العمل للأفعال، ولأن الشرع جاء بذلك مصرحاً به: ((اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ)) [العلق:1] اقرأ باسم، باسم: جار ومجرور متعلق بقوله: اقرأ،

وجاء في النص: حديث {باسمك ربي وضعت جنبي} وضعت .. باسمك: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: وضعت، وهو فعل، فدل على أن الأصل في متعلق البسملة أن يكون فعلاً، خاصاً: لأنه أدل على المقام؛ لأن من بسمل لشيء لا بد وأنه يضم في نفسه ما جعل البسملة مبدأً له، هذا أولى من أن يقدر فعلاً عاماً أو اسماً عاماً؛ لأنه إذا قال: بسم الله أولف .. بسم الله أشرب .. أنا .. أكل .. بسم الله إلى آخره نقول هذا: أدل على المراد من الفعل العام.

أما: بسم الله أبداً، أو ابتدائي، أبداً ماذا؟ هذا لفظ عام لا يفهم منه الحدث الخاص، حينئذٍ إذا أضمر في نفسه حدثاً خاصاً، نقول: قدر في نفسه ونوى في نفسه ما جعل البسملة مبدأً له، وهذا أصح من حيث المعنى.

ثالثاً: مؤخراً لماذا؟ لفائدتين:

أولاً: الاهتمام باسم الله تعالى، ألا يتقدم عليه شيء، بسم الله أولف .. أنظم.

والفائدة الثانية: إفادة القصر والحصر، والقصر إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عدى.

باسم الله لا باسم غيره، أستعين: الباء هنا للاستعانة، أو للمصاحبة على وجه التبرك.

باسم الله لا باسم غيره: مثل قوله: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)) [الفاحة:5] إياك نعبد: نعبدك، هذا الأصل، فأريد الحصر والقصر فانفصل الضمير فقدم، فصار المعنى: لا نعبد إلا إياك، وإياك نستعين: لا نستعين إلا بك، فتقديم ما حقه التأخير يفيد القصر والحصر، وهو إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عدى.

لهذه الأمور الثلاثة نقدره على الأصح فعل لا اسم .. مؤخر لا مقدم، خاص لا عام، لهذه العلل التي ذكرناها.

وأما قوله تعالى: ((اقْرَأْ بِاسْمِ)) [العلق:1] هذا جاء مقدماً هنا، أليس كذلك؟ نحن نحتاج بالآية على أن المتعلق يكون فعلاً، وهنا جاء مقدماً في الآية.

نقول: هنا المراد الاهتمام بالقراءة لأن لها شأن يختص به المقام، فإذا قدم المعمول أو المتعلق .. إذا قدم المتعلق لفائدة ترجى من التقديم لا بأس، وأما الأصل فالتأخير، وَقَدْ يُفِيدُ فِي الْجَمِيعِ الْإِهْتِمَامَ ...

تَقْدِيرُ مَا عُلِّقَ بِاسْمِ اللَّهِ بِهِ

تَقْدِيمُهُ فِي سُورَةِ اقْرَأْ فَهِيَ ... بِهِ وَمِنْ ثَمَّ الصَّوَابُ فِي الْمَقَامِ
مُؤَخَّرًا فَإِنْ يَرِدُ بِسَبَبِهِ

كَانَ الْقِرَاءَةُ الْأَهَمُّ الْمُعْتَنَى

إذاً: لما كانت القراءة هي أهم وهو المراد من إرسال الوحي، أنزال جبريل عليه السلام للنبي - صلى الله عليه وسلم - حينئذٍ بدأ بالفعل، باسم: عرفنا أنه جار ومجرود متعلق بمحذوف، وهذا المحذوف فعل، وهو مؤخر وخاص.

باسم: اسم هذا له معنى لغوي، وله معنى اصطلاحى، والمعنى الاصطلاحي سيأتينا، والمراد به من حيث اللغة: ما دل على مسماه، كل ما دل على مسمى فهو اسم، فيشمل الأفعال الاصطلاحية والحروف الاصطلاحية عند النحاة، فلذلك قوله عز وجل: ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ)) [البقرة: 31] الأسماء ليست هذه الأسماء الاصطلاحية، وإنما الأسماء اللغوية، الشاملة للأفعال الاصطلاحية والحروف الاصطلاحية، فقام وجاء وضرب ويضرب واضرب، هذه كلها أسماء لأنها دلت على مسماهها، كذلك: إلى ومن وثم وهل وبلى، هذه كلها أسماء، وإنما باعتبار خاص عند النحاة جعلت مقابلة للأسماء وقسيماً لها.

إذاً، باسم: نقول: الاسم هنا المراد به ما دل على مسماه، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه، وهو مشتق على الصحيح، وأصله: الإله، الإله فعال بمعنى: مفعول، ولذلك نقول: آله .. لا إله إلا الله: لا إله: لا معبود بحق إلا الله، فنفسر الإله بمعنى: معبود.

إله: هو أصل لفظ الجلالة: الله، هو أصله ولذلك نقول: هو مشتق، لماذا هو مشتق؟ لأنه دل على صفة، وأسماء الله عز وجل كلها دالة على صفات، ولذلك قال سبحانه: ((وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) [الأعراف: 180] أي: البالغة في الحسن غايتها، بهذه الآية نرد على من قال بأن الله جامد ولا يدل على صفة، نقول: هذا المعنى فاسد، أو هذا القول باطل، لماذا؟ لأن الله تعالى عم فقال: ((وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) [الأعراف: 180] الأسماء: جمع دخلت عليه أل، يفيد العموم، إذاً: الله علم أم لا؟ نقول: علم، إذاً: دخل أو لا؟ دخل، يصدق عليه أن له الغاية في إثبات المعنى .. معنى الكمال له: ((وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)) [الأعراف: 180] أي: التي بلغت في الحسن غايتها.

وهذا إنما مرده إلى اللفظ أو إلى المعنى؟ إلى المعنى لا شك، أما اللفظ في نفسه فلا يوصف بذلك، وإنما الذي يوصف هو المعنى، فقول من يقول بأنه جامد، يدل على ذات فحسب، نقول: هذا قول فاسد.

وقوله سبحانه: ((وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ)) [الأنعام: 3] في السماوات: جار ومجرور متعلق بقوله: الله، ولا يتعلق الجار والمجرور إلا بمشتق أو ما فيه رائحة الاشتقاق، يعني:

بفعل أو ما فيه رائحة الفعل.

وهذه الآية يفسرها قوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84] فدل على أن الله المراد به الإله، حذفت الهمزة تخفيفاً، ثم اجتمع عندنا مثالان: اللام الساكنة الأولى، والثانية متحركة فوجب الإدغام فقليل: الله، ثم فخم بعد الضم وبعد الفتح تفخيماً:
وفخّم اللّام من اسم الله ... عن فتح أو ضمّ كعبد الله

وبعد الكسر ترقق هذا مذهب الجمهور، أن ثم تفصيلاً، فقليل: ترقق مطلقاً، وقيل:
تفخم مطلقاً، والصواب: التفصيل: أن اللام هذه تفخم بعد الضم وبعد الفتح، وأما بعد الكسر فترقق، قال ابن الجزري:

وفخم اللام من اسم الله عن فتح عن .. بمعنى: بعد، عن فتح أو ضم كعبد الله.
إذاً: أصل الله: الإله، معناه كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين.
حاصل أن الذي ينبغي أن يعلم: أن لفظ الجلالة: الله، علم مشتق على الصحيح، بل ابن القيم رحمه الله تعالى أنكر صحة نسبة قول بالجمود لسيبويه، قال: بل سيبويه يرى أنه مشتق، وأن أصحابه أو بعضهم قد غلطوا عليه.
الله: أي المعبود.

الرحمن الرحيم .. باسم: قلنا: اسم هذا مضاف ولفظ الله الجلالة مضاف إليه، وهنا الإضافة من إضافة الاسم إلى المسمى، حينئذ تكون بيانية، فتفيد العموم، باسم: باسم الله، أي: بكل اسم هو لله عز وجل، فحينئذ فيه نوع تعلق قلب بالله عز وجل، وهو أن الباء هذه للاستعانة، أو المصاحبة على وجه التبرك، حينئذ إذا استحضرت في قلبه أنه مستعين بكل اسم هو لله عز وجل زاده يقيناً وتعلقاً بربه.
الرحمن الرحيم: اسمان مشتقان من الرحمة على وجه المبالغة، إلا أن الرحمن أكثر مبالغة من الرحيم؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، رحمن: على خمسة أحرف، ورحيم: على أربعة أحرف، وزيادة المبنى حروف مادة جوهر الكلمة تدل على زيادة المعنى غالباً، احترازاً من حذرٍ وحاذر.

الرحمن الرحيم، الرحمن: من جهة المعنى عام، ومن جهة اللفظ والإطلاق خاص، والرحيم: من جهة اللفظ عام، ومن جهة المعنى خاص، فبينهما عموم وخصوص.

الرحمن: عام المعنى، من حيث إن الرحمة تشمل الكافر والمؤمن، بل حتى البهائم، ومن حيث اللفظ لا يجوز إطلاقه إلا على الله عز وجل، فهو خاص بالرب جل وعلا، والرحيم: هذا من حيث المعنى خاص بالمؤمنين: ((وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا)) [الأحزاب: 43] قدم ما حقه التأخير فأفاد القصر والحصر، أي: بالمؤمنين لا بغيرهم، فدل على أن رحيم: لا يتعلق برحمة الكافرين، بخلاف الرحمن.

أما من حيث اللفظ فهذا عام، قل: جاء زيد الرحيم، جاء: فعل ماضي، وزيد: فاعل، والرحيم: نعت، إذاً: وصف به المخلوق، فليس خاصاً من حيث اللفظ، فلاشتراك في اللفظ لا في المعنى، الاشتراك في اللفظ، هذا يتعلق بقاعدة الأسماء والصفات: أن اللفظ إذا كان مطابقاً للفظ أطلق على الرب جلا وعلا حينئذٍ الاشتراك في القدر المشترك من حيث الجنس، وأما من حيث اللفظ فاللفظ هو هو، وأما من حيث المعنى، حينئذٍ إذا أطلق دون إضافة إلى الرب جل وعلا أو إضافة إلى المخلوق حينئذٍ اشتراكاً في الجنس، أو القدر المشترك، ثم إذا أضيف إلى الرب انفصل المعنى، وإذا أضيف إلى المخلوق انفصل المعنى، كما قرره ابن تيمية في التدمرية.

إذاً: بسم الله الرحمن الرحيم، باسم الله الرحمن: رحمن من حيث السنة المتبعة، تجر: رحمن، على أنه نعت للفظ الجلالة، وأعربه بعضهم: بدل، بناءً على أن الرحمن هل هو علم أو كالعلم؟ مسألة خلافية عند النحاة، جاء استعمال الرحمن مستقلاً أضيفت إليه الأوصاف، فقال: ((الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى)) [طه: 5] إذاً: هذا صار علماً، ((الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ)) [الرحمن: 4 - 2] صار علماً.

ثم جاء بلفظ الرحمن في ظاهره صفةً لغيره: بسم الله الرحمن، هل هو علم؟ فحينئذٍ لا يجوز أن ينعت به، سيأتي معنا في القاعدة: أن من المعارف ما ما تنعت .. هي تنعت، لكن لا ينعت بها، كالعلم، فالعلم تقول: جاء زيد الكريم، زيد: علم فاعل، الكريم: نعت، إذاً: نعت، لكن هل يصح أن تقول: جاء الكريم زيد، وتجعل زيد نعتاً للكريم؟ لا، لا يجوز هذا عند النحاة، حينئذٍ إذا كان علماً كيف نقول هنا: الله: مضاف إليه، والرحمن: هذا نعتٌ وهو علم؟ فحينئذٍ أشكل على بعضهم فقالوا: إذاً هو ليس بعلم، بل هو كالعلم؛ لأنه وقع نعتاً لغيره.

والصحيح أن يقال: إن أعلام الرب جل وعلا أعلام وأوصاف، جمعت بين أمرين، بخلاف أعلام المخلوقين، فإذا قيل: صالح، لا يلزم منه أن يكون اللفظ دالاً على مسماه، وأن يكون المسمى الذي هو الشخص ذاته متصفاً بمعنى الصلاح، هذا ليس في

حق البشر إلا النبي صلى الله عليه وسلم يختلف فيه، هل أعلامه مشتقة دالة على معان اتصفت بها الذات أم لا؟ أما الرب جل وعلا فهذا محل وفاق عند أهل السنة، أن أعلام الرب جلا وعلا: أعلام وأوصاف، فمن حيث هي أعلام حينئذٍ نقول: لا ينعت بها، ومن حيث هي أوصاف صح النعت بها، فإذا وقعت نعتاً كما في الجزء الذي معنا: باسم الله الرحمن، هذه نعت، كيف صح أن يقع الرحمن نعت وهو علم الله عز وجل؟ والقاعدة: أن الأعلام لا ينعت بها؟

نقول: لم ينعت به من حيث إنه علم، وإنما نعت به من حيث إنه وصف، والشيء إذا كان له اعتباران يجوز إعمال أحد الاعتبارين دون نظر للآخر، الشيء إذا كان له عدة اعتبارات اعتباران فأكثر حينئذٍ يجوز أن يراعى أحد هذه الاعتبارات بغض النظر أو قطع النظر عن الاعتبار الآخر.

فالرحمن هنا: إذا أورد بأنه علم فكيف نعت به؟ نقول: لا ينعت بالأعلام مطلقاً في أعلام المخلوقين؛ لأنها لا تتضمن أوصافاً، وأما أعلام الرب جل وعلا فهي أعلام وأوصاف، فمن حيث إنه علم لا ينعت به، ومن حيث إنه وصف يصح النعت به وهنا كذلك، فالرحمن هنا: نعت، بعضهم يعربه: بدل، ولا يصح عنده أن يعربه نعتاً بناءً على هذا الخلاف، فليس الرحمن عنده علم، وإنما هو بدل، يعربه: بدل.

نقول: هذا ليس بصواب، فلا تعارض بين العلمية والوصفية في حق الله عز وجل. لا تعارض بين العلمية والوصفية في حق الرب جلا وعلا.

الرحيم: هذا نعت بعد نعت، يعني: جُرَّ الرحمن وجُرَّ الرحيم، وهذه سنة متبعة، ويجوز فيه تسعة أوجه قل ما شئت إلا حالتين:

إذا رفعت أو نصبت الأول الرحمن حينئذٍ لا يجوز لك جر الرحيم:
إن ينصب الرحمن أو يرتفعاً ... فالجر في الرحيم قطعاً مُنعا

الرحمن .. الرحمن، الرحيم .. الرحيم يجوز، إن رفعته فهو خبر لمبتدأ محذوف، وإن نصبته فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أمدح، وهذا واجب الحذف كما سيأتي في باب النعت.

إذاً: بسم الله الرحمن الرحيم .. بسم الله الرحمن الرحيم .. بسم الله الرحمن الرحيم .. بسم الله الرحمن الرحيم .. بسم الله الرحمن الرحيم .. بسم الله الرحمن الرحيم .. لكن وجهان لا يجوز، وهو: ما هو؟ إذا رفع الرحمن أو نصب حينئذٍ لا يصح جر الرحيم:
إن ينصب الرحمن أو يرتفعاً ... فالجر في الرحيم قطعاً مُنعا

لأنه إذا قطع عن التبعية لما قبله لا يصح الرجعة بعدها، أنت قطعت فكيف ترجع؟ إذا قلت: بسم الله الرحمن: خبر المبتدأ المحذوف، ثم تقول: الرحيم على أنه نعت للفظ الجلالة، قالوا: هذا فيه نكارة؛ فلذلك منعه، ولعدم السماع هذا الأصل .. الأصل فيه الاحتجاج في اللغة السماع وعدمه، فما سمع على جهة الطرد والعموم حينئذٍ صح أن يجعل قاعدة، وما سمع مخالفاً لهذه القواعد المطردة حينئذٍ يحكم عليه بأنه شاذ عند البصريين، ويجعل جوازاً عند الكوفيين، وما لم يسمع حينئذٍ يرد أو ترد مسألة: هل تثبت اللغة بالقياس أو لا؟ فمنهم من منع ومنهم من جوز.

قال رحمه الله تعالى:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ ... أَحْمَدُ رَّبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

قَالَ: هذا فعل ماضي .. فعل ماضي من حيث اللفظ، وأما من حيث المعنى: فهو مضارع، لماذا؟ لأن العرب جرت أنها قد تستعمل الماضي بمعنى المستقبل، والمستقبل هذا شأن وحق الفعل المضارع: ((أَتَى أَمْرُ اللَّهِ)) [النحل:1] أتى: فعل ماضي، وأمر: هذا فاعل، ((أَتَى أَمْرُ اللَّهِ)) [النحل:1] قيام الساعة، هل أتت؟ الجواب: لا، لماذا استعمل هنا الماضي موضع المضارع؟

أولاً: ما الدليل من هذه الآية على أنه استعمل الماضي موقع أو موضع المضارع، قوله تعالى: ((فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)) [النحل:1] أتى: فعل ماضي، هذا الأصل، والفعل الماضي يدل على حدث وقع وانقطع في الزمن الذي مضى، حينئذٍ قوله: ((فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)) [النحل:1] لشيء مضى أو لشيء مستقبل؟ الثاني، فدل على أن أتى هذا فعل ماضٍ لفظاً، مضارع أو مستقبل معنى.

ولذلك سيأتي أن الفعل الماضي ثلاثة أنواع:

- 1 - ماضٍ لفظاً ومعنى، مثل: قام زيد أمس، قام: فعل ماضي، في اللفظ والمعنى؟ نقول: نعم، في اللفظ والمعنى، ما الذي أكد لنا أن المعنى هنا مراد به الماضي؟ قوله: أمس، هذا مقطوع به، قد يستعمل الفعل الماضي فيكون لفظاً ماضياً، ومن حيث المعنى مستقبلاً، وهو الذي معنا الآن، قال: أي: يقول، أو سيقول، ومنه: ((أَتَى أَمْرُ اللَّهِ)) [النحل:1] .. ((فَقَرَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ)) [النمل:87] .. ((وَنُفِخَ فِي الصُّورِ)) [الكهف:99] نفخ في الصور؟ ما نفخ بعد.
- إذاً: عبر بالماضي هنا مراداً به الاستقبال:
- ومنه ماضٍ عن مضارع وضع ... لكونه محققاً نحو فرع

الفائدة أنه إذا عبر بالماضي عن المستقبل: النفس لا تؤمن بالمستقبل كما يمانها بما وقع وحدث، أليس كذلك؟ بلى، لا تؤمن ولا تصدق ولا تجزم بحدث سيقع، إذا قال لك: أعطيتك درهماً، هل هو مثل: سأعطيك درهماً؟ سأعطيك بالمستقبل، قد يكون بالكلام ولا يكون فعلاً بالفعل، حينئذٍ ليس ثم اتصال بين المستقبل والماضي، إذا أريد تحقق وقوع المستقبل كأنه مشاهد وقد وقع وحصل حينئذٍ يعبر عن ذلك المعنى بالفعل الماضي: ((فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ)) [النمل: 87] ففزع ونفخ، لماذا غُيِّرَ في هذه الآيات بالفعل الماضي؟ نقول: من أجل أن يكون الإيمان بما يقيناً كأنه مدرك بالحس المشاهد، فلا يكون عندك ارتياب وتردد فيما سيقع من هذه الغيبات كأنه مشاهد وقد وقع وانقضى وانتهى، هذا أخذناه من أين؟ من اللغة العربية.

إذاً: تعين كما ذكرنا اليوم أن أشد وأمكن ما يعين على فهم القرآن هو التمعن والتمكن من لسان العرب:
ومنه ماض عن مضارع وضع ... لكونه محققاً نحو فرع

((فَفَزَعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ)) [النمل: 87].
إذاً: قَالَ: المراد به هنا: ماضٍ لفظاً، والمراد به الاستقبال، فوضع الماضي في موضع المستقبل وارد في كلام العرب على سبيل المجاز سواء عبرت عنه: مجاز، أو قلت: حقيقة ونحو ذلك، إذا كنت لا ترى المجاز الأمر واسع، لكن الأسلوب موجود في لسان العرب، وهو إطلاق الماضي مراداً به المستقبل، سميته مجازاً أو لا، نقول: النتيجة واحدة.
على سبيل المجاز، وقرينة هذا المجاز هنا تقدم الخطبة على المقصود، بدليل: قوله: وأستعين الله .. قال محمد في الماضي انتهى قال، انتهى قوله كله، لكنه قال: وأستعين الله، أستعين: هذا فعل مضارع يدل على أن الاستعانة تكون لما سيستقبل لا لشيء مضى وانقطع، فأوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلاً لمقوله منزلة ما حصل، كما ذكرناه سابقاً:

إما لحصول مقوله ذهنياً، أو لتحقيق حصوله خارجاً عنده، يعني: في قوة الموجود، إما لكونه موجوداً بالفعل، وإما لكونه في قوة الموجود.
قَالَ مُحَمَّدٌ: هذا اسم الناظم رحمه الله تعالى، وهو علم منقول، لكنه ليس له معنى، لما أطلق عليه، وهو مخلوق وليس بنبي، حينئذٍ نقول: المعنى غير مراد هنا؛ لأن أعلام البشر ليست لها معاني .. لا تدل على معنى، قد يقال: محمد ومحمود وعبدالله وهو عبد

للهوى، ويقال: صالح ونحو ذلك، وفائز وليس بفائز بل هو خاسر، نقول: هذه ألفاظ لها معاني، معانيها التي اشتقت منها في لسان العرب هل هي موجودة في المسمى؟ الجواب: لا، لا نجزم بهذا، قد يكون وقد لا يكون.

أما النبي صلى الله عليه وسلم فهذا ابن القيم رحمه الله تعالى يرجح أنها تدل على معاني في الموصوف، ونقل أنه قول الجمهور.

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ: هو ابن مالك، يعني: الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن مالك، رحمه الله تعالى.

هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، هو: هذا ضمير فصل للمفرد مبني على الضم في محل رفع مبتدأ، وابن: هذا خبره، وهو مضاف، ومالك مضاف إليه.

هل ابن نعت في الأصل لمحمد ثم قطعه، أم أنها جملة معترضة ابتداءً؟ قال محمد هو ابن مالك، هذا محل خلاف بين الشراح، هل قوله: هو ابن مالك: جملة معترضة ابتداءً أم أن الأصل: قال محمد ابن مالك، ثم قطعه؟ لأن الإتيان كما ذكرناه في البسملة: بسم الله الرحمن: هذا إتيان، أليس كذلك؟ إتيان نعت له، والنعت يأخذ حكم المنعوت.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ .. قطعناه، لم يصير نعتاً لما قبله، فحينئذ نقول: الرحمن، هذا خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الرحمن، هذه الجملة ليست متصلة بما قبلها من حيث الإعراب في الظاهر، حينئذ نقول: قطع النعت، فإذا قيل: أتبع النعت بمعنى: أنه حكم عليه بحكم المنعوت جره أو نصبه أو رفعه، وإذا قطعه حينئذ نقول: فصله، هل قوله: ابن، في الأصل نعتاً لمحمد ثم فصله؟ هذا محل النزاع؛ لأنه إذا قيل بأنه نعت له ثم قطعه يرد إشكال، وهو أنه لا يجوز القطع إلا إذا كان المنعوت معلوماً دون النعت حقيقةً أو ادعاءً كما سيأتي معنا.

يعني: إذا قال: قال محمد بن مالك، يجوز القطع بشرط: إذا أطلق محمد يعرف المراد منه، من هو المراد، من هو محمد؟ إذا عرف حقيقةً أو ادعاءً حينئذ نقول: يجوز القطع، وإذا لم يكن كذلك، لم يعرف محمد مبهم، هذا اسم مشترك، قد يدل على الناظم وقد يدل على غيره فهو مشترك، إذا لم يفهم منه الاسم الدال على مسماه حينئذ لا يجوز القطع.

ثم يبقى إشكال آخر: إذا قيل بأنه قطع، قوله: هو ابن مالك، هل القطع هنا من أجل المدح أو الذم أو البيان والإيضاح؟ من حيث المعنى: هل المراد بالقطع هنا المدح أو الذم أو البيان؟ إن كان المدح أو الذم وجب حذف العامل في النعت الذي قطعه، ابن:

يجب حذف العامل فيه وهو: هو، وهو قد ذكره هنا، هذا محل إشكال.
أجيب بأن الوجوب إنما يكون إذا كان الفعل أمدح أو أذم، وأما إذا كان مبتدئاً فحينئذٍ صار المعنى للإيضاح فقط، وإذا كان كذلك جاز ذكره وجاز حذفه، وهنا قد ذكره،
أجيب بهذا عن هذا الاعتراض، وقد يسلم وقد لا يسلم.
وأما القول بأنه يعلم محمد من المراد به بعد قطع النعت، فهذا محل إشكال، ولذلك الأولى أن نقول: هو ابن مالك: جملة معترضة، لا محل لها من الإعراب، ولا نقول أنه نعت مقطوع عما قبله؛ لأنه إذا كان نعتاً مقطوعاً عما قبله حينئذٍ لا بد أن يكون المنعوت معلوماً حقيقةً أو ادعاءً، وإذا قيل: قال محمد، من محمد هذا؟ لو تركه هكذا ما عرفنا من الناظم، إذاً: لم يعلم إذا قطع النعت، وهذا محل إشكال ولا جواب عنه، إلا ما أجاب به الصبان: بأنه معلوم ادعاءً، وهذا فيه نوع تكلف.

وأما الثاني: وهو أنه إذا قطع النعت وجب حذف عامله، وهنا قطع ابن كان مرفوعاً على أنه نعت لمحمد، ثم رفع على أنه خبر للمبتدأ، والرفع ليس هو عين الرفع، الضمة هذه ليست هي عين الضمة التي تكون في قولنا: قال محمد بن مالك .. الضمة هذه أحدثها ... ما الذي أحدثها ما هو العامل؟ قال على الصحيح وليست التبعية، كما سيأتي.

إذاً: قال محمد ابن .. هذه الضمة أحدثها قال، إذا فصلته وقطعته، قلت: قال محمد هو ابن .. ابن الضمة هذه أحدثها: هو، الذي هو المبتدأ، قالوا: وجب حذف العامل مطلقاً سواء كان للمدح أو للذم أو للإيضاح، وهذا قول مو ...
وقيل: بل يجب الحذف إذا كان العامل مدحاً أو ذماً، وإذا لم يكن كذلك جاز ذكره وجاز حذفه، والذي معنا من باب الإيضاح لا من باب المدح والذم.

قال محمد هو ابن مالك: هو ابن مالك: ابن هذا خبر لمبتدأ .. لقوله هو وهو مضاف، ومالك: مضاف إليه، وهذه جملة معترضة على الصحيح، ولا نقول: نعتاً مقطوعاً أو مفصلاً، بل هي جملة معترضة بين قال ومقوله، لا محل لها من الإعراب.
وفائدة الاعتراض بما قال الصبان: تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه في اسمه، فليست من قطع النعت؛ لأن القطع إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه .. بدون النعت، إذا حذفته عرف المراد.

قال محمد: ليس عندنا إلا محمد واحد، حينئذٍ علم أو لا؟ علم، قال محمد وهو ناظم، وعندنا محمد آخر وهو الجاهل، إذا قال: قال محمد علم أو لا؟ علم، لكن إذا كان ثم كثر من أهل العلم من اسمه محمد، وكلهم ينظمون، وكلهم من أهل العربية، حينئذٍ قال: قال محمد، لا يعرف.

إذاً: ليست هذه الجملة؛ لأنها وقع فيها نزاع كبير .. ليست هذه الجملة من قطع النعت؛ لأن القطع إنما يجوز إذا تعين المنعوت بدونه .. بدون النعت، ولوجوب حذف المبتدأ في القطع بالرفع على قول، وإذا سلم أنها من قطع النعت، نقول: يكفي في جوازه تعين المنعوت ادعاءً كما هنا، هذا إجابة الصبان وفيها نوع ضعف. وأما وجوب حذف عامل النعت المقطوع فمحله إذا كان النعت لمدح أو ذم أو ترحم، وأما إذا كان للبيان والإيضاح كما هو معنا فلا يجب حذف العامل، وهذا قد يكون له وجه كبير، وأما الأول ففيه نوع تكلف.

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، ماذا قال؟ أحمد الله ربي خير .. إذاً: قال: هذه تنصب جملةً أو مفرداً في معنى الجملة، قال: أحمد ربي .. قال: وما تصرف منه، قال: يقول يقول قولاً والقول وقائل ومقول، هذه تنصب جملةً، يعني: مبتدأ وخبر بمحل نصب، وفعل وفاعل أو نائبه في محل نصب، وقد يورد لفظ واحد مفرد، لكن معناه: جملة أو جمل. قلت قصيدة: قصيدة: هذا مفعول به لقال، لماذا نقول: قصيدة مفرد، ونحن نقول: القول وما تصرف منه لا ينصب إلا جملة؟ نقول: هذا في معنى الجملة؛ لأن القصيدة مسماها ليست كلمة واحدة .. قلت شعراً .. قلت كلمةً، على المعنى اللغوي، حينئذٍ نقول: هذه الألفاظ مفردة من حيث اللفظ، ولكن من حيث المعنى معناها: جمل أو جملة.

أَحْمَدُ رَبِّي: هذه الجملة نقول: مقول لقال، فهي في محل نصب. أحمد: هذا فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمه ظاهرة في آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، أي: المتكلم. أَحْمَدُ رَبِّي، رب: هذا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهي مناسبة الياء، رب: مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. اجتمع في هذه الجملة: أحمد ربي الله .. أحمد ربي: اجتمع فيها أنواع الإعراب الثلاثة، 1 - الظاهر في أحمد 2 - ورب تقدير 3 - والياء المحلي.

اجتمع فيها ثلاثة أمثلة: أحمد ربي .. أحمد: هذا إعراب ظاهر؛ لأنه تلفظ به، ورب: نقول: هذا منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

إذاً: المانع هو الحرف الأخير .. المانع منه هو الحرف الأخير وليس جوهر الكلمة، بدليل أنك تقول: أحمد رباً، هنا نصب أو لا؟ إذا قطع عن الإضافة رجع إلى أصله،

والياء، نقول: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، هذه الكسرة المقدرة هنا منع من ظهورها جوهر الكلمة، وليس الحرف الأخير.

إذاً: اجتمع في هذه الجملة ثلاث أنواع للإعراب: الظاهر والتقديري والحلي، الظاهر:

واضح كاسمه ظاهر، والتقديري: يكون محل ظهور الإعراب هو المانع الذي الحرف

الأخير، مثل: الفتي والقاضي، وكذلك المضاف إلى ياء المتكلم.

وأما المبني: فاللفظ كله الجوهر غير قابل للإعراب:

إذا قالت حذامي فصدقوها

أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ، أحمد: أي: أني عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمتة وجزيل

نعمته، التي هذا النظم من آثارها تعظيماً له وشكراً له سبحانه وتعالى لبعض ما يجب

علينا له.

أحمد ربي، الحمد عند أهل اللغة وغيرهم له معنيان: معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى:

أما المعنى اللغوي: فهو الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التبجيل

والتعظيم، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا.

وفي الاصطلاح عندهم، الحمد: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على

الحامد أو غيره، وهذا التعريف فيه نظر؛ لأنهم قيدوا الحمد في مقابلة الإنعام فحسب،

فيحمد الله تعالى على هذا التعريف في مقابلة إحسانه، فالصفات المتعدية التي لها تعلق

وارتباط بالخلق يحمد عليها، وأما الصفات الذاتية كالحياة والكبرياء فهذه لكونها غير

متعدية بالخلق هذه لا يحمد عليها، ولذلك قالوا: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب

كونه منعماً؛ فإن لم يكن منعماً كاتصافه باستوائه على عرشه لا يحمد على هذه الصفة؛

لأن هذه الصفة غير متعدية للخلق، وهذا ضعيف.

ولذلك ابن تيمية رحمه الله تعالى يقول: الحمد: هو ذكر محاسن المحمود مع حبه وتعظيمه

وإجلاله، محاسن: هذا يشمل الصفات الذاتية اللازمة والصفات الفعلية، سواء كانت

متعلقة بالخلق على جهة الإكرام والجود والإحسان، أم لم تكن كذلك، وهذا عام وهو

أولى بالترجيح.

أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ: هنا نطق بالجملة الفعلية، وهل هي مراداً من حيث المعنى أم لا؟ نقول:

فرق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية المضارعية، والجملة الماضوية من حيث الدلالة

على التجدد والاستمرار، فالجملة الفعلية المضارعية تدل على الاستمرار التجددى،

بمعنى: أن هذا الشيء الذي علق بالفعل المضارع مطلوب استمراره وحصوله ووجوده

مرة بعد أخرى، ولذلك اختار المصنف هنا رحمه الله هذه الجملة: أحمد ربي، لماذا؟ لأن الرب بمعنى: المربي، وإذا كان مريباً فالأوه ونعمائه لا تزال تتجدد وقتاً بعد وقت، فناسب هذه الآلاء أن يأتي بصيغة تدل على التجدد والحصول مرة بعد أخرى. وأما الماضوية فهذه لا تدل على هذا المعنى .. لا تدل على الاستمرار أصلاً، ولا تدل على التجدد بمعنى: حصول الشيء مرةً بعد أخرى، وإنما تدل على التجدد بمعنى: الحصول بعد العدم، قام زيد: لم يكن قام ثم قام أليس كذلك؟ لكن هل هذا القيام مستمر وقت بعد وقت وحال بعد حال؟ الجواب: لا.

الجملة الاسمية تدل على الاستمرار، لكن لا تدل على التجدد الذي هو بمعنى حصول الشيء مرةً بعد أخرى، وكلا المعنيين ثابت بغلبة الاستعمال على الصحيح عند النحاة، ولذلك جاء حديث: {إن الحمد لله نحمده} لو كان اللفظ الثاني: نحمده، بمعنى: قوله إن الحمد لكان حشواً، وحاشاه صلى الله عليه وسلم أن يكون في كلامه ما هو حشو، لكن نصرف الجملة الأولى: إن الحمد، يعني: هذا الحمد مستمر، ولذلك علق بلفظ الجلالة الجامع للمعاني والصفات العليا.

إن الحمد لله نحمده .. نعلق هذا الوصف أو الحمد بماذا؟ بآلائه ونعمائه؛ لأنها قابلة للتجدد.

أحمد ربي الله خير مَالِك: ربي الله، الله ما إعرابه؟ نقول: هذا بدل أو عطف بيان، وكل ما جاز إعرابه بدلاً جاز إعرابه عطف بيان إلا ما استثني كما سيأتي.

خير مَالِك: خير أيضاً نصب على أنه بدل، قيل: إنه بدل، لكنه ضعيف؛ لأن البدل في المشتق قليل جداً، بل حكى ابن هشام رحمه الله تعالى امتناعه، أنه يمتنع أن يعرب المشتق بدلاً؛ لأن خير هذا: أفعال التفضيل، أصله: أخير .. أفعال، كأكرم وأعلم، لكن لكثرة الاستعمال حذفت هذه الهمزة التي هي همزة أفعال: وغالباً أغناهم خير وشر ... عن قولهم أخير منه وأشر

فالأصل: أخير وأشر، أليس كذلك؟ هذا هو الأصل، أفعال التفضيل، وحذفت الهمزة .. همزة أفعال التفضيل هنا في هاتين الكلمتين لكثرة الاستعمال. أحمد ربي الله خير مَالِك، خير مَالِك: ربي: المراد به المربي، فهو حينئذ يكون مشتقاً، وخير مَالِك: خير: بمعنى أفضل؛ لأن الخيرية هنا ثابتة من حيث الذات ومن حيث الوصف، فهو خير مَالِك جل وعلا.

ابْنُ مَالِكٍ: مالك الأول: هذا علم، ومالك الثاني: وصف، فإذا كتب مالك الذي هو العلم بالألف: مالك، حينئذٍ وقع الجناس التام اللفظي الخطي، وإن لم تكتب حينئذٍ وقع الجناس التام اللفظي لا الخطي .. إذا كتبت الألف في الأول فبين اللفظين جناس تام لفظي؛ لأنه ينطق به، مالك مالك، سواء كتبت الألف أم لا، فهذا جناس تام لفظي. وإذا كتبت الألف في الأول الذي هو العلم، حينئذٍ نقول: هذا جناس تام لفظي خطي، وإذا لم تكتب فهو جناس تام لفظي لا خطي.

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ... وَإِلَيْهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

مُصَلِّيًا: هذا حال من فاعل أحمد، والأصل في الحال أنها مقارنة، وإذا كان كذلك حينئذٍ يلزم أن يحمّد ويصلي في وقت واحد بآلة واحدة وهذا متعذر، يعني يقول: الحمد لله وصلى الله وسلم على نبينا محمد في وقت واحد، في ثواني واحدة يمكن أو لا؟ لا يمكن، لا يمكن أن يكون مصلياً حال مقارنة لفاعل أحمد، لماذا؟ لأنه إذا قال: أحمد ري، يعني: سيحمد بلسانه، فمورد الحمد هو اللسان، والصلاة موردها اللسان، إذاً: اتفقا في مورد واحد في وقت واحد، وهذا متعذر، ولذلك أولت إلى أنها حال مقدرة.

والحال المقدرة: هي التي يتأخر مضمونها عن مضمون عاملها، وقيل: بل مقارنة على الأصل، ومقارنة كل شيء بحسبه، فمقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه، رجعنا إلى الأصل وهو أنها حال مقارنة، هذا الأصل في الحال: أنها مقارنة، مقارنة للفاعل والعامل من حيث الفعل ومن حيث الوقت، هذا هو الأصل فيها، لكن هل مقارنة كل شيء لشيء لا بد وأن تكون معه في الوقت والآلات نفسها؟ الجواب: لا.

ولذلك في الفاء التي تفيد التعقيب هناك: تزوج زيد فولد له، فتدل على التعقيب، بمعنى: أنه تزوج فولد مباشرة، كتب الكتاب ولد العشاء له ولد، كذلك الفاء تدل على التعقيب، تعقيب الشيء بمعنى: وقوعه عقبه مباشرة هذا الأصل، لكن نقول: مقارنة كل شيء لشيء بحسبه، ووقوع الشيء بعد الشيء أيضاً بحسبه، فإذا تزوج فولد له لا بد أن يكون بين الزواج وبين الولادة ما يكون به الحمل والوطء، الحمل، ثم بعد ذلك تحصل الولادة، وأما مباشرة فلا.

إذاً: التعقيب هنا تعقيب كل شيء بحسبه، كذلك المقارنة هنا في الحال مقارنة كل شيء بحسبه، فحينئذٍ مقارنة لفظ للفظ وقوعه عقبه، إذاً: مُصَلِّيًا، نقول: هذا حال من فاعل أحمد، وهي حال مقارنة على الأصل فإن امتنع حمّله على مقارنة بحسب كل شيء

بحسبه نقول: نؤولها إلى أنها حال مقدرة، وإذا كانت كذلك فهي التي يتأخر مضمونها عن مضمون عاملها.

مُصَلِّياً: ما المراد بالصلاة هنا؟ أي: طالباً من الله صلاته، والصلاة عند الجمهور بمعنى: الرحمة، صلاة الله تعالى على الخلق العباد بمعنى: رحمتهم، وصلاة الملائكة بمعنى: الاستغفار، وصلاة الأدميين بمعنى: الدعاء، هذا المشهور عند الجمهور، ولكن ابن القيم رحمه الله تعالى يَأْبَى ذلك فيفسر الصلاة بمعنى: الثناء، صلاة الله تعالى على عبده: ثناؤه عليه في الملأ الأعلى.

مُصَلِّياً: هذا مفرد، والصلاة إما تكون جملةً إنشائية من حيث المعنى، خبرية من حيث اللفظ، وهذا المفرد لا يمكن أن يوصف بكونه خبرياً أو إنشائياً؛ لأن الوصف بالخبر والإنشاء إنما يكون للكلام، الذي هو المركب من مسند ومسند إليه، وهنا مصلياً: هذا مفرد، لكننا نقول: هو مفرد في قوة الجملة.

مُصَلِّياً: أي طالباً من الله صلاته، أي: رحمته، أو ثناؤه على عبده في الملأ الأعلى. عَلَى النَّبِيِّ: جار ومجرور متعلق بقوله: مصلياً، وهذه رواية المشارق على النبي، ورواية المغارب: على الرسول كما هو موجود في بعض النسخ، على النبي: النبي: هو إنسان أوحى إليه بشرع، ولم يؤمر بتبليغه على المشهور عند الجمهور، فإن أمر به، يعني: بالتبليغ، فهو رسول، فكل رسول نبي ولا عكس، وقيل: النبي من أرسل إلى قوم موافقين، وإن كان بإيحاء كتاب جديد، والرسول: من أرسل إلى قوم مخالفين، يعني: محاربين مضادين منكرين لدعوته، هذا قول لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى. والنَّبِيُّ: مشتق من النبوة أو من النبء، كلاهما معنيان صحيحان.

عَلَى النَّبِيِّ يعني: إذا قيل بأنه مشتق من النبأ، والنبأ: قيل مرادف للخبر، وقيل: بأنه الخبر العظيم، والثاني مردود بقوله تعالى: ((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ)) [النبأ: 1 - 2] فوصفه، فلو كان دالاً عليه لما صح الوصف، وإذا كان من النبأ فحينئذٍ النبي فعيل، نبىء وقعت الهمزة متطرفة، فقلبت ياءً ثم أدغمت الياء في الياء، فالأصل: فعيل .. نبىء، نبىء: نبىء: هذا إما أن يأتي بمعنى اسم الفاعل وإما أن يأتي بمعنى اسم المفعول، فإذا أن يكون مُنْبِئاً أو مُنْبِئاً وكلاهما ثابتان في حق النبي صلى الله عليه وسلم، فهو مُخْبِرٌ عن الله عز وجل للخلق، وهو مُخْبِرٌ عن الله عز وجل بواسطة جبريل عليه السلام.

وإما أن يكون مأخوذاً من النبوة، وهي: الرفعة، وأيضاً هذا المعنى صحيح؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع الرتبة لكونه سيد البشر، وإيحياء الرب جل وعلا إليه، يعني: بإنزال الوحي، فإذا كان كذلك حينئذٍ فعيل من النبوة، إما أن يكون بمعنى فاعل

وإما أن يكون بمعنى مفعول، فإذا كان بمعنى: فاعل فهو رافع رتبة من اتبعه، وإذا كان بمعنى مفعول فهو مرفوع الرتبة لكونه منبأ عن الرب جل وعلا.

المصطفى أي: المختار، وأصل الطاء هنا منقلبة عن تاء، المصطفى، أصلها: مستفى، وقعت التاء بعد الطاء وبعد من أحرف الإطباق فوجب قلبها طاء، كما هو الشأن في المصطلح.

إذاً: مصلياً على النبي المصطفى: مصطفى مفتعل من الصفوة وهو: الخلوص من الكدر، قلبت تاءه طاءً لجاورة الصاد؛ لأنهما من حروف الإطباق الأربعة: الصاد والضاد والطاء والظاء، فإذا وقعت التاء بعد أحدها وجب قلبها طاءً كما هو مقرر في فن الصرف. ولأمله مبدلة عن واو، مصطفًو هذا الأصل .. مصطفًو تحركت الواو وفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً.

مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى: هنا صلى ولم يسلم، بناءً على القول الراجح أنه لا يكره إفراد أحدهما عن الآخر، بل يجوز أن يصلي في مجلس ثم يسلم في مجلس آخر ولو طالبت المدة، وأما قوله: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) [الأحزاب: 56] فهذا لا يدل على وجوب القرآن بينهما، أو ندبية القرآن بينهما، بل الامتثال يحصل بما إذا جمع بينهما في وقت واحد، وبما إذا فرق بينهما، ودلالة الاقتران عند جماهير الأصوليين تعتبر ضعيفة، والصواب عدم كراهة إفراد الصلاة عن السلام، ولا السلام عن الصلاة، فلا يرد اعتراضاً على المصنفين بأنه صلى ولم يسلم، أو سلم ولم يصل، نقول: الصواب أنه لا يكره، نعم تمام الامتثال يحصل بالجمع بينهما ولو افترقا في المجلس؛ لأن قوله: صلوا وسلموا، نقول: هذا فيه عطف، والعطف يقتضي أن يجمع بينهما، هذا الأصل؛ لأنهما لمطلق الجمع، ثم لمطلق الجمع لا يدل على أنهما في مجلس واحد، بل هو يشمل ما كان في مجلس واحد وما كان في مجلسين ولو طالبت المدة. فزيد من الناس إذا صلى في مجلس وسلم في مجلس آخر نقول: هذا امتثال قوله تعالى: ((صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)) [الأحزاب: 56].

مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى: والمراد هنا المختار من الناس، كما قال صلى الله عليه وسلم: {إن الله اصطفى من ولد إبراهيم إسماعيل، واصطفى من ولد إسماعيل بني كنانة، واصطفى من بني كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم} فهو مختار عليه الصلاة والسلام.

وآله: يعني: وعلى آله، مصلياً على النبي: هذا حق النبي صلى الله عليه وسلم، وآله،

أي: مصلياً على آله، امتثالاً لقوله عليه الصلاة والسلام: {قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد} إذاً: هذا مأمور به نصاً، بخلاف الصحب هذا من باب القياس، وأما الصلاة على الآل فهذا يعتبر امتثالاً للنص، لكن لا على جهة الاستقلال، وإنما على جهة التبعية.

وآله، يعني: وعلى آله، آله: أصل آل: أهل أو أول، هذا مختلف فيه بين سيبويه والكسائي، فسيبويه يرى أن آل أصله: أهل، قلبت الهاء همزةً، ثم قلبت الهمزة ألفاً، قيل: آل، بدليل تصغيره على أهيل، هذا مذهب سيبويه، ومذهب الكسائي: أن آل أصله: أول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها وقلبت ألفاً، أول كجمل، تحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وعلى كل هذا أو ذاك فكل منهما له شاهد في لسان العرب.

وآله: المراد بالآل: أقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب، هكذا قيل وهكذا يفسر في كثير من هذه المواضع، والصواب أنه في مقام الدعاء يعمم، فيقال: وآله، أي: أتباعه على دينه، وخاصةً إذا لم يذكر الصحب، وهنا لم يذكر الصحب، يعني: الصحابة، والأصل اقترانهم بالآل.

مُصَلِّياً: على النبي عليه الصلاة والسلام، وعلى آله وصحبه، ولكن ذكر الصحب إما أن يكون نصاً وإما أن يكون ضمناً، فإذا كان نصاً فلا إشكال فيه، فيكون من باب عطف الخاص على العام، إذا أريد بالآل أتباعه على دينه، وإذا أريد بهم أقاربه من بني هاشم والمطلب حينئذ صار من عطف الخاص على الخاص، وأما إذا لم يذكر الصحب حينئذ يعمم الآل فيقال: المراد به أتباعه على دينه، فمن اتبع النبي صلى الله عليه وسلم فهو داخل فيه.

ويطلق الآل مراد به الأتباع: ((أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ)) [غافر: 46] ليس المراد أقاربه، وإنما المراد أتباعه، فدل على أن الآل يطلق ويراد به الأتباع، قالوا: ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل، أما آل فرعون فإن له شرفاً باعتبار الدنيا، والصحيح جواز إضافته للضمير، وجاء في الحديث: {اللهم صلي على محمد وآله} إذاً: أضافه إلى الضمير، وهذا هو الصواب أنه يجوز إضافته إلى الضمير.

وآله المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا: مستكملين: هذا جمع لمستكمل، ومستكمل هذا اسم فاعل، استكمل يستكمل فهو مستكمل، السين والتاء إذا قيل: مستكمل أو مستكملين السين والتاء لهما احتمالان:

1 - إما أن يكونا للطلب.

2 - وإما أن يكونا زائدين.

فإذا كانا كذلك حينئذٍ يفسر إذا كان المراد به الطلب، أي: الطالبين للكمال، وإذا كانت زائدة حينئذٍ، أي: الكاملين، والكمال يكون في إذا: السين والتاء للطلب أو زائدتان، وعلى كل فالمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرْفًا: إما مفرد إذا كان بفتح الشين فهو مفرد، فالمعنى على زيادتهما: الكاملين في الشرف، إذا كانت زائدة، لأنه ليس فيه ثمة طلب فالسين تكون زائدة، فالمعنى على زيادتهما: الكاملين في الشرف، وعلى أهما للطلب، أي: الطالبين كمال الشرف، فالسين لها تأثير من جهة المعنى.

وإما أن يكون الشرفا ليس بفتح الشين وإنما بضم الشين، فيكون جمعاً: شُرفاء بالهمز ولكن قصره لضرورة النظم، مثلما يقال: ظريف وظرفاء، وكريم وكرماء، وشريف وشرفاء، حينئذٍ بالضم يكون جمعاً، فمفعول المستكملين محذوف، أي: الكاملين كل الجدد أو الطالبين كمال الجدد، إذا: إذا كان بالفتح فالشرفا يكون مفعولاً للمستكملين وهذا هو أصح مرجح عند أرباب الشروح، أن يكون الشرفا بالفتح فتح الشين، وهو مفرد وهو مفعول به للمستكملين والألف هذه تكون للإطلاق، وأما الشرفاء فحينئذٍ لا بد من تقدير مفعول به للمستكملين، ويكون الشرفاء هذا نعت لآله.

وآله: هذا منعوت، المستكملين: هذا نعت أول، الشرفاء: هذا نعت ثان، الشرفاء بالكسر على الأصل؛ لأنه دخلت عليه أل فردته إلى أصله:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ... مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ

وإذا كان المستكملين الشرفاء، جعلنا الشرفاء هذا نعتاً لآل، والمفعول به للمستكملين محذوف تقديره: المستكملين كل الجدد، المستكملين باتباعه الشرف، المراد بالشرف: العلو والألف للإطلاق.

ثم قال:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

أَسْتَعِينُ: السين هذه للطلب، يعني: أطلب العون عون الله تعالى والعون أو طلب العون المراد به: المعاونة والمظاهرة، بأن يعينه الله عز وجل، وأن يسدده، وأن يمكنه، وأن يزيل العوائق والعلائق عن إتمام هذا النظم.

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ: أستعين في ألفية، استعان وما تصرف منها في لسان العرب يتعدى بعلى: ((وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)) [يوسف:18] .. ((وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ

آخِرُونَ)) [الفرقان:4] أو بالباء: ((وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ)) [البقرة:45] بالصبر، ليس كذلك؟ تعدى بماذا؟ بالباء، هنا تعدى بفي .. فالظاهر أن في بمعنى: على، حينئذ صار الحرف نائباً مناب حرفٍ آخر، وهذا مذهب مجوز عند بعضهم، فالظاهر أن: في، بمعنى: على، فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلى أو بفي، وهذا مذهب الكوفيين، فإنهم يضمنون الحرف لا يرون تضمين الفعل، بل يرون تضمين الحرف، فعندهم إما أن يقال: أستعين مضمن معنى فعل آخر، وإما أن نجعل في مضمناً معنى حرف آخر، إما هذا وإما هذا، أيهما أخف؟ عند الكوفيين تضمين الحرف أخف، ولذلك المذهب المرجح عندهم هو هذا، أنه يضمن الحرف.

أو يجعل أستعين مضمناً معنى فعل يتعدى بفي، وهو أستخير الله في ألفية، إذاً: أستعين الله مستخيراً في ألفية، يعني: في نظم أرجوزة ألفية، فإما أن يضمن الحرف وإما أن يضمن الفعل، الأول مذهب الكوفيين، والثاني مذهب البصريين، وأستعين الله، أي: أطلب العون مستخيراً، ورد الثاني في هذا الموضع بأن الاستخارة إنما تكون للمتردد قبل الشروع في الفعل.

والناظم هنا يقول: قال محمد هو ابن مالك، ثم يقول: وأستعين الله، هل أستخير، لا يتأتى هذا لا يتأتى أن يكون المراد هنا، أستعين مضمناً معنى أستخير، وإن كان مذهب البصريين هو تضمين الفعل، فهو أولى عندهم من تضمين الحرف؛ لأن التضمين أكثر فائدة، ولذلك هنا نقدره: أستعين مستخيراً، زاد معنى الاستخارة، والأولى أن يجعل: في، بمعنى: على، أستعين الله على ألفية.

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ: الاستعانة إنما تكون على الفعل، والألفية هذه ألفاظ، فهل يستعين الله تعالى على نفس الألفاظ، أم يستعين الله على فعل يفعله هو بنفسه؟ لا شك أنه الثاني، ولذلك قدر الشراح: وأستعين الله في نظم قصيدة أو أرجوزة على قولين، وأستعين الله في نظم أرجوزة فنقدر نظم؛ لأن الأفعال إنما تكون على الفعل، وأرجوزة: للإشارة إلى موصوف الألفية قبل العلمية، وإلى أنها كلها من الرجز، ولا نقدر قصيدة؛ لأن القصيدة ما بني على حرف واحد بخلاف الأرجوزة فإنها من بحر الرجز:

مستفعلٌ مستفعلٌ مستفعلٌ ... هذا الشطر الأول.

مستفعلٌ مستفعلٌ مستفعلٌ ... هذا الشطر الثاني.

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ: أي: في نظم أرجوزة ألفية، أي: عدة أبياتها ألف، بناءً على أنها من قبيل الرجز الكامل، والرجز الكامل: أن يكون كل بيت فيه ستة تفعيلات، مستفعلٌ

مستفعلٌ مستفعلٌ هذا شطر، والشرط الآخر: مستفعلٌ مستفعلٌ مستفعلٌ، هذا كله بيت واحد، لذا قيل بأنه من كامل الرجز.

وألفية يحتمل ماذا؟ أنها ألفان، والنون حذفت للإضافة أو النسبة، بناءً على أنها من مشطور الرجز، فحينئذٍ إذا كان من مشطور .. الشطر: النصف، مشطور الرجز فيحسب كل ثلاثة تفعيلات أنها بيت كامل.
قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ ... أَحْمَدُ رَبِّيَ اللَّهُ خَيْرُ مَالِكٍ

هذا يحتمل أنه بيت، ويحتمل أنه بيتان، إذا جعلته من كامل الرجز حينئذٍ هو بيت واحد؛ لأنه اشتمل الشطر الأول على ثلاث تفعيلات والثاني صار مكماً له على ثلاث تفعيلات فهذه ست.

ويحتمل أن الأول: قال محمد هو ابن مالك، بيت كامل بناءً على أن مشطور الرجز يتألف من ثلاث تفعيلات، أحمد ربي الله خير مالك: هذا يعتبر بيتاً مستقلاً، حينئذٍ إذا حفظتها قل: حفظت ألفين، وقبل الحفظ قل: أحفظ ألفاً حتى تخفف عن نفسك، وأما بعد الحفظ فقل ما شئت، يعني: توسع في العبارة. نقف على هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

* تنمة شرح المقدمة

* التعريف بابن معطي وألفيته.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س- هذا يقول: ذكرتم الفعل الماضي ثلاثة أقسام، فما هي؟

ج- لا ماضٍ لفظاً ومعنى، ماضٍ لفظاً ومعنى .. قام زيد أمس، وماضٍ لفظاً لا معنى:

((أَتَى أَمْرُ اللَّهِ)) [النحل:1] هذا في اللفظ لا في المعنى، وماضٍ معنى لا لفظاً: لم يضرب

زيد عمرواً .. لم يضرب، متى؟ في الماضي، هذا من حيث المعنى ماضٍ، ومن حيث اللفظ

ليس بماضٍ بل هو مضارع، وهذا سيأتينا عند قوله: وفعل أمر ومضي بنيا

س: شرح الأشموني مع حاشية الصبان الذي عندي هو طبعة مكتبة الصفا فما ؟

ج- ليس في طبعة محققة معنا، لكن دار الفكر ودار الكتب العلمية، هذا من الضروري

الذي لا بد منه، فتأخذ هذه الطبعة وتلك، لكن الذي طالعته دار الفكر جيدة لا بأس

بها.

ما معنى: فذلك؟ *

قد شَبَّهوه بخلقه فَتَخَوَّنوا ... شُنِعَ الْوَرَى فَتَسَتَّرُوا بِالْبَلْفَكَةِ

بلا كيف هذا مولد، منحوت لكنه مولد، ومثله: فذلك، فذلك فذلك أقول: هذا مولد أيضاً، والكذلك، يعني: قول المصنف: وكذلك فعل مضارع منصوب مثلاً، قوله كذلك: نقول كذلك المصنف، لماذا كذلك؟ هذا يأتي معنا في ابن عقيل، ابن عقيل يَكْذِبُ فيما إذا عطف على المتفق عليه بمختلف فيه، وسيأتي مثال يغلط به بعض الطلاب بل بعض المشايخ، وأما البلکفا هذه بلا كيف، قد يكون في .. مثل قلقل، قال قلت، قال البخاري قلت: كذا مثلاً شرح بالقلقلة، فإن قيل قلت فنقل، يعني: قال، فإن قيل قلت، إلى آخر ما يذكرونه.

الملف (2)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال المصنف رحمه الله تعالى:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَةٍ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَةٍ: عرفنا أستعين أصلها: سعون .. هذه الياء منقلبة عن واو؛ لأنها مأخوذة من العون، فدل على أن هذه الواو ليست أصلية، بل هي منقلبة، حينئذ أقول: أصلها: سعون .. سعو .. سعو .. استثقلت الكسرة على الواو فنقلت، إحلال بالنقل إلى ما قبلها، ثم سكنت الواو فكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً، قيل: أستعين. وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ: والسين هذه للطلب، أو معطوف على جملة أحمد، يعني: في محل نصب، بعدما ما تعرب مفردات، تقول: والجملة، وأستعين الله في ألفية: في محل نصب عطفاً على جملة أحمد ربي الله خير مالك، هذا على الصحيح أن الجمل كلها معطوفات على الجملة الأولى، وأن مقول القول هو: أحمد ربي الله، وليس كل الألفية هي مقول القول، وهذا قال به بعضهم.

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، ماذا قال؟ أحمد إلى آخر كلمة في الألفية في محل نصب مفعول

به لقال، والصواب: أن كل جملة مستقلة، إلا إذا علم أن ابن مالك رحمه الله قالها في مجلس واحد، إذا قال في مجلس واحد: قال محمد هو ابن مالك، ثم نظمها كلها عن بكرة أبيها في مجلس واحد صح هذا القول، وأما إذا جزأها حينئذٍ نقول: لا، الصواب: أن الجملة الأولى في محل نصب، مقول القول، ثم بعد ذلك تكون الجمل معطوفات على ذلك الحل.

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ، أي: في نظم قصيدة، أو إن شئت قل: أرجوزة وهذا أجود وأحسن وهو الذي قدره السيوطي في البهجة.

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ: مقاصد: هذا مبتدأ وهو مضاف، والنحو مضاف إليه، ومحوية: خبر المبتدأ، وقيل مقاصد: هذا اسم كتاب جمعته هذه الألفية، ونفاه السيوطي رحمه الله تعالى في النكت على الألفية.

وَمَقَاصِدُ النَّحْوِ: أي: معظم النحو وجل مهماته، والقصد في الشيء عدم الإفراط فيه، إذاً: المراد بمقاصد النحو نقول: جل المهمات وأغراضه التي ينبغي أن يعتني بها طالب العلم في التأصيل، هو يذكر الأصول، وما يتفرع عن الأصول هذا قد يذكره وقد لا يذكره، وإنما يرجع فيه إلى ... أو الشروح، إذاً مقاصد النحو، أي: أغراضه وجل مهماته كما قال في آخر الألفية:

نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلْ

ومحوية: أي: محوذة، اسم مفعول، مقاصد النحو بها: يعني: فيها، فالباء هنا بمعنى: في، يعني: محوية، أي: مجموعة فيها .. في هذه الألفية، هذا يعتبر من ظرفية المدلول في الدال، لماذا؟ لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة .. الدالة على المعاني المخصوصة، هذه المعاني هي المقاصد، إذاً: الألفاظ كأنها كأس، والمقاصد كأنها ماء في الكأس، أيهما ظرف وأيهما مظروف؟ لا شك أن الألفية ظرف والمقاصد تكون مظروفاً.

إذاً: بها محوية، أي: مجموعة ومحوذة فيها، أي: في هذه الألفية من ظرفية المدلول في الدال؛ لأن الألفية اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة، والمقاصد هي تلك المعاني.

بها محوية: قلنا: بها يتعلق بمحوية، وإذا كان كذلك محوية اسم مفعول، ووقع ماذا؟ ووقع خبراً عن المبتدأ حينئذٍ هل يصح أن يتقدم معموله الخبري على الخبر؟ هذا سيأتي في الفعل، فيه نزاع، وفي الاسم فيه نزاع، يأتي معنا في موضعه، وبها يتعلق به، والباء بمعنى:

في، ويحتمل أن تكون للسببية، ويراد بمقاصد النحو: جميعه، أي: جميع مسائل النحو
مجموعة بسببها، أي: تفهم إذا فهمت، والأول هو المشهور، أن بها با بمعنى: في.
ومحوية: خبر لم يطابق، ومقاصد جمع، قلنا: هذا مبتدأ ومحوية: هذا خبر، والأصل
التطابق بين المبتدأ والخبر إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وهنا محوية: مفرد، ومقاصد جمع، هل
حصل التطابق؟ الجواب: لا، نقول: لم يطابق محوية الخبر .. الذي هو الخبر لم يطابق
المبتدأ لأنه في مثل هذا التركيب يجوز الأمران، بل هذا هو الأفصح، أن يكون مفرداً،
لكون مقاصد جمع كثرة لما لا يعقل، والأفصح فيه الإفراد، إذا كان المبتدأ جمع كثرة لما
لا يعقل فالخبر يجوز فيه الوجهان: أن يطابق، وأن يلزم الإفراد .. أن يطابق مقاصد
النحو بما محويات، هذا يجوز، وطابق المبتدأ؛ لأن المبتدأ جمع والخبر جمع كذلك.
ولما كان المبتدأ جمع كثرة مقاصد مفاعل لما لا يعقل حينئذٍ جاز أن يلزم الإفراد، ولا
يطابق المبتدأ، بل هذا هو الأفصح في لسان العرب، لكون مقاصد جمع كثرة لما لا
يعقل، والأفصح فيه الإفراد:
وجمع كثرة لما لا يعقل
وما سواه الأفصح المطابقة ... الأفصح الإفراد فيه يافل
نحو هبات وافرات لائقة

هذا سيأتي بهبات وافرة، وأفرد الناظم لفظ: وافرة في قوله: بهبات وافرة؛ لأنه يجوز
الأمران، أو لتأويل هبات بمعنى: جماعة، جماعة الهبات، فيكون جازياً على الأفصح،
على كل وافق هنا وخالف هناك، وافق هنا لفظاً ومعنى، فقال: مقاصد النحو بما محوية،
جاء على الأفصح، هناك قال: بهبات وافرة خالف، والأفصح أن يقول: وافرات، ولكن
نؤول له، نقول: هبات، أي: جماعة الهبات، حينئذٍ أولنا الجمع في معنى المفرد.
مقاصد النحو: النحو المراد به .. النحو في لسان العرب يأتي بمعنى لغوي ويأتي بمعنى
اصطلاحي، واستوعب بعضهم النحو وأورده في أربعة عشر معنى، والمشهور منها ستة
معانٍ، مجموعة في قول الناظم:
قصد ومثل جهة مقدار ... قسم وبعض قاله الأخيار

قصد ومثل جهة مقدار، وقدم القصد لأنه هو الأكثر وهو الغالب في استعمال هذا
اللفظ، قسم وبعض قاله الأخيار، تقول: نحوت نحوك أي: قصدت جهتك مثلاً، ونحوت
المدينة، أي: قصدتها فجاء النحو هنا بمعنى القصد، وزيد نحو عمرو يعني: مثله، فجاء

النحو بمعنى المثل، ومررت برجل نحوك، أي: مثلك، وتقول: صليت نحو الكعبة أي: جهتها، فالنحو هنا بمعنى: الجهة، ولزيد نحو ألف .. ألف ريال مثلاً، يعني: مقدار ألف ريال.

وهذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام، وجاء نحو القوم، يعني: بعضهم، وأكلت نحو السمكة، أي: بعضها، وأظهر معانيه وأكثرها تداولاً هو القصد، هذا من جهة المعنى اللغوي، وهذا الذي عناه الكثير بأن النحو الاصطلاحي له مرد إلى المعنى اللغوي، إذ كل معنى اصطلاحى ولا بد أن يكون له ارتباط بالمعنى اللغوي، والعلاقة بينهما إما العموم والخصوص المطلق، أو الوجهين.

وأما النحو في الاصطلاح فثم اصطلاح للقدماء المتقدمين، وثم اصطلاح خاص للمتأخرين بلفظ النحو، عندنا علمان: صرف ونحو، والنظر في الكلمة كلمة عربية، إما أن ينظر فيها قبل التركيب أو بعد التركيب في الجملة، إن نظر إليها قبل التركيب في جوهر الكلمة في ذاتها، كما مر معنا: المصطفى، أصله: مصطفى، قلبت التاء طاءً، هذه قاعدة.

قلنا: إذا جاء تاء الافتعال بعد حرف من أحرف الإطباق وجب قلب التاء طاءً، هذه قاعدة صرفية، النظر فيها هنا هل هو نظر إلى الإسناد، يعني: كون هذه الكلمة مسنداً أو مسنداً إليها، كونها مبتدئاً أو خبراً أو فاعلاً أو نحو ذلك نقول: لا، وإنما نظروا إلى جوهر الكلمة .. إلى ذاتها قبل تركيبها، وكذلك قوله: مصطفىون .. مصطفىون الواو هذه تحركت وفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً، قال محمد: قال أصله: قول فهو أجوف واوي، بدليل القول ويقول، فدل على أن هذه الألف منقلبة عن واو، أصلها: قول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها.

هذا البحث هو بحث صرفي، أم نحوي؟ وينظر للكلمة باعتبار آخر، باعتبار أحوال أواخرها من حيث ما يعترئها من صفات تتعلق بها من حيث الرفع أو النصب أو الخفض أو الجزم، وهذا إنما يكون بعد تركيبها، بعد إسنادها إلى غيرها حينئذٍ ننظر إلى الكلمة قال قول، ثم نقول: قال زيد .. قول قال، في نفسه لا يرفع .. لوحده قال هكذا قبل تركيبه وإسناده نقول: لا يرفع فاعله، بل هو ليس فاعلاً كما سيأتي بل هو اسم، كما ذكرناه (وعلم آدم الأسماء)، فهو اسم، قال: اسم على قال محمد، محمد هذا فاعل، رفعه قال، قال أصله: قول، نقول: قال هنا ليس بفعل بل هو اسم، وسيأتي معنى قوله: ومسند.

النظر في الكلمة إما أن يكون قبل الإسناد أو بعده، هل علم النحو مختص بواحد من هذين النظريين، أو أنه يشمل النوعين؟ هذا يختلف باختلاف الأزمان، كان المتقدمون يطلقون لفظ النحو على النوعين معاً، فيشمل ماذا؟ علم الصرف المتعلق بجوهر الكلمة، وما يعتريها من إبدال أو إدغام أو حذف أو نحو ذلك، كل ما يتعلق بجوهر الكلمة دون نظر إلى إسنادها، فهذا صرف عند المتأخرين، لكنه نحو عند المتقدمين. وأما النظر في الكلمة بعد تركيبها وإسنادها إلى غيرها، أو إسناد غيرها إليها كقال محمد، وزيد قائم، ومات عمرو، نقول: هذه جمل اسمية وجمل فعلية، هذا النظر في آخر الكلمة من حيث الإعراب والبناء هو محل نظر النحاة، ولكن هل يسوّى بينه وبين النظر في جوهر الكلمة من حيث الاسم لا من حيث الأصول والقواعد، وإلا القواعد متباينة ومختلفة لكن هل يسمى النظيران أو الاعتباران اسماً واحداً يجمع النوعين؟ هذا ما ذهب إليه المتقدمون وجرى ابن مالك رحمه الله على هذا، ولذلك قال:

مقاصد النحو، ثم نجده نظم نحواً من ثلاثمائة بيت في الصرف، فدل على ماذا؟ على أنه توسع في هذا المصطلح فضم الصرف إلى مفهوم لفظ النحو، وأما المتأخرون ففصلوا من باب التحقيق .. فصلوا بين العلمين، وجعلوا النظر في جوهر الكلمة من حيث الإعرال والإبدال والإدغام والحذف وكلما يتعلق بها، سموه علماً مستقلاً بالصرف أو التصريف ووضعوا له منظومات ونثراً وشروح وحواشي إلى آخره.

وجعلوا النحو الذي يتعلق بأحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً باسم النحو على جهة الخصوص، إذاً: المزج عند المتقدمين والفصل عند المتأخرين، فحينئذٍ نقول: النحو في الاصطلاح ثم اصطلاح للقدمات واصطلاح للمتأخرين، واصطلاح القدمات المراد بالنحو عندهم: ما يرادف علم العربية، إذا أطلق علم العربية عند المتأخرين يشمل اثني عشر نوعاً، وإذا أطلق عند المتقدمين فالمراد به النحو والصرف معاً، فصار النحو مرادفاً لعلم العربية، وصار النحو شاملاً لنوعين من الفنون وهما ما يتعلق بأواخر الكلم إعراباً وبناءً وما يتعلق بذات الكلمة أو بجوهر الكلمة، فصار المراد بالنحو عندهم ما يرادف علم العربية، أي: ما يشمل النحو والصرف فقط، لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما، يعني: الاستعمال غلب في تخصيص علم العربية بهذين الفنين فحسب فقط.

أما عند المتأخرين فيشمل اثني عشر فناً، لكن أهم علوم العربية فلا ينزع اثني عشر فناً: النحو والصرف والبلاغة، وإذا أخذ شيئاً من العروض من أجل أن يحسن قراءته وهذا شيء جيد، فحينئذٍ نقول: العلم: علم النحو الشامل للصرف يعرف بأنه: علم بأصول

يعرف بها أحوال الكلم أفراداً وتركيباً، هذا الذي عنها ابن رحمه الله تعالى بقوله:

مقاصد النحو، فهو علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم أفراداً وتركيباً، أفراداً:

كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال، وهذا هو فن الصرف والتصريف، أو تركيباً كحركات الإعراب والبناء وهذا هو فن النحو عند المتأخرين.

فقوله: أفراداً: لا ينظر في هذه الكلمة بعد التركيب من مسند ومسند إليه، يعني: ليس النظر هنا في كونه مبتدأً أو فاعلاً أو نائب فاعل أو خبراً لا، لا ينظر إليه، وإنما ينظر إلى جوهر الكلمة قبل تركيبها، وأما الكلمة قبل التركيب فهذه في الأصل لا توصف بكونها مبنية ولا معربة، يعني: زيد لوحدها لا تقل: زيد هكذا إلا من باب التعليم، وإلا تقول: زيد بالإسكان؛ لأن زيداً معناه: أنك أعربت بها؛ لأن هذه الضمة ضمة إعراب، فإذا كان كذلك أين العامل؟ ليس لها عامل، أنت لم تركبها بعد .. لم تسندها إلى غيرها، فإذا قلت: زيداً أخطأت، وإنما تقول: زيد؛ لأن الكلمة قبل تركيبها على الصحيح فيها ثلاثة أقوال:

قليل معربة، وقليل مبنية، وقليل لا معربة ولا مبنية، وهذا رأي ابن مالك وهو أرجح، أنها لا توصف بإعراب ولا بناء.

وأما بعد التركيب حينئذٍ ينظر إليها من جهة الإسناد وعدمه.

وأما في اصطلاح المتأخرين: فالنحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً أفردنا أفراداً هذا صار علماً مستقلاً وهذا أجود للطلاب وأسهل أن يدرس الصرف على جهة الخصوص، ثم يدرس بعد ذلك النحو على جهة الخصوص، إذا علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم أفراداً وتركيباً هذا من جهة شموله لفن الصرف أو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً هذا على جهة خصوص النحو مع إخراج فن الصرف وهذا هو النحو عند المتأخرين.

علم بأصول: المراد بالأصول هنا: القواعد العامة التي يقعدها النحاة كقولهم: الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والمضاف إليه دائماً مجرور، والمضاف بحسب العوامل، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً ولا يكون إلا مرفوعاً، والخبر يكون مفرداً ويكون جملةً وأحكام الضمائر والمعارف ونحو ذلك كل أبواب النحو وما يستخلص من قواعد نتيجة البحث في ذلك الباب يسمى: قاعدة، ويسمى: أصلاً ويسمى: ضابطاً ويسمى: أساساً، فهذه كلها مترادفة من حيث الاصطلاح وإن كانت متباينة من حيث المعاني اللغوية.

علم بأصول: ما المراد بالعلم؟ إما أن يفسر بمعنى: الإدراك، وإما أن يفسر بمعنى: الملكة وهي هيئة راسخة في النفس تكون نتيجة عن المطالعة وضبط ودربة العلم ونحو ذلك، وإما أن يفسر بالمسائل التي هي فروع القواعد ثلاثة أقوال في تفسير العلم ولكن هنا لا

يمكن تفسيره بالقواعد؛ لأننا فسرنا الأصول بماذا؟ بالقواعد كيف قواعد بقواعد؟ وإنما
يفسر بالإدراك والإدراك: هو المعنى اللغوي لمعنى العلم:
العلم إدراك المعاني مطلقاً ... وحصره في طرفين حقاً

فالعلم المراد به: إدراك المعنى، والمراد بالإدراك: هو وصول النفس إلى المعنى بتمامه، فإن
لم يكن كذلك فهو شعور لا إدراك، وهذا المعنى قد يكون معنى مفرداً، وقد يكون معنى
مركباً، المعنى المفرد: هو مدلول اللفظ المفرد: زيد هذا لفظ مفرد، مدلوله شيء مفرد
وهو: الذات المشخصة: زيد قائم هذا مركب مدلوله ثبوت قيام زيد، إدراك الأول
يسمى: تصوراً وإدراك الثاني يسمى: تصديقاً، ففرق بين العلمين علم التصور وعلم
التصديق:

إدراك مفرد تصوراً علم

العلم إدراك المعاني مطلقاً

سموهما: التصديق والتصورا

ودرك نسبة بتصديق وسم

وحصره في طرفين حقاً

.....

إذاً: هذان علمان، قوله: علم، أي: إدراك بأصول، الأصول المراد بها هنا: القواعد
العامة التي يستنبطها النحاة من كلام العرب بواسطة التبع فحينئذٍ إذا قعدوا قاعدة
كالفاعل مرفوع نقول: علمك بهذه القاعدة: الفاعل مرفوع، تستطيع بواسطتها أن
تعرف جزئيات تلك القاعدة؛ لأن القاعدة ما هي: قضية كلية يتعرف بها أحكام
الجزئيات موضوعها والكلام في هذا يطول وقد سبق معنا مفصلاً في شرح الملحق ولا بد
من الإحالة.

حينئذٍ نقول قضية التي هي: الفاعل مرفوع هذه قضية كلية، بأن الفاعل: هذا مبتدأ
محكوم عليه، مرفوع: هذا محمول وهو خبر، الفاعل يشمل ماذا؟ يشمل زيد وعمرو
وخالد من قولك: جاء زيد ومات عمر وسافر خالد هذه كلها آحاد هل هي داخله
تحت قولنا: الفاعل؟ نقول: نعم، داخله تحت قولنا: الفاعل.

ما الذي يدلنا على أن هذا اللفظ: زيد من قولك: جاء زيد فاعل؟ بتطبيق الحدود:
الاسم المرفوع المذكور قبله فعل أو الاسم المؤول بالصريح المذكور قبله فعل إلى آخره،

أو أسند إليه فعل صريح أو مؤول بالصريح مقدم عليه بالأصالة قائماً منه أو واقع عليه، حينئذٍ نقول: هذا الحد بالنظر فيه والتفكر وتنزيله على زيد تحكم بأنه فاعل. هنا فائدة الحدود حدود يذكرها النحاة ويفصلون فيها من أجل أن تحكم على اللفظ؛ لأنه يأتيك: جاء زيد، ضربت عمرواً وخالداً إلى آخره تقول: خالد من هذا اللفظ أو هذا التركيب هل هو فاعل أو تمييز أو حال؟ يلتبس، حينئذٍ الذي يضبط لك هذا عن ذاك هو الحد، فمعرفة الحد بتفاصيله وجزئياته وإدخاله وإخراجه يعينك على الحكم على الشيء بكونه فاعلاً، ثم إذا حكمت عليه بكونه فاعلاً يستلزم ماذا؟ يستلزم الحكم الإعرابي وهو: أنه مرفوع.

ولذلك يركب قياس من الشكل الأول فيقال: زيد، من: جاء زيد فاعل، هذه مقدمة صغرى، وكل فاعل مرفوع فالنتيجة: زيد مرفوع؛ لأنه فاعل مع التعليل، هذه قد يقول قائل: كلفة فيها هذه أنت مبرمج عليها، أليس كذلك؟ فتحكم على الشيء بكونه فاعلاً أولاً تتصور أنه فاعل، وهذا التصور لو لم تستحضر فيه الحد إلا أن مدلول الحد هو الذي وقع في نفسك صار أمراً جبلياً لا يحتاج إلى تكلف وطلب للمعلومات.

فحينئذٍ تحكم على زيد من قولك: جاء زيد بأنه فاعل والذي ذلك على هذه المقدمة الصغرى هو الحد ثم ما حكم الفاعل هل هو مرفوع أو منصوب أو مجرور؟ وكل فاعل مرفوع، هذه قضية كلية يشمل زيداً وغيره، من أين أخذنا هذه القاعدة، ما دليلها؟ استقراء كلام العرب، نظر في الكتاب وفي السنة، وفيما ورد من فصحاء العرب حينئذٍ أثبتنا بالاستقراء والتتبع أن كل فاعل مرفوع.

ينتج لنا نتيجة مسلم بها وهي: أن زيد من قولك: جاء زيد فاعل مرفوع، إذاً علم بأصول بقاعدة الفاعل مرفوع ينتج لنا العلم بآحادها وأفرادها، النتيجة نقول: علم بأصول أي: بهذه القواعد ينتج لنا ماذا؟ العلم بمفردات هذه القواعد، هذه القواعد إنما تبحث في كتب النحو وأنت الذي تستخلصها يعني: تحفظها وتفهمها، ثم تطبقها على تلك الجزئيات.

إذاً: يطلق العلم على القواعد المعلومة التي من شأنها أن تعلم لما علم بالفعل؛ لأن النحو له حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم، وإطلاق العلم على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة عرفية كإطلاقه على الملكة أي الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه، وأما إطلاقه على الإدراك فحقيقة لغة وعرفاً هذا هو الصواب في العلم: أنه يطلق ويراد به الإدراك، ثم استعماله

في الملكية أو استعماله في القواعد هذا ليس على أصل المعنى اللغوي.

وأما إطلاقه على فروع القواعد أي: المسائل الجزئية المستخرجة منها يجعل قاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول: هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع، هذا فيه تجوز عند الحكماء ويعتبر من المجاز لكنه معمول به.

بأصول: المراد بالأصل: الأصل الاصطلاحي، وهو المراد في القاعدة والقانون والضابط والأساس، وهي قضية كلية يتعرف بها على أحكام الجزئيات موضوعها، فقاعدة الفاعل مرفوع مثلاً: لها جزئيات، وجزئياتها: كل اسم صدق عليه حد الفاعل، أولاً الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فإذا فهم الحدود ونزلها على الآحاد والمفردات حينئذٍ صح له أن يسمى الفاعل: فاعلاً، والمفعول به، مفعول، والمضاف، والتميز، والحال إلى آخره.

ولذلك قد يخلط الطالب بعض المسائل في التمييز والحال أو في المضاف والمضاف إليه، خاصة إذا كان في باب المبنيات، ليس له مرد في ضبط هذه المسائل إلا الرجوع إلى الحدود أنفسها، فيضبطها على الوجه الصحيح ويستحضرها حينئذٍ يصح له الاستدلال على إثبات هذا الآحاد أو هذا الفرد بأنه فاعل أو مفعول.

ومن هنا تأتي صعوبة النحو عند الطلاب؛ لأنه إذا أراد أن يعرب لا بد أن يستحضر كل هذا الحدود، وأن يكون مستحضراً لشروط كل باب واستثناءات كل باب، فإذا أراد أن يعرب وجهاً صحيحاً لا اعتراض عليه لا بد وأن يستحضر النحو كله من أوله إلى آخره.

ولذلك تقول: قال محمد هو ابن مالك انظر! قال هذا يتعلق في بحث الأفعال الفعل الماضي، قال محمد: هذا له ارتباط بالأعلام، هو: بالضمائر، ابن مالك: مضاف ومضاف إليه، أحمد ربي الله خير: إعراب تقدير بالظاهر إلى آخره، لا بد أن يستحضر الحدود كلها.

ولما كان ثم قصور في حفظ التعاريف واستحضارها صار النحو ماذا؟ كأنه طلاسما وإذا أعرب ولو كان حافظاً لبعض الأبواب أو بعض المنظومات إذا لم تكن عنده مستقرة استقرار تام يعني: يملئها عن ظهر قلب ويفهم معناها إن لم يكن كذلك حينئذٍ يخلط في الإعراب.

ولذلك بعضهم يعرب ويأتي بالعجائب وهو يحفظ الألفية لماذا؟ لأنه حفظها هكذا ظاهراً ولم يمارس هذه الأصول وهذه القواعد التي نضمها ابن مالك: مقاصد النحو بما محوبة، مقاصد يعني: جل ومهمات النحو نضمها لك ابن مالك رحمه الله تعالى.

ولذلك لا يكاد أن يفوته شيء من الأصول المطردة يعني: ثم ما هو أصل مطرد تحتاجه كثير في حياتك في الكلام وفهم كلام الناس في الخطابة إن كنت خطيب، أو في التفسير ونحو ذلك، الأمور التي قد تستعين ببعض الكتب مما يزيد على شروحات الألفية إنما يكون في النوادر أو في الشذوذات، أو في توجيه بعض الأقوال، يمر عليك قول ينسب للفراء ما وجه استدلاله أو ما وجه القول هذا؟ لا بد وأن تبحث في الحواشي ونحو ذلك، ولو قلت: هذا اللفظ من حيث هو ينظر إليه، هل هو مسلم به أو لا؟ دليله ليس من شأنك أنت.

إن كان هذا مستدل له بدليل وهو واضح بين فاقبله ولا ترده، وإن لم يكن كذلك فلا تنعب نفسك إن لم يكن من الأصول المطردة.

إذاً: مقاصد النحو، ما المراد بمقاصد النحو؟ نقول: أغراضه وجل مهماته، ما المراد بكلمة: النحو هنا في عبارة ابن مالك رحمه الله؟ ما يشمل الفنين .. ما يرادف علم العربية/ وعلم العربية يستعمل في فنين فقط لا ثالث لهما وهما: النحو عند المتأخرين والصرف أو التصريف.

موضوع علم النحو: الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، هذا من اصطلاح المتأخرين وهو العمدة.

والثمرة: فهم الكتاب والسنة وإقامة اللسانين.

وفضله: الوسائل لها أحكام المقاصد، فإذا كان يستعان بهذا النحو على فهم الكتاب والسنة فما كان منه واجب كان تعلم النحو واجب، وما كان عيناً فهو عين، وما كان مستحباً فهو مستحب.

والنسبة بينه وبين العلوم الأخرى التباين، والواضع هو أبو الأسود الدؤلي بأمر أمير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه، ولذلك قسم له الأشياء فقال: اسماً وفعلاً وحرفاً كما سيأتي قال له: انح لهم نحواً، فسمي النحو لتسمية علي رضي الله تعالى عنه.

الاستمداد: من كتاب الله، وهذا متفق عليه، والسنن على الصحيح، هل يستدل بالحديث بإثبات قاعدة أو لا؟ هذا فيه خلاف، أكثر النحاة على المنع، بناءً على جواز الرواية بالمعنى، والصواب أنه يحتج به في إثبات الأحكام أو القواعد العامة في لغة العرب.

والثالث: كلام فصيح العرب بالتبعية والاستقراء.

اسمه: علم النحو من إضافة العام للخاص، والنحو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي: المنحو وهذا يعتبر من إطلاق المصدر نحواً ينحواً مصدر، أطلقه وأراد به ماذا؟ اسم المفعول، لكن هل هو خاص بهذا الفن: علم بأصول يعرف بها أحوال أو آخر

الكلم، أقول: هل هو خاص به أم أنه عام؟ كل علم منحو أم لا؟ كل علم منحو، يعني: مقصود، أنت تقصد علم الفقه وتقصد علم التفسير، إذاً هو مقصود.

والفقه في اللغة: الفهم، الفقه هو: الفهم، كل علم مفقوه يعني: مفهوم فليس خاصاً بالفقه الاصطلاحي عند المتأخرين حينئذ يكون من إطلاق العام وإرادة الخاص أو صار حقيقةً عرفيةً في اصطلاح القوم الذين اصطالحوا على هذا الاصطلاح، ولذلك الاصطلاح هذا يعرف بأنه: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه.

فإذا كان النحاة اصطالحوا على أن الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله حينئذٍ عند أهل اللغة الفاعل كل من أوجد الحدث أو الفعل فهو أعم؛ لأن: زيد قائم، زيد هذا فاعل زيد قائم فاعل أم لا؟ فاعل نعم؛ لأنه هو الذي أحدث القيام فهو فاعل لغة لكنه ليس فاعلاً اصطلاحاً، فكل فاعل اصطلاحاً فهو فاعل لغة من غير عكس. إذاً: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه.

ومسائله: القواعد التي تبحث فيها كالفاعل مرفوع ونحو ذلك.

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِمَا مَحْوِيَّةٌ

تُقَرَّبُ الْأَقْصَى .. تقرب، يعني: هذه الألفية للأفهام، الأقصى، يعني: الأبعد، وهل أفعال التفضيل على بابه أم لا؟ هل الألفية هذه إذا قربت للأفهام الأقصى الأبعد، هل يلزم منه أن تقرب البعيد، أم قد يفوته؟ قيل: يلزم، فحينئذٍ لا تكون أفعال التفضيل على بابها، بل تقرب الأقصى الأبعد والبعيد من باب أولى وأحرى.

وقيل: لا، لا يلزم من تقرب الأبعد تقرب البعيد؛ لأنه قد يعتني بالمعاني الدقيقة، فيفوته ما هو قريب من ذلك، وهذا أمر ملاحظ، حينئذٍ نحمل أقصى هنا على غير باب أفعال التفضيل، ونقول: تقرب هذه الألفية للأفهام .. فهم الطلبة الأقصى، يعني: الأبعد والبعيد فيشمل النوعين، لا من باب التلازم.

لو جعلناه من باب التلازم لقلنا: أفعال هنا على بابه، ولكن نقول: لا، ليس على بابه بل هو يشمل الأبعد والبعيد، أي: تقرب البعيد للأفهام أو الأبعد من المعاني.

بلفظ موجز: يعني: مع لفظ موجز، فالباء هنا بمعنى مع، أو للسببية يحتمل هذا ويحتمل ذاك، وكلاهما عليهما الشراح، يعني: بعضهم فسره بمعنى: مع.

مع لَفْظٍ مُوجَزٍ: بسبب لفظ موجز، لا إشكال في هذا، فلفظ الباء بمعنى: مع، أي:

تفعل ذلك مع وجازة اللفظ، أي: اختصاره، والأشعوني مشى على هذا، أنها بمعنى: مع، ولم يجعلها سببية؛ لأن المعهود سبباً للتقريب، البسط لا الإيجاز، إذا أراد أن يفهم غيره حينئذ يختصر له الكلام اختصاراً أو يسهب؟ يفصل تفصيلاً أم أنه يختصر الكلام اختصاراً؟ إذا أريد الفهم على جهة البسط يفهم كل المسألة من أولها وآخرها، فحينئذ لا بد من البسط، فكيف يقول رحمه الله: تقرب الأقصى البعيد للأفهام، أفهام الطلبة بلفظ موجز، يعني: مع الاختصار، لذلك عدل الأشعوني عن تفسير الباء هنا بكونها للسببية إلى كونها، بمعنى: مع.

ولذلك قال: ولم تجعل للسببية؛ لأن المعهود عند الناس وعند أهل العلم سبباً للتقريب البسط لا الإيجاز، ويصح كونها للسببية على الصواب فيكون فيه غاية المدح للمصنف، حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعاني بالألفاظ الوجيزة التي من شأنها تبعيده، التي من شأنها: من شأن الألفاظ الوجيزة تبعيد المعاني الدقيقة، لكن لقدرة المصنف وبلاغته استطاع أن يعكس الأمر.

تُقَرَّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ، يعني: مع لفظ موجز، والموجز المراد به هنا الاختصار، فالإيجاز هو تقليل الكلام - الألفاظ - مع كثرة المعنى، وهذه صفة سائدة في المختصرات عند أهل العلم، ولذلك عم بها النفع لمن اشتغل بها، لفظ قليل، ولكن تحته من المعاني الكثيرة الكثيرة الكثيرة، ولذلك في الفقه تظهر هذه المزية أكثر وأكثر؛ لأنه يأتي بالمنطوق والمفهوم، يذكر الحكم بالمنطوق وعكسه المفهوم، يكون مخالفاً للحكم وهو مراده .. هو مراده.

ولذلك قد يستدرك على بعضهم بماذا؟ بأنه أطلق المفهوم والأصل تخصيصه، الأصل أنه لا يعم، حينئذ يورد عليهم من هذه الحيثية، لماذا؟ لأن المفاهيم المنطوقات، والمفاهيم في المتن سواء كانت نثرية أو منظومات مرادة عند أرباب التصنيف، وما جاءت الاعتراضات والنقد والتنقيح إلا من أجل هذا، وما اختصرت إلا من أجل تسهيل العلم، لا من أجل تعقيد العلم، والبعض يظن أن هذه المختصرات لها نوع إضلال لبعض الطلاب هكذا يعبر البعض، ويقول الزاد هذا أضل الطلاب، لماذا؟ لأنه كلام بدون دليل هذا أولاً، ثم فيه من تعجيز الكلام وربط الكلام بحيث يوصل إلى عدم الفهم من قراءة اللفظ بنفسه وهذا ليس بصحيح، الزاد كغيره من المتن، إنما يوجد فيه بعض الألفاظ التي تحتاج إلى تصحيح، لكن في الجملة نقول: هو واضح وبين.

إذا: تُقَرَّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ، يعني: مع لفظ موجز، أو بسبب لفظ موجز، وهذا إذا

أردنا به مدحة ابن مالك رحمه الله تعالى.

وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ: يعني: توسع البذل، ما المراد بالبذل هنا؟ العطاء.

بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ: يعني: مع وعد منجز، أو بسبب وعد منجز، يعني: تفسر الباء هنا كما فسرت في قوله: بلفظ موجز، إما أن تكون للمعية، وإما أن تكون للسببية، وتبسط البذل، يعني: توسع هذه الألفية لوجازتها العطاء الكثير للطالب .. طالب العلم؛ لأن اللفظ الواحد والجملة الواحدة يدخل تحتها جمهور من المسائل، إما بالمنطوق وإما بالمفهوم كما ذكرناه، وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ، يعني: مُؤَفَّاً أو مُؤَفَّاً سريعاً في أسرع وقت، وهذه كانت طريقة المتقدمين، أنه إذا درس متناً متوسطاً فما فوق نبغ، بخلاف الآن المعاصرين يدرس ويدرس ويدرس وهو مبتدئ الأوائل لا كان الطالب يخرج في سبع سنين إلى عشر سنين فإذا به يخلف شيخه، ويراجع الدرس للطلاب، والآن لا، يجلس يدرس ويدرس ويدرس وهو مبتدئ، لماذا؟

لعدم العناية بهذه المنظومات وبهذه المختصرات، فهي مفتاح .. هي لطالب العلم مفتاح، انتبه، يعني: لا يلج العلم بدون أن يكون له مختصر محفوظ، كما ذكرنا اليوم عن النووي رحمه الله تعالى، ويحفظ في كل فن مختصراً.

الأئمة كلهم عن بكرة أبيهم من أولهم إلى آخرهم لا بد وأنه قد سار على هذا المنهاج، وأما أن يريد أن يصل العلم دون متون ودون مختصرات وأن يأتي هكذا من رأسه ويقرأ المطولات، ويجرد ويختصر ويكتب إلى آخره دون أن يسير بهذا السير الذي أصله أهل العلم فلن يصل، هيهات هيهات.

وَتَبَسُّطُ الْبَدَلِ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ: هذا إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد، وهو كذلك، من درس الألفية وضبط معها بعض الشروح حينئذٍ حصل الكثير والكثير.

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطٍ: تقتضي: يعني: تطلب، القضاء هنا بمعنى الطلب، أو بمعنى الحكم، قد يأتي القضاء بمعنى الحكم وبمعنى الطلب، تقتضي، أي: هذه الألفية، يعني: تطلب من الله، هكذا قدره بعضهم، أو من قارئها، أو منهما معاً، إما من الله تطلب الرضا، وإما من قارئها طالب العلم، أو مقرئها، أو منهما معاً، يعني: من الله تعالى ومن قارئها، وإسناد الطلب إليها مجاز عقلي، كيف تطلب هي من الله؟! هي أَلْفَاظُ ترفع يديها وتدعو الله عز وجل، نقول: لا، هذا إسناد عقلي، يعني: مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب، إذ الطالب في الحقيقة ناظمها، هو ناظمها وهو الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى.

وتقتضي رضا، أي: محضاً، رضا بكسر الراء، وهو سماعي، كضم سين: سخط، وسكون خائه، والقياس الفتح؛ لأنه من باب فرح يفرح، وتقتضي، أي: هذه الألفية، رضا محضاً. بغير سخط، يعني: لا يشوبه شيء من السخط، سواء كان من الله تعالى إذا كان الطلب من الله، أو كان من القارئ، فلن يسخط عليه أبداً، ولذلك قل أن يوجد نقد لابن مالك رحمه الله تعالى إلا في موضعين اثنين لا يكاد الجواب عنهما أن يتم:

وكلمة بها كلام قد يعم ... يأتينا غداً إن شاء الله

ولذلك قال السيوطي: هذا من أمراضه التي لا دواء لها، يعني: لا يمكن الإجابة عنها، وجرت عادتهم أنهم في المصنفات المختصرات أنها مجلة ومحترمة ومعظمة، يعني: لا يكثر النقد إليها، لأنه إذا انتقدت وورد فيها الانتقادات العشر والمائة والألف سقطت هيبتها، إذاً: نحن نريد أن نحفظ المتن من أجل ماذا؟ أن نصبط العلم، ونمدحها من أجل أنها تجمع لنا العلم الذي صنف فيه هذا الكتاب، فإذا انتقدناها ما تركنا فيها شاردة ولا واردة ما بقي لها حرمة.

فلذلك من عادتهم أنهم ولو من باب التكلف أن يجيبوا عن أي اعتراض، وهذه سنة متبعة عند المؤلفين، ولا بأس بها، لكن لا يصل إلى حد التكلف الذي يكون بعيداً، إن أجب بإجابات مقبولة واعتذارات قريبة لا بأس بها، وأما التنطع وتنزيه المصنف عن أن يقع في خلط هذا فيه تكلف.

ولذلك شراح الألفية على ثلاثة أنحاء:

متعصبون لابن مالك رحمه الله، وبعضهم يحط من شأنه، وبعضهم معتدل كابن عقيل رحمه الله تعالى.

وَتَقْتَضِي رِضاً بغير سُخْطٍ، يعني: رضا تام لا يشوبه شيء من السخط، وهذا علامة الإتيان أنه قد أتقن هذا النظم على الجادة.

فائقة .. فائقة .. فائقة: يجوز فيه الأوجه الثلاثة، فائقة: هذا على أنه حال من فاعل تقتضي، تقتضي: هذا فعل مضارع، مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي يعود إلى الألفية.

تقتضي هذه الألفية ماذا؟ وتقتضي رضا بغير سخط حالة كونها فائقة ألفية ابن معطي، فائقة بالجر، وأستعين الله في ألفية فائقة: على أنه صفة لألفية، فائقة: وهي فائقة، على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

فائقة: أي: عالية في الشرف، يعني: فاقت ألفية ابن معطي، وكان قبل تأليف الإمام مالك رحمه الله تعالى ألفيته هي التي لها الراهية، وهي التي يحفظها طلاب العلم، ولكن لما

ألف هذه قضت على تلك، كالزاد مع المقنع، كان الأصل هو المقنع لابن قدامة رحمه الله تعالى، فلما ألف الحجاوي الزاد حينئذٍ لم يترك له شاردة.

أي: عالية في الشرف، وإنما فاقتها؛ لأنها من بحر واحد، من الرجز كلها من أولها إلى آخرها، بخلاف ألفية ابن معطي فإنها من بحرین السريع والرجز، وهذا يشوش على الطالب.

كذلك هذه الألفية أكثر أحكاماً من ألفية ابن معطي، وهذه جرت عادة أهل العلم أنهم في مثل الألفيات أو المختصرات أنهم يقارنون ما كتبوه بما سبق، ولذلك السيوطي هناك يقول:

وهذه ألفية تحكي الدرر

فائقة ألفية العراقي ... منظومة ضمنتها علم الأثر

في الجمع والإيجاز واتساق

نفس الكلام؛ لأن العراقي هو سابق وهو متأخر، والقاعدة عند أرباب المختصرات إذا أراد الطالب أن يميز بين مختصرين أو نظمين أيهما أجود ولا يقع في نزاع؟ أن الثاني المتأخر إذا كان أهلاً للتصنيف فالاشتغال بكتابه أولى، المتأخر إذا كان أهلاً للتصنيف، وبلغ الغاية في الفن الذي نظم أو كتب، فالاشتغال بكتابه أولى.

ولذلك ابن معطي هنا مع وجود ألفيته وهي مطبوعة ومشروحة .. مع ذلك تركت واشتغل بألفية ابن مالك، وهو متأخر بعده، وجمع في هذه الألفية ما تركه ابن معطي؛ لأن الناقد بصير، وهو قبل أن ينظم لا بد أنه نظر في من سبقه، وإذا كان كذلك حينئذٍ لا بد وأنه يستدرك ما قد فوته الأول، ولذلك ألفية السيوطي مرجحة على ألفية العراقي، لماذا؟

أولاً: لأنه متأخر، ولأنه أهل للتصنيف ولو كان في هذا الفن، ثم أن العراقي أسبق منه وإن شرحت ألفيته من جهته هو أو من جهة السخاوي، نقول: هذان الشرحان لا يتعلقان بالنظم نفسه؛ لأن الترجيح إما أن يكون لذات الشخص، وإما أن يكون لذات النظم، وإما أن يكون لما كتب على النظم أو المتن نفسه، حينئذٍ إذا نظر إلى الشخص هو الشخص .. نحن نقول: لا نريد أن نحفظ العراقي نفسه ولا السيوطي، وإنما نريد ما ألفه العراقي وما ألفه السيوطي.

إذاً: ننظر بتجريد المتن عن أصحابهما، فننظر في المتن نفسه هل هو فائق بالفعل ألفية

العراقي أو لا؟ ثم ما كتب على ألفية العراقي نقول: يمكن تجريده وجعله على ألفية السيوطي، أليس كذلك؟ السخاوي رحمه الله تعالى شرحه إما أنه يتعلق بلفظ بالمتن، وإما أنه لفائدة وحكم ومسألة بالمصطلح، الثاني هذا يمكن جعله على ألفية السيوطي، وأما الأول فلا علاقة لنا به، لماذا؟ لأن كل تركيب يحتاج إلى حل يختص به. على كل، قال هنا:

فائقة ألفية ابن معطي، حينئذ رجحت ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى لهذين النظريتين: أن ألفيته من بحر الرجز، كلها من أولها إلى آخرها، وأما ألفية ابن معطي فإنها اشتملت على بحرین السريع والرجز، كذلك هذه أكثر فائدة، يعني: أشمل من جهة الأحكام النحوية من ألفية ابن معطي.

فائقة ألفية ابن معطي، ألفية: بالنصب .. أيش اعرابه؟ مفعول به لفائقة؛ لأن فائقة هذا اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل عمل فعله، وابن معطي: هو الشيخ زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، نسبة إلى زواوى وهي قبيلة كبيرة كانت تسكن بظاهر بجايا من أعمال أفريقيا الشمالية، الفقيه الحنفي، ولد في سنة أربع وستين وخمسمائة، وأقرأ العربية مدة بمصر ودمشق، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره، وهو أجل تلامذة الجزولي، وكان من المتفردين بعلم العربية، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيره من الكتب الممتعة، وقد طبعت ألفيته في أوروبا والعلماء لهم عليها عدة شروح، لكنها دون ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى.

وَهُوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاً ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا

وهو: بإسكان الهاء للوزن، يعني: ابن معطي، بسبق علي .. يعني: بسبب سبقه علي، حائز، أي: جامع تفضيلاً علي، هذا فيه ماذا؟ فيه أشبه ما يكون كالاستدراك لما سبق، يعني: لا يظن الظان أنه إذا رجع ألفيته على ألفية ابن معطي سقط ابن معطي؟ لا، بل هو له فضله وله مكانته في كونه سابقاً في التأليف والإفادة، قد أفاد أمم وحفظوا ألفيته، ومع ذلك له الفضل عند الله تعالى.

وهو، أي: ابن معطي، بسبق: الباء للسببية، أي: بسبب سبقه إياي، بسبق، أي: بسبق علي في الزمن والإفادة، وفي تقديم المعمول: بسبق حائز تفضيلاً .. تقديم المعمول إشارة إلى أنه لم يحز الفضل على المصنف إلا بالسبق، والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب، وهو بسبق حائز أي: جامع.

تفضيلاً، أي: علي، أي: فضلاً، والمراد بالتفضيل .. التفضيل هنا: مصدر فضل يفضل تفضيلاً، والمراد به فضلاً، من إطلاق المسبب على السبب، أو هو مصدر مبني للمفعول.

إذاً: بسبق حائز جامع تفضيلاً علي، فهو مفضل علي بسبب ماذا؟ بسبب سبقه علي في الزمن والإفادة، وهذا ثابت شرعاً وعرفاً.

مستوجب، أي: مستحق، ويحتمل أن السين والتاء للتصيير، أي: مصير الثناء واجباً علي .. مستوجب علي أيضاً، فكل هذه تقدر بجار ومجرور محذوف، وهو بسبق علي، حائز تفضيلاً علي، مستوجب: أي: مستحق علي.

ثنائي الجميلا .. مستوجب ثنائي، وايش إعراب ثنائي؟ مفعول به لمستوجب، والسين هذه مستوجب .. للطلب، يعني: طالب مستحق، مستوجب علي .. ثنائي، الثناء: مختص بالخير عند الجمهور، وعند ابن عبد السلام يعمه والشر، فيقال: أثني عليه شراً: {مروا بجنابة فأتوا عليها خيراً} فقال: وجبت، ومروا بجنابة فأتوا عليها شراً، فقال: وجبت {قال ابن عبد السلام: إذا أثنوا عليها خيراً وأثنوا عليها شراً، وهؤلاء صحابة وهم حجة في لسان العرب، إذاً: الثناء لا يختص بالخير، بل يعم الشر.

مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا: عليه لانتفاعي بما ألفه واقتدائي به، ولما يستحقه السلف من ثناء الخلف، والجميل: إما صفة لازمة أو مخصصة أو معمول للثناء، أي: ثنائي الثناء الجميل، أو ثنائي بالجميل، إذاً: أشار في هذا البيت إلى أن ابن معطي رحمه الله تعالى وإن فضلت ألفية ابن مالك عليه إلا أن له الفضل في السبق والإفادة.

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهَبَاتٍ وَافِرَةٍ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

والله يقضي: هذا سؤال، خبرية لفظاً إنشائية معنى، يعني: اللهم اقض لي، والله يقضي: خبرية أريد بها الدعاء، أي: اللهم اقض بذلك، والله يقضي، يعني: يحكم.

بهبات: جمع هبة، وهي العطية، أي: عطايا، وهنا وصف هبات وهو جمع بوافر، وهو مفرد لما ذكرناه سابقاً، هذا على خلاف الأصح، لكن لا بد من التأويل، لتأوله بالجماعة، وإن كان الأفصح: وافرات؛ لأن هبات جمع قلة، والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقاً المطابقة، والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد الأفصح فيه الأفراد.

والله يقضي بهبات، يعني: بعطايا من فضلة جل وعلا وافرة، أي: زائدة، وقيل: تامة، من وفر الشيء، يعني: من وفر اللازم لا المتعدد، بهبات وافرة: هذا الأصل، وقف على

السكون من أجل الوزن.

لي وله، لي: بدأ بنفسه لحديث: {كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه} رواه أبو داود، وجاء عن نوح: ((رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ)) [نوح:28] وعن موسى: ((قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِأَخِي)) [الأعراف:151] وله، يعني: لابن معطي. في درجات الآخرة: مضاف ومضاف إليه، لي وله في درجات: هذه كلها متعلقة بيقضي، أو صفات لهبات، لهبات لي .. لهبات له .. لهبات في درجات الآخرة، ولكن بعضهم جعل في درجات الآخرة أنه متعلق بمحذوف صفة لهبات، ولا يصح أن يتعلق بيقضي، لماذا؟

لأن المعنى: والله يقضي في درجات الآخرة، درجات الآخرة ليست محلاً للحكم والقضاء أليس كذلك؟ وحينئذ لا يصح تعليق في درجات الآخرة بيقضي، وإنما يتعين أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لهبات.

وَاللَّهُ يَقْضِيْ بِهَيَاتٍ وَافِرَةٍ ... لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ

درجات: قال في الصحاح: هي طبقات من المراتب، يعني: مراتبها عليّة، وقال أبو عبيد: الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل، والمراد: مراتب السعادة في الدار الآخرة، ولفظ الجملة خبر ومعناها: الطلب.

هذا ما يتعلق باختصار بمقدمة المصنف رحمه الله تعالى.

ونقف على هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سؤال: هل صحيح أن ابن مالك رحمه الله تعالى نظم الألفية للمبتدئين؟

– الألفية تعتبر من كتب المتوسطين في علم النحو، ولذلك يجعلها البعض بعد

الآجرومية، يعني: يدرس الآجرومية شرح جيد ثم بعد ذلك لا بأس أن يأخذ الألفية، ثم

بعد الألفية يأخذ: جمع الجوامع للسيوطي إذا أراد الانتهاء؛ لأن جمع الجوامع سار فيه

على نهج تاج الدين السبكي في جمع الجوامع في الأصول.

تاج الدين السبكي في الأصول جمع كتابه: جمع الجوامع من زهاء مائة مصنف،

والسيوطي سار بسيره فجمع كتابه من مائة مصنف، فدل على أنه قد حوى علماً جماً،

وشرحه في: همع الهوام، وهذا الكتاب لو اعتكف عليه الطالب بعد الألفية الكل في

الكل في النحو.

نعم صحيح تناطح سيبويه والفراء والخليل، لو اعتكف عليه وفهم الفهم الصحيح

حينئذ تكون سيبويه زمانك، وهم يقتطفون منه كثير الأشموني والصبان وغيرهم، يأخذون

منه الكثير؛ لأن فيه أقوال قد لا توجد في غيره؛ لأن المتتبع للمصنفات لا بد وأن يقف على أقوال قد لا تكون مشهورة، وهو يأتي بالمشهور وغيره.

س: يقول خالد الأزهري في تمرين الطلاب عند: بسم الله الرحمن الرحيم يلزم على الأول أن يعمل المصدر محذوفاً، ما هو الأول؟ ثم يقول: عمل المصدر لما فيه من راحة الفعل لا بالحمل على الفعل.

- نعم، مصدر مما يتعلق به الجار والمجرور، ثم إذا قلنا: هو متعلق للجار والمجرور أو الظرف، هل هو بالقياس والحمل على الفعل، أو لما فيه هو من رائحة الفعل؟ لا شك أنه الثاني؛ لأن المصدر مدلوله الحدث، إذا قيل الضرب من ضرب .. ضرب هذا مؤلف من جزئين، الضرب والزمن، حينئذٍ قيل: الضرب مصدر، مسمى المصدر هو الضرب، فهو اسم للفظ، هل هذا يعمل .. الضرب هل يعمل قياساً على الفعل، أو لما فيه من رائحة الفعل؟ لا شك أنه رائحة الفعل؛ لأنه أحد جزئي الفعل، وثم جزء ثالث سيأتي معنا إن شاء الله.

- وماذا يقصد باللام المقدرة قبل لفظ الجلالة في البسملة بسم الله .. نعم، هل الله هنا مجرور بلفظ اسم، أو بالإضافة، أو باللام المقدرة، ثلاثة أقوال: إذا قيل: بسم الله، اسم هذا مجرور بالباء، والعامل فيه حرف الجر، إذاً: تقول: الباء حرف جر، واسم: اسم مجرور بالباء، وجره كسرة، ما الذي أحدث هذه الكسرة؟ الباء، إذاً: هو عامل الكسر .. هو عامل الجر.

طيب! باسم الله، الكسرة هذه ما الذي أحدثها؟ فيها ثلاثة أقوال: قيل: اسم، هو اللفظ عينه، وهو المضاف وهو المرجح وعليه الجمهور لا الجمهور على أنها معنوية.

وقيل: الإضافة، مثل التبعية، كونه أضيف إليه.

وقيل: ثم حرف مقدر، أصل التركيب: باسم لله، ثم حذفت اللام وهي الجارة للفظ الجلالة وبقي عملها، وهذا ضعيف جداً؛ لأن حرف الجر لا يعمل محذوفاً ولا منوياً، هذا هو الأصل.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد ...

عناصر الدرس

* شرح الترجمة

* شرح حد الكلام

* خلاف الشراح في قوله: (كاستقم) إلخ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سؤال: هذا يقول: ما المراد بقول ابن مالك: وتبسط البذل بوعده منجز؟

- تبسط، قلنا: توسع، الوسع: العطاء، والبذل: هو العطاء، بوعده منجز، يعني: مع وعد، وهذا الوعد منجز، قد يخلف الوعد وقد ينجزه وهو قد وفى بما ذكره، يعني: من باب مدح الألفية فحسب.

- هذا يحكي قصة لكن لا أدري ما صحتها، هل صحيح أن ابن مالك رحمه الله عندما وصل إلى قوله:

وَتَقْتَضِي رِضًا بغير سُخْطٍ ... فَأَثَقَّةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي

قال بعدها: فائقة له بألف بيت، ثم لم يستطع إكمال هذا البيت فنام فرآى في المنام ابن معطي يكمله إلى آخره ..

- ما أدري هذه القصة وصحتها.

- هذا يريد كلمات قبل الدرس.

- هذا ما يمكن.

- ما اسم كتاب الشوكاني رحمه الله الذي نقلتم منه درس أمس؟

- هذا أدب الطلب الذي كتب عليه: كيف تصبح عالماً؟

أي طالب عنده سؤال يكتبه فيما يتعلق بالدرس، أما خارج الدرس فلا.

- لماذا كان الأولى في المتعلق: لي وله، وفي درجات الآخرة .. لي وله في درجات الآخرة، أن نقول: إنه متعلق أن .. متعلقه محذوف.

- لا، قلنا: يقضي، والله يقضي لي وله، وأما في درجات الآخرة، هذا محل إشكال لو جعلناه متعلقاً بيقضي، وإنما الأولى أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لهبات.

نقاش غير واضح

- ما هو تعريف الملكة؟ ذكرناه بالأمس.

- يستحضر بها المعلومات يعني التي تعلمها، أو يستحصل بها ما لم

يكن، يعني: ما لم يعلمه، وهذه الهيئة أو الملكية إنما تكون بالدربة، يعني: بالممارسة ممارسة العلم، وهذا قد يكون في النحو وقد يكون في الفقه، وقد يكون في سائر العلوم.
- هل تقولون بالجواز؟

- في المسألة خلاف بين أهل العلم، من قال بالجواز مع إثبات الصفات هذا الخلاف معه لفظي لا بأس به المسألة اصطلاحية، وإذا نظر الإنسان في أدلة القائلين بالجواز والممانعين بالجواز لا يكاد أن يذهب إلا إلى القول بالجواز، القول بالجواز موجود، ووجوده أو الالتزام به لا يلزم به أن يقول بما قال به المؤولة من تحريف النصوص، وأما تحريف النصوص فهم يقولون بأن الجواز لا يعدل إليه إلا عند تعذر الحقيقة، ولا يلزم أن يكون قائلاً ببدعة ... لا، وعده من الطواغيت، هذا باعتبار أنه يستند إليه في التحريف وتأويل النصوص.

- ما الفرق بين الحال المقارن والحال

- ستأتي أنواع الحال كلها في باب الحال، فلا تستعجل.

ولذلك الرد على المجازيين أو على المؤولة والخرقة، بأن إنكار الجواز يبطل مذهبهم هذا ضعيف، يعني: إذا أردت .. أن البعض يظن من طلاب العلم ظاهرية أنه إذا أبطل الجواز أبطل حجة المعتزلي أو الأشعري وكلهم هؤلاء أبطلها من أصل .. لا ليس صحيحاً، لماذا؟ لأنه هو قال بالجواز فرعاً لا أصلاً، اعتقد أن ظاهر النصوص المماثلة هذا أولاً، ثم لما اعتقد هذا مع تنزيه عدل إلى أن الظاهر غير مراد، حينئذٍ أوله وحرفه إلى القول بالجواز.

- المعلوم أن هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب فكيف أعرب هو في قول ابن مالك: هو ابن مالك، مبتدأ، كيف أعرب؟

هو مبتدأ ليس كل ما جاء هو حينئذٍ يكون ضميراً فاصلاً لا محل له من الإعراب، لا تلازم، ليس بينهما تلازم حينئذٍ قد يكون مبتدأ، وقد يكون ضمير فصل لا محل له من الإعراب، ولذلك له شروط: أنه لا يكون إلا بين متلازمين كالمبتدأ والخبر ونحو ذلك.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال المصنف رحمه الله تعالى:

الكلام وما يتألف منه، ثم قال:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمَّ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

هذا أول باب افتتح به المصنف رحمه الله تعالى هذه الألفية، وجرت عادة مؤلفيه أن

يبوبوا ويفصلوا ويكتبوا الكتب بناءً على حكمة عندهم، والحكمة من التبويب جرت

عادة المصنفين أن يفصلوا تأليفهم بالأبواب لأموار منها:

أولاً: أن تكون كل مسألة مجموعة تتبع نظائرها في باب مستقل، بحيث إذا أراد الطالب

مراجعة مسألة طالع بما فقط فيسهل عليه الأمر، يعني: من حيث جمع النظير إلى

نظيره، فإذا أراد مسألة تتعلق بأحكام الاستنجاء والاستجمار حينئذٍ رجع إلى باب

الاستنجاء والاستجمار، ولا يرجع إلى باب الإجارة، لماذا؟ لأن كل شيء يقرون بنظيره،

فما كان متعلقاً بالاستنجاء والاستجمار يرجع إلى محله.

ومنها: إذا ختم الطالب باباً حصل له النشاط للآخر، يعني: فيه نوع تقويم وزيادة همة

للطالب، فإذا ختم باباً حصل له النشاط للآخر، فالمسافر يفرح بقطع كل مسافة إذا

كانت الطريق مقدرة، كان ذلك أبعث له على السفر، ولذلك قيل، كما قال الزمخشري

وغیره: كان القرآن سوراً؛ لأنه إذا انتهى من سورة حينئذٍ ينشط للآخرى.

الكلام وما يتألف منه، عرفنا أن هذا الباب قدمه لما ذكرنا.

ثانياً: لماذا بدأ المصنف رحمه الله تعالى بباب الكلام؟ وقد بدأ غيره بالحديث عن الكلمة،

كما صنع ابن هشام في: قطر الندى وغيره، وإن كان الكثير من النحاة إذا كتبوا إنما

يبدؤون بباب بالكلام؛ لأن الكلام هو المقصود بالذات، والحديث عن الكلمة إنما

يفصل وينظر فيها من أجل أن يصل إلى الكلام، فالكلام مركب من مسند ومسند إليه،

مبتدأ وخبر وفعل وفاعل، حينئذٍ النظر إلى الفعل وحده، والنظر إلى الفاعل وحده،

والمبتدأ وحده، والخبر وحده، من أجل ماذا؟ من أجل أن يوصلنا ذلك إلى إقامة الكلام

على الوجه الصحيح.

إذاً: المقصود هو الكلام، هو المقصود بالذات؛ ولأنه يقع به التفاهم والتخاطب،

فالنتيجة حينئذٍ من أجل أن يفهم كلام غيره، وخاصة إذا كان الوحيين، وكذلك ليصلح

كلامه هو، من أجل أن يوصل المعاني التي تكون في نفسه بلفظ صحيح واضح بين،

فإذا خلط في كلامه حينئذٍ يكون ثم خلط في إيصال المعاني إلى الغير.

وقيل: هو محط الفائدة، فالكلام هو محط الفائدة .. هو النتيجة، وهو الذي يقع به

التفاهم والتخاطب، بخلاف الكلمة.

وإنما صدر بها بعض النحاة نظراً لاعتبارين أو أمرين:

الأول: كما سبق أن موضوع علم النحو هو الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء، إذ: موضوع فن النحو هو الكلمات العربية، فأول ما يبدأ به من الأبواب والحديث ما هو الأنسب؟ أن يكون الموضوع هو الذي يتحدث عنه أولاً. ثانياً: نظر الآخر أن الكلمة جزء، والكلام كل، يعني: مركب من أجزاء، وأجزاؤه عبارة عن كلمات، ومعرفة الجزء مقدمة على معرفة الكل طبعاً فقدم وضعاً، ليوافق الوضع الطبع، كما هو الشأن عند أرباب الكلام وغيرهم. وقدم الأول عند الوضع ... لأنه مقدم بالطبع.

يعني: إدراك المفردات مقدم على إدراك المركبات، هذا بطبيعة النفس .. طبيعة النفس لا تدرك الكليات إلا إذا أدركت الجزئيات، والعلم بالجزئيات وسيلة إلى العلم بالكليات، فلذلك قدم بعضهم الكلام على الكلمة. الكلام وما يتألف منه: .. الكلام لوحده نقول: هذا مفرد، كلام مفرد، ثم حصلت الفائدة، والمراد بمحصل الفائدة هنا الفائدة التامة التي هي الفائدة الكلامية، وهذه تستلزم التركيب، يعني: لا تحصل الفائدة الكلامية التي يحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا ينتظر السامع إلى شيء آخر انتظاراً تاماً إلا إذا كان ثمة تركيب من مسند ومسند إليه، من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل.

هنا قوله: الكلام وما يتألف منه، الكلام بالرفع، هذا إذا قيل بأنه مبتدأ على أنه مسند إليه حينئذٍ ينتظر الطالب أو السامع أو القارئ المسند الذي هو الحكم، وإذا نظر فإذا به تأتي إليه الواو، ومن القاعدة عند النحاة كما ذكر ابن هشام في المغني وغيره: أن المبتدأ إذا حكم عليه الطالب بأنه مبتدأ ثم أراد أن يبحث عن خبره، فإذا جاءت الواو فليقف ولا يبحث ما بعدها عن الخبر، لماذا؟

لأن الواو عاطفة فاصلة، يعطف بها بعدها عما قبلها، ولا يمكن أن يوجد خبر بعد واو عن مبتدأ قبلها، كما أنه لا يمكن أن يوجد فاعل بعد واو معطوفاً على فعله هذا ممتنع، فإذا كان كذلك حينئذٍ إذا طبقنا هذه القاعدة: الكلام مبتدأ، وقد حصلت به الفائدة، وما و .. إذا: جاءت الواو لا يمكن أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها، حينئذٍ نقول: لا بد من محذوف نقدره، فصار التقدير واجباً؛ لأن الذي عندنا كلمة واحدة، ومن المعلوم

أن الكلام لا يكون كلمةً واحدة، لا بد أن يكون مركباً من مسند ومسند إليه، مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل .. جملة فعلية أو جملة اسمية، والكلام لوحده هكذا لا يمكن أن يكون كلاماً، يعني: لفظ الكلام، إذاً: لا بد من التقدير، فصار التقدير واجباً. وأكثر شراح الألفية على تقدير: هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه .. هذا باب شرح الكلام: الكلام في الرابعة جاءت، هذا مبتدأ، وباب: خبره، وباب: مضاف وشرح: مضاف إليه، وشرح: مضاف، والكلام: مضاف إليه .. الكلام في الأصل مجرور بالكسرة على أنه مضاف إليه، حذف المبتدأ هذا فأقيم مقامه باب الذي هو المضاف إليه.

حذف المبتدأ، ثم صار باب شرح الكلام، باب: هذا الخبر، حذف الخبر باب، وأقيم مقامه المضاف إليه وهو شرح، فارتفع ارتفاعه شرحُ الكلام، ثم حذف هذا الذي أقيم مقام الخبر شرحُ بالرفع، حذف وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار: الكلام، إذاً: بعد حذفين، حينئذٍ لا بد من تقدير مبتدئٍ محذوف على حذف مضافين من الخبر، باب شرح الكلام، وهذا فيه نوع تكلف، ولو قيل: هذا باب الكلام، ثم جعل الشرح مقدراً أو البيان على أنه بيان للمعنى، لا بيان لإعرابه.

وفرق بين أن يقدر الشيء من أجل تصحيح المعنى، أو من أجل تصحيح الإعراب، فرق بينهما، ولذلك دائماً نقول في الشروح: باب العام .. باب مضاف، والعام مضاف إليه، أي: باب بيان العام، ولا يحتاج أن نقول: حذف الباب وأضيف إليه كذا وإلى آخره، نقول: هذا كله لا داعي له.

وإنما يقدر المضاف من باب التبيين والإيضاح، حينئذٍ صار هذا التقدير تقدير معنى لا تقدير إعراب، والفرق بينهما:

أن تقدير المعنى إنما يكون من أجل إيضاح التركيب فحسب، ولا دخل له في الإعراب، وأما تقدير الإعراب حينئذٍ لا بد وأن يكون له أصل في الإعراب، فالأولى أن يقال: باب الكلام، هذا باب الكلام، ثم نقول: هذا باب، أي: باب بيان وإيضاح حقيقة الكلام وشرح الكلام.

الكلام، إذا حذفنا المضافات التي ذكرناها حينئذٍ نقول: هو خبر لمبتدأ محذوف، على حذف مضافين، باب وشرح، والأصح أن يقال: على حذف مضاف واحد، ولا نحتاج إلى كلمة شرح إلا من جهة إيضاح المعنى.

ويصح أن يكون الكلام مبتدأً خبره محذوفاً، الكلام وما يتألف منه هذا محله، وهذان

الوجهان المرجح منهما الوجه الأول، وهو: أن يكون الكلام خبراً مبتدأً محذوف، ويجوز
النصب الكلام وما يتألف منه، يعني: اقرأ باب الكلام، ثم حذف باب وأقيم مقامه
الكلام.

ويجوز عند الكوفيين، باب الكلام بالجر على حذف حرف الجر مع إبقاء عمله.
على كل: أرجحها أن يكون الكلام خبراً مبتدأً محذوف، وهذا أولى؛ لأن القاعدة عند
النحاة: أنه إذا دار الأمر مع جواز حذف الخبر أو المبتدأ فالأولى أن يجعل المحذوف
مبتدأً ولا يجعل خبراً؛ لأن الخبر إنما جيء به من أجل الفائدة:
وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ !

والأصل في المبتدأ أن يكون معلوماً، وإذا كان كذلك فحينئذٍ حذف المعلوم أولى من
حذف المجهول، الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَرِ ... مَا لَمْ تُفِدْ

هذا الأصل .. والأصل في الخبر أن يكون مجهولاً .. الأصل في المبتدأ أن يكون معلوماً،
والأصل في الخبر أن يكون مجهولاً؛ لأنه حكم، حينئذٍ إذا جاز حذف أحد الطرفين
فالأولى أن يرجح حذف المبتدأ؛ لأنه معلوم بينك وبين المخاطب، وإنما جيء بالخبر من
أجل إفادة الحكم الذي تضمنه ذلك الخبر.

إذاً: إعراب الترجمة الكلام وما يتألف منه الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما
يتألف الكلام منه، اختصر للوضوح، يعني: اختصره المصنف للوضوح.

فلناظم ترجم في هذه الترجمة لشيئين: فشرح أولاً الكلام بتعريفه:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ

والكلم التي يتألف منها ثانياً بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف، يعني: الشرح
الأول مختلف عن الشرح الثاني؛ لأنه ترجم لشيئين: تعريف الكلام، قال: وما يتألف
الكلام منه، وهو الاسم والفعل والحرف، فعددتها قال:
وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ.

ثم بين مزية كل واحد منها بعلامتها:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ، ثم قال: بناء فعلت، وآتت، هذا تمييز لها بعلاماتها، إذاً: ترجم لشيئين،
وقدم الكلام؛ لأنه أصل، وثني بما يتألف منه الكلام؛ لأنه جزء له، حينئذٍ ترجم لشيئين
وعرف الكلام أولاً، ثم أتبعه بالثاني وهو الذي يتألف منه الكلام.

وللإشارة إلى اختلاف الشرحين صرح بعضهم بقوله: وشرح ما يتألف الكلام منه، كما

صنع الكثير، السيوطي في شرحه والمكودي والأشموني وغيرهم، ونقول: الأولى عدم ذكر كلمة شرح من جهة الإعراب، وإنما تذكر من جهة البيان والإيضاح، فهو تقدير معنى لا تقدير إعراب.

والكلام خبر لمبتدأ محذوف، الأصل: هذا باب الكلام، هاء: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ، والإشارة إلى ما في الذهن من المعاني سواء قلنا: إن ما في داخل الترجمة وضع قبل الترجمة أو بعدها، وباب: خبره، والكلام بالجر مضاف إليه، ثم حذف هذا المبتدأ وحذف الخبر الذي هو باب مضاف وأقيم المضاف إليه الذي هو الكلام مقامه فارتفع ارتفاعه، وهذا أظهر وأشهر من جعل الكلام مبتدأ وخبره محذوف، ومن جعل الكلام بالنصب مفعولاً بمحذوف، وهذا كما ذكرنا أن غيره هو الأولى.

الكلام وما يتألف منه .. الكلام وما يتألف منه، يعني: وما يتألف الكلام منه، هنا أعاد الضمير بالتذكير منه، والأصل أن يقول: منها، يعني: يجوز الوجهان، أن يقول: منه، وأن يقول: منها، لماذا؟ لأن ما هذه اسم موصول يقع على الأشياء التي يتألف الكلام منها، وهذه الأشياء التي يتألف الكلام منها ثلاثة: اسم وفعل وحرف، فحينئذٍ هي من جهة المعنى مؤنث؛ لأننا جمع أشياء - جمع - ومن جهة اللفظ مذكر، وإذا عاد الضمير على الموصول وهو في اللفظ مذكر وفي المعنى مؤنث جاز الوجهان: أن يذكر اعتباراً باللفظ، وأن يؤنث اعتباراً بالمعنى، فيجوز: وما يتألف الكلام منها، يعني: من هذه الأشياء الثلاثة، وما يتألف الكلام منه، يعني: من هذه الأشياء الثلاثة، هذا جائز وذاك جائز. قال: وما يتألف منها، مراعاة لما وقعت عليه: ما، يعني: المعنى المؤنث، والذي وقعت عليه ما الأشياء الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، قال: وما يتألف، ولم يقل: ما يتركب؛ لأن ثم فرق بين التركيب والتأليف، التركيب: وضع شيء على شيء مطلقاً، سواء كان على جهة الثبوت أو لا، وسواء كان بينهما مناسبة أو لا.

إذا كان وضع شيء على شيء على جهة الثبوت فهذا يسمى: بناءً، ولذلك يقال: كل بناء تركيب ولا عكس، العلاقة بينهما العموم والخصوص المطلق، وإذا كان وضع شيء على شيء على وجه المناسبة بينهما فهو تأليف، ولذلك التأليف أخص من التركيب، فكل تأليف تركيب ولا عكس.

هنا قال: وما يتألف منه، ولم يقل: وما يتركب؛ لأن التأليف أخص، إذ هو تركيب وزيادة، تركيب: وضع شيء على شيء، وزيادة، ما هي هذه الزيادة؟ الألفة والتناسب بين الجزأين، فحينئذٍ عبر بالتأليف ولم يعبر التركيب، مع أن أكثر النحاة في تعريف

الكلام يقول: اللفظ المركب، مراعاة إلى وضع الشيء على الشيء مطلقاً، سواء كان بينهما ألفة أم لا.

وابن مالك هنا راعى الألفه بين الجزأين.

إذ هو تركيب وزيادة، وهي: وقوع الألفه بين الجزأين، والمراد بالألفه: الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداها إلى الأخرى، ارتباط وتعلق ونسبة بين الجزأين .. بين المسند والمسند إليه، أو إضافتها إليها، أو وصفها بها أو نحو ذلك، بخلاف ضمها إليها بدون مناسبة.

الحجر مأكول! طار الجدار! مات السقف! بينهما مناسبة أو لا؟ ليس بينهما مناسبة؛ لأن الموت لا يصدر عن الجماد، لا يوصف به إلا من صح أن لا ينفي مثلاً الشيء عن الشيء إلا إذا صح وصفه به، حينئذ إذا قيل: طار الجدار! نقول: الجدار لا يطير، مات الجدار! الحجر مأكول! نقول: هذه كلها ليس بينها ألفة.

وقال بعضهم: هما بمعنى واحد، يعني: التركيب والتأليف، والمشهور التفريق بينهما. الكلام وما يتألف منه، يعني: وما يتألف الكلام منه، عرفنا لماذا عبر المصنف بالتأليف إذ هو مقصود عنده، فليس الشرط في الكلام أن يكون مركباً فحسب، بل لا بد أن يكون بين الجزأين المسند والمسند إليه مناسبة وارتباط وتعلق بينهما، وأما ما لم يكن كذلك فحينئذ هل هو كلام أم لا؟ ينبني على اشتراط التركيب أو التأليف في حد الكلام، وابن مالك أشار إلى التأليف.

الكلام بفتح الكاف، له معنيان:

معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى، ونقول بفتح الكاف؛ لأن الكلام مثلث الكاف، يقال: الكلام، والكلام، أما الكلام: فهو اسم للأرض الصعبة، هذه أرض كلام فهو مفرد، ويقال: الكلام بالكسر، وهو جمع وليس مفرداً، جمع كلم: وهو الجرح، فالكلام الجراحات، زيد به كلام، أي: جراحات.

قال ابن يعيش في شرح المفصل: وسمي الكلام كلاماً؛ لأنه يكلم القلب، يعني: يجرحه.

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا التَّنَامُ ... وَلَا يَلْتَأَمُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ

فالكلام يجرح، أليس كذلك؟ فحينئذ سمي الكلام كلاماً لكونه .. إذاً: كلام: هذا جمع وليس مفرداً، جمع لأي شيء؟ لكلم، أصله: كَلَمَ يَكْلُمُ كَلْماً، من باب نصر: نصر ينصر نصراً، كلم يكلم كَلْماً، هذا ليس مراداً معنا، إنما الذي يكون معنا هو الكلام بفتح الكاف،

وهو لغة: القول وما كان مكتفياً بنفسه، وهو مركب من شيئين:

القول وما كان مكتفياً بنفسه .. المراد بالقول: اللفظ الدال على معنى، أو التلفظ قليلاً

كان أو كثيراً، يعني: شيء يلفظ من الفم، صوتٌ معه حروف، هذا يسمى قولاً، وبالمعنى الأخص: القول هو اللفظ الدال على معنى، احترازاً عن القول الذي لا يدل على معنى، إذا عممنا القول وجعلناه مراداً للفظ كما هو قول بعضهم.

فحينئذٍ اللفظ الدال على المعنى هذا احترز به عن اللفظ الذي لا يدل على معنى وهو المهمل، لكن هل هو المراد هنا أم لا؟ هذا محل النزاع، فالقول إما أن يفسر بالمعنى الأخص الذي سيأتي في قول المصنف: والقول عم، وهو اللفظ الدال على معنى، أو يفسر بالمعنى الأعم الذي هو التلفظ قليلاً كان أو كثيراً، فكل شيء يتلفظ به سواء كان مهملاً أو مستعملاً فهو قول، حينئذٍ يطلق على المهمل أنه كلام لغة، لماذا؟ لكونه صوتاً مشتركاً على بعض الحروف الهجائية.

ولذلك نعرف اللفظ: بأنه الصوت المشترك على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، مهملاً كان أو مستعملاً، فاللفظ جنس دخل تحته شيان: اللفظ المهمل .. مهمل مأخوذ من الإهمال وهو الترك، وهو الذي لم تضعه العرب، واللفظ المستعمل: وهو الذي وضعته العرب، كزيد والأول المهمل كديز أو رفيع .. ديز مقلوب زيد، العرب وضعت ماذا؟ وضعت زيداً علماً على الذات المشخصة، يعني: نطقت بزيد مراداً به معنى خاصاً وهو الذات المشخصة المشاهدة في الخارج، هل وضعت: ديز مقلوب زيد؟ لا، لم تنطق بهذا.

نقول: هذا مهمل، يعني: تركته العرب فلم تضعه، كذلك: رفيع .. وضعت جعفر علماً على ذات مشخصة، ولم تضع مقلوب جعفر وهو رفيع، فصار متروكاً مهملاً، هل هذا مرادف للقول أم لا؟ هذا يختلف فيه سيأتي أن ترجيح المصنف بأن القول أخص من مطلق اللفظ، فكل قول لفظ ولا عكس.

إذاً: القول المراد به هنا في حد الكلام اللغوي هو التلفظ قليلاً كان أو كثيراً، وما كان مكتفياً بنفسه هذا عطف مغاير، بأن الإفادة والمعنى التي يستفيد منها الناظر أو السامع إما أن تكون بلفظ أو لا، الفائدة التي تستفيد منها أنت إما أن تستفيد منها مع لفظ، وإما أن تكون بدون لفظ، كالإشارة والكتاب ونحوها، حينئذٍ ما كانت الاستفادة بلفظ هذا خصه بقوله: القول؛ لأنه لا بد أن يكون ملفوظاً، إما مرادف للفظ وإما أخص.

وما كان، وما، يعني: شيء، هذا الشيء ليس بلفظ، وما شيء كان هذا الشيء مكتفياً اكتفى بنفسه بذاته في إفادة المعنى دون ضمنية لفظ إليه، وهذا ما يسمى بالدوال الأربعة، كالكتابة والخط والإشارة والرمز، وزاد بعضهم: لسان الحال، هي ليست

محصورة في الأربع وإنما اشتهر منها الأربع فعلق الحكم بها، وإلا وهي أكثر من ذلك. فحينئذ كل ما أفاد ولم يكن لفظاً، نقول: هذا كلام لغة لا اصطلاحاً، فلو أشار إليه أفاد أم لا؟ أفاد، هل هو لفظ؟ الجواب: لا، هل هو كلام لغة؟ الجواب: نعم، وسيأتي أنهم اتفقوا على أنه مجاز على الإشارة.

كذلك الكتابة: لو كتب قام زيد فقرأ .. قام زيد، استفاد معنى، نقول: هذا المعنى الذي استفاده لم يستفده من لفظ مسموع يلج آذانه، وإنما من شيء مقروء، والكتابة ليست لفظاً، فحينئذ استفاد معنى من هذه النقوش، هو ثبوت قيام زيد ولم تكن الكتابة لفظاً فحينئذ صار مبيناً للأول، القول وما كان مكتفياً بنفسه.

فأفادت الكتابة معنى دون ضمنية لفظ إليها الثُّصْب .. ما هي الثُّصْب؟ الشيء الذي ينصب علامة على شيء آخر، كالحراب، تدخل المسجد فتري الحراب تعرف أن هذه جهة القبلة، من الذي أخبرك؟ الحراب، هو الذي أخبرك، كيف أخبرك، نطق؟ نطق بلسان حاله لا بلسان مقاله، ليس له لسان، حينئذ نقول: الحراب أفاد فائدة واستفدت منه حكماً ومعنى، هذا المعنى هو تحديد جهة القبلة.

إذاً: شيء اكتفى بنفسه في إفادة المعنى، كجهة القبلة، ولم يكن ثم لفظ معه. يقال: الثُّصْب بضمين، والثُّصْب والثُّصْب ثلاث لغات، وكذلك العقد، وهذه طريقة كانت عند العرب، يعقد بالأصابع لإثبات عدد معين، إذا عقدت عرف أن المراد بالعدد هو كذا.

والرمز، قيل: الرمز هو الإشارة بالحاجب ونحوه، هذا قد يفيد معنى، وهذا المعنى استفيد من نفس إشارة الحاجب، هل هو لفظ؟ الجواب: لا، إذاً: قوله: القول وما كان مكتفياً بنفسه، أفاد أمرين:

أن الكلام لغة على أحد وجهين: إما أن يكون لفظاً، وإما أن يكون شيئاً ليس بلفظ ولكنه مفيد، حينئذ نأخذ قاعدة: وهي أن الفائدة لا تستلزم اللفظ، بل قد تكون الفائدة مأخوذة من غير لفظ، كالإشارة وما ذكرناه.

يطلق الكلام لغة: على الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء، وهو ما يسمى: بلسان الحال، وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، هكذا قال السيوطي في: همع الهوامع، أن إطلاقه على الكتابة مجاز، وكذلك إطلاقه على الإشارة مجاز، وما يفهم من حال الشيء، كذلك لسان الحال إطلاق الكلام عليه مجاز.

ويطلق الكلام على التكليم الذي هو المصدر، يعني: يطلق على الحدث نفسه، وهو

التكلم، فيطلق الكلام مراداً به التكلم، قالوا:
قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ ... يَشْفِيكَ قُلْتَ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

كَلَامُكَ هِنْدًا، يعني: تكليمك هنداً، كلمها يحصل لك الصحة، لماذا؟ لأنه مرض بجبها،
فإذا كلمها وحصل له تكليم منه لها حينئذٍ حصل العلاج، قالوا: كلامك هنداً، إذاً:
يطلق على الحدث، وهذا لا بأس به.

ويطلق عند كثير من المتأخرين على ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها، وهذا وإن
ذكره الكثير إلا أنه لا دليل عليه، لا من اللغة ولا من الشرع، فحينئذٍ يفسر الكلام
بالمعنى القائم بالنفس، ولذلك حرفوا صفة الكلام الثابتة لله عز وجل بأنها معنى قائم ..
معنى قديم قائم بذاته جل وعلا، وإذا أطلق الكلام في الشرع وهو صفة لله عز وجل
فسر بهذا المعنى: المعنى القائم بالنفس، وهذا باطل لا دليل عليه.

بل بإجماع أهل اللغة أن مسمى الكلام والقول إذا أطلقا، يعني: دون قرينة .. دون قيد،
إذا أطلق لفظ الكلام وأطلق لفظ القول انصرفا إلى المعنى واللفظ جميعاً، كلفظ الإنسان
ينصرف إلى الجسد والروح، فلا نقول: المراد بالإنسان هو الجسد دون الروح، ولا المراد
بالإنسان هو الروح دون الجسد، بل متى ما أطلق لفظ الإنسان انصرف إلى الشئيين
معاً، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر من حيث الإطلاق إلا بقرينة.

ولذلك جاء القيد في قوله تعالى: ((وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ)) [المجادلة:8] في أنفسهم،
وهذا يرد عليهم، إذ لو كان القول الأصل فيه أنه يطلق على المعنى القائم في النفس ما
الداعي إلى قوله: في أنفسهم؟ لو قال: وَيَقُولُونَ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ، حينئذٍ نقول: لو
قالوا: ويقولون دون قيد انصرف إلى المعنى النفسي، لماذا قيده وقال: في أنفسهم؟ هذا
دل على أنه لو أطلق لانصرف إلى اللفظ والمعنى معاً، ولا يصح إطلاقه على حديث
النفس إلا بقيد.

إذاً: قولهم: أن الكلام يطلق على المعنى دون اللفظ، وإطلاقه عليه حقيقة، هذا قول
باطل وليس عليه دليل.

ويطلق على اللفظ المركب أفاد أم لم يفد، فيشمل حينئذٍ الكلم، والكلم قسمان:
كلم مفيد، وكلم غير مفيد، حينئذٍ يطلق عليه أنه كلام، وهل هو حقيقة فيهما، أو في
الأول فقط، أو الثاني فقط؟ ثلاثة مذاهب للنحاة، يعني: إطلاق لفظ الكلام على المعنى
القائم بالنفس، وإطلاق الكلام على المركب أفاد أم لا؟ هل هو حقيقة فيهما، أم في

الأول دون الثاني، أم في الثاني دون الأول؟ هذه ثلاثة مذاهب للنحاة. والصحيح أنه لا يطلق الكلام على المعنى القائم بال نفس البتة، إلا بقريضة، فإن وجدت قريضة فحينئذ لا بأس، وإلا فنرجع إلى الأصل؛ لأن الأصل حمل الكلام على حقيقته، فإن امتنع حمل الكلام على حقيقته، إن قلنا بالمجاز حينئذ نصرفه إلى المجاز. ويطلق على الكلمة الواحدة، فيقال: زيد كلام، لكنه من جهة اللغة لا من جهة الاصطلاح.

إذاً: هذا معنى الكلام في لغة العرب: أنه القول وما كان مكتفياً بنفسه.

قال في حده من جهة الاصطلاح:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم.

قال ابن مالك: كلامنا، قيد بالإضافة فنسب الكلام إلى نفسه هو ومن معه؛ لأن: نا، الدالة على الفاعلين قد يراد بها المتحدث ومن معه .. إذا كان معظماً نفسه حينئذ صار من معه ادعاءً، وإن كان يريد أن هذا مذهب النحاة فحينئذ قد عبر بنا الدالة على نسبة الحكم إلى النحاة أجمعين.

فقلوه: كلامنا، هل فيه احتراز عن كلام غيره، أم لا؟ هذا محتمل، لماذا؟ لأننا قررنا

البارحة: أن المصنف رحمه الله تعالى قال:

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَةٍ ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِمَا مَحْوِيَّةٌ

إذاً: ماذا سينظم لنا؟ سينظم لنا ما يتعلق بمقاصد النحو، فلو قال: الكلام لفظ مفيد، هل ينصرف الكلام هنا إلى غير الكلام عند النحاة؟ لا، إذاً: كلامنا نقول هنا: ليست الإضافة للاحتراز عن كلام غير النحاة؛ لأن النحاة هم كلام، والأصوليين هم كلام، والفقهاء هم كلام، والمناطقية هم كلام، كل له كلام، وكلهم يحده بحد ينفصل به عن غيره، ولذلك قيل: الكلام عند الفقهاء كل ما أبطل الصلاة من حرف مفهم كقي وعي أو حرفين مطلقاً وإن لم يفهما.

هذا الكلام عند الفقهاء، يعني: لا يشترط في إبطال الصلاة على هذا الحد أن يقول: قام زيد، وزيد قائم، يا فلان تعال إلى ... حتى تبطل الصلاة، لو قال: قي، يعني: أمر من الوقاية، عي: أمر من الوعاية، حينئذ أقول: هذا الكلام يعتبر كلاماً عند الفقهاء فتبطل به الصلاة، ما دام أنه مؤلف من حرف مفهم أو حرفين مطلقاً وإن لم يفهما أبطل الصلاة.

مع كونه إذا كان مؤلفاً من حرفين وإن لم يفهما لا يسمى كلاماً عند النحاة، لو عكس لم قال: مل ولم ينوي به معنى حينئذ أقول: هذا ليس بكلام عند النحاة؛ لأنه مؤلف من حرفين، وإذا كان مؤلفاً من حرفين ليس عندنا إسناد، وليس عندنا مسنداً، ولا مسنداً إليه حينئذ انتفى عنه وصف الكلام عند النحاة.

وأما الكلام عند الأصوليين فهو اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بأقصر سورة منه المتعبد بتلاوته:

لفظ منزل على محمد ... لأجل الإعجاز وللتعبد

هذا خاص بالقرآن، إذاً: الكلام عند الأصوليين، ولذلك يقولون: الكتاب .. يبدءون بأول الأدلة، ومراد به القرآن، هذا عند الأصوليين.

بقي الكلام عند أهل الكلام: وهو عبارة عن المعنى القديم القائم بنفسه بذاته جل وعلا، وهذا قلنا أنه باطل.

إذاً: قوله: كلامنا، هل هو احتراز عن كلام الأصوليين، وكلام الفقهاء، وكلام المتكلمين والمناطق؟ نقول: لا، ليس للاحتراز، أتى بالإضافة وإن كان مستغناً عنها بكون التأليف في النحو كما صرح به في الخطبة: مقاصد النحو .. للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات لغة واصطلاحاً، يعني: أهل اللغة لهم كلام، هو إمام يتكلم بلسان العرب، إذاً: عندنا دائرة وهي: من يتكلم في اللغة، وهؤلاء أهل لغة ونحاة .. لما قال: مقاصد النحو .. قد يتكلم متكلم من أهل اللغة فيعرف الكلام في فن اللغة وليس في فن النحو، حينئذ يكون الاحتراز هنا ليس عن فن مغاير كل المغايرة لعلم اللغة، وإنما لذكر أن الكلام له معنى في أصل اللغة، ثم جعل له حقيقة عرفية عند النحاة.

فالاحتراز هنا ليس عن مطلق الكلام في سائر الفنون، وإنما عن دائرة وإن كانت ضيقة في فن اللغة على جهة العموم.

للإشارة إلى اختلاف الاصطلاحات لغة واصطلاحاً، والكلام الآن في الاصطلاح لا في اللغوي، وفيه إشارة إلى أن المصنف من مجتهد النحاة، كلامنا .. أتى بـ: نا، الدالة على التعظيم، وهذا قد يستخدمه الكبير.

إذاً: كلامنا معاصر النحويين لفظ مفيد، يعني: ما اشتمل على جزأين .. على أمرين اثنين، إن وجدا حكمنا عليه بأنه كلام عند النحاة، فإن انتفى واحد منهما انتفت حقيقة الكلام عند النحاة، فضلاً عن انتفاء الركنين أو الجزأين، وهما: اللفظ والإفادة، فما كان لفظاً مفيداً فهو كلام عند النحاة، وما كان لفظاً غير مفيد بالفائدة المرادة عند النحاة فليس بكلام اصطلاحاً، وما كان مفيداً فائدة تامة ولم يكن لفظاً، حينئذ ليس

بكلام عند النحاة.

وهل يكون مفيداً فائدة تامةً وليس بلفظ؟ نعم، يمكن قلنا: الإشارة، معناها: قم هذه، أو اجلس، نقول: هذه استفاد منها معنى تام، يعني: فائدة تامة، لكنها ليست بلفظ، حينئذ لا بد من اجتماع الأمرين، الأول: اللفظ والثاني: الإفادة. قوله: لفظ، هذا مصدر: لفظ يلفظ لفظاً، لكنه من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول؛ لأن اللفظ هو التلفظ.. هو فعل الفاعل، كما أن التكلم هو فعل الفاعل متكلم، والأثر الذي يكون بالمصدر هو المراد حده هنا، وهو الكيفيات الحاصلة من فعل الفاعل.

لفظ، أي: ملفوظ، وهذا عند من يثبت المجاز يعتبره مجازاً، من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، ولما كان حقيقةً عرفيةً عندهم اغتفر دخول المجاز في مثل هذه الحدود وإلا الأصل فيه المنع.

اللفظ له معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى.

أما المعنى اللغوي: فهو يأتي بمعنى الطرح والرمي مطلقاً سواء كان من الفم أو من غيره، من الفم مثل: أكلت التمرة ولفظت نواها، هذا بفهمه، ومن غير الفهم: لفظت الرحي الدقيق، يعني: رمته وطرحته، إذاً: الطرح والرمي هو معنى اللفظ، سواء كان من الفم أو من غيره.

وأما في الاصطلاح: فالمشهور تعريفه أنه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية، التي أولها الألف وآخرها الياء مهماً كان أو مستعملاً، فالصوت المراد به هنا: المصوت، يعني: ليس المراد به المعنى المصدري، فـصوت يستعمل مصدراً: لصات يصوت فيكون معناه: فعل الشخص الصائت، ويستعمل بمعنى: الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر، وهو المراد.. يعني: أثر المصدر، أثر المصدر.

عندنا تكلم وكلام، وعندنا تلفظ وملفوظ، التلفظ: هو حركة الفم، وهذا يدرك بالبصر، لا يدرك بالسمع، والذي يدرك بالسمع هو الكلام، والذي يدرك بالبصر هو فعل الكلام، يعني: المصنع الذي يخرج الكلام، هو الذي يدرك بالبصر، وأما الذي يدرك بالسمع هذا أثر المصدر، هنا المراد به الصوت ليس هو الكيفية التي تكون بإخراج الصوت، هذا فعل الصائت وليس هو المراد، وإنما المراد الشيء المصوت الذي يلج الأذن.

إذاً: يستعمل مصدراً ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد

هنا، والصوت عرض مسموع، والأحسن أن يقال: صفة مسموعة، فكل ما يسمع هو صوت، الصوت: كل ما يسمع، والسمع: هو إدراك المسموعات.

ثم الصوت قد يكون خارجاً من الفم وقد لا يكون، ما لم يكن خارجاً من الفم ليس داخلياً معنا، لو ضرب على اللوح مثلاً يسمعه هذا صوت، مدرك بالسمع، لكنه ليس خارجاً من الفم، وما كان خارجاً من الفم إما أن يكون معه حرف أو لا، صحيح! يمكن خروج الصوت من الفم وليس معه حرف؟! نعم، يصفر .. الصفير هذا نقول: ليس .. هو صوت ولكن ليس معه حرف، هذا النوع يسمى بالصوت الساذج الذي ليس معه حرف.

هنا قال: الصوت، فهو جنس، له عموم يشمل الصوت الذي معه حرف والصوت الذي ليس معه حرف، وهو الصوت الساذج، فلو فرك أسنانه خرج صوت من فمه، هذا صوت لكنه ليس معه حرف.

هنا قال: المشتمل على بعض الحروف: احترازاً عن الصوت الذي لم يشتمل على شيء من الحروف، حينئذٍ خرج هذا النوع، المشتمل على بعض الحروف، يعني: لا على كلها. الحروف الهجائية: نسبة إلى الهجاء وهو التقطيع؛ لأن الهجاء به يعرف تركيب الكلم، زيد مم تتألف هذه الكلمة؟ نقول: زه يه ده! الزاي: اسم مسماه: زه، والياء، اسم مسماه: يه، حرف نفسه تنطق به مع هاء الكسرة، الدال هكذا الدال هذا اسم ليس بحرف بدليل دخول أل عليه، وتقول: هذه دالٌّ بالتنوين، والتنوين من علامات الأسماء إذاً: ليس بحرف، كيف تقول: إنه حرف، نقول: لا، دال والدال هذا اسم، مسماه: ده، المنطوق به في زيد.

إذاً: الهجاء هو التقطيع .. تقطيع الكلمة من أجل معرفة أجزائها التي تألفت منها وهي الحروف، على بعض لا على كل، الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، مهملاً كان أو مستعملاً، مهملاً كان أو مستعملاً، يعني: الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية قد يكون مهملاً، والمهمّل اسم مفعول من: أهمل، أو: يهمل، أهمل أو أهمل يهمل، أيهما المراد؟ أهمل يهمل فهو مهمّل، حينئذٍ نقول: المهمّل: هو الذي لم تضعه العرب، يعني كما قلنا: ديز مقلوب زيد.

والمستعمل: الذي استعملته العرب كزيد وجعفر وسما وأرض وجبال ورياح ونحو ذلك، إذاً: اللفظ جنس تحته قسمان: مهمّل، ومستعمل، وحقيقة اللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، ثم ذكر النوعين لأقسام

اللفظ وهو المهمل والمستعمل.

حينئذ يرد إشكال: وهو أننا أخذنا اللفظ جنساً في حد الكلام، وقلنا: ما تخلف عنه اللفظ، هذا الشرط وهذا القيد لا يسمى كلاماً .. ليس بكلام، يرد معنا: قم، هذا كلام أو لا؟ كلام لا شك؛ لوجود الفائدة التامة، والفائدة التامة تستلزم التركيب، وإذا كان كذلك: اسكن وقم، هل هذا مركب أو لا؟ من فعل وفاعل، أين الفعل؟ قم، أين الفاعل؟ مستتر، هل هو ملفوظ به؟ .. تخلف عنه اللفظ؟ تخلف عنه اللفظ، في الظاهر أنه تخلف عنه اللفظ، قالوا: لا بد من إدخاله في الحد.

فنقول: المراد بالصوت هنا مطلق الصوت، فيشمل نوعين: الصوت المصوت بالفاعل حقيقة والإيجاد والنطق به.

والصوت المصوت بالقوة، ليشمل الضمائر المستترة واجبة الاستتار؛ لأنها ليست ملفوظاً بها، ولكن العرب أرادتها معنىً وقصدتها قصداً بدليل ماذا؟ بدليل ثلاثة أمور: أولاً: الإسناد إليها، أسندت إليها، اسكن: هذا طلب السكون، قم: هذا طلب القيام، هو فعل وحدث، هل يتصور وجود حدث بدون محدث؟ الجواب: لا، إذاً: هو مقصود من جهة المعنى.

ثانياً: أكدته، اسكن أنت: أنت: هذا إعرابه توكيد، توكيد لأي شيء، لشيء عدم أو لشيء موجود؟ الثاني ولا شك، إذ العدم لا يؤكد؛ لأنه ليس بشيء، فإذا كان ليس بشيء لا يمكن أن يكون قوله: أنت تأكيد له؛ لأنه عدم محض، لكن لما كان له وجود حينئذ صح تأكيده.

الثالث: العطف عليه، اسكن أنت وزوجك، الواو: حرف عطف، وزوجك: معطوف على الضمير المستتر، وليس على أنت، أنت: توكيد، وزوجك: هذا بالرفع، عطف على الضمير المستتر، ثم هو مرفوع، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فحكمه الرفع، إذاً قوله: الصوت يشمل النوعين، فيكون اللفظ له أفراد محققة موجودة منطوق بها، وله أفراد مقدرة، وهذا المقدر المراد به الذي لا يمكن النطق به .. يتعذر أن ينطق به، وإنما استعارت العرب له أنت ونحوه من أجل تقريب المعنى والتدريب فقط، وليس المراد أنه مصور له من كل وجه، واضح هذا؟

فاسكن أنت، نقول: أنت هذا تأكيد، وإذا قيل في الإعراب، اسكن: فعل أمر والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت، كيف تقديره أنت وهو واجب الاستتار؟ نقول: هذا من باب التقريب والتدريب فحسب، وليس المراد أنه قد برز بعد أن كان مستتراً واجب

الاستتار، إذاً اللفظ له أفراد محققة وله أفراد مقدرة، والمراد بالأفراد المقدرة هنا الضمائر المستترة واجبة الاستتار.

وما حذف للعلم به، نقول: هذا داخل في المحققة، يجوز حذف المبتدأ أليس كذلك؟ يجوز حذف المبتدأ، إذا علم، ويجوز حذف الخبر إذا علم، ويجوز حذف الفعل إذا علم، حينئذٍ إذا حُذِفَت هذه المذكورات من المبتدأ والخبر والفعل، نقول: عدم ذكرها هل يجعلها من الأفراد المحققة أو المقدرة؟ المحققة، حينئذٍ المحققة تحتها فردان: محقق منطوق به بالفعل، ومحقق غير منطوق به، لكنه منطوق به بالقوة.

لفظ مفيد: عرفنا معنى اللفظ وأنه جنس يشمل نوعين، وهو المهمل والمستعمل، قوله: مفيد، هذا فصل أخرج به غير المفيد من اللفظ؛ لأن اللفظ يشمل نوعين: مهمل ومستعمل، أخرج المهمل بقوله: مفيد، ثم المستعمل على نوعين: مفرد ومركب.

ابن مالك رحمه الله تعالى جرى على اختيار حد الكلام بالمختصر، لفظ مفيد، والتعريف الأول أن يقال: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالموضع، هذا تعريف ابن آجروم، وهو أخذه من تعريف ابن معطي في الفصول الخمسون، وهذا أولى من الذي ذكره ابن مالك رحمه الله تعالى، ولذلك فهمه فيه نوع صعوبة، الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالموضع، الاحترازات منه واضحة بينة، ولكن لما أدخل المفيد في الحد ثم جعل الوضع الذي هو المقصود داخلاً في المفيد على قوله، وأدخل المركب داخلاً في المفيد حينئذٍ صعب الاحترازات، فلا بد أن يقال: لفظ، هذا يشمل أمرين: مهمل ومستعمل، ثم المستعمل هذا يشمل أمرين: مفرداً وهو الكلمة، ومركباً.

المفرد: خرج بقوله مفيد؛ لأن المفيد المراد به ما أفاد فائدةً يحسن السكوت عليها من المتكلم كما سيأتي، فحينئذٍ نقول: هل المفرد لوحده .. الكلمة: زيد، وإلى، وقال، هل هذه لوحدها تفيد فائدةً يحسن السكوت عليها من المتكلم؟ الجواب: لا، إذاً خرجت بقوله: مفيد.

ماذا بقي؟ بقي معنا المركب، والمركب أنواع: منه مركب إضافي كعبد الله، ومنه مركب مزجي بعلبك، وحضرموت، ومنه مركب توصيفي تقييدي كالإنسان حيوان ناطق مثلاً، ومنه مركب إسنادي.

قولنا، مفيد: أخرج المركب الإضافي؛ لأنه غير مفيد فائدة تامة، وقولنا مفيد: أخرج المركب التوصيفي؛ لأنه غير مفيد فائدة تامة، وأخرج كذلك المركب المزجي كعبدك فإنه غير مفيد فائدة تامة، بقي ماذا؟ المركب الإسنادي، المركب الإسنادي هذا نسبة إلى الإسناد، والإسناد: هو نسبة حكم إلى اسم إيجاباً أو سلباً، نسبة حكم إلى اسم، يعني: إضافة .. إضافة حكم إلى اسم، والمراد به هنا في باب النحو: نسبة حكم الذي هو

الفعل أو الخبر إلى اسم، المراد به المبتدأ أو الفاعل إيجاباً إثباتاً أو نفيّاً، زيد قائم .. قام زيد، هذا فيه إثبات معنى القيام ومضمون الخبر الذي هو القيام لزيد، ومثله: قام زيد، هذا نسميه ماذا؟ نسميه إسناداً.

المركب الإسنادي على ثلاثة أنواع: مركب إسنادي مسمى به كتأبط شرّاً، وشاب قرناها، هذا في الأصل قبل جعله علماً هو مركب من فعل وفاعل، تأبط: هذا فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، وشرّاً: مفعول به، هذا قبل جعله علماً، ثم لما جعل علماً حينئذٍ خرج عن أصله وهو الإفادة فائدة تامة، وصارت فائدته جزئية. النوع الثاني: مركب إسنادي مقصود لذاته، بمعنى: أنه ركب من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، وأريد به الدلالة التامة الظاهرة من لفظه، قام زيد هذا أريد به ماذا؟ أريد به إثبات القيام لزيد في الزمن الماضي، زيد قائم، فيه إثبات القيام لزيد دون تقييد بزمن، نقول: هذا مركب إسنادي مقصود لذاته.

النوع الثالث: مركب إسنادي مقصود لغيره، يعني: لم يقصد لذاته وإنما جعل متمماً لغيره في إفادة المعنى، وهذا سبعة أنواع: جملة الخبر، وجملة الصفة، وجملة الصلة، وجملة الحال، وجملة الجواب .. جواب الشرط، وجملة الشرط، وجملة القسم، هذه سبعة بالتتابع والاستقراء يراد بها: إفادة الجملة التي جعلت جزءاً منها نقول: زيد قام أبوه، زيد: مبتدأ، وقام أبوه: فعل وفعال، هل هو مركب إسنادي؟ نقول: نعم مركب إسنادي، هل مقصود لذاته في إفادة الخبر، أو أنه مقصود لغيره بمعنى: أنه متمم لجملة جعل جزء جملة؟ الثاني، هل هذا يسمى كلاماً في اصطلاح النحاة؟ الجواب: لا، هل المركب الإسنادي المسمى به يسمى كلاماً في اصطلاح النحاة؟ الجواب: لا.

إذاً: ماذا بقي معنا؟ المركب الإسنادي المقصود لذاته، فحينئذٍ قوله: مفيد، ماذا أخرج؟ أخرج المهمل، وأخرج المفرد، وأخرج المركب الإضافي والمركب المزجي والتوصيفي، والإسنادي المسمى به، والإسنادي المقصود لغيره، هذه كم؟ سبعة، أخرجها بقوله: مفيد، ومفيد أصل وزنه: مُفِيدٌ يعني: على وزن مُفْعِلٍ، أكرم يكرم فهو مكرم، فهو اسم فاعل، من أفاد الرباعي، أصله: مفيد، يعني: بكسر الياء، استثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى ما قبله فصار: مُفِيدٌ، ومفيد قلنا: من أفاد الرباعي، مأخوذ من الفيد وهو: استحداث المال والخير، والمراد به هنا: مصطلح خاص عن النحاة وهو إذا أطلقت الإفادة فالمراد بها الفائدة التي يحسن السكوت عليها من المتكلم، وقيل: من السامع، وقيل: منهما، والأول أصح أنه من المتكلم، لماذا؟

قالوا: لأن الكلام صفة له، هذا حق هو الذي يتكلم، ثم إذا سكت وحصلت الفائدة لا يسكت السامع وإنما يسكت المتكلم، هو الذي أدرى بما يقول، فكما أن الكلام صفة له فكذلك السكوت يكون صفةً له، هذه الفائدة إذا أطلقت عند النحاة انصرفت إلى هذا المعنى، فإذا قيل: لفظ مفيد، معناه: مفيد فائدة تامة بحيث يحسن السكوت عليها من المتكلم، لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً، بمعنى: أنه يوجد التركيب الإسنادي الفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره، إذا وجد الفعل مع الفاعل والمبتدأ مع الخبر حينئذ وجد أصل الكلام، وما زاد على ذلك من الفضلات والمفعولات والأحوال والتمييز هذا ليس داخلاً في حد الكلام من حيث الوجود، ولذلك قيل: انتظاراً تاماً احترازاً عن الانتظار الناقص ليشمل الفعل المتعدي إذا ذكر فاعله ولم يذكر مفعوله، لو قال: قام زيد، قام: فعل ماضي، وزيد: فاعله، إذاً إذا قلت: قام زيد، وسكت أنت فهت من هذا ماذا؟ أن قام فعل ماضي وهو لازم لا يتعدى إلى مفعول وزيد هو المتنصف بالقيام، وأن هذا القيام وقع في الزمن الماضي.

وإذا قلت: ضرب زيد، هذا فعل متعد، فإذا قلت: ضرب زيد علمت أن الضرب قد وقع من زيد، وأنه فاعل الضرب، وأن هذا الضرب قد وقع في الزمن الماضي، لكن وقع على من؟ هل هناك انتظار أم لا؟ هناك انتظار لكنه انتظار ناقص، هل عدم ذكر المفعول به يكون نقضاً لأصل الكلام؟ لا.

الفائدة التامة حصلت بقولنا: ضرب زيد حصلت أو لا؟ نقول: نعم حصلت؛ لأن الفائدة التامة المراد بها وجود المسند والمسند إليه بقطع النظر عن المتعلقات، فلو كان هذا الفعل يتعلق به ظرف زمان أو ظرف مكان أو جار ومجرور، حينئذ نقول: هذه لا أثر لها في الحكم على اللفظ وعلى التركيب بأنه مفيد فائدة تامة، بل هو مفيد فائدة تامة، ولو كان منتظراً المتكلم أو السامع لشيء آخر، هل له أثر؟ نقول: ليس له أثر، إذاً: المراد بالمركب الإسنادي هنا: المركب الإسنادي المقصود لذاته، وهذا إنما يحصل بماذا؟ بوجود المسند والمسند إليه، بقطع النظر عن المتعلقات التي تتعلق بالمسند أو بالمسند إليه.

إن وجد الفعل مع فاعله ووجد المبتدأ مع خبره، حينئذ نقول: وجدت الفائدة التامة، لفظ مفيد، هل يشترط في الكلام أن يكون مركباً؟ قلنا: يشترط باتفاق النحاة، لماذا لم ينص عليه الناظم هنا كما نص عليه غيره؟ قالوا: نحن اشتربنا الفائدة التامة، وهذه الفائدة التامة يتعذر وجودها دون تركيب، إذاً: هذا القيد وهذا الشرط الذي هو التركيب موجود في الحد ضمناً، وقيل: استلزماً، وإذا كان استلزماً حينئذٍ اعترض عليه

بأن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود والتعاريف، ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على مسماه، أو على خارج عن مسماه لازم له لزوماً ذهنياً؛ لأن المفيد المراد به ما أفاد فائدة، وهذا لا يلزم منه أن يكون التركيب داخلياً في مسماه بل هو شيء خارج عنه.

إن منعنا دلالة الالتزام حينئذ توجه النقد إلى هذا الحد بعدم ذكر التركيب، ولذلك نقول: الأولى ألا يُدل على شيء في الحدود بدلالة التزام، لماذا؟ لأن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود، والحدود إنما جيء بها من أجل إيضاح الماهية؟ يعني: الماهية التي سئل عنها وأراد الشارح أو المعرف أو الذي يحل .. إذا أراد أن يشرح الماهية حينئذ لا بد أن يذكر أركانها التي يتألف منها، وهنا يتألف من التركيب كما أنه يتألف من اللفظ ومن الإفادة، فلا بد أن يذكر وينص التركيب عليه لفظاً، ولا يكفي أن يحيل عليه بدلالة الالتزام، ولذلك الأولى ما ذكرناه سابقاً أن يقال بالبسط لا بالاختصار، الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

قوله: بالوضع، لم يذكره ابن مالك رحمه الله تعالى، قيل: المفيد يستلزمه، لماذا؟ قالوا: لأنه لا يحسن السكوت من المتكلم على كلام إلا إذا كان قاصداً له، وهذا إذا فسرنا الوضع بمعنى القصد كما سيأتي وهو ضعيف، والصواب: أن يفسر الوضع في الحدود حد الكلام بالوضع العربي، يعني: أن يكون منطوقاً بلفظ عربي، احترازاً عن غيره من اللغات الأجنبية، فإن تكلم بلغة ليست عربية فليس بكلام عند النحاة، وإذا اشترطنا القصد حينئذ دخل معنا كلام البربر وغيره، وخرج عنا يعني: عن الحد، كلام الساهي والنائم والمجنون ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، فهؤلاء هل إذا تكلموا بلفظ مفيد: قام قائم من نومه، وقال لزيد علي ألف، هل هو كلام أم لا؟ هو نائم .. !

نقول: إذا اشترطنا القصد ليس بكلام؛ لأنه لم يقصد .. لم يقصد الذي قاله، إن لم نشترط القصد حينئذ قلنا هذا لفظ مفيد مركب وهو بالوضع العربي، وعليه على الصحيح أنه لا يشترط القصد وإنما المراد أن يكون موضوعاً بالوضع العربي، يعني: باللسان العربي .. تكون الكلمات عربية، يصير كلام النائم كلاماً أم لا؟ ما نطق به النائم يصير كلاماً على الصحيح.

بعضهم نفى أن يكون كلاماً، لماذا؟ قال: لأنه إذا قال لزوجته وهو نائم: أنت طالق تطلق أو لا؟ لا تطلق، فيه خلاف؟ ليس فيه خلاف، هل عدم طلاق زوجته لكون كلامه أو ما نطق به ليس كلاماً عربياً أو لشيء خارج عنه؟ لشيء خارج عنه، وهو أن النائم رفع عنه قلم التكليف، فحينئذ الخلاف لا ارتباط له بالأحكام الشرعية، نحن

نتكلم في اللغات ولا نتكلم في الشرعيات، فإذا ثبت أنه كلام عربي حينئذ انتفاء ترتيب الأحكام الشرعية عليه ليس لكونه ليس كلاماً، وإنما لأمر خارج عنه، ولذلك جاء الحديث: {رفع القلم عن ثلاثة} وذكر منهم: عن النائم حتى يستيقظ. إذاً: لفظ مفيد، هذا حد الكلام عند المصنف، لم يذكر التركيب ولم يذكر القصد، لماذا؟ قيل: لأن التركيب داخل في قوله: المفيد ضمناً بدلالة التضمن، وهذا ضعيف جداً، وقيل: لأنه دل عليه بدلالة الالتزام وهي ضعيفة أيضاً، وكذلك القصد، قيل: المراد بالمفيد أن يكون مقصوداً، يعني: يقصده بقلبه ينويه، فحينئذ المفيد دل عليه، والصواب: أنه لا يدل عليه، بل المراد بالمفيد: ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها.

كاستقم: هل هذا مثال أو تتميم للحد؟ محل خلاف عند الشراح؛ لأنه ترك التركيب، فقال بعضهم: نص عليه بقوله: كاستقم، استقم: هذا مركب من فعل وفاعل، إذاً: لم يترك المركب بل دل عليه بقوله: كاستقم، وقال بعضهم: لا، بل المراد بقوله: كاستقم: أن يكون الكلام موضوعاً، أي: مقصوداً كقصد المتكلم لقوله: استقم، حينئذ اشترط شرط القصد، ما المراد ب: كاستقم، هل المراد به اشتراط التركيب، أم اشتراط القصد؟ هذا محل نزاع بين الشراح.

أو يكون المراد بقوله: كاستقم: تمثيلاً فقط وليس متمماً للحد، كونه تمثيلاً لا إشكال فيه، كونه تمثيلاً للكلام المفيد لا إشكال فيه، ولكن هل مع التمثيل زيادة إتمام للحد أو لا؟ هذا محل نزاع، ابنه .. الشارح قال: تم الحد بقوله: كاستقم، وأراد به القصد .. أراد به الوضع الذي هو التركيب.

والسيوطي رحمه الله قال: بل المراد به اشتراط القصد، وأولى القولين أن يقال: بأنه متمم للحد، وهل اشترط به القصد أم التركيب؟ الظاهر والله أعلم أنه أراد به التركيب؛ لأن قوله: كاستقم، هذا لفظ مؤلف .. هذا كلام مؤلف من لفظين، الأول قوله: استقم، والثاني: الضمير المستتر وجوباً فيه، فحينئذ تركب من كلمتين، ولذلك قال: وما يتألف منه، أراد أن يشير إلى أن الكلام يتألف من كلمتين، أقل ما يتألف منه الكلام اسم وفعل، أو اسمين .. أقل ما يتألف منه الكلام إما اسم واسم، مبتدأ وخبر، أو: اسم وفعل، فعل وفاعله أو نائب الفاعل.

قوله: كاستقم أشار إلى هذا المعنى، حينئذ يكون المراد به أنه مركب، وليس المراد به أنه مقصود، وإن كان ابن مالك يشترط ذلك فيما سيأتي: ...
كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

نقف على هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح مختصر لحد الكلام مع بعض الإضافات.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما
بعد:

قال المصنف رحمه الله تعالى:

الكلام وما يتألف منه:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمُ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ

أراد أن يبين في هذا الباب أمرين اثنين، عنون لهما بقوله: الكلام وما يتألف منه،
الكلام: عرفنا حقيقته في لغة العرب: أنه القول وما كان مكتفياً بنفسه، والكلام
الاصطلاحي عرفه بقوله: لفظ مفيد.

وما يتألف منه: الضمير في يتألف: فاعل يعود إلى الكلام، والأصل فيه أنه يعود إلى
أقرب مذكور، ولذلك يقال فيه: أنه جرى على غير ما هو له، وسيأتي أن مذهب
البصريين وجوب الإبراز:
وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ..

وأما عند الكوفيين: إن أمن اللبس حينئذٍ جاز عدم الإبراز، وإلا فالأصل أنه موافق
للبصريين.

وما يتألف: وما: اسم موصول بمعنى: الذي يصدق على الأشياء .. التي يتألف، والمراد
بالأشياء هنا: الاسم والفعل والحرف، لأن الكلام لا يخرج عند التركيب عن هذه الثلاثة
الأمر، وهي أقسام للكلمة.

منه: الضمير هنا يعود إلى: ما، وقلنا: لفظ ما: مذكر، ومعناها مؤنث، فيجوز فيه
الأمران، نقول: وما يتألف منه .. وما يتألف منها.

كَلَامُنَا: قلنا: بالإضافة هنا أراد ماذا؟ أراد أن يبين أن الكلام له حقيقتان: حقيقة لغوية،

وحقيقة اصطلاحية، ولذلك قال ابن عقيل: وإنما قال المصنف: كلامنا، ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسم لكل ما يتكلم به مفيداً كان أو غير مفيد، وهذا يؤكد ما ذكرناه اليوم من أن الإضافة هنا ليست للاحتراز عند كلام الصرفيين أو كلام المناطقة والأصوليين، أو نحو ذلك، وإنما المراد التمييز عن اصطلاح اللغويين باصطلاح النحاة، فبينهما فرق كما ذكرنا.

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، يعني: ما اشتمل على أمرين: كونه لفظاً، وكونه مفيداً. واللفظ كما ذكرنا: جنس هنا اشتمل على أمرين: المهمل، والمستعمل، وأخرج به الدوال الأربع وما كان من جنسها، فحينئذٍ اشتمل أخرج وأدخل، وهذا شأن الجنس: أنه يدخل ويخرج.

ثم تأتي الفصول بعد ذلك، فصل أو فصلان يخرج به من الجنس ما قد دخل فيه وليس داخلاً في المحدود، حينئذٍ هل المهمل داخل في حد الكلام؟ الجواب: لا، احتجنا إلى إخراجه بقوله: مفيد، وهل المفرد المستعمل .. هل هو داخل في حد الكلام ويصدق عليه أنه كلام؟ الجواب: لا، إذًا: نحتاج إلى إخراجه، فقال: مفيد.

وبعض المركبات كذلك لا يصدق عليها أنها كلام، كالمركب الإضافي، والمركب المزجي، والتوصيفي، والإسنادي المسمى به، والإسنادي المقصود لغيره، فبقي معنا شيء واحد، هذه كلها خرجت بقوله: مفيد؛ لأنها وإن أفادت إلا أن إفادتها قاصرة، والذي يشترط في حد الكلام: أن يكون مفيداً فائدة تامة، وهذه الفائدة التامة إنما تكون بالتركيب، يعني: تستلزم التركيب، حينئذٍ إذا قيل: غلام زيد، وزيد .. وإن قام زيد .. والإنسان حيوان ناطق، ونحو ذلك، هل هذه مفيدة أم لا؟ نقول: نعم، مفيدة .. في نفسها مفيدة، زيد مفيد؛ لأنه علم، وأفاد الدلالة على ذات مشخصة مشاهدة في الخارج، إذًا: فيه فائدة، لكن هذه الفائدة فائدة جزئية ناقصة، بمعنى: أنها دون الفائدة المشتركة في حد الكلام.

وكذلك قولنا: غلام زيد، هذا مركب إضافي، وأفاد .. أفاد نسبة الغلام لزيد، غلام لزيد، حينئذٍ نقول: هذا فيه فائدة، لكن هذه الفائدة ليست تامة وإنما هي قاصرة، وقل كذلك في سائر الأنواع التي خرجت بقوله: مفيد.

حينئذٍ نقول: النحاة لهم حقيقة عرفية أو اصطلاح خاص في إطلاق لفظ المفيد، فإنما يعنون به: الفائدة التامة التي يحسن السكوت عليها من قبل المتكلم، بحيث لا يصير

السامع منتظراً لشيء آخر انتظاراً تاماً، هذا مراد النحاة، فكل ما كان قاصراً عن هذه الفائدة ففائدته جزئية وناقصة، وهذه الفائدة التامة قد يعبر عنها بعض أرباب الحواشي بالفائدة الكلامية، حينئذٍ عندنا لفظان: فائدة تامة، وفائدة كلامية، معناهما واحد. وأما الفائدة الجزئية، والفائدة الناقصة، والفائدة التركيبية، هذه دون الفائدة التامة، الفائدة التركيبية قد تجتمع مع التامة، وقد تكون أعم .. قد تكون معها وقد تكون أعم، إن قام زيد قمت .. نقول: هذا كلم وكلام؛ لأنه مؤلف من أكثر من ثلاث كلمات، وهو مفيد فائدة تامة، إذاً: هو كلم وكلام، هل هو مفيد فائدة تامة؟ نعم، يحسن السكوت عليها؟ نعم، إن قام زيد وسكت .. إن: حرف شرط يفيد التعليق، إن قام زيد .. قام زيد: فعل وفاعل، وهل جملة: قام زيد، مفيدة فائدة تامة؟ الجواب: لا؛ لأنها وإن كانت مركباً إسنادياً إلا أنه مقصود لغيره.

بمعنى: أن هذه الفائدة .. لأنك تقول: قام زيد، هكذا ابتداءً، كلام أو لا؟ كلام، أفاد فائدة تامة أو لا؟ أفاد فائدة تامة، استقلالاً دون جعله جزء جملة هو مفيد فائدة تامة، لكن لما وضع في ضمن هذه الجملة الشرطية حينئذٍ نقصت الفائدة ونقصت الدلالة، فصار مكماً لغيره ولا يستقل بالفائدة التي اشترطها النحاة.

حينئذٍ قام زيد، هل هو مفيد؟ نعم، مفيد لا شك، وفائدته في هذا التركيب تامة أم ناقصة؟ في هذا التركيب: إن قام زيد .. فائدته تامة أم ناقصة؟ ناقصة لماذا؟ لأنه جعل متمماً لغيره، وشرط الفائدة أن تكون مستقلة بذاتها، فإن جعلت الجملة مكماً لغيرها كجملة الشرط أو الجواب أو الخبر أو الصلة أو الحال أو القسم نقصت دلالتها، وصارت فائدتها فائدة ناقصة ليست بفائدة تامة.

حينئذٍ إذا قيل: فائدة تركيبية: إن قام زيد قمت، فائدة تركيبية أو لا؟ فائدة تركيبية، إن قام زيد .. وسكت، فائدة جزئية، وفائدة ناقصة، وفائدة تركيبية؟ تركيبية نعم، إذاً: التركيبية هذه لا تكون في المفردات، وإنما تكون في المركبات، ثم المركبات قد تكون كلاً وكلاماً فتجتمع مع التامة، وقد تكون كلاً دون الكلام، يعني: غير مفيد، فيصدق عليه أنه مفيد فائدة تركيبية لا تامة، إذاً: كل فائدة تامة تركيبية ولا عكس، لماذا؟ لأن التركيبية هي الفائدة التي أخذت من الإسناد، وهذا قولنا: إن قام زيد، فيه إسناد ولا شك، وهو مفيد، وهذه الفائدة أخذت من التركيب؛ لأن قام فعل وأسند إلى الفاعل ثم علق فهو مفيد، إن: بذاتها حرف والحرف ما دل على معنى في غيره، وهنا قد دل على معنى في غيره وهو التعليق، إن: حرف شرط، وقام: لوحده أفاد فائدة وهو دلالة على

ثبوت القيام في الزمن الماضي، وزيد: كذلك دل وأفاد فائدةً جزئية ناقصة، وهي دلالة على الذات المشخصة، قام زيد: إسناد الفعل والحدث إلى زيد، هذا أيضاً دلالة أخرى لكون قام حدث، والحدث يستلزم محدثاً، فلا بد له من محدث.

كون هذا الحدث لم يقع، وقع أو لم يقع؟ إن قام زيد، إن: هذه تصرف الفعل الماضي من دلالة في المعنى والزمن على الماضي إلى المستقبل، فهو ماضٍ لفظاً لا معنىً، فحينئذٍ هذه كلها فوائد استفدناها من هذا التركيب، لكن هل فائدة تامة؟ الجواب: لا، لما قال: لفظ مفيد، قلنا: أخرج المهمل وأخرج المفرد وأخرج بعض الكلم الذي هو غير مفيد، لماذا؟ لأنه وإن أفاد فائدةً جزئية ناقصة تركيبية إلا أنه لفقد الفائدة التامة نقصت دلالة ونزل عن حد الكلام، إذًا: التام نقول: هذا يستلزم .. أو الفائدة التامة تستلزم التركيب، والتركيب قد يكون أعم من التامة لصدقه على: إن قام زيد، ولانفراد التامة بقوله: إن قام زيد قمت، هنا اجتماع وانفردا، التركيبية بماذا؟ إن قام زيد، دون قمت، إذًا: يجتمعان بينهما العموم والخصوص المطلق.

نحتاج إلى مادتين: مادة الاجتماع، ومادة الافتراق .. مادة الاجتماع: إن قام زيد قمت، اجتمع فيه الفائدة التامة والتركيبية، ومادة الافتراق: افتراق الأعم عن الأخص، والأخص لا يفترق عن الأعم، والأعم هنا الفائدة التركيبية، فنحتاج إلى مثال، وهو: إن قام زيد، ونقف على هذا، قمت حينئذٍ صارت الفائدة فائدة تامة. فقوله: مفيد هنا، أراد به الإشارة إلى المعنى الذي ذكرناه سابقاً.

ترك قيدين لم يذكرهما ابن مالك رحمه الله تعالى، وهما التركيب والقصد، أما التركيب: فهذا لا شك في اشتراطه .. لا بد من اشتراطه؛ لأن الكلام لا يكون إلا بإسناد، والإسناد نسبة حكم إلى اسم إيجاباً أو سلباً فحينئذٍ يقتضي مسنداً، ومسنداً إليه، فالمسند إليه لا يكون إلا اسماً، والمسند قد يكون فعلاً وقد يكون اسماً، ولا يكون الحرف مسنداً ولا مسنداً إليه، هذا الإسناد يقتضي ماذا؟ مسنداً ومسنداً إليه، إذًا: لا بد من اشتراط التركيب، وأقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم وفعل كما ركبوا كما قال ذاك.

فحينئذٍ هل ترك المصنف هذين القيدين أم أنه ضمن ما ذكره من حد الكلام اشتراط هذين الشرطين؟ هذا محل نزاع كما ذكرناه اليوم، فقوله: كاستقم، هل هو متمم للحد أم أنه مجرد مثال؟ هذا محل نزاع، والأصح أنه متمم للحد، ثم هل أراد به اشتراط التركيب أو القصد؟ قولان للشرح:

منهم من جعل قوله: كاستقم، المراد به اشتراط التركيب، قال:
كلامنا لفظ مفيد، يعني: فائدة تركيبية كفائدة استقم، أو: كلامنا لفظ مفيد، وكونه
مقصوداً .. موضوعاً .. مقصوداً كما قصد قوله: استقم، حينئذ تكون الكاف للتمثيل،
والثاني هذا مشى عليه السيوطي رحمه الله في شرحه على الألفية.

وهنا ذكر محيي الدين في قوله: وكأنه قال كلام النحاة هو اللفظ الموصوف بوصفين
أحدهما الإفادة والثاني التركيب المماثل لتركيب استقم، حينئذ جعله قيداً ثالثاً، والذي
أراد به بهذا القيد هو اشتراط التركيب، وهذا إلى هنا لا إشكال فيه، وأما جعله أن المراد
به القصد فنقول: الأصح أنه لا يشترط في الكلام أن يكون مقصوداً، لماذا؟ لأن القصد
ما هو؟ إرادة المتكلم إفادة السامع، فإذا اشترطنا في الكلام أن يكون مقصوداً حينئذ
خرج كلام النائم والساهي والمجنون ومن جرى على لسانه ما لا يقصده، هذه كلها
خرجت، لماذا؟ لأنهم وإن نطقوا ولا نقول: تكلموا على هذا .. لأنهم وإن نطقوا بمسند
ومسند إليه بلفظ مفيد، لو قال: استقم .. لو قال: أنت طالق، كالمجنون ونحوه فحينئذ
هذا الكلام يعتبر مركباً .. لفظاً مفيداً مركباً، وهو مفيد فائدة تامة، لكن لفقد القصد
حينئذ هل يشترط في الكلام أن يكون مقصوداً؟ نقول: الصواب أنه لا يشترط.

لأنه يلزم من ذلك أن يكون الكلام الواحد موصوفاً بكونه كلاماً وغير كلام، لا هذا
ليس في هذا الموضوع، وإنما هذا في تجديد الفائدة، نقول: لا يشترط القصد، لماذا؟ لأن
اللفظ هنا هو الذي ينصب عليه حكم النحاة .. بحث النحاة وأهل اللغة إنما يكون في
اللفظ، وأما كونه مقصوداً أو غير مقصود هذا خارج عن اللفظ ودلالته، وليس بحث
النحاة في المقاصد، بل هذا مبحث الفقهاء وغيرهم، وإنما يبحثون في مجرد ما ينطلق
ويلفظ به اللسان، فما كان موافقاً للفظ العربي الصحيح، فحينئذ يعتبر كلاماً، وما لم
يكن حينئذ لا يعتبر كلاماً.

فيخرج باشتراط القصد كلام النائم ومن عطف عليه، ويدخل معنا كلام البربر والترك
ونحو ذلك من اللغات الأجنبية، فعلى اشتراط القصد نقول: هذا يسمى في لغة العرب
كلاماً أو لا؟ يسمى كلاماً، والصواب إخراجه؛ لأنه يشترط في الكلام أن يكون موضوعاً
بالوضع العربي، فثم أربعة شروط لا بد من توفرها في صحة صدق الكلام على اللفظ:

أن يكون ملفوظاً .. أن يكون مفيداً .. أن يكون مركباً .. أن يكون موضوعاً بالوضع
العربي، والصواب: أنه لا يشترط فيه القصد ولا تجدد الفائدة، إذاً قوله: لفظ مفيد
كاستقم، وهذا هو الذي جرى عليه هنا في الألفية بأنه عبر باللفظ، وفي الكافية التي

هي أصل للألفية عبر بالقول، فخرج باللفظ: الخمس الدوال أو الدوال الأربع المذكورة سابقاً، وخرج بالمفيد: الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد، يعني: لا يفيد فائدة تامة، وهو الذي أشار إليه ابن عقيل ببعض الكلم، والمراد بالمفيد: ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه، والمراد بالسكوت ترك الكلام مع القدرة عليه، هذا المراد بالسكوت .. ترك الكلام مع القدرة عليه، فإن ترك الكلام لا مع القدرة فهو أخرس .. ترك الكلام مع القدرة عليه، نقول: هذا سكوت، وأما تركه لا مع القدرة عليه: هذا خرس.

وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أو هما؟ أقول: أرجحها الأول، يعني: المراد سكوت المتكلم؛ لأنه خلاف التكلم، فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة أيضاً، والمراد بحسن السكوت عليه ألا يكون محتاجاً في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوهما.

وهذا ما ذكرناه من اشتراط التركيب بأن المراد به وجود المسند والمسند إليه بقطع النظر عن الظروف والمتعلقات، وهذا المراد به على جهة التخصيص إدخال الفعل المتعدي الذي لم يذكر مفعوله، ضرب زيد .. قام زيد، هذا فعل لازم، وزيد فاعله، الكلام تام انتهى، قام: هذا لا يحتاج إلى ما يتم معناه، قام زيد .. ضرب زيد، عمرو كالأول، ضرب زيد، أين المضروب؟ لم يذكر، هل احتاج: ضرب إلى شيء يبين معناه؟ نقول: نعم؛ لأن ضرب فعل متعدٍ، يعني: يتعدى من الفاعل إلى المفعول به، فحينئذ لا بد من محل يقع عليه ذلك الحدث، فقولنا: ضرب، ضرب فاعل ومفعول، لا بد من شيء يقع عليه الضرب، فلما قال: ضرب زيد احتجنا إلى إيضاح محل هذا الضرب، فهو محتاج إلى المفعول به، لكن عدم ذكره هل يخرج عن كونه كلاماً؟ الجواب: لا، بل هو كلام لوجود المسند والمسند إليه، فالمسند: ضرب، والمسند إليه: زيد، فحينئذ تم الكلام.

فمتى ما وردت الجملة الاسمية بطرفيها المبتدأ والخبر، والجملة الفعلية، الفعل وفاعله أو نائبه، حينئذ تم الكلام ووجدت الفائدة التامة، لكن يبقى إشكال في ماذا؟ في الفضلات التي قد لا يصح أو يفسد الكلام بدونها، هل هي داخلية في مسمى الكلام أو لا؟ هذا محل بحث ونظر، لو قال ... وهو عنده زوجات .. قال: نسائي طوالق إلا هنداً، نسائي طوالق: مبتدأ وخبر، تم الكلام أو لا؟ تم الكلام، لو قال: نسائي طوالق وسكتنا .. الكل، إلا هنداً، يغير المعنى أو لا؟ يغير المعنى من أصله، هذه الفضلات ذكر الصبان أنها داخلية في مسمى الكلام، يعني: يستثنى في الاحتياج والافتقار إلى المفعولات ونحوها إن كان يفسد الكلام بحذفها فهي داخلية في مسمى الكلام، وإن لم يفسد الكلام بحذفها

فحينئذٍ ليست داخله في الكلام، وهي ثلاثة أقوال، هذا الثالث الذي رجحه الصبان في حاشيته.

وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله، يعني: هل يشترط بقوله: المفيد، أن يكون مفيداً فائدةً متجددة، جديدة؟ لو قلت: السماء فوقنا والأرض تحتنا، وأنا أمامكم، وأنتم أمامي، هذا فيه جديد؟! هل يسمى كلاماً؟ هذا محل نزاع بين النحاة، بعضهم يشترط ذلك: أنه لا بد من تجدد الفائدة، يعني: أخبرك بشيء لا تعلمه، فإن أخبرتك بشيء تعلمه حينئذٍ لا يسمى كلاماً، فخرج أكثر كلامنا، لو اشترطنا تجدد الفائدة، هل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله؟ قولان:

الأول: نعم، وجزم به ابن مالك، فلا يسمى نحو: السماء فوق الأرض، والنار حارة، وتكلم الرجل كلاماً، هل فيه فائدة جديدة؟ ما فيه فائدة لا بد أن تفصل ما هو هذا الكلام، حينئذٍ لعدم وجود فائدة من هذا الكلام جديدة على ذهن السامع، قال: لا يسمى كلاماً.

والثاني: لا، يعني: لا يشترط وصححه أبو حيان، رد على ابن مالك، قال: وإلا كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً، يعني: قلت لك: الفاعل مرفوع، كلام جديد .. يعتبر كلام، قلت بعدها: الفاعل مرفوع، إذاً: صار الأول كلاماً والثاني ليس بكلام، بل في محل واحد يتكلم المتكلم، هذا يعرف أن الفاعل مرفوع، أقول: الفاعل مرفوع، هذا يعلم وهذا لا يعلم، نفس الكلام: الفاعل مرفوع، يعتبر كلاماً؟ ليس بكلام، كلاماً باعتبار زيد لأنه يجهله، وليس بكلام باعتبار عمرو؛ لأنه يعلمه.

إذاً: صار اللفظ الواحد .. التركيب الواحد كلاماً وليس بكلام، ونظرُ النحاة كما قلنا للفظ والمعنى فحسب، وأما المقاصد فهذه ليست محل بحث للنحاة، قال الصبان هنا: فالمراد بإفادة اللفظ فائدةً يحسن السكوت عليها دلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية، النسبة التي هي الارتباط والتعلق بين الموضوع والمحمول، أو المسند والمسند إليه هي المرادة بالإفادة، سواء كانت حاصلةً عند السامع أو لا .. قصد بها المتكلم الكلام أو لا .. طابق كلامه الواقع أو لا، لا ينظر إلى شيء خارج عن النسبة الإيجابية أو السلبية البتة، وإنما ينظر إلى عين التركيب فحسب، فعل وفاعل .. مبتدأ وخبر، ما عدى ذلك لا يلتفت إليه عند النحاة.

وإلا لو كان الأمر كذلك لقلنا، أيضاً نقيده: إن لم يطابق الواقع لا يسمى كلاماً، فإن

طابق الواقع يسمى كلاماً، أليس كذلك؟ نقول: هذا ليس بوارد، لماذا؟ لأن مطابقة الواقع وعدم مطابقة الواقع شيء خارج عن مجرد اللفظ والمعنى، وكذلك القصد مثله، أمر خارج عن مجرد اللفظ والمعنى .. عن مجرد التركيب، فإذا ورد التركيب من المسند والمسند إليه تم الكلام ولا ننظر إلى شيء آخر عن القصد. وهل يشترط في الكلام .. - الكلام فيما سبق في القصد والفائدة الجديدة- وهل يشترط في الكلام القصد، وهو إرادة المتكلم إفادة السامع؟ لا بد أن يريد أن يفيد المتكلم السامع، فإن انتفى ذلك القصد حينئذٍ لا يسمى كلاماً، هذا فيه قولان أيضاً للنحاة:

الأول: نعم، وجزم به ابن مالك فلا يسمى ما ينطق به النائم كلاماً كما ذكرنا، وعلى هذا يزداد في الحد مقصود، وهل أراده ابن مالك هنا في هذا الحد الذي ذكره في الألفية؟ قيل: نعم أراده، إما بتضمين أو استلزام المفيد للقصد، وإما بجعلك استقيم متمماً للحد والمراد به القصد، يعني: له وجهان، في إدخال هذا الشرط في كلام ابن مالك رحمه الله تعالى، قيل: لفظ مفيد ولا يكون مفيداً إلا إذا حسن السكوت، ومتى يحسن السكوت؟ إذا قصده المتكلم، إذاً صار مقصوداً، وقيل: لا، المفيد لا يدل عليه، وإنما يجعل متعلق كاستقيم، شرطاً لاشتراط القصد في حد الكلام، وقلنا: هذا فيه تكلف، وعلى هذا يزداد في الحد مقصود، والثاني لا، يعني: لا يشترط القصد، وصححه أبو حيان؛ لأن المراد بالكلام النسبة الإيجابية أو السلبية فحسب، ولا نظر للنحاة فيما عدا ذلك البتة، فكل ما كان خارجاً عن اللفظ والمعنى ليس بمقصود، ولا علاقة له في صحة الكلام وعدمه، بل النظر إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق؟ قولان: اتحاد الناطق، يعني: المتكلم واحد، أنا أقول: زيد، هذا يقول: قائم، أنت تسمعه، هل هذا كلام أم لا؟ هذا فيه خلاف: إن اشترطنا اتحاد الناطق المتكلم أن يكون واحداً، المسند والمسند إليه صدرا من متكلم واحد حينئذٍ لا يسمى كلاماً، فإن لم تشترط حينئذٍ يسمى كلاماً .. إذا لم نشترط اتحاد الناطق يسمى كلاماً، هل يشترط فيه اتحاد الناطق؟ قولان:

الأول: نعم، يشترط ذلك، فلو اصطلاح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً والآخر فاعلاً، اصطلاحاً، أنا أقول: قام، وأنت تقول: زيد، أو مسند مبتدأ، مثلاً يقول: زوجتي، الثاني يقول: طالق، حينئذٍ تقع مشكلة، فلو اصطلاح رجلان على أن يذكر أحدهما فاعل والآخر فعل أو مبتدأ والآخر خبر لم يسم ذلك كلاماً؛ لأن الكلام عمل واحد،

فلا يكون عامله إلا واحداً.

وعلى هذا يزداد في الحد: من ناطق واحد.

والثاني: لا يشترط، وصححه ابن مالك وأبو حيان، كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطأً، والصحيح في هذه المسألة أنه لا يتصور فيه افتراق الناطق البتة، هذا غير متصور، ولذلك قال ابن أم قاسم في شرحه على الألفية: صدور الكلام من ناطقين لا يتصور .. صدور الكلام من متكلمين ناطقين لا وجود له؛ لأن كل واحد منهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فهي مقدرة في كلامه، يعني: لو قلت: أنا أقول الفاعل، أو الفعل، وأنت تقول: الفاعل، إذا قلت: قام، أنا نويت الكلمة الثانية، وأنت إذا قلت: زيد، فقد نويت الكلمة الأولى وهي: قام، إذا: لا يتصور وجوده من واحد.

وعليه لو اشترط اتحاد الناطق، قيل: يشترط أو لا يشترط، لو قال أحدهم: زوجتي، وقال الثاني: طالق، تطلق أو لا؟ هذا كما ذكرناه في النائم، والمجنون إذا قال: زوجتي طالق، لا تطلق، لماذا؟ لعدم وجود القصد، لكن القصد اعتباره هنا من جهة الشرع لا من جهة اللغة، كذلك في هذا المثال الذي ذكرناه.

فقول الناظم رحمه الله تعالى: كاستقم، هنا .. كلامنا لفظ مفيد كاستقم:

ذكرنا أنه اختلف فيه: هل هو تمثيل فقط أو تتميم للحد أيضاً؟ قال الأشموني هنا: يجوز في قوله: كاستقم، أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر، يعني: أنه مثال فقط، ليس تتميماً للحد، لماذا؟ قال: وإنما كان ظاهره التمثيل فقط؛ لأن الناظم اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام، والألفية خلاصة الكافية، فلما أنه لم يشترط القصد في الكلام عندما عرف الكلام في الكافية وهي أصلها .. أصل الألفية، لما اختصرها يبقى على الأصل: أنه لم يشترطه، فإذا كان ثم ما يوهم الاشتراط حينئذٍ رجعنا إلى الأصل، وهذا طريقة الأشموني في أول الكتاب إلى آخره: أنه إذا أشكل شيء في الألفية رجع إلى الكافية؛ لأنها أصلها.

لكن لا، قد يقال: بأنه قد يخالف، ولذلك ذكرنا أنه في حد الكلام هنا اختار اللفظ، وهناك اختار القول، وثم فرق بين الاختيارين، قد يكون رجوع أو صحح أو نحو ذلك، إن ثبت أنه انتهى من الكافية ثم مباشرة اختصرها قد يقال بما ذهب إليه الأشموني، وأما إذا جلس وقتاً وزمن وفاضل حينئذٍ قد يكون رجوع عن بعض أقواله وصحح ما قد يميل إليه في الكافية.

هنا لم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما؛ لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً كما ذكرناه، ولا ترد الأعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالإفادة الدلالة على النسبة الإيجابية والسلبية، وحسن السكوت .. سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به، لكنه في التسهيل صرح بهما، يعني: بالتركيب والقصد، وهذا أولى على من اشترطه؛ لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام.

ولذلك جعل ابن الناظم قوله: كاستقم، تنميماً للحد، أي: من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين في الكلام، أي: وتمثيلاً أيضاً من جهة الإيضاح به للمحدود لا تمثيلاً فقط، وعلى كونه تنميماً للحد كاستقم، ما إعرابه؟ إذا قيل: كونه تنميماً للحد، أو مجرد تمثيل على قول ابن الناظم، حينئذٍ: كاستقم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، وذلك كاستقم.

وأما إذا جعل تنميماً للحد حينئذٍ لا بد من متعلق يتعلق به، يجعل إما صفةً للفظ أو لمفيد، والثاني محل نزاع، يعني: لا بد أن يجعل متمماً للحد، فنقول: كلامنا لفظ، كلامنا: مبتدأ، ولفظ: خبر، مفيد: نعت للفظ، كاستقم: على أنه تنميم للحد تقول: جار ومجرور، متعلق بمحذوف صفة، إما للفظ أو لمفيد، وجعله للفظ أولى، ولذلك هناك في البسط يقدمون التركيب على المفيد، فيقولون: الكلام هو اللفظ المركب المفيد، وهذا أجود، لماذا؟ لأنه بالمفيد أخرج بعض المركب الذي هو ليس بالمفيد، أو أخرج المهمل من المركبات إن سلم بوجود مهمل في المركبات؛ لأن اللفظ المفرد كما سبق معنا: أن اللفظ يكون مهماً ويكون مستعملاً، مهمل ومثلنا له بـ: ديز، هذا موجود قطعاً في المفردات، وهل هو موجود في المركبات؟ محل نزاع بين أهل اللغة، هل هو موجود أم لا؟ إن سلمنا بوجوده حينئذٍ نحتاج إلى إخراج، إن لم نسلم بوجوده فحينئذٍ لا نحتاج إلى إخراج، والشيخ الأمين رحمه الله في نثر الورود قال بوجوده ومثل له بكلام الهذيان. إذاً: وعلى كونه تنميماً للحد كاستقم: ظرف مستقل، نعت ثان للفظ.

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

واحدة: كلمة، هذه الجملة من ابن مالك رحمه الله تعالى أتعبت الشراح، وستتعبون معي إن شاء الله تعالى.

واسم وفعل ثم حرف الكلم ..

واحدة: كلمة، الآن: الكلم ظاهره ماذا؟ هل المراد به الكلم الاصطلاحي الذي هو ما

تركب من ثلاث كلمات فأكثر، أفاد أم لان، الكلم الاصطلاحي: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، فيشترط فيه العدد، ولا تشترط فيه الإفادة فحينئذٍ: قام زيد، كلم؟ لا، كلام؟ نعم، قام زيد مؤلف من كلمتين، إن قام زيد قمت، كلام؟ نعم، كلم؟ نعم، إن قام زيد، كلم؟ لا كلام، إذاً: الكلم الاصطلاحي ما تركب من ثلاث كلمات، فالنظر فيه يكون للعدد دون الإفادة، ف: ((قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)) [المؤمنون:1] نقول: هذا كلم وكلام، قام زيد: كلام وليس بكلم، إن قام زيد قمت: كلام وكلم، إن قام زيد، نقول: هذا كلم وليس بكلام، عرفنا هذا الكلم الاصطلاحي.

وقد يراد بالكلم: اسم جنس جمعي، يعني: جمع، مثل رجل ورجال، لكن نوعه: أنه اسم جنس جمعي، وهو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء، فالمفرد كلمة، والجمع أو اسم الجنس الجمعي له، وليس جمعاً خلافاً للجرجاني، اسم الجنس الجمعي: كلم بإسقاط التاء، فُرقَ بينه وبين واحده بالتاء، التاء موجودة في المفرد وساقطة في الجمع، مثل: شجر وشجرة، بقرة وبقرة، بقر: هذا جمع، اسم جنس جمعي، وبقرة بالتاء: هذا المفرد. هل هذا فيه معنى اصطلاحى؟ لا، ليس معنى اصطلاحى، عرفتكم الفرق بين النوعين؟ هل مراد ابن مالك رحمه الله تعالى هنا بقوله: وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ، هل المراد به الكلم الاصطلاحي، أم المراد به جمع: كلمة .. نقول: جمع، من باب التقريب؟ قيل وقيل، يعني: قيل بأن المراد به الكلم الاصطلاحي، وقيل: المراد به ليس الكلم الاصطلاحي، بل هو اسم جنس جمعي للكلمة، ولذلك قال: واحده: كلمة. قيل المراد الاصطلاحي، فحينئذٍ الكلم: مبتدأ مؤخر مرفوع، ورفع، هه؟ ضمة، أين هي؟ مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي أو الوقف، في الكلام تقول: وقف، هنا تقول: الروي.

واسم: هذا خبر مقدم، اسم وما عطف عليه خبر مقدم؛ لأن الأمر إذا دار بين نكرة ومعرفة فحينئذٍ الأصل جعل المعرفة مبتدأ والنكرة خبر، وهنا دار إما أن نجعل اسم معرفة، ونقول له إما أن نجعل الاسم مبتدأ ونقدر له صفة، وهذا فيه تكلف، وإما أن نجعل الاسم هنا وهو نكرة خبراً مقدماً وهو الأصل في الخبر أن يكون نكرة، ونجعل الكلم لكونه معرفة .. نجعله مبتدأ.

إذاً: على القول بأن الكلم المراد به الكلم الاصطلاحي حينئذٍ نقول: الكلم مبتدأ مؤخر واسم وما عطف عليه خبر مقدم، فأورد عليه حينئذٍ أن الكلم في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، هذا الكلم في الاصطلاح، أليس كذلك؟ إذا قلنا: الكلم - الكلم الاصطلاحي - .. ينقسم إلى: اسم وفعل وحرف، نقول: القسمة .. قسمة الشيء إلى أشياء لها طريقان لا ثالث لهما:

إما أنه من تقسيم الكلي إلى جزئياته.
وإما أنه من تقسيم الكل إلى أجزائه.

وكل منهما لا يصح هنا البتة، لماذا؟ قال: وتقسيم الناظم لا يصح أن يكون من تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لأن علامته .. علامة صحة هذا التقسيم، صحة إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من جزئياته كانقسام الإعراب إلى رفع ونصب وخفض وجزم، وحينئذ تنظر إلى الاسم المقسوم.

الإعراب أربعة أنواع: رفع ونصب وخفض وجزم، إذا أردت أن تعرف وتتأكد أن هذا من تقسيم الكلي بالياء، إلى جزئياته تأتي إلى القسم، وهو؟ الرفع والنصب تجعله مبتدأ، وتأتي إلى المقسوم وهو الإعراب فتجعله خبراً إن صح الكلام فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته، إن لم يصح فهو من النوع الثاني.

هنا إذا قيل: الرفع إعراب، صحيح أو لا؟ صحيح .. النصب إعراب .. الخفض إعراب .. الجزم إعراب، صح أو لا؟ صح، الكلمة: اسم وفعل وحرف، أين الاسم المقسوم؟ كلمة، أين الأقسام؟ اسم وفعل وحرف.
الاسم كلمة، صحيح؟ .. الفعل كلمة .. الحرف كلمة، هذا من تقسيم الكلي إلى جزئياته.

هنا هل يصح أن يقال: .. الاسم كلم .. الحرف كلم .. الفعل .. كلم؟ لا يصح .. لا يصح ذلك، فإذا لم يصح حينئذ ننظر في القسمة الثانية.
هنا قال: فالرفع وحده يقال له: إعراب، والنصب كذلك وهكذا، وكانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس، الحيوان اسم جنس هذا يصدق على ماذا .. لفظ: الحيوان؟ على كل ما فيه حياة .. حيوان فعلاً، يصدق على الإنسان، فيقال: الإنسان حيوان، ويصدق على الفرس، فيقال: الفرس حيوان، والجراد حيوان، وهلم جرا، نقول: هذا التقسيم من تقسيم الكلي إلى جزئياته، وهنا لا يصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة، فلا يقال: الاسم كلم، والفعل كلم، والحرف كلم.

كما قال ابن آجروم: .. هناك ابن آجروم قال: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع وأقسامه، أي: الكلام: ثلاثة: اسم وفعل وحرف، قال: وهذا لا يصح أن يكون من تقسيم الكلي إلى جزئياته، لماذا؟ لأنه لا يصح أن يقال الاسم كلام، والفعل كلام، والحرف كلام، الاسم مفرد، والكلام يشترط فيه أن يكون مركباً، فكيف يخبر عن المفرد بالمركب؟! إذاً: لا يصح أن يكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته.

هذا الذي هو الطريق الأول: إذا قلنا: الكلم المراد به المعنى الاصطلاحي، ثم قسمناه إلى اسم وفعل وحرف، نقول: هذا التقسيم من أي النوعين؟ نظرنا فإذا به لا يصح أن يكون من تقسم الكلّي إلى جزئياته، حينئذٍ هل يصح أن يكون من باب تقسيم الكل إلى أجزائه؟ ولا يصح أن يكون من تقسيم الكلّي إلى أجزائه؛ لأن علامته عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أجزائه، بل لا يصح إطلاقه إلا إذا اجتمعت أجزاؤه التي تتركب منها، وهنا لا يصح، لماذا؟

لأننا نقول: تقسيم الكل إلى أجزائه لا بد أن يصدق اسم المقسوم على كل الأجزاء مجتمعة، يعني: الكلم: اسم وفعل وحرف، هو الكلم، اسم وفعل وحرف الكلم؛ لأنه أتى بواو العطف المقتضية للجمع.

فحينئذٍ يقتضي هذا أنه لا يسمى كلاً اصطلاحياً إلا إذا اشتمل على فعل واسم وحرف، لا بد أن يوجد فيه هذه الأنواع الثلاثة، فإن نقص منها واحد لا يسمى كلاً اصطلاحياً وهذا حق أو باطل؟ باطل، واللازم باطل؛ لأنه يقتضي أنه لا يقال له: كلم، إلا إذا اجتمعت الثلاثة نحو: قد قام زيد .. ((قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)) [المؤمنون: 1] وأما إذا اجتمع اثنان منها نحو: قام غلام زيد، هذا اجتمع منها اثنان، قام: فعل، غلام زيد: اسمان، أين الحرف؟ غير موجود، هل هو كلم اصطلاحياً؟ نعم، قام غلام زيد .. ترددتم لماذا؟ قام غلام زيد: مركب هذا من كلمتين: غلام زيد كلمتان، تحسب الشتين، وأما: قام، فهي كلمة، إذًا: ثلاثة ألفاظ، فحينئذٍ هو كلم اصطلاحياً، لكن على هذا التقسيم .. إذا جعلناه من تقسيم الكل إلى أجزائه لا يكون كلمة، لماذا؟ لعدم وجود الحرف، أو واحد نحو أبو زيد قائم، هذه كلم أو لا؟ كلم، أين الفعل؟ لا فعل .. أين الحرف؟ لا حرف، الثلاث الكلمات كلها من النوع الأول وهو الاسم.

إذا قلنا: من تقسيم الكل إلى أجزائه خرج النوع الأول: قام غلام زيد، وخرج الثاني، أبو زيد قائم، فلا يقال له: كلم، وليس الأمر كذلك، فبان بهذا بطلان القسمة من حيث هي، إذًا: التقسيم باطل على النوعين، إذا جعلنا ماذا؟ إذا جعلنا الكلم بالمعنى الاصطلاحي وهو مبتدأ، واسم وفعل وحرف: هذا خبره، لا يصح أن يكون من باب القسمة أنه تقسيم الكلّي إلى جزئياته، ولا الكل إلى أجزائه لوجود اللازم الباطل.

حينئذٍ ماذا نصنع؟ أجاب المكودي بجواب، لكنه فاسد، أقبح مما .. يعني: أورد عليه أقبح مما أورد على ابن مالك رحمه الله تعالى، قال: بأن قوله: اسم وفعل وحرف، من أجل أن يحصل التطابق ويصح التقسيم، قال: هذا من إطلاق المفرد وإرادة الجمع، أي:

الكلم: أسماء وأفعال وحروف، وهذا فاسد، لماذا؟ لأن الواو إن كانت على بابها فحينئذٍ أقل الجمع في الأسماء ثلاثة، وأقل الجمع في الأفعال ثلاثة: ستة، وأقل الجمع في الحروف ثلاثة: هذه تسعة، لا يصدق عليه أنه كلم إلا إذا كان مؤلفاً من تسع كلمات، وهذا باطل.

وإن كانت الواو بمعنى: أو، حينئذٍ الكلم إما أسماء فقط، أو أفعال فقط، أو حروف فقط، فإذا وجد من الاسم والفعل والحرف كما هو الشأن في: ((قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)) [المؤمنون:1] هذا لا يسمى كلمة، وهذا فاسد، كما يقول العامة: أراد أن يكملها أعمامها! يعني: أراد أن يجيب على الاعتراض ويرفع الإشكال فوقع في إشكال أقبح مما أورد على الناظم.

ويرد على هذا الجواب ما هو أقبح مما ورد على عبارة الناظم؛ وذلك إما أن تبقى الواو في قوله: والأفعال والحروف على بابها، فيفهم منه أن الكلم لا يطلق إلا على ما تركب من تسع كلمات فأكثر؛ لأن أقل الجمع ثلاثة، وهذا باطل .. أقل الجمع في الأسماء ثلاثة، وفي الأفعال وفي الحروف كذلك، وهذا باطل.

وإما أن تجعل الواو بمعنى: أو، فيفهم منه: أن الكلم لا يكون إلا من الأسماء وحدها، أو من الأفعال وحدها، أو من الحروف وحدها، وأما من اثنين أو من ثلاثة منها فلا يكون وهذا باطل أيضاً، فبان عدم صحة هذا الجواب.

إذاً: القول بكون الكلم مبتدأ والمراد به: الكلم الاصطلاحي، واسم وفعل: هذا خبر مقدم، هذا لا يصح البتة، بهذا التعبير وبهذا الإعراب لا يصح.

ابن هشام رحمه الله ساهم في دفع الإشكال ورفعته بتوجيه إعراب آخر له وجهه، وهو مسلم وصحيح في نفسه، إلا أنه بعيد عن عبارة المصنف رحمه الله تعالى، وقيل: يرتفع الإشكال بجعل الكلم في النظم مبتدأ أول .. واسم وفعل ثم حرف، الكلم: مبتدأ أول، واحده: مبتدأ ثان، كلمة: خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

إذاً: فصل الجملة عن سابقها، واسم وفعل ثم حرف: مستقل، الكلم واحده: كلمة، صحيح أو لا؟ الكلم من حيث اللفظ واحده: كلمة، وهي: اسم وفعل وحرف، فجعل الاسم خبراً لمبتدأ محذوف، فحينئذٍ استطاع بهذا الإعراب أن يجعل التقسيم .. تقسيم الاسم والفعل والحرف أقساماً للكلمة، فردها إلى أصلها، فقال: الكلم: هذا مبتدأ أول، واحده: كلمة، هذا جملة اسمية خبر المبتدأ الأول، وهي: اسم .. الضمير يعود إلى الكلمة، إذاً اسم: هذا خبر المبتدأ محذوف تقديره هي.

وقيل: يرتفع الإشكال بجعل الكلم في النظم مبتدأً أول، وواحدة: مبتدأً ثان، وكلمة: خبر عن الثاني، والثاني وخبره خبر عن الأول، ويكون: اسم وفعل خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: وهي، أي: الكلمة اسم.

وهذا جيد أولى من ذاك: أسماء وأفعال وحروف، هذا التخريج صحيح أم لا؟ صحيح، لأن المعنى صحيح أو لا؟ المعنى صحيح، الكلم واحدة: كلمة، وهي اسم وفعل وحرف، رده إلى المشهور عند النحاة، فيكون قوله: واسم إلى آخره: تقسيماً للكلمة لا للكلم فانفصلت الجملة.

فيكون من باب تقسيم الكلي إلى جزئياته، أو الكل إلى أجزائه؟ كلي، أو الكل؟ من الكلي، لماذا؟ لصحة الإخبار:

إن صح إخبار بمقسم فذا
أو لم يصح فهو كل قد قسم ... تقسيم كلي بجزئي خذا
بغير ياء أي لأجزا قد علم

إذاً: إن صح الإخبار حينئذٍ فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته،
إن صح إخبار بمقسم فذا
أو لم يصح فهو كل قد قسم ... تقسيم كلي بجزئي خذا
بغير ياء أي لأجزا قد علم

يعني: لا تقل كلي: بالياء، بل هو كل.

فحينئذٍ إذا لم يصح الإخبار باسم المقسوم عن كل قسم على حده، فهو تقسيم كل إلى أجزائه، وهذا الجواب ظاهر في نفسه لكنه بعيد من كلام الناظم رحمه الله تعالى.

والقول الثاني: .. القول الأول ما هو؟ أن الكلم: المراد به الكلم الاصطلاحي، وفيه توجيهان من حيث الإعراب: هه! واضحة أو نعيد؟ القول الأول: أن المراد بالكلم: الكلم الاصطلاحي، وهو: ما تركب من ثلاثة كلمات فأكثر، وهذا فيه إعرابان، يعني: في كلام الناظم:

إما أن يكون مبتدأً وما قبله خبر، وهذا فاسد، وإما أن يكون مبتدأً أول وواحدة كلمة: خبر عنه، واسم وفعل: هذا خبر لمبتدأ محذوف، وهي: فيكون تقسيماً للكلمة لا للكلم، وهذا له اعتباره وله وجهه لكنه بعيد من كلام الناظم.

القول الثاني: أن المراد بالكلم ليس المراد به الكلم الاصطلاحي، والقول الثاني -وهو الأحق .. الصواب-: أن الكلم: مبتدأ، خبره: ما قبله، وأنه ليس المراد به معناه الاصطلاحي، ليس المراد به المعنى الاصطلاحي وهو: ما تركب من كلمتين .. من ثلاث كلمات فأكثر، بل المراد به: الكلمات: اسم جنس جمعي، يعني: المراد به المعنى اللغوي، وليس المراد به المعنى الاصطلاحي، بل المراد به الكلمات، أي: أشخاصها، فإنها وإن كثرت لا تخرج عن هذه الثلاثة، لا تخرج عن .. خالد وعمرو، وقام وضرب، إلى آخره، مهما عددت من الأفعال والأسماء والحروف لا تخرج عن هذه الأنواع الثلاثة، أي: الكلم: الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع .. الكلم: الذي يتألف منه الكلام .. على هذا التقدير .. التفسير بأنه: ليس المراد به الكلم الاصطلاحي، نقول: الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده، على هذا التقدير؛ لأنه قال: واحده كلمة، أشار إلى أن واحد الكلم: كلمة. والذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف هو الكلم، إذاً: الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم، ونوع الفعل ونوع الحرف، فهو من تقسيم الكلي إلى جزئياته.

فالمراد بالكلم في كلام الناظم: الكلمات، أي: الأنواع الثلاثة للكلمة، فالمراد به حينئذٍ: المعنى الجنسي للكلمة، لا المعنى المصطلح عليه؛ لأن المعنى الجنسي: الذي هو قول مفرد مستقل أو منوي معه .. لأن المعنى الجنسي هو الذي يصح الحكم بالاسم والفعل والحرف عليه، ولقوله: واحده كلمة، هذا دليل على أنه أراد بالكلم: المعنى اللغوي لا الاصطلاحي؛ لأن الكلم المصطلح عليه يتألف من أجزاء، فلو كان مراده الكلم الاصطلاحي لقال:

وجزؤه كلمة ..

هذا أنسب؛ لأن: ((قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)) [المؤمنون:1] قد: جزء، وأفْلَحَ: جزء، والمؤمنون: جزء، ولذلك نقول: الكل والأجزاء، والكلي والجزئيات، فالجزء حينئذٍ لا يعبر عنه بالواحد؛ لأن الواحد قد يفهم استقلالاً دون غيره، وأما الجزء فلا ينفك عن غيره على الأصل.

فحينئذٍ لقوله: واحده كلمة، وإلا لقال: جزؤه كلمة أو نحوه؛ ولأن المقام يقتضي بيان أقسام الكلمة، هذا هو الأصل، وجرت عادة النحاة أنهم في هذا المقام يقسمون الكلمة ولا يقسمون الكلم المصطلح عليه .. ولأن المقام يقتضي بيان أقسام الكلمة لا أجزاء الكلم المصطلح؛ لأن الباب معقود للكلام وما يتألف منه، وهو الكلم الثلاث التي هي أقسام الكلمة، ولذلك قال: الكلام وما يتألف منه، يعني: وما يتألف الكلام منه، أي:

والأشياء التي يتألف الكلام منه، وهذا المراد به ماذا؟ الاسم والفعل والحرف، فدل على أن مراده هنا بيان الكلام لا الكلم.
وحشر الكلم هنا المصطلح عليه هذا من باب الاجتهاد والنظر.

إِذَا: وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ، منحصرة في ثلاثة أقسام .. الكلمة منحصرة في ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، ويستفاد الحصر في تقديم الناظم الخبر، فيكون فيه الرد على من زاد رابعاً وسماء: خالفةً، وهو اسم الفعل كما سيأتي، حينئذٍ: أل، في قوله: الكلم على هذا المعنى تكون للعهد، تكون عهدية؛ لأنها قال في الترجمة ماذا؟ وما يتألف منه، ثم قال: الكلم، يعني: والمعهود الذي يتألف منه الكلام، فدل على أن هذه الأشياء التي عنون لها في الترجمة هي التي أراد بيانها في هذا الشطر: واسم وفعل ثم حرف الكلم. أل: للعهد، والمعهود: ما صدق عليه لفظ: ما، وهو الأشياء التي يتألف منها الكلام. وأل، في الكلم على هذا القول الأخير بالعهد: والمعهود ما وقعت عليه: ما، في الترجمة، فيصير تقدير الكلمات الثلاثة المؤلف منها الكلام: اسم وفعل وحرف، والصبان له توجيه يجمع بين القولين، يقول: يمكن اعتبار الكلم أنه مراداً به المعنى الاصطلاحي، ويمكن أن يحمل على المعنى اللغوي، يعني: باعتبارين، وهذا ما يسمى بالاستخدام عند البيانيين.

وخرجه الصبان على أن تجعل الكلم في كلام الناظم بمعنى: الكلمات، على ما ذكرناه، ويبقى قوله: واحده: كلمة، قال: الضمير هنا رجع إلى الكلم لا باعتبار الكلمات، وإنما باعتبار الكلم المصطلح عليه، وهذا فيه تكلف، بل الصواب: أن الضمير هنا يعود إلى الكلم، وهو اسم جنس جمعي، ويجوز فيها .. في إعادة الضمير وجهان-، كما قال ابن معطي: واحدها كلمة .. أنت، وهنا ذكر، ويجوز فيه الوجهان: التأنيث والتذكير كما سيأتي معنا.

خرجه على ماذا؟ قال: أن تجعل الكلم في كلام الناظم بمعنى الكلمات، وترجع الضمير في: واحده، إلى الكلم بمعنى: الكلم الاصطلاحي على الاستخدام لا بمعنى الكلمات، وإلا لأنث الضمير، فيصير المعنى: واسم وفعل ثم حرف الكلمات، أي: الأنواع الثلاثة للكلمة، وواحد الكلم الاصطلاحي: كلمة، وهذا فيه تكلف، بل الصواب أن: واحده، يعود إلى اللفظ باعتبار المعنى اللغوي، وهذا لا مانع منه، ويجوز في عود الضمير على الجمع تذكيراً وتأنيثاً.

هنا سيأتي معنا في قوله: أنها اسم جنس جمعي.

إذاً قوله: واسم وفعل ثم حرف الكلم، إذاً: الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، ولا يخرج عن هذه القسمة لفظ رابع، أي: لا يزيد عليها لفظ رابع، ودليل التقسيم والحصص في الثلاثة، أمران:

دليل نقلي: وهو ما أثر عن علي رضي الله تعالى عنه لما شكّا إليه أبو الأسود الدؤلي العُجْمَ، يعني: الناس اعوجت ألسنتهم، فقال له علي بن أبي طالب: انح لهم نحواً، ولذلك سمي: نحواً، انح لهم نحواً واقسم الكلام ثلاثة أشياء: اسماً وفِعْلاً وحرفاً جاء لمعنى ... هكذا أورده السيوطي في: الأشباه والنظائر، والله أعلم ثابت عنه أم لا؟

حيثنّ هذا دليل نقلي .. صح عن صحابي: أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف.

وكذلك دليل عقلي: وهو ماذا؟ وهو النظر الصحيح: أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا، وسبق أن الإسناد المراد به: المسند والمسند إليه، هذه عبارات المسند والمسند إليه .. المحكوم والمحكوم عليه، والمبتدأ والخبر، وأيضاً الموضوع والمحمول، هذه أربعة ألفاظ .. أربعة أقسام، ومصدقها واحد، ولكن الاختلاف باختلاف الفنون.

زيد قائم، زيد: مبتدأ عند النحاة .. محكوم عليه عند الأصوليين .. موضوع عند المناطق .. مسند إليه عند البيانين.

قائم: خبر عند النحاة .. محكوم به عند الأصوليين .. محمول عند المناطق .. مسند عند البيانين.

هذه أربعة أقسام .. نقف على هذا، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وأصحابه أجمعين ...

عناصر الدرس

- * بيان انواع الكلمة ،حدالكلمة . والكلم.
- * حد القول وعلامته مع الكلمة ، والكلم
- * فائدة: بعض الحدود المهمة في باب الكلام.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

.....
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ
.....

عرفنا توجيه مراد المصنف رحمه الله تعالى، وأن هذا التقسيم إنما هو تقسيم للكلمة، وليس للكلم الاصطلاحي، فالاسم والفعل والحرف أقسام للكلمة، وهي محصورة في هذا التقسيم الثلاثي ولا رابع عليها، ومن زاد: الخالفة، فهو مردود عليه بإجماع النحاة. ويدل على ذلك التقديم: واسم وفعل ثم حرف الكلم، قلنا: الكلم: هذا مبتدأ مؤخر، والمراد به الكلمات، واسم: هذا خبر مقدم؛ لأنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة حينئذٍ تجعل المعرفة مبتدأً والنكرة خبراً على الأصل في المبتدأ والخبر.

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ .. واسم: قدم الاسم هنا لشرفه على الفعل والحرف، يعني: على أخويه وقسيميه، لماذا؟ قالوا أولاً: فالاسم مشتق من السمو وهو: العلو، اسم: أصله مأخوذ من السمو والعلو .. وهو العلو على مذهب البصريين، ومأخوذ من: السمة، وهي العلامة على مذهب الكوفيين، أصله على مذهب البصريين: سَمَوٌ .. أو سَمَوٌ، فعل أو فُعل، وجرى له ما جرى إلى أن صار اسماً، فوزنه حينئذٍ على مذهب البصريين: افْع! لأن المحذوف هو الواو، سَمَوٌ .. سَمُو، أين الواو؟ نحن نقول: اسم، ليس عندنا واو، حينئذٍ نقول: حذفت اعتباطاً لغير علة تصريفية فصار وزنه ماذا؟ افْع.

وأما على مذهب الكوفيين فالمحذوف منه هو الفاء، فوزنه: اعلٌ، ففرق بينهما، وهذا مبين في غير هذا الشرح.

إذاً: الاسم مشتق من السمو، ولذلك قدمه على على قسيميه .. على على قسيميه الفعل والحرف.

وأهم من ذلك أن يقال: الاسم يوجد منه الكلام برمته، يعني: من نوعه، تحصل الفائدة الكلامية من نوعه: زيد قائم، فحينئذٍ صار ماذا؟ صار الاسم مسنداً ومسنداً إليه، مخبراً به ومخبراً عنه، فارتفع عن قسيميه الفعل والحرف لهذه الميزة، وهو كونه يقع مسنداً ومسنداً إليه، محكوماً عليه ومحكوماً به، مخبراً عنه ومخبراً به، زيد قائم: زيد: هذا اسم وهو مبتدأ، وهو محكوم عليه، وقائمٌ هذا خبره، وهو مسند .. فحينئذٍ صار الاسم مسنداً ومسنداً إليه .. محكوم عليه ومحكوم به.

وأما الفعل ثنى به؛ لأنه ليس له من جزئي الكلام إلا كونه مسنداً فحسب، ولا يقع

البتة، إذا قصد معناه لا يقع مسنداً إليه البتة، لماذا؟ لأن الإسناد الذي هو كونه مسنداً إليه، هذه من علامات الأسماء، لا يسند إلا إلى الأسماء، حينئذٍ صار الفعل مسنداً ولا يمكن أن يتركب الكلام من فعلين كما تتركب من اسمين، لماذا؟ لأن الكلام لا بد فيه من مسند إليه، وإذا كان الفعل لا يقع مسنداً إليه حينئذٍ تعذر اجتماع فعلين في كلام واحد، يعني: يحصل منه الكلام.

وتعليل ذلك عند النحاة: أن الفعل في المعنى صفة، الأفعال كلها بأنواعها: الماضي والمضارع والأمر في المعنى صفات، والصفات تقتضي موصوفاً، حينئذٍ إذا قلت: جاء قام .. كما قلت: زيد قائم أسندت هذا إلى ذاك، قلت: جاء قام، جاء مسنداً إليه، وقام مسند، جاء: هذا يدل على وقوع حدث وهو المجيء، وقام كذلك يدل على حدث وهو وقوع القيام، من الذي قام بالمجيء، ومن الذي قام بالقيام؟ أين الموصوف؟ هل هو موجود في اللفظ؟ الجواب: لا.

إذا تجرد الكلام بفعلين حينئذٍ امتنع وجود الموصوف، ولذلك ثنى به. ثم حَرَفُ: ثلث بالحرف؛ لأنه يقع طرفاً، لا مسنداً ولا مسنداً إليه، والحرف سيأتي: أنه ما دل على معنى في غيره فقط، فحينئذٍ كونه لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه صار خارجاً عن أصل الكلام، لماذا؟ لأن الكلام محصور في المسند والمسند إليه. وإذا كان الحرف لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، حينئذٍ امتنع أن يكون جزءاً من الكلام، ولذلك سمي الحرف حرفاً؛ لأنه يقع طرفاً.

وأما قوله: ثم، وهذا في باب التقسيم عند بعضهم، بمعنى: الواو، كأنه قال: اسم وفعل وحرف، إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام؛ لأن ثم تفيد ماذا؟ تفيد التراخي، هو: لا شك أن رتبته أدنى من رتبة الفعل، ولو أريد هذا المعنى لقليل: اسم ثم فعل ثم حرف، أليس كذلك؟ لأن الاسم أعلى درجة، ثم أدنى منه الفعل؛ لكونه يقع مسنداً لا مسنداً إليه، ثم الحرف، لو أريد الترتيب من حيث الشرف لجيء بثم بعد الاسم، وعطف الفعل على الاسم بثم لإثبات التراخي.

ويكفي في الإشعار بالخطا درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف وقوعه طرفاً، يعني: لا نحتاج أن تكون ثم على بابه؛ لأن كلاً من هذه الأقسام باعتبار الكلمة مرتبة واحدة، متحدة، الاسم قسم للكلمة، والفعل قسم للكلمة، والحرف قسم للكلمة، إذًا: كل منها قسم للكلمة، هل من هذه الحيشة فيه ترتيب؟ لا، وإنما الترتيب متى يكون؟ إذا نظر إلى ذات الاسم، وإلى ذات الفعل،

وإلى ذات الحرف، فحينئذٍ بالنظر إلى الانقسام نقول: ثم بمعنى: الواو، وبالنظر إلى ذواتها: الاسم من حيث هو لا بكونه قسماً للكلمة وقسماً للحرف، حينئذٍ نقول بالتساوي.

وقيل الأولى إبقاء ثم على حالها، يعني: لا نقول: إنها بمعنى الواو، وهذا جرى عليه الأكثرون: إذا جاءت ثم في هذا الموضع، قالوا: ثم بمعنى الواو؛ لأنه لا فرق بينها من حيث كونها قسماً للكلمة، وقيل: الأولى إبقاء ثم على حالها، وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام، يعني: تبقى على المعنى الذي وضعت له في لسان العرب، والمراد به: التراخي الرتبي، يعني: رتبة الحرف بعد رتبة الفعل. فحينئذٍ هذا بالنظر إلى ماذا .. إلى ذات الحرف أو إلى كونه قسماً؟ بالنظر إلى الحرف ذاته، أو من حيث كونه قسماً للكلمة؟ من حيث ذاته، وعليه نقول: كان الأولى أن يقول: اسم ثم فعل ثم حرف، والأولى أن تجعل هنا ثم بمعنى: الواو، ولا ينظر إلى ذواتها؛ لأن المقصود هنا التقسيم فحسب. وقيل: الأولى إبقاء ثم على حالها وجعلها للتراخي الرتبي بين الأقسام من حيث ذواتها، لا من حيث الانقسام، يعني: له نظران.

وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ قُلْنَا: هذا الصحيح أنه اسم جنس جمعي، اسم جنس على المختار لدلالته وضعاً على الماهية من حيث هي .. من حيث هي، يعني: لا بالنظر إلى الأفراد في الخارج، قد ينظر إلى الشيء ذهنياً وهو المراد به الحقيقة الكلية الموجودة في الذهن .. وقد ينظر إليها باعتبار أفرادها في الخارج، وقد ينظر إليها لا باعتبار أفرادها في الخارج، وهذا قد يأتي معنا في النكرة.

وقيل: بل هو جمع، ورد: بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه، يعني: الكلم هذا ليس باسم جنس، بل هو جمع، كرجال ومسلمون، رد هذا القول، وهو قول الجرجاني وغيره، لماذا؟ لأن الغالب في الكلم تذكيره، ولذلك قال ابن مالك: واحده كلمة، والغالب في الجمع تأنيثه .. الغالب في الجمع إذا أعيد الضمير إليه .. الغالب فيه التأنيث.

وقيل: اسم جمع، ورد: بأن له واحداً من لفظه، والغالب على اسم الجمع خلافه، الغالب على اسم الجمع: ألا يكون له واحد من لفظه، وهذا له واحد من لفظه، فدل على أنه ليس باسم جمع.

إذاً: ثلاثة أقوال في لفظ: الكلم، هل هو اسم جنس، أو جمع، أو اسم جمع؟ ثلاثة

أقوال، والصحيح أنه اسم جنس، والقائلون بأنه اسم جنس اختلفوا، هل هو اسم جنس جمعي، أو اسم جنس إفرادي والصواب الأول: أنه اسم جنس جمعي، لا إفرادي. والمختار: أنه اسم جنس جمعي، والجمعي هذا صفة لاسم لا فاسم جنس جمعي أو جمعي؟ فيه قولان:

اسم جنس جمعي: هذا نعت لاسم، اسم جنس جمعي: هذا نعت للمضاف إليه، والصواب: الأول أنه نعت لاسم لا الجنس على الصواب وذلك لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد، أفادت أم لم تفد، وقيل: لا يقال على الكلم يعني .. لا يقال إلا على ما فوق العشرة، والصواب الذي عليه الجماهير أنه من ثلاثة فأكثر، فما دون الثلاثة لا يطلق عليه أنه كلم ولو أفاد بل هو كلام. وعلى المختار يجوز في ضميره، يعني: الكلم نفسه لا اسم الجنس الجمعي، نظر هنا باعتبارين: نظر إلى الكلم نفسه، ونظر إلى اسم الجنس الجمعي. الكلم يجوز في ضميره العائد عليه التأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر.

إذاً: قول ابن مالك: واحده، على الأصل أو لا؟ على الأصل، فلا نحتاج إلى قول الصبان أنه من باب الاستخدام، كلم: المراد به الكلمات، ثم قال: واحده، إذاً: واحد الكلم الاصطلاحي كلمة، بل الصواب أنه عائد على الكلم باعتبار كونه اسماً جنسياً جمعياً، اسم جنس جمعياً باعتبار كونه اسم جنس جمعياً، هذا هو الأصح. ملاحظة للجمعية: هذا إذا أنث، والتذكير على الأصل وهو الأكثر، وجاء في القرآن: ((إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ)) [فاطر:10] إليه يصعد، ما قال: تصعد، ((إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ)) [فاطر:10] وهذا فاعل، ولو كان مؤنثاً لقال: تصعد بالتاء، لكن لما قال: يصعد، دلى على ماذا؟ على أنه مذكر، يعني: راعى فيه جانب التذكير. ((يُخْرِفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ)) [المائدة:41] مذكر أو مؤنث؟ مذكر، لو كان مؤنث لقال: مواضعها، أحسنت لقال: مواضعها.

وأما اسم الجنس الجمعي، يعني: لا بالنظر إلى الكلم، وإنما اسم الجنس الجمعي من حيث هو باعتبار مرجع الضمير فيه ثلاثة أحوال: فمنه ما يجب تذكيره ولا يجوز تأنيثه: كغنم. وما يجب تأنيث ضميره، ولا يجوز تذكيره: كبط. وما يجوز في ضميره الأمران كبقر وكلم، هذا اسم الجنس من حيث هو، لا بالنظر إلى

الكلم، قلنا: الكلم اسم جنس جمعي، أليس كذلك؟ بلى، يجوز في ضميره أمران، هل هذا الحكم مطرد في جميع اسم الجنس؟ لا، وإنما فيه تفصيل: بعضه يجب تذكيره، وبعضه يجب تأنيثه، وبعضه فيه الأمران، ومرده إلى لسان العرب، يعني: كيف تعرف أن هذا مما يجب تذكيره، وهذا مما يجب تأنيثه، وهذا مما يجوز فيه الأمران؟ بالرجوع إلى القاموس ولسان العرب ونحو ذلك.

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ .. ثم حرف الكلم: عرفنا أن الكلم المراد به: اسم جنس جمعي، لا اسم جنس إفرادي، واسم الجنس الجمعي حقيقته هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً، بأن تكون التاء في المفرد لا في الجمع كلمة .. كلم، التاء موجودة في المفرد، شجرة .. شجر، بقرة .. بقر، إلى آخره. نقول: وجود التاء في المفرد وتسقط في الجمع، هو عينه اللفظ: كلمة .. تحذف التاء، صار: كلم، بقر: هذا جمع اسم جنس جمعي، واحده: بقرة، لا فرق بينهما إلا التاء، هل التاء مطلقاً تكون فرقاً بينه؟ لذلك قلنا: غالباً، قد يكون العكس، التاء في الجمع لا في المفرد، مثل: كمى وكمئة .. كمى: هذا مفرد، وكمئة: هذا جمع، عكس بقرة وبقر، وقد يكون الفرق بينهما بالياء: زنج وزنجي، روم ورومي.

حينئذٍ الغالب فيه أن يفرق بينه وبين واحده بالتاء، هذا اسم الجنس الجمعي. وأما اسم الجنس الإفرادي: فهو ما يصدق على القليل والكثير، يعني: يدل على الماهية بقطع النظر عن إفادة القلة أو الكثرة، الماهية من حيث هي: ماء، تقول: هذا ماء، وتنظر إلى البحر فتقول: هذا ماؤه، أليس كذلك؟ إذاً: اللفظ يصدق على القليل والكثير، هذا تراب، أليس كذلك؟ هذا زيت، يصدق على القليل والكثير، النقطة تقول: هذه زيت وهي نقطة، وتأتي إلى الجردن وتقول: هذا زيت، يصدق على القليل والكثير.

هذا ضابط اسم الجنس الإفرادي: ما دل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب. واحِدُهُ كَلِمَةٌ: عرفنا أن المراد هنا بواحد: المراد به لفظ الكلم، وأن المراد بالكلم: اسم الجنس الجمعي، وهنا ذكّر على الأصل، فلا نحتاج نقول: لماذا ابن مالك رحمه الله تعالى، لم يقل كما قال ابن معطي: واحدها كلمة؟ جرى على الأصل أو لا؟ جرى على الأصل. واحِدُهُ كَلِمَةٌ: والكلمة: فعلة، وفيها ثلاث لغات كما سيأتي لها معنيان: معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى.

أما معناها في لسان العرب، الذي إذا أطلق عند العرب انصرف إليه المراد به: الجمل المفيدة، والمفيدة: هذا قيد لبيان الواقع لا للاحتراز، فحينئذٍ إذا كانت الجملة واحدة أو متعددة صح إطلاق الكلمة عليها، على الجمل المفيدة، يعني: قد تأتي إلى سورة،

وتقول: هذه جملة .. هذه كلمة، وهي جمل، وقد تأتي إلى جملة واحدة: قام زيد، أو زيد قائم، فتقول: هذه كلمة.

إذاً: الكلمة لغةً: هي الجمل المفيدة، قال تعالى: ((وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا)) [التوبة:40] كلمة الله، وهي: لا إله إلا الله، هذه جملة اسمية، ((تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ)) [آل عمران:64] هذه جملة فعلية، ألا نعبد: هي الكلمة، ((إِلَى كَلِمَةٍ)) [آل عمران:64] ما هي هذه الكلمة: ((أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ)) [آل عمران:64] إذاً: أطلقت الكلمة على الجملة الفعلية، وهناك: كلمة الله هي العليا، أطلقت على الجملة الاسمية.

((كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا)) [المؤمنون:100] هذا إشارة إلى قوله: ((رَبِّ ارْجِعُونِ)) [المؤمنون:99] هذه جمل ليست بجملة واحدة، إذاً: هذان المثالان يصدقان على الكلمة، إذا أطلقت على الجملة المفيدة أو على الجمل المفيدة، وجاء في الصحيحين: {الكلمة الطيبة صدقة} سبحانه الله ونحو ذلك، {وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل} وهذا نصف بيت، وأطلق عليه أنه كلمة. وهذا الإطلاق، قلنا: هذا معنى لغوي، وهو الأصل في وضعها في لسان العرب، كما تقول: بيت، هذا موضوع وضعاً شخصياً والواضع له العرب، حينئذٍ إذا أطلق لفظ البيت انصرف إلى المعنى المخصوص، كزيد: إذا أطلق لفظ زيد انصرف إلى المعنى الذي وضع له.

كلمة: لَفْظٌ، لها معنى في لسان العرب، إذا أطلق انصرف إليه، ما هو هذا المعنى؟ الجمل المفيدة، إذاً: مصدقها معنى أو لفظ؟ مصدق الكلمة، يعني: ما تقع عليه الكلمة، معنى أو لفظ؟ لفظ؛ لأن إذا قلت: زيد، اسم، مسماه .. هذا الشخص مثلاً، هذا مسمى، الاسم والمسمى، زيد: اسم، مسماه: الشخص الذي تراه، كلمة: هذه اسم، مسماها: لا إله إلا الله، لا إله إلا الله المراد به لفظه، ألا نعبد إلا الله، المراد به لفظه، ألا كل شيء ما خلا باطل: المراد به لفظه.

إذاً: فمصدق لفظ كلمة: لفظ، وهذا لا مانع منه كما سيأتي معنا.

وهذا الإطلاق لمعنى الكلمة منكر في اصطلاح النحاة، يعني: إذا أطلقه أحد منهم شنعوا عليه، وأنكروا عليه، لماذا؟ لأنه قد استعمل لفظاً يشارك لفظاً عندهم له حقيقة عرفية، والكلمة عند النحاة المراد بها قول مفرد كما سيأتي، وهو حقيقة عرفية خاصة، يعني: ليس هو المعنى الذي وضع له في لسان العرب، فحينئذٍ إذا أطلق لفظ الكلمة

مراداً به الجملة، أو الجمل المفيدة صار فيه تلبيس، فإذا فعله فاعل منهم أنكر عليه. وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين، ولذلك لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه من الوجوه، كما قال ابن مالك في شرح التسهيل، هو نص على هذا رحمه الله، قال: لا يجوز أن يطلق لفظ الكلمة عند النحاة مراداً به الجملة المفيدة، ولكنه خالف هنا في الألفية وقال:

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم:

هو قال: ينكر عليه، وهل ننكر عليه؟ نعم، ننكر عليه، ولذلك قال السيوطي: هذا الشطر من أمراضها التي لا دواء لها، يعني: بعض الأمور التي يمكن أن يكون فيها نوع زلل أو خلل يعتذر له، وأما هذا لا يوجد، ما في طريقة .. لأنه هو بنفسه، يعني: نحاربه أو نرد قوله بقوله، وهذا من أعظم الردود: أنه ينص على شيء في موضع، ويرى أنه منكر باتفاق النحاة، يعني: ينقل اتفاق، ثم هو يستعمله، هذه مصيبة، فقوله:

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم:

نقول: هذا ينكر عليه، لماذا؟ لأن هذا المصطلح غير مستعمل عند النحاة، والكلمة إذا أطلقت عند النحاة لها معنى خاص .. حقيقة عرفية، كالعام عند الأصوليين والمطلق والمقيد والناسخ والمنسوخ لها معان خاصة إذا أطلق اللفظ انصرف إليه، وهذا مثلها، إذاً: إطلاق هذا اللفظ بهذا المعنى الجمل المفيدة في كتب النحاة منكر، فإذا فعله فاعل حينئذٍ نقول: قد أخطأ، وإن كان هو الأصل في استعمال لغة العرب، وهو الحقيقة، واستعماله في القول المفرد، إن قلنا: حقيقة عرفية لا إشكال، بل لو عبر بعضهم بمجاز كما هم يقولون، نقول: هو الأصل، لماذا؟

لأنهم يقولون: استعمال لفظ الكلمة في الجمل المفيدة مجاز .. مجاز مرسل، علاقته الجزئية والكلية، يعني: أطلق الجزء مراداً به الكل: ((يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ)) [البقرة:19] أصابعهم! كل الأصبع أم الأنامل؟ الأنامل جزء من الأصبع، فأطلق الكل مراداً به الجزء، هنا العكس: أطلق الجزء مراداً به الكل، فإذا قيل:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ... كلمة، نقول: ألا: كلمة .. كل: كلمة .. شيء: كلمة .. خلا: كلمة .. لفظ الجلالة: كلمة، كلمات، فأطلق .. أخذ هذا الجزء أطلق على الكل، إذاً: هو حقيقة أو مجاز؟ عندهم .. عند النحاة يعتبر مجازاً، مجازاً مهماً .. مجازاً مرسلًا .. مهماً علاقته الجزئية والكلية، وقد ذكره هنا في الألفية، فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها.

والكلمة اصطلاحاً عند النحاة: قول مفرد، أو اللفظ الدال على معنى مفرد، هذا أو ذاك، والمشهور كما قال ابن هشام وغيره: قول مفرد، القول: هو اللفظ الدال على معنى، ويشمل المفرد والمركب؛ لأن القول هذا خاص بالمستعمل، سبق معنا أن اللفظ: مهمل ومستعمل، والمستعمل هو الذي يسمى قولاً، ما العلاقة بين القول واللفظ؟ أيهما أعم؟ اللفظ أعم؛ لأنه يشمل المهمل والمستعمل، مدلوله شيئان، والقول مدلوله شيء واحد.

فكل قول لفظ ولا عكس، لماذا؟ لأن اللفظ أعم، والقول خاص بالمستعمل، قول، قلنا: يشمل المفرد ويشمل المركب؛ لأن المستعمل قسمان: مفرد كزيد، ومركب كقام زيد، الكلمة: قول مفرد، مفرد أخرج المركب، ما المراد بالمفرد؟ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، هذا مشهور في كتب النحاة وهو غلط.

المفرد: ما دل جزؤه على جزء معناه، عفواً! العكس: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، زيد، ما معناه؟ ذات مشخصة، زه: جزء من زيد، هل دل على شيء مما دل عليه زيد؟ لا، إذاً: هذا ماذا نسميه؟ نسميه مفرداً، هذا عند المناطق، وتبعهم كثير من النحاة، وهذا من تداخل الاصطلاحات، من خلط اصطلاح باصطلاح، وسيأتي ما الذي ينبني عليه.

إذاً: الكلمة اصطلاحاً: قول مفرد، فخرج بالقول: غيره من الدوال كالخط والإشارة، وبالمفرد: وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب، فيصد على زيد، زاد بعضهم: قول مفرد مستقل، يعني: لا تسمى الكلمة كلمة إلا إذا كانت مستقلة، يعني: تنفصل لوحدها، وأما إذا كانت لا توجد لوحدها إلا مع غيرها فليست بكلمة، يضرب ..

نضرب .. تضرب .. أضرب، كم كلمة؟ .. نضرب هذه أمثلة، نضرب كم كلمة؟ فيه قولان .. نضرب، هذه النون حرف من أحرف المضارعة، أنيت .. أضرب، إذاً: الهمزة هذه والنون ويضرب وتضرب، هذه الأحرف تسمى أحرف مضارعة، هل هي حرف مبنى أو حرف معنى؟ ما الفرق بينهما؟ حرف المبنى هو جزء الكلمة، وحرف المعنى هو كلمة بذاتها، هل يضرب وأضرب هذه الأحرف حروف معاني أو مباني؟ معاني.

إذاً: هو كلمة، هذا هو الأصل؛ لأنه قسيم للاسم والفعل، الاسم والفعل والحرف هذه أقسام للكلمة، ما حقيقة الحرف؟ ما دل على معنى في غيره، إذاً: يضرب .. أضرب

دلت على معنى في غيرها، فهي حرف معنى، وليست حرف مبنى، وإذا أطلق الحرف في هذا المقام انصرف إلى حرف المعنى، ولا يدخل معنا حرف المبنى، ولذلك لن يقيد ابن

مالك، قال: واسم وفعل ثم حرف، ولم يقل: حرف جاء لمعنى، أو حرف معنى، احترازاً عن حرف المبني، هذا كثير، نقول: هذا ليس بوارد، بل التقييد في مثل هذه التراكيب لبيان الواقع لا للاحتراز.

إذاً: أضرب، هذا الحرف الهمزة نقول: هذا حرف معنى، ثم الفعل بعده فهما كلمتان، هل يضرب ونضرب النون والهمزة توجد لوحدها مستقلة دون فعل مضارع، لا توجد، هل هي كلمة؟ من اشترط الاستقلال قال: ليست بكلمة، فحينئذٍ لا بد من إخراجها، فنقول: قول مفرد مستقل احترازاً عن أحرف المضارعة، واحترازاً عن تاء التأنيث، عائش .. عائشة، نقول: هذه التاء تدل على التأنيث، أليس كذلك؟ هل هي حرف مبني أو حرف معنى؟ حرف معنى، عائشة: كم كلمة؟ نقول: كلمتان في الأصل، قرشي، يعني: منسوب إلى قریش، هذه الياء حرف مبني أو حرف معنى؟ حرف معنى، هل هي كلمة مستقلة أم لا؟ بناءً على الخلاف الواقع.

وبالمستقل الذي اشترطه بعضهم، وذهب إليه السيوطي في جمع الجوامع خرج به أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة، وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضرب، فليست بكلمات لعدم استقلالها، ومن أسقط هذا القيد وهو الأصح، وهو الذي ذهب إليه الرضي وغيره، ذهب إلى أن هذه الأحرف مع ما هي فيه صارت كالكلمة الواحدة، يعني: امتزجت، لشدة امتزاج المعنى صارت كالكلمة الواحدة، وهذا هو الظاهر.

فحينئذٍ يقال فيها: إنها كلمة، لكنها في هذا المقام لعدم استقلالها، لماذا لم تستقل؟ نقول: لامتزاجها بمدخولها، ما الدليل على أنها امتزجت بمدخولها؟ تخطي العامل لها: ((لم يلد)) [الإخلاص: 3] .. لم اضرب .. لو قيل: أضرب، الهمزة هذه كلمة، وهي: مراعاة، يعني: ننظر إليها، ولها استقلال، فحينئذٍ: لم-أ- .. دخل الحرف على الحرف، وهذا خلل، هل يدخل الحرف على الحرف؟ الجواب: لا، دخول الحرف علامة على الاسمية، لم أضرب، ملحظ آخر: لم، هذه تجزم، فلو جوزنا جدلاً دخول الحرف على الحرف، حينئذٍ أين ظهر أثر لم؟ في آخر: أضرب-الباء-، لو كانت: لم داخله على الهمزة لظهر أثرها فيها وعليها، ولكن لما ظهر في آخر الكلمة: أضرب، دل على أن الهمزة جزء من الفعل لا ينفك عنه البتة، إذاً: تخطي العامل لهذه الأحرف أحرف المضارعة دليل على أن هذه الكلمة التي هي حرف المضارعة امتزجت بالفعل حتى صارت جزءاً منه.

وهذا ما ذهب إليه الرضي، قال: من أنما مع ما هي فيه كلمتان في الأصل، صارتا واحدة لشدة الامتزاج فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجي، إذاً: الأصح إسقاط لفظ: مستقم.

ولم يزد، أو نزد: دال بالوضع كما قال بعضهم: اللفظ الدال بالوضع، لماذا احتاج الدال بالوضع؟ لأنه أخذ اللفظ جنساً في حد الكلمة، وإذا أخذنا القول جنساً في حد الكلمة لا نحتاج إلى هذا الفصل؛ لأنه خرج بالجنس، فقولنا: قول، حينئذٍ اختص بماذا؟ بالموضوع الذي هو المستعمل، وإذا قيل: هي لفظ، الكلمة لفظ نحتاج إلى ماذا؟ إلى إخراج المهمل، فلا بد من فصل، فحينئذٍ صار لفظ القول جنساً قريباً في الحد، وصار اللفظ اللفظي جنساً بعيداً، واستعمال الأجناس القريبة هو المعتمد عند أرباب الفنون والحدود، دون أن يجعل اللفظ البعيد هو المأخوذ جنساً في حد الكلمة أو في حد اللفظ.

ولم نزد دالاً بالوضع مخرجاً المهمل؛ لأن من أخذ اللفظ جنساً في الحد احتاج إلى هذا القيد، ومن أخذ القول جنساً أسقط هذا القيد؛ لأن القول موضوع لمعنى، وما قيل: من أن ذكر اللفظ أولى عند بعضهم وهو أولى .. أن ذكر اللفظ أولى لإطلاق القول على غيره، كالرأي هذا ممنوع عند بعضهم، كابن هشام وغيره، ولذلك ذهب في القطر إلى أن استعمال الأجناس البعيدة مع إمكان القريبة معيب عند أهل النظر، والصواب أنه ليس معيب، وإنما هو ترك للأولى.

كالرأي ممنوع لعدم تبادره إلى الأذهان إذ هو مجاز .. استعمال القول مراداً به الرأي والاعتقاد، هذا قول الشافعي، يعني: رأي الشافعي، هذا اعتقاد .. هذا قول أهل السنة والجماعة، يعني: اعتقاد أهل السنة والجماعة، إذاً: استعمل لفظ القول في الرأي والاعتقاد، فحينئذٍ أخذه جنساً في حد الكلمة أو الكلام نقول: هذا لفظ مشترك، وإذا كان كذلك فاللفظ المشترك ممنوع في الحدود، وفي الحد جعلنا الأفراد صفة القول، وجعله ابن الحاجب وأبو حيان صفة المعنى، حيث قالوا: وضع لمعنى مفرد.

قلنا: لا .. قول مفرد، مفرد هنا وصف لأي شيء؟ للقول، وذهب أبو حيان، كذلك ابن الحاج، وهو الذي ذكره ابن عقيل: أنه لفظ وضع لمعنى مفرد، مفرد صفة لأي شيء؟ للمعنى، وأيهما أولى بالوصف: القول الذي هو اللفظ، أو المعنى بالأفراد؟ كل منهما على الصحيح يوصف بالأفراد والتركيب، اللفظ قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً، وكذلك المعنى قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً، إلا أن وصف اللفظ بالأفراد

والتركيب أولى؛ لأن المعنى تبع له.

حيث قال: وضع لمعنى مفرد؛ لأنه كما قال الرضي وغيره: صفته في الحقيقة وإنما يكون صفةً للمعنى بتبعية اللفظ، ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر، فإنه كلمة ومعناه مركب، يعني: لا يشترط في مدلول الكلمة أن يكون المعنى مفرداً، بل قد يكون مدلول الكلمة معنى مركباً، إذا قلت: الكلام ينقسم إلى قسمين خبر وإنشاء، قد يكون مدلول اللفظ معنى، وقد يكون مدلول اللفظ لفظاً كما ذكرناه قبل قليل، حينئذٍ إذا قلت: قام زيد، هذا خبر، خبر هذا المفرد أو لا، خبر .. كلمة: خبر مفرد أو لا؟ قولوا: مفرد، مدلوله مفرد أو مركب؟ مركب؛ لأن قام زيد هو مدلول لفظ الخبر، فدل على أن معنى الكلمة أو ما يصدق عليه الكلمة قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً، فإذا أخذنا المفرد وصفاً للمعنى، حينئذٍ خرج المعنى المركب.

وضرب، كلمة أو لا؟ كلمة، مدلوله مفرد أو مركب، الفعل يدل على أي شيء؟ على شيئين: حدث وزمن، إذاً: معناه مركب أو لا؟ معناه مركب.

ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فإنه كلمة، ومعناه مركب، وهو زيد قائم مثلاً، ونحو ضرب فإنه كلمة، ومعناه مركب من الحدث والزمان، إذاً: واحده: كلمة، نقول: المراد بالكلمة هنا: القول المفرد، وسبق أن تعريف المفرد عن النحاة: هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهذا غلط، لا نقول: خلاف الأولى، ولا نقول: قابل للتأويل، نقول: هذا غلط ليس بصواب، كيف غلط وابن هشام في كتبه كلها يقول: المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه؟!

نقول: تسليمهم بهذا التعريف لزم منه محذور، وهو المركب الإضافي علماً، عبد الله مركب إضافي، أليس كذلك؟ إذا أريد به الوصف تقول: هذا عبد الله، يعني: يعبد الله تعالى، هذا لا إشكال فيه عندهم أنه مركب، لكن لما نقل وجعل علماً صار مسماه شيئاً واحداً، فمدلول عبد الله علم المدلول زيد، مدلول زيد نفسه ذات مشخصة، كما قلنا هناك: زيد لا يدل جزؤه على جزء معناه: زه .. يه .. ده، لا يدل واحد من هذه الأجزاء على جزء المعنى الذي دل عليه اللفظ كله، وهو زيد.

عبد الله صار مثله، لا يدل جزؤه على جزء معناه، فعبد لا يدل شيء البتة، ولفظ الجلالة لا يدل على شيء البتة، فعبد هذه كالزاي من زيد مثلها، هذا مسلم عند المناطق أو لا؟ مسلم عند المناطق، لكن عند النحاة غير مسلم، بل عبد الله علماً، نقول: هذا مركب.

ولذلك سيأتينا أن العلم منه مركب إضافي، فحينئذٍ إذا كان مركباً إضافياً وهو علم باعتبار أصله، مركب إضافي وبعد العلمية، هل خرج عن كونه مركباً إضافياً أم لا؟ الصواب: لا، لم يخرج عن أصله، بل هو مركب، عبد الله وصفاً، وعبد الله علماً مركب إضافي، إذا قلنا: المفرد هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه شمل المناطق نوعين: زيد وعبد الله فهو مفرد، لأنه لا يدل جزؤه على جزء معناه، وإذا قلنا: عبد الله مركب إضافي، وسلمنا بهذا في باب النحو حينئذٍ إيراد تعريف المناطق يترتب عليه تناقض، ولذلك نعدل عنه إلى تعريف المفرد بأنه الكلمة الواحدة، والملفوظ مرة واحدة، أو اللفظ الواحد، هذا أجود ما يعرف به المفرد.

وقد بين ذلك ياسين الحمصي في حاشيته على مجيب النداء، وكذلك ابن اللحام في مختصر أصول الفقه، والفتوح في شرح الكوب، نصوا على أن المفرد بهذا الحد خطأ، وهو من خلط اصطلاحاً باصطلاح كما قال البيجوري في شرح العمريتي لنظم الأجرومية، إذاً: هذا القول ليس من كيبي، بل أنا متابع لغيري، فنقول: هذا الحد غلط، ماذا أجابوا عن: عبد الله علماً؟

قال السيوطي: وهو مشى على هذا القول: أن تعريف المفرد ما ذكرناه، وكذلك الأشموني، قالوا: قول مفرد شمل الحد الكلمة تحقيقاً كزيد، وتقديراً كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله، فجعلوا الكلمة نوعين:

كلمة تحقيقاً كزيد، وكلمة تقديراً، ما المراد بالكلمة تقديراً هنا؟ قالوا: أحد جزئي العلم المضاف، عبد: هذا كلمة، لكنه ليس حقيقةً، لماذا ليس حقيقةً؟ لأنه لا يدل جزؤه على جزء معناه، أولاً: عبد الله مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه، لما كان هذا مركباً إضافياً، والإضافة تقتضي مضافاً ومضافاً إليه، كم كلمة؟ كلمتين، كيف نقول: هو كلمة، ثم هو مؤلف من كلمتين؟ تناقض أو لا؟ تناقض، انفكوا عن هذا التناقض قالوا: عبد الله، كله كلمة تحقيقاً، ثم عبد كلمة تقديراً ولفظ الجلالة كلمة تقديراً، وهذا فاسد، لماذا؟

لأنه لو جعل عبد الله كله كلمة واحدة .. كلمة واحدة تحقيقاً كزيد، نقول: زيد، جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، أين ظهر الإعراب؟ أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، إذاً محل الإعراب آخر الكلمة، أليس كذلك؟ فزيد: جاء زيد، زيد نقول: هذا معرب، وهو فاعل، ورفع ضمته ظاهرة في آخره وهو ضم الدال

، واضح الكلام أو هذه أسرار؟ هي من أسرار النحو، لكنها ليست عليكم، إذاً: جاء زيد، زيد، نقول: هذا فاعل، ورفع ضمته ظاهرة على آخره، لو قلت: جاء عبد الله، جاء: فعل ماض، وعبد الله: لو قلنا: إنه كلمة تحقيقاً كزيد، أين يظهر الإعراب؟ على

الماء، جاء عبد الله، هذا الأصل، هل يسلمون بهذا؟ لا يسلمون، كيف يكون كلمة تحقيقاً ثم يظهر الإعراب في أثناء الكلمة، جاء عبد الله .. رأيت عبد الله .. مررت بعبد الله، كيف يكون كلمة تحقيقاً ثم يظهر الإعراب في أثناءه، ولذلك هذا باطل.

الذي أوردهم هذا المورد هو التقليد، لا إشكال في هذا، أقول: تقليد، أخذوا الاصطلاح كما هو مشهور عند النحاة، المفرد: ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، أقول: هذا المفرد عند المناطق، وليس هو المفرد عند النحاة، قد تتفق الألفاظ وتختلف المعاني والاصطلاحات، بل عند النحاة المفرد له عدة معان، المفرد له معنى في باب الإعراب، وله معنى في باب الخبر، وله معنى في باب: لا، نافية للجنس. حينئذ أقول: اللفظ واحد وله عدة اصطلاحات، فحينئذ المفرد عند المناطق، لا يلزم باتفاق اللفظ مع المفرد عند النحاة أن يكون المعنى واحداً، ولهذا المنطق دخل في بعض الفنون فأفسدها، ومن هذا في علم النحو، إذاً قوله: وشمل الحد الكلمة تحقيقاً كزيد، وتقديراً كأحد جزئي العلم المضاف كعبد الله، فإن كلاً منها كلمة تقديراً، إذ لا تتأتى الإضافة إلا في كلمتين، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً لعدم دلالة جزئه على جزء معناه، وهذا فاسد وتناقض واضح بين يجب رده.

والصحيح أن المفرد هو الكلمة الواحدة، أو إن شئت قل: اللفظ الواحد، أو الملفوظ مرة واحدة، زاد بعضهم: قول مفرد، أو منوي معه، لماذا؟ لما ذكرناه في حقيقة اللفظ، قم؟ مؤلف من كلمتين، قم: هذه كلمة، والمسند إليه الضمير المستتر كلمة، كيف هو كلمة وليس بقول؟ لا بد من إدخاله، فنزيد: أو منوي معه، يعني: مع اللفظ، احترازاً من الكلمات التي تكون منوية لا مع اللفظ، هنا الضمائر المستترة منوية، لكنها لا بد أن تكون مجاورة للفظ، وأما إذا نوى في نفسه كلمة هكذا، نقول: هذا لا اعتبار له ولا يسمى كلمة.

وشمل المنوي المستكن وجوباً وجوازاً وخرج معه ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، فإنه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم؛ لأنه لم ينو مع اللفظ، ومنع ابن الخباز تسمية الضمير المستكن اسماً، قال: لأنه لا يسمى كلمة، وهذا يذكره بعض الأصوليين، وهو مشى عليه صاحب الورقات، أنه يتألف الكلام: من حرف وفعل، أليس كذلك؟ ما قام، عنده قال: هذا يتألف من حرف وفعل، بناءً على أن الضمير المستكن ليس بكلمة وليس بصواب، بل الصحيح أنه كلمة؛ لأن العرب أسندت إليها، فدل على أنها مقصودة، وكذلك عطفت عليها، فدل على أنها موجودة، وأكدتها فدل على أنه أيضاً

موجودة، ولو كانت عدماً ليست بشيء لما صحت هذه الثلاثة كلها.
إذاً: قوله: ما قام، هذا مؤلف من فعل وحرف واسم كذلك، أما أنه يتألف من حرف
وفعل، نقول: هذا فاسد، وهذا قول الشلوب
واحده كَلِمَةٌ والقَوْلُ عَمَّ ... وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ

هنا قال: واحده كَلِمَةٌ، كلم على وزن: فعل، ثم قال: وكلمة، سكن اللام، هل هو
ضرورة من أجل الوزن، أم لغة؟ ضرورة، أو الثاني؟ نعم، إذاً، كَلِمَةٌ: هذا لغة، وكَلِمَةٌ:
هذا لغة، بقي ماذا؟ كَلِمَةٌ، إذاً: فيها ثلاث لغات، كَلِمَةٌ كَنَبَقَة، يجمع على: كَلِمٍ، الذي
ذكرناه، واحده كلمة، واحد ماذا؟ واحد الكلم كنبق، وكَلِمَةٌ كسدرَة، جمعها: كَلِمٍ،
كسدر، بقي: كَلِمَةٌ كتمرة، يجمع على تمر .. كلم مثلها، فهذه ثلاث لغات.

وفي الكلمة ثلاث لغات: كَلِمَةٌ على وزن نَبَقَة، وتجمع على كَلِمٍ كَنَبَق، وكَلِمَةٌ على وزن
سَدْرَة، وتجمع على كَلِمٍ كسدر، وكَلِمَةٌ على وزن قَمَرَة، وتجمع على كَلِمٍ كتمر، وهذه
اللغات في كل ما كان على وزن فعل: ككبد وكَتِف .. كَتَف .. كَتِف .. هذه لغات،
كَبِد كَبِد كَبِد، كبدة هذا ثابت ليس فيه إشكال!
فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة، وهي إتباع فائه لعينه في الكسر، اسماً
كان نحو فَخَذ فَخَذ فَخَذ وفَخَذ، إتباع الفاء للعين، وكذلك: شَهِد شَهِد شَهِد
بالكسر إتباعاً لحركة العين.

والقَوْلُ عَمَّ: عم ما ذكر .. عم: هذا فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر، حينئذٍ يكون
الخبر جملة فعلية، ويحتمل أن يكون: عم، أصله: أعم، والقول أعم، يعني: مما ذكر،
حينئذٍ حذفت همزته تخفيفاً لكثرة الاستعمال مثل: خير وشر، ويحتمل أنه اسم فاعل:
عام، والقول عام، وحذفت ألفه لضرورة الوزن، والصواب: أنه يحمل على أنه فعل؛ لأن
القول بأن خير وشر هذا غلبة فيها، وأما عم فلا، فحينئذٍ أقول: عم، المراد به فعل
ماضي هذا هو الصواب.

والقَوْلُ عَمَّ، والقَوْلُ، أي: المَقُول، المَقُول، يعني: الذي هو أثر المصدر، المراد بالقول
كما سبق معنا: هو اللفظ الدال على معنى، اللفظ: هذا جنس يشمل المستعمل
والمهمَل، المستعمل هو القول، فلما أخذنا اللفظ جنساً في حد القول احتجنا إلى فصل
واحد لنخرج المهمَل، فاللفظ: هذا عام، الدال على معنى، والمعنى: هو ما يقصد من
اللفظ، والدال هنا المراد به: بالوضع الشخصي أو النوعي، يعني: يشمل الوضع

بنوعيه، الوضع نوعان: وضع شخصي ووضع نوعي.

الوضع الشخصي: هو جعل اللفظ دليلاً على المعنى، وهذا خاص بالمفردات، يعني: كلمة زيد وسماء وأرض، كل المفردات هذه واضعها وضع هذه الألفاظ بإزاء معانٍ خاصة، ألفاظ خاصة دالة على معانٍ خاصة، هذا نسميه ماذا؟ وضعاً شخصياً، لتعلقه بأشخاص الألفاظ بعينه نفسه، بزيد نفس زيد، هذا شخص من أشخاص الألفاظ، حينئذٍ نقول: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، فالمعنى مدلول عليه، واللفظ دليل عليه، فاللفظ دليل، والمعنى مدلول عليه، تخصيص هذا الدليل بهذا المدلول نقول: هذا وضع شخصي.

وأما الوضع النوعي: فالمراد به القواعد العامة في لسان العرب، إذا أردت الإخبار بجملته فعلية حينئذٍ تأتي بالفعل أولاً، ثم تأتي بالفاعل ثانياً، من الذي وضع هذا بأن قدم الفعل على الفاعل؟ الواضع، لكن وضعه لهذه المسائل وضعاً نوعياً أو وضعاً أحادياً بأن نطق بكل فعل مع فاعله، أم أنه وضع قاعدة إذا أردت أن تخبر بفعل فحينئذٍ قدم الفعل على الفاعل، ولا يصح تقديم الفاعل على الفعل، نقول: هذه قاعدة كلية، هل هي موضوعة وضعاً نوعياً، أم أنها أمر مستتب من جهة العقل، فدليله العقل؟ نقول: لا، هي موضوعة.

وكذلك إذا أردت ماذا؟ إذا أردت الإضافة حينئذٍ عندك مضاف ومضاف إليه، تقول: غلام زيد، غلام: بدون تنوين، سلب تنوينه وأضيف إليه زيد، وانتقل التنوين من الأول إلى الثاني لتنزيله منزلة الجزء منه، فحينئذٍ نقول: هذا التركيب بهذا السياق: غلام زيد، تقديم المضاف على المضاف إليه من غير عكس، هذا موضوع أم لا؟ موضوع، إذا أردت أن تركيب تركيباً إضافياً فابدأ بالمضاف، ثم تأتي بالمضاف إليه، نقول: هذه قاعدة عامة وهي أصل من أصول النحاة، هذه موضوعة، لكنها ليست وضعاً شخصياً، بمعنى: أن الواضع لم ينطق بكل المركبات الإضافية، بل وضع لك قاعدة ثم أنت تؤلف ما شئت من تلك المركبات.

كون المضاف إليه مجروراً دائماً والثاني مجرر، وكون المضاف بحسب العوامل، إن دخل عليه ما يقتضي الرفع رفعه، أو النصب نصبه، أو الجر جره، نقول: هذه قاعدة وأصل. إذاً: إن تعلق الوضع بالقواعد العامة فهو وضع نوعي، إذاً: قوله في تعريف القول: أنه اللفظ الدال، هل المراد هنا الدلالة شخصية فيختص بالمفردات، أو هو أعم فيشمل النوعي فهي تدخل فيه المركبات؟ الثاني؛ لأنه قال والقَوْلُ عَم، يعني: عم الكلام

والكلمة.

هو ذكر عندنا كم شيء؟

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمَ ... وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمِ

هذه كم؟ كلام، وكلم اثنان.

وَكَلِمَةٌ، واحدة: كَلِمَةٌ، هذه ثلاثة أشياء، القول عم الكلام، وعم الكلم، هذا على القول بجعله كلاً اصطلاحياً، وعم الكلمة، فالقول أعم من هذه الثلاثة، بقي شيء واحد ذكره ولا يصح إدخاله؟ اللفظ أحسنت؛ لأنه قال: كلامنا لفظ، هل القول عم ما ذكر كله ويدخل فيه أو تحته اللفظ أم نستثني اللفظ؟ لا بد من استثناء اللفظ، لماذا؟ لأنه تقرر عندنا أن القول أخص من اللفظ مطلقاً، فبينهما العموم والخصوص المطلق. إذاً: ذكر ابن مالك حد الكلام، ثم أخذ في حد الكلام جنساً للفظ، ثم ذكر الكلم وفسره بعضهم بالكلم الاصطلاحي، ثم ذكر الكلمة، هذه أربعة أشياء. المراد بقوله: وَالْقَوْلُ عَمَّ، أي: عم ما ذكر مما يكون القول جنساً له، يعني: شاملاً له، وأما ما كان القول نوعاً منه، وهو المستعمل، وهو فرد من أفراد اللفظ، حينئذٍ لا يدخل تحته.

واحدة كلمة والقول عم، عرفنا القول: بأنه اللفظ الدال على معنى، والقَوْلُ عَمَّ، أي: عم الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً، فكل كلام قول ولا عكس، وكل كلم قول ولا عكس، وكل كلمة قول ولا عكس، إذاً: بينهما عموم وخصوص مطلق، والعموم والخصوص المطلق نحتاج فيه إلى مادتين اثنتين: مادة الاجتماع، ومادة الافتراق، القول أعم من الكلمة، نأخذ هذه السهلة، ما مادة الاجتماع؟ اعطوني مثال لمادة الاجتماع، نعم شيء نقول: هذا قول وكلمة، مثل ماذا؟ زيد، زيد نقول: هذا كلمة؛ لأنه قول مفرد، وهو قول لأنه لفظ دال بالوضع على معنى، ودال بالوضع، قلنا: يشمل الوضع النوعي والوضع الشخصي، فدخل فيه زيد، إذاً: اجتماعاً في زيد.

أعطني مثلاً يكون كلمة لا قولاً؟ لا يمكن .. لا يتصور، لماذا؟ لأن القول أعم من الكلمة، ولا يتصور أن يوجد الأخص دون الأعم، هذا باطل لا وجود له.

أعطني مثلاً يصدق عليه أنه قول لا كلمة؟ قام زيد، هذا قول وليس بكلمة، إذاً: هذه العلاقة بين الكلمة والقول.

العلاقة بين الكلام والقول، العموم والخصوص المطلق نحتاج إلى مادتين: مادة الاجتماع، ومادة الافتراق، مثال لمادة الاجتماع، يعني: ما يصدق عليه أنه قول وكلام في وقت واحد، قام زيد: هذا كلام؛ لأنه لفظ مفيد مركب بالوضع، وهو قول؛ لأنه لفظ دال على معنى إذ اجتماعاً في: قام زيد.

أعطني كلاماً ليس بقول؟ لا وجود له؛ لأن الكلام أخص من القول، حينئذٍ لا يمكن أن ينفرد عن الأعم، لا يمكن هذا بعيد.

مثال يكون قولاً لا كلاماً؟ إن قام زيد، هذا قول وليس بكلام.

العلاقة بين الكلم والقول: العموم والخصوص المطلق، مادة الاجتماع: إن قام زيد قمت، هذا كلام مفيد .. لفظ مُفِيدٌ كاستقيم، هذا كلم؛ لأنه تركب من ثلاث كلمات فأكثر، هل هو قول؟ نعم، طيب! أعطني مثلاً يكون كلاماً لا قولاً؟ لا يمكن، العكس: إن قام زيد، هذا كلم وليس بقول، هل هذا صحيح؟ ما العلاقة بين الكلم والقول؟ العموم والخصوص، ما الدليل .. ؟ لا، إذا قيل ما الدليل عند الشناقطة هو القول عم، هذا دليل! لأن ابن مالك هنا يقرر قواعد، فإذا قيل لك: ما الدليل؟ تقول: والقول عم، هذا الدليل؛ لأن القول عم، يعني: أعم من الكلم، إذاً: الكلم أخص من القول، هذا الدليل، طيب.

عندنا مادتان: مادة اجتماع، ومادة افتراق، ما الذي يفترق هنا؟ الأعم يفترق عن الأخص، الأخص هو الكلم، والقول أعم منه، حينئذٍ إذا قلت: إن قام زيد قمت، هذا كلم وقول، غلام زيد: هذا قول وليس بكلم، إذاً: القول عم، إذاً: صح أن يقال بأن القول أعم من الكلمة، وأعم من الكلم، وأعم من الكلام، ما العلاقة بين الكلمة والكلام؟ العموم والخصوص المطلق .. راسبين! كيف عموم وخصوص مطلق؟! كلمة مفرد .. قول مفرد، والكلام يشترط فيه أن يكون مركباً، هل يجتمعان؟ ما يجتمعان، القول المفرد هذا مباين للقول المركب، فحينئذٍ العلاقة بين الكلمة والكلام التباين، التباين التخالف، يعني: ليس بينهما ارتباط، ما يصدق عليه كلمة زيد، والذي يصدق عليه أنه كلام: قام زيد، هذا مركب وذاك مفرد، إذاً: العلاقة بين الكلمة والكلام التباين، والعلاقة بين الكلمة والكلم؟ التباين أيضاً، العلاقة بين الكلام والكلم؟ العموم والخصوص الوجهي، وهذا مغاير للعموم والخصوص المطلق؛ لأنه يحتاج إلى ثلاث مواد: مادة اجتماع، ومادتي افتراق، افتراق الأعم عن الأخص، وافتراق الأخص عن الأعم، هيا أعطوني، مادة الاجتماع؟

ضرب زيد عمراً، اجتماعاً، هذا كلم وكلام، كلم؛ لأنه ثلاث كلمات وصاعداً، وكلام؛ لأنه مركب مفيد.

كلم لا كلام؟ إن قام زيد، هذا كلم وليس بكلام، لماذا؟ لأن الكلام يشترط فيه الإفادة هذا مركب: إن قام زيد مركب .. لفظ مركب، لكن يشترط فيه الإفادة وهنا انتفت، هل انتفت الإفادة مطلقاً؟ لا، إنما انتفت الإفادة التامة، وأما الجزئية والناقصة التركيبية فهي موجودة، هذا كلم ليس بكلام.

كلام ليس بكلم؟ قام زيد، هذا كلام ليس بكلم، هذا كلام: قام زيد؛ لأنه مركب من كلمتين، ويشترط في الكلم أن يكون ثلاثة فصاعداً.

والقَوْلُ عَمَّ، أي: عم الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً، فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس.

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَ هذه يقال فيها: أنها جملة كبرى، كَلِمَةٌ على وزن: سِدْرَةٍ، ما إعرابه؟ مبتدأ، ولا يجوز الابتداء بالنكرة، وكَلِمَةٌ هذ نكرة أو معرفة؟ كلمة من حيث هي، الكلمة .. كلمة، الكلمة هذه معرفة لدخول: أل، وكلمة، هذا نكرة، لكن هنا قصد لفظها، والشيء إذا قصد لفظه صار علماً، وإذا صار علماً، العلم معرفة، فحينئذٍ قوله: كَلِمَةٌ، هذا معرفة وليس بنكرة؛ لأنه معرف بالعلمية، لأنه لا يشترط أن يكون التعريف بأل دائماً، بل قد يكون ضميراً .. قد يكون معرفة .. قد يكون علماً، قد يكون اسم إشارة، نقول: هذا معرفة وليس فيه: أل، إذاً: لا يشترط في المعرف أن يكون دائماً بأل، فإذا قيل: كلمة، نقول: هنا جعل علماً، وسيأتي هذا التفصيل فيما بعد.

إذاً: كَلِمَةٌ، هذا مبتدأ، أكملوا .. وكلمة بها كلام قد يؤم، يعني: قد يقصد، أما الشيء: ((آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ)) [المائدة:2] يعني: قاصدين.

وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمَ، يعني: قد يقصد، قد يقصد بالكلمة الكلام، وهذا شرحناه فيما سبق، لكن الإعراب، وكلمة، نقول: هذا مبتدأ أول، وهو معرفة، بما: جار ومجرور متعلق بقوله: يؤم.

وكلام: هذا مبتدأ ثانٍ، وهنا لا يحتاج إلى مسوغ؛ لأنه مفيد بنفسه، قد: حرف تحقيق، يفيد التقليل، يؤم، يعني: يقصد، فعل وفاعل والجملة خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، هذه تسمى جملة كبرى، إذا وقع الخبر جملةً فحينئذٍ الجملة كلها تسمى: جملة كبرى، وجملة الخبر بعينها تسمى صغرى، وهنا كبرى باعتبار ماذا؟ كلمة بها كلام قد يؤم، هذه كبرى، قد يؤم صغرى، كلام قد يؤم لها اعتباران: كبرى وصغرى، كونها وقعت خبراً للمبتدأ الأول فهي صغرى، كون الخبر فيها جملةً فهي كبرى.

وقوله: قد يوم، قد: هذه للتقليل، ومراده التقليل النسبي، أي: استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لا قليل في نفسه، فإنه كثير، فهنا النسبة اعتبارية، لكن هذا إذا قلنا الأصل في إطلاق لفظ الكلمة: أن المراد به الجمل أو الجملة المفيدة حينئذ نقول: الأصل في إطلاق اللفظ ما جاء به لسان العرب، وما استعمل حقيقة عرفيةً فحينئذ يجعل خاصاً بطائفة معينة؛ لأن هذا هو الأصل في الاصطلاح: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه، وهذا قول مفرد لم يلفظ به العرب .. لم يطلق العربي الفصيح لفظ كلمة على: زيد، ليس عندهم ولا مثال واحد، أن عربياً يستشهد بكلامه أطلق على لفظ زيد: أنه كلمة، فحينئذ صار ماذا؟ صار اصطلاحاً خاصاً بأهل النحو.

حينئذ لا ينبغي المقارنة بينه وبين الإطلاق الأصلي، بل يقال: الأصل الحقيقة اللغوية: أنه يطلق على الجملة أو الجمل المفيدة، وأما استعمالهم في القول المخصوص، فهذا اصطلاح خاص بالنحاة:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمَ ... وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ
وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمَ ... وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يَوْمٌ

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

-
- ما هو التعريف المختار للمفرد ؟
 - كلها، كلمة واحدة، أهم شيء أن يكون ملفوظاً مرةً واحدة، وأما ما ذكره النحاة فهو فاسد
 - تركنا أشياء اختصاراً موجودة في الملحة خاصة باب الكلام ...
-

عناصر الدرس

* حد العلامة وصفاتها

* بيان العلامة الأولى للإسم (الجر) إلخ

* بيان العلامة الثانية للإسم (التنوين) إلخ

* فائدة: أنواع التنوين وما يختص بالإسم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أُسْئَلَةُ:

- هذا يقول: قلت: إن قام زيد، ليس بكلم؛ لعدم اشتماله على ثلاث كلمات، مع أنه ... به ثلاث ..
- إن قام زيد: هذا كلم، قد يكون سبق لسان مني، القول بأنه ليس بكلم.
- أرجو إعادة ما ذكرته عن قياس: عم، على خير وشر.
- قلنا: أصلها: أعم عند بعضهم، يعني: أفعّل تفضيل حذف منه الألف، كما أن الأصل في: خير: أخير، حذف منه الألف لكثرة الاستعمال.
- هذا يقول: ذكرتم ثلاثة أسباب لتقدير الفعل في البسملة، حبذا لو أعدتموها جزاكم الله خيراً.
- ما أذكر شيء .. ثلاثة أسباب لتقدير الفعل في البسملة، ترجع إلى الشريط.
- قلت: مفيد، مأخوذ من الفيد، فما معناه؟
- قلنا: استحداث الخير والمال، هذا ذكره العشماوي في الحاشية على الآجرومية.
- ما هو الكتاب الذي شرحه السيوطي على ألفية ابن مالك؟
- البهجة المرضية، مطبوع، وعليه حاشية.
- بالنسبة للكلم على قول ابن هشام: مبتدأ أول، ما وجه بعده مع أنه سائغ؟
- نعم، هو سائغ قلنا: جيد في نفسه، لكن إذا نظرنا إلى كلام الناظم ومراده ليس بجيد، يعني: الإعراب، قد يكون تعرب اللفظ بقطع النظر عن السابق واللاحق، قد يكون جائز وهذا كثير، لكن باعتبار المعنى والمراد والسياق والسباق حينئذ لا بد من تعيين معنى، أو من تعيين إعراب يساعد على المعنى، وذكرنا أنه عنون، قال: الكلام وما يتألف منه، والأشياء التي يتألف الكلام منها .. اسم وفعل وحرف، وهذه أقسام للكلمة لا للكلم.
- القسم السابع من المركب الإسنادي المقصود لغيره، ما هو مع ضرب مثال على كل أحد هذه السبعة؟
- كم؟ سبعة، جملة الصفة، وجملة الصلة، وجملة الخبر، وجملة الحال، وجملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة القسم، إذا عرفت مثال واحد، تقيس عليه الباقي، وهو: أن جملة الخبر في نفسها: زيد قام أبوه، إذا قلت: قام أبوه ابتداءً، قلنا: هذا كلام ولا إشكال، لكن لما جعلته جزء جملة حينئذ نقول: صار متمماً لغيره، فنقص عن دلالته، إذاً: ليس مقصوداً لذاته كما إذا قلت ابتداءً: قام زيد، وإنما هو مقصود لغيره: جاء الذي قام أبوه، نفس الكلام، مررت برجل يضحك، يضحك أيضاً صفة لرجل، مررت بزيد

يضحك، حال من السابق، إن قام زيد قمت، قام زيد: جملة الشرط، قمت: جملة الجواب، كل واحدة هذه استقلالاً قبل جعلها شرطاً أو جواب شرط هي مفيدة فائدة تامة، فلما جعلت ضمن جملة حينئذٍ نقصت دلالتها وصارت متممة لغيرها. ((وَالْعَصْرِ)) [العصر: 1] يعني: أقسم بالعصر، لو قال إنسان: والله ثم لم يأت بما بعده، حينئذٍ نقول: هذا .. أو: أحلف بالله.

- ذكرت أن اشتغال علماء النحو باللفظ والمعنى دون المقاصد، وأشكل عليهم الفرق بين المعنى والمقصد.

- لا، المعنى المراد به ما يفهم من اللفظ، أو ما يقصد من اللفظ، وأما المقاصد التي تنفي التي هي الإرادات، حينئذٍ أقول: هذا مرده إلى أرباب الفقه ونحو ذلك، وأما النحاة فلا بحث لهم في ذلك.

- هل يعد تعريف ابن مالك فيه خلل؟

- نعم، كل من عرف الكلام: بأنه لفظ مفيد، لا بد وأن فيه ثم خلل؛ لأنه أراد أن يعرف على طريقة المناطقة والحكماء، حينئذٍ لا بد من الإيضاح؛ ولذلك يسمى التعريف والحد: قولاً شارحاً، يعني: قولاً شارحاً وموضحاً ومبيناً لأجزاء الماهية أركانها، فلا بد أن يأتي بالأركان نصاً، فيقال: الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، هذه كلها أركان، لا بد من وجودها كاملةً، لفظ مركب مفيد بالوضع، إن تخلف واحد منها تخلفت الماهية .. ماهية الكلام.

إذاً: لا بد من النطق به، فإذا اختصر حينئذٍ نقول: دلالة الالتزام التي ادعها من ادعائها، هذه مهجورة في التعاريف، حينئذٍ لا يلتفت إليها، وخاصةً يؤكد هذا المعنى أن التعاريف إنما يعرف بها الاصطلاحات، يعني: معنى الكلام .. معنى الكلم .. الكلمة، والعام والخاص، المطلق .. الصلاة .. الزكاة، ونحو ذلك، نقول: هذه يسأل عنها من يجهلها، ولذلك يقال: ما العام .. ما المطلق بـ ما الاستفهامية؟ حينئذٍ إذا قيل: ما العام؟ فالسائل الأصل فيه أنه جاهل، وإذا عرف شيء إنما يعرف لمن يجهل لا لمن يعلم، أليس كذلك؟

نقول: ما الصلاة؟ نقول: أقول .. إلى آخره، ما العام؟ لفظ مستغرق إلى آخره، ما الكلام؟ لفظ مفيد مركب بالوضع إلى آخره، حينئذٍ نقول: هذه التعاريف إنما تكون لمن يجهل، فإذا كان كذلك حينئذٍ لا بد من التصريح، والإحالة على خارج، هذا ينافي أصل السؤال عن الحد، فالطالب إذا قال: ما معنى الكلام؟ نقول: لفظ مفيد، هل يفهم أن

المفيد يستلزم التركيب؟ لا، ما يفهم هذا؛ لأن هذا يحتاج إلى بسط، ويحتاج إلى معرفة عامة بعلم النحو، ثم بعد ذلك يستقر عنده أن الإفادة التامة تستلزم التركيب. وقد نص الغزالي في: فن المنطق: على أن دلالة الالتزام مهجورة في الحدود، وأيده كذلك الصبان في حاشيته.

– ما المراد بقولهم في التفريق بين الكلم والكلام يجتمعان في المصدق؟
– في المصدق يعني، ما هو المصدق؟ يعني: ما يقع عليه .. ما يقع عليه اللفظ، فإذا قيل: قام زيد: كلام، هل هو كلم؟ لا، ما مصدق لفظ الكلام الذي انفرد عن الكلم، ما مصدقه يصدق على أي شيء .. يقع على أي شيء .. ينزل على أي شيء؟ كلام انفرد عن الكلم، أنا أسأل: كلام انفرد عن الكلم يصدق هذا اللفظ على أي شيء؟ قام زيد، فقام زيد وقع عليه هذا اللفظ، ما يصدق عليه أنه كلم وليس بكلام، إن قام زيد.

فالمصدق هو: الأفراد والآحاد التي يسميها المنطقة: المصادق، أو المصدقات الذي صدق، هذا أصله، ولها تفصيل ذكرناه في شرح المنطق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

سبق قول الناظم رحمه الله تعالى:

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَ ... وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ
وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ ... وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

ذكرنا: أن القول عَمٌّ، بمعنى: أنه أعم مما ذكر، أو أنه عام، وحذفت الألف منه للضرورة، يعني: اسم فاعل، وكلا القول فيهما ضعف، والأولى أن يجعل على ظاهره فيقال: عم: فعل ماضي، حينئذٍ عم ماذا؟ عم الكلام والكلمة والكلم، دون اللفظ، فكل ما صدق عليه ... صدق، فكل ما صدق عليه أنه كلام فهو قول، وكل ما صدق عليه أنه كلم فهو قول، وكل ما صدق عليه أنه كلمة فهو قول، إذاً: هو أعم الجميع، يشمل كل ما ذكر بقدر مشترك بينها، لكن حينئذٍ نقول: العلاقة بين ما ذكر والقول العموم والخصوص المطلق؛ نعم العموم والخصوص المطلق؛ لأن القول هذا عام عموماً مطلقاً أعم من الكلام والكلم والكلمة.

قلنا لا بد من مادتين: مادة الاجتماع ومادة الافتراق، مادة الاجتماع سهلة، تأتي بكل ما يدل على أنه كلمة أو كلم أو كلام، لكن مادة الافتراق وهي افتراق الأعم عن الأخص، يعني: ما يصدق عليه أنه قول، ولا يصدق عليه أنه كلمة، ولا كلام ولا كلم، هذا يصدق على المركبات الإضافية: غلام زيد، هذا مركب إضافي، مركب من: غلام؛ وهو مضاف، وزيد: مضاف إليه، هل هو كلمة؟ فيه تفصيل:

على قول الأشموني والسيوطي هناك يعتبر كلمةً تحقيقاً، قلنا: هذا ضعيف، الصواب: أنه ليس بكلمة؛ لأنه مركب من كلمتين، وهو مضاف ومضاف إليه، هل هو كلام؟

الجواب: لا، لماذا؟ هل: غلام زيد كلام؟ الجواب: لا، لماذا؟

لا يفيد فائدة تامة، هذا صحيح، الجواب هذا صحيح من وجه، لكن هناك ما هو أقرب منه؟

نعم، انتفى الإسناد، لا بد في الكلام أن يكون مركباً، والمراد بالتركيب أن يكون مركباً تركيباً إسنادياً، لا بد من مسند ومسند إليه، أين المسند والمسند إليه؟ هذا لفظ واحد، غلام زيد .. جاء غلام زيد، صار مركباً، هذا أبو غلام زيد، صار مركباً، أما غلام زيد هكذا، وحيوان ناطق، وأحد عشر مركب عددي، وبعلبك، وحضرموت، نقول: هذه مركبات يصدق عليها أنها قول وليست بكلام لانتهاء التركيب، وهو الإسناد، وليست كلم من باب أولى وأخرى، وليست بكلمة كما ذكرناه، إذًا: ماذا يصدق عليها؟ أنها قول، فلا بد من مثال يصدق عليه أنه قول، ولا يصدق عليه بقية المذكورات، وهذا معنى العموم والخصوص المطلق، لا بد من مادتين، يعني: مثالين .. مصدقين .. مادة اجتماع ومادة افتراق.

وقوله: واحِدُهُ كَلِمَةٌ، قلنا: وكَلِمَةٌ: إسكان اللام هنا لا نقول: إنه ضرورة، لماذا؟ لأنه لغة، سبق معي في قوله: وهو بسبق، وهو: هذا الأصل، وفيه لغة بالتخفيف: وهو، حينئذٍ إذا جاء في النظم ما يوافق لغته، ولو كان ضرورة، قد لا يستطيع أن يأتي: وكَلِمَةٌ، وكَلِمَةٌ، ينكسر معه الوزن، لكنه لجأ إلى لغة أخرى معتبرة وهي فصيحة، حينئذٍ لا يقال: إنه من باب الضرورة، ولو كان بالفعل أنه من باب الضرورة، لماذا؟ حمل اللفظ على شيء صحيح؛ لأن الضرورة هذه خروج عن القياس .. خروج عن فصيح.

ولذلك قلنا: عم .. عام، هذا خلاف الفصيح، لماذا؟ لأن حذف الألف الأصل بقاؤها، ولا تحذف من أجل الوزن، فحينئذٍ إذا كان ضرورة نقول: هذا قبيح، قد تكون الضرورة قبيحة وقد لا تكون، إذًا: كَلِمَةٌ وكَلِمَةٌ وهو وهو، نقول: هذا كله من باب اللغات، ولا

نقول: إنه من باب الضرورات، وإن كان بالفعل ضرورةً ألجأت الناظم إلى ذلك.

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَةِ وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ

لما قسم لك الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، شرع في ذكر العلامات التي يتميز بها كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة، كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة يحتاج إلى ما يميزه عن غيره؛ لأن ثم قدراً مشتركاً بين هذه الثلاث، ما هو القدر المشترك بين هذه الثلاث؟ نقول: كونها قول مفرد، حد الكلمة موجود في الاسم، وحد الكلمة موجود في الفعل، وحد الكلمة موجود في الحرف، ولذلك وجود الحد في الأصل يكون ذهنياً، يعني: قول مفرد، إذا قيل: ما الكلمة؟ نقول: قول مفرد، قول مفرد: هو حد الكلمة.. حقيقة الكلمة.. ماهية الكلمة، أين يوجد، أين وجوده؟

وجود ذهني بحت، شيء خارج الذهن، هل له وجود، قول مفرد؟ هل له وجود هكذا؟ لا وجود له، أين يوجد؟ يوجد في ضمن أفرادها، زيد: قول مفرد، قام: قول مفرد، إلى: قول مفرد، لماذا؟ لأن الحقائق الكلية هذه لا يمكن أن توجد دفعةً واحدة في الخارج، لا يمكن؛ لأن الأسماء لا حصر لها، والأفعال لا حصر لها، والحروف كذلك لا حصر لها، حينئذٍ إن وجدت في الخارج، نقول: إما أن توجد في ضمن أفرادها وآحادها ومصدقاتها، وإما ألا توجد كذلك، إذا جوزنا الثاني معناه: يوجد شيء يقال له: قول مفرد وليس باسم ولا فعل ولا حرف، وهذا لا وجود له.. ممتنع.

وإنما توجد الحقائق الذهنية في ضمن أفرادها، حينئذٍ لا بد من تمييز هذه الأنواع الثلاثة إما بالحقيقة، وإما بالعلامة، يعني: إذا أردنا أن نميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف، ونميز الفعل عن قسيميه الاسم والحرف، ونميز الحرف عن قسيميه الاسم والفعل، إما أن ننظر إلى حقيقة كل نوع من هذه الأنواع، وهذا إنما يكون بالحدود والتعاريف، وإما أن ننظر إليها بالعلامات، والمصنف هنا رحمه الله ذكر العلامات ولم يذكر الحد، مع كونه ذكر حد الكلام وعرفه.

وسياقي هنا كأنه يعرف بالمثال، والتعريف بالمثال هذا سائغ عند بعضهم:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرٍ

هذا تعريف أو لا؟ تعريف، تعريف بالحقيقة أو بالمثال؟ بالمثال، إذاً: يصح أن يعرف الاسم، فيقال: الاسم كزيد، وفرس، والفعل كقام ويقوم وقم، والحرف كهل وفي ولم، يصح أو لا؟ يصح، لماذا؟ لأن الاسم حينئذٍ وجد أو وجدت حقيقته في ضمن الفرد

المذكور المقرون معه، لكن هل هو وجود كلي، أم جزئي؟ لا شك أنه وجود جزئي؛ لأنه إذا أراد أن يُعرّف بالمثل على وجه الكلية حينئذٍ يقول: الاسم كزيد وعمرو وخالد وبنت وقلم .. يعد الأسماء كلها، حتى يحصر كل ما ذكر ثم يعرف به الاسم.

وكذلك الفعل: كقام ويقوم وقم وضرب ويضرب إلى آخره، فيحتاج أن يأتي بالقاموس كله من أجل أن يعرف الاسم أو الفعل تعريفاً بالمثل على جهة الاستقصاء، وإنما يذكرون مثلاً فحسب.

فالناظم هنا عرف الاسم بالعلامات:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبِيحِ وَالْأَلِّ وَمُسْنَدٍ: حصل تمييز للاسم بهذه المذكورات، والعلامات: جمع علامة وهي لغة: الأمانة، الأمانة على الشيء، واصطلاحاً: ما يلزم من وجوده وجود المعلم، ولا يلزم من عدمه عدم المعلم، ولذلك: العلامة تطرد ولا تنعكس، بخلاف الحد. ما يلزم من وجوده وجود المعلم، عندنا معلّم ومعلّم، الرجل .. الرجل، أين المعلّم؟ أل، أين المعلّم؟ كلمة: رجل، يلزم من وجود المعلّم وجود المعلم، واضح؟ يلزم .. لا بد من وجود المعلّم: أل، إذا وجدت: أل، لا بد أن يوجد المعلم، ما هو المعلم؟ رجل، نستدل بأل على كون رجل اسماً.

إذاً: ثبوت اسمية رجل لا بد أن تكون ثابتة بعد: أل.

وهل يلزم من انتفاء المعلّم انتفاء المعلم؟ لا، لا يلزم، لو قيل: رجل، جاءت: أل؟ ما جاءت: أل، هل انتفت: أل؟ نقول: انتفت: أل، هل انتفاء: أل، يستلزم انتفاء الاسمية ل: رجل؟ لا يلزم، لماذا؟ لأنها لا تنعكس، لا يلزم من عدمها عدم المعلم، بل يلزم من وجودها وجود المعلم، ولذلك العلامة قاصرة، ليست كالحـد.

الحد يشترط فيه: أن يكون مطرداً منعكساً بخلاف العلامة، ولكن العلامة أظهر وأوضح، وأقرب للذهن من الحد، ولذلك يعدل عنه كثير من النحاة .. يعدلون عن الحدود إلى العلامات، لسهولة فهمها، ثم النطق بها يكفي في وجودها؛ لأنها من قبيل الملفوظ في الغالب، قد تكون علامة معنوية، لكن الغالب أنها ملفوظة، وأما الحقائق الذهنية فهذه في تصورها عسر.

إذاً: العلامة: ما يلزم من وجوده وجود المعلم، ولا يلزم من عدمه عدم المعلم، فيجب اطرادها، أي: وجود المعلم عند وجودها، ولا يجب انعكاسها، أي: انتفاؤها عند انتفائها، كلما وجدت: أل، لا بد أن يكون بعدها اسم، فإن لم يكن كذلك لا يصح جعل: أل علامة على الاسم، كلما وجدت: أل، لا بد أن يكون بعدها اسم، هل يتصور أن

يكون بعدها فعل؟ لا .. هل يتصور أن يكون بعدها حرف؟ لا.
إذا وجد بعدها فعل حينئذٍ نرجع إلى العلامة فننقصها، ونقول: ليست بعلامة، ولذلك:
أل المعرفة باتفاق أنها علامة، وأل الموصولة مختلف فيها، لماذا؟ لأنه سمع:
ما أنت بالحكم الترضى
ترضى: هذا فعل مضارع مغير الصيغة وقع بعد: أل، صحيح؟ وقع بعد: أل، هل نقول:
أل هذه، علامة على الاسمية في قولنا: الضارب؟ هل نقول: هي علامة على الاسمية في
قولنا: الضارب والمضروب؟ لأن أل هذه موصولة ليست معرفة، هي اسم، وفي الرجل:
حرف، فحينئذٍ وجود: أل، مع الفاعل .. اسم الفاعل: الضارب والمضروب، هل يدل
على اسمية ما بعدها؟ هذا ينظر فيه باعتبار دخولها على الفعل:
إن كان دخولها على الفعل: الترضى، دخولاً فصيحاً حينئذٍ صار نقضاً لكون الموصولة
علامة على الاسمية، وإن لم يكن كذلك بأن كان شاذاً أو ضرورة، حينئذٍ بقيت الموصولة
على أصلها في كونها علامة على الاسمية.

إذاً نقول: العلامة يلزم من وجودها وجود المعلم، أن تكون مطردة، ولا يشترط فيها
الانعكاس، بمعنى: أنها إذا انتفت لا بد أن ينتفي المعلم، فإن وجد غير المعلم ورائها
رجعنا إلى العلامة بالنقض، بخلاف التعريف فإنه يجب اطراده وانعكاسه حداً كان أو
رسماً، إلا عند من جوز التعريف بالأعم أو الأخص، وهذا عند المتقدمين.
وبدأ هنا بالاسم لشرفه؛ لأنه يقع محكوماً عليه وبه؛ ولأنه لا غنى لكلام عنه، ولذلك
قدمه في الذكر وقدمه في الشرح، ذكر الاسم أولاً، ثم الفعل، ثم الحرف بالترتيب، ثم لما
جاء يسرد العلامات بدأ بالأول، ثم بالثاني، ثم بالثالث، هذا ماذا يسمى عند أهل
البيان؟ لف ونشر مرتب، بمعنى: أنه إذا أراد أن يشرح يرجع إلى الأول حتى ينتهي منه،
ثم يرجع إلى الثاني حتى ينتهي منه، ثم إلى الثالث، ولو بدأ بالمتأخر عكس، هذا جائز
أيضاً، ويسمى: لفاً ونشراً مشوش؛ لأنه يشوش الذهن، وله فوائد بلاغية:
(يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ) [آل عمران: 106] يوم تبيض وتسود، ثم لما أراد
أن يفصل قال: ((فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ)) [آل عمران: 106] هنا رجع
بالعكس.

((لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ)) [الحشر: 20]
بدأ بالثاني.

بالجَرِّ والتَّنْوِينِ والتَّيْدَا وَأَلْ: هذه كلها مجرورات، ومسند: كذلك مجرور.

لِلإِسْمِ تَمَيُّزٌ حَصْلٌ، تمييز يعني: انفصال، عن قسيميّه، فحينئذٍ تمييز يكون بمعنى ماذا؟
بمعنى: التمييز؛ لن التمييز هذا فعل الفاعل، كالتلفظ والتكليم، حينئذٍ لا يحصل به إفادة
المعنى، فالتمييز هنا بمعنى: التمييز، من إطلاق المصدر على الحاصل به؛ لأنه الثابت
للاسم، لا التمييز الذي هو فعل الفاعل، دائماً إذا جاء المصدر فالأصل فيه أنه
حدث، وهذا الحدث منسوب إلى فاعله، فحينئذٍ قد يراد بالمصدر فعل الفاعل، وقد
يراد به الأثر .. قد يراد به فعل الفاعل، وقد يراد به أثر ذلك المصدر.
إذا أطلق المصدر ولم تكن ثم قرينة على أنه أراد الأثر حمل على فعل الفاعل، وإن لم
يكن كذلك حينئذٍ لا بد من تأويله، فيقال: من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، كما
قلنا: لفظ، يعني: ملفوظ، أولناه لا بد؛ لأن اللفظ هو التلفظ، التلفظ كونك تنطق
بالحرف، وتخرجه من مخارجه مرتباً زيد، فعلك أنت، النطق بكلمة: زيد، هذا هو التلفظ،
وهذا هو المصدر.

وهل الكلام هو التلفظ أو أثر التلفظ؟ أثره، حينئذٍ يكون من إطلاق المصدر وإرادة
اسم المفعول، وهذا يسمى مجازاً مرسلاً عند البيانين، إذاً: تمييز حصل للاسم، هذا
البيت فيه عدة أوجه للإعراب:
فيقال: تَمَيُّزٌ: هذا مبتدأ، وجملة حصل بعده: صفة له؛ لأن الجمل بعد النكرات صفات،
فجملة: حصل، هذه صفة له، وقوله: للاسم: هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
مقدم.
تَمَيُّزٌ حَصْلٌ لِلإِسْمِ، تمييز: هذا مبتدأ، حصل: الجملة صفته، للاسم: هذا خبر، بالجر:
هذا متعلق بحصل.

وقدم معمول الصفة وهو بالجر على الموصوف تمييز للضرورة؛ لأنه يتمنع، كما يأتي في
موضعه، وسهّلها كونه جاراً ومجروراً، والمعنى عليه .. على هذا الإعراب: التمييز الحاصل
بالجر كائن للاسم، التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم، ويجوز أن يكون
الخبر: الجملة، تمييز مبتدأ، وجملة حصل: هذه خبره، يعني: ليست صفة، وإنما هي خبر
له.

وللاسم متعلق بتمييز، وبالجر: متعلق بحصل، هذا وجه والأول أولى.
ويجوز أن يكون الخبر بالجر، والجملة صفة لتمييز، وللإسم: متعلق بحصل، لكن أولى
الإعرابات: أن يجعل تمييز: مبتدأ، وحصل: صفته، وللإسم: هذا خبر وبالجر متعلق
بحصل.

هذه خمس علامات بدأها بالجر، وهل تقديم الجار والمجرور، هنا على المبتدأ والخبر؛ لأن الجملة تمت: للاسم تمييز حصل، الجملة تمت، قدم ما حقه التأخير، حصل بالجر، بالجر حصل، وعندنا قاعدة: أنه إذا قدم ما حقه التأخير قد يفيد الحصر، وهو: إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه.

وهو ذكر خمس أو ست علامات؛ لأن بالجر هذا يشمل حرف الجر والكسرة، حينئذٍ إما أن نعهده وإما أن نجعله ضمناً، فحينئذٍ هل علامات الاسم مقصورة ومحصورة في هذه الست أو الخمس؟ الجواب: لا، إذاً: لماذا قدم الجار والمجرور على عامله؟ نقول: للاهتمام فحسب، ليس ثم قصر، وليس ثم حصر.

بالجر: هذا جار ومجرور متعلق بمحصل، والجر المشهور أنها عبارة البصريين، والكوفيون يعبرون بالخفض، ما المراد بالجر أو الخفض؟ نقول: المراد به الكسرة التي يحدثها عامل الجر، الكسرة .. هل كل كسرة تكون علامة على الاسمية؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنك تقرأ: ((قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)) [المزمل:2] قم: لو كان مبتدأً ظاهرياً لا يميز، لقال: قم: الميم مكسورة، هذا كسرة قد دخلت على: قم، إذاً: هو اسم، لماذا؟ لوجود الكسرة.

ونقول: هذه الكسرة ليست علامة على الاسمية، لماذا؟ لأن هذه الكسرة لم تكن مقتضى لعامل، يعني: لم يقتضيها عامل، يحدث الجر أو يحدث الكسر في آخر الكلمة؛ لأن الكسرة قد تكون أثراً لعامل وقد لا تكون، وسيأتينا معنى العامل ونحوه، فحينئذٍ إذا لم تكن أثراً لعامل لا تصلح أن تكون علامة على الاسمية، ولذلك نقيّد في الحد، نقول: الجر الذي يكون علامة على اسمية الكلمة، ويختص الاسم به ولا يدخل غيره هي أو هو الكسرة التي يحدثها عامل الجر، احترازاً عن كسرة لا يحدثها عامل الجر.

لو قال: أمس الدابر، كسرة هذه؟ هل هي علامة على الاسمية؟ ليست علامة على الاسمية، لماذا؟ لأنها مثل: قم، كسرة للتخلص من التقاء الساكنين، وهو مبني، وبني على الحركة؛ لأن له أصلاً في الإعراب، ولماذا كانت الحركة كسرة هنا؟ نقول: للأصل للتخلص من التقاء الساكنين.

حينئذٍ: أم .. س، السين: الأصل أنها تكون ساكنة:

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

ولكن امتنع تلو ساكن لساكن، فحرك على الأصل للتخلص من التقاء الساكنين، إذاً: أمس الشاهد: أن الكسرة هذه ليست كسرة محدثة عن عامل جر، فحينئذٍ ينتفي كونهما علامة على اسمية الكلمة، إذاً: الكسرة التي يحدثها عامل الجر، ما هو عامل الجر؟ على الصحيح إما أن يكون حرفاً وإما أن يكون مضافاً، ولا ثالث لهما على المرجح.

وأما الإضافة والتبعية والتوهم فكلها ضعيفة، كما يأتي في مواضعها، فحينئذ نقول:
الصواب أنه خاص بالجر، مررت بزید: حرف الجر، مررت بزید، مررت: فعل وفاعل،
وباء: حرف جر، وزید: اسم مجرور بالباء، وجره كسرة ظاهرة على آخره، ما الذي
أحدث هذه الكسرة؟ الباء، لماذا؟ لكونه عامل للجر.

جاء غلام زید، غلام: فاعل مرفوع، وهو مضاف، وزید: مضاف إليه، مجرور والثاني
اجر، ما العامل في زید؟ فيه ثلاثة أقوال: أصحها أنه المضاف نفسه: غلام، هو الذي
أحدث الكسرة في زید لا الإضافة ولا اللام المقدرة المنوية، وهذان مذهبان ضعيفان كما
يأتي في محله، قوله: بالجر، هل يشمل حرف الجر والكسرة .. هل يشمل العلامتين أم
أنه خاص في واحد منهما؟ يشمل أو لا؟ يحتمل؟ وجه الاحتمال؟ بالجر الكسرة، قلنا:
التي يحدثها عامل الجر، إذاً: أدخلنا عامل الجر النوعين في الحد أو لا؟ أدخلناه.
إذاً قوله: بالجر، يشمل النوعين معاً، لكن هل يغني التنصيص على الجر مراداً به الكسرة
عن التنصيص على حرف الجر أو لا؟ هذا محل خلاف، لماذا؟ لأن العلامات إنما تذكر
للمبتدي كما يقال، وإذا كان كذلك حينئذ قد يدخل حرف الجر ولا يظهر أثره، مررت
بزید واضحة عند الصغير والكبير، لكن: مررت بذا، ذا: اسم إشارة لمفرد، اسم إشارة
لمفرد مذكر، هل يظهر عليه أثر الحرف .. حرف الجر؟ الجواب: لا، حينئذ لو قال
لمبتدئ أو سأل مبتدئ: مررت بذا، ما علامة اسمية ذا؟ الظاهر أنه حرف الجر، أين
الكسرة؟ غير موجودة، مررت بالفق وغلامي والقاضي، مررت بالفق وغلامي
وبالقاضي، حروف الجر الداخلة على هذه الألفاظ الثلاثة أثرها غير ظاهر .. غير
منطوق به، بل هو مقدر في الثلاث.

فحينئذ هل يغني التنصيص على الكسرة عن دخول حرف الجر؟ الظاهر أنه في مقام
التعليم لا، لا بد أن يقال لهذه الكسرة: إما أن تكون حادثة بحرف جر، فدخول حرف
الجر حينئذ ولو لم يظهر أثره نطقاً هو علامة بحد ذاته، والكسرة إذا كانت ظاهرة حينئذ
هي علامة بحد ذاتها، فهما علامتان مختلفتان؛ لأن المقام مقام تعليم للمبتدئ، هذا
الأصل فيه، فحينئذ يقال: يعرف الاسم بالكسرة، ويعرف الاسم بدخول حروف الجر،
ولذلك ابن آجروم عدها علامتين، أليس كذلك؟ يعرف بالخفض، ثم قال: وبحروف
الجر، فهما علامتان مختلفتان، وهذا أظهر.

قولنا: الكسرة وما ناب عنها، هل يدخل فيه الفتحة التي تكون في الممنوع من الصرف،
والياء التي تكون في الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، نحن قلنا: الجر هو
الكسرة التي يحدثها عامل الجر، بعضهم قال: الكسرة وما ناب عنها، وكلا التعريفين
صحيح، إلا أن الأول الكسرة التي يحدثها عامل الجر، نقول: هذا من باب تمييز الاسم

عن أخويه الفعل والحرف، وأما ما ناب عن الكسرة فهو فرع، ولا يلزم من التمييز بالأصل أن يكون الفرع مثله، والفرع هنا محصور في شيئين: الفتحة والياء.

لو قيل للمبتدئ: الاسم يعرف بالفتحة، فكلما وجد فتحةً حينئذٍ قال: هذا اسم، ضرب: هذا اسم؛ لأن ضرب هذا مفتوح عليه فتحة، أليس كذلك؟ وكلما وجد الياء قال: هذا اسم؛ لأن الياء تنوب عن الكسرة، تضربين: ما هذه الياء؟ قد يظن أنها علامة اسمية، ولذلك نفى بعضهم أن يكون التمييز بالاسم حاصل بالفرع عن الكسرة، بل يكون التمييز بالكسرة.

ففي هذا المقام نخصص الجر علامةً على الاسم بالكسرة فحسب، وإذا جئنا في مقام الإعراب .. باب الإعراب كما سيأتي معنا الرفع والنصب والخفض، نقول: الخفض هناك الكسرة وما ناب عنها، هل هذا تناقض؟ لا، ليس بتناقض لماذا؟ لأن اللفظ الواحد قد يراد به معنى في موضع ومعنى آخر في موضع آخر، كالمفرد الذي ذكرناه بالأمس، فحينئذٍ نقول: في هذا المقام نخصص العلامة بالكسرة فحسب، ونقيدها من أجل ألا يلتبس أو تلتبس بغيرها بالتي يحدثها عامل الجر.

وهناك في بيان أنواع الإعراب نقول: الكسرة وما ناب عنها؛ لأن ما ينوب عن الكسرة الفتحة والياء، وهذا لا يحصل به التمييز؛ لأن الذي يختص به الاسم هو الكسرة، فحينئذٍ لما دخلت الكسرة وهي مقتضى لعامل يقتضي الجر صح أن تجعل علامةً عليه، وأما الياء والفتحة فليس كذلك.

والصبان هنا في هذا الموضع رد على من يقول: بأن الجر مخصص به بالكسر دون ما ينوب عنه، وكلامه كله ضعيف في هذا الخلل، يعني: لا يسلم له، بل الصواب: التفريق بين المصطلحين، فحينئذٍ نقول: ثم أمران لا بد من التنبيه عليهما في هذا الموضع لكثرة الخلل فيه:

الأول: أن يقال بالجر علامتان، هذا الأصح.

الكسرة علامة مستقلة، على اسمية الكلمة، ثم دخول حرف الجر كذلك علامة مستقلة، فهما علامتان مختلفتان، فلا يلتبس عليك لما ذكرناه، والعلة في هذا: أن العلامات لا تشرح للمتمكن في فن النحو، الذي يميز الاسم عن الفعل عن الحرف هذا لا يحتاج أن ينبه على مثل هذه المسائل، الذي يلتبس عليه هذه الألفاظ حينئذٍ لا بد من ضبط الأصول، هذا أولاً.

ثانياً: يفسر الجر هنا الذي هو الكسرة، بالأصل لا بالفرع، يعني: بأصل الجر وهو

الكسرة فحسب، لا بالفرع الذي هو الفتحة والياء، لماذا؟ لوجود الفتحة والياء في غير الاسم، وإذا كان كذلك حينئذٍ لا يصلح أن يكون علامةً، وقد سبق معنا قبل قليل: أن أل الموصولة إذا جوزنا دخولها على الفعل المضارع لا يصح أن نجعلها علامة على اسمية الكلمة؛ لأن شأن العلامة أن تختص بمدخولها فلا تدخل على غيره، والفتحة والياء ليست خاصة في اللفظ.

إذاً: بالجرّ، نقول: يشمل اثنين، هنا قال ابن عقيل: فمنها الجر وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية، وهذه على هذا التفصيل فيه ضعف، بل الصواب أنه يختص بماذا؟ بالمضاف وبحرف الجر فقط.

نحو: مررت بـغلام زيد الفاضل، مررت: فعل وفاعل، بـغلام زيد .. بـغلام زيد: غلام هذا مجرور بالباء، وجره كسرة في آخره، الباء حرف جر عامل جر، أحدث الكسرة في غلام، هذا لا إشكال فيه، إذاً: غلام، نقول: اسم، لماذا هو اسم؟ لدخول حرف الجر عليه، ولوجود الكسرة فيه، فاجتمع فيه علامتان، وهذه الكسرة أحدثها عامل الجر وهو الباء، غلام: مضاف، وزيد: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والثاني اجرر، ما الذي أحدث هذه الكسرة؟ على ما ذكره المصنف الإضافة، وهذا قول ضعيف؛ لأنّها معنوي .. عامل معنوي، والأصل في العوامل أن يحال على اللفظ، ولا يحال على المعنى إلا عند الضرورة.

إذاً: زيد، نقول: الصواب أنه مجرور بـغلام، بنفس اللفظ، الفاضل: هذا نعت لمن؟ لزيد .. غلام، يحتمل هذا أو ذاك، بـغلام زيد الفاضل: إذا جعلناه نعتاً لغلام وهو الظاهر، حينئذٍ ما الذي أحدث الكسرة في الفاضل؟ على قول ابن عقيل: التبعية، وهي كونه تابعاً للفظ زيد أو غلام، كونه تابعاً .. كونك أتبعْتَ هذا اللفظ بما سبق، هذا يسمى التبعية، والصواب: أن العامل في المتبوع هو العامل في التابع، ما هو العامل في المتبوع؟ الباء، إذا جعلناه نعتاً لغلام، فالعامل في المتبوع هو الباء، هو عينه العامل في التابع، هذا هو الصواب.

فجر بما جر به متبوعه، وليس بالتبعية؛ لأنه متى ما أمكن أن يعلق العمل بلفظ فهو أولى ومقدم كما سيأتي معنا موضحاً، فالغلام: مجرور بالحرف، وزيد: مجرور بالإضافة، والصواب أنه: بالمضاف، والفاضل: مجرور بالتبعية، وهو أشمل من قول غيره بحرف الجر، يعني: بعضهم يعبر في علامات الاسم حرف الجر ولا يذكر الجر، وبعضهم يذكر الجر ولا يذكر حرف الجر، أيهما أعم؟ قال: وهو أعم، هذا اللفظ الجر أعم، لماذا؟ لأنه يشمل

حرف الجر؛ لأن هذا لا يتناول الجر بالإضافة ولا الجر بالتبعية.
فإذا قلنا: بالجر، دخل فيه حرف الجر، ودخل فيه التبعية، ودخل فيه الإضافة، وإذا
قلنا بحرف الجر لا يدخل فيه الجر بالإضافة ولا بالتبعية، والصواب: أن نقول: أن حرف
الجر هذا علامة مستقلة والكسرة علامة مستقلة، والتعبير بلفظ يجمعهما فيه قصور.
إذاً: بالجر نقول: هذا من علامة الأسماء، ومراد المصنف أنه شامل لحرف الجر
والصواب: أنهما علامتان، دخول حرف الجر على بعض الأفعال، هل يعتبر ناقضاً
لكونها علامة؟ قلنا: من شرط العلامة أن تختص بمدخولها، ما هي .. والله ما هي بنعم
الولد .. ما هي بنعم، نعم: فعل، ودخل عليه الباء حرف الجر، هل نقول: أن الباء
ليست علامة على الاسم، أو نؤول مدخول الباء هنا بما يوافق الأصل؟ الثاني، وهذه
قاعدة في الشرعيات، وفي النحويات، وفي الصرفيات، وفي البيانيات، وهي: أن الشيء
المطرد العام لا يعترض عليه بالصور والأمثلة.

إذا عندنا قاعدة عامة وثبت من كلام العرب .. استقراء كلام العرب أن حروف الجر لا
تدخل إلا على الأسماء، فإذا جاء مثال بيت أو بيتان أو عشرة إلى عشرين، نقول: هذا
لا ينقض القاعدة؛ لأنه ثبت بآلاف الأبيات أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء،
فإذا وجد ما هو ظاهره أن الحرف دخل على فعل لا يشتهه علينا، نقول: هذا مشتهه ..
هذا محتمل، ولا نرجع إلى الأصل بالنقض، بل نؤول هذا، ونقول: والله ما هي بنعم
الولد، ما هي بنعم، أن الباء هنا ليست داخلية على نعم وهو فعل، بل داخلية على اسم
محذوف، تقديره: والله ما هي بولد مقول فيه: نعم الولد، فحذفت الصفة وموصوفها،
وهو مقول: بولد، الباء دخلت على اسم، إذاً: اطردت القاعدة أو لا؟ اطردت
القاعدة، بولد: ولد هذا اسم، مقول: هذا صفة له، ومقول: هذا اسم مفعول، مقول فيه
نعم الولد، فحذفت الصفة مع الموصوف، ولد مقول فيه، وأقيم معمول الصفة مقامه،
فصارت: بنعم الولد، إذاً: الباء هنا ليست داخلية على الفعل بل داخلية على اسم
محذوف.

ومثله: نعم السير على بنس العير، نعم السير على غير مقول فيه: نعم العير، لا بد أن
نؤول.
ومذهب الكوفيين أو بعض الكوفيين احتجاجاً بهذه الأمثلة ونحوها على أن: نعم وبئس،
اسمان ضعيف لما ذكرناه، لماذا؟ لأنه إذا قيل بأن الحرف كلما دخل على لفظ حكمنا
عليه بأنه اسم، نقول: نام، فعل باتفاق البصريين والكوفيين، وقد سمع:

والله ما لَيْلِي بنَامَ صاحِبُهُ ... ولا محالَطِ اللَّيَّانِ جانِبُهُ

والله ما لَيْلِي بنَامَ، هل نقول: نام، هذا اسم وليس بفعل؟ لا، لماذا؟ لأن الحرف هنا، نقول: أمكن تأويله للإجماع القطعي بين البصريين والكوفيين، أن نام فعل وليس باسم، إذاً: لا بد من تأويل هذا البيت باتفاق، بليل مقول فيه نام صاحبه، لا بد أن نقدر، وإذا قيل: عدم التقدير .. أولى من التقدير، هذه ليست على اطرادها، بل قد يكون التقدير أولى من عدم التقدير.

إذاً: بالجر، نقول: هذا علامة اسمية مدخوله، مطلقاً؟ مطلقاً، فيما أن يكون الاسم صريحاً مراتب زید، وإما أن يكون الاسم مؤولاً بالصريح، مثل: بنعم، وبئس .. بنام إلى آخره، فهذا نقول: مؤول بالصريح.

بالجَرِّ والتَّنْوِينِ والنِّدَا: بالجرِّ والتَّنْوِينِ، هل المراد بدخول الكسرة أو حرف الجر أن يكون دخولاً بالفعل أو بالقوة، هل يشترط في صدق هذه العلامة أن تدخل بالفعل على مدخولها، أم يكفي أنها قابلة لها؟ الصحيح: أنه في جميع العلامات .. علامات الاسم والفعل أنه يكفي مجرد القبول فحسب، ولا يشترط فيه أنه يدخل بالفعل، يعني: نقول: زيد، زيد هل هو قابل لحرف الجر أو لا؟ هل لا بد أن تثبت اسميته وتقول: مررت بزيد، تدخل عليه حرف جر وتظهر الكسرة؟ قل: لا، مجرد القبول الذي يكون تصوره في الذهن يكفي ولا يشترط فيه الإدخال بالفعل.

إذاً: يكفي صحة قبول اللفظ لحرف الجر أو الكسرة في الصدق عليه بأنه اسم. إذاً: عرفنا أن الجر هو الكسرة التي يحدثها عامل الجر، هذا على القول بأن الإعراب لفظي كما سيأتي في موضعه.

وَالتَّنْوِينِ : أي: مسمى التنوين، لأن التنوين اللفظ نفسه ليس علامة على الاسمية، بل مسماه، زيد .. زيد أنت لا تنطق بلفظ التنوين، أليس كذلك؟ وإنما تنطق بمسمى التنوين، والذي يجعل علامة على الاسمية هو مسمى التنوين وليس نفس اللفظ، التنوين: مصدر في الأصل: مصدر نونت، أي: أدخلت نون ينون تنويناً، هذا الأصل .. فعل يفعل تفعيلاً .. خرج يخرج تحريجاً، فالتنوين مصدر لمضعف العين.

مصدر نونت، ومعناه: أدخلت نوناً، يعني: أدخلت اللفظ نوناً، هذا هو الأصل، إذا قلت: نونت الكلمة، يعني: أدخلتها نوناً، ألحقت بآخرها نوناً، إذاً: هل المراد به فعل الفاعل، أو الأثر؟ إذا قيل: أدخلت الكلمة نوناً، هل هو فعل الفاعل أو الأثر؟ أدخلت

الكلمة نوناً، فعل الفاعل أو الأثر؟ أجيبوا .. نونت أدخلت الكلمة نوناً، هذا فعلي أنا، والمراد هنا أثر التنوين، أثر التنوين، فالتنوين هو فعل الفاعل، نونت، يعني: أدخلت الكلمة نوناً، هذا في الأصل، أدخلت نوناً، وبعضهم يطلقه على معنى: صوت، هذا مشهور عند المتأخرين، فحينئذٍ نقل إلى النون المدخلة مطلقاً، يعني: اللفظ هذا الأصل فيه أنه فعل الفاعل، ثم نقل فجعل علماً للنون المدخلة نفسها، تقول: زيد، فعلي أنا كوني ألحقت بآخر زيد نوناً يسمى تنويناً، والنون نفسها ليست هي التنوين في الأصل، ولكن نقل بغلبة الاستعمال ذلك اللفظ الذي يدل على فعل الفاعل، فجعل علماً على نفس النون، زيدٌ .. جاء زيدٌ .. زيدٌ، تنطق بماذا؟ بنون، هذه النون نسميها ماذا؟ تنويناً، التنوين في الأصل ليس اسماً لهذه النون، وإنما لفعلية أنا الذي أدخلت هذا اللفظ نوناً. سميت النون: تنويناً من باب غلبة الاستعمال فحسب، واضح؟ وإلا فالأصل هو مصدر، أطلق على أثره، نقل إلى النون المدخلة مطلقاً، ثم غلب حتى صار اسماً للنون المذكورة، والعلم بالغلبة كما سيأتي: ما وضع لمعنى كلي ثم غلب استعماله في بعض جزئياته، أي نون أدخلها صرت: منوناً، لو قلت: منتصر .. انتصر .. انطلق، أنا نونت الكلمة؛ لأنني أدخلتها نوناً أي نون، لكنه صار ماذا؟ صار علماً بالغلبة لبعض أنواع النون المدخلة، إذا قلت: انتصر، نونت أو لا؟ .. نونت ذكرت نوناً في هذا اللفظ، منطلق .. منكسر .. انطلق زيدٌ، زيدٌ: النون هذه جزء، وانتصر: النون هذه جزء، ومنتصر وانطلق: هذه النون جزء، لكن جعل العلم الذي هو التنوين لبعض الجزئيات وهو النون الملحقه بالاسم على جهة الخصوص، وهذا يسمى علماً بالغلبة. والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة، لا من إدخال النون إذ هي مباينة له، هذا في الأصل، المعنى اللغوي، إذاً: هو علم بالغلبة على بعض أنواع النون المدخلة، والأصل فيه أنه مصدر لفعل الفاعل، ثم نقل وجعل علماً لهذه النون المدخلة التي جعلت علماً على اسمية الكلمة.

وأما في الاصطلاح: فالتنوين نون تثبت لفظاً لا خطأً، هذا أخصر ما يقال في التنوين: نون تثبت لفظاً لا خطأً، وهذا لا يتصور وجود هذا الحد إلا في التنوين الذي يجعل علامةً على الاسم، نون لا بد أن تكون ساكنة بالاستقراء، ولا بد أن تكون زائدة بالاستقراء، وتثبت لفظاً لا خطأً، حينئذٍ كل ما ثبت من أنواع النون في الخط وهو زائد ولو كانت ساكنة، نقول: هذا ليس بتنوين، فحينئذٍ خرج تنوين الترخم والغالي كما سيأتي.

وأما المشهور، وهذا عرّف به السيوطي في جمع الجوامع، عرّف التنوين بهذا، وكذلك في شرح الألفية، والمشهور أن التنوين هو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد هذا هو المشهور، ولفظ زائد لا بد من إسقاطه وإن اشتهر ذكره، لأننا نقول: تلحق، والإلحاق إنما يكون بشيء زائد وهو دال على الزيادة بالمطابقة، إذاً: لا نحتاج إلى لفظ زائدة، نون ساكنة، نون: هذا جنس، دخل فيه جميع أنواع التنوين الأربعة التي سيذكرها، والغالي، والترنم، وما زيد إلى العشرة، نون: هذا جنس، ساكنة، قيل: أخرج النون من ضيفين ورعشين، ضيفين: هذا فيه نونان، الأولى: هذه نون متحركة ليست بساكنة، والثانية: تنوين، ضيفين .. تكتبها هكذا: ضيفين وتضع تحتها كسرة، ضيفين: النون الأولى هذه ملحقة زائدة؛ لإلحاق ضيف: وهو الطفيلي الذي يأتي بغير دعوة، ضيف: من أجل تسويته وإلحاق بجعفر .. جعفر، ضيف .. ضيفين .. جعفر.

إذاً: ألحق به، فالنون الأولى زائدة ولا شك، ولكنها متحركة، هل هي تنوين؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن التنوين لا بد أن يكون نوناً زائدةً ساكنة، وهذه متحركة، وأما النون الثانية في ضيفين، فهي تنوين.

ورعشين كذلك مثل ضيف، مرتعش .. كثير ارتعاش، رعشين: النون الأولى هذه زائدة، وليست بتنوين لأنها متحركة، والتنوين لا يكون تنويناً علامةً على الاسم إلا إذا كان ساكناً، وأما الثانية: فهي تنوين.

نون ساكنة تلحق الآخر: خرج به ما يلحق الأول والأثناء، كمنتصر .. من: هذه نون، هل هي زائدة؟ الجواب: لا، هل هي ساكنة؟ الجواب: نعم، هل هي ملحقة بالآخر؟ الجواب: لا، هل هي تنوين؟ الجواب: لا، انطلق: هذه نون زائدة؛ لأن وزنه: انفعّل، فليست عيناً ولا فاءً ولا لاماً، إن: نقول: نون زائدة ساكنة، هل هي تنوين؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنها ليست ملحقة بالآخر.

نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً: هذا من باب الاختصار نقول: أخرج به نوعين من أنواع التنوين، يعني: ما يسمى تنويناً وإن كان مجازاً، يسمى: تنويناً مجازاً، وهو تنوين الغالي، وتنوين الترّنم كما سيأتي.

إذاً: التنوين اصطلاحاً: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد، لغير توكيد: هذا أخرج ماذا؟ نون: ((لَنَسْفَعًا)) [العلق:15] فإنها زائدة لكنها لتوكيد، قد تكتب بالنون، وقد تكتب ببدل عنها وهي الألف.

نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير تأكيد، قوله: لفظاً هذا بيان للواقع لا للاحتراز، وقوله: لا خطأً، أي: لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف، وهو يسقط وقفاً رفعاً وجرّاً، يسقط وقفاً، يعني: التنوين في حالة الوقف يسقط، فيقال: جاء زيد .. مررت بزيد، في حالة الرفع والجر، فحينئذٍ في حالة النصب هل يسقط أو لا؟ رأيت زيدا، في الكتابة .. نقول: في الكتابة التنوين في حالة النصب يبدل ألفاً:
وَقَفَ عَلَى الْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِالْأَلْفِ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لَا يَحْتَلِفُ

فتقول: رأيت زيداً .. جاء زيد .. مررت بزيد، هذا على اللغة الفصحى المشهورة، وأما لغة ربعة فبينهما التسوية: رأيت زيد .. جاء زيد .. مررت بزيد، إذاً: إذا قيل تثبت النون لفظاً لا خطأً حينئذٍ في المرفوع واضح أنها لا تثبت، وفي المجرور واضح أنها لا تثبت، وأما في المنصوب فالظاهر أنها تثبت، لماذا؟ لأنك تقول: رأيت زيدا، الألف هذه بدل عن النون .. عن التنوين، فحينئذٍ هل المنفي في الحد بأنها تثبت لفظاً لا خطأً .. هل المنفي أصل النون بأن تكتب نون هكذا، أو ما يشمل بدل النون وهو الألف؟ قولان في التفسير، والمشهور: أن النفي هنا مسلط على النون أصالةً، لا على عوض النون وهو الألف؛ لأن الألف هذه صورة للألف المنقلبة عن النون، هذه حقيقتها، أنت تنطق وتكتب، والكتابة .. المرسومات هذه تكون باعتبار ماذا؟ باعتبار النطق، إذا قلت: رأيت زيداً، في نطقك أنت قلبت الألف نوناً، لما كتبتها أنت كتبت صورة الألف لا النون، فلسفة! كتبت ماذا؟ كتبت صورة الألف لا النون، وهذا حق، أنت تكتب ما تنطق به، وأنت نطقت بالألف بدلاً عن النون، فحينئذٍ كتبت صورة الألف ولم تكتب النون أو ما هو بدل عنها، وهذا جواب جيد، وقيل: المراد نفي النون أصالةً وفرعاً، يعني: عوض النون مطلقاً، حينئذٍ يرد: رأيت زيداً، قالوا: هذا قليل، هذا قليل باعتبار ماذا؟ باعتبار المرفوع والمجرور؛ لأن الكلمة إما مرفوعة وإما مجرورة وإما منصوبة، النصب الثلث، والرفع والجر ثلثان، أيهما قليل وأيهما كثير؟ ... الثلث كثير .. ، لا يأتي هنا، فحينئذٍ نقول: النصب باعتبار الرفع والجر قليل، وما كان قليلاً لا يعترض به على الأصل، والصواب، أن يقال في التعليل الأول: أن المنفي هو أصالةً وفرعاً، وأن الألف المكتوبة هذه ليست بدلاً عن النون، وإنما كتبت الألف التي نطق بها بدلاً عن النون، لا خطأً، أي: لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف، وهو يسقط وقفاً رفعاً وجرّاً، ولما ثبت عوضه وهو الألف في الوقف نصباً كتبت الألف، والمراد بالحق خطأً المنفي لحقوقها بنفسها لا أو عوضها، هذا قوله، والصواب ما ذكرناه حتى يرد أن المنون المنصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظاً لا خطأً؛ لأن عوضها وهو الألف لاحق خطأً.

وقوله: لغير تأكيد: مستدرَكاً لخروج نون: ((لَنُسَفَعَا)) [العلق:15] حينئذٍ بقوله: لا خطأ، وهذا على خلاف سياقي بيانه، كذلك خرج، أو مخرج للنون اللاحقة للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد، عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس، ويسمى تنوين الترّم على حذف مضاف، أي: قطع الترّم؛ لأن الترّم مد الصوت بمدة تجانس الروي، ومنه:

أَقْلَى اللُّومَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنْ

هذا نون ساكنة لحقت الآخر، أقلي اللوم عاذل يا عاذلة، هذا مرخم على لغة من ينتظر، أقلي اللوم عاذل، والعتابن: النون الساكنة هذه هل هي تنوين أو لا؟ نقول: ليست بتنوين، لماذا؟ لأن التنوين الذي يكون علامةً على الاسمية لا يثبت خطأ، يعني: لا يكتب نوناً، وهذه قد كتبت نوناً، العتابن تكتبها بنون مفتوحة، حينئذٍ ثبت لفظاً، وثبت خطأ، والتنوين الذي يجعل علامةً على الاسمية لا يثبت خطأ. يدل على هذا ماذا؟ أن التنوين الذي يكون علامةً على الاسمية لا يجامع أل، وهنا قيل: العتابن، لا يقال: الرجلن، أليس كذلك؟ لا يجتمع التنوين مع أل، فلما ثبت خطأ وجامع أل عرفنا أنه ليس التنوين الذي يكون علامةً على الاسمية، وإن سمي تنوين فهو مجاز لا حقيقةً، والأصل: العتابا: أصاب: فعل ماضي، ودخل عليه هذا التنوين، إذأ نقول: هذا ليس علامةً على اسمية الكلمة؛ لأن التنوين من خواص الأسماء، وأصاب: هذا فعل ماضي فدخلت عليه، حينئذٍ نقول: هذا النوع من أنواع التنوين ليس علامةً على الاسمية. أَرِفَ التَّرْحُلُ غَيْرُ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ

وكان قدن: وكان قدي هذا الأصل مدأ، عوض عنها التنوين للترّم النغني، حينئذٍ نقول: قدن: هذا حرف ودخل عليه التنوين، كيف دخل عليه التنوين وهو من خواص الأسماء؟ نقول: هذا التنوين ليس من خواص الأسماء؛ لأنه دخل على الاسم المحلى بأل: العتابن، ودخل على الفعل: أصابن، وكذلك دخل على الحرف: قدن، إذأ: هذا يسقط من الحد، ومخرج للنون اللاحقة للقوافي المقيدة، وهي التي رويها ساكن غير مد، ومنه: قَالَتْ بَنَاتُ الْعِمِّ يَا سَلْمَى وَإِنَّ ... كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

إن: هذا آخره حرف صحيح ليس كالأول: العتابا .. قدي .. حرف مد، هنا: إن،
النون هذه حرف صحيح ساكن، إنن: نُؤنَّ الحرف، فدل على ماذا؟ على أن هذا
الحرف اسم أو على أن هذا التنوين ليس من خواص الأسماء الثانية، وهذا يسمى: تنوين
الغالي .. -ويسمى التنوين الغالي-، زاده الأخفش، وسماه بذلك لأن الغلو هو الزيادة،
وهو زيادة على الوزن، وذهب ابن الحاجب إلى أنه إنما سمي: غالياً، لقلته من الغلاء،
فهاتان النونان زيدتا في الوقف، كنون ضيفن في الوصل والوقف، وليستا من أنواع
التنوين حقيقةً، لثبوتهما مع أل، العتابن، وفي الفعل قد أصابن، والحرف قدن وإن ..
إنن، وفي الخط والوقف، وحذفهما في الوصل، حينئذٍ إذا سمي تنويناً نقول: هذا مجاز،
وليس بحقيقة.

وقيد: لغير توكيد، فصل أخرج به نون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو:
(لَنَسْفَعًا)) [العلق:15] لنسفعاً: هذه النون ثابتة في اللفظ دون الخط، لكن على
تفصيل عند النحاة بين كتابتها نوناً كما هي، أو ألف بدل النون، لغير توكيد: هل أخرج
نون التوكيد الخفيفة أو لا؟ على تفصيل في كيفية كتابة هذه النون، نحو: ((لَنَسْفَعًا))
[العلق:15] وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها فتحة، وهذا سيأتي بحث له مستقل.

على مذهب الكوفيين من رسمها ألفاً لا نوناً، على مذهب الكوفيين: ((لَنَسْفَعًا))
[العلق:15] يكتب التنوين ألفاً ولا يكتب نوناً، أما على مذهب البصريين من كتابتها
نوناً فهي خارجة بقيد: لا خطأ، لا خطأ: هذا أخرج نون التوكيد الخفيفة على مذهب
البصريين، لماذا؟ لأنها تثبت خطأ: ((لَنَسْفَعًا)) مثل: لن تكتب.
وأما على مذهب الكوفيين تكتب ألفاً، فحينئذٍ الإخراج يكون بقوله: لغير توكيد،
وإخراج النون الخفيفة على مذهب البصريين يكون بقوله: لا خطأ، ففرق بين المذهبيين.
وهذا التعريف: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأ لغير توكيد يصدق على أربعة
أنواع كما ذكرها الشارح هنا، وهي المشهورة عند الإطلاق في كونها من خواص الأسماء،
أربعة أنواع:

تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، هذه أربعة تعتبر من
خواص الأسماء، فحينئذٍ قول الناظم: بالجر والتنوين: هل يختص بهذه الأربعة، أم يشمل
تنوين التزم والغالي؟ أطلق المصنف، هل نعترض عليه أو لا؟ هنا نسألكم، هل نعترض
على المصنف أو لا؟ ابن عقيل اعترض، قال: ظاهر كلام المصنف أنه يشمل النوعين
الغالي والتزم وليس كذلك، فنقول: قوله: وليس كذلك ليس كذلك، لماذا؟ لأن التنوين

إذا أطلق انصرف إلى المعنى الحقيقي له، فإذا كان كذلك عرفنا أن التنوين الذي يكون من خواص الأسماء لا يدخل الفعل ولا يدخل الحرف، وقد وجدنا هذين النوعين يدخلان الفعل والحرف: أصابن .. العتابن، مع أل إنن .. قدن.

إذاً: لا يمكن أن يكون مراد المصنف تنوين الترخم والغالي، فهو خارج، وعليه تكون: أل، في قوله: التنوين للعهد الذهني، وهي التي عهد مصحوبها ذهنًا، وهذا واضح بين.

إذاً: أربعة أنواع: النوع الأول: تنوين التمكين، ويقال له: تنوين الأمكنية، أو التمكين، أو الصرف، أربعة أسماء .. له أربعة أسماء لقوته ولأصالته كثرت أسماءه، كما هو الشأن عند العرب، تنوين التمكين ويقال: تنوين التمكين والأمكنية والصرف، أربعة أسماء من إضافة الدال إلى المدلول، يعني: نوع الإضافة هنا من إضافة الدال إلى المدلول، أين الدال؟ تنوين، كلمة: تنوين، أين المدلول؟ التمكين أو الصرف.

تنوين التمكين: مضاف ومضاف إليه، مثل: غلام زيد، نقول: دال ومدلول، التنوين هذا إذا وجد دل على معنى، والمعنى هذا مدلول عليه بالتنوين، ما هو هذا المعنى؟ التمكين، هذا المعنى التمكين، ما حقيقة هذا التمكين، من أي شيء؟ قالوا: من باب الإعراض، يعني: إذا وجد هذا التنوين دل على أن مدخوله قد تمكن -قوي- في باب الإعراب، فسروا هذا التمكين بقولهم: بحيث: -الباء للتصوير- .. لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

الاسم بحسب الشبه وعدمه ثلاثة أنواع:

اسم أشبه الحرف، يعني: ليس بخالص وإنما وقع فيه مشابة للحرف، وقاعدة العرب: أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، قاعدة مطردة، الشيء إذا أشبه الشيء .. -شيئاً آخر- أخذ حكمه، والحرف مبني:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا ..

حينئذ لما أشبه بعضُ الاسم الحرفَ ليس مطلق المشابهة، ولكن سياقي تفصيله:

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

شبه من الحروف مدني، ثم وجود الشبه محصورة أيضاً: كالشبه الوضعي، والمعنوي، والافتقاري، والنيابة، فهي أربعة إذا وجد الاسم مشابهاً للحرف شَبْهاً قوياً، في واحد من هذه الوجوه الأربعة أخذ حكمه وخرج عن باب الإعراب بالكلية ومع السلامة، لماذا؟ لأنه وقع فيه نوع من أنواع ووجوه الشبه، فحينئذ نقول له: مع السلامة لماذا؟ لأنه خرج عن باب الإعراب، فليس معرباً، والأصل في الاسم ماذا؟ أن يكون معرباً، وإذا

وقع الشبه خرج من أصله، هذا يُعَنَوْنَ له بباب المبنيات عند النحاة، المبنيات تعم الفعل والحرف والاسم، والأصل في الفعل البناء، والأصل في الحرف البناء، والأصل في الاسم الإعراب، فإذا وجد فيه نوع من أنواع الشبه التي سيأتي ذكرها حينئذ صار الاسم مبنياً، هذا النوع الأول.

النوع الثاني: اسم أشبه الفعل، الأول: أشبه الحرف، والثاني أشبه الفعل، وجه الشبه هنا لماذا؟ لأننا قررنا أن الكلمة قول مفرد، هذا جنس أليس كذلك؟ جنس يدخل تحته الاسم والفعل والحرف، صارت جيران مع بعض، وصار ثم اقتراب، وصار ثم قدر مشترك وجنس، حينئذ لا بد وأن يتأثر بعض الأسماء بجاره، وهو الفعل أو الحرف، فلما أشبه الاسم الحرف أخذ حكمه، ولما أشبه الاسم الفعل في واحد من العلل التسعة التي يذكرونها في باب الممنوع من الصرف أخذ حكمه، ليس مطلق المشابهة، لا .. لا بد من وجهٍ للشبه، ما هو؟ يعلم بالاستقراء ويأتي في موضعه:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِبَ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلًا

إذا وجد في الاسم علتان إحداهما ترجع إلى اللفظ والأخرى ترجع إلى المعنى، أو علة واحدة تقوم مقام علتين، نقول: هذا الاسم قد أشبه الفعل، والقاعدة: أن العرب إذا أشبه الشيء الشيء أخذ حكمه، ما هو الحكم الذي يمكن أن ينتقل من الفعل إلى الاسم؟ قالوا: الرفع والنصب قدر مشترك بينهما .. الرفع والنصب قدر مشترك بين الاسم والفعل، الفعل يرفع وينصب، أليس كذلك؟ والاسم يرفع وينصب، لكن الاسم يدخله الجر والتنوين، تنوين الصرف، والفعل لا يدخله الكسر ولا التنوين.

إذاً: من أحكام الفعل: أنه لا ينون ولا يجز بالكسرة، فإذا أشبه الاسم الفعل أخذ حكمه فيمنع من الصرف والجر، وهذا ما يسمى بباب الممنوع من الصرف، إذاً: بابان: اسم أشبه الحرف فهو مبني، اسم أشبه الفعل فهو ممنوع من الصرف.

النوع الثالث: الاسم الخالص الذي برئ من مشابهة الحرف، ومن مشابهة الفعل، قالوا: هذا أعلى الدرجات، الآن من حيث القوة أي هذه الأنواع الثلاثة أقوى؟ الخامس، الذي لم يشبه الحرف ولا الفعل، هذا أعلى الدرجات .. أقوى الأسماء، ثم الذي أشبه الفعل، لماذا؟ لأنه لم يخرج عن الإعراب، باقٍ على أصله، ثم الثالث الذي خرج عن أصله إلى البناء، هذه ثلاث مراتب بالقوة.

الاسم لما خلس من مشابهة الحرف ومشابهة الفعل، قالوا: لا بد من تكريمه وإعطائه شيئاً يتميز به عن غيره، فوُسم بتنوين يسمى: بتنوين التمكين، يدل على أن هذا الاسم قد تمكن من باب الإعراب بحيث لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف، واضح؟

هذا المراد به تنوين التمكين، أي: أنه تمكن في باب الاسمية، بحيث لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف؛ لأن القسمة ثلاثية لا رابع لها، وهذا أعلاها، وهذا أولها، بهذا الوسام، فقليل: تنوين التمكين يلحق هذا النوع من الأسماء للدلالة على هذا المعنى، إذاً: التنوين، هل هو حرف أم اسم أم فعل، التنوين نفسه؟ حرف، هل هو حرف مبني أو حرف معني؟ حرف معني.

إذاً: مثل: لم، لم: تدل على النفي، كذلك التنوين له معنى، إذا دخل الاسم الخالص دل على معنى فيه، فإذا رأيت زيداً .. زيدٌ .. زيدٍ، عرفت أن هذا الاسم قوي، لم يشبه الفعل ولم يشبه الحرف، واضح هذا؟ هذا يسمى تنوين التمكين، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، اللاحق: الذي يلحق الاسم المعرب المنصرف، المعرب لا المبني، احترازاً من تنوين التكثير، المنصرف: هذا احترازاً من تنوين العوض عن الحرف كما سيأتي: جوارٍ وغواشٍ، يستثنى من هذا النوع: الجمع المؤنث السالم، يعني: ماعدا ما جمع بألف وتاء؛ لأنه اسم معرب منصرف، وتنوينه ليس تنوين تمكين، وصرف وأمكنية، بل تنوين مقابلة كما سيأتي.

ويستثنى المحلى بـ: أل، الرجل لا يدخله تنوين الصرف مع أن رجلاً .. هكذا لو قلنا: رجلاً، هذا التنوين تنوين تمكين أو لا؟ تنوين تمكين؛ لأن رجلاً هذا ليس ممنوعاً من الصرف، وليس مبنياً فدل على أن هذا التنوين تنوين تمكين، لما دخلت عليه: أل، سلبته التنوين، إذاً: هذا النوع قد لا يدخل بعض الأسماء المعربة المنصرفة المتمكنة في باب الإعراب لعارض، ومنه: أل، وكذلك المضاف، غلامٌ: هذا ليس مبنياً ولا ممنوعاً من الصرف، والأصل أن يقال فيه: غلامٌ بالتنوين .. تنوين التمكين، لكن لما أضيف حينئذٍ وجب حذف التنوين منه.

وكذلك العلم الموصوف بـ: زيدٌ، قلنا: هذا تنوينه تنوين صرف وتمكين، لكن لما وصف، لو قيل: جاء زيد بن عمر، زيد بن .. وصف بـ: زيد بن، حينئذٍ لزم منه حذف التنوين من زيد.

إذاً: هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف، سمي بذلك؛ لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، أي: أنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، والتمكين بمعنى: التمكن أيضاً، أو يقال فيه: تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية، مثاله: كزيد هكذا يقولون: كزيد ورجل وقاضٍ، والنحاة عندهم قاعدة: أنهم يذكرون الأحكام بالأمثلة، فيمثل وأنت تستنبط الحكم النحوي من هذا المثال، إذا قيل: كزيد، معناه: أن تنوين التصريف، أو الصرف أو التمكين يدخل الأعلام، ورجلٍ يدخل

النكرات.

إذاً: رجل تنوينه تنوين صرف وتنوين تمكين، وليس تنوين تنكير كما قل بعضهم؛ لأن تنوين التنكير هذا خاص ببعض المبنيات، ورجل ليس مبنياً، مثاله: كزيد، وكرجل وقاض، فهذا التنوين يدخل المعرفة والنكرة، وقيل: تنوين المنكر كرجل، تنوين تنكير، ورد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل. فإن قيل: زال تنوين التنكير وخلفه تنوين التمكين قلنا: هذا تعسف، وجوز بعضهم كون تنوين المنكر بالتمكين لكون الاسم منصرفاً، وللتنكير لكونه موضوعاً لشيء لا بعين، وهذه كلها تكلف، والصواب: أن رجل النكرة تنوينه يعتبر تنوين تمكين، فلا فرق بين تنوين زيد ولا تنوين رجل، هذا هو الصواب.

وقاضٍ: ماذا نستفيد؟ قاضٍ ما نوعه؟ اسم منقوص، يعني: آخره ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة، تنوينه هل هو تنوين تمكين أو عوض عن حرف؟ قولان: والصحيح أنه تنوين تمكين، وأن الياء إنما حذفت تخلصاً من التقاء الساكنين، أصل قاضٍ: جاء قاضي هذا الأصل، سكنت الآية دفعاً لثقل الضمة، فقال: جاء قاضي .. لما نون:

وَنَوِّنِ الْمُنْكَرَ الْمُنْقُوصَا ... فِي رَفْعِهِ وَجَرِّهِ خُصُوصًا

لما نون فالياء ساكنة، والنون التي هي التنوين، قلنا: نون ساكنة فالتقى ساكنان، الياء والنون، الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسر على الأصح، هذا الأصل، أليس كذلك: ((قُمْ اللَّيْلُ)) [المزمل: 2] حركناه بالكسر ولم نحذف الميم، لكن هنا يتعذر تحريكه، لماذا؟ لأننا أسقطنا حركة الإعراب الأصلية التي هي الضمة، فحينئذٍ لما أسقطنا حركة الإعراب الأصلية فمن بابٍ أولى وأحرى ألا نحركه بحركة عارضة، لو أردنا أن نحركه بكسرة، فنقول: الأولى أن تأتي بالضمة؛ لأن الضمة أسقطناها، لماذا؟ دفعاً للثقل، فالياء ثقيلة لا يظهر عليها لا ضمة ولا كسرة، فنتقل الضمة ونثقل الكسرة نطقاً في الياء أو على الياء، فحينئذٍ لما أسقطنا الضمة دفعاً للثقل وهي أصلية، حركة إعراب، فمن بابٍ أولى وأحرى ألا نحركه بكسرة عارضة ليست بأصلية، فإذا أسقطنا الحركة الأصلية فمن بابٍ أولى أن نسقط الحركة الفرعية، فننتقل إلى الطريق الثاني في التخلص من التقاء الساكنين:

تعذر الأول وهو التخلص الأول، ننتقل إلى الثاني: وهو حذف حرف العلة، وهذا يشترط في جواز حذفه أمران:

الأول: أن يكن حرف علة، لا يكون صحيحاً.

الثاني: أن يبقى دليلاً يدل عليه ككسرة على الياء، وضمة على الواو، وفتحة على الألف، وهذه موجودة في قاضي، الياء حرف علة وما قبله مكسور، فقلت: قاضي، إذاً: النون هذه نقول: تنوين تمكين، وليس تنوين عوض عن حرف، لماذا؟ لأن الحرف إنما حذف هنا لعله صرفية، وهي: التخلص من التقاء الساكنين، والقاعدة عند الصرفيين: أن المحذوف لعله صرفية كالثابت، ويدل على ذلك أن التنوين يجامع الياء في حالة النصب: رأيت قاضياً، لماذا لم تحذف الياء؟ لأنها محركة، حذفنا الياء في قاضي، جاء قاضي، ومررت بقاضي لوجود التعارض، التقى عندنا ساكنان، الياء والتنوين: قاضي تحركت الياء بالفتحة، هل عندنا التقاء ساكنين؟ الجواب: لا، إذاً: لانتفاء العلة لم تحذف الياء، هذا يدل على ماذا؟ على أن الياء المحذوفة في قاضي رفعاً وجراً إنما هو للتخلص من التقاء الساكنين، فلما لم يوجد ساكنان في -قاضياً-، في حالة النصب بقيت الياء على أصلها، فلما بقيت الياء على أصلها ونونت الكلمة دل على أن هذا التنوين ليس عوضاً عن الحرف؛ لأنه ليس محذوفاً.

ثم: قاضي، ليس مبنياً ولا مشابهاً للفعل بأن يكون ممنوعاً من الصرف، فرجع إلى الأصل في الاسم: الأصل في الاسم ألا يشبه الحرف ولا الفعل، فحينئذٍ رجعناه إلى أصله. إذاً: تنوين قاضي تنوين تمكين لا عوض عن الياء المحذوفة بدليل ثبوت التنوين مع الياء في حالة النصب.

النوع الثاني من أنواع التنوين المشهورة الأربعة: تنوين التنكير، أيضاً هذا من إضافة الدال إلى المدلول، تنوين يدل على تنكير مدخوله، فإذا رأيت التنوين تحكم على أن هذه الكلمة نكرة، وضابطه: أنه اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير، للاحق لبعض المبنيات، إذاً: لا لكل، إذاً: فرق بين تنون التمكين، وتنوين التنكير، ... وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ.

تنوين الصرف: هذا للاحق للمعربات، وتنوين التنكير هذا للاحق لبعض المبنيات، هل يلتبس؟ الجواب: لا، لا يلتبس هذا بذلك؛ لأن مدخول تنوين التمكين معرب، ومدخول تنوين التنكير مبني، لكن ليس كل المبنيات بل بعضها.

فرقاً بين معرفتها ونكرتها، يعني: فائدة هذا التنوين إذا دخل المبني ليفرق بين المعرفة والنكرة، وهو يدخل بابين اثنين لا ثالث لهما:

أولاً: اسم الفعل: كصه ومه، والثاني: العلم المختوم بويه: كسيبويه، وخالويه، إلا أنه في العلم المختوم بويه يعتبر قياسياً يقاس عليه، وفي اسم الفعل يعتبر سماعاً، يعني: يسمع

ولا يقاس عليه، تقول: جاء سيبويه، وسيبويه، أولاً: سيبويه هذا مبني، قد ينون فيقال: سيبويه، وقد يسلب التنوين فيقال: سيبويه، متى تنون ومتى تحذف؟ إذا أردت أن سيبويه نكرة ليس بعلم .. ليس بشخص معين، معرفة فحينئذٍ تنكر .. فحينئذٍ تسلبه التنوين، تقول: رأيت سيبويه، بدون تنوين، هذا إذا أردت أن تعرفه، بأنه شخص معرفة، تسلب منه التنوين، فإذا أردت سيبويه المعروف النحوي، تقول: قال سيبويه بدون تنوين؛ لأنه معرفة، وإذا أردت به نكرة فتقول: سيبويه، بالتنكير.

عنوان هذا التنوين: تنوين التنكير، يعني: تنوين دال على تنكير مدخوله، فهو نكرة، فإن لفظت بالتنوين في هذا اللفظ فاحكم عليه بأنه نكرة، ولذلك صح وصفه بقول: جاء سيبويه، أو رأيت سيبويه، وسيبويه آخر، وصفته بماذا؟ بآخر وهو نكرة، لماذا؟ لأن سيبويه بالتنوين نكرة في المعنى، وأما سيبويه بدون تنوين فهو معرفة.

صه وصه، صه: اسم فعل بمعنى: اسكت، لو قلت: صه صه، فرق بينهما، أين النكرة؟ صه، أين المعرفة؟ صه، إذا كانت المعرفة صه فحينئذٍ كان المأمور به سكوتاً معيناً لا مطلق السكوت، يتكلم في حديث معين، أنت لا تريد أن تسمع هذا الكلام، فتقول له: صه بدون تنوين، هذا إذا كان يفهم هو، صه بدون تنوين، يعني: اسكت عن هذا الكلام الحديث المعين، ولك أن تتكلم في غيره، مفتوح لك، وأما إذا قلت: صه، يعني: اسكت عن هذا الحديث الذي تتكلم فيه وعن غيره، عموم أو لا؟ فيه عموم، إذاً: إذا قال: صه فهذا أمر بسكوتٍ مُنْكَرٍ فيشمل الحديث الذي يتكلم فيه وغيره، وإذا قلت: صه، فحينئذٍ صار أمراً بسكوتٍ عن حديث معين، ولك أن تتحدث في غيره.

تقول: سيبويه، بغير تنوين إذا أردت معيناً؛ لأنه اسم مبني مختوم بويه، وسلب منه التنوين، فهذا دل على أنه معرفة معين، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين: زدني، فإذا أردت غير معين نكرة، قلت: سيبويه، وإيه بالتنوين.

وهذا لا يلتبس، بعض الطلاب يقول: يلتبس، لا ما يلتبس، لماذا؟ لأنك ترجع إلى العنوان: تنوين التنكير من إضافة الدال إلى المدلول، حينئذٍ تنوين يدل على تنكير مدخوله، فإذا وجدت التنوين نطقاً به: إيه فهو نكرة .. إيه فهو معرفة، سيبويه نكرة، سيبويه فهو معرفة، فإذا أردت غير معين قلت: سيبويه وإيه بالتنوين، وهذا التنوين يدخل باين: العلم المختوم بويه قياساً، واسم الفعل سماعاً.

والثالث: تنوين التعويض، ويسمى: تنوين العوض، بإضافة بيانية، يعني: تنوين هو العوض؛ لأن بين المتضايقين عموماً وجهياً، أي: تنوين هو عوض، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: عوض عن حرف، يعني: يحذف الحرف ويؤتى بالتنوين بدله، ليس كقاصٍ، هناك حذف حرف وهو الياء لكن التنوين ليس عوضاً عنه، وقد قيل به لكنه ضعيف؛ لما ذكرناه.

عوض عن حرف، وذلك التنوين، نحو: جوارٍ وغواشٍ، جوارٍ وغواشٍ، هذا صيغة منتهى الجموع وهو ممنوع من الصرف، يعني: معتل اللام من صيغة منتهى الجموع ينون، لكن التنوين هنا عوض عن حرف، وهو الياء، هو لا يكون واوياً وإنما يكون يائياً، يعني: آخره ولا مة ياء، ولا يكون واوياً، هذا التنوين في جوارٍ وغواشٍ، نقول: هذا التنوين عوض عن حرف.

وفلسفة الحذف والتنوين ستأتينا في باب الممنوع من الصرف فلا نستعجل. لكن الشاهد هنا: أن جوارٍ وغواشٍ، نقول: التنوين هنا ليس تنوين صرف، لماذا؟ لأنه هو ممنوع من الصرف، وتنوين الصرف، قلنا: لا يدخل الممنوع من الصرف، أليس كذلك؟ كذلك ليس تنوين تنكير، لماذا؟ لأن تنوين التنكير محصور في باين اثنين وهذا ليس منها، وهل هو تنوين مقابلة؟ لا؛ لأن تنوين المقابلة خاص بجمع المؤنث السالم، إذاً: ماذا بقي؟ نجعل له عنواناً وهو تنوين عوض عن حرف كما سيأتي بيانه في موضعه. عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وضابطه: أنه اللاحق لكل اسم ممنوع الصرف منقوص، يعني: معتل اللام ولا يوجد واوي في مثل هذا التركيب.

النوع الثاني: عوض عن جملة، وهو التنوين اللاحق لإذ .. إذ:

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ ... حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ

كما سيأتينا، فإذا ملازمة للإضافة إلى الجمل .. إلى الجملة، فحينئذٍ قد تحذف هذه الجملة، ويعوض عنها التنوين، فيقال: هذا التنوين عوض عن جملة، أو عن جمل، وهذا المشهور أنه لاحق لإذ، وحمل عليه إذا وأيٌّ، في نحو: يومئذٍ، وحينئذٍ، وقد مثل الشارح هنا بقوله: ((وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ)) [الواقعة: 84] يعني: وأنتم حينئذٍ بلغت الروح الحلقوم تنظرون، لأنها قاعدة العرب الكبرى، السيوطي في الأشباه والنظائر يقول: أول قاعدة ينبغي أن يعتنى بها هي قاعدة الاختصار، دائماً العرب يختصرون: فإذا أمكن عدم إعادة ما سبق فالأولى حذفه عندهم إلا لقربة: وأنتم حينئذٍ .. حينئذٍ بلغت الروح الحلقوم .. هو قال في الأول: ((فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتْ)) [الواقعة: 83] ثم لما أريد إعادتها دفعاً للتكرار حذفت اختصاراً، وجيء بالتنوين بدلاً عنها، هذا عوض عن جملة، حينئذٍ بلغت الروح الحلقوم.

((إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زُلْزَالَهَا)) [الزلزلة:1] هذه واحدة، ((وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْفَالَهَا)) [الزلزلة:2] هذه ثانية، ((وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا)) [الزلزلة:3] ((يَوْمَئِذٍ)) [الزلزلة:4] حذفت ثلاث جمل، وجيء بالتنوين عوضاً عنها، ((يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ)) [الزلزلة:4] يومئذ زلزلت الأرض وما عطف عليه تحدث، حينئذٍ هذا التنوين يعتبر عوضاً عن جمل، وما ذكره الشارح مثلاً يعتبر عوضاً عن جملة واحدة، وهو اللاحق لإذ.

فإنه عوض عن الجملة التي تضاف إذ إليها، فإن الأصل يومئذ كان كذا كما ذكرناه سابقاً، فحذفت الجملة جوازاً للاختصار، وهي القاعدة كبرى كما ذكرنا، وعوض عنها التنوين، وكسرت إذ لالتقاء الساكنين، كما كسرت صهٍ ومهٍ عند تنوينهما.

ومثل: إذ: إذ، من أنها تحذف الجملة بعدها، ويعوض عنها التنوين: ((وَإِذَا لَا تَأْتِيَانَهُمْ)) [النساء:67] .. إذاً لأمسكت، وتقول لمن قال: غداً آتيك: إذاً أكرمك .. إذ آتيتني أكرمك، إذا .. هذا الأصل، إذا آتيتني أكرمك، إذاً أكرمك، حذف الجملة من باب الاختصار، إذاً: أكرمك بالرفع، أي: إذا آتيتني أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، إذاً، أصلها: إذا، لما نونت صار: إذاً، هذا الأصل، الألف والنون تنوين ساكنة، أليس كذلك؟ حرفان، الألف ليست قابلة للتحريك .. لا يمكن تحريكها، والنون ساكنة، إذاً: لا بد من حذف أحدهما، أيهما أولى بالحذف؟ القاعدة: أنه إذا دار الحذف بين حرف مبني وحرف معني، فحذف حرف المبني مقدم؛ لأنه لو حذف حرف المعنى لما دل عليه شيء، وأما حذف حرف المبني فهذا يدل عليه اللفظ باعتبار أصله.

وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وليست إذاً في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به، وكذا عملت فيه، وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضي وعلى الاسم .. ((وَإِذَا لَا تَأْتِيَانَهُمْ)) [النساء:67] .. ((إِذَا لَا أَمْسَكْتُمْ)) [الإسراء:100] إذاً أكرمك، هذه ليست خاصة بالفعل المضارع حتى نقول: هي الناصبة.

والثالث .. النوع الثالث: عوض عن كلمة، وهذا خاص ببعض الكلمات التي التزمت الإضافة إلى المفرد، مثل: كل وبعض، كل: هذا لفظ مفرد، ملازم للإضافة إلى المفرد كذلك: ((وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ)) [الإسراء:13] هذا هو الأصل فيه، وكل إنسان .. كل: ملازم للإضافة للفظ مفرد: إنسان، ولا يضاف إلى الجملة كما سيأتي في محله، حينئذٍ قد يحذف هذا المفرد المضاف إليه، ويعوض عنه التنوين: ((قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ)) [الإسراء:84] .. ((وَكُلًّا ضَرَبْنَا)) [الفرقان:39] .. ((وَكُلًّا تَبَرَّأْنَا)) [الفرقان:39] نقول: هذه كلها عوض عن مضاف إليه، وهو مفرد، وكذلك بعض

ملازم للإضافة، ((تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [البقرة: 253]، والأصل: على بعضهم، لكن لكونه ذكر أولاً للاختصار حذف من الثاني: ((تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [البقرة: 253] الأصل أن يقول: على بعضهم، لكن حذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين، وهذا التنوين نقول: عوض عن كلمة، وهو تنوين كل وبعض عوض عما يضافان إليه.

وقيل: تنوينهما تنوين تمكين؛ لأن مدخوله معرب منصرف، ومثلها: أي، وهل يمكن أن يكون التنوين الواحد له اعتباران؟ يكون باعتبار تمكين، وباعتبار عوض عن مضاف إليه؟ هذا جوزه الرضي ومنعه الكثير؛ لأنه حرف معنى دالاً على معنى معين، وهو وضع شخصي، كما وضع لفظ بيت ومسجد للمعنى الخاص، كذلك تنوين التذكير وتنوين التمكين كل واحد منها وضع لمعنى خاص، فحينئذ لا يستعمل في المعنى الآخر.

الرابع: تنوين المقابلة، من إضافة المسبب إلى السبب، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، وهذا بعضهم أنكروه من أصله؛ لأن جمع المؤنث السالم كما قلنا: معرب منصرف، لكن لما وجد بعض العلل التي لا يمكن إلحاق هذا التنوين بالتمكين ولا التذكير ولا العوض حينئذ أنشأ له النحاة اسماً خاصاً، وأفردوه بعنوان خاص، من باب طرد الأصول فحسب.

تنوين المقابلة من إضافة المسبب إلى السبب، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، سمي بذلك؛ لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو: مسلمين، مسلمين .. تنوين مسلمون، هذا جمع مسلم، ومسلم بالتنوين، هذا التنوين ما نوعه؟ تمكين .. تنوين تمكين، لما جُمع مذكر سالم سلب هذا التنوين .. سلب هذا التنوين تنوين التمكين، نقص أو لا؟ نقص، حصل له الخلل أو لا؟ حصل له خلل؛ لأنه كان بالتنوين دالاً على أنه متمكن في هذا الباب، فإذا سلب منه التنوين نزل درجة، وهذا طعن فيه، فلا بد من تعويضه، فقالوا: مسلمون: هذه النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وقيل: للدلالة على كمال الاسم، والثاني أولى وسيأتي في محله: أنه دال على كمال الاسم دفعاً لتوهم إضافة، ونحو ذلك.

إذاً: لما وجدوا أن هذه النون في تنوين نحو: مسلم، عوض عن التنوين هذه النون، قالوا: كذلك نقول: ههنا، هذا التنوين ما نوعه؟ تنوين تمكين، فإذا جمعته بألف وتاء فقلت: ههنا التنوين هذا يدل على ماذا؟ يدل على أن الاسم قبل الجمع منون، هذا أولاً، ثم لما لم يمكن طرد هذا التنوين في كل الباب قالوا: لا بد من استنباط علة تدل على أن

هذا التنوين في هندات له معنى، وليس ثم معنى يمكن ارتباطه بهذا التنوين في هندات إلا أن يجعل في مقابلة النون في مسلمين، وهذا كما تسمع فيه نوع تكلف.

إذاً: هذا التنوين في جمع المؤنث السالم سمي به لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، وليس بتنوين الصرف، ليس بتنوين الصرف لثبوته فيما لا ينصرف منه، وهو ما سمي به مؤنث كأذرعاء كما سيأتي: ((فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)) [البقرة: 198]

عرفات: هذا ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، ومع ذلك نون، إذاً: ننفي أن يكون هذا التنوين تنوين صرف؛ لأن تنوين الصرف لا يجمع الممنوع من الصرف؛ لاجتماع مانعي الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث، وتنوين الصرف لا يجمع العلتين، إذاً: انتفى النوع الأول، هل يمكن أن يكون: أذرعاء وعرفات تنوين تنكير؟ لا، لا يمكن؛ لأن تنوين التنكير خاص ببعض المبنيات وهما: العلم المختوم بويه وهذا ليس منه، واسم الفعل وهذا ليس منه، إذاً: انتفى أن يكون تنوين تنكير.

ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات، ولا تنوين عوض وهو ظاهر؛ لأن مسلمات لا يلزم الإضافة حتى نقول: حذف منه كلمة أو جملة أو حرف أو نحو ذلك، وقيل: إنه عوض عن الفتحة نصباً، عوض عن الفتحة نصباً، ليس عوضاً عن التنوين أو مقابلةً بالنون في جمع المذكر السالم، بل هو عوض عن الفتحة، لماذا؟ لأن جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة، إذاً: سلب الفتحة، وهي أصل في الإعراب بالنصب، فحينئذٍ نحتاج إلى تعويض.

ورد هذا القول: بأنه قد عوض بالكسرة، لما سلبناه الفتحة ما تركناه هكذا، وإنما عوضناه بالكسرة، رد بأن الكسرة قد عوضت عنها، وبأنه لو كان عوضاً عن الفتحة لم يولد حالة الرفع والجر.

إذاً: هذه أربعة أنواع للتنوين: تنوين تمكين، وتنوين تنكير، وتنوين مقابلة، وتنوين عوض، والرابع هذا ثلاثة أقسام: عوض عن حرف، وعوض عن كلمة، وعوض عن جملة أو جمل.

هذه الأربعة باتفاق أنها من خواص الاسم، وأما الغالي والترنم باتفاق أنها ليست من خواص الاسم، بل تدخل على هذا وذاك، ما عدى هذه الأنواع الأربعة فهو قليل ونادر؛ لأن التنوين أوصلها بعضهم إلى عشرة:

أَقْسَامُ تَنْوِينِهِمْ عَشْرٌ عَلَيْكَ بِهَا

مَكِّنْ وَعَوِّضْ وَقَابِلْ وَالْمُنْكَرَ زِدْ ... فَإِنَّ تَقْسِيمَهَا مِنْ خَيْرِ مَا حُرِزَا

رَمَّ أَوْ احْكِ اضْطَرَّرَ غَالٍ وَمَا هُمِيزَا

هذه عشرة، الغالي والترم ليست من خواص الأسماء، وما عداها كلها من خواص الأسماء، لكن لندرتها كتنوين المهموز، حكاه أبو زيد .. هؤلاء قومك، هذا قليل نادر، وحينئذ الذي يذكر في التقسيم في هذا الموضع هو ما اشتهر ذكره. إذاً قوله: بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ: المراد به مسمى التنوين، وأل: هذه للعهد الذهني، فيشمل الأنواع الأربعة المشهورة المذكورة في كتب النحاة، ولا يدخل فيه ما سمي تنويناً مجازاً. والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد ...

عناصر الدرس

- * بيان العلامة الثالثة للإسم (النداء) إلخ
- * بيان العلامة الرابعة للإسم (أل) .
- * بيان العلامة الخامسة للإسم (الإسناد إليه) .
- * فائدة: ذكر بعض علامة الإسم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلا زال الحديث في ذكر العلامات التي تميز الاسم عن قسميه الفعل والحرف، وذكرنا أن المصنف رحمه الله تعالى ذكر خمس علامات، وأن العلامات كما سيأتي ليست محصورة في هذا المذكور بل هي أكثر، وقد أوصلها بعضهم إلى بضع وثلاثين علامة، وبعضها مُسَلَّم وبعضها غير مُسَلَّم، لكن أكثرها من المُسَلَّمات. بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَا وَأَل ... وَمُسْتَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

عرفنا العلامة الأولى، وهي بالجر، وأنه متضمن لحرف الجر، وأن الأولى أن يعبر لكل منهما على حده، فهما علامتان مختلفتان، الجر الذي هو الكسرة التي يحدثها عامل الجر، وحرف الجر هذا يعتبر علامةً مستقلة، وهذا أولى خاصةً إلا إذا كان للمبتدئ، إذ بعض الكلمات قد لا يظهر فيها كسرة كالمبنيات، مرتت بدا، حينئذ نقول: ذا هذا مبني، والذي دل على اسميته دخول حرف الجر، فلو عُلق بالكسرة، قلنا: المبني يكون

في محل جر.

فإذا كان المبتدئ قد يصعب عليه التمييز التقديري .. - الإعراب التقديري عن الظاهر-، فمن باب أولى وأحرى أن يصعب عليه الإعراب المحلي؛ لأن فيه نوع صعوبة. إذاً: بالجر والتنوين: هذه العلامة الثانية، أي: من خواص الاسم الذي يميزه عن غيره - الفعل والحرف-، قبوله للتنوين، ولا نقول: لا بد من دخول التنوين، بل مجرد القبول .. صلاحية الكلمة لقبول هذه العلامة، نقول: هو اسم ولا يشترط فيه أن يدخل بالفعل، والشأن كذلك في حرف الجر، والكسرة نفسها.

ومراد المصنف هنا بالتنوين: الأنواع الأربعة التي ذكرناها: تنوين التمكن، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض بأنواعه الثلاث، هذه التي عناها المصنف، فأل في قوله: التنوين، مراد بها العهد، حينئذ لا ينصرف إلا على ما جعله النحاة علامةً على الاسم، فلا يدخل فيه ما سمي تنويناً ولو مجازاً، كالتنوين الغالي، والترخم، هذان لا يختصان بالاسم، بل يدخلان الفعل والحرف: عتابين .. أصابين .. قدن .. إنن، نقول: هذه كلها دخلت على ما ليس باسم، فحينئذ لا يختص بالاسم.

وما لا يختص لا يصلح أن يكون علامةً، أليس كذلك؟ لأن العلامة مطردة غير منعكسة، بمعنى: أنه يلزم من وجود العلامة وجود المعلم، من غير عكس، فلا يلزم من انتفاء العلامة انتفاء المعلم، وهذا مبين للحد؛ لأن الحد لا بد أن يكون مطرداً منعكساً، ولذلك الحد أضبط، ولكنه أصعب، والعلامة فيها نوع سعة، لكنها أسهل وأضبط؛ ولذلك يقدمها النحاة في الحدود هنا في معرفة الكلام وفي معرفة الاسم والفعل الحرف، مجرد أمثلة يستدل بها على نوعية هذا النوع، وهو الاسم أو الفعل أو الحرف. والتنوين: قلنا: المراد به مسمى التنوين، لأن لفظ التنوين اسم، مسماه: النون المذكورة، يعني: النون الساكنة التي تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد، هذه النون نقول: مسمى، والتنوين: اسم، والذي يلحق الكلمة من أجل تمييزها عن غيرها هو مسمى التنوين وليس هو عين التنوين.

العلامة الثالثة التي ذكرها: قوله: والندا، بكسر النون مع القصر، هذه العلامة الثالثة.

قال في المصباح: النداء: الدعاء، وكسر النون أكثر من ضمها، إذاً: يجوز الوجهان: كسر النون أكثر من ضمها، يجوز الضم ويجوز الكسر، إلا أن الكسر أكثر من الضم. والمد فيهما أكثر من القصر، يعني: فيما كسر أو ضم من النون المد أكثر من القصر، إذاً: يجوز فيه القصر، ويجوز فيه المد، ما المراد بالمد؟ النداء -هزمة-، والقصر: الندا -

دون همزة-، إذًا: كم لغة صارت معنا؟ أربع لغات: ندا .. نداء .. نداء .. نداء، النداء بالكسر أكثر من الضم فيهما، يعني: النداء والنداء أكثر من النداء والنداء، والمد فيهما أكثر من القصر، النداء أكثر من النداء، والنداء أكثر من النداء، هذه أربع لغات. إذًا قوله: والنداء، هل قصر هنا من أجل الوزن أو لغة؟ لغة، هذه قاعدة مطردة، والنداء نقول بالقصر، حينئذ قصره، هل هو لغة أم من أجل الوزن؟ نقول: من أجل اللغة، يعني: كل ما جاز فيه وجهان وهما لغتان فحينئذ حمله على إحدى اللغات أولى من حمله على الضرورة.

فعلم أن لغاته أربع، وأن القصر في عبارة الناظم ليس للضرورة بل على لغة، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماعي .. نداء فعال، هذا مصدر قياسي، وغيره سماعي، وقيل: المضموم اسم لا مصدر، النداء والنداء -نداء- فعال، قيل: هذا سماعي لا قياسي، قيل: هذا اسم لا مصدر.

والنداء المراد به كما ذكرنا: الدعاء، وهل هو مطلق الدعاء، أم دعاء خاص؟ نقول: المراد به دعاء خاص؛ لأنه مصطلح خاص بالحق، حينئذ لا بد من حقيقة عرفية تختص بهذا الفن وأهل الفن، وهو أي: النداء: الدعاء بياء أو إحدى أخواتها، هذا سيأتي باب خاص به.

وبناء النداء، هي أم الباب هي الأصل، ولذلك ينادى بها مذكرة ملفوظاً بها ومحدوفة: وحذف يا يجوز في النداء ... كَقَوْلِهِمْ رَبِّ اسْتَجِبْ دُعَائِي

((رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا)) [آل عمران:8] ربنا، يعني: يا ربنا، أين يا؟ نقول: حذف، وهذا كثير في القرآن، إذًا: الدعاء بيا أو إحدى أخواتها، أي: طلب إقبال مدخول الأداة بها، طلب؛ لأن الدعاء هو الطلب، إقبال مدخول الأداة بها، يا زيد .. يا: حرف ندا، زيد: هذا مطلوب إقباله بيا، أليس كذلك؟ هو منادى.

حينئذ من خواص الاسم أن تكون الكلمة مناداة، بمعنى: أنه قد سبقها حرف من أحرف النداء، وقصد به أن يكون منادى، ونقيد بهذا لماذا؟ لأنه قد توجد ياء النداء، ولا يليها الاسم، بل يليها الحرف ويليهما الفعل، حينئذ كما ذكرنا اليوم: أن العلامة إذا وجد بعدها ما ليس من خاصتها بطلت، كأل الموصولة، إذا قلنا: هي من خواص الأسماء حينئذ كيف دخلت على الفعل: ما أنت بالحكم الترضاء؟ هذا إبطال لتخصيصها بالاسم، فنقض كونها علامة.

هنا يا، إذا قلنا: يا، مطلق وجود يا، علامة على الاسمية حينئذ يا ربنا .. يا رب كاسية .. ((يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ)) [يس:26] .. ((يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ)) [الأنعام:27]

((أَلَا يَا اسْجُدُوا)) .. تلا يا: حرف ((يَا لَيْتَ قَوْمِي)) [يس:26] ليت: حرف بالإجماع، وقد وقع بعد يا النداء، حينئذٍ إذا كانت العلامة كلما وجد حرف النداء يا وجد ما بعده اسم، حينئذٍ حكمنا على ليت: بأنها اسم.

يا رُبَّ كاسيةٍ .. يا رُبَّ، رُبَّ: حرف بالإجماع، وقد وقعت بعد يا الندائية، ألا يا اسجدوا في قراءة الكسائي وهو فعل أمر، حينئذٍ وقع الفعل بعد يا، حينئذٍ لا بد من توجيه هذا الدخول .. دخول يا على الحرف وعلى الفعل، فلنا أحد وجهين: إما أن نقول: إن يا في مثل هذه التراكيب ليست حرف نداء، بل هي حرف تنبيه، وحرف التنبيه لا يختص بالاسم، بل يدخل على الحرف وعلى الاسم: ((أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)) [يونس:62] ألا إن: دخل على جملة مصدرة بإن، إذًا: لا يختص بالاسم، فدخل حرف التنبيه على رُبَّ، ودخل على ليت، ودخل على الفعل، ولا إشكال. الجواب الثاني: أن يقال: يا، نعم هي حرف نداء، ولكن المنادى محذوف، ((يَا لَيْتَ قَوْمِي)) [يس:26] يا قومي، يا هؤلاء ليت قومي، هؤلاء: هو المنادى وهو محذوف وهو اسم، إذًا: قاعدة مطردة، ألا يا هؤلاء اسجدوا، إذًا: جعل المنادى محذوف، وأيهما أولى؟ هل نقول: ياء حرف تنبيه، أو المنادى محذوف؟ يحتمل هذا وذاك، إلا أنه يشكل على القول الثاني وهو جعل المنادى محذوفاً أنه قد يجلس المرء وحده، ويقول: لا ليتني فعلت كذا، فحينئذٍ كيف يقول: يا ليتني، أين التقدير .. أين المنادى؟ ليس عندنا منادى أصلاً، هو لوحده ويخاطب نفسه، يعاتب نفسه .. يا ليتني فعلت كذا، حينئذٍ يتعين أن تكون يا هنا حرف تنبيه، ولا يصح أن يكون ما بعدها منادى محذوف. وحينئذٍ هل لا بد من الترجيح من أحدهما، أو ننظر إلى السياق وَجُوزُ الأمرين؟ الثاني أرجح، بعضهم أبطل أن تكون ياء حرف تنبيه .. أن يكون المنادى محذوف، بعضهم أبطل التوجيه الثاني من النحاة، بأن يكون المنادى محذوفاً؛ لأنه قد يقع لمن لا ينادي إلا نفسه، يا ليتني فعلت كذا، نقول: هذا نعم يسلم، لكنه ليس بمطرود على جهة الإطلاق، فمتى ما وجدت قرينة تعين أن تكون يا حرف تنبيه، حينئذٍ توجه القول به، وإن لم يكن كذلك حينئذٍ جوز الأمران، قد تكون يا حرف تنبيه، وقد يكون المنادى محذوفاً بعد يا وهي على بابها، إذًا: لا يعترض بهذه الأمثلة على أن النداء ليس من خواص الأسماء، بل هو من خواص الأسماء، فحينئذٍ نقول: الاسم يتميز عن قسيميه الفعل والحرف بكون الكلمة مناداة وقعت بعد حرف نداء، فإن وجد بعده حرف أو فعل لا بد من التخريج .. لا بد من التخريج.

والندا: إذأ عرفنا أنها من خواص الأسماء، وأما نحو: ((يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ)) [يس:26] ويا رب كاسية .. رَبُّ: حرف بالإجماع، ألا يا اسجدوا .. يا اسجدوا هكذا بالوقف، في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فإنما مجرد التنبيه، وحرف التنبيه لا يختص بالاسم وهذا واضح.

أو أنها للنداء والمنادى محذوف تقديره: يا هؤلاء في الآيتين، يا هؤلاء .. ليت قومي .. ألا يا هؤلاء اسجدوا، وهو مقيس في الأمر كالأية، وفي الدعاء كقوله: ألا يا اسلمي .. اسلمي: هذا فعل أمر:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى:

أي: يا هذه اسلمي، إذأ: المقصود من هذا أنه إذا وجد حرف الندا داخلاً على غير اسم لا بد من التأويل وتخريج هذا المثال على ما يوافق أحد الوجهين ولا نرجح بينهما؛ لأن يا حرف تنبيه، وألا حرف تنبيه، وكل منهما لا يختص بالاسم، بل يدخل على الحرف والفعل.

وحذف المنادى جائز كما يأتي في محله.

بالجر والتنوين والندا وأل .. الندا: من علامات الأسماء، وله وجه آخر وإن لم يكن ظاهراً، وهو أن المنادى في الأصل مفعول به، والمفعول به من خواص الأسماء، من علامات الأسماء أن يقع مفعولاً به، فإذا وقعت الكلمة مفعولاً به، حكمت عليها بأنها اسم، لماذا؟ لأن الفعل لا يقع مفعولاً به، والحرف لا يقع مفعولاً به، فإذا قلت: ضرب زيد عمرواً، فعمروراً نقول: هذه الكلمة اسم، ووجه كونها اسماً دخول التنوين، وكونه علماً، وكونه مفعولاً به، فنجعل المفعولية من علامة الأسماء، وهذا الذي معنا يا زيد، زيد نقول: هذا اسم بدليل دخول يا الندا فهو منادى، ثم هو مفعول به في الأصل؛ لأن أصل: يا زيد، أدعو زيداً أو أنادي زيداً، وزيداً هذا مفعول به.

إذأ: يا زيد، فرع أم أصل؟ فرع، ولذلك رد على من قال: إن الاسم يتركب، أو إن الكلام يتركب من حرف واسم، يا زيد، حصلت الفائدة التامة أو لا؟ حصلت الفائدة التامة الكلامية، إذأ حصلت الفائدة الكلامية من قولنا: يا زيد، هل نحكم على يا زيد أنه كلام مركب؟ نعم، أين المسند والمسند إليه؟ ليس عندنا مسند ومسند إليه، ليس ثم إسناد باعتبار اللفظ نفسه، يا زيد .. يا: حرف، والحرف لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، وزيد: هذا أصله مفعول به، والمفعول به ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، إذأ: ليس في الكلام التركيب —إسناد—، هل ننفي عنه كونه كلاماً وهو يقع في فصيح الكلام؟

الجواب: أن الكلام لا يتركب من اسم وحرف، وما وجد في النداء خاصةً إنما حكم عليه بأنه كلام باعتبار الأصل، وهو أنه جملة فعلية: أدعو زيداً، والذي يدل على هذا: أن قولنا: يا زيد، زيد: منادى مبني على الضم في محل نصب، والنصب الذي هو محل زيد قطعاً على القول الصحيح أن يا لا دخل لها فيه، يعني: لم تحدث يا النصب، يا لا تعمل، أليس كذلك؟ يا غير عاملة لا النصب ولا غيره.

إذاً: من أين جاء محل النصب؟ نحن نقول: في محل نصب، هكذا نعره، من أين جاء؟ هل من: يا؟ لا، إذاً: باعتبار الأصل هو مفعول به، إذاً: رائحة المفعولية باقية أم زالت؟ باقية، إذاً: يا زيد له جهتان: من جهة إثبات كونه اسماً، كونه منادى، وكونه مفعولاً به في الأصل، فالتركيب حينئذٍ باعتبار أصله جملة فعلية، فرد على من زعم أن الكلام يتركب من حرف واسم أن: يا زيد، فرع لا أصل، والاعتبار في التقعيد والتأصيل هو بالأصول لا بالفروع.

إذاً: الحاصل أن يا زيد، نقول: هذا علم زيد اسم، بدليل دخول يا عليه، ثم هو مفعول به في الأصل، وهذا الأصل لم يهجر بالكلية لم يترك، لم يجعل نسباً منسياً بدليل ماذا؟ بقاء محل زيد على النصب وهو الأصل فيه.

والندا وأل .. هذه العلامة الرابعة .. العلامة الرابعة: أل، والمراد لفظ أل؛ لأن الحرف إذا قصد لفظه حينئذٍ صار علماً، والفعل إذا قصد لفظه صار علماً، كما سيأتي، وأل: المراد لفظ أل، فهو حينئذٍ اسم، وإذا كان اسماً فهمزته همزة قطع؛ لأنه ليس من الأسماء المستثناة، سيأتي عشرة أسماء مستثناة وهمزتها همزة وصل، هنا: أل، نقول: هذا اسم، وليست حرف تعريف، حرف التعريف هذا شيء آخر.

أل: اسم، مسماه: أل - التي في الرجل -، سيأتي معنا في الإسناد اللفظي، فهمزتها همزة قطع، وهذا التعبير هو الأجود، وقد يقال: الألف واللام، والخلاف في التعبير عن أل المعرفة، هل يقال: أل، أو الألف واللام، هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو: ما هو المعروف؟ نحن نقول: أل، معرفة، رجل نكرة، دخلت عليه: أل، فقيل: الرجل، رجل اكتسب التعريف من أل، ما الذي أثر في رجل وأحدث فيه التعريف؟ هل هو: أل برمتها .. هل هو اللام فقط .. هل هو الهمزة فقط .. هل إذا قلنا: أل، تكون همزة قطع، أم همزة وصل؟

أربعة أقوال: والصحيح منها قول الخليل: أن أل برمتها معرفة، ولذلك ابن مالك قال: أل: حرف تعريف أو اللام فقط ..

لما قدم أل، ثم قال: أو اللام، عرفنا أنه رجح الأول، وهو: أن أل برمتها يعني: جميعها تكون حرف تعريف، فهي المُعَرِّفَة، والهمزة فيها همزة قطع، كيف همزة قطع، ونحن نقول: مات الرجل؟ ولا نقول: مات الرجل .. نقطع الكلام؟ قال الخليل:

الهمزة همزة قطع لكنها سُهِّلَتْ لكثرة الاستعمال، يعني: صارت همزة وصل، إذاً لا إشكال، هذا قول الخليل، وحينئذٍ إذا أردنا أن نعبر عنها لا نعبر إلا بلفظ واحد لا يحتمل غيره وهو أل، كبل وهل، ما كان على حرفين يحكى باسمه، فيقال: هل، ولا يقال: الهاء واللام، بل ولا يقال: الباء واللام، سوف، نقول: سوف، ولا يقال: السين والواو والفاء، بخلاف: سيقول، السين هنا نقول: السين حكيناها بماذا؟ باسمه لا بمسماه، ما هو المسمى؟ سَهْ .. سيقول سَ سَ، هذا مسمى، اسمه: السين، أليس كذلك؟

قلنا: زَهْ .. يَهْ .. دَهْ، هذا تقطيع لكلمة: زيد، الاسم زه .. الاسم الزاي، بدليل دخول: أل، نحن نقول: أل من خواص الأسماء، إذاً: الزاي نقول: هذا اسم، مسماه: زه في لفظ زيد، والياء نقول: هذا اسم، مسماه: يه، في لفظ زيد، والذال كذلك اسم مسماه: ده، في لفظ زيد، إذاً: ما كان على حرف يحكى باسمه، يلفظ باسمه .. وما كان على حرفين حينئذٍ يؤتى بالمسمى، وفرق بين الاسم والمسمى.

إذاً: على قول الخليل: أل برمتها، حرف تعريف، الهمزة واللام، حينئذٍ نقول: أل، ولا يصح على هذا القول، أن نقول: الألف اللام، فهو باطل.

القول الثاني: قول سيبويه منسوب لسيبويه، وهو أن أل برمتها حرف تعريف إلا أنه اختلف عن قول الخليل -شيخه- أن الهمزة همزة وصل معتد بها في الوضع؛ لأن الحرف الزائد قد يزداد وضعاً، يعني: في وضع الواضع، كهمزة الوصل في فعل الأمر، اجلس، وزنه: افعل، هذا فعل أمر، الهمزة زائدة أو أصلية؟ زائدة قطعاً ليست أصلية، همزة وصل، من الذي زادها: بالاستعمال، أو بوضع الواضع؟ بوضع الواضع، إذاً: الزائد قد يكون بوضع الواضع وهو الأصل، وقد يكون شيء طرأ عليه، هنا: أل، قال سيبويه: برمتها مُعَرِّفَة، والهمزة هذه همزة وصل معتد بها في الوضع.

على هذا القول الأقيس أن نقول: أل، كالقول الأول، ويجوز أن نقول: الألف واللام، كما عبر به ابن آجروم، بناءً أو نظراً إلى كون الهمزة زائدة، بهذا الاعتبار نقول: الألف واللام، يجوز فيه وجهان بخلاف القول الأول.

القول الثالث: أن المُعَرِّف هو اللام فقط:

وقال قوم إنما اللام فقط ..

وهذا قول الأخفش وهو اختيار الجمهور _جمهور النحاة-، أن المُعْرِف هو: اللام فقط، وأن هذه الهمزة همزة وصل زائدة، لا في الوضع، كما هو مذهب سيبويه، لا بد من أن نفرق بين هذا وذاك، لماذا جيء بهذه الهمزة؟ قالوا: الأصل أن تقول لرجل، اللام ساكنة في أصل الوضع، أليس كذلك؟ الرَّجُل .. الرَّجُل، أل .. اللام ساكنة، حينئذٍ إذا أردت أن تبتدئ بها وقد أدخلتها على كلمة .. على اسم هل يمكن النطق والابتداء بساكن؟ الجواب: لا، والحركات ثلاثة: إما كسر وإما فتح وإما ضم، إذا أردنا أن نحركها، فإذا حركناها من أجل التمكن من الابتداء بالساكن .. بالكسرة التبتست بلام الجر لِزَيْدٍ .. لِزَيْدٍ .. لِرَجُلٍ، إذا قرأت ووجدت الكسر يحتمل أنه جار ومجرور ففيه التباس.

لو قيل: لرجلٍ بالفتح، التبتست بلام الابتداء، إذاً: لا يمكن تحريكها لا بالكسر ولا بالفتح، أما الكسر فاللتباسها بلام الجر لأنها مكسورة، ولا الفتح؛ لأن لام الابتداء مفتوحة، بقي ماذا؟ الضم .. لِرَجُلٍ، هذا فيه ثقل، قالوا: هذا لا نظير له حرف واحد مبني وهو ثقیل، حرف معنی، ثم يحرك بالضم، قالوا: هذا لا نظير له، وأما: قمتُ وضربتُ فهذا اسم وليس بحرف والكلام في الحرف، ماذا نصنع؟ قالوا: اجتلبنا همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، والهمزة ساكنة واللام ساكنة فالتقى ساكنان فحركت الهمزة على الأصل بالكسر للتخلص من القاء الساكنين.

إذاً: على هذا القول نقول: أل، أو: الألف واللام؟ الألف واللام، هذا قول ثالث في المسألة، وهو قول الأخفش وعليه اختيار الأكثر.

بقي قول المُبَرِّد، وهو قول أشبه ما يكون بالشاذ، وهو: أن الهمزة هي المعرفة، ولئلا يلتبس اللفظ بالاستفهام جيء باللام زائدةً فرقاً بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام، وهذا شاذ لم يعول عليه.

إذاً: الأقوال أربعة: اثنان ثنائيان، واثنان أحاديان، اثنان من القولين من العلماء الخليل وسيبويه، قالوا: بأن المعروف ثنائيان، يعني: حرفان، وإن اختلفا في نوعية الهمزة، واثنان، يعني: من الأقوال أو من العلماء أحاديان، وهو الأخفش، قال: بأن المعروف هو اللام، والمبرد، قال: بأن المعروف هو الهمزة،

وَأَلَّهَ التَّعْرِيفِ أَلْ فَمَنْ يُرِدْ

وَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا اللَّامُ فَقَطْ ... تَعْرِيفَ كَبَدٍ مُبْهِمٍ قَالَ الْكَبِيدُ
إِذْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَتَى تُدْرَجُ سَقَطَ

هذان قولان مشهوران، إذاً قوله: أل، نقول: همزته همزة قطع، وهذا التعبير هو الأجود على القول بأن حرف التعريف ثنائي الوضع، وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال، والأقيس على القول بأنه ثنائي وهمزته وصل وهو قول سيبويه منسوب إليه، معتمد بها في الوضع، ويجوز على الثاني على قول سيبويه التعبير بالألف واللام نظراً إلى زيادة الهمزة، وأما على القول بأن المعرف اللام وحدها، فاللائق بالتعبير نقول: الألف واللام، وكذلك على قول المُبرِّد.

قوله: أل، وهذه من خواص الأسماء، المراد بها: أل مطلقاً؛ لأن أل تأتي معرفة، وتأتي زائدة، وتأتي موصولة، بهذه الأنواع الثلاثة، وسيعقد المصنف لها باباً خاصاً.
أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ... فَتَمَطُّ عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ النَّمَطُ

نمط، النمط .. رجل الرجل، حصل التعريف به أو لا؟ حصل به التعريف، أل: هنا معرفة، أو زائدة، أو موصولة، مطلقاً تعتبر من علامات الأسماء، أما المعرفة فهذا محل إجماع، وأما الزائدة فهذه هل هي معرفة أم لا؟ الصحيح أنها في الأصل معرفة، حينئذٍ تلحق بالأولى، وأما الموصولة فهذه محل نزاع .. محل نزاع بين النحاة، أل: مطلقاً معرفة كالفرس والرجل. كالفرس - فرس - هذا لا يعقل دخلت عليه أل فعرفته، الفرس، ورجل: هذا يعقل دخلت أل فليل: الرجل، إذاً: أل المعرفة تعرف من يعقل وما لا يعقل.

أو زائدة: كالعباس، وطبت النفس، كما سيأتي في محله .. العباس عباس هذا علم، والأعلام لا تعرف، فإذا دخلت عليها أل فهي زائدة قطعاً، وإن كانت تدل على معنى وهو ملح الصفة، لكنها من حيث التعريف وعدمه هي زائدة، ومن حيث دلالة على معنى أو لا؟ هذه مسألة أخرى، هذه مسألة أخرى سيأتي في موضعها، إذاً: العباس والحاتر، حارث هذا علم، كزيد وعمرو، دخلت عليه: أل، فدخل: أل، هنا هل هي معرفة أثرت التعريف أم لا؟ هل أثرت شيء؟ لم تؤثر، لماذا؟ لأنه علم قبل دخول أل، فهو معرفة، فدخل أل هنا كخروجها، لكن لها معنى باعتبار آخر.

وكذلك: الحارث، وطبت النفس: أصلها: طبت نفساً، ونفساً ما إعرابه؟ تمييز، والتمييز عند البصريين واجب التنكير، فإذا دخلت أل على الأعلام أو على واجب التنكير حكمنا عليها بأنها زائدة، وطبت النفس: هذه أل لم تفد تعريفاً؛ لأنها لم تؤثر، وشرط أل التي تؤثر التعريف، أو وشرط أل المعرفة أن تكون مؤثرة للتعريف في الكلمة، يعني: في مدخولها، فإن لم تؤثر فيه فحينئذٍ ليست بمعرفة، ولذلك سيأتي قول ابن مالك:

نَكِرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثِّرًا

هذا شرط، إذا لم تؤثر حينئذٍ لا يكون معرفةً، وطبت النفس: هذا نكرة، وأل هذه تعتبر زائدة، أو موصولة، وهذه محل خلاف، موصولة اسمية، أل المعرفة وأل الزائدة حرفية، حرف باتفاق، وأما أل الموصولة فهذه محل نزاع، والصحيح أنها اسم وليست بحرف، والدليل؟

الدليل على أنها حرف ذكره السيوطي رحمه الله في جمع الجوامع، قولنا: قد أفلح المتقي ربه، المتقي، يعني: الذي اتقى ربه، المتقي .. متقي: هذا اسم فاعل دخلت: عليه أل، فعملت .. متقي هو، أليس كذلك؟ المتقي هو، الضمير هنا يعود على من؟ قد أفلح نأخذها من البداية .. قد: حرف، أفلح: هذا فعل ماضي يطلب فاعلاً، أين الفاعل؟ المتقي، إذاً: المتقي هذا فاعل أفلح، والمتقي هذا يرفع وينصب، يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به، أين الفاعل هنا؟ ضمير مستتر، تقديره: هو، ضمير يعود على أي شيء؟ على أل في المتقي، وعود الضمير على الكلمة يدل على اسميتها.

ربه: هذا مفعول به وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، أين مرجع الضمير؟ أل أيضاً، إذاً: عود الضمير على أل في المتقي نقول: هذا يدل على اسميتها، وهذا واضح بَيِّن، لأن متقي: هذا وصف، وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ، أل: الموصولة لا يليها إلا اسم فاعل، أو اسم مفعول، وعلى خلاف في الصفة المشبهة، وسيأتي في محله.

إذاً: الموصولة اسم وليست بحرف، فقوله: أل، هذا يشمل النوعين، يصير لفظاً مشتركاً في الدلالة على الاسمية وعلى الحرفية، لكن الحرفية باعتبار المسمى؛ لأننا قررنا: أن أل هنا في هذا النظم .. (والندا وأل)، أنه يعتبر اسماً، إذاً: الموصولة نقول: اسمية.

وإذا دخلت على النكرة حينئذٍ نقول: صار علماً، متقي .. متقي، دخلت عليه: أل، صار معرفةً .. ليس صار معرفةً، دل على أن مدخولها يعتبر اسماً، لأن أل الموصولة خاصة بالأسماء، أو موصولة على قول الجمهور باختصاصها بالاسم، وأن مدخولها على الفعل ضرورة، إذا سمع من كلام العرب إدخال أل الموصولة على الفعل، إن جعل لغةً ولو لم يكن فصيحاً، حينئذٍ نرجع إلى العلامة بالنقض والإبطال، وهذا رأي ابن مالك رحمه الله تعالى.

ولذلك لا يقصد بها هنا: أل الموصولة؛ لأنه قال في باب الموصول:

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ ... وَكَوْنُهَا مُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

يعني: قل دخولها على معرب الأفعال وهو الفعل المضارع، إذاً: قليل، وإذا عبر عن الشيء بأنه قليل دل على أنه جائز الاستعمال، وإن لم يكن فصيحاً، فالقلة قد تنافي الفصاحة، لكنها لا تنافي الجواز فيجوز استعماله مطلقاً نثراً وشعراً، والصحيح أن يقال: بأن دخول أل على الفعل المضارع لا يجوز إلا شعراً، وحينئذٍ إما أن يقال: بأنه ضرورة كما قال ابن هشام في الأوضح، أو يقال: بأنه شاذ كما قال الأشموني في شرح الألفية. وعلى القولين: ضرورة أو شاذ، لا يجوز استعماله في النثر البتة، فقلوه: ما أنت بالحكم الترضي، نقول: هذا شاذ أو ضرورة، وعليه لا يجوز استعماله في سعة الكلام. وأما أل الاستفهامية التي يقال فيها: بأنها من خواص الفعل الماضي: أل فعلت كذا؟ يعني: هل فعلت كذا؟ هذه هل يشملها قوله: أل؟ نقول: لا يشملها، لماذا؟ لأن هذه أل الاستفهامية نادرة، وإذا كان الشيء نادراً نقول: النادر لا حكم له، إذاً: لا يعترض على المصنف بأن أل الاستفهامية ليست من خواص الأسماء، بل هي من خواص الفعل الماضي، أل فعلت كذا، يعني: هل فعلت كذا؟ لا يرد على الناظم بهذا الاعتراض.

فجوابه: أن أل الاستفهامية نادرة، والنادر لا حكم له، وإنما لم يستثنها لندرتهما والنادر كالعدم.

وأل ومسند: .. هذه العلامة الخامسة: ومسند، هل المراد به هنا مصدر ميمي، أو يبقى على ظاهره؟ مصدر ميمي، بمعنى: اسم المفعول، فيفسر بالإسناد ثم بالإسناد إليه، ثم قد حذف إلى ووصل الضمير بالإسناد، على الحذف والإيصال، حذف حرف الجر ثم وصل به الضمير فاستكننا، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، فسرهم بعضهم على ظاهره. ومسند: المسند هل هو من علامات الأسماء؟ قلنا: عندنا مسند ومسند إليه، الاسم يقع مسنداً إليه ومسنداً، والفعل مسنداً لا مسنداً إليه، إذاً: اشترك الفعل والاسم في كون كل منهما يقع مسنداً، وافترق الاسم عن الفعل في كونه يقع مسنداً إليه، واضح؟ فحينئذٍ الذي اختص به الاسم هو كونه مسنداً إليه، وأما المسند فهذا يشترك فيه الاسم والفعل، زيد قائم .. زيد قام .. قام زيد، زيد قائم: زيد مبتدأ وهو مسند إليه، قائم: هذا خبر وهو مسند، يعني: في معنى الإخبار، أخبرت عن زيد بكونه قائماً، زيد قام، زيد: مبتدأ، وقام: فعل، وفاعله ضمير مستتر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، حينئذٍ صار مسنداً، وهو جملة، لكن أحسن المثل أن يقال: قام زيد، هذا أجود؛ لأن قام هنا فعل فقط، وزيد: هذا فاعل، والفاعل: مسند إليه، والفعل هنا في هذا التركيب يعتبر مسنداً.

إذاً، قوله: ومسنّد، لو أبقيناه على ظاهره ومسنّد، أي: إسناد إليه، هذا على التأويل، ومسنّد، يعني: بأن يصحب الكلمة مسند من اسم أو فعل، إذا اصطحب الكلمة مسند من اسم أو فعل دل على أن تلك الكلمة اسم، لماذا؟ لأنه يتعين أن تكون مسنداً إليه، بدلالة الالتزام.

إذا وجد المسند وصح الكلام حينئذ لا بد من وجود المسند إليه، -ومسنّد- من علامات الكلمة وجود مسندٍ معها، من علامات الاسمية وجود مسندٍ معها، سواء كان فعلاً أو جملةً أو اسماً، فحينئذ نقول: دلالة اللفظ على علامة الاسمية بدلالة الالتزام، وأما كثير من الشراح فأولوا كما قال المصنف هنا ابن عقيل: مسند، هذا مصدر ميمي، استعمله بمعنى: الإسناد إليه على الحذف والإيصال، وهذا جائز وهذا جائز، وإبقاء اللفظ على ظاهره أولى، وخاصةً إذا كان المعنى لا يفسد.

حمل الشارح لفظ مسند في النظم على إسناد، فقال: ومسنّد، إي: مسند إليه، فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف، يعني: على المعلّم، ولا حاجة إلى هذا التكلف، هكذا قال الأشموني، فإن تَرَكَهُ على ظاهره كافٍ، أي: من علامات الاسم: أن يوجد معها مسند، فتكون هي مسنداً إليها ولا يسند إلا إلى الاسم، وهذا واضح بين وليس فيه تكلف.

وأما مسند مراداً به الإسناد إليه، نقول: هذا فيه نوع تكلف، والمراد بالإسناد إليه الإخبار عنه والحديث عنه، فكل كلمة أخبر عنها بخبر أو حكم عليها بحكم فهي اسم، سواء أريد به الإسناد المعنوي أو الإسناد اللفظي.

الإسناد المعنوي: هو الإخبار عن مسمى المبتدأ، والإخبار اللفظي من باب التوضيح والاختصار: هو الإخبار والحكم على الاسم دون المسمى، مثال: قام زيد، زيد: مسند إليه، زيد قائم، زيد: مسند إليه، قام قائم، زيد عندنا فيه أمران .. ملحظان .. اعتباران: زيد الاسم، ومسمى زيد وهو الذات، أنت اسمك: زيد، أنت ذات .. تتحرك وتمشي وتجلس وتنام وتأكل وتشرب، هذا مسمى زيد، وزيد: هذا اسم، إذا قلت: قام زيد، وزيد قائم، من الذي اتصف بالقيام؟ هل هو اسم زيد .. لفظ زيد، أو مسماه؟ مسماه، إذاً: أريد معنى المسند إليه، أريد بالإخبار بالقيام معنى المسند إليه.

لو قلت مثلاً: زيد اسم ثلاثي، زيد: مبتدأ، واسم: هذا خبر، أو: زيد ثلاثي، ثلاثي: هذا خبر، هل المراد الذات أنها ثلاثية الحروف، أو المراد به الاسم؟ المراد به الاسم، حينئذ صار الإسناد لفظياً لا معنوياً؛ لأن الحكم بكونه ثلاثياً هذا حكم ومسنّد المراد به اللفظ

دون المسمى، إذاً: المحكوم عليه .. قاعدة: المحكوم عليه قد يراد بالحكم أن ينصب على المسمى، وقد يراد بالحكم أن ينصب على اللفظ، الأول: يسمى الإسناد المعنوي، والثاني: يسمى الإسناد اللفظي .. الأول متفق عليه أنه من علامات الأسماء والثاني مختلف فيه.

فإذا قيل: زيد ثلاثي، نقول: زيد: المراد به الاسم وليس المراد به المسمى، وثلاثي: هذا خبر على الاسم اللفظي لا على المسمى، ومنه تخريج ضرب: فعل ماضي، ومن: حرف جر، إذا قلت: ضرب: فعل ماضي، هذا مركب أو لا؟ أولاً: حصلت الفائدة التامة أو لا؟ حصلت الفائدة التامة .. حصلت الفائدة الكلامية؛ لأن الأصل في الكلام إذا تكلم متكلم ويعقل ما يتكلم به أنه جار على قواعد العرب، فلا بد من تنزيله على قواعد العرب، حينئذ كل كلام يعرب، لا بد من إعرابه، فإذا لم يمكن إعرابه فليس بكلام، هذان، واضح؟

كل كلام لا بد من إعرابه، فإذا قيل: ضرب زيد عمرواً .. زيد، ضرب: فعل ماضي، وزيد: فاعل، وعمرواً: مفعول به، ضرب: فعل ماضي، حينئذ ما المراد بضرب في هذا التركيب؟ هل هو اللفظ فقط أو مسماه؟ مسماه، ما هو المسمى؟ المسمى: الفعل في الاستعمال .. في التركيب، ضرب زيد عمرواً، الفعل يراد به ماذا؟ يراد الإخبار به عن حدث وقع في زمن مضى، وأن هذا الحدث قد وقع من فاعل، وإذا كان متعدياً وقع على مفعول به، إذا أريد به هذا المعنى حينئذ لا بد من استعماله في تركيب صحيح، لكن في قولنا: ضرب: فعل ماضي، هل أريد به الإخبار عن وقوع حدث في زمن قد مضى؟ الجواب: لا، وإنما المراد هذا اللفظ كما قلنا: زيد ثلاثي، نقول: المراد هذا اللفظ، وضرب: فعل ماضي المراد به هذا اللفظ، فحينئذ صار علماً .. صار اسماً، لماذا؟ لأننا أخبرنا عنه بكونه فعلاً ماضياً، ولا يخبر إلا عن الأسماء، لأنه لا يكون مسنداً إليه إلا الاسم، وهنا ضرب: مسند إليه، كيف يكون مسنداً إليه وهو اسم، ثم نقول: فعل ماضي؟

نقول: فعل ماضي لا باعتبار هذا التركيب، ليس في هذا السياق، ضرب: فعل ماضي، في قولنا: ضرب زيد عمرواً، وأما في هذا التركيب ضرب: فعل ماضي، فليس بفعل بل هو اسم، بدليل: الإخبار عنه بقولنا: فعل ماضي .. بدليل: أنه لا يدل على حدث ولا على زمن محصل، ليس فيه حدث، ولذلك لا يرفع فاعلاً، أين فاعله؟
وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ

ضرب: أين الفاعل؟ ليس فيه فاعل، بل لا يطلب فاعلاً، بل هو مجرد لفظ فهو علم شخصي مسماه: ضرب في قولك: ضرب زيد عمرواً، فلسفة لا بد منها، ومثلها: من: حرف جر، كذلك تقول: مرفوع .. ضرب زيد عمرواً، زيد: فاعل مرفوع بضرب، دخل عليه حرف الجر، فدل على أنه اسم، من: حرف جر مثلها، من في هذا التركيب علم، اسم؛ لأنه أسند إليها ولا يسند إلا إلى الأسماء، فدل على أن: من، في هذا التركيب تعتبر علماً.

فإذا قصد اللفظ بقطع النظر عن كونه اسماً أو فعلاً أو حرفاً فهو علم، هذه نتيجة؛ لأننا قلنا: قد يقصد بالخبر المعنى أو اللفظ، إذا قصدنا اللفظ مطلقاً سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً فهو علم، ولذلك صح أن يقال: إياك واللّو، لو: هذه حرف دخلت عليها أل، وأل من خواص الأسماء، كيف دخلت أل على لو، وهي حرف؟ نقول: قصد لفظها، وهي حرف في قولك: لو أي فعلت كذا لكان كذا، هنا حرف، وأما في قوله: إياك واللّو، فهي اسم، ولذلك صح دخول أل عليها.

لو أن لوّاً بالتثنية، والتثنية من خواص الأسماء، كيف دخل على لو؟ قصد لفظه. إذاً: القاعدة يا إخوان، تفهمون: إذا قصد بالمسند .. بالحكوم عليه .. إذا أخبرت عن شيء، إما أن يقصد معناه أو يقصد لفظه، إن قصد معناه فلا بد أن يكون اسماً، وهو إسناد معنوي، وإذا قصد لفظه فحينئذٍ يستوي الاسم والفعل والحرف وكلها تسمى أسماء.

زيد ثلاثي: إسناد لفظي، زيد: واضح لا إشكال فيه، ضرب: فعل ماضي، نقول: ضرب هنا علم .. علم شخصي، وهو اسم بدليل الإخبار عنه بقولنا: فعل ماضٍ، من: حرف جر، من: في هذا التركيب تعتبر اسماً فهي علم شخصي، مسماه: من، في قولك: خرجت من الدار، من: في هذا التركيب: من الدار، نقول: هي حرف، وأما في قولنا، من: حرف جر فهي اسم، واضح هذا؟

بقي مسألة واحدة: ضرب فعل ماضي، كيف نعرّبه؟ زيد: ثلاثي واضح الإعراب، أما ضرب: فعل ماضي، نقول: ضرب لنا فيه وجهان: إما الإعراب، وإما الحكاية، ضرب تبقّيه كما هو، فتقول: ضرب: مبتدأ مرفوع بالابتداء، هل إعرابه محلي أو تقديرية؟ لا، تقديرية ليس محلياً؛ لأنه ليس مبنياً، بل هو معرب، لكن تعربه على الحكاية، بمعنى: أنك تحكيه كما هو، فتقول: ضرب، لأنه فعل ماضي في الأصل مسماه: فعل ماضي.

والفعل الماضي في مثل هذا النوع يكون مبنياً على الفتح، فتقول: ضرب: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وفعل: هذا خبره.

وجه آخر: أن تعربه منوناً، فتقول: ضربت، مثل: زيد، يجوز فيه هذا الوجه، ضربت: هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء إلى آخره، إذاً: إما أن تحكيه كما هو وتقدر الإعراب، وإما أن تعربه رفعاً وبالتنوين؛ لأنه صار منصرفاً، والتنوين هذا تنوين تمكين، حينئذٍ نقول: فيه وجهان:

من: حرف جر، من: مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية؛ لأنه محكي، ويجوز: من، كقولنا: ضربت، من بالرفع والتنوين، هذا متى؟ إذا كان من على حرفين، وثانيهما صحيح، وأما إذا كان الثاني حرف علة، فحينئذٍ جاز فيه التضعيف، فيقال: في .. في، بالتضعيف، لو .. لو بالتضعيف، لماذا؟ لكون ثانيه حرف لين، يعني: حرفاً من حروف العلة، هذه ثلاثة أوجه في ماذا؟ هذان وجهان في الفعل وفي الحرف، وأما إذا كان ثانيه حرف لين جاز لك أن تقول: لو وتقول: لو بالتضعيف، في .. في بالحركة والتنوين، هذان وجهان في إعراب هذا التصريف.

أما زيد ثلاثي، فهو على أصله، زيد: اسم ثلاثي، نقول: هذا على أصله، على: حرف جر، على نقول: مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمّة مقدرة على آخره، لماذا؟ لأن على هنا كالفتي، والفتى هذا لا تظهر فيه حركة الإعراب.

إذاً: العلامة الخامسة: ومسند، أي: محكوم به من اسم أو فعل أو جملة، نحو: أنت قائم، قائم: هذا مسند، دل على اسمية: أنت، هكذا؟ قائم، نقول: هذا مسند دل على اسمية: أنت، لماذا؟ لأن المسند في كلام صحيح يستلزم مسنداً إليه، بدلالة الالتزام، كذلك: قمت، أين المسند؟ قام، والتاء: مسند إليه، في الأول قلنا ماذا؟ أنت قائم، المسند إليه تقدم، وقمت: المسند إليه تأخر، قائم المسند اسم، قمت: المسند فعل.

زيد أبوه قائم، زيد هل هو اسم أو فعل أو حرف؟ نقول: هو اسم، بدليل ماذا؟ أبوه قائم، هذه الجملة خبر، وهي مسند ولا يسند إلا إلى الأسماء.

طيب! يرد علينا إشكال، تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، خير: هذا مسند، أليس كذلك؟ خير: خبر أو لا؟ خير ماذا بكم؟ تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، خيرٌ مثل: ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [البقرة: 184] ((وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [النساء: 25] إذاً نقول: خير: هذا خبر، هذا خبر مسند، كل مسند يستلزم مسنداً إليه، طيب! تسمع، هذا إشكال فعل أو اسم؟ فعل، كيف نقول: المسند دليل على المسند إليه وهو الاسم؟ على القاعدة الأصل، قلنا: إذا تقرر عندنا صحة علامة حينئذٍ لا يعترض عليها بالفروع

والصور والأمثلة، قاعدة في الشريعة كلها، حتى في باب المعتقد: إذا أصل أهل العلم .. أهل السنة والجماعة اتفقوا على أصل نصوا عليه صراحةً حينئذٍ إذا مر بك حديث، مرت بك آية، قد يفهم منها شيء يعارض ذاك الأصل، ما تأتي وتشكك في الأصل، لا، وعندنا القاعدة هنا: رد المتشابه إلى المحكم، وهذا كذلك يقال في الفقه ويقال هنا في النحو.

إذا قعد قاعدة .. قعدت قاعدة، وكانت أدلتها ثابتة من كلام العرب، حينئذٍ إذا وجد مثال أو مثالان أو أربعة أو خمسة، يخالف ظاهرها تلك القاعدة، لزماً نوؤل هذا المثال، لا نقول: يشكل علينا ونشتغل به لا، مباشرة نقول: هذا أصل متفق عليه عند أهل العلم، سواء كان في النحو أو في غيره، وهذا المثال قد يعارض في الظاهر، إذاً هو الذي يقبل التأويل لا ذاك الأصل.

إذاً: لا يسند إلا إلى الاسم، هذه قاعدة، إذا جاءنا مثل هذا التركيب لا بد من تأويله، فحينئذٍ نقول: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، فتسمع هذا منسبك مع أن المحذوفة بمصدر، أي سماعك، أين: أن؟ محذوفة، وإذا حذف: أن ارتفع الفعل، الأصل أن تسمع، وإذا قلت أن تسمع حينئذٍ صار سماعك؛ لأن: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، والمصدر اسم، إذاً: صح الإخبار أو لا؟ صح الإخبار، وقد جاء في أفصح الكلام، أي: ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)) [البقرة: 184] خير: هذا خبر، وهو مسند، أين المسند إليه؟ نقول: موجود، أين هو؟ أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، صومكم أو صيامكم خير لكم.

((وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)) [النساء: 25] صبركم خير لكم، أن تسمع بالمعيدي، حذف: أن، فارتفع الفعل: تسمع، فحينئذٍ لا بد من القول بأن: تسمع هنا في قوة المصدر، وإن حذف أن، فحينئذٍ نقول: الإخبار هنا بقولنا: خير في المثل عن مصدر، والمصدر لا يكون إلا اسماً، من علامات الأسماء كونه مصدراً.

إذاً: تسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر، والأصل: أن تسمع، أي: سماعك، فحذفت أن ورفع المثل، وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسياً، وإن كان مخالفاً للقياس، وحسن حذفها وجودها في أن تراه، تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، لما وجدت أن في الطرف الأخير سوغ حذفها من أولها، روي هذا المثل بوجه آخر: أن تسمع على الأصل .. أن تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، فيه إشكال؟ لا إشكال فيه، وروي بالنصب على إضمار أن: تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، وهذا يقوي الوجه الأول، تسمع بالنصب،

يعني: ضَمَّنْ أو قَدِّرْ أن ووجد أثرها بعد حذفها، وهذا شاذ سيأتي في باب النواصب أنه شاذ.

لكنه لما روي بهذا وذا وذاك، حينئذٍ بمجموع هذه الأمثلة نقول: يتقوى القول بأن: خيرٌ: خبر عن اسم، سواء قلنا سماعك أو لا، لا بد من تأويل تسمع باسمه على أي وجه كان.

وروي بالنصب على إضمار أن؛ لأن المضمَر في قوة المذكور بخلاف المحذوف، لكن نصبه على إضمارها في مثل ذلك شاذ كما سيأتي في بابه.

وهذا المثل للرجل الذي له صيت في الناس لكنه محقر المنظر، وأما قولهم: زعموا: مطية الكذب، هذا مثل ضرب زيد، ضرب: فعل ماضي، زعموا مطية الكذب، مطية: خبر، وهو مسند، أين المسند إليه؟ زعموا، زعموا: هذه جملة فعل وفاعل، هل هي مسند إليه؟ نعم، مسند إليه، لماذا؟ قصد لفظها.

لا حول ولا قوة إلا بالله: كنز من كنوز الجنة، كنز، فكنز: هذا خبر مسند، إذاً: أين المسند إليه؟ لا حول ولا قوة إلا بالله.

ونقف على هذا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ...

عناصر الدرس

* أمثلة في الإسناد إلى الجمل

* علامات الفعل مطلقاً

* علامة الحرف

* علامة المضارع - الماضي - الأمر - اسم الفعل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أُسْئَلَةُ:

- هذا يقول: لماذا أسقطت كلمة: زائدة من حد التنوين؟

- قلنا: نون ساكنة زائدة، هذا مشهور، قلنا: هذا نسقطه لماذا؟ إذا قلت: تلحق،

الإلحاق كله، هذا باب الصرف، الإلحاق كله من الزوائد، إذاً: لا يحتاج، والإلحاق يدل على الزيادة بالمطابقة، ليس بالاستلزام ولا بالتضمن حتى نقول: هذا قيد لا بد منه.

- هل كل نون التوكيد الخفيفة ما قبلها مفتوح دائماً؟

- نعم، هذا الأصل، وسيأتي في باب التوكيد.

- ما الفرق بين قولك: سماعي، وقياسي؟
- سماعي، يعني: موقوف على السماع، لا يجوز القياس عليه، وأما القياسي فلا.
- هل يقاس جزء ونصف على بعض وكل؟
- هذا قيل النصف نصفه، لكن الظاهر لا؛ لأنه ليس ملازم لنظام، نقول: هذا الرغيف نصف.
- لماذا لم تحذف الألف في: فتى ومثنى؟!
- فتى واضح، في .. في، قلنا: هذا جائز ليس بواجب، يجوز إبقاؤه كما هو ويجوز أن تضعفه، فلا إشكال، مسند اسم مفعول، وقيل: مصدر ميمي، ليس مطلقاً، قد يستويان، يكون اللفظ واحد والمعنى مختلف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

- إذاً: العلامة الخامسة، هو قوله: ومسند، إن أبقيناها على ظاهرها، أي: ومسند، أي: محكوم به يكون مع الكلمة، إن وجد معها سواء كان اسماً أو فعلاً حينئذٍ حكمنا على تلك الكلمة التي صاحبها المسند بأنها اسم.
- هل يصح إبقاء اللفظ على ظاهره، ويجعل كونه مسنداً من علامات الأسماء؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن المسند ليس من خواص الأسماء، بل يشاركه الفعل، ولذلك نقول: الاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه، يعني: محكوماً عليه ومحكوماً به، وأما الفعل يكون مسنداً ولا يكون مسنداً إليه، إذاً: الفعل شارك الاسم في كونه مسنداً، وانفصل الاسم عن الفعل في كونه يقع مسنداً إليه، والعلامة إنما تكون مما يختص بالشئ ولا يدخل على غيره، فما شارك لا يصح أن يكون علامة؛ لأنه لا يميز أحد النوعين عن الآخر، بخلاف المسند إليه، نقول: هذا يختص به الاسم فقط دون الفعل والحرف، فإذا صارت الكلمة مسنداً إليها حكمنا عليها بأنها ماذا؟ بأنها اسم.
- وعرفنا أن الإسناد يكون لفظياً ويكون معنوياً، وقفنا عند قوله: زعموا: مطية الكذب .. لا حول ولا قوة إلا بالله: كنز من كنوز الجنة، لا إله إلا اله كلمة التوحيد، أي: هذا اللفظ زعموا: مطية الكذب، لماذا نقدر؟ لأن مطية: هذا خبر محكوم به، ولا يحكم إلا على الاسم، إذاً: زعموا اسم، لا بد أن نقول: زعموا اسم، لكن قصد لفظه دون معناه، وإذا أخبر عن الشئ مقصود به لفظه دون معناه صار علماً، وإذا صار علماً صار اسماً، حينئذٍ كيف نعرب زعموا؟ زعموا كلها هكذا تقول: زعموا مبتدأ، ولا تقل: زعم: فعل

ماضي، والواو فاعل، لا خطأ هذا، هذا غلط، لماذا؟ لأنك لو أعربت بهذه الصورة حينئذٍ نظرت إلى المعنى، ونحن هنا حكمنا على اللفظ وجعلنا المعنى نسبياً منسياً.

فإذا جئت تعرب، تقول: زعموا مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمته مقدرة على آخره، التي هي الواو، الواو كدال زيد، الواو هنا زعموا كدال زيد؛ لأنه صار المقصود بهذه الجملة هذا اللفظ زعموا، حينئذٍ تقول: مرفوع ورفع ضمته مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية.

لا حول ولا قوة إلا بالله: كنز، كنز: هذا مسند، والمسند إذا وجد مع كلمة دل على أنه اسم، إذاً: لا حول ولا قوة إلا بالله اسم، بدليل وجود المسند، كيف نعربه؟ لا تقل: لا: نافية للجنس، وحول: اسمها، هذا غلط، لماذا؟ لأنك لو أعربت بهذه الصورة نظرت إلى المعنى، والمفترض هنا نسيان المعنى، والحكم على اللفظ، فتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله على الحكاية مبتدأ، كلها مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمته مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، هذا الإعراب صحيح، وإن جرى بعضهم على أنه يفصل فهو غلط، هذا يقول موجود الآن في كتب المدارس، نقول: هذا غلط .. هذا سهو، لعله دكتور لم يع.

فحينئذٍ نقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، فهو كزيد .. مثل زيد، ومثلها: زعموا مطية الكذب، وأما قولهم: زعموا مطية الكذب فعلى إرادة اللفظ، مثل: من حرف جر، وضرب: فعل ماضي، فكل من: زعموا، ومن، وضرب اسم للفظ فهو علم شخصي للفظ الواقع في غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ في معناه، فهو مبتدأ وما بعده خبر، وهذا الإسناد يسمى إسناداً لفظياً، وهل هو علامة من علامات الأسماء؟ نقول: نعم، علامة من علامات الأسماء.

بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ

إذاً: التمييز الحاصل للاسم أو الكائن بالاسم بالجر وما عطف عليه، وإنما ميزت هذه العلامات الخمسة الاسم؛ لأنها خواص له، أما الأول الذي هو الجر، فلأن الجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم، مررت بزيد .. بزيد، زيد ممرور به، أخبرت عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم، فدل على أن الجرور بحرف الجر يكون مخبراً عنه في المعنى، إذاً: الجر، فلأن الجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم، فزيد في قولك: مررت بزيد، أو جاء غلام زيد مخبر عنه في المعنى عن الأول بأنه ممرور به، وعن

الثاني بأن له غلاماً، جاء غلام زيد، زيد: نقول: هذا مجرور، لماذا هو مجرور؟ لأنه مضاف إليه، هل هو من علامات الأسماء؟ نقول: نعم، من علامات الأسماء، لماذا؟ لأنه لحقته الكسرة، أخبرنا عنه، عن زيد بأن له غلاماً، أليس كذلك، فصار زيد من قولك: غلام زيد مخبراً عنه، ولا يخبر إلا عن الاسم، إذاً: عرفنا النوع الأول. وبعضهم سمى حروف الجر بهذا الاسم، قالوا: لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، فيما إذا لم يتعد بنفسه، وهذا أيضاً المعنى معنى صحيح، وأما التنوين، يعني: صار من خواص الأسماء، فلأن معانيه الأربعة لا تتأتى إلا في الاسم، أربعة: التمكين، والتكثير، والعوض، والمقابلة، هذه لا يمكن أن تتصور إلا في الاسم، ولا يمكن أن تتصور إلا في .. لا تتصور في الفعل ولا في الحرف، ولذلك قلنا: التنوين حرف معنى، إذاً: له معنى من المعاني.

أما الدلالة على أمكنية الاسم وكونه متمكناً في باب الإعراب هذا واضح. والدلالة على تنكيه كذلك واضح؛ لأن وصف التكثير من خواص الأسماء. وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلاً لنون جمع المذكر السالم فلأن الفعل والحرف لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك التنوين وهو تنوين المقابلة. وأما كونه عوضاً؛ فلأن العوضية إن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة، وهذا واضح.

أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسماً، من علامات الاسمية كونه مضافاً، ومن علامات الاسمية كونه مضافاً إليه.

أو عن حرف فالحرف المعوض عنه إنما هو آخر الاسم الممنوع من الصرف، كما قلنا في جوارٍ وغواشٍ، وهذا خاص بالأسماء.

إذاً: الأنواع الأربعة صارت من خواص الأسماء؛ لأن هذه المعاني التي دلت عليها هذه الأنواع من أنواع التنوين لا يتصور وجودها إلا في الاسم، وأما النداء من خواص الاسم، فلأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً.

وأما: أل، فلأن أصل معناها التعريف، وهو لا يكون إلا للاسم؛ لأن وضع الفعل على التكثير والإيجام ويبقى على أصله، فلا يطلب زوال تنكيه بخلاف الاسم فيطلب زوال تنكيه، ولا يقبل ذلك إلا الاسم، والحرف غير مستقل.

وأما المسند فهو من خواص الأسماء، لماذا؟ فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً، لكن ينبه إلى أن الإسناد إليه، هذه علامة، هل كل اسم يكون مسنداً إليه .. يشترط فيه أن يكون مسنداً إليه؟ أقول: لا، لا يشترط ذلك، بل بعضها يكون مسنداً ومسنداً إليه، وهذا هو

الأكثر: أن يقع مسنداً ومسنداً إليه، هذا هو الأكثر في استعمال الأسماء، وبعضها لا يقع إلا مسنداً فقط لا يأتي مسنداً إليه، وهو اسم، مثل أسماء الأفعال: هيهات العقيق .. هيهات: هذا ليس بفعل، نقول: هذا اسم فعل وهو مسند، والعقيق: فاعل مسند إليه، هل يقع اسم الفعل مسنداً إليه؟ الجواب: لا، إلا في قولنا: هيهات: اسم فعل، حينئذٍ قصد لفظه، وأما إذا قصد معناه فلا، هذا يقع مسنداً ولا يقع مسنداً إليه. عكسه: يقع مسنداً إليه ولا يقع مسنداً، وهو الضمير المتصل، قمت .. ضربت .. أنا مسلم، قمت، التاء هنا ضمير متصل، أليس كذلك؟ مسند إليه، هل يقع مسنداً .. هل تأتي التاء خبراً؟ لا تأتي، إذاً: الضمائر المتصلة هذه لا تكون إلا مسنداً إليها، أنا مسلم، أنا: مبتدأ، أخبر عنه بقولنا: مسلم، حينئذٍ نقول: هل يأتي: أنا خبر؟ الجواب: لا، لا يقع إلا مسنداً إليه.

النوع الرابع: لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، مثلوا له بقط وعوض ونحوها، فهذه لا تقع لا مسنداً ولا مسنداً إليه، إذاً: الاسم باعتبار كونه مسنداً أو مسنداً إليه أربعة أقسام: ما يقع مسنداً ومسنداً إليه وهو الغالب والأكثر في الأسماء. ما يقع مسنداً لا مسنداً إليه وهو أسماء الأفعال فحسب. ما يقع مسنداً إليه لا مسنداً وهو ضمائر الرفع المتصلة. ما لا يقع لا هذا ولا ذاك، ومثل له بقط وعوض، وحيث. إذاً: قوله: ومسند، نقول: هذه العلامة الخامسة للاسم تمييز حصل، وعرفنا الاشتراط لماذا وقع في هذه العلامات الخمسة.

هنا ذكرنا فيما سبق قول ابن عقيل: وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الأسماء وليس كذلك، قلنا: هذا فيه نظر، فمعنى البيت، قال ابن عقيل: حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر، على هذا التقدير ابن عقيل جعل الجملة فعلية لا اسمية، ونحن قلنا: تمييز حصل، للاسم، تمييز: هذا مبتدأ، وجملة حصل صفة للتمييز، وللإسم جار ومجرور متعلق بماذا؟ بمحذوف خبر مقدم لتمييز، وبالجر: هذا جار ومجرور متعلق بحصل، هنا قوله: حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف بالجر، كأنه قال: حصل، هذه هو أول الجملة، وليس هو تمييز، ولا إشكال، الإعرابات كلها إذا كان المعنى صحيح فلا إشكال.

ولذلك ما أكثر ما يجوز في الألفية من الإعرابات، لكن قد يكون بعضها أولى من بعض، وإذا قلنا: تمييز، التمييز الحاصل للاسم .. كائن للاسم بالجر هذا أولى، لماذا؟ لأننا نريد

أن نحكم على الشيء المميز، ولذلك قلنا: تمييز ليس المراد به المصدر؛ لأن التمييز فعل
الفاعل، وإنما هو من إطلاق المصدر وإرادة أثره، فحينئذٍ المراد هنا: هل نحكم على
الشيء بكونه مميزاً أو مجرد حصوله، ما المراد؟ الأول التمييز، زيد أخوك .. أخوك زيد،
كل منهما يجوز أن يكون معرباً بأنه مبتدأ وخبر، زيد أخوك، زيد: مبتدأ، أخوك: خبر،
ويجوز عكسه خلافاً لابن مالك كما سيأتي، إذا قلت: زيد أخوك، أخوك زيد، إذا أردت
أن ترجح أحد الإعرابين عن الآخر، أيهما المعلوم عندك أو عند المخاطب؟ هذا يختلف،
إذا تعرف أنه زيد ولا يعرف أنه أخوه فتقدم زيد؛ لأنه هو المبتدأ، يعرف الاسم ولا
يعرف الوصف، حينئذٍ تقول: زيد الذي تعرفه أخوك، وإذا عكست: أخوك عنده أخ،
ولا يعرف أنه زيد، فتقول: أخوك زيد، يصح أو لا يصح؟ يصح، إذا: المعنى له دور في
ترجيح أي الإعرابين يكون، ولذلك تجد في التفسير كلها ما من كلمة في الغالب إلا
ويجوز ويجوز ويجوز، إذا نظرت إلى ترجيح أو إلى القواعد النحوية كلها جائزة، بعضها
يكون فاسد باطل إلى آخره، ما في إشكال لكنه قليل؛ لأن أكثرهم نخاة، حينئذٍ إذا
أعربوا الكلمة الواحدة بعدة أوجه، إذا جئت وأنت تنظر حينئذٍ كيف ترجح؟ تنظر إلى
السياق .. سياق الكلام من أوله إلى آخره، وإن كان ثم قصة تنظر إليها من أولها إلى
آخرها، وإن كان ثم أحكام شرعية سردت من أولها إلى آخرها، بالنظر إلى المعنى هو
الذي يرجح، أي التعريفين، أو أي الإعرابين أو الأكثر أرجح من غيره، أما مجرد يجوز
ويجوز نكون ظاهرية هكذا، نقول: هذا فيه نوع فساد، لماذا؟ لأنك قد تحمل اللفظ
معنى غير مراد، بمجرد الجواز، يجوز كذا ويجوز .. لأنه إذا طبقنا القواعد على الألفاظ
حينئذٍ جاز ما قد يناقض المعنى من أصله.
إذاً نقول: قول ابن عقيل هنا حصل للاسم تمييز مراده به أنه جملة فعلية، هذه خمسة
علامات للاسم.

وقلنا: تقديم الجار والمجرور لا يفيد الحصر، بل المراد به الاهتمام، وثم علامات أخرى
وصلها بعضهم إلى ثلاثٍ وثلاثين علامةً، منها: حروف النصب النواسخ، هذه من
علامات الاسم: إن زيدا، إن: نقول هذه من علامات الاسم، لولا -الامتناعية-، إمّا
-التي للتفصيل- هذه من علامات الأسماء، ياء النسب: قرشي .. هذه لا تلحق إلا
الأسماء، قرشي .. لا تلحق إلا الأسماء. الألف المقصورة: حبلى .. الممدودة: صحراء،
التصغير: لا تصغر إلا الأسماء، أما الفعل والحرف لا يصغر، إلا إذا قصد لفظه، كونه
فاعلاً علامة للاسمية، ولذلك إذا جاء جملةً حينئذٍ أُوِّلَ بمفرد: ((أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ

تَحْشَعُ)) [الحديد:16] ألم يَأْن: هذا فعل، أين فاعله؟ خشوع .. أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، إذأ: كونه فاعلاً يعتبر علامةً للاسمية، كونه مفعولاً به وقد سبق، كونه منعوتاً لا نعتاً .. كونه منعوتاً لا تنعت إلا الأسماء، كونه مذكراً .. كونه مؤنثاً .. كونه مضافاً .. كونه مضافاً إليه، وإذا جاء المضاف إليه جملةً وجب تأويله بمفرد: ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)) [المائدة:119] نقول: هذا لا بد من تأويله.

ثم قال المصنف رحمه الله تعالى:

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي ... وَنُونٌ أَقْبَلْنَ فِعْلٌ يَنْجَلِي

لما انتهى من القسم الأول والنوع الأول وهو ما يميز الاسم عن قسيميه الفعل والحرف انتقل إلى النوع الثاني، وثني به لأنه يأتي أحد جزئي الكلام، يعني: هو ركن، وإذا كان ركناً حينئذٍ له أهمية ومنزلة؛ لأنه قد يزول الكلام بزواله.

بتا فعلت وأتت .. بتا فعلت: هذا جار ومجرور، وأتت: معطوف عليه، وبيا أفعلي: هذا معطوف عليه، ونون أقبلن: معطوف عليه، معطوف على أي شيء؟ ونون: هذا بالكسر، معطوف على أي شيء؟ على ياء أفعلي، أو على تاء فعلت؟ الأول؛ لأن القاعدة أن ما جاء بالمعطوفات بحرف العطف الواو حينئذٍ العطف على الأول، يكون مرده إلى الأول، وكذلك: أو، وأما ثم والفاء فهذه على حسب ما قبلها.

فِعْلٌ يَنْجَلِي: فعل: هذا مبتدأ، ينجلي: صفته، يعني: يظهر بتا فعلت، فعل: نقول: هذا مبتدأ وهو نكرة، كيف جاز الابتداء بالنكرة؟ ينجلي: هذا خبر، هل نقول: صفة؟ فعل: هذا مبتدأ، ينجلي: يعني: يظهر بتا فعلت، بتا فعلت: جار ومجرور متعلق بقوله: ينجلي، وينجلي: هذا خبر فعل، كيف جاز الابتداء بالنكرة وهو فعل؟ نقول: قصد لفظه، هذا قول، فصار معرفةً، أو يقال: بتقديم -بتا-؛ لأن النكرة إذا أفادت أي فائدة .. مالم تفد أي فائدة، حينئذٍ نقول: هل استقام الكلام بتاء فعلت فعل ينجلي؟ واضح الكلام.

إذأ: حصلت الفائدة بتقديم الجار والمجرور وإن كان متعلقاً بالخبر، وهذا لا يجوز عندهم لكن للضرورة ولكونه جاراً ومجروراً، فِعْلٌ: بكسر الفاء وإسكان العين، الفعل بكسر الفاء: اسم لكلمة مخصوصة، يعني: اسم مسماه لفظ، زيد، قلنا: هذا مسماه الذات، والفعل مسماه: قام يقوم قم، هذا مسمى، وفعل اسمه، كما نقول: زيد مسمى واسمه اسم، اسم: هذا لفظه، مسماه: زيد وعمرو، قام: مسمى، اسمه: فعل، إذأ: الفعل بكسر الفاء وإسكان العين، اسم لكلمة مخصوصة، احترازاً من الفعل بفتح الفاء فهو من

الأحداث مصدر، هذا عند النحاة، مصدر فَعَلَ.

لكن المكسور في اللغة فَعَلَ، بمعنى اسم المفعول، يعني: يأتي بمعنى اسم المفعول كما ذكره في الكشف: ((وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فَعَلِ الْخَيْرَاتِ)) [الأنبياء: 73] يعني: مفعولات الخيرات، وكون مكسور الفاء اسماً لما ذكر، ومفتوح الفاء مصدراً له بحسب الاصطلاح، وأما في اللغة فهم مصدران، إذاً: فعل، يأتي المصدر منه فَعَلَ وفَعْلٌ.

وأما عند النحاة فلا، فرقوا بينهما مجرد اصطلاح، فالفعل اسم لكلمة مخصوصة، ما مصدره؟ قالوا: الفَعْلُ، وهذا مجرد اصطلاح، فَعْلٌ يَنْجَلِي يعني: يظهر ويتضح ويتميز عن أخويه بأربع علامات ذكرها متواليه، قال:

بنا فعلتَ، يعني: بتا، تا .. هذه قالوا: يتعين القصر هنا للوزن، وإن كان لغةً فيه ..

يتعين القصر هنا للوزن، وإن كان في نحو الباء والتاء والتاء المد والقصر، الباء: با وباءً .. تا وتاءً .. ثا وثاءً، يجوز فيه المد والقصر، ولكن هنا يتعين فنقول: لغة فيه، ولا نقول إلا من أجل بيان أنه لا بد منه للوزن.

بنا فعلتَ: بتا، أي: الفاعل، لماذا؟ لأن تا مضاف، وفعلتَ: مضاف إليه، وهو جملة في الأصل، لكنه قصد لفظه، فلما قصد لفظه صار علماً، فعندنا مضاف ومضاف إليه، بتا فعلتَ، يعني: بتا الفاعل، سواء كانت مضمومةً نحو فَعَلْتُ، أو مفتوحةً نحو فَعَلْتُ، أو مكسورةً نحو فَعَلْتُ، وهنا بماذا نضبطها، بتا فعلتَ، أو فعلتُ، أو فعلتِ؟ يجوز الأوجه الثلاثة، ولكن قيل: الرواية بالفتح، بتا فعلتَ، وروي في روايةٍ مختلف في تصحيحها: بتا فعلتُ على أنها بالضم.

على كل هذا أو ذاك قل ما شئت؛ لأنه ليس بكلامٍ وحي، حينئذٍ أقول: بتا فعلتُ .. بتا فعلتُ .. بتا فعلتِ، يجوز الأوجه الثلاثة وإن كان المشهور أنه بالفتح.

إذاً: بتا، أي: بتا الفاعل، متكلاً نحو فعلتُ بالضم، أو مخاطباً نحو: تباركت يا الله، فعلتَ، أو مخاطبةً نحو: قمتِ يا هند بكسرهما، فحينئذٍ مراد الناظم هنا لو قلنا بأحد الأوجه بتا فعلتُ، هل المراد به خصوص التاء المضمومة أو المراد به ما هو أعم؟ أعم؛ لأن ثم فرقاً بين المخاطب والمتكلم، والمخاطبة، فحينئذٍ إذا قيد اللفظ بحركة معينة ولا بد من تقييده نقول: بتا فعلتُ المضمومة على جهة الخصوص أو المراد به العموم؟ الثاني: المراد به العموم.

إذاً: ليس مراد الناظم بقوله: بتا فعلتَ خصوص التاء سواء كانت مضمومة أو مفتوحة على الوجهين، بل التاء تاء الفاعل مطلقاً، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة من ذكر الملزوم وإرادة اللزوم على طريق الكناية أو المجاز المرسل، يعني: مجاز.

ومثل ذلك يقال في قوله: وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَقْبَلَنَ، ويا افعلي: الياء هذه المراد به ياء الفاعل، وافعلي، افعلي: هذا فعل أمر، هل ياء الفاعل خاصة بفعل الأمر؟ لا، تضربين هذه ياء الفاعل، افعلي: هذه ياء الفاعل، إذاً كونه أضاف يا إلى افعلي، هل هو لخصوص افعلي أو المراد به الأعم من ذلك فيشمل المضارع؟ الثاني، حينئذ يكون فيه مجاز.

وَتُونِ أَقْبَلَنَ .. أقبلن، نون: هذا مضاف، وأقبلن: مضاف إليه، إذاً النون التي في أقبلن وهو فعل أمر هل هي خاصة به أم تدخل على المضارع؟ تدخل على المضارع، إذاً: لم يقصد الناظم بقوله: تا فعلت خصوص تاء الفاعل المفتوحة أو المضمومة على حسب النطق، ولم يقصد يا افعلي: خصوص الفعل فعل الأمر، ولم يقصد بقوله: نون أقبلن خصوص فعل الأمر، بل الحكم عام، ثم المراد بتاء الفاعل هنا .. المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه، لماذا؟

لأنك تقول: ضربتُ، هذا إسناد الضرب إلى من أحدث الفعل، أنا أوقعت الضرب على غيري متعدي، ضربتُ، متُّ الحدث أين؟ قام بي أو أقمته على غيري؟ قام بي، إذاً: يشمل الاثنين النوعين، سواء كان متعدياً إلى الغير ضربتُ، أو كان قائماً به؛ لأن الفاعل سواء كان قائماً به أو واقعاً عليه، ويبقى ماذا؟ يبقى ما ضربت زيداً، ما: حرف نفي، وضربتُ فعل وفاعل، فُعل الضرب أو لا؟ لم يفعل، كيف نقول: تاء الفاعل، أين الفعل؟ نقول: هذا سيأتينا في بابه، أن المراد به مجرد اصطلاح فحسب، وإلا الفاعل هو من أوجد الفعل، هذا في لغة العرب .. من أوجد الفعل .. من أوجد الحدث، فحينئذٍ إذا قال: ما ضربت زيداً، كيف هنا نقول: التاء فاعل، وليس عندنا حدث أصالة؟ نقول: هذا من باب الاصطلاح كما سيأتي في محله.

إذاً: تاء الفاعل المراد بها التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل، أو قام به، أو نفي عنه، وذلك كضربت، ومت، وما ضربت، وما مت، فليس المراد الفاعل الاصطلاحي كما سيأتي للزوم القصور عليه، بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها، لو قيل: المراد بتا فعلت هنا، هل المراد به الفاعل الاصطلاحي؟ نقول: لو قلنا بهذا خرجت التاء التي أسند إليها كان، كنت قائماً .. كنت، نقول: هذه تاء الفاعل أو لا؟ نعم، تاء الفاعل، هل المراد بالفاعل هنا الذي أوجد الفعل؟ الجواب: لا، ليس المراد به الفاعل الاصطلاحي؛ لأن التاء هنا لا تعرب فاعلاً، بل هي اسم كان، ويعرب مجازاً على أنه فاعل.

إذاً: ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها، ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل، وعرف الفاعل في بابه

بأنه المسند إليه فعله، وهذا سيأتي في موضعه، وهل المراد به الفاعل اللغوي؟ من هو
الفاعل اللغوي؟

كل من أحدث الحدث، إذاً: ليس المراد به الفاعل اللغوي ولا الفاعل الاصطلاحي؛
لأن الفاعل اللغوي لا يشمل نحو: ما ضربت زيداً؛ لأنه ليس بفاعل وإنما هو
اصطلاحي، وكذلك: مت، وضربت، وما مت، وما ضربت، نقول: هذه داخلة في الحد،
لا بد أن يشمل من أحدث .. أوقع الحدث، أو قام به الحدث، أو نفي عنه الحدث ..
وهذا لا يتصور في الفاعل الاصطلاحي ولا الفاعل اللغوي، إذاً: لا بد من التفسير
ولذلك قلنا: أنه مجاز إما من إطلاق الملزوم وإرادة اللزوم .. من ذكر الملزوم وإرادة
اللزوم، على طريق الكناية أو المجاز المرسل، فحينئذٍ ماذا نقول هنا بتا فعلت؟ هل نقول:
الفاعل الاصطلاحي أو الفاعل اللغوي، أو لا هذا ولا ذاك؟

نقول: لا هذا ولا ذاك، وإنما ذكر الأخص الذي هو الفاعل من باب إطلاق اللفظ
الذي لا بد منه؛ لأنه لو لم يعبر بهذا اللفظ ماذا يعبر؟ ليس عندنا إلا فاعل اصطلاحى
أو فاعل لغوي، لكن من حيث الاتصال وعدمه ما يصدق عليه تاء الفاعل أعم من
الفاعل الاصطلاحي وأعم من الفاعل اللغوي، ولذلك: كنت قائماً، التاء هذه تاء
الفاعل، مع أنها لا تسمى فاعلاً عند النحاة، وليس فاعلاً اصطلاحياً.
ما ضربتُ زيداً، التاء: هذا ليست بفاعل لغوي، مع أنها فاعل اصطلاحى، إذاً: بتا
فعلتُ، المراد بالتاء هناك الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي
عنه، بهذا نفسرها ولا نقف مع اللفظ؛ لأننا لو وقفنا مع اللفظ فأدخلنا وأخرجنا
فحينئذٍ خرجت بعض الألفاظ ودخل ما لا يراد.

ولا يرد التاء في نحو: ما قام إلا أنت، أنتَ بفتح التاء، هل هي مثل تا فعلت؟ نقول:
لا، لماذا؟ لأنها لم تدل بالمطابقة، وقد عرفنا أن التاء المراد بها ما دل بالمطابقة على من
أحدث أو قام به، أو نفي عنه الفعل، وهنا: ما قام إلا أنت نقول: ليست دالة بالمطابقة
على نفس الفاعل، بل الدال عليه: أن، على مذهب البصريين، أن الضمير هو: أن،
وتاء التاء هذه مفتوحة حرف خطاب.

بقي الإشكال في ماذا؟ أن هذه تا فعلت هذه تدخل ليس .. ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ))

[الغاشية: 22] وبها استدل على فعليتها خلافاً لمن أنكروه: ((لَيْسُوا سَوَاءً)) [آل

عمران: 113] إذاً: هي فعل، لست .. ليس هذه هل تدل على حدث؟ لا، وإنما تدل
على نفيٍ فحسب، ولذلك ذهب بعضهم أنها حرف بمنزلة ما النافية، لأنه لا يفهم منها

حدث، إذا كان لا يفهم منها حدث كيف نقول: ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ)) [الغاشية:22]
والتاء هذه تاء الخطاب فهي تاء الفاعل؟ ليس عندنا حدث أصلاً.

بقي الإشكال في دخول التاء اللاحقة لليس، حتى ينهض الرد على من زعم حرفيتها
بلحاق تاء الفاعل، إذ لا يصدق عليها أنها تاء من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي
عنه، لعدم دلالة ليس على الحدث، وهذا وارد.

وحينئذٍ نقول: هي تاء من نفي عنه الخبر، في هذا التركيب: ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصْطَرِّ))
[الغاشية:22] لست، هذه التاء، نقول: تاء من نفي عنه الخبر، ولا نعبر عنها بأنها تاء
الفاعل إلا من باب التعميم فحسب، وأما عند التحقيق فنقول: هنا ليس عندنا حدث،
بل هي تاء من نفي عنه الخبر، اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر، وهذا
يرجع إلى المصطلح.

وأما دخول اللاحقة لعسى (فَهَلْ عَسَيْتُمْ)، نقول: عسى فعل الصحيح، لماذا؟ لاتصال
تاء الفاعل بها، إذ هي تاء من قام به الرجاء أو انتفى عنه، إذاً: بتا فعلت، المراد هنا
بتاء المطابقة الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل .. الحدث، أو قام به أو نفي عنه،
ليعم كل ما ذكرناه، وليس المراد به الفاعل الاصطلاحي ولا الفاعل اللغوي، بتا فعلت،
وهذه تدخل على ماذا، تاء الفاعل تتصل بماذا، بأي أنواع الفعل؟ الماضي، وهل تدخل
على الفعل المضارع؟ الجواب: لا، من خواص الفعل الماضي دخول أو قبول تاء الفاعل
به .. اتصالها به، لماذا؟ لأنها بالسماع .. سماع ما نقل عن العرب لم ينقل أنها دخلت
على المضارع ولا على الأمر، واضح؟

أما الأمر؛ فلأن الفاعل لا يكون إلا مستتراً، هذا واضح، وأما المضارع؛ فلأن الفعل
المضارع إذا أسند إلى .. تتصل به، المضارع تتصل به؟ نقول: لا، لا تتصل به، لماذا؟ ..
لا، هذا في تاء التأنيث الساكنة، يأتي معنا.

بتا فعلت .. إذاً: تاء الفاعل خاصة بالفعل الماضي، والتعليل السابق فيما بعده.
وأنت .. يعني: عطف على ماذا؟ بتا فعلت، وبتاء أنت، قلنا: تا فعلت: مضاف
ومضاف إليه، حينئذٍ أنت هذا قصد لفظه، هل هو معطوف على تاء أو معطوف على
المضاف إليه .. هل هو معطوف على المضاف أو على المضاف إليه؟ يحتمل هذا
ويحتمل ذاك، حينئذٍ إذا عطفناه على المضاف صار لا بد من التقدير بتا فعلت، وبتا
أنت، وإذا عطفناه إلى المضاف إليه حينئذٍ بتا صار مشتركاً بين التائين: تاء الفاعل وتاء
التأنيث الساكنة.

إذاً قوله: وأنت، عطف على تا فعلت، بتقدير مضاف، أي: وتاء أنت، أو على فعلت .. على جعل التاء في قوله: بتا، من استعمال المشترك في معنييه، وهذا جائز. بتا فعلت: مضاف ومضاف إليه، وأنت: هذا إما أن يكون معطوفاً على المضاف وهو تا، وإما أن يكون معطوفاً على المضاف إليه، إن عطف على المضاف .. على تاء حينئذٍ لا بد من التقدير، يعني: وتاء أنت، مثل الأول، وإن عطف على المضاف إليه حينئذٍ بتا: يكون لفظاً مشتركاً بين التائين.

إذاً: وأنت: المراد به تاء التانيث الساكنة، تاء التانيث من إضافة الدال إلى المدلول، مثل تنوين التمكين، من إضافة الدال إلى المدلول؛ لأنه حرف معنى، تاء التانيث حرف معنى، إذاً: تاء التانيث: حرف دال على تانيث .. تانيث ماذا؟ تانيث الفاعل، هذا على المشهور، ضربت هنداً عمرواً، ضربت هنداً، ضربت: التاء هذه تاء التانيث الساكنة اتصلت بالفعل الماضي، لماذا اتصلت به؟ للدلالة على تانيث الفاعل، وهو: هند، ضَرَبْتَ هند.

ضَرَبْتَ هنداً، ما إعراب هند؟ نائب فاعل، هل هو فاعل؟ لا، إذاً: أنت الفعل هنا واتصلت به تاء التانيث للدلالة على تانيث نائب الفاعل.

((وَكَاثَتْ مِنَ الْقَانِثِينَ)) [التحریم:12] كانت .. هي مريم، التاء هذه تاء التانيث الساكنة، اتصلت بالفعل كان للدلالة على ماذا؟ على تانيث الفاعل؟ لا، على تانيث نائب الفاعل؟ لا، على تانيث اسمها، ولذلك نقول: الأولى أن يقال: تاء التانيث الدالة على تانيث المسند إليه، ليعم الفاعل ونائب الفاعل واسم كان، وأما إذا خصصناها بالفاعل حينئذٍ خرج نائب الفاعل، وخرج اسم كان.

إذاً: المراد بها تاء التانيث الساكنة، وهذه الساكنة صفة لتاء، لا للتانيث، أصالةً، يعني: في أصل وضعها هي ساكنة، وهذا محل وفاق: أن تاء التانيث تعتبر ساكنةً وهي حرف .. حرف معنى، وضع للدلالة على ما ذكرناه.

قامت هنداً، قام: فعل ماضي، والتاء، نقول: حرف تانيث دال على تانيث الفاعل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهنداً: فاعل، وقال بعضهم: بل تاء التانيث اسم، وهذا خرق للإجماع، وما بعده بدل عنه، وهو باطل، لماذا؟ لأن المبدل منه: يجوز إسقاطه ويستغنى عنه بالبدل، وهنا لو أسقطناه؟ الإعراب على هذا القول، قامت هنداً، قام: فعل ماضي، والتاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، وهنداً: بدل منه، إذاً التاء: مبدل منه، من علامات صحة البدل إسقاط المبدل منه وإقامة

البدل مقامه، هل يصح هنا؟ لا يصح: قام هندٌ، إذًا: هذا القول فاسد من أصله، لا يلتفت إليه.

تاء التأنيث الساكنة أصالةً، نحو: أتت هندٌ، وقولنا: تاء التأنيث، أي: تأنيث الفاعل تأنيثاً معنوياً، والأحسن المسند إليه، فلا يرد حينئذٍ تاء: رُبَّةٌ وَثْمَةٌ لماذا؟ لأن التاء هنا في رب؛ لأن رب حرف و ثم حرف، وقد اتصلت به تاء تأنيث ساكنة، هل نقول: رب و ثم أفعال؟ نقول: لا، لماذا؟ لأن التاء هنا لتأنيث اللفظ، لا لتأنيث المعنى، والتي تعتبر علامة على الفعلية هي تاء التأنيث المعنوي، ففرق بينهما.

فإن روعي المعنى فهي علامة على الفعلية، وإن روعي اللفظ، فحينئذٍ ليست علامة على الفعلية بل دخلت الحرف، إذًا: ورُبَّةٌ سائل، تحركت التاء هنا لغة، وقول الشاعر أيضاً:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

فثُمَّةٌ ورُبَّةٌ على لغة من سكنهما حينئذٍ نقول: التاء هنا لتأنيث اللفظ لا لتأنيث المعنى، وقولنا: الساكنة، تاء التأنيث الساكنة، نقول: هذا القيد للإخراج .. احتزنا به عن المتحركة في المثالين السابقين، ورُبَّةٌ .. ثُمَّةٌ هذه متحركة ولا إشكال فيها. أصالةً: نقول: هذا قيد لهذا القيد، لكن للإدخال، والاحتراز بالساكنة عن المتحركة، وبالأصالة عن الحركة العارضة، أما المتحركة: فإن كانت حركتها حركة إعراب فهي خاصة بالاسم، نحو: مسلمة، نقول: هذه تاء التأنيث متحركة أصالةً .. متحركة أصالةً بحركة إعراب، حينئذٍ هذه من خواص الأسماء، ونلحقها بما ذكرناه سابقاً، هذا متى؟ إذا كانت تاء التأنيث متحركة أصالةً.

فإن كان حركتها حركة بناء حينئذٍ تدخل .. هل تختص بالفعل؟ إذا كان حركتها حركة بناء: لا حول ولا قوة، قوة: هذا مؤنث أو لا؟ مؤنث، وهو مختوم بالتاء، والتاء هنا محركة لكن حركتها حركة بناء، حينئذٍ نقول: هذه الحركة حركة بناء، وليست حركة إعراب، فإذا كان كذلك فليست من خواص الاسم، بل تدخل الحرف كما في المثال الذي ذكرناه رُبَّةً، على لغة من فتح.

وإذا كانت حركتها حركة بنية فحينئذٍ تدخل على الفعل، هندٌ تقوم، التاء هذه تاء التأنيث، وهي محركة بالفتح، وحركتها هذه حركة بنية، الحرف الأول والثاني والثالث أو الرابع ما قبل الأخير أي حركة له يسمى حركة بنية، يعني: حركة وزن وصيغة، زيد ..

زَ .. زَ. الزا مفتوح، الفتحة هذه نسميها حركة إعراب أو حركة بناء؟ لا هذه ولا تلك، وإنما نسميها حركة بنية.

وكذلك: زيدٌ، الدال هذه مضمومة، حركتها حركة .. زيدٌ، جاء زيدٌ، الحركة هذه حركة إعراب.

طيب! قالت حذامي، الحركة هنا حركة بناء، ففرق بين الحركات الثلاث.

وإنما سكن التاء الفعلي للفرق بين تائه وتاء الاسم، ولم يعكس لنا ينظم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل، هذا تعليل، قيل: مسلمة .. فاطمة تحركت، وهنا قلنا: قامت، لماذا سكنت؟ قالوا: الفعل ثقيل والحركة ثقيلة، والاسم خفيف والحركة ثقيلة، فأعطي الخفيف الثقيل، أعطي الخفيف الذي هو الاسم الثقيل الذي هو الحركة، وأعطي الثقيل الذي هو الفعل الخفيف الذي هو السكون، سلوكاً مسلك التعادل والتناسب، والله أعلم.

والحركة العارضة نحو: ((قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ)) [يوسف:51] إذًا: نشترط في هذه التاء الساكنة أن تكون علامة، إذا كانت ساكنة أصالةً، فإن تحركت على جهة العرب، نقول: هل يخرجها على كونها علامة أو لا؟ الجواب: لا، نحو ماذا؟ نحو: ((قَالَتْ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ)) [يوسف:51] قالت: هذا الأصل أنها ساكنة، ام .. التقى ساكنان، التاء والميم، والهمزة هذه تسقط في درج الكلام، ماذا نصنع؟ نحرك التاء بالكسر على الأصل بالتخلص من التقاء الساكنين .. ((قَالَتْ امْرَأَةُ)) [يوسف:51] وهذا واضح بكسر التاء لالتقاء الساكنين.

وقالت امّة .. أمة، ألقيت الحركة على التاء وحذفت، يعني: أريد التخلص من هذه الهمزة فألقيت حركتها على التاء، فقيل: قالت امّة، إذًا: هذه الحركة على التاء حركة عارضة، ولذلك إذا جئت تعرب: قالت .. قال: فعل ماضي، والتاء حرف تأنيث مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل.

وإذا قلت: قالت امرأة .. قال: فعل ماضي، والتاء: حرف تأنيث مبني على السكون، أين السكون؟ مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، والأصل هو السكون.

وقالتا .. ((قَالَتَا أَتَيْنَا)) [فصلت:11] هنا حركت بماذا؟ بالفتح، والألف هذه فاعل، لماذا حركت؟ للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الألف ساكنة والتاء ساكنة، لماذا كان خصوص الحركة الفتحة؟ لأن الألف لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مفتوحاً، لا مضموماً ولا مكسوراً.

إذاً: في هذه الأنواع الثلاثة، قالت امرأة .. قالت أمة .. قالتا، نقول: هنا الأصل في التاء أنها ساكنة، وحركت عرضاً، ما الدليل على أن هذه الحركة لا تأثير لها في كون الأصل في التاء السكون، نقول: رمتا، (الهندان رمتا)، رمى: إذا اتصلت به تاء التانيث، قلت: رمت هنداً، رمت .. راء ثم ميم، ثم تاء، رمت، والأصل: رمى مثل: فتى، لما أريد اتصال التاء به التقى ساكنان: الألف والتاء، لا يمكن تحريك الأول، ولا يمكن حذف الثاني؛ لأنه حرف معنى، حينئذٍ حذفنا الألف، أليس كذلك؟ فقليل: رمت .. رمت، على وزن: فعت، اللام محذوفة .. رمت هنداً.

رمتا .. لما اتصلت الألف بالفعل الذي ألحقت به التاء حينئذٍ تحركت التاء لمناسبة الألف، أليس كذلك؟ حركت التاء لمناسبة الألف، لو كانت هذه الحركة معتبرة، نقول: هذه الحركة غير معتبرة، بل الأصل هو السكون، وهذه الحركة عرضاً، إذ لو كانت أصالةً، لرجعت الألف، لأننا نقول: رمتا .. رمت: حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، طيب! ورمتا، ليس عندنا ساكنان، في اللفظ ليس عندنا ساكنان، فلو كانت هذه الحركة معتبرة لرجعت الألف، فدل على أن التحرك هنا بالفتح إنما هو لمناسبة ماذا؟ الألف، ولا حذف إلا بحركة أصلية كما سيأتي في محله.

أما تاء التانيث المتحركة أصالةً فلا تختص بالفعل، بل إن كانت حركتها إعراباً اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل، بل تكون في الاسم نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهذه كما سبق حركة بناء.

وفي الفعل نحو هندٌ تقوم، نعم هو هذا الشاهد الذي أردناه .. هندٌ تقوم، التاء هذه تاء تانيث، وحركت بماذا؟ بالفتح، هل حركتها حركة بناء أو بنية؟ نقول: بنية، لماذا؟ لأنها في أصل الكلمة، لما دخلت على المضارع وامتزجت به قلنا: صار كالحرف منه، كأنه جزء من الفعل المضارع، وإذا كان كذلك فهو كحركة الزاي من زيد، إذاً: هندٌ تقوم نقول: هذه حركة بنية.

وفي الحرف نحو رُبَّةٌ وثُمَّةٌ على لغة تحريك تائيهما، وهما ولاةٌ ولعلَّةٌ على لغة من ألحق: لعلّ تاء ساكنة، وليس من الحروف ما أنث بالتاء إلا هذه الأربعة فقط، لاةٌ ولعلَّةٌ .. لاتٌ، أصلها: ولاةٌ سيأتي في محله، لاةٌ .. لا وزيدت عليها التاء، لعل .. لعلَّةٌ، ورُبَّةٌ وثُمَّةٌ، فقط التي أنثت من الحروف، وما عداها فعلى الأصل.

وبهاتين العلامتين .. إذاً: عندنا علامتان: بتا فعلت، المراد بها تاء الفاعل على جهة العموم الذي ذكرناه، وأنت: أي: تاء التانيث الساكنة أصالةً، وكلا العلامتين علامة على الفعلية، فعلية الفعل الماضي، ولا تدخل على المضارع ولا على الأمر.

وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة رُدُّ على من زعم من البصريين

كالفارسي حرفية ليس قياساً على ما النافية، ليس، هل هي حرف أو فعل أو اسم؟ لم يكن ثم قول بأنها اسم، انتهينا بالإجماع .. بقي هل هي فعل أم حرف؟ عند الفارسي ونحوه أنها حرف، لماذا؟ لأنها لا تدل على حدث .. ليس فيها حدث، وإنما هي مجرد النفي، مثل ما النافية، وما النافية حرف باتفاق.

حينئذٍ ليس مثلها، هذا نازعها شيء من جهة المعنى، فحينئذٍ لما ثبتت لها آثار الفعلية وهو كونها ترفع وتنصب، وهذا الأصل في الفعلية، ثانياً: كونها تتصل بها وهو الشاهد معنا .. كونها تتصل بها تاء الفاعل، حكمنا عليها بأنها فعل: ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ)) [الغاشية:22] لست .. نقول: لست .. ليس، هذا الأصل فيها، ليس: هذه فعل بدليل ماذا؟ بدليل اتصال تاء الفاعل بها، وتاء الفاعل لا تتصل إلا بالفعل.

وأجاب الفارسي: بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى ما كان، ورافعاً وناصباً، لكن هذا التعليل ضعيف، لماذا؟ لأنه من جهة الاجتهاد وجهة المعنى، وهنا اتصال التاء باللفظ من جهة اللفظ، فهو منطوق به، وخاصةً مجيئه في أفصح الكلام: ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ)) [الغاشية:22] .. ((لَيْسُوا سَوَاءً)) [آل عمران:113] فهي فعل اتصل به الواو، وليس: صار مسنداً، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى، قياساً على لعل، وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية: نعم، وبئس.

إذاً: ليس، وعسى، ونعم، وبئس: أفعال على الصحيح، بدليل اتصال إحدى التائين المذكورتين تاء التانيث أو تاء الفاعل بها، وهذا يكفي في ثبوت فعليتها، وما قيل من التعليل أنها حرف رجاء ونحو ذلك فهذا كله مردود؛ لأنه من جهة المعنى، ولأنه اجتهاد، ولأن ما اتصل بها من الألفاظ مقدم على المعاني، هذا هو الأصل في هذا، فاشتراك التاءان في لحاق ليس وعسى .. لست .. ليست اتصل بها التاءات، ليس وعسى، عست هندٌ مفلحةٌ.

((فَهَلْ عَسَيْتُمْ)) [محمد:22] تاء الفاعل، تاء الفاعل إذا كان المخاطب واحداً، نقول: صليت .. هل صليت، أليس كذلك؟ تفتح التاء، نحن نقول: المخاطب تكون التاء مفتوحة بتا فعلت للمخاطب، ((فَهَلْ عَسَيْتُمْ)) [محمد:22] التاء مضمومة هنا ما السر؟ لأن الميم الدالة على الجمع يناسبها ما قبلها أن يكون مضموماً، إذاً: إذا كان المخاطب بها جمع حينئذٍ ضمت، فهل عسيتم .. هل صليتم .. هل صمتم .. هل زكيتم؟ إلى آخره، نقول: التاء هنا تكون مضمومة.

وأما في المخاطب المفرد، هل صليت .. هل صمت .. هل زكيت؟ تكون بالفتح، هذا تنبيه، إذًا: اشترك التاءان في لحاق ليس وعسى، وانفردت الساكنة .. تاء التأنيث الساكنة بنعم وبئس، ولا تتصل بها تاء الفاعل، أليس كذلك؟ نعمت المرأة هند .. بنست المرأة دعد.

وانفرد التاء الفاعل بتبارك على قول، تبارك .. تباركت يا الله، وهل تتصل به تاء التأنيث الساكنة؟ هذا محل النزاع، والظاهر أنها تتصل؛ لأنه يقال: تباركت أسماء الله، وقيل: تبارك تقبل التائين، تقول: تباركت يا الله، وتباركت أسماء الله. **بَنَّا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي .. أَتَتْ:** هذه نقول التاء: تاء التأنيث الساكنة، وكذلك تاء الفاعل، تتصل بكل فعل ماضٍ إلا أربعة أنواع، لا تقبل إحدى التائين البتة: الأول: أفعال التعجب، ما أحسن زيداً .. ما أحسن عمرواً .. ما أحسن هنداً يبقى على الأصل، أفعال التعجب لا تقبل لا تاء الفاعل ولا تاء التأنيث. ثانيًا: حبذا في المدح، لا يقبل تاء التأنيث ولا تاء الفاعل.

الثالث: أفعال الاستثناء، خلا وعدا وحاشا، جاء القوم ما عدا زيداً .. ما عدا هنداً .. لا يقبل التأنيث.

الرابع: كفى، في قولهم: كفى بهندٍ، لا تقل: كفت بهندٍ؛ لأن الباء هذه زائدة، وهندٍ ما إعرابه؟ كيف نعره؟ كفى: فعل ماضي، بهندٍ: الباء حرف جر زائد، وهندٍ: فاعل مرفوع، صحيح؟ فاعل مرفوع، ورفع ضممة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهذا واقع في القرآن فلا تنكروه: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)) [فاطر: 3] خالقٍ: هذا مبتدأ دخلت عليه من الزائدة، حينئذٍ، خالقٍ: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضممة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة: 19] بشيرٍ: فاعل مرفوع، ورفع ضممة مقدرة على آخره، أليس كذلك؟

((وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ)) [النساء: 64] رسولٍ: مفعول به، ومن: هذه زائدة .. صلة، يعني: تأكيد، قل: هذا أو ذاك فلا بأس، القول بالزيادة في القرآن إذا فهم المعنى لا بأس بها.

بَنَّا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي .. وَيَا أَفْعَلِي: بقصر ياء للوزن، يعني: ياء المخاطبة، ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع، إذًا: ليست خاصة بـ: فعلي الذي هو الأمر، بل هي مشتركة

بين فعل الأمر: اركعي، اركعي، نقول: هذا فعل أمر، واتصلت به ياء المخاطبة.

أنتي تقومين، الياء هذه ياء .. ما نوعها؟ ياء المخاطبة، ولا نقول: ياء الضمير.

ويشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو: قومي يا هند، وأنتي يا هند تقومين، فهي مشتركة بخلاف تا فعلت وأنت، ولم يقل: ياء الضمير، أو ياء المتكلم للحوقهما الاسم والفعل والحرف، مر بي أخي فأكرمني، مر بي: هذه ياء المتكلم، دخل عليها حرف الجر، إذًا: ليست من خواص الاسم .. ليست من خواص الفعل، مر بي: اسم مجرور بالياء، أخي: أضيف إلى الاسم، فأكرمني: هذه ياء المتكلم في الثلاث، ياء المتكلم: مر بي أخي فأكرمني، مثال واحد يشمل الجميع.

إذًا: ياء المتكلم ليست خاصةً بالفعل ولا بالاسم ولا بالحرف، بل يدخل عليها الحرف وتضاف وكذلك تنصب، فأكرمني: هنا اتصلت به ياء المتكلم، وبهذه العلامة رد على من قال بأن هاتِ بكسر التاء، وتعالى: بفتح اللام اسما .. فعلي أمر، فهات بمعنى: ناول، وتعالى بمعنى: أقبل أو تعال، هذه الأفعال هاتي وتعال هل هما اسما فعل أمر، أو فعل أمر؟ الصواب الثاني، بدليل ماذا؟ تقول: هاتي يا هند، وتعالى يا هند، قبل الياء على الصحيح، والصحيح أنهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة إن خوطب بهما مذكر، وعلى حذف النون إن خوطب بهما مؤنث، فقوله: ويا افعلي، أي: لا خصوص للاحقة للأمر وإن أوهمتها العبارة، بل لا بد من التعميم كما ذكرناه سابقاً.

يا افعلي: ياء مضاف، وافعلي: مضاف إليه، هل المضاف إليه قيد في المضاف، هل هو قيد، يعني: ياء افعلي متصلة بفعل الأمر احترازاً عن غيره، أم أنه لبيان الواقع؟ لبيان الواقع، لماذا؟ لأن هذه الياء ليست خاصة بفعل الأمر بل بتدخل الفعل المضارع.

ونون أقبلن .. ونون بالجر، عطفاً على تاء، يعني: بنون أقبلن، يعني: ونون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة نحو: أقبلن، أقبلن: هذا فعل أمر اتصلت به نون التوكيد الثقيلة، هل اتصال نون التوكيد الثقيلة خاص بفعل الأمر؟ الجواب: لا، وإن أوهمتها عبارة المصنف، بل هو عام، لا خصوص هذا الفعل، لماذا؟ لأنه يدخل الفعل المضارع: ((لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ)) [يوسف:32] ونحو: ((لَنَسْفَعًا)) [العلق:15] وقد اجتمعاً في قوله: ((لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا)) [يوسف:32].

وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله:

أَشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفَا

وقوله:

أَقَاتِلْنَ أَخْضِرُوا الشُّهُودَا

، فهذا شاذ لا يعول عليه، يعني: يحفظ ولا يقاس عليه، وسهله مشابته للمضارع لفظاً ومعنى.

إذاً: هذه أربع علامات للفعل، لكن المصنف هنا قال: فعل ينجلي، بهذه المسائل، بهذه العلامات، هل أراد خصوص فعل، أم أطلقها مشتركة ثم فصل بعد ذلك؟ الثاني، ولذلك نقول: فعل هنا: المراد به المصدقات، بقطع النظر عن كونه مضارعاً أو ماضياً أو أمراً، فعل: قلنا: هذا اسم، أليس كذلك؟ اسم لكلمة مخصوصة يصدق على أي شيء؟ على الأفعال الماضية والأفعال المضارعة والأمر، هل هنا عين نوعاً واحداً من هذه الأنواع؟ الجواب: لا، لأنه سيأتي:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم ...

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ مَزَّ وَسَم ...

فأجمل أولاً ثم فصل ثانياً.

فِعْلٌ يَنْجَلِي: .. يعني: يظهر بما ذكرناه، قال السيوطي في جمع الجوامع: جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، وهي: تاء الفاعل أولاً، ثانياً: ياءه، ثالثاً: تاء التانيث الساكنة، رابعاً: قد، خامساً: السين، سادساً: سوف، سابعاً: لو، ثامناً: النواصب لن .. يعني: لن وأخواتها، تاسعاً: الجوازم، عاشراً: أحرف المضارعة، على الصحيح وإن أنكرها ابن هشام، الحادي عشر: نونا التوكيد، ثاني عشر: اتصاله بضمير الرفع البارز، ثالث عشر: لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، سيأتي: وَقَبْلَ يَاءِ النَّفْسِ، ثالث عشر: لزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، رابع عشر: تغيير صيغته لاختلاف الزمان.

هذه أربع عشرة علامة، أكثر ما قيل في ما يميز الفعل عن قسيميه الاسم والحرف هو وجود واحد من هذه العلامات، لكن لا يشترط أن توجد بالفعل ولا يشترط أن يقبل الفعل كل العلامات، بل قد يقبلها بعضها والبعض لا يقبله كما ذكرناه في الاسم.

فمعنى البيت: ينجلي الفعل بتاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد، حينئذٍ جعل البيت .. قال: ينجلي، جملة فعلية أو اسمية؟ فعلية، لو أردناه جملة اسمية، نقول: الفعل ينجلي بتاء الفاعل، على الإعراب الذي ذكرناه، وهو لم يجعله على الإعراب المشهور.

ينجلي الفعل، يعني: يظهر وينكشف ويتميز عن قسيميه الاسم والحرف بتاء الفاعل، وما عطف عليه.

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ .. سوى ماذا؟ سوى الاسم والفعل، لكن هذا غلط، لماذا؟ لأن سواهما،
الحرف .. سوى الاسم والفعل هذا معلوم؛ لأنه قال:

وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ .. علم من هذا التركيب أن الحرف سوى الاسم والفعل، صحيح؟
إذاً: سواهما الحرف .. يعني: سوى الاسم والفعل بهذا التقدير نقول فيه نظر، ليس
بصحيح، لماذا؟ لأنه لا فائدة فيه، وإنما يكون تكراراً مع ما سبق؛ لأن سوى الاسم
والفعل معلوم من قوله: واسم وفعل ثم حرف، ولا شك أن الاسم سوى الفعل، وأن
الفعل سوى الاسم، يعني: غيره؛ لأن سوى بمعنى: غير، وكذلك الحرف سوى الاسم
والفعل.

لكن المراد هنا سواهما الحرف، أي: سوى قابلي العلامات، لا بد من التقدير، سوى
قابلي العلامات التسع المذكورة؛ لأنه ذكر خمساً للاسم وأربعاً للفعل فهي تسعة، ما لا
يقبل علامات الاسم ولا علامات الفعل -الحرف-، هذا مراد المصنف، هو يريد أن
يبين ماذا؟ هل أراد أن يبين أن الحرف قسم للاسم والفعل، أم ما يميز لنا الحرف عن
غيره؟ الثاني، وإذا فسرنا سواهما: سوى الفعل والاسم حينئذٍ رجعنا إلى الأصل، وهذا
نقول: فاسد؛ لأن تميز الحرف عن الاسم والفعل بذاته هذا معلوم مما سبق، وإنما المراد
هنا: ذكر علامة تميزه عن غيره.

فقال: علامة الحرف عدمية، هذا مراده، سوى، يعني: غير، قابلي علامات الاسم
والفعل التسع المذكورة فهو الحرف، فما مر بك من لفظ ولا تدري هل هو اسم أو فعل
أو حرف أدخل عليه علامات الاسم، فإن قبلها أو قبل واحداً منها فاحكم باسميته،
فإن لم يقبل شيئاً من علامات الأسماء تأتي إلى المرتبة الثانية: تدخل عليه شيئاً من
علامات الفعل، فإن لم يقبل شيئاً من علامات الفعل فاحكم عليه بأنه حرف، لماذا؟
لأن القسمة ثلاثية حصر لا رابع لها، إذا انتفى كونه اسماً وانتفى كونه فعلاً تعين الثالث،
وهو أنه حرف، ولذلك نقول هنا: العلامة عدمية، لكنها ليست عدماً مطلقاً بل عدماً
مقيداً، يعني: ما لم يقبل علامة الاسم ولا علامة الفعل.

العدم المطلق لو أحلناه على شيء مجهول غير معروف، قلنا: لا يقبل علامة، علامة
ماذا؟ هذا عدم مطلق، لا يصح أن يكون علامة على الحرف؛ لأن الحرف موجود،
والعدم كاسمه عدم ليس بشيء، فكيف يجعل العدم الذي ليس بشيء علامة على وجود
الحرف؟ نقول: هذا في العدم المطلق، أما في العدم المقيّد بانتفاء علامات الاسم أو
علامات الفعل فهو وارد ولا إشكال فيه.

ولذلك قال الحريري هناك:
والحرفُ ما ليستْ له علامةٌ ... فقيسْ على قولي تَكُنْ علامةً

الحرف ما ليست له علامة وجودية، لا بد من التقدير، ليس المراد ما ليس له علامة؟ لا، له علامة لكنها علامة عدمية مقيدة، واضح هذا؟ إذاً: سواهما الحرف .. سواهما، أي: سوى قابلي العلامات التسع المذكورة الحرف، ما إعراب سواهما الحرف؟ مبتدأ وخبر، سوى: معرفة أو نكرة، والحرف: معرفة أو نكرة؟ سواهما على قولكم معرفة، والحرف معرفة، وحينئذٍ يجوز الوجهان.
إذا كان كل منهما معرفة، نقول: يجوز الوجهان، لكن الأولى أن يجعل الحرف مبتدأً، وسواهما: خبراً مقدماً؛ لأن الذي تحدث عنه ويتكلم عنه هو الحرف، فإذا كان كذلك فهو المحكوم عليه، وهو أولى.

فإن قيل: ابن مالك رحمه الله يرى أن سوى، بمعنى: غير، وأن غير لا تتعرف بالإضافة، فحينئذٍ كيف نجعل: سواهما معرفةً ونجوز الوجهين؟ عرفتم الإشكال، سوى .. سواهما، قلنا: هذه نكرة مضافة إلى الضمير فاكتملت التعريف، هذا الظاهر، ولكن سوى كغير، وغير لا تتعرف بالإضافة، هل سواهما معرفة هنا أو لا؟ معرفة، ليس بمعرفة .. القاعدة صحيحة، لكن يستثنى في المضاف الذي تضاف إليه غير ولا يكون معرفاً لها ألا تقع بين ضدين، فإن وقعت بين ضدين فحينئذٍ اكتسبت التعريف.

الحركة غير السكون، الحركة: هذا مبتدأ، وغير: خبر، وهو مضاف والسكون مضافاً إليه، السكون مضاف إليه معرفة أو لا؟ معرفة، وغير: نكرة، هل اكتسبت النكرة المضاف هنا غير التعريف من المضاف إليه أم لا؟ اكتسبته، لماذا؟ لأنها وقعت بين ضدين، أما لو قيل: زيد غير عمرو، اكتسبت التعريف؟ لا؛ لأنها ليست بين ضدين، فغير عمرو، غير: مضاف، وعمرو: مضاف إليه وهو معرفة علم، لكن غير ما زالت نكرة لم تكتسب التعريف، هذا سيأتي في محله.

هنا: سواهما، سوى هل أضيف إلى ما هو ضد للاسم والفعل؟ سواهما، يعني: سوى الفعل والاسم، يعني: سوى قابلي علامات الاسم والفعل، إذا كان التقسيم محصوراً في ثلاثة أنواع فحينئذٍ صارت القسمة مقابلة: اسم وفعل يقابلها الحرف، مثل الحركة والسكون، فإذا كان كذلك حينئذٍ صح أن يقال: بأن سوى هنا اكتسبت التعريف من الضمير، وهذا هو الظاهر.

إذاً: سواهما الحرف، قال: كهل، سواهما، أي: أي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة الحرف، وسواهما: خبر مقدم، والحرف مبتدأ مؤخر؛ لأنه الحدث عنه فهو المبتدأ، وقلنا: التسع المذكورة لماذا؟ لأننا لو عممنا في العلامات وجعلناها شاملةً للعلامات التي لم تذكر هنا لكان في الكلام إحالة على مجهول، يعني: لماذا نقول: التسع، سوى قابلي العلامات التسع؟

لأننا لو قلنا: سوى قابلي علامات الأسماء والفعل، قلنا: الأسماء علاماتها أكثر من ثلاثين، وهذه أكثر من الأربعة التي ذكرها المصنف، ففيها إحالة على مجهول، لكن نقول: هذه الإحالة مغتفرة هنا؛ لأنها إحالة على الموقَّف، يعني: المعلم، كما ذكرناها، فإن قيل: من الأسماء ما لا يقبل شيئاً من هذه التسع كقط وعوض، قلنا: هذا ليس بمطرد، يعني: العلامة هنا ليست بمطردة قد يقبل بعضها علامات ولا يقبل الآخر، بل قد لا يقبل علامة البتة، حينئذٍ إذا لم يقبل علامة البتة رجعنا إلى الحد. بعض الأسماء قد لا يقبل شيئاً من العلامات، هل عدم قبوله لشيء من العلامات ينفي اسميته؟ نقول: لا، لماذا؟ لأن عندنا شيئين يميز الاسم عن الفعل والحرف، أولاً: الحد فنطبق الحد، فإن دل اللفظ على معنى غير مقترن بزمان صدق عليه أنه اسم، ولو لم يقبل شيئاً من العلامات، كذلك القول في الفعل.

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهْلٌ وَفِي وَلَمْ كَهْلٌ، يعني: وذلك كهل، قسم لنا الحرف إلى ثلاثة أقسام؛ لأن الحرف الذي هو حرف معنى، إما أن يكون مشتركاً بين الاسم والفعل، يعني: يدخل على الاسم، ويدخل على الفعل، مثل له بعل .. كهل: ((فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ)) [الأنبياء: 80] جملة اسمية، ((هَلْ يَسْتَطِيعُ رُبُّكَ)) [المائدة: 112] جملة فعلية، إذاً: هل: مشتركة بين الاسم والفعل، تدخل على الاسم وتدخل على الفعل. وفي .. هذا إشارة إلى الحرف المختص، والمختص قسمان: مختص بالاسم ك: في، ومختص بالفعل ك: لم، إذاً: هذا التعداد هو مقصود لبيان هذه الأنواع الثلاثة، أن الحرف ثلاثة أنواع على جهة التفصيل: حرف مشترك وحرف مختص بالاسم ك: في، وحرف مختص بالفعل، ثم كل من هذه الثلاث إما مهمل وإما عامل فالنتيجة ستة. حرف مشترك عامل. حرف مشترك غير عامل -مهمل-. حرف مختص عامل. وحرف مختص بالاسم غير عامل، مختص بالاسم عامل.

حرف مختص بالفعل وهو مهمل غير عامل.

وحرف مختص بالفعل وهو عامل.

هذه كلها ستة، ولذلك أشار إليها بقوله:

كهل وفي لم .. كهل: الكاف هذه حرف، وهل: حرف، وسبق أن الحرف لا يدخل إلا على الاسم، حرف كاف، كيف دخل على: هل؟ قصد لفظه، إذاً: صار علماً .. صار اسماً، هل هنا اسم، فالكاف: حرف جر، وهل، نقول: اسم مجرور بالكاف، قصد لفظه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وهنا قد أتى به ساكنة.

سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهْلٌ وَفِي وَلَمْ ... فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

الأفعال ثلاثة: إما مضارع، وإما ماضٍ، وإما أمر، وهذا التقسيم باعتبار الزمن لا باعتبار شيء آخر، فالأفعال باعتبار أنواعها لا باعتبار صيغها إذ هي لا تنحصر ثلاثة، أي: الأفعال من حيث الزمن لا بالنظر إلى غيره؛ لأن الأفعال باعتبار التجرد وعدمه تنقسم إلى قسمين، وباعتبار التمام والنقصان تنقسم إلى قسمين، إذاً: لها اعتبارات مختلفة، ولكن باعتبار الزمن تنقسم إلى ثلاثة، ودليله التبع والاستقراء.

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ:

فِعْلٌ هذا مبتدأ، ومضارع: هذا نعته صفة له، يلي، يعني: يتبع، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، كيشم: هذا مثاله، وذلك كيشم .. فهو خبر لمبتدأ محذوف،

فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ

بمعنى: أن المضارع يتميز عن أخويه الماضي والأمر بقبوله للم، ولم: هذه حرف نفي وجزم وقلب، كيشم، يعني: مثل هذا الفعل يشم .. يشم: بفتح الشين مضارع شِمْتُ الطيب بالكسر من باب علم يعلم، شِمْتُ يشم، وهذه اللغة الفصحى، وجاء أيضاً من باب ينصر ينصر، حكاها الفراء وابن الأعرابي.

هل هذا المثال لفعل مضارع دخلت عليه: لم، أم لا؟ قالوا: هذا تأخير من تقديم، والأصل:

فِعْلٌ مُضَارِعٌ كَيْشَمَ يَلِي لَمْ

إن وليه حينئذٍ حكمنا عليه بأنه فعل مضارع، وأما في هذا التركيب؛ لأنه لو أراد الفعل المضارع الجزم عليه بأنه فعل مضارع، قال: كلم يشم، فأدخل عليه لم، لكن نقول: هذا

تأخير من تقديم، فعل: مبتدأ، ومضارع: نعته، وخبره: الجملة يلي، وقوله: كيشم مثال للمضارع قبل دخول لم، لا للمضارع بعد دخول لم، لماذا؟ لأنه متأخر من تقديم، والأصل: فعل مضارع كيشم يلي لم، لا مثال للمضارع المقترن بلم، إذ لو كان كذلك لقال: كلم يشم، وهذا واضح بين.

إذاً: فعل مضارع يختص بلم، وهذه لم كما قلنا: حرف نفي وجزم وقلب، نفي: لأنها تنفي الحدث، لم يضرب زيداً عمرواً، لم يضرب نفت الحدث وقوعه، وجزم: لأنها تعمل الجزم في الفعل المضارع، وقلب: لأنها قلبت الزمن من الحال إلى الماضي، ولذلك سبق أن: لم يضرب: هذا ماضٍ من جهة المعنى، لا من جهة اللفظ، أما في اللفظ فهو مضارع.

فَعَلَّ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم

وهل يتميز الفعل المضارع بغير لم؟ الجواب: نعم، ولذلك ابن هشام رحمه الله في قطر الندى جعل هذه علامة تبعاً لابن مالك، وابن مالك هنا ميز الفعل المضارع عن الماضي والأمر بلم، ولم يجعله متميزاً عنهما بحروف أنيت، والصحيح أن تتميز الفعل المضارع بحروف أنيت أولى من تمييزه بلم، على خلاف ما قرره ابن هشام هناك رحمه الله تعالى. وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّائِي مَزٍ وَسَم ... بِالتَّوْنِ فِعْلٌ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرْ فُهِم

هذا داخل في الأبيات السابقة؛ لأنه عمم أولاً قال:

بَنَّا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي ... وَتُونِ أَقْبَلَنْ فِعْلٌ يَنْجَلِي

فِعْلٌ سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، أراد أن يفصل لنا كل فعل، ما الذي يدخل عليه من تلك العلامات، فبدأ بالمضارع، وقدمه على الماضي والأمر لشرفه بالإعراب كما سيأتينا في قوله: وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً، ولم سمي الفعل مضارعاً، وما وجه إعرابهم؟ ثم ثنى بالفعل الماضي للاتفاق على أنه مبني بين الكوفيين والبصريين، وثالث بفعل الأمر لوجود الاختلاف بين الطائفتين، يعني: الكوفيين والبصريين.

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ .. الإضافة هنا على معنى: من التبعية، يعني: الماضي من الأفعال؛ لأن الأفعال ماضي وغيرها، فحينئذ لا بد من التقدير، وماضي الأفعال، يعني: الماضي من الأفعال، إذ ليس كل الأفعال فعل ماضي، وماضي بالنصب على أنه مفعول به لقوله: مز.

مز: هذا فعل أمر، من ماز يميزه، يقال: مزته فامتاز وميزته فتميز، يعني: يكون مخففاً ويكون مثقلاً، مز، أي: علم وميز وافصل ماضي الأفعال: الماضي من الأفعال، بالتاء،

أي تاء؟ تاء فعلتَ وتاء أتتْ، إذاً: أل هذه ماذا نسميها؟ أل: عهديّة، والمعهود التاءان؛ لأن الشيء إذا كان نكرةً وأعيد معرفةً فهو عين الأولى، وهو قال: تاء فعلتَ، وتاء أتتْ، نكرة؛ لأن تاء نكرة، وفعلتَ هذا نكرة، فحينئذٍ هل قوله: بالتاء يحمل على أن التاء هنا للعهد، يعني: عهد تاء الفاعل دون تاء التأنيث، أو تاء التأنيث دون تاء الفاعل .. هل المعهود أحد التائين أم الثنتان؟ الثنتان، لماذا؟ لأن الفعل الماضي يختص بتاء الفاعل، ويختص بتاء أتتْ.

فحينئذٍ إذا قيل: أل للعهد لا يلزم منه الاكتفاء بأحد التائين دون الأخرى، بل المراد بالعهد هنا جنس التاء الصادقة بتاء الفاعل، وتاء التأنيث، إذاً: أل للعهد الذكري، والمعهود التاء المتقدمة بنوعيهما، أي: تاء فعلتَ وتاء أتتْ، فالمعهود حينئذٍ أمران: تاء الفاعل وتاء التأنيث.

مِز ماضي الأفعال بالتاء، وسم فعل الأمر بالنون، أي نون؟ ونون أقبلن، التي هي نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، سم يعني: علم، فعل الأمر بنون التوكيد الثقيلة .. اجعله علامةً عليه، متى؟ قيده: إن أمر فهم، يعني: إن فهم أمر فهم، من باب قوله: ((وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [التوبة:6].

إنْ أَمْرٌ .. إن: حرف شرط، وحرف الشرط لا يليه إلا الفعل، أين الفعل هنا؟ نقول: محذوف وجوباً، يفسره الفعل المذكور بعده، ولذلك نقول: من باب: ((وَأِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [التوبة:6] والأصل: وإن استجارك أحد من المشركين، فحينئذٍ هذا الفعل المحذوف وجوباً هنا لوجود المفسر، نقول: فسر هذا اللفظ، هذا مثله: وإن .. إن أمر فهم، ما المراد بالأمر هنا؟ هل المراد به الأمر الاصطلاحي، أو الأمر اللغوي؟ الثاني، والمراد بالأمر اللغوي هو الطلب، يعني: إن أمر فهم: إن طلب فهم من اللفظ بصيغته، لا بد من هذا التقييد، إن أمر فهم، يعني: إن طلب فهم من اللفظ بصيغته، فالعلامة حينئذٍ مركبة من شيئين: قبوله نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، مع دلالة على الطلب.

بصيغته: احترازاً مما لو قبل النون ودل على الطلب بواسطة، مثل ماذا؟ ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)) [الطلاق:7] لينفق: نقول: لينفق، هذا طلب أو لا؟ طلب لا شك، لكنه هل هو بالصيغة أو بواسطة؟ الثاني، وهي دخول لام الأمر على الفعل؛ لأن أصله: لينفق، ليس فيه طلب، لما دخلت عليه اللام لام الأمر أفاد الطلب.

إذاً: لا يكون أمراً اصطلاحياً إلا إذا دل اللفظ عليه بذاته بصيغته، فإن كان بواسطة

فحينئذٍ يتمتع كونه فعلاً، يعني: فعل أمر.

وسم بالنون، قلنا: أل هذه للعهد الذكري، أي: قبولها، بالنون المذكورة سابقاً، أي: نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، إن أمر فهم من اللفظ، أي: من صيغته، فلا يرد المضارع المقرون بلام الأمر؛ لأن انفهام الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام. ثم قال:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

في الأفعال السابقة: كل ما دل على معنى الفعل الماضي ولم يقبل علامته فهو اسم فعل ماضي، وكل ما دل على معنى المضارع ولم يقبل علامته فهو اسم فعل مضارع، وكل ما دل على الأمر الطلب ولم يقبل علامته فهو اسم فعل أمر، إذاً: ثلاثة أشياء: اسم فعل ماضي، واسم فعل أمر، واسم فعل مضارع.

الناظم هنا لم يذكر إلا نوعاً واحداً، لماذا؟ لكثرة، ترك اسم الفعل المضارع، وترك اسم الفعل الماضي، كهيئات، وشتان، لماذا؟ لقلته، أما اسم فعل الأمر فهو كثير ولذلك ذكره:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

قلنا: ذكر في هذا البيت ما يتعلق باسم فعل الأمر دون أخويه، لماذا؟ لكثرة، وأما اسم فعل الماضي والمضارع، فهذا لقلته لم يعرج عليه الناظم، وسيأتي باب خاص باسم الفعل، وستأتي أحكامه المتعلقة به هناك، وهنا المراد التنبيه على اسم فعل الأمر، والأمر، ما المراد به الأمر الاصطلاحي أو اللغوي؟ والأمر إن لم يك للنون محل .. يعني: لا يقبل نون التوكيد، إذاً: انتفت عنه العلامة، دل من جهة المعنى على ماذا؟ على ما يدل عليه الأمر الاصطلاحي، وهو الطلب، إن أمر فهم: وجد هذا القيد، صه، نقول: وجد فيه القيد وهو الدلالة على ماذا؟ على الطلب، اسكت، لكن هل يقبل نون التوكيد؟ الجواب: لا، إذا دل على معنى الفعل ولم يقبل علامته فحينئذٍ نقول: هو اسم وليس بفعل.

والأمر، يعني: الأمر اللغوي، أي: الطلب، لكن لا بد هنا من التقدير؛ لأن الأمر معنى من المعاني، وهو قال في الخبر عنه: هو اسم، وهذا حكم على اللفظ، الأمر يعني: الطلب، الأمر: مبتدأ، إن لم يك للنون محل: جملة معترضة الشرط، هو اسم، الجملة من المبتدأ والخبر خبر عن المبتدأ.

الأمر: هو اسم، المخبر عنه معنى، وهو الطلب، والخبر لفظ، ليس بينهما تطابق، لا بد من التقدير في الأول، فنقول: دال الأمر، يعني: ما يدل على الأمر، وهو اللفظ، صه: هذا دال على الطلب، فحينئذٍ صح التطابق بين المبتدأ والخبر.

والأمر، أي: اللفظ الدال على الطلب بنفسه، فخرج لام الأمر؛ لأن دلالة الحرف بغيره، وفي كلام المصنف هنا: والأمر حذف مضاف، أي: دال الأمر، وأن المراد بالأمر: الأمر اللغوي لا الاصطلاحي فلا منافاة بين المبتدأ والخبر.

إن لم يك، وأصلها: يكن، حذفت النون هنا تخفيفاً:
وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ ... تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا التَّرْمُ
سيأتينا إن شاء الله في محله، للنون، يعني: السابقة نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، محل:
يعني: حلول فيه، فهو مصدر ميمي، إن لم يك للنون محل، يعني: حلول وقبول للكلمة مع دلالة على الطلب، فيه: يعني: في نفس اللفظ، هو اسم، لم يقل: هو اسم فعل أمر، بل قال: هو اسم، لماذا؟ لأنه قد يكون مصدرًا، ضرباً زيداً (فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا)، يعني: اصبروا، صبراً: هذا مصدر دل على الطلب أو لا؟ صبراً .. ضرباً زيداً .. ((فَضَرَبَ الرِّقَابِ)) [محمد:4] نقول: هذا معناه: اضربوا، صبراً معناه: اصبروا، إذا:
دل على الطلب، ولم يقبل النون، هو مصدر، وليس باسم فعل أمر، ولذلك أطلقه ولم يقيده وإنما مثل باسم فعل الأمر كمثال فحسب.

نحو صه، بمعنى: اسكت، هذا دال على الطلب ولا يقبل نون التوكيد الثقيلة ولا الخفيفة، فحينئذٍ نقول: هو اسم فعل أمر؛ لأنه دل على معنى فعل الأمر ولم يقبل علامته.

وحيهل، حيهلا .. حيهل ثلاث لغات، فحينئذٍ نقول: حيهل، بمعنى: أقبل أو عجل أو قدم، هنا دل على معنى فعل الأمر، وهو الطلب، المعنى اللغوي، لكنه لم يقبل علامته من حيث قبول النون، فنقول: هو اسم فعل أمر.

كلا، بمعنى: انته، دل على الطلب أو لا؟ دل على الطلب، هل يقبل هذا الحرف نون التوكيد؟ نقول: لا؛ لأنه من علامة الأفعال، فحينئذٍ قوله: هو اسم هذا يشمل المصدر ويشمل اسم فعل الأمر، مثل للثاني وترك الأول لشهرته.

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌ .. يعني: حلول، فيه فهو مصدر ميمي، فيه هو اسم .. يعني ليس بفعل أمر، بل هو اسم، نحو صه وحيهل، نحو، يعني: مثل، وذلك نحو .. والمثال قد يكون بجزء من اللفظ كله، فإذا قيل: هو اسم، الاسم يصدق على اسم فعل

الأمر، والاسم يصدق على المصدر فحينئذٍ التمثيل بنوع لا يلزم منه انتفاء النوع الثاني، بل هو اسم، إما مصدر نحو: فنذلاً زريق المال، أي: انبذ وإما اسم فعل نحو: صه، فإن معناه: اسكت، وحيهل، ومعناه: أقبل أو قدّم أو عجل، الأمر مبتدأ وقوله: هو اسم خبره وجواب الشرط محذوف دل عليه المذكور، ولذلك قال هنا: فصه وحيهل، اسمان وإن دلا على الأمر، لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول: صهّن، ولا حيهلنّ .. لا تقبلهم.

لكن ابن هشام رحمه الله في أوضح المسالك انتقد المصنف في التمثيل بصه وحيهل، قال: الأولى أن يمثل بنزال ودراك، لماذا؟ لأن صه وحيهل علمت اسميتهما بقوله: بالجر والتنوين، صحيح؟ بالجر والتنوين، قلنا: مراد المصنف أربعة أنواع منها: تنوين تنكير وهو الداخل لنحو صه، وحيهلاً، إذاً: من ذاك الموضع علم أن صه اسم وليس بفعل، وأن حيهل اسم وليس بفعل، إذاً: هنا قوله: نحو صه وحيهل، يعتبر تكراراً أو لا؟ يعتبر تكراراً، فلذلك قال: لو مثل بنزال ودراك، قال: فإن قبلت الكلمة النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع نحو: ((لَيْسَ جَنَّ)) [يوسف: 32] والعكس كذلك، اسم فعل أمر كنزال ودراك، بمعنى: إنزل وأدرك، قال ابن هشام: وهذا أولى من التمثيل بصه وحيهل، فإن إسميتهما معلومة مما تقدم، لكونهما يقبلان التنوين. وسيأتي مزيد البحث عن أسماء الأفعال في محله. والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

- * شرح عنوان الناظم
- * هل الإعراب لفظي أو معنوي؟
- * علة بناء الاسم عند الناظم
- * ما يدخله الإعراب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- هذا يقول: لماذا التنوين في جمع المؤنث السالم لا يصح أن يكون تمكيناً؟
- ذكرناه أنه وجد في عرفاتٍ، ونحوها، عرفات هذا ممنوع من الصرف، وأذرعَاتٍ كذلك ممنوع من الصرف.
- ومسألة الإعراب على الحكاية هل يصح فيه التأويل مثل: لا إله إلا الله -هي كلمة

الإخلاص-، وللفظ: لا إله يعرب كما هو على ..

- ذكرناه بالأمس أنه قصد لفظه: لا إله إلا الله، أي: هذا اللفظ أخبر عنه بكلمة الإخلاص، وأما إذا قيل: لا إله إلا الله هي كلمة الإخلاص، فلا إله: هذا مبتدأ أول، وهي مبتدأ ثاني، وكلمة الإخلاص: خبر ثاني، والجمله خبر الأول.
- ذكرت عند الكلام على أن الضمائر المتصلة لا تكون إلا مسنداً إليه، أن -أنا- لا يكون إلا مسنداً إليه.

- هذا هو الظاهر، هل يأتي خبر؟ انت بمثال ..

- هذا مسند إليه.

- نعم، القائم: هذا اسم فاعل محلى بأل، وأنا نجعله إما تأكيداً وإما أنه فاعل، هذا مسند إليه، هل يأتي المسند خبر؟ ما أعرف أنه يأتي مسنداً، إنما يكون مسنداً للعهد.
- الذي قام أنا؟ هذا ركيك، ما أظن .. لو أردنا على المثال يكون صحيح يستقيم عليه التأصيل؛ لأن هذه الأمور استقرائية، الحكم على كون اللفظ يقع مسنداً ومسنداً إليه هذا بحسب الاستقراء، يعني: ينظر في لسان العرب، ما لا يقع إلا مسنداً، قلنا: أسماء الأفعال، إذاً: هل يقاس عليها غيرها؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن المسألة سماعية، حينئذٍ نقتفي ما أثر، هذا الأصل.

- لماذا أصبح كلمة بها كلام وقد يؤم لا يقبل، أرجو الإفادة، أم أن الذي لا يقبل هو الشطر الثاني من البيت الأول؟

- لا، هو كلمة بها كلام وقد يؤم، قلنا: هذا كما قال السيوطي: من أمراضها التي لا دواء لها، لماذا؟ لأن هذا المصطلح كما نص ابن مالك نفسه منكر في كتب النحاة، فلا يستعمل في هذا المعنى، يعني: لا ينص، ولذلك إذا استعمل عندهم يعتبر مجازاً مهماً.
- أسماء الاستفهام، ألا يقال فيها كما قيل في أسماء الأفعال، من كونها مسنداً لا مسنداً إليه؟

- تقع مسنداً إليه، هذا هو الأصل، لذلك باب القياس فيما يسند ويسند إليه ممتنع، إنما هو سماعي، فما حفظ من كونه لا يقع إلا مسنداً أو لا يقع إلا مسنداً إليه، أو لا يقع مسنداً ولا مسنداً إليه، هذا بابه القياس، فإن لم يكن من هذه الألفاظ المحفوظة حينئذٍ يصير من النوع الأول وهو الأصل والأكثر أنه يسند ويسند إليه.

- هذا يقول: لو قلنا أن الحرف يتميز بكونه غير قابل للعلامات السابقة في الاسم والفعل، يرد على هذا كون الحرف بذاته من علامات الاسم والفعل فكأننا قدرنا وأضرمتنا هذا المعنى (الحرف يتميز بعدم قبول الحرف)، فيلزم الدور، فما الجواب؟
- سواهما الحرف، يعني: سوى قابلي علامات الاسم والفعل الحرف، إذاً: ميزنا وعلمنا

وعرفنا الحرف بعدم قبوله للحرف، نقول: لا، الجهة منفكة؛ لأن الحرف كما ذكرنا في
الكلم هناك:

.....
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ
.....

هناك قال الصبان: يجوز عود الضمير عليه باعتبار كونه اصطلاحياً، ويجعل واسمٌ وفِعْلٌ
ثُمَّ حَرْفٌ الْكَلِمُ، على أن المراد به المعنى اللغوي، هذا يسمى ماذا؟ يسمى استخداماً،
وذكرنا أن الشيء قد يكون له اعتباران: فيعتبر من جهة ولا يعتبر من الجهة الأخرى،
فلو نظرنا إليه من الجهتين لصح أن يكون نقضاً، وهنا الحرف من حيث كونه حرف،
نحن نريد أن نثبت أن هذا حرف أولاً، ثم نجعله علامةً، إذاً أمران: حرف في نفسه، ثم
إذا أثبتنا حرفيته حينئذٍ نقول: هي يكون علامةً أو لا، فالنظر يكون من جهة نفي
العلامة، لتمييز الحرف نفسه.

- هذا يقول: المكودي قال: المراد أسماء وأفعال وحروف أراد حل الإشكال الوارد إذا
فسرنا الكلم بالمعنى الاصطلاحي، مع أنه رحمه الله لم يفسر الكلم بهذا، وهذا نص
عبارة: أي: واحد الكلم.

- لا، هو فسر الكلم بالمعنى الاصطلاحي، وهذا الذي قرره ابن حمدون في حاشيته.
- هذا يقول: إذا كانت صيغة استفعال، تدل على الطلب أو المبالغة، فما معنى قول
الناظم .. النظم المقصود لسين الاستفعال إلى آخره، هل هي معاني أخرى أم كلها
داخلية في المعنى؟

- لا، هي معاني مثل ما يقال: من: تفيد الابتداء وتفيد لبيان الجنس وللتبعيض إلى
آخره، كذلك السين مثلها، ثم قد يختلفون في بعض المعاني، هذا يزيد وهذا ينقص،
بعضهم يختصر، يجعلها في معنى واحد وما عداه فهو مجاز، وبعضهم يعدد، فالمسألة
اجتهادية؛ لأن استنباط المعنى هذا راجع إلى النظر، ثم هل يستدل عليه بشيء مما ورد
من لسان العرب؟ هنا يأتي الخك.

- لماذا رجحنا كون الباء للمصاحبة في قول ابن مالك: تقرب الأقصى بلفظ موجز ..
وما الذي يترتب من اختلاف المعنى بين القولين؟

- تقرب الأقصى، يعني: تقرب هذه الألفية للأفهام .. أفهام الطلبة الأقصى، يعني:
المعنى الأبعد، بلفظ موجز: الشيء الطبيعي أن الموجز .. اللفظ المختصر اختصار ..

قلة الكلام، هذه تؤدي إلى البسط أو إلى التضيق؟ الثاني، هذا الظاهر، فكيف هو
يجمع بين الأمرين؟ تقرب الأقصى .. الشيء البعيد، بلفظ موجز، هذا متى؟ إذا جعلنا
الباء سببية، بسبب اللفظ الموجز تقرب الأقصى، هذا في ظاهره لا ما يقبل، ولذلك
نقول: تقرب الأقصى بلفظ موجز، يعني: مع لفظ موجز، اجتماعاً مع .. لكن هل كون
الإيجاز سبباً لتقريب الأقصى؟ هنا الذي ينفي .. إلا إذا أريد الثناء على الناظم نفسه.
- إذا أريد بالكلم: اسم جنس جمعي، جاز تأنيث ضميره وتذكيره هذا ظاهر، ولكنه إذا
أريد به المعنى الاصطلاحي المعروف عندهم فما وجه جواز التأنيث والتذكير في الضمير؟
- أنت لماذا تنفي؟ الأصل بقاء ما كان على ما كان، يعني: إذا قيل: الكلم اسم جنس
جمعي، يجوز فيه الوجهان، إذا جعل اصطلاحاً لمعنى حينئذٍ نقول: هذا المعنى يتعلق
باللفظ أو بالمعنى، المعنى الاصطلاحي الجديد الحادث، يتعلق بالمعنى أو باللفظ؟ بالمعنى،
وأما اللفظ فهو كما هو، ولذلك نقول: كلمة من جهة اللفظ مؤنث، ومن جهة المعنى
قول مفرد، هل نقول: وهو كلمة، هل يصح؟ على حسب المرجع، إذا قلنا: الكلمة هي
أو هو؟ هي، ولا يصح أن نقول: هو، فيكون المرجع الكلمة؛ لأن الكلمة مؤنث، فيبقى
على حاله، ولو كان المعنى معنى اصطلاحياً ثم هو مذكر في نفسه.

قول مفرد: هذا لفظ مذكر.

- ما ذكرتموه من اعتراض على من قال: الكلم اسم وفعل وحرف، ومعنى الكلم بالمعنى
الاصطلاحي يرد أيضاً على ابن آجروم حيث قال: الكلام وأقسامه: اسم وفعل
وحرف، أليس كذلك؟

- قال: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع وأقسامه ثلاث: اسم وفعل وحرف
جاء لمعنى، فأقسامه، أي: أقسام الكلام، هذا من تقسم الكل إلى أجزائه، وليس من
تقسيم الكلي إلى جزئياته.

- يقول المناطقة: الجنس بالتعريف شأن الإدخال لا الإخراج، فلماذا أخرج النحاة
باللفظ؟

- لا النحاة، ولا الأصوليون، ولا غيرهم من أرباب الفنون يسيرون عند التطبيق على ما
اصطلحه المناطقة، بل هم المناطقة لا يسيرون على هذا، وإنما هو شيء نظري، فذكرهم
للجنس أشبه ما يكون بشيء صوري فقط، ولذلك هل وجد حد تام أم لا؟ في الدنيا
هل وجد حد تام أم لا؟ هم يختلفون، منهم من ينفي الحد الناقص يقول: موجود، أما
الحد التام ففيه خلاف هل وجد أم لا؟ مع كونهم هم الذين أصلوا هذا الأصل، فهم لم

يستطيعوا أن يأتوا بمصطلحاتهم على الحد التام، واختلفوا في هذا، فكيف بغيرهم؟!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

تم الكلام على الباب الأول وهو ما يتعلق بالكلام وما يتألف منه، وقد ذكر تحتة حد
الكلام، ثم الكلمة، ثم أقسام الكلمة اسم وفعل وحرف، وقلنا: لم يقيد الحرف بكونه
حرف معنى؛ لأنه إذا أطلق في مقام التقسيم هنا مقابلاً للاسم والفعل لا يشترك معه
حرف المبنى فلا نحتاج إلى الاحتراز.

وما قيل من أن قول ابن آجروم السابق: وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى،
أن قوله: جاء لمعنى، احترازاً عن حرف المبنى، هذا غلط، لماذا؟ لأن قوله: وأقسامه،
أي: أقسام أجزائه التي هي الكلمة، والكلمة لا يدخل تحتها حرف المبنى، إذاً: من
حيث التقسيم ابتداءً خرج حرف المبنى.

ما هو حرف المبنى؟ ما كان جزءاً في الكلمة: زه .. يه .. ده، قلنا: زه هذا حرف مبنى،
وأما إلى ومن وعن وفي وعلى، نقول: هذا حرف معنى؛ لأنه يدل على معنى في غيره،
فهو قسيم للاسم والفعل، وقسم من أقسام الكلمة، إذاً: لا يرد معنا ولذلك ابن مالك
هنا أطلقه.

ثم قال:

وَالْقَوْلُ عَمَّ ... وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ ..

ثم ميز كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة الاسم والفعل الحرف بعلامات، وجعل
العلامات تعريفاً لها، يعني: اكتفى بالعلامة عن تعريفها بالحد الذي هو الجنس والفصل
والإخراج والإدخال، لماذا؟ لصعوبته، وإنما يميز الاسم وهو منطوق به ملفوظ به يميز
بشيء ملفوظ، وأما الحقائق التي هي معاني الحدود، فهذه وجودها وجود ذهني لا وجود
لها في الخارج إلا في ضمن أفرادها كما سبق معنا، وذكر خمس علامات:
بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَةِ وَأَلْ ... وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ

وقلنا: يكفي في الحكم على كون الكلمة اسماً قبولها لواحد من هذه العلامات ولا
يشترط فيه أن يجتمع عليه علامتان فأكثر، بل متى ما وجدت فيه علامة واحدة أو
قبوله لعلامة واحدة حينئذٍ صح الحكم على الكلمة بكونها اسماً، ثم ذكر علامات الفعل
على جهة العموم، فقال رحمه الله:

بَنَّا فَعَلْتُ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبَلَنَّ فَعَلٌ يَنْجَلِي

يعني: فعل ينجلي، يظهر ويتميز عن قسيميه الاسم والحرف بتا فعلت، يعني: تاء الفاعل، وليس المقصود هنا بالفاعل الاصطلاحي ولا الفاعل اللغوي من أجل التعميم، كنتُ قائماً، وأتت، يعني: تاء التأنيث الساكنة، ويا أفعلي، يعني: ياء المؤنثة المخاطبة، ونون اقبلن: التي هي نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.

هذه أربع علامات، والأفعال ثلاثة .. الأفعال باستقراء كلام العرب من حيث الزمن إما ماضٍ، وإما مضارع، وإما أمر، فالذي يختص بالماضي من هذه العلامات الأربع تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، وهل يشترط في صحة العلامة أن تدخل على كل فعل؟ الجواب: لا، ولذلك قلنا: هاتان علامتان تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة لا تدخل على فعل التعجب، وهو فعل ماضي ما أحسن زيداً، وحبذا، وخلا، وعدا، وحاشا بالاستثناء، وكفى بهندٍ، كفى: باتفاق أنها فعل ماضي، وهندٍ: هذا فاعله، والباء هذه زائدة، ومع ذلك هند فاعل وهي مؤنث تأنيثاً حقيقياً، وهو واجب التأنيث أو جائز التأنيث؟ الأول: واجب التأنيث، مع ذلك ما اتصلت به تاء التأنيث، لماذا؟ لأن هذه الأربعة الأنواع التزمت العرب تذكير فاعلها، فلذلك امتنع دخول تاء التأنيث على هذه المذكورات.

كفى بهندٍ، يرد السؤال، نحن نقول: علامة الفعل الماضي قبوله لتاء التأنيث الساكنة، ومن المقرر في باب الفاعل أن الفاعل إذا كان مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، واتصل بعامله وجب التأنيث، وهذا المثال نقول فيه: كفى بهندٍ، لماذا لم نؤنث؟ نقول: هنا يستثنى من القواعد السابقة، وهو ما سمع من لسان العرب، فبعض الأفعال التزم العرب تذكير فاعلها، حينئذٍ لو أسندت إلى مؤنث حينئذٍ تبقى على أصلها، إذاً: بتا فعلت وأتت، نقول: هاتان علامتان من خواص الفعل الماضي، وتاء التأنيث الساكنة هذه لا تدخل على فعل الأمر ولا على الفعل المضارع.

وَيَا أَفْعَلِي، يعني: التي تدل على المخاطبة المؤنثة، وهذه العلامة مشتركة بين الأمر والمضارع.

وَنُونِ أَقْبَلَنَّ: كذلك مشتركة بين الأمر والمضارع، إذاً: هل ذكر في هذا البيت علامةً للمضارع؟ هل ذكر في هذا البيت علامةً للفعل المضارع؟ نقول: نعم، إذاً: لماذا قال: فعل مضارع يلي لم؟ ليست خاصة به، لما كان قوله: وَيَا أَفْعَلِي وَنُونِ أَقْبَلَنَّ، مشتركاً بين الأمر والمضارع احتجنا إلى علامة تميز المضارع، يعني: لا تدخل إلا على الفعل المضارع،

ولا تدخل على غيره، ولذلك قال: فَعَلَّ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمْ.
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ .. قلنا: ذكر وعدد الأمثلة للدلالة على أن الحرف قسمان،
مشترك يدخل على الفعل الاسم، ثم هذا نوعان: منه عامل، ومنه غير عامل، سيأتي في
موضعه يبين.

وَفِي وَلَمْ .. هذا مختص، ومنه ما هو مختص بالاسم كفي، ومنه ما هو مختص بالفعل كلم.
ثم قال: وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّائِي مِزْ وَسَم .. يعني مز: ميز ماضي الأفعال بالتاء المذكورة،
وهو النوعان المذكوران: بتا فعلت وأتت.
وَسَمِ بِالتَّوْنِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمْ .. يعني: فعل الأمر علامته مركبة من شيتين:

أولاً: إِنْ أَمَرَ فُهُمْ، يعني: إِنْ دل بلفظه على الأمر اللغوي، والمراد بالأمر اللغوي:
الطلب، لكن بصيغته، نريد: بصيغته، يعني: بذاته .. بنفسه، دون ضمنية شيء زائد
عليه يدل على الطلب احترازاً عن الفعل المضارع المقرون بلام الأمر؛ لأنه يدل على
الطلب لكن بواسطة لام الأمر: ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ)) [الطلاق:7] ينفق: هذا فعل
مضارع، هل يدل على الطلب؟ الجواب: لا، لما دخلت عليه لام الأمر دل على
الطلب، هذا أولاً.

ثانياً: قبوله نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة أو ياء المؤنثة المخاطبة، هذه أو تلك، فحينئذٍ
إِنْ وجد إحدى العلامتين دون الأخرى، إِنْ وجد الطلب دون قبوله نون التوكيد
الثقيلة .. إِنْ وجد الطلب دون قبوله للعلامة الثانية، نقول: هذا اسم فعل أمر، أو
مصدرراً أو حرفاً .. كلا، بمعنى: انتهى، هذا يدل على الطلب، لكنه لا يقبل شيئاً مما
ذكر فهو حرف.

لذلك قال هنا:

وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلتَّوْنِ مَحَلٌ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ ..

وَالْأَمْرُ، يعني: اللفظ الدال على الطلب بنفسه، فخرج لام الأمر؛ لأن دلالة الحرف
بغيره.

إِنْ لَمْ يَكُ لِلتَّوْنِ مَحَلٌ .. يعني: حلول فيه، وهو مصدر ميمي، محل فيه، يعني: في اللفظ
نفسه الذي دل على الطلب هُوَ اسْمٌ: لم يقيد بكونه اسم فعل أمر، وإنما ذكر مثلاً،
لماذا؟ لأن ليس كل ما دل على الطلب ولم يقبل النون يكون اسم فعل أمر، بل قد
يكون مصدرراً، مثل: ضرباً زيداً .. فصبراً في مجال الموت صبراً.

هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيْهَلْ .. ذكرنا أن ابن هشام رحمه الله اعترض على هذا المثال بكونه قد دل عليه بقوله: بالجر والتنوين هناك، والأولى أن يمثل بنزال ودراك. ثم قال رحمه الله تعالى: الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ.

أي: هذا باب المعرب والمبني، إعرابه كما سبق بيانه، ولا نحتاج أن نقول كما قال صاحب الأوضح: هذا باب شرح المعرب والمبني، فكلمة شرح الأصل إسقاطها من كل تقدير في إعراب مثل هذا التركيب، هذا الأصل، يقال: باب العام، يعني: باب بيان العام، والتقدير لكلمة بيان تقدير معنى لا تقدير إعراب، وأما هناك فلا، باب شرح الكلام وما يتألف، أي: وشرح ما يتألف منه الكلام، أما أن نطرد هذا التقدير في كل باب يأتي معنا إلى آخر الألفية؟ فالجواب: لا، ولذلك انتقده ابن هشام في: أوضح المسالك.

المُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ .. أي: هذا باب المعرب والمبني، المعرب: هذا اسم مفعول .. فهو مشتق، والمبني: كذلك مشتق، فحينئذ العلم بالمشتق موقوف على معرفة المشتق منه، نحن نريد أن نحكم على أن الاسم أو الفعل يكون معرباً أو يكون مبنياً، إذاً: ما هو الإعراب أولاً، وما هو البناء أولاً، حتى نحكم على المحل بأنه قد حل فيه ذاك الأمر؟ إذ الأعراب حل، والمعرب محل، أليس كذلك؟ عندما نقول: الاسم زيد هذا معرب، الإعراب دخله، إذاً: زيد محل والأعراب حَالٌ، ومعرفة الحَال مقدمة على معرفة المحل.

حينئذ أقول: الإعراب له معنيان: معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى، وهو في الأصل مصدر أعرب يعرب إعراباً من باب أكرم يكرم إكراماً، وفي اللغة: مشترك لمعاني أشهرها الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها، ومنه حديث: والثيب تعرب عن نفسها، يعني: تبين عما في نفسها، والمعنى على هذا إذا قلنا: الإعراب الذي هو المعنى الاصطلاح مأخوذ من الإعراب في اللغة، بمعنى: الإبانة، يكون المعنى: أن الإعراب يبين معنى الكلمة، كما يبين الإنسان عما في نفسه، وهذا أولى المعاني أن يقال: الإعراب بمعنى الإبانة هو المقصود في الإعراب عند النحاة؛ لأن الإعراب هو الذي يبين المعنى. إذا أعربت الفاعل وميزته عن المفعول والجرور والتمييز كلاً بعلامته وما دخل عليه من العوامل، حينئذ بين الكلام الذي أريد، هذا هو الأصل، ويرد الإعراب في اللغة بمعنى التحسين، أعربت الشيء: حسنته، والتغيير: عربت المعدة، وعربها الله: غيرها، وإزالة الفساد، أعربت الشيء: أزلت عربه، أي: فساده.

ويتعين أن يكون الأول الذي بمعنى الإبانة أن يتعدى بعن، والباقي بالهمزة.

إذاً: للإعراب في لسان العرب عدة معانٍ، أشهرها الإبانة، وهو المقصود هنا في الإعراب الاصطلاحي.

أما الإعراب في اصطلاح النحاة، فهذا فيه مذهبان عند البصريين والكوفيين، والمسألة خلافية ولا ينبغي عليها كبير فائدة.

هل الإعراب لفظي أو معنوي؟ اختار البصريون أنه لفظي، واختار الكوفيون أنه معنوي، والمراد بكونه لفظياً أو معنوياً، هل الضمة نفسها هي الإعراب، أم هي دليل الإعراب؟ هذا محل نزاع، وينبغي عليه من جهة المسائل، أو لا ينبغي عليه من جهة المسائل شيء، يعني: لا يفرع عليه مسائل، وإنما إذا جاء يعرب الطالب، فيقول: جاء فعل ماضي، وزيد فاعل مرفوع، إن كان الإعراب لفظياً يقول: ورفعته ضمة، وإن كان الإعراب معنوياً، يقول: وعلامة رفعه الضمة، رفعه ضمة، إذاً: الإعراب هو عين الضمة، مرفوع وعلامة رفعه .. الذي دلنا على أنه مرفوع الضمة، إذاً: فرق بينهما في التعبير.

وأصح القولين اختصاراً نقول: أن الإعراب لفظي، والضمة هي عين الإعراب، والفتحة هي عين الإعراب، وأما القول بأنه معنوي فمرادهم به أن انتقال الكلمة من حال إلى حال هو الإعراب، والذي دلنا عليه هو الحركة، كيف الانتقال؟ تقول: زيد، قلنا: هذا موقوف، يعني: لا معرب ولا مبني، إذا سلطت عليه عامل، قلت: جاء زيد، إذاً: انتقل من وقف إلى رفع على الفاعلية، ما الذي دلنا على هذا الانتقال؟ الضمة، ثم تقول: رأيت زيدا انتقل من كونه فاعلاً إلى كونه مفعولاً به مرئياً، حينئذٍ انتقل حصل انتقال، ما الذي دلنا على هذا؟ وجود الفتحة.

الإعراب: هو الانتقال، وهذا أمر معنوي، والذي دلنا على وجوده هو الفتحة، مرتتجاً بزيد، حصل انتقال من النصب إلى الجر، فحينئذٍ نقول: الانتقال هو الإعراب، والذي دلنا على أنه انتقل من حالة النصب إلى حالة الجر هو الكسرة، وهذا تكلف وتعسف، والصحيح أن يقال بأنه لفظي؛ لأن الأصل في الكلام العربي أنه متعلق باللفظ، ولذلك نقول: الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، فحينئذٍ إذا كان الإعراب يميز المعاني الفاعل عن المفعول .. عن المضاف .. عن المضاف إليه إلى آخره، إذا كان هذا وظيفة الإعراب أن يميز حينئذٍ الأصل أن يكون ماذا؟ أن يكون شيئاً ظاهراً أو معنوياً ثم يحتاج إلى دليل؟

نقول: جعلها أمراً ظاهرياً هذا هو الأولى وهو الأليق، وهو الأحكم، ولذلك مذهب البصريين: أن الإعراب لفظي، فحينئذٍ نفس الضمة هي إعراب، ونفس الفتحة هي

إعراب، ونفس الكسرة هي إعراب، ونفس السكون هو إعراب.
بخلاف مذهب الكوفيين فالإعراب الرفع شيء ودليله الضمة، والنصب شيء ودليله
الفتحة، إلى آخره، وإذا أردنا أن نُعرِّفه على أنه لفظي نقول: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه
العامل في آخر الكلمة أو ما نُزِّل منزلته، هذا هو التعريف المشهور عند البصريين: أثر
ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، إن وقفت إلى هنا لا بأس، وإن زدت: أو
ما نزل منزلته، أو ما هو كالأخر، أيضاً هذا لا بأس، ما المراد بالأثر؟ المراد بالأثر الحركة
أو الحرف أو السكون أو الحذف، أثر لأننا نقول الإعراب شيء ينطق، وما الذي ينطق
هنا؟ ضمة حركة أو فتحة أو كسرة، أو حرف: زيد أبوك .. المسلمون قائمون .. نطقنا
بالنون، ونطقنا هناك بالواو المسلمون.

إذاً: الإعراب نفسه حرف، أو سكون: لم يضرب .. لم يلد، هنا نطقنا بالسكون وإن
كان هو عدم، أو حذف: لم يقوم، هذا الأثر مركب من أربعة أشياء، إذاً: إما أن يكون
حركة، وإما أن يكون حرفاً، وإما أن يكون سكوناً، وإما أن يكون حذفاً، ثم كل منها ..
من هذه الأربعة إما أن يكون ظاهراً أو مقدراً، يعني: ظاهراً يلفظ به وينطق به، وإما أن
يكون مقدراً، ولذلك الإعراب قسمان:

إعراب ظاهر: وهو ما يظهر وينطق به، وإعراب تقديري، وهذا سيأتي بحثه عند قوله:
وَسَمِ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى ..

قوله ظاهر: المراد به موجود، ليس المراد أنه يلفظ به؛ لأن السكون والحذف لا يلفظ
بهما، أليس كذلك؟ لم يضرب: عدم .. لم يقوم: حذفت النون، لم تنطق بحذف وإنما
سكت، فحينئذٍ نقول: قوله: ظاهر، أي: موجود؛ لأن السكون والحذف غير ملفوظ
بهما، وإن تعلقا بملفوظ من أجل إدخال السكون والحذف، أو مقدر، أي: معلوم
مفروض الوجود، جاء الفتي، نقول: الفتي: فاعل، ورفع ضمة مقدرة على آخره، أين
الضمة؟ موجودة أو معدومة؟ معدومة.

إذاً: التقدير نقول: هو عدم في الأصل، ولكنه منوي في القلب، إذاً: المراد بالمقدر أنه
معدوم مفروض الوجود، يعني: مقدر في القلب وجوده، فتنوي الضمة، ورأيت الفتي:
تنوي الفتحة، ومررت بالفتي، تنوي: الكسرة، حينئذٍ مرد التقدير إلى النية، ولذلك ذكر
السيوطي أن حديث: {إنما الأعمال بالنيات} في -منتهى الآمال- أنه يشمل أيضاً
مسائل من فن النحو، ولأنه باعتبار النية، رأيت الفتي، قد لا يكون مراداً، لكن عند

الأصوليين قاعدة، وهي: أن غير المقصود، هل هو داخل تحت لفظ العموم أو لا؟ ما لا يطرأ على ذهن المتكلم، هل هو داخل في لفظ العموم أو لا؟ هذه بسطناها، قلنا: لا، الصواب أنه داخل، فحينئذٍ لا بأس أن يستدل بهذا الحديث على مثل هذه المسائل، وخاصةً إذا تعلق بها حكم شرعي.

إذاً: أثر ظاهر أو مقدر، أي: معدوم مفروض الوجود يجلبه العامل، يعني: يطلبه العامل ويقتضيه؛ لأن العامل إذا كان يقتضي مرفوعاً على الفاعلية، حينئذٍ إذا سلط على اسم صلح أن يكون فاعلاً رفعه، جاء، نقول: هذا عامل فعل، وهو ماذا؟ يقتضي فاعلاً، يعني: يطلب فاعلاً؛ لأنه حدث، وكل حدث لا بد له من فاعل، إذاً: إذا دخل على زيد نقول: جاء، هذا يطلب فاعلاً، فإذا ركب معه لفظ زيد رفعه على أنه فاعل له، هذا معنى: يجلبه، يعني: يطلبه ويقتضيه، يقتضي هذا الأثر الحركة، أو الحرف أو السكون أو الحذف، لماذا؟ من أجل أن يتم معناه، إذ العامل إنما يعمل من أجل أن يكمل معناه، فجاء لوحده دون أن يرفع فاعلاً لا معنى له.

وضربت زيداً: ضربت تعدى إلى الفاعل، وورد الكلام، رفع، إذاً: تتم معناه، ثم الكمال إنما يحصل بنصبه للمفعول، فلذلك يقتضي رفع فاعل ونصب مفعول لتتمام المعنى؛ لأنه فعل متعدي بخلاف جاء.

يجلبه العامل، أي: يطلبه ويقتضيه، وليس المراد أنه يحدثه بعد أن لم يكن، هذا إذا قيدناه بهذا المعنى ورد علينا إشكال في باب الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم، هناك نقول: أبوك، لفظ، قبل التركيب لا إعراب ولا بناء، أبوك بالواو، ثم نقول: هذا أبوك، هذا: مبتدأ، وأبوك: خبر مرفوع ورفعه الواو، الواو مجودة قبل التركيب، وهي عينها بعد التركيب، هل العامل هذا الذي هو المبتدأ الذي اقتضى ماذا؟ اقتضى أبوك أن يرفعه على أنه خبر له، فرفعه بالفعل، ثم رفع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، هل الواو وجدت بعد أن لم تكن؟ لا، هي موجودة قبل دخول العامل، إذاً: ماذا صنع العامل؟ أثبتها كما هي وجعلها علامة إعراب، يعني: قبل دخول المبتدأ أبوك، نقول: أبوك أصله: أبو وأضيف إلى الكاف، أصلها: أبٌ وأبٌ هذه محذوفة الواو، لما أضيف رجعت الواو أبوك، هذه الواو لها جهة واحدة فقط، وهي كونها لام الكلمة فقط.

هل هي علامة إعراب؟ أبوك لوحدها هي علامة إعراب، الواو؟ لا، لماذا؟ لعدم تسلط العامل عليها؛ لأن الكلمة كما سبق معنا مراراً: أنه قبل التركيب لا توصف بإعراب ولا بناء، إذاً: أبوك الواو هذه ليست علامة إعراب، بل هي لام الكلمة، إذا قلت: هذا

أبوك، هذا: العامل المبتدأ هنا يقتضي رفع أبوك على أنه خبر له، إذاً لا بد من حرف يرفع به أبوك، هو الحرف الذي كان قبل الدخول زاده معنىً زيادةً على كونه لام الكلمة، جعله علامة إعراب فقط، صيره علامة إعراب مع وجوده هو هو نفسه، وإنما زاده معنى.

يتضح أكثر أن نقول: المسلمان، مسلم إذا أدت تثنيته قلت: مسلمان، الألف هذه ما نوعها؟ علامة تثنية، هل هي علامة رفع؟ لا قطعاً، إذاً: لها دلالة واحدة فقط من جهة واحدة، وهي أنها تدل على التثنية، فتقول: مسلمان: هذا تثنية مسلم، والذي دل على أنه تثنية مسلم وجود الألف، هل نقول: الألف هذه هي التي عناها ابن مالك بالألف ارفع المثنى؟ لا قطعاً، لماذا؟ لأنها لم يسلط عليها عامل، فإذا سلط عليها عامل قلت: جاء المسلمان صار الألف هذه لها جهتان:

علامة تثنية، وعلامة رفع، دخول العامل ماذا صنع؟ هل أوجد حرفاً لم يكن، أم أنه زاده معنى؟ الثاني، ولذلك نقول: يجلبه العامل المراد به أنه يطلبه، ويقتضيه لا أنه يحدثه بعد أن لم يكن، ليدخل معنا أبوك، والمسلمان والمسلمون في حالة الرفع فحسب. هذا أبوك .. جاء المسلمان، المسلمون، الواو هذه قبل تسليط العامل حرف يدل على الجمعية فحسب وليس بحرف أعراب، فلما دخل عليه العامل: جاء المسلمون، قلنا: العالم هذا صير هذا الحرف مع دلالاته على الجمعية جعله علامة إعراب، إذاً: لم يحدث شيئاً لم يكن قبل.

يجلبه العامل، أي: يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد أن لم يكن، فلا يرد حينئذٍ ما رفع بالواو رفعاً من الأسماء الستة أو المثنى أو جمع المذكر السالم، فهذه ترفع بالواو، وهذه الواو موجودة قبل تسليط العامل، وإنما العامل زادها معنىً على المعنى الذي دلت عليه أولاً، أما أبوك لا تدل على معنى، الواو قبل تسليط العامل لا تدل على معنى، لماذا؟ لأنها كالدال من زيد، وأما المسلمان -الألف- فهذه حرف معنى، تدل على تثنية ما دخلت عليه، وكذلك المسلمون: هذه الواو حرف معنى وهو دال على الجمعية. لما سلط عليهما العامل زاده مع دلالاته على التثنية، زاده بكونه علامةً على الرفع، وهي التي عناها ابن مالك بقوله: بالألف ارفع المثنى، وكذلك يقال في الواو.

يجلبه العامل: هذا يحترز به عن حركة لم يجلبها العامل، كحركة النقل والإتباع، والتخلص من الساكنين، فلا يكون إعراباً؛ لأن العامل لم يجلبها: ((قُمِ اللَّيْلُ)) [المزمل:2] نقول: هذا مبني لا يرد معنا، الحمد لله: على قراءة الإتباع، الحمد: بالكسر، هل نقول: الكسرة هذه علامة إعراب؟ لا، لماذا؟ لأن الحركة التي تكون إعراباً لا بد وأن تكون مقتضاةً لعامل، جلبها عامل، وهذه لم يجلبها عامل، ولا يوجد حركة يجلبها العامل إلا

حركة الإعراب فقط، وأما ما عداها فليست مقتضاة لعامل حتى حركة البناء.
ولذلك نقول من باب الضبط والتأصيل: الحركات كلها في لسان العرب لا تخرج عن
سبعة أنواع، كلها لا تخرج عن سبعة أنواع:

إما حركة إعراب، وإما حركة بناء، وإما حركة نقل، وإما حركة إتياع، وإما حركة حكاية،
وإما حركة تخلص من سكونين، وإما حركة بُنية .. بُنية، هذه سبعة، حركة إعراب وحركة
بناء .. حركة نقل .. حركة حكاية .. حركة إتياع .. حركة بنية .. حركة تخلص من
ساكنين.

حركة الإعراب: هي التي يشترط فيها أن تكون أثر عامل، لا بد أن يكون لها ارتباط،
وأما حركة النقل: هذا مثل ما ذكرناه بالأمس: (قالت أمة) .. (فمن أوتي) .. فمن: هذا
الأصل فيها السكون، أوتي بالهمزة همزة القطع، مع ضمة أريد تخفيفه بإسقاط الهمزة
فألقيت حركة الهمزة على ما قبلها ثم حذفت، فقيل: (فمن أوتي)، هل هذه الضمة
أحدثها عامل؟ نقول: لا، لا علاقة لها بالعامل أصلاً، وإنما هي حركة نقل فحسب،
مثلاً: (قد افلح) .. قد: بالسكون، هذا الأصل، ولذلك إذا جئنا نعر به، نقول: قد:
حرف تحقيق مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة النقل، طرحت
حركة الهمزة على ما قبلها وهو ساكن.

حركة الإتياع: مثل ما ذكرناه: الحمد لله، الحمد نقول: هذه الحركة حركة إتياع للام لله،
في الإعراب تقول: الحمد مبتدأ مرفوع، ورفع ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة الإتياع.

حركة الحكاية: هذه لا بد أن تكون في مقابلة كلام، ضربت زيداً، من زيداً؟ يقول لك:
ضربت زيداً، تقول له: من زيداً؟ من: مبتدأ، وزيداً: خبر مرفوع ورفع ضمة مقدرة على
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، هل هذه الحركة أحدثها عامل، اسم
أو فعل أو حرف؟ الجواب: لا.

حركة التخلص من التقاء الساكنين: ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [البينة:1] لم يكن ..
يكن: هذا فعل مضارع مجزوم بلم، وجزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره
اشتغال المحل بحركة التخلص من الساكنين، هل هذه الكسرة يكن، هل اقتضاها عامل؟
الجواب: لا.

حركة البنية: هذه شرحناها بالأمس، وهي ما كانت حركةً لأول حرف أو ثان مما هو
دون الأخير .. قبل الأخير، زيد، نقول: الزاي: مفتوح، هذه الحركة تسمى حركة بنية،

يعني: تتعلق بالوزن والهيئة، ولذلك نقول: الوزن والهيئة: هي الحركات والسكنات،
تَضَرِبُ: الرء مكسورة نقول: هذه حركة بنية، التاء مفتوحة: هذه حركة بنية، السكون،
نقول: هذا السكون بنية، لماذا؟ لأن السكون قد يكون سكون إعراب، وقد يكون
سكون بناء، ولكن في مثل هذا نقول: سكون بنية.
ماذا بقي؟ بقي حركة البناء: وهذه التي سيأتي حدها.
إذاً: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، هذا بيان لحل وموضع ظهور هذا
الأثر، أين يظهر؟ يظهر في آخر حرف، عليه أو بعده؟ هذا محل نزاع، هل هو قدر زائد
على ماهية الكلمة، أم أنه مقارن لها؟ الأول أظهر.
إذاً: في آخر الكلمة بيان لحل الإعراب لا للاحتراز، يعني: لم يخرج به أوائل الكلمة، ولا
أواسط الكلمة؛ لأنه ليس عندنا عامل له أثر في أول الكلمة، أو له أثر في آخر الكلمة،
بل لا يوجد عامل إلا وهو يؤثر في آخر الكلمة، إذا كان الأمر كذلك حينئذٍ قوله: في
آخر الكلمة، نقول: هذا لبيان الواقع لا للاحتراز.

ما المقصود بالكلمة هنا؟ الكلمة تكون اسماً وتكون فعلاً وتكون حرفاً، حينئذٍ قوله:
الكلمة، هل عني بها كل أفرادها الاسم والفعل والحرف؟ قطعاً لا، لماذا؟ لأن الحرف كله
بجميع أنواعه مبني، ونحن نتكلم ونتحدث عن الإعراب، والإعراب نقيض البناء فلا
يجتمعان، إذاً: سقط الحرف .. سقط الحرف برمته، ماذا بقي؟ الاسم والفعل، الأصل في
الفعل البناء، ولذلك الماضي مبني، والأمر مبني، والمضارع معرب بشرطه: إن عري من
نون توكيد، إذاً: ما الذي سقط من الفعل؟ الماضي والأمر وبعض المضارع، جميل.
الأول الاسم، هل كله معرب؟

والاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، إذا قلنا: المراد بالكلمة هنا الاسم والفعل والحرف، سقط
الحرف؛ لأنه مبني ولا دخل له في الإعراب، سقط بعض الفعل وهو الماضي والأمر
وبعض المضارع، إذاً: بقي معنا المضارع المعرب، والاسمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، الذي يدخل
معنا هنا هو المعرب، وأما المبني فهو ساقط، إذاً قوله: الكلمة، هذا كل أراد به الجزء،
والمراد به نوعان من أنواع الكلمة:

الأول: الاسم المتمكن، والثاني: الفعل المضارع الخالي من نوني التوكيد ونون الإناء،
إذاً: في آخر الكلمة، المراد بالكلمة هنا: الاسم المتمكن، والاسم المتمكن هذا يقابل
ماذا؟ يقابل الاسم غير المتمكن، وهو المبني، إذاً: أخرجنا المبني، الفعل المضارع: أخرجنا
الماضي والأمر الخالي من نوني التوكيد والإناء .. أخرجنا الفعل المضارع المبني، وهو إذا

اتصلت به إحدى النونين، أو نون الإناث، هذا على جهة العموم.
وعلى جهة التفصيل، نقول: الاسم المتمكن يشمل ثمانية أمور: الاسم المفرد المنصرف .. الاسم المفرد غير المنصرف .. جمع التكسير المنصرف .. جمع التكسير غير المنصرف .. جمع المذكر السالم .. جمع المؤنث السالم .. المثنى .. الأسماء الستة، هذه كلها المرادة بالاسم المتمكن.

إذاً: هذه الأنواع الثمانية هي التي يدخلها الإعراب، ما عداها لا محل للإعراب فيه، وهذا يضبط لك المسألة من أصلها، والفعل المضارع المراد به ثلاثة أنواع: فعل المضارع صحيح الآخر كيضرب، فعل المضارع معتل الآخر، وهو ما كانت لامه واواً أو ياءاً أو ألفاً، كيخشى ويدعو ويرمي.

الثالث: الأمثلة الخمسة، التي يعنون لها: بالأفعال الخمسة.

نقول: هذه الثلاثة الأنواع هي التي يدخلها الإعراب، وما عداها فلا.

إذاً: في آخر الكلمة: المراد بالكلمة هنا: أحد عشر نوعاً فحسب، ثمانية في الاسم المتمكن، وثلاثة في الفعل المضارع الخالي عن النونين، في آخر الكلمة قلنا: أو ما نزل منزلته، هذا فيه فائدة: إما أن نحذف القيد الثاني، ونجعل الآخر على نوعين: آخر حكمي، وحقيقي، والحقيقي: هو الذي لا حذف بعده كدال زيد، والحكمي: هو الذي حذف ما بعده اعتباطاً، يعني: لغير علة تصريفية، وصار نسياً منسياً، ثم جعلت عينه محلاً للإعراب، كأب، هذا أبٌ أليس كذلك؟ وهذا أخٌ، أبٌ: أصلها: أبو على وزن: فعل، حينئذٍ الباء هذه عين الكلمة، والواو هي لام الكلمة، ومحل الإعراب أين؟ هو لام الكلمة هو الأصل، فلما حذفت اعتباطاً لغير علة تصريفية فقليل: أبٌ، حينئذٍ وزنه فعٌ، أين اللام التي هي محل الإعراب؟ حذفت.

إذا حذفت هل نقول: يسقط الإعراب؟ لا، تأتي ببدله .. بنائبه، فجعل ما قبل الأخير وهو عين الكلمة آخرًا، لكنه هل هو آخر حقيقةً أو حكماً؟ حكماً، ومثله: أخٌ، ومثله يدٌ، ودمٌ، يدٌ: أصلها: يدي فعلٌ، حذفت الباء اعتباطاً، ثم جعلت الدال التي هي عين الكلمة محلاً للإعراب، وكذلك: دمٌ، الميم هذه هي عين الكلمة، أصلها: دمي أو دمو على الخلاف، هل اللام المحذوفة واو أو ياء؟ محل نزاع، والحاصل أن اللام محذوفة اعتباطاً، حينئذٍ هل نسقط الإعراب أم تأتي بنائب عنه يكون محلاً للإعراب، جعلنا عين الكلمة محلاً للإعراب.

ولذلك نقول: في آخر الكلمة أو ما نزل منزلة الآخر، هو في الحقيقة ليس آخرًا؛ لأنه

عين الكلمة، والإعراب إنما يكون في لام الكلمة، لام الكلمة هي التي تكون محلاً للإعراب، وهنا أبّ وأخّ ودمّ ويذّ ظهر الإعراب على عين الكلمة لا على لامها، لكن هذا من باب الضرورة، وإلا الأصل أن الإعراب يكون آخر الكلمة. وبذلك ردّدنا على من جعل عبد الله كلها كلمةً تحقيقاً متضمنةً لكلمتين؛ لأن لو كانت كلمة واحدة تحقيقاً كزيد، لماذا يظهر الإعراب على الدال؟ بل الظاهر أنه يظهر على آخره، فلما ظهر على الدال وهو وسط فيه دل على أنه مؤلف من كلمتين وهو مضاف ومضاف إليه.

إذاً: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته، قولنا: العامل، هذا نحتاج إلى بيانه، ما المراد بالعامل عند النحاة؟ عرفه بعضهم: بأنه ما أثر في آخر الكلمة من فعل أو اسم أو حرف .. ما شيء أثر، يعني: جعل له أثراً، وهذا الأثر هو حركة أو حرف أو سكون أو حذف، أثر في آخر الكلمة، يعني: محلاً .. بيان محل الإعراب، من فعل أو حرف أو اسم قديم أو آخر، من: هذه بيانية، كأنه قال: فعل أو اسم أو حرف أثر في آخر الكلمة.

حينئذٍ تقول: جاء زيد، جاء: هذا فعل أثر في آخر الكلمة .. كلمة: زيد فرفعها على أنها فاعل له، اسم، تقول: هذا زيد .. ذا: مبتدأ، وهو العامل في الخبر، حينئذٍ أثر الاسم في الاسم وهو زيد فرفعه على أنه خبر له، إن زيدا لقائم .. زيدا .. إن: هذا حرف، وهو عامل أثر في آخر الكلمة وهو زيدا فأحدث فيه النصب على أنه اسم لـ إن، وأثر في آخر قائم على أنه خبر لها فأحدث فيها الرفع، إذاً إن: نصبت ورفعت، هي عامل؟ نعم، يصدق عليها الحد؟ يصدق عليها الحد، ما أثر في آخر الكلمة من فعل أو اسم أو حرف.

إذاً: العامل يكون فعلاً ويكون اسماً ويكون حرفاً، هذا التعريف ذكره الفاكهي في موجي النداء، لكنه ناقص يرد عليه .. غير جامع؛ لأن العامل نوعان: عامل لفظي، وعامل معنوي، وضابط العامل اللفظي: ما للسان فيه حظ، يعني: نطق ينطق به، والعامل المعنوي ضابطه: ما ليس للسان فيه حظ.

العامل اللفظي: كجاء، والاسم ذا في المبتدأ الذي ذكرناه في المثال السابق وإن .. المبتدأ وإن وجاء الفعل، هذا عامل لفظي، قلنا: ضابطه ما للسان فيه حظ، يعني: نطق ينطق به، لو أراد أن يتكلم تكلم به.

والعامل المعنوي: ما ليس للسان فيه حظ، وهذا على الصحيح محصور في نوعين اثنين لا ثالث لهما، وهما: الابتداء والتجرد، فالابتداء في باب المبتدأ عامل معنوي، ولذلك سيأتي:

ورفعوا مبتدأً بالابتداء .. ما هو الابتداء؟ جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه ثانياً، هذا أمر معنوي، فحينئذٍ تقول: زيد قائم .. زيد: مبتدأ مرفوع بالابتداء .. ما تقدمه شيء، زيد نقول: مرفوع بالابتداء، تقدمه شيء ملفوظ؟ الجواب: لا، إذاً: هو أمر معنوي أثر، الابتداء .. الأمر المعنوي .. العامل المعنوي أثر في زيد فأحدث فيه الرفع.

كذلك التجرد في باب فعل المضارع رفعاً، يقوم زيد، تقول يقوم: فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة، هل توجد ضمة بدون مؤثر .. هذا أثر، هل يوجد أثر بدون مؤثر؟ لا، لا بد من مؤثر، أين المؤثر .. أين العامل؟ لا وجود له من حيث اللفظ، وإنما تجرده عن ناصب وجازم وهو شيء عدم، هو الذي أثر في آخر الفعل.

فحينئذٍ إذا قلنا: تعريفه العامل: بأنه ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، هذا اختص بالعامل اللفظي ولم يشمل العامل المعنوي، والتعريف الآخر الذي يشمل النوعين، أن نقول: العامل ما أوجب .. ما شيء أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، ما -يعني-: فعل أو اسم أو حرف أو ابتداء أو تجرد أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، هذا التعريف يشمل النوعين: العامل اللفظي والعامل المعنوي.

أما المعمول: فهو ما يظهر فيه الإعراب لفظاً أو تقديرًا، ما يظهر فيه الإعراب، يعني: المحل الذي يكون قد حل الإعراب فيه، كزيد من قول: جاء زيد، فنقول: زيد هذا معمول، وجاء: عامل، والعمل هو الرفع نفسه، ما يحدثه العامل وتختلف بسببه أحوال آخر المعرب.

إذاً: في مثل التركيب نقول: جاء زيد، هذا تضمن ثلاثة أشياء: عامل ومعمول وعمل، العامل: جاء، وزيد: معمول، والعمل: الرفع، إذاً: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، أو ما نزل منزلاً، هذا المعرب.

وأما المبني: فهو كذلك مشتق من البناء، وهو وضع شيء على شيء على جهة الثبوت والدوام، وهذا أخص من التركيب، إذاً: كل بناء تركيب ولا عكس، وضع شيء على شيء على جهة الثبوت والدوام، وأما في الاصطلاح فكذلك فيه نزاع: هل هو لفظي أو معنوي؟ وهذا النزاع لا يبنى عليه شيء، فمن رجح أن الإعراب لفظي لزمه أن يقول: بأن البناء لفظي، وأما العكس فلا، فحينئذٍ نقول الصواب: أن البناء لفظي، وحقيقته: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل، إذاً: ليس هو أثراً لعامل من شبه الإعراب من حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

البناء والإعراب من حيث النطق والصورة متحدان، يعني: الضمة والفتحة والكسرة

والسكون، وكذلك الحرف والحذف، النطق واحد .. تقول: اضربا، هذا مبني على حذف النون .. الزيدان لم يضربا: مجزوم بحذف النون، حينئذٍ في الصورة واحد .. النطق واحد، لكن لم يضربا حذفت النون لمقتضى العامل، وأما اضربا حذفت النون لا لمقتضى العامل، هذا الفرق بينهما.

وأما من حيث النطق والصورة فهما متحدان، وإن خولف بينهما من حيث الاصطلاح بأن يقال: الضم للبناء والضممة للإعراب هذا مجرد اصطلاح وقد يقع فيه تساهل كما سيأتي، فحينئذٍ ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل، إذأ: ليس أثراً لعامل، المبني من حيث اللفظ لا يتأثر بعامل البتة؛ لأنه إن بني على السكون فهو مبني دائماً، وإن بني على الحركة -الفتحة أو الكسرة أو الضم- فحينئذٍ هو مبني على هذه الحركات ولا يتغير البتة.

إذأ: لا يحتاج إلى عامل يقتضي تغييره من حالة إلى حالة أخرى، من شبه الإعراب؛ لأنه في اللفظ يشبه الإعراب، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين، وهذا يدل على الحصر السابق الذي ذكرناه، حينئذٍ إذا جيء به .. حركة جيء بها لا لبيان مقتضى العامل، نقول: الحمد لله كذلك هذه الكسرة جيء بها لا لبيان مقتضى العامل، يصدق عليها الحد أو لا؟ يصدق عليها، لكن أخرجناها بقولنا: وليس حكايةً، ثم وليس إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين؛ لأن هذه الحركات كلها لا يقتضيها عامل البتة.

إذاً كأنه قال - كما مضى معنا -: ما يقبل علامات الاسم فهو اسم، وما يقبل علامات الفعل فهو فعل، وما لا يقبل هذا ولا ذاك فهو حرف، فحينئذٍ إذا أردنا أن نفسر المبني، نقول: ما جيء بهما حركة أو حرف أو سكون .. جيء به ولفظ به لا لبيان مقتضى العامل، أخرج ماذا؟ حركة الإعراب؛ لأن حركة الإعراب جيء بها لبيان مقتضى العامل، أما ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل فنقول: هذا حركة بناء.

ثم قد تلتبس بها حركة الإيتباع، وحركة الحكاية وحركة النقل، وحركة التخلص من سكونين، فنصصنا على كل واحدة من أجل أن يتعين لنا حركة المبني.

إذاً: الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ نقول: أراد المصنف هنا رحمه الله تعالى أن يبين لنا: أن الاسم والفعل والحرف -السابق- منه ما هو مبني ومنه ما هو معرب؛ لأن الكلمة: قول مفرد، وهي اسم أو فعل أو حرف، الاسم منه معرب ومبني، والفعل منه معرب ومبني، ثم حكم حكماً كلياً بأن الحرف كله .. وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ.

إذاً: هذا الباب له علاقة بتفاصيل أحوال أنواع الكلمة؛ لأن الكلمة وأنواعها هي التي يتألف منها الكلام، فلا بد من عقد هذا الباب لبيان ما يمكن أن يعتري الاسم من كونه منصوباً أو مرفوعاً أو مبنياً أو معرباً إلى آخره، وكذلك الفعل، وكذلك الحرف. **المُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ**: قدم المعرب لشرفه، وآخر المبنى لأنه أدنى منه. **وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ... لِشَبَهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٌّ**

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ .. والاسم له حالان: قبل التركيب، وبعد التركيب، قبل التركيب، قلنا: هذا لا يوصف لا بإعراب ولا بناء، أليس كذلك؟ قبل التركيب مثل: زيد -لوحدها-، جاء -لوحدها-، إلى -لوحدها-، إلى نقول: ليست مبنية ولا معربة، كيف وكل حرف مستحق للبناء؟ لا نحكم عليها بأنها مبنية إلا بعد التركيب، إذا أدخلت في جملة فعلية أو اسمية حينئذٍ حكمنا عليها بأنها مبنية، وأما قبل ذلك نقول: لا معربة ولا مبنية.

إذاً: الاسم قبل التركيب لا يوصف لا بإعراب ولا بناء، وهذا هو أصح الأقوال الثلاثة الواردة في المسألة.

وهنا لما قال: منه معرب ومبني، علمنا أن مراده الاسم بعد التركيب، ولذلك نقول نقدر: والاسم بعد التركيب نوعان: منه معرب، منه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومعرب: مبتدأ مؤخر، أكثر المعربين على هذا، محبي الدين تجده مشى على هذا. منه: من -هنا- للتبويض، أي: بعضه معرب، ف:-من- إذا جعلناها للتبويض على مذهب الزمخشري أنها اسم، وإذا كانت اسماً حينئذٍ الأليق بها أن تكون هنا مبتدأ لا خبراً، إذا كانت -من-: للتبويض، فحينئذٍ هل هي اسم أم حرف؟ الجمهور على أنها حرف، وعليه في هذا التركيب، نقول -منه-: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومعرب: مبتدأ مؤخر، وهل يصح أن يعكس مع هذا القول؟ لا يمكن، لماذا؟ لأن المبتدأ لا يكون جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف، وحينئذٍ يتعين أن يكون قوله: (منه): خبراً مقدماً، و (معرب): مبتدأ مؤخراً.

وعلى رأي الزمخشري أن: (من) التبوضية اسم، حينئذٍ نقول: (منه): هذا مبتدأ، ف (من) اسم بمعنى بعض، مبتدأ، ومعرب خبره، وهذا أولى، بل قد يتعين لا بالعكس، لماذا؟ لأن المقصود تقسيم الاسم إليهما والحكم على الاسم بأن بعضه معرب وبعضه مبني، لا بيان أن كلاً منهما قسم من الاسم؛ لأن المعرب والمبني لم يُعلما بعد.

الآن ماذا يريد ابن مالك رحمه الله؟ يريد أن يبين لنا أن قوله: **وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ**، أن الاسم بعضه معرب، وبعضه مبني، هذا أول شطر في هذا الباب، نحن لا نعلم أي هذه الأنواع الأسماء المعربة ولا المبنية، ولم نعلم ما وجه الشبه .. وجه شبه الاسم بالحرف حتى بني، فحينئذٍ أيهما أعرف: بعض أو معرب؟ بعض قطعاً، فمنه: معرب، يعني: فبعضه بعض الاسم هذا المحكوم عليه، الاسم الذي هو أحد أنواع الكلمة، بعضه: هذا معلوم عندي وعندك، معرب: أنا ما أدري ما هو معرب، إذًا: جيء بقوله: معرب لبيان الحكم، لا ليحكم عليه بأنه اسم.

فنقول: **وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ** .. الجمهور على أن (من) هذه حرف، فهي خبر مقدم، ومعرب: مبتدأ مؤخر، كأنه قال: المعرب بعض الاسم، نحن ما عرفنا ما هو المعرب حتى تحكم عليه أنه بعض الاسم، نحن نريد العكس: بعض الاسم معرب، ثم تشرح لي ما هو هذا المعرب من الأسماء، لذلك الأليق هنا أن يعرب -منه-: مبتدأ، ومعرب: خبره، لا بالعكس؛ لأنه قد يفسد المعنى.

وهذا مثله، وهو الذي تكلم فيه الزمخشري: ((وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ)) [البقرة: 8] إذا كنا ظاهرية نقول: من الناس جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، من يقول: مبتدأ مؤخر مثل هذا الذي معنا، إذا جئنا للمعنى نقول: ((وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا)) [البقرة: 8] القائل آمنا بالله واليوم الآخر كائن من الناس، هل هو من الجمادات؟ هو من الناس قطعاً أجل ممن؟! هل استفدنا معنى جديد؟ نقول: لا، لكن لو حكمنا: بعض الناس يقول آمنا، هذا أليق أو الأول؟ لا شك أنه الثاني، فالمحكوم عليه: بعض الناس، وليس المحكوم عليه القائل: (آمنا) بأنه من الناس؛ لأنه معلوم من الناس من أين؟! إما جماد وإما بهائم وليس هذا المراد، بل المراد أن بعض الناس يقول كذا وما هم بمؤمنين.

وهنا كذلك بعض الاسم السابق ذكره معرب، وبعض الاسم مبني، فحينئذٍ نحتاج أن نعرف هذا البعض، ثم نحكم عليه بأنه معرب، والاسم بعد التركيب نوعان: منه، أي: بعضه، فمن: اسم بمعنى بعض مبتدأ، ومعرب: خبره لا بالعكس؛ لأن المقصود هنا تقسيم الاسم إليهما: إلى معرب ومبني، والحكم على الاسم بأن بعضه معرب وبعضه مبني، لا ببيان أن كلاً منهما قسم من الاسم، يعني: المعرب والمبني قسم من الاسم لا، ولأن المعرب والمبني لم يعلما بعد، وحق المبتدأ أن يكون معلوماً عند السامع، فبعض الاسم معلوم ثم جاء الخبر وهو مجهول بكونه معرباً، ثم نحتاج أن نسرد ما هو هذا

المعرب؟

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ .. على الأصل فيه، ويسمى متمكناً، الأصل في الاسم أنه معرب هذا الأصل، والبناء فرع عنه كما سيأتي، وهذا النوع يسمى متمكناً، ثم هو نوعان: إن كان مصروفاً فهو متمكن أمكن، وإن لم يكن مصروفاً فهو متمكن غير أمكن. وَمَبْنِيٌّ .. ما المراد بمبني هنا؟ هل عطفه على معرب ليدل على أن الاسم منه معرب ومبني في آن واحد؟ لو عطفناه على معرب لاستفدنا هذا المعنى، لكنه باطل؛ لأن الإعراب والبناء ضدان لا يجتمعان في كلمة واحدة، من جهة واحدة .. لا يجتمعان في كلمة واحدة من جهة واحدة، أما من جهتين فيجتمعان، مثاله: إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوها

قَالَتْ: فعل ماضي، والتاء حرف تأنيث، حَذَامُ: هذا مبني، هو فاعل مرفوع، كيف هو فاعل مرفوع وهو مبني؟ نقول: نعم يجتمعان، هو من حيث اللفظ مبني على الكسر في محل رفع فاعل، إِذَا: من جهة اللفظ وتسليط العامل عليه لم يظهر له أثر، وإنما سلط العامل على محله فآثر، ولذلك لو وصف إذا قالت حذامي الصادقة، صح أو لا؟ صح، بل هو المتعين، لماذا؟ لأنه هنا يتبع باعتبار محله لا باعتبار لفظه؛ لأن ذاك مبني إلا ما يأتي في باب: لا.

وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، إِذَا: ومبني المراد: ومنه مبني، أي: وبعضه الآخر مبني، فظاهر العبارة .. -عبارة المصنف- معرب ومبني، انصباب المعرب والمبني على شيء واحد، من أن المعرب والمبني معاً بعض وهذا غير مراد، فلذلك وجب علينا أن نقدر له مبتدئاً محذوف، أو خبراً محذوف .. خبراً محذوف على جعل من التبعيضية حرفاً، يعني: ومنه مبني .. منه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ومبني: هذا مبتدأ مؤخر على ما جرى عليه الشراح، وإذا جعلنا منه مبني، يعني: بعضه الآخر مبني، فحينئذٍ من التبعيضية صارت اسماً على قول الزمخشري وهو أولى، بل قد يتعين.

إِذَا: أراد بهذا الشرط أن يدل على أن الاسم قسمان: معرب ومبني، وهل بينهما واسطة؟ إذا قلنا بأنه لا يجتمع الإعراب والبناء معاً، إِذَا: قد يرتفعان، فلا يكون الشيء معرباً ولا مبنياً، هل تثبت الواسطة أم لا؟ إذا قيل معرب خالص .. مبني خالص، هل عندنا ما هو معرب ومبني معاً؟ قلنا: هذا لا يتأتى، هل يرتفعان؟ نقول: هذه الكلمة لا معربة ولا مبنية، فيه خلاف:

الجماهير لا، على أنه لا يوجد كلمة لا معربة ولا مبنية؛ لأن القسمة محصورة في اثنين لا ثالث لهما، وإن كان عبارة الناظم لا تدل على ذلك، لكن سيأتي تقريره، غلامي: قال بعض النحاة: هذا لا معرب ولا مبني، غلامي: هذا مضاف إلى ياء المتكلم، يعني: ليس ذات غلامي، وإنما المضاف إلى ياء المتكلم، المشهور أنه من الإعراب التقديري كما سيأتي.

حينئذ نقول: غلام هذا ملازم للكسر، أليس كذلك؟ وما لازم حركة واحدة رفعا ونصبا وجرا، جاء غلام .. رأيت غلام .. مررت غلام، هل هذا معرب؟ الأصل لا، نقول: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، وقلنا: العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، حينئذ يتغير آخر الكلمة بتغير وتبادل واختلاف العوامل، إن ركب معه عامل يقتضي الرفع وجب رفعه، وإن ركب معه عامل يقتضي النصب وجب نصبه، يعني: المعمول، وكذلك مع الخفض.

فحينئذ جاء غلام، ورأيت غلام، ومررت غلام، لم يتغير، إذاً: ليس معرباً، هذا شبهة عندهم، ليس معرباً، فحينئذ لعدم تغير الحركة بتغير العوامل نفينا كونه معرباً، ولماذا ليس مبنياً؟ قالوا: لأن المبنى محصور في شبه الحرف، علة البناء محصورة في شبه الحرف، وغلامي لم يشبه الحرف حتى يبني، الاسم لا يبني إلا إذا أشبه الحرف، وغلامي لم يشبه الحرف، إذاً: ليس مبنياً، فصار المضاف إلى ياء المتكلم واسطة بين المعرب والمبني، فيقال فيه: لا معرب ولا مبني.

والجواب أن يقال: بأنه معرب، والمعرب نوعان: معرب إعراباً ظاهراً، ومعرب إعراباً تقديراً.

وغلامي: لا شك أنه من الثاني، لماذا؟ لأن الكسرة المجلوبة لمناسبة الياء هنا، هل هي سابقة على العامل، أم تالية لاحقة؟ هذا ينبغي عليه خلاف آخر، سابقة أم لاحقة؟ لو جئنا المسألة بالعقل هكذا: إذا أردت أن تضيف (غلام زيد)، هل أولاً تضيفه في نفسك فتقول: غلام زيد، ثم تسلط عليه العامل، أو تقول: جاء ثم تأتي بغلام زيد وتضيفه؟ أيهما أسبق: عملية الإضافة أم تسليط العامل؟

لا شك أن الإضافة أسبق، حينئذ لما وجدت الإضافة سابقة على العامل حينئذ وجد لازم الإضافة إلى الياء، وهو أن يكون ما قبل الياء مكسوراً، إذاً: قلت غلامي، فهذه الكسرة لمناسبة الياء، فلما سلط عليه العامل: جاء غلام وجد أن الحرف قد اشتغل بحرف سابق على دخوله، فحينئذ إما أن يسقطه فتحل الضمة وإما أن يبقى، ويتعذر إسقاطه، لماذا؟ لأنه يمتنع وجود ياء قبلها ضمة، بل لا بد من كسرة، كما سيأتي في آخر الباب التالي.

فحينئذٍ لما تعذر النطق بالضممة وإسقاط الكسرة التي هي لمناسبة الياء حينئذٍ جعل الإعراب تقديرياً، فقليل: جاء فعل ماضي، وغلامي: فاعل مرفوع بجاء، ورفع ضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، فحينئذٍ العامل تسلط على غلامي بعده، فلا معارضة بينهما حتى نقول: هذه الكسرة ليست بحركة إعراب ولا حركة بناء، بل هي كسرة مناسبة، والعامل مسلط وله أثر في التقدير، كما هو الشأن في الفتى والقاضي، نقول: هذا مقدر والتقدير موجود في لسان العرب.

إذاً: حملة على ما له نظير أولى من حملة على ما لا نظير له، غلامي: قد ينظر فيه الإنسان يقول: نعم، صحيح هذا لا معرب ولا مبني، هل له نظير في لسان العرب؟ نقول: لا نظير له، فحينئذٍ كونه إعراباً تقريراً له نظير أو لا؟ إذا جعلنا إعرابه، - الإعراب تقريرى - له نظير أو لا؟ له نظير قطعاً، وأشهرها الاسم المقصور المنقوص، إذاً: حملة على الإعراب التقريرى وله نظير أولى من حملة على ما لا نظير له، يبني على هذا الخلاف في كون المضاف إليه سابق للعامل أو بعده الكسرة في حالة الجر. بعض النحاة ماذا؟ قال - وهذا نزاع كبير - جاء غلامي، قال: هذه الضمة مقدرة هنا، رأيت غلامي: كسابقه، أما مررت بغلامي: قال: هذه الكسرة هنا ظاهرة وليس بمقدرة، والجواب هو الجواب: أن الكسرة هنا كسرة المناسبة وهي سابقة على دخول العامل، إذاً: دخل العامل وقد وجد أمامه كسرة، فحينئذٍ وجب تقدير الحركة. إذاً: وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ .. نقول: ولا واسطة بينهما على الأصح، وعليه الجماهير .. لا واسطة بينهما على الأصح، وهو ظاهر عبارة المصنف، لكنه بقرينة، ليس من هذا الشطر، أما قوله: وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ، هذا قد يقال بأن منه ما ليس معرباً ولا مبني، لكن بقرينة قوله:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُحْمَا

فحينئذٍ قابل المبني هنا بالمعرب، فدل على أن القسمة عنده ثنائية لا ثالث لهما، فهذا التقسيم للحاصل بالقرينة، أما ظاهر العبارة فلا تقتضي حصراً ولا واسطة على الصحيح.

وأما (من) التبعية فإنها على حد قوله تعالى: ((فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)) [البقرة: 253] ومنهم من لم يؤمن ولم يكفر، ومنهم من آمن وكفر، هكذا؟ ما يصح هذا، لماذا؟ لأن الإيمان والكفر نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، لا يمكن أن يكون مؤمناً

كافراً في وقت واحد، ولا يمكن أن يكون لا مؤمناً ولا كافراً، هذا متعذر، إذًا: قوله هنا في من التبعية: ((فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)) [البقرة: 253] ليس عندنا إلا قسمان، مع كون هذه الآية في ظاهرها مشابه لها قول المصنف -رحمه الله تعالى-، فليس إلا قسمان، فكذلك قول الناظم هنا: والاسم .. إلى آخره، والحاصل أن من التبعية إنما تقتضي بعضية مدخولها، وكل من المعرب والمبني على حدته مدخول لها لا مجموعهما، ومنه معرب ومبني كل منهما مدخول لها، يعني: لا بد أن نقدر في الثاني ما لفظ به في الأول: منه معرب ومنه مبني، لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبني، فالذي تقتضيه العبارة أن كل بعض من الاسم وهو صحيح. لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي .. والاسم منه معرب، قدمه لأنه الأصل، الأصل في الأسماء أن تكون معربة، وسيأتي معنا لماذا؟ وكذلك يسمى متمكناً، ثم قال: ومبني إذًا: هو على خلاف الأصل، ويسمى غير متمكن، غير متمكن من باب الإعراب؛ لأنه خرج عن الإعراب بالكلية، ما علة البناء؟

إذا كان الأصل الإعراب والبناء فرع في الأسماء، حينئذٍ ما جاء على الأصل وهو معرب لا يسأل عنه، لا يسأل عما جاء على أصله، أليس كذلك، وما خرج عن أصله حينئذٍ يقال: لماذا خرج عنه؟ لا بد من علة، فالمبني من الأسماء، نظر النحاة إليه من جهتين: منهم من أوقفه على السماع فقال: هكذا نطقت العرب فلا نحتاج أن نتكلف ونتعسف ونقول: هذا بني لكذا وهذا بني لكذا، فالعلة في المبني السماع، وهذا قد قيل به وموجود، أن العلة في المبني السماع، إذًا لا نحتاج لقوله: لشبه من الحروف مدني، بل نقول: الاسم قسمان: معرب ومبني، والمعرب هو الأصل، وكيف نعرفه؟ ما نطقت به العرب معرباً، والمبني هذا فرع، ولماذا حكمنا على الإعراب بأنه أصل مع أننا ننفي التعليل، والمبني أنه فرع مع أننا ننفي التعليل؟ نقول: بالكثرة، وإذا قيل: الأصل الإعراب، يعني: الكثير الغالب الراجح في لسان العرب: هو إعراب المفردات .. الإعراب -الأسماء-، والمبني قليل فصار فرعاً، هل نحتاج إلى تعليل نقول: لماذا خرج المبني عن أصله، والغالب الكثير؟ لا نحتاج، نقول: العرب تكلمت بهذا واللغة قد وضعها الله عز وجل على هذا، فحينئذٍ لا نحتاج إلى تكلف، وهذا أسلم وأريح للبال. وأما جماهير النحاة فطلبوا علة لا بد من النظر ولا بد من التعمق، فاستقروا كلام العرب فوجدوا ثم علة وهي مشهورة عند المحققين: أن علة بناء الأسماء محصورة في شبه الحرف فحسب، وهي التي عناها ابن مالك بقوله: لِشَبِّهِ، هذا جار ومجرور متعلق بكونه مبني،

ومبني لماذا؟ لِشَبِّهِ، اللام للتعليل، أو يقال: لِشَبِّهِ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر
لمبتدأ محذوف، وذلك كائن لِشَبِّهِ، وهذا جائز ولا بأس به، لكن إذا أمكن وصل الكلام
فهو أولى، يعني: التقديرات إذا أدت إلى فصل الكلام وجعله جملاً نقول: الأولى عدم
ذلك مع جوازه؛ لأن تصيير الكلام جزءاً واحداً أولى من تقطيعه.
إذاً: لشبه متعلق بقوله: مبني.

لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي .. يعني: مقرب له لقوته، فيفهم أن بعض الشبه لا يؤثر، إذا
أشبه الاسم الحرف نقول: هذا مبني، لماذا؟ لما ذكرناه بالأمس: أن قاعدة العرب إذا
أشبه الشيء الشيء أخذ حكمه، وإذا أشبه الاسم الحرف، فحكم الحرف البناء،
فحينئذٍ نسحب هذا الحكم من الحرف إلى الاسم، فنقول: الاسم مبني لماذا؟ لكونه أشبه
الحرف، ما وجه الشبه؟ سيأتي بيانه، الآن في تقرير أن العلة محصورة في الشبه الحرفي، ثم
هذا الشبه نوعان:

شبه قريب، وشبه بعيد -ضعيف-، الذي يكون علةً للبناء -بناء الأسماء- هو الشبه
القوي، ولذلك قال: مدني، قال ابن عقيل:

والثاني المبني وهو ما أشبه الحروف، وهو المعني بقوله: لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي، يعني:
قريب، مدني: اسم فاعل فعله أدنى، تقول: أدنيت الشيء من الشيء إذا قربته منه،
والياء هنا زائدة؛ لأنه اسم منقوص:
وَتَوْنِ الْمُنْكَرِ الْمُنْقُوصَا ... في رفعه وجره خُصُوصَا

حينئذٍ لا يجوز ذكر الياء يجب حذفها للتخلص من التقاء الساكنين، فمدني: الياء هذه
للإشباع، لأن أصله مدنٍ كما تقول قاض، إذاً: مدني المراد به مقرب له لقوته، والاحتراز
بذلك من الشبه الضعيف، وهو الذي عارضه شيء من خواص الأسماء، لشبه من
الحروف مدني، قال ابن عقيل: أي لشبه مقرب من الحروف، فعلة البناء منحصرة عند
المصنف -رحمه الله تعالى- في شبه الحرف.

ثم نوع المصنف وجوه الشبه في البيتين الذين بعد هذا البيت، وهذا القول الذي اختاره
ابن مالك قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرًا في شبه الحرف
أو ما تضمن معناه، وأريد أن أبين أنه ليس قريباً منه بل هو عينه .. هو نفسه، وإنما
فصل بين نوع وبين الأنواع الأخرى؛ لأنه قال: في شبه الحرف، ثم هذا الشبه له وجوده،
ثم عطف عليه: أو ما تضمن معناه، هذا نوع من أنواع الشبه، فحينئذٍ يكون من عطف
الخاص على العام، فقول ابن مالك رحمه الله تعالى: لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ، هو عين مذهب

أبي علي الفارسي، وقول أبي علي الفارسي الذي اشتبه على ابن عقيل في شبه الحرف أو ما تضمن معناه، يعني: تضمن معنى الحرف، وهو المراد بقوله:
والمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا .. هو عينه ليس قريباً منه.

وقد نص سيبويه -رحمه الله- على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف، ومن ذكره ابن أبي الربيع، إذاً: علة بناء الاسم منحصرة عند المصنف في مشابهة الاسم الحرف شبهاً قوياً يقربه منه، وهذا هو مذهب أبي علي الفارسي ومذهب سيبويه، ولا تلتفت لكلام ابن عقيل هنا -رحمه الله-.

والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف، إذاً: الشبه نوعان: إذا أشبه الاسم الحرف هل كل شبه للاسم بالحرف يقتضي بنائه؟ الجواب: لا، هكذا .. هل كل شبه للاسم بالحرف يقتضي بناء الاسم؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن الشبه نوعان: شبه قريب قوي يدينه من الحرف، هذا الذي يقتضي بنائه، وهو الذي نص عليه المصنف.

وشبه ضعيف، ما ضابط هذا الشبه الضعيف حتى تنضبط المسائل؟ قالوا: إذا عارضه شيء من خواص الأسماء، يعني: اجتمع فيه أمران: شبه بالحرف، ثم وجد فيه مع وجود الشبه وجد فيه ما هو من خواص الأسماء؛ لأنه إذا وجد فيه ما هو من خواص الأسماء أبعد عن الحرف، ونحن نقول: أشبه الحرف شبهاً قوياً، إذاً: ابتعد عن الاسم بعداً قوياً، وإذا وجد في الاسم الذي أشبه الحرف ما هو من خواص الاسم سحبه، كأنه تنازع في أمران:

شبهه بالحرف .. يريد أن يقربه إلى الحرف فيبني، وما اعتراه من خواص الأسماء رده إلى محله، فتنازعه أمران فغلب الأصل، وهو الإعراب لوجود ما هو من خواص الأسماء، غلب وجود الشبه، إذاً: ليس كل اسم أشبه الحرف اقتضى بنائه، بل لا بد من التفصيل: إن كان هذا الشبه قوياً بحيث لم يعارض هذا الاسم الذي أشبه الحرف شيء من خواص الأسماء حينئذٍ أخذ الحكم على التفصيل الآتي كالشبه الوضع.

فإن وجد ما يعارضه من خواص الأسماء حينئذٍ رده إلى أصله وهو الإعراب، والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف، وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم، ولذلك تقديم قوله من الحروف على مدنٍ يفيد الحصر، نحن نقول: علة البناء عند المصنف منحصرة في شيء واحد، قال: لشبه مدني، ما إعراب مدني؟ صفة لشبه .. لشبه، قلنا: هذا متعلق بمبني وهذا أحسن، مدنٍ قريب، شبه: قريب، من الحروف: فصل بين الموصوف وصفته لإفادة القصر والحصر، يعني: إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، لا يوجد

علة بناء للاسم إلا الشبه بالحرف.

واحترز بقوله مدن عن غير المدني وهو ما عارضه ما يقتضي الإعراب كأي في الاستفهام والشرط، فإنها أشبهت الحرف في المعنى، لكن عارضها لزومها الإضافة كما سيأتي بيانه. ثم شرع في بيان وجوه الشبه، فقال: كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي اسْمِي جِئْتَنَا. والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

- * الوجه الاول في شبه الاسم بالحرف. . (الوضعي).
- * الوجه الثاني (المعنوي).
- * الوجه الثالث (النيابي).
- * الوجه الرابع (الإفتقاري).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- هذا يقول: أجاب بعضهم عن اعتراض ابن هشام على الناظم بكونه قدم المعرب على الإعراب بأنه إجراء الإعراب على الكلمة.
- ما ذكرنا شيء من هذا، .. هل اعترض ابن هشام على الناظم؟ .. ما ذكرت شيء، ذكرت .. ؟ نعم صه وحيهل، نعم هذا اعتراض صحيح، ليس باعترض يعني بالمفهوم الأخص، لكن الأولى أن يمثل بشيء لا يدل عليه ما سبق، هذا المراد، الأولى عبر بالأولى والله أعلم، ونقلته هو الأولى أن يعبر بكذا، يمثل بكذا ..
- جعل الإسناد أقوى علامات الاسم،
- ماذا فيه؟
- إذا ورد السؤال: من الذي يشرح لنا الألفية، فقال: أنا، ألا يكون مسنداً؟
- الظاهر لا، أنا الذي أشرح الألفية ..
- إذا تردد أن يكون المبتدأ أعرف .. إذا ورد لفظان معرفتان وأحدهما أعرف من الآخر.
- حينئذ يجعل الأعرف مبتدأً، وما دونه خبر، أنا الذي أشرح الألفية، الذي يشرح الألفية أنا، أنا: مبتدأ، والذي: هذا يعتبر خبراً، نعم ولذلك قال ابن هشام: وهذا أولى من التمثيل بـ (صه وحيهل)، أولى ليس باعترض، من باب التوجيه فقط.
- يقول: لماذا لا نقدر في قول المصنف كهل: اسم محذوف تقديره كقولك هل؟

- هو يجوز فيه وجهان: إذا أبقيناه على حاله أنه حرف، يعني: هل أنه حرف حينئذٍ الحرف لا يدخل على الحرف، ويقال: كقولك: هل، وهذا مثله: كَتَسَعَدُ: اَرْفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

تَسَعَدُ هذا فعل دخل عليه الكاف، لك وجهان: إما أن تقول: تسعد صار علماً، فدخلت الكاف على علم لا إشكال، وإما أن تقول: تسعد، هندٌ تسعد تقدر أنه خبر لمبتدأ، وحينئذٍ لا بد من التأويل كقول: دخلت الكاف على محذوف .. على قول مقدر، كقولك هندٌ تسعد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال المصنف -رحمه الله تعالى-: الْمُعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ: وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ ... لِشَبْهِهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِيٍّ

أراد رحمه الله تعالى بهذا البيت أن يقرر لنا قاعدة، وأن الاسم الذي ذكر أولاً في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل ثم حرف، أنه ينقسم إلى قسمين، وذلك بعد تركيبه في جملة مفيدة، إما معرب وإما مبني، والأصل فيه الإعراب والبناء فرع عنه، وما جاء عن الأصل لا يسأل عنه: لم جاء عن الأصل؟ وأما ما جاء على خلاف الأصل فحينئذٍ يقال: لم بني الاسم؟ فيقال: لعله عند المصنف وهي شبه الحرف. وشبه الحرف قَسَمَان:

شبه قويٌّ مُدْنِيٌّ، وشبهٌ فيه نَوْعٌ ضعيفٌ، هل كل شبه يعتبر موجباً للبناء؟ الجواب: لا، بل لا بد أن يكون الشبه قوياً فحينئذٍ إذا كان قوياً نقول: حصل وجه شبه في الاسم فألحق بالحرف فبني مثله، وأما إذا وجد شبه ضعيف ولكنه ضعيف، وضابطه أنه اعترض له ما هو من خواص الأسماء، يعني: لحقه ما هو من خواص الأسماء، فحينئذٍ نقول: هذا وجد فيه شبه بالحرف إلا أنه لوجود ما هو من خاصية الأسماء أبعد عن مشابهة الحرف، وهذا نقول: شبه نعم موجود وثابت، لكنه ضعيف.

هل هذا النوع يوجب البناء؟ الجواب: لا، ثم اعلم أن البناء الذي تحدث عنه هنا المراد به البناء الواجب، الاسم من حيث البناء وعدمه قسمان: بناءً واجبٌ ذاتي، أول ما

وضع هكذا، هذا الذي يتحدثون عنه، وأما البناء العارض الذي يكون في حالة مبني، وفي حالة معرباً هذا سيأتي في باب الإضافة، سيأتي معنا في باب الإضافة، ذاك على جهة الجواز حينئذ لا يشترط فيه عند بعضهم ومنهم المصنف أن يكون لشبه الحرف، بل لأمر آخر، ما وجه الشبه، أو أوجه الشبه؟ نص المصنف على أربعة أو ثلاثة منها، قال: كَالشَّبهِ الْوَضْعِيّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا وَكِنْيَابَةٍ عَنِ الْفَعْلِ بَلَا ... وَالْمَعْنَوِيّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا تَأْثُرٌ وَكَافِتْقَارٌ أَصْلًا

كالشبه: الكاف هذه، هل هي تمثيلية أو استقصائية؟ إن كان ثم غير هذه الأسباب يعتبر سبباً موجباً للبناء فحينئذ صارت الكاف تمثيلية، يعني: ذكر لك أمثلة لوجه الشبه وترك لك بعضاً، وإذا كان لا يوجد من أوجه الشبه إلا هذه المذكورة ولا يوجد غيرها فحينئذ نقول: هذه الكاف استقصائية، ولذلك تقول: أولو العزم من الرسل كموسى عليه السلام، الكاف هذه تمثيلية، وإذا قلت: خاتم الرسل كمحمد صلى الله عليه وسلم هذه استقصائية؛ لأنه لا يوجد غيره عليه الصلاة والسلام.

وهنا ظاهر كلام المصنف أنها تمثيلية لا استقصائية؛ لأنه زاد نوعين في الكافية: الشبه اللفظي، والشبه الاستعمالي، سيأتي في موضعه، إذاً: الكاف هذه نقول: تمثيلية، كالشبه الوضعي.. الشبه: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف.

لشبه من الحروف مبدئي: وذلك الشبه شبه الحرف كالشبه الوضعي، صار خبراً لمبتدأ محذوف، كالشبه الوضعي، هذا هو النوع الأول، والثاني: أشار له بالمعنوي، والثالث: إذا جعلناه عاماً، جعل تحته فرعين: نيابة عن الفعل: وَكَافِتْقَارٌ أَصْلًا، وإذا جعلنا كل واحد مستقلاً فهي أربعة أنواع لوجه الشبه التي إذا وجدت في الاسم ألحقته بالحرف.

كالشبه الوضعي: الوضعي: هذا نسبة إلى الوضع، وعرفنا الوضع لأن الياء هذه ياء النسبة، وَالْوَضْعُ هُوَ: جعل اللفظ دليلاً على المعنى، يعني: وضع ألفاظ بإزاء معاني متى ما أطلق اللفظ انصرف على ذلك المعنى المعين الخاص، وهذا يشمل الفعل والاسم والحرف، فالفعل موضوع بالوضع الشخصي، وكذلك الاسم موضوع بالوضع الشخصي، وكذلك الحرف موضوع بالوضع الشخصي، وسمى وضعاً شخصياً لتعلقه بالشخص، يعني: أشخاص الألفاظ نفسها، قام: وضعه الواضع ليدل على قيام وقع في زمن قد مضى وانقطع، يقوم: وضعه الواضع ليدل على معنى، هذا المعنى هو وقوع الحدث في الزمن الحال أو المستقبل على خلاف، قم: هذا وضعه الواضع ليدل على طلب حدث، يعني: إيجاد حدث في الزمن المستقبل، من الذي وضع هذا؟ قلنا

الصحيح وهو قول الجمهور: الله عز وجل، الواضع لهذه الألفاظ في الوضع الشخصي، وكذلك النوعي المتعلق بالقواعد الكلية التي يجري عليها النحاة الصرفيون والبيانون، نقول: مردها إلى الله عز وجل، فخالق اللغات كلها الله عز وجل.

الْوَضْعِيّ: قلنا نسبة إلى الوضع، لكن هل المراد هنا الوضع من جهة المعنى، أو الوضع باعتبار اللفظ وعدد الحروف؟ الثاني، الثاني هو المراد، لماذا؟ لأن النحاة حكموا باستقراء كلام العرب: أن أصل وضع الحرف أن يكون على حرفٍ هجائيٍّ أو حرفين، حرفٍ واحدٍ ك: (لام الجرّ)، وبائه، وهمزة الاستفهام. والأصل في وضع الاسم أقل ما يكون عليه ثلاثة أحرف: قلنا الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف واحد ك: (لام الجرّ)، وبائه، وفاء العطف، وواو العطف، وهمزة الاستفهام، أو على حرفين: ك (لن، ولم، ولا، وهل، وبل، وقد)، هذه الحروف أصل وضعها إما على حرف واحد هجائي، أو على حرفين، ولا يشترط أن يكون الثاني حرف لين على الصحيح.

وأصل وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف وما زاد، لكن لا يقل عن ثلاثة أحرف. وأصل وضع الفعل أن يكون على ثلاثة أحرف، فحينئذٍ ما جاء من الأسماء على حرف أو حرفين، وكان الأصل أن يأتي وأن يوضع على ثلاثة أحرف، نقول: هنا في الوضع أشبه الاسم الحرف؛ لأن أصل وضع الحرف أن يكون على حرف واحد كباء الجر، أو حرفين كلن وهل، فإذا وجد في الأسماء ما هو على حرف أو حرفين، نقول: أشبه الاسم الحرف في وضعه، هذا يسمى الشبه الوضعي، إذًا: متعلقه ماذا؟ المعنى أو اللفظ فحسب؟ اللفظ، النظر هنا ليس إلى المعاني، وإنما النظر إلى اللفظ بعينه فقط، ولذلك أشار ابن عقيل لقوله: فالأول شبهه له في الوضع، يعني: شبه الاسم له .. للحرف في الوضع، كأن يكون الاسم، -ليس كأن يكون- أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف، أن يكون الاسم موضوعاً في أصل وضعه على صورة وضع الحروف، ووضع الحروف أن يكون على حرف أو على حرفين، فإذا وجد في الأسماء ما هو على حرف أو حرفين حكمنا عليه بأنه مبني، لم بني خرج عن أصله؟ نقول: لكونه أشبه الحرف، في ماذا أشبه الحرف؟ في وضعه؛ لأنه نطق به وأول ما وجد على حرف أو حرفين.

أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف على حرف واحد، كالتاء في ضربت، التاء: حرف واحد ت ..

الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف واحد، والأصل في وضع ضمير المتكلم أن يكون على ثلاثة أحرف، هذا الأصل، حينئذٍ مجيئه على حرف واحد ضربت .. ت .. ث، التاء هذه نقول: هذا الاسم مبني، لماذا بنيت التاء هنا والأصل فيها الإعراب؟ لأنها أشبهت الحرف .. أشبهت الحرف في ماذا؟ في الوضع، صورة الاسم وافقت صورة الحرف.

أو على حرفين، يعني: حرفي هجاء، كما هو الأصل في وضع الحروف، سواء كان ثاني الحرفين حرف لين أم لم يكن، يعني: لا يشترط فيه كما اشترط الشاطبي أن يكون الثاني حرف لين، الصواب أنه مطلقاً، وضع الحروف على حرفين نقول: هذا مطلقاً، سواء كان الثاني حرف لين كما ولا، أو لا كقد وهل وبل، الحرف الثاني هل: لا، ليس بحرف لين، وما: الألف هذه حرف لين، ولا: الألف حرف لين، هل يشترط في وضع الحرف في أصله أن يكون على حرفين هجائيين والثاني حرف لين لا يشترط؛ لأنه وجد هل ووجد قد، ووجد بل، حينئذٍ حمله على أن يكون ثانيه حرف لين هذا تحكم؛ لأن المسألة اجتهادية ونظر ليس فيها دليل، وإنما هو استنباط ليس فيه أقوال للعرب، وليس فيه قرآن، وليس فيه سنة بينت.

فحينئذٍ نقول: هذا مرده إلى الاجتهاد، فإذا فصل بين أمر مطرد، حينئذٍ نقول: هذا من قبيل التحكم، فإن كان ثانيه حرف لين من الحروف مثل: ما، ولا. ومن الأسماء التي أشبهت ما وضع على حرفين من الحروف: (نا) الدالة الفاعلين أو الدالة على المفعولين، هذه أو تلك، نقول: نا في أكرمنا .. نا، هذا اسم أو لا؟ اسم، ما الدليل؟ الإسناد إليه، أكرمنا، أسند إليه، مثل: جاء زيد أسند إلى زيد، حينئذٍ نقول: أكرمنا، هذا اسم، الأصل في الاسم أنه معرب، وهنا مبني، لم بني؟ لشبهه بالحرف، ما وجه الشبه؟ الشبه الوضعي، لماذا؟ لأن نا اسم والأصل فيه أن يكون على ثلاثة أحرف، لكنه وضع على صورة الحرف فأشبه الحرف، فحينئذٍ سحب حكمه البناء إلى الاسم فبني نا.

أو على حرفين: حرفي هجاء، كنا في أكرمنا، ولذلك أشار ابن مالك في قوله: كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا .. في اسمي .. اسمين هذا الأصل، أضيف إلى جملة جئتنا، أريد أو قصد لفظها، فاسمي مضاف وجئتنا مضاف إليه، قصد لفظه، حينئذٍ يكون الإعراب مقدراً منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية، في اسمي جئتنا، يعني: في اسمي قولك جئتنا وهما التاء وناء؛ لأن جئت هذا فعل ليس باسم، جئت جاء هذا

الأصل، حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، جي: هذا فعل، تا نا: هذان اسمان، ليس عندنا اسمان في هذا التركيب إلا التاء ونا الدالة على مفعولين.

جئتنا: التاء الدالة على الفاعل المخاطب، ونا: دالة على المفعول، كلاهما مبنيان مع كون الأصل فيهما الإعراب، لم بنيا؟ لشبه الحرف، ما وجه الشبه؟ الشبه الوضع، التاء أشبهت لام الجر، ونا أشبهت قد أو هل أو نحوها، أو إن شئت قل: ما ولا؛ لأن ثانيها حرف لين.

إذاً: ما جاء من الأسماء على حرفين أو حرف، نقول: مبني، وهذا الشبه الوضعي خاص بباب واحد في الأصل المطرد، وهو باب المضمرات، فكل المضمرات مبنية، محل وفاق، المضمرات كلها مبنية، ما وجه الشبه في المضمرات؟ نقول: أشبه الحرف، أشبه الحرف في ماذا؟ في الوضع، طيب! كل المضمرات على حرف أو حرفين، أما عندنا: أنا، ونحن؟ هذه على ثلاثة حروف، لم بنيت والأصل فيها أنها أشبهت الاسم، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ولم يأخذ إعراب الاسم كما أخذ الاسم بناء الحرف، لم يحصل فيه العكس، أولاً نقول: بني نحن ونحوه مما زاد على حرفين، يعني: مما خرج عن أصل وضعه في الحروف بني طرداً للباب على وتيرة واحدة.

هذه كلها علل علية، لكن نذكر ما يذكره النحاة، طرداً للباب على وتيرة واحدة، يعني: بني التاء لكونه أشبه الحرف في الوضع، هذا واضح سلمنا، بني: نا لكونه أشبه الحرف في الوضع سلمنا، لكن: نحن، وأنا، وأنت، ما وجه البناء؟ قالوا: طرداً للباب على وتيرة واحدة، لئلا يفصل أويجزئ، فنقول: التاء ونا مبنيان، ونحن معرب، حينئذ جعلنا الباب كله مبنياً، ولماذا لم يعرب؟ إذا قلنا: القاعدة العامة عند النحاة: أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، فالاسم إذا أشبه الحرف أخذ حكمه وهو البناء، وهنا: نحن أشبه زيد.

وأصل وضع الاسم على ثلاثة أحرف، فالحرف أشبه الاسم، لماذا لم يعرب؟ قالوا: لأن علة الإعراب في الأسماء توارد المعاني التركيبية عليه، وهذه ليست موجودة في الحروف؛ لأن الحروف ليس لها علاقة بالمعاني التركيبية في الأصل، بمعنى: أن المعاني العامة كالفاعلية والمفعولية والإضافة والإسناد إليه، وكونه مسنداً هذه معاني عامة تركيبية لا تظهر إلا بعد التركيب، هذه هل تتوارد على الحرف؟ لا، لا تتوارد على الحرف.

إذاً: لم يعرب (نحن) ونحوه لعدم وجود علة إعراب الاسم، فحينئذ لم يوجد الشبه على وجه التمام، فلذلك بقي على أصل البناء طرداً للباب، أو على حرفين كنا في أكرمنا،

وإلى ذلك أشار بقوله: في اسمي جئتنا، فالتاء في جئتنا اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبني، انظر مقدمات هذه مرادة.

قال: فالتاء في (جئتنا) اسم، لماذا حكمنا عليه بأنه اسم؟ قال: لأنه فاعل، هذا التعليل، وهو مبني، لماذا؟ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد، إذاً: أشبه الحرف الأحادي، نحو باء الجر ولامه، وواو العطف وفائه، ونا: اسم لأنها مفعول، والمفعول لا يكون إلا اسماً، وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين، يعني: مثل من، وهل، وبل، وهذا الشبه قلنا: خاص بباب المضمرات.

أَبْ .. أَخْ .. يَدْ .. دَمْ، هذه على حرفين، هل أشبهت الحرف في أصل الوضع؟ (أَبْ .. أَخْ .. حَمْ .. دَمْ .. يَدْ)، هذه على حرفين، هل هي مثل: نا، نقول: لا، لماذا؟ لأنها على حرفين في اللفظ فحسب، وأما في الحقيقة فهي على ثلاثة أحرف؛ لأن أَخْ أصلها: (أَخَوْ، أَبْ .. أَبَوْ، حَمْ .. حَمَوْ، يَدْ .. يَدَيَّ، دَمْ .. دَمَيَّ أو دَمَوْ)، كلها حذفت لاماتها اعتباطاً، يعني: من غير علة تصريفية.

ولذلك الأولى أن يُعَبَّرَ فيقال: أن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين حقيقةً، احترازاً عن نحو أَبٍ ونحوه، أن يقال بأن يكون الاسم على صورة الحرف أو الحرفين حقيقةً، يعني: في أصل الوضع هكذا وضع، وأما إذا حذفت منه اعتباطاً أو لغير ذلك فحينئذٍ نقول: هذا الحذف لا يخرج اللفظ عن أصله وضعه، فأب على ثلاثة أحرف على الأصل، وأخ على ثلاثة أحرف، ويد ودم كذلك، إذاً: هذا هو النوع الأول من أنواع الشبه: الشبه الوضعي نسبةً إلى الوضع، الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفين، فإذا وجد في الاسم ما هو على حرف أو حرفين حقيقةً حينئذٍ قلنا: هو مبني، وهذا الباب خاص بباب المضمرات، عرفنا قوله: كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا، يعني: في اسمي قولك: جئتنا وهما التاء ونا، ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله: والمعنويّ في مَتَى وَفِي هُنَا: هو يبين وجه الشبه، ثم يمثل له بالباب الذي اختص به؛ لأنها محصورة في ستة أبواب، محصورة هذه أوجه الشبه في ستة أبواب، الشبه الوضعي في المضمرات تأخذه من قوله: جئتنا، والمعنوي، يعني: وكالشبه المعنوي، هذا مقابل للأول، الأول الشبه الوضعي قلنا: هذا مختص بالوضع بالحروف باللفظ فحسب، هذا يقابله .. المراد يكون إلى المعنى.

والمعنويّ، يعني: وكالشبه المعنوي، ما المراد بالشبه المعنوي؟ أي: شبه الاسم له في المعنى، -أشبه الاسم الحرف في المعنى-، أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني

الحروف، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف كتضمن الظرف لمعنى في، والتمييز لمعنى من، بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه، أودي بهذا الاسم معنىً كان حقه أن يؤدي بالحرف، عندنا معاني، والتي هي معاني المصادر، الأصل بالاستقراء والتتبع وهذا مسلم، أن النفي هذا معنى من المعاني، الأصل فيما يؤدي هذا المعنى أن يكون حرفاً وهو ما أو لا، والأصل في الاستفهام وهو معنى من المعاني أن يؤدي ويعبر عنه بحرف لا باسم هذا الأصل، وكذلك النفي، وكذلك التمني والترجي، والخطاب والتكلم، الأصل فيها أنها تؤدي بالحروف، وهذا باستقراء كلام العرب وهو مسلم.

فالأصل في التمني: (ليت)، والأصل في الترجي: (لعل)، والأصل في النفي: (لا)، والأصل في الشرط: إن، أليس كذلك؟ فحينئذٍ هذه المعاني أدت بحروف، إذا أدي بالاسم معنىً حقه أن يؤدي بالحرف حينئذٍ نقول: تضمن الاسم معنى الحرف، أشبه الاسم الحرف في المعنى، فالأصل في التعبير عن الشرط أن يكون بحرف: إن، فإذا عبر بأين أو بمتى واستعمل مراداً به الشرط نقول: الأصل أن يعبر عن الشرط بلفظ: إن، فحينئذٍ إذا استعمل متى، أو أين، أو من في معنى الشرط حينئذٍ نقول: أدي بالاسم معنىً كان حقه أن يؤدي بالحرف، هذا المراد.

إذا: أن يؤدي به معنىً حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم، لكن بقيت مشكلة، وهي أن هذه المعاني التي الأصل فيها أن تؤدي بالحرف، وأشبه الاسم الحرف في استعمال الاسم تأديةً لذلك المعنى بهذا الاسم، والأصل فيه أنه يستعمل بالحرف، بعض المعاني وضعت لها حروف، فحينئذٍ إذا أودي بالاسم معنىً كان حقه أن يؤدي بالحرف الذي وضع في لسان العرب لا إشكال فيه، ولكن بعض المعاني كالإشارة ليس له حرف موجود، ما نطقت العرب، قالوا: كان من حقه، يعني: من حق هذا المعنى على العرب أن يضعوا له حرفاً يؤدي به هذا المعنى.

فحينئذٍ إذا وجد في الأسماء ما استعمل استعمال الإشارة، نقول: أشبه حرفاً غير موجود، وهذا التعليل كما ترون عليل.

والمَعْنَوِيَّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا: في متى، يعني: في لفظ متى سواء كانت استفهامية أو شرطية، فإذا قيل: متى تقم أقم، متى: نقول هذا اسم وضع على ثلاثة أحرف، أليس كذلك؟ الأصل فيه الإعراب ولكنه بني، لم بني، متى تقم أقم؟ نقول: لكونه أشبه الحرف، في ماذا أشبه الحرف؟ في المعنى؛ لأنه في هذا التركيب متى تقم أقم، هذا معنى الشرط، والأصل في هذا التركيب أن يقال: إن تقم أقم؛ لأن الشرط حقه أن يستعمل فهي إن، وهي حرف، فحينئذٍ استعمل متى في معنىً كان حقه أن يؤدي بإن الشرطية.

ولذلك يقال: أسماء الشرط تضمنت معنى إن الشرطية، هذا مرادهم .. تضمن معنى إن الشرطية، ومرادهم بهذا أنها استعملت استعمال إن الشرطية، فبنيت لهذه العلة، متى تأتي يا زيد .. متى: تأتي شرطية، وتأتي استفهامية، أزيد قائم، نقول: الأصل في الاستفهام أن يستعمل بالحرف وهو الهمزة، وهي أم الباب، فإذا استعمل اسم يؤدي به معنى الهمزة حينئذ نقول: هذا الاسم أشبه الحرف في المعنى؛ لأنه أودي به معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف وهو همزة الاستفهام.

في النوعين متى الشرطية، ومتى الاستفهامية أشبهت حرفاً موجوداً، يعني: وضعته العرب، لذلك قال: في متى بنوعيهما.

وفي هُنَا: يعني: وذلك كما في (هُنَا) وهي اسم إشارة، (هُنَا): اسم إشارة، زيد هنا، يعني: في هذا المكان، أشير إلى هذا المكان لوجود زيد، هنا مبني أو معرب؟ نقول: مبني، لماذا؟ لأنه أشبه الحرف .. أشبه الحرف في أي شيء من أوجه الشبه؟ في الشبه المعنوي، أشبه الحرف في استعمال هذا الاسم استعمال الحرف، أودي به معنى كان حقه أن يستعمل بالحرف، ما هو هذا المعنى؟ الإشارة، ما هو هذا الحرف الذي وضع له للإشارة؟ لا وجود له، أين هو؟ غير موجود ما مولد بعد، مثل الإمام المنتظر.

فحينئذ نقول: هذا لفظ —هنا—: أشبه الحرف في المعنى، بني لتأدية هذا الاسم، يعني: استعماله في معنى كان حقه أن يكون له حرف ولكن ما وضعت له العرب.

يقول ابن عقيل: والثاني شبه الاسم له في المعنى، وهو قسمان: أحدهما: ما أشبه حرفاً موجوداً، والثاني: ما أشبه حرفاً غير موجود، فمثال الأول الذي مثل له المصنف، متى فإنها مبنية، لشبهها الحرف في المعنى، فإننا تستعمل للاستفهام، نحو: متى تقوم، وللشرط نحو: متى تقم أقم، وفي الحالتين هي مبنية؛ لأنها أشبهت الحرف، وهذا الحرف موجود؛ لأنها في الاستفهام كالمهمزة، وفي الشرط ك (إن).

إذاً: يدخل معنا في باب الشبه المعنوي يدخل معنا بابان: وهما باب أسماء الشرط كلها، وباب أسماء الاستفهام كلها، ويستثنى منها أي: الشرطية، من الشرطيات، والاستفهامية: ((أَيُّمَا الْأَجَلَيْنِ فَضِيَتْ)) [القصص: 28] أيما: أعربت أو بنيت؟ هذه معربة أيما، مفعول به، أيما، نقول: هذه معربة.

لم أعربت مع كون باب الاستفهام قد وجد فيه الشبه المعنوي؟ نقول: نعم، الشبه المعنوي موجود، لكنه ضعيف، وشرط بناء أي الشرطية أن تكون أشبهت الحرف شَبْهاً قوياً، لماذا ضعف الشبه في أي على جهة الخصوص دون متى وأين؟ لأنه عارضها ما هو من خواص الأسماء، وهو لزومها الإضافة؛ لأن الإضافة هذه من خواص الأسماء، فإذا وجد شبه الحرف ثم وجد لزومه للإضافة نقول: تعارض عندنا أمران: وجود الشبه، هذا

الأصل فيه أنه يلحقه بالمبني، هذا الأصل فيه، ولزومها للإضافة الأصل فيه أنه قريباً إلى الأسماء، أيهما يغلب؟ ما كان من خواص الأسماء؛ لأن الشبه عارض .. الشبه شيء عارض، وما كان من الخواص فالأصل أنه لازم له .. صفة لازمة حينئذٍ أعربت أي الشرطية واستثنيت من باب أسماء الشرط للزومها للإضافة، فالشبه موجود ولا زال، لكنه ضعيف.

لذلك قال: لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي .. كذلك، أي: الاستفهامية ((فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ)) [الأنعام: 81] مبتدأ وخبر، القول فيها كالقول في السابقة: أن الشبه موجود لكنه ضعف، وسبب الضعف هو ملازمتها للإضافة، وشرط إلحاق الاسم الذي أشبه الحرف بالحرف في البناء أن يكون شبيهاً قوياً لا مطلق الشبه، وهنا ضعف لوجود خاصة الأسماء وهي الإضافة.

ومثال الثاني، يعني: الحرف غير الموجود: هنا، وهي اسم إشارة، فإنها مبنية لتضمنها معنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفاً، فحينئذٍ أشبهت حرفاً كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا، يعني: الواجب على العرب أن يضعوا هذا الحرف دالاً على الإشارة كما وضعوا إن الشرطية للشرط، وهمزة الاستفهام للاستفهام، كان الأصل أن يضعوا للإشارة حرفاً، لكنهم ما وضعوا؛ وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي: ما، وللنهي: لا، وللتمني: ليت، وللترجي: لعل، ونحو ذلك.

إذاً: بنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّرًا غَيْرَ مَوْجُودٍ. والمعنوي، قلنا: هذا مثل له بمثاليين في: متى وهنا، إلا أن المثال الأول يشمل حالتين .. بابين، باب الاستفهام وباب الشرط، وهنا: هذا باب أسماء الإشارة، إذاً المعنوي، يكون خاصاً بثلاثة أبواب:

فكل اسم يستفهم به فهو مبني، إلا ما استثنى، لم بني؟ لأنه أشبه الحرف شبيهاً معنوياً، وكل اسم شرط بني إلا ما استثنى حينئذٍ نقول: علة البناء كونه أشبه الحرف شبيهاً معنوياً، وهذا الحرف في النوعين موجود نطقاً به العرب، وكل اسم إشارة إلا ما استثنى نقول: مبني، لماذا؟ لأنه أشبه الحرف شبيهاً معنوياً وهذا الحرف ليس موجوداً.

يستثنى من باب أسماء الإشارة: ذان وتان، هذا فيه خلاف سيأتينا تفصيله، هل هما معربان أم مبنيان؟ على قول من أعرب ذان وتان حينئذٍ يستثنى هذين النوعين من باب أسماء الإشارة، لماذا؟ مع كونهما قد أودي بهما معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف، فالشبه

موجود، إلا أنه عارضه ما هو من خصائص الأسماء، وهو مجيئهما على صورة المثنى، أو على حقيقة المثنى، على القولين.

حينئذ نقول: ذان .. تان، معربان مع كون باب أسماء الإشارة من المبنيات، لماذا استثنى هذا النوع؟ لأنه عارضه ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية، ولذلك جعلنا المثنى من علامات الأسماء، جعلنا المثنى من علامات الأسماء.

ثم قال:

وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا ... تَأْتُرُ وَكَافِتْقَارُ أَصْلًا

وَكُنْيَابَةٌ، أي: وكشبه اسم .. وكشبه اسم بنياية عن الفعل بحرف، فيكون على حذف مدخول الكاف، وكُنْيَابَةٌ، أي: وكشبه اسم ذي نيابة، اسم ناب عن الفعل، فأشبهه هذا الاسم النائب عن الفعل الحرف، في ماذا؟ في كونه يعمل في غيره، ولا يعمل فيه شيء، الحرف -الآن- تقول: مررت بزيد، زيد: هذا مجرور بالباء، كل حرف جر بل كل الحروف التي تعمل تعمل فيما بعدها، أليس كذلك؟ هل يعمل فيها شيء؟ لا، لا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مضافاً ولا مضافاً إليه ولا غيرها.

فحينئذ هو عامل ليس بمعمول، فإذا ناب عن الفعل اسم يعمل في غيره ولا يعمل فيه شيء نقول: أشبه الحرف في كونه عاملاً لا معمولاً، وهذا الباب خاص باب أسماء الأفعال.

إذاً: كل باب أسماء الأفعال مبنية، والبناء فيها لازم واجب؛ لأنها أشبهت الحرف، لماذا أشبهت الحرف؟ في كونها عاملة لا معمولة، هيئات العقيق، (هيئات)، نقول: هذا اسم فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، العقيق: لا محل له من الإعراب، ما معنى الجملة؟ يعني: لا محل له من الفاعلية، ولا المفعولية، ولا كونه تمييزاً، ولا حالاً، ولا مضافاً، ولا مضافاً إليه، كل الأسماء التي تعرب في هذه المحال ابتداء وخبر وتمييز ونعت، اسم الفعل لا يأتي فيها أبداً، اسم الفعل لا يحل محل هذه المواضع.

العقيق: فاعل، والعامل فيه: هيئات، إذاً: هيئات لا محل له من الإعراب، كما نقول: قام لا محل له من الإعراب، فحينئذ كونه يعمل في العقيق ولا يتسلط عليه عامل أشبه باء الجر، مررت بزيد، بزيد: الباء حرف جر عمل في زيد، هل ثم شيء يعمل في الباء؟ الجواب: لا، فهو عامل لا معمول.

وَكُنْيَابَةٌ، قلنا: لا بد من التقدير، أي: وكشبه اسم ذي نيابة عن الفعل بحرف فيكون

على حذف مدخول الكاف، أو له وجه آخر، نقول: وكالشبه الاستعمالي، نقدر الشبه الاستعمالي؛ لأن الشبه الاستعمالي يعم النوعين، الذي هو بالنيابة والافتقار، أو وكالشبه الاستعمالي بأن يلزم طريقة من طرائق الحروف كنيابة إلى آخره، وكافتقار، فالشبه النيابي والافتقاري قسمان للشبه الاستعمالي.

ولذلك لك أن تجعل هذه الوجوه ثلاثة، ولك أن تجعلها أربعة، إن قلت: الشبه هو: الأول: الشبه الوضعي، الثاني: الشبه المعنوي، الثالث: الشبه الاستعمالي، وتحت قسمان: شبه نياي وشبه افتقاري، وهذا أجود، فالشبه النيابي والافتقاري قسمان للشبه الاستعمالي.

وَكُنْيَابَةٌ لَهُ، يعني: للاسم عن الفعل في العمل بلا تَأَثُّرٍ، يعني: بلا حصول تأثر، يعني: لا يتأثر بالعامل، وَكُنْيَابَةٌ لَهُ، يعني: الاسم ينوب عن الفعل، وَكُنْيَابَةٌ لَهُ، يعني: للاسم عن الفعل، الاسم نائب عن الفعل.

بِلا تَأَثُّرٍ، ناب عنه في أي شيء؟ في العمل، بلا تأثر، لا هنا بمعنى: غير، ولا هذه بمعنى: غير، إذا كان كذلك حينئذ صار ما بعدها مزحلقاً حركتها إليها، فتأثر، نقول: هذا لا: مضاف، وتأثر: مضاف إليه مجرور وجره كسرة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية؛ لأن لا هذه اسم بمعنى: غير، ولا يظهر عليها الكسر، حينئذ زحلق الكسرة إلى المضاف إليه.

إِذَا: بِلا تَأَثُّرٍ، يعني: لا يحصل فيه تأثر بالعوامل، وظاهر العبارة حينئذ على هذا أن العامل يدخل على أسماء الأفعال لكنها لا تؤثر فيه، صحيح؟ إذا قيل: وكنيابة له، يعني: الاسم ينوب عن الفعل في العمل بلا تأثر، يعني: لا يؤثر فيه العامل، هل يلزم منه ألا يدخل عليه عامل؟ لا، ظاهر العبارة أن العوامل تدخل على أسماء الأفعال، ولكنها لا تؤثر، والصواب: أن العوامل لا تتسلط على أسماء الأفعال اتفاقاً، فالعبارة موهمة لا بد من تصحيحها.

وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلا، يعني: بلا حصول تأثير فيه بالعوامل، قال ابن عقيل: والثالث شبهه له في النيابة، أنا أقرأ الشرح من أجل أن .. هذه صعبة تتعلق بالكتاب، شبهه له في النيابة، يعني: شبه الاسم للحرف، في النيابة عن الفعل، يعني: في العمل، وعدم التأثر بالعامل، كون الحرف يعمل ولا يعمل فيه الفعل، وذلك كأسماء الأفعال، هذا يسمى ماذا؟ يسمى الشبه الاستعمالي، وذلك موجود في أسماء الأفعال، فإنها تعمل نيابة عن الأفعال ولا يدخل عليها عامل اتفاقاً، فالمراد بالتأثر وقوعه معمولاً، نحو ماذا؟ دراك

زيداً، يعني: أدرك، دراك: هذا اسم فعل أمر، الدليل؟ نعم أحسنت، الدليل:
وَالْأَمْرُ إِنَّ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌ ... فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

لا بد تستشهد، فإذا قيل الدليل، يعني: ائت بنص، وليس عندنا قرآن هنا، عندنا ألفية ابن مالك وابن آجروم، فلا بد أن تأتي بالعبارة كما هي، فحينئذ أقول: دراك هذا اسم فعل أمر؛ لأنه دل على الطلب ولم يقبل النون، دراك زيداً، دراك: اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت كما في صه، وزيداً: مفعول به، فدراك، نقول: هذا مبني، وهو اسم، لما بني؟ لأنه أشبه الحرف، في ماذا أشبه الحرف؟ في الاستعمال؛ لأنه يعمل في غيره، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ولا يعمل فيه شيء، بل لا يدخل عليه عامل البتة، فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره.

هذه عبارة ابن عقيل أيضاً فيها نظر، لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره، لا ينفي أن يدخل عليه عامل، بل يدخل عليه عامل ولكن لا يعمل فيه، والصواب: أنه لا يدخل عليه عامل البتة، وما استشهد به من جواز دخول العامل على بعض أسماء الأفعال فهذه كلها فيما استشهد به الأشموني وغيره قصد بها لفظها، فخرجت عن أصلها، صارت علماً، كما أن الحرف كذلك، يعني: يعمل في غيره ولا يعمل فيه شيء. واحترز بقوله: بلا تأثر، لم نفى التأثر؟ قوله: بلا تأثر أولاً يفيد: أن العوامل تدخل عليه ولكن لا تؤثر فيه، فعبارة يعمل ولا يعمل فيه، أولى من قوله بلا تأثر، واحترز بقوله: بلا تأثر، عما ناب عن الفعل وتأثر بالعوامل، وهذا يقصدون به المصدر الذي ناب مناب فعله: ((فَضَرَبَ الرَّقَابِ)) [محمد:4] ضرباً زيداً، فصبراً في مجال الموت صبراً، فصبراً: هذا ناب مناب اصبروا، حينئذ تأثر بذات العامل المحذوف الذي ناب عنه أو لا؟ تأثر، ولذلك نصب، صبراً، نقول: هذا منصوب والعامل فيه: اصبروا المحذوف الذي ناب عنه المصدر.

إذاً: المصدر ينوب عن الفعل، واسم الفعل ينوب عن الفعل، اشتركا في الإنابة، كل منهما ينوب عن الفعل، إلا أن أسماء الأفعال بنيت، والمصادر التي نابت عن الفعل لم تبني، ما الفرق بينهما؟ أن أسماء الأفعال نابت مناب الفعل ولم تتأثر بعامل البتة، بل لا يجوز دخول عامل عليها، وأما المصادر التي نابت مناب الفعل فهي على أصلها في تسلط العوامل عليها، فثم فرق اشتركا في قدر وافترقا في قدر آخر، اشتركا في أن كلا

منهما ينوب مناب الفعل، وليست العلة هنا في الشبه المقتضي للبناء أن يكون مجرد إنابة فحسب، الإنابة هنا يسمى جزء علة، والعلة مركبة هنا، أليس كذلك؟ علة مركبة. إنابة بلا تأثير، فإذا ناب عن الفعل وتأثر لا نقول أنه مبني، هذا وجد فيه جزء العلة، والحكم مرتب على علة مركبة، وإذا رتب الحكم حتى في الشرعيات عند الأصوليين .. إذا رتب الحكم على علة مركبة فات الحكم بفوات العلة، أو بفوات جزء العلة، لا يوجد إلا عند تمام العلة.

إذاً: بلا تأثيرٍ احترز بانتفاء التأثير عن ماذا؟ عما ناب عن الفعل في العمل وهو متأثر بالعامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب على الأصل، المصدر النائب عن الفعل، فإنه معرب لعدم كمال مشابته للحرف، نحو ماذا؟ ضرباً زيداً، ضرباً: هذا مفعول مطلق، منصوب لعامل محذوف وجوباً، اضرب ضرباً، فـضرباً هذا ناب مناب اضرب، ضرباً زيداً، وزيداً: هذا .. مفعول لضرباً أو لضرب؟ للمصدر أو للفعل المحذوف؟ لماذا عمل المصدر هنا؟ منون .. ضرباً زيداً.

إذاً: اضرب ضرباً زيداً، اضرب ضرباً، فـضرباً: هذا منصوب بالفعل المحذوف الذي ناب عنه المصدر، هل تأثر بالفعل الذي ناب عنه أو لا؟ تأثر، ووجه التأثير هنا: أنه باق على النصب، إذ لو كان الفعل الذي ناب عنه صار نسياً منسياً، حينئذٍ لا بد من تغيير النصب إلى الرفع، لا بد من تغيير المثال: ضرباً زيداً، فإنه نائب مناب اضرب، وليس بمبني لتأثره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، فالفعل المحذوف باقٍ تأثيره في المصدر.

بخلاف (دراك) فإنه وإن كان نائباً عن أدرك فليس متأثراً بالعامل.

إذاً: حاصل ما ذكره المصنف هنا أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتركا في قدر، يعني: في النيابة مناب الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابته الحرف، ليس لعدم مشابته الحرف، بل لعدم تمام مشابته الحرف، هذا تعبير أدق، لعدم تمام مشابته الحرف، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعوامل، فبنيت لمشابته الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به -هذا النوع الثالث-: وهو شبه الاسم الحرف في النيابة، وهذا شبه استعماله يعني: بالنظر إلى الاستعمال، اسم أشبه الحرف في كونه يعمل فيما بعده ولا يتسلط عليه عامل، وهو خاص بباب أسماء الأفعال.

وَكَاثِفَتَقَارٍ أَصْلًا: هذا الباب السادس، من المبنيات بناءً واجباً، ستة أبواب في الأسماء، وكاقتقار أصلاً، يعني: وكاقتقار، هذا معطوف على أي شيء؟ هذا معطوف على كنيابة

إذا جعلناه نوعين تحت الشبه الاستعمالي، إذا جعلناه النوع الثاني تحت النوع الثالث من أنواع الشبه فهو معطوف كنيابة، وإن جعلناه رابعاً فهو معطوف على الأول كالشبه الوضعي؛ لأن ما جاء معطوفاً بالواو فحينئذٍ مرده إلى الأول، والظاهر أنه معطوف على قوله: كنيابة؛ لأن هذين النوعين الشبه فيهما شبه استعمالي.

وكافتقار له: إلى الجملة، أُصِلًا: أُصِلَ، أُصِلَ -، هذا فعل ماضي مغير الصيغة، والألف هذه للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير يعود على الافتقار، يعني: افتقار مؤصل، إذاً: النوع الرابع أو الثالث: وكافتقار له إلى الجملة، يعني: افتقار الاسم إلى الجملة كافتقار الحرف إلى الجملة، فحينئذٍ نقول: هذا أشبه الاسم الحرف، بشرط أن يكون هذا الافتقار مؤصلاً، يعني: متأصلاً، بخلاف الافتقار العارض فلا تأثير له البتة.

النوع الرابع، قال: شبه الحرف في الافتقار اللازم، يعني: شبه الاسم الحرف، في الافتقار اللازم، وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً، أي: لازماً، لا يوجد هذا الاسم إلا مع الجملة، لا ينفك عنه البتة، مثل ماذا؟ الذي، وهذا الباب خاص بالموصولات حتى تفهمونه من أوله -، الذي: جاء الذي .. الذي: هذا اسم موصول مبهم، والموصول عند النحاة ما افتقر إلى صلة وعائد .. صلة، هذه الصلة جملة أو شبه جملة، وشبه الجملة يكون متعلقاً بفعل أو نحوه فيكون جملةً:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وَصِلَ ..

إذاً: يوصل بجملة أو شبه جملة، هل يوجد الذي دون جملة الصلة، هل يوجد في كلام منفكاً عن الصلة، فيقال: جاء الذي .. مر الذي .. رأيت الذي؟ لا يمكن، فحينئذٍ افتقار الذي للجملة بعده افتقاراً مؤصلاً .. متأصلاً فيه، بمعنى: أنه لا ينفك عنه البتة، هذا المراد بالافتقار المؤصل، أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً، أي: لازماً كالحرف، وذلك كالأسماء الموصولة، نحو: الذي، فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار، الحرف يفتقر إلى ماذا؟ هل يوجد حرف بلا مدخول، مررت بـ .. جاء في .. مر عن .. يوجد؟ إذاً: الحرف مفتقر إلى ما بعده في ماذا؟ في إيضاح معناه؛ لأنه لا يتم له المعنى إلا في غيره، الحرف حقيقته ما دل على معنى في غيره، إذاً: لا يمكن أن يوجد معنى الحرف ويستعمل في جملة اسمية أو فعلية إلا بما بعده، ولو يشترط أن يكون جملةً، هذا افتقار مؤصل أو لا؟ افتقار مؤصل، كما أن الذي لا يمكن أن يوجد هكذا مفرداً دون جملة الصلة، كذلك لا يوجد حرف من حروف المعاني إلا وبعده إما اسمٌ أو فعلٌ، فهذا افتقار، أشبه الاسم الحرف في الافتقار. هذا استعمال أو يرجع إلى الوضع، أو إلى المعنى، أو النياية؟ هذا في الاستعمال، ولذلك

الأولى أن نجعل أنواع الشبه ثلاثة ٠٠: استعمالٍ ووضعيٍّ ومعنويٍّ، ثم الاستعمالي هذا تحت نوعان: أسماء الأفعال بالنيابة عن الفعل والافتقار.

أما ما افتقر إلى مفرد ك (سُبْحَانَ)، بعض الأسماء كما سيأتي في باب الإضافة يفتقر الإضافة إلى مفرد، كسبحان الله، هذا لا يوجد إلا وهو مضاف إلى مفرد، ومثلها: عند، عند: هذه ملازمة للإضافة إلى مفرد.

أما ما افتقر إلى مفرد ك (سُبْحَانَ) أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل، يعني: غير لازم، كافتقار المضاف في نحو: ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)) [المائدة: 119] يوم: مضاف، وينفع: الجملة في محل جر مضاف إليه، واضح؟ يوم: مضاف، وينفع: الجملة في محل جر مضاف إليه، المضاف مفتقر إلى المضاف إليه، صحيح؟ لا يوجد مضاف دون مضاف إليه، لكن هل هذا بخصوص اللقب وهو المضاف، أو مصدقه؟ يعني: عندنا مضاف مفتقر إلى مضاف إليه، ((يَوْمٌ يَنْفَعُ)) [المائدة: 119]: هذا صورة من صور المضاف الذي يفتقر إلى المضاف إليه، هذا الافتقار في ((يَوْمٌ يَنْفَعُ)) [المائدة: 119]، هل هو افتقار لازم، أم أنه غير لازم؟

الثاني، بدليل ماذا؟ أنه يمكن وجود لفظ يوم دون إضافة، هذا يوم مبارك .. ((في يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ)) [المعارج: 4] ((وَاتَّقُوا يَوْمًا)) [البقرة: 281] انفك عن الإضافة، فخلاص الذي، حينئذٍ يوم في هذا التركيب: ((يَوْمٌ يَنْفَعُ))، هو مفتقر لا من حيث ذاته، وإنما من حيث كونه مضافاً؛ لأن المضاف يلزم منه مضاف إليه.

إذاً: من حيث اللقب والعنوان هو مفتقر، ومن حيث آحاده ونفسه غير مفتقر، كافتقار المضاف في نحو: ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)) إلى الجملة بعده، فلا يبنى، لا نقول: يوم هذا مبني هنا، لماذا؟ لأنه غير مفتقر افتقاراً مؤصلاً، وإن افتقر في هذا التركيب إلى ما بعده، لا لكونه لفظ يوم وإنما من جهة كونه مضافاً، لأن المضاف يستلزم مضافاً إليه. إلى الجملة بعده فلا يبنى؛ لأن الافتقار افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، - أرجو أن يكون واضحاً - لأنه يقال: هذا يوم مبارك، فلم يفتقر إلى الجملة، ومثله النكرة الموصوفة، مررت برجل يضحك، أو تقول: هذا رجل يضحك، يضحك: هذه الجملة في محل رفع صفة لرجل، الصفة والموصوف بينهما تلازم كتلازم المضاف مع المضاف إليه، فحينئذٍ رجل: هذا مفتقر افتقاراً شديداً إلى يضحك، لكن هذا الافتقار من حيث كونه لفظ رجل، أو من حيث كونه موصوفاً منعوتاً؟ الثاني.

فحينئذٍ قد يفتقر الشيء إلى غيره لا من حيث ذاته، وإنما لما يعرض له.
ومثله النكرة الموصوفة بالجملة، فإنها مفتقرة إليها، لكن افتقاراً غير مؤصل؛ لأنه ليس
لذات النكرة وإنما لعارض كونها موصوفةً بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر
إلى صفته، وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار، وعند انفكاك المضاف إلى
المضاف إليه يزول الافتقار.

إذاً: وَكَافْتَقَارٌ أَصْلًا: المراد به الافتقار المؤصل، يعني: لا يوجد هذا اللفظ أينما استعمل
في كلام العرب وَقُلِّبَ وَيُدَلَّ إلا وهو مفتقر إلى ما بعده، وأما إذا كان مفرداً يضاف في
تارة .. - في مرة - ثم ينفك عنه مرةً أخرى، حينئذٍ نقول: هذا ليس بمفتقر إلى المضاف
إليه.

إذاً: هذه أربعة أنواع:

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا

وَكُنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا
تَأْثُرٌ وَكَافْتَقَارٌ أَصْلًا

هذه ستة أبواب: الأول: المضمورات، الثاني: أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء
الإشارة، هذه كم؟ أربعة.
وَكُنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ: هذا الخامس وهو أسماء الأفعال، وكافتقار: المراد به الموصولات.
نقف على هذا والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين ...

عناصر الدرس

- * الإسم المعرب وأقسامه بإعتبار آخره
- * الأصل في الأفعال البناء
- * شرط إعراب الفعل المضارع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما

بعد:

فهذه ثلاثة أوجه من أوجه شبه الاسم بالحرف، قلنا: الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه الاستعمالي، إذاً: حاصل البيتين: أن البناء الواجب يكون في ستة أبواب: المضمورات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة، وبعض الظروف هذا يأتي في باب الإضافة، إلا ما استثنى كما ذكرنا في أسماء الشرط: أي الشرطية، وأسماء الاستفهام: أي الاستفهامية، كذلك يستثنى من الأسماء الموصولة: اللذان واللتان، كما استثنى هذان هاتان، لضعف الشبه بما عارضه من الجيء على صورة الثنية، وكذلك أي الموصولية لما عارض هذا اللفظ من لزوم الإضافة، إذاً بعض المستثنيات من هذه الأبواب معدودة، وما عدى الباب يعتبر أصلاً في البناء. هل يزداد على هذه الثلاثة أو الأربعة؟ زاد ابن مالك في شرح الكافية التي هي أصل لهذا النظم نوعين: الشبه الإهمالي، والشبه اللفظي، الشبه الإهمالي: أن يشبه الاسم الحرف في كونه لا عاملاً ولا معمولاً، ومثل له بأوائل السور: ((الم)) [البقرة:1] ((ق)) [ق:1] ((ص)) [ص:1] وهذا جارٍ على القول بأن مفاتيح السور لا محل لها من الإعراب، هذا المثل فيه نظر، وكذلك جعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وهذا أيضاً فيه نظر، وأسماء الهجاء المسرودة وهذا أيضاً فيه نظر، وأسماء العدد المسرودة وهذا أيضاً فيه نظر.

على كل هذا الشبه الإهمالي في إثباته نظر.

النوع الخامس أو السادس: الشبه اللفظي، وهذا وارد وهو ثابت، وهو أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعاني، قد تأتي حرفية وتأتي اسمية، الاسمية إذا بنيت على وجه حينئذ نقول: أشبهت الحرف، في ماذا؟ قالوا: في الشبه اللفظي، كون اللفظ واحداً، مع كوننا يمكن أن نقول: أشبهت الحرف قد في ماذا؟ الوضع، نعم أحسنت، الوضع؛ لأن قد الاسمية هذه جاءت على حرفين، وهذا هو الأصل في وضع الحروف، حينئذ نقول: هذا شبه وضعي، وقد يجتمع عدة أوجه من الشبه في لفظ واحد.

لذلك المضمورات هنا قال محيي الدين: فإن فيها الشبه المعنوي إذ التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي تتأدى بالحروف، وفيها الشبه الافتقاري؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسره، وفيها الشبه الوضعي، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين، وما زاد في وضعه على ذلك فمحمول عليه طرداً للباب على وتيرة واحدة.

إذاً: وجد عدة أوجه للشبه، لكن المعتمد المغلب في جانب التعليم هو كونها وضعت على حرف أو حرفين.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى:
وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

لما أنهى المبني من الأسماء شرع في بيان المعرب، -معرب الأسماء-، وهو قال في الترجمة:
المعرب والمبني، ثم قال:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ: قدم ما قدمه في الترجمة، ثم لما أراد أن يعلل ويسرد، قال: وَمَبْنِي
لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي: علل المبني، ثم ذكر أنواع المبني، قدم في الترجمة المعرب لشرفه،
وفي التقسيم كذلك قدم المعرب لشرفه، ثم لما أراد أن يفصل المعربات كثيرة، والمبني
يمكن حصره، ولذلك حصره في بيتين، وكل ما سيأتي مختص بالمعربات، حينئذٍ ما كان
محصوراً الأولى أن يقدم في العرض على ما لم يكن محصوراً.
حينئذٍ نقول: أوجه الشبه، هذه محصورة في ثلاثة أو أربعة، حينئذٍ قدمها لمناسبة سرعة
الإنهاء من هذه الأسباب، ثم يشرع بعد ذلك في المعربات، إذاً: بدأ في التقسيم بالمعرب
لشرفه، ثم بدأ بالتعليل للمبني، ثم ذكر أوجه الشبه، ثم بعد ذلك شرع في بيان معرب
الأسماء.

كذلك يقال: التعليل في جهة المبني وجودي، وهنا عديمي، والوجودي أشرف من
العدمي، ولذلك قدم التعليل للمبني لهذه العلة.
وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية، وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى
من العدمي، وأيضاً لأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب، فقدم علة
البناء لبيان أفراد مدلولها.

إذاً: المحصور مقدم على غير المحصور.

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ: هنا صرح الناظم بتعريف معرب
الأسماء، مع كونه يمكن فهم هذا التعريف مما سبق؛ لأنه قال:
وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

مفهومه: أن ما لا يشبه الحرف أو سليم من شبه الحرف فهو معرب، إذاً: لماذا صرح هنا
بما يفهم ضمناً في السابق؟ نقول: توطئة لتقسيم المعرب إلى ما إعرابه ظاهراً وما إعرابه
تقديراً، إذاً: صرح الناظم نقول: بتعريف معرب الأسماء مع انفهامه من تعريف المبني
فيما سبق توطئة لتقسيمه إلى ظاهر الإعراب ومقدره؛ لأنها قال: كأرض وسما، زاد

فائدة، كأرض وسماء، أرض: هذا إعرابه ظاهر، وسماء: كهدى مقصور، هذا إعرابه مقدر. ومُعَرَّبُ الأَسْمَاءِ: معرب هذا مضاف مبتدأ وهو مضاف والأسماء مضاف إليه، والإضافة على معنى: من، يعني: معرب من الأسماء؛ لأن الأسماء ليست كلها معربة، بل بعضها معرب، وبعضها الآخر مبني، إذاً: الإضافة على معنى: من، وضابطها موجود هنا وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه، يعني: كل معرب في هذا الباب اسم، والكلام في معربات الأسماء، -ليس على الإطلاق-، وليس كل اسم يكون معرباً.

ومُعَرَّبُ الأَسْمَاءِ (مَا) .. هذه واقعة على اسم، اسم موصول بمعنى: الذي، خبر معرب، مفهومها ومصدقها: اسم قد سلما، الألف للإطلاق، من شبه الحرف: هذا تعريف للمعرب، إذاً: ما هو المعرب؟ هو الاسم الذي سلم من شبه الحرف، الشبه المذكور السابق، يعني: الشبه المدني من الحرف، وليس مطلق الشبه، لماذا؟ لأن: أي الشرطية، قلنا: هذه معربة، هل سلمت من شبه الحرف؟ لا، لم تسلم من شبه الحرف، وكذلك: اللذان واللتان، وأي الموصولة لم تسلم من شبه الحرف، ومع ذلك قلنا: معربة، كيف نقول: المعرب هو الذي سلم من شبه الحرف، ثم نقول: (أي)، لم يسلم من شبه الحرف؟!

إذاً: الذي غُلِّل هنا وأدخل في الحد الشبه المذكور السابق، فحينئذٍ ما قد سلما من شبه الحرف، الإضافة هنا في شبه الحرف للعهد الذكري، والمعهود هو شبه الحرف المتقدم، أي: المَدني على جهة الخصوص، سلم من الشبه القوي. إذاً: الاسم المعرب نوعان: اسم سلم مطلقاً من شبه الحرف، اسم معرب وهو قد أشبه الحرف، لكنه شبه ضعيف، فهو داخل في الحد، ولذلك نجعل من شبه الحرف هنا الإضافة للعهد الذكري، والمعهود هو الشبه المدني، فحينئذٍ لا يعترض على المصنف بأن أي الشرطية، أو اللذان واللتان ونحوهما مما وجد فيها الشبه، ولكن عارضه ما هو من خواص الأسماء فأعربت.

فنقول: معرب الأسماء نوعان: نوع خلص من مشابهة الحرف مطلقاً، ونوع وجد فيه نوع شبه، لكنه ضعيف غير مدني، فهو داخل في الحد، والمنفي ما هو؟ هو الشبه المدني القوي القريب من الحرف، من شبه الحرف، إذاً: من الشبه المعهود السابق وهو المدني، أي: الذي لم يعارضه معارض من خواص الأسماء فيرده إلى أصله. ويجعل الإضافة عهدية دخلت: أي ونحوها من المعربات التي أشبهت الحرف شبهاً

ضعيفاً، فلا يقال حينئذٍ: التعريف غير جامع بخروج أيّ ونحوها؛ لأن فيها شبهاً بالحرف.
كأرضٍ وسُما، يعني: معرب الأسماء نوعان: نوع يظهر فيه إعرابه عليه على الحرف
الأخير، وذلك فيما إذا كان صحيح الآخر، كأرض تقول: هذه أرضٌ، ورأيت أرضاً،
واشتريت أرضاً، ومررت بأرضٍ، الإعراب ظاهر، وسُما كهدي، هذا كالفقي، جاء الفقي،
ورأيت الفقي، ومررت بالفقي، نقول: هذا الإعراب مقدر، وأعرابه تقديري لماذا؟ لأنه
معتل الآخر، والمعتل هنا عند النحاة ما كانت لامه واواً أو ياءً أو ألفاً.
والياءُ والواوُ جميعاً والألفُ ... هُنَّ حروفُ الاعتلالِ المُكْتَنَفِ
حينئذٍ ما كانت لامه واواً أو ياءً أو ألفاً نحكم بأنه معتل وأن الإعراب مقدر عليه.
كأرضٍ وسُما: سُما هذا بالقصر لغة في الاسم، وهو فيه ثماني عشرة لغة، إذاً: هذا البيت
تضمن فيه أمرين، أو ضمنه المصنف أمرين: أولاً تعريف معرب الأسماء، ثم قسمه إلى
نوعين، لكن قوله:
وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ

هل هذه هي العلة فحسب، أم أنها جزء علة؟ نقول: هذا البيت تضمن تعليل الإعراب
بسلامة الاسم من شبه الحرف؛ لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية؛ لأنه قال:
وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا: الذي سلم من شبه الحرف هو المعرب للإعراب، هو علة
الإعراب، معرب: هذا اسم مفعول، حينئذٍ إذا علق الحكم وهو الحد هنا على مشتق،
نقول: التعليق والحكم على المشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق، كما نقول: ((وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا)) [المائدة:38] لأي شيء؟ للسرقة، فإذا وجدت السرقة بشرطها
وجد الحكم وهو القطع، ما الذي دلنا على أن السرقة الحدث هو العلة؟ كونه علق
الحكم وهو: فاقطعوا على مشتق، هنا علق التعريف وهو حكم في المعنى على لفظ،
وهو معرب الأسماء، فدل على أنه علة في الإعراب، لكن هل هو جزء علة أو علة
تامة؟ هذا محل نظر، ظاهر كلامه أنه علة تامة، والصواب: أنه جزء علة، فلا يرد أن
الناظم لم يعلل إعراب الاسم، ولكن هنا العلة ناقصة، بخلافها في المبني فهي تامة، فلا
يرد أن علة إعراب الاسم ليست السلامة فقط، بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه
مع السلامة.

إذاً: أعرب الاسم لماذا؟ الأصل أنه لا يسأل عنه .. الأصل أنه لا يسأل عن علة
إعراب الاسم؛ لأنه جاء على الأصل، وما جاء على الأصل لا يبحث عنه ولا يسأل
عنه، أليس كذلك؟ لا تقل: لم أعرب الاسم، لكن لما ألحق به الفعل المضارع، حينئذٍ

بحث عن وجه الشبه بينهما، فاكتشفوا علة وعلقوا عليها الحكم، وهي توارد المعاني التركيبية المختلفة على الاسم، قالوا: الاسم يطلبه العامل على أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به، أو مضافاً أو مضافاً إليه، أو حالاً أو تمييزاً، قالوا: هذه محالٌ قد يوجد الاسم فيه وهو واحد، وتختلف المعاني باختلاف العوامل المسلطة عليه، وهذا إما يكون بعد التركيب؛ لأنه لا إعراب ولا بناء إلا بعد التركيب، فلا إشكال، زيد .. جاء زيدٌ، رأيت زيداً، مررت بزيدٍ، هذا زيدٌ، زيدٌ أخوك، أخوك زيدٌ، زيد واحد اللفظ واختلفت المعاني باختلاف العوامل المسلطة عليه.

جاء زيدٌ ليس ضربت زيداً، هو نفسه مثلاً، الأول وصفته بالجيء والثاني وصفته بأنه مضروب، وقد يكون ضارباً، ضرب زيدٌ عمرواً، فاختلف الحكم، إذاً: تواردت المعاني المختلفة التركيبية على لفظ واحد، ومثالهم المشهور عند النحاة: ما أحسن زيد، هكذا بالإسكان، ما أحسن زيد، قالوا: زيد هنا يحتمل أن يكون منصوباً ويحتمل أن يكون مجروراً ويحتمل أن يكون مرفوعاً، وباختلاف هذه الأحوال يختلف الحكم ويختلف الوصف والمعنى، فإذا قلت: ما أحسن زيداً، صارت (ما) هذه تعجيبة، وزيداً مفعول به، وإذا قلت: ما أحسن زيدٍ صارت (ما) هذه استفهامية، وزيد: مستفهم عنه، وإذا قلت: ما أحسن زيدٌ صارت نافية.

إذاً: زيد نفي تارةً وتعجب منه من حسنه تارةً، واستفهم عن جزئه أو أجزائه تارةً أخرى، واللفظ واحد والمعاني تركيبية؛ لأنها لا توجد إلا بعد التركيب، ما الذي ميز: (ما) التعجيبة، عن: ما النافية، عن: ما الاستفهامية؟ هذا بالاستلزام لا أقصد ما نفسها، لكن ما الذي دلنا على أن السياق هنا تعجب أو نفي أو استفهام هو الحركات التي تعاقبت على زيد، فلما قلت: ما أحسن زيداً عرفنا أن ما تعجيبة وأحسن هذا فعل ماضي، والفاعل ضمير مستتر وجوباً، وزيداً هذا مفعول به وهو متعجب من حسنه، ولما رفعته: ما أحسن زيدٌ عرفنا أنه منفي .. حسنه منفي، ولما جررته علمنا أنه مستفهم عنه، الذي دلنا على هذا هو الإعراب.

إذاً: علة إعراب الاسم هو توارد وتعاقب المعاني التركيبية على صيغة واحدة لا يميز هذه المعاني ويفصلها عن بعضها إلا الإعراب، فولا الإعراب ما عرفنا أن هذه ما تعجيبة ولا استفهامية.

وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ .. إذاً: سلامته من الحرف جزء علة في إعرابه، وكذلك يضاف إليه توارد المعاني المختلفة عليه، فلا اعتراض على المصنف

حينئذ:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُحْمَا

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أمكن، وهو المنصرف، وإلى متمكن غير أمكن، متمكن يعني: في باب الاسمية؛ لأن غير المتمكن هو الذي خرج بالكلية عن باب الاسمية وهو الذي أشبه الحرف، فيما سبق المضمورات وغيرها، أمكن .. ما المراد بمتمكن أمكن؟ أريد اللفظ، متمكن: عرفنا أنه معرب، أمكن: أمكن من غيره من المعربات في الاسمية، زيد: هذا ينون تنوين صرف، أحمد معرب أو لا؟ معرب، زيد معرب، أيهما أمكن في باب الاسمية؟ زيد، لماذا؟ لأنه مصروف وأحمد غير منصرف. إذاً: متمكن في باب الإعراب والاسمية، أمكن من غيره؛ لأنه يقابله ماذا؟ متمكن غير أمكن، وهو الممنوع من الصرف، إذاً: ينقسم المعرب إلى متمكن أمكن .. متمكن في باب الاسمية، وأمكن من غيره في باب الاسمية أيضاً وهو المنصرف، كزيد وعمرو، وإلى متمكن غير أمكن وهو غير المنصرف، أي: الممنوع من الصرف كأحمد ومساجد ومصاييح.

وغير المتمكن هو المبني، والمتمكن هو المعرب، وهو قسمان كما ذكرنا. ثم لما أنهى ما يتعلق بالاسم من جهة إعرابه وبناءه ثنى بالفعل: وَالْفِعْلُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمُبْنِيٌ كذلك، كما أن الاسم منه معرب ومبني، إلا أن الإعراب في باب الأسماء أصل، وفي باب الأفعال فرع، هذا مذهب البصريين، مذهب البصريين: أن الإعراب في باب الأسماء أصل، وفي باب الأفعال فرع، لماذا؟ لما ذكرناه سابقاً: أن الاسم قد تعترى وتعتوره معانٍ لا يميزها إلا الإعراب، بخلاف الفعل، فالأصل فيه ألا تعتوره معانٍ مختلفة، سواء كان الماضي أو الأمر، وأما المضارع فهذا بعضه معرب وبعضه مبني بشرطه كما سيأتي.

إذاً: لما فرغ المصنف من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال، ومذهب البصريين: أن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، فإذا جاء الاسم معرباً لا يسأل عنه، وإذا جاء الفعل مبنيّاً حينئذٍ لا يسأل عنه؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، كما أن الأصل في الحروف البناء. وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال مطلقاً، لماذا؟ أصل في الأفعال وفي الأسماء، والأول هو الصحيح، الذي هو مذهب البصريين، لماذا قال

الكوفيون أنه أصل فيهما؟ ليس عندهم من المبني من الأفعال إلا الفعل الماضي، وفعل الأمر عندهم معرب مجزوم بلام مقدرة، والفعل المضارع في غالب أحواله يعتبر معرباً حينئذٍ لوجود بعض المعاني التي تعتري الفعل المضارع كما سيأتي وهذا مسلم عند البصريين، قالوا: بكونه معرباً في الفعل كما أنه معرب في الأسماء، يعني: أصل في الأفعال كما أنه أصل في الأسماء، يعني: توارد المعاني يوجد في الأفعال ويوجد في الأسماء، فصار أصلاً فيهما وهذا منتقد.

قال رحمه الله:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً .. هذه ثلاثة أنواع،
فِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً ... فِعْلُ مُضَارِعٍ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ
وَمَاضِيِ الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسَمَ ... بِالتَّوْنِ فِعْلُ الْأَمْرِ إِنَّ أَمْرَ فُهُمَ

والترتيب هنا مخالف لما سبق، هنا قدم الأمر: وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَ .. وهناك قدم الفعل المضارع: فِعْلُ مُضَارِعٍ يَلِي لَمْ، لماذا قدم هناك الفعل المضارع؟ لأنه في مقام بيان العلامات وهو أشرف من غيره، ثم قال: وَمَاضِيِ الْأَفْعَالِ .. ثم قال: وَسَمَ بِالتَّوْنِ فِعْلُ، قدم ماذا؟ قدم الماضي على فعل الأمر، لماذا؟ لكون الماضي متفقاً على بنائه، وفعل الأمر مختلف فيه، وهنا قدم ماذا؟ قد فعل الأمر، ثم أتى بالماضي ثم أتى بالمضارع، عكس ما سبق على التوالي .. هناك قدم المضارع ثم الماضي ثم الأمر، هنا قدم الأمر ثم الماضي ثم المضارع، لماذا؟ قدم الأمر للاستدلال به أو للاستدلال بهذا التقديم على أن الراجح فيه أنه مبني، مع التنصيص على الحكم، كأنه يقول: أن بناء فعل الأمر كالمختلف عليه من جهة بنائه كما هو متفق عليه في الماضي.

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ .. سَوَى بَيْنَهُمَا، إذًا: هما في درجة واحدة، ولذلك عند البصريين لا خلاف عند أكثرهم أن فعل الأمر كالفعل الماضي، وإنما نازع بعض الكوفيين في كونه معرباً لعله تمسكوا بما.

إذًا: وَفِعْلُ أَمْرٍ: قدمه هنا للدلالة على أن الراجح فيه أنه مبني، بل هو مساوٍ للماضي في البناء، ثم ثلث بالفعل المضارع؛ لأنه خرج عن أصله، وما جاء عن الأصل سواء كان ماضياً أو أمراً فهو أولى بالتقديم على ما خرج عن الأصل وهو الفعل المضارع، إذًا: ثلاثة أفعال:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ وَمُضِيٍّ يَجُوزُ الْوَجْهَانِ، وَمُضِيٌّ بُنِيَ .. هذا يحتمل أن الألف هذه ألف الفاعل .. ألف الاثنين، ويحتمل أنها ألف الإطلاق، على حسب توجيهه وَمُضِيٍّ، وَمُضِيٍّ بجر مضيٍّ وتقدير مضاف حذفه الناظم لمماثلته المعطوف عليه، وأبقى المضاف إليه بحاله، يعني: أصل التركيب: وفعل أمرٍ .. وفعل مضيٍّ بنياً، هذا أصل التركيب، قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على حاله .. كحاله كما سيأتي، فحذف المضاف فعل مضيٍّ وأبقى مضيٍّ على حاله.

وقوله: بُنِيَ، الرفع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف، فحينئذٍ أخبر بالمشئى عن مفرد أو عن مثنى؟ مثنى معنى لا حقيقةً، بُنِيَ، لا بد من التطابق بين المبتدأ والخبر، وفعل أمرٍ .. فعل: هذا مبتدأ، أين خبره؟ بني، أليس كذلك؟ هذه الألف ألف الاثنين، وفعل أمرٍ واحد، كيف يخبر عنه بقوله: بنياً؟ نقول: أصل التركيب: وفعل أمرٍ .. وفعل مضيٍّ بنياً، هذا لا إشكال فيه، يعني: صار بنياً الألف هذه عائدة على فعل أمرٍ المذكور وفعل مضيٍّ المحذوف، فعادت على اثنين: على مذكور وعلى محذوف، فلما أبقى المضاف إليه كحاله كأن المضاف صار موجوداً؛ لأن أثره موجود، وإذا كان أثره موجود حينئذٍ فهو كالموجود.

فقوله: بُنِيَ، هذا يعود الاثنين، فلا يلزم الإخبار عن المفرد بمحمل ضمير التثنية، وهو بنياً، ويجوز رفع مضيٍّ عطفاً على فعلٍ، على أنه أقيم مقام المضاف عند حذفه، وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ .. أصله: وفعل مضيٍّ حذف المضاف فعل ثم أقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه، هذا وجهٌ، أو على أنه بمعنى ماضٍ، ومضيٍّ بمعنى: ماضٍ، ولكنه تغيرت صيغته ولم يجعله مضافاً إليه، يعني: لم يكن ثم لفظ فعل موجوداً، بل مضيٍّ بمعنى: ماضٍ، وهذا فيه تكلف.

ويحتمل أن ألف بني للإطلاق وأن ضميره يرجع إلى فعل أمرٍ مراداً به الجنس، ضمن نوعيه فعل الأمر وفعل المضي، يعني: كما قلنا هناك بَنَّا فَعَلَتْ وَأَتَتْ، يحتمل أن وأتت هذا معطوف على المضاف إليه، فحينئذٍ بناء صار اسماً مشتركاً بين التائين، وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ، يحتمل أن مضيٍّ هذا معطوف على أمرٍ، وحينئذٍ يصير فعل، هذا ليس خاصاً بالأمر بل صار جنساً مشتركاً يصدق على الأمر وعلى الماضي، وفعل أمرٍ هذا من إضافة الدال إلى المدلول، يعني: فعل يدل على الأمر، والفعل الدال على الأمر، -أي أمرٍ اصطلاحياً أو لغوي-؟ إذا قيل: فعل الأمر المراد به الاصطلاحياً؛ لأن هذا اسمه فعل الأمر من إضافة الدال إلى المدلول، فعل أمرٍ يدل على الأمر الاصطلاحياً بتوفر شرطه، يعني: وجود علامته.

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَ: إذا الحكم على الفعل فعل الأمر بأنه مبني، والحكم على الفعل

فعل الماضي أنه مبني، يبنى على أي شيء؟ ما بين المصنف رحمه الله تعالى وجه البناء، بل حكم عليه أنه مبني، وأحال على الموقف، فحينئذ نقول: فعل الأمر هل هو معرب أو مبني؟ على الخلاف الموجود بين البصريين والكوفيين، هنا قال:

المبني من الأفعال ضربان: ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني، هذا نوع، وهذا خاص بفعل الأمر، نحو: اضرب، هذا مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين، لماذا؟ قالوا: أصله مشتق ومقتطع من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر هذا أصله، اضرب، أصله: لتضرب، مجزوم بلام الأمر ظاهرة، وأصله: لتضرب فحذفت اللام تخفيفاً، -دعوى الحذف والتخفيف هذه لا حدود لها-، لتضرب، هذا أصله، اضرب أصله لتضرب، فعل مضارع مقرون بلام الأمر فهو مجزوم، حذفت اللام تخفيفاً ..

ثم صار تضرب، هذا الأمر .. تضرب، التيسر بالفعل المضارع المرفوع في حال الوقف، يعني: إذا وقفت على تضرب .. لو وصلته، قلت: تضرب، وتضرب يا زيد، لما حصل لبس، وإنما التيسر بالفعل المضارع في حال الرفع عند الوقف لا عند الوصل، فحينئذ ماذا صنعوا؟ حذفوا التاء من أجل الفرق بين المضارع في حال الرفع عند الوقف، وبين فعل الأمر، حذفت التاء، صارت الضاء هنا ساكنة، وحينئذ لا يمكن الابتداء بالساكن، فاجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن، ثم التقى ساكنان ففصلت الهمزة على أصل بالكسر فقليل: اضرب.

إذاً: اضرب، هذا ليس أصلاً بل هو فرع، من أين؟ من قوله: لتضرب، حذفت اللام تخفيفاً، ثم بعد ذلك اشتبه والتيسر بالفعل المضارع المرفوع في حالة الرفع، فحذفت التاء دفعاً لهذا اللبس، ثم صار الحرف ساكناً فاجتلبت همزة الوصل فقليل: اضرب، يرد هذا المذهب: أن الحرف لا يعمل محذوفاً، وهذا سيأتي معنا في حروف الجر هناك، الحرف لا يعمل محذوفاً سواء كان حرف جر، أو كان حرف جزم، فحينئذ قولهم: اضرب يا زيد، اضرب: هذا فعل أمر مجزوم عند الكوفيين؛ مجزوم لأنه معرب، ما العامل فيه؟ قالوا: اللام، أين هي؟ محذوفة، وهل يعمل المحذوف في الموجود؟ نقول: لا، الصواب: لا، لا يعمل المحذوف في الموجود.

لو كان فعلاً، جاء زيد، من جاء؟ زيد .. زيد، هذا مرفوع فاعل، ما العامل فيه؟ جاء، أين هو؟ محذوف، لو قال لك قائل: من جاء؟ قلت: زيد، زيد ما إعرابه؟ فاعل، والعامل فيه .. أين هو جاء ما في جاء هنا، محذوف؛ لأنه وقع في جواب سؤال، قلت لك: من جاء، أنت تجيب بماذا؟ زيد فقط، كلمة: زيد، والأصل: جاء زيد، حذف جاء،

وبقي الفاعل على حاله، فقلت: زيدٌ، زيدٌ إعرابه فاعل لفعل محذوف جوازاً، تقديره: جاء زيد، ما الذي جوز حذفه؟ كونه واقعاً في جواب سؤال وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كيف جوزنا هنا أن يعمل الفعل في اللفظ المذكور وهو محذوف؟ نقول: لأنه أصل، الأصل في العمل للأفعال، ولذلك قدرنا في البسملة هناك الفعل؛ لأنه أصل في العمل.

فحينئذٍ يقوى على أن يعمل مذكوراً ومحذوفاً، ودائماً الأصول هكذا، الأصول تعمل محذوفةً ومذكورةً، أما الحرف فالأصل فيه ألا يعمل، الحرف وهو ملفوظ الأصل فيه ألا يعمل، فإذا عمل الحرف وهو ملفوظ به حينئذٍ جاء على خلاف الأصل، وما جاء على خلاف الأصل فهو ضعيف، فإعماله وهو ملفوظ به ضعيف، هذا الحرف، فإذا حذف كان من باب أولى وأولى أن يكون أضعف في العمل، فكيف يبقى تأثيره بعد حذفه؟ إذاً: القول بكون اضرب مجزوم بلام الأمر محذوفة، نقول: هذا قول ضعيف؛ لأن الحرف لا يعمل محذوفاً، بل هو وهو ملفوظ به ضعيف، فمن باب أولى ألا يعمل محذوفاً. إذاً: هذا ما اختلف فيه بين البصريين والكوفيين، وهو مبني عند البصريين على الأصل، هل يحتاج البصريون إلى إثبات بنائه إلى دليل؟ نقول: لا؛ لأنه ثبت أن البناء أصل في الفعل، فحينئذٍ ما جاء على الأصل لا يطالب بدليل، فإذا قال البصري: الفعل فعل الأمر مبني لا نقول له: انت بالدليل؛ لأنه استدل بالأصل، يعني: واقع عنه حالاً. حينئذٍ من قال: خرج عن الأصل قيل له: انت بالدليل؟ ((قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ)) [البقرة:111] فإن أثبتته دليلاً صحيحاً قبل على العين والرأس، ويستثنى من الأصل، وإن لم يأت فحينئذٍ نستصحب الأصل، هذا هو الأصل فيه.

إذا قلنا: أنه مبني على الصحيح على أي شيء يبني؟ المشهور عند النحاة أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، هذا هو المشهور عند النحاة، فالأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، فإذا كان المضارع مجزوماً بالسكون حينئذٍ بني على السكون، وإذا كان مضارعه جزم بحذف حرف العلة حينئذٍ بني فعل الأمر على حذف حرف العلة، وإذا كان مضارعه يجزم بحذف النون بني فعل الأمر على حذف النون، الأمثلة نحتاجها أم لا؟ ما نحتاج أمثلة.

لم يضرب: هذا فعل مضارع مجزوم بالسكون، اضرب: هذا فعل أمر مبني على السكون؛ لأن مضارعه يضرب إذا دخل عليه جازم جزم بالسكون، يغزو .. لم يغز .. لم يدع .. لم يرم .. لم يخش، نقول: هذه جزمت بحذف حرف العلة، أغز يا زيد، ارم يا عمرو .. اخش يا زيد، نقول: هذه كلها مبنية على حذف حرف العلة، ماذا بقي؟

المجزوم بحذف النون، لم يقوموا .. لم يقوموا .. لم تقومي، إذاً نقول في فعل الأمر قوما:
مبني على حذف النون، قوموا: مبني على حذف النون، قومي: مبني على حذف النون؛
لأن مضارعه يجزم بحذف النون، في هذه الأمثلة واضح بين: أن فعل الأمر مبني على ما
يجزم به مضارعه، وهذه القاعدة في مثل هذا لا بأس بها: الأمر مبني على ما يجزم به
مضارعه.

لكنها أورد عليها بعض الإيرادات من حيث ماذا؟ عدم الشمول؛ لأنها لا تشمل بعض
الأشياء، ويدخل تحتها بعض ما كان الأصل أنه خارج عنها، يرد عليها: أمر جمع المؤنث
صحيحاً كان أو معتلاً، إذا أمرت نسوة ماذا تقول؟ قمن، ((وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ))
[الأحزاب: 33] مضارعه، ما هو مضارعه .. مجزوم؟ النسوة يقمن، قمن؟ مبني على
السكون، هنا يقول: على ما يجزم به مضارعه! خص نوعاً من أنواع المضارع، فحينئذٍ لا
يدخل تحته أمر المؤنث، صحيحاً كان أو معتلاً، لماذا؟ لأن مضارعه مبني وليس مجزوماً:
النسوة يقمن، فحينئذٍ نقول: الأمر منه مبني على السكون، كما أن مضارعه مبني على
السكون.

وقوله: الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، لا يدخل تحته هذا الصنف، إذاً: أمر جمع
المؤنث صحيحاً كان أو معتلاً، فإنه مبني على السكون ومضارعه ليس مجزوماً فإنه مبني
على السكون أيضاً، نحو: قمن، هذا أمر، وهو مبني على السكون لاتصاله بنون
الإناث، وتقول في المضارع: النسوة يقمن .. ارمين .. يرمين .. النسوة يرمين، هذا معتل
اتصلت به نون الإناث، فهو مبني على السكون، النسوة يرمين، الأمر منه: ارمين ..
أرمين، أليس كذلك؟ حينئذٍ بني على السكون كما أن أصله مبني على السكون.
إذاً: اختصاص القاعدة بما جزم مضارعه أخرج المبني، فهذا الفرد ليس داخلاً تحت هذه
القاعدة، فزيد على القاعدة لإخراج هذا النوع لو كان معرباً، الأمر مبني على ما يجزم به
مضارعه لو كان معرباً، الأصل أن تأتي بالقييد للإدخال أو للإخراج، للإخراج أو
للإدخال؟، هنا نريد أن ندخل هذا النوع أم نخرجه؟ ندخله، وهم قالوا: لو كان معرباً
إذاً: إذا كان مبنياً لا يأخذ الحكم، وهذا قيد فاسد، لكن أرادوا أن يجمعوا بين نظيرين،
لماذا؟ قولهم: لو كان معرباً، أرادوا أن يجمعوا بين نظيرين؛ لأنهم قالوا: ما يجزم به
مضارعه.

إذاً: عينوا الفعل المضارع أنه مجزوم، فكيف يضم إليه النوع المبني؟! هذا متعذر، لكنهم
خصوا القاعدة بالمعرب فحسب، حينئذٍ تكون القاعدة أغلبية فهي خاصة بالفعل

المضارع المعرب المجزوم، إذاً: إذا كان مبنياً هذه القاعدة لا تنطبق على المبنيات، فحينئذٍ يؤخذ حكم فعل الأمر الذي بني مضارعه من غير هذه القاعدة.

كذلك يرد عليها بعد الزيادة أيضاً: الأمر الذي باشرته نون التوكيد، فإنه يبنى على الفتح صحيحاً كان أو معتلاً: ((لَيُنْبَذَنَّ)) [الهمزة:4] ليضربن .. ليأكلن، نقول: هذا فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، الأمر منه: انبذن، اضربن مبني على الفتح، مضارعه مبني على الفتح، وهذا مبني على الفتح: الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه لو كان معرباً، هل هذا النوع يمكن أن نأخذه من هذه القاعدة؟ الجواب: لا؛ لأنه مبني، -والكلام في المعرب-، لا تشمل هذه القاعدة الأمر الذي لا مضارع له، نحو: هات، هذا اسم فعل، أو فعل أمر؟ الصحيح أنه فعل أمر، مجزوم على حذف حرف العلة، هاتي هذا هو الأصل، في الخطاب للمذكر .. - المفرد المذكور-، هات: هذا فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والكسرة دليلاً على المحذوف، مثل: ادع، واخش، وارم، هل له مضارع، هات؟ ليس له مضارع، إذاً: كيف نأخذ من القاعدة حكم هذا النوع؟ لكن هذا يجاب عنه بأنه قليل، لا يعلم حكم الأمر الذي مضارعه ليس معرباً على تلك الزيادة.

إذاً: هذا خلل في هذه القاعدة: الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، نقول: هذه قاعدة أغلبية، ولا يصح أن يؤخذ منها أحكام أفراد فعل الأمر على جهة التفصيل، ولذلك نقول: أحوال فعل الأمر للمبني على أربعة باستقراء كلام العرب:

الحالة الأولى: أنه يبنى على السكون، ظاهراً أو مقدراً، يعني: السكون قد يكون ظاهراً وقد يكون مقدراً، إذا كان صحيح الآخر غير معتل الآخر، ولم يتصل به ضمير تثنية، ولا ضمير جمع، ولا ضمير المؤنثة المخاطبة، يعني: ليس من الأمثلة الخمسة، اضرب يا زيد، نقول: هذا يبنى على السكون؛ لأنه فعل أمر صحيح الآخر، يعني: لأمه ليست حرفاً من أحرف العلة الثلاثة، اضرب: الباء ليست واو ولا ياء ولا ألفاً، حينئذٍ يبنى على السكون، وهذا السكون هنا ظاهر: ((قُمْ اللَّيْلُ)) [المزمل:2] قُمْ، نقول: هذا فعل أمر أو لا؟ فعل أمر، مبني على السكون، لماذا بني على السكون؟ لأنه صحيح الآخر، يعني: لأمه ليست واو ولا ياء ولا ألفاً، فحينئذٍ يبنى على السكون، وليس من الأمثلة الخمسة.

وأين السكون؟ مقدر، ((قُمْ اللَّيْلُ)) [المزمل:2] قُمْ: هذا فعل أمر مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وهذه الحركة

ليست أصلية، والحركة العارضة كاسمها عارضة، لا اعتبار لها، إذ لو كان لها اعتبار لرجعت الواو التي حذفت للتخلص من التقاء الساكنين، قم: أصله قوم، واو ساكنة وميم ساكنة، التقى الساكنان حينئذٍ لا يحرك الأول بالكسر، لماذا؟ لأن الواو ثقيل، تعين الطريق الثاني وهو حذفه؛ لوجود الدليل عليه وهو ضمة قبله، قُمْ حينئذٍ لما حركت الميم وهي ساكنة في الأصل، ومن أجلها حذفت الواو .. لما حركت بحركة عارضة لم ترجع الواو، فدل على أنها ليست هي الأصل، وأن السكون الذي حذف من أجله الواو معتبر لكنه من جهة التقدير لا من جهة اللفظ.

إذاً: يبني على السكون ظاهراً أو مقدراً .. ظاهراً في نحو: اضرب يا زيد، ومقدراً في نحو: قم الليل، متى؟ إذا كان صحيح الآخر، ولم يكن من الأمثلة الخمسة، لم يتصل به ضمير تنبية، ولا ضمير جمع، ولا ضمير المؤنثة المخاطبة، أو اتصلت به نون الإناث، يعني: يبني على السكون إذا اتصلت به نون الإناث: ((وَأَقْمِنَ الصَّلَاةَ)) [الأحزاب: 33] أقمن ما إعرابه؟ .. لاتصاله بنون الإناث: ((وَأَقْمِنَ الصَّلَاةَ وَآتَيْنَ الزَّكَاةَ وَأَطِيعْنَ)) [الأحزاب: 33] هذه كلها أفعال أمر، أظعن: هذا فعل أمر مبني على السكون، لماذا بني؟ أجيئوا .. لاتصاله بنون التوكيد .. بنون الإناث، أولاً: لماذا بني؟ نقول: لا يسأل عن الفعل المبني، لماذا بني؟ لأنه جاء عن الأصل، لم بني السكون هنا؟ لاتصاله بنون الإناث، ونون الإناث حرف أم اسم؟ ما الدليل؟ وَمُسْنَدٌ لِلِاسْمِ تَمَيُّزٌ حَصَلَ. ومسنَدٌ: إذا أسند إليها، فدل على أنها اسم فهي فاعل، إذاً: أقمن الصلاة .. أظعن الله، نقول: هذا فعل أمر اتصلت به نون الإناث فيبني على السكون.

والمدغم بفك إدغامه عند اتصاله بالنون، امْدُدْنَ .. مَدَّ هذا مشدد مدغم، إذا اتصل به نون الإناث فك الإدغام، فصار: امددن، وهذا فيه تفصيل طويل، اضرب يا رجل .. قم الليل .. مد .. اضربن يا هندات وارمين، مد، ما إعرابه، كيف يعرب مد؟ مد الحبل يا زيد، أمر أو لا، مد، أمر .. أولاً هو أمر أو لا؟ أمر ما هو الدليل؟ دل على الطلب ويقبل ياء افعلي، مدي يا هند .. مد يا زيد .. مدي، إذاً: قبل يا الفاعلة، إعرابه كيف مُدَّ؟ فعل أمر مبني على السكون، أين السكون؟ مُدَّ: فعل أمر مبني على السكون المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين. كيف التقاء الساكنين وهو فتحة؟! يجوز أن يقال: مُدُّوا .. مُدِّي .. مُدَّ، في التحريك: مدوا على الإتياع، والسكون مقدر، مُدَّ: للتخلص من التقاء الساكنين، لكنه طلباً للخفة؛ لأن الأصل الفعل أنه لا يدخله كسر، مُدِّي: هذا أضعفها بالكسر على الأصل

في التخلص من التقاء الساكنين، ففيه ثلاث لغات: أشهرها وأحسنها: مُدَّ، ثم مُدُّوا، ثم مُدِّي، ومُدُّوا: الدال مضمومة هنا للإتباع التي ذكرها اليوم، حركة الإِتباع، فتقول: مدوا فعل أمر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإِتباع، مدي: فعل أمر مبني على السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين وهي الكسرة على الأصل، مَدَّ: نفسه لكنها فتحةً.

إذاً: هذا الحالة الأولى: أنه يبنى على السكون ظاهراً أو مقدرأً إذا كان صحيح الآخر، ولم يكن من الأفعال الخمسة.

الثاني: يبنى على الفتح، فتح آخره إذا اتصلت به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة: اضْرِبَنَّ .. اضْرِبَنَّ، اضْرِبَنَّ .. اضْرِبَنَّ، ليس اضْرِبَنَّ، اضْرِبَنَّ يا زيد: هذه نون التوكيد الخفيفة، اضْرِب .. اضْرِبَنَّ .. اضْرِب: هذا فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، اضْرِبَنَّ، اضْرِب: تقول: هذا فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة.

الثالث: يبنى على حذف حرف العلة، إذا كان آخره معتلاً، يعني: واو أو ياء أو ألف، يدعوا تقول: ادع، كما ذكرناه سابقاً، يخشى اخش، يرمي ارم، بشرط ألا يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، أو نون الإناث، أو نوني التوكيد، لا يتصل به هذا ولا ذاك؛ لأنه إذا اتصل به ضمير تشبیه أو واو جماعة أو ضمير المؤنثة المخاطبة حينئذٍ بني على حذف النون وهو الحالة الرابعة: أنه يبنى على حذف النون، متى؟ إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، اضْرِبَانِ يا زيد .. هنا فعل أمر اتصل به نون التوكيد الثقيلة، فبني على حذف النون؛ لأن الألف هذه ألف تشبیه، يعني: فاعل، مثل يضربان، هنا نقول: فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، الأفعال الخمسة أو الأمثلة الخمسة تجزم بحذف نونها، حينئذٍ إذا اتصل ألف الاثنين بفعل الأمر نقول: بني على حذف النون، اضربا .. اضربوا، اضربي، نقول: هذا مبني على حذف النون، إذاً: قاعدة هنا أن الفعل فعل الأمر يبنى على واحد من أربعة:

إما على السكون، وإما على الفتح، وإما على حذف حرف العلة، وإما على حذف النون.

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَ .. مضي: هذا اتفق على بنيه وأنه مبني، والأصل فيه ماذا؟ الأصل فيه البناء، ومتى يبنى؟ نقول: يبنى على الفتح أو الضم أو السكون، وهو الذي

ذهب إليه هنا من؟ ابن عقيل.

ما اتفق على بنائه وهو الماضي، وهو مبني على الفتح نحو: ضرب، وانطلق، ما لم يتصل به واو جمع فيضم، أو ضمير رفع متحرك فيسكن، وهذا مذهب الجمهور: أن الفعل الماضي له ثلاثة أحوال: يبنى على الفتح ظاهراً أو مقدراً، ويبنى على الضم، ويبنى على السكون.

يبنى على الفتح: إذا لم يتصل بآخره شيء، نحو: ضرب وعصى، ضرب: فعل ماضي، ضرب زيد: ضرب فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لم يبن؟ لا يسأل عنه؛ لأنه جاء على الأصل، لماذا بني على الفتح، أو لماذا حرك؟ نقول: لأنه أشبه المضارع كما سيأتي، لم كانت عين الحركة فتحة؟ طلباً للخفة.

إذاً: هذه الحالة الأولى: أنه يبنى على الفتح، وذلك إذا لم يتصل به شيء، سواء كان هذا الفتح ظاهراً أو مقدراً، ظاهراً نحو: ضرب، ومقدراً، نحو: عصى .. ((وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ)) [طه:121].

أو اتصل به تاء التانيث الساكنة، ضربت هند، ضرب: فعل ماضي مبني على الفتح، واتصلت به تاء التانيث الساكنة، إذاً: لم تخرجه عن الأصل، أو اتصلت به ألف الاثنين نحو: ضربا الزيدان .. الزيدان ضربا، ضربا: هذا فعل ماضي مبني على الفتح، والألف هذه ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، إذاً: اتصل الفعل الماضي بألف الاثنين وبقي على أصله، إذاً: الحالة الأولى يبنى على الفتح ظاهراً أو مقدراً سواء اتصلت به تاء التانيث أو ألف الاثنين لا يخرجها عن أصله.

الحال الثانية: أنه يبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، هي التي عنها بقوله: ما لم يتصل به واو جمع فيضم، إذاً: يبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، ضمير: هذا احترازاً من الاسم الظاهر: ضرب زيد، فإنه يكون مبنياً على الفتح، ضمير رفع: احترازاً من ضمير نصب، نحو: أكرمنا، فهو مبني على الفتح على الأصل، وبالمتحرك احترازاً عن الساكن، ما عدى الواو: ضربنا، إذاً: ضمير رفع متحرك، خرج بالضمير الاسم الظاهر، وبالمتحرك الساكن، ما عدى الواو نحو: ضربا .. هذا ضمير ساكن الألف، أليس كذلك؟ يكون مبنياً معه على الفتح.

يبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، إذا وجدت فيه هذه القيود الثلاثة حينئذٍ يبنى على السكون، مثل ماذا؟ التاء، ونا، ونون الإناث ثلاثة، ضربت .. قمت .. ضربنا .. النسوة، قمن، هذه كلها الثلاثة مبنية على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، واضح هذا؟

الحالة الثالثة: أنه يبنى على الضم، متى؟ إذا اتصل به ضمير جمع، وهو واو الجماعة،

ضربوا .. قاموا، قالوا هذا مبني على الضم، لماذا؟ لأن الواو لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً، إذًا: هذا حال، هذا قول الجمهور: التفصيل في حال الفعل الماضي، يبنى على الفتح، ويبنى على السكون، ويبنى على الضم.

المذهب الثاني: أن يبنى على الفتح والسكون فقط لا على الضم، وهذا رجحه ابن هشام في: أوضح المسالك، يعني: نفس المذهب السابق إلا أنه أسقط البناء على الضم، وجعل الفتحة فيه مقدرة، قاموا: فعل ماضي مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

إذًا، المذهب الثاني: أن الماضي يبنى على الفتح والسكون، ونحو ضربوا الفتح مقدر. المذهب الثالث: يبنى على الفتح في جميع الأحوال مطلقاً سواء اتصل به ضمير رفع متحرك أو اتصل به واو الجماعة أو لا، يبنى على الفتح مطلقاً، وهذا هو الأرجح والأصح.

أما نحو: ضربتُ، فنقول: هذا مبني على فتح مقدر؛ لأن هذا السكون عارض، الأصل: ضربتُ بتحريك الباء بالفتح على الأصل، ضربتُ: فعل ماضي اتصل ضمير رفع، قيل: ضربتُ، حينئذٍ من قاعدة العرب: أنه لا يوجد في كلمة واحدة، أربع متحركات متوالية، دفعاً لهذا التوالي سكن آخر الفعل، فحينئذٍ هذا السكون ليس سكون بناء، وإنما هو سكون عارض، فإذا علمت العلة من وجود هذا السكون رجعنا إلى الأصل في إعراب الفعل الماضي عند التجرد، يعني: قبل اتصال تاء الفاعل، فـضربتُ نقول: أصله ضربتُ سكنت الباء دفعاً لتوالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، حينئذٍ بقي على أصله، فنقول: ضربتُ، فعل ماضي مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون دفع توالي أربع متحركات، فيما هو كالكلمة الواحدة.

وأما: قاموا، فهذا واضح بين أن هذه الضمة إنما جيء بها لأجل مناسبة الواو؛ لأن الواو لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً، إذًا نقول: الفعل الماضي الصحيح أنه مبني على الفتح مطلقاً سواء اتصل به ضمير رفع متحرك، أو اتصل به واو الجماعة، وأما مذهب الجمهور فهذا فيه نظر.

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَ ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنَّ عَرَبِيًّا

هذا شروع في الفعل المضارع، أعربوا، من الذي أعرب، العرب أو النحاة؟ يحتمل ويحتمل؟ يحتمل أعربوا .. العرب أو النحاة، يحتمل هذا وذاك، وأعربوا، أي: العرب

نطقوا بالمضارع معرباً، أو النحاة حكموا للفعل المضارع بالإعراب، واضح؟ يحتمل هذا ويحتمل ذاك.

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرَبِيًّا: وأعربوا، أي: العرب بمعنى: نطقوا به معرباً، أو النحاة بمعنى: حكموا بإعرابه، أعربوا مضارعاً، يعني: فعلاً مضارعاً على خلاف الأصل؛ لأن الأصل فيه أن يكون مبنياً، هذا الأصل في الفعل المضارع، ولكن لكونه أشبه الاسم أخذ حكمه، أشبه الاسم في وجه شبه سيأتي، لوجود هذا الشبه قالوا: أخذ حكم الاسم وهو الإعراب، ما وجه الشبه؟ فيه قولان:

القول الأول وهو المرجح: أن الفعل المضارع تتوارد عليه معانٍ مختلفة، وهذه معانٍ تركيبية يعني: إنما توجد بعد تركيبه، لا يتميز وتتميز هذه المعاني المختلفة إلا بالإعراب، لما وجدت فيه علة إعراب الاسم وهي توارد المعاني المختلفة، حينئذٍ ألحق الفعل المضارع بالاسم فأخذ حكمه وهو الإعراب، قلنا: ما أحسنَ زيداً .. ما أحسنَ زيد .. ما أحسنَ زيد، هذه ثلاثة أحوال.

قال: ومثلها في المثل المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، قالوا: تشرب .. تشرب .. تشرب، هذا يحتمل كم معنى؟ ثلاث، لا تأكل السمك، هذا واحد، لا: ناهية، وتأكل: هذا فعل مضارع مجزوم بلا، وجزمه سكون مقدر على آخره، هذا ثابت: لا تأكل السمك، هذا مفروق منه، بقي: وتشرب اللبن، وتشرب: هذا يجوز فيه من حيث الإعراب ثلاثة معاني، وتشرب .. وتشرب .. وتشرب، أما: وتشرب اللبن، فهذا عطفاً على مدخول لا الناهية، حينئذٍ يكون مجزوماً، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء ساكنين.

المعنى على هذا: لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن، منهي عن هذا وذاك، سواء جمعت بينهما أو أفردت أحدهما عن الآخر، فأنت منهي عنه، هذا في حالة الجزم، وتشرب، وتشرب: على جعل الواو واو المعية، وتشرب: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو، المعنى على هذا: لا تأكل السمك مع شريك، إذًا: لا تجمع ولك أن تفرد، يعني: لا تأكل السمك مع شريك اللبن، فإن أكلت السمك وحده دون شرب اللبن لا بأس، وإن عكست فلا بأس.

لا تأكل السمك وتشرب .. بالرفع، يعني: ولك شرب اللبن، الثاني مباح، لا تأكل السمك منهي عنه، وتشرب، نقول: هذا على الإباحة، إذًا: هذه معانٍ مختلفة تركيبية على صيغة واحدة، الفعل واحد المثال واحد، ما الذي ميز هذه المعاني من حيث النهي

والجمع والإفراد؟ هو الإعراب.

إذاً: وجدت فيه علة إعراب الأسماء، فانتقل الحكم حكم الإعراب من الأسماء إلى الفعل، لكنه لم يجعل أصلاً فيه كما جعل أصلاً في الأسماء؛ لأن هذه المعاني يمكن تمييزها بغير الفعل، لا تأكل السمك، ولك شرب .. حذفنا الفعل، لا تأكل السمك شارباً اللبن، جئنا بالحال نصاً، لا تأكل السمك ولا تشرب، جئنا بالحرف على أصله، لما أمكن أن نفر عن اللبس والاختلاف في فهم المعنى التصريح بالاسم أو بلا الناهية عن الإعراب، صار الإعراب فرعاً في الفعل المضارع دون ماذا؟ صار الإعراب فرعاً في الفعل المضارع ولم يكن أصلاً.

إذاً: وأعرّبوا مضارعاً، لماذا أعرّب الفعل المضارع مع كون الأصل فيه أنه مبني؟ نقول: لكونه أشبه الاسم، أشبه الاسم في ماذا؟ في توارد المعاني المختلفة عليه، هذه العلة هي الصحيحة وهي التي نكتفي بها.

لكن إعرابه مطلقاً؟ قال: لا، إن عَرِيَ .. مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ .. نُونٍ إِنَاثٍ، يعني: كأنه قال لك: وأعرّبوا مضارعاً لا مطلقاً، بل إن عري من نون توكيد، وعري هنا، بمعنى: خلا، وعري من باب رضي، بمعنى: خلا، ويأتي من باب قعد بمعنى آخر، إن خلا الفعل المضارع من نون توكيد مباشر ولو تقديرًا.

وإن عرى من نون إناث، إذاً: شرط إعراب الفعل المضارع أن يكون خالياً، يعني: لم يتصل به لا نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة ولا نون الإناث، فإن لم يعرّ فحينئذٍ رجع إلى أصله وهو البناء، هذا مأخوذ من مفهوم المخالفة.

وأعرّبوا، هذا ليس على إطلاقه بل قيده بحرف الشرط: إن عري .. يعني: إن خلا من النونين، فإن لم يخل من النونين حينئذٍ الحكم وهو الإعراب منتف، لماذا؟ لأنه قيد الإعراب بشرط، وإذا كان كذلك وحينئذٍ يزول المشروط بزوال الشرط وهو الإعراب، فإن لم يتصل .. فإن اتصل به نون التوكيد ونون الإناث حينئذٍ رجع إلى أصله وهو البناء.

وأعرّبوا مضارعاً .. على خلاف الأصل، وإلا مطلقاً، بل إن عري .. قلنا: عري بكسر الراء ماضي يعري، كرضي يرضى، أي: خلا، وأما عرى يعروا كعلا يعلو فبمعنى: عرض، عَرِيَ .. مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، ولو تقديرًا كما سيأتي، وإن عري من نون إناث، يعني: نون موضوعة للإناث، وإن استعملت مجازاً في الذكور.

ولذلك ابن مالك في هذه الألفية باستقراء أنه لا يعبر بنون النسوة، وإنما يقول: نون

الإناث، لماذا؟ لأنها قد تستعمل في غير النسوة، النسوة عقلاء .. عاقلات، حينئذٍ إذا استعملت النون في غير النسوة ويقال: هي نون النسوة هذا محل إشكال، فإذا استعملت في غير نون النسوة حينئذٍ لا تسمى بهذه، لذلك نقول: لم يقل: نون النسوة لأنها تشمل العاقل ولغير العاقل، الناقة، أو النوق يسرحن، يسرحن: هذا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث.

إذاً: نون الإناث التعبير بها أولى من التعبير بنون النسوة، كَيُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ، هذا مثال لأي شيء، للمعرب أو للمبني؟ يَرْعَنُ، كقولك: يَرْعَنُ .. يَرْعَنُ: هذا مضارع راع بمعنى: أفرع، يَرْعَنُ النسوة .. يَرْعَنُ: هذا فعل مضارع مبني، على السكون لاتصاله بنون الإناث، من فتن، ونون الإناث ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، مَنْ فُتِنَ، يعني: مَنْ فُتِنَ بِهِنَّ، وحينئذٍ هذا مثال للمبني لا للمعرب.

إذاً: الفعل المضارع نقول: له حالان: حال إعراب، وحال بناء، حال إعرابه له ثلاثة أحوال:

إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مجزوماً، وهذه كلها سيفرد لها المصنف أبواب .. المرفوع سيدكره في بيت، ثم يذكر باباً للمنصوبات أو الفعل المضارع المنصوب والنواصب، وكذلك الجوازم، وهنا ذكر المبني.

.....

مَنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرَبَا
نُونِ إِنْآثٍ

قال ابن عقيل هنا: والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث، فهو شرط عديمي، يعني: عدم اتصال هذين اللفظين بالفعل المضارع هو المسوغ لإعرابه، فإن وجد هذا الشرط المنفي، يعني: من جهة الوجود حينئذٍ انتفى الإعراب ورجع إلى الأصل.

مثال نون التوكيد المباشرة: هل تَضْرِبَنَّ .. تَضْرِبَنَّ: هذا فعل مضارع مبني على الفتح، لماذا بني، هل نسأل: لماذا بني؟ بل نسأل؛ لأن الفعل المضارع لما صار معرباً في أكثر أحواله صار الإعراب فيه كالأصل والبناء كالفرع، فإذا بني حينئذٍ نحتاج إلى سؤال: لم بني الفعل المضارع في هذا؟ سيأتينا، هل تَضْرِبَنَّ؟ إذا اتصلت نون التوكيد الثقيلة بالفعل المضارع وبني معها على الفتح، والفعل معها مبني على الفتح، ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة، فإن لم تتصل به لم يبنَ.

ابن عقيل هنا شرح ماذا؟ شرح المبني ولم يشرح المعرب، مع كونه نص ابن مالك على قوله: وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً؛ لأن إعرابه واضح بين لا يحتاج إلى تفصيل، فإعرابه إما أن يكون رفعاً وهذا إذا تجرد عن الناصب والجازم، وإما أن يكون نصباً وهذا يستلزم العلم بالمنصوبات، يعني: أدوات النصب، وإما أن يكون مجزوماً، وهذا يستلزم العلم بأدوات الجزم، وهذه إحالة على ما سيأتي، وإنما الذي يعنيه الناظم هنا: هو البناء فحسب، وأما الإعراب فسيأتي ذكره.

إذاً: إذا اتصلت نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بالفعل المضارع وكانت مباشرة له حينئذٍ بني معها على الفتح، إن لم تتصل به، بمعنى أنها لم تباشره، ولذلك قيد ابن مالك هنا، قيد بماذا؟ من نون توكيدٍ مباشرٍ، بمعنى: أنها اتصلت بالفعل ولم يفصل بينهما فاصل، وهل يتصور أن تكون نون التوكيد الثقيلة مع الفعل المضارع وبينهما فاصل؟ نقول: نعم، هذا يتصور، فإن وجد الفاصل لفظاً أو تقديرًا حينئذٍ رجع الفعل إلى أصله وهو الإعراب، إذاً: ليس كلما رأيت نون التوكيد الثقيلة بجوار الفعل المضارع فهو مبني، بل لا بد أن نعرف: هل هذه النون مباشرة للفعل أم لا؟ فإن باشرت به بمعنى: أنه لم يفصل بين الفعل والنون فاصل، فحينئذٍ هو مبني، فإن فصل بينهما فاصل فحينئذٍ نقول: هو معرب، فإن لم تتصل به لم يبن، وذلك كما إذا فصل بينه، يعني: بين الفعل وبين النون فاصل ملفوظ به كالف الاثنين.

لو قلت: هل تضربان؟ أصلها ماذا؟ انظروا إلى ابن عقيل: هذه لا ينطق بها، هل تضربان، هذا أكد فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين، فاعله ألف الاثنين، حينئذٍ هذه النون ليست متصلة .. ليست مباشرة بالفعل المضارع، لماذا؟ لوجود الفاصل الملفوظ به وهو ألف الاثنين، فانتفى أن يركب بين نون التوكيد والفعل، لماذا؟ لأن العرب لا تتركب ثلاثة أشياء، لأنه هناك اغتفر .. ((لَيُنْبَدَنَّ)) [الهمزة:4] لكون الفعل ركب مع نون التوكيد تركيب خمسة عشر؛ لأن العرب تتركب بين شيئين، وأما ثلاثة أشياء فلا، فلذلك امتنع بناؤه.

هل تضربان، ما أصله؟ هل تضربانن .. النون الأولى: نون الرفع، والنونان الأخريان نون التوكيد، هذه كم نون؟ ثلاث نونات، نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد الثقيلة عبارة عن نونين: الأولى الساكنة وهي المدغمة في الثانية المتحركة، إذاً: ثلاث نونات، العرب تكره توالي الأمثال، وإذا كانت زائدة هذا أعظم وأعظم.

فحينئذٍ دفعاً لكراهة توالي الأمثال حذفت نون الرفع، فصار ماذا؟ تضربان، بالفتح على الأصل، ثم كسرت نون التوكيد بعد ألف الاثنين تشبيهاً لها بنون المثنى مسلمان، إذاً: هل اتصلت النون هنا بالفعل؟ الجواب: لا، فإذا لم تتصل بالفعل حينئذٍ انتفى شرط بنائه؛ لأن شرط بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد أن تكون مباشرة، بمعنى: أنه لا يفصل بينهما فاصل، وهنا قد فصل بينهما فاصل، وهو ألف الاثنين، إذاً أصله: هل تضربان .. تضربان، لا ينطق به، ثم بعد ذلك جاءت نون التوكيد، فاجتمعت ثلاث نونات، فحذفت الأولى وهي نون الرفع كراهة توالي الأمثال، أي: الممنوع وذلك إذا كانت كلها زائدة فصار هل تضربان، ولم تحذف الألف مع كون الألف ساكنة، والنون الأولى ساكنة، التقى ساكنان هنا: الألف والنون، لم تحذف الألف لماذا؟

قالوا: لنلا يلتبس بفعل الواحد، لو حذفت الألف لقليل: هل تضربن على الأصل، كسرت النون من أجل وجود الألف، فإذا حذفت رجعت إلى أصلها بالفتح، فحينئذٍ هل تضربن، هل هذا مثنى أو مفرد؟ هذا ملتبس، متى هذا؟ إذا حذفنا الألف، ولكن نبقيا دفعاً لهذا اللبس، إذا نحذف نون الرفع ولا نحذف نون التوكيد، لماذا؟ نقول: لم تحذف نون التوكيد لماذا؟ لفوات المقصود منها بحذفها، أليس كذلك؟ نون الرفع حرف معنى أو لا؟ حرف معنى لا شك؛ لأنه يدل على الفاعلية .. يدل على أنه مرفوع، ونون التوكيد كذلك حرف معنى.

أيهما يتضرر الفعل بفواته: حذف نون الرفع، أو نون التوكيد؟ لو حذفت نون التوكيد لما صار الفعل مؤكداً .. لو عكسنا وحذفنا نون الرفع هل يتضرر الفعل؟ نقول: لا، بدليل أنه لم يسبقه ناصب ولا جازم، فدل على أن هذا الفعل مرفوع، نعلم من يقرأ: هل تضربان، يعرف أن هذا الفعل مرفوع، أين النون؟ محذوفة، هل وجد ناصب؟ لا، هل وجد جازم؟ لا، إذاً: حذفت دفعاً لتوالي، أو كراهة توالي الأمثال.

إذاً: ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، أي: لعدم ما يدل عليها، بخلاف نون الرفع فإنها وإن أتت بما لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها، لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذٍ بأن نون الرفع مقدرة.

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد فاصل مقدر كواو الجمع، أو ياء المخاطبة.

إذاً: إذا أردنا الضابط في هذا نقول: إذا أسند الفعل إلى الواحد فالنون مباشرة، وإذا أسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو يا مخاطبة، فالنون نون التوكيد غير مباشرة، هذه خلاصة الأمر: إذا أسند إلى الواحد: ((لَيَنْبَذَنَّ)) [الهمزة:4] الفاعل واحد، حينئذٍ نقول: هذه النون مباشرة، فالفعل مبني معها على الفتح؛ لكونه مركباً تركيب خمسة عشر، وإذا فصل بينهما فاصل، ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة حكمنا عليه بأنه معرب لانتفاء شرط وهو كون هذه النون غير مباشرة، إذا فصل بينه وبين نون التوكيد فاصل واو الجمع، هل تَضْرِبَنَّ يا زيدون، هل تَضْرِبَنَّ يا هند؟ أصل: تَضْرِبَنَّ تَضْرِبُونَنَّ .. تضربون ثم نون التوكيد، حذفت النون نون الرفع كراهة توالي الأمثال، تضربون النون، حذفت لكراهة توالي الأمثال، ماذا حصل؟ التقى ساكنان، الواو ساكنة والنون الأولى ساكنة، هل يمكن تحريك الأولى؟ الجواب: لا، ماذا حصل؟ حذفت، ما المجوز لحذفه كونه حرف علة ووجود دليل يدل عليه، هل تَضْرِبَنَّ الباء هذه مضمومة لمناسبة الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، هل هذا الفعل مبني أو معرب؟ تَضْرِبَنَّ اتصلت به نون التوكيد الثقيلة، هل هذا الفعل المضارع معرب أو مبني؟ نقول: معرب، لماذا أعرب، وقد اتصلت به نون التوكيد الثقيلة؟

نقول: شرط بنائه باتصال نون التوكيد أن تكون مباشرة، ألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل، وقد فصل هنا، وإن كان فاصلاً مقدراً وهو الواو المحذوفة؛ لأن المحذوف لعله تصريفية كالثابت، وهنا قد حذفت الواو لعله تصريفية، وهي التخلص من التقاء الساكنين، هل تَضْرِبَنَّ؟ نقول: هل حرف استفهام، تَضْرِبَنَّ فعل مضارع مرفوع، بثبوت النون المحذوفة دفعاً لتوالي الأمثال، الفاعل ضمير مستتر تقديره .. هيا، أين الفاعل، تَضْرِبَنَّ أين الفاعل .. أين الواو؟ إذاً: والفاعل هو الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، أو تقول: والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، وحذف للتخلص من التقاء الساكنين، قدم هذا أو ذاك لا إشكال.

إذاً نقول: الفاعل هنا ليس ضميراً مستتراً وإنما هو: لينبذَنَّ، نقول: الفاعل أين هو؟ ضمير مستتر، وأما مع الواو فنقول: الواو هي الفاعل، هل تَضْرِبَنَّ يا هند، يقال فيها ما قيل في السابق: تضربين حذفت النون لدفع توالي الأمثال، ثم التقى ساكنان الياء النون الأولى فحذفت الياء، تَضْرِبَنَّ وإعرابه كما سبق.

وهذا هو المراد بقوله:

.....

مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنَّ

فإن لم تكن النون مباشرةً بأن فصل بينهما فاصل ألف اثنين، أو واو جماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، حينئذٍ حكمنا عليه بأنه معرب على الأصل.
وذهب الأخفش: إلى أنه مبني مع نون التوكيد مطلقاً، ونقل عن بعضهم أنه معرب مطلقاً، إذًا: فيه ثلاثة أقوال يأتيها إن شاء الله.

الثاني من حالتي بناء الفعل المضارع: أن يتصل به نون الإناث، ونون الإناث ليست هي كنون التوكيد، نون التوكيد حرف، ونون الإناث اسم فاعل، إذا اتصلت بالفعل المضارع حينئذٍ بني معها على السكون: ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ)) [البقرة: 233] يرضعن: هذا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث.
إذًا قوله: وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا أراد به أن يبين أن الفعل المضارع معرب، لكن بشرط عدمي، وهو ألا تتصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بشرط أن تكون مباشرة، فإن لم تكن فهو معرب على الأصل، وألا تتصل به نون الإناث، فإن اتصلت به إحدى النونين فهو مبني، وسيأتي التفصيل فيه إن شاء الله تعالى.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

* الأصل في الحروف البناء

* الأصل في البناء وفروعه (الأصل) . (اللقاب البناء) .

* ألقاب الإعراب وما يختص به كل لقب

* علامة الإعراب الأصلية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

– هذا يقول: وجدت كتاب: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب .. هل هو المقصود بتمرين الطلاب؟

هو؟ ها نجيب: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، هل هو تمرين الطلاب؟ هذه من كتب المبتدئين، يعني: لا بد أنها تكون معروفة، هو؟

– لا، موصل الطلاب هذا شرح قواعد الإعراب لابن هشام رحمه الله تعالى، ليس هو، لكنه مفيد جداً.

- هذا يقول: ما الأصل في الفعل المضارع؛ لأنك ذكرت بالأمس ولم يجعل الإعراب أصلاً له لكونه يتميز بغير الإعراب، فصار الإعراب فرعاً، ثم ذكرت آخر الدرس لما صار المضارع في أكثر أحواله معرباً صار الإعراب أصلاً له.
- كالأصل .. ليس أصلاً كالأصل، إن كنت قلتها فهو سبق، لكن بعضهم يصرح، الصبان صرح أنه صار أصلاً له، ولا بأس.
- ذكرت أن الحركات سبعة أنواع: الإعراب .. البناء .. البنية، ولم تذكروا حركة المناسبة.
- نعم صحيح، حركة المناسبة داخلية.
- ما مقصود المصنف -رحمه الله تعالى- بقوله: مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ؟
- احترازاً من نون التوكيد غير المباشرة، وهي التي فصل بينها وبين الفعل فاصل ظاهر أو مقدر، وهذا فيما إذا كان الفعل أسند إلى الواو أو إلى الألف، أو الياء.
- إن كان واضع اللغة هو الله عز وجل، فهل يجوز أن نقول: إن الإشارة معني كان حقه أن يوضع له حرف فلم يوضع؟
- نعم، هذا الأولى تركه.
- ما الأصل في الفعل المضارع: الإعراب أم البناء؟
- ما الأصل؟ الفعل المضارع ما الأصل فيه؟ البناء.
- هل الياء في: مدني إشباع، أم هي لام الكلمة ثبتت لعدم وجود ما يستدعي حذفه؟
- لا، وجد ما يستدعي حذفه، مدني مثل: قاضٍ، مدني هذا الأصل، نُونٌ: وَنُونِ الْمُتَكَّرِ الْمُتَقَوِّصَا، حينئذٍ وجب حذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين، لكن الخلاف إذا حذف التنوين في الوقف، هل ترجع أو لا؟ سيأتينا هذا.
- إذا كان الطرف متضمناً معنى في، والتمييز من، فلماذا لا يبينان؟
- سيأتي معنى التضمن هناك.
- هل يقال في أل: الألف واللام، أم الهمزة واللام؟
- ذكرناه.
- نرجو أن يخصص أحد الدروس للمراجعة وطرح الأسئلة وإشكالات، جزاكم الله خيراً.
- الوقت الآن ..
- يقول: لماذا لا نحمل كلام المصنف: وَكَلِمَةً بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم، أنه أراد بذلك أنه قد يقصد بالكلمة: الكلام لغةً.
- هو أراد بهذا طيب، ماذا أراد؟ وَكَلِمَةً بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْم: أنه أراد بذلك قد يقصد بالكلمة الكلام لغةً، وهذا المراد.

- حتى نداوي به هذا الجرح الذي لا دواء له ..

- ما شاء الله تبارك الله ..

- ضمير رفع متحرك، لماذا قلنا: احتزننا من متحرك عن واو الجماعة؟

- لا، عن الساكن ما عدا واو الجماعة، أليس كذلك؟ عن الساكن الذي هو ألف

الاثنين؛ لأننا نقول: يتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك، حينئذٍ يبنى على

السكون، طيب! ضمير رفع متحرك، إذا قلت: ضربا، الألف هذه فاعل، ساكن ..

ضمير رفع نعم لكنه ساكن، الفعل يكون معه مبنياً على الفتح لا على السكون، وأما

مع الواو نقول: هو مبني على الضم، إذاً: احتزننا بقول: متحرك عن ساكنٍ ما عدى

الواو.

- في المجزوم ونحوها، هل نقول مثلاً: في نحو لم يضرب مجزوم بالسكون، أم مجزوم بلم

وجزمه السكون؟

- يتوسع في هذا، أصل الفعل المضارع مجزوم بلم، تبين العامل، وجزمه السكون، أو

وعلازمة جزمه السكون.

- هل نقول في: اذهبن أنه مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث، أم لأنه الأصل في

البناء السكون؟

- اذهبن، يعني: فعل أمر، هذا مبني على السكون؟ إذا اتصل به نون الإناث، هنا لا

نعلل؛ لأنه جاء على الأصل.

- كيف يكون السكون والحذف من الإعراب الظاهر لا المقدر، من أن كل منهما عدم

فسكون، والعدم حركة، والحذف عدم حركة .. ؟

- لذا قلنا: الظاهر المراد به .. ما المقصود بالظاهر .. أثر ظاهر أو مقدر، أثر ظاهر،

يعني: ملفوظ؟ لا، ما نفسره بملفوظ، وإنما نفسره بموجود؛ لأن السكون موجود،

والحذف كذلك موجود.

- كيف يكون العهد في التنوين مع أن المفترض أن السائل لا يعرف ما هو التنوين؟

- موقف.

- هل يحذف التنوين من زيد بن حارثة، وكيف يلفظ هذا الاسم؟

- زيدُ بنُ حارثة.

- ما علامة اسمية: نزالٍ ودراكٍ؟

- نزالٍ ودراكٍ، ما علامة اسميتهما؟

- وَالْأَمْرُ إِنَّ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ: نعم .. نعم هو هذا.
- أعربتكم الياء في: مدني، بأنها زائدة، لم لا يقال: هي لام الكلمة، وإنما لم تحذف لعدم وجود المفتضي الذي هو التقاء الساكنين، وذلك لأن التنوين تحذف عند ..
- نعم، سيأتي هذا بحثه في المنقوص إذا وقف عليه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

سبق معنا أن المصنف رحمه الله تعالى شرع في بيان ما يتعلق بالفعل من كونه مبنياً، وقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام، فعلٌ ماضٍ، وفعلٌ أمر، وفعلٌ مضارع، وذكرنا أن الأصل في الأفعال هو البناء، والأصل في الأسماء الإعراب، ولما كانت الأقسام ثلاثية، ومنه ما هو متفق عليه، ومنه ما هو مختلف فيه، المتفق عليه هو إعراب الفعل المضارع بشرطه، وبناء الفعل الماضي، وأما فعل الأمر فهو مختلف فيه مبني عند البصريين، ومعرّب عند الكوفيين:

وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضَيٌّ بُنِيَ .. وأطلق البناء ولم يبينه، وعرفنا أن فعل الأمر له أربعة أحوال، وأن الفعل الماضي له فيه ثلاثة مذاهب من حيث البناء وتفصيل البناء، يعني: يبني على أي شيء، ومذهب الجمهور أنه يبني على الفتح إذا لم يتصل به شيء، وإذا اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون، وإذا اتصل به ضمير الجمع أو واو الجماعة، بني على الضم، والصواب: أنه يبني على الفتح مطلقاً، سواء اتصل به ما يقتضي سكونه، أو ما يقتضي بناءه؛ لأن كل من السكون والبناء على الضم عارض، وإذا كان كذلك حينئذٍ نرجع إلى الأصل، والصواب: أن يقال أن الفعل الماضي مبني على الفتح مطلقاً، حينئذٍ ضربت تقول: فعل ماضي مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون دفع توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة.

وعند ابن مالك رحمه الله تعالى: أن العلة غير هذه العلة، وهي: التمييز بين فاعل والمفعول في نا، نا الدالة على الفاعلين، ونا الدالة على المفعولين، أكرمنا .. أكرمنا، كل منهما في اللفظ واحد، لكن أكرمنا نا هذه فاعل في محل رفع فاعل، أكرمنا، نا هنا في محل نصب مفعول به، الذي يميز هذا عن ذاك هو السكون، وإلا الأصل: أكرمنا في الموضعين، هذا الأصل.

حينئذٍ سَكَّنَ الفعل المتصل بنا الدالة على الفاعلين لِيَتَمَيَّزَ أن هذا الفعل مسند إلى الفاعل، وأن الذي فيه الفتح أَكْرَمَنَا مسند إلى الفاعل أيضاً، لكنه ضمير مستتر، أو تقول: زَيْدٌ أَكْرَمَنَا، زَيْدٌ: مبتدأ، وأكرم: فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر، و (نا) هنا دالة على المفعولين، والضمير متصل في محل نصب مفعول به، وحملت النون والتاء على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال، يعني: من باب القياس؛ لأن الذي يبنى معه الفعل الماضي على السكون ثلاثة: (تا) فاعل قمت، وقمنا (نا) الدالة على الفاعلين، و (نون) النسوة.

نا: عرفنا أنها للتمييز، هي الأصل، والتاء قمت لم بني على السكون؟ ليس عندنا لبس، وكذلك النسوة قمن، ليس عندنا لبس، قال: من باب القياس، والعلة الجامعة هي المساواة في الرفع والاتصال، كل منها ضمائر متصلة، وكل منها ضمائر رفع، هذه العلة عند ابن مالك، وعلى هذا وذاك الأصل السماع، الأصل أنه مبني على السكون، وهذا هو الصحيح.

وأما فعل الأمر فله أربعة أحوال ذكرناها بالأمس.

..... مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً

إِنْ عَرَبِيًّا

.....

يعني: الفعل المضارع معرب، وهل الأصل فيه الإعراب؟ الجواب (لا): الأصل فيه من حيث إنه فعل البناء، ثم لما أشبه الاسم فيما ذكرنا بالأمس حينئذٍ انتقل الحكم من الاسم وهو الإعراب إلى الفعل المضارع، لكن بشرط ألا يتصل به إحدى النونين: نون التوكيد بنوعيهما، ونون الإناث، فإن اتصلت به نون التوكيد بنوعيهما، حينئذٍ ينظر فيها: هل هي مباشرة أو لا؟ فإن كانت مباشرة، حينئذٍ بني الفعل معها على الفتح، وإن لم تكن مباشرة حينئذٍ الفعل معرب على الأصل، وضابط الفرق بين النوعين مباشر وغير المباشر أن الفعل المسند إلى المفرد الواحد: ((لَيُنْبَذَنَّ)) [الهمزة:4] نقول: هذا مبني، والنون هنا مباشرة، ليس ثم فاصل بين النون نون التوكيد والفعل.

وأما إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، حينئذٍ نقول: ثم فاصل بين الفعل ونون التوكيد الثقيلة، ثم هذا الفاصل في الألف ملفوظ به: ((وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)) [يونس:89] وقد يكون محذوفاً، وقد يكون ..

في الألف لا يكون إلا ملفوظاً، وأما في الواو والياء فقد يكون ملفوظاً به وقد يكون مقدراً، يعني: محذوفاً للتخلص من التقاء الساكنين، والمحذوف لعله كالثابت حينئذٍ هو

كأنه موجود، ومنه: ((لَتُبْلَوْنَ)) [آل عمران:186] .. ((فَإِمَّا تَرَيْنَ)) [مريم:26] هذا كله داخل في هذا، ولا يمكن شرحها إلا بالرؤى، يعني: لا بد أن تشرح بالكتابة، أما بالنطق فلا تفهم.

إذاً: يشترط في نون التوكيد أن تكون مباشرة، فإن لم تكن مباشرة حينئذٍ رجعنا إلى الأصل في الفعل المضارع، فهو معرب، وهذا على الصحيح وهو قول الجمهور، أما من قال بالبناء مطلقاً، أو قال بالإعراب مطلقاً، فقلوله ضعيف.

وَمِنْ نُونِ إِنْثَاءٍ: لم يقيدوها بالمباشرة، لماذا؟ لأنها لا تكون إلا مباشرة، نون الإناث لا تكون إلا مباشرة.

إذاً: إذا عري الفعل المضارع عن هاتين النونين، قلنا: هو معرب، وسيعقد الناظم رحمه الله تعالى للنواصب والجوازم.

ثم قال رحمه الله:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
كَأَيِّنْ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكِينَ كَمْ

هذا هو النوع الثالث من أنواع الكلمة على الترتيب، قدمها بالأشرف الاسم، ذكر المعرب منه والمبني ووجه علة المبني، وذكر أوجه الشبه، ثم انتقل إلى النوع الثاني وهو الفعل، ثم لم يبق إلا الحرف.

والحروف كلها مبنية، ولذلك قال: وَكُلُّ حَرْفٍ .. جاء بقاعدة كلية، وكل هذه من ألفاظ العموم، ولذلك هناك في قطر الندى قال: والحروف كلها مبنية، لم يستثن منها حرف البتة، لماذا؟ لأن الحروف لا يوجد فيها علة إعراب الاسم، ولا الفعل المضارع، وهو اعتوار المعاني المختلفة التركيبية عليها، إذاً: لا تفتقر إلى الإعراب.

وإذا كان كذلك حينئذٍ نقول: الحرف مبني لما علل، ولذلك نقول: الأصل في الاسم الإعراب ولا يعمل هذا الأصل، ولكن لما نظر غيره في غيره الفعل والحرف احتجنا إلى التماس علة في الاسم المعرب من أجل أن نفهم لماذا كان الأصل في الفعل البناء، ولماذا كان الأصل في الحرف البناء، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، فإذا علل الأصل الاسم بالإعراب ووجدت علته حينئذٍ متى ما وجدت هذه العلة في الفعل فثم الحكم، ومتى ما وجدت في الحرف فثم الحكم.

لما وجدت في بعض أنواع الفعل وهو الفعل المضارع حينئذٍ وجد الحكم وهو الإعراب، نظرنا في الحرف فإذا به لا يمكن أن تتوارد عليه المعاني؛ لأن الفعل يوجد مسنداً بل يكون مسنداً، حينئذٍ يمكن أن تتوارد عليه المعاني التركيبية، وهو أحد ركني الإسناد، وأما الحرف فلا يسند ولا يسند إليه، لا يخبر به ولا يخبر عنه.

إذاً: لا يمكن أن تتوارد عليه فلا يمكن أن توجد فيه علة الإعراب في الاسم، فلا يمكن أن يكون معرباً، ولذلك قال:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ .. أي: مستوجب للبناء، اعترض على الناظم في قوله: مستحق، قالوا: هذا فيه نوع إشكال؛ لأن الحرف أو الشيء قد يكون مستحقاً للشيء ولا يعطاه، حينئذٍ قوله وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ، لا يلزم منه أن يكون مبنياً، فالأسماء كلها مستحقة للإعراب ومع ذلك لم تعط كلها الإعراب، والأصل في الفعل أنه مستحق للبناء، ولم يعط كل أنواع الفعل البناء.

اعترض بأن هذا لا يفيد بناء الحروف بالفعل، إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول، لا يلزم من أن يكون مستحقاً للشيء أنه حاصل له، وجوابه: أن أل في البناء (لِلْبِنَاءِ) للعهد الحضورى، أي: البناء الحاضر في الحرف، وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ، أي: البناء الحاضر، فهو مبني، ومع ذلك مستحق له، يعني: أفاد بهذه الجملة: أن الأصل في الحرف أن يكون مبنياً، لماذا؟ لأنه لو قال مبني .. لو قال الحرف مبني، نحن نقول: اسم الاستفهام مبني أيضاً، الفعل المضارع مبني .. الفعل الماضي مبني .. أسماء الشرط مبنية، هل التعبير بكونه مبنياً يدل على أنه مستحق للبناء؟ إذا قلنا الفعل الماضي مبني، وقلنا: أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والمضمرات مبنية، هل ثم فرق بين البنائين؟ نعم، الخبر واحد مبني، ولكن في الفعل الماضي مبني مع كونه مستحقاً للبناء، يعني: الأصل فيه أنه مبني، وأسماء الشرط والمضمرات مبنية، لكن مع كونها ليست مستحقة في الأصل البناء.

إذاً: القول بأن الشيء مبني لا يدل على أنه أصله، وعلى أنه مستحق لذلك الشيء، ولكن إذا قيل: بأن أل هنا للعهد الحضورى، أي: البناء الحاضر، فحينئذٍ أفادك بهذه الجملة حكمين: أن الحرف مبني، وأن هذا البناء أصل ومستحق له، لله دره مع أنهم انتقدوه في هذا البيت.

حينئذٍ: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ، أي بناء؟ البناء الذي هو عليه، إذاً: هو مبني، فآل هنا للعهد الحضورى، ثم أفادك أن هذا البناء الحرف مستحق له، بمعنى: أنه مبني والبناء أصل فيه، بخلاف المضمرات مبنية، والبناء ليس أصلاً فيها، فاهتم الاعتراض والجواب؟

نعم.

إذاً: اعترض بأن هذا الكلام قوله: مستحق، لا يفيد بناء الحروف بالفعل، إذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول، وجوابه .. لذلك ابن أم غازي غير البيت؛ لأنه ما فهم هذا الفهم، وجوابه: أن أل في البناء للعهد الحصري، أي: البناء الحاضر في الحرف، يفيد كلام الناظم بناء كل حرف، يفيد أنه مبني، واستحقاق بناءه الحاصل له، يعني أفادنا حكمين: أنه مبني، وأفادنا أن هذا البناء ليس بعارض، كما هو الشأن في المضمرات، بل هو أصل فيه، فوافق أصله.

ويجاب أيضاً: بأن حصول البناء للحرف، علم من قوله: لَشَبَهٍ مِنَ الْخُرُوفِ مُدْنِي، ومبني لَشَبَهٍ مِنَ الْخُرُوفِ مُدْنِي، والمشبّه أخذ حكم المشبه به، في ماذا؟ في البناء، إذاً: هذه الجملة: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ، إن لم تدل على أن الحرف مبني وأفادنا هنا أنه مستحق؛ لأن الإشكال هنا هذه الجملة تدل على أن الحرف مستحق فحسب للبناء، ولا تدل على أنه مبني.

نقول: فيما مضى في قوله:

وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي ... لَشَبَهٍ مِنَ الْخُرُوفِ مُدْنِي

يدل على أن الحرف مبني، إذاً: الحكم ببناء الحرف سابق .. العلم به سابق، وهنا بهذا الشرط دلنا على أن ذاك البناء الذي انتقل من الحرف إلى الاسم بناء أصلي وليس ببناء عارض، وهذا جواب جيد أيضاً، ولكن الجواب الأول أحسن.

فالقصد الآن بهذا البيت والشرط بيان استحقاق الحرف بنائه الحاصل له، وإفادته أن البناء أصل فيه بخلاف مبني، لو قال: مبني، لم نستفد أنه أصل فيه، إذاً: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ، أي: مستوجب للبناء، نأخذ من هذا: أن الحرف مبني .. كل الحروف مبنية، ثم البناء أصلي، وليس بطارئ كما هو الشأن في بعض الأسماء.

قوله: (للبناء)، لماذا؟ لو أردنا أن نعلل نقول: للبناء هنا، وأقول: إذا أردنا أن نعلل لأن الأصل عدم التعليل، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب الذي ذكرناه قبل قليل، ليس في الحرف مقتضى الإعراب، الذي هو ماذا؟ توارد المعاني التركيبية المختلفة على الصيغة الواحدة أو اللفظ الواحد الذي لا يميز هذا المعنى عن ذاك إلا الإعراب، هذا غير موجود في الحرف.

حينئذٍ يرد الإشكال: أن الحرف فيه معاني، من للابتداء، وترد للتبعية، وتأني لبيان

الجنس، هذه معاني أو لا؟ معاني مختلفة، هل تتوارد على اللفظ الواحد وهو من، حينئذٍ
نحتاج إلى ما يميزها، هل تتوارد؟ يعني: يحتمل أن هذا اللفظ من يحتمل التبعية، أو
لبیان الجنس .. ؟ نقول: العلة التي هي علة إعراب الاسم، أن المعاني حاصلة بماذا؟
بالتركيب نفس التركيب، وأما الحرف هنا فالمعنى الذي يتوارد عليه معنى إفرادي، ولذلك
لا تأكل السمك وتشرب اللبن، لمن ننظر إليه لوحده تشرب فقط، وإنما نظرنا إليه
بعامله، هل هو معطوف على ما قبله أو لا، وهذا نتيجة للتركيب.
وأما المعاني الإفرادية كالاتداء والتبعية بمن فتعثر الحرف، لكن لا يميز بينها
بالإعراب، وإنما تعرف بالسياق، يعني: لا يدل الضم أو الفتح أو الكسر أو السكون
على المعنى، إذا أردت أن تعرف أن من هذه للتبعية أو لبیان الجنس لا تنظر إلى
حركتها، هذا قطعاً، وإنما تنظر إلى المعنى السابق واللاحق، ولذلك الحرف من حيث
دلالتة على المعنى، نقول: يدل على المعنى في غيره، ما المراد؟ يدل على معنى في غيره،
هل معناه: أنه لا يفهم منه المعنى البتة؟ نقول: لا، ليس هذا المراد، ولذلك نقول: الاسم
والفعل والحرف، كل منها كلمة، والكلمة قول مفرد.
إذاً: الاسم قول مفرد، والفعل قول مفرد، والحرف قول مفرد، هل الواضع وضع اللفظ
وجرده عن المعنى؟ نقول: لا لم يجرده عن المعنى، بل دل على معنى، لكن هذا المعنى لا
يفهم بذاته لو أطلق اللفظ هكذا (من)، لا يفهم منه الابتداء أو التبعية إلا بعد
تركيبه، إذاً: كونه دل على معنى في غيره مرادهم به أنه لا يدل على معنى بذاته بنفسه
بحيث يفهم منه المعنى بخلاف الاسم والفعل، إذا قلت: زيد، فهتمت منه المعنى مباشرة،
إذا قلت: قلم .. سماء .. أرض، اللفظ بنفسه إذا أطلق فهتمت منه المعنى مباشرة.
إذاً: دل على معنى دون افتقاره إلى ضمنية كلمة سابقة ولا لاحقة، إذا قلت: قام،
فهتمت منه معنى وهو إخبار بوقوع حدث وهو القيام في زمن مضى وانقطع، إذا قلت:
يقوم كذلك، قم تفهم من الكلمة لوحدها، هذا المعنى لا يفتقر إلى كلمة أخرى من أجل
أن تفهم، بخلاف (من)، هذا لا يفهم منه التبعية أو الابتداء أو لبیان الجنس، (من):
هذه محتملة لهذه المعاني كلها، لكن متى يفهم منها الابتداء؟ لا بد أنك تركبها.

إذاً: افتقرت إلى كلمة سابقة التي هي المتعلق، وكلمة لاحقة التي هي المتعلق، ولذلك
يشترطون أن يكون الحرف حرف الجر الأصلي أن يكون له متعلق، لا بد منها .. لا بد
للجر من التعلق.

لا بد للجار من التعلق بفعل أو معناه نحو مرتقي

لأن حروف الجر تعدي معاني الأفعال إلى الأسماء التي لا تتعدى بنفسها، إذاً: الحرف فيه معنى، لكن هذه المعاني إفرادية، ثم لا يفهم المعنى بإطلاق اللفظ هكذا فحسب، بل لا بد من أن يكون ثم ما يفسره من كلمة سابقة تسمى متعلقاً عند النحاة بفتح اللام، وكلمة لاحقة بعده: مررت بزيد، لا بد من: مر، وزيد، لا يطلق الحرف هكذا حتى يفهم، إذا قيل: بأن المراد بالباء هنا التعدية.. لو قيل: الباء مجرد الباء هكذا، لا يفهم منها التعدية ولا يفهم منها السببية ولا غيرها، ولكن لما قيل: مررت بزيد ظهر معناها، ولا يظهر معناها إلا بكلمة سابقة كمر، وزيد كلمة لاحقة.

إذاً: لا يرد أن علة إعراب الاسم موجودة في الحرف، نقول: ذاك المعنى الموجود في الاسم معانٍ تركيبية، وهذه معانٍ إفرادية، فتفهم من التركيب ولا نحتاج فيها إلى الإعراب.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

إذاً: انتهى بقوله: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا، من التقسيم الثلاثي، بين لنا الاسم أن منه معربٌ ومبني، والفعل كذلك، والحرف كله مبني.

ثم يبني على أي شيء، ما هي ألقاب البناء؟ هذا الذي أراد أن يبينه بقوله: وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا، والأصل، أي: الراجح فيه أو المستصحب، وليس المراد به الغالب، إذ ليس غالب المبنيات ساكناً، الأصل قد يطلق ويراد به الغالب الأكثر، وقد يراد به الراجح فيه أو المستصحب، قلنا لا يحمل على الغالب؛ لأنه ليس الغالب في المبنيات أن يكون مسكناً على الأصل، بل منه ما هو مكسور ومضموم.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ: هنا عام يشمل الاسم والفعل والحرف، أَنْ يُسَكَّنَا: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، والألف هذه للإطلاق، والأصل في المبني السكون، هذا التقدير، فأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، أَنْ يُسَكَّنَا: سَكَّنَ يُسَكِّنُ تَسْكِيناً، هذا مصدر، هل المراد به عين المصدر، أو المراد أثره؟ الثاني، لماذا؟ لأن التسيكين هو فعلك أنت، كونك تجعل الحرف الأخير عليه سكون، هذا فعلك، ولكن السكون أثر التسيكين، سكنت الآخر فنطقت به ساكناً، حينئذٍ المراد به أثر المصدر.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أَنْ يُسَكَّنَا، أي السكون، لماذا؟ قالوا: لخفته، وثقل الفعل، وثقل الحركة، والمبني ثقيل فلو حرك اجتمع فيه ثقلان، المبني ثقيل؛ لأنه ملازم لحالة واحدة، والحركة ثقيلة والسكون خفيف، فأعطي الثقيل الذي هو المبني الخفيف، لماذا؟ سلوكاً مسلك التعادل والتناسب، هكذا يقال، سلوكاً مسلك التعادل؛

لأن لا يعطى الثقيل الثقيل، كما أنه لا يعطى الخفيف الخفيف، إنما يعطى الثقيل الخفيف، ويعطى الخفيف الثقيل، هذا الأصل فيه، هكذا يقولون.

وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا: إذا كان كذلك لا يفهم منه أنه لا يوجد مبني إلا وهو ساكن، بل منه ما خرج عن أصله، ولذلك قال: ومنه، أي: من المبني ما حرك لعارضٍ اقتضى تحريكه، منه، يعني: بعضه، إشارةً إلى عدم الانحصار فيما ذكره؛ لأن من المبني ما بني، قال: (وَمِنْهُ)، أي: بعضه وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَصَمٌّ، إذاً: الأصل فيه السكون، ثم منه ما حرك عن أصله للتخلص من التقاء الساكنين، إما بفتح وإما بكسر وإما بضم، فألقاب البناء على هذا تكون أربعة، هل هي محصورة في هذا النوع؟ الجواب: لا، ما الذي دلنا؟ قوله: ومنه .. من هنا للتبعيض، فدل على أن بعضه مبني على غير السكون، وذكر منه الفتح والكسر والضم؛ لأن من المبني ما بني على حرف فيا زيدان، أو على حذف .. حذف حرف: أغز، هذا مبني على ماذا؟ على حذف حرف العلة، والمبني فيه أصل أو فرع .. البناء فيه أغز، أصل أو فرع؟ .. لماذا تترددون؟ وَفَعَلُ أَمْرٍ وَمُضَيِّ بُنْيَا: على الأصل، ولذلك قلنا: قدم فعل الأمر ليدل على أنه كأنه لا نزاع فيه، قدمه على المتفق عليه، فحينئذٍ أغز، نقول: هذا فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو لم يذكر الحذف، كذلك: يا زيدان، يا: حرف نداء، زيدان: منادى مبني على الألف في محل نصب.

إذاً: قد بينى على حرف، وقد بينى على حذف، وقد بينى على حركة، وقد بينى على سكون، لذلك قال: ومنه ذو فتح، أي: صاحب فتح، ذو هنا بمعنى: صاحب، وهو مبتدأ مؤخر، (ومنه) هذا خبر مقدم، ذو فتح، أي: صاحب فتح، قدمه على الكسر والضم؛ لأن الفتحة أخف الحركات.

قدم الفتح على الكسر وقدم الكسر على الضم، هل هو مقصود الترتيب هنا؟ نقول: نعم؛ لأن الحركة وإن كان جنسها ثقیلاً من حيث هي إلا أنها عند التفصيل بعضها أثقل من بعض، فالكسر أثقل من الفتح، والضم أثقل من الكسر، إذا أردنا أن نبدأ من الأخف نقول: فتحٌ ثم كسرٌ ثم ضمٌّ، وإذا أردنا العكس، نقول: الأثقل الضم، ثم الكسر، ثم الفتح، حينئذٍ صار الترتيب هنا مقصوداً للناظم، ولذلك بدأ بالفتح؛ لأنه أقرب إلى السكون؛ لأن السكون خفيف، قلنا: صار أصلاً في البناء لخفته.

إذاً: إذا خرج عن أصله حينئذٍ أولى ما بينى عليه ما هو أقرب الحركات إلى السكون، ثم الكسر، ثم الضم.

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ، يعني: ومنه وَذُو كَسْرٍ، وَصَمٌ، يعني: ومنه ذُو ضَمٍّ.
كَأَيِّنْ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكِينَ كَمْ: كَأَيِّنْ: الكاف هذه تمثيلية، وليست استقصائية،
كقولك: أين زيد؟ أين هذه اسم استفهام، الأصل أنها معربة أو مبنية؟ معربة، لم بنيت؟
لشبهها بالحرف شبهاً قوياً، لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي، ما نوع الشبه؟ معنوي، ما وجهه؟
أين زيد، أُدْيِي بـ (أين) معنيّ كان حقه أن يؤدّي بالهمزة، هذا معنى الشبه المعنوي،
الأصل فيه أن يبنى على السكون، لكنه بني على الفتح، لماذا؟ للتخلص من التقاء
الساكنين، أي .. أي: ساكن الياء، أين.
أَمْسٍ: مبني أو معرب؟ مبني، والأصل فيه الإعراب، لم بني؟ قلنا لم يذكر فيما سبق،
فحتاج إلى بيانه.

أَمْسٍ: هذا مختلف فيه، أَمْسٍ عند الحجازيين بني لتضمنه معنى حرف التعريف؛ لأنه
معرفة بغير أداة ظاهرة، بدليل وصفه بالمعرفة، تقول: أَمْسٍ الدابر لا يعود، أَمْسٍ: مبتدأ
مرفوع بالابتداء، في محل رفع مبتدأ، الدابر: بالضم هذا نعت، لا يعود: الجملة خبر،
انظر نعت بماذا؟ بالضم، الدابر؛ لأنه في محل رفع، فباعتبار المحل حينئذٍ نقول: اتجه أن
نعرب الدابر بالرفع.

إذاً: أَمْسٍ، نقول: بني لتضمنه معنى حرف التعريف، والأصل فيه أن يسكن، وهنا حرك
بالكسر، لم؟ للتخلص من التقاء الساكنين، وهناك أين، قلنا: بني على الفتح تخلصاً من
التقاء الساكنين، لكنه رجع إلى ماذا؟ إلى الفتح دون الكسر طلباً للخفة، وهنا بقي على
أصله؛ لأن أَمْسٍ أخف من أين.

حيثُ: هذا مبني على الضم، لم بني حيثُ؟ للشبه الافتقاري؛ لأنها ملازمة للإضافة مثل
الذي وإذا، لم حرك؟ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب، لم كانت الحركة ضمة؟ تمام ما
شاء الله، جبراً لما فاتته، يعني: فاتته ماذا؟ الإعراب، فأعطي أقوى الحركات، جبراً لأنه
صار فيه نقص، حيثُ: هذا على لغة الضم، وإلا فيه ثلاث لغات: حيث .. حيث ..
حيثُ، على هذه اللغة نعلل بهذا، حينئذٍ نقول: التغير هنا والتبدل حيث .. حيث ..
حيثُ هذا ليس من أجل العامل بل تبدل لغات.

وَالسَّائِكِينَ كَمْ، يعني: والساكن كثير، لا يحتاج إلى مثال، أو والساكن كم الاستفهامية أو
الخبرية، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، وجعل كم هنا على أنها هي مثال أولى؛ لأنه إذا قيل:
والساكن كم، يعني: كثير لا يحصر، حينئذٍ نقول: ما مثَّل للساكن، أليس كذلك؟ لكن
إذا قيل: والساكن، يعني: مثال الساكن، لفظ كم الاستفهامية أو الخبرية حينئذٍ صح،

وبني كم للشبه الوضعي؛ لأنها وضعت على حرفين: كم، وهذا الأصل فيه أن يكون للحرف، أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة، الاستفهامية بنيت لتضمنها معنى الهمزة، يعني: الشبه المعنوي .. الشبه المعنوي.

والخبرية تضمنت معنى: رُبَّ التي للتكثير، كم مال؟ يعني كثير، حينئذٍ تضمنت معنى: رُبَّ، -رُبَّ التي للتكثير-، هذا أو ذاك على كلٍ هي مبنية. إذاً: أشار بهذا البيت إلى أن الحرف مبني، وأن بنائه على الأصل، ثم بين لنا أن الأصل في البناء أن يكون على السكون لحفته ولثقل المبني، ثم بين أن من ألقاب البناء الفتح والكسر والضم، فالبناء على السكون كما مثَّل هنا يكون في الاسم والفعل والحرف، لكونه الأصل، ولكونه خفيف، يكون في الاسم والفعل والحرف، لماذا؟ لأنه الأصل، فحينئذٍ دخل الاسم، ودخل الفعل، ودخل الحرف، كم .. اضرب .. هل، كم: هذه مثال للاسم، اضرب: هذا مثال للفعل، وعلى قول الجمهور: قمتُ، أيضاً مثال للفعل، هل .. قد .. بل الحرف، فدخل الكل الكلمات الثلاث: الاسم والفعل والحرف، لكونه الأصل، وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون.

وأما الضم والكسر فهذا يدخل الحرف ولا يدخل الفعل، يدخل الحرف مثل ماذا؟ منذ على لغة من جر بها، لا .. يدخل حرف الضم، مثال لماذا أنا ذكرت؟ الكسر والضم يدخلان الحرف، مثل ماذا؟ باء الجر: مررت بزيد، مبني على الكسر، هذا حرف مبني على الكسر، حرف مبني على الضم: (منذ)، في لغة من جرَّ بها.

الضم هل يدخل الاسم؟ نعم حيثُ، الكسر هل يدخل الاسم؟ نعم، أمس، لكن الضم والكسر هل يدخلان الفعل؟ الجواب: لا؛ لأن الفعل ثقيل والكسر ثقيل ولا يجتمعان، فإذا لم يجتمع الكسر مع الفعل الذي هو أدنى من الضم فالضم من باب أولى، أليس كذلك؟

إذاً: الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل؛ لثقلهما وثقل الفعل، وأما نحو: ضربوا على ما ذكرناه أولاً، ضربُوا، نقول: هذه الحركة حركة مناسبة، والفتح مقدر، حينئذٍ ضربُوا: هذا مبني على الفتح، ليس مبنياً على الضم؛ لأن الضم لا يدخل الفعل، وأما نحو: رُدُّوا بضم الدال فمبني على سكون مقدر وضمته للإتباع كما ذكرناه أمس، رَدَّ .. رَدَّ .. رُدُّ، فحينئذٍ كيف يقال: الفعل لا يدخله الضم ورُدُّ هذا فعل أمر مبني على الضم؟! نقول: لا، ليس مبنياً على الضم بل هو مبني على السكون المقدر، والحركة هذه للإتباع، إتباع الدال حركة الفاء، رُدُّ.

كذلك اللغة الأخرى: رُدّ، نقول: الكسر دخل الفعل، نقول: لا، لم يدخل الفعل؛ لأنه فعل أمر مبني على السكون المقدر، ونحو: عي وقى، عي: هذا فعل أمر من الوقاية، وقى: وقى يقي قى، قه قى، نقول: هذا مبني على الكسر، لا، ليس مبنيًا على الكسر، وإنما هو مبني على حذف حرف العلة، وقى يقي فحينئذٍ يحذف أوله حرف المضارعة، ثم يبني على حذف آخره، فصار: عي قى قه .. عه بهاء السكت .. إذا: رَدّ ورُدّ، نقول: هذا ليس بمبني على الضم.

وَكُلُّ حَرَفٍ مُسْتَحِقٌّ لِّبِنَا
وَمِنْهُ دُو فَتَحٍ وَدُو كَسْرٍ وَضَمٌ ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا
كَأَيِّنْ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِرُ كَمْ

ثم قال:

وَالرَّفْعُ وَالتَّنْصِبُ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا
وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَزْرِ كَمَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا
قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

هذا شروع من المصنف في ذكر ألقاب الإعراب وهي أربعة.
الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نُزِلَ مُنَزَّلَتَهُ، حينئذٍ أثر ظاهر، قلنا: هذا الأثر إما حركة، وإما حرف، وإما سكون، وإما حذف واحد منها، فالإعراب صار جنسًا، تحته أنواع أربعة: رفع وضم وكسر وجزم، أو الرفع والنصب والخفض والكسر، وهي أربعة.

وعن المازني: أن الجزم ليس بإعراب، وإنما أعطي الفعل الجزم من أجل أن يكون ثلاثة أحوال، موافقةً للاسم؛ لأن الاسم إما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مجروراً وهذا محل وفاق، الفعل المضارع أشبه الاسم فأخذ حكمه في الإعراب، فحينئذٍ ليس له إلا الرفع والنصب، نقص واحد، قالوا: نكمل له بالجزم من أجل أن يتعادل مع الاسم، هكذا قيل!

وهذه الأربعة منها ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال، ومنها ما هو مختص بقبيل منها، حينئذٍ صارت ثلاثة، هي أربعة من حيث الأنواع، ومن حيث المحل هي ثلاثة، مشترك بين الأسماء والأفعال .. مختص بالأسماء .. مختص بالأفعال.

وَالرَّفْعُ: الرفع لغة: العلو والارتفاع، وأما في الاصطلاح القول بأن الإعراب لفظي وهو

الصحيح، نفس الضمة وما ناب عنها، هذا المراد بالرفع، الضمة نفسها، نقول: هي الإعراب .. هي الرفع، والرفع سواء كان ظاهراً أو مقدراً.

وَالنَّصْبُ: النصب في اللغة: الاستقامة والاستواء، وأما في الاصطلاح: فهو نفس الفتحة وما ناب عنها، نقول: هذا هو النصب.

الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ: هنا قدم الرفع على النصب لماذا؟ لأن الرفع إعراب العمد: الفاعل والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل، ولا يخلو كلامٌ من اسم مرفوع البتة، لا يخلو كلام، أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم وفعل، اسمان: مبتدأ وخبر، كلاهما مرفوعان، اسم وفعل، الاسم هنا إما فاعل وإما نائب فاعل، وهما مرفوعان.

إذاً: لا يمكن أن يوجد كلام وليس فيه اسم مرفوع البتة، أليس كذلك؟ إذاً: قدم الرفع؛ لأنه إعراب العمد، يعني: المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل، ثم عدم خلو أي كلام عن رفع، لا يتصور وجود كلام لا يوجد فيه اسم مرفوع البتة.

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ: ثنى بالنصب؛ لأنه قد يكون معمولاً لفعل، والفعل هو الأصل في العمل، حينئذٍ صار أقوى من الخفض، الخفض هذا خاص بالأسماء، والنصب مشترك، والفعل إنما أعرب حملاً على الاسم، فأيهما أولى: أن يقدم ما هو خاص بالاسم، أو ما هو مشترك مع غيره؟ الأولى: ما هو خاص بالاسم؛ لأنه أشرف، لكن هنا لما كان ما اختص بالاسم عامله لا يكون إلا اسماً أو حرفاً وهو الجر، وعامل النصب قد يكون فعلاً: ضربت زيداً، زيداً: هذا منصوب بماذا؟ بضرب، وقلنا: الأصل في العمل الأفعال. فمن هذه الحثية قدم النصب على الجر. ...

وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ إِعْرَاباً ... لِاسْمٍ وَفَعْلٍ نَحْوُ لَنْ أَهَابَا

اجْعَلْنِ الرفع، اجْعَلْنِ: هذا فعل أمر مبني على الفتح؟ اجعلن مبني على الفتح لا تتردد! مبني على الفتح لماذا؟ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، اجعل: هذا يتعدى إلى مفعولين، أين مفعوله الأول؟ الرفع، والنصب مفعوله الثاني؟ لا، هذا معطوف عليه أحسنت، إعراباً: هذا هو المفعول الثاني؛ لأنه قال: اجعلن الرفع النصب إعراباً لاسم، لاسم: هذا متعلق بإعراباً.

وهنا قدم معمول الفعل المؤكد بالنون، وهذا ممتنع عند الجماهير، معمول الفعل .. الفعل إذا أكد بالنون معمولاته كلها لا تتقدم عليه، وهنا قدم من أجل الوزن، ضرورة يعني.

وَالرُّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا ... لِاسْمٍ .. نحو: إن زيدا قائمٌ، (إن): حرف توكيد
ونصب، وزيدا: اسم إن منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة، قائمٌ: هذا خبر إن مرفوعاً
بها، إذاً: اجتمع في هذا المثال مثالان: الرفع والنصب للاسم، فالاسم مرفوع في هذا
التركيب، وهو قائمٌ خبر إن، والاسم منصوب في هذا التركيب وهو اسم إن.
وَفِعْلٌ: أطلق الفعل ومراده به المضارع، هل يرد اعتراض عليه بأنه يشمل الماضي
والأمر؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه يتكلم في مقام الإعراب، وسبق أنه نص على أن
المضارع معرب، قال: وأعربوا مضارعاً، إذاً: لما أطلق هنا الفعل يجب أن يحمل على
المضارع ولا يشركه غيره فيه.
لِاسْمٍ وَفِعْلٍ مضارعٌ، نحو: يقوم، ولن أهابا، يقوم زيدٌ، يقوم: هذا فعل مضارع مرفوع
لتجرده عن الناصب والجازم، إذاً: فعل مضارع رفع بالضم على الأصل، نفس الضمة
وما ناب عنها.
ولن أهابا، لن: حرف نصب، وأهابا: الألف هذه للإطلاق، أهاب: هذا فعل مضارع
منصوب بلن، ونصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا: هذا شروع فيما اختص كل قبيل بنوع من أنواع
الإعراب، اشتركا الاسم والفعل المضارع في الرفع والنصب، وانفرد الاسم بالجر، وانفرد
الفعل بالجزم، إذ هي أربعة لا خامس لها: رفع ونصب وخفض وجزم، والاسمُ قَدْ
خُصِّصَ بِالْجَرِّ، قوله بالجر: الباء هنا داخلة على المقصور كما هو الأكثر.
والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ، يعني: الاسم مخصوص بالجر، هل هذا فيه معنى زائد عن قوله
فيما سبق بالجرِّ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ؟ قلنا: العلامة لا تكون علامة إلا إذا اختصت
بمدخولها، صحيح؟ يعني: ما كان علامةً للاسم لا يجوز دخوله على الفعل، صح؟ (أل)
الموصولة قلنا فيها خلاف، هل هي من علامات الأسماء أو لا؟ قيل: من علامات
الأسماء، قيل: لا، ما السبب في هذا الخلاف؟ دخولها على الفعل المضارع، من جَوَزَ
دخولها على الفعل المضارع منع اختصاص الاسم بها، لم يمنع دخولها على الاسم انتبه!
وإنما منع اختصاص الاسم بها فحسب، لم يجعلها علامةً له.
فحينئذٍ ما كان علامةً فهو خاص به، يلزم منه، وإلا فلا.

قوله: بالجرِّ -هناك- لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ، دل على أنه مخصوص، هل استفدنا من هذا
الشرط شيء أم لا؟ نقول: نعم استفدنا، والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ، وقوله: سابقاً بالجر
إلى آخره لبيان علامة الاسم، وهنا لبيان أنه نوع من أنواع الإعراب خاص بالاسم فلا

تكرار، هناك قلنا: الشيء قد ينظر إليه باعتبارين هذه قاعدة، وخاصة عند النحاة يكثرون عندهم مثل هذه الأمثلة، الشيء الواحد قد يكون له اعتباران، مثلاً الجر هو علامة وهو نوع من أنواع الإعراب، حينئذٍ قد نتحدث عنه من جهة كونه علامة، فنقول: بالجرِّ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلَ، وقد نتكلم عنه من جهة أخرى، وهي كونه نوعاً من أنواع الإعراب، حينئذٍ نقول: والاسمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَرِّ، إذاً: اختلفا فلا تكرار.

والاسم قد خصص بالجر، لماذا؟ قيل: لخفته؛ ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر عن الأسماء، إذاً: لا يدخل الجر إلا الاسم، فلا يدخل الفعل؛ لأن المجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم، بدليل: ومسندٌ للاسم تمييزٌ حصل، وهذا دل على أن الإسناد أو الإخبار إنما هو من علامة الأسماء، وكل مجرور أو مضاف إليه فهو مخبر عنه في المعنى.

إذاً: والاسمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَرِّ، نقول: الباء هنا داخلة على المقصور كما هو الأكثر، وسبب التخصيص وعلته: خفة الاسم، والجر هذا ثقيل؛ لأنه حركة، ثم هو كسرة، والكسرة أثقل من الفتحة، فحينئذٍ مناسبةٌ أعطي البسيط الخفيف الكسرة، بالجرِّ: فلا يوجد حينئذٍ في الفعل .. لا يمكن أن يكون الفعل مجروراً، لماذا؟ أحسن ما يعمل به نقول: امتناع دخول عامل الجر عليه، هذه واضحة بينة.

إذا قلت: الجر من خصائص الأسماء، ما الذي يعمل الجر في الاسم، ما العامل؟ الحرف والمضاف، يعني: حرف الجر هو الذي يعمل الجر، والمضاف هو الذي يعمل الجر، طيب! إذا جوزنا أن يكون الفعل مجروراً بالكسرة، ما الذي سيحدثه؟ حرف الجر ولا يدخل الفعل، المضاف والفعل لا يضاف، كيف تأتي بالجر؟ وقد امتنع عامله من الدخول على الفعل، إذاً: لا يدخل الجر الفعل لامتناع دخول عامله عليه، واضح هذا؟ إذاً: امتنع دخول عامل الجر على الفعل وهو حرف الجر لاختصاصه بالأسماء وكذلك الإضافة، المضاف لا يضاف إلا إلى الاسم، والاسمُ قَدْ حُصِّصَ بِالْجَرِّ، فلا يوجد في الفعل لامتناع دخول عامله عليه.

كَمَا ** قَدْ حُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا .. كَمَا قَدْ حُصِّصَ، يعني: كتخصيص، الكاف هذه: للتشبيه، وقد تأتي الكاف لجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا، أيهما حمل على الآخر هنا: الجزم على الجر، أو الجر على الجزم، في كونه مختصاً به؟

ذكرنا أن المازني هناك ينكر ماذا؟ الجزم، يقول: ليس بإعراب؛ لأنه عدم ليس بحركة،

الإعراب حركة أو حرف نائب عنه .. عن الحركة، وأما الجزم والعدم هذا ليس بشيء، حينئذٍ ليس بإعراب، قالوا: أعطى الفعل الجزم من باب أن يتعادل مع الاسم المشبه به؛ لأنه أشبه الاسم في اعتوار المعاني فأعرب لأجل هذه العلة، الاسم يعرب بماذا؟ برفع أو نصب أو جر، إذا أشبهه قلنا: أخذ حكمه.

إذاً: الفعل يرفع وينصب لا يمكن أن يجر لامتناع دخول العامل عليه، إذاً: صار هذا ثلاثة وهذا اثنين، قالوا: نكمل له القسمة ونعطيه الجزم، إذاً: أيهما أولى أن يُشَبَّه بالآخر: الجزم بالجر، أو العكس؟ الجزم، يعني: الأصل أن يقال: وَالْفِعْلُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَزْمِ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْأِسْمُ بِأَنْ يَجْرَ مثلاً، هذا الأصل، لكن المراد هنا بالكاف مجرد التنظير في التخصيص فحسب، يعني: خص الاسم بالجر، وخص الفعل بالجزم، بقطع النظر عن أيهما ألحق بالآخر، وأيهما أقوى في الشبه من الآخر، هذا المراد. (وَالْأِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَزْمِ كَمَا قَدْ خُصِّصَ .. إذاً: الكاف قد تأتي لجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا:

كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ: أي أنواع الفعل؟ المضارع؛ لأنه إذا أطلق الفعل عنا انصرف إلى المضارع.

بأن يَنْجَزِمَا، يعني: يجرمه، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، مجرور بالباء، يعني: كأنه قال: كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِالْجَزْمِ لكونه فيه كالعوض من الجر، فلا يجرم الاسم. إذا قلنا: لا يجرم الاسم وأردنا علّةً، نقول كما قلنا في صاحبه: لامتناع دخول عامله عليه؛ لأن الجزم إنما يكون بأدوات الجزم، وهذه علامة للفعل المضارع، ففعلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ .. يلي لَمْ فقط، أم لم وأخواتها؟ ما المراد: لم فحسب، هذا ما نبهنا عليه: ففعلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمَ، ولما، وإن الشرطية، وكل أدوات الشرط، فليس الحكم خاصاً بلم، فحينئذٍ أدوات الجزم خاصة بالفعل، فإذا كان كذلك لا يُتَصَوَّر حصول الجزم في الاسم؛ لامتناع دخول عامل الجزم على الاسم، إذاً: خُصَّ الاسم بالجر، خُصَّ الفعل بالجزم، الجزم: عدم حركة، والجر: حركة.

قالوا: الاسم خفيف بسيط؛ لأنه يدل على شيء واحد، والفعل ثقيل؛ لأنه يدل على شيئين: حدث، وزمن، فأعطي الخفيف الذي هو الاسم الثقيل الذي هو الكسر، وأعطي الثقيل الذي هو الفعل الخفيف الذي هو السكون من باب التعادل والتناسب. إذاً: بهذه الأبيات أو هذين البيتين أشار إلى أن ألقاب الإعراب أربعة: رفع ونصب وجزم وخفض، وأن منها ما هو مشترك ومنها ما هو خاص.

يبقى أن ننبه: أن أنواع البناء وأنواع الإعراب متحدان في الصورة كما ذكرنا، هناك قال: مِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ وَسُكُونٍ ..

وهنا قال: رفع ونصب .. والرفع هو نفس الضمة، والنصب هو نفس الفتحة، والجر هو نفس الكسرة وما ناب عنها، والجرم سكون وما ناب عنها، إذاً: اتفقوا واتحدوا في الصورة، صورتها واحدة، وإن اتحدتا في الصورة مختلفتان في الحقيقة، لماذا؟ لأن السكون الذي يكون في المبني هل هو مجلوب لعامل أم لا؟ لا، والسكون الموجود في: ((لَمْ يَلِدْ)) [الإخلاص:3] هل هو مجلوب لعامل أم لا؟ مجلوب لعامل، إذاً: فرق بينهما، في الصورة متحدان، إذا قلت: إن حرف شرط مبني على السكون، ((لَمْ يَلِدْ)) [الإخلاص:3] السكون الذي على الدال في: ((لَمْ يَلِدْ)) [الإخلاص:3] في النطق هو عينه الذي على النون في: إن، لكن ما الفرق بينهما؟ يلد: السكون جلبه لم، وهنا غير مجلوب لشيء.

إذاً: من حيث الحقيقة مختلفان، ومن حيث الصورة متفقان.

ثم قال رحمه الله تعالى:

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَأَنْصِبْ فَتَحاً وَجَرِّ ... وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذَكَرَ ... كَسْراً كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسِّرْ

يَتُوبُ نَحْوُ جَاءَ أَخُو بَنِي فَرَّ

هذه الأنواع الأربعة لها علامات، المعرب .. الأصل في كل معرب أن إعرابه يكون بالحركات أو السكون هذا الأصل: أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون، والأصل في كل معرب بالحركات إن كان مرفوعاً فرفعه يكون بالضمة، وإن كان منصوباً فنصبه يكون بالفتحة، وإن كان مخفوضاً أو مجروراً فجره يكون بالكسرة، وإذا كان مجزوماً فجزمه يكون بالسكون.

إذاً: الإعراب له علامات .. علامات أصول، وعلامات فروع، هو أراد أن يبين لنا بهذين البيتين أن الأصول أربعة، وأن الفروع هذه باعتبار النائب وباعتبار المحل كما سيأتي.

فَارْفَعْ بِضَمٍّ .. فارفع: الفاء هذه فاء الفصيحة، فصيحة: فعيلة، يعني مفصحة بمعنى اسم الفاعل مفصحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، إذا أردت معرفة علامات الأنواع السابقة الرفع والنصب، فأقول لك: فارفع بضم، الباء هذه تسمى باء التصوير، من تصوير النوع بصنفه، يعني: ارفع رفعاً مصوراً بضم، ما صورة هذا الرفع؟ على القول بأن الإعراب لفظي الرفع هو عين الضمة.

إذا قلنا مثلاً: زيد يقوم .. يقوم زيد، إذا قلت: يقوم، هذا مرفوع، كيف أصور الرفع؟
أنطق بالضمّة: يقوم، فنطقك بالضمّة هو عين الإعراب، إذاً: صورت هذا الرفع بماذا؟
بالتلفظ بالضمّة، زيدٌ، إذا لفظت بالضمّة حينئذٍ صورت الرفع، إذاً: النوع الأول وهو
الرفع إيجاده وتحقيقه في محله من اسم أو فعل، يكون بنطقك بالضمّة، فالضمّة هي عين
الإعراب، والإعراب الرفع هو عين الضمّة، فهما متحدان.

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، يعن: ارفع رفعاً مصوراً بضم، تصويرك لهذا الرفع إنما يكون بضم.
هنا قال: بضمٍّ، والأصل أن يقول: بالضمّة، الضم: من ألقاب البناء، ومنه ذو ضمٍّ ..
فكيف جعل إعراباً أو علامة إعراب؟ يقال في الجواب: بأن عبارة المصنف هنا فيها
مساحة؛ لأن جرى عادة البصريين وهذا منسوب لهم وإن نسب إليهم غيره: أنهم يفرقون
بين ضمٍّ وضمٍّ، فإذا كان المبني مبنياً على الضم حذفوا منه التاء، وإذا كان المعرب معرباً
بضمٍّ أضافوا إليه التاء، فيقولون: زيدٌ مرفوع ورفعه ضمّةٌ بالتاء، وإذا كان مبنياً حيثُ،
قالوا: مبني على الضم، فرقوا بينهما .. وهذا مجرد اصطلاح.
وقيل: البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الإعراب، يتوسعون .. يطلقون
ألقاب البناء: الضم والكسر والفتح، على ألقاب الإعراب، يعني: يتوسعون في إطلاق
كل منهما على الآخر، والمسألة مجرد اصطلاح فحسب، إن فُرّق فهو أحسن، يعني:
إن جعل للبناء الضم، وللإعراب الضمّة فهذا أجود وأحسن؛ لأن ثم فرقاً بين المبني
والمعرب.

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، نقول: لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب؛ لأن
القول بأن الضمّة علامة إعراب، هذا يوافق القول بأن الإعراب معنوي وليس لفظي،
إذا قلت: يقوم زيدٌ، زيدٌ: مرفوع ورفعه ضمّة، هذا على القول بأن الإعراب لفظي، إذا
قلت: مرفوع وعلامة رفعه .. علامة رفعه، حينئذٍ هذا نقول: هذا جرى على أنه
معنوي، لكن جرت عادة البصريين القائلين: بأنه لفظي، أنهم يتوسعون في العبارة، فقد
يُعَبَّرُونَ بِرَفْعِهِ .. بِرَفْعِهِ، وَرَفْعُهُ ضمّة، أو يقولون: وعلامة رَفْعِهِ ضمّة، وهذا ..
ثم جواب آخر: نقول: وجعلها علامات إعراب هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً
جليها العامل، وعلامات من حيث الخصوص، يعني: هي علامة من حيث الخصوص،
وهي إعراب لفظي من حيث كونها مجلوبةً للعامل.

يقوم زيدٌ، زيدٌ: هذه الضمّة ننظر لها نظرين: من جهة كونها مجلوبةً للعامل، أي: جليها
فحينئذٍ هي عينه، ومن جهة خصوص التعبير عنها، لو قلنا: علامة الرفع الضمّة، قالوا:

لا بأس به، لكن هذا فيه نظر.

فَارْفَعُ بِضَمٍّ: إذا الرفع يكون بضم وما ناب عنه، وسواء كان هذا الضم ظاهراً أو مقدراً، والأمثلة واضحة.

وَانْصِبْ فَتْحاً: وانصب فتحاً، يعني: بفتح، فتحاً هنا منصوب بنزع الخافض، إذاً: كأنه قال: وانصب فتحاً، يعني: بفتح، وانصب: مصوراً نصب بفتح، حينئذ تكون الباء التي نرعت تكون ماذا؟ تكون للتصوير، وَجَرَّ كَسْراً ..

فَارْفَعُ بِضَمٍّ وَاَنْصِبْ فَتْحاً وَجَرَّ .. هذا فعل أمر أنت .. كَسْراً: أيضاً منصوب بنزع الخافض، كأنه قال: وجر جراً مصوراً بكسر، فكسراً هذا منصوب بنزع الخافض. مثال ما ذكر: كَذِكُرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسَّرَ .. كَذِكُرُ: الكاف هذه حرف جر للتشبيه تجر ما بعدها، وذكر: بالرفع على أنه مبتدأ، حينئذ لا بد من التأويل، إما أن نقول: الكاف اسمية، مثل ذِكُرَ .. ومثل هذه تضاف إلى الجمل ولا إشكال فيها، وإما أن يقال: بأن الكاف على أصلها حرف جر، لكنها دخلت على محذوف، كقولك: ذكر، وهذا في جميع ما يمر بك في الأمثلة:

إذا دخل حرف الجر على جملة كتسعدوا ونحو ذلك حينئذ لك توجيهان: إما أن تجعل الكاف اسمية، وإما أن تجعلها حرفية ومدخولها محذوف؛ لأنه تقرر أن حرف الجر لا يدخل إلا على الأسماء.

كَذِكُرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسَّرَ، ذكر: هذا مبتدأ مرفوع ورفعه ضمة .. فَارْفَعُ بِضَمٍّ، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بكسر .. وَجَرَّ كَسْراً، عبده: هذا مفعول به لذكر المصدر؛ لأنه ينصب، أضيف هنا فنصب، عبده: هذا منصوب بذكر، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وَاَنْصِبْ فَتْحاً .. إذاً: مثلاً لكل لكن لا على جهة الترتيب.

يَسَّرَ، يعني: .. هذا مثال لأي شيء؟ هذا للمضارع المرفوع، فكأنه مثل للاسم والفعل، والجملة في محل رفع المبتدأ ذِكُرَ

وَأَجْزَمَ بِتَسْكِينٍ: هذا النوع الرابع من أنواع الإعراب، واجزم آخر الكلمة بتسكين، نحو: لم يقيم، وهذا خاص بالأسماء، بِتَسْكِينٍ: هذا من إطلاق المصدر وإرادة الأثر وهو السكون، واجزم بتسكين، يعني: بالسكون، كقولك أو نحو: لم يقيم، لم: حرف نفي وجزم وقلب، ويقم: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه سكون آخره، إذاً: هذه أربعة أنواع

للإعراب:

النوع الأول: الرفع، وعلامته الأصلية الضمة، والثاني: النصب، وعلامته الأصلية الفتحة، والثالث: الجر، وعلامته الأصلية الكسرة، والرابع: الجزم، وعلامته الأصلية السكون، إذاً: أربع علامات أصلية، وثم فروع، قال:

وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ يَنْوِبُ: وغير ما ذكر من الإعراب بالحركات السابقة والسكون ينوب عنه، يعني: يكون نائباً عنه، في ماذا؟ في الإعراب، إن كان مرفوعاً بضمّةٍ فما ناب عنه، ناب عنه في كونه مرفوعاً، وإذا ناب عنه في كونه منصوباً حينئذٍ ناب عنه في نفس الإعراب. واجزَمَ بِتَسْكِينٍ وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ .. من الحركات والسكون ينوب عنه، فينوب عن الضمة ثلاثة أشياء: الواو والألف والنون، وعن الفتحة: الألف والياء والكسرة وحذف النون، أربعة، وعن الكسرة أمران: الفتحة والياء، وعن السكون: حذف الحرف.

فللرفع أربع علامات: علامة أصلية وثلاثة فرعية، وللنصب خمس علامات: علامة أصلية وأربع فرعية، وللجر ثلاث علامات: علامة أصلية واثنتان فرعية، وللجزم علامتان، فهذه أربع عشرة علامة، منها أربعة أصول وعشرة فروع، فروع باعتبار الحال نفسه، وأما باعتبار محل فهي سبعة أبواب، إن نظرنا إلى الذي ينوب .. النائب نفسه فهي عشرة، وإذا نظرنا إلى الأبواب فهي سبعة: خمسة في الأسماء واثنان في الأفعال، خمسة في الأسماء .. الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم في حالة النصب، والممنوع من الصرف في حالة الجر، هذه خمسة.

واثنان في الأفعال: الفعل المضارع معتل الآخر، والأفعال الخمسة، والأحسن تقول: الأمثلة الخمسة.

وَعَبَّرَ مَا ذُكِرَ .. من الإعراب بالحركات والسكون ينوب عنه.

نَحْوُ جَا أَخُو بَنِي تَمْرٍ: جَا أَخُو .. جاء هذا الأصل، جاء بالقصر، لغةً أو ضرورةً؟ نقول: لغة، جاء إذا كان مهموز هو وغيره، إذا تلاه همزة، يعني: مفتتح بالهمزة جاز حذف الهمزة الأولى، جاء أخو .. أصلها: جاء أخو، حينئذٍ يجوز التخفيف لغةً، فيقال: جَا أَخُو بالقصر، حينئذٍ يكون من باب اللغة، لا من باب الضرورة، بقصر جَا لا للضرورة، بل لكثرة حذف إحدى الهمزتين من كلمتين إذا اجتمعتا.

أَخُو بَنِي تَمْرٍ .. جا: فعل ماضٍ مبني على الفتح فتح الهمزة المحذوفة تخفيفاً، جَا أَخُو، أخو: فاعل مرفوع ورفعه الواو نيابة عن الضمة، هنا ناب، هذا مثال للضم في النيابة بالواو، وهو من الأسماء الستة، أخو: مضاف، وبني: مضاف إليه، مجرور بماذا؟ بالياء؛

لأنه من الأسماء الستة، لأنه ماذا؟

مثني .. مجرور بالكسرة .. هل من قولٍ رابع؟ نعم محلق يا إخوان ملحق، الأصل في هذه المسائل تكون واضحة، دارس الألفية يختلف عن المبتدئ، أنت لست مبتدئ، الأصل هذه المسائل تكون واضحة، يعني: بَنِي أصلها: ابن، سيأتي معنا غداً في جمع المذكر السالم: أن جمعه بواو ونون يعتبر شاذ، يعني: من الملحق، إذاً: بني، نقول: ملحق بجمع المذكر السالم، مجرور وجره الياء نيابةً عن الكسرة، إذاً: هو ملحق بالجمع.

نَمِرٌ، نمر على وزن فعل، هذا يحتمل أنه ممنوع من الصرف إذا للعلمية والتأنيث -إذا جعل اسماً لقبيلة-، ومصرفاً إذا جعل اسم رجل، يحتمل هذا وذاك، نَمِرٌ .. نَمِرٌ بالفتح، وكل منهما .. جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ، كل منهما .. نقول نمر، ما إعرابه هنا؟ نعم، أخو بني، نعم أصلها: بنين، حذفت النون للإضافة، إذاً: بني مضاف، ونمر مضاف إليه، إما أن يكون مجروراً بالكسرة على الأصل إذا جعل اسماً لرجل أبو القبيلة الأصل، وإما أن يكون مجروراً بالفتحة نيابةً عن الكسرة ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث.

إذاً: جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ، أشار به إلى كون الواو نيابةً عن الضمة، والياء نيابةً عن الكسرة، والفتحة نيابةً عن الكسرة إذا جعلناه ممنوعاً من الصرف.

ثم شرع في بيان الأسماء، أو الأبواب التي تنوب عن هذه الحروف فقال:
وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ .. وهذا يأتينا المغرب إن شاء الله تعالى،
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

- ما علة بناء من الشرطية؟

- أجيبوا .. من الشرطية ..

- الشبه الوضعي .. الشبه المعنوي قولان .. والراجع؟ الأظهر عند النحاة أنه المعنوي، وإذا ألحق به الشبه الوضعي لا بأس.

- هذا يقول: ما كان علامةً لأمر ما فهو خاص به، ألا يرد على هذا أن قد علامة

للماضي وليست مختصة به، بل تدخل على المضارع؟

- هي ليست علامة مختصة، هي علامة مشتركة تدخل على الماضي وتدخل على المضارع.

- قيل: أن البصريين يطلقون ألقاب البناء على .. هل على علامات الإعراب، أم على ألقاب البناء؟

- لا، يقال: أنواع الإعراب وألقاب الإعراب، لا بأس هذا بذاك.

- والاسم قد خصص بالجر كما .. ما: اسم موصول ..

- لا ليس في الظاهر اسم موصول، ما مصدرية كتخصيص الفعل، فهي مؤولة بمصدر.

- ضربوا: على الصحيح أنه مبني على الفتح المقدر، وعلى مذهب الجمهور: مبني على الضم، هل هذا الإعراب صحيح؟

-
- نعم، هل نقول: هذا الإعراب صحيح؟ هو مبني، إذا قلنا: جاء فعل ماضي مبني، نحن نقول: أعرب .. الإعراب خاص بالمعربات، ثم نقول: جاء فعل ماضي مبني، إذا قلنا: أعرب جاء زيد، ماذا نقول؟ جاء فعل ماضي مبني على الفتح، الأصل أن نقول: زيدٌ مرفوع فاعل، وتترك جاء؛ لأن السؤال بماذا؟ عن الإعراب، أليس كذلك؟ نعم، الإعراب يطلق بمعنيين: معنى خاص ومعنى عام، المعنى العام: هو الذي يكون بإجراء وتنزل القواعد على الكلام العربي نفسه، فإن نزلت جاء على ما قعده النحاة يسمى إعراب، ليس هو الإعراب الذي يقابل البناء لا، واضح هذا.
- ما الأفصح في لغة العرب إذا كان ما اسم موصول بمعنى الذي؟ فهل إذا قلنا: ما، اتفق على بنائه أفصح، أو نقول: الذي اتفق على بنائه؟
- ما أدري ماذا يقصد هذا؟! ما نفسها اتفق على بنائها، والذي أيضاً اتفق على بنائه، هذا شيء وهذا شيء، لكن: ما، تفسر من حيث المعنى، ومن وما وأل تساوي ما ذكر.
- ما هي الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وما هي الجمل التي لها محل من الإعراب، وما هو الضابط في معرفتها؟
- هذا كتاب كامل اسمه: قواعد الإعراب، ونظمه الزواوي وشرحناه ترجع إليه، كتاب كامل سنة جلسنا فيه أظن، هذه سبعة وهذه سبعة.
- لم أفهم قول الناظم: ذكر الله عبده يسر ..
- ذكر: هذا مثال للمرفوع، ولفظ الجلالة هذا مثال للمجرور، وعبده: هذا مثال للمنصوب.
- والله أعلم وصلى الله وسلم ... !!!

عناصر الدرس

- * علامة الإعراب الفرعية (النيابة) . وأقسامها.
- * بيان الباب الأول من أبواب النيابة (الأسماء الستة) .
- * بيان عدد الأسماء الستة وعلامة إعرابها (حكمها) ولغاتهما.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبُ بِالْأَلْفِ .. إلى آخره

هذا شروع منه في بيان أبواب النيباء، وقد ذكرنا أن الإعراب: جنس تحته أربعة أنواع:
رفع ونصب وخفض وجزم، وأن لهذه الأنواع علامات، علامات أصول، وعلامات
فروع، والفروع ينظر إليها نظران: إما باعتبار المحل وإما باعتبار الحال، الحال يعني: نفس
الألف والواو والياء، واعتبار المحل نفس الكلمة التي تكون محلاً للنيباء، فباعتبار المحل
النائب سبعة أبواب: خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال، وأما باعتبار النائب فعشرة:
ثلاثة عن الضمة، وأربعة عن الفتحة، واثنان عن الكسرة، وواحد عن السكون.
ثم اعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة، قد ينوب حرف عن حركة كما هو
الشأن في الأسماء الستة، الواو نائب عن الضمة، وقد تنوب حركة عن حركة، كما هو
في جمع المؤنث السالم: نائب الكسرة عن الفتحة في حالة النصب، وكذلك الممنوع من
الصرف نائب الفتحة عن الكسرة، إذاً: إما حرف وإما حركة، وفي الفعل إما حرف وإما
حذف، حَرْفٌ: مثل النون -ثبوت النون-، والحذف: مثل حذف النون فهو نائب عنه.
فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم يكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة، والمثنى،
والجمع على حده، هذا ماذا؟ نقول: نيابة الحرف عن الحركة في الاسم يكون في ثلاثة
مواضع: الأسماء الستة، والمثنى، والجمع على حده، فبدأ بالأسماء الستة، قدم الأسماء
الستة على المثنى وعلى الجمع على حد المثنى؛ لأنها أسماء مفردة، أبوك .. أب .. أخ ..
حم .. هن، هذه أسماء مفردة يعني: ليست مثناة ولا مجموعة، والمفرد سابق المثنى،
والجمع هو أسبق، أب أبوان أبون، أيهما أسبق؟ المفرد، ثم المثنى ثم الجمع.
إذاً: قدم المفرد لأنه أسبق، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالرفع من كل وجه،
المثنى هو نائب للفعل، لكنه ينوب الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة، وأما في حالة
النصب فهذا لم ينب شيء عن شيء في الحقيقة، وإنما ناب حرفان عن ثلاث حركات،
ولذلك نقول: يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، الياء ليست هي عين الياء كما سيأتي،
فحينئذٍ لم يستوف الثلاث، فالأصل في الإعراب بالحروف أن تكون الواو نائبة عن
الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة.

ولذلك يقال: إن الإعراب بالحروف أقوى من الإعراب بالحركات، لماذا؟ لأن الواو

عبارة عن ضميتين، والألف عبارة عن فتحتين إشباع، والياء عبارة عن كسرتين، فحينئذٍ ما استوفى هذه الحروف الثلاثة تمت النيابة فيه عن جميع الحركات، فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا لا يوجد لا في المثني ولا في جمع المذكر السالم؛ لأنه في جمع المذكر السالم نابت الواو والياء فقط، وفي المثني نابت الألف والياء، إذاً: لم يستوف، فلذلك قدم هذا الباب من هذين الجهتين: أولاً: لأنه مفرد، والمفرد سابق المثني.

ثانياً: نقول: إعرابه قد استوفى الفرع من كل وجه، فنابت فيه الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، إذاً: هذا هو الباب الأول وهذا سبب تقديم النظم كغيره من النحاة.

الأسماء الستة يقال فيها: الأسماء الستة المعتلة المضافة، الأسماء الستة هذا علم بالغلبة، وهو ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته، الأسماء الستة في الأصل أنه لفظ عام يصدق على أبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ وذو وفم، ويصدق على غيره، لو جمعت أسماء ستة قلت: بيت، وسماء، وأرض، وخالد، وعمرو، ومحمد، تقول: هذه أسماء ستة، أليس كذلك؟ إذاً هذا اللفظ يصدق على كل عدد من الأسماء هو ستة، لكن بالغلبة في الاستعمال غلب على بعض الأسماء دون غيرها، بحيث إذا أطلق انصرف إلى هذه الأسماء الستة دون غيرها، وهذا يسمى علماً بالغلبة، ويأتي في محله في باب العلم، كما لعبادة مثلاً في الصحابة، والعشرة، إذا أطلق العبادة كل أربعة تجمع عبد الله فهم عبادة، لكن إذا أطلق في الصحابة العبادة انصرف إلى عدد معين، لا ينطلق على غيرهم، وكذلك العشرة المبشرون بالجنة لا ينطلق على غيرهم.

قال رحمه الله:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ ... وَأَجْزُرُ بِيَاءٍ ..

بيّن أن الأسماء الستة ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتنصب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتجرب بالياء نيابةً عن الكسرة، ولذلك قال: وَأَرْفَعُ، هذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب، فهل المراد به أنه يجب رفع الأسماء الستة؟ الجواب: لا، ولو مع استيفاء الشروط؛ لأنه سمع مع استيفاء الشروط إعرابها بالحركات على الأصل، حينئذٍ ارفع، نقول: هذا ليس للوجوب بل هو مُجَوِّزٌ مع وجود الشروط التي سيأتي ذكرها أن تُرفع بالواو أو أن تُرفع بالضمّة على الأصل.

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ، يعني: وارفع رفعاً مُصَوِّراً بمسمى واو، لا بد من التقدير؛ لأن الواو اسم

مسماه هو عين الواو التي تكون في أبوك، حينئذٍ لا بد أن نقدر، نقول: ارفع رفعاً مُصَوَّراً بواو، الباء هذه للتصوير، يعني: صَوَّرَت عين الرفع؛ لأن الصحيح أن الإعراب لفظي، فإذا كان لفظياً حينئذٍ الواو هي الرفع والرفع هو الواو، هو عينه، إذ هو هي، فالحركة الضمة هي عين الرفع، والرفع هو عين الضمة، لذلك نقول: ارفع إذا أردت أن تدل على أن هذه الكلمة مرفوعة فانطق بالواو، إذا الواو هي عين الرفع، والرفع هو عين الواو، لكن ليس الواو ذاتها، وإنما مسمى الواو: واو، أنت لا تقول: أبوواوك! إنما تقول: أبوك، إذاً: مسمى الواو هو الذي يكون علامة للرفع، وليس عين الواو. وارفِع رفعاً مصوراً بمسمى واو، سواء كانت هذه الواو ظاهرة أو مقدرة، قد تكون ظاهرة، يعني: ملفوظاً بها، ((وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)) [القصص:23] أبونا: نطق بالواو.

وهل تقدر الواو في الأسماء الستة؟ نقول: نعم، وذلك فيما إذا أضيف أبو إلى محلاً بأل، جاء أبو العباس، أبو العباس، فما تقول: أبوا العباس .. أبو العباس التقى ساكنان الواو التي هي علامة إعراب واللام الساكنة، العباس حينئذٍ لا يمكن تحريك الأولى فحذفناها تخلصاً من التقاء الساكنين، (أبُ العباس)، تأتي بباء مضمومة ثم العباس، حينئذٍ نقول: جاء فعل ماضي، أبو العباس: أبو فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

إذاً: وَاَرْفَعُ بَوَاوٍ .. بمسمى واو ظاهرة كانت كما في: ((وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)) [القصص:23] أو مقدرةً كما إذا أضيف أبو في حالة الرفع إلى محلاً بأل، كما في قولك: جاء أبو العباس.

وانْصِبَنَّ: أَكَّده لعله للوزن لا لكونه أكد من الرفع، وانصبين: نصباً مصوراً بمسمى الألف، أيضاً القول في الألف كالقول في الواو، الألف اسم، مسماه الألف التي تنطق بها: أبالك، نقول: هذا مسمى، اسمه الألف، والذي يعرب به المسمى لا الاسم، وانْصِبَنَّ نَصْباً مُصَوَّراً، إذاً: الباء هذه للتصوير، بمسمى الألف في حالة النصب نيابةً عن الفتحة، كما نابت الواو عن الضمة، هنا نابت الألف عن الفتحة.

كذلك ظاهرة أو مقدرة، ظاهرة كما في قوله: ((إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)) [يوسف:8] ومقدرة فيما إذا أضيف إلى المحلى بأل، رأيت أب العباس، ليس فيه ألف، فتقول: رأيت فعل وفاعل، وأب العباس فاعل مرفوع ورفعه الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، فهي ألف مقدرة، يعني: غير ملفوظ بها.

واجْزُرْ بِيَاءٍ: واجزُرْ جَزْراً مُصَوَّراً بمسمى ياء، فالباء للتصوير، وكذلك الياء اسم مسماه

الذي ينطق به في الحرف نفسه ارجعوا إلى أي .. أي .. أبيكم فالياء هذه هي مسمى الياء التي تنطق بها، هي علامة الإعراب.

إذاً: واجزُرْ جرّاً مُصَوَّراً بِيَاءٍ نِيَابَةً عن الكسرة، فحينئذٍ نقول: كذلك بياء ظاهرة أو مقدرة، ظاهرة: كما في الآية التي ذكرناها: ((ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ)) [يوسف:81] فإنها ملفوظ بها، ومقدرة كما إذا أضيف أي إلى المحلى بآل، مثل ماذا؟ مررت بأب العباس، نفس المثال، في حالة الرفع والنصب والجر يكون مقدراً، مررت بأب العباس، لا تقل: بأبي العباس، بأب العباس، باء مكسورة ثم يأتي العباس، إذاً: مررت بـ الباء حرف جر، بأب العباس، أي مضاف والعباس مضاف إليه، إذاً: هو اسم مجرور بالباء وجره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

قال: اَرْفَعْ وانصِبْ واجزُرْ (ما): هذه كلها الأفعال طلبت ما على أنها مفعول به، ارفع بواو ما من الأسماء أصف، انصبن بالألف ما من الأسماء أصف، اجرر بياء ما من الأسماء أصف، هذا يسمى ماذا؟ يسمى تنازع، وسيأتي معنا التنازع باب خاص اسمه: باب التنازع، فحينئذٍ كل من هذه الأفعال الثلاثة قد طلب ما الاسم الموصول على أنه مفعول به له، حينئذٍ لا بد من الترجيح ما هو كلها تأخذ هذا المفعول، لا بد من واحد، ونشبهه بالزوجة، المرأة لا يتنازع فيها رجلان، كذلك هذا نفسه وحينئذٍ نقول: أعملنا الأخير: اجرر بياء ما، ما: اسم موصول بمعنى الذي منصوب في محل نصب، والعامل فيه اجرر الأخير، ثم نضم في الأول والثاني الذي هو ارفع وانصبن فإذا أضمرنا في، حينئذٍ حذفناه جائز الحذف، فأعملنا الأخير وأضمرنا في الأول والثاني ثم حذفناهما من باب الاختصار:

وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجَزُ إِن لَّمْ يَضُرَّ ..

إذاً: فأعملنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلةً، وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجَزُ إِن لَّمْ يَضُرَّ كما سيأتي في محله، ما إذاً: اسم موصول بمعنى الذي، ما، يصدق على ماذا؟ قال: من الأسماء، من: هذه بيانية، لأن اسم الموصول مبهم، يحتاج إلى مبيِّن مفسر، لا بد له من مبيِّن ومفسر وشارح، ما أصف من الأسماء نعم، ما أصف .. ما: اسم موصول بمعنى الذي، أصف: هذه جملة الصلة، من الأسماء جار ومجرور متعلق بأصف.

إذاً: هذا الباب خاص بالأسماء ولا يشرّكه الأفعال، ولو كانت معربة، وأما الحروف فليست داخلةً معنا أصالةً:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَانْصِبَنَّ بِالْأَلْفِ ... وَاجْزُرْ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصْفُ

ما أصفه لك من الأسماء، حينئذٍ سمى أهل العلم -النحاة- هذا الباب بباب الأسماء الستة، وهو لم يعنون بهذا، وإنما قال: ما من الأسماء أصف، ثم وصف ستة أسماء، فدل على أن الباب هو باب الأسماء الستة، بعضهم يزيد الستة المعتلة المضافة، معتلة: له وجهان: إما أنها سميت معتلة؛ لأن إعرابها بالواو والألف والياء، وهذه حروف العلة: والياء والواو جميعاً والألف ... هُنَّ حروف الاعتلالِ الْمُكَتَبَةِ هكذا قال الحريري في: الملحة، هذا وجه، حينئذٍ أقول: لا إشكال في كون هذه الأسماء كلها يطلق عليها أنها معتلة.

وجه آخر في تسميتها معتلة: أن لاماتها حرف علة، أَبْ أصله: أَبَوُ، الهمزة فاء الكلمة، والباء عين الكلمة، أين لامها؟ محذوفة، ما نوع الحذف؟ اعتباطي .. اعتباطاً، ما معنى: اعتباطاً؟ لغير علة تصريفية، يعني: بدون سبب، لا التقاء ساكنين ولا غيره، هذا يسمى حذفاً- عند الصرفيين- حذفاً اعتباطياً، إذاً: لام الكلمة، أَبْ لامها واوٌ وهو حرف علة، إذاً معتل، "أَبَوٌ .. أَخَوٌ .. حَمَوٌ .. هَنَوٌ"، -كلها- لاماتها محذوفة وهي حرف من حروف العلة، ذُو .. قِيلَ: ذُوِي، وقِيلَ: ذُوَوٌ، إما لام وإما ياء على خلاف، وكلاهما حرف علة، ماذا بقي؟ فَمَ، (فَمَ) الأصل فيه أنه على وزن فَوَهٍ فَعَلٍ، لامة حرف علة؟ ليس حرف علة، حينئذٍ تسميتها المعتلة باعتبار لاماتها يكون من باب التغليب، وأما تسميتها مضافة؛ لأنها لا تعمل هذا العمل إلا وهي مضافة، وأما ذو فهي ملازمة للإضافة.

إذاً: الأسماء الستة التي سيعُدها المصنف هي: " أَبْ .. وَأَخْ .. وَحَمٌ .. وَهَنْ .. وَفَوهُ .. وَذُو مَالٍ"، فهذه كما نص عليه: ترفع بالواو كما في قوله تعالى: ((وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)) [القصص: 23] وتنصب بالألف كما في قوله: ((إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)) [يوسف: 8] وتجرب بالياء نحو: ((ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ)) [يوسف: 81] وهذا هو المشهور بأنها معربة بالحروف، وهو مذهب الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين.

قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، ما دام أن العرب غايرت بين حروف العلة الواو والياء والألف، والتغير والتبدل هو من سيمى الإعراب، حينئذٍ يفهم منه أنها قد جعلت هذه الحروف علامات إعراب، أو جعلتها إعراباً في

نفسه.

ومذهب سيويه على المشهور والفارسي، ونسب إلى جمهور البصريين: أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، هذا مذهب سيويه، هذا أبوك، أبوك، قال: هذا مبتدأ أبوك .. أبو خبر مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على الواو، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، ما هو آخر أبوك؟ الواو، أصلها قبل رجوع الواو؟ أبو، نحن لا نقول: أبوك، نقول: أبوك، أليس كذلك؟ أو أبوك؟ فأبوك، نقول: هذا مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على آخره، أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، هنا واو، والواو لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مضموماً أحسن، إذاً: أصل أبوك، أصلها: أبوك، استثقلت الضمة على الواو فحذفت؛ لأن الأصل هي محل الإعراب فصار مقدراً. طيب! رأيت أباك، أباك: أصله أبوك .. رأيت أبوك، ظهرت الفتحة على الواو لحفتها، أليس كذلك؟ حينئذٍ تحركت الواو وانفتح ما قبلها وقلبت ألفاً صار أباك، إذاً ليس عندنا ألف هنا ناب عن فتحة فهو على الأصل، رأيت أبوك .. على الأصل؛ لأن أب محذوفة اللام واللام واو، حينئذٍ لا بد أن تكون موجودة رفعاً ونصباً وجرّاً هذا الأصل. مررت بأبوك، بفتح الباء وكسر الواو، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد إسقاط حركتها صار، أبو بكسر الباء وإسكان الواو، جاءت القاعدة الصرفية: سكنت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياءً فصار أبوك، بأبيك، إذاً: ليس فيه إقامة حرف عن حرف، وهذا فيه تكلف، والأحسن أن يقال: أنها معربة بما تلفظ به العرب، وهذا يحتاج إلى إثبات، أن أصلها كذا ثم أتبع ما قبل الآخر للآخر.

إذاً: في الأسماء الستة مذهبان على المشهور:

مذهب إعرابها بالحركات المقدرة على الأصل؛ لأنه لا يعدل إلى الفرع إلا عند عدم تمكن الأصل، وهذه قاعدة: أنه متى ما أمكن أن يؤتى بالحركة الضمة أو الفتحة أو الكسرة فلا يعدل عنه إلى الفرع، ولذلك رجح ابن عقيل في الأسماء الستة والمثنى: أنها كلها معربة بحركات مقدرة، هذا خلاف المشهور.

والمذهب الثاني: أنها بما نطقت به العرب، أبوك .. أباك .. أبوك، وقد وجد إنابة الحرف -حرف العلة- عن الحركة فلا مانع أن يجعل هذا الباب مما ناب فيه حرف عن حرف، إذاً نقول: هي معربة، فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، فحينئذٍ نقول: هذا هو المذهب المرجح.

وهذا الإعراب متعين فيما ذكره المصنف الأول من ذاك ذو، متعين فيها، ليس فيها غير ذلك، ولذا بدأ به، فقال: من ذاك ذو، ثم ثنى بالفم، وهو كذلك متعين فيه، ثم ثلث بأبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ، وهذا يجوز فيه الوجهان، وهذا غير متعين في الثلاثة التي تلي ذي والفم، وهي أبٌ وأخٌ وحمٌ، لكنه الأشهر والأحسن فيها، أي: أكثر استعمالاً. قال رحمه الله:

مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا ... وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

مِنْ ذَاكَ، من: بعض، ذاك، أي: من الذي أصفه لك، ما من الأسماء أصف، ما هي هذه الأسماء التي ستصفها؟ قال: من ذاك .. من ذاك الموصوف، وهو ما يرجع على الأسماء، إشارة إلى: (ما)، (من ذاك) إشارة إلى: (ما)، و (ما) تصدق على الأسماء التي سيصفها لنا المصنف، فأبجم ثم فصل:

مِنْ ذَاكَ ذُو، (ذو) ما إعرابها هنا؟ مبتدأ مؤخر، إعرابه مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة .. غلط ليس صحيح، هنا علم، متى تكون ذو مرفوعة بالواو؟ في المركبات المستعملة، هذا مثل من: حرف جر، ضرب: فعل ماضي مثله، زيد: ثلاثي، لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، نقول: هذا قصد لفظه فصار علماً، إذاً من ذاك: خبر مقدم، ذو: مبتدأ مؤخر مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره؛ لأنه معتل بالواو، إذاً: قصد لفظه، ذو تأتي طائية بمعنى الذي، فهي مبنية، وتأتي اسماً من الأسماء الستة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، أراد المصنف أن يحترز عن ذو الطائية، فقال: إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا.

مِنْ ذَاكَ ذُو: ليس مطلقاً كل ذو، فيدخل فيه الطائية التي هي مبنية، وإنما الحكم خاص بذي التي تكون بمعنى: صاحب، إن أمكن تفسيرها بمعنى صاحب فعلى الأصل، فهي معربة وهي من الأسماء الستة، ولها ضابط سياقي.

مِنْ ذَاكَ ذُو، إذاً ذو هنا نقول: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة؛ لأن إعرابها بالحروف إذا كانت مستعملة في معناها وهي هنا المراد بها اللفظ.

إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا: أظهر .. (أبانا) الألف هذه للإطلاق، إطلاق الروي، أبانا: فعل ماضي مثل قام، أبانا أطلق الألف للروي، إن صحبةً أبانا، إن: حرف شرط، والأصل فيه أنه لا يليه إلا الفعل، هذا الأصل قاعدة، إما مذكوراً وإما مقدراً، صحبةً أبانا، إن أبان صحبةً أبانا، حينئذٍ لا بد أن يجعل صحبةً هذا مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أبانا، فسرّه العامل المذكور المتأخر، ولذلك الأصل أنه لا يجمع بين المَقَسَّر والمَقَسَّر إلا في مقام التعليم، فيقال: ((وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [التوبة:6] إن أحد: هذا

فاعل ليس مبتدأً على الصحيح، فاعل ليس مبتدأً حينئذٍ إذا كان فاعلاً لا بد له من فعل:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَصَمِيرٌ اسْتَتَرَ

فحينئذٍ لا بد من فعل، هذا الفعل إما أن نقدره نحن من السياق، وإما أن نقدره بما لفظ بعده: ((وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)) [التوبة:6] إذاً المراد: إن استجارك أحد .. -استجارك- الجمع بينهما غلط؛ لأنه يمنع أن يجمع بين المفسر والمفسر العوض والمعوّض؛ لأننا حذفنا: وإن استجارك لدلالة استجارك الثاني عليه، حينئذٍ لا يجمع بينهما، وهذا خطأ قد يقع عند بعض النحاة الآن، إلا في مقام التعليم فيجمع بينهما للضرورة، فيقال التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، فيجمع بينهما ليبين أن استجارك الأول الذي وقع بعد إن مأخوذ من لفظ استجارك الثاني، فهو مشارك له في اللفظ والمعنى، لكنهما متغايران.

فالأول يكون في محل جزم، والثاني يكون جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، وإن استجارك، استجارك تقول: هذا فعل شرط في محل جزم، من المشركين استجارك الثانية تعربها كما هي، ثم تقول: الجملة لا محل لها من الإعراب جملة مفسرة، ففرق بينهما وإن اتحدتا في اللفظ.

إِنْ صُحْبَةٌ أَبَانَا: إِنْ أَبَانُ صَحْبَةٌ .. أَبَانَا، إذاً لا بد من تقدير فعل بعد إِنْ الشرطية، إِنْ صَحْبَةٌ أَبَانَا، نقول: مفعول محذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال، وسيأتي باب الاشتغال، لا مفعول مقدم لأبانا؛ لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، وقد يقال: إذا جعل صَحْبَةٌ مفعولاً مقديماً لأبانا فقد ولي، إِنْ الفعل الظاهر تقديرًا، وهذا خلاف الأولى، فأعربه محيي الدين على هذا، لكن الأولى أن يجعل صَحْبَةٌ مفعولاً به لفعل محذوف يفسره المذكور واجب الحذف.

إِنْ صُحْبَةٌ أَبَانَا: إذاً قلنا احترز بهذا عن ماذا؟ عن ذُو الطائفة، فذُو الطائفة هذه مبنية وليست معربة، إذاً: قيد الناظم ذُو هنا في هذا النظم بقوله: إِنْ صُحْبَةٌ أَبَانَا، فهو شرط دفعاً لتوهم المبتدئ الذي لا يعرف أن ذُو الطائفة مبنية، فحينئذٍ يظن أنها داخلية في قوله: ذُو، وذُو الطائفة هذه موصولة، سيأتي ذكرها في باب الموصولات، فإنها لا تفهم صَحْبَةٌ، بل هي بمعنى: (الذي)، فلا تكون مثل: (ذي) التي بمعنى: صاحب، بل تكون مبنية، يعني: في لغة طي -على الأشهر عند طي-، في لغة طي مبنية.

وقد سمع إعرابها، إعراب ذي بمعنى: صاحب، لكنه على قلة، وعليه تكون الأسماء سبعة

لا ستة، بعضهم قال: الأسماء السبعة، اعتباراً بذي الطائفة في حالة إعرابها، ولذلك سمع:
فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ ... فَحَسْبِي مَنْ دُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
مَنْ دُو: من حرف جر، وذو .. لو كانت هذه بمعنى صاحب حينئذٍ وجب جرّها
بالباء ..

وأنصبَ بِالْأَلْفِ واجزُرُ بِيَاءٍ .. إذاً: وجب جرّه إذا قال: من ذي، ولكن سمع أيضاً: من
ذي عندهم، فدل على أن بعضهم يعربها إعراب ذي التي بمعنى: صاحب، حينئذٍ هي
من الأسماء الستة، فتكون الأسماء سبعة.

تقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام، هذه المبنية في لغة طي وهي
الأكثر والأشهر، جاء ذو قام، جاء: فعل ماضي، ذو: فاعل مبني على السكون في محل
رفع؛ لأنها من المبنيات، والمبنيات إعرابها إعراب محلي لا تقديري، رأيت ذو قام، ذو:
في محل نصب مفعول به، مررت بذو قام، في محل جر بالباء، فحينئذٍ حالةً لزمّت
واحدة، وهذا هو الأصل في المبني أنه يلزم حالةً واحدة، ومنه البيت التي ذكرتها:
فَحَسْبِي مَنْ دُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

الفرق بين ذو الطائفة والتي بمعنى: صاحب، ما الفرق بينهما، لا بد من ضابط حتى
نعرف؟ نقول: الموصولة: لا تقع صفةً إلا لمعرفة، يعني: لا يوصف بها إلا المعرفة؛ لأنها
معرفة بالصلة، والتي بمعنى: صاحب: يوصف بها المعرفة ويوصف بها النكرة، التي بمعنى:
صاحب يجوز أن يوصف بها المعرفة، ويوصف بها النكرة، وأما التي بمعنى: الذي، فيتعين
أن يكون منعوتها معرفةً، لماذا؟ لأنها هي معرفة ملازمة .. هي من المعارف كما سيأتي
الموصولات، من المعارف فإذا كانت معرفةً حينئذٍ لا يوصف بها النكرة، لا بد من
التطابق بين النعت ومنعوته تعريفاً وتنكيراً، فإذا كانت ذو الطائفة ملازمةً للتعريف لزم أن
يكون منعوتها معرفةً.

وأما ذو التي بمعنى: صاحب، فهذه يجوز فيها الوجهان: أن ينعت بها النكرة، وأن ينعت
بها المعرفة، متى نصف بها المعرفة، ومتى نصف بها النكرة؟ بحسب المضاف إليه: إن
أضيفت ذو إلى نكرة فحينئذٍ وصفت النكرة بها، جاء رجل ذو مالٍ، رجل: فاعل، وذو
مال، ذو نقول: بمعنى صاحب صفة لرجل، مالٍ: نكرة، إذاً وصفت بها النكرة، جاء زيدٌ
ذو المال، بآل، لماذا عرفناه بآل؟ يلزم أن نعرفه بآل، لا يصح أن نقول: جاء رجل ذو
المال، غلط؛ لأن ذو المال .. ذو في أصلها بمعنى صاحب:
وسيأتي:

نَكْرَةً قَابِلُ أَلْ مُؤَثَّرًا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

فذو في المعنى: بمعنى صاحب، وصاحب نكرة، حينئذ الأصل في ذو أنه نكرة، فإذا أضيفت إلى النكرة هل اكتسبت التعريف؟ لا لم تكتسب التعريف، حينئذ قولك: جاء زيد ذو مالٍ -غلط-؛ لأنه لم يتطابق الوصف مع موصوفه، فحينئذ يتعين أن يقال: جاء رجل ذو مال، وجاء زيد ذو المال بالتعريف، وجاء زيد ذو أكرمته، هذه نقول: طائفة، جاء زيد ذو أكرمته، ذو هذه نعت لزيد، جاء زيد ذو أكرمته، ذو هذه نعت لزيد، هل يصح جاء رجل ذو أكرمته؟ لا يصح؛ لأن رجل موصوف وهو نكرة وذو معرفة؛ لأنها موصولة، والشرط التطابق بين الموصوف وصفته وهنا انتفى.

إذاً: هذا يُفَرِّق بين ذي، التي بمعنى: صاحب، وذو الطائفة.

مَنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحِبَّ أَبَانًا .. يعني: أظهر صحبةً.

ثم قال: وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانًا: هذا هو الاسم الثاني، الأول: ذو، وبين شرطه: إن صحبةً أبانا، بقي له شرط واحد سيأتي في آخر الشرح.

وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانًا: بانا: الألف للإطلاق، يعني: انفصل، فصل الميم من الفم، وذكر الفعل؛ لأن الميم مؤنثة لإرادة الحرف، ذكر الفعل بانا ولم يقل: بانت، يعني: انفصلت، مع كونه عاد إلى مؤنث مجازي، ميم .. هذه ميم، لكن قد ينظر إليه باعتبار كونه حرفاً فيجوز تذكيره، لذلك قال: بانا، ولم يقل: بانت، يعني: انفصلت الميم، لماذا؟ بالنظر إلى كون الميم حرفاً، والحرف مذكر فلذلك لم يؤنث، وبانا بمعنى: انفصل.

قوله: حَيْثُ الْمِيمُ .. حيث: هنا استعمل حيث في الزمان على رأي الأخفش، أو في المكان الاعتباري أعني: التركيب، واعترض كلامه هنا: ميم، فصلت من الفم هذا فيه نوع إشكال؛ لأن إذا كان الحكم على الفم نفسه .. لفظ الفم، إذا كان الحكم على الفم نفسه يشترط في إعرابه بالواو والألف والياء أن تنقطع وتنفصل منه الميم، إذا انفصلت الميم صار فم، اقطع الميم: صار الفاء لوحده، وليس هو الفاء الذي يعرب، هذا محل إشكال، لا بد من توجيه كلام المصنف.

واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم، هذا وجه: أن الأصل بالميم، والأصل كما سبق أنه قوة، حذفت الهاء لام الكلمة اعتباطاً، ثم قلبت الواو ميماً، إذا الميم ليست أصلية، وليست هي لام الكلمة وإنما هي عين الكلمة منقلبة عن واو، فإذا حذفت عين الكلمة ما بقي إلا فاء الكلمة، واعترض كلامه بأنه يوهم أن الأصل فم بالميم، فالذي

ينبغي وقوة إن لم يبدل من واوه ميم، وقد يقال: لا نسلم أن الأصل الواو، هذا محل نظر، بل الصواب: أنه واو.

وبأن الفم إذا فارقت الميم هو الفاء وحدها، ولا تعرب أصلاً، والمعرب هو فوك، وهو غير الفم بنقص الميم، وهذا واضح، الذي يعرب هو فوك، وليس هو الفم، إذاً: ما التوجيه؟ قالوا: هنا المراد بالفم العضو المخصوص، يعني: مسمى الفم.

دال الفم: هو الذي يشترط فيه أن يكون منفصلاً عن الميم، وأجيب: بأن المراد بالفم العضو المخصوص لا اللفظي، ليس هذا اللفظ، وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَآناً، يعني: انفصل الميم ليس من لفظ الفم، وإنما من الأسماء التي تنطلق على هذا العضو، فالمراد بالفم هنا: العضو المخصوص، الذي هو مسمى فوك، على تقدير مضاف، أي: ودال الفم حيث الميم من داله بآناً، والدال يعم ما معه ميم وما ليس معه ميم.

إذاً: والفم المراد به دال الفم، يعني: الذي يدل على العضو المخصوص، والذي يدل على العضو المخصوص قوة وفَمٌ، فيشترط في فوه أن تنفصل منه الميم وليس فيه ميم، فحينئذٍ هو الذي يكون معرباً بالحروف.

إذاً: والفم، ليس المراد عين هذا اللفظ، بل هذا اسم للعضو المخصوص، فحينئذٍ نقول هنا على حذف مضاف، ودال الفم، ما هو الذي يدل على الفم؟ فوه وفم، ما معه ميم وما خلا من الميم، ما الذي يعرب بالحروف: هل هو فوه، أو فم؟ فوه، بشرط .. إذاً: فيه لغتان:

فم وفوه، الذي يعرب بالحروف هو الذي خلا عن الميم، وليس هو لفظ الفم، ففرق بينهما:

وَالْفَمُ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَآناً .. إذاً: إذا اتصلت به الميم حينئذٍ أعرب بالحركات على الأصل، فإذا انفصلت منه الميم حينئذٍ نقول: هذا يعرب بالحروف نيابةً عن الحركات، يقال: هذا فوك، رأيت فاك، نظرت إلى فيك، هنا ليس فيه ميم، وأما الفم فهذه نقول: هذه معربة على الأصل بالحركات، وليست هي التي تعرب الحروف، فإن لم ينفصل الميم أعرب بالحركات، وفيه حينئذٍ عشر لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه، مثلث ثلاث في ثلاث بتسع، وبقي واحدة.

نقصه، يعني: حذف اللام وجعل الإعراب على الميم، نقص يسمى فَمٌ فَمٌ فَمٌ، فَمٌ فَمٌ، فَمٌ .. فَمٌ، ثلاث لغات، فَمٌ بفتح الفاء، وفَمٌ بكسر الفاء، وفَمٌ بضم الفاء، هذا يسمى النقص، يعني: حذف اللام النقص اللغوي.

وقصره، يعني: أن يكون كالفتي، فَمَي .. فَمَي .. فَمَي بثلاث لغات هذه ست.
وتضعيفه، يعني: فَمَّ تشديد الميم، إذاً هي لغة: فَمُّك، هذه لغة، كذلك بتثليث الفاء:
فَمَّ .. فِمَّ .. فُمَّ، مثلث الفاء فيهن.
والعاشرة: إتباع فائه لميمه، أي: في حالة نقصه، قيل: وهذه اللغة أضعف اللغات:
وفصحاهن فتح فائه منقوصاً فَمَّ ..
فَمَّ: هي أفصح اللغات.
وأضعفها هي التي فيها إتباع فائه لميمها ..

يعني، تقول: هذا فَمَّ، الميم ما حركتها؟ خبر مرفوع رفعه ضمة، إذا تقول: هذا فُمَّ، تتبع
الفاء حركة الميم في حالة الرفع، هذا فَمَّ فُمَّ، هذه لغة، إتباع الفاء لحركة الميم، في حالة
النصب: رأيت فَمَّا على الأصل، نظرت إلى فِمِّ، إتباع الفاء لحركة الميم، هذه اللغة
ضعيفة.

وفَمَّ أصله: فوه حذفت الهاء وانقلبت الواو ميماً؛ لأنهما شفويتان حذراً من سقوطها
وبقاء الاسم على حرف، وفَمَّ هذه تستعمل مضافةً وتستعمل مقطوعةً عن الإضافة،
فإذا قطعت عن الإضافة فعلى الأصل: {تُحْلِفُ فَمِّ الصائم} استعملت مضافة، ومنه
قول الشاعر:

يُصْبِحُ ظَمَاناً وَفِي الْبَحْرِ فَمُّهُ

هذه مضاف، وتستعمل كذلك مقطوعةً عن الإضافة: هندٌ أطيب الناس فَمَّا ..

ثم قال: ...

أَبْ أَخْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ ... وَالتَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

أَبْ: هذا مبتدأ أليس كذلك؟ كيف جاء مبتدأ وهو نكرة؟ نقول: قصد لفظه وصار
معرفةً، يعني: صار علماً، أَبْ: مبتدأ لأنه معرفة؛ لأن المراد لفظه.
أَبْ أَخْ حَمَّ: على حذف حروف العطف، وهو جائز في الشعر اتفاقاً، ومختلف في النثر،
هل يجوز حذف حرف العطف؟ نقول: جاء زيدٌ عمروٌ خالدٌ؟ في الشعر محل وفاق، وأما
في النثر فهذا محل نزاع سيأتي في باب العطف.

أَبُّ أَخٍ حَمٌّ، يعني: أَبُّ وَأَخٌ وَحَمٌّ، أَبُّ وَأَخٌ واضح، أَبُّ أصلها: أَبَوٌ، ومعروف الأب، أَخٌ أصلها: أَخَوٌ ومعروف الأخ، حَمٌّ أصلها: حَمَوٌ والمراد به: أقارب الزوج، أَبًا كان أو أَخًا أو غيرهما، ولذا أنث الضمير فيقال: حموها، هذا خطاب للمرأة، حينئذٍ حموها باعتبار زوجها فيؤنث، ويطلق على أقارب الزوجة العكس، حينئذٍ يقال: حموه باعتبار الزوج، إذًا: يجوز فيه الوجهان، لا يغلط إذا قيل: حموه كما في بعض الكتب، هذا غلط يقال: لأن الحموم أقارب الزوج، فلا بد أن يقال: حموها، نقول: تغليطك غلط؛ لأنه يجوز فيه الوجهان، وإن كان الأشهر أنه أقارب الزوج، فيقال: حموها.

ويطلق بقلة على أقارب الزوجة، فيقال: حموه، فيجوز الوجهان.

كَذَاكَ، أي: مما أصف، مثل ذلك، أَبُّ: هذا مبتدأ وما عطف عليه، كذاكَ، أي: مثل ذاك، فالكاف للتشبه، فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، كذاكَ، أي: مما أصفه، فترفع الباء .. نعم أَبُّ أَخٌ حَمٌّ كذاكَ، أي: مما يرفع بالواو نيابةً عن الضمة، وينصب بالالف نيابةً عن الفتحة، ويجر بالياء نيابةً عن الكسرة، كذاكَ، أي: مثل ذاك. وَهْنٌ: لَمْ يَلَمْ يَقُلْ: أَبُّ أَخٌ حَمٌّ وَهْنٌ كذاكَ؟ أتى بـ (الكذلكة) قبل هُنْ؟ للاختلاف؛ لأنه هو الآن يحكي لغة الإتمام، يعني: الإعراب بالحروف، الأسماء الستة فيها ثلاث لغات: الإتمام والنقص والقصر، وحديثنا الآن في ماذا؟ في لغة الإتمام، يعني: رد الواو وإعراب الاسم بالواو، هذا أبوك .. هذا أخوك .. هذا حموك، هُنْ، هل يعرب هذا الإعراب لغة الإتمام؟ هذا محل نزاع، والصواب: أنه ثابت، لكنه على قلة، قليل جداً، ولذلك أنكروه الفراء كما سيأتي.

نظراً لهذا الاختلاف بل لقلته في لسان العرب حتى أنكروه بعض النحاة كالفراء وغيره، صار مرتبته أدنى من أب وأخ وحمو، ولذلك أتى بـ (الكذلكة)، حينئذٍ وَهْنٌ مبتدأ كذاكَ خبره مقدر، هُنْ ماذا نعربه؟ مبتدأ، أين خبره؟ كذاكَ، أي: مثل ذاك، يعني: من الأسماء التي أصفها لك مما تعرب بالحروف نيابةً عن الحركات، أَبُّ أَخٌ حَمٌّ كذاكَ، وَهْنٌ كذاكَ، أي: مثل ذو وفم وما عطف عليه.

وأما هُنْ، قال في الشرح: فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات، أولاً: ما هو الهنْ؟ قال الجوهري: الهنْ كناية، يعني: ليس اسماً صريحاً على مسماه، بل هو كناية، يكنى به عن ماذا؟ ومعناه: شيء، تقول: هذا هُنْكَ، أي: شينك، والمراد بالشيء هنا ليس مطلقاً أي شيء موجود، بل الشيء الذي يستقبح ذكره، كل ما استقبح ذكره بين الناس وصار معيباً يصح أن يطلق عليه: هُنْ، إذًا: الهنْ الشيء الذي لا يستحب ذكره، أو بمعنى شيء.

قيل: أو الفرج خاصة، الفرج خاصة يقال: هُنْكَ، ولذلك جاء في الحديث: {من تعزى

بعزاء الجاهلية فأعصّوه بهن أبية ولا تكنوا}.
وفي الأشموني، الهن: كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل: عما يستقبح ذكره، أي:
فرجاً كان أو غيره مطلقاً، كل ما يستقبح ذكره فيكنى عنه بالهن، وقيل: هو عن الفرج
خاصة، والصحيح أنه يكنى به عن كل شيء يستقبح ذكره.

فالفصح في الهن: أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، هذا هو الفصح، الفصح
الذي يوافق أكثر لسان العرب، وما سمع فيه: أن يعرب الهن كغد، كذا قال ابن هشام
في: قطر الندى، بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، يعني: إما
أن ترده فتقول: هنوك، وإما أن تبقيه على المحذوف فتقول: هنك، هن: الهاء والنون
حرفان من الكلمة، الهاء هي فاء الكلمة، والنون هي عين الكلمة، حذفت اللام
اعتباطاً، عند الإضافة القياس والأكثر استعمالاً ألا يُردّ المحذوف.
ولذلك هنا مع كثرته استعمالاً وهو الفصح، كذلك وافق القياس؛ لأن يداً أصلها:
يدي، ولذلك تقول: هذه يدك، ورأيت يدك، لا ترد المحذوف، إذ: القاعدة والقياس:
أن المحذوف اعتباطاً الأصل فيه ألا يرجع، بخلاف المحذوف لعله، هذا الأصل فيه
الرجوع، فحينئذ: هنك، مثل يدك، فالأفصح فيه ألا ترجع الواو.
ولذلك كان أكثر استعمال العرب على عدم إرجاع الواو فيقولون: هنك .. هذا هن
زيد، بالإضافة ولم ترجع الواو، ورأيت هن زيد، ومررت بهن زيد، فحينئذ بقي على أصله
من الحذف؛ لأنه إذا حذف اعتباطاً الحرف صار نسياً منسياً، يعني: كأن اللفظ قد
وضع على حرفين، فإذا صار نسياً منسياً حينئذ لا ينبغي رده عند الإضافة، هذا هو
الأصل المطرد والموافق للقياس، جاء الاستعمال الفصح موافقاً للقاعدة، فجاء هن
زيد، ورأيت هن زيد، ونظرت إلى هن زيد.
ولذلك قال في النظم: والنقص في هذا الأخير أحسن، وهو الذي شرحناه، أي: النقص
في هن أحسن من الإتمام، الإتمام: هو رد الواو، فبدلاً من أن يقول: هذا هن زيد،
يقول: هذا هنو زيد، برد الواو فحينئذ يكون إعرابه بالواو نيابةً عن الضمة، فيقول:
هذا هنك .. هنوك يجوز فيه الوجهان، وهنك أكثر وأفصح من هنوك، ولذلك قال في
الشرح: أي النقص في هن أحسن من الإتمام، والإتمام جائز لكنه قليل جداً، ولذلك
لقلته أنكر الفراء جواز إتمامه، لكنه محجوج بحكاية سيبويه وغيره، ومن حفظ حجة على
من لم يحفظ.

وهي مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياساً؛ لأن ما كان ناقصاً في الأفراد قبل

الإضافة فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة كما في يدٍ، إذًا: مراد المصنف بقوله: وهنُ فصله عما قبله ليدل على أن الإتمام وإن كان مسموعاً إلا أنه دون الفصيح، وأن الفصيح في هنٍ على جهة الخصوص هو الإتمام، ولذلك لا بد من التنبيه على هذا. وعيب من النحاة من سرد الأسماء الستة كلها دون أن ينبه على أن هنا دون بقية الأسماء، ولذلك قال ابن مالك: ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظي من الفضل بأوفر نصيب، وهو قد نبه هنا بفصله بـ (الكذلكة)، قال: أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنٌ كذاك، فدل على أنه عمل بما انتقد به غيره: والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ: والنقص، ما المراد بالنقص هنا؟ يعني: كونه منقوصاً، المنقوص عن النحاة له معنيان: منقوص لغوي، ومنقوص اصطلاحى، المنقوص اللغوي: مرادهم به: كل كلمة حذفت لامها اعتباراً، يعني: باعتبار اللغة، حذفت لامها، بخلاف المنقوص الاصطلاحى، فهو المراد به: القاضى، كل اسم معرب آخره ياء لازمة ساكنة قبلها كسرة، هذا المراد به القاضى ونحوه، هذا سيأتى:

وَسَمِ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

وأما النقص هنا فالمراد به ما حذفت لامه، الذي حذفت لامه يسمى منقوصاً لغةً، وهو صحيح؛ لأن أصله ثلاثي فنقص منه حرف فهو ناقص، إذًا: النقص في هذا الأخير وهو: (هنُ) أحسن من الإتمام. إذًا: هذا تصريح بما تضمنه قوله: وهنٌ كذاك؛ لأنه فصل بينهما وقلنا: أراد ماذا؟ أراد أنه دونه في المرتبة، دون أبٍ وأخٍ وحمٍ في المرتبة، صرح بهذا المفهوم بقوله: والنقص، أي: -حذف- عدم إرجاع الواو في هنٍ، في هذا الأخير وهو هنُ أحسن من الإتمام، وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة، ولذلك أخره. أحسنُ: المراد به أكثر استعمالاً، ولا يقال فيه: إنه ليس بفصيح لا، لأنه ليس بنادر، بمعنى: أنه قليل السماع، لا سمع لكنه، باعتبار الإتمام أكثر، فأكثر استعمالاً هنُك من هنوك، وكلاهما منقول، وكلاهما مسموع، لكنه من باب فصيح وأفصح، كما يقال: صحيح وأصح، أليس كذلك؟ نقول: صحيح وأصح اشتركا في الصحة، هنا اشتركا في السماع، وكلاهما فصيح، إلا أن هنُك أفصح من هنوك، لماذا؟ لأن العرب إذا استعملت شيئاً أكثر من غيره دل على أنه هو المقصود بالذات. والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ وهو هنو أَحْسَنُ، يعني: من الإتمام.

وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ .. وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ: تشبيه تالي، ما هما اللذان تالياً أب؟ أخٌ وحمٌ،
إذاً: إشارة إلى ما سبق في البيت السابق، وفي أَبٍ وأخٍ وحمٍ يندر، يعني: يقل، الضمير
يعود إلى أي شيء؟ إلى النقص، سُمع:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ ... وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

إن كان كريماً فهو كريم، بخيل بخيل، بأبه؟ -استنبطوا-، بأبه: الباء حرف جر، وأبه: قلنا
أَبٌ أصلها: أبُو، هنا وجد الشرط شرط الإتمام، شرط الإتمام وهو الإضافة إلى الضمير،
بأبه: لو أجراه على لغة الإتمام لقال: بأبيه، لكنه لم يرد المحذوف اللام، وإنما أبقاه ناقصاً
على ما هو عليه، وأظهر الكسر على الباء، فدل على أنه معرب بالحركات.

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابهه أبه .. أبه: ما إعرابها؟ مفعول به منصوب وعلامة
نصبه الفتحة، لو قال قائل: أَبٌ هذا يعرب بماذا؟ بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، وهنا
قد وجد الشرط تحققت الشروط، في هذا التركيب نقول: يجوز لك الوجهان: إما الإتمام
وإما النقص، ولذلك قلنا: وارفَع بواو .. ارفع هذه صيغة افعَل، والأصل أن افعَل يدل
على الوجوب لغةً وشرعاً، الشرع لا شك فيه، وأما اللغة فالصحيح أنه يدل لغةً على
الوجوب.

وارفع، هل المراد به أنه إذا توفرت الشروط شروط الإتمام، وإعماله على أن يعرب
بالحروف يجب أو يجوز؟ لا، يجوز ولا نقول: يجب، بدليل: وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ جاز
النقص مع استيفاء الشروط، وهذه قرينة صارفة لقوله: افعَل على الوجوب لا النذب
والجواز، وارفَع بواو، إذاً هذا جائز، وليس بواجب، بدليل: وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ، تجعله
قرينة صارفة.

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ ... وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

بأبه: هنا جره بالكسرة، مع إضافته إلى ضمير الغائب، وهذه لغة، ومن يشابهه أبه: هنا
نصبه بالفتحة، مع إضافته للضمير لاستيفائه للشرط، حينئذٍ بِأَبِهِ يجوز أن يقول: بأبيه،
وبأبه في غير الشعر، ومن يشابهه أباه .. ومن يشابهه أبه، يجوز فيه الوجهان، لو قال
قائل: هذا البيت قاله في الشعر، فيحتمل أنه ضرورة، يحتمل أنه بأبه، أي: بأبيه ولكنه
قصره ضرورةً، ومن يشابهه أبه، الأصل: أباه، قلنا: حكا أبو زيد: جاءني أخك، أخك
رَدَّةٌ؟ لم يرد المحذوف، والشيء إذا استعمل نثراً دل على أنه لغة، لو لم يرد حينئذٍ يتوجه
الاعتراض بأنه يحتمل أنه من قبيل الضرورة، لكن حكا أبو زيد: جاءني أخك، والفراء:
هذا حمك، ولم يقل: حموك، فدل على أنه لغة لا ضرورة.

إذاً: يجوز في أبٍ وأخٍ وحمٍ النقص، يندر لكنه قليل، قليل عن ماذا .. أقل من ماذا؟ من الإتمام، إذاً: أبٌ أخٌ حمٌ يجوز فيه لغتان .. إلى هنا يجوز فيه لغتان، الإتمام والإعراب بالحروف، أبوك أخوك حموك .. أباك أخاك حماك .. أهلك أخيك حميك، فحينئذٍ هذا هو الأصل، ويجوز النقص بآلا ترجع الواو ويعرب بالحركات الظاهرة على آخره، كما قلنا في: بابه، ومن يشابهه أبه.

أيهما أفصح وأكثر؟ الإتمام على العكس من الهن، ولذلك قال: والتقصُّ في هذا الأخير أحسن، يعني: أكثر استعمالاً، وأما: وفي أبٍ وتالييه يندر، أي: قليل، وإذا قيل: يندر، ليس المراد به أنه ليس بفصيح، بل هو فصيح، كل ما ورد في لسان العرب ولم يكن ثم مانع من اعتباره فهو فصيح.

وفي أبٍ وتالييه يندر، أي: يقل النقص.

وقصرها من نقصه أشهر: هذه اللغة الثالثة في أبٍ وتالييه، وقصرها الضمير يعود إلى أي شيء؟ إلى أقرب مذكور: وفي أبٍ وتالييه، يعني: أبٌ أخٌ حمٌ قصرها أشهر من نقصهن، ما المراد بالقصر هنا؟ المراد بالقصر أن تستعمل كالفق، فتي: مقصور آخره آلف لازمة، حينئذٍ نقول: هذه لغة القصر، وهي أن تكون بالآلف رفعاً ونصباً وجراً، هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها:

إنَّ أبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَاتَاهَا

إنَّ أبَاهَا: هذا يحتمل أنه منصوب بالآلف، ويحتمل أنه على لغة القصر، وأبَا: هذا معطوف على اسم إن، كذلك يحتمل، الاستدلال ليس بالأول ولا بالثاني، وأبَا: هذا معطوف على اسم إن فهو منصوب، أبَا مضاف، وأبَاهَا مضاف إليه، لو كان أجراه على لغة الإتمام لقال: وأبَا أبيها، لكن أجراه على الألف، حينئذٍ عامله معاملة المقصور كالفق.

نرجح بهذا أن قوله: إنَّ أبَاهَا وَأَبَا كذلك مقصور؛ لأنه يبعد أن يستعمل الشاعر في بيت واحد لغتين مختلفتين، والأصل في اللغات أنها لكل قبيلة لغتها الخاصة بها، وما يسمى بالتداخل كما في فضل يفضل غير، هذا كله من باب التكلف عند الصرفيين، وإلا الأصل فيه: أن كل صاحب لغةٍ فحينئذٍ يختص بقبيلة معينة، والتداخل هذا لا يلجأ إليه إلا عند عدم وجود عذر يعتذر به عن وجود الخلل.

إذاً: (إنَّ أبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا) .. أبَاهَا: المضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف، مع كونه مضافاً لغير ياء المتكلم، فدل على أن من العرب من يعرب الأسماء الستة مع

استيفائها للشروط إعراب المقصور من فتى ونحوه، وهي لغة القصر، وكذلك قولهم: سمع، يعني: وقد يقال بأنه شعر ضرورة، نقول: سمع قولهم للمرأة حماة، كلمة دراجة الآن، إذا قيل: حماة مثل فتاة، وإذا قيل: فتاة، العرب تفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء، إذا: فتى .. حمى، هذا الأصل صار مثل فتى.

وكذلك القول للمرأة: حماة، إذا نقول: يستدل بقولنا: أباه وأبا أباه على ثبوت لغة القصر، وأن أباً ونحوه يلزم الألف ويعرب بالحركات المقدرة على آخره، منه يدل على ذلك قولهم للمرأة: حماة، فإذا قالوا ذلك للأنثى فإنهم يقولون للمذكر: حمى، بألف مقصورة، إذ لا فرق بين المذكر والمؤنث إلا تاء التأنيث، كما في فتى وفتاة، فتى وفتاة لا فرق بينهما إلا بتاء التأنيث، كذلك حمى وحماة لا فرق بينهما إلا بتاء التأنيث. كذلك المثل المشهور: (مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ)، هذا منه: (مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ)، أخاك: هذا مبتدأ مؤخر، ومكره: هذا خبر مقدم ولا يجوز العكس، لماذا؟ لا يجوز أن يكون: مكره .. هذا مبتدأ؛ لأنه نكرة، وأخاك: هذا معرفة، وأما على مذهب الكوفيين فيجوز أن يكون مكره: هذا مبتدأ، وأخاك: هذا نائب فاعل سد مسد الخبر، لكن نقول: هذا ليس بصواب، بل الصحيح أن يكون أخاك: هذا مبتدأ مؤخر، ومكره: خبر مقدم، إذا: لزم الألف.

إذا قوله: وَقَصْرُهَا، أي: أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌّ مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ، يعني: أشهر من نقصهن، إذا: يجوز في أب وتالييه ثلاث لغات:

الإتمام وهذا الأشهر، ثم القصر وهذا أشهر لكنه دون الأول، ثم النقص وهذا أدناها: ثلاث لغات في أب وتالييه، وهن في لغتان: الإتمام والنقص، وذو وفم، فيه لغة واحدة. قوله: أَشْهَرُ .. وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ: يفيد أن النقص شهير؛ لأنه جاء بأفعل التفضيل، يفيد ماذا؟ أن النقص شهير، ولكن القصر أكثر أشهر، وهو كذلك، ولا ينافيه قوله: وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ، أي: النقص؛ لأن الشهرة ضد الخفاء، فلا تنافي الندرة التي هي قلة الاستعمال، وأشهر: هذا أفعل تفضيل لكنه شاذ، أشهر، وإن جاء به الناظم على هذا، لكنه سيأتي في بابه أنه شاذ؛ لأنه إما من شَهَرَ المبني للمجهول ولا يصاغ منه أفعل التفضيل، وإما من أَشْهَرَ الزائد على الثلاثي، وهذا كذلك لا يصاغ منه أفعل التفضيل إلا بواسطة كما سيأتي في محله، إذا: هذا التركيب شاذ.

وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ، إذا: ذكر ذو وفم، وليس فيهما إلا لغة واحدة وهي الإتمام، وهن فيهما لغتان: الإتمام والنقص، والنقص أفصح وأكثر استعمالاً، ولذلك أنكر الفراء وغيره الإتمام، وهو محجوج بسماع سيبويه له، ثم أَبٌ وَأَخٌ وَحَمٌّ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ، على لغة النقص:

بأبه أفتَدَى عَدِيَّ في الكَرَم .. على هذه اللغة يقال في تننية الأب أبان، أب .. بأبه، إذا ثنيت على هذه اللغة عندهم، يقول: أبان وأخان وحمّان، جعلوا الباء والخاء آخر الكلمة ولم يلتفتوا إلى اللام المحذوفة، وإن كانت التننية ترد الأشياء إلى أصولها، أب على لغة الإتمام إذا ثنيتها تقول: أبوان، القبيلة التي تتم إذا أرادوا تننية أب قالوا: أبوان وأخوان وحمّوان، ردوا الواو لأنها معتبرة عندهم، ولذلك لما أضيفت قيل: أبوك أعربوه بالواو، وأما هذه اللغة: بأبه، التي هي لغة النقص، هؤلاء جعلوا الحرف المحذوف نسياً منسياً، كأنه غير موجود أصالةً، فلما ثنوا لم يرجعوا الواو التي حذفت وهي من أصل الكلمة، ولذلك لم تراعى، لا في جهة إعرابها .. إعراب الأسماء الستة، ولا في جهة التننية، فيقال: أبان بأبه .. أخان بأخه.

إذاً: حاصل ما ذكره المصنف أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها: أن تكون بالواو والألف، والواو هكذا يقول ابن عقيل، الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثاني: أن تكون بالألف مطلقاً، والثالث: أن يحذف منها الحرف .. -الأحرف الثلاثة- وهذا نادر.

وأن في (هن) لغتين: إحداهما النقص وهو الأشهر والأفصح، والثاني: الإتمام وهو قليل، وزاد في: التسهيل، في أب التشديد: أب، أب بتشديد الباء، وفي أخ أخ بتشديد الباء، إذاً: هذه كم لغة في أب؟ أربع لغات، الإتمام والنقص والقصر والتشديد، أب أبك، هذا جائز.

إذاً: فيه أربع لغات، وفي أخ التشديد، وفيه أخو بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات: الإتمام والنقص والقصر والتشديد أخ، وأخو بإسكان الخاء، فيكون فيه خمس لغات.

وفي حم حمّو كَقَرَوِ حمّو، بفتح الحاء وإسكان الميم، وحمّو كَقَرَوِ بالهمز، وحمّو كخطأ، كم لغة؟ ست لغات: الإتمام والنقص والقصر وحمّو كَقَرَوِ وحمّو وحمّو، ست لغات، وهنّ ذكر في التسهيل أنه قد يشدد، فيقال: هنّ كآب وأخ، فحينئذ صار فيه كما لغة؟ صار فيه ثلاث لغات: الإتمام والنقص والتشديد.

ثم شرع في بيان شروط هذه الأسماء الستة، وهذا لنلا نقطع نتمه بعد الصلاة إن شاء الله تعالى.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

- * شروط إعراب الأسماء الستة إعراب لغة الإتمام
- * بيان الباب الثاني من أبواب النيباة (المثنى).
- * حد وحكم المثنى - حكم الملحق بالمثنى - حكم ما قبل آخر المثنى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ألا يمكن أن نقول: أن الناظم رحمه الله تعالى أكد النصب في الأسماء الستة بقوله: **وَأَنْصَبَنَّ بِالْأَلِفِ**.

- قال: **وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَأَنْصَبَنَّ بِالْأَلِفِ** واجزؤ، الأصل أنه لا يؤكد إلا .. خالي الذهن لا يؤكد له، أليس ... كذلك؟

فإن تخاطب خالي الذهن من ... حكم ومن تردد فلنتغن عن المؤكدات ..

حينئذ لا يؤكد له، هنا لماذا أكد؟

لا بد من التماس، أنا عن نفسي ما وجدت له عذر.

- هذا يقول: أنا .. يقال: للزومه في لغة الإتمام وفي لغة القصر، بخلاف الواو والياء، فإنهما يلزمان في لغة التمام.

- لا هذا غلط، لماذا؟

لأنه في لغة الإتمام الألف هذه هي حرف الإعراب، وفي لغة القصر أين الألف؟
النقص، أين الألف؟ ومن يشابهه أبه، ليس عندنا ألف، وفي لغة القصر حينئذ: إن أبها،
الألف هذه ليست علامة الإعراب، وأنصبن بالالف لا يصدق على قوله: إن أبها؛ لأن
الحركة هنا مقدرة، وهذا التعليل عليل، أت بغيره.

- لماذا فهم من قول المؤلف: **وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَنْبِيّ الحصر**، لماذا فهم الحصر ولم يفهم من قوله:

.....

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُوكْسِرٍ وَضَمٍّ ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

.....

على حد قول الله: ((فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)) [البقرة: 253].

- لأنه لم يثبت ما هو واسطة بين المبني والمعرّب، يعني: لعل خارجة، لما استقرأ النحاة كلام العرب، فوجدوا أنه إما معرب وإما مبني، ليس عندنا واسطة، وغلامي: هذا أثبت

بعضهم أنه واسطة، وأجينا عنه بما ذكرناه، حينئذٍ ما وجد إما مبني وإما معرب، إذا عبر المصنف فالأصل أنه يوافق غيره من النحاة أو يخالف، الأصل الموافقة، حينئذٍ لا بد أن نحمل كلامه على أنه حصر القسمة في الاثنين ولا زيادة عليه، أما: وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ وجد البناء بالحرف، ووجد البناء بالحذف، هذا مقطوع به، حينئذٍ نفهم من هذا أن قوله: وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ ليس حصراً، لو جعلناه حصراً معناه: أنه لا يوجد عندنا بناء على الحرف: يا زيدان .. يا زيدون، نقول: هذا مبني على الألف مبني على الواو، نقول: أن ذاك الحصر صار نفيّاً له؛ لأن الحصر: إثبات الحكم في المذكور ونفيه عما عداه، حينئذٍ لا مبني إلا ساكن، أو على الفتح أو الضم أو الكسر. إذاً: لا يورد مبنياً على الألف، وهذا موافق أو مخالف؟ فالمسألة يعني: تتعلق بما علم من خارج.

– ما علة كون الفعل الماضي مفتوحاً دائماً على ترجيحكم، مع أن بنائه بالضم والسكون أسهل؟

– قلنا: السكون هذا ليس أصلاً، هذا المعلن عندهم باتفاق أنه معلل، إما لكرهه توالي أربع متحركات ما هو كالكلمة الواحدة، وإما تمييزاً بين الفاعل والمفعول، يعني: حملاً على (نا)، على علة ابن مالك رحمه الله، حينئذٍ إذا صار الحكم معللاً عرف أن هذا السكون ليس بأصل، فإذا علم كذلك، حينئذٍ نرجع إلى الأصل، وهو أن الفعل الماضي قبل اتصاله بشيء مبني على الفتح، هذا يقين أو لا؟ يقين، إذاً: الأصل بقاء ما كان على ما كان، فإذا أمكن تقديره حينئذٍ لا نرجع إلى السكون، وكذلك الضم.

ولذلك يعللون حتى ابن عقيل هنا قال: الكسر والضم لا يدخلان الفعل، مع كونه قال فيما سبق: إن اتصل بواو جمع ضُمَّ، هذا فيه نوع تعارض، والصواب أن الضم والكسر لا يدخلان الفعل؛ لأن الضمة ثقيل والفعل ثقيل، الفعل مركب من حدث وزمن، هذا فيه ثقل، بخلاف الاسم .. الاسم بسيط لأنه إما معني وإما ذات، ذات كزيد، مدلول زيد ذات مشخصة، ومدلول علم وفهم وعقل هذا نقول: هذا معني، حينئذٍ إما هذا وإما ذاك، أما الفعل لا فهو يدل على شيء مركب، مركب من حدث وزمن فهو ثقيل. وبعضهم زاد: أنه يستلزم فاعلاً، وهذا ما يؤدي بالحرف، يعني: النسبة، وهذا أيضاً يدل الفعل على الفاعل، وسيأتينا أنه يدل على الفاعل بدلالة الالتزام؛ لأن الحدث لا بد له من محدث، وإذا بني الفعل ازداد ثقلًا، إذا بني كذلك على الضم هذا زاده وزاده، على

كلٍ كلها تعليقات.

يقولون: والنكات لا تتزاحم، هكذا يقول المحشون، النكات لا تتزاحم، يعني: إذا ظهر لك الشيء أنه هو نكتة .. يعني: الفائدة من التعليل أو كذا، وإذا قال غيرك مخالفاً لك لا بأس، إلا ما ذهبت إليه من التعليل وإلا الناس كلهم على غلط، نقول: هذا إرهاب كما يقال!

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

وقفنا عند قول المصنف رحمه الله تعالى:

وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا ... لِلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اغْتِبَا

أراد أن يبين بهذا البيت أن الإعراب .. إعراب الأسماء الستة أو السبعة ليس مطلقاً،
يعني: إعرابه بالواو نيابةً عن الضمة، أو بالألف نيابةً عن الفتحة، أو بالياء نيابةً عن
الكسرة، وإنما بشروط لا بد من استيفائها، إن وجدت الشروط حينئذٍ يجوز لك الإتمام
ويجوز لك غيره، فهذه الشروط التي سيذكرها مجوزة للإعراب بالحروف، وليست موجبةً،
لكن إذا اختار الإتمام لا بد أن توجد هذه الشروط مجتمعة، أما إذا لم توجد حينئذٍ لا
يصح أن يعرب بالواو.

((وَلَهُ أَخٌ)) [النساء:12] أخ: هذا لم يصف، حينئذٍ إذا لم يصف لا يمكن أن نعربه
بالإتمام.

إذاً: هذه الشروط التي سيذكرها شروط لجواز الإتمام، ليست موجبةً، بمعنى أنها إذا
وجدت لا يلزم منه أن يعربه على لغة الإتمام، وإنما إذا أراد الإتمام لا بد أن يكون
مستوفياً لهذه الشروط، ولذلك عبر بالشرط:

وَشَرَطُ، الشرط: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته:
وَلَا زِمَ مِنْ انْعِدَامِ شَرَطٍ

كسببٍ عَدَمُ مَشْرُوطٍ لَدَى ذِي الضَّبْطِ

وَشَرَطُ ذَا، شرط: مبتدأ، وهو مضاف، وذا: اسم إشارة مضاف إليه، والإعراب هذا
بدل أو عطف بيان من ذا.

أَنْ يُضَفَّنَ، أن: حرف مصدر، يُضَفَّنَ: هذا فعل مضارع منصوب بأن مغير الصيغة،

ونائب الفاعل ما هو؟

النون هذه ماذا، نون الإناث أو نون النسوة؟

نون الإناث نعم، هذا مثال لما ذكرناه، لا تقل: نون النسوة، في هذا المقام غلط،
الهندات يقمن، لا بأس تقول: نون الإناث ونون النسوة، أما هنا لا: النون يسرحن.
أن يُضَفَّنَ: إذاً النون هذه نون الإناث، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر عن
المبتدأ.

وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ إِضَافَتُهُنَّ، يعني: الأسماء السابقة، لا بد من الإضافة.

شَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ: يعني بالأحرف الثلاث في الكلمات الست أن يضمن، لا بد من
الإضافة، الإضافة سيأتي بيانها أنها نسبة تقييدية، يعني: يقيد الأول، غلام زيد، غلام
هذا إذا أطلقته يحتمل أنه غلام زيد، يحتمل أنه غلام عمرو، يحتمل أنه غلام امرأة هند
إلى آخره، فإذا قيدته أضفته حينئذٍ قيدته، ولذلك هذا نوع تقييد، غلام زيد لا غلام
غيره، أليس كذلك؟ بخلاف فيما قد يقيد بالنوع وقد يقيد بالشخص، غلام زيد تقييد
بالشخص، وغلام امرأة هذا تقييد بالنوع، لماذا؟

لأنك خصصته بكونه غلام امرأة، يعني: ليس غلام رجل، إذاً خرج كل الرجال، ودخل
بقوله: غلام امرأة كل امرأة، حينئذٍ هذا تقييد بالنوع، لا يلزم منه أن يكون غلام هند أو
فاطمة أو عائشة، قد يحتاج إلى دليل منفصل، وأما غلام امرأة نقول: هذا تقييد بالنوع،
سيأتي في محله.

إذاً: لا بد من الإضافة: وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا ... لِلْيَا، يضمن: أين الفاعل؟
نون الإناث، أضافَ يُضَيَّفُ إِضَافَةً، قال: يضمن إلى كل اسم لا للياء، حذف المتعلق،
ثم عطف (لا): هذه حرف عطف، جاء زيد لا عمرو، فقوله: أن يضمن لا للياء، نقول:
معطوف، لا معطوف، معطوف على ماذا؟

على متعلق يضمن المحذوف، والتقدير: أن يضمن لأي اسم لا للياء، كل اسم يجوز أن
يضاف إلى هذه الأسماء الستة، ونستثني ذو؛ لأن له تفصيلاً خاصاً.
أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِلْيَا: نقول: معطوف على لا للياء، معطوف على متعلق يضمن المحذوف،
والتقدير: أن يضمن لأي اسم لا للياء، وشرط ذا الإعراب أن يضمن لأي اسم لا للياء،
أي ياء؟

ياء المتكلم، لم يقيدها ياء المتكلم بخلاف أخي، كما سيأتي، ولم يقيد الياء بياء المتكلم؛
لأن الإضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلاً لا اختصاصها بالفعل.

وَيَا أَفْعَلِي: هل يحتمل أنها داخلة للياء هنا؟

لا ليست محتملة، لماذا؟

لأن تلك خاصة بالفعل بل هي من علاماته.

إذاً: للياء المراد به ياء المتكلم، شرطها الإضافة.

ثم الشرط الثاني: ألا تكون الإضافة إلى ياء المتكلم، إذاً: ذكر كم شرط؟

ذكر شرطين، سيأتي في الشرح.

كجأ أخو أبيك ذا اعتلاً:

كجأ أخو (جاء أخو) هذا الأصل أنه مهموز، ولكن قلنا: إذا توالى همزتان حينئذٍ

حذف الهمزة الأولى من جاء وهي لام الكلمة لغة لا ضرورة، كجأ، يعني: كقولك:

جاء، دخلت الكاف على محذوف، كقولك: جأ أخو أبيك، أخو .. جا: فعل ماضي

مبني على الفتح .. على فتح الهمزة المحذوفة تخفيفاً، أخو: فاعل مرفوع بالواو، لماذا؟

لأنه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو نيابةً عن الضمة، أخو: مضاف، وأي: مضاف

إليه، إذاً: وجدت الإضافة لا للياء، ولذلك أعرب أنه مرفوع بالواو، أخو أبيك، إذاً:

أضيف، أخو: مضاف، وأي: مضاف إليه مجرور بالياء نيابةً عن الكسرة؛ لأنه من

الأسماء الستة.

ووجد الشرط أيضاً: وهو إضافته إلى الكاف، أي: مضاف مجرور بالياء نيابةً عن

الكسرة؛ لأنه من الأسماء الستة، أي: مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح

في محل جر مضاف إليه.

إذاً وجد أمران: أخو مضاف، وأي مضاف إليه، وأي مضاف والكاف مضاف إليه.

ذَا اعتلّال: ذا اعتلال، ذا: هذا منصوب على أنه حال، من المضاف لا من المضاف

إليه لعدم شرطه، ذا، نقول: حال من المضاف الذي هو أخو، وهو مضاف، ذا اعتلاً:

حينئذٍ لا يكون من المضاف إليه، لفقد شرطه كما سيأتي في محله، ذا: مضاف،

واعتلاً .. (اعتلا): مأخوذ من العلو، يعني: صاحب الاعتلاء صاحب العلو والمنزلة،

اعتلاً .. اعتلاء: حذفت الهمزة للضرورة هنا، بخلاف: جا أخو حذفت لغةً.

طيب! ذا اعتلاً: ذا، نقول: منصوب بالألف؛ لأنه بمعنى: صاحب.

من ذاك ذو إن صُحبةً أباناً:

إذاً هو مضاف، واعتلاً مضاف إليه، ذا: منصوب بالألف نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من

الأسماء الستة، وهنا وجد فيه شرط الإضافة لاسم اعتلاً لا للياء.

لَلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا: هذا المثال حوى كون المضاف إليه ظاهراً ومضمراً ومعرفةً ونكرة، أين هي .. أين المضاف إليه؟

لأنه قال: أن يضمن لأي اسمٍ .. لكل اسمٍ، هذا يشمل ماذا؟
يشمل النكرة والمعرفة، ويشمل الظاهر والمضمّر، لا للياء: استثنى من المضمّر اللياء، طيب في المثال هنا: جا أخو أبي: هذا اسم ظاهر مضاف إليه، الكاف: مضمّر، اعتلا: نكرة وهو ظاهر، إذاً: ضمير وهو الكاف، ومعرفة وهو أبي؛ لأنه أضافه إلى الضمير فاكسب التعريف، واعتلا: هذا نكرة، وجد فيه الأربعة الأنواع، واضحة عندكم؟
نقول: قوله للياء هنا أطلق: أن يضمن لكل اسم لا للياء، كل اسم: يشمل ماذا؟
أن يكون المضاف إليه نكرة، ومثل له باعتلا، أن يكون معرفةً ومثل له بأبيك، أليس كذلك؟ أبيك؛ لأنه اكتسب التعريف من الكاف، أن يكون ضميراً: وهو الكاف، أن يكون ظاهراً: وهو أبي.

إذاً: فدخل أنواع المضاف إليه المغاير للياء، وغير الباء إما ظاهر وإما مضمّر، والظاهر إما معرفة وإما نكرة وكلها موجودة في المثال، فله دره.
وَشَرَطُ ذَا اِإْعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا ... لَلْيَا كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا

كم بقي من الشروط؟ بقي أن تكون مكبرة، وأن تكون مفردة، هل يمكن أخذها من المثال؟ نعم، يمكن ذلك؛ لأنه قال: أخو، وهذا مفرد ومكبر، وأبي: هذا مفرد ومكبر؛ لأن قاعدة ابن مالك رحمه الله في الألفية: أنه يعطي الحكم بالمثال، هذه قاعدة مطردة عنده رحمه الله: أنه يعطي الحكم الذي يريده بالمثال.

أَبْ أَخْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ، هنا لما مثل قال: كَجَا أَخُو أَبِيكَ حينئذٍ إذا أخذنا هذين الشرطين من المثال نقول: وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا للياء مع ما هن عليه من الأفراد من والتكبير، وهذا شرط دل عليه بالمثال، إذاً: ذكر الشروط الأربعة في هذا البيت.

إذاً نقول: ذكر النحويون .. -قال ابن عقيل-: ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعة، هذه العامة التي تعم الكل، وثم شروط خاصة، وهي: ذو، أن تكون بمعنى صاحب، والفم حيث الميم منه بان، حينئذٍ لكل من هذين الاسمين شرط خاص به، ذو: أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى جنس ظاهر كما سيأتي، وفم: شرط لها أن تنفصل عن الميم مع بقية الشروط، فحينئذٍ ل (ذي) كم شرط؟ ستة شروط،

ول (فم) خمسة شروط، وما عداها أربعة شروط، إذاً: هذه الأربعة عامة، وأما (لذي وفم) فذو يشترط فيها شرطان عن الأربعة صارت ستة، وفم يشترط فيها انفصال الميم، وهذا شرط خامس فهي خمسة في شأنها.

إذاً: هذه الأربعة نقول: هذه شروط للجميع، مع بقية الشروط التي ذكرها في أول الباب، أحدها -أولها-: أن تكون مضافةً، واحترز بالإضافة عما إذا لم تضاف، إذا لم تضاف حينئذٍ صارت مفردة، النحاة يستعملون المفرد في مقابل المضاف، كما يستعملون المفرد في مقابل المضاف، كما يستعملون المفرد في مقابلة المثني والجمع، كما سيأتي في باب المبتدأ: وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً.

إذاً: المفرد هنا في هذا المقام ألا تضاف، فإن أضيفت جاءت على الشرط، فإن انفصلت عن الإضافة تخلف الشرط، وإذا تخلف الشرط تخلف الحكم وهو جواز الإتمام.

أن تكون مضافة: واحترز بها عما إذا لم تضاف فإنها تكون منقوصةً معربةً بالحركات الظاهرة، نقول: هذا أبٌ وله أخٌ، وله: هذا جار ومجرور خبر مقدم، أخٌ: مبتدأ مؤخر. ((إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا)) [يوسف:78] .. ((وَبَنَاتُ الْأَخِ)) [النساء:23] هذه جاءت مفردة، يعني: غير مضافة فتعرب على الأصل بالحركات الظاهرة، هذا الأصل فيها. وكلها تفرد عن الإضافة إلا (ذو) .. فإنها ملازمة للإضافة، وعليه كما ذكر بعضهم أن هذا الشرط يعتبر لـ (ذو) من باب تحصيل الحاصل، وإذا أردنا أن نقول: من باب تحصيل الحاصل، فنقول: الشروط لـ (ذو) خمسة كما هو الشأن في (فم). إذاً: كلها تفرد إلا (ذو) فإنها ملازمة للإضافة.

أن تكون مضافةً، واحترز بذلك من ألا تضاف، سواء كان المضاف مذكوراً أو مقدراً، جاء في لسان العرب: (خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَاً)، هذا محل إشكال عند النحاة، نحن اشتربنا الإضافة أن يكون مضافاً، أليس كذلك: أن يكون المضاف مذكوراً، طيب سمع: (خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَاً)،، خالط: فعل ماضي، من سلمى: جار ومجرور متعلق بخالط، خياشيم: هذا مفعول به منصوب، وفا: الواو حرف عطف، وفا هذا معطوف على خياشيم، والمعطوف على المنصوب منصوب، حينئذٍ هنا أعربه بماذا؟ أعربه بالألف نيابةً عن الفتحة.

فلو قلنا: شرط الإعراب بالإتمام بالألف: أن تكون مضافة انتقض بهذا البيت، قالوا: لا، لا ينتقض، يمكن أن يؤول بأن تكون الإضافة هنا معنوية أو منوية، أن تكون منوية، والتقدير: خالط من سلمى خياشيمها وفاها، فهو مقدر، إذا كان كذلك حينئذٍ نعم الشرط، فنقول: أن تكون مضافةً سواء كان المضاف إليه مذكوراً أو مقدراً من أجل

إدخال هذا النص، وهذا كما ذكرته لكم سابقاً ومراراً: أن الشيء المطرد لا يعترض عليه بمثل هذه المشتبهات، فحينئذٍ لا بد من تأويلها.

إذاً: أن تكون مضافة، سواء كان المضاف مذكوراً في اللفظ وهو الغالب، أو مقدراً وهو قليل: (خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَاً)، أي: خياشيمها وفاها، فالمضاف إليه منوي الثبوت فهو كالمذكور صراحةً، ولذلك قال في الأوضح: وأما قوله: (خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَاً)، شاذ أو الإضافة منوية، إما أنه شاذ، إما أنه شاذ، يعني: ليس على القياس ولا يقاس عليه، يسمع ولا يقاس عليه، خرج عن القواعد، وإما أن الإضافة منوية، هذا إذا أردنا التأويل .. إذا أردنا التأويل ففرده إلى الأصل.

إذاً: الشرط الأول أن تكون مضافةً، وقلنا: هذا الشرط في: (ذو)، من باب تحصيل الحاصل أنها ملازمة للإضافة.

الشرط الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، نحو: هذا أبو زيد، وأخوه وحموه، فإن لم يوجد هذا الشرط بأن أضيفت إلى ياء المتكلم حينئذٍ عومل معاملة غلامي، وغلامي: اسم مضاف إلى ياء المتكلم، وكل ما أضيف إلى ياء المتكلم فإعرابه يكون إعراباً تقديرياً، لماذا؟ لأن ياء المتكلم يلزم أن يكون ما قبلها مكسوراً، وهذا الذي اشتبه على بعضهم بأن جعل: غلامي، لا معرباً ولا منبياً، والصواب: أنه معرب، وأن الإعراب تقديري؛ لأن التركيب الإضافي سابق على العامل، انتبه إلى هذه! سابق على العامل، حينئذٍ سبق التركيب أولاً ثم سلط العامل على المضاف إليه، فحينئذٍ الكسرة الموجودة قبل الياء سابقة، وجدت أولاً، وإذا وجدت أولاً حينئذٍ هي أولى بالحل، فلا نحذفها ونأتي بما طرأ بعد التركيب.

إذاً: إذا أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة للياء، وكلها تضاف للياء إلا ذو كما سيأتي.

تقول: هذا أبي، ومثله: ((وَأَخِي هَارُونُ)) [القصص: 34] هذا أبي، ذا: مبتدأ، وأبي، نقول: أب خبره مرفوع، ورفع ضممة مقدرة على آخره، الذي هو الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جار مضاف إليه، وكذلك: رأيت أبي، الفتحة مقدرة، ومررت بأبي: الكسرة مقدرة. ((إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ)) [ص: 23] .. ((إِنِّي لَا أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي))

[المائدة: 25] هذا وارد في القرآن أضيفت إلى ياء المتكلم، ورجعت إلى الأصل: وهو إعرابها بالحركات.

الثالث: أن تكون مكبرة، يعني: ألا تكون مصغرة، فإن صغرت حينئذٍ رجعت إلى الأصل، ما الدليل على الشرط الأول الثاني والثالث والرابع؟ نقول: الدليل هو السماع، ليس عندنا إلا السماع؛ لأن أب وما عطف عليه خرج عن الأصل، وهو الإعراب بالحركات، وإذا كان كذلك حينئذٍ نقول: ما خرج عن الأصل فالأصل أنه يبقى على ما سمع، فإذا سمع مكبراً معرباً بالحروف مضافاً إلى غير الياء، نقول: هذه شروط فيه، ولا ننفي بعض الشروط ونلحق به ما لم يتوفر فيه الشرط؛ لأنه يصير من باب الاجتهاد، وهل القياس جائز في اللغة أو لا؟ محل خلاف بينهم.

إذاً: أن تكون مكبرة، واحترز بذلك أن تكون مصغرة، حينئذٍ تعرب بالحركات الظاهرة، هذا أُبَيُّ زَيْدٍ، أُبَيُّ زَيْدٍ: خبر مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، أُبَيُّ مضاف وزَيْدٍ مضاف إليه، وذُوَيْ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زَيْدٍ، وذُوَيْ مالٍ، ومررت بِأُبَيِّ زَيْدٍ، وذُوَيْ مالٍ، كلها بالكسر الظاهر، أو بالفتحة لظاهرة أو بالضمة الظاهرة، هذا الشرط الثالث.

الرابع: أن تكون مفردة، والإفراد هنا مقابل للمثنى والجمع، أن تكون مفردة.. أن ينطق بها مفرداً، يعني: لا مثنى ولا مجموعاً، أبوك أخوك حموك فوك هنوك، مدلولها واحد، فإن ثبت حينئذٍ خرجت عن هذا الإعراب، وألحقت بالمثنى، يعني: أعربت إعراب المثنى، فيقال: أبوان وأخوان وحموان وهنوان وذوا مال، وفوا الزيدين، يعني: فما الزيدين، فحينئذٍ نقول: إذا ثبتت أعربت إعراب المثنى بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَتَخْلُفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ، هذا إعراب المثنى.

فإن كانت غير مثناة بل جمعت، حينئذٍ إن جمعت جمع تكسير ألحقت بجمع التكرير، وهو أنه يعرب بالحركات الظاهرة على آخره، هؤلاء آباء الزيدين، ورأيت آبائهم، ومررت بآبائهم، هذا إذا كانت مجموعة جمع تكسير، فإن جمعت بواو ونون حينئذٍ صارت ملحقة، هي شاذ كما سيأتي يعتبر شاذ، كل الملحقات بجمع المذكر السالم يعتبر شاذاً، وبعضه أشد من بعض، ولذلك نص ابن مالك: وَأَرْضُونَ شَدَّ، مع كون الباب كله شاذ، إلا أن بعضه أشد من بعض كما سيأتي معنا إن شاء الله تعالى.

فحينئذٍ: إذا جمعت بواو ونون، نقول: ألحقت بجمع المذكر السالم فترفع بالواو، وتنصب وتجر بالياء، قال ابن هشام: لم يجمع منها جمع تصحيح إلا الأب والأخ والحم ثلاث، يعني: ليست كلها، لم يجمع جمع تصحيح بواو ونون كمسلمين إلا ثلاثة على ما أثبتته ابن هشام، (الأب الأخ والحم)، أبونا أخونا حمونا، لا يصح أن يقال: هنونا، ولا فونا؛ لأنه لم يسمع على رأي ابن هشام رحمه الله تعالى.

فظاهره سماع هذا الجمع في اللحم، قال ابن مالك رحمه الله:
ولو قيل في حم حمون لم يمتنع، لكن لا أعلم أنه سمع
نفى ما أثبتته ابن هشام رحمه الله تعالى، ابن هشام أثبت أنه سمع في حم: حمون، وابن
مالك يقول: لا أعلم أنه سمع، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.
قال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه؛ لأنه جوزة ابن مالك قياساً لا سماعاً،
وابن هشام الظاهر أنه سمع، ظاهر عبارته؛ لأنه قال: لم يجمع منها جمع تصحيح، يعني:
لم يجمع العرب جمع تصحيح إلا هذه الثلاثة: أب أخ حم، وابن مالك يقول: لا يمتنع
قياساً لكني لا أعلم أنه سمع في اللحم، قال أبو حيان وهو يتبع ابن مالك رحمه الله:
ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه.
وحكا بعضهم سماع هنون كذلك، يعني: نطقت العرب بهذا، وذوون، وعن ثعلب أنه
يقال في فم: فون وفين، فون: يعني جمع بواو ونون، وفين بالكسر، قال أبو حيان: وهذا
في غاية الغرابة، الذين جمعوا فون وفين.

على كل: إن سمع فالأصل السماع، والقياس ممتنع، لماذا؟ لأن ما خرج عن القياس غيره
عليه لا يقاس، خرج عن القياس ما هو؟ نقول: جمع هذه الأسماء الستة بواو ونون هذا
شاذ، معنى شاذ: أنه خرج عن القياس، إذاً: إذا سمع في الثلاث، نقول: هذا شاذ خارج
عن القياس، غيره الذي لم يسمع عليه لا يقاس، فالقياس ممتنع هنا، هذا واضح بين،
وهذا يذكره الأصوليون.

إذاً: ما سمع فيه بقينا على السماع، وما لا فلا.
إذاً: أن تكون مفردة، فحينئذ نقول: إذا ثبتت ألحقت بالمتنى، يعني: أعربت إعراب
المتنى، وإذا جمع جمع تكسير، حينئذ ألحقت بجمع التكسير فأعربت إعراباً ظاهراً
بالحركات الظاهرة، وإذا جمع أو سمع منها ما جمع بواو ونون فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس
عليه، وإعرابه يكون بإعراب جمع المذكر السالم.
ابن عقيل يقول: ولم يذكر المصنف من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين؛ لأنه قال:
وَشَرَطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُصَفَّنَ لَا لِلْيَا ..

ذكر شرطين: الإضافة، وأن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم، والصواب: أنه ذكر شرطين
نصاً، وذكر شرطين ضمناً ودلالةً، للقاعدة: أن ابن مالك إذا أراد الحكم مثل له، أنه
يعطي الأحكام بالأمثلة، بل قد يعرف:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ... إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرَ

عرف المبتدأ والخبر بالمثال، وإن أكد الخبر كما سيأتي: وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدَةُ .. مع كونه نص عليه أولاً لكن بالمثال، وكما قال سيبويه: الاسم كزبد، والفعل كقام، والحرف كإلى، حينئذٍ نأخذ من هذا المثال الأحكام.

ثم أشار إليهما بقوله:

وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِلْيَا .. أي: شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها، وأنه لا بد أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران لا بل يفهم، لا نقول: يمكن أن يفهم، لا بل يفهم؛ لأنه بالاستقراء هو يريد هذا رحمه الله؛ وذلك أن الضمير في قوله: يضمن، راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها، والأولى أن يرجع إلى المثال، يعني: قوله هنا الاستدلال بكونه ذكرها مكبرة، نقول: هو ذكرها مكبرة ليست مضافةً وليست معربةً بواو ونون، أب أخ حم، هذه مكبرة، لكن بالمثال كجا أخو أبيك، هذا تطبيق، فهو أولى أن يجعل مصدراً للحكم من قوله: أب أخ حم كذاك وهن.

إذاً: الشرطان اللذان نص المصنف الشارح هنا أنه لم يذكرها ابن مالك، هو أراد أن يحشرها معها بالتضمنين، بالدلالة أو الفهم، لكنه أخذها من قوله: أب أخ، ولذلك قال: يمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه؛ وذلك أن الضمير في قوله: يضمن، راجع إلى الأسماء التي سبق ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبرة، لكن مفردةً مكبرةً غير مضافة، ولما ذكر المثال هو أكد لتطبيق الشروط كلها، فأخذ الحكم منه أولى.

ثم ما تضاف إليه (ذو) هذا ينبغي الوقوف معه، ذو: قلنا ملازمة للإضافة، ولا تضاف لياء المتكلم البتة، إذاً: ملازمة للإضافة، لا تستعمل إلا مضافةً، ولا تضاف إلى مضمير، قال في القاموس: ذو كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس، (ذو): كلمة صيغت، يعني: وضعت في لسان العرب لفائدة، لماذا؟ ليتوصل بها، إذاً: ليست مقصودةً لذاتها، وإنما هي توصيلة، ووصلة لأي شيء؟ إلى الوصف بالأجناس، فالعرب أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس، واسم الجنس: هو ما دل على معنى كلي، سواء كان معرّفاً بأل أو منكرًا، المراد به ما يدل على الحقائق الذهنية يعني: الصورة التي تكون في الذهن كعلم ومال وجاه ونحو ذلك وفضل، نقول: هذه الألفاظ تدل على المعاني الكلية التي تعقل في الذهن، وهو أشبه ما يكون بالمصدر، فأسماء الأجناس مصادر، أو العكس: المصادر في الحقيقة اسم جنس.

أرادوا أن يصفوا بالأجناس، يعني: أن ينعوتوا الأسماء باسم الجنس، لكن هذا ممتنع، لا يقال: جاء محمد مأل! يمتنع أن يوصف بمال وهو اسم جنس محمد، ولا يقال: جاء محمد علم .. ولا جاء محمد عدل ولا فضل، هذه كلها ممتنع، إذاً: نريد أن نجعل واسطة كلمة، نتمكن بها أن نصف بما امتنع وصفه مباشرة ليوصف به، فلما امتنع أن يقال: جاء زيد عدل أو فضل، قالوا: نريد واسطة، ولذلك قال هنا: (ذو): كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس، فلما أرادوا أن يصفوا بأسماء الأجناس، أي: يجعلوها صفات لم يتيسر لهم ذلك؛ لأن القاعدة: أن النعت لا يكون إلا بمشتق أو ما هو في قوة المشتق، وسيأتينا:

وَأَنَعْتُ بِمُشْتَقِّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْتُ ..

لا بد أن يكون مشتقاً أو ما هو في قوة المشتق، وأسماء الأجناس جامدة ليست بمشتقة، نريد أن نعمم الفائدة فنصف الموصوفات بأسماء الأجناس، فلما تعذر أن نجعل أسماء الأجناس مباشرة صفةً لموصوفاتها جئنا بهذه الواسطة، هذه وظيفة: (ذو)، يلزم من هذا حتى نقرر القاعدة: أن .. إذا كانت (ذو) واسطةً حينئذٍ ما وصف به مباشرة .. جاز وصفه يمتنع إضافته إلى (ذو)، أليس كذلك؟ جاء زيد العالم، هذا مشتق، إذاً: لا يصح أن تضاف (ذو) إلى المشتق؛ لأن ذو إنما وضعت في لسان العرب من أجل أن يتوصل بما امتنع أن يوصف به مباشرة ويلحق بالموصوف.

إذاً: ما أمكن أن يأتي مباشرة ممنوع أن يضاف إلى ذو وهو العلم، جاء رجل يضحك .. رجل: هذا فاعل، ويضحك: الجملة صفة، إذاً: نُعت بالجملة مباشرة، أمكن أو لا؟ أمكن، إذاً: الجملة لما أمكن أن يوصف بها الموصوف مباشرة، إذاً: لا يمتنع أن يوصف بالجملة، بل هي بعد النكرات صفات، وهي قاعدة مطردة.

حينئذٍ لا يجوز أن تضاف (ذو) إلى الجمل؛ لأن (ذو) إنما صيغت في لسان العرب ليتوصل بها إلى أن ينعت بما بعدها ما قبلها مما امتنع دون (ذو) فما أمكن أن يوصف به مباشرة كالعلم والجملة امتنع، هذا واحد.

ثم ما امتنع أن يوصف به مباشرة، سيأتينا في المعارف:

أن منها ما ينعت وينعت به.

وأن منها ما ينعت ولا ينعت به.

وأن منها ينعت به ولا ينعت.

الضمير هل يصح أن يكون وصفاً؟ لا ينعت به ولا ينعت، الضمير لا يصح أن يوصف به، إذًا: لا يصح إضافة (ذو) إلى الضمير، وشذ قوله: إنما يَعْرِفُ ذا الفضل من الناس ذُووهُ .. هذا شاذ من وجهين:

أولاً: جمع (ذو) جمع تصحيح، وهو شاذ، ثانياً: أضافه إلى الضمير، لماذا شذ إضافة (ذو) إلى الضمير؟ لأن الضمير دون واسطة (ذو) يتمتع لذاته أن يوصف به، حينئذٍ لا يجوز أن يضاف إلى (ذو).

زيد: علم، هل يصح أن ينعت بالأعلام؟ جاء زيدُ الفاضلُ، زيد: علم، الفاضل: نعت، لكن هل يصح أن ينعت بالعلم؟ جاء الفاضل زيدُ، التركيب صحيح أو لا؟ جاء زيد الفاضل، هذا نعت، جاء الفاضل زيد، يصح أو لا .. التركيب صحيح أو لا؟ يصح، التركيب صحيح، لكن هل يصح أن نعرب زيد على أنه نعت للعالم، أو الفاضل؟ لا، لماذا؟ لأنه لا ينعت بالأعلام، لماذا لا ينعت بالأعلام؟ لأنه ليس مشتقاً ولا مؤولاً بالمشتق، هو جامد، ولذلك لما كانت أعلام الرب جل وعلا أوصافاً في المعنى صح أن ينعت بها، كما ذكرناه في البسملة، ولذلك الرحيم، بسم الله الرحمن، نقول: هذا نعت للفظ الجلالة.

كيف ينعت به، والقاعدة: أنه لا ينعت بالأعلام؟ وهذه مطردة حتى في أسماء الله عز وجل، لكن لما كانت أسماء الرب جل وعلا لها جهتان: هي أعلام وأوصاف، من حيث كونها علماً لا يجوز النعت بها، ومن حيث كونها وصفاً جاز النعت بها. وأما زيد: هذا جامد، لا يدل على معنى، الرحمن: يدل على أنه متصف بالرحمة، وأما زيد: هذا جامد، حينئذٍ لا يصح أن ينعت به. إذًا: لا يصح أن يضاف (ذو) إلى زيد، «أنا الله ذو بكة» .. قالوا: هذا نادر أو شاذ، ذو بكة، يعني: صاحب مكة، «أنا الله ذو بكة»، هذا علم، أضيفت (ذو) إليه، حينئذٍ نقول: هذا شاذ.

إذاً الخلاصة: أن (ذو) لا تستعمل إلا مضافةً، هذا أولاً، ثانياً: لا تضاف إلى الضمير، ثالثاً: أن المضاف إليه يتعين أن يكون اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صفة، اسم جنس، يعني: لا يكون ضميراً، غير صفة: هذا احترازاً من المشتق، يعني: لا تضاف إلى المشتق، ولما عرفنا العلة من وضع (ذي) في لسان العرب، وأنها وُصِّلَتْ حينئذٍ امتنع إضافتها إلى أربعة أشياء، لا تضاف إليها البتة، وهي: العلم، والضمير، والجملة، والمشتق، إذًا: لا تضاف إلى هذه الأربعة الأشياء.

وأما قول الشاعر:

إنما يَعْرِفُ ذا الفضل من الناس ذُووهُ ...

فهذا شاذ من وجهين، وأما قوله:

اذهب بذي تسلم ..

اذهب بذي أي: في وقت صاحب سلامة، تسلم: هذا جملة فعلية، بذي تسلم .. في ذي تسلم، يعني: في وقت صاحب، فذي: صفة لموصوف محذوف، اذهب بذي تسلم، يعني: في وقت صاحب سلامة، حينئذٍ أضيفت (ذو) إلى الجملة، نقول: هذا شاذ أو نادر.

وإضافتها للعلم كذلك: أن الله ذو بكة، نقول: هذا شاذ ولا يقاس عليه.

إذاً: لا تضاف (ذو) إلا إلى اسم جنس ظاهر، يعني: لا مضمّر، غير صفة.

اسم الجنس: ما وضع لمعنى كلي، معرفاً كان أو منكرًا، أي: للصورة الذهنية العامة، والصفة هنا التي نفيت -غير صفة-، المراد به المشتق؛ لأن المشتق يدل على ذات ومعنى، لا المعنى القائم بالموصوف؛ لأن العلم هو في نفسه صفة، إذا قيل: جاء زيد ذو علم، أو: رأيت رجلاً ذا علم، علم نقول: صفة أو لا؟ هو صفة، تقوم بموصوفها؛ لأن العلم عرض لا يورد إلا في محل لا بد، فحينئذٍ ما الفرق بين علم وعالم؟ نقول: العالم هذا صفة باعتبار اصطلاح النحاة أو الصرفيين ... يعني: لفظ مشتق دل على ذات متصفة بمعنى وهو العلم.

وأما لفظ علم من حيث هو، نقول: هذا صفة كذلك، لكنه ليس هو الصفة التي يعينها النحاة، وإنما يعنون بالصفات المشتقات، وإذا أطلقوا الصفة انصرف إلى ذلك المعنى. وخرج باشتراط اسم الجنس: العلم والجملة، ولا يقال: أنت ذو محمد، أو ذو تقوم، وباشتراط الظاهر خرج الضمير الراجع إلى بعض الأجناس، فلا يقال: الفضل ذو أنت، واشتراط غير الصفة: الصفة، فلا يقال: أنت ذو فاضل، إذاً: (ذو) صلة للوصف، والضمير والعلم لا يوصف بهما، والمشتق غني عنها؛ بصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة، هذا ما يتعلق بـ: (ذي).

وَشَرَطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا ... لِلْيَاكِجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اِعْتِلَا

إذاً: أربعة شروط عامة، ويزاد عليها في: (ذي) أن تكون بمعنى: صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة، ويشترط في: (الفم) أن يكون منفصلاً عن الميم، هذا ما يتعلق بالبَاب الأول من أبواب النيابة، وهو الأسماء الستة المعتلة المضافة: أنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتنصب بالألف نيابةً عن الفتحة، وتجر بالياء نيابةً عن الكسرة.

ثم قال رحمه الله تعالى:
بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى وَكَلَا ... إِذَا بِمُضَمَّرٍ مُضَافاً وَصِلاً

هذا هو الباب الثاني: وهو باب المثنى.
والمثنى: هذا اسم مفعول، تُثْنِي تُثْنِي فهو مُثْنًى، ويطلق النحاة عبارتين: التثنية، والمثنى، وهذه يطلقها كثير ابن آجروم: التثنية، حينئذ يكون من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، أو: من إطلاق المصدر وإرادة أثره؛ لأن التثنية فعل الفاعل، كالتكليم والتلفظ، نقول: فعل الفاعل، يعني: المصدر مراداً به أثره.
وحقيقتها عند النحاة، -التثنية-: جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره، فعلك أنت كونك تأتي إلى زيد، وتأتي إلى زيد، وتجمع بينهما في لفظ واحد، وتلحقهما ألفاً ونوناً في حالة الرفع، وياءً ونوناً في حالتي النصب والجر، فعلك أنت، هذا يسمى: تثنيةً.

والذي صار أثراً لهذه التثنية لاسم الزيدان هذا مُثْنًى، إذاً: المثنى يصدق على ماذا؟
يصدق على الألفاظ، والتثنية: هذا معنى من المعاني، ففرق بينهما، المُثْنَى: الزيدان ..
المسلمان هذا مُثْنًى، تقول: هذا مُثْنًى، إذاً: مسماه لفظ، وقد سبق معنا: أن اللفظ قد يكون مسماه لفظ الآخر، ومثله المثنى الذي ذكرناه.
إذاً التثنية: هي جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره، وأما المُثْنَى: فله معنيان: معنى لغوي، ومعنى اصطلاحى:

أما معناه اللغوي: فهو ما دل على اثنين، كل ما دل على اثنين فهو مثنى، زوج وشفع، والزيدان، واثنان، وكلا، وكلتا، كل هذه مُثْنًى في لغة العرب، فهو عام يشمل هذا وذاك.
وأما في اصطلاح النحاة: فهو أخص، إذ دائماً العلاقة بين المعاني اللغوية والمعاني الاصطلاحية لا التباين، ليست متباينة، بل هو المعنى نفسه في لسان العرب، ولكن خُصَّ ببعض أفرادها، وهو ما يسمى: بالحقيقة العرفية، العلاقة بينهما العموم والخصوص المطلق:

كل مُثْنًى اصطلاحاً فهو مُثْنًى لغةً من غير عكس.
حقيقته عند النحاة: ما دل على اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه، (ما) اسم موصول بمعنى: الذي، نفسره بماذا؟ اسم معرب لا نقل: لفظ، وحينئذ يدخل معنا الكلام والجملة والكلم؛ لأن اللفظ عام، لا نقل: كلمة، فيدخل معنا الاسم

والفعل والحرف، ولا نقل: اسم فيدخل معنا المبني؛ لأن الكلام الآن في ماذا؟ الكلام في المعربات، والعناوين معتبرة في الحدود والأحكام التي تذكر تحتها، ماذا نقول نحن؟ إذاً: (ما) هذه نقول: اسم معرب، إذاً: اسم موصول بمعنى: الذي، هو مبهم، بماذا يفسر؟ يفسر باسم معرب .. اسم لا فعل ولا حرف، معرب لا مبني، فالمبني هنا ليس بداخل.

ما دل على اثنين: (ما) قلنا: اسم معرب فهو جنس، دخل فيه كل ما يدل على اثنين، لكن بشرط أن يكون اسماً معرباً.

دل على اثنين: خرج به ما دل على واحد؛ لأن اسم معرب يشمل ما دل على اثنين، وما دل على واحد، وما دل على أكثر من اثنين، أليس كذلك؟ (ما) اسم معرب دخل فيه ما دل على اثنين، ودخل فيه ما دل على واحد، ودخل فيه ما دل على الجمع، إذاً: نحتاج أن نخرج ما دل على الواحد، وما دل على أكثر من اثنين، حينئذ قلنا: ما دل على اثنين.

وللفائدة: الأفعال الداخلة في الحدود منزوعة الزمن (دل) متى؟ في الماضي مثل: قام زيد، نقول: لا، ليس هذا المراد، إنما (ما) يعني: اسم معرب ذو دلالة على اثنين؛ لأن الدلالة على اثنين لو كانت في الزمن الماضي الآن منتفية، وفي المستقبل منتفية، فارتفع المثني من أصله؛ لأنه انقطع، كان في لسان العرب قديم، دل على اثنين، والآن لا يدل على اثنين، هذا إذا اعتبرنا الزمن في الأفعال الداخلة والحدود، قد نص بعضهم .. بعض المحشين على أن الأفعال الداخلة في الحدود منزوعة الزمن، وهذا قد يراد: ((وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً)) [النساء: 96] كان: فعل ماضي، كان متى؟ نقول: ماضي لفظاً ومعنى، أو ماضٍ لفظاً لا معنى؟ الثاني، ثم الثاني: هل هو يفسر بالحال أو بالإطلاق؟ يفسر بالإطلاق؛ لأن الله موصوف صفوة أزلية لا أول لها ولا آخر، فحينئذ نقول: هو موصوف بكونه غفوراً رحيماً، ف (كان) هذه نعبر عنها بكونها منزوعة الزمن، دائماً القرآن كله من أوله إلى آخره، وكان وكان .. نقول: منزوعة الزمن.

وحينئذ في مثل هذا التركيب نقول: تدل على الاستمرار، وهذه مسألة أصولية هناك عندهم، هل (كان) من صيغ العموم أو لا؟ {كان صلى الله عليه وسلم} إذا دخل الخلاء قال: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث { (كان) هنا في الماضي، ثم الآن لم يقل: أو أنها تدل على الاستمرار؟ محل خلاف بين الأصوليين، والصحيح: أنها تدل في مثل هذه التراكيب على الاستمرار، مدة دخوله، كلما دخل إلى الخلاء قال: أعوذ بالله

من الخبث الخبائث.

إذاً: (كان) هنا في هذه التراكيب نقول: منزوعة الزمن، كذلك دل في الحد هنا منزوع الزمن.

حينئذٍ (ما) اسم معرب ذو دلالة، إذاً: ما دل على اثنين خرج به ما دل على واحد، وفيه زيادة المثني، سكرآن على وزن فَعْلَان، هذا مثل زيدان أو مسلمان، في اللفظ مثل زيدان، والألف والنون زائدة؛ لأن وزنه فعلان، سكران مدلوله واحد أو اثنان؟ واحد، إذاً: ما دل على اثنين أخرج ما كان في ظاهره زيادة المثني ومدلوله واحد: عثمان .. فعلان، الألف والنون زائدة، حينئذٍ مدلوله واحد سواء كان من الأعلام أو من الأوصاف، فما دل على واحد وفيه زيادة المثني نقول: ليس بمثنى، كذلك: ما دل على أكثر من اثنين، ما دل على اثنين: أخرج ما دل على واحد، وأخرج ما دل على أكثر من اثنين، غلمان، أصلها: غلام، الألف والنون زائدة أو لا؟ زائدة، إذاً: فيه زيادة كزيادة الألف والنون، لكن مدلولها أكثر من اثنين فليس بمثنى. وكذلك المثني المسمى به، لو سمي شخص: الزيدان، يسمى: زيدان، أليس كذلك؟ فإذا سمي به بالمثنى زيدان مدلوله واحد أو أكثر؟ واحد، ما دل على اثنين أخرج ما سمي به من المثني!

قوله: بزيادة في آخره: هذا أخرج ما دل على اثنين لا بزيادة، وإنما وضع في لسان العرب هكذا مثل ماذا؟ (زوج، وشفع) هذا دل على اثنين لكنه لا بزيادة، والمثنى الذي معنا اصطلاحاً هو ما دل على اثنين بسبب زيادة في آخره، وهذه الزيادة ألف ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر.

إذاً: (بزيادة) الباء للسببية، وهو متعلق بقوله: دل، يعني الدلالة حاصلة بأي شيء على الاثنين، بسبب زيادة ألف ونون إلى آخره، صالح للتجريد بزيادة في آخره، إذاً: خرج زوج وشفع وكلا، كلا هذه دلت على اثنين وضعاً، والألف هذه أصلية؛ لأن أصل وضع الاسم على ثلاثة أحرف، ثم اختلفوا: هل هذه الألف منقلبة عن واو أو ياء على خلاف طويل، إذاً: (كلا) نقول: دل على اثنين وهو وضعاً ليس بزيادة في آخره. صالح للتجريد: التجريد من ماذا؟ من الزيادة التي بواسطتها دل على اثنين، خرج اثنان واثنان، اثنان واثنان فيهما زيادة، لكن لا يقال: اثنان واثنان بنقص الألف والنون، مع كون الألف والنون زائدتين، صالح للتجريد: خرج به ما لا يصلح للتجريد، يعني: نزاع الزيادة.

وعطف مثله عليه: خرج ماذا؟ ما صلح للتجريد، لكن لا يعطف عليه مثله، وإنما مغاير له، مثل ماذا؟ قمران، قمر وقمر ليس عندنا قمر ثاني إلا مجازاً، أما حقيقةً ليس عندنا قمران ولا شمسان، فنقول: قمران، هذا ملحق بالمتنى وليس بمثنى؛ لأنه من باب التغليب، إذاً: هو دل على اثنين وزيادة في آخره، وصالح للتجريد قمر، وعطف مغاير له عليه لا مثله، فحينئذٍ نقول: قمرٌ وشمسٌ، من باب التغليب، إذاً: عطف عليه مغاير له، والشرط في المثنى: أن يكون مغايراً للمعطوف عليه، وهذا ينطبق على الزيدان، زيدان، أصله: زيد وزيد، جاء زيد وزيد، هذا أصل التركيب.

وقاعدة العرب الاختصار، وما وضع الضمير ولا المتنى ولا الجمع إلا من أجل الاختصار في لسان العرب، والسيوطي له كلام في هذه القاعدة جيد في: الأشباه والنظائر، وله أمثلة كثيرة جداً، الاختصار .. أصل الكلام تقول: جاء زيد وزيد، كلما رأيت اثنين جاء زيد وزيد، راح محمد ومحمد، لكن اختصاراً تقول: جاء محمدان، هذا اختصار، والجمع مثله إذا كانوا عشرة جاء زيد وزيد .. كلما تريد أن تذكر العشرة تقول: جاء زيد وزيد إلى آخره! لكن إذا اختصرت تقول: جاء الزيدون، هذا من باب الاختصار، وإلا الأصل أن يعطف كل واحد من آحاده على نظيره، ولكن القاعدة التي ذكرناها.

إذاً: ينطبق على الزيدان: زيد وزيد، الزيدان: اسم معرب دل على اثنين بزيادة في آخره، وهي الألف والنون وصالح للتجريد بأن يقال: زيد وعطف مثله عليه: زيد وزيد، وأما: زوج وشفع وكلا وكلتا واثنان واثنتان، وما سمي به منه، فهذا ليس بمثنى. وعلى جهة التأصيل والتععيد نقول: ليس من المثنى ستة أمور: أولاً: ما يدل على مفرد كسكران وعثمان، هذا دل على مفرد. ثانياً: ما يدل على أكثر من اثنين، كالجمع واسم الجمع. ثالثاً: ما يدل على اثنين، ولكنهما مختلفان في لفظيهما مثل الأبوين، للأب والأم، هذا ليس بمثنى.

أو مختلفان في حركات أحرفهما كالعمرين لعمر وعمر، هذا لم يعطف عليه مثله، لا بد أن يكون ثم اتحاد في الحركات، أو مختلفان في المعنى دون الحروف كالعينين: عين باصرة وعين جاسوس، تقول: عندي عينان، هذا سيأتي معنا: أنه هل يثنى اللفظ المشترك أم لا؟ الجمهور على المنع، ومثله المجاز، عندك أسد حقيقي وأسد شجاع رجل، تقول: عندي أسدان، يصح أو لا يصح؟ الجمهور على المنع، لماذا؟ لأن أسد الذي هو مجاز على الرجل الشجاع مغاير في المعنى، على الأسد الذي هو الحيوان المفترس، إذاً: كالعينين، نقول: هذا ملحق بالمتنى.

رابعاً: ما يدل على اثنين متفقين في المعنى والحروف وحركاتها، ولكن من طريق العطف بالواو لا من طريق الزيادة، تقول: أضاء نجمٌ ونجمٌ، لو قال قائل: جاء زيد وزيد، يمنع؟ كَلَامُنَا لَفَظٌ مُفِيدٌ يَصْدُقُ عَلَيْهِ؟ يَصْدُقُ عَلَيْهِ، إِذَا: لا يمنع، لكن إذا قال: جاء زيدٌ وزيدٌ، وأضاء نجمٌ ونجمٌ، هل نقول: نجمٌ ونجمٌ مثني؟ الجواب: لا؛ لأنه عطف عليه مثله صراحةً، والأصل في الزيدان أن يعطف عليه ضمناً، يعني: هذا في قوة زيد وزيد، أخرج الصريح جاء زيد وزيد، فرق بين الضمن والصريح.

خامساً: ما يدل على اثنين ولكن من طريق الوضع اللغوي، كالزوج وشفع وكلا.

سادساً: ما يدل على اثنين وفي آخره زيادة ولكنها لا تغني عن العاطف والمعطوف، مثل كلتا واثنان واثنان، وليس من المثني، بل هو ملحق بالمثني.

عرفنا المثني حقيقته له شروط، وهي ثمانية:

شرطُ المثني أن يكون مُعَرَّباً

موافقاً في اللفظ والمعنى، له

ولم يكن كلاً ولا بعضاً ولا ... ومفرداً، منكرًا، ما رَكَّباً

مماثل، لم يُعْنِ عنه غيره

مستغرقاً في النفي نَلَتْ الأَمْلا

هذه ثمانية شروط، إن وجدنا وقتاً شرحناها، لكن المراد: أن المثني ما دل على اثنين إلى آخر الحد، ما حكمه؟ قال:

بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنِيَّ وَكَلَا .. بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنِيَّ، إلى هنا، فالمثني قسمان: مثني حقيقي، ومثني حكمي ليس بحقيقي.

المثني الحقيقي: هو الذي صدق عليه الحد ووجدت فيه الشروط التي نظمها الناظم:

شرط المثني إلى آخره، هذا المثني الحقيقي.

والمثني الحكمي هو الملحق بالمثني، وهو أربعة ذكرها الناظم: كلا وكلتا واثنان واثنان، ونزيد عليه خامساً: وهو المسمى به، فهي خمسة محصورة، وأما المثني الحقيقي فهو ما وجد فيه الحد.

قال: بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنِيَّ .. ارفع المثني بالألف، وهنا قدم الجار والمجرور للحصر أو للاهتمام؟ الثاني، ليس ثم حصر، بالألف، يعني: بمسمى الألف، لماذا نقدر بمسمى الألف؟ لأن الألف نفسها اسم، ونحن نعرب المثني بالحرف أو بالاسم؟ بالحرف، فنقول:

ناب حرفٌ عن حركة، وهنا نابت الألف عن الضمة، بالألف، أي: بمسمى الألف، ارفع رفعاً مصوراً بمسمى الألف، فالباء للتصوير؛ لأن الألف هي عين الرفع، والرفع هو عين الألف، هذا على مذهب البصريين: أن الإعراب لفظي فهو عينه لا غيره، بمعنى: أنه يدل عليه، بل الصواب أنه عينه.

بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى، أي: المثنى الحقيقي، ثم شرع في ذكر بعض ما حمل على المثنى، قال رجلاً مثال لما سبق، بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى: قال رجلاً، (قال) فعل ماضي، ورجلان: هذا مثنى، ما الدليل على أنه مثنى؟ لأنه دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه، هذا أعلى ما يستدل به على إثبات أنه مثنى، إذاً مثنى رجلاً مثنى، يرفع بالألف.

(قال) فعل ماضي يطلب فاعلاً، والفاعل مرفوع، ورجلان وقع موقع الفاعل فهو مرفوع، ورفعنا هنا بالألف، يعني: بمسمى الألف، ورجلان فاعل مرفوع بقال، ورفعنا ألف نيابةً عن الضمة؛ لأنه مثنى، والنون عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد على المشهور ويأتي هذا بحثه.

وَكَلَّا إِذَا مِثْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً، وكلا: هذا شروع في ذكر الملحقات، الملحقات التي هي لم يصدق عليها حد المثنى، حينئذٍ نقول: هذا ملحق، نحن لما عرفنا المثنى، قلنا: ما دل على اثنين بزيادة في آخره، قلنا: دل على اثنين: أدخل نحو (كلا)، أليس كذلك؟ أدخل (كلا)؛ لأنه في لسان العرب هو في اللفظ مفرد عند البصريين، (كلا) اسم مفرد يطلق على اثنين مذكرين، ضد: (كلتا) لكنه في نفسه اسم مفرد يطلق على المذكر، فإذا قلنا: ما دل على اثنين دخل فيه: (كلا) بزيادة خرج، إذاً: خرج عن الحد، لا يصدق عليه أنه مثنى، وحينئذٍ كيف نعره بالألف؟ نقول: هو ملحق .. هو ليس بمثنى حقيقةً، وإنما هو ملحق، لماذا الحق؟ سماعاً .. أحسنت

فحينئذٍ المثنى الحقيقي هذا من حيث الحد سماعي، ومن حيث الأحاد قياسي، يعني: أفراده -المثنى الحقيقي-، لذلك ما ذكر له أمثلة: بالألف ارفع المثنى كثير هذا، لك أن تولد ما تشاء من الكلمات؛ لأنه غير مقصور على السماع، وأما الملحق الذي لم يصدق عليه حد المثنى حينئذٍ نكتفي بالسماع.

ولذلك نقول: هي خمسة، ولا يجوز نحواً أن تزيد عليه سادسة، إلا إذا سمع أو ما اختلف فيه، أما أن تولد ذهن من عندك هكذا، تقول: هذا ملحق بالمثنى لا، هذا ممنوع، لماذا؟ لأنه خارج عن القياس، وما خرج عن القياس غيره عليه لا يقاس.

إذاً: (كلا) نقول: هذا ملحق بالمتنى، وهو اسم مفرد عند البصريين يطلق على اثنين مذكرين، وهو المتنى المعنوي، لكن هل يرفع بالألف مطلقاً؟ إذا قيل: و (كلا) هنا ما إعرابه؟ معطوف على المتنى، حينئذ يكون التقدير ماذا؟ ارفع المتنى بالألف، و ارفع (كلا) بالألف كذلك، لكن قيده المصنف، ليس مطلقاً؛ لأن (كلا) له حالان: قد يضاف إلى الضمير، وقد يضاف إلى اسم ظاهر، هو ملازم للإضافة سيأتي معنا .. ملازم للإضافة سيأتي في باب الإضافة.

إذا كان ملازماً للإضافة إلى المفرد: إما أن يكون هذا المفرد اسماً ظاهراً، وإما أن يكون ضميراً، المصنف قيد على اللغة المشهورة: أنه لا يلحق بالمتنى إلا في حالة واحدة على المشهور، وهي: أنه إذا أضيف إلى الضمير، ولذلك قال: (إذا) ظرف مستقبل لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط، إذاً: هذا شرط، كما قال هناك: إنَّ ضُخْبَةً أَبَانَا، هنا قال: إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً، يعني: بهذا الشرط ارفع (كلا) بالألف، مفهومه .. مفهوم المخالفة: إذا لم يكن وُصل بمضمرٍ لا ترفعه بالألف، إذاً: هذا قيد للإدخال والإخراج، للإدخال بالمنطوق وللإخراج بالمفهوم؛ لأنه معتبر، إِذَا بِمُضْمَرٍ أخرج ماذا؟ أخرج الظاهر، أخرج الظاهر بالمنطوق أو بالمفهوم؟ بالمفهوم، إِذَا بِمُضْمَرٍ، بمضمر: هذا جار ومجرور متعلق بـوَصِلاً مقدرة؛ لأن (إذا) مضمن معنى الشرط، والقاعدة عند جماهير النحاة: أن أدوات الشرط لا يليها إلا فعلٌ ظاهراً كان أو مقدراً.

((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)) [التكوير:1] إذا كورت الشمس كورت، الشمس: هنا جوز

بعضهم أن تكون مبتدأ، وهو مذهب الفارسي، لكنه ضعيف كما سيأتي في محله. ولذلك يكاد يكون إجماع، بل حكي الإجماع بين البصريين الكوفيين: إن (إذا) في مثل هذه التراكيب لا يليها إلا فعلٌ، لكن البصريون؛ لأنهم يمنعون تقديم الفاعل على الفعل لم ياذنوا بأن يعرب (الشمس) في هذا التركيب فاعلاً، فحينئذ: إما أن يكون مبتدأ، وإما أن يكون فاعل، الفاعل ممتنع، والمبتدأ يمتنع؛ لأنك إذا كان كذلك حينئذ وليت (إذا) الشرطية جملة اسمية، وهذا ممتنع، فقدروا فعلاً: ((إِذَا الشَّمْسُ)) [التكوير:1] إذا كورت الشمس.

وأما على مذهب الكوفيين: هم وافقوا البصريين في أن (إذا) لا يليها إلا الفعل، لكن لقاعدتهم: أن الفاعل يجوز تقديمه على الفعل جوزوا أن يعرب (الشمس) هنا فاعلاً، ((إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)) [التكوير:1] إذاً: الشمس على مذهب البصريين ما إعرابها؟ فاعل لفعل محذوف وجوباً تقديره: كُوِّرَ، لا ليس فاعلاً، نائب فاعل، كور الشيء: هذا

مغير الصيغة، فحينئذٍ: كورت الشمس، نقول: الشمس نائب فاعل، والفعل العامل فيه محذوف وجوباً يفسره العامل المذكور ولا يجوز جمعهما، والمحذوف هذا في محل جزم فعل الشرط، وكورت: الجملة كما ذكرنا آنفاً لا محل لها من الإعراب مفسراً.
أما عند الكوفيين: فالشمس هذا فاعل للفعل المذكور مقدم عليه، وهذا ضعيف كما سيأتي في محله.

إذاً: إذاً بِمُضَمَّرٍ بِمُضَمَّرٍ، نقول: جار ومجرور متعلق بمحذوف واجب الحذف، والأولى ألا يجعل متعلقاً بالمذكور، إذاً بِمُضَمَّرٍ، نقول: متعلق بِوَصِلًا مقدرةً لدلالة وصل المذكورة؛ لأن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ظاهراً كان أو مقدراً، إذاً بمضمر حال كونه مضافاً، مضافاً .. إعرابه: حال، حال من الضمير المستتر في وُصِل العائد إلى (كلا) وهي حال مؤسسة، يعني: كأنه قال: (إذا) و (كلا) إذا وصلا بمضمر حال كونه مضافاً، فمضافاً: حال من الضمير المستتر في (وصل) المحذوف، وهو عائد على (كلا).

بِمُضَمَّرٍ مُضَافاً، أي: حال كونه .. حينئذٍ مضافاً: حال من الضمير المستتر في (وصل) العائد إلى (كلا) مؤسسة، احترز به عما إذا اتصلت بالضمير غير مضافةٍ إليه، نحو: زيدٌ وعمروٌ كلاهما الرجلين؛ لأن الاتصال يشمل القبل والبعد.

على كل: مضافاً له: الضمير يعود إلى .. -ليس عندنا ضمير لكنه من باب الإيضاح-، قلنا: التقدير نوعان: تقدير إعراب وتقدير بيان، قدرنا: إذا وُصِلًا، هذا من أجل الإعراب، مضافاً له لا بد منه، والضمير هنا يعود إلى (كلا) يعني: لا بد أن يكون إذا بمضمر مضاف وُصِلًا، إذا وُصِلًا بمضمر مضافاً له، يعني: (لكلا) ووصل هذا مغير الصيغة، ونائبه يعود إلى كلا، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، الفعل ونائبه وصلا، نقول: هذا لا محل له من الإعراب؛ لأنها مفسرة، مفسرة لماذا؟ للفعل الذي أضمر بعد (إذا).

إذاً: و (كلا) إذاً بمضمر مضافاً وُصِلًا، حينئذٍ نقول: جاز أن .. ماذا؟ إذا وُصِلَت بالضمير جاز أن تلحق بالمتنى، ولذلك قال: و (كلا) أي: وارفع بالألف (كلا) إذا وُصِلًا بمضمر كال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر حملاً على المتنى الحقيقي، مضافاً له .. عفواً! أنا قلت: مضافاً له الضمير يعود إلى (كلا).

الصواب: أنه يعود إلى الضمير.

كَلِمًا كَذَاكَ، يعني: (كلتا) هذا مبتدأ، (كذاك) أي: مثل (كلا) إذاً بِمُضَمَّرٍ مُضَافاً وُصِلًا، إذاً: (كلا) و (كلتا) ملحقان بالمتنى إذا أضيفا إلى ضمير، مفهومه: إذا لم يضافا إلى ضمير فحينئذٍ إعرابهما على الأصل، وهو بالحركات المقدرة، ف (كلا) و (كلتا) نقول: ملحقان بالمتنى، متى؟ إذا أضيفا إلى مضمر، جاءني كلاهما، ورأيت كليهما،

ومررت بكليهما، وجاءتني كلتاها، ورأيت كليهما، ومررت بكليهما، هنا أضيفا إلى الضمير فألحقا بالمتنى رفعا ونصباً وجراً.

فإن أضيفا إلى ظاهر حينئذٍ أعربا بالحركات مقدرةً، كلا الرجلين، جاء كلا الرجلين، رأيت كلا الرجلين، مررت بكلا الرجلين، فحينئذٍ تكون الحركة مقدرة على الألف كالفتى، جاء كلا: فاعل، نعم! جاء كلا الرجلين، جاء: فعل ماضي، وكلا: فاعل، وهو مضاف والرجلين: مضاف إليه، نقول: فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها، كلا: مضاف، والرجلين مضاف إليه، وقل فيما يأتي مثله.

ومثله: جاءتني كلتاها، كلتا: على الألف يقدر، كلتا المرأتين، كلتا المرأتين، حينئذٍ لم يضاف إلى الضمير، كلتا المرأتين، لم يضاف إلى الضمير، كلتا المرأتين: حينئذٍ يكون مقدراً على الألف، ولهذا قال المصنف:

وَكَلَا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَا، ثم قال:

اثنانِ واثنَتانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ: وبعضهم في (كلا) و (كلتا) يعرب الصنفين النوعين إعراب المقصور مطلقاً، يعني: سواء أضيف إلى الضمير أو إلى الاسم الظاهر، يعني: بنوعيه المضاف إلى الضمير، أو الاسم الظاهر يعربه بماذا؟ بالحركات المقدرة على آخره، فيقول: .. مثاله؟ جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدين كلاهما، ومررت بالزيدين كلاهما، يلزمها مطلقاً، والظاهر أن هذه لغة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، كثير ما يأتي به (كلا) مضاف إلى الضمير، ومع ذلك يلزمه الألف، وتجد الآن المحققين يقول: في جميع النسخ بالزمام الألف وهو خطأ، هكذا، يقول: في جميع النسخ التي أمامي كلها بالزمام الألف وهو خطأ.

ما شاء الله تبارك الله! يا أخي ارفع السماع واسأل! قد يكون ليس بحته في النحو، لكن السؤال طيب، والتخطئة هكذا الهجوم هذا غلط، حينئذٍ نقول: هذه لغة، فإذا جاء في لسان عالم، وخاصةً كشيخ الإسلام رحمه الله حينئذٍ نحمله على هذا.

إذاً: (كلا) و (كلتا) إذا أضيفتا إلى الضمير ألحقت بالمتنى.

اثنانِ واثنَتانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ: هذا اللفظ الثالث والرابع، هي أربعة ألفاظ ذكرها الناظم: (كلا) و (كلتا) وهذا بشرط (واثنان) (واثنتان) هذا بدون شرط، (اثنان) (واثنتان) هذا اسمان من الأسماء الدالة وضعاً على اثنين وليس بمثنيين حقيقة؛ لأننا

أخرجناهما بماذا، بأي قيد في الحذف السابق؟ صالح للتجريد، إذاً: هو دل على اثنين
بزيادة، فيه زيادة في آخره، لكنه غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه.
اثنانِ واثنَتانِ: في لغة تميم ثنتان بدون همزة، ثنتان هو جائز، اثنانِ واثنَتانِ: هذا مثنى
المعنى مفرد اللفظ، كابنين وابنتين، ابنين وابنتين: هذا ملحق أو حقيقي؟ حقيقي، إذاً:
شبه الملحق بالحقيقي، قال بعضهم: لما لم يتزن له أن يقول: مثل المثنى أتى بمثالين منه،
يعني: ليس المراد خصوص ابنين وابنتين لهما مزية، لا مراده أي مثنى، لكن اثنان واثنتان
إعرابهما إعراب المثنى الحقيقي، ولذلك شبه بابنين وابنتين.

لما لم يتزن له أن يقول مثل المثنى أتى بمثالين منه، وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى، وقال
آخر: كان يمكنه أن يقول: مثل المثنى فيه يجريان، أي: في الرفع بالألف، كابنين وابنتين
يجريان، يعني: مجرى المثنى الحقيقي في حكمه في أنه يرفع بالألف، كمجرى المثنى الحقيقي
في الإعراب مطلقاً، يعني: سواء أفردا أم أضيفا؛ لأن اثنين واثنين يستعملان مقطوعين
عن الإضافة ويستعملان بالإضافة، تقول: جاء اثنان .. رأيت اثنين .. مررت باثنين،
مقطوع عن الإضافة: ((حِينَ الْوَصِيَّةِ ائْتَانِ)) [المائدة: 106] اثنان: مرفوع.
كذلك إذا ركبنا: جاء اثنا عشر رجلاً .. رأيت اثني عشر رجلاً، حينئذٍ ركبت وأعربت
إعراب المثنى، ((مِنْهُ ائْتَانَا عَشْرَةَ عَيْنًا)) [البقرة: 60] أو أضيفا نحو: اثنانك واثنانك،
هذا على خلاف: هل يجوز إضافتهما أم لا؟ إذاً: اثنان واثنين كابنين وابنتين يجريان،
يعني: كمجرى المثنى الحقيقي في إعرابه بالألف رفعاً وبالباء نصباً وجرراً مطلقاً بدون
شرط أو قيد، سواء أضيفا أم قطعا عن الإضافة مطلقاً، فلا فرق بينهما.
وَتَخْلُفُ أَيْلًا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ ... جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

إذاً: بين لنا الحكم الأول: أن المثنى يرفع بالألف، ثم بين أربعة ألفاظ ملحقة بالمثنى،
قلنا: بقي ماذا؟ بقي المسمى به، وهذا فيه لغتان، يعني: في إعرابه: أنه يعرب إعراب
المثنى، قبل التسمية؛ لأن مدلوله صار فرداً واحداً: زيدان، هذا يصدق على اثنين، ثم
نقلته .. جعلته علماً، صار مدلوله كمدلول زيد شخص واحد، إذاً: خرج بقوله: ما دل
على اثنين، هذا ليس بمثنى؛ لأنه دل على واحد، إذاً: صار ملحقة بالمثنى، فحينئذٍ فيه
لغتان:

أولاً: إعرابه قبل التسمية، وهذا وجه إلحاقه بالمثنى.
الوجه الثاني: أنه يلزم الألف ويمنع الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، يعني: تقول:

جاء الزيدان، هذا يلزم .. أنه يلزم الألف ويُمنع الصرف للعلمية وزيادة .. يعني:
بالحركات، يعرب بالحركات إعراب الممنوع من الصرف، جاء الزيدان، ورأيت الزيدان،
مررت بالزيدان، فهو ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، إذاً: فيه مذهبان
نؤكد:

أولاً: أنه يعرب إعراب المثنى، جاء الزيدان .. رأيت الزيدتين .. مررت بالزيدتين، مثلما
تقول: جاء المسلمان .. رأيت المسلمين .. مررت بالمسلمين، هذا نقول: إعرابه ملحق
بالمثنى.

وجه آخر ليس داخلاً في الملحق بالمثنى: وهو أنه يعرب إعراب الممنوع من الصرف مع
إلزامه الألف، الزيدان دائماً: رفعاً ونصباً وجرّاً، وتظهر الحركات على النون. ... ثم
قال:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ ... جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

أراد أن يبين ما ينصب به المثنى، فبين أن الياء تقوم مقام الفتحة والكسرة: وَتَخْلُفُ الْيَا
فِي جَمِيعِهَا .. تخلف الياء، أي: تقوم مقامها .. مقام الألف، وتخلف الياء الألف، تخلف:
فعل مضارع، والفاعل: الياء، والألف: مفعول به، إذاً: الياء تخلف الألف، يعني: ما
معنى تخلف الألف؟ يعني: تقوم مقامها، في بيان مقتضى العامل لا في النوع الخاص
بالألف وهو الرفع، والمراد: الخُلْفُ، ولو تقديرًا ليدخل نحو: لبيك، ما لم يستعمل
مرفوعاً كما سيأتي في الإضافة.

إذاً: وَتَخْلُفُ أي: تقوم مقامها يَا أي: توجد في محلها، لا أنها نائبة عنها، إذا خلفت
الياء الألف المعنى قد يكون أنها نابت عنها لا، لا تنوب عنها، الياء هذه علامة نصب،
والألف علامة رفع فلا ينوب ما جعل علامة للنصب والجر عما جعل علامة للرفع،
إذاً: تخلف، أي: توجد في محلها، لا أنها نائبة عنها.

اليَا: نقول: الياء فاعل تخلف، قصره للضرورة، الياء هذا الأصل، قصره للضرورة،
والألف: مفعول به، (وجراً ونصباً): هذا بعضهم أعربه حال من المجرور بفي، يعني:
مجرورة ومنصوبة.

قال الصبان: وفيه أن مجيء المصدر حالاً وإن كان كثيراً مقصوراً على السماع لا يقاس
عليه، فالأولى كونه منصوباً على الظرفية بتقدير حذف مضاف، وأقيم المضاف إليه
مقامه، والأصل: وقت جرّ ونصب كما في آتيك طلوع الشمس، يعني: وقت طلوع
الشمس، إذاً: جرّاً ونصباً ليس حالاً، حالة كونها مجرورة ومنصوبة، بل نقول: في وقت

جرّ وفي وقت نصبٍ، متى تخلف الياء الألف جرّاً ونصباً؟ يعني: في وقت جرّ ونصبٍ.
في جَمِيعِهَا: الضمير يعود على ماذا هنا؟ على المثنى وما ألحق به، أي: في جميع الألفاظ
المتقدم ذكرها، لكنه لم يذكر أفراداً للمثنى الحقيقي، وإنما ذكره جملةً، بِالْأَلِفِ اِرْفَعَ الْمُثْنَى
هذا تحته عشرات مئات آلاف الأمثلة، ثم ذكر: كلا وكلتا واثنان واثنتان، أربعة، إذاً:
ارجع الضمير على ما هو عام وهو المثنى، وعلى ما هو خاص وهو (كلا) وما عطف
عليه.

جَمِيعُهَا: وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا، أي: جميع ما ذكر، سواء ذكره على وجه العموم في
المثنى، أو على وجه الخصوص في الملحقات، جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ، يعني: هذه الياء
تكون بعد فتحٍ، احترازاً من الياء التي تكون في جمع التصحيح؛ لأنها تكون بعد كسرٍ،
فرق بين المسلمين والمسلمين.

بَعْدَ فَتْحٍ، يعني: بعد إبقاء فتحٍ لما قبلها، لما قبل الياء، قَدْ أُلِفَ، يعني: قد صار مألوفاً،
لماذا صار مألوفاً؟ هنا نعلل بالسمع، قَدْ أُلِفَ، يعني: كأنه قال: قد عَلِمَ أُولَفَةُ هذه
الفتحة بكونها قبل الياء، ولا يوجد مثنى ياءٍ يعني: في حالة الياء نصباً وجرّاً وما قبله
يكون مكسوراً البتة، بل لا بد أن يكون مفتوحاً، وأما الجمع هو الذي يأتي بالكسر.
جرّاً ونصباً بعد إبقاء فتحٍ لما قبلها قد أُلِفَ، (قد أُلِفَ) قالوا: هذا في معنى التعليم،
ذكره وإن كان يؤخذ الفتح من السكوت على ما قبل الألف الذي هو مفتوح؛ لأن
التصريح أقوى في البيان، ولإفادة علة فتح ما قبل ياء المثنى وهي: أُلَفَةُ الفتح مع
الألف:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ ... جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

بَعْدَ فَتْحٍ، أي: بعد إبقاء الفتح الذي كان قبل الألف؛ لأنه مما أُلِفَ: أن الألف لا
يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مفتوحاً، فالعبرة هنا بالأصل، يعني: خلفت الياء الألف،
ثم ما قبل الألف ما هو؟ فتحة، هل غيرها أم نبقيا كما هي؟ قال: أبقها، لماذا؟ لأن ثم
أُلَفَةُ بين الألف والفتحة، تبقى على ما هي عليه في حالتي الجر والنصب؛ لأن النصب
والجر هو في المعنى خلفٌ عن الرفع.

ولذلك الأصل أن يرفع الاسم، ثم يُنْتَقَلَ منه إلى النصب، ثم يُنْتَقَلَ منه إلى الجر،
ولذلك: الأصل في الياء أنها تكون علامةً لأي شيء؟ للجر لا للنصب، وإنما هنا حمل
النصب على الجر، سيأتي تعليقه في جمع المذكر السالم، فحينئذٍ صار عندنا علامتان
للمثنى، وهما الألف رفعاً والياء نصباً وجرّاً.

لكن هل الياء في الجر والنصب متحدتان أم مختلفتان؟ نقول: مختلفتان، وإن جرى في النطق أنهما متحدان كما قلنا في الضم والضممة .. في البناء والإعراب، لماذا؟ لأنك تقول: رأيت المسلمين، ومررت بالمسلمين، رأيت المسلمين: هذه الياء نائبة عن ماذا؟ عن الفتحة، وبالمسلمين: هذه الياء نائبة عن الكسرة. مقتضي: العامل الذي يقتضي الياء التي نابت عن الكسرة هل هو عين المقتضي العامل الياء النائية عن الفتحة؟ الجواب: لا، إذا اختلف العامل لزم من ذلك أن يتخلف التأثير، فالأثر الذي أحدثه عامل الجر لا يمكن أن يكون هو عين الأثر الذي أحدثه عامل النصب فافترقا. ولذلك نقول: الأصل في الياء أنها عبارة عن كسرتين، كما أن الأصل في الألف أنها تكون للنصب لا للرفع.

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ ... جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

قال الشارح هنا: وحاصل ما ذكره: أن المثني وما ألحق به يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، هذا هو المشهور، وصحح أنه معربٌ بحركات مقدرة، والصواب: أنه متى ما نقل تغيير وتبديل الحروف حروف العلة لاختلاف العوامل فتعليق الأثر بهذا الحرف أولى من التقدير؛ لأن العرب ما غيرت، جاء رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، خاصة مع الصحة وجواز إقامة الحرف عن الحركة، هذا أولى من التكلف.

ومن العرب من يجعل المثني والملحق به بالألف مطلقاً، يعني: فيه لغة أخرى، وهي: إلزامه الألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً، وتقدر عليه الحركات، وهذه اللغة أنكرها المبرد، قالوا: وهو محجوج بالسمع.

والإعراب يكون بحركات مقدرة عليها، كالمقصور، وبعض من يلزمه الألف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح، إذاً: فيه لغة ثالثة لكنها قليلة جداً، إذاً: المشهور أنه يعرب بالحروف، هناك من يلزمه الألف ويعربه بالحركات مقدرة على الألف، وهناك من يلزمه الألف ويعربه بحركات ظاهرة على النون، فيقول: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، وهي لغة قليلة جداً، لكن لا يجري الإنسان في كلامه إلا على الفصح الذي سمع وكثر استعماله في لسان العرب.

إذاً: هذا خلاصة المثني: أنه ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه، أنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، ألحق به خمس كلمات: كلا، وكتلتا، واثنان، واثنان، والاسم المسمى به.

بقي الشروط هذه تأتي عليها غداً إن شاء الله.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* فائدة: شروط التثنية

* بيان الباب الثالث من أبواب النيابة (جمع المذكر السالم).

* حدة - حكمه - شروط ما يجمع هذا الجمع - حكم ماحقته

* الفرق بين نوني المثني وجمع المذكر السالم

* فائدة...: (مسألة) أصل نوني المثني وجمع المذكر السالم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- هذا يسأل عن أحوال الماضي.

- ذكرناها، ترجع إلى الشريط إن شاء الله.

- لم لا يجمع بين الشرطين الأولين من شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف، فيقال: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم؟

- لا بأس، قل شرطين أو قل ثلاثة، ما في بأس.

- جاء أبو العباس: هل إثبات الواو كتابة يعتبر خطأ؟

- لا، حذفها خطأ، الأصل تكتب أبو العباس، ولكن تحذف في النطق، ولذلك

الإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات، يعني تكتب: أبو العباس، هي في الكتابة

موجودة، أبو العباس، تكتبها كما هي، لكن إذا جئت تنطق حينئذ يلتقي ساكنان

فتحذف الواو، فإذا جئت تعرب، أنت تنظر أبو العباس، فترى الواو حينئذ لا تخطيء

تقول: مرفوع ورفعته بالواو لا، إنما تنظر فيما تنطق به، ولذلك يقولون: الإعراب يتبع

الملفوظات لا يتبع المرسومات الذي يكتب.

- هل الأسماء التي يقدر عليها العلامة في الرسم، هل يوضع على آخرها سكون؟

- هذا اصطلاح المعاصرون أنهم ما يكتبون السكون فيترك كما هي.

- إذا قيل: نوع البناء، فهل المراد ظاهر أو مقدر، أو ضم وفتح، أو فعل واسم، أو

واجب وعارض؟

- هل هناك علامة لفظية تفرق بين المعرب والمبني؟

- قد يكون، المضممرات محفوظة، والموصولات أسماء الإشارة محفوظة هذه، بلفظها تعرف أنها مبنية.

- ((فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ)) [مريم:26] أشكل علي نوعه.

- هذا ترجع إلى موجب النداء، في حاشية ياسين فصلها تفصيل، وهذه تحتاج إلى كتابة، باللسان ما تفهم، هي و ((لَتُبْلَوْنَ)) [آل عمران:186] ((وَلَتَسْمَعُنَّ)) [آل عمران:186] كلها فيها قصة طويلة هذه، الحذف والتركيب إلى آخره.

- علامات الاسم، وكذلك علامات الفعل المضارع هل هي خاصة بالمعربات، أم تشترك معها المبنيات، أم بحسب العلامة؟

- هه! هذا سؤال وجيه، العلامات هل هي خاصة بالمعرب، أو أنها تشمل المبني؟ إذا قال:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَةِ وَالْأَلِّ وَمُسْنَدٍ لِلْإِسْمِ، الاسم هنا خاص بالمعرب، أو مطلق الاسم؟ مطلق الاسم، ولذلك قلنا: مررت بـ (ذا) هذا لا يظهر عليه كسرة، فحينئذٍ نحتاج إلى حرف الجر، واضح؟

- هل تنصح بقراء شروح الألفية للمعاصرين؟

- هذا على حسب الطالب، إذا كان عنده النحو مزعج ولا يستطيع أن يفهم ما في بأس، لكن كثر محاولة تسهيل العلوم، الشرح الميسر على كذا .. سؤال وجواب، هذه كلها كتب ما تفيد الطالب، يعني: تفيده إذا كان نوعية معينة .. إذا كان ما يستطيع أن يفهم، أو النحو عنده شبح أو الصرف، ممكن يلجأ إلى هذه الكتب تكون معينة، لكن لا بد من الرجوع إلى الأصول، وأما الطالب الذي يتلمذ على هذه الكتب يكون فيه ضعف، وخاصة سؤال وجواب، هذه صارت في النحو، وصارت في الأصول، وصارت في العقيدة، وفي المصطلح، وفي الصرف، بلاغة، منطق، كله سين وجيم.

- هل لغة كنانة وابن الحارث في (كلا) هي التي يذكرها شيخ الإسلام في كتبه، مع ملازمة الألف؟

- هذا ظاهر ما يُكتب، أو يكتبه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، أنه يلزم الألف (كلا) و (كلتا) الألف، وحينئذٍ تبقى على أصله، إذا كتب عالم كلمة ولها وجه في اللغة، حينئذٍ تبقى على ما هي.

- ما رأيكم بكتاب: القواعد الأساسية، للسيد الهاشمي.

- هو جاء للألفية ورتبها، شرح ميسر، نفس الطريقة، لكن الطالب يسلك مسالك أهل العلم، الألفية الآجرومية، الملحّة، ينتفع كثير، خاصة الشروح التي كتبت على الآجرومية .. التي كتبت على الملحّة، قطر الندى، كتب نفيسة جداً، لذلك: محبب النداء للفاكهة على قطر الندى، هذا يُقرأ في بعض البلاد بعد الألفية، مع كونه شرحاً لقطر الندى؛ لقوته قوي جداً، وعليه حاشية ياسين الحمصي أشد وأشد، وإذا ترى الطالب على هذه الكتب فالذهن عنده ..

- يرى ابن الحاجب جواز النعت بالجامد، فهل على قوله يجوز إضافة (ذو) إلى المشتق؟
- أولاً نمنع، وأما على قوله هو الله أعلم، ترجع إلى أقواله، هل يجوز هذا أم لا، أما نحن نقول: لا، ما يوصف بالجامد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

سبق الحديث عن المثني، وعرفنا: أنه ما دل على اثنين بزيادة في آخره لصالح للتجريد وعطف مثله عليه، قلنا: المثني نوعان: مثني حقيقة، ومثني حكماً، يعني حكماً، بمعنى: أنه لا يصدق عليه حد المثني، وعرفنا أنه يعرب بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً، وأنه ثاني الأبواب .. أبواب النيابة التي خرجت عن الأصل وناب فيه حرف عن حركة، ثم ألحق به خمسة ألفاظ، وهذه مرده إلى القياس: (كلا) و (كلتا) و (اثنان) و (اثنتان) وهذه ذكرها الناظم وبقي المثني المسمى به: بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى أَي: الحقيقي. و (كلا) ليست مطلقاً، بل: إِذَا مِضْمَرٌ مُضَافٌ وَصِلاً، يعني: إذا أضيفت إلى المضمير، حينئذ تكون ملحقةً بالمثنى، كَلْتَا كَذَاكَ، أي: مثلها، كَلْتَا كَذَاكَ، أي: مثل: (كلا) في كونها ملحقةً بالمثنى بشرط: إِذَا مِضْمَرٌ مُضَافٌ وَصِلاً.

اثنانِ واثنَتانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ: في الأول قيد (كلا) و (كلتا) إذا بمضمير، والثاني: اثنانِ واثنَتانِ: أطلق ولم يقيد، فدل على العموم، يعني: مطلقاً سواء قطعاً عن الإضافة أفراداً أم أضيفاً إلى الظاهر أو إلى المضمير مطلقاً.

ثم قال: وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ، يعني: الياء تقوم مقام الألف جرّاً ونصباً، يعني: وقت جرٍّ أو في وقت جرٍّ ووقت نصبٍ، بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ، يعني: الفتح الذي أُلِفَ قبل الألف يكون باقياً مع الياء، كما تقول: الزيدان تخلف الياء الألف، زيداً .. ذا، الدال مفتوح، فإذا جئت بالياء تقول: الزيدان .. دين، إذاً: الفتحة التي كانت قبل الألف تبقى قبل الياء.

ثم بقي مسألة أو مسألتان، وهما: شروط المثني، هل كل كلمة تُثنى؟ أقول: لا، شروطها

ثمانية، وبعضهم أوصلها إلى أحد عشرة شرطاً:

شَرَطُ الْمُثْنَى أَنْ يَكُونَ مُعَرَّباً

مُؤَافِقاً فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى لَهُ

وَلَمْ يَكُنْ كُلاًّ وَلَا بَعْضاً وَلَا ... وَمُقَرَّداً مُنْكَرّاً مَا رَكِبَا

مُثَائِلٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ

مُسْتَعْرِقاً فِي النَّفْيِ نَلَتْ الْأَمْلا

هذه أحد عشر شرطاً لا بد من توفرها حتى يصح أن نقول: هذا مثنى، أو أن يُقَدَّم على تثنيته:

الشرط الأول: أن يكون معرباً، والإعراب ضد البناء، حينئذٍ خرج به المبني، أن يكون معرباً، فالمبني لا يثنى، وعرفنا حقيقة المبني، إذاً: لا يثنى المبني الباقي على بنائه، فإن قيل: هذان، وهاتان، واللذان، واللتان، هذه إما أن يقال بأنها مبنية على صورة المثنى، وضعت هكذا ابتداءً، وإما أن يقال: بأنه مستثناة من المبنيات فهي معربة، إما هذا أو ذاك، وسيأتي بحثه في محله.

وهذان، وهاتان، واللذان، واللتان، لا يقاس عليها، فقد وردت هكذا عن العرب معربةً، يعني: لما تُثِي أعرب، لأن شرط البناء قلنا: هذان وهاتان من أسماء الإشارة، أشبه حرفاً غير موجود، لكن شرط الشبه: أن ألا يعارضه ما هو من خصائص الأسماء، فإذا عارضه ما هو من خصائص الأسماء كالتثنية؛ —لأنه من علامات الأسماء، ولذلك عددناه هناك—، قلنا: من علامات الأسماء كونه مثنى، إذاً: هو من خصائصه التي يتميز بها، فإذا كان اللفظ متضمناً لوجه من أوجه الشبه مقرباً للحرف، ثم جاء جاء مثنى، فحينئذٍ نقول: هذا عارضه ما هو من خواص الأسماء، فلا يقاس عليها فقد وردت هكذا عن العرب معربةً، لما ثني .. أو وضع للمثنى وليس منها، وكذلك اللذون: نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا.

اللَّذُونَ: هل هو معرب بالواو على أنه مبتدأ، أو أنه مبني هكذا وضع ابتداءً؟ أيضاً يرد فيه الخلاف، على هذا وذاك، نقول: هذا خارج عن القياس، وما خرج عن القياس غيره عليه لا ينقاس، والأصل في التثنية والتأصيل بالأصول لا بالفروع، فإن كان اللفظ في أصله مفرداً مبنياً ثم صار علماً، فإنه يعرب وينون ويصح تثنيته وجمعه، يعني: إذا كان في

أصله مفرد وهو مبني، ثم جعل علماً حينئذٍ صح تثنيته وجمعه، ويعرب وينون، وكل من التثنية والجمع في باي: (لا) و (النداء) سابق على البناء؛ لأنه إذا قيل: بأن المبني لا يُثنى .. المبني لا يُثنى هذا الضابط والأصل، حينئذٍ: يا محمدان، يا: حرف نداء، محمدان: منادى مبني على الألف في محل نصب، كيف نقول: لا يُثنى، وقد تُثني هنا؟! نقول: هذا لا يرد، لماذا؟ لأن هذا من تثنية المبني، أو من بناء المثنى، أيهما أسبق؟ مثل: غلامي، هل الياء أول أن أتينا بها ثم ثنينا، أو ثنينا أولاً ثم أدخلنا: ياء، يا محمدان، نقول: هذا من بناء المثنى، وليس من تثنية المبني، ليس هو في الأصل مبني، محمد هذا معرب، فإذا ثنيته قلت: محمدان، ثم أدخلت عليه ياء، إذاً: البناء لاحق وليس بسابق. حينئذٍ نقول: هذا من بناء المثنى، تُثني أولاً ثم بُني، وليس من تثنية المبني، والذي معنا ينفي هو أنه لا يُثنى المبني.

الشرط الثاني: أن يكون مفرداً، فلا يثنى جمع المذكر السالم، ولا جمع المؤنث السالم لماذا؟ لأن علامة التثنية تعارض علامة الجمعية، هذا يدل على اثنين، وهذا يدل على أكثر من اثنين، حصل تعارض، إذاً: لا يثنى الجمع بنوعيه: لا جمع المذكر السالم، ولا جمع المؤنث السالم، لتعارض معنى التثنية وعلامتها مع الجمعين وعلامتهما فلا يتفقان، هذا في جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

وأما جمع التكسير واسم الجمع فقد يثنى .. قد يثنى، قد: للتقليل هنا، قد يثنى كل منهما أحياناً نحو: جمالين ورهطين، في تثنية جمال ورهط، جمال: هذا جمع جمل، جمع تكسير، فإذا كان عندنا نوعان متميزان من أنواع الجمال أقول: عندي جمالين، هذا تثنية جمال.

جمال ورهط بقصد الدلالة في التثنية على التنوع ووجود مجموعتين متميزتين بأمر من الأمور، رهط: هذا اسم جمع، دل على الجمع ولا واحد له من لفظه، هل يقال: رهطان أو رهطين؟ نقول: ينظر فيه، إن كان ثم مجموعتان كلٌّ منهما متميز عن الآخر، فحينئذٍ لك أن تثني فتقول: هذان رهطان، ورأيت رهطين بالتثنية، بناءً على أن كل منهما مجموعة متميزة عن الأخرى، وأما إذا لم يكن كذلك فالأصل العدم، الأصل أنه لا يثنى. وكذلك يثنى اسم الجنس غالباً للدلالة السابقة: إذا كان هناك شيان متميزان كقولك: ماءان ولبنان، لبنٌ ولبن، لبن نقول: هذا اسم جنس إفرادي يصدق على القليل والكثير، وماء وزيت، إذا كان ثم نوعان من الزيت مثلاً تقول: هذان زيتان، واشترت زيتين، بمعنى ماذا؟ أن كلاهما مغاير للآخر، هذا متميز عن ذاك.

وأكثر النحاة يمنعون تثنية جمع التكسير ويقصرونه على السماع، أكثرهم على المنع، وأما المثني فلا يُثنى ولا يجمع لكي لا يجتمع إعرابان بعلامتهما على كلمة واحدة، المثني لا يثنى، لماذا؟ لأنه تُني بألف ونون، ثم إذا تُني مرةً أخرى اجتمع علامتان، وهذا فيه ثقل، المثني لا يثنى، كما نقول: المعرف لا يعرف، فما دام أنه وجد على صيغةٍ بزيادةٍ تدل على التثنية حينئذٍ يمنع من تثنيته مرةً أخرى.

الثالث: أن يكون نكرة، أما العلم فلا يثنى ولا يجمع، وهذه الشروط كلها في المثني وفي الجمع، العلم لا يثنى ولا يجمع، لماذا؟ قالوا: لأن الأصل في العلم أن يكون مسماه شخصاً واحداً معيناً:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عَلَّمُهُ

إذاً: مسماه مشخص معين، أليس كذلك؟ هذا الأصل في وضع العلم، ولا يثنى أو يجمع إلا عند اشتراك عدة أفرادٍ في اسمٍ واحدٍ، حينئذٍ إذا تثنيته، نقول: سلبت منه التعيين؛ لأن التثنية تدل على الاشتراك، زيد وزيد زيدان، مسلم ومسلم مسلمان، اشتراك أو لا؟ اشتراك، والاشتراك ينافي التعيين، فالعلم معرفةٌ وهو في أصل وضعه دال على شخص معين، ولا يثنى ولا يجمع إلا عند الاشتراك بينه وبين غيره، فإذا تثنيته حينئذٍ عارض التعيين، فيفقد كلَّ منها تعيينه، وهذا معنى قول النحاة: لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره، فإذا أردنا أن نثني زيد مثلاً، أو نجمع زيد، حينئذٍ لا بد من أن يكون نكرة، كيف نكرة؟

أولاً: نقصد الشيوع، يعني: أن هذا المسمى .. هذا اللفظ على مسمىٍ شائع في جنسه، وهذا معنى النكرة: ما شاع في جنسٍ موجود أو مقدر، حينئذٍ نعتقد أولاً بالنية: أن مسمى زيد هذا شائع، لا يختص به واحد دون آخر، ثم نثني ونجمع، فنقول: زيدان وزيدون، ثم يجب أن نرد إليه التعريف الذي سلبناه أولاً، ولذلك يجب أن يعرف فيقال: الزيدان، ولذلك يرد السؤال: زيدٌ علم، فكيف دخلت عليه (أل)؟ نقول: دخلت (أل) ليست على زيد، دخلت على زيدان وزيدان نكرة، زيدان وزيدون نكرة ليس بمعرفة، وإنما المفرد هو المعرفة، فحينئذٍ لا يُقدَّم على تثنية زيد أو جمعه إلا بعد قصد تنكيره، فإذا نكر سلبناه ماذا؟ العلمية، فحينئذٍ نثني ونجمع ثم يجب علينا أن نرد عليه العلمية بـ (أل).

وهذا معنى قول النحاة: لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره، ويجب بعد التثنية والجمع إرجاع التعريف إليه، وذلك حاصلٌ بـ (أل) المعرفة في أوله، أو وقوعه بعد ياء

النداء، يا زيدان، حصل تعيين بالقصد، يا زيدان، المنادي دائماً يُقْبَلُ ويقصد المنداء،
فحينئذٍ حصل له نوع تعيين فصار معرفةً.

وقوعه بعد حرف من أحرف النداء، نحو: يا محمدان.

ثالثاً: إضافته إلى معرفة: حضر محمدك، إذاً: لا يثنى ولا يجمع العلم، فإذا أردنا تثنيته
أو جمعه قصدنا أنه نكرة، يعني: لا يختص بمسمى: زيد، بل هو شائع في جنسه، فنثني ثم
نجمع، ثم يجب علينا أن نرد عليه العلمية التي سلبناه إياها، إما بـأل، وإما بحرف نداء،
وإما بالإضافة واحد من ثلاثة.

الشرط الرابع: أن يكون غير مركب .. أن يكون الذي نريد تثنيته وكذلك جمعه غير
مركب، فلا يثنى بنفسه المركب الإسنادي اتفاقاً، اتفاقاً أنه لا يثنى بنفسه، وإنما إذا أُريد
تثنيته أو جمعه جيء بواسطة، أما هو في نفسه: تأبط شراً، وشاب قرناها، نقول: هذا لا
يثنى وكذلك لا يجمع؛ لأنه مركبٌ إسنادي.

وهو المركب من جملة اسمية أو فعلية، وإنما بواسطة نحو: جاء ذوا تأبط شراً، إذا عندك
اثنان اسمهما تأبط شراً، نقول: جاء ذوا تأبط شراً، ورأيت ذوي تأبط شراً، تأتي بـ (ذو)
وتثنيها، ذوا .. ذوي، وإذا كانوا ثلاثة فأكثر نقول: جاء ذؤوا تأبط شراً، ورأيت ذوي
تأبط شراً، ومررت بذوي تأبط شراً، واضح؟ إذاً: تأتي بواسطة وهي (ذو) التي بمعنى
صاحب، نحو: جاء ذوا محمد مسافر، وذاتا أو ذواتا هندٌ مسافرة، هندٌ إذا كان مؤنث،
فمحمد مسافر: هذا علم على شخص من إضافة المسمى إلى الاسم، وشاهدت ذوي
محمد مسافر، وذاتي أو ذواتي هندٌ مسافرة.

إذاً: الخلاصة أن المركب الإسنادي لا يثنى بنفسه ولا يجمع، تأبط شراً وشاب قرناها، لا
يقال: تأبطا شراً، ولا شابا قرناها، لا وإنما ذا وجد شخصان اسمهما تأبط شراً تأتي بـ
(ذو) ونقول: ذوا نثنيهما ونضيف إليهما تأبط شراً، هذا إن وجد، وكذلك المركب
المرجعي لا يثنى ولا يجمع، خلافاً للكوفيين، نحو: حضرموت وبعليك اسم بلد، وسيبويه
فلا يثنى بنفسه مباشرة، مثل تأبط شراً لا يثنى بنفسه مباشرة وإنما بواسطة، نقول: هناك
ذوا بعليك، وذاتا أو ذواتا بعليك، وزرت ذوي بعليك، وذاتي أو ذواتي بعليك، إذاً: لا
بد من واسطة كالسابق.

ومثله: المركب العددي، لو سمي رجل: بأحد عشر، وعندك ثلاثة كلهم أحد عشر،
تقول: جاء ذؤو أحد عشر (ذؤو)، إذا كان مثنى تقول: جاء ذؤا أحد عشر، ورأيت
ذوي أحد عشر، هذا كله من باب الافتراض.

ومن العرب من يعرب المركب المزجي بالحروف كالمثنى الحقيقي، (لغة) .. المركب المزجي قلنا: الأصل أنه يمنع قياساً، لكن سمع من العرب من يعامله معاملة المثنى، يعني: يعربه بالحروف، فيقول: البعلبكان، بعلبك .. بعلبكان، يعني: أضاف إليه الألف والنون، هذه البعلبكان أو هاتان، ورأيت البعلبكين، ومررت بالبعلبكين، هذا مثني.

إذاً: من العرب من يعامل المركب المزجي معاملة المثنى الحقيقي، وإن كان القياس يمنع .. القياس يمنع المركب كله إلا المركب الإضافي فهو جارٍ على القياس، فالإسنادي والمزجي والعددي والتوصيفي كذلك كما سيأتي كلها الأصل فيه المنع، الأصل فيه أن يمنع أن يثنى أو يجمع بنفسه.

ومنهم من يميز تثنية صدره وحده معرباً بالحروف، ويستغني عن عجزه نهائياً، حَضْرَمُوت، العجز ما هو والصدر ما هو؟ حَضْر: هذا الصدر، يقول: الحضران .. الحضرين .. يستغني عن العجز بصدره، فيثنيه فيقول رفعاً: الحضران في حضرموت، والبعلان في بعلبك، والسبيان في ماذا؟ سبيويه، لكن هذا ينبغي منعه، لماذا؟ لأنه يوقع في اللبس والإيهام، سبيان تثنية سيب، كذلك بعل: ((وَهَذَا بَعْلِي)) [هود:72] بعلان، لكن في الشرع ما يأتي، لكن قد يقال لغةً: يجوز، حينئذٍ بعلان تثنية بعل.

ولكن هذا يوقع في اللبس وإيهام وخلط بين المركب المزجي وغيره، أما المركب الإضافي فلا خلاف في تثنية صدره، هذا الذي ينبغي الاعتناء به، أنه لا خلاف في تثنية صدره المضاف مع إعرابه بالحروف، وترك المضاف إليه على حاله من الجر: هما عبد الله، جاء عبد الله، هذا تلغز به، أعرب: جاء عبد الله، جاء: فعل ماضي، عبد الله: فاعل، صحيح؟ وبعد فعلٍ فاعلٍ .. جاء عبد الله، جاء: فعل ماضي، وعبد الله: هذا فاعل، كيف فاعل والذال مفتوحة؟ الأصل: جاء عبد الله، نقول: لا، ذاك في المفرد، فهنا: جاء عبدان لله، حذفت النون للإضافة، ثم التقى ساكنا الألف .. ألف التثنية واللام فحذفت الألف، وبقيت الفتحة دليلاً على المحذوف.

فحينئذٍ إذا قلت: جاء عبد الله، صار مفرداً، جاء عبد الله، هذا مثني: فاعل مرفوع بالألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، فرق بينهما أو لا؟ فرق بينهما في النطق، أما في الكتابة إذا ما شُكِّلَتْ حينئذٍ يقع اللبس، وإلا: جاء عبداً لله هذا واضح. سمعت عبدي الله، أصلها: عبدين لله.

أما المركب الوصفي مثل: الرجل الفاضل، ومن الأعلام القديمة: القاضي الفاضل، لو سمي رجل: بالرجل الفاضل، يعني: نعت منعوت، هذا يسمى: مركباً توصيفياً تقييداً،

تجعل الكلمة الثانية قيداً في الأولى، لو أردنا تثنيته حينئذٍ نقول: جاء الرجلان
الفاضلان، ورأيت الرجلين الفاضلين، تثني الاثنين نوعين: المنعوت والنعته، ومررت
بالرجلين الفاضلين، هذا يُوقع في اللبس أو لا؟ يُوقع في اللبس؛ لأنه إذا وجد ثلاثة
كلهم اسمه: الرجل الفاضل، جاء الرجال الفاضلون، ورأيت الرجلين الفاضلين، لا يُدرى
هل هذا تثنية أو أنه جمع .. هل هو حقيقي أم أنه علم؟ فحينئذٍ لما وقع اللبس لا بد
من منعه.

أما المركب الوصفي مثل: الرجل الفاضل، فيثنى الصدر والعجز معاً، ويعربان بالحروف
فتقول: جاء الرجلان الفاضلان إلى آخره، وهذا هو الشائع إلا أنه يُوقع في لبس كبير؛
إذ لا يظهر معه أنه مثنى مفردة علمٍ وصفي، فالأحسن زيادة (ذَوَا) و (ذَوِي) هذا
الأفضل، وعليه نقول:

المركبات كلها لا تثني ولا تجمع هذا الصحيح، إلا المركب الإضافي فيثنى صدره ويبقى
عجزه على حاله، وإذا أُريد تثنية أي نوعٍ من الأنواع التي قيل فيها بالمنع حينئذٍ لا بد
من واسطة، هذه هي القاعدة الشهيرة في لسان العرب، وما سمع من بعضها فلما أوقع
في لبس حينئذٍ الأصل فيه المنع.

الشرط الخامس: أن يكون كلٌّ من المفردين موافقاً للآخر في اللفظ موافقةً تامة في
الحروف وعددها وضبطها، ويستثنى التغليب، كلٌّ من المفردين موافقاً للآخر في اللفظ
موافقةً تامة في الحروف وعددها وضبطها، مثل ماذا؟ لو قيل: الزيدان .. زيد وزيد، كلٌّ
منهما موافق للآخر في اللفظ والمعنى والحروف .. نعم: كل من المفردين موافقاً للآخر
في اللفظ موافقةً تامة، في الحروف وعددها وحركاته.

لكن: العمرين، تثنية عمر وعمر، لو قيل: العُمَران أو العَمَران، نقول: هذا ليس مثنىً
حقيقةً، لماذا؟ لانتفاء هذا الشرط؛ لأن (عمر) بفتح العين وإسكان الميم، و (عمر)
مخالفٌ له في الحركات، وإن اتفقا في الحروف نفسها، لكن هنا لم يتفق الضبط معه.

السادس: الموافقة في المعنى .. الخامس: موافقة في اللفظ والحروف والحركات، الشرط
السادس: الموافقة في المعنى، فلا يثنى المشترك ولا المجاز على قول، إذا عندك عين باصرة
وعين ذهب، لا تقل: عندي عينان، وإذا رأيت أسداً شجاعاً، وأسداً حيوان مفترس لا
تقل: رأيت أسدين؛ لأن هذا يعتبر مجاز، لا يثنى المجاز والحقيقة، ولا يثنى المشترك.

الموافقة في المعنى فلا يثنى المشترك ولا المجاز كالعين والأسد في الحيوان المفترس والرجل
الشجاع، وقيل: لا يشترط الموافقة في المعنى، والثالث الجواز إن اتفقا في المعنى الموجب
للتسمية نحو: الأحمران للذهب والزعفران، وإلا فالمنع، لكن المشهور أنه يمنع مطلقاً،
هذا المشهور عند النحاة.

السابع: وجود ثانٍ له في الكون، فلا يثنى شمس ولا قمر، لا يقال: قمران ولا شمسان، فإذا قيل: القمران صار من باب التغليب؛ لأنه إذا فك ورجع إلى أصله من عاطف ومعطوف عطفت متغايرين، وشرط المثنى: أن تعطف متماثلين، فلا يثنى شمس ولا قمر، وهذا الشرط مستغنى عنه باشتراط اتفاق اللفظ، هذا أصح وإن ذكره النحاة، إذا قيل: لا بد من اتفاق اللفظ في الحروف وضبطها وعددها حينئذٍ نقول: شمس وقمر لم يتفقا، أليس كذلك؟ زيدٌ وزيدٌ، هذا شرط لا بد من الاتفاق في اللفظ وعدد الحروف، والحروف وضبطها.

شمس وقمر، قيل: قمران، انتفى الشرط السابق وليس بشرط مستقل وإن ذكره النحاة. الثامن: عدم الاستغناء عن تثنيته بغيره فلا يثنى: (بعض) و (سواء) لا يقال: (بعضان)، ولا (سواءان)، لماذا؟ لأنه ثني جزء فقيّل: (جزءان) و (سي) جزء عن بعض يكفي، (سي) سيان، حينئذٍ يكفي عن (سواء).

ولا تثني كذلك لفظ: (أجمع) ولا (جمعان) في التوكيد استغناءً بـ (كلا) و (كلتا) ولا يقال: (أجمعان) ولا (جمعان) لماذا؟ لأنه وُجد عندنا (كلا) و (كلتا) كلا في المذكور، وكلتا في المؤنث.

كما لا يثنى العدد الذي يمكن الاستغناء عن تثنيته بعدد آخر؛ لأن الثلاثة وثلاثة لا تقل: ثلاثان، وإنما تقول: ستة، أربعة وأربعة لا تقل: أربعان، لأنه عندك ثمانية، بخلاف: مائة .. مائتان، ألف .. ألفان، لماذا؟ لأنه لم يوجد لفظ يغني عنهما، ثلاثة لا يقال: ثلاثان، لماذا؟ لوجود ستة، لأنها هي معنى الثلاثين، كذلك لا يقال: أربعان لوجود الثمانية، لكن مائة نقول: مائتان صح التثنية لعدم وجود ما يدل عليها. إذاً: هذه الشروط ثمانية:

شَرَطُ الْمُثْنَى أَنْ يَكُونَ مُعَرَّبًا ... مُوَافِقًا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى لَهُ
وَلَمْ يَكُنْ كَلًّا وَلَا بَعْضًا وَلَا ... وَمُفْرَدًا مُنْكَرًا مَا رَكِبًا
مُثَائِلٌ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ غَيْرُهُ ... مُسْتَغْرَقًا فِي النَّفْيِ نِلَتْ الْأَمَلَا

مستغرقاً في النفي: قالوا: كأحد وديار، لا يقال: دياران وأحدان، لماذا؟ لأنه هذا مستغرق للنفي يعم الكل، حينئذٍ لا يمكن .. لا يتصور فيه وجود جزأين أو فردين أو أحادين بل هو عام.

إذاً: هذا الشروط كلها لا بد من وجودها وتوفرها فيما يصح الإقدام عليه وتثنيته: بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى وَكَالًا ... إِذَا بِمُضَمَّرٍ مُضَافًا وَصِلًا

كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ: (كلا) و (كلتا) بقي فيهما مسألة: هل يقال: (كلا) و (كلتا) اسمان ملازمان للإضافة؟ كما سيأتي في باب الإضافة، أنهما يضافان إلى ماذا؟ إلى المعرف الذي يدل على اثنين بلا تفرق، ولو كان بحسب اللفظ مفرداً، يأتي في بابه هذا. لفظهما لفظ مفرد: (كلا) و (كلتا) في اللفظ مفرد، وفي المعنى مثنى، حينئذٍ العرب نظرت إلى اللفظ فراعته، ونظرت إلى المعنى فراعته، فإذا أعيد ضمير على (كلا) و (كلتا) جاز لك وجهان:

إما مراعاة اللفظ فيذكر، وإما مراعاة المعنى فيؤنث، ولفظهما مفرد ومعناها مثنى، ولذلك أجز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، ليس التذكير .. لا فيثنى، واعتبار فيؤنث: كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرَيَّ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيَهُمَا رَايَ

بالألف على كلاهما، هذا راعى فيه ماذا؟ راعى فيه المعنى، فأتى بألف الاثنين: قد أقْلَعَا، ثم قال: وكلا أنفيهما راي، راي: واحد، ولم يقل: رابيان، راعى فيه اللفظ ولم يراع فيه المعنى، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، يعني: عَوْدُ الضمير للفظ مفرداً أكثر من عَوْدِهِ على المعنى مثنى هذا أكثر، ولذلك جاء في القرآن: ((كِلْتَا الْجُنَّتَيْنِ آتَتْ)) [الكهف: 33] (كلتا) (آتت) راعى ماذا؟ اللفظ، لو راعى المعنى لقال: آتتا، أليس كذلك؟ لو راعى المعنى لَأَتَى بألف الاثنين، الدال على التثنية، ولكن قال: (آتت) واحدة، ((كِلْتَا الْجُنَّتَيْنِ آتَتْ أَكُلَهَا)) [الكهف: 33] ولم يقل: آتتا، فلما كان ل (كلا) و (كلتا) حظ من الأفراد وحظ من التثنية أُجْرِيَ في إعرابهما مُجْرَى المفرد تارة ومُجْرَى المثنى تارة، يعني: أُعْطِيَ الإعراب الأصلي بالحركات، وأُعْطِيَ الإعراب الفرعي. فلما أُضِيفَا إلى الضمير، قلنا: هما معربان إعراب المثنى مراعاةً للمعنى، ولما أُضِيفَا إلى الاسم الظاهر، قلنا: أُعْرِبَا إعراب المقصور اعتباراً بالأصل، أليس كذلك؟ لأن الإضافة إلى الضمير هذه فرع، والإضافة إلى الظاهر هذه أصل؛ لأن الأصل في الاسم أن يكون ظاهراً، والضمير فرع، والإعراب بالحروف فرع، والإعراب بالحركات أصل، هنا ماذا حصل؟ الذي أُضِيفَ إلى الأصل الظاهر أُعْطِيَ ماذا؟ الإعراب الأصلي وهو بالحركات المقدرة، والذي أُضِيفَ إلى الفرع وهو الضمير أُعْطِيَ الإعراب الفرعي وهو: بِالْأَلْفِ ارْفَعِ الْمُثْنَى.

إذاً: سلوكاً مسلك التناسب رُوعِيَ فيه اللفظ تارة ورُوعِيَ فيه المعنى تارة أخرى. ولما كانا (كلا) و (كلتا) في الأغلب إذا أُضِيفَا إلى ضمير كانا تابعين للمثنى تأكيداً له،

ثم اطرّد ذلك فيما إذا أُضيفا إلى ضمير متكلم أو مخاطب، ولذلك الضمائر ثلاث هنا:
يقال: (كلاكما) أو (كلانا) أو (كلاهما) هكذا نص الرضي، (كلاهما) جاء الزيدان
كلاهما، وتقول: (كلاكما) أو (كلانا) بالإضافة إلى: (نا) ويمتنع (كلاكم) بميم الجمع،
هذا ممتنع، لماذا؟ لوجود التعارض؛ لأن (كلا) يدل على اثنين، وهم: (كلاكم) نقول:
هذا يدل على الجمع.
ثم قال رحمه الله تعالى:
وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَيَا جُرُزُ وَأَنْصِبُ ... سَالِمٌ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

هذا هو الباب الثالث من أبواب النيباءة مما ينوب فيه حرفٌ عن حركة، قلنا: الاسم ..
أبواب النيباءة: إما أن ينوب حرفٌ عن حركة، أو حركة عن حركة.
حرفٌ عن حركة: هذا محصور في ثلاثة أبواب: في باب الأسماء الستة، والمثنى، وجمع
المذكر السالم.
وحركة عن حركة: هذا جمع المؤنث السالم، والممنوع من الصرف في حالة الجر.
هنا قال:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ: هذا شروع منه في بيان جمع المذكر السالم.
المذكر: هذا وصف لمفرد محذوف، جمع المفرد المذكر هذا الأصل، لماذا؟ جمع المذكر؛
لأن المذكر من التذكير، والتذكير هذا معنى يقابل التأنيث، والمعاني لا تجمع، إنما الذي
يجمع ماذا؟ الألفاظ، حينئذٍ يتعين أن نقدر موصوفاً محذوفاً: جمع المذكر، أي: جمع
المفرد المذكر.

السالم، يعني: الذي سلم واحده في الجمع، هذا يحتمل أنه يعود إلى الجمع وصفٌ له،
ويحتمل أنه يعود إلى المذكر باعتبار أنه لفظ، فيجوز فيه الوجهان.
والجمع: هذا من حيث اللفظ مصدر، والمراد به: ضم شيءٍ إلى مثليه فأكثر، لكن المراد
به هنا: من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، أي: المجموع؛ لأن الجمع معنى من
المعاني، حينئذٍ نقول: أطلق المصدر الذي هو الجمع وأراد به المجموع، ولذلك يقول فيما
بعد: وَتَوْنُ تَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ، فدل على أن المراد بالجمع هو المجموع، يعني: اللفظ
والا الجمع شيءٌ معنوي.

وأما معناه في اللغة: فهو ما دل على أكثر من اثنين، هذا ليس المقصود به لفظ جمع،
وإنما مسمى الجمع الذي هو المسلمون ونحوه، ثم أمران: كلمة: جمع، وكلمة: مسلمون،

ثمَّ نزاع عند الأصوليين: أقل الجمع ما هو؟ كذلك عند أهل اللغة، أقل الجمع ما هو؟ ثلاثة أو اثنان؟ فيه خلاف، والجمهور على أنه: (ثلاثة):

وفي أقل الجمع مذهبان ... أقواهما ثلاثة لا اثنان

في أي الخلاف، هل هو في كلمة: (جمع) أو ما يصدق عليه جمع وهو المسلمون؟ الثاني، ليس في الأول؛ لأن الأول أقله اثنان باتفاق، كلمة: (جمع) لو قال: عندي جمعٌ من الناس، أقله: اثنان .. لو قال: عندي جماعة، أقله: اثنان، وهذا محل وفاق؛ لأن معنى الجمع ضم شيءٍ إلى شيءٍ، هذا الأصل فيه: ضم شيءٍ إلى شيءٍ، وهذا المعنى يحصل بماذا؟ يحصل بضم شيء واحد إلى شيء آخر فهما اثنان.

حينئذٍ أقل مدلول لفظ كلمة: (جمع) كلمة جمع نفسها ومشتقاتها: اثنان، وهذا لا نزاع فيه، وإنما النزاع في نحو: مسلمون وما شاكله، هل أقله ثلاثة أم لا؟ هل المسلمون الأصل فيه: مسلم ومسلم، أو الأصل فيه: مسلم ومسلم، ومسلم؟ لا شك أنه الثاني. وأما في الاصطلاح، فمرادهم بجمع المذكر السالم: ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفردة، قلنا (ما): هذا اسم معرب، لا بد أن نفسره هنا: بالاسم المعرب، فلا يدخل معنا المبني؛ لأن حديثنا في المعربات لا في المبنيات.

ما دل، دل يعني: اسم معرب ذو دلالة، على أكثر من اثنين: أخرج ما دل على أكثر من اثنين وهو جمع المؤنث السالم، وبقي معنا ماذا؟ جمع التكسير، فقوله: مع سلامة بناء مفردة: أخرج جمع التكسير.

إذاً: ما دل على أكثر من اثنين: أخرج جمع المؤنث السالم وبقي معنا جمع التكسير، وأما المثني هل يرد؟ لا يرد، لماذا؟ لأن المثني: ما دل على اثنين أو اثنتين، وهنا: ما دل على أكثر من اثنين فهو خاص بالجمع.

مع سلامة بناء مفردة لفظاً أو تقديرًا: فخرج به جمع التكسير المتغير واحده لفظاً كالرجال، أو تقديرًا كصنوا؛ لأن الحركات هنا مقدرة، والمراد: مع سلامة ما ذكر لغير إعلال، سلامة بناء الواحد: هذه شرط في صحة جمع المذكر السالم، زيدٌ زيدون، مسلم مسلمون، كما هو يبقى، لا بد أن يصح واحده في الجمع، بمعنى: أن صورة الواحد موجودة في الجمع قبل زيادة الواو والنون، أو الياء والنون.

لكن جمع المذكر السالم إذا جمع المنقوص كالقاضي، تقول: (قاضُونَ) والأعلى تقول: (أعلُونَ) حصل تغيير لبناء واحده أو لا؟ حصل قطعاً؛ لأن قاضي، الضاد مكسورة، وقاضون الضاد مضمومة، هل سلم واحده؟ لم يسلم، إذاً: ليس بجمعٍ مذكرٍ سالم، أليس

كذلك؟ ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفردة، يصدق عليه الحد؟ لا يصدق عليه الحد؛ لأن قاضي بكسر الضاد، وقاضون بضم الضاد، إذا: تغير واحده.

(أعلون) (مُصْطَفُون) مصطفاو، هذا الأصل: مصطفي، الألف هذه منقلبة عن واو، أصلها: (مُصْطَفُون) أليس كذلك؟ تحركت الواو وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً؛ لأنه مأخوذ من الصفوة كما مر معنا، إذا قلت: (مُصْطَفُون) الفاء بعدها لامٌ التي هي واو الكلمة، أين هي؟ محذوفة، حينئذٍ لا بد من أن نفسر السلامة مع سلامة بناء واحده مفردة لغير اعتلال، يعني: ما تغير واحده في ضمن جمعه إما أن يتغير لعلة تصريفية وإما أن يتغير لذات الجمع، الثاني: جمع التكسير، والأول لا يخرج عن جمع المذكر السالم.

قاضون أصلها: (قاضي) بالياء، إذا زدت عليه الواو والنون: قاضي ياء ساكنة ثم واو ساكنة التقى ساكنان، الأصل في التقاء الساكنين، ما هو الأصل؟ لدينا طريقتان: الطريق الأولى: تحريك الأول الساكن، هذا الأصل نحركه، أليس كذلك؟ هل يمكن تحريك الياء هنا؟ يمكن تحريك الياء، ولذلك الضمة والكسرة هنا تقدر لم: للتعذر أو للثقل؟ للثقل، إذا: القاضي .. ومررت بالقاضي، نقول: هذا يمكن أن ينطق به اللسان، لكن فيه ثقل، نقول: هنا يتعذر تحريك الياء بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، هذا متعذر، لكن التعذر هنا لا لذاته، وإنما لأمرٍ اعتباري: وهو أننا أسقطنا عن الياء: القاضي، حركة الإعراب الأصلية التي لها أثرٌ في المعنى، دفعاً للثقل وطلباً للخفة، فمن بابٍ أولى وأحرى ألا نحركها بحركة عارضة.

لو أردنا تحريك هذا الحرف للتخلص من التقاء الساكنين لقلنا: الأولى أن نأتي بحركة الإعراب؛ لأنها هي الأصل، فإذا أسقطناها من أجل طلب الخفة أو دفعاً للثقل، فمن بابٍ أولى وأحرى: ألا نأتي بحركةٍ عارضة، إذا: امتنع التحريك، هذا الطريق الأول في التخلص من التقاء الساكنين.

بقي الحذف، والحذف لا يتحقق إلا بشرطين: أن يكون الحرف الأول الساكن حرف علة، وأن يوجد دليلٌ قبله من جنسه، إن كان واواً فضمة، وإن كان ألفاً ففتحة، وإن كان ياءً فكسرة، هل تحقق الشرطان؟ (القاضي) الياء حرف علة ومكسورٌ ما قبله، إذا: حذفنا الياء للتخلص من التقاء الساكنين، صار: (القاضو) ضاد مكسورة واو ساكنة.

هنا عندنا أمران: إن أبقينا الكسرة على حالها وقعنا في مفسدة، وهي: أن القاعدة الصرفية إذا سكنت الواو وانكسر ما قبلها وجب قلبها ياءً، وإذا كان كذلك التبس المرفوع بالمنصوب أو المجزوم، دفعاً لهذا القلب .. لنُدفع هذا القلب ونبطل القاعدة ماذا

نصنع؟ نضم الضاد نعم، (القاضون) ليس عندنا واو ساكنة مكسورة ما قبلها، إذاً: ليس عندنا قلب للواو، لكن وقعنا في مفسدة! وهي: أن الكسرة دليل للمحذوف، فلا يجوز حذف الكسرة هذا الأصل، هذه الكسرة الأصل بقاؤها فتلزم، حينئذ صار عندنا مفسدتان: هكذا يقولون: مفسدة كبرى، ومفسدة صغرى، أيهما الكبرى؟ قلب الواو ياءً، والصغرى: ذهاب دليل الياء المحذوفة.

وارتكب الأخف من ضررين ..

فحينئذٍ نقلب الكسرة ضمة، ولو خالفنا ووقعنا في مفسدة صغرى وهي: ذهاب دليل الياء؛ لثلا تقع في المفسدة الكبرى وهي: قلب الواو ياءً، إذاً: الحاصل (قاضون) نقول: هذا جمع مذكر سالم، هل سلم فيه واحده؟ نقول: لم يسلم، ووجه عدم سلامته لا لصيغة الجمع، وإنما لعل صرفية، وإذا كان كذلك حينئذٍ لا يخرج عن حد جمع المذكر السالم. (مُصْطَفَوْنَ) هذه عندكم سهلة، ما أصلها؟ (مُصْطَفَى) الألف هذه واو (مُصْطَفَوْنَ) تحركت الواو فتح ما قبلها فقلبت ألفاً، (مُصْطَفَاؤُنْ) ألف ساكنة ثم واو ساكنة، هل يمكن التحريك؟ لا يمكن التحريك، إذاً: وجب حذف الألف، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، صار: (مُصْطَفَوْنَ) هل سلم المفرد؟ لم يسلم، حذفت لامه التي هي الألف المنقلبة عن الواو، لكن هذا الحذف هل هو لذات الجمع، كما تقول في سرير: سرر، أم هو لعل صرفية؟ لعل صرفية.

لذلك نقول: إذا حذف ولم يسلم واحده في الجمع ننظر: هل هو لصيغة الجمع، لذلك سرير تقول: سرر، ورسول تقول: رُسل، حصل حذف أو لا؟ حصل حذف لكن لا لعل تصريفية، بل لذات الجمع وصيغة الجمع، هكذا وضع أصالة، أما (مُصْطَفَوْنَ) و (قاضون) هذا الأصل ليس كذلك، وإنما حصل له إعلال، وهذا لتطبيق القواعد الصرفية عليه.

هذان النوعان، نقول: لا يخرجان عن جمع المذكر السالم.

إذاً: جمع المذكر السالم: ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء مفردة لغير إعلال، لو زدناه لا بأس به، وهذا الجمع يسمى: جمع المذكر السالم، من أسمائه: جمع المذكر السالم، ويسمى: الجمع على حد المثنى، على حد المثنى، يعني: على طريقة المثنى، وما هي طريقة المثنى؟ أنه يُعرب بحرفين، يعني: بألف ونون وياء ونون.

وقولهم: يُعرب بحرفين: هذا من باب التوسع والتسامح، وإلا هو يعرب بحرف واحد، وإنما مرادهم أنه يعرب بحرف مع زيادة تكون في المثنى كما هي في الجمع فهما سيان من حيث الزيادة .. زيادة النون، إذاً: يعرب على حد المثنى، جمعه على حد المثنى؛ لأن كلاً منهما يعرب بحرفين بعدهما نون، أو يوجه أيضاً توجيه آخر: أن المثنى يعرب بحرفين،

بمعنى أنه ألف وياء، والياء تكون في محلين (نصبٍ وجرٍ) كما ذكرنا، وإن كانت الياء التي في حالة الجر ليست هي عين الياء التي تكون في حالة النصب لما ذكرناه بالأمس:

أن الياء التي تكون جرّاً هذه مُشَبَّعة عن الكسرة، والياء التي تكون فتحةً الأصل فيها أنها تكون مُشَبَّعة عن الألف، ولذلك خالف المثني الأصل؛ لأن الأصل أن يعرب بالرفع في حالة الرفع بالواو لا بالألف، هذا الأصل فيه، وأن يعرب في حالة النصب بالألف، لكنه لم يجر على هذا الأصل، وإنما جرى على الأصل في حالة الجر فحسب، بخلاف الجمع هنا: جرى في رفعه على الأصل، ولم يجر في نصبه على الأصل، لماذا؟ قالوا: لأن المثني أقل من حيث المعنى وأكثر من حيث الاستعمال، والجمع ثقل من حيث المعنى وأقل من حيث الاستعمال، وهنا الحروف النظر فيها باعتبار الاستعمال. حينئذٍ أعطي الكثير استعمالاً الخفيف الذي هو الألف، وأعطى الكثير استعمالاً -جمع المذكر السالم- الخفيف الثقيل من الحروف، إذاً: الجمع على حد المثني؛ لأن كلاهما يعرب بحرفين من حروف العلة بعده نون تسقط للإضافة. ويسمى كذلك: جمع السلامة للمذكر.

قال رحمه الله في بيان حكمه، بعد أن عرفنا حده:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبَيَا جُرُزٍ وَأَنْصِبُ ... سَالِمٌ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ: ارفع: هذا أمر والأمر يقتضي الوجوب، وارفِعْ رفعاً مُصَوَّراً بَوَاوٍ، يعني: بمسمى واوٍ كما ذكرناه مراراً، إذاً: الواو المراد بها هنا الاسم، والتي تجعل علامة للرفع، وينطق بها هي مسمى الواو: وه، مسلمو .. واو هذه، اسمها: واو، والذي يكون علامة للرفع هو مسمى الواو نيابةً الضمة، وهذه الواو قد تكون ظاهرةً كما في: جاء الزيدون، وقد تكون مقدرةً كما في: جاء صالح القوم، صالح القوم كما في أبو العباس، صالح القوم، صالح: هذا فاعل مرفوع ورفعه الواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، فهي مقدرة وليست ملفوظاً بها.

أو تكون منقلبة إلى ياء كما في: مسلمي، جاء مسلمي إذا أضفته إلى ياء المتكلم، وهو في حالة الرفع، تقول: جاء مسلمي، هذا فاعل مرفوع ورفعه الواو، أين الواو؟ منقلبة إلى ياء، انقلبت إلى ياء، وفيها سلسلة، أصلها: مسلمون لي، حذفت اللام تخفيفاً، ثم حذفت النون للإضافة، صار ماذا؟ مسلمي، اجتمع ماذا؟ واو وياء، وسبقت إحداها بالسكون، الواو هذه هي علامة الرفع .. هي علامة الجمعية وعلامة الرفع، صار

مُسْلِمُؤِي، اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون، والقاعدة الصرفية: أنه إذا
اجتمع واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون وجب قلب الواو ياءً وإدغامها في الياء،
ماذا صار؟ مُسْلِمِيٍّ بضم الميم وتشديد الياء، قلبت ضمة الميم كسراً من أجل المناسبة
صار: مُسْلِمِيٍّ، إذاً: (مُسْلِمِيٍّ) نقول: هذا فاعل مرفوع، جاء مُسْلِمِيٍّ، فاعل مرفوع
ورفعه ضمة مقدرة على آخره.
هكذا؟ .. أين المحذوفة؟ مرفوع ورفع الواو المنقلبة ياءً، لكن هل هذه ملفوظة بها أم
مقدرة؟ مقدرة؛ لأن الأصل في العلامة أن يكون منطوقاً بها كما هي، ولا نقول:
بالضمة، قد يلتبس على البعض، يظن أنه مثل: (غلامي) جاء غلامي .. جاء مُسْلِمِيٍّ،
نقول: لا، أصلها: مسلمون، قلبت الواو ياءً فأدغمت في الياء، إذاً: صارت مقدرةً.
إذاً: وارفع بواو المضموم ما قبلها نيابةً عن الضمة، ظاهرةً كما في الزيدون أو مقدرة كما
في صالح القوم، أو منقلبة إلى الياء كما في مُسْلِمِيٍّ.

وَيَبَا أَجْرُ وَأَنْصَبُ: وبيا: بيا: جار ومجرور متعلق بماذا؟ اجرر بيا، وليس متنازعا فيه
لاجرر وانصب؛ لأن عندنا فعلاّن: اجرر بياء، وانصب بياء، هل هذا من باب التنازع؟
الجواب: لا، لأن شرط التنازع أن يكون الفعلان متقدمين على المتنازع فيه، لو قال:
اجرر وانصب بياء، قلنا: هذا من باب التنازع، وأما إذا تقدم المتنازع فيه خرج عن باب
التنازع، وحينئذٍ نقول: بيا اجرر، بيا ليس من قبيل التنازع، لا ل: اجرر ولا ل: انصب،
على الأصح لتأخر العاملين، فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه
للفصل به، بل يقدر له معمول آخر.

وعلى القول الثاني: يعني الذين جوزوا أن يعمل المتنازع فيما تقدم .. على القول الثاني:
يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة، والمشهور لا.

وَيَبَا: هذا بالقصر، أصلها: بياء قصره للوزن أو نقول: لغة؟ بيا، لغة نعم، قلنا: الباء
والياء والثاء يجوز فيها وجهان، فإذا مر معنا ولو كان ضرورة للوزن نقول: هذا لغة
وليس ضرورةً، وبيا: للقصر مع حذف التنوين للضرورة، حذف التنوين للضرورة؛ لأن
الأصل: وبياً اجرر، لكن للوزن حذفه، وبيا اجرر، نيابةً عن الكسرة، وأنصب: يعني: بيا
كذلك نيابةً عن الفتحة.

إذاً: جمع المذكر السالم يرفع بالواو نيابةً عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نيابةً عن
الفتحة في النصب ونيابةً عن الكسرة في الجر.

قال: سَالِمٌ جَمَعَ: سالم: هذا تنازعه العوامل الثلاثة قبله: ارفع سالم جمع .. اجرر سالم

جمع .. انصب سالم جمع، ثلاثة عوامل كلها تطلبها على أنه مفعول له، نُعْمِلُ الأخير حينئذٍ نقول: سالم، هذا مفعول به لقوله: انصب، والأول ارفع واجرر، نُعْمِلُهُ في ضميره ثم نحذفه، يعني: نقول المصنف أَعْمَلَهُ في ضمير؛ لأنه لا بد من مفعول به، فلما نصبه .. انصبه .. اجرره، أو ارفعه، اجرره وانصب سالم جمع، حينئذٍ نقول: أعمل الأول والثاني في ضمير سالم، وبعد ذلك حذفه بناءً على:

وَحَذَفَ فَضْلَهُ أَجْزُ إِنَّ لَمْ يَضُرْ ...

إذاً: سالم، نقول: تنازعه العوامل الثلاثة قبله، وأَعْمِلُ الأخير، وأُضْمِرُ في الأولين ضميره، ثم حذفه الناظم رحمه الله تعالى.

سالم جمع: هذا من إضافة الصفة إلى الموصوف، يعني: الجمع السالم، والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامل ومذنب، إذ لا جمع لهما غير سالم، ومخصصة بالنسبة لقوله: وَشِبْهِ ذَيْنِ.

سالم جمع عامر ومُذْنِبٍ: يعني: وجمع مذنب، لئلا يُظَنَّ أنه يجمعان جمعاً واحداً، فتقدر في الثاني ما أظهره في الأول: سالم جمع عامر: وعامر هذا علم كما سيأتي، ومُذْنِبٍ: هذا صفة، يعني: وجمع مذنب .. وسالم جمع مذنب، دفع بتقدير جمع هنا إيهام كلام المصنف اشتراك عامل ومذنب في عامل واحد، وإنما لم يبال الناظم بهذا الإيهام لضعفه جداً بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس، يعني: لا يمكن أن يتصور أن يجمع عامر ومذنب في لفظ واحد.

(عامر) و (مذنب) كما ذكرنا أن المصنف رحمه الله يعطي الأحكام بالأمثلة، حينئذٍ مراده أن يبين: أن الذي يُجمع بواو ونون، ويا ونون، هو ما كان علماً أو صفةً، بالإضافة إلى شروط المثني السابقة، فيشترط في صحة جمع المذكر السالم أن يكون مفرداً معرباً إلى آخر ما ذكرناه سابقاً، يضاف إليه أن يكون علماً كعامر، وصفةً مشتقةً كمذنب، لكن كذلك العلم ليس على إطلاقه، والصفة ليس على إطلاقه، بل يشترط في العلم الذي هو اسم جامد: أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، هذا يزداد على ما ذكرناه من الشروط:

أن يكون علماً لمذكر عاقل: ثلاثة هذه، خالياً من تاء التأنيث: أربعة، ومن التركيب: خمسة.

فإن لم يكن علماً لا يجوز جمعه بواو ونون كرجل، هذا اسم جنس جامد: رجل، هل يصح أن يقال: رجلون؟ نقول: لا يصح، لماذا؟ لأن من صحة شرط الجمع أن يكون

الاسم الجامد علماً، نقول: جامد لأنه قابل بين (عامر) و (مذنب) ما الفرق بينهما؟
(مذنب) هذا صفة مشتقة، إذاً: يقابله ما هو؟ الجامد، يشترط في هذا الجامد أن يكون
علماً، فإن لم يكن علماً لا يجوز جمعه بواو ونون، فرجل لا يصح أن يجمع بواو ونون إلا
إذا صغر فقيـل: (رجـيل) فحينئذ يصح جمعه بواو ونون فيقال: في رجـيلون، بناءً على أنه
مصغر، والمصغير في معنى الموصوف، كأنه صار كمذنب، ومثله: (ابن) إذا قيل (ابن)
هذا لا يصح جمعه بواو ونون إلا شذوذاً، فحينئذ إذا قيل: (أبين) صح:

زَعَمْتُ ثَمَاضِرُ أَنِّي إِمَّا أُمْتُ ... يَسُدُّدُ أُبَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

أبينوها: جمعها بواو ونون، لماذا؟ لأنه تصغير ابن، وإذا كان كذلك حينئذ صار في قوة
ابن صغير أو ابن حقير على ما يراد من أغراض التصغير، إذاً: أن يكون علماً، فإن لم
يكن لم يجمع بواو ونون فلا يقال في: (رجـل) رجـلون، نعم إذا صُغِرَ جاز ذلك، يعني:
حينئذ يقوم مقام الصفة، رجـيل رجـيلون؛ لأنه وصف.

والمراد بالعلم هنا، العلم أنواع كما سيأتي: علم شخصي، وعلم جنسي، المراد هنا أن
يكون علماً أي: شخصياً، فلا يجمع العلم الجنسي، لا يُجمع بالواو والنون أو الياء
والنون، إلا ما كان علماً على الشمول .. شمول التوكيد نحو: أجمع، حينئذ يقال:
أجمعون، هذا علم جنسي، لكن المراد به الشمول، إفادة التوكيد، والشمول نحو: أجمع،
فإنه يقال فيه: أجمعون وأجمعين؛ لأنه صفة في أصله لأنه أفعل تفضيل أصالة.
ثم اشتراط العلمية هنا، كيف نقول: يشترط أن يكون علماً ..

شَرَطُ الْمُثَنَّى أَنْ يَكُونَ مُعَرَّبًا ... وَمُفْرَدًا مُنْكَرًا ..

يشترط في الجمع أن يكون منكراً، ثم نقول: يشترط فيه أن يكون علماً، هذا تناقض أو
لا؟ فهمتم الإشكال؟ يشترط أن يكون علماً، ثم نقول: العلم لا يثنى ولا يجمع، وكيف
نشترط أن يكون علماً؟! نقول: العلمية شرط للإقدام .. توجه منك إلى اللفظ،
والتكثير شرط للجمع أو التثنية بالفعل .. للجمع بالفعل، حينئذ إذا أردت أن تختار
الكلمة التي تريد جمعها توجهك يكون لماذا؟ للعلم، ثم إذا أردت أن تلحقه بالفعل واواً
ونون، لا بد أن تعتقد في قلبك أنه نكرة، إذاً: كلاهما متعلقان بماذا؟ بالقلب الإقدام
وبالفعل.

إذاً: ثم اشتراط العلمية للإقدام على الجمعية، واشتراط عدمها المصرح به في قولهم: لا
يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد قصد تنكيره لتحقيق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين
الاشتراطين أو يقال: العلمية من الشروط المُعَدَّة، أي: المهيئة لقبول الجمعية، وهي لا

توجد مع المشروط، والأول أولى، أن يقال: العلمية للإقدام والتكثير بالفعل، لنجمع بين الأمرين: أن يكون علماً، قال: لمذكر، احترازاً عن المؤنث، فلا يقال في زينب: زينبون، إلا إذا سمي به مذكر، وأما باعتبار كونه مؤنثاً فلا يجمع بواو ونون، لمذكر عاقل، أي: المذكر باعتبار المعنى لا اللفظ، فدخل زينب وسعدى علمين لمذكر، زينب علم لمذكر، في الأصل هو علم لأنثى، لكن إذا جعل علماً لمذكر حينئذ نقول: باعتبار المعنى هو مذكر.

(سعدى) الألف هذه كحبلى تدل على التأنيث، إذا نظرنا إلى المعنى وهو علم لمذكر قلنا: هذا مذكر، فدخل معنا في اشتراط ماذا؟ في اشتراط التذكير، وخرج زيد وعمرؤ علمين لمؤنثين، لو امرأة سميت زيد ومعهما زيد ومعهما زيد، ما يقال: الزيدون، إنما يقال: الزيدات بألف وتاء كما يقال: الزينبات.

إذا: اللفظ إذا كان في أصله لمؤنث ثم نقل لمذكر يجمع بواو ونون، وإذا كان في أصله لمذكر، ثم نقل لمؤنث جمع بألف وتاء، إذا: ينظر هنا إلى المعنى، ولا ينظر إلى اللفظ باعتبار أصله، وخرج زيد وعمرؤ علمين لمؤنثين، وإنما لم يعتبروا المعنى في (طلحة)، هنا نظرنا إلى المعنى، زينب في الأصل لفظ لمؤنث، قلنا: لا ننظر إلى اللفظ، وننظر إلى المعنى، (سعدى) لا ننظر إلى اللفظ بل ننظر إلى المعنى.

زيد: في اللفظ لمذكر، قالوا: لا، لا نلتفت إليه، بل ننظر إلى المعنى، طيب! (طلحة) لماذا أخرجتوه من جمع المذكر السالم، كما سيأتي خالياً من تاء التأنيث؟ وإن كان هذا مرجوحاً، وإنما لم يعتبروا المعنى في (طلحة) واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون، بل جمعوه بالألف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث قالوا: (طلحة) هذا نخرجه بقيد خالياً من تاء التأنيث، وأما (سعدى) و (زينب) إذا سمينا بهما مذكر ننظر إلى المعنى، فهتم؟ (سعدى) هذا اسم لمؤنث، قالوا: إذا سمي به مذكر نجمعه بواو ونون، لماذا؟ قالوا: لأننا ننظر إلى المعنى، طيب! (طلحة) معناه مذكر، لماذا لم تجمعوه بواو ونون؟ قالوا: لوجود المانع، ما هو المانع؟ التاء، نقول: و (سعدى) كذلك المانع موجود، وهو الألف، (سعدى) مثل: (حبلى) ولذلك الألف الممدودة والمقصورة في باب التأنيث أشد تمكناً في الدلالة على المؤنث من مجرد التاء، فإذا جوزوا أن يجمع بواو ونون ما سمي بسعدى وحبلى وصحراء ونحوها، فالأدنى وهو ما كان محتوماً بتاء التأنيث أولى.

ولذلك نقول: الصواب أنه يجوز جمع طلحة وحمزة ونحوهما بواو ونون، والعلة هذه عليلة، وهذا مذهب الكوفيين: أنه يجوز أن يجمع بواو ونون ما ختم بتاء وهو علم لمذكر، مثل: طلحة وحمزة، فيقال: حمزون، وطلحون، ولا مانع أن يجمع كذلك بألف

وتاء، لا بأس من تعدد الجمع، طلحات وحمزات، وإنما المقام هنا في مقام بيان المذكر السالم.

إذاً قولهم: وإنما لم يعتبروا المعنى في طلحة، واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالألف والتاء، نقول: لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث، وهذه علةٌ عليلة، والمراد: مذكر عاقل ولو تنزيلاً، لمذكر عاقل: هذا الشرط، جاء قوله: ((قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)) [فصلت: 11] .. ((رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)) [يوسف: 4] العاقل بواو ونون، رأيتهم لي: الكواكب، طائعين، قالوا: ولو كان تنزيلاً، بمعنى: أنه يُنزل لوصفه مُنَزَّلَةً العاقل، فحينئذٍ: لمذكر عاقلٍ سواء كان عاقلاً بالفعل أو بالقوة.

والمراد ما شأن جنسه العقل، فدخل الصبي غير المميز والمجنون، هذا يدل على التوسع: لمذكر عاقل، إذا وصفت مجانين بوصفٍ، تأتي به على أي وصف .. على أي جمع؟ عندك زيدون كلهم مجانين، ماذا تقول؟ هؤلاء زيدون، أزعجوننا الزيدون فكلهم مجانين، هل نقول: جمع المذكر السالم لا بد أن يكون لعاقل، فالجنون لا يجمع بواو ونون، والصبيان الصغار لا يجمع بواو ونون؟ نقول: لا، ليس المراد العقل هنا، العقل عند الأصوليين الذي يؤخذ شرطاً في صحة التكليف، وإنما المراد به ولو بالقوة .. ولو بالتنزيل.

إذاً: هذا الشرط الثاني والثالث: أن يكون علماً: هذا الشرط الأول، لمذكرٍ: شرطٌ ثانٍ، عاقلٍ: شرطٌ ثالث.

خالياً من تاء التأنيث: ومقصودهم بذلك: أنه إذا اتصلت به تاء التأنيث لا يجمع بواو ونون، واستثنوا (طلحة) قالوا: لا يجمع بواو ونون، والصواب: أنه يجمع بواو ونون، فحينئذٍ أقول: طلحة طلحون، لماذا؟ لاتفاق البصريين والكوفيين: أن ما سُمي بلفظٍ مختوم بألف ممدودة أو مقصورة: (حبلى) و (صحراء) أنه يجمع بواو ونون، واختلفوا في المختوم بالتاء، وإن كانت التاء في الدلالة على التأنيث أدنى من الألفين السابقين، فإذا جاز في الأشد فمن باب أولى وأحرى أن يجوز في التاء، ثم نظروا في زينب وزيد إلى المعنى، ولم يعتبروا اللفظ، يعني: إذا سميت امرأة بزيد، لو نظرنا إلى اللفظ واعتبرناه كما اعتبروا التاء هنا في (طلحة) نقول: زيد لا يجمع بألف وتاء، إذا سمي به امرأة لا يقال: زيدات، لماذا؟ لأن اللفظ مراعى، وهنا غلبوا جانب المعنى، إذاً: نغلب جانب المعنى، و (طلحة) معناه: مذكر، فحينئذٍ لا ينبغي التوقف؛ لأن (طلحة) يجمع بواو ونون.

خالياً من تاء التأنيث ما لم تكن عوض فاءٍ أو لامٍ، يعني: التاء هذه قد تكون عوض فاءٍ أو عوض لامٍ، قد يحذف الفاء، مثل: (وَعَدَ) ويعوض عنها التاء، فحينئذٍ التاء هذه هل هي ساقطة بهذا الشرط؟ نقول: لا، ليس المراد بها هذه.

يستثنى ما لم تكن عوض فاءٍ أو لامٍ، فيستثنى مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث نحو: (عِدَّة) أو من لامه نحو: (ثُبَّة) لو سمي رجل بـ (عِدَّة) وآخر بـ (عِدَّة) وثالث، هل نجمعه بواو ونون، أو نقول: خالياً من تاء التأنيث، وهذا لم يخل من التاء؟ نقول: لا، في (عِدَّة) و (ثُبَّة) هذه التاء عوضٌ عن فاء محذوفة أو لامٍ محذوفة.

وتاء (طلحة) هذه ليست عوضاً، وهي المرادة بالاشتراط، يعني: اشترطنا أن يكون العلم خالياً من تاء التأنيث مراداً به التاء التي لم تكن عوضاً عن فاء أو لام، فإن كان العلم متصلاً به تاء التأنيث وهي عوض عن فاء أو لام، حينئذٍ يجمع بواو ونون، فـ (عِدَّة) يجمع بواو ونون فيقال: (عِدُون) و (ثُبَّة) يجمع بواو ونون فيقال: (ثُبُون) أو (ثُبُون) فإنه يجوز جمعه هذا الجمع عند الجمهور، ومنعه المبرد وأوجب جمعه نحو: (عِدَاتٍ) يعني: مثل (طلحات).

أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورةً أو ممدودةً، وهذا نقض على البصريين، لا يشترط أن تكون الكلمة خاليةً من ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، مع أنها أشد تمكناً في الدلالة على التأنيث من التاء، فاشترطوا انتفاء التاء ولم يشترطوا انتفاء الألف الممدودة والمقصورة، فلو سمي (صحراء) رجل نقول: (صحراء) في التأنيث أمكن من (طلحة) مع ذلك قالوا: (صحروون) (حبلوون) يجمع بواو ونون، ولم يلتفتوا إلى هذه الألف.

إذاً: خالية من تاء التأنيث: هو خصوص التاء، وهذا التاء تكون للتأنيث لا عوضاً لا عن واو .. لا فاء الكلمة ولا عن لامها.

ثم إذا كان الاسم العلم المذكور عاقل متصلاً بما هو دالٌّ على التأنيث ولم يكن تاء، كالألف الممدودة أو المقصورة، قالوا: يجمع بواو ونون، فلو سمي مذكر: بـ (سلمى) يجمع بواو ونون .. (سلمى) هذا أشد تمكناً في التأنيث من طلحة، سلمى .. كيف يجمع هذا؟ سلمون .. صحراء صحروون، جمع هذا الجمع بمحذف المقصورة: (سلموون) هذا الأصل اجتمع واوان، حينئذٍ حذفت الأولى للتخلص من التقاء الساكنين، وقلبت همزة الممدودة واواً صحراء صحراون، تقلب الهمزة واو، وهذا سيأتي في آخر الألفية إن

شاء الله تعالى: تثنية ما كان ممدوداً أو مقصوراً، هذا بعد السبعمئة.

خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، لذلك التركيب بما سبق يعني، ذكرنا أن التركيب قد يكون تركيباً إسنادياً .. مزجياً .. عددياً .. توصيفياً .. إضافياً، كلها تمنع إلا الإضافي، فيجمع أوله الصدر ويبقى العجز كما هو، وما عداه على الأصل.

خالياً من تاء التأنيث، وإنما اشترط الخلو من التاء .. تاء التأنيث؛ لأنها إن حذفت في الجمع التبتت بجمع ما لا تاء فيه، وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر، إذا قلت: (طلحة) وجمعتها بواو ونون، حينئذٍ التاء إما أن تبقىها وإما أن تحذفها، إن حذفتها قلت: (طلحون) التبتت بما لا تاء فيه، إن قلت: (طلحتون) اجتمع عندنا علامتان: علامة تدل على التأنيث، وعلامة تدل على التذكير وهو الواو، حصل تضاد، والصواب: أنه يقال فيه (طلحون) ولا إشكال.

إذاً: سبب اشتراط الخلو من التاء هو هذا: إن حذفت التاء عند الجمع التبتت بما لا تاء فيه، وإن لم تحذف حينئذٍ اجتمع فيه علامتان، فإن قيل .. إذا قيل: (طلحون) لم يسلم فيه واحده، ونحن اشترطنا في الجمع: أن يسلم فيه واحده، نقول: هذه التاء في الأصل أنها على نية الانفصال، هي الأصل ليست من جوهر الكلمة، وإنما هي زائدة، ولذلك في (فاطمة) يقال: (فاطمات) سقطت التاء؛ لأنها في نية الانفصال فهي ساقطة ليست من جوهر الكلمة.

وإنما اغتفروا وقوعها حشواً في التثنية؛ لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها، فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست من تثنية ما لا تاء فيه بخلافه جمعاً، إذاً: الشرط هذا ساقط من أصله.

نقول: لا يشترط في جمع العلم أن يكون خالياً من تاء التأنيث، هذا هو الصواب، وأن نحو: (حمزة) و (طلحة) يجمع بواو ونون، وهو مذهب الكوفيين.

ومن التركيب يعني: يشترط فيه أن يكون خالياً من التركيب، ألا يكون مركباً، فلا يقال في سيبويه: (سيبويهون) لا يقال! لأن هذا النوع ذكرنا أنه من المزجي، والمزجي لا يثنى ولا يجمع، كما أن الإسنادي لا يثنى ولا يجمع، فإن كان ثم تأبط شراً وأردت جمعه تقول: جاء ذوو تأبط شراً، تأتي ب (ذو) وتجمعها، كما تقول: جاء ذو تأبط شراً، رأيت ذوبي تأبط شراً، تأتي ب (ذو) وتجمعها بواو أو نون.

فلا يقال في سيبويه: (سيبويهون) وأجازه بعضهم مطلقاً وقيل: إن خُتم ب (ويه) جاز وإلا فلا، وعلى الجواز في المختوم ب (ويه) قيل: تلحق العلامة بآخره، فيقال: (سيبويهون)

وقيل: تلحق بالجزء الأول، ويحذف الثاني فيقال: (سيون) كله اجتهاد هذا، ليس فيه نقل، وإنما اجتهاد.

كذلك لا يجمع الإسنادي كـ (بَرَقَ نَحْرُهُ) بالاتفاق، فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بأحد هذين المركبين قيل: ذوا تأبط شراً، أو نحوه، وقيل: ذوو تأبط شراً، من إضافة المسمى إلى الاسم.

وأما الإضافي فإنه يثنى ويجمع جزؤه الأول، وجوز الكوفيون تشنية الجزأين وجمعهما، والصواب: أنه يثنى أو يجمع الأول.

هذا ما يتعلق بالاسم الجامد أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب، وهذه كلها مأخوذة من قوله: سَالِمٌ جَمْعٌ عَامِرٍ؛ لأنه ذكره علماً ولمذكر عاقل ليس فيه التاء وليس مركباً، إن انتفى واحد من هذه حينئذٍ لا يصح جمعه. وَمُذْنِبٌ، يعني: يشترط في مذنب وهو صفة، وهنا الصفة: ما دل على موصوف، يعني: ذاتٍ ومتصفة بصفة، ويشترط في هذه الصفة أن تكون صفةً لمذكرٍ عاقلٍ خاليةً من تاء التأنيث، ليست من باب: أَفْعَلٍ فعلاء، ولا من باب: فَعْلَانٍ فعلة، ليس من باب: أَفْعَلٍ بالكسر فعلاء، ولا من باب: فَعْلَانٍ فَعْلَةٌ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، هذه شروط مأخوذة من قوله: وَمُذْنِبٌ؛ لأنه ذكرها هكذا، صفةً دالة على ذات وصفة. ويشترط في الصفة: أن تكون صفةً لمذكر، فإن كان صفةً لمؤنث لا يجمع بواو ونون؛ لأن هذا الجمع خاصٌ بجمع المذكر، سواء كان علماً أو صفةً، وأما جمع المؤنث سواء كان علماً أو صفةً فهذا له جمع خاص، وهو ما جمع بألف وتاء. صفةً لمذكر، خرج ما كان صفةً لمؤنث، فلا يقال في حائض: حائضون، لا يقال؛ لأن هذه صفة خاصة بالمؤنث، حينئذٍ لا يشركه فيها الرجل، فلا يقال: في حائضٍ: حائضون.

وخرج بقولنا عاقل: ما كان صفةً لمذكر غير عاقل، فلا يقال في: سابق صفة فرس، وهناك: لاحق علم لمذكر عاقل، وأما علمٌ لمذكر غير عاقل، نقول: هذا لا يجمع بواو ونون، وهنا الصفة كذلك إذا كانت لغير عاقل كفرس سابق، نقول: هذا لا يجمع بواو ونون.

خاليةً من تاء التأنيث: خرج به ما كان فيه تاء تأنيث، مثل: علامة، لا يقال: علامون، ونسابة، لا يقال: نسابون، بل المرجع فيه إلى ما جمع بألف وتاء. وخرج بقولنا: ليست من باب: أَفْعَلٍ فعلاء، أي: ليس من باب أفعل الذي له مؤنث

على فعلاء، هذا المقصود، ليس من باب: أفعل فعلاء، يعني: ليس من باب أفعل المذكور الذي له مؤنث على وزن: فعلاء، كأحمر: حمراء، فأحمر لا يجمع بواو ونون، لا يقال فيه: أحمر، وأصفرون، وأخضرون، لا يقال لماذا؟ لأن مؤنثه على وزن: فعلاء، فإذا انتفى مؤنثه على وزن فعلاء حينئذٍ جاز جمعه بواو ونون.

وهذا يشمل فيما إذا لم يكن لأفعل مؤنث أصلاً: ك (آدر) هذا يجمع بواو ونون، لماذا؟ لأنه ليس له مؤنث أصالةً، وهذه صادقة ألا يكون من باب: أفعل أصلاً ك (قائم) وهو الذي ذكره المصنف هنا: (قائم) هل يجمع بواو ونون؟ نقول: نعم، لماذا؟ لأنه صفةٌ ليس من باب: أفعل فعلاء، يعني: هو في الأصل في وزنه ليس على وزن: أفعل، هذا واحد. ثانياً: أن يكون من باب: أفعل، الذي ليس له مؤنث أصلاً ك (أكمر) لكبير كمره الذكر، هذا خاص بالذكر، حينئذٍ أفعل (أكمر) ليس عندنا كمراء! فيجمع بواو ونون، حينئذٍ على الأصل.

إذاً: (أفعل) ليس له مؤنث أصالةً.

ثالثاً: بأن يكون له مؤنث على غير (فَعْلَاء) ك (فُعْلَى) أَفْضَلُ هذا في المفرد المذكور، امرأةٌ فُضِّلَى، إذاً: وجد المذكور على أفعل ك (أفضل) مؤنثه: (فُعْلَى) والشرط في عدم الجمع أن يكون مؤنثه على: (فَعْلَاء) إذاً: انتفى، فيجمع الأفضل على الأفضلون، إذاً: ليس كل ما كان على وزن: أفعل، لا يجمع بواو ونون، بل ننظر في المؤنث، فإن كان مؤنثه على: (فَعْلَاء) منعناه لا يدخل معنا، إن لم يكن كذلك بأن كان مؤنثه لا على وزن (فَعْلَاء) أو لم يكن له مؤنث جمع بواو ونون، أو لم يكن على وزن: أفعل أصالةً ك (قائم) و (مذنب) نقول: جمع بواو ونون.

فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الأول، ليس من باب: أفعل فعلاء؛ لأنه مضاف، ولا من باب: فعلا فاعلة، يعني: ليس من باب ما كان مذكوره على وزن، فعلا: سكران .. عطشان، ومؤنثه على وزن: فَعْلَة سَكْرَة، لا نقول: سكرانون بواو ونون، لماذا؟ لأن الشرط: أن ما كان مؤنثه على وزن: فعلاء لا يجمع بواو ونون، فإن لم يكن على وزن: فعلا، أو كان له مؤنث لا على وزن: فَعْلَة، حينئذٍ نقول: يجمع بواو ونون، فهذا شرط مركب من جهة الأول والثاني، فعلا فاعلة.

إذاً: وهذا صادقٌ ألا يكون من باب فعلا فاعلاً كقائم، وهذا واضح بين، وبأن يكون من باب: فعلا الذي ليس له مؤنث أصلاً ك (لحيان) طويل اللحية، هذا مشترك؟ هذا خاص ليس له مؤنث أصلاً، ف (لحيان) يجمع بواو ونون، لماذا؟ لأنه على وزن: فعلا. وهل الشرط انتفاء الكلمة والوصف على وزن: فعلا؟ الجواب: لا، وإنما فعلا باعتبار المؤنث، وهنا ليس له مؤنث.

وبأن يكون له مؤنث على غير فعلة كـ (فعلائة) نحو: ندمان وندمانة، من المنادمة لا من الندم، حينئذٍ ندمان هل يجمع بواو ونون؟ نقول: نعم يجمع بواو ونون؛ لأن مؤنثه ليس على وزن: فعلة، ليس من باب سكران سكرة.

ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في: فعول، إذا كان بمعنى: فاعل، وأجري على موصوف مذكور، وفي: فاعيل، إذا كان بمعنى: مفعول، وأجري على موصوف مذكور، فإن جعل: (صبور) و (جريح) علماً جمعاً هذا الجمع. إذاً: ما كان على وزن: فاعيل، أو فعول: مما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا جعل علماً حينئذٍ جمع بواو ونون، وأما إذا كان صفةً حينئذٍ لا بد من التفصيل الذي ذكره النحاة، وهو محل استواء المذكر والمؤنث باطراد في فعول، متى؟ إذا كان بمعنى: فاعل، هنـد قتل .. زيد قتل، هذا بمعنى فاعل؛ لأنه قاتل.

إذا كان بمعنى: فاعل، وأجري على موصوف مذكور، وفي: فاعيل، إذا كان بمعنى: مفعول قتيل.

وأجري على موصوف مذكور، أما الموصوف المحذوف فهذا لا يجري على القاعدة التي معنا.

إذاً: يشترط في الصفة أن تكون صفةً لمذكر عاقل، خالية من تاء التأنيث، أي: من التاء الموضوعة له، وإن استعملت في غيره ليصح إخراج (علامة) فإن تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث، ليست من باب: أفعل فعلاء، ولا من باب: فعلائة فعلة، ولا من مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

حينئذٍ نقول: هذه الشروط معتبرة، وهي مأخوذة من قول الناظم: وَمُذْنِبٍ.
وَارْفَعِ بَوَاوٍ وَبَيَا جُرُزٍ وَأَنْصِبِ ... سَالِمٍ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

ثم قال: وَشَبِّهِ ذَيْنِ، يعني: شبه عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ.

ليس الحكم خاص بهذين اللفظين، بل كل ما كان علماً لمذكر إلى آخر الشروط كـ (عامر)، وكل ما كان صفةً لمذكر عاقل إلى آخر الشروط كـ (مذنب) إذاً: الحكم ليس خاصاً بلفظ واحد.

وَشَبِّهِ ذَيْنِ، يعني: عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ، وما ألحق بهما.

وَبِهِ عَشْرُونَ ... وَبَابُهُ الْحَقُّ ..

هذا شروع في المحلقات، والملحق: هو كل ما لا يصدق عليه حد الجمع الحقيقي.

حينئذٍ نقول: هذا ليس بجمع حقيقي، لتخلف الشروط التي ذكرها النحاة، وهذا بابه السماع، يعني: ليس قياساً؛ لأنه يعتبر من الشاذ، فيسمع ويحفظ ولا يقاس عليه، ولذلك: هي ألفاظ محدودة، يقال: عشرون، لماذا هو شاذ؟ لتخلف شرط كذا، وألوا لتخلف شرط كذا، فحينئذٍ صار شاذاً مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه، ولذلك قالوا: الملحقات بالجمع أربعة أنواع:

أسماء جموع جاءت على صورة جمع المذكر السالم، ما هو اسم الجمع؟ ما دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه غالباً، هذا الأكثر: أنه ليس له واحدٌ من لفظه، وسبق أنه قد يكون له واحدٌ كراكبٍ وصحبٍ، راكب وصاحب، وقيل: راكبٌ وصحبٌ اسماً جمع، فحينئذٍ نقول: أسماء جموع جاءت على صورة الجمع. ثانياً: جموع تصحيح غير مستوفية للشروط، يعني: لم تستوف الشروط السابقة، نقص بعضها.

ثالثاً: جموع مسمى بها، وهذا خارج عن حد جمع المذكر السالم، يعني نقول: ما دل على أكثر من اثنين زيدون، مدلوله واحد. رابعاً: جموع تكسير جاءت على صورة جمع المذكر السالم. قال رحمه الله:

وَبِهِ عَشْرُونَا ... وَبَابُهُ الْحَقُّ، به: الضمير يعود إلى جمع المذكر السالم، عَشْرُونَا، نقول: هذا عشرون، الألف للإطلاق، هذا في أي الأنواع؟ نقول: هذا اسم جمع لا واحد له من لفظه؛ لأنه دل على أكثر من ثلاثة وليس له واحد، ليس عندنا: عشرٌ، عَشْرُونَا وَبَابُهُ، يعني: نظيره من العشرين إلى التسعين، مع دخول الغاية، إذاً: الأعداد هذه عشرون .. ثلاثون .. أربعون إلى التسعين، نقول: هذه تعرب بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً.

هل هي جمع؟ نقول: لا، هي ملحقة بالجمع؛ لأنه لا واحد لها من لفظها. وَبِهِ عَشْرُونَا وَبَابُهُ، يعني: نظيره، العشرون إلى التسعين، والغاية داخلة. ألحق في حكمه، يعني: في حكم المذكر السالم، حينئذٍ لا يقال: عشرٌ، هذا ملحق به؛ لأنه لا واحد له من لفظه، إذاً: لا يقال: عشرٌ.

وَالْأَهْلُونَا: الألف للإطلاق، هل له واحدٌ من لفظه؟ أهلون هل له واحد من لفظه؟ أهلٌ، هل هو علم؟ لا، هل هو صفة؟ لا، إذاً: ليس ك (عَامِرٍ) ولا (وَمُذْنِبٍ) إذاً: هو اسم جنس جامد مثل: رجل، إذاً (الْأَهْلُونَا) نقول: ملحق به، يعني: يعرب بالواو رفعاً،

وبالبناء نصباً وجراً: ((شَغَلْتَنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا)) [الفتح:11] .. ((مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ)) [المائدة:89] بالنصب، ((إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا)) [الفتح:12] إذاً: هو ملحق به؛ لأن مفردة وهو: أهلٌ ليس فيه الشروط المذكور؛ لأنه اسم جنس جامد كـ (رجل).
أُولُو، يعني: (وأولو) ألحق به اسم جمع لا واحد له من لفظه، هذا من قسم: عشرون، أولو: لا واحد له من لفظه، بمعنى: أصحاب: ((وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ)) [النور:22]
يعني: أصحاب، هل له واحدٌ من لفظه؟ لا، هل له واحدٌ من معناه؟ (ذو) له واحد من معناه؛ لأن (أولو) بمعنى: أصحاب، هل ثم لفظ مفرد يدل على معنى: صاحب؟ نعم وهو (ذو) إذاً: له واحدٌ من معناه لا من لفظه.

وَعَالَمُونَ، عالمون: هذا جمع ماذا؟ جمع عالمٌ، حينئذٍ نقول: هذا ملحق وليس بجمع حقيقي؛ لأنه إما ألا يكون جمعاً لـ (عالم)، بل اسم جمع له، مختلف فيه: هل هو جمع أو اسم جمع؟ والسبب في هذا أنه إذا قلنا: أنه جمع (عالم) عالمون هذا خاص بالعقلاء، و (عالم) المفرد هذا يشمل العقلاء وغيرهم، قالوا: الجمع لا يكون أخص من مفردة، ولذلك لا يكون جمعاً لهم، إما أن يكون جمعاً، وإما أن يكون اسم جمع، إما ألا يكون جمعاً لـ (عالم) بل اسم جمع له؛ لأنه أخص منه، إذ لا يقال إلا على العقلاء، والعالم يقال على كل ما سوى الله، فيشمل العاقل وغيره.

ويجب كون الجمع أعم من مفردة، أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب من يعقل، فهو جمعٌ لغير علم ولا صفة، يعني: إذا قلنا: إنه اسم جمع، حينئذٍ نقول: لا واحد له من لفظه ولذلك صار ملحقاً، إذا قلنا: جمع .. جمع (عالم) عالم هذا ليس بعلم ولا صفة، إذاً: على القولين هو شاذ، على القولين: سواء قلنا (عالمون) اسم جمع لـ (عالم) أو أنه جمع له، اسم جمع لا واحد له من لفظه صار كـ (عشرين) جمع (عالم) نقول: (عالم) هذا ليس بعلم ولا صفة، صار ملحقاً.

أُولُو وَعَالَمُونَ عَلَيُّونَا: الألف للإطلاق، و (عَلَيُّونَ) اسم لأعلى الجنة، وليس فيه الشروط المذكور، لكونه لما لا يعقل، لكن وجه آخر: وهو أن مدلوله أكثر من اثنين أو واحد؟ مدلوله واحد، كـ (زيدون) إذا سميت رجلاً بـ (زيدون) نقول: مدلوله واحد ليس بجمع، فهو من حيث اللفظ قبل العلمية نقول: هو جمعٌ، وبعد النقل نقول: مدلوله صار واحداً، عندي زيدون .. الزيدون، واحد واثنين وثلاثة، إذاً: معناه جمع، إذا صيرته علماً لشخصٍ واحدٍ صار مدلوله واحد.

إذاً: (عَلَيُّونَ) نقول: هذا مدلوله واحد، وهو في الأصل ..

[هنا انقطاع في الصوت]

(وَأَرْضُونَ) بفتح الراء وحكي إسكانها (شَدَّ) نص على شذوذ: (أَرْضِينَ) مع كون الحلق كله شاذ، لماذا؟ لأن (أَرْضِينَ) أشد شذوذاً من غيره، لأربعة أمور: أولاً: جمع تكسير: (أَرْضُونَ) أرض هي، قيل: (أَرْضُونَ) إذاً: تغير واحده. لاسم جنس: واسم الجنس لا يجمع بواو ونون. مؤنث: والمؤنث لا يجمع بواو ونون، ولذلك يقال: أرضٌ تصغر على أريضة فدل على أنها مؤنث.

غير عاقل: والأصل فيما جمع بواو ونون أن يكون لعاقل.

لهذه الأمور الأربعة في: (أَرْضِينَ) صار أشد، ونص عليه ابن مالك لهذا.

وَأَرْضُونَ شَدَّ: شذ قياساً أو استعمالاً؟ قياساً لا استعمالاً؛ لأننا نقول: هذا شاذ، ووقع في القرآن: ((وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ)) [النور:22] نقول: شاذ، شذ قياساً أو استعمالاً؟ الشاذ قياساً: ما خالف القواعد، يعني: اصطلاح خاص عند النحاة، والشاذ استعمالاً: هو ما ندر وقوعه في لسان العرب، الأول: يوجد في القرآن ولا إشكال، أبي هذا شاذ عندهم، وكذلك الملحقات كلها، وأما ما ندر استعماله في لسان العرب وحكم عليه بأنه شاذ هذا لا يقال بوجوده في القرآن، إذاً: فرق بينهما.

وَأَرْضُونَ شَدَّ وَالسِّنُونَ وَبَابُهُ، (سِنون) بكسر السين جمع: سَنَة بفتحها، والسنة هذا

مؤنث اسم جنس .. اسم جنس مؤنث لغير عاقل، فهو ك (أَرْضِينَ) ولذلك قيل:

(وَالسِّنُونَ) هذا معطوف على ما سبق ما كونه شاذ، يعني: حكم على باب (أَرْضِينَ) و

(السِّنِينَ) بأنه شاذ لاشتراكهما في هذه الأمور الأربعة: اسم جنس مؤنث لغير عاقل،

فهذه كلها ملحقة بالجمع المذكور لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وَبَابُهُ، يعني: باب (سَنَة) ما هو باب سنة؟ كل اسم ثلاثي حذف لامه وعوض عنها هاء

التأنيث، ولم يكسر، لا بد من هذه الشروط أن تكون مجتمعة، (سَنَة) أصلها: (سَنَو) أو

(سَنَة) كل اسم ثلاثي: (سَنَة) أصلها: (سَنَو) حذف لامه: الواو أو الهاء: (سَنَو)

(سَنَة) وعوض عنها هاء التأنيث (سَنَة) بالتاء ولم يكسر، يعني: لم يُسمع أنه جُمع في

لسان العرب جمع تكسير، بهذه القيود حينئذٍ نحكم عليه بأنه ملحق بجمع المؤنث

السالم، وهذا ليس خاصاً باسم سَنَة، وعِزَة، وعُزِين، وكلها جمعت بواو ونون

وهي مثلها، وكذلك: ثَبه وثُبُون، وقُله وقُلُون.

إذاً: كل اسم ثلاثي حذفت لامه، إذا لم تحذف منه شيء حينئذٍ لا يجوز أن يجمع بواو ونون، تمرة، نقول: هذا لا يجمع بواو ونون؛ لأنه لم يحذف منه شيء، لذلك لا يجوز ذلك في نحو: تمرة لعدم الحذف، ولا في نحو: (عدة) و (زنة) لماذا؟ (عدة) هنا حذفت منه حرفٌ وعوض عنه هاء التانيث، لكن المحذوف الفاء، (عدة) أصلها: (وعد) حذفت الواو وعوض عنها هاء التانيث، هل يُجمع بواو ونون، ويكون من باب: (سنة)؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن الشرط هنا أن يحذف اللام، و (عدة) و (زنة) وزنة مأخوذ من الوزن، هذا حذفت فيه الفاء وإن عوض عنه هاء التانيث لانتفاء شرط حذف اللام. ولا في نحو: (يد) و (دم) هل يُجمع (يد) و (دم) بواو ونون؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأنه وإن حذفت لامه إلا أنه لم يعوض عن المحذوف شيء، (يدي) (دمي) حذفت اللام ولم يعوض عنه شيء.

وشذ أبو .. أبون وأخون، هذا شاذ، ولذلك سبق معنا: أن ما جمع بواو ونون من الأسماء الستة يعتبر شاذاً.

ولا في اسم وأختٍ وبنيتٍ؛ لأن العوض غير التاء، بنت وأخت واسم، نقول: هذه حذفت منها اللامات لكن عوض عنها غير التاء، اسم أصلها: (سمو) أو (سمو) حذفت اللام الواو، وعوض عنها همزة في أولها؛ لأن العوض غير التاء. وشذ بنون، بنون هذا شاذ، لماذا؟ لأن أصله: (بنو) حذفت اللام فقليل: (ابن) هل يجمع بياء ونون؟ الجواب: لا، حينئذٍ يكون شاذاً.

ولا في نحو: شاةٍ وشفةٍ، لماذا؟ لأنه سُمع تكسيروها على شياه وشفاه، حينئذٍ ما سمع أنه جمع بصيغة جمع التكسير لا يجمع بواو ونون، إذا وجدت هذه الشروط حينئذٍ قلنا: هذا من باب: (سنة).

إذاً: أشار بقوله: وَبَابُهُ إِلَى بَاب: (سنة) فهذا الباب اطرده فيه الجمع بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جرّاً ونصباً: ((كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)) [المؤمنون: 112] سنين ورد في القرآن، نقول: هذا شاذٌ قياساً، لكن لا تقل عند العامة: شاذٌ قياساً، عند من يفهم من طلاب العلم.

((الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ)) [الحجر: 91] مثله كالحرف الزائد، نقول: الصواب في لغة العرب أنه يقع الحرف الزائد في القرآن، لكن عند العامة لا تقل: زائد، إذا سمع زائد قد يحذفها إذا قرأها، صحيح؟ نعم يمكن هذا فقد يوقع في اللبس، لكن طالب العلم يعرف معنى: زائد.

((عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ)) [المعارج: 37] هذا أيضاً واقعٌ في القرآن، ونقول: المحلقات كلها شاذة، إذاً: شاذٌ قياساً لا استعمالاً.

وأصل: (سَنَّةٌ) (سَنَوٌ) أو (سَنَةٌ) لقوله في الجمع: (سنوات) و (سنهات) وفي الفعل: (سانيت) و (سانحت) والفعل المسند إلى التاء يرد الأشياء إلى أصولها كما هو معلوم في الصرف، وأصل: (سانيت) (سانوت) قلبوا الواو ياءً حين جاوزت متطرفةً ثلاثة أحرف.

هنا قال في الشرح: وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه، فإن كسر (شفة) و (شفاه) لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً كـ (طُبة) (طُبة) هذا يقال فيه أنه شاذٌ وراء شاذٍ وراء شاذٍ، يعني: أشد وأشد وأشد، لماذا؟ لأن (طُبة) هذا سمع تكسيره على (طببات) نحن نقول: جمع المذكر الملحقات كلها شاذة، وأشد فيها: (أَرْضُون) وباب (سَنَّة)، وباب (سَنَة) له شروط، فما خرج منها فهو شاذ.

إذاً: (طُبُون) هذا شذوذ وراء شذوذ وراء شذوذ، فيه ثلاث .. تكعيب، (طُبُون) نقول: هذا كُسِر .. سَمِع تكسيره فقليل: (طببات) فحينئذٍ نقول: هذا جمعه بواو ونون شاذ، بل أشد شذوذاً من غيره؛ لأن الملحق أصلاً شاذٌ، وباب: (سِنُون) أشد فيه، و (طُبُون) أشد.

ثم قال رحمه الله:

وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، ومثل حينٍ، مثل: حالٌ من (ذا) أين ذا؟ قد يرد ذا الباب مثل حينٍ، مثل: هذا حال من (ذا)، أي بابٍ؟ باب (سَنَة) هذا الباب كل اسم ثلاثي إلى آخره، قد يأتي كلفظ (حين) يعني: يلزم الياء ويعرب بالحركات مع التنوين، ألا تقل: حينٌ وحيناً وحينٍ؟ قد يأتي هذا الباب ملازم لهذه الكلمة مثلها ملازماً للياء مع الإعراب بالحركات والتنوين، فتقول: هذه سِنِينٌ، ورأيت سِنِيناً، ونظرت إلى سِنِينٍ، هذه تثبت الياء تلزمها كما هي، ثم تعربه بالحركات الظاهرة مع التنوين.

إذاً: مثل حينٍ، مثل نقول: حالٌ من (ذا) أو صفةٌ لمخدوف، أي: وروداً مثل ورود حينٍ، أي: في الإعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط في الإضافة؛ لأنها من أصل الكلمة حين.

وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، ذا الباب: المشار إليه باب (سَنَة).

قال الشارح: وَمِثْلُ حِينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، أي: أشار بهذا إلى أن (سِنِين) ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون، فتقول: هذه سِنِينٌ، ورأيت سِنِيناً، ومررت بِسِنِينٍ، وإن شئت حذف النون وهو أقل من إثباته، حذفت التنوين، واختلف في اطراد هذا الباب: هل يطرد في جميع المذكر السالم في باب (سَنَة) وغيرها، حتى القياسي الجمع الحقيقي أو لا؟ محل خلاف، ولذلك قال: وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ.

وَهُوَ، أي: إلزام الجمع مثل حينٍ عند قومٍ، ومنهم الفراء يطرد في جميع الباب، حتى في (عامرٍ) و (مذنبٍ) جاء عامرين، ورأيت عامرين، ونظر إلى عامرين، هذا قول، والصواب: أنه يبقى على ما هو عليه؛ لأنه لسان العرب وبه جاء فصيح الكلام. ومثّل حينٍ قد يردّ ذا البابُ وهو عند قوم، ومنهم الفراء يطرد في جميع باب المذكور السالم، يعني: الحقيقي والملحق به.

قال هنا: والصحيح أنه لا يطرد، وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: {اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف} هنا أعربها بماذا؟ بالياء أو بالحركة؟ بالحركة، ما الدليل؟ ثبوت النون؛ لأن سنين مضاف، ويوسف مضاف إليه، لو كانت مضافةً إليه حينئذٍ لوجب حذف النون، لكن لما أبقيت دل على أنه أجراها مجرى حين. في إحدى الروايتين، ومثله قول الشاعر:

دَعَايَ مَنْ نَجَدٍ فَإِنَّ سَنِينَهُ .. نصبه بالفتحة مع إضافته إلى الضمير، لو كان معرباً بياء ونون لوجب حذف النون.

لَعَبَنَ بَنًا شَيْبًا وَشَيْبِنَنَا مُرْدًا.
ثم قال في خاتمة ما ذكره:
وَتُونُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ
وَتُونُ مَائِيٍّ وَالْمُلْحَقِ بِهِ ... فَافْتَحَ وَقَلَّ مَنْ بَكْسَرِهِ نَطَقُ
بِعَكْسِ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَأَنْتَبِهْ

وَتُونُ مَجْمُوعٍ، نون: هذا بالنصب على أنه مفعول به لقوله: فَافْتَحَ والفاء هذه زائدة لتزيين اللفظ، إذ لو رفع يجوز، لكن يوجبنا إلى محذوف، وَتُونُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ فَافْتَحَ، نحتاج إلى تقدير ماذا؟ رابط؛ لأننا إذا جعلنا نون مبتدأ، فجملة: فافتح، هذه خبر، ولا بد أن تكون مشتملةً على رابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ، والأولى أن يكون مفعولاً به لقوله: افتح، والفاء هذه لتزيين اللفظ، يعني: لا بأس أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وَتُونُ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ، يعني: الذي التحق به في إعرابه فافتح، طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقاً بينه وبين نون المثنى.

وَقَلَّ مَنْ بَكْسَرِهِ نَطَقُ، نطق مطلقاً مع الياء والألف، أو مع الياء فحسب؟ هذا محل خلاف، وهل هو لغة أم شاذ؟ أيضاً محل خلاف، وابن مالك ظاهر كلامه أنه لغة، وأنه

مطلقاً، وَقَلَّ، يعني: قليل، وإذا أثبت أنه قليل معناه: أنه لغةٌ، مَنْ بِكْسَرِهِ نَطَقَ، يعني: كسر النون نَطَقَ مطلقاً، ولم يقيده لا بياء ولا بغيرها، أي: في حالتي الجر والنصب؛ لأنه لم يُسمع مع الواو قطعاً هذا، أما في حالة الرفع فلم يُسمع، قال في التصريح: ولم تُكسر النون بعد الواو في نثرٍ ولا شعرٍ لعدم التجانس، وإنما بقي معها في الياء. وَنُونُ مَائِيٍّ، نون المثنى، وَالْمُلْحَقِ بِهِ، الملحق بالمثنى كم؟ خمسة، وهي: كلا وكلتا، واثنان واثنان، قال: وَالْمُلْحَقِ بِهِ: عمم، هل يدخل معنا: كلا وكلتا؟ لا يدخل قطعاً، إِذَا: وَالْمُلْحَقِ بِهِ، أي: بعضه ليس كله، لماذا؟ لأن بعض الملحق بالمثنى لم يختتم بنون، وإنما المراد به: اثنان واثنان وثنان فحسب، وَنُونُ مَائِيٍّ، يعني: المثنى، ما هذه اسم موصول، والاسم الموصول مع صلته في قوة المشتق، كأنه قال: ونون المثنى، وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَاكَ، أي: بخلافه؛ لأن الكثير هنا قليل هناك، والقليل هنا كثير هناك، فالعكس لغوي قطعاً، ليس منطقياً.

بِعَكْسِ ذَاكَ النون اسْتَعْمَلُوهُ فكسروه كثيراً على الأصل، هناك: ونون مجموع فافتح، هذا الكثير، والقليل: الكسر، هنا بالعكس: الكثير الكسر، والقليل الفتح، فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين، وفتحوه قليلاً بعد الياء. فَانْتَبَهَ، يعني: لذلك، وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء، قال الشارح: حق نون الجمع وما ألحق به الفتح، وقد تكسر شذوذاً، خالف ما عليه المصنف، الناظم يقل و: وَقَلَّ مَنْ بِكْسَرِهِ قليل، إِذَا: هو لغة وليس بشاذ، قال في شرح التسهيل: يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغةٌ، وحزم به في شرح الكافية ومنه قول الشاعر:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ ... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

آخرين: هذا جمع بياء ونون، ومع ذلك كسرت فيه النون، هل هو لغة أم لا؟ إن سُمع فيما يصح إثبات كلامه من لسان العرب، حينئذٍ يقال فيه: أنه لغة، وإذا لم يكن كثيراً بل كان قليلاً حينئذٍ يصدق عليه قول الناظم: وقل، فهو قليل، فلا بأس أن يكون لغة: عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ ... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ

فخالف الشارح هنا الناظم وحكم على أنها شاذ.

وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ .. كذلك، وليس كسرهما لغةً خلافاً لمن زعم ذلك، ومنهم صاحب النظم.

وحق نون المثنى والملحق به الكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ولذلك الأصل المثنى، ثم يأتي بعد ذلك الجمع، النون في الأصل أنها إما عوض عن

التنوين في الاسم المفرد، وإما أنها عوضٌ عن الحركة، وعمل كلٍ فهي ساكنةٌ في الأصل، والحرف الذي جعل علامةً على الإعراب كالألف ساكن، فحينئذٍ التقى ساكنان، فلما كان الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر وكان المثني أسبق من الجمع حينئذٍ أخذ الأصل، فقليل: المسلمان، على الأصل من التخلص من التقاء الساكنين. وأما الجمع فهو ثانٍ؛ لأنه يوجد بعد المثني، فالمثني سابق حينئذٍ لما أخذ المثني الأصل أُعطي الجمع الثقيل الفتح، فرقاً بينه وبين نون المثني، هكذا قالوا في التعليل، ولكن فتحها لغةً، هكذا حكموا ومنهم ابن مالك رحمه الله تعالى.

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ .. أَحْوَذِيَّيْنِ: هذا مثني، فتحت نونه مع الياء، هل هو لغة أو ضرورة أو شاذ؟ نقول: هو لغةٌ على الأصل، هذا هو الأصل، وهنا فتحت بعد الياء، وهل هو خاصٌ بالياء أم يشمل غيره؟ هذا محل نزاع، ظاهر كلام المصنف يقول الشارح: أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة وليس كذلك، بل كسرهما في الجمع شاذٌ، وسبق أنه قال: لغة، ابن مالك رحمه الله في التسهيل وفي شرح الكافية. وفتحها في التثنية لغةٌ كما قدمنا، وهل يختص الفتح بالياء، أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان: وظاهر كلام المصنف الثاني: أنه يكون فيها وفي الألف، ومع الفتح أو من الفتح مع الألف، قول الشاعر:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَا .. الْعَيْنَانَا لم يقل: عينين، بناءً على ماذا؟ الجيد: منصوب، والعينان معطوف عليه، لو أجراه على اللغة المشهورة قال: والعينين، لكنه ألزمه الألف، ثم هو مثني وفتح النون مع الألف، حينئذٍ نقول: هذا لغةٌ.

ومنخرين، هذا لغة، كسر وفتح، وهذا محل إشكال، لذلك قيل: هذا البيت مصنوع، لماذا؟ لأنه يصعب أن يقال: بأن متكلماً واحداً يجمع بين لغتين في بيت واحد، هذه إذا قيل: لغة ولغة، ليس معناه قبيلة واحدة تتكلم بهذا وذاك، المراد: أن قبيلة قيس مثلاً تتكلم بالفتح وقبيلة تميم تتكلم بكذا، كونه يأتي واحد من تميم يتكلم باللغتين، قالوا: هذا يدل على أنه مصنوع، إذ نقول: نون المثني في الأصل مكسورة للتخلص من التقاء الساكنين، ثم هل يفتح؟ نقول: نعم، يفتح لغةً، ثم جمع المذكر السالم النون المتصلة والملحقة به الأصل فيها أنها مفتوحة، وهل تكسر أم لا؟ ابن مالك يرى أن كسرهما لغة.

ولذلك حكا الشيباني ضمها مع الألف في المثني كقول بعض العرب: هما خليلان، بضم النون، إذاً: يجوز ضمها بعد الألف:

يَا أَبَتَا أَرْقِي الْقِدَانُ ... فالتَّوْمُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانُ

هذا دليل على أنه إما أن المثنى يعرب بالحركات على النون، وإما أنه ألزم الألف وحركت النون التي هي التنوين بالضممة، هل هذه النون عوض عن التنوين، أو عن الحركة أو عنهما معاً؟ هذه مسألة يكثر فيها الخلاف بين النحاة، والصواب أن يقال: أن النون في المثنى والجمع ليس عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد، وليس عوضاً عن الحركة، بل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى .. لو لم تأت بالنون هنا قلت: خليلان موسى وعيسى، ماذا يُظن؟ خليلان موسى وعيسى مضاف ومضاف إليه، وهذا ينتفي معه المعنى المراد.

ومررت ببنين كرام .. ببني كرامٍ .. ببنين كرامٍ، لو لم تأت بالنون ببني كرامٍ .. ببنين كرامٍ هل الوصف بالكرم للبنين أو للآباء؟ لو قلت: ببني كرامٍ، الوصف لمن بالكرم؟ للآباء، ببنين كرامٍ الوصف بالكرم لمن؟ للبنين، ببنين كرامٍ وصفت البنين بالكرم، ببني كرامٍ، يعني: أبناء كرام، فاختلف الوصف، الذي فرق بين هذا وذاك هو وجود النون، فهي دفعت توهم الإضافة في مثل ما ذكرنا.

كذلك دفع توهم الأفراد نحو: جاءني هذان، لو قال: جاءني هذا، ظن أنه مفرد، كذلك: مررت بالمهتدين، لو قيل: بالمهتدي دون النون حينئذٍ ظن أنه مفرد. وقيل: للحركة نيابةً عن الحركة، وقيل: نيابةً عن التنوين، وقيل: نيابةً عنهما، وكلها أقوال ضعيفة.

بقي من الملحق ما سمي به وإعرابه، المسمى به من جمع المذكر السالم فيه خمسة أوجه: الأول: كإعرابه قبل التسمية به، وهو المشهور، وبه جاء القرآن: ((إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عَلَيَيْنَ * وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلَيُونَ)) [المطففين: 18 - 19] وهذا مسمى به وهذا الأفصح، ما جاء بالقرآن فهو أفصح الفصح.

الثاني: أن يكون كـ ((غَسْلَيْنِ)) [الحاقة: 36] في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة، والغسلين معروف: ما يسيل من جلود أهل النار. ثالثاً: أن يجري مجرى (عَرَبُونَ) في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة، هذا كله مسموع في لسان العرب.

أن يجري مجرى (هارون) في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروفة للعلمية وشبه العجمة؛ لأن وجود الواو والنون في الأسماء المفردة من خواص الأسماء العجمية.

خامساً: تلزمه الواو وفتح النون والإعراب بحركات مقدرة على الواو لا النون.

هذه كلها مسموعة عن العرب، وقيل: تجري في جميع باب جمع المذكر السالم، لكن الأفصح الذي ينبغي استعماله وحمل لسان العرب عليه هو الأولى، ولذلك قيل: هذه الأوجه مترتبة، كل واحدٍ منها دون ما قبله، وشرط جعل كـ ((غَسْلَيْنِ)) [الحاقة: 36]

وما بعده ألا يتجاوز سبعة أحرفٍ، فإن تجاوزها تعين الوجه الأول: أن يكون معرباً بواو ونون.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

- ما هو مؤنث (ندمان)؟

- نرجو أن تملي علينا الأبيات التي جمعت صورة المثني.

- إن شاء الله المغرب ...

عناصر الدرس

* بيان الباب الرابع من أبواب النيابة (جمع المؤنث السالم) .

* حده - حكمه - حكم الملحق به

* فائدة: أقسام المؤنث - أشهر علامات التأنيث.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى وآله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

لما فرع المصنف رحمه الله تعالى من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء، شرع في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة، وهو شيثان، -هو أمران أو بابان-: ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف.

ما جمع بألف وتاء وهو: جمع المؤنث السالم، كذلك ما لا ينصرف وهو الممنوع من الصرف، وبدأ بالأول الذي هو ما جمع بألف وتاء؛ لأن فيه حمل النصب على غيره، والثاني فيه حمل الجر على غيره، والأول أكثر، إذاً أنهى ما يتعلق بما ناب فيه حرف عن حرف وهو ثلاثة أبواب: الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم. ثم شرع فيما ناب فيه حركة عن حركة وبدأ بجمع المؤنث السالم. قال رحمه الله تعالى:

وَمَا يَتَنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

وَمَا يَتَنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا، هذا تعريف لما يسمى بجمع المؤنث السالم، ولذلك عدل الناظم رحمه الله تعالى عن قوله بجمع المؤنث السالم؛ لأن تم اعتراضاً على هذا التركيب، لأنه يقال الجمع، -قلنا: الجمع المراد به الضم، ضم شيء إلى شيء آخر- وأنه من باب

إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول أي المجموع، والمؤنث هذا وصف لمفرد محذوف مقدر، جمع المفرد المؤنث؛ لأن التأنيث والتذكير إنما يوصف بهما اللفظ دون المعاني هذا الأصل فيه.

جمع المؤنث السالم قالوا: المؤنث هذا احتراز، هذا الأصل فيه، جمع المؤنث، هذا التقييد ليس لبيان الواقع وإنما هو للاحتراز.

إذاً جمع المؤنث أخرج جمع المذكر، حينئذٍ وجدنا أن ما يُجمع بألفٍ وتاء منه ما هو مذكّر كحَمَام قالوا: يُجمع على حمامات، وإسْطَبِل يجمع على إسْطِبلات، إذاً لم يتوفر فيه هذا القيد حينئذٍ كيف نقول أنه جمع مؤنث وهذا ليس بمؤنث؟

كذلك السالم، سالم المراد به الذي سلم واحده، وهذا أيضاً ليس بمطرّد؛ لأنه قد يسلم وقد لا يسلم، ضخمة: قالوا يجمع بألفٍ وتاء على ضخمت، هذا سَلِم واحدة، وسجدة: يجمع على سجّادات لم يسلم، (سج) هذا بإسكان الجيم، سجّادات بحركة الجيم، كذلك حبلى: يُجمع على حبليات، قلبت الألف ياءً، صحراء: يجمع على صحراوات قلبت الهمزة واواً، صحراوات، إذاً هذا اللقب صار غير جامع لكل أفرادها، حينئذٍ عدل ابن مالك رحمه الله تعالى إلى قوله: وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا؛ لما ورد من الاعتراض على ذلك اللقب.

لكن أجابوا وهو قول الجمهور - أكثرهم يعبرون بهذا - قالوا: أنه صار علماً، وإذا صار علماً حينئذٍ صار جامداً، فلا مفهوم لقوله المؤنث كما أنه لا مفهوم لقوله السالم، حينئذٍ الأكثر فيه أنه يكون مؤنثاً والأكثر فيه أنه يكون سالماً، ولذلك أجابوا بهذا: أنه صار علماً، وإذا صار علماً حينئذٍ لا معنى له كما يسمى زيد مثلاً: زيد نقول: زيد ليس له معنى وإنما هو يدل على ذات، وقد يسمى صالح والمراد به الذات فقط، حينئذٍ نقول لا يدل على معنى كذلك جمع المؤنث السالم قالوا: ليس ثمّ ما يحتز به عن المذكر بقوله المؤنث، أو يحتز به عما تغيرت صيغته ولم يسلم مفردة في ضمن الجمع كسجدة ونحوها. قال رحمه الله: وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا.

هذا تعريف للجمع الذي يجمع بألفٍ وتاء، (وما) هذا اسم موصول بمعنى (الذي)، يصدق على ماذا؟ يصدق على اسم معرب، لكن يجب أن نفسر هذا الاسم بأنه جمع، جمعٌ بَتَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا، جمعٌ، إذاً (ما) اسم موصول بمعنى الذي، حينئذٍ يفسر بالجمع. ب (تاء): هذا بالتثنية، بتّ هذا الأصل فيه، لكن يجوز فيه الوجهان: بتا للتثنية؛ لأنه مقصور للضرورة، والمقصور إذا لم تدخل عليه (أل) ولم يضاف ولم يوقف عليه يُنون هذا

الأصل، فتىّ هذا إذا لم يوقف عليه فتىّ ينون، وإذا لم يدخل عليه (أل) الفتى نقول هذا لا ينون يترك تنوينه، كذلك بتّ هذا الأصل، وما بـ (تّ) وألفٍ، لكن قد يُجرى الموقوف مجرى الوصل حينئذٍ يقال وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ، يعني: يجوز فيه الوجهان: إما إنه ينون على الأصل في فتىّ أنه إذا وصل ولم تدخل عليه أل ولم يوقف حينئذٍ نقول وجب تنوينه. وكذلك بـ (تّ)، فإعرابه حينئذٍ مقدر على الألف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة؛ لأن حذف الألف لعلّة تصريفية، والمحذوف لعلّة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهي أحق من الهمزة بجعلها حرف الإعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف، يجوز ترك التنوين للوصل بنية الوقف، وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ، ويجوز: وما بـ (تّ)، حينئذٍ يكون الإعراب على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، كما إذا قلت: جاء فتىّ، جاء فعل ماضي، وفتىّ فاعل مرفوع ورفعته ضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

أين الألف؟ ليست منطوقاً بها، وإنما هي مقدرة، لماذا؟ للتخلص من التقاء الساكنين، أين الساكنان؟ الألف والتنوين، ما حكم التنوين هنا؟ واجب؛ لأنه مُنْكَرٌ، حكم التنوين أنه واجب في الوصل أما في الوقف فترجع الألف.

وَمَا بَتَا وَأَلْفٍ، بَتَا: جار ومجرور متعلق بقوله: قد جُمعَ، جُمع هذا فعل ماضي مغير الصيغة، و (قد) هذه تفيد التحقيق، والألف هنا للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على (ما)، إذا الذي جمع بـ (تا)، حينئذٍ جُمعَ نقول هذا صلة الموصول، لأن (ما) قررنا أنها اسم موصول بمعنى (الذي) يصدق على جمعه.

حينئذٍ أين صلته؟ لابد من صلةٍ تفسّر هذا الموصول، و (ما) قد جمع بتاء وألف، الباء متعلقة بجُمعَ، حينئذٍ نفسر الباء بكونها باء السببية، أو ما يسميها البعض بباء الآلة، يعني: التي كانت سبباً في إفهام هذا اللفظ للجمعية، وأما إذا كانت زائدة كلتاهما أو إحداهما حينئذٍ لا يفهم منه الجمع، إذاً بتاء نقول: الباء متعلقة بجُمعَ، أي: ما كان جمعاً بسبب ملابسته للألف والتاء، أي: كان لها أو لهما مدخلٌ في الدلالة على جمعيته. فالباء سببية والسبب ليس وجود الألف والتاء فحسب، ليس كلما وجدت الألف والتاء حينئذٍ نقول هو جمع بألف وتاء؛ لأنه يوجد أموات، عندنا هندات وأموات وأصوات وقضاة وغزاة، ما الفرق بينها؟ هندات، نقول: الألف والتاء هي سبب الجمعية، من أين فهمنا الجمعية من هندات؟ نقول: بسبب الألف والتاء، إذا كانت بسبب الألف والتاء نعلم أنهما مزيدتان.

وإذا فسرنا الباء بأنها باء السببية أو باء الآلة حينئذٍ لا نحتاج أن نقول: بتاء وألف مزيدتين، لا نحتاج إلى هذا -نزيد لفظ مزيدتين-، لماذا؟ لأن السببية كون الألف والتاء سبباً في حصول الجمعية معناه أن هذه الألف وهذه التاء مزيدتان، فلا نحتاج إلى قيد فالباء سببية والسبب ليس وجود الألف والتاء؛ لأنه إذا قيل أموات، هذه التاء أصلية أم زائدة؟ أصلية؛ لأنه يقال: ميتٌ، فهذه التاء أصلية.

قضاة، هذه الألف أصلية، والتاء زائدة، حينئذٍ قضاة وأموات، هل فهم الجمع من الألف والتاء فيهما؟ أمواتٌ، هل فهم الجمع من الألف والتاء؟ الجواب: لا، كذلك قضاة، هل فهم الجمع من الألف والتاء؟ الجواب: لا، بل فهم بالصيغة، الصيغة نفسها هي التي دلت على الجمعية، ولذلك لا نحتاج إلى الاحتراز نقول: الألف والتاء المزيدتين احترازاً من الألف في قضاة، والتاء التي في أموات، هذا كله لا نحتاجه، لماذا؟ إذا فسرنا الباء بأنها للسببية، هذا الشيء سبب في هذا الشيء، حينئذٍ نقول: هو زائد عنه، فحينئذٍ إذا كان كذلك فهم أنهما مزيدتان فحصل الاحتراز ضمناً عن نحو: أموات وقضاة.

فالباء سببية والسبب ليس وجود الألف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة، بل السبب ملابستهما لها -هذا هو السبب- كونها زائدة على هذه الكلمة وأفادت الجمعية بسبب وجود هذه الألف والتاء حينئذٍ نقول: هذا هو الجمع الذي جمع بسبب وجود الألف والتاء، الأصل أن يقال: هندٌ، ثم قلت: هنداتٌ، جئت بالألف والتاء -هما مزيدتان- صارت الألف والتاء سبباً في فهم الجمعية من هندات، وإلا الأصل هو: هند لما زيدت عليه الألف والتاء -لم زدت الألف والتاء-؟ مجرد الملابس فحسب، أو لقصد إفادة الجمعية؟ الثاني.

إذاً الألف والتاء مزيدتان، فإذا قيل بأن الباء لمجرد الملابس لا للسببية، حينئذٍ قد يقال: بأنه يُحتاج إلى أن تُضيف (قيد مزيدتين)؛ لأن الملابس مطلق الاشتمال فحسب، كون الألف والتاء موجودة فيما يدل على جمع، وحينئذٍ نقول: هندات وأصوات وأموات وأبيات وغزاة وقضاة، هذه الكلمات تلبس بها ألفٌ وتاء، ثم ما وجه التلبس؟ قد يكون أحدها زائداً كما هو الشأن في قضاة وأصوات، وقد يكونا زائدتين الألف والتاء، وقد يكون سبب الزيادة إفادة الجمعية، حينئذٍ إذا فسرت الباء بالملابس احتجنا إلى القيد، فنقول: بتاء وألفٍ مزيدتين، احترازاً عن التاء الأصلية في نحو ميتٌ، وأصوات؛ لأن أصلها صوت وميت.

حينئذٍ فهمت الجمعية من نفس الصيغة لا بسبب الزيادة، كذلك قضاة أصلها قُضِيَّة، هذه الألف منقلبة عن ياء، وغزاة هذه الألف منقلبة عن واو، غُزُوَةٌ تحركت الواو

وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، حينئذٍ نقول: هذه أصلية، ومتى يفهم منها الجمعية؟ إذا كانت زائدة، وإذا كان كذلك، حينئذٍ لا ينبغي أن تُفسر الباء بأنها للملابسة، بل نقول: هي للسببية فحسب.

وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ، يعني: بسبب باء الآلة، نقول: تفيد زيادة الألف والتاء، فلا حاجة للتقييد بزيادتها.

وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا: وما جُمِعَ عَ بِأَلْفٍ وتاء، هذا فيه تكرار، وما قد جُمِعَ - جمعٌ - نحن فسرنا ما بماذا؟ بجمع، وهنا نقول: وما قد جمعا، جمعٌ قد جمع، إذاً هذا صار جمع الجمع وليس جمع المفرد، حينئذٍ نقول: لابد من التأويل، جمع قد تحققت جمعيته وحصلت وثبتت بسبب ألف وتاء، إذاً ثم فرق بين اللفظين: جمع قد جمع، يعني: جمع قد حصلت جمعيته وتحققت بسبب زيادة ألف وتاء.

وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا، هذا هو حقيقة جمع المؤنث السالم. ثم أعلم، -إذا عرفنا هذا-، أن الجمع -جمع المؤنث السالم- هو: ما تحققت جمعيته بألف وتاء، أن المؤنث من حيث هو له أقسام باختلاف الاعتبارات، يعني: ينقسم باعتبار معناه إلى قسمين، وينقسم باعتبار لفظه إلى قسمين. أما الاعتبار الأول -وهو تقسيم المؤنث باعتبار معناه- ينقسم إلى نوعين اثنين: إلى حقيقي، وإلى غير حقيقي وهو المسمى بالمجازي، إذاً باعتبار المعنى، المؤنث ينقسم إلى قسمين: حقيقي ومجازي، ما هو الحقيقي؟ قالوا: الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل ولو من طريق البيض والتفريخ كالطيور، قالوا: هذا مؤنث تأنيثاً حقيقاً، وهذا أكثر ما يستعمل في باب الفاعل.

وإلى غير حقيقي وهو المجازي، وهو عكسه ما كان مؤنثاً ولا يلد ولا يتناسل مثل: أرض، وشمس، أرض مؤنث أو مذكر؟ مؤنث، وما الدليل؟ (تِلْكَ الْأَرْضُ)، (تِ)، هذا اسم إشارة لمؤنث، أما {خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ} ليس فيه دليل، إنما يأتي بشيء مؤنث يعود على أرض، كذلك أريضة، هذه أرض ولا تقل هذا أرض، هذه أرض، ويُصَغَّرُ على أريضة، والشمس مؤنث أو مذكر؟ مؤنث، ((وَالشَّمْسُ تَجْرِي)) [يس:38] تجري ما قال يجري، قال: ((وَالشَّمْسُ تَجْرِي)) [يس:38]، دلالة على أنها مؤنث، إذاً هل الشمس وهي مؤنث تأنيث مجازي يلد؟ لا يلد، إذاً ما لا يلد يقال فيه أنه مجازي أو غير حقيقي، هذا باعتبار المعنى.

وينقسم كذلك باعتبار لفظه إلى لفظي وهو ما كان مشتقاً على علامة تأنيث ظاهرة،

التأنيث اللفظي هو: ما كان مشتملاً على علامة تأنيث ظاهرة سواء كان دالاً على مؤنث أم مذكر، مثل فاطمة وطلحة، فاطمة هذا مؤنث تأنيث لفظي ومعنوي، لكن هنا باعتبار اللفظي هو مشتملٌ على علامة التأنيث وهي التاء.

وطلحة مؤنث تأنيثاً لفظياً لاشتماله على علامة التأنيث وهي التاء، أليس كذلك؟

مسمى فاطمة وعائشة نقول مؤنث، ومسمى طلحة مذكر، إذاً اجتماعاً في اللفظ فحسب وهو كون اللفظ قد اشتمل على علامة تأنيث وهي التاء.

إذاً لفظي وهو ما كان مشتملاً على علامة تأنيث ظاهرة سواء كان دالاً على مؤنث أم مذكر مثل فاطمة وطلحة.

النوع الثاني: القسم الثاني باعتبار لفظه: التأنيث المعنوي: وهو ما كان لفظه خالياً منها يعني من علامة التأنيث، مع دلالة على التأنيث نحو: زينب وشمس، زينب لما يعقل وشمس لما لا يعقل، زينب نقول مؤنث أو لا مؤنث، هل اتصل به علامة تأنيث؟

الجواب: لا، مسماه مذكر أو مؤنث؟ مؤنث، إذاً هذا تأنيث معنوي، باعتبار كونه يلد أو لا يلد أو باعتبار لفظه؟ باعتبار لفظه، هذه مهمة.

وأشهر علامات التأنيث في الاسم خمسة، أشهر ما يدل على التأنيث في الاسم خمسة:

الأول: التاء المربوطة التي أصلها الهاء نحو: شجرة.

ثانياً: ألف التأنيث المقصورة نحو: دنيا وحبلى.

ثالثاً: ألف التأنيث الممدودة: نحو صحراء وخضراء وحمراء، وأيُّ هذه أشد في الدلالة على التأنيث؟ المقصورة والممدودة، هذه أشد من تاء التأنيث المربوطة، هذه أشد منها، سيأتينا هذا بحثه في الممدود والمقصور.

رابعاً: الكسرة في مثل الضمير أنتِ وضربكِ، (ك) مكسورة هذا يدل على التأنيث.

خامساً: نون الإناث في نحو: قُمْنَ، نقول: هذا يدل على التأنيث.

هذا أشهر، ثم هناك ما هو علامات لكن هذا أشهرها، إذا عرفنا هذا، -هذه قاعدة- حينئذٍ نقول: مفرد هذا الجمع وهو ما جمع بألف وتاء قد يكون مؤنثاً لفظياً ومعنوياً معاً، الآن عرفنا التقسيم، الآن نقول مفرد هذا الجمع -جمع المؤنث السالم، أو ما جمع بألف وتاء- قد يكون مؤنثاً لفظياً ومعنوياً معاً مثل فاطمة وعائشة، فاطمة نقول هذا مؤنث تأنيثاً معنوياً ولفظياً، معنوياً؛ لأن مسماه مؤنثاً، ولفظياً؛ لأنه اشتمل على علامة التأنيث وهي التاء، وقد يكون مفرد مؤنثاً معنوياً فقط، نحو: زينب، نقول: هذا مؤنث تأنيثاً معنوياً فقط، وقد يكون مفرد مؤنثاً لفظياً فقط مثل: طلحة، إذاً فاطمة نقول: مؤنث

تأنيثاً لفظياً ومعنوياً معاً، ويُجمع بألف وتاء فاطمات على إسقاط علامة التأنيث، وكذلك ما كان مؤنثاً تأنيثاً معنوياً فقط نحو هند، نقول: يجمع بألف وتاء فيقال فيه: هندات، وما كان مفرد مؤنثاً تأنيثاً لفظياً فقط كذلك يجمع بألف وتاء مثل طلحات، وسبق معنا أنه أيضاً يجمع بواو ونون، يقال: طلحون، ويقال فيه: طلحات، أو يكون مؤنثاً تأنيثاً لفظياً بالألف المقصورة نحو حبلى يجمع على حليات، أو يكون مؤنثاً تأنيثاً لفظياً وعلامته الهزمة الممدودة صحراء يقال فيه صحراوات، أو مذكراً كاسطبل يقال فيه: اسطبلات. إذاً هذه أنواع للمفرد الذي يجمع بألف وتاء، إذا عرفنا ذلك حينئذٍ نقول: لا بد مما يجمع بألف وتاء من شروط، هذه الشروط جمعها الناظم في قوله: وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحرا وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل.

هذه شروط لا بد من استيفائها فيما يجمع بألف وتاء، بعد أن عرفنا تقسيم المؤنث باعتبار معناه وباعتبار لفظه، وعلامات التأنيث ثم أنواع المفرد الذي يجمع من حيث التأنيث حينئذٍ لا بد من معرفة الشروط التي يجب استيفائها:

أولها: كل ما في آخره التاء زائدة، لذا قال: وقسه في ذي التاء، قسه؛ لأن جمع المؤنث السالم نوعان: منه ما هو قياسي ومنه ما هو سماعي، وقسه في ذي التاء، يعني: كل ما كان محتوماً بتاء التأنيث فجمعه بألف وتاء قياسي، وهذه التاء لاشك أنها زائدة ثم هذا النوع نقول على جهة الإطلاق، أي: سواء كان علماً أم غير علم، علماً مثل فاطمة هذا محتوم بتاء التأنيث، غير علم مثل زراعة وتجارة، لو قيل تجارة يجمع على أي جمع؟ تجارات، لماذا جمعته بألف وتاء؟ تقول: لأنه محتوم بتاء التأنيث، كما أن فاطمة وعائشة محتوم بتاء التأنيث، إذاً كل ما كان آخره تاء التأنيث حينئذٍ نقول: يجمع بألف وتاء، سواء كان علماً كفاطمة أو لم يكن علماً كتجارة نقول تجارات، وزراعة نقول زراعات. مؤنثاً لفظاً ومعنى كفاطمة أم مؤنثاً لفظاً فقط كطلحة، وسواء أكانت التاء للتأنيث - كما سبق - أم للعرض عن حرف أصلي نحو عِدَّة وثبة، وهذا سبق معنا أن عِدَّة هذه التاء عوض عن الفاء المحذوفة، أصله من الوعد، عِدَّة وزنه عِلَّة، الفاء محذوفة، عِلَّة عِدَّة، حينئذٍ نقول: حذفت فاؤه اعتباراً أو تخفيفاً وعوض عن هذه الفاء التاء في آخره، إذا أدركت جمعه حينئذٍ نقول: يجمع بألف وتاء، عِدات ثبات، إلى آخره. وقد تكون التاء للمبالغة نحو علامة يجمع على علامات، إذاً كل ما كان محتوماً بتاء

التأنيث سواء كانت عوضاً عن أصل أو زائدة أو للمبالغة سواء كان مسماه علماً أو لم يكن يجمع بألف وتاء، ولذلك قال: وقسه في ذي التاء، يعني: صاحب التاء، - كل ما كان مختوماً بتاء-.

ويجب حذف التاء من آخر كل مفرد مؤنث عند جمعه جمع مؤنث سالم؛ لأن هذه التاء على نية الانفصال والانقطاع، إذا قلت: فاطمة زدته ألف وتاء، هل تقول فاطمات أو فاطمات؟ هل تبقى التاء كما هي أم تحذفها؟ يجب حذفها من المفرد؛ لأنها تدل على التأنيث، والتاء التي معنا- ألف وتاء- نقول هذه علامة على أي شيء؟ على التأنيث، حينئذٍ اجتمع فيه علامتا تأنيث، وهذا ممتنع، إذاً يجب حذف التاء من آخر كل مفرد مؤنث عند جمعه جمع مؤنث سالم لكي لا تتلاقى مع التاء التي في آخر الجمع، هذا الشرط الأول، وقسه في ذي التاء.

ونحو ذكرى، وقال في آخره: وصحراء، -يجمع بينهما-، ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة مطلقاً، يعني: ما كان مختوماً بألف مقصورة كحبل، أو ألف ممدودة كصحراء مطلقاً، يعني: سواء أكان علماً أم لا، صفة لمؤنث أم صفة لمذكر، نقول مطلقاً يجمع بألف وتاء، (سُعدى) علم لمؤنث نجمعه على (سُعديات)، تقلب الألف ياءً، (فُضلى) صفة لمؤنث مختوم بألف التأنيث المقصورة، نقول في جمعه: فضليات، بقلب الألف ياءً، دنيا علم لمذكر، حسناء صفة لمؤنث، زهراء علم لمؤنث، زكريا علم لمذكر، حسناء كيف يجمع؟ حسناوات، صحراوات.

إذاً الثاني ما في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة مطلقاً بدون تفصيل.

ثالثها: كل علم لمؤنث حقيقي وليس فيه علامة تأنيث، الذي سميناه ماذا؟؟؟..... يعني نحو زينب ماذا يسمى؟ مؤنثاً تأنيثاً معنوياً، يعني: بدون علامة تأنيث لفظي، فزينب يجمع على زينبات، إلا ما كان مثل حذام عند من يبنيه على الكسر في جميع أحواله - هذا يستثنى-.

رابعها: مصغر مذكر الذي لا يعقل، مذكر لا يعقل، درهم هذا لا يصح أن يجمع درهومات، وإنما يجمع على دراهم، إذا أردته جمع مؤنث سالم حينئذٍ صغره درهم دريهم، دريهمات، جبل، جبال، وإذا أردناه بألف وتاء جُبيلات، غار هذا، غُر غُير، غُيرات، غُر، بحيرات.

خامسها: وصف المذكر غير العاقل، ((أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ)) [البقرة:184]، أياماً هذا جمع وهو غير عاقل، وصفته بمعدودات، معدودة معدودات جمعته بألف وتاء لماذا جمع بألف

وتاء؟ لأنه وقع وصفاً لما لا يعقل، (جِبَالٌ رَاسِيَاتٍ) راسية: راسيات.

سادسها، -هذا بعضهم زاده-: كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير، هذا لم ينظمه هناك في الشاطبي وقسه في ذي التاء، كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير مثل: (سرادقات، وحمامات، واسطبلات؛ جمع سرادق وحمام واسطبل)؛ هذا يجمع بألف وتاء؛ لأنه لم يسمع عن العرب أنه جُمع جمع تكسير، وما عدا هذه الأنواع الستة مقصور على السماع مثل: شمالات جمع شمال نوع من الريح، وأرضات حينئذ نقول: هذا مصدره السماع، سماوات، قياسي أو سماعي؟ سماعي -لأن السماعي مرده إلى السمع ليس عنده إلا أنه نقل هكذا-، سماء -الهمزة ليست للتأنيث-، نحن نقول: علامة التأنيث مثل صحراء، وحبل، ألف ممدودة وألف مقصورة، سماء، لو كانت للتأنيث لمنعت من الصرف، ولذلك تقول: صحراء، صفراء، هذه صفراء بدون تنوين، وجاء: ((وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ)) [فصلت:12]، لو كانت للتأنيث ما نونت، ((وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ)) [فصلت:12]، دليل على هذا سماوات الجمع يرادُ الأشياء إلى أصولها حينئذ يرد السؤال: سماوات الألف والتاء هذه زيدت من أجل التأنيث، الألف والتاء (سماوات) زيدت للتأنيث، الواو من أين جاءت سماوات؟ هي التي قلبت همزة، أصلها سماء وقعت الواو طرفاً بعد ألف زائدة رابعة فقلبت همزة، مثل: بناء، الهمزة هذه منقلبة عن ياء وليست عن واو، وأما سماء سماوات نقول: هذا سماعي.

وغير ذا مسلم للناقل، غير ما ذكر من الخمسة وما زدناه السادس مسلم للناقل، يعني: سماعي، ومنه سماعي.

إذن: وَمَا بَنَّا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا، عرفنا حقيقته وشروطه، ما حكمه؟ قال: يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وفي النَّصْبِ معاً، يكسر في الجر، نحن الآن نتحدث عن أبواب النيابة أليس كذلك؟ وكونه مكسوراً بالجر هذا وافق أم خالف؟ وافق، لم ذكره؟ ليبين أن النصب محمول على الجر كأصله يعني: جرى مجرى أصله، على سنن أصله، وهو جمع المذكر السالم، جمع المذكر السالم نقول حمل فيه النصب على الجر، لماذا؟ لأن الأصل فيه أن ينصب بالألف وأن يجر بالياء، لكنه ما نصب بالألف وإنما نصب بالياء، والياء هذه علامة جر، إذاً حمل النصب فيه على الجر، أليس كذلك؟ هنا جمع المؤنث السالم الأصل فيه أنه ينصب بالفتحة على الأصل، لكنه نصب بالكسرة حملاً له على جره، هو أراد أن يذكر هذا تعليلاً، قال: يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ ليجري على سنن أصله -وفي النصب-، فيعلم حينئذ أن النصب هنا محمول على الجر، كما أن أصله جمع المذكر السالم النصب فيه محمول على

الجر -عكس-، ولذلك لم يذكر الرفع لم يقل: يرفع بضمة، وإنما ذكر الجر والنصب فحسب وبقي حالة واحدة وهي الرفع تركها عمداً وذكر الجر من باب التنبيه على العلية فحسب.

يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ: إنما ذكره مع أنه جاء على الأصل -والكلام في النيابة- ولهذا لم يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر، وإنما نصب بالكسرة مع تَأْتِي الفتحه، تقول: رأيت الهندات، هل هذا متعذر؟ ليس بمتعذر، تتأني الفتحه هنا ولا نحتاج إلى الكسرة وإنما نصب بالكسرة مع تَأْتِي الفتحه ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره، يعني: من باب المناسبة فحسب، وهذا كله تعليل. يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا، معاً: منصوب على الحال وهي بمعنى جميعاً عند الناظم فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا إشكال على مذهبه.

يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ عَلَى اللُّغَةِ الْمَشْهُورَةِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، أنه في حالة النصب يكون منصوباً بالكسرة، ((خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ)) [العنكبوت:44]، ((أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)) [الصافات:153]، حينئذٍ نقول: هذا مفعول به منصوب، ((خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ)) [العنكبوت:44]، خلق فعل ماضي، والله فاعل، السماوات مفعول به على رأي الجمهور، وقيل: مفعول مطلق، حينئذٍ يكون منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحه؛ لأنه جمع مؤنث سالم، أو جمع بألف وتاء، ((أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)) [الصافات:153]، أصطفى هو، البنات مفعول به منصوب ونصبه كسرة نيابة عن الفتحه؛ لأنه جمع مؤنث سالم، الأول ((خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ)) [العنكبوت:44] هذا مثال لما جمع بألف وتاء وهو سماعي، ((أَصْطَفَى الْبَنَاتِ)) [الصافات:153] هذا لما جمع بألف وتاء وهو قياسي، وجوز الكوفيون نصبه بالفتح مطلقاً، أي: حذف لامه أو لا -مطلقاً-، حذف لامه أو لا.

وهشام فيما حذف لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغائهم، جمع لغة، هذا مما حذف لامه، أصله لُغُونٌ، حذف اللام التي هي الواو وعُوض عنها التاء، لغائهم، ولم يقل لغائهم، القياس أن يقول: لغائهم، وإنما قال لغائهم رُدُّه إلى أصله بفتح التاء وهو جمع لغة، أصلها لُغُونٌ أو لُغَيْنِ، يعني بالواو أو الياء، حذف اللام وعوض عنها هاء التأنيث ونصب بالفتح لمشايجته المفرد، حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها، وجبراً لحذف لامه ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد إليه نصب بالكسرة لانتفاء علتين كسنوات وعضوات.

لكن المشهور في لسان العرب أنه يُكسَرُ في الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا، كسر إعراب خلافاً للأخفش بزعمه أنه مبني في حالة النصب وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه؛ لأن موجب البناء كما سبق شبه الوضع أو شبه الحرف في وجوه الشبه السابقة، حينئذٍ جمع المؤنث السالم ليس فيه ما يوجب بنائه فيبقى على الأصل وهو أنه معرب. إذاً ما جمع بألف وتاء نقول هذا فيه قولان: معرب ومبني، والقول بأنه مبني فاسد؛ لأنه لا موجب لبنائه، ثم هل هو معرب بالكسرة أو بالفتحة؟ البصريون وجماهير النجاة على أنه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومذهب الكوفيين أنه منصوب بالفتحة على الأصل مطلقاً، منصوب بالفتحة على الأصل، حينئذٍ سواء كان مما حذفت لامه أو لا، وهشام على التفصيل.

ثم قال رحمه الله:

كَذَا أُولَاتٍ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ ... كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبِلَ

كَذَا أُولَاتٍ، أراد أن يبين لنا الملحق بجمع المؤنث السالم؛ المثنى له محلقات، وجمع المذكر السالم له ملحقات، كذلك ما جمع بألف وتاء له ملحقات، وهو نوعان، وزاد بعضهم ثالثاً ورابعاً، ذكر المصنف نوعين: كَذَا أُولَاتٍ، أُولَاتٍ كَذَا، كذا خبر مقدم، أُولَاتٍ قصد لفظه فهو علم صار مبتدأً. والثاني أشار إليه بقوله: وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ كَأَذْرَعَاتٍ، يعني: المسمى به وهو جمع مثل زيدون وزيدان إذا صار علماً، أذرعَات هذا جمع بل جمع الجمع، عرفَات هذا جمع، هندَات، مسلمَات إذا سميت به صار مسمى به، إذا صار ملحقاتاً بجمع المذكر السالم.

زاد بعضهم (اللات وذوات)، وهذه تأتي في الموصولات، أما هنا ذكر: أُولَاتٍ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ، كَذَا أُولَاتٍ: أي مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السابق أُولَاتٍ، مثل ما جمع بألف وتاء، هو ليس منه حقيقة؛ لأنه لا يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء إذ ليس له مفرد حتى نقول تزداد عليه الألف والتاء، ليس له مفرد لا واحد له من لفظه، فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، حينئذٍ لا يصدق عليه حد جمع المؤنث السالم، أي مثل ما جمع بألف وتاء في إعرابه السابق أُولَاتٍ والمقصود لفظ أُولَاتٍ فيكون معرفة بالعلمية فإن اعتبرت أنه مؤنث يعني صار مؤنثاً لتأوله بالكلمة أو اللفظة حينئذٍ منع من الصرف، صار أُولَاتٍ ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوي، وإن اعتبر أنه مذكر لتأوله باللفظ أو الاسم صرف، لانتفاء التأنيث، وهذا

يكون شيئاً مطرداً، إذا كان علماً إن اعتبر من جهته كونه اسماً حينئذٍ اجتمعت العلمية والتذكير، إذا اعتبر أنه مؤنث مع العلمية صار ممنوعاً من الصرف، وإن اعتبرت مذكراً لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت، وإنما لم تكن مؤنثة لفظاً لأن الذي فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث، الذي يمنع من الصرف عند النحاة هو التاء المربوطة وأما التاء المفتوحة ليست مانعة من الصرف ولذلك أولأت على القول الأول بأنها ممنوعة من الصرف نقول للتأنيث المعنوي، قد يقول قائل: لماذا لا نقول التاء هذه للتأنيث؟ نقول: نعم هي للتأنيث لكن المانع من الصرف هو التاء المربوطة التي يوقف عليها بالهاء وأما التاء المفتوحة لا ليست مانعة من الصرف كما سيأتي في محله.

إذاً: كَذَا أولأت هذا ملحق بجمع المؤنث السالم، حينئذٍ يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة حملاً على ما جمع بألف وتاء، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، هل له واحد من معناه؟ نعم (ذو بمعنى صاحب) لأننا نفسر أولأت بمعنى: صاحبات (وإن كُنَّ أولأت حَمَلٍ) يعني: صاحبات حمل، حينئذٍ له واحد من لفظه ليس (ذو) وإنما (ذاتُ)، (ذو) للمذكر و (ذات) للمؤنث، إذاً لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو (ذاتُ) وقد جاء في القرآن (وإن كُنَّ أولأت حَمَلٍ) وسبق أن القاعدة أن ما خرج عن الجمع القياسي فهو شاذ، كل ما خرج عن الجمع القياسي والمثنى القياسي وجمع المذكر القياسي وجمع المؤنث السالم القياسي، نقول: هذا شاذ والمراد بالشذوذ هنا أنه خالف القواعد النحوية العامة، أو القواعد الصرفية، وأما ما ندر استعماله فهو شاذ استعمالاً لا قياساً وهذا ممتنع وجوده في القرآن لا يجوز القول به البتة؛ لأن القرآن فصيح بل هو أعلى.

إذاً كَذَا أولأت، نقول: هذه لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو (ذاتُ) (وإن كُنَّ أولأت حَمَلٍ)، ويشترط في أولأت أن تضاف إلى ما يضاف إليه (ذو) وهو اسم جنس ظاهر، يعني لا تضاف إلى أي لفظ، بل يشترط أن تضاف إلى اسم جنس ظاهر. وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ ... كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيُّضاً قَبْلُ

وَالَّذِي، هذا النوع الثاني مما ألحق بجمع المؤنث السالم وهو المسمى به، ما سمي به والأصل فيه أنه جمع بألف وتاء ويدل على متعدد حينئذٍ نقول: صار مدلوله ماذا؟ جمع المؤنث السالم ما دل على أكثر من اثنتين -ثلاث فأكثر هندات-، هند وهند وهند، هذا هو الأصل زيبات زينب وزينب وزينب لكن لو جعلت الزينبات علماً لامراً، حينئذٍ صار مدلوله واحداً، إذاً ليس بجمع بل هو مفرد لكنه لما كان منقولاً حينئذٍ

يستصحب الحكم السابق قبل التسمية قبل العلمية، والذي اسماً قد جعل والذي قد جعل اسماً من هذا الجمع، اسماً ما إعرابه؟ مفعول ثاني، وأين الأول؟ قد جعل هو نائب فاعل قد جعل اسماً يعني من هذا الجمع.

كأذرعَات بكسر الراء، وقد تفتح كما في القاموس أذرعَات الذال ساكنة والراء المشهور أنها مكسورة، وذكر في القاموس أنها تفتح أذرعَات بكسر الراء وقد تفتح كما في القاموس، وهو اسم قرية بالشام وذاله معجمة أصله جمع أذرعَة التي هي جمع ذراع فهو جمع الجمع وجمع الجمع سماعي ليس بقياسي.

إذا أذرعَات اسم مفردة قرية واحدة وهو جمع الجمع كأذرعَات فِيهِ ذَا قُبَل، فِيهِ: الضمير يعود إلى أذرعَات، ذَا: ما هو؟ الإعراب، فِيهِ: أي في أذرعَات، ذَا: الإعراب السابق أنه يجر بالكسرة وينصب بالكسرة كذلك، أَيضاً: أي كما قيل في أولَات قُبَل، قُبَل: على اللغة الفصحى -لأن فيه لغات- أي: القبول القياسي؛ لأنه إنما يتكلم في الأصول القياسية، أَيضاً: قلنا: أي كما قيل في أولَات، أَيضاً: ما إعرابها؟ مفعول مطلق، (آض ييِ يَضُ أَيضاً)، العامل فيه محذوف وجوباً (آض ييِ يَضُ أَيضاً)، المصدر آض -إذا رجع- وهو إما مفعول مطلق حذف عامله، والأكثر على هذا، الأكثر على أنه مفعول مطلق، أو بمعنى اسم فاعل حال حذف عاملها وصاحبها، إما أنها مفعول مطلق، أو بمعنى اسم الفاعل، حال حذف عاملها وصاحبها قُبَل: أي هذا الإعراب.

قال الشارح: ثم أشار بقوله والذي اسماً قد جعل إلى أن ما سمي به من هذا الجمع والملحق به نحو أذرعَات، ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية، هل يُنَوَّن؟ " نعم هذا الأصل فيه؛ لأن جمع المؤنث السالم الأصل فيه إذا لم تدخل عليه (أل) أنه مُنَوَّن، هِنْدَاتٌ مُنَوَّنٌ أو لا؟ ما نوع التنوين؟ هو اسم معرب منصرف، وتنوينه تنوين مقابلة ليس تنوين صرف وحينئذ نقول ولو كان اسماً معرباً منصرفاً ولكن تنوينه هذا تنوين مقابلة ولذلك قلنا: تنوين التمكين هو: اللاحق للأسماء المعربة ما عدا ما جمع بألف وتاء؛ لأنه منصرف؛ لأن تنوينه غير تنوين صرف أو محلى بـ (أل)، أو علم وصف بابن حينئذ نقول هذا لا ينون تنوين صرف وإن كان هو في الأصل معرباً ومصرفاً، إذاً ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين، فلو سمي بهندَات، تقول هذه هندَات ورأيت هندَاتٍ ومررت بهندَاتٍ، يبقى كما هو قبل التسمية.

قال المرادي: وإنما بقي تنوينه مع أن حقه المنع من الصرف للتأنيث والعلمية أي إذا كان علماً لمؤنث؛ لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة -أي وتنوين المقابلة يجمع علي

منع الصرف-؛ لأنه كيف يقال بأنه علمٌ لمؤنث اجتمع فيه علتنا الصرف ومع ذلك
ينون، هل هذا إيراد استدراك أو شيء؟ هذه هندات، نقول هذا علمٌ ومؤنث اجتمع فيه
علتان من علل تسع، حينئذٍ الأصل فيه أنه يمنع من الصرف فكيف وجد فيه التنوين؟
نقول هذا التنوين ليس بتنوين صرف وإنما هو تنوين مقابلة، نحو: هذه أذرعاتٌ ورأيت
أذرعاتٍ ومررت بأذرعاتٍ، هذا هو المذهب الصحيح، هكذا قال ابن عقيل تبعاً
لِلناظم، الناظم جزم بأنَّ الَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ ... كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ هو اللغة
الفصحى فيها، فحينئذٍ يعامل معاملة جمع المؤنث السالم قبل التسمية قبل العلمية،
ينصب ويجر بالكسرة مع التنوين، والتنوين هنا مع وجود العلمية والتأنيث لا منافاة
بينهما لأنه تنوين مقابلة، وحينئذٍ لا يحذف منه التنوين لِمَا عَلَّلَهُ المرادي.

لأن المراجعة فيه هنا في حالة الأصلية فقط، يعني المراجعة هنا النظر إلى أذرعاتٍ قبل
جعله علمًا، وفيه مذهبان أيضاً مشهوران أحدهما: أنه يرفع بالضمّة وينصب ويجر
بالكسرة لكن بدون تنوين، يعني كالسابق، لكن نسلبه التنوين، فيكون بدون تنوين،
هذه أذرعاتٌ ورأيت أذرعاتٍ ومررت بأذرعاتٍ - بدون تنوين -، وينصب ويجر بالكسرة
ويزال منه التنوين مراعاة للحالة الأصلية، هذا في ما إذا كسر، يكسر باعتبار أصله قبل
التسمية، ويُسلب منه التنوين باعتبار حاله الراهنة، يعني لنا نظران فيه: نظر قبل
التسمية ونظر بعد التسمية.

قبل التسمية: هو مصروف وهو جمع مؤنث سالم أعطيناه الكسر، ثم نظرنا إليه بعد
العلمية فإذا به وجد فيه علتان لمنع الصرف فسلب التنوين، إذاً مراعاةً للحالين، مراعاة
للحالة الأصلية، فالكسرة نائبةٌ عن الفتحة في حالة النصب لا في حال الجر، ويزال منه
التنوين مراعاةً للحالة الراهنة - بعد التسمية - المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية
والتأنيث المعنوي وإن لم يكن تنوينه تنوين صرف؛ لأننا نقول هو تنوين مقابلة ليس
بتنوين صرف، والممنوع من الصرف إنما يمنع من تنوين الصرف وهذا ليس بتنوين
الصرف، قالوا لشبهه بتنوين الصرف سلبناه، لأنه أشبه تنوين الصرف فحينئذٍ سلب
منه التنوين للعلمية والتأنيث المعنوي، وهذا جاء به النطق، لا بأس به، هذه أذرعاتٌ
رأيت أذرعاتٍ ومررت بأذرعاتٍ؛ إذاً نصب بالكسرة وسلب منه التنوين، نُصِبَ
بالكسرة بالنظر إلى كونه جمع مؤنث سالم، سلبناه التنوين لوجود علتين - يعني مُنَعَ من
الصرف -، كيف مُنَعَ من الصرف وتنوينه ليس بتنوين صرف؟ أشبه تنوين الصرف
فسلبوه، يعني من باب القياس.

المذهب الثاني: أنه يرفع وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين، - يعني إعراب ما لا
ينصرف -، هذه أذرعاتٌ، رأيت أذرعاتٍ، مررت بأذرعاتٍ، ينصب ويجر بالفتحة، إذاً

عُومِلَ معاملَةً ما لا ينصرف، وإذا وَقَفَ عليه قلبت التاء هاءً، هذا بالنظر إلى أي الحالين؟ بعد التسمية.

إذاً الأنظار ثلاثة بناءً عليها هي التي جاءت المذاهب.

المذهب الأول: قلنا يلحق بالجمع المؤنث السالم بدون استثناء، ينصب بالكسرة مع التنوين، هذا نظر إلى اعتباره قبل التسمية، لم يلتفت إلى العلمية البتة. النظر الثاني جمع بين النظريين: نظر قبل التسمية ونظر بعد التسمية، قبل التسمية فأعطاه الكسرة ي-نصب بالكسرة- وبعد التسمية سلبه التنوين. هذا الثالث ماذا صنع؟ نظر بعد التسمية فحسب، فإذا به علم لمؤنثٍ تأنيثاً معنوياً فهو ممنوع من الصرف. جاء قول الشاعر:

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرَبٍ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

هذا هو الشاهد للمذاهب الثلاثة كلها. تنوَّرتُها من أذْرَعَاتٍ: روي هكذا على القول الأول. تنوَّرتُها من أذْرَعَاتٍ: بدون تنوين هكذا روي على المذهب الثاني. تنوَّرتُها من إِذْرَعَاتٍ: من: حرف جر، وأذْرَعَاتٍ -بافتحة- يعني منعه من الصرف كما يقال: أحمدٌ - أحمدٌ. والوجه الثالث -الذي هو منعه من الصرف- ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين، إذاً فيه خلاف، جائز عند الكوفيين لوجود العلتين فيه وورود السماع به، قال الصبان: وهو الحق فلا وجه لمنعه، لماذا لا وجه لمنعه؟ لأن البيت هذا روي بثلاث روايات. تنوَّرتُها من أذْرَعَاتٍ من أذْرَعَاتٍ من أذْرَعَاتٍ، بكسر التاء منونةً كالمذهب الأول وبكسرهما بلا تنوين كالمذهب الثاني وبفتحة بلا تنوين كالمذهب الثالث. وصلى الله على وسلم على محمد وعلى آله وصحبه ...

عناصر الدرس

* بيان الباب الخامس من ابواب النيباة (الممنوع من الصرف).

* معنى (الممنوع من الصرف). حكمه وشروطه

* بيان الباب السادس من أبواب النيباة (الأمثلة الخمسة) .

* حدها وأوزانها وحكمها

* بيان الإسم المقصور وحكمه

* بيان الإسم المنقوص وحكمه

* بيان الباب السابع من أبواب النيباة (الفعل المضارع المعتل الآخر) .

* حده وحكمه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س: هذا يسأل يقول: متى نراعي اللفظ ومتى نراعي المعنى؟

ج: هذا يُنظر فيه، ليست المسألة اجتهادية، إنما ينظر فيه كل بحسبه، إذا كان اللفظ مذكراً والمعنى مذكراً، الأصل فيه أنه يذكر، وإذا كان المعنى مؤنث واللفظ مذكراً حينئذٍ يجوز فيه الوجهان، لكن الأصل أنه يُسَمَّعُ عَوْدُ الضمير الأصل، أنه يعود على المذكر مذكراً وعلى المؤنث مؤنث.

س: قال تعالى: ((كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ)) [المؤمنون:112]، قلتم في سنين أنه شاذ؟

ج: ليس أنا الذي قلت، قلت: أن النحاة حكموا أنه شاذ، وهذا محل وفاق.

س: قلتم في سنين أنه شاذ قياساً، وعرفتم الشاذ قياساً بأنه ما شذَّ عن القواعد

المستعملة، فكيف لفظاً في القرآن وهو عربي مبين يشذ عن القواعد المستعملة

بل هذا لفظ من الشاذ من حيث استعمال القياس؟

شاذ استعمالاً لا يجوز أن يقال بأنه موجود في القرآن، وأما الشاذ قياساً، وقد عرفنا أن

لغة العرب منها ما هو كثير الاستعمال ومنها ما هو قليل الاستعمال، فحينئذٍ سمى

النحاة ما جاء موافقاً للكثرة - غالب - سموه قياساً - هو الأصل -، وما جاء مخالفاً لهذه

القاعدة سموه شاذاً، المسألة اصطلاحية لا نفخَمُ الأمور، حينئذٍ إذا قيل: هذا شاذ

مرادهم أنه خالف المشهور في لسان العرب، وما المانع من هذا لا بأس.

ولذلك قلت: أنه لا يُقال عند العامة؛ لئلا يُفهم خطأ، مثله مثل الحرف الزائد، بعضهم

ينازع في الحرف الزائد هل هو موجود في القرآن؟ نقول: موجود قطعاً، لكن ما معنى

الزائد؟ نمسحه .. نحذفه؟ .. لا، ليس هذا مراد، المراد لم يستعمل فيما وضع له في

لسان العرب.

إذا قيل: (مِنْ) للابتداء أو لبيان الجنس، أو للتبويض، (مِنْ) في قوله: ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ))

[فاطر:3] أي معنى يستفاد منها؟ لا يمكن أن تأتي لا للتبويض ولا لبيان الجنس، ولا

ولا إلى آخره.

و (خَالِقُ) ما إعرابه؟ مبتدأ، إذن كيف نقول هذه ليست بالزائدة! زائدة قطعاً، ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى:11]، الكاف هذه زائدة، لكن المراد بالزائد هو الذي جاء من أجل التأكيد فحسب، ولذلك قال الخُضري في أول حاشيته على ابن عقيل: الزائد عند النحاة هو الذي ليس له معنى إلا التوكيد، -والتوكيد معنى-، حينئذٍ نفهم الاصطلاحات، حتى لا يُقال زائدة أو يكفر أو لا يكفر؟ ونفَرِّع المسائل.

س: قال بعض الشراح: لم يأت في القرآن فعل الأمر مؤكداً بالنون على الرغم من جواز توكيده، فهل هذا صحيح؟

الجواب: ما أدري، يحتاج تتبع واستقراء، تقرأ القرآن بهذا القصد.

س: معلوم أن الكلمات العربية موضوع علم النحو فيلزم من هذا على طالب النحو أن يتكلم باللغة العربية؟

ج: انظر هذا الترابط، هذا ليس بصحيح، موضوع علم النحو الكلمات العربية، وهذه الكلمات يتألف منها الكلام فيلزم من هذا على طالب علم النحو أن يتكلم باللغة العربية، على كلٍ دون تقفُّر فيأتي بالمرفوع مرفوع، وبالمنصوب منصوب، وبالمجرور مجرور، أما أنه يأتي بالمخارج ويأتي، وهذا ليس من

س: (جاء رجال فاضلون) .. (جاء رجال فضلاء)؟

ج: يجوز هذا وهذا، قد يُجمع اللفظ الواحد بجمعين: جمع مؤنث، وجمع تكسير.

هذه قاعدة: (أن الجمع لا يكون أخص من المفرد) مسلمة؟

ج: عند أكثر النحاة.

تابع السؤال: وألا تنتقض بنحو عرب وأعراب؟

ج: القاعدة ما تنتقض بصورة واحدة.

س: غلام لا يجمع جمع مذكر سالم رغم أنه علم، أرجو التوضيح؟

ج: غلام لا يجمع جمع مذكر سالم رغم أنه علم، لماذا لا نجمعه بواو ونون مع كونه علم؟ وابن مالك يقول:

وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ وَبَيَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ ... سَالِمٍ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ

ليس بعلم إذاً.

(؟؟؟) هذا مشهور عند النحاة له شرح تسهيل الفوائد، مطبوع عشر مجلدات أو تسعة.

س: في نحو: قاضي، هل يقال إن أصله قاضيون بضم الياء استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الضاد؟

ج: على كل هذا يعود عليك ما في بأس؛ النكات لا تتزاحم.

س: أحياناً تقول: قَصِدَ لفظه، تعربون الكلمة إعراباً مختلفاً، نريد إيراد مثال من اسم وفعل وتعربونه قصد لفظه وأخرى لم يقصد لفظه؟

ج: ضرب زيد عمراً، ضرب: فعل ماض قصد معناه، ضرب: فعل ماض قصد لفظه.

خرجت من الدار، (مِنْ): حرف قصد معناه، (من): حرف جر وهذا قصد لفظه.

وإن نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا ... فَاخُكِ أَوْ اعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا إِسْمًا

يجوز فيه وجهان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ... مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ

(أل) ردف، الردف، فُكِّها أو أدغمها لا بأس.

وَجَرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ... مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ

هذا هو الباب الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة، وهو الممنوع من الصرف، سيأتي باب كبير اسمه: باب الممنوع من الصرف، ذكر فيه سبعة وعشرين بيتاً، يشرح فيه العلل التي إذا وجدت في الاسم حينئذٍ يلحق بالفعل فيُمنع من الكسر، ويُمنع من التنوين.

ومراد هنا أن يَنْبَهِه فحسب على أن هذا الباب من أبواب النيابة، وليس المراد شرح العلل ولا متى يُحكم على الاسم بأنه أشبه الفعل، ولا على فلسفة: ما وجه الشبه بين الاسم والفعل، وإنما المراد أن هذا الباب من أبواب النيابة؛ لأنه في مقام سرد ما ناب فيه حرف عن حركة أو حركة عن حرف.

قلنا: خمسة أبواب في باب الأسماء: الأسماء الستة، المثنى، جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وهذه الحمد لله كلها انتهينا منها، بقي باب واحد من الأسماء وهو: الممنوع من الصرف في حالة الجر فحسب.

وَجَرَّ، هذا يحتمل وجهين: أنه فعل أمر، أو أنه فعل ماض، يحتمل أنه فعل أمر ناصباً ما

لا ينصرف (جُرَّ) أنت، (مَا): اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به، جُرَّ
مَا لَا يَنْصَرِفُ، فينصب ما على المفعولية حينئذٍ إذا كان كذلك، الأمر إذا كان مضعفاً
مثل: مَدَّ، مَدَّ، قلنا: يجوز في داله وفي راءه هنا ثلاثة أوجه: جُرَّ جُرَّ جُرَّ، ثلاثة، جُرَّ جُرَّ
جُرَّ.

جُرَّ: على الإتيان بالضم هذه أضعفها، جُرَّ: على الأصل للتخلص من التقاء الساكنين،
جُرَّ: هذا على الفتح تخلصاً من الساكنين وطلباً للخفة، يعني: لماذا كانت الحركة فتحة
مع كون الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو الكسر وجُرَّ على الأصل؟ نقول:
جُرَّ وإن كان على الأصل إلا أن جُرَّ أوفق للقياس منه؛ لأن الأصل أن الفعل لا يدخله
ضم ولا كسر.

حينئذٍ جُرَّ هذا فعل أمر، يحتمل أنه فعل أمر، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ (ما) هذا اسم موصول في
محل نصب مفعول به، فيكون مثلث الآخر، ويحتمل أنه ماضٍ لكنه مغير الصيغة.
وجُرَّ (ما): اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع نائب فاعل مغير الصيغة، يحتمل هذا
ويحتمل الأول، لكن إذا كان فعلاً ماضياً حينئذٍ ليس له إلا جُرَّ فحسب، جُرَّ؛ لأنه مبني
على الفتح فلا يجوز فيه الضم ولا الكسر.

يؤيد الأول لاحقه والثاني سابقه، -هذه عبارة الصَّبَّان-، يؤيد الأول الذي كونه فعل
أمر لاحقه، والثاني سابقه، ما معنى هذه الجملة؟ يؤيد الأول الذي هو فعل أمر لاحقه،
والثاني كونه ماضياً سابقه، ما المقصود؟

يؤيد الأول لاحقه يعني: اللاحق الذي سيأتي وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا، إذن وجُرَّ فعل
أمر؛ لأنه في سياق واحد، جُرَّ فعل أمر، وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النَّوْنَا.

هنا قال: وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا مغير الصيغة، حينئذٍ (جُرَّ) كونه ماضياً نائب فاعل
يؤيده السابق، وكونه فعل أمر يؤيده اللاحق، إذن هذا أو ذاك لا بأس.

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ، سواء كانت ظاهرة كـ (أحمد) أو مقدرة كـ (موسى)، نيابة عن الكسرة.
(مَا): اسم موصول بمعنى الذي، يصدق على اسم مفرد أو جمع؛ لأن الذي يُمنع من
الصرف نوعان: اسم مفرد، وجمع تكسير، حينئذٍ قوله: مَا لَا يَنْصَرِفُ، يعم هذا وذاك؛
لأن المفرد يكون ممنوعاً من الصرف كـ (أحمد) والجمع كذلك يكون ممنوعاً من الصرف
كـ (مساجد)، وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ نيابة عن الكسرة، سواء كانت ظاهرة كـ (أحمد) ومقدرة كـ
(موسى).

وأورد على قوله: وجر بالفتحة ما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به، -

هناك قال:-

وَمَا بِنَا وَأَلْفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الْجُرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

وهنا قال: وَجُرٌّ بِالْفَتْحَةِ، هل يَرِدُ عليه ما جُمِعَ بآلف وتاء؟ يرد أو لا يَرِدُ؟ قلنا المسمى به فيه ثلاث لغات منها: إعراب ما لا ينصرف، ومنها: أن يُسَلَبَ منه التنوين مع بقاء الكسر، حينئذٍ ما وجه الاشتباه؟ ليس فيه ثَمَّ اشتباه، ولذلك ما أورد على المصنف ليس بوارد، أورد عليه على قوله: وَجُرٌّ بِالْفَتْحَةِ ما سمي به مؤنث، من الجمع بآلف وتاء، والملحق به بناءً على أنه معرب بإعراب أصله، ويمكن دفعه بأنه عُلِمَ استثناءه من قوله (سابقة)، هكذا أورد الصَّبَّان وغيره، لكن نقول: هذا ليس بوارد إلا على مذهب الكوفيين، وقلنا: هذا مذهب ضعيف ليس عليه لسان العرب، بل المشهور هو ما ذكره المصنف أنه يُجْرُ وينصب بالكسرة، إذن لا يرد على المصنف: وَجُرٌّ بِالْفَتْحَةِ ما سمي بجمع المؤنث السالم أو بأصله.

وَجُرٌّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وهو ما فيه علتان من علل تسع: كأحسن، أو واحدة منهما تقوم مقام العلتين كـ (مساجد) و (صحراء).

اجْمَعُ وَزْنَ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكَّبَ وَزْدَ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمَلَا

لأنه شابه الفعل فَتَقُلَّ، الاسم الذي مُنِعَ من الصرف وجد فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقام العلتين، حينئذٍ ثَقُلَ الفعل فلم يدخله التنوين؛ لأنه علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتأخيرهما في اختصاصهما بالأسماء، فلما منعوه الكسرة عَوَّضُوهُ مِنْهَا الْفَتْحَةَ، نحو قوله تعالى: ((فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا)) [النساء:86]، وهذا كله سيأتي شرحه في محله.

إِذَا مَا لَا يَنْصَرِفُ الصَّرف هو التنوين، وهل الذي مُنِعَ من الصرف هو التنوين فحسب أم التنوين والكسر؟ هذا فيه قولان والمشهور أنه مُنِعَ الكسر مع التنوين.

قال: مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ، بَيَّنَّ لَنَا حُكْمَ الْجُرِّ فَحَسَبَ، وسكت عن الرفع والنصب، لماذا؟ لأنه جاء على الأصل، رُفِعَ بِالضَّمَّةِ وَنُصِبَ بِالْفَتْحَةِ، جاء أحمد، ورأيت أحمد، ومررت بأحمد، حينئذٍ أحمد مُنِعَ من الصرف -وهو التنوين- ورأيت أحمد مُنِعَ من الصرف وهو التنوين، ومررت بأحمد مُنِعَ شيئان وهما: التنوين والكسرة، وهذا كله سيأتي شرحه في محله.

مَا لَمْ يُضَفْ، (مَا) هذه ليست موصولة، بل هي حرفية ظرفية مصدرية، يعني: تضاف إلى ما بعدها.

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ (الذي) لَا يَنْصَرِفُ، - لا يدخله التنوين والكسر - مدة كونه غير مضافٍ والقاعدة هنا: المصدر إذا اشتمل على نفيٍ مثل هذا الذي معنا، مَا لَمْ يُضَفْ مدة عدم إضافته، المصدر إذا اشتمل على نفي فإنه عند سبكه يُقَدَّر بلفظ عدم: (يعجبني أن لا تهمل)، أي: عدم إهمالك، مَا لَمْ يُضَفْ، أي: مدة عدم إضافته، حينئذٍ جئنا بكلمة (عدم) من النفي؛ لأن النفي قُصِدَ به العدم هذا الأصل فيه، حينئذٍ إذا جئنا نَسْبِكَ المصدر ونأتي بالأصل، ونأتي ببدل عن (أن) أو (ما) وما دخلت عليه نأتي بلفظ عدم، مَا لَمْ يُضَفْ، أي: مدة عدم كونه غير مضاف.

أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدَفٌ، يعني: ألا يكون تابِعاً لـ (أَل)، إذن يُجَرُّ بالفتحة إلا إذا دخلت عليه (أَل)، حينئذٍ يرجع إلى أصله، يُجَرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة مدة عدم إضافته، فإذا أُضِيفَ حينئذٍ رجع إلى أصله وَجُرَّ بالكسرة. مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ، يك، هذا فعل مضارع مغيّر الصيغة مجزوماً بـ (لم)، أو: حرف عطف، يك: (يَكُنْ) الأصل بالإسكان، حذفت النون هنا تخفيفاً. وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ ... تُحَذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفٌ مَا التَّرْمُ

ليس بلازم، بعد (أَل)، هذه (أَل) لا فرق فيها بين أن تكون معرفّة، أو موصولة كالأعمى والأصم، أو تكون زائدة: رأيت الوليد بن يزيد، يزيد: هذا ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، حينئذٍ لما دخلت عليه (أَل) وهي زائدة؛ لأن (أَل) الداخلة على الأعلام زائدة حينئذٍ رجع إلى أصله، أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة وهو الاسم الذي لا ينصرف.

وحكمه: أنه يُرْفَع بالضمة نحو: جاء أحمد، وينصب بالفتحة نحو: رأيت أحمد، ويجر بالفتحة أيضاً نحو: مررت بأحمد، فنابت الفتحة عن الكسرة هذا إذا لم يضاف، أو يقع بعد الألف واللام لو قال (أَل) لكان أحسن.

فإن أُضِيفَ جُرَّ بالكسرة نحو: مررت بأحمدكم، وكذا إذا دخله الألف واللام يعني (أَل). إذن في هاتين الحالتين يَرْجَعُ إلى أصله، إن أُضِيفَ أو تَبَعَ (أَل) حينئذٍ عَارِضٌ شَبَهَ الفعل ما هو من خواص الأسماء، عارض الفعل ما هو من خواص الأسماء؛ لأن الفعل لا يدخل عليه (أَل) ولا يُضَافُ فإذا وقع للاسم شبه بالفعل ألحق به، حينئذٍ ألحق به في منع

التنوين والكسر؛ لأن الفعل لا يجزّ ولا يدخله تنوين، حينئذٍ انتقل حكمه إلى الاسم الذي أشبهه، إذا أُضيف الاسم الذي أشبه الفعل حينئذٍ نقول: عارض الشبه ما هو من خواص الأسماء، فرجع إلى أصله.

وكذلك (أل) من خواص الأسماء، إذا دخلت على الاسم الممنوع من الصرف حينئذٍ عارضت الشبه الذي في الاسم بالفعل فرجع إلى أصله.

ظاهر كلام المصنف هنا رحمه الله تعالى أن ما لا ينصرف إذا أُضيف أو تبع (أل) يكون باقياً على منعه من الصرف، وهذه مسألة فيها نزاع؛ لأن قوله: مَا لَمْ يُصَفَّ قِيدٌ لِلْجَرِّ بِالْفَتْحِ، لا لمنع الصرف؛ لأنه قال: وَجُرَّ بِالْفَتْحِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُصَفَّ، (ما لم) هذا قيد، قيد لأي الجزأين: ما لا ينصرف أو جُرَّ بالفتحة؟

قَيْدٌ لِلأَوَّلِ ظاهره جُرَّ بالفتحة مدة عدم إضافته، لو كان قيداً للثاني مَا لَا يَنْصَرِفُ مدة كونه غير مضاف حينئذٍ قلنا: إذا أُضيف أو دخلت عليه (أل) صار مصروفاً، لكن ظاهره قيد للجزء الأول، وهو جُرَّ بِالْفَتْحِ مَا لَمْ يُصَفَّ فَإِنْ أُضيف رجع إلى الأصل، وحينئذٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ بقي على وصفه كما هو: مررت بأحمدكم نقول: أحمد ممنوع من الصرف جُرَّ بِالْفَتْحِ، مَا لَمْ يُصَفَّ، هنا أُضيف إذن هو ممنوع من الصرف على أصله فلما أُضيف رجع إلى الجر بالكسرة.

وأما كونه منصرفاً أو غير منصرف فهو على الأصل، هذا ظاهر عبارة المصنف رحمه الله تعالى؛ لأن قوله: مَا لَمْ يُصَفَّ قَيْدٌ لِلْجَرِّ بِالْفَتْحِ لا لمنع الصرف، يعني: لا لقوله مَا لَا يَنْصَرِفُ، فأفاد كلامه أنه إذا أُضيف غير المنصرف أو تلا (أل) امتنع جرُّه بالفتح مع بقاءه غير منصرف، هذا ظاهر كلامه.

وذهب جماعة كالمبرد والصيرافي وابن السراجي إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً وهذا الأقوى، واختار الناظم في بعض كتبه أنه إذا زالت منه علة، فمنصرف نحو: بأحمدكم، وإن بقيت علتان فلا، نحو: بأحسنكم، يعني: إذا أزيلت إحدى علتين فهو باقٍ على المنع من الصرف، ومثّل له بأحمدكم.

وإذا بقيت علتان فلا، نحو: بأحسنكم، ما الفرق بين: بأحمدكم وبأحسنكم؟ بأحمدكم هذا في الأصل ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فيه علتان: لما أُضيف -العلم لا يُضاف- فلما أُضيف قصد تنكيهه فزالت العلمية فصار فيه وزن الفعل، إذن بقيت فيه علة واحدة، وأما بأحسنكم، أحسن هذا أفعل التفضيل ووصفٌ، لما أُضيف هل زال كونه أَفْعَلُ التفضيل؟ لا، هل زال وصفه؟ لا، إذن بقي فيه علتان. وَجُرَّ بِالْفَتْحِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ... مَا لَمْ يُصَفَّ أَوْيَكُ

مَا لَمْ يُصَفَّ، أي: مدة عدم الإضافة والردف لـ (أل)؛ لأن النفي مع العطف بـ (أو) يفيد نفي كل، يعني: لا بد منهما، فهو من عموم السلب.

مَا لَمْ يُصَفَّ أَوَّلُكَ بَعْدَ أَلْ رَدَفٌ، يعني: تبع، هل فيها زيادة معنى أم حشو؟ لأنه إذا قال: مَا لَمْ يُصَفَّ أَوَّلُكَ بَعْدَ أَلْ، إذا كان بعده (أل) لا يُعقل منه إلا أنه رَدَفَ (أل)، حينئذٍ (رَدَفٌ) ما الفائدة منه؟ قيل: حشو، حينئذٍ لا فائدة منها، ولكن الصواب أنها لها فائدة، ليس حشواً؛ لأن البعدية لا تقتضي الاتصال، إذا قيل بعده -بعد (أل) - يحتمل بفاصل، آتيك بعد العصر، آتيك بعد العشاء، يعني: إذا قلت: بعد العصر، آتيك الساعة التاسعة ليلاً، بعد العصر أو لا؟ بعد العصر، بل لو آتيتك بعد الفجر بعد العصر، بعد أسبوع أيضاً بعد العصر، صحيح أو لا؟ نعم، فالبعدية لا تقتضي الاتصال، هنا قال: بَعْدَ أَلْ رَدَفٌ، لكن هنا (أل) بالنظر لا توجد (أل) وما بعدها إلا متصل بها، فالإشكال ما زال وارداً.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ التَّوْنَا ... رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَخَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّصْبِ سِمَةً ... كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوُمِي مَظْلَمَةً

لما فَرَّغَ من مواضع النيابة في الاسم، شرع في مواضعها في الفعل؛ لأننا قلنا: أبواب النيابة سبعة: خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال، انتهينا من أبواب النيابة في الأسماء، شرع في الأفعال.

فقال: وَاجْعَلْ لِنَحْوِ، وَاجْعَلْ: هذا أمر، لِنَحْوِ، يعني: لمثل، فدل على أنه لم يتتبع كل الأفعال، وهذا الباب المسمى عندهم بباب الأمثلة الخمسة، مثال يعني الوزن، ولا نقول الأفعال الخمسة؛ لأنها ليست كالأسماء الستة، الأسماء الستة أسماء معينة بإزاء معانٍ: أَبٌ أَخٌ حَمٌّ .. إلى آخره.

أما الأمثلة الخمسة فهي أوزان، وزن: يفعَلان، ثم يدخل تحته: يأكَلان ويشربان إلى آخره، حينئذٍ نقول: ليس المراد هو عين الآحاد -الفعل- وإنما المراد الوزن الذي يأتي عليه الفعل، وهذه محصورة في خمسة -في الجملة-.

إذاً الأمثلة الخمسة تعبير أولى من الأفعال الخمسة؛ لأنها ليست ألفاظاً معلومة بخلاف الأسماء الستة وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإنَّ يفعَلان كناية عن يذهبان، يفعَلان: وزن، ويذهبان: موزون، وزنٌ وموزون، ميزان، فيفعَلان وتفعَلان ويفعلون نقول هذا وزن، ويذهبون ويذهبان وتذهبان نقول هذا موزون، فرق بين الوزن والموزون، والكلام هنا -الباب- في أيٍّ في الوزن أو في الموزون؟ في الوزن نفسه، حينئذٍ

صارت خمسة.

وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإن يفعلاًن كناية عن يذهبان ونحوه، وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبتين والأحسن أن تعد ستة، بل عدها بعضهم ثمانية كما سيأتي.

وَاجْعَلْ لِنَحْوٍ، يعني: لمثل، يَفْعَلَانِ، هكذا بالياء (يفعلان)، من كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، يَفْعَلَانِ: فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين اسماً أو حرفاً، أي: شخصين سواء كان مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين، اسماً أو حرفاً؛ لأن الفعل إذا كان على هذه الصورة يفعلاًن فقلت: الزيدان يضربان، الزيدان: مبتدأ، ويضربان: هذا فعل مضارع، والألف فيه فاعل، حينئذٍ أسند الفعل إلى الفاعل، وأما يفعلاًن الزيدان، قاعدة: الأصل في لغة العرب أن الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو جمع أن يُجَرَّدَ من علامة تدل على التثنية أو على الجمع.

وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهَدَا

تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقام زيد كالمفرد، لكن سُمِعَ من يلحق الفعل علامة تثنية إذا أسند إلى فاعل مثنى، وعلامة جمع إذا أسند إلى فاعل وهو جمع، فيقول: قام زيد، قامت هند، قاما الزيدان، قاموا الزيدون، وهذا بناءً على أن هذه علامة تثنية أو علامة جمع، يفعلاًن يضربان الزيدان، القول فيه كالقول في سابقه، فيضربان نقول: هذه الألف على لغة (أكلوني البراغيث)، هذه الألف حرف دال على التثنية، وليست بفاعل، ليست بضمير، بل الفاعل الذي يليه زيدان، فيضربان: فعل مضارع مرفوع ورفعه ثبوت النون، والألف حرف دال على التثنية ليس بفاعل لا محل له من الإعراب، والزيدان فاعل، هل هذا معدود من الأمثلة الخمسة أو لا؟ النحاة عموماً، فجعلوا (يفعلان) بقطع النظر عن كون الألف ضميراً فاعلاً أو حرفاً، سواء كان على لغة جمهور العرب أو أكلوني البراغيث، فهو حكم عام.

إذن يفعلاًن، نقول: من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسماً أو حرفاً، سواء كان مبدوءاً بالياء أو بالتاء، يفعلاًن أو تفعلاًن، وأشار المصنّف بقوله: لِنَحْوٍ، أشار إلى إدخال تفعلاًن بالتاء للخطاب، حينئذٍ سواء كان بالياء للغائب، أو صار بالتاء للخطاب أو الغائبتين.

وَاجْعَلْ لِنَحْوٍ يَفْعَلَانِ التَّوْنَا رَفْعاً، ما إعراب النون؟ مفعول، ورفْعاً: مفعول ثانٍ، وَاجْعَلْ

لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ، اجعل النون رفعاً، اجعل النون، أي نون؟ هل سبق لها ذكر - النون نون الرفع-؟

لم يسبق قطعاً؛ لأنه باب الكلام والاسم والفعل والحرف والعلامات ثم باب المعرب والمبني، ثم بدأنا: وفعل أمر ومضي، ثم بعد ذلك بدأ في أبواب النياحة، إذن لم يذكر. النون هذه (أل) للعهد الحضورى، النون الحاضرة التي هي في يفعلان وليست (أل) هذه للعهد اللّكّري الذي يحتال سبق ذكر النون فيما مضى، رَفْعاً، أي: علامة للرفع، فالأصل علامة رفع، وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَ، الألف للإطلاق، وَرَفْعاً، أي: علامة رفع، فَحُذِفِ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه.

يدل على ذلك ما بعده، والتقدير: اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان، وَتَدْعِينَ، أي: ولنحو تدعين، هناك أتى بالمثال وهنا أتى بالموزون نفسه، فحينئذ أفاد أمرين: أفاد الوزن وأفاد المثال نفسه، وهذا على القاعدة: أنه بالمثال تؤخذ منه الأحكام، يعطي الحكم بالمثال، ولذلك لو قال: واجعل لنحو يفعلان يذهبان النون رفعاً وتدعين، لو قال بالمثال في الأول وبالمثال في الثاني لكان أولى، أليس كذلك؟ لو قال: واجعل لنحو يضربان أو يذهبان النون رفعاً وتدعين وتساءلون؛ لأنه مثّل ل: تدعين تفعلين، ومثّل ل: تفعلون، تسألون وترك الأول، أليس كذلك؟

ولكن نقول: الأولى ما صنعه المصنف، لأنه أطلق في الأول المثال، فحينئذ هو يريد المثال، ومثّل للثاني إحالة على الأول، يعني: واجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ، المراد المثال، فهو مثال لكل فعل مضارع أسند إليه ألف الاثنين، وَتَدْعِينَ المراد به المثال، إحالة على ما سبق، المراد به المثال -يعني الوزن-، ثم مثّل لهذا الآحاد فأفادك فائدتين بهذا التركيب: أن المراد؛ لأنه لو لم يقل يفعلان في الأول يحتمل أن المراد أفعال خمسة وليس المراد به الأمثلة الخمسة، لكنه مثّل في الأول ليفعلان بالمثال يعني الوزن، ثم لما ذكر الوزن الثاني والثالث أتى بمثال بآحاد فدل على فائدتين.

ولنحو تَدْعِينَ، يعني: تفعلين، ولا يكون المضارع معها إلا مبدوء بالتاء بخلاف يفعلان، وَتَسْأَلُونَا تدعين هذا من كل مضارع أسند إليه ياء مؤنثة المخاطبة تدعين، أنت يا هند تدعين، وَتَسْأَلُونَا من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسماً أو حرفاً حاضرة: أنتم تقومون، أو غائبة: الزيدون يقومون.

إذاً ذكر ثلاثة أمثلة، ونحن نقول الأمثلة الخمسة، ذكر ثلاثة أمثلة في اللفظ وفُهِمَ من قوله لِنَحْوِ: أنها أكثر، أليس كذلك؟ ذكر ثلاثة أمثلة في اللفظ، واحد بالوزن: يفعلان،

واثنين بالمثال، دالاً على الوزن يعني: تدعين موزون، وتسألون موزون، ويفعلان وزن.
وقوله: لِنَحْوٍ، يفيد أنها أكثر من ثلاثة وهو كذلك، وبلاستقراء تبلغ ثمانية؛ لأن يفعلان شامل لما كان أَلْفُهُ ضميراً: نحو الزيدان يفعلان، ولما كان أَلْفُهُ علامة تنثية نحو يفعلان الزيدان، يعني: على اللغة المشهورة وعلى لغة أكلوني البراغيث، يفعلان بالياء يعد باثنين سواء جعلنا الألف ضميراً فاعلاً، أو جعلناه علامة تنثية، ولما كان أَلْفُهُ علامة تنثية نحو: يفعلان زيدان، على لغة أكلوني البراغيث، ويتضمن تفعلان بالتاء فإنه شبيه ب: يفعلان، وتكون أَلْفُهُ كذلك ضميراً نحو: أنتما تفعلان أو علامة تنثية تفعلان الهندان، هذه أربعة دخلت في قوله: يفعلان، وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ يدخل تحتها أربعة: يفعلان: أَلْفٌ ضمير وعلامة تنثية، ومثله وشبيهه تفعلان: أيضاً الألف ضمير أو علامة تنثية على لغة أكلوني البراغيث وعلى لغة العرب، هذه أربعة.

وأما تَسَاءَلُونَ فيكون واوه ضميراً نحو: أنتم تسألون، وهو متضمن ليفعلون؛ لأنه شبيه به، وواو يفعلون يكون ضميراً ويكون علامة جمع، الزيدون يسألون: الواو ضمير، يسألون الزيدون: الواو علامة جمع، وأما تَدْعِينَ فلا يكون ياؤه إلا ضميراً، هذه ثمانية أمثلة في التقدير وثلاثة في اللفظ.

هذه ترفع في حالة الرفع بثبات النون، حينئذ نقول: فعل مضارع مرفوع لتجرده عن ناصب وجازم ورفعه ثبوت النون، وضابطه كل فعل مضارع أُسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة.

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ التَّوْنَا، الألف هذه للإطلاق، رَفْعاً أي: علامة رفع، تَدْعِينَ، أي: ولنحو تدعين، وتَسَاءَلُونَ، أي: نحو تسألون ليدخل يسألون بنوعيه.

وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ بِمَعْنَى، وهذه أفعال، والأفعال لها ثلاثة أنواع من أنواع الإعراب: رفع ونصب وجزم، إذا كانت تُرفع بثبات النون حينئذ في حالتي النصب والجزم يتحد الإعراب فتحذف هذه النون، فهذه الأفعال تُرفع بثبات النون، أي: بثبوتها يعني النون الثابتة، وهذه النون تُكسر مع الألف، وتفتح مع الواو، تُكسر مع الألف: يَفْعَلَانِ وتفتح مع الواو: تَفْعَلُونَ، تشبيهاً بنون المثني والجمع، يَفْعَلَانِ هذه أشبهت نون المثني، تَفْعَلُونَ هذه أشبهت نون الجمع.

وقد تفتح مع الألف أيضاً، وقرأ: ((أَتَعِدَانِي))، الأصل بالكسر ((أَتَعِدَانِي)) بفتح النون بعد الألف، وقد تضمن أيضاً، وقرأ في الشاذ: ((لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانَهُ))

[يوسف: 37] بضم النون، وحذفها أي النون للجزم، يعني: قد تحذف لا للجزم

وحذفها للجزم والنصب، إذاً قد تحذف لا للجزم والنصب أليس كذلك؟ هل تحذف لا للجزم والنصب؟ متى؟ ((وَلَا تَتَّبِعَانِ)) [يونس:89] توالي الأمثال، نعم، هناك حذفت النون هل هو للجزم والنصب؟ ((وَلَا تَتَّبِعَانِ)) [يونس:89]، قلنا: ثلاث نونات: نون الرفع، ونون التوكيد، ثلاث نونات، كراهة توالي الأمثال حذفت نون الرفع. هل تضربان، هل تضربان، نقول هنا: النون نون الرفع حذفت، لماذا؟ لكراهة توالي الأمثال، هل حذفت للجازم أو الناصب؟ الجواب: لا، ولذلك قَيَّدَها المصنف هنا قال: وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ، يعني: الذي يكون إعراباً للجزم، يعني بسبب دخول الجازم لا بسبب آخر، ولذلك قيل: قد تحذف هكذا لكنه ضعيف لا يعول عليه.

{لا تدخلوا الجنة حتى} هذه حذفت دون جازم أو ناصب، وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ حملاً على الجزم سمة، يعني: علامة، نيابة عن السكون في الأول، وعن الفتحة في الثاني. كَلِمٌ تَكُونِي لِتَرْوُمِي مَظْلَمَةً، مظلمة بفتح الله على القياس، وبكسرها على الكثير، كَلِمٌ تَكُونِي الكاف هذه للتمثيل للتشبيه، يعني كقولك -داخلة على محذوف- كقولك: لم تكوني يا هند، تكوني أصلها تكونين، مثل: تَدْعِينَ، فهو فعل مضارع أُسند إلى ياء فاعلة، أليس كذلك؟ دخل عليه الجازم فحذف النون، لِتَرْوُمِي، اللام هذه لام الجحود، ترومي أصلها ترومين، مثال للنصب، الأول للجزم والثاني للنصب، لام الجحود ناصبة.

لِتَرْوُمِي على مذهب الكوفيين هي ناصبة بنفسها، وعلى مذهب البصريين (أن) مقدرة مضمرة وجوباً بعد لام الجحود مظلمة.

إذاً الأمثلة الخمسة ترفع بثبات النون وتجزم وتنصب بحذفها، قدّم الحذف للجزم؛ لأنه الأصل، يعني: لماذا قال وحذفها للجزم والنصب سمة؟ قال: لأنه الأصل، أي: الحذف للجزم أصل للحذف للنصب، يعني: هنا حُمل النصب على الجزم؛ لأن الجزم هو عدم الحركة، وعدم الحرف هذا الأصل فيه، أليس كذلك؟ الأصل في الجزم عدم الحركة، فينوب عنه الحذف، وهنا قدّم الحذف للجزم؛ لأنه الأصل، أي: الحذف للجزم أصل للحذف للنصب، وإنما كان أصلاً لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل في الجزم، ووجه المناسبة كون كلٍ عدم شيء فالسكون عدم حركة، والحذف عدم الحركة.

وأما الحذف للنصب فهو محمول عليه، كما حُمل النصب على الجر في المثني والجمع على حده؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص وهذا مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدّرة على لام الفعل مَنَعَ من ظهوره حركة المناسبة، أي: وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدّر، فالحذف عند الجازم -هذا مذهب

سيبويه- أن النون حذفت عند الجازم لا به، ليس به.

ك (لَمْ تَكُونِ)، هنا نقول: فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه سكون مقدر على آخره، والنون هذه قال: حذفت عنده لا به لم يؤثر فيه، لماذا حذف؟ قال: لئلا يلتبس مع المرفوع، فالحذف عند الجازم فرقاً بين صوري المجزوم والمرفوع لا به، وهذا منسوب لسيبويه، والجازم إنما حذف الحركة المقدرة، وكالجازم الناصب، والمراد الحركات وجوداً أو عدماً يدخلها السكون، على كل الجمهور على أن الجازم هو الذي حذف النون، ومذهب سيبويه ما ذكرناه سابقاً.

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ التَّوْنَا ... رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا

وَحَذَفُهَا أَي النون للجزم، يعني: للجازم، والنصب، يعني: للناصب، سَمَهُ، أو للجزم كونه علامة الذي هو نوع من الإعراب، والنصب، أي: الذي هو نوع من الإعراب، ثم قال:

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

لما فرغ من بيان الإعراب الصحيح من النوعين، شرع في بيان إعراب المعتل منهما - الاسم والفعل - منه ما هو صحيح ومنه ما هو معتل، الصحيح يظهر عليه الإعراب، والمعتل لا يكون من قسم المقدّر. ولذلك مضى معنا أن الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر، إذاً ظاهر، يعني: يلفظ به ويقدر وجوده، أو مقدّر بمعنى أنه معدوم، وقلنا هناك: أثر ظاهر أو مقدّر، ظاهر بمعنى أنه موجود ليشمل السكون والحذف.

وبدأ بالاسم وإن كان في ابتدائه بالاسم فاصل بين النظائر وهي أبواب النيابة ولهذا قدّم الموضّح الفعل المعتل، هكذا قال الصبّان.

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقَى مَكَارِمًا

مِنَ الْأَسْمَاءِ: المعربة ما لا يظهر عليه الإعراب بل يقدر، ثم النظر إلى آخره؛ لأن الذي هو يكون معتلاً ما كانت لامه واواً أو ألفاً أو ياءً، هل كل ما كانت لامه واواً أو ألفاً أو ياءً يكون من إعراب التقدير أو لا؟ نقول: هذا فيه تفصيل، ولذلك نقول: من الأسماء المعربة نوعٌ صحيحٌ الآخر مثل صالح، هذا من الأسماء المعربة ما يظهر فيه الإعراب، ومنها نوع معتل الآخر هذا الذي معنا، معتل الآخر يعني: آخره حرف من حروف العلة

وهي: الواو أو الياء أو الألف، لكن بعضه عند النحاة اصطلاحوا عليه أن يسمى بأنه جارٍ مجرى الصحيح، وذلك إذا لم يكن ما قبله موافقاً له في الحركة؛ لأن الأصل في حرف العلة الواو أن تُضم ما قبلها، والألف أن يُفتح ما قبلها هذا مطرد حرف العلة واللين وغيرهم، والياء أن يكون ما قبلها مكسوراً، هذا الأصل.

لكن إذا لم يكن كذلك كأن يكون سَكَنَ ما قبل الواو مثل: دَلُو، هذا آخره واو ومع ذلك لم يُضم ما قبله، هل هو معتل؟ نقول: آخره -لامه- حرف من حروف العلة؟ الجواب لا، وإن سمي معتلاً لكن ليس المعتل الذي تُقدَّر عليه الحركات ولذلك يقال فيه: معتل جارٍ مجرى الصحيح يعني: حكمه في الإعراب حكم الصحيح بأنه تظهر عليه الحركات.

ومثله: ظبي، هذا آخره ياء وهو حرف من حروف العلة، هل نقول تُقدَّر عليه الحركات، مثل المصطفى والمرتقي؟ الجواب: لا، لماذا؟ لأن حرف العلة الذي تُقدَّر عليه الحركات أن يكون ما قبله مكسوراً وهذا ساكن، ظبي، إذاً نوع المعتل الآخر يسمى معتلاً معتل الآخر لكنه جارٍ مجرى الصحيح، وهو ما آخره ياء أو واو، وكلا الحرفين متحرك قبله ساكن، ليس هو بساكن، متحرك قبله ساكن، وقد يكون الحرفان مشددين أو مخففين نحو: ظبي، دَلُو، مَرْمِي، مَغْرُو، كلها تجري مجرى الصحيح، يعني: يكون الإعراب عليها ظاهراً وإن كان في الظاهر أنه معتل الآخر، وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر فهو شبيه بالحكم.

النوع الثالث: نوع معتل الآخر لا يُشبه الصحيح، وهذا ثلاثة أقسام، نوع معتل الآخر لا يُشبه الصحيح -مخالف للأول- وهذا ثلاثة أقسام على حسب حرف العلة الذي في آخره:

أولها: هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: كالمُصْطَفَى، الذي هو المقصور، وهو الاسم المعرب الذي في آخره أَلَفٌ لازمة، المقصور اسم مفعول من القصر، سمي مقصوراً؛ لأنه حُبِسَ عن الحركات، يعني: لا تظهر عليه لا ضمة ولا فتحة ولا كسرة، ولذلك تقول: حاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى، جاء الفتى نقول: هذا مقصور، لماذا سمي مقصوراً؛ لأنه حبس عن إظهار الضمة، فتى، منع من ظهورها التعذر الذاتي، يعني: الحرف ليس قابلاً للحركة لذاته، التعذر الأصلي: أن يكون الحرف غير قابل للحركة كالألف، والتعذر العرضي: أن يكون الحرف قابلاً للحركة، ولكنه اشتغل بحرف آخر وهو ك: غلام، إذن المقصور: هو الاسم المعرب الذي في آخره أَلَفٌ لازمة، وهو الذي عناه المصنف بقوله: كالمُصْطَفَى، سماه معتلاً.

وَسَمٍّ، هذا فعل أمرٍ، ما المراد به؟ عَلِمَ، مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى، وَسَمٍّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى: (ما): هذا في محل نصب مفعول أول، سَمٍّ مَا كَالْمُصْطَفَى، معتلاً، إذن المسمى هو ما كان كَالْمُصْطَفَى، اسمه معتلاً، وَسَمٍّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ، المعتل عند النحاة: ما آخره حرف علة، يعني: لامة حرف من حروف العلة، إما واو مضموم ما قبلها، وإما ياء مكسور ما قبلها، وعند الصرفيين: المعتل ما فيه حرف علة أولاً أو أثناءً أو آخرًا، فبينهما عموم وخصوص مطلق، وعد هذا معتل عند الصرفيين صحيح عند النحاة، قال: معتل عند الصرفيين صحيح عند النحاة، دعى معتل عندهما. إذاً نظرُ النحاة إلى آخر الكلمة إلى اللام فقط، هل هي حرف صحيح أو معتل؟ إن كان معتلاً سموه معتلاً، على هذا التقرير قولهم: معتل الآخر، الآخر هذا قيد لا داعي له لبيان الواقع؛ لأن المعتل لا يكون إلا آخرًا هذا عند النحاة، وأما عند الصرفيين فلا قد يكون معتل الأول معتل الثاني الأجوف، ومعتل الآخر.

وَسَمٍّ مُعْتَلًّا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا، أي: الاسم المعرب الذي حرف إعرابه أَلِفٌ لينةٌ لازمه، وهذا يسمّى بالمقصور ولذلك قال: كَالْمُصْطَفَى، وهو الاسم المعرب الذي في آخره أَلِفٌ لازمه، الاسم المعرب الذي في آخره أَلِفٌ لازمة، الاسم خرج به الفعل والحرف، فالفعل لا يكون مقصوراً، يعني: لا يسمّى مقصوراً ولو كان آخره أَلِفٌ لازمه ك: يخشى، يخشى في الأصل كالفتي أليس كذلك؟ آخره أَلِفٌ لازمه، لكن لا يسمّى الفعل مقصوراً وإنما هو اصطلاح خاص بالاسم، فخرج الفعل نحو يخشى، وكذلك الحرف نحو إلى وعلى، الاسم المعرب أخرج المبني فالمبني لا يسمّى مقصوراً نحو (ذا) اسم إشارة و (إذا، وما، ومتى).

الاسم المعرب الذي في آخره، يعني: في اللفظ، أَلِفٌ لازمة المراد بالزوم في الألف لزوم الوجود في الأحوال الثلاثة رفعاً ونصباً وخفضاً، كالفتي، إذا كانت الألف موجودة حينئذٍ صارت محلاً للإعراب وهي ملفوظة، وإذا كانت محذوفة حينئذٍ قُدِّرَ عليها الإعراب وهي محذوفة، هل تُحذف الألف؟ نعم، مثاله:

فتى، جاء فتى، رأيت فتى، نظرت إلى فتى، نقول: جاء فتى، هذا فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة ليست موجودة للتخلص من التقاء الساكنين، التنوين والألف، رأيت فتى، فتى بدون (أل)، نقول: فتى مفعول به منصوب ونصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة ليست موجودة، وأما جاء الفتى بـ (أل) الألف تكون موجودة، حينئذٍ نقول: مرفوع ورفعه الضمة المقدرة على الألف، ملفوظة وكذلك في النصب

و ... ، ((إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ)) [آل عمران:73]، ما الذي قُدِّرَ هنا؟ ((إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ)) [آل عمران:73] إن: حرف توكيد ونصب، الهدى: اسم إن منصوب ونصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، هُدَى الله: هدى خبر إن مرفوع، هدى ال هدى الله، إذن الألف محذوفة، هدى الله الألف محذوفة حينئذٍ تقول: هدى، هدى الله، هذا خبر إن مرفوع ورفع ضممة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، إن الهدى الألف ملفوظ بها والحركة مقدرة، هدى الله الألف مرسومة مكتوبة لكن في النطق محذوفة والإعراب يتبع الملفوظات لا المرسومات، إذن الخلاصة نقول: الْمُصْطَفَى المراد به الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة، وبعضهم يقول: قبلها فتحة، لكن هذا ليس بقيد؛ لأن الألف لا يكون قبلها إلا مفتوحاً. حينئذٍ نقول: ليس من المقصور ما يأتي، يعني: لا يسمى مقصوراً في اصطلاح النحاة ما يأتي:

أولاً: الأفعال المختومة بألف لازمة مثل: دعى، وسعى، ويخشى.
ثانياً: الحروف المختومة بألف لازمة مثل: إلى، وعلى.
ثالثاً: الأسماء المبنية المختومة بالألف مثل: ذا، وتاء، من أسماء الإشارة، وما الموصولة، وإذا الظرفية.

رابعاً: الأسماء المعربة التي في آخرها واو أو ياء ومثل بعضهم: بطوكيو، آخرها واو أو ياء، الهادي العالي؛ لأنها ليست معتلة الآخر بالألف.
خامساً: المثنى في حالة الرفع والأسماء الستة في حالة النصب؛ لأن الألف فيهما غير لازمة، إذا قيل: الأسماء الستة إن أخاك، هذا اسم معرب آخره ألف قبله فتحة، آخره ألف؛ لأن آخره ليس الكاف هذا مضاف ومضاف إليه، إذن آخره، إنَّ أخاك، ألف لكن هل هي لازمة؟ لا، ليست بلازمة، لماذا؟ لأنك تقول: مررت بأخيك، انتقلت أليس كذلك؟ وفي الرفع المثنى تقول: جاء الزيدان، النون هذه ليست بآخر الكلمة بل الألف هي الآخر، حينئذٍ نقول: هو اسم معرب آخره ألف لكنها ليست بلازمة؛ لأنك تقول رأيت الزيدتين انتقلت لم تَلْزَم، إذن المثنى في حالة الرفع، والأسماء الستة في حالة النصب؛ لأن الألف فيهما غير لازمة.

فائدة: المقصور إذا زيدت بعد ألفه تاء التانيث نحو: فتاة، قلنا: فتى هذا مقصور، لو جعلته مؤنثاً وزدته تاءً تقول: فتاة، خرج عن المقصور، وصار إعرابه بالحركات الظاهرة على الأصل.

إذاً المقصور إن كان مذكراً فهو الذي يدخل معنا، وإذا زيدت عليه التاء وفُرق بينه وبين مذكره حينئذٍ خرج عن المقصور فصار إعرابه ظاهراً، المقصور إذا زيدت بعد ألفه تاء التأنيث نحو فتاة يفقد اسمه وحكمه، فقد الاسم، يعني: عند النحاة لا يسمى مقصوراً، وحكمه وهو الإعراب التقديري، يفقد اسمه وحكمه بسبب هذه التاء ولا يسمى مقصوراً؛ لأنه لا يكون مقصوراً إلا بشرط انتهاءه بألف تقع عليها الحركات الإعرابية مقدرة، حينئذٍ ينتقل الإعراب إلى التاء، هذا هو الأصل في هذا.

والمرتقي مكارماً، هذا هو النوع الثاني من الأسماء المعتلة وهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة، خرج بالاسم الفعل والحرف.

(يرمي): هذا آخره ياء لازمة قبلها كسرة لكن لا يسمى في الاصطلاح منقوصاً.

(في): هذا حرف ليس باسم إذن خرج الحرف في وخرج الفعل يرمي، المعرب، خرج المبني نحو -مبني آخره ياء قبلها كسرة-: الذي، لغة من ذو، إذا أردتها على الإعراب فحسبي من ذي عندهم ما كفانياً، قلنا: الأسماء الستة بعضهم زاد سابعاً وهو: (ذو) في لغة طيء بمعنى الذي، وهذه الأشهر أنها تكون مبنية وقد تعرب، ذي، هذا مثال جيد، و (الذي) كذلك مبني آخره ياء قبلها كسرة، وذو اللازمة خرج غيرها كالياء في المثني جراً ونصباً، يعني: اشتراط اللازمة، قبلها كسرة خرج نحو ظبي، هذه ياء قبلها سكون، إذن ليس من المنقوص ما يأتي، يعني: لا يسمى منقوصاً عند النحاة:

أولاً: الفعل بجميع أنواعه لاسيما المختوم بياء لازمة نحو: ينوي، يرمي، وكذلك الحرف المختوم بياء نحو (في)، هذا ليس من المنقوص في اصطلاح النحاة.

ثانياً: الاسم الذي في آخره ياء لازمة ولكنها مشددة نحو: كرسي، هذا ليس بمنقوص.

ثالثاً: الاسم المبني المختوم بياء: الذي، التي، ذي -اسم إشارة-.

رابعاً: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة في بعض حالاته لكنها ليست ملازمة له كالأسماء الستة في حالة جرّها وكذلك المثني والجمع في حالتي النصب والجر.

خامساً: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة ولكنه ليس قبلها كسرة نحو: ظبي، هذا آخره ياء لازمة لكنه ليس قبلها كسرة.

وسمّ مُعتلاً من الأسماء ما (الذي) كالمُصْطَفَى وموسى والعصى والمُرتَقِي: هذا المراد به المنقوص، وسمي منقوصاً؛ لأنه نقص بعض حركاته وهو الضمة والكسرة، أو لأنه نقصت لامه عند تنوينه قاضٍ.

وسمّ مُعتلاً من الأسماء ما، وسمّ، ما كالمُصْطَفَى وهو المقصور بشروطه السابقة، والمُرتَقِي وهو المنقوص بشروطه السابقة معتلاً عند النحاة من الأسماء احترازاً من المعتل من الأفعال.

فالأول: الفاء فصيحة، ما هو الأول؟ الْمُصْطَفَى، يعني: المقصور، وهو ما كان كالمُصْطَفَى، الإعراب فيه قَدَرًا جميعه، جميع أنواع الإعراب التي تتعلق بالاسم الرفع والنصب والخفض كلها مقدرة فالضمة مقدرة، والفتحة مقدرة، والكسرة مقدرة، وهذا يسمى بالتعذر الأصلي احترازاً من التعذر العرضي، والفرق بينهما أن التعذر الأصلي ما كان المانع فيه ذات الحرف لا يقبل حركة كالألف، والتعذر العرضي المراد به نحو غلامي الميم هذه تقبل لو فصلته قلت: جاء غلامٌ ليس كالفتي، رأيت غلاماً، مررت بغلامٍ، لكن لما أضيف إلى ياء المتكلم حينئذٍ لزم منه أن يكون مكسوراً فالأوّل الإعرابُ فيه قَدَرًا جَمِيعُهُ على الألف، لتعذر تحريكها، ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف، فإنه إنما يقدَّر فيه الفتحة خلافاً لبعضهم معللاً بأنه لا ثقل مع التقدير، ليالٍ، هذا مثل جوارٍ وغواشٍ.

فالأوّل الإعرابُ فيه قَدَرًا جَمِيعُهُ على الألف لتعذر تحريكه، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا، يعني: سمي مقصوراً، والقصر لغة الحبس؛ لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب والثاني أشهر، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا، الألف هذه للإطلاق.

والثاني وهو ما كان كالمترقي منقوص، يعني: سمي منقوصاً؛ لحذف لامه للتنوين، هذا قاضٍ، قاضٍ حذف لامه للتنوين، يعني: للتخلص من التقاء الساكنين، أو لأنه نُقص منه ظهور بعض الحركات.

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، يعني: اسمه منقوص، ونصبه ظَهر، يعني: الفتحة تظهر عليه خفة الفتحة على الياء، ((أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)) [الأحقاف: 31]، داعي هذا منقوص، وظهرت عليه الفتحة لخفتها، وَرَفَعُهُ يُنَوَى، يعني: يُقَدَّر، هنا عبر بالنية وفي المقصور هناك قال:

فالأوّل الإعرابُ فيه قَدَرًا، وهنا قال: يُنَوَى، ما الفرق بينهما؟ لا فرق بينهما، التقدير هو النية، عبر هنا بالنية وسابقاً بالتقدير للتفنن فحسب، وَنُصِبُهُ ظَهرٌ، وَرَفَعُهُ يُنَوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرّ، يعني: بكسر مَنْوِي، يجر المنقوص بكسر مَنْوِي، إذن المنقوص في الرفع والجر تكون العلامة مقدرة، جاء القاضي، القاضي فاعل مرفوع ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهوره الثقل، يعني: لو أراد أن يحرك الحرف الأخير -الياء- لأمكنه ذلك، بخلاف، لو أراد أن يحرك الألف ما استطاع، هذا فرق بين التعذر والثقل.

وَرَفَعُهُ يُنَوَى كَذَا أَيْضاً يُجَرّ، يعني.

كَذَا، أي: مثل ذا السابق أيضاً، آض يأيض، نرجع رجوعاً، فنقول: يجر، يعني: ينوى الكسر.

هنا قال: وأشار بقوله: والثاني منقوص إلى مرتقي، فالمنقوص هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسر نحو مرتقي إلى آخره.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب، نحو رأيت القاضي، وقال الله تعالى: ((يَأْقُومَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ)) [الأحقاف: 31]، ويقدر فيه الرفع والجر لتقلعهما على الياء، الضمة الثقيلة وكذلك الكسرة الثقيلة، جاء القاضي، ومررت بالقاضي، وكذلك جاء وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ، الأصل فيما إذا كان منصوباً أن تبقى الياء وينصب، لكن سمع: وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ والأصل ولو أن واشياً، لكن هذا يُحفظ ولا يُقاس عليه، يعني: معاملة المنقوص المنكر رفعاً وجرّاً هذا يحفظ ولا يقاس عليه.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ ... أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلٌّ عُرِفَ

وَأَيُّ فِعْلٍ، يعني: مضارع، آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ، قبلها فتحة نحو: يخشى، إذا كان آخره أَلِفٌ، هو يريد أن يبين الباب الأخير الباب السابع وهو: الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، قلنا: يلزم بحذف آخره نيابة عن السكون، هذا مراده.

وَأَيُّ فِعْلٍ، أي: مضارع، كان آخر منه أَلِفٌ قبلها فتحة نحو يخشى، أو واو قبلها ضمة نحو يدعو، أو ياء قبلها كسرة نحو يرمي، فَمُعْتَلٌّ عُرِفَ، عرف معتلاً، يعني: وَسَمَ مُعْتَلًّا، إذن المعتل الآخر في اصطلاح النحاة في الفعل: ما كانت لامه واواً أو ياءً أو أَلِفًا بشرط أن يكون ما قبلها من جنس حركة اللام إن كانت واو فما قبلها يكون مضموماً، وأي فعل كان آخر منه أَلِفٌ نحو يخشى، أو واو نحو يدعو، أو ياء فمعتلاً عرف.

فَالْأَلِفُ انْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصَبٍ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي

معتل الآخر من الأفعال الضمة تُقَدَّرُ على الجميع، إذا نظرنا إلى الحركات، إذا نظرنا إلى الحركات، فَالْأَلِفُ انْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ، ما كان محتوماً بالألف كيخشى انْوَ فِيهِ الضمة على آخره، وانْوَ فِيهِ الفتحة على آخره، ماذا بقي؟ الجزم، قال: غير الجزم، استثنى الجزم، الأحكام ثلاثة رفع نصب جزم، الكلام في الفعل، انْوَ غير الجزم، يعني: الرفع والنصب، فَالْأَلِفُ: ما إعراب الألف؟ مفعول به، انْوَ فِيهِ هذا من باب الاشتغال، فَالْأَلِفُ انْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ وهو الرفع والنصب، نحو سعى زيد يسعى، ولم يخشى لتعذر الحركة على الألف، والألف نُصِبَ بفعل مُضَمَّرٍ يفسره الفعل الذي بعده، أي: معنى لا لفظاً،

والتقدير أقصد الألف؛ لأن انو فيه هذا نقول: اشتغل بضمير يعود على الاسم المعمول المشغول عنه، وهذا سيأتي بحثه.

فَالْأَلِفَ هذا مفعول به لفعل محذوف وجوباً، يعني: أقصد الألف، انو فيه، يعني: في الألف، غير الجزم، غير: الأصل فيها أنها نكرة لا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة لكن في مثل هذا المقام نقول: اكتسبت التعريف؛ لأن الأحوال ثلاثة: رفع، نصب، جزم، حينئذٍ غير الجزم تعين أن يكون رفعاً ونصباً فهو معرفة.

وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي، يعني: أظهر نصب ما كَيْدَعُو، يعني: الفعل الذي يكون محتوماً بواو والفعل الذي يكون محتوماً بياء فالفتحة تظهر على يدعو؛ لحفة الفتحة، وعلى يرمي، لن يدعو، ولن يرمي، الفتحة تكون ظاهرة، وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انو، فيهما في يدعو ويرمي، انو يعني: قدره ولا يظهر عليه لثقل الضمة على الياء والواو، وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انو، يعني: خاص بها.

الأحوال ثلاثة: رفع، نصب، جزم، قلنا: وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي، يظهر، بقي الرفع والجزم، وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انو، يعني: قدره منوياً، وَاحْذِفْ جازماً ثَلَاثَهُنَّ، ثلاثهن ضمير يعود إلى الأحرف الثلاثة، يعني: ما كان محتوماً بالألف جزمه بحذف الألف، ما كان محتوماً بواو جزمه بحذف الواو، ما كان محتوماً بياء جزمه بحذف الياء.

تَقِضْ حُكْماً لازماً، تقضي يعني تؤدي، حُكْماً لازماً؛ لأنه واجب، إذا وجد الجازم حينئذٍ تعين أن يكون أثره معمولاً له.

فَالْأَلِفَ انو فيه غير الجزم ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيْدَعُو يَرْمِي

فهذا ما يتعلق بالفعل المعتل الآخر وهو آخر باب من أبواب النيابة، فحينئذٍ ما كان محتوماً بألف، تُقَدَّرُ عليه الفتحة والضمة ويُجْزَمُ بحذف الألف، ما كان محتوماً بواو تُقَدَّرُ عليه الضمة وتظهر عليه الفتحة وجزمه بحذف الواو، ما كان محتوماً بياء تُقَدَّرُ عليه الضمة وتظهر الفتحة وجزمه بحذف الياء.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد ...

عناصر الدرس

* شرح الترجمة

* معنى النكرة وأنواعها

* المعرفة وأنواعها

* الضمير.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

النكرة والمعرفة، لما أُنْهِى الكلام على ما يتعلق بالمعرب والمبني، ثنى بالنكرة والمعرفة.
قال السيوطي رحمه الله تعالى في همع الموامع: لما كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على
التعريف والتنكير، وكنا كثيرا في الدور في أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرها
بعد الإعراب والبناء، ثمَّ علاقة بين هذا وذاك، يعني أكثر ما يحكم عليه من الكلام هذا
معرب وهذا مبني، وهذا نكرة وهذا معرفة، لكن الفرق أن هذا معرفة وهذا نكرة هذا
وصف للمفرد من حيث هو لا باعتبار كونه مركباً أو لا، وأما كون هذا معرب وهذا
مبني هذا يكون بعد التركيب، ولذلك قلنا في قوله السابق: وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيٌّ،
وَالْأَسْمُ بعد التركيب، وأما قبل التركيب فهذا لا يوصف بكونه معرباً ولا مبنيّاً.
وهنا التعريف والتنكير لا علاقة لهما بالتركيب، كأن تقول: زيد، لوحدها هكذا تحكم
عليها بأنها معرفة، ورجل تحكم عليه أنه نكرة، إذاً: لا علاقة بين التركيب والحكم على
الكلمة بكونها معرفة أو نكرة، ثمَّ فرق بين البابين.

وقد أكثر الناس في حدودهما وليس منها حد سالم، يعني: تعريف النكرة والمعرفة كما هو
الشأن في أكثر المفردات، إذا عرفت تجد الخلاف الكبير بين أهل العلم، سواء كان في
النحو أو في غيره من الفنون.

وتكثر الحدود وتكثر التعاريف، هذا يرى أن هذا جنس مُخْرَج، وهذا يرى أنه داخل،
وهذا يرى أنه فصل، ثمَّ يعترض عليه، ولذلك يقال بأنه لا يسلم حد في الدنيا.
قال ابن مالك: من تعرض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

من أراد أن يُعرّف المعرفة أو النكرة يقول: عجز، مع كونه عرفه هو:
نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا ... أَوْ وَقَعَ مَوْقَعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

إذاً: هو أراد أن يشير إلى أن الحدود التي تذكر ولو ذكرها أهل العلم إلا أنها غير
مستوفية، وهذا لأنها لو نظر إليها من حيث هي حد أو لا نقول: هي ليست بحدود، بل

هي رسوم، يعني تعرف بالخاصة، وحينئذ إذا عرف الشيء بخاصته قد لا يكون مطرداً، كما هو الشأن في العلامات السابقة، قلنا: العلامات أن تكون مطردة باعتبار مدخولها، فمثلاً نقول: (أل) معرفة، يعني: من علامات الأسماء، بعض الأسماء لا يدخل عليها (أل)، هل نجعل (أل) علامة على اسمية كل المفردات والآحاد؟ ما يصلح هذا، لو جعلناها حينئذ نقول: بعض الأسماء بل كثير من الأسماء ومنها الضمائر نقول: لا تدخل تحت هذا الحد، لأن هذا يعتبر بالخاصة.

قال ابن مالك: من تعرض لحدما عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، وإذا كان الأمر كذلك فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة.

هذا يستقيم فيما إذا كان الشيء معدوداً محصوراً، فلا نحتاج حينئذ إلى الحد ولا إلى التعريف، فنقول الضمائر كذا وكذا، المنفصلة اثنا عشر، المتصلة اثنا عشر، وهلم جرا، فنعدها عدداً.

ونقول: المعارف ستة أو سبعة وما عداها فهو نكرة، هذا فيما إذا أمكن أن يكون الشيء محصوراً، وإذا لم يكن حينئذ تذكر الحدود وتذكر التعريف، وإذا لم يكن جامعاً في جميع أفراد المحدود حينئذ نحكم عليه بأنه أغلبي، كما هو الشأن في كثير من الحدود نقول: هي أغلبية، ومن ذلك القواعد الفقهية وبعض القواعد الأصولية، يعني يرد عليها استدراك في بعض الأفراد والآحاد نقول: هي قواعد أغلبية، ما من قاعدة إلا وشذ عنها أفراد وآحاد، وقد يدخل تحتها ما ليس منها لكنه وارد من باب الاستثناء، وحينئذ نقول: هذه ضوابط أغلبية وليست مطردة، بحيث إنها لا بد من استيفائها في كل آحاد مدخولها، ولكن نقول: هي من باب التغليب.

النكرة والمعرفة: النكرة يحتل أنه اسم مصدر أو مصدر، اختلف فيه هل هو اسم مصدر أو مصدر؟ والصواب: أنه يفرق، فيقال فيه: إن جعلناه لنكر مضعف العين فعَل فحينئذ هو اسم مصدر، إن قلنا: نكرة لنكر فعل، نقول: فعَل لا يأتي منه المصدر على نكرة فعل، وإنما يأتي المصدر منه على التفعيل، خَرَجَ يخرجاً، كَرَّمَ يكرم تكريماً، نَكَّرَ ينكّر تنكيراً، فالتنكير مصدر لنكر، وأما نكرة فهو اسم مصدر لنكر، إذا جعلنا من مضعف العين نَكَّرَ فعَل حينئذ نقول: هو اسم مصدر، لأن المصدر من فعَل التفعيل، كما نقول: كَرَّمَ يكرم تكريماً، وخَرَجَ يخرجاً، فإذا كانت التنكير قلنا: هذا مصدر لنكر، وإذا كان نكرة لنكر قلنا: هذا اسم مصدر، وإن جعلناه من نكر فعل كَفَرَحَ

بالتخفيف بكسر العين فهو مصدر.

إذاً لو قيل: النكرة هل هو مصدر أو اسم مصدر؟ بعضهم قال: مصدر مطلقاً، وبعضهم قال: اسم مصدر مطلقاً، والصواب التفصيل: نكرة لفعل نكر اسم مصدر، ولنكرة بالتخفيف فهو مصدر، وكذلك المعرفة هل هي مصدر أو اسم مصدر؟ القول فيها كالقول فيما سبق، عرّف فعل يكون المصدر منه على التعريف، ففعل يفعل، عرّف يعرف تعريفاً، إذاً: هو مصدر، تعريف مصدر، والمعرفة لعرّف اسم مصدر، وإن كان من عرف أو عرف فعل من عرف فعل بالتخفيف حينئذ يكون مصدراً. إذاً: معرفة يكون مصدراً ويكون اسم مصدر، إن كان من عرف على وزن فعل فحينئذ يكون مصدراً، وإن كان من عرف بالتضعيف فهو اسم مصدر؛ لأن عرّف يأتي منه المصدر على وزن التفعيل.

النكرة والمعرفة، قدم النكرة هنا لأنها أصل، قالوا: لماذا حكمنا على النكرة بأنها أصل؟ قالوا: لأن كل اسم يندرج تحت النكرة ولا عكس، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، اندراج يعني دخول، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، لو قلت: رجل والرجل، الرجل معرف بـ (أل) مدلوله معين، أليس كذلك؟ شخص واحد الرجل إذا كانت (أل) هنا للتعريف، ورجل هذا شائع في جنس موجود، يعني لا يصدق على زيد أو عمرو أو خالد أو محمد إلى آخره على جهة التعيين، فالرجل معين، أيهما أعم من الآخر: رجل أو الرجل؟ رجل، إذاً: الرجل يدخل تحت رجل، هل رجل يدخل تحت الرجل؟ لا، لا يدخل، لماذا؟ لأن رجلاً هذا نكرة وهو شائع في جنس موجود بمعنى: أنه يصدق على آحاد كثيرة على جهة البدل، وأما الرجل فهو معين، فكل معرفة من المعارف الستة أو السبعة فهي داخلة تحت النكرات من غير عكس.

إذاً: أيهما أعم؟ النكرة أعم، وإذا كانت كذلك فهي الأصل، ولأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة، يعني لا تحتاج إلى سبب، بخلاف المعرفة؛ فإنها تحتاج إلى سبب وإلى قرينة، وما افتقر واحتاج إلى سبب أو قرينة فرع عما لا يحتاج، لأنك لا تحكم على الكلمة أو الاسم بأنه معرفة إلا إذا اتصلت به (أل) أو كان ضميراً، أو كان علماً، أو كان اسم إشارة، أو كان موصولاً، أو كان مضافاً إلى معرفة أو منادى، إذاً: قرينة هذه، تقول: الرجل معرفة، لماذا؟ لوجود (أل)، الذي: معرفة، لماذا؟ لوجود الصلة، هذا رجل، هذا معرفة لماذا؟ نقول: معرفة، لأنه اسم إشارة بقرينة الحس، وحينئذ احتجنا إلى الحكم على المعرفة بشيء زائد على مجرد النطق باللفظ، لا بد من قرينة،

وحيث نقول: ما احتاج في الحكم عليه بكونه معرفة إلى سبب خارج عن اللفظ فرع عما لا يحتاج، ولذلك نحكم 0رجل) نقول: هذا نكرة، لماذا نكرة؟ لا نقول لماذا نكرة؟ لأنه هكذا مطلقاً، نقول: هو نكرة، لو أردنا أن نحكم على المعرفة، الرجل معرفة، نقول: لماذا هو معرفة؟ لدخول (أل).

إذاً: ما احتاج إلى سبب نقول: هذا فرع عما لا يحتاج، بخلاف المعرفة فإنها لا تحتاج، وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه.
النكرة والمعرفة، قال رحمه الله تعالى:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثِّرَةٌ
وَعَبْرَةٌ مَعْرِفَةٌ ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا
.....

دل على أن القسمة ثنائية؛ لأنه قال: نَكْرَةٌ ثم عرفها، ثم قال: وَعَبْرَةٌ مَعْرِفَةٌ، غير المذكور أو غير ما ذكر معرفة، وحيث قابل النكرة بالمعرفة، فدل على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة.

وقد قال بعضهم بأن ثم ألفاظ يحكم عليها بأنها ليست بمعرفة ولا نكرة، وهو ما خلا من (أل) والتنوين، كل ما لا يدخل عليه (أل) والتنوين هو واسطة بين المعرفة والنكرة، ك(من وما) (من) الموصولة مثلاً أو (من) الشرطية أو (من) الاستفهامية هذه لا تقبل (أل)، لا يقال: المن، ولا يقال: ممن، إذاً لا تقبل التنوين ولا تقبل (أل).

كل ما خلا من (أل) ولا يقبل التنوين فهو واسطة بين المعرفة والنكرة، وهذا فاسد، يعني رده سهل، يقال: بأن الضمائر كلها لا تقبل (أل) ولا تقبل التنوين، هل نحكم عليه بأنها واسطة؟ الضمائر كلها: قمت التاء هذه ضمير وهي معرفة بإجماع لا خلاف فيه، وحيث هل التاء من قمت تقبل (أل)؟ لا، والتاء نحن نقول التاء هذا اسم، المسمى قمت (ت) هذا الذي في اتصل به الفعل قمت هو الذي لا يقبل (أل)، وأما التاء فهذا اسم مسماه قمت الذي اتصل به، وحيث نقول: الضمائر كلها لا تقبل (أل) ولا يدخلها التنوين، هل نحكم عليها بأنها واسطة؟ الجواب: لا، بإجماع، فدل على أن هذا التعليل فاسد من أصله.

إذاً قوله: نكرة، ثم قال: وَعَبْرَةٌ مَعْرِفَةٌ دل على أن الاسم ينقسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما البتة، وبهذا التقسيم يرد على من أثبت الواسطة وهو ما خلا من (أل) والتنوين بأنه لا يحكم عليه بكونه معرفة ولا نكرة، ورده بوجود الضمائر، وأنها معارف بالإجماع وهي لا تقبل (أل) ولا تقبل التنوين.

نَكْرَةً قَابِلُ أَلْ مُؤَثَّرًا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

عرّف النكرة بعلامة أو أشبه ما يكون بالرسم، وهو نوع من أنواع التعاريف؛ لأنه يرى أن حد النكرة عسّر، ولذلك قال: حد النكرة عسّر، يعني: صعب، وإذا كذلك حينئذ لا بد من بيان، الطالب المبتدئ أو المتوسط لا بد أن يحكم على اللفظ بأنه معرفة أو نكرة، بماذا يحكم؟ ولذلك على ما ذكرناه سابقاً أنه لو عُدد ما حكم عليه بأنه معرفة وهي سهلة، وقيل ما عداه نكرة هذا واضح بين، فيقال: المعارف سبعة: الضمائر والعلم، إلى آخره، وما عدا هذه فهي نكرة.

نَكْرَةً: هذا مبتدأ.

وقَابِلُ أَلْ: خبره، وهذا أولى من العكس.

مُؤَثَّرًا: هذا حال من المضاف إليه وهو (أَل).

أَوْ: للتنويع، ولا بأس بدخولها في الرسم.

وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا: كأنه قال لك: النكرة نوعان باستقراء كلام العرب، الأولى: ما يقبل (أَل) المؤثرة للتعريف، والثانية أو النوع الثاني: ما لا يقبل (أَل) لكنه يقع موقع ما يقبل (أَل) المؤثرة للتعريف، فهما قسمان داخلان تحت مفهوم النكرة؛ لأن قوله: (أو) للتنويع، وإذا كان للتنويع حينئذ نقول: المراد به تنويع مفهوم النكرة إلى نوعين، وحينئذ قوله: نكرة موضوعة للقدر المشترك بين النوعين، فيصدق على النوع الأول بأنه نكرة، ويصدق على النوع الثاني بأنه نكرة، لأن لفظ نكرة نقول: موضوع للقدر المشترك بين النوعين، ولذلك أدخل (أو) التي للتنويع.

نَكْرَةً: قلنا: هذا مبتدأ، وسوغ الابتداء به لأنه في معرض التقسيم، وقيل: إنه صفة لموصوف محذوف، (اسم نكرة).

نَكْرَةً: هذا بالتأنيث، ولكن المراد به تأنيث اللفظ لا المعنى.

قَابِلُ: هذا اسم فاعل، وهو مضاف، و (أَل) مضاف إليه في محل نصب؛ لأنه في قوة قولك: يقبل (أَل).

نَكْرَةً قَابِلُ أَلْ: يقبل (أَل)، لأن الأصل في اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال، فهو في قوة الفعل المضارع.

وإن يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

ولذلك قَابِلُ: مضاف، و (أَل) مضاف إليه علم قصد لفظه فهو معرفة، وحينئذ هل

أُخبر بقولنا: قابل (أل) وهو نكرة عن معرفة أو نكرة عن نكرة؟ قابل أل قلنا: أضيف إلى (أل) وقصد لفظه، وإذا كان كذلك حينئذ صار علماً، هل اكتسب (قَابِلُ) التعريف من المضاف إليه؟ الجواب: لا، بخلاف: غلام زيد، غلام: نكرة، وزيد: مضاف إليه وهو معرفة، غلام زيد معرفة أو نكرة؟

معرفة؛ لأن المضاف النكرة إذا أضيف إلى معرفة اكتسب التعريف.

قَابِلُ أَلْ: قابل قلنا: هذا نكرة، و (أل) معرفة علم، مثل: غلام زيد، هل اكتسب التعريف؟ الجواب: لا؛ لأن المضاف إذا كان اسماً فاعلاً أو اسماً مفعولاً بالإضافة حينئذ تكون لفظية وليست إضافة محضة، فهي في قوة الفعل، ولذلك سيأتي معنا في باب الإضافة:

وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ... وَصِفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْرَلُ

فهو باق على تنكيره.

إذاً: بهذا التقرير نجعل نكرة مبتدأ، وقابل أل: خبر عنه، ولا يصح العكس لكون قابل (أل) نكرة، قَابِلُ (أل): هذا نكرة، وقوله: نَكِرَةٌ، نكرة، أيهما أولى يجعل واحد منهما مبتدأ والثاني خبر؟ لو قلنا: قابل (أل) اكتسب التعريف لجعلناه معرفة ولحكمنا عليه بأنه مبتدأ، لكن كونه نكرة فحينئذ الأولى أن نجعل النكرة هي المبتدأ، قوله: نكرة هي المبتدأ، وقابل (أل) هو الخبر، يرجح هذا أن الذي يريد أن يتحدث عنه ويعرفه هو النكرة، لأنه عنوان له قال: النكرة والمعرفة، النكرة غير معلومة، وحينئذ نحتاج إلى تعريفه.

وقال: نَكِرَةٌ قَابِلُ (أل)، إذاً: نكرة نقول: هذا مبتدأ، وجوز أو سوغ الابتداء به كونه في معرض التقسيم أو نجعله صفة لموصوف محذوف، اسم نكرة.

قَابِلُ أَلْ: هذا خبر، وإضافته لفظية؛ لأنه بمعنى: يقبل (أل)، وقيل: تذكير قابل (أل) لأنه صفة لموصوف محذوف، أي: اسم قابل (أل)، والاسم يطلق على المذكر والمؤنث. ووصفُ النكرة والمعرفة قائمان بالاسم، وهو مذكر كما تقول: العلامة حاضر، الحاصل: أن قوله: نكرة: مبتدأ، وقابل أل: هذا خبره.

مُؤَثَّرًا: هذا تنميط للحد والتعريف، مؤثراً أي: حال كونه مؤثراً، (أل) مؤثراً، بمعنى: أن المضاف إليه من صفته ووصفه اللازم الذي يصح أن يجعل علامة على أن مدخوله نكرة أن يكون مؤثراً، والتأثير هنا المراد به التعريف، ولذلك نقول: (أل) معرفة، هي التي

تكون علامة لكون مدخولها نكرة، وهذا بخلاف (أل) التي تذكر في مقام معرفة الاسم، هناك قلنا: بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَةِ وَأَلْ، هذا عام يشمل (أل) المعرفة و (أل) الزائدة و (أل) الموصولة، هنا لا يصح هذا التقسيم، هنا نقول: (أل) المراد بها المعرفة فحسب، إذ فرق بين علامة الاسم وعلامة النكرة، لأننا ثبت كون الكلمة اسماً، هذا أولاً، والاسم عام يشمل المعرفة ويشمل النكرة، إذاً: هو جنس تحته فردان: معرفة ونكرة، إذا أردنا أن نثبت أحد النوعين لا بد من قدر زائد على مطلق علامة الاسم، فليس كل ما كان علامة على اسمية الكلمة فهو علامة على كونها نكرة أو معرفة، والعكس صحيح، كل ما كان علامة على كون الكلمة نكرة فهو علامة على الاسم؛ لأن إثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم، القواعد الأربع: إثبات الأخص - الذي هو نكرة - يستلزم إثبات الأعم، إذ كل نكرة اسم ولا عكس، إذا أثبتنا الأخص بعلامة: فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ

فإذا قلنا: رُبَّ رجل، أثبتنا أنه نكرة، من باب أولى أثبتنا أنه اسم، كل علامة على كون مدخول اللفظ نكرة فهو علامة على الاسم.

إذاً نقول: ليس كل ما كان علامة على اسمية الكلمة فهو علامة على كونها نكرة، والعكس صحيح، إذ العلاقة بين الاسم والنكرة العموم والخصوص المطلق، كل نكرة اسم ولا عكس، فحينئذ إذا أثبتنا كون الكلمة اسماً لا يلزم من ذلك أن تكون نكرة، وعليه قوله في ما سبق:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَةِ وَأَلْ هذا مطلق عام؛ لأننا نقصد تمييز الاسم عن الفعل والحرف، وهنا نريد أن ندخل في داخل الاسم، ففيه نكرة ومعرفة، نريد أن نميز بين النوعين، إذاً نحتاج إلى علامة أخص من مطلق علامة الاسم؟

إذاً قوله: قابل (أل) ليس كقوله السابق في علامات الأسماء، لأننا هناك نعمم، فنقول: (أل) مُعْرِفَةٌ كالرجل، وزائدة كالعباس، وموصولة كالضارب والمضروب، هنا كل هذا لا يصلح، بل نخصص (أل) هنا بكونها مؤثرة التعريف، فحينئذ الزائدة خارجة ليست داخلية معنا، ليست على كون مدخولها نكرة، العباس، الحارث، اليزيد، نقول: هذه (أل)، هل (أل) هذه تدل على أن مدخولها نكرة؟ الجواب: لا، مع كونها تدل على أن مدخولها اسم، إذاً: أثبتت الاسم ولم تثبت النكرة، لأن مطلق (أل) يدل على الاسم، وأما النكرة فلا بد من بعض أنواع (أل) وهي المعرفة التي تؤثر التعريف، يعني: يكتسب

الاسم تعريفاً بدخول (أل).

كذلك: الضارب، المضروب، نقول: الضارب هذا ليس بمعرفة، هو اسم بدليل دخول (أل) الموصولة، والمضروب اسم بدليل دخول (أل) الموصولة، لكن هل هو نكرة؟ هل هو معرفة؟ (أل) هذه ليست مؤثرة التعريف في مدخولها، حينئذ انتفى عنها خاصية النكرة، فلا نحكم على المضروب والضارب بأنه معرفة؛ لأن الذي ينقله من التنكير إلى التعريف هو (أل) المعرفة وهذه موصولة.

إذاً: مُؤَثِّرًا: هذا قيد في (أل)، احترز به عن الزائدة فليست من علامات النكرة، واحترز به عن (أل) الموصولة في اسم الفاعل واسم المفعول.

نَكْرَةً قَابِلُ أَلْ: حال كونه مؤثراً التعريف، ولذلك قال ابن عقيل: النكرة ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف، واحترز بقوله: وتؤثر فيه التعريف مما يقبل (أل) ولا تؤثر فيه التعريف، إذاً: عندنا (أل وأل) كعباس علماً، فإنك تقول: العباس فتدخل عليه (أل)، لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه، وَطِبَّتِ النَّفْسُ، هذه لم تعرفها، هذه زائدة، وسيأتينا في (أل):

وَقَدْ تَرَادُّ لَازِمًا كَاللَّاتِ ... وَطِبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ،،،،،
وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَ ... لِلْمَحْ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

هذه ليست معرفة، هذه زائدة ولكنها أفادت معنى وهو لمح الصفة، لمح الصفة الأصل قبل العلمية.

هذا هو النوع الأول من نوعي النكرة: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، فحينئذ (أل) هنا مقيدة بكونها معرفة احترازاً من (أل) الزائدة و (أل) الموصولية فإنها لا تفيد تعريفاً، بخلاف (أل) في معرفة الاسمية فإنها عامة، لأن المراد هناك إثبات الأعم، وهنا المراد بها إثبات الأخص، والأعم يثبت بـ (أل) مطلقاً، والأخص يثبت بـ (أل) المعرفة فحسب. أَوْ وَقَعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

هذا هو النوع الثاني من نوعي النكرة.

أَوْ: ليس بقابل (أل)، لا تقبل (أل)، لكنها وقعت -يعني النكرة- وقعت موقع ما يقبل (أل)، بذاتها لا تقبل (أل) -اللفظة التي حكمنا عليها بأنها نكرة- لا تقبل (أل) بذاتها، لا تدخل عليها، وإنما نفسرها بمعنى لفظ، هذا اللفظ يقبل (أل)، فنحكم على الكلمة بأنها نكرة.

(ذو) التي بمعنى صاحب، (ذو) لو قال قائل: هل هي معرفة أو نكرة؟ هل تقول: الذو تدخل عليها أل؟ ما تقبل (أل) في ذاتها، لا تقبل (أل) لغة لا عقلاً، أما العقل يجوز،

العقل يجوز أن تقول: الذو، لا بأس، لكن اللغة -لسان العرب الوضع الأصلي- يمنع أن تدخل (أل) على (ذو).

إذاً: إذا امتنع دخول (أل) المَعْرِفَة على (ذو) هل نحكم عليها بأنها معرفة، لأن النكرة هي ما يقبل (أل)؟ الجواب: لا، نقول: (ذو) هذا لفظ، نفسه بماذا؟ بمعنى صاحب، صاحب هل يقبل (أل) أو لا؟ إن قبل (أل) حينئذ حكمنا على (ذو) بأنها نكرة، لماذا؟ لأنها وقعت -اللفظ نفسه (ذو) - وقعت موقع مكان ما يقبل (أل) وهو صاحب، وهذه معدودة ألفاظ معدودة، والأصل هو الأول.

أؤ: للتنوع، تنوع مفهوم النكرة، وحينئذ نكرة هذا نقول: موضوعة للقدر المشترك بين النوعين.

أؤ: ليس بقابل لـ (أل)، لكنه واقع موقع ما يقبل (أل).
وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا: (ما) أي: الذي.

قَدْ ذُكِرَا: الألف للإطلاق، وذكرنا: هذا فعل ماضٍ مغير الصيغة صلة الموصول، والضمير يعود على: قَابِلٌ أَلْ مُؤَوَّرًا، وحينئذ كل لفظ فسر بمعنى واللفظ في ذاته لا يقبل (أل) ونظرنا في المعنى الذي فسر به، إن قبل ذلك اللفظ الذي فسر به ذلك المعنى (أل) حكمنا على اللفظ الأصلي المفسر بأنه نكرة.

هنا قال ابن عقيل: أو يقع موقع ما يقبل (أل)، فمثال ما يقبل (أل) وتؤثر فيه التعريف: رجل، فيقال: الرجل، غلام، الغلام، مسجد، المسجد، كثير لا حصر له، ولذلك إذا كان لا حصر له من الألفاظ التي تدخل عليها (أل) ونحكم عليها بأنها نكرة قبل دخول (أل) حينئذ نقول: الضابط أغلبي، ولا بأس بهذا، فهو صحيح في نفسه، وما استثنى ولم يقبل (أل) إما أن نجعله في القسم الثاني، وإما أن نقول: هذا مستثنى ونحكم عليه بما يستحقه من التعريف أو التنكير.

ومثال ما وقع ما يقبل (أل): ذو التي بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذو مال، أي: صاحب مال، ف (ذو) نكرة، وهي لا تقبل (أل) لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل (أل) فتقول: صاحب، لكن يريد إشكال: صاحب هذا اسم فاعل -صاحب-، وسبق أن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولة، والموصولة لا تفيد تعريفاً، تفيد اسمية مدخولها لكن لا تفيد تعريفاً، وحينئذ ما الجواب؟ نقول: صاحب وصاحب هذا استعمال استعمال الأسماء الجامدة، لكثرة استعماله نزع منه المعنى، فحينئذ صار جامداً، فصح حينئذ الاستدلال بأن (أل) الموجودة فيه الداخلة عليه أنها مؤثرة للتعريف.

نَكْرَةً قَابِلُ أَلٍ مُؤَثِّرًا ... أَوْ وَاقِعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

هذا الحد أو هذا الرسم اعترض عليه بأنه غير جامع وغير مانع، أما كونه غير جامع بخروج بعض الألفاظ عنه، جاء زيد راكباً (الحال)، جاء زيد راكباً، راكباً هل يقبل (أل)؟ راكباً في هذا التركيب هل يقبل (أل)؟ لا؛ لأن الحال يشترط فيها أن تكون نكرة. وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرُهُ مَعْنَى

إذاً: يجب أن يكون نكرة، وحينئذ هل يقبل (أل) هنا؟ لا يقبل (أل) وهذا صحيح، إذا كان لا يقبل (أل) إذا انتفى عنه ضابط كونه نكرة. كذلك التمييز على مذهب البصريين، وطبت نفساً، أو اشتريت رطلاً عسلاً، نقول: رطلاً عسلاً، عسلاً هذا إعرابه تمييز، هل يقبل (أل)؟ لا يقبل (أل). كذلك اسم (لا) النافية للجنس، لا رجل في الدار، رجل لا يقبل (أل).

كذلك مدخول (رُبَّ)، رُبَّ رجل كريم لقيته، نقول: هذه كل الألفاظ الحال والتمييز واسم (لا) النافية للجنس ومدخول (رُبَّ) لا تقبل (أل)، وجوابه سهل: أن عدم قبول هذه المذكورات كلها إنما هو بعد التركيب، ليس لذات وجوهر الكلمة، فراكب لوحدها قبل جعلها حالاً تقول: الراكب، وعسلاً تقول: العسل، وكذلك رجل تقول: الرجل، ورُبَّ رجل تقول: الرجل، إذاً: الكلام في ما هو قبل التركيب، ولذلك قلت لك: ميز أولاً أن التعريف والتنكير والبناء والإعراب بينهما فرق - ما هو هذا الفرق؟ فرق جوهري؟؟؟

هذا فرق جوهري مهم، وصف اللفظ بكونه معرفة أو نكرة هذا لا يلتفت إلى التركيب، بل هو الأصل في المفردات، نفس اللفظة الواحدة قبل تركيبها، تحكم عليها هل هي معرفة أو نكرة، وأما الإعراب والبناء هذا لا يتأتى إلا بعد التركيب، ففرق بينهما. إذاً: راكباً لا يعترض بكونه لا يقبل (أل) في هذا التركيب على كونه ليس بنكرة، فحينئذ نقول: هذه الألفاظ كلها الحال والتمييز يشترط فيها أنها نكرات متى؟ بعد التركيب إذا جعلتها تمييزاً، ولا يحكم على الكلمة بكونها تمييزاً إلا بعد التركيب، ولا يحكم على اللفظة بأنها حال إلا بعد التركيب، ولذلك زيد لوحدها لا تقل: هذا مبتدأ أو خبر، لكن إذا قلت: هذا زيد نقول: زيد هذا خبر، وتقول: هذا ذا اسم إشارة لمفرد مذكر، هل هو مبتدأ أو خبر؟ ما يوصف بكونه مبتدأ ولا خبر، متى يوصف؟ إذا قلت: هذا أخوك، إذاً

جعلته مبتدأ، ففرق بين اللفظ قبل التركيب وبعد التركيب، هذا اعتراض بكونه غير جامع.

وقيل: بأنه غير مانع؛ لأن بعض المعارف يقبل (أل)، نحو: يهود ومجوس؛ فإنك تقول: اليهود والمجوس، يهود ومجوس هذا معرفة، ولا شك أنه معرفة، وتقول: اليهود والمجوس قبل (أل).

وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل (أل) مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، لقيت رجلاً فأكرمته، الضمير إذا عاد على معرفة فهو معرفة اتفاقاً، يعني إذا قلت: جاء زيد فأكرمته، الضمير هنا يعود على من؟ على زيد، معرفة أو لا؟ معرفة، إذا الضمير معرفة، وهذا محل وفاق.

لو قلت: جاء رجل فأكرمته، الضمير يعود على ماذا؟ على رجل، إذاً: الضمير هنا مفسر برجل، ورجل نكرة، هل الضمير هنا معرفة أو نكرة؟ قولان للنحاة: قيل معرفة، وقيل نكرة، وقيل بالتفصيل: إن كان واجب التنكير فنكرة، وإن كان جائز التنكير فمعرفة، إن كان واجب التنكير فنكرة مثل ماذا؟ مثل مدخول رُبِّ، رُبُّ رجل كريم لقيته، الضمير يعود إلى رجل الذي هو مدخول رُبِّ، مدخول رُبِّ يشترط فيه أن يكون نكرة فهو واجب التنكير، إذاً: هذا نكرة، جاء رجل فأكرمته، رجل هذا فاعل، فهل يشترط في الفاعل أن يكون نكرة؟ لا يشترط، إذاً: هذا جائز التنكير، فإذا عاد الضمير على جائز التنكير حكمنا عليه بأنه معرفة على الأصل، وهذا يأتي في باب الفاعل.

إذاً: اعترض على بعض الألفاظ بأنها معارف وتقبل (أل) كاليهود والمجوس، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل (أل) مثل ضمير الغائب العائد إلى نكرة، لقيت رجلاً فأكرمته؛ فإن هذا الضمير واقع موقع رجل ورجل يقبل (أل).

والجواب: أن يهود ومجوس اللذان يقبلان (أل) هما جمع يهودي ومجوسي، فهما نكرتان، فإن كانا علمين على القبيلتين المعروفين لم يصح دخول (أل) عليهما، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكرة فهو عند الكوفيين نكرة، المسألة فيها خلاف، فلا يضر صدق هذا التعريف عليه، والبصريون يجعلونه واقعاً موقع الرجل لا موقع رجل، يعني: جاء رجل فأكرمته؛ عند البصريين يفسر الضمير هنا بالرجل، كأنهم جعلوا (أل) هنا للعهد الذكري، جاء رجل فأكرمت الرجل، لأنك لو حللت الضمير وجئت باسم ظاهر وكنت تريد عين الرجل السابق حينئذ تعيد النكرة معرفة على القاعدة، جاء رجل فأكرمته، لو

حذفت الضمير وجئت باسم ظاهر ماذا تقول؟
جاء رجل فأكرمته، ولو حذفنا الضمير وأردنا اسم ظاهر نقول: جاء رجل فأكرمت
الرجل.

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمَشْتَهَرَةِ ... إِذَا أَتَتْ نَكْرَةً مُكَرَّرَةً
تَغَايَرًا وَإِنْ يَعْرِفُ ثَانِي ... تَوَافَقًا كَذَا الْمُعَرَّفَانِ

فحينئذ إذا قلت: جاء رجل فأكرمت الرجل، لو حذفنا الرجل وجئت بمكانه ضميراً
قلت: فأكرمته، يُفسر عند البصريين بمدخول (أل)، لأن الضمير هنا صار في قوة الاسم
المكرر المعاد عليه لكنه محلي بـ (أل) على القاعدة المشهورة، وأما عند الكوفيين فهو
نكرة.

والبصريون يجعلونه واقعاً موقع الرجل لا موقع رجل، وكأنك قلت: لقيت رجلاً فأكرمت
الرجل على الأصل في الاسم الظاهر، كما قال تعالى: ((كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا
(15) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)) [المزمل:16] الرسول الثاني هو عين الرسول الأول
الذي هو نكرة، على القاعدة المشهورة وهي قاعدة أغلبية، وإذا كان كذلك فهو واقع
موقع ما لا يقبل (أل) فلا يصدق التعريف عليه.

إذاً: كل ما يمكن أن يستدل بانتفاء الضابط عنه؛ فيما أن يجاب عنه بجواب صحيح،
يعني تأويل صحيح، وإما أن يقال: هذا مما يستثنى، ولا إشكال على الأصل، يعني: إذا
وجد ألفاظ تقبل (أل) وأثرت فيها وليست بنكرة، فحينئذ نقول: هذا يستثنى، هذا إن
صح له مثال، وإذا وقع (ما) موقع محل ما يكون صالحاً لدخول (أل) عليه حينئذ إن
كان النكرة بالفعل قلنا: هو نكرة، وإلا قلنا: هذا مستثنى من القاعدة، فيجعل ضابط
عام ولا إشكال فيه.

نَكْرَةً قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا أَوْ -النوع الثاني-: ليس بقابل لـ (أل) لكنه: واقعٌ موقعٌ ما قدَّ
دُكِرَا.

قال ابن غازي: من الواقع موقع ما ذكر: (أين) -ألفاظ معدودة لضبط النوع الثاني
جمعتها من شروح الألفية كلها- قال: من الواقع موقع ما ذكر: أين، أي: في أي مكان،
أين في أي مكان، ومكان هذه تقبل (أل)، أين مكانية يعني، أي: في أي مكان، وكيف،
يعني: من الواقع موقع ما يقبل (أل) كيف؛ لأنها سؤال عن الحال، أي حالن حال هذا
يقبل (أل)، و (من وما) الاستفهاميتان، أي: أي رجل وأي شيء، ورجل يقبل (أل)،
وشيء يقبل (أل).

إذاً: (من وما) الاستفهاميتان، أي: أي رجل، وأي شيء.

وأفعل أفعل من، يعني: أفعل التفضيل إذا كانت (من) لفظاً وتقديراً، كأفضل أي: فاضل، أفضل بمعنى: فاضل، وفاضل يقبل (أل)، وإن كان اسم فاعل؟؟؟ مثل صاحب.

وباب ديار وأحد، وهذه من الأسماء المتوغلة في الإبهام، بعض الأسماء المتوغلة في الإبهام، كعريم وديار وغير وشبه، هذه كلها واقعة موقع ما يقبل (أل).
وأحد، أي: شخص أو حي ونحوها.

وأحد هذا؛ -قال ابن غازي-: لا يقبل (أل) بنفسه، بخلاف الذي بمعنى واحد.
ثم قال: فمكان-الذي هو تفسير ل: أين- فمكان وحال ورجل وشيء وفاضل ونحوه وشخص أو حي ونحوهما قابلة ل (أل) المؤثرة، وقد وقعت هذه الألفاظ مواقع ما ذكر، لكن يرد عليه -على ابن مالك رحمه الله تعالى بحسب مذهبه كما سيأتي: وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمًا- نحو: أسامة، أسامة هذا علم جنس بمعنى: أسد، أسامة وقع موقع أسد، وأسد هذا يقبل (أل)، أسد، الأسد، جاء الأسد تعني به الحيوان المفترس، فحينئذ علم الذي هو أسامة علم جنس وقع موقع ما يقبل (أل) وهو أسد، فتقول: الأسد، إذاً: أسامة هذا نكرة على الضابط هذا، وسيأتي أنه علم جنس.

قال الملووي: وظاهر كلام الناظم أن علم الجنس نكرة كأسامة؛ لأنه وقع موقع أسد الذي يقبل (أل)، ويجاب بالمنع، نمنع هذا؛ لأن أسداً لا يقع موقع أسامة في الدلالة على الحقيقة، الحقيقة الذهنية التي هي موجودة في الذهن، الحقائق متفاوتة: حقيقة الأسد وحقيقة الفرس وحقيقة الحمار وحقيقة الكلب، هذه متفاوتة وجودها في الذهن، الذي يميز هذا عن ذاك هو علم الجنس، وأما وجوده في الخارج فالذي يصدق عليه هو لفظ أسد، وهذا سيأتينا إن شاء الله مفصلاً.

إذاً: ويجاب بالمنع؛ لأن أسداً لا يقع موقع أسامة في الدلالة على الحقيقة؛ لأن لفظ أسد موضوع لفرد منتشر لا للحقيقة، ثم أمران: حقيقة، وهي الحيوانية المفترسة، هذه حقيقة، وسبق معنا مراراً: أن الحقائق الكلية والماهيات وجودها وجود ذهني، فما يميز هذه الحقائق بعضها عن بعض هو علم الأجناس بقطع النظر عن وجوده في الخارج، والذي يصدق على الخارج هو علم الشخص، وحينئذ فرق بين الاثنين، فأسامة وضع للحقيقة الذهنية، وأسد هذا لم يوضع للحقيقة الذهنية، وإنما وضع للفرد المنتشر، يعني: ما شاع في جنس موجود لا بعينه، وهذا هو حقيقة النكرة، وسيأتي معنا مفصلاً إن شاء الله تعالى.

وزاد الأشموني: مما وقع موقع ما يقبل (أل): (من وما) نكرتين موصوفتين، كما في قولك:

مررت بمن معجب لك، يعني بشخص، وشخص هذا يقبل (أل)، أو إنسان وإنسان هذا يقبل (أل)، مررت بما معجب لك، يعني: بشيء يعجبك، وشيء هذا يقبل (أل).

فإن (ما ومن) لا يقبلان (أل)، لكنهما يقعان موقع إنسان وشيء، وإنسان وشيء كلاهما يقبل (أل)، وكذلك صه ومه بالتنوين، صه ومه، قلنا: صه ومه هذا اسم فعل أمر، نحو: صه وَحْيَهْلْ، إذا دخل عليه التنوين ما نوع التنوين هنا؟ تنكير، مراده: (صه) سكوتاً معيناً أو مبهماً؟ إذا فسرنا صه بسكوتاً، سكوت هذا يقبل (أل) أو لا؟ يقبل (أل)، وإذا قلت مه، انكفاً، انكفاً يقبل (أل) أو لا؟ يقبل (أل)، ومم علامة أخرى على كونهما نكرتين وهما: تنوين التنكير، تنوين، صه تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، تنوين التنكير من إضافة الدال إلى المدلول تنوين يدل على أن مدخوله نكرة، إذاً: صه نكرة بالتنوين، ثم هو في موضع (سكوتاً)، إذاً: صه وقع في موقع ما يقبل (أل) وهو السكوت، ومه باعتبار التنوين هو نكرة، ثم مه هذا وقع موقع ما يقبل (أل) وهو انكفاً، الانكفاف، إذاً: هذا واقع موقع ما يقبل (أل).

ومن الواقع موقع قابل (أل): أسماء الفاعلين والمفعولين، فإن (أل) الداخلة عليها موصولة، -لكن باعتبار كونها موصولة نقول: ليست مؤثرة للتعريف، يعني: التعريف هنا إذا قيل: الضارب، جاء زيد الضارب نعت له أو لا؟ نعت له، طيب، (أل) هذه أفادت تعريف؟ لا، إذاً في الأصل هو نكرة- أسماء الفاعلين والمفعولين، فإن (أل) الداخلة عليها موصولة، فإنها واقعة موقع ما يقبل (أل) كإنسان وذات مغاير وذات ثبت لها أو وقع عليها الضرب مثلاً، الضارب هذا واقع موقع ذات وقع منها الضرب، والمضروب واقع موقع ذات وقع عليها الضرب،

إذاً: بالتأويل، -بالنوع الثاني- نقول: يمكن إدخال اسم الفاعل واسم المفعول، وأما بالأول قابل (أل) مؤثراً فلا؛ لأن (أل) المؤثرة هي (أل) المعرفة، و (أل) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول هذه موصولية وهي ليست من علامة النكرة.
نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثِّرًا ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٍ مَا قَدْ ذُكِرَا

هذا مما يجعل علامة على كون مدخول اللفظ نكرة.

كذلك من علامات النكرة: رُبَّ، وهذا ضابط جيد مثل (أل) مساو له.

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ

نَحُو غُلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقٌ ... فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ

وحينئذ نقول: كل مدخول لـ (رُبَّ) فهو نكرة، وسيأتينا: رُبَّه فتية، يعني دخوله على الضمير.

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ

وبها استدل -رُبَّ- على أن (من وما) قد يقعان نكرتين، يعني مثل ما ذكره الأشموني، لكن استدل بكوئهما نكرتين بوجه آخر: أنهما يقعان موقع ما يقبل (أل). ويمكن أن نستدل على أنهما نكرتان بدخول (رُبَّ) وهي من خواص النكرات، كقوله: رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبُهُ ... قَدْ تَمَّتْ لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعَ

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ: من نقول هذه نكرة أو معرفة؟ إذا جعلنا رُبَّ علامة على كون مدخولها نكرة، رُبَّ من أنضجت يعني: شخص، أنضجت غيضاً صدره، وحينئذ نقول: من هذه نكرة لدخول رُبَّ عليها.

ولنا وجه آخر وهو أن من هنا وقعت موقع ما يقبل (أل) وهو شخص أو إنسان، فحينئذ نستدل بالوجهين.

وكذلك قوله:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ ... لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

رُبَّمَا تَكْرَهُ، ربما يعني: رُبَّ شيء، فشيء هذا يقبل (أل)، هذا استدلال الأشموني فيما سبق، ورُبَّ دخلت على لفظ (ما) فدل على أنه نكرة، وقد تدخل على الضمير كما سيأتي في حروف الجر، هذه علامة ثانية مما يزداد على المصنف، لأنه قال: قَابِلُ أَلْ مُؤَثَّرًا، وكذلك قابل رُبَّ.

ثالثاً: وقوعها في جواب كيف، كيف حالك؟ كيف زيد؟ مريض، كيف زيد؟ زيد مريض، مريض هذا وقع في جواب كيف، وسبق أن كيف بمعنى: أي حال، وحال هذا يقبل (أل).

رابعاً: نصبها على التمييز، عند البصريين.

خامساً: نصبها على الحال، عند البصريين كذلك.

سادساً: دخول (من) الاستغراقية، ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ))؟ خالق هذا نكرة، ما الذي دلنا

على أنه نكرة؟ من الأدلة (من)، دخول (من) الاستغراقية، ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ))،
(من) نقول: هذه استغراقية، فدلّت على أن مدخولها نكرة.

سابعاً: دخول (كم) الخبرية، كم رجل عندي؟

ثامناً: دخول (لا) النافية للجنس: عَمَلٌ إِنَّ اجْعَلْ لِّلَا فِي نَكْرَةٍ، لا تعمل إلا في
النكرات، فإذا مر بك: لا رجل تحكم على رجل بأنه نكرة لوجود (لا) النافية للجنس،
لماذا؟ لأن (لا) النافية للجنس لا تدخل إلا على النكرات.

دخول (لا) النافية للجنس، هذه ثمانية مع ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا

وَعَبْرُهُ مَعْرِفَةٌ ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

غَيْرُهُ: والأصل أن يقول: وغيرهما، الضمير يعود على نوعي النكرة، لكن قال: وغيره
يعني أوله بالمدكور، وغير ما ذكر، معرفة، وهل غير ما ذكر معروف ليحكم عليه بكونه
معرفة، أو أنه إحالة على مجهول؟ نقول: لا؛ لأنه إما نكرة وإما معرفة، عرفنا أن القسمة
ثنائية لا ثالث لهما، فإذا تعين حقيقة النكرة حينئذ غير ما ذكر في حد النكرة فهو
معرفة، وكان الأولى العكس، أن يعدد لنا المعرفة فيقال: هي ستة: المضمّر، والعلم،
واسم الإشارة، وغير هذا الذي ذكر نكرة؛ لأن المحصور هو الأصل، وما عداه الذي لا
يحصّر، هذا فرع، هذا من حيث التعداد التعريف ليس من حيث أصلية النكرة والمعرفة،
إذاً: وَعَبْرُهُ: لم يقل: وغيرهما، تأويل بما ذكر، أي: غير ما ذكر معرفة، غير ما يقبل (أل)
أو يقع موقع ما يقبلها، واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة، لما حد لنا النكرة حينئذ
استغنى به عن حد المعرفة، ولا واسطة بينهما، وأثبتها بعض النحويين، ورددناه فيما
سبق.

فحد المعرفة إذا أردناه ضمناً وإن لم يصرح به الناظم نقول: هو ما لا يقبل (أل) ولا يقع
موقع ما يقبلها، هو ما لا يقبل (أل) المؤثرة - التعريف - ولا يقع موقع ما يقبلها، وعليه
تكون المعرفة نوعين كما أن الشأن في النكرة نوعان، قلنا: النكرة نوعان: ما يقبل (أل)
المؤثرة للتعريف، ثانياً: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف.
إذاً المعرفة نوعان:

أولاً: ما لا يقبل (أل) البتة مطلقاً، لا يقبل (أل) - ونعني به (أل) هنا المعرفة، نعم، لا
يسبق ذهنك إلى الموصولة أو الزائدة، لأن تلك علامة الاسمية، ونحن نتكلم فيما هو

أخص علامة كونها نكرة- ما لا يقبل (أل) البتة، ولا يقع موقع ما يقبلها كزيد وعمرو، زيد وعمرو هذا لا يقبل (أل) الزيد والعمرو، ولا يقع موقع ما يقبل (أل)، لئلا نفسره بشيء آخر.

ثانياً: ما يقبل (أل) ولكنها غير مؤثرة للتعريف، وهذا لا يخرج عن كونه معرفة، ما يقبل (أل) يقبل (أل) من جهة اللفظ، ولكنها غير مؤثرة للتعريف، هذا لا بد من إدخاله، كالحارث والعباس، قلنا: هذا يقبل (أل) لكنها لا تؤثر فيه التعريف، هذا المراد بالمعرفة. وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي ... وَهْنَدَ وَابْنِي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي

هذه كم؟ ستة، أليس كذلك؟

كَهُمْ: الكاف هذه تشبيهية -للتمثيل- لأنه ليس على الحصر، تمثيلية يعني ليست استقصائية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وذلك كهم، وهو مثال للضمير.

وَذِي: هذا مثال لاسم الإشارة.

وَهْنَدَ: هذا مثال للعلم.

وَابْنِي: هذا مضاف إلى معرفة اكتسب التعريف.

وَالْغُلَامَ: هذا معرف بـ (أل).

وَالَّذِي: اسم موصول. هذه ست معارف.

وزاد في شرح الكافية: المنادى المقصود كـ يا رجل، واختار في التسهيل: أن تعريفه بالإشارة والمواجهة، يكاد أن يكون اتفاقاً، وبعضهم يحكي الخلاف أن يا رجل هذه منادى لنكرة مقصودة، يا رجل، يعني: أقبل على الشخص المعين وقال: يا رجل، هذا معرفة، لكن ما وجه كونه معرفة؟ هل هو بالإشارة والمواجهة يعني الإقبال، أو بـ (أل) منوية؟ اختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة والمواجهة، فتعريفه حينئذ نقول: متفق عليه في الجملة، والاختلاف إنما هو في وجهه، يعني: ما وجه التعريف؟ كيف صار معرفة؟ والمحققون على أنه بالإشارة إليه.

وقيل: بـ (أل) مقدرة، وقيل: بالنداء، وسكت عنه هنا لذكره له في باب النداء أفاده الصبان، يعني لماذا لم يذكر هذا السابع؟ لأنه سيأتي بحثه في باب النداء، لكن المشهور أنه معرفة بالقصد، يعني بالمواجهة والإقبال، هذا هو المشهور.

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ: أي غير النكرة المعرفة، وهي ستة أقسام على ما ذكره الناظم، ولم يرتبها بالأعرافية لضيق النظم، لكنه في التبويب سلك مسلك تقديم الأعراف على غيره، فبدأ بالضمير ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول ثم المحلى بـ (أل).

أعرف المعارف اسم الله تعالى إجماعاً، هذا محل وفاق، والخلاف الوارد بين النحاة فيما هو بعدها، ولذلك إذا قيل: أعرف المعارف الضمير مرادهم بعد لفظ الجلالة. ثم أعرفها: المضممر على الأصح، وقيل العلم، وقيل اسم الإشارة، وقيل المحلى بـ (أل)، يعني كم قول؟ مضممر، وقيل العلم، وقيل اسم الإشارة، وقيل المحلى بـ (أل)، والجمهور على أنه الضمير هو الذي يكون أعرف المعارف، ثم العلم على قول الجمهور، ثم اسم الإشارة، ثم الموصول ثم المحلى بـ (أل)، وابن مالك سار على هذا، جرى على هذا الترتيب في الألفية.

وقيل: هما في مرتبة واحدة، يعني الموصول والمحلى بـ (أل)، واختاره الناظم في غير هذا الكتاب، وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد، وهو يقتضي أن الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلى بـ (أل) العهدية، سيأتي في موضعه، موصول بماذا عرف وأل إلى آخره، هذا على جهة العموم.

وقيل: المحلى بـ (أل) أعرف من الموصول، وأما المضاف؛ فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند الناظم حتى لو أضيف إلى الضمير، وأما عند الجمهور فلا، ما أضيف إلى الضمير فهو في رتبة العلم، وعند الأكثر أن المضاف إلى المضممر في رتبة العلم لا الضمير؛ لأنه يقع صفة للعلم في نحو: مررت بزيد صاحبك، صاحبك صاحب: مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، ما إعراب صاحب هنا؟ نعت، صفة لزيد، مررت بزيد صاحبك، زيد هذا موصوف، وصاحب صفة، عند الأكثر أن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف؛ لأنها لو كانت أعرف من الموصوف لقدمت، هي الأصل، وحينئذ إذا قلت: صاحبك المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير وزيد وهو موصوف علم وهو يأتي في الرتبة الثانية، حينئذ ماذا صنعت؟ وصفت العلم بما هو مضاف إلى الضمير وهو في رتبة الضمير، لزم من ذلك أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، وهذا محل نظر عندهم، وحينئذ ألجأهم ذلك إلى أن يحكموا على أن المضاف إلى الضمير في رتبة العلم، احترازاً من مثل هذه الأمثلة،

على أن اسم الفاعل للمضي، والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون.

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ ... فَذُو شَارَةٍ فَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ

فَذُو أَدَاةٍ فَمُنَادَى عَيْنًا ... فَذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

إذاً: لم يذكرها مرتبة هنا من أجل النظم، يعني لما فات الناظم قال هناك في؟؟؟ المكودي:

لما فات الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم
رتبها في التوبيع كما سيأتي، ثم قال:
فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ... كَأَنَّتَ وَهَوَّ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

المعارف ذكرنا أنها تتفاوت، يعني بعضها أعرف من بعض، بعضهم يرى أن النكرات
كذلك تتفاوت، بعضها أعرف من بعض، لكن هذا لا ينبغي عليه عمل عند النحاة،
وإنما يذكرون ما يكون أعرف وما يكون دونه لأنه يتعلق به معنى، وأما مذكور وشيء
وإنسان ورجل وعالم هذه عند المناطق لأنها تتعلق بالعموم والخصوص المطلق، فقالوا:
مذكور أعم من موجود ومعدوم، إلى آخره، فلا فائدة من ذكرها هنا.
فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ... كَأَنَّتَ وَهَوَّ سَمِّ بِالضَّمِيرِ

هذا أول المعارف وهو الضمير، وتحت أبحاث، وهذه الأبحاث على قسمين: منها ما
يستفيد منها الطالب وهي أصول، ومنها ما لا يستفيد منها شيء.
والتعليلات التي يذكرها النحاة،، الباب طويل هذا عندهم الضمير، لكن أكثره تعليقات
لوضعيات، والتعليل الوضعي هذا فيه إشكال لأنه في الغالب أنه لا يصدق، ضربتُ
ضربتَ ضربتِ، لَمْ ضُمَّتْ التاء ولم كسرت التاء ولم فتحت؟ هذه كلها تعليقات لا ينبغي
عليها عمل، وإن كان بعض التعليقات مفيدة لكن هذه مما يسقط.
فَمَا: يعني فالذي.

لِذِي: فما موصولة بمعنى الذي، الفاء هذه تسمى فاء فصيحة، لأنها أفصحت عن
جواب شرط مقدر، لما ذكرها إجمالاً المعارف حينئذ يرد السؤال: كيف نعرف كل واحد
من المعارف السابقة؟

فَمَا: الفاء فصيحة، ما: اسم موصول بمعنى الذي.
لِذِي غَيْبَةٍ: يعني لصاحب غيبة، احترازاً من الغيبة نفسها.
أَوْ حُضُورٍ: أو لذي حضور يعني صاحب حضور.
سَمِّ بِالضَّمِيرِ: ما اسم موصول بمعنى الذي مفعول أول لسم.
بِالضَّمِيرِ: هذا مفعول ثاني، وسم: هذه تتعدى إلى مفعولين، الكثير أنها تتعدى إلى
مفعولين بنفسها، يعني بدون واسطة، وقد تتعدى إلى الثاني بحرف الباء، سم ولدك عمراً،
ولدك هذا مفعول أول، عمراً مفعول ثاني، سم ولدك بعمره، هذا جائز أن يتعدى إلى

الثاني بحرف الجر، هنا قال: سم ما لذي غيبة يعني: ما وضع، سمه بماذا؟ بالضمير.

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ

غَيْبَةٍ: أي: لغائب، أو لذي حضور مع اعتبار دلالته على الغيبة والحضور، ف (ما) واقعة

هنا على جامد وضع لذي غيبة، يعني لا بد من تفسيره بجامد، لأن الضمائر كلها جوامد، بمعنى: أنها غير مشتقة، ومعنى أنها لا يتصرف فيها، لا تصغر ولا تثني ولا تجمع، تبقى كما هي، ولذلك إذا أريد التثنية: ضربتُ ضربتَ ضربتَ ضربتَ ضربتَ، حينئذ لما أريد غير المفرد ألحقت به حروف تدل على التثنية وتدل على الجمع، وأما هو في نفسه فلا يتصرف فيه، لا يصغر ولا يثنى ولا يجمع، بل يلحق به حروف تدل على التثنية وتدل على الجمع.

إِذَا: هو جامد، وسيأتي هذا: وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَنَاءُ يَجِبُ

فَمَا: ما واقعة على جامد، فخرج ب (ما) لفظ غائب وحاضر ومتكلم، إذا قلنا الضمير ثلاثة أقسام: يدل على الغيبة، ويدل على التكلم، ويدل على الخطاب، يرد السؤال: لفظ خطاب نفسه هل هو ضمير أو لا؟ غيبة نفس اللفظ هل هو ضمير أو لا؟ ليس بلفظ، لماذا؛ لأن الضمير ذاك يدل على ذي، يعني على صاحب غيبة، لا بد من هذا القيد: صاحب غيبة، جاء زيد فأكرمته، الضمير هنا يدل على غائب.

إِذَا: (ما) واقعة على جامد، فخرج ب (ما) لفظ غائب، ولفظ حاضر، ولفظ متكلم ومخاطب، وبما بعده ضمير الفصل وباء الغيبة، ضمير الفصل سمي ضميراً مجازاً وإلا هو ليس بضمير، زيد هو الكريم، ((وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) [البقرة: 5] أولئك: هذا مبتدأ، المفلحون: خبر، هو ضمير فصل يفيد القصر والحصر، هل له محل من الإعراب؟ الصحيح لا، ليس له محل من الإعراب، وإنما هو مما يفيد القصر والحصر.

إِذَا: أولئك ((وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) [البقرة: 5] هم كذلك مثله، وحينئذ نقول: أولئك مبتدأ، المفلحون هم، المفلحون: خبر، هم: هذا ضمير فصل لا محل له من الإعراب، سميناه ضميراً لماذا؟ مجازاً، لأنه على صورة الضمير، ثم هل هو ضمير من المعارف؟ نقول: لا، ليس من المعارف، ولذلك لا يصدق عليه الحد.

إِذَا: فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ

نقول: مع اعتبار دلالته، اللفظ نفسه الجامد لا بد أن يدل على غيبة، ولا بد أن يدل على حضور، فإن لم يدل حينئذ لا يكون ضميراً، كما هو الشأن في ضمير الفصل، زيد هو الكريم، هو ما دل على شيء، ليس عندنا مرجع للضمير، يعني لا تقل: هو يرجع

إلى زيد لا، هذا غلط، ليس له مرجع؛ لأنه حرف، والذي له مرجع هو الضمير الاسم المعرفة الذي معنا، زيد هو الكريم، زيد: مبتدأ، والكريم: خبر، وهو؛ هل له مرجع؟ ليس له مرجع، إذا لم يكن له مرجع فليس بضمير، فهو ضمير فصل يعني: حرف فصل. وياء الغيبة؛ لأنهما حرفان، ياء الغيبة مثل ماذا؟ زيد يقوم، الياء هذه تدل على ماذا؟ على الغائب، هل هي ضمير؟ لا، ليست بضمير، بل هي حرف يدل على الغيبة، والذي معنا هو الذي يدل على صاحب غيبة.

إذاً: خرج ماذا؟ ضمير الفصل وياء الغيبة، لأنهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذي الغيبة، يعني لا لصاحبها.

وثانيهما للغيبة، لا لذي الغيبة، يعني: زيد يقوم، هذا خرج بقوله:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ

يعني: الذي وضع مع اعتبار دلالة على الغيبة أو الحضور، وكذلك خرج كاف الخطاب، إِيَّاكَ إِيَّاكَ، الكاف هذه حرف كما سيأتي، إيا هي الضمير، والكاف هذه حرف دل على الخطاب، هل هو ضمير؟ لا؛ لأنه في أصل وضعه وضع حرفاً. وكاف الخطأ وتاؤه، أنت تقوم الحرفيان؛ لأنهما وضعاً للخطاب لا لذي الخطاب. كذلك نون المتكلم مصاحباً لغيره أو معظماً لنفسه؛ لأنها وضعت للتكلم لا لذي التكلم.

وكذا همزة التكلم، وبقولنا مع اعتبار دلالتها على الغيبة أو الحضور: الأسماء الظاهرة المستعملة في غائب أو حاضر.

إذاً: فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ: يعني: لفظ جامد وضع للدلالة على صاحب غيبة أو صاحب حضور، فكل ما دل على الغيبة أو الحضور أو التكلم ولم يوضع لذلك مع دلالة على صاحبه حينئذ هو حرف وليس بضمير، والأمثلة التي ذكرناها كما سبق. كَأَنْتَ وَهَوَّ.

لِذِي غَيْبَةٍ: قدم الضمير الغيبة.

أَوْ حُضُورٍ: هذا يشمل نوعين: ضمير المخاطب نحو: أنت، وضمير المتكلم نحو: أنا، مثل لأحد نوعي الحضور وهو أنت وترك أنا، وترك أنا عمداً أم للنظم؟ يعني قصداً لفائدة أم من أجل النظم؟ الظاهر الثاني، والمملوي يقول: تركها قصداً؛ لأن أنا هذه هي كلمة إبليس، لكن هذا ما هو صحيح، لأنه سيأتي:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَإِنْصَالٍ أَنَا هُوَ:

أنا نكرة: أنا ما أسقطها، وحينئذ نقول: هنا للنظم، ليس عمداً.

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ: وهو ما دل على الغائب كهو.

أَنْتَ وَهُوَ: هنا ترتيب ولف مشوش، لأنه بدأ بالتمثيل لذي حضور، ثم ثنى بالغيبة، إذاً الضمير قال الشارح: يشير إلى أن الضمير ما دل (ما)، لفظ جامد دل على غيبة، كهو أو حضور، وهو قسمان: أحدهما ضمير المخاطب، نحو: أنت، والثاني: ضمير المتكلم نحو: أنا.

كَأَنْتَ وَهُوَ: وفروعها كما سيأتي، يعني ليس خاصاً بالمثاليين، فالكاف هنا تمثيلية كـ (أنت) وليست استقصائية.

كَأَنْتَ: أنت هذا ضمير رفع، ودخلت عليه الكاف، هل نقول في محل جر؟ قيل: أن الكاف إذا دخلت على ضمير الرفع تجعله في محل جر، ولكن المشهور أن الكاف هنا دخلت على محذوف، كقولك: أنت يا زيد، وهو يا عمرو، وفروعهما.

سَمَّ بِالضَّمِيرِ: يعني في اصطلاح البصريين يسمى ضميراً، ويسمى مضمرّاً مضمرّاً ضمير فاعيل من الضمور وهو الهزال، ومضمر مفعّل من الإضمار وهو الإخفاء، يسمى ضميراً أو مضمرّاً عند البصريين، ويسمى عند الكوفيين: الكناية والمكني؛ لأن فيه نوع كناية، إذا قلت: أكرمته، ما سميت به زيد، ما جئت باسمه الأصلي، وإنما كنيته عنه بالضمير، ولا بأس باعتبار هذه التسمية أيضاً،

وأعرف الضمير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب، لأنها ليست على مرتبة واحدة، الضمير أعرفها بعد لفظ الجلالة، حينئذ هو في نفسه أنواع: ضمير تكلم متكلم، ضمير مخاطب، ضمير غائب، هل هي في درجة واحدة من حيث التعريف؟ الجواب: لا، ولذلك نقول: الضمير ثلاثة أنواع، أعرفها: ضمير المتكلم، ثم يليه في الرتبة: المخاطب، ثم يليه في الرتبة الثالثة والأخيرة: الغائب، وهذا تستفيد منه عند قوله: وَقَدِّمِ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ ... وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَصْلاً.

يريد به هذه الأنواع الثلاثة: المتكلم والمخاطب ثم الغائب.

ثم قال:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ ... وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبَدًا

وهذا سيقسم لنا الضمائر إلى أقسام، وكلها متوالية تحتاج إلى بسط.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

* الضمير المتصل

* حكم الضمير من حيث الإعراب والبناء

* ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س: ذكرتم أن ثمة قواعد أربعة وذكرتم منها قاعدة واحدة هي: الأخص يستلزم إثبات

الأعم، فهل بينتم هذه الثلاث القواعد؟

ج: نعم من حيث الإثبات والنفي، إثبات الأعم هل يستلزم إثبات الأخص؟

إثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم.

إذاً: الأعم لا يستلزم إثبات الأخص والعكس إثبات الأخص يستلزم إثبات الأعم.

نفي الأعم يستلزم نفي الأخص، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

ما زال حديثنا في باب النكرة والمعرفة، عرّف الناظم رحمه الله تعالى النكرة:

نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرٌ ... أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

عرفنا أنها نوعان: منها ما يقبل أَل المؤثرة للتعريف، والثاني ما يقع موقع ما يقبل أَل

المؤثرة للتعريف.

ثم قال:

وَعِزَّةٌ: أي: غير ما ذكر من النوعين، مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وذلك كهم

وَعِزَّةٌ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي ... وَهْنَدَ وَابْنِي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي

عدد لنا المعارف، حينئذ لما قابل المعرفة بالنكرة عرفنا أن المعرفة نوعان:

النوع الأول: ما لا يقبل أَل البتة، ولا يقع موقع ما يقبلها كزيد وعمرو، هذا لا يقبل أَل

البتة، ولا يقع موقع ما يقبلها.

الثاني: ما يقبل أَل ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: حارث وعباس، هذه سيذكرها في

باب المعرف بأل.

كَهُمْ وَذِي: يعني وذلك ك: هُمْ وَذِي وَهْنَدَ وَابْنِي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي

وَعِزُّهُ مَعْرِفَةُ كُهُمُ وَذِي ... وَهْنَدَ وَأَبْنِي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي

عدد لنا على جهة الإجمال هذه المعارف الستة وسيأتي تفصيلها ولم يرتبها هنا؛ من أجل النظم.

ثم بدأ بالأول وهو أعرف المعارف: وهو الضمير عرفه: بأنه ما دل على غيبة أو حضور، ما دل على غيبة، ومثل له ب: هو، أو دل على حضور وهذا تحته قسمان: ضمير المخاطب ومثل له: بأنت.

والثاني: ضمير المتكلم وتركه ويمثل له: بأنا.

إذاً الضمائر ثلاثة: ضمير متكلم، وضمير مخاطب، وضمير الغائب، وهذه على التوالي، يعني بعضها أعرف من بعض، فأعرفها الضمير - ضمير المتكلم - ثم المخاطب ثم الغائب.

الضمير ينقسم إلى أقسام باعتبارات متعددة: باعتبار ذاته، وباعتبار محله. ينقسم: إلى بارز: وهو ما له صورة في اللفظ، ما له صورة في اللفظ كثناء قمت، وإلى مستتر، وهو بخلافه ليس له صورة في اللفظ وهذا كالضمير المستتر في نحو قم يا زيد، قم هذا فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، أين هو؟ ليس له صورة في اللفظ، وأما قولهم: تقديره أنت فهذا من باب التقريب والتدريب فحسب وإلا ليس هو عينه إذ لو كان عينه لما كان مستتراً، ولما كان واجب الاستتار وهذا من باب التقريب فحسب.

إذاً الضمير ينقسم إلى بارز وهو ما له صورة في اللفظ يعني: ينطق به: قمت، قمنا، أنتم ... إلى آخره.

ومستتر وهو بخلافه يعني ليس له صورة في اللفظ فلا ينطق به بل لا يمكن أن ينطق به. البارز ينقسم إلى: متصل ومنفصل.

وبدأ الناظم رحمه الله تعالى بذكر المتصل: وهو الذي لا يستقل بنفسه، الضمير البارز ينقسم إلى قسمين: ضمير بارز متصل، وضمير بارز منفصل.

الضمير البارز المتصل: هو الذي لا يستقل بنفسه، يعني: لا بد وأن يكون متصل بعامله، كثناء قمت.

وأما الضمير المنفصل فهو الذي يستقل بنفسه: كأنا وأنت وهو، هذا منفصل؛ لأنه يستقل بنفسه ولا يشترط أن يكون متصلاً بعامله.

بدأ بالمتصل فقال:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ ... وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبَدًا
كَأَلْيَاءٍ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ ... وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

وَذُو: وذو أي ضمير.

وَذُو اتِّصَالٍ: يعني المتصل.

مِنْهُ: من الضمير.

مَا لَا: يستقل بنفسه.

هو الذي لا يستقل بنفسه، وهو الذي كذلك لا يصلح لأن يبتدأ به، لا يقع في أول الكلام وإنما يكون تالياً لعامله، قمت: التاء هذا لا يمكن أن يكون أول الجملة، وإنما يكون تابعاً لعامله متصلاً به؛ لأن الضمائر كلها معمولات فليست عاملة، فإذا كانت معمولات حينئذ الأصل تقدم العامل على المعمول، هذا من حيث النظر ومن حيث العمل، كذلك من حيث إمكان النطق وعدمه نقول: لم ينقل عن العرب أنهم بدءوا بضمير متصل بل لا بد أن يكون تابعاً لعامله ولا يبتدأ به في أول الكلام، لا يستقل بنفسه.

وَذُو اتِّصَالٍ: أي المتصل.

مِنْهُ: أي من الضمير ما كان لا يستقل بنفسه وهو الذي لا يصلح لئن يبتدأ به، به هذا لا بد من تقديره.

وَلَا يَلِي إِلَّا: يعني: ولا يصلح لئن يلي، أن يتبع أو يقع بعد إلا الاستثنائية.

اخْتِياراً: يعني في ساعة الكلام، وأما في ضرورة الكلام كالشعر ونحوه فحينئذ لا بأس من أن يبتدأ بهذا النوع.

أَبَدًا: يعني: دائماً وهذا ظرف زمان.

إذاً: الضمير المتصل: هو الذي لا يؤتى به في افتتاح النطق، لا يبتدأ به: أي لا يصلح أن يقع في افتتاح النطق، لا تفتح به الكلام، ولا يقع بعد إلا الاستثنائية، والمراد بالنفي هنا: ألا يستقل بنفسه ولا يقع بعد إلا الاستثنائية، إنما هو من جهة اللغة لا من جهة العقل، لغة لا عقلاً؛ لأنه يمكن أن يقال: ما أكرمت إلاك، العقل لا يمنع هذا: ما أكرمت إلاك، نقول: الكاف هنا وقعت بعد إلا اختياريّاً يعني: في ساعة الكلام وهذا من جهة العقل لا يمنعه بل يجوز بل يمكن النطق به.

وأما من جهة اللغة ونقل ما ثبت عن العرب وما جاء في فصيح الكلام لا يوجد هذا

النوع من الضمائر مفتتحاً به الكلام، ولا يقع بعد إلا الاستثنائية، فيحينئذ كل ضمير

متصل لا يصح أن يقع في أول الكلام ولا يلي إلا اختياراً.
وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ ... وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبَدًا

وَلَا يَلِي إِلَّا: (إلا) هذا مفعول به.

وَلَا يَلِي: يعني: هو، إلا قصد لفظه، قصد لفظه صار مفعول به، يعني: هذا الضمير المتصل لا يمكن أن يقع تالياً وتابعاً إلا الاستثنائية، فيقال في الأصل: أكرمك، ولا يقع بعد إلا بالاختيار فلا يقال: ما أكرمت إلاك، وقد جاء في الضرورة، ضرورة الشعر كما قال الشاعر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ فَمَالِي عَوْضُ إِلَهٍ نَاصِرُ

إلا هو: (إلا) تلاها ضمير متصل وهو الهاء.

فَمَالِي عَوْضُ إِلَهٍ نَاصِرُ

كذلك قوله:

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا ... أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَاكَ دِيَارُ

إِلَاكَ: والكاف هنا في محل نصب على الاستثناء؛ لتقدمه على المستثنى وهو ديار، حينئذ -هذا إن صحت الرواية- وإلا قيل روي:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا سِوَاكَ دِيَارُ

أو:

أَلَّا يُجَاوِرَنَا حَاشَاكَ دِيَارُ

على كل هذا منقول في البيت السابق وهو ثابت، وهذا البيت مشكوك فيه.

إِذَا: وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ: يعني: لا يبتدأ به في أول الكلام لغة لا عقلاً.

وَلَا يَلِي: يعني: لا يصلح أن يتلو أو يقع بعد إلا الاستثنائية.

اختياراً: هذا منصوب بنزع الخافض يعني: في الاختيار.

ويقصدون به -مصطلح النحاة-: هو ما يقابل الضرورة، يعني: في ضرورة الشعر قد يقدم ما حقه التأخير قد يفصل المتصل، ويصل المنفصل إلى آخره، والضرورات هذه منها ما هو قبيح ومنها ما هو جائز عندهم، ولكن المراد هنا: أن هذا النوع لا يقع الخلاف فيه على ما نقل في لسان العرب إلا في الشعر، وأما في النثر في السعة سعة

الكلام والاختيار والإرادة دون ضرورة هذا ممنوع أبداً.

وذلك -الضمير المتصل الذي لا يستقل بنفسه- وذلك مثل ماذا؟ قال:

كَأَيَّاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ

ابني: الياء هذه ضمير متصل لا يستقل بنفسه، لا يقع في أول الكلام، ولا يقع بعد إلا الاستثنائية.

أَكْرَمَكَ: الكاف هذه ضمير متصل لا يستقل بنفسه لا يبتدأ به في أول الكلام، لا

ينطق به في أول الكلام، لا يفتتح به في أول الكلام، ولا يقع بعد إلا الاستثنائية في

الاختيار، أما في الشعر فهو على حسب الضرورة.

وَالْيَاءِ: كذلك.

مِنْ سَلِيهِ: سلي هذا فيه ضميران الياء الأولى، والثاني الهاء.

مَا مَلَكَ: الذي ملك، ليس فيه شاهد، إنما اجتمع النوعان: الياء والهاء في قوله: سليه،

هذا نقول: ضمير متصل لا يستقل بنفسه ولا يفتتح به في الكلام ولا يقع بعد إلا في

الاختيار وأما في الضرورة يعني ضرورة الشعر فله حكمها.

هنا قال: كَأَيَّاءِ وَالْكَافِ، وَالْيَاءِ والها، عدد الأمثلة، لماذا عدد الأمثلة ويكفي مثال

واحد؟! لأنه أراد أن يعرف لنا الضمير المتصل: وهو الذي لا يبتدأ به ولا يلي إلا، إذاً

يكفي أن يقول: كالياء لماذا عدد الضمير؟ الظاهر -والله أعلم- أنه أشار بتعدد الأمثلة

إلى أنواع الضمير الثلاثة: المتكلم، والمخاطب، والغائب، ومحالّ الثلاثة: الرفع،

والنصب، والجر، وهذا سيأتي تفصيلها.

كَأَيَّاءِ: هذا مثال للمنصوب.

وَالْكَافِ: هذا مثال للمخاطب، أكرمك في محل نصب، ضمير مخاطب منصوب.

ابني: هذا ضمير متكلم مجرور.

إذاً فرق بينهما، مثل ل: ابني: ضمير متكلم مجرور، يعني: في محل جر.

أكرمك: الكاف هنا ضمير مخاطب منصوب يعني: في محل نصب.

والياء: من سَلِيهِ سلي، قومي، الياء هذه ياء المخاطبة ياء الفاعلة، فهي في محل رفع،

إذاً: مثل لي: المرفوع بالياء.

والهاء (سَلِيهِ): في محل نصب مفعول به.

إذاً: أشار بتعدد الأمثلة لاختلاف أنواع الضمير المتصل فقد يكون ضميراً مرفوعاً في

محل رفع، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً.

وذلك كَالْيَاءِ: يعني: كالياء جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، كالياء: قلنا مثال للمنصوب.

وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي: يعني من قولك، لا بد من التقدير؛ لأنه أراد الجملة ولم يرد حكايتها، يعني: أراد أن يجعل هذه الجملة طبقاً للمثال الذي ذكره حينئذٍ لا نقول: قصد لفظه لا، إذا قيل قصد لفظه لم يكن فيه مثال امتنع المثال؛ لأن ابني أكرمك إذا قصد لفظه صار علماً فحينئذٍ صارت كلها كحروف زيد، يعني: لو صار علم، حينئذٍ نقول: لا، لا بد من التقدير من ابني يعني: من قولك: ابني أكرمك يعني: لزيد مثلاً، ابني أكرمك، ابني هذا ضمير متكلم في محل جر، وأكرمك: الكاف هذا ضمير مخاطب منصوب، والياء مثال للمرفوع يعني: ضمير مخاطبة مرفوع، والهاء: للغائب.

من قولك أيضاً: سَلِيهِ، سلي: الياء هذه فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

مَا مَلَكٌ: يعني: الذي ملك، سليه: (الهاء) مفعول أول، و (ما) مفعول ثاني.

مَا مَلَكٌ: اسم موصول بمعنى: الذي، وملك: هذا فعل ماضي.

إذاً: أشار بهذين البيتين إلى أن النوع الأول من نوعي الضمير البارز: هو المتصل، وهو الذي لا يستقل بنفسه، لا يفتح به النطق، ولا يقع بعد (إلا)، ثم قد يكون مرفوعاً، وقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً، أي: في محل؛ لأن الضمائر مبنيات، والمبني إعرابه محلي، يعني: المانع من إظهار الإعراب هو جوهر الكلمة وليس الحرف الأخير في الكلمة كما هو الشأن في الإعراب التقديري، ثم فرق بين الإعراب التقديري، والإعراب المحلي، المحلي هذا يتعلق بالمبنيات، والجمل المحكية، والمصادر المنسبكية، ثلاث مواضع لها: المصادر المنسبكية كما سيأتينا، والجمل المحكية كما قلنا: لا حول ولا قوة إلا بالله، والذي معنا: المبنيات نقول: هذا إعراب محلي بمعنى: أن الكلمة بذاتها بجوهرها قام بها مانع ظهور الإعراب.

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

قالت: فعل، حذامي هذا فاعل، وقال: هذا يطلب فاعلاً، حينئذٍ الأصل فيه أن يتسلط على لفظ حذامي، أن يتسلط عليه يعني: يرفعه ويصير آخره مرفوعاً ورفعته ضمة، إذا قالت حذامُ مثل قالت هند.

فنقول: لما قام بالكلمة بناؤها بالسبب المقتضي للبناء، حينئذٍ صار مانعاً من إظهار ذلك الإعراب في لفظ حذامي، وانتقل إلى المحل، ولذلك نقول: قالت: فعل ماضي، وحذامي: فاعل مرفوع مبني على الكسر في محل رفع -هكذا نقول- لا بأس أن نقول:

فاعل مرفوع لا ينكر، فاعل مرفوع، كل فاعل مرفوع لا شك، إما أن يكون مرفوعاً ظاهراً ملفوظاً به، وإما أن يكون مقدراً، وإما أن يكون محلاً، فإذا صرحت به في مثل هذا التركيب لا إشكال.

فاعل مرفوع مبني على الكسر في محل رفع فلا تعارض ولا تناقض بين أن يقال: مرفوع مبني على الكسر؛ لأن الرفع إنما تسلط على المحل، والكسر تسلط على اللفظ ففرق بينهما انفكت الجهة، فحينئذٍ نقول: المانع هو جوهر الكلمة، أما إذا قلت: قالت هدى، هدى نقول: فاعل ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، إذاً الكلمة نفسها قابله للإعراب، لكن قام بآخرها الذي هو محل لظهور الإعراب قام به مانع وهو: عدم قبول الحرف؛ لظهور تلك الحركات، والإعراب يكون في محمية المبني. وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يُجِبُّ: فالمضمرات كلها مبنيات حينئذٍ يكون إعرابها محلياً. وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ ... وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَاراً أَبَدًا كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ ابْنِي أَكْرَمَكَ ... وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

ومن المتصل المرفوع تاء الفاعل: قمتُ، قمتَ، قمتِ، التاء بأنواعها وأحوالها الثلاث ضمّاً وفتحاً وكسراً نقول بحركاتها الثلاث، هذا من المتصل المرفوع، وتوصل هذه التاء مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين؛ لأنه قال: الضمير المتصل: هو الذي لا يستقل بنفسه، الأساس لو مثلاً بتاء الفاعل وهي أصل عمدة، كان أولى، فحينئذٍ نقول التاء هذه: ضربتُ، ضربتَ، ضربتِ، هذه الأصل أن تكون مضمومة إذا كان للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة.

قد يكون المخاطب اثنين أو اثنتين حينئذٍ يتصل بالفعل ألف الاثنين يعني حرف والميم، ولذلك قال: توصل هذه التاء مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين، ضربتكما يا زيدان، ضربتكما يا هندان، التاء هذه وصلت بماذا؟ ضربتكما، الكاف، حرف خطاب، والميم، حرف عماد، والألف هذه حرف تنبيه لماذا؟ لأن الأصل ضربتُك ثم تأتي بالألف هذه لا يمكن النطق بها، والألف لا يناسبها ما قبلها إلا أن يكون مفتوحاً حينئذٍ تحتاج إلى حرف تنكي عليه تعتمد عليه من أجل أن ينطق بها، فيفتح ما قبلها وينطق بها، حينئذٍ نقول: ضربتكما يا هندان، ضربتكما يا زيدان، وإنما ضمت التاء إجرأً للميم مجرى الواو؛ لتقاربهما في المخرج، وتوصل بميم ساكنة للمخاطبين، ضربتكم هذه ميم ساكنة للمخاطبين، ويجوز ضم الميم موصولة بواوٍ بل هو أكثر من التسكين إذا ولي الميم

ضمير متصل، ضربتُمُوهُ، الواو هذه إشباع ليست بواو الجمع، ضربتُمُوهُ، حينئذٍ نقول: وصلت هذه التاء وهي مضمومة بميم وهاء، حينئذٍ الأصل فيها أنها تاء المخاطب أو المتكلم؟ للمخاطب، لكن ضمت هنا للمناسبة، حينئذٍ إذا قيل: بَتَا فَعَلَتْ وَأَتَتْ، فعلتُ للمتكلم هذا ليس مطرداً، بل قد تضم للمخاطب، ضربتما، هذا الخطاب وقد تضم، إذاً لا بد من التفصيل.

بَتَا فَعَلَتْ، فعلتُ تضم أصلاً في تاء الفاعل، لكنها قد تضم تاء المخاطب إذا أسند إلى حرف تشبيه أو حرف جمع، ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين إذا ولي الميم ضمير متصل كضربتُمُوهُ وشذ ضمها بلا وصل، وبنون مشددة للمخاطبات: ضربتهن، وأما الهاء فتضم ضربتُهُ، وقد تكسر سليله، تضم الهاء إلا إن وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرهما غير الحجازيين، غير الحجازيين يكسرونها، عليه عليه، الحجازيون يبقونها كما هي على أصلها؛ لأنها الأصل فيها أنها مضمومة قيل: هي جزء هو، عليه، ولذلك جاءت القراءة: ((وَمَا أُنْسَانِيَّةُ)) [الكهف: 63]، هذا الأصل، لكن الآن قد يظن الظان يقول: عليه كسرة، لما ضمت بـ: ((وَمَا أُنْسَانِيَّةُ)) [الكهف: 63]، نقول السؤال عكس: ((أُنْسَانِيَّةُ)) [الكهف: 63]، على الأصل، وعليه هو الذي على؟؟، لما ثقل النطق بها بعد ياء ساكنة ويناسب الياء لينتقل منها من كسر - يعني: لأنها في قوة كسرتين - إلى كسر، نقول: نقلت الضمة من ضمة إلى كسرة في (عليه) علي: الياء هذه ساكنة، الانتقال من سكون ياءٍ أو من ياءٍ إلى كسر أخف من الانتقال من ياء إلى ضم، عليه عليه، أيهما أخف؟ حينئذٍ خففت الضمة فصارت كسرة ((عَلَيْهِ))، إذاً ((عَلَيْهِ))، فرع وليس بأصل، و ((عَلَيْهِ))، هذا هو الأصل، صارت الضمة كسرة لمناسبة الياء؛ لأن الياء عبارة عن كسرتين بقوة كسرتين، حينئذٍ ثقل الانتقال من كسر إلى ضم، ولذلك فِعْلٌ لا يوجد في اللغة، فِعْلُ الانتقال من كسر إلى ضم هذا ممتنع؛ للثقل، هنا كذلك ((عَلَيْهِ)) [الفتحة: 7] هذا هو الأصل، ((وَمَا أُنْسَانِيَّةُ)) [الكهف: 63]، ((بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ)) [الفتح: 10]، إذاً: على الأصل هذا لا يسأل عنه، إذاً الهاء نقول: الأصل فيها أنها تضم إلا إن وليت كسرة أو ياءً ساكنة، حينئذٍ يكسرها غير الحجازيين، وأما الحجازيون فهم يضمونها وبها قرأ حفص: ((وَمَا أُنْسَانِيَّةُ)) [الكهف: 63]، والآية التي ذكرناها.

إذاً: كَالْيَاءِ وَالْكَافِ ... وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ: هذه أمثلة للضمير المتصل، منها ما هو في محل نصب، ومنها ما هو في محل رفع وزدنا عليه تاء الفاعل.

ثم قال رحمه الله تعالى:
وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ ... وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ: هل استفدنا معنى جديد أو حكم جديد من هذا الشرط؟
الحكم الذي دل عليه ما هو؟ الضمائر مبنية، هل هذا كذا: السماء فوقنا، والأرض تحتنا،
والنار محرقة؟ مثله أم فيه شيء جديد؟

الظاهر -والله أعلم- ما فيه شيء جديد، يعتذروا لابن مالك.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ: فإن قيل هذا الحكم معلوم مما سبق كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي
جِئْتَنَا، أجبتنا بأن ذاك الشرط دل على أن التاء ونا مبنية وهنا عمم الحكم، لكن نحن
قررنا فيما سبق أنه أراد بذلك الشرط باب المضمرات.

على كل:

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ: قيل كان الأولى أن يقدم هذا البيت على تقسيم الضمير إلى
المتصل وغيره، أو تأخيره عنه بالكلية؛ لأنه قال:

وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ

ثم قال هناك:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يَبْتَدَأُ

إما أن يقدم حكم الضمائر قبل التقسيم وإما أن يؤخر هذا أو ذاك، أما أن تفصل بحكم
الضمائر قبل إنهاء التقسيم أو تشرع فيه ثم تبين الحكم هذا خلاف الأولى، على كل
المسألة قضية ترتيب.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ: متصلاً كان أو منفصلاً، مع أنه قدم حكم المتصل يعني: عرّفه لنا وبين
أقسامه ثم ذكر الحكم ثم قال: وَلَفْظُ مَا جَرَّ.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ: متصلاً كان أو منفصلاً.

لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ: (له) جار ومجرور متعلق بقوله: يَجِبُ -باتفاق- أي: يلزم، وقيل: لا يلزم
من الوجوب الحصول بالفعل، يعني: كما سبق معنا: وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَاءِ.

قالوا هنا: لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ: يعني وجب ولزم، لكن لا يلزم أن يكون بالفعل، قد يقال بأنه
علم مما سبق في قوله: كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي جِئْتَنَا.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ: أي: يلزم، والوجوب هنا ليس وجوباً شرعياً، وإنما هو وجوب

اصطلاحى وهذا الواجب ويندب والأولى إلى آخره قد يستعملها أرباب العلوم والفنون غير الشرعية، ومرادهم الأشياء التي يتفقون عليها، ولا يجوز العدول عنها، ولو فعلها لا يأثم؛ لأنه واجب اصطلاحى كما يقولون في المقدمات: يجب أن يأتي بأربعة أشياء اصطلاحاً: البسملة، والحمدلة، والتشهد، والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، لو تركها كلها في غير صلاة الجمعة مثلاً قلنا ما يلزمه شيء؛ لأنها ليست بواجبة، -المثال ليس في هذا المثال فيما لو أُلّف وكتب- حينئذ لو تركها عمداً لا إثم عليه؛ لأنه خالف ما هو واجب اصطلاحاً عندهم يعاتب يقال: لم ترك كذا، ولو قال كذا، وكل من شرح لا بد أنه يوجد بعض المآخذ عليه، لكن لو أراد أن يكف عن عرضه لأتى بمثل هذه المسألة.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ: (كل) هذا مبتدأ أول، وهو مضاف و (مضمّر) مضاف إليه، (له) جار ومجرور متعلق بقوله: يجب، (البناء) مبتدأ ثاني و (يجب) خبره والمبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر مبتدأ الأول.

السبب في بناء المضمرات، كما سبق هذا هو المشهور وهو أمر مختلف فيه كالشبه الوُضْعِيّ: أن الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف أو حرفين -هذا الأصل فيه- فإذا وجد في الأسماء ما هو على صورة الحرف الواحد ك: باء الجر أو حرفين مطلقاً ولو لم يكن الثاني حرف لين خلافاً للشاطبي والصواب أنه على جهة الإطلاق -لم- بل -قد- هذه ليست ثانيها حرف لين، فالتقييد بحرف لين هذا من باب التحكم، هذا هو المشهور؛ أنها للشبه الوضعي.

ولكن في التسهيل ذكر أربعة أسباب، -وذكرنا أيضاً فيما سبق أنه قد يجتمع في المبني الواحد عدة أسباب ولكن يشتهر واحد منها فيعبر به عنها ويسكت عن الباقي- ذكر في التسهيل بنائها أربعة أسباب: أولاً: مشابهة الحرف في الوضع؛ لأن أكثر هذه الضمائر على حرف أو حرفين، وحمل الباقي على الأكثر؛ لأنه إذا قيل ضربت ضربنا على حرف وعلى حرفين، ولم بني؟ قال: حمل الأقل على الأكثر؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة، لتلا يفصل فيقال: المبنيات منها ما معرب ومنها ما هو مبني، هذا لوجود الشبه وهذا للانتفاء، ويمكن أن يقال بأنه: إذا كان ثم عدة أسباب قد يوجد في بعضها سبب، ويوجد في بعضها الآخر سبب وموجب آخر، لو قالوا بهذا أولى من أن يقال بأنه طرداً للباب.

إذاً: السبب الأول وهو المشهور وهو الذي قدمه الناظم كالشبه الوُضْعِيّ في السمي

جُئْتَنَا، مشابهة الحرف في الوضع؛ لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.

الثاني: مشابهته في الافتقار؛ لأن المضمير لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

ضربته: -فقط- هذا لا يفهم منه المراد، ضربته لا بد أن يأتي بمرجع الضمير، لذلك الغائب لا بد أن يتقدم عليه ما يفسره لفظاً أو حكماً أو معنى؛ هذه تركناها عمداً؛ لأنها ستأتي معنا في الفاعل، لا بد أن يتقدم عليه ما يفسره لفظاً: زيد ضربته، لو قال: ضربته فحسب هكذا، هل تعرف من الذي وقع عليه الضرب؟ الجواب: لا، إذاً: لا بد من مفسر، وهذا المفسر لا بد أن يتقدم، لا يعود الضمير على متأخرٍ إلا فيما استثني من المسائل الست، حينئذٍ نقول: زيد ضربته، هنا تقدم المفسر على الضمير لفظاً؛ لفظاً، لأنك لفظت به، معنى يقصدون به إذا عاد الضمير على أحد جزئي الفعل: ((اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)) [المائدة:8]، اعْدِلُوا هُوَ: هُوَ نقول: الضمير من علامات الأسماء، إذا رجع إلى كلمة دل على أنها اسم، هذه قاعدة مطردة، وبذلك استدللنا على أن: أل الموصولة اسم، ومهما ((مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ)) الضمير يعود على مهما؛ عرفنا أن مهما هذه اسم وليست بحرف خلاف لمن قال بحرفيتها.

حينئذٍ نقول: ((اعْدِلُوا)) [المائدة:8]، هذه جملة فعلية فعل وفاعل، ((هُوَ)) [البقرة:15]، أي: العدل، إذا رجع الضمير إلى أحد جزئي الفعل، هل مرجع الضمير هنا ملفوظ به؟ العدل هل هو ملفوظ به أو مفهوم معنى؟ مفهوم معنى؛ إذا عاد الضمير ومرجع الضمير على شيء مفهوم.

أما الحكم: فهذا يعنون به المسائل الست الذي تأتي معنا في باب الفاعل بإذن الله وهي: عود الضمير على متأخرٍ: ربه فتية، هنا الضمير الأصل فيه -في لسان العرب- أن يعود على متقدم، لكن لما عاد على متأخرٍ؛ لسببٍ يأتي في محله، حينئذٍ قيل رجع إليه حكماً. إذاً هو مفتقر إلى ما يفسره، لا بد من شيء يفسره، إما لفظي وإما حكمي وإما معنوي.

السبب الثالث الذي ذكره في التسهيل: مشابهته له في الجمود، يعني: أشبه الضمير الحرف في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه، حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به، وهو الذي ذكره ابن عقيل هنا قال: المضمورات كلها مبنية لشبهها بالحروف في الجمود ولذلك لا تصغر ولا تثني ولا تجمع، وهذا خالف ما ذكره السبب السابق كالشبه الوضعي في اسمي جُئْتَنَا.

الرابع: الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف معانيه يعني: الضمائر تختلف معانيها، قد يكون الضمير لا يكون إلا في محل رفع، وقد يكون لا يأتي إلا في محل جر أو نصب، حينئذٍ اكتفي بصيغته التي ينطق بها -من كافٍ أو تاءٍ أو نحو ذلك- اكتفي بها عن أن يكون له شيء من الإعراب الظاهر، الاستغناء: ضمائر استغنت عن الإعراب، استغنت عن الإعراب باختلاف صيغته لاختلاف معانيه، فالصيغة هي التي تدل على أنه في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يُجِبُّ

انتهى كلامه إلى هنا.

ثم قال:

وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ

لِلرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَجَرَّ نَا صَلَحَ

كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنْحَ

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالتَّوْنُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَاعْلَمَا

أراد بهذه الأبيات أن يقسم لنا الضمير المتصل، - لا زال الحديث في الضمير المتصل - ولكن فصل بينه وبين ما سبق بقوله: وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يُجِبُّ ولذلك أعله الصبان بقوله: لو قدمه أو أخره وهذا صحيح. وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ.

قلنا: أراد تقسيم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام نذكرها ثم نأتي للأبيات.

ينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يختص بمحل الرفع، يعني: لا يأتي في محل نصب ولا في محل جر.

هل يأتي في محل جزم؟ لا لأنه اسم والجزم ليس له مدخل في الاسم.

ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة ضمائر:

التاء: ك: قمت، وهذا مختص بالرفع، إذا رأيت التاء قمت تعرف أنها فاعل بالصيغة نفسها.

الثاني الألف: ك: قام.

الثالث الواو: ك: قاموا.

الرابع النون: ك: قمن.

وهذه أشار إليها بقوله: وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالتَّوْنُ

ذكر ثلاثة وبقي عليه اثنان وهما: التاء وياء المخاطبة ك: قومي، هذه خمسة، الثلاثة التي ذكرها الناظم:

وَأَلِفٌ: ألف الاثنين: ك: قاما.

وَالْوَاوُ: ك: قوموا.

وَالنُّونُ: ك: قمن-نون النسوة-.

بقي عليه اثنان: التاء ك: قمت.

وياء المخاطبة ك: قومي.

هذه خمسة مختصة بمحل الرفع.

الثاني: ما هو مشترك بين محل النصب والجر، وهو الذي أشار إليه بقوله:

وَلَفْظٌ مَّا جَرَّ كَلَفْظٍ مَّا نُصِبَ

اشترك بينهما، يأتي في محل نصب تارة، ويأتي في محل جر تارة أخرى، وهو ثلاثة يعني: لا

يأتي في محل رفع، ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة:

ياء المتكلم: ((رَبِّي أَكْرَمَنِ)) [الفجر:15]، رَّبِّي: الياء هذه ياء متكلم، اسم أم حرف؟

اسم باتفاق إلا أحد الدكاترة يقول حرف، لا خلاف بين أهل النحو أنها اسم ضمير،

وبعض الدكاترة يقول حرف.

((رَبِّي أَكْرَمَنِ))

((رَبِّي)) رَب: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها

اشتغال المحل بحركة المناسبة، رب مضاف، والياء ضمير متصل مبني على السكون في

محل جر مضاف إليه، إذا الياء هذه في محل جر مضاف إليه.

((رَبِّي أَكْرَمَنِ)) [الفجر:15]، أكرم: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من

الإعراب، والنون للوقاية، والياء في محل نصب، أكرمني -أنا- وقع عليه الإكرام إذا

الياء جاءت في محل جر وجاءت في محل نصب ليس في وقت واحد وإنما في محلين،

وكاف الخطاب، هذه تأتي في محل نصب أو في محل جر.

((مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)) [الضحى:3]، ((وَدَّعَكَ)) [الضحى:3]: ودَّع فعل

ماضي، والفاعل أنت، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

((مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ)) [الضحى:3]، رَبُّكَ: رب فاعل وهو مضاف والكاف ضمير متصل

مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

إذا: الكاف جاءت في محل نصب وجاءت في محل جر.

وهاء الغائب نحو: ((قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ)) [الكهف:37]، ((قَالَ لَهُ))، في محل جر، (له) على الأصل، الهاء ضمير مبني على الضم في محل جر واللام مفتوحة هنا - هي لام الجر - لكن تفتح إذا سبقت الهاء.

((صَاحِبُهُ))، في محل جر أيضاً، لكن الأول جر بحرف الجر، والثاني بالمضاف. ((وَهُوَ يُحَاوِرُهُ))، يحاورُ: فعل مضارع، والفاعل هو والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

إذاً ما هو مشترك بين محل النصب والجر ثلاثة:

الياء ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب.

الثالث والأخير: ما هو مشترك بين الثلاثة وهو نا خاصة، ولذلك قال:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحَ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنَحْ

((رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا)) [آل عمران:193] ((رَبَّنَا)) ربّ: منادى منصوب حذفت ياء النداء؟؟؟

وحذف ياء يجوز في النداء

((إِنَّا))، إنَّ: حرف توكيد ونصب، نا: اسمها في محل نصب.

((إِنَّا سَمِعْنَا)): سمع: فعل ماضي، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع،

((رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا))، ربنا: منادى منصوب حذفت ياء النداء.

وحذف ياء يجوز في النداء ... كقولهم ربّ استجبْ دُعائي

وهذا كثير في القرآن، إذاً: قسم لنا الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة

أقسام، وأشار إلى الأول بقوله: وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبَ

وَلَفْظُ مَا جَرَّ: من الضمائر المتصلة.

كَلَفْظِ مَا نُصِبَ: -منها يعني- ولو مع اختلاف الحركة نحو: به وضربته، بمن هذا مجرور

وضربته، هذا منصوب، اللفظ واحد؛ لأنه يتكلم عن اللفظ.

وَلَفْظُ مَا جَرَّ: يعني لفظ الذي جر من الضمائر المتصلة كلفظ، طيب اللفظ واللفظ قد

تختلف الحركة هل لها اعتبار أو لا؟ ليس لها اعتبار، المقصود أنه هاء وهاء، كاف وكاف

مثلاً، وأما الحركة فليس لها اعتبار، ولذلك نقول:

وَلَفْظُ مَاجِرٍ: الإضافة هنا؛ للبيان يعني: بيانية، والمراد: الجر محلاً، والنصب محلاً، فلا يرد أن المضمرة واجبة البناء، والجر والنصب والرفع أنواع للإعراب، يعني: يتساهلون في مثل هذا الموضع فيقال: مرفوع، مراد به في محل رفع، منصوب مراد به في محل نصب،. ولذلك قال: وَلَفْظُ مَاجِرٍ، هو لا يجر في اللفظ وإنما يجر محلاً، حينئذ لا اعتراض على المصنف.

وَلَفْظُ مَاجِرٍ من الضمائر المتصلة كَلَفْظِ مَائِصِبٍ منها ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته، وذلك ثلاثة ألفاظ: ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغائب، كما ذكرناه سابقاً.

فما يشترك فيه الجر والنصب كل ضمير نصب أو جر متصل، نحو أكرمتك، أو مررت بك.

أكرمتك، أكرمت فعل وفعال، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

ومررت بك: مررت فعل وفاعل، بك، الباء حرف جر والكاف ضمير في محل جر. وإنه وله: الهاء في محل نصب، وله في محل جر، فالكاف في: أكرمتك في موضع نصب، وفي: بك في موضع جر، والهاء في إنه في: موضع نصب، وفي له فيك موضع جر، هذا النوع الأول.

وَلَفْظُ مَاجِرٍ: وَلَفْظُ الَّذِي جَر، لفظ: هذا مبتدأ وهو مضاف وما مضاف إليه، وجر صلة موصول.

كَلَفْظِ مِثْلَ لَفْظِ، (ما) الذي نصب، كائنٌ كلفظ يعني خبر للمبتدأ، هذا أحسن. لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرِّ نَا صَلَحَ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرِّ: جر، ما قال: والجر، هنا عطف النكرة على المعرفة، فدل على أنها جائزة، كما أنه قد يعطف المعرفة على النكرة، عطف نكرة على معرفة فدل على أنه جائز عنده -عند الناظم رحمه الله-؛ لأنه قال: لِلرَّفْعِ، هذا جار ومجرور متعلق بقوله: صلح، وَالنَّصْبِ هذا معطوف على الرفع، وهو من عطف معرفة على معرفة.

وَجَرِّ: بالكسر بالتثنية وليس وجرنا لا، وَجَرِّ نَا، جر هذا معطوف على الرفع لا تقل على النصب لماذا؟ لأن العطف بالواو يكون على الأول، قاعدة: إذا عطفت بالواو أو أو يكون على الأول، جاء زيد وعمرو وخالد وبكر وحمزة، حمزة هذا معطوف على الأول زيد ولو ذكرت عشرة؛ لأن الواو لمطلق الجمع فحسب، وكذلك أو.

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرِّ نَا صَلَحَ: نا الظاهر أنه مبتدأ قد قصد لفظه.

صَلَحَ: صَلَحَ صَلَحَ: يجوز فيه الوجهان، بفتح اللام وضمها، والفتح أوفق هنا؛ من أجل القافية فحسب؛ لعدم اختلاف ما قبل الروي عليه صَلَحَ: نقول: الجملة من صَلَحَ وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

نَا صَلَحَ، نَا صَلَحَ، (نا) مبتدأ وصلح أو صلح خبره للرفع والنصب: هذا كله تابع ومتعلق بصلح.

إذاً: نَا يأتي في محل رفع ويأتي في محل نصب ويأتي في محل جر، ولا يشاركه غيره البتة - خاص منفرد لوحده- نَا لا يأتي منصوباً مجروراً مرفوعاً إلا نَا في محل.

كَاعْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنْحَ

كَاعْرِفَ بِنَا، كَاعْرِفَ يعني اعترف بقدرنا.

بِنَا: الباء حرف جر، ونَا: هذا مثال للمجرور، يعني: الباء حرف جر، ونَا اسم مجرور بالباء مبني على السكون في محل جر.

كَاعْرِفَ بِنَا: هذا للجر.

فَإِنَّا في محل نصب، والرفع نَلْنَا، بعضهم يدغم النون.

واحرصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلْنَا، ((وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا)) [النبا:10]، ((وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا)) [النبا:11].

نَلْنَا إذا اللام هذه ساكنة أصلها نال.

الْمِنْحَ: جمع منحة بالكسر وهي العطية.

بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا: أولاً ذكر الرفع ثم النصب ثم الجر ثم عكس في المثال، مثل للجر أولاً، ثم للذي قبله -لنصب-، ثم للذي بدأ به وهو الرفع، هذا يسمى لف ونشر غير مرتب -مشوش-.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر: الياء، هكذا قال ابن عقيل لكنه مردود، مما

يستعمل للرفع والنصب والجر، يعني: يشارك (نا) في كونه يقع في المحال الثلاث الياء،

فمثال الرفع: اضربي، ومثال النصب نحو: أكرمني، ومثال الجر نحو: مري، لكن هذا

سيأتي أنها لا تشبه نا.

وذكر كذلك (هم) أنها تأتي في المحال الثلاثة رفعاً ونصباً وجرّاً، وهو باطل، فمثال الرفع:

هم قائمون، ومثال النصب: أكرمهم، ومثال الجر: لهم. وإنما لم يذكر المصنف الياء،

وهم؛ لأنهما لا يشبهان (نا) من كل وجه؛ لأن (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى

واحد، ولذلك نقيده (نا) أنها تكون مشتركة بين المحال الثلاث مع اتحاد المعنى والاتصال

لا يشاركها غيرها البتة، لا بد أن يتحد المعنى، المعنى واحد ثم هي ضمير متصل.
 (الياء وهم) لا يشبهان (نا) من كل وجه؛ لأن (نا) تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد وهو ضمير متصل، -وهذا الذي معنا هذا الذي نريد: أن تكون ضميراً متصلاً ومع هذا أن لا يختلف المعنى، هذا لا يوجد إلا في (نا) - في الأحوال الثلاثة بخلاف الياء فإنها وإن استعمل للرفع والنصب والجر وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة لم تكن بمعنى واحداً في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع، للمخاطبة، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم نحو لي وإني، إذا فرق بينهما من جهة المعنى، وإن كانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة؛ لأنها ياء لا تنفك لا يستقل بنفسه إلا أن المعنى مختلف، في حالة الرفع: نحو اضربي هي، ضمير متصل مثل: نا، لكن المعنى هنا يخالف لي وإني؛ لأننا لو أردنا مثلاً للياء: ((رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا)) [آل عمران: 193]، في الجميع هي متصلة، وفي الجميع هي بمعنى واحد، اضربي لي إني نقول: لا هنا يختلف، اضربي هذا للمخاطبة، إني، لي هذا للمتكلم، كذلك هم؛ لأنها وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة، فليست مثل نا؛ لأنها في حالة الرفع ضمير منفصل: {هم القوم لا يشقى بهم}، هم نقول: هذا ضمير منفصل، وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل: مررت بهم، وضربتهم، وهذا غلامهم، هذا ضمير متصل.

إذاً: فرق بين الياء وهم ونا، نا نقول مشتركة بين الثلاث مع اتحاد المعنى والاتصال، وأما الياء فهي متصلة في الأحوال الثلاث إلا المعنى يختلف بين حالتي الرفع والنصب والجر، وهم كذلك في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي حالتي النصب والجر هي ضمير متصل، ففرق بين نا وهذين النوعين.

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ نَا صَلَحَ ... كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنَحَ
 وَأَلَفَ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا ... غَابَ وَغَيْرُهُ كَقَامَا وَاعْلَمَا

هذا أراد به أن يبين ما اختص بالرفع فقلنا: هو خمسة:
 الألف: قُومًا.

والواو: قوموا.

والنون: قمن.

بقي اثنان:

ياء المخاطبة: اضربي.

وتاء الفاعل.

خمسة احفظها!

وَأَلَفٌ: أي مسمى ألف ليست الألف نفسها وإنما المراد مسمى الألف.

وَأَلَفٌ ك: قوما، -سيمثل له- والواو، أي: مسمى الواو، والنون، ضمائر رفع بارزة إذا اتصلت بالأفعال، هذه الثلاثة ضمائر رفع بارزة، ضمائر رفع؛ لأنها لا تقع إلا في محل رفع وهذا اختصاص بها، بارزة؛ لأنه يصدق عليها أن لها صورة في اللفظ وهذا واضح، إذا اتصلت بالأفعال، احترازاً مما إذا اتصلت بنحو: الضاربان والضاربون، حينئذ هي حرف والضمير مستتر، الضمير ليس بارزاً وإنما هو ما يقابله وهو مستتر.

الزيدان الضاربان عمرو.

أو جاء الضاربان عمرو،

الضاربان نقول: هذا فيه ألف الاثنين لكنه حرف، لأنه اتصل باسم ولم يتصل بفعل على اللغة المشهورة خلاف لغة أكلوني البراغيث.

كذلك جاء الضاربون زيداً.

الضاربون نقول: الواو هنا حرف دالٌّ على الجمعية وليس هو بضمير؛ لأن الضمير إنما يتصل بعامله وهو الفعل، قاموا نقول: الواو هنا ضمير، وأما الضاربون: الواو هذه علامة إعراب وليست بضمير، بل هي علامة إعراب.

والفاعل في الضارب - ضاربان - والضاربون نقول: هذا مستتر وجوباً.

لَمَّا، وألف: وما عطف عليه مبتدأ، لَمَّا هذه كائنة لَمَّا خير، متعلق بمحذوف، لَمَّا يعني: للذي غاب وغيره، يعني: يستعمل في شأن من؟ للغائب والمتكلم والحاضر، أو فيه تفصيل؟

لَمَّا غَابَ، للغائب، الزيدان قاما، الزيدون قاموا، النسوة قمن، هذا كله غائب.

وَعَیْرُهُ ما المراد بالغير هنا؟ أوردوا عليه أنه يشمل المخاطب والمتكلم لكنه أراد به المخاطب، إنما تكون للغائب والمخاطب.

وهنا قال: الألف والواو والنون من ضمائر رفع المتصلة وتكون للغائب وللمخاطب،

فمثال الغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن.

ومثال المخاطب: اعلما، واعلموا، واعلمن.

ويدخل تحت قول المصنف: وَعَیْرُهُ، المخاطب والمتكلم وليس هذا بدليل، يعني: المتكلم

بوارد معنا وإنما هو الغائب والمخاطب، ولا يقال بأنه يدخل ولم يدفع هذا الوهم بل

دفعه بالمثال؛ لأنه باستقراء الألفية من أولها إلى آخرها المصنف رحمه الله تعالى يعطي

الأحكام بالأمثلة.

وحينئذٍ قوله: كَقَامَا هذا مثال؛ لدفع التوهم الذي يمكن أن يدخل تحت قوله غيره، كأنه قال: غاب ومخاطب، لما غاب ومخاطب، أما المتكلم فليس بوارد، وإن كان اللفظ من حيث هو لو لم يأتي بمثال لسلم الاعتراض عليه، سلم الاعتراض عليه، وقيل هذا يحتمل، حينئذٍ عَمَّ والحكم خاص، والصواب: أنه مثل بمثال يدل على أن مراده بـ: غَيْرِهِ، المخاطب.

ويدخل تحت قول المصنف: وَغَيْرِهِ، المخاطب والمتكلم، وليس هذا بجيد؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً بل إنما تكون للغائب أو المخاطب نقول: وقد دفع الناظم رحمه الله هذا التوهم بالمثال إذ قال: كَقَامَا واعْلَمَا، فمثّل للأول: بقاما وبين مراده بغيره نحو: واعلما.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

وهذا على المشهور بفتح الكاف.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفِقٍ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

الضمير المنفصل، عرفنا أن الضمير البارز نوعان: متصل ومنفصل.

الضمير المتصل نوعان: وهو بارز: وهو ما له وجود في اللفظ.

قلنا: الضمير ينقسم إلى بارز ومستتر، والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل، والضمير المتصل نوعان، هذا شروع في النوع الثاني من نوعي الضمير وهو: المستتر، لكن قبل ذلك نقول: الضمير المتصل نوعان: بارز: وهو ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة، بارز: وهو ما له وجود في اللفظ يعني: له صورة ينطق به ولو بالقوة؛ ليدخل الضمير المحذوف؛ لأن الضمائر إما أن يكون مذكوراً وإما أن يكون محذوفاً وإما أن يكون مستتراً، والقسمة ثنائية.

المحذوف نجعله في البارز؛ لأنه في قوة الملفوظ؟؟؟، كما ذكرنا الصوت هناك، أدخلنا الضمائر المستترة، حينئذٍ نقول —هنا—: المحذوف في قوة الملفوظ، في قوة الذي له صورة وينطق به؛ لأنه إذا حذف حينئذٍ نقول: هل يمكن أن ينطق به أو لا؟ يمكن، وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ، زيداً ضربت ضربته الأصل نويت أنه ضربته فحذفت الضمير نقول: هذا محذوف؛ هل هو مستتر؟ لا ليس مستتراً لماذا؟ لأني لو أردت أن أنطق به لأمكنني ذلك حينئذٍ أقول: ضربته، رددته إلى أصله، إذاً البارز له وجود في اللفظ ولو بالقوة، فيدخل الضمير المحذوف فإن له وجوداً في اللفظ بالقوة؛ لإمكان النطق به بخلاف المستتر،

الذي يريد المصنف الآن أن يبينه، مستتراً من الاستتار وهو الحفاء والاختفاء، اختفاء ولذلك قيل الضمير الأصل في إطلاقه أنه على المستتر هذا الأصل، وأما إطلاقه على البارز الذي له صورة هذا من باب التوسع فحسب وإلا الأصل ليس له، لما نقول: أنا، هذا الضمير، ضمير مأخوذ من الضمور أو من الحفاء هذا ليس بخفي: أنا، ونحن، وأنت، هذا ليس بخفي، إنما الخفي: قم هذا الذي اختفى حينئذٍ نسميه ضميراً مستتراً، بخلاف المستتر فإنه لا وجود له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة؛ لعدم إمكان النطق به بل هو أمر عقلي.

ومستتر: وهو ما ليس كذلك وهو نوعان: الضمير المتصل نوعان: بارز، ومستتر.

والمستتر نوعان: مستتر وجوباً، ومستتر جوازاً.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَأَفْعَلٍ أَوْ أَفْعُلٍ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ (مَا): الذي يستتر من ضمير الرفع أو من بعض ضمير الرفع ما يستتر، يجوز فيه الوجهان.

مِنْ ضَمِيرٍ: جار ومجرور، متعلق بمحذوف خبر مقدم.

وَضَمِيرٍ: مضاف، والرفع مضاف إليه.

وَمَا: اسم موصول مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع.

مَا يَسْتَتِرُ: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً وتقديره يعود إلى ما والجملة لا محل لها صلة ما.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

* ما يجب إستتاره من الضمائر

* الضمائر المنفصلة وحكمها

* إذا أمكن الإتصال امتنع الإنفصال

* مايجوزفيه الوصل والفصل-ترتيب الضمائر

* نون الوقاية وأحكامها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم رحمه الله تعالى:
وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ ... كَافِعُ أَوْافِقٍ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ

هذا هو النوع الثاني مما يقابل الضمير البارز؛ لأن الضمير المتصل نوعان: بارز، ويقابله المستتر، ومن البارز المحذوف، وليس من المستتر، والفرق بينهما أن المستتر لا يمكن النطق به، يتعذر النطق به، وأما المحذوف حينئذ نقول: يجوز أن ينطق به ويلفظ به؛ لأن الذي يعتبر مستتراً استتاراً واجباً هو العمد، لذا يقال: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ، ما يستتر من ضمير الرفع، قدم الجار والمجرور ليدل على أن الاستتار خاص بضمير الرفع، وأما النصب والخفض فليس فيه ضمير مستتر.

وأما البارز فهذا كما ذكرنا يأتي في محل رفع، ويأتي في محل نصب، ويأتي في محل جر. الأصل فيما جاء في محل رفع أنه لا يجوز حذفه، هذا الأصل، إلا في مواضع يأتي في محلها إن شاء الله تعالى، وأما ضمير النصب والخفض فهذا إذا علم بعد الحذف حينئذ هو داخل في قول ابن مالك الآتي: وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا، وكذلك قوله: وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَ إِنْ لَمْ يَضِرْ، كله يأتي في محله.

إذاً البارز ينقسم إلى قسمين: الأول المذكور والثاني المحذوف، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين:

الأول: أن المحذوف يمكن النطق به، وأما المستتر فلا يمكن النطق به أصلاً، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل حين يقال: مستتر جوازاً تقديره هو أو مستتر وجوباً تقديره أنا أو أنت؛ وذلك لقصد التقريب على المتعلم. وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق.

والوجه الثاني: أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمدة في الكلام، وأما الحذف فكثيراً ما يقع في الفضلات كالمفعول وغيرها، ومن ضمير الرفع لا النصب ولا الجر؛ لأنه قدم ما حقه التأخير، (مَا يَسْتَتِرُ) هذا مبتدأ، (وَمِنْ ضَمِيرِ) هذا خبر مقدم حينئذ قدم ما حقه التأخير، فأفاد القصر والحصر، وهو إثبات الحكم في المذكور نفية عما عداها.

إذاً وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ، لا النصب، ولا الجر ما يستتر، هل مراده (ما يستتر) وجوباً، أو يشمل الجائز؟ على حسب الأمثلة، على حسب التي مثل بها.

كَافِعُ أَوْافِقٍ نَعْتِبُ: هذه كلها أمثلة للواجب، وأما تَشْكُرُ: إذا قلنا بفتح التاء حينئذ

صار واجباً، فاختص قوله: ما يستتر وجوباً، وأكثر الشراح على هذا، أن تشكرُ بفتح في التاء، وحينئذٍ صار محله بيان المستتر وجوباً، وهو في أربعة المواضع وسنزيد عليها، وأما إذا تشكرُ هي، إذا ضبطت بضم التاء إذ تشكرُ هند هي، حينئذٍ صار ماذا؟ صار هذا مثلاً للضمير المستتر جوازاً، وحينئذٍ نعم قوله: ما يستتر أنه المراد به الواجب ومراد به الجائز، ولكن أكثر الشراح على ما ذكرناه.

المستتر وجوباً: هو الذي لا يحل محله الظاهر، ألا يرتفع بعامله، وقوله: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ: خص ضمير الرفع بالاستتار؛ لأنه عمدة، الأعراب بالرفع هو إعراب العمدة، المراد بالعمدة هنا الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر، هذا الأصل فيه، وهنا المراد به الفاعل أو نائبه؛ لأنه عمدة يجب ذكره فإن وجد في اللفظ فذاك، وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا -يظهر- فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ، يعني: قدره وانو {إنما الأعمال بالنيات} فتتوي ثم ضميراً مستتراً، ولا تنطق به ولا وجود له في اللفظ، ولكنك تنويه. وإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة، فلا داعي إلى تقدير وجودهما، إذا عدما من اللفظ إلا غالبه، يعني سيأتي أنه لا بد من ذكر ضمير، وهذا فيما إذا كانت جملة الصلة جملة حينئذٍ لا بد من ضمير عائد على الموصول، وكذلك جملة الخبر إلى آخره إلا ما استثنى، الأصل في ضمير الجر والنصب أنه فضلة، ويجوز حذفه هذا الأصل، وما جاء في بعض المواضع أنه لا بد من ذكره، حينئذٍ يقال: هذا يستثنى من القاعدة.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَأَفْعَلٍ: هذا الموضع الأول الذي يستتر فيه الضمير وجوباً وهو فاعل، (افعل) فعل الأمر (اضرب، قم) هذا فعل أمر وفاعله دائماً لا يكون إلا مستتراً وجوباً وهو الذي لا يحل محله الظاهر ألا يرتفع بعامله، فعل الأمر كأفْعَلٍ، أَوَافِقُ، هذا فعل مضارع مبدوء بهمزة متكلم (أوافق، أضرب ..) إلى آخره. الفعل المضارع المبدوء بالهمزة نحو: أَوَافِقُ نَغْتَبِطُ: الفعل المضارع المبدوء بالنون، تشكرُ: الفعل المضارع المبدوء بالتاء.

هذه أربعة مواضع يكون فيها الفاعل ضميراً مستتراً واجب الاستتار، وهذه محلها ليست أمور اجتهادية أو أمور قياسية لا، وإنما هو سماع فقط، كل الباب من أوله إلى آخره، ولذلك الكلام فيه قليل، كل الباب من أوله إلى آخره النكرة والمعرفة ليس من باب الاجتهاد، لماذا؟ لأن التعامل هنا ليس مع تراكيب مبتدأ وخبر إلى آخره .. لا، إنما هو مع مفردات.

فالوضع فيه يكون وضعاً شخصياً، جعل اللفظ دليلاً على المعنى، هذا هو الوضع الشخصي، سواء كان اللفظ اسماً مبنياً كالضمائر أو غيرها فالحكم عام، فحينئذٍ نتعامل مع الوضعيات، وليس ثم أمور عقلية حتى نحتاج إلى أن نستنبط أو نفعل مثل ما قد يكون في بقية الأبواب، وإذا كان كذلك حينئذٍ يكون الاستعمال على وفق الوضع، إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، هذا الذي ينبغي أن يكون.

كَافْعَلْ أَوْافِقْ نَعْتِبْ إِذْ تَشْكُرْ، وزاد في التسهيل على هذه الأربعة اسم فعل الأمر كنزال .. اسم فعل الأمر (صه)، نقول: هذا اسم فعل أمر، واسم فعل الأمر يرفع فاعلاً، كما هو الشأن في (هيئات العقيق)، هيئات العقيق هذا اسم فعل ماضي، واسم فعل الأمر يرفع فاعلاً وهذا الفاعل ضمير مستتر واجب الاستتار.

نزال يعني: أنت، (صه) يعني: أنت، (مه) يعني أنت .. وحينئذٍ صار الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً.

وزاد في التسهيل اسم فعل الأمر كنزال، وأبو حيان زاد في الارتشاف اسم فعل المضارع كأؤه، وابن هشام في التوضيح فعل الاستثناء كقاموا ما خلى زيداً .. قاموا في الارتشاف زاد ماذا؟ اسم فعل المضارع (أوه).

وابن مالك في التسهيل زاد اسم فعل الأمر، اسم فعل الأمر، الضمير فيه مستتر وجوباً، اسم فعل المضارع الضمير مستتر فيه وجوباً.

أفعال الاستثناء الآتي ذكرها: قاموا ما عدا زيداً، عدا فعل ماضي، وهو يتعين أن يكون فاعلاً لماذا؟ لتقدم المصدرية عليه، زيداً هذا مفعول به، أين الفاعل؟ ضمير مستتر وجوباً يعود على البعض المفهوم مما سبق.

إذاً عدا، وخلا، وحاشا .. الاستثنائيات إذا كانت أفعالاً صار الفاعل فيها ضميراً مستتراً وجوباً.

وزاد في التوضيح فعل الاستثناء كقاموا ما خلا زيداً وما عدا عمرواً ولا يكون خالداً، وأفعل في التعجب ك: (ما أحسن زيداً) ما أحسن زيداً .. (ما) تعجبية، مبتدأ، وأحسن نقول: هذا فعل ماضي، أين فاعله؟ ضمير مستتر وجوباً يعود على ما.

إذاً هذا موضع من المواضع التي تزداد في هذا المحل، وأفعل التفضيل ((هُم أَحْسَنُ أَثَانًا)) أحسن هم، فعل التفضيل سيأتي في محله أنه يرفع ضميراً مستتراً، وما عدا هذه المذكورات وهو الماضي والظرف والصفات يستتر فيها الفاعل جوازاً، ما عدا هذه المذكورات إذا عددنا التي يستتر فيها الفاعل وجوباً عرفنا بعد ذلك ما يستتر فيه جوازاً.

قال الشارح: ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز، ينقسم -هو الضمير المتصل- لا مطلق الضمير، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، والمراد بواجب الاستتار ما لا يحل محله الظاهر.

والمراد بجائز الاستتار ما يحل محله الظاهر، وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة: فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل، والفعل المضارع الذي في أوله همزة كأوافق، الفعل المضارع الذي في أوله النون نغبت أي: نحن، الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد (تشكر)، وفسرها بفتح التاء أي: أنت. هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

ومثال جائز الاستتار -هذا تبرع من الشارح-: زيد يقوم أي: هو، يقوم زيد، زيد يقوم .. قم. هذا دائماً لا يمكن أن يحل محله الظاهر، لكن يقوم هذا يحتمل أنه قد يرفع ظاهراً يلفظ به، وقد يرفع ضميراً مستتراً، زيد يقوم أي: هو، يقوم زيد: رفع ظاهراً حل محله الظاهر، أما زيد يقوم في هذا التركيب نقول: هنا جائز الاستتار؛ لأنك لو قدمت وأخرت حل محل الضمير المستتر اسم ظاهر، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محله الظاهر، فتقول: زيد يقوم أبوه، جاء بـ: (أبو)، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبة نحو هند تقوم (هي) تقوم هنـد، وما كان بمعناه نحو: زيد قائم أي: هو، زيد قائم أبوه، زيد قائم هو، إذاً رفع ضميراً مستتراً ورفع اسماً ظاهراً.

حينئذٍ برفعه الاسم الظاهر علمنا أنه في وقت استتاره أن استتاره جائز لا واجب؛ لأن ما كان مستتراً استتاراً واجباً هذا لا يمكن أن يرفع فاعلاً ظاهراً البتة.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ ... وَأَنْتَ وَالْقُرُوعُ لَا تَشْتَبِهْ

هذا شروع في النوع الثاني من قسمي الضمير وهو المنفصل، انتهينا من المتصل، الآن سيذكر لنا المنفصل، وهو الذي يستقل بنفسه، وهذا ينقسم بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين -الضمير المنفصل-: أولاً: ما يختص بمحل الرفع.

وهو: (أنا وأنت وهو)، والذي أشار إليه وفروعها، وهو ما أشار إليه بقوله: وذو ارتفاع.

الثاني: ما يختص بمحل النصب وهو (إيا)، وذو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ... إِيَّايَ،

بيتان: البيت الأول للذي يختص بمحل الرفع وهو اثنا عشر ضميراً وما يختص بمحل

النصب وهو (إيا) فقط، وله فروع.

إذاً هل يأتي في محل جر؟ الجواب: لا. لا يكون الضمير المنفصل في محل جر البتة، إلا

كقول بعضهم: أنا كأنت، هكذا قيل، وقع مجروراً وذلك لكراهة التكرار، وإلا لقال: أنا

كَكَ، أنا مثلك .. أنا كَكَ، بدلاً من هذا تقول: أنا كَأنت؛ لئلا يفضي إلى التكرار فتأتي بضمير منفصل، والأصل أنه لا يكون في محل جر إلا في مثل هذا الكلام، لكنها ركيكة هذه ليست بالفصح، فهنا وقع ضمير رفع في محل جر، على سبيل النياحة، وكذلك: أنت كأنا.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ، وَذُو ارْتِفَاعٍ: أي ضمير مرتفع، أي محلاً لأن الرفع إنما يكون للمحل في الضمائر لا في اللفظ.

وَذُو ارْتِفَاعٍ، أي محلاً: مرفوع محلاً وهو منفصل، وَانْفِصَالٍ، يعني: في حال انفصال، هذا فيه احتراز عما سبق ذكره، وإن كان لا يحتاج إلى الاحتراز؛ لأنه ذكر أولاً المتصل ثم لما أتاهم شرع في النوع الثاني؛ لأن ثم أمرين: أولاً: المتصل، وهو الذي لا يستقل بنفسه، ثم المنفصل وهو الذي يستقل بنفسه.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: هذا معطوف على ارتفاع، (أنا) للمتكلم، (هو) للغائب، و (أنت) هذا للمخاطب، هذه كم؟ ثلاثة.

قال: وَالْفُرُوعُ -على هذه الثلاث- لا تَشْتَبِهُ، لا تلتبس عليك يا طالب العلم؛ لأن (أنا) للمتكلم فرعه واحد، وهو (نحن)، و (هو) هذا للغائب المفرد المذكور فرعه (هي، وهما، وهم، وهن) أربعة، أربعة واثنان، ستة.

و (أنت) للمخاطب وفرعها (أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن) اثنا عشر ضميراً، لا تَشْتَبِهُ عليك لأنها سهلة.

وذكر ذلك بأن اختلاف أنواع الفروع مظنة اشتباه بعضها ببعض، إذا قيل: فروع، وقاعدة، وأصل .. قد يلتبس بعضها ببعض، لكنه نفى هذا، وقال: لا تَشْتَبِهُ؛ لأنها في الأصل هي سماعية منقولة، هذا الأصل فيها محفوظة، يعني يحيلك الموقف على ما لم يذكره هنا من الفروع.

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: إذاً أنا للمتكلم، هو للغائب، وأنت للمخاطب.

أما قوله: أنا، فمذهب البصريين أن ألف أنا زائدة، وأن الضمير أن فقط، ونا الألف هذه (أنا) مؤلف من كم حرف؟ الهمزة والنون والألف، عند البصريين أن الضمير (أنا) ليس كله مركباً، وإنما أصله أن، والألف هذه زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، ومذهب الكوفيين أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة هذا هو الظاهر؛ لأننا قلنا هذه ألفاظ مسموعة محفوظة، والأصل أنه لا يدخلها اجتهاد.

(أنا) مر معنا أن الضمير قد يقع وقد يوجد ويوضع على حرف، وقد يوضع على حرفين، وقد يوضع على ثلاثة أحرف .. إذاً مذهب الكوفيين أن الاسم المجموع على الأحرف الثلاثة، وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير، الهاء والواو هو كله ضمير، وكذلك هي.

ومذهب الكوفيين الهاء من (هو، وهي) الضمير، الهاء فقط، وأما الواو والياء هذا إشباع. هو، هي قالوا: الياء هذه إشباع للكسرة. وأما هما وهم وهن فمذهب البصريين أن الميم والألف في هما والميم في هم والنون في هن حروف زائدة، والضمير الهاء فقط، حينئذٍ لا يلتفت إلى كون الكلمة كلها هي الضمير، هما الضمير هو الهاء، والميم هذه حرف عماد، والألف هذه دالة على التثنية؛ لأنهم قالوا: الأصل (إنه) هذا الأصل فيه، ضمير متصل، ثم لما انفصل أشبع واواً وصار هو. حينئذٍ الواو هذه ليست أصلية عندهم، فإذا ألحق به ما يدل على التثنية أو يدل على الجمع حينئذٍ جعلوه حروفاً زوائد ورجعوا إلى الأصل، ولو قال: كلها كما هي تسمع وهي ضمائر وتبنى على آخرها لكان أريح.

ومذهب البصريين أن: (أنت، أن) هي الضمير (أنت) والتاء هذا حرف خطاب، نقول: (أن) هي الضمير عند البصريين، والتاء للخطاب، وأنتما (أن) ضمير منفصل، والتاء للخطاب، والميم والألف للتثنية.

ومذهب الكوفيين أن الجميع ضمير أنت كلها ضمير، وهذا أحسن. ومذهب ابن كيسان أن الضمير التاء فقط، وكثرت بـ (أن) أنت التاء هي الضمير، و (أن) هذا من باب التكثير -زيادة توصية-، أنت التاء هذه هي ضمير، وأن هذه زيادة. على كل هذه اجتهادات ونظر، والأصل أنه ما سمع يبقى كما هو. وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ ... وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

إذاً البارز ينقسم إلى متصل ومنفصل، فالمتصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وسبق الكلام على ذلك.

والمنفصل: يكون مرفوعاً ومنصوباً ولا يكون مجروراً. وذكر المصنف في هذا البيت المرفوع المنفصل وهو: اثنا عشر (أنا) وهذا له فرع واحد، وهو للمتكلم وحده، و (نحن) للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، نحن كتبنا مثلاً يكون معنا واحداً؟ يكون فاعلون، وأما إذا كان معظم نفسه نحن فعلنا كذا وكذا، حينئذٍ يحتمل هذا ويحتمل ذاك، هل هو مجاز في الثاني أو لا؟ محل خلاف. (وأنت) وهذا له أربعة فروع: أنت للمخاطب، وأنت للمخاطبة، وأنتما للمخاطبين أو

المخاطبتين، وأنتم للمخاطبتين، وأنتم للمخاطبات.
و (هو) للغائب وله أربعة فروع: "هي" للغائبة و "هما" للغائبتين أو الغائبتين، و "هم"
للاثنين و "هن" للغائبات.

ثم قال:

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ... إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

هذه كلها عبارات ليس فيها كلام كثير.

وَذُو انْتِصَابٍ: إنما المراد بها التعداد، سيأتينا أبيات كثيرة على هذا المنوال سنمشي فيها
إن شاء الله.

وَذُو انْتِصَابٍ يعني: ضمير منتصب، في انْفِصَالٍ، هناك قال: وَذُو ارْتِفَاعٍ وانْفِصَالٍ، وهنا
قال: في انْفِصَالٍ، ما المراد؟ من باب التفنن فحسب.
وَذُو انْتِصَابٍ في انْفِصَالٍ: أي: في حال انفصال.
قال هنا: في انفصال، وفيما سبق: وانفصال من باب التفنن كما قال الصبان.

جُعِلَا إِيَّايَ: جُعِلَا الذي هو المنتصب، المنفصل إِيَّايَ، والتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا: ليس
ملتبس كما هو الشأن في ذي ارتفاع.

لكن هنا ذكر إِيَّايَ فحسب، هناك قال: أنت، هو، (نحن، أنا، وهو، وأنت)، مثل
للالثة الغائب، والمتكلم، والخطاب.

هنا قال: إِيَّايَ ولم يقل: إِيَّاكَ وإِيَّاهُ، لم يقل: إِيَّايَ وإِيَّاكَ وإِيَّاهُ؛ لأن اللفظ واحد، اللفظ
متحد، وهذه إما ضمائر على خلاف، وإما أنها لواحق حروف.

إِيَّايَ: (إيا) هي الضمير، وما بعده لواحق، يعني زوائد حروف، فإياه والكاف والهاء
حروف (إياه، وإياك، وإيائي) الياء حرف، وإياك، الكاف حرف، وإياه، الهاء حرف،
وهذا مذهب سيبويه، واعترض بأن حد الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو

غائب، وإيا وحدها لا تفيد، ما هو حد الضمير؟

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ ... كَأَنَّتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

فهل ينطبق على إيا؟ لا ينطبق؛ لأن إيا وحدها لا تدل لا على غائب ولا على حاضر
ولا على متكلم، فكيف نقول: هي ضمير؟ لا يصدق عليها الحد، وإيا وحدها لا تفيد
ذلك، وأجاب بأن إيا مشتركة بين الثلاث التي هي المتكلم والمخاطب والغائب وضعاً،

واللواحق تميز بين ذلك.

إذاً ما جيء بهذه الحروف إياه وإياك وإياي إلا من باب التمييز، فهو حرف زائد قصد به تمييز إيا، ما المراد به؟ يحتمل، فهو لفظ مشترك.

المذهب الثاني: أن اللواحق هي الضمائر، وإيا حرف عماد، يعني العكس، إياه الهاء هو الضمير، إياي الياء هو الضمير، إياك الكاف هو الضمير، وإيا حرف عماد، يعني يتكئ عليه.

وهذا مذهب جماعة من البصريين والكوفيين واختاره أبو حيان.

ثالثها: أن إيا وما بعدها ضمير أيضاً كلاهما، إيا ضمير، والياء ضمير، إيا ضمير والكاف كذلك والهاء، وقد أضيف أولها إلى ثانيهما، وهذا مذهب الخليل واختاره ابن مالك، لكنه ضعيف جداً؛ لأن الإضافة من خواص الأسماء؛ إذ لو قيل بالإضافة حينئذٍ عارض الشبه الذي قررناه أولاً ما هو من خصائص الاسم، حينئذٍ الأصل ألا يقال بأنها مبنية، كيف يقال: إنها مضافة وملازمة للإضافة، ثم بعد ذلك تبقى مبنية؟ إن قالوا: وجه الشبه موجود، نقول: عارضه ما هو من خصائص الأسماء، كما هو الشأن في اللذان واللتان قلنا: هذه الأصل أنها مبنية لوجود وجه الشبه - الافتقار أو نحو ذلك -، حينئذٍ لما جاءت على صورة المثنى أو مثنى حقيقةً حينئذٍ عارض ذلك الشبه ما هو من خواص الأسماء فرجعت إلى الأصل وهو الإعراب، إيا، والكاف إذا قلنا ضمائر أضيف الأول إلى الثاني إذا صارت مضافة، مثل أي الشرطية، وأي الاستفهامية.. هذه خرجت عن كونها مبنية، أسماء الشرط كلها مبنية إلا إيا، ((أَيَّا مَا تَدْعُو)) نقول: هذه معربة، لماذا؟ لأنها ملازمة للإضافة والإضافة من خواص الأسماء فقد عارض وجه الشبه ما هو من خصائص الأسماء فهذا ضعيف وهو الذي اختاره ابن مالك رحمه الله تعالى والخليل.

ورابعها: أن إي اسم ظاهر مضاف لما بعده، وما بعده هو الضمير وهذا مذهب الزجاج، نفس الأول لكن الضمير هو الثاني، ومذهب سيبويه هو المرجح أن إيا لوحدها ضمير، وبقيت الحروف هذه أو الوصلات تعتبر أحرف ليست بضمائر.

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ... إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ، على هذا الأصل الذي ذكر وهو إيا ليس مشكلاً عليك يا طالب العلم؛ لأن المسألة سماعية -نقل-، فحينئذٍ ترجع إلى كتب أهل العلم فتتظر فيها فإذا بها اثنا عشر (إيائي) للمتكلم وحده، و (إيانا) للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، و (إياك) للمخاطب، و (إياك) للمخاطبة، و (إياكما) للمخاطبين أو المخاطبتين، و (إياكم) للمخاطبين، و (إياكن) للمخاطبات، و (إياه)

للغائب، و (إياها) للغائبة و (إياهما) للغائبين أو الغائبتين و (إياهم) للغائبين و (إياهن) للغائبات.

إذاً تلخص من هذا أن الضمير بنوعيه المتصل والمنفصل: خمسة أنواع: مرفوع متصل، مرفوع منفصل، منصوب متصل، منصوب منفصل، ومجرور ولا يكون إلا متصلاً، هذه كم؟ خمسة أنواع.

مرفوع متصل: قمتُ، مرفوع منفصل: (أنا)، منصوب متصل، منصوب منفصل. إذاً كل من المتصل والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، هذه أربعة، مرفوع متصل، مرفوع منفصل، منصوب متصل، منصوب منفصل، بقي ماذا؟ ما انفرد به المتصل وهو في محل جر.

وأما مجرورٌ منفصل هذا لا وجود له، إلا (أنا كُنت)، وهذا كلام ركيك. إذاً ما ذكرناه هو العمدة.

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ... إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

هذه قاعدة في باب الضمائر، بعدما عرفنا أن الضمير متصل وأن منه منفصل، حينئذٍ إذا جاء تركيب وأمكن أن تأتي بالمنفصل لا يجوز لك أن تعدل عنه إلى المنفصل، إذا أمكنك أن تأتي بمنفصل ومتصل حينئذٍ لا يجوز لك لغة أن تأتي بالمنفصل وتعدل عن المتصل.

وَفِي اخْتِيَارٍ: يعني: لا في حال الضرورة وإنما هو في سعة الكلام وفصاحة الكلام.

لَا يَجِيءُ -الضمير- الْمُنْفَصِلُ: المنفصل ما إعرابه؟

التقدير قد يكون تقدير إعراب وقد يكون تقدير معنى، فنقول: لا يجيء الضمير المنفصل، هذا تقدير معنى، والمنفصل من حيث اللفظ فاعل مرفوع، ورفع ضمته مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي، هذا الذي أردته، فاعل مرفوع، أليس كذلك؟

فحينئذٍ إذا كان الفاعل مرفوع ولو ما نطق به، في حال الوقف كل الحركات تقدر،

ومن الغلط تقول: جاء زيد، اعرب زيد؟ زيد فاعل مرفوع ورفع ضمته ظاهرة على

آخره! هذا مثل المسجل، غلط هذا، وإنما تقول: جاء زيد، زيد فاعل مرفوع ورفع

ضمته مقدرة، إعرابه تقديري ليس بظاهر؛ لأن الحركة إنما تكون في حالة الوصل، وأما في

حالة الوقف فالعرب لا تقف إلا على ساكن، فإذا وقفت على كلمة لا تعربها أبداً إعراباً

ظاهراً، وإنما تعربها إعراباً مقدراً -انتبه-، جاء زيد، زيد فاعل مرفوع ورفع ضمته ظاهرة؟

لا. غلط، أين الضمة الظاهرة؟ وإنما هي ضمة مقدرة على آخره، منع من ظهورها

اشتغال المحل بسكون الوقف؛ لأن العرب لا تقف إلى على ساكن.
كذلك رأيت زيد على لغة ربعة نفس الكلام، مررت بزيد. نقول: هذا زيد كذلك مجرور
وجره كسرة مقدرة على آخره ..
هنا المنفصل وقف عليه بالسكون، حينئذٍ نقول: الضمة مقدرة، لكن ليس سكون
الوقف وإنما هو سكون الروي.

إذاً: في اختيَارٍ في سعة الكلام لا يجيء الضمير المنفصل متى؟ إذا تأتي -أمكن- أن
يجيء الضمير المتصل، كذلك سكون وقف، إذا تأتي أن يجيء ويثبت الضمير المتصل.
كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، لماذا؟
لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير، لأن القاعدة الكبرى التي تعم
اللغة كلها من أولها إلى آخرها، نحوها، وصرفها، وبيانها .. قاعدة الاختصار، وما
وضعت الضمائر إلا من أجل الاختصار، وما جيء بالثنى إلا من أجل الاختصار، ولا
جمع المذكر السالم إلا من أجل الاختصار، ولا ما جمع بألف وتاء إلا من أجل الاختصار
والضمير منه، الضمير داخل في هذه القاعدة.

لما فيه يعني الإتيان بالمتصل وترك المنفصل، نقول: هذا طرداً للقاعدة التي وضع الضمير
من أجلها وهو الاختصار، فمثلاً نقول: أكرمتك، أكرمت إياك، أيهما أخصر؟
أكرمتك، خفيفة كاف حرف، أما إياك تشديد وكاف وهمزة ثقيلة، أكرمت إياك، هذا لا
يجوز لغة، لماذا؟ لأنه أمكن أن تأتي بالضمير المتصل، وما دام أنه أمكن أن تأتي بالضمير
المتصل أكرمتك حينئذٍ لا تعدل عنه إلى الضمير المنفصل إلا لضرورة أو معنى لا يقوم
إلا بذلك، فإن لم يتأتى لك ذلك، بأن تأخر عنه عامله، أو حذف، أو كان معنوياً، أو
حصر، أو أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، فصل، يعني ثم ما يكون معنىً
بلاغياً، أو خلافاً لقاعدة نحوية، فحينئذٍ يؤتى بالضمير المنفصل مع إمكان الإتيان
بالضمير المتصل ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) نعبدك، ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ))، نعبدك، أمكن أو لا؟ نعم
أمكن، في اللفظ أمكن، اترك المعنى، (إياك والكاف) نعبدك، نعبد إياك، فحينئذٍ أمكن
الإتيان بالضمير المتصل ومع ذلك عدل عنه إلى الضمير المنفصل، لكن هنا حكمة
وغاية ومعنى بلاغي وهو إفادة الحصر.

إذاً: عارض هذه القاعدة ما يجعل هذا المثال يستثنى من القاعدة ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) لما أريد
الحصر والقصر على نفي العبادة عن غير الله عز وجل، وحصرها في وجودها بأن يكون
المعبود الحق مفرد بالعبادة هو الله عز وجل، حينئذٍ قدم ماحقه التأخير فانفصل الضمير،

((أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ))، أريد به الحصر والقصر، ألا تعبدوه -هذا الأصل- إياه، ضمير، ((أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ))، لما أريد الحصر والقصر حينئذٍ انفصل الضمير.

إذاً القاعدة الأصلية التي يرجع إليها عند عدم وجود معنى يخالفها أن يقال بأنه: متى ما أمكن الإتيان بالضمير المتصل لا يعدل عنه إلى الضمير المنفصل؛ لما فيه من الاختصار المطلوب الموضوع لأجله الضمير.

فالغرض من وضع المضمورات هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، المتصل: الكاف، والياء المنفصل، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال لضرورة نضم أو لغرض بياني.

وذكروا مواضع كثيرة مما يجوز الإتيان بالضمير المتصل بل قد يتعين انفصال الضمير ولا يمكن المجيء به متصلاً في مواضع كثيرة، ذكر هنا محيي الدين عشرة منها:

أن يكون الضمير محصوراً، ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)) هنا لا يمكن، لو قيل: (ألا تعبدوه) هذا صح، لكن من جهة اللفظ، لكن هل وافق المعنى المراد من الآية؟ الجواب: لا. والبحث هنا لفظي فحسب، لا ينظر إلى المعنى، لكن إذا أردنا المعنى الذي أراده الله عز وجل وهو نفي العبادة عن غيره وإثباتها له وحده لا شريك له، فحينئذٍ صح أن يقال بأنه: لا يتأتى هنا أن يأتي بالمتصل مع كونه يمكنه من جهة اللفظ فحسب ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)) والمثال واضح، ومثله ما ذكره الشارح: إياك أكرمت يعني: لم أكرم غيرك، ففيه إثبات الحكم بالمذكور ونفيه عما عداه. وقد جاء الضمير في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ولذلك قال: (وَفِي اخْتِيَارٍ) يعني: في سعة الكلام في النثر، وأما في الشعر فالشعر له أحكامه وضروراته.

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

ضمنتهم، ضمنت إياهم، عدل عن الضمير المتصل وهو ضمنتهم إلى ضمنت إياهم، نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأن القاعدة متى ما أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا عدول عنه إلى المنفصل البتة إلا إذا كان ثم أمر معنوي أو بلاغي، فحينئذٍ ينظر فيه في باب البلاغة.

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتَّصَالاً ... اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

هذا استثناء، القاعدة أنه متى ما أمكن الإتيان بالمتصل لا يعدل عنه إلى المنفصل،
استثنى مسألتين فيهما خلاف: اختار المصنف فيهما الاتصال، خلافاً لسيبويه - غيري
- أي: سيبويه اختار الانفصال.

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ: في الأول قال: لا يأتي منع منعاً باتاً (لا يَجِيءُ الْمُنْفَعُ فَفَصِلْ) أبداً لا
يجيء، هذا نفي بمعنى النهي، وهنا استثنى (وَصِلْ أَوْ) هذا للتخيير، لأنه قال: والخلف،
بمعنى ماذا؟ بمعنى الاختلاف في الراجح من الوجهين، فدل على أن المسألة فيها نزاع
وفيهما خلاف كبير

(وَصِلْ) على الأصل (أو أَفْصِلْ) للطول، أيهما الأصل الوصل أم الفصل؟ الوصل، لذا
قلنا القاعدة المطردة هي الوصل.

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَعُ فَفَصِلْ ... إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

إذا قال: صل، نقول: هذا على الأصل، وقدمه على الفصل لأنه أرجح عنده، وابن
مالك إذا قدم الشيء في الغالب المطرد عنده أنه يرجحه، ولذلك (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ
الْلَامُ فَقَطْ، دل على أنه رجح الأول؛ لأنه قدمه (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، ذكر قولين، ومع
ذلك هنا قدم الوصل وقال: وَاتَّصَالَ اخْتَارَ أَيْدِ هَذَا، يعني أتى به من جهة المفهوم لأنه
قدمه، ثم نص بالمنطوق على أنه اختار الوصل.

(وَصِلْ) على الأصل (أو أَفْصِلْ) وهذا للطول.

هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ: سَلْنِي إِيَّاهُ، سَلْنِيهِ، عندنا ضميران: الياء، والهاء.

إذا: كل منهما ضمير، والمسألة مفروضة في ماذا؟ في فعل يتعدى إلى مفعولين؛ لأننا
نقول: صل أو افصل، ضمير الأول يحتمل الوصل والفصل والثاني كذلك، إذا هما
ضميران يتعين في هذا أن تكون المسألة مفروضة في ضميرين.

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ: يعني: ثاني ضميرين أولهما أخص، وغير مرفوع، والعامل
فيهما غير ناسخ للابتداء.

عندنا ضميران أولهما أخص، انظر إلى (سَلْنِيهِ) الياء أخص من الهاء؛ لأننا قلنا المراتب
ثلاثة: المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، الياء للمتكلم، والهاء للغائب، إذاً (سَلْنِيهِ)
ضميران: الأول أخص من الثاني، وغير مرفوع.

ثم العامل: سل، هذا لا ينصب مفعولين الثاني خبراً في الأصل، هذا مثل: أعطى وكسى،

فحينئذٍ ينصب مفعولين الثاني ليس أصلهما خبراً، ولذلك نقول: الأول العامل فيهما في الضميرين غير ناسخ للابتداء سواء كان فعلاً نحو سَلْنِيهِ وسَلْنِي إِيَاهُ، حينئذٍ يجوز الوصل فتقول: سَلْنِيهِ كما نطق به المصنف وقدمه؛ لأنه الأرجح عنده.

ويقال على الفصل: سَلْنِي إِيَاهُ، سَلْنِي: الياء أبقيتها كما هي، وإِيَاهُ: الهاء هي التي فصلتها وجئت بدلها بضمير منفصل.

إذاً الفعل إذا نصب ضميرين وكان متعدياً الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، يعني هذا ليس من النواسخ، والأول -أول الضميرين- أخص من الثاني، حينئذٍ نقول على مذهب الناظم: أن الوصل أرجح من الفصل، سَلْنِيهِ أرجح من سَلْنِي إِيَاهُ، يجوز الوجهان، لو قال قائل: سَلْنِي إِيَاهُ، هذا خالف القاعدة، نقول: هذا مستثنى من القاعدة.

(وَمَا) أي: وكذا، (مَا أَشْبَهَهُ) يعني: كل فعل أشبه سَلْنِيهِ، يعني ثاني ضميرين أولهما أخص غير مرفوع، والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء، العامل ليس من النواسخ .. هذا هو الفرق بين المسألة الأولى والمسألة الثانية، (كُنْتُهُ)، (خَلَّتْنِيهِ). المسألة الأولى: ليس العامل من النواسخ.

المسألة الثانية: قال: في كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى كَذَاكَ خِلَّتْنِيهِ.

المسألة الثانية هي عين المسألة الأولى، إلا أن العامل يعتبر من النواسخ، هل الحكم واحد؟ المصنف اختار في المسألتين: الوصل على الفصل، (في كُنْتُهُ) يعني: في اتصال وانفصال ما هو خبرٌ لكان، أو إحدى أخواتها الخلف انتمى.

في اتصال وانفصال ما هو خبر لكان، أو إحدى أخواتها الخلف، أي الاختلاف (انتمى) أي: انتسب بين النحاة.

كذلك: أي مثل الخلاف الواقع في (كنته)، أو مثل الهاء من خلتنيهِ في اتصاله وانفصاله خلاف انتسب.

يحتمل هذا أو ذاك، كذلك أي: مثل كنته في وقوع الخلاف في اتصال الضمير وانفصاله خلتنيهِ.

خلت: هي أخت ظن، كان: ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، إذا كان الاسم والخبر ضميرين، كنته .. كنت، التاء هنا ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان، كنته الضمير الثاني الهاء في محل نصب خبر، كنت إِيَاهُ، كنته: يجوز فيه الوجهان، لماذا؟ لأن كان هنا تعدت إلى ضميرين: الأول في محل رفع، والثاني في محل نصب، ثم هي من النواسخ، والثاني الذي هو الهاء خبر في الأصل.

ظننته خلتنيهِ نفسه، ظننته التاء هنا في محل نصب فاعل، التاء هنا فاعل، (ني) النون

هذه وقاية (وَقَبْلَ يا النَّفْسُ)، والهاء مفعول ثاني، نمشي على مثال المصنف.
كذلك خلتنيه، يعني الهاء من خلتنيه في اتصاله وانفصاله خلاف انتمى.

في المسألتين المصنف رحمه الله تعالى قال: واتصالاً اختار، اتصالاً هذا مفعول مقدم،
والألف للإطلاق، اختار، هذا فعل مضارع، اختار اتصالاً، يعني اتصال هاء سلنيه،
وهاء كنته، وهاء خلتنيه، فلا أقول: سلني إياه أرجح من سلنيه، ولا أقول: كنت إياه
أرجح من كنته، ولا أقول: خلتنى إياه من خلتنيه، بل العكس هو أرجح عند المصنف.
غَيْرِي: سيبويه قالوا: لم يصرح به تأدياً.

غَيْرِي اخْتَارَ: الانفصال على الوصل، واتصال اختار، تبعاً لجماعة من النحاة، وإن كان
الجمهور على مذهب سيبويه، لكن الجمهور على مذهب سيبويه من باب إذا قالت
حذام فصدقوها، كما قال ابن عقيل، هو نص على هذا، يقول: هو المشافه للعرب:
وإذا قالت حذام فصدقوها، وهذا ليس بمقياس تبعاً لجماعة؛ إذ الأصل في الضمير
الاختصار، هذا الأصل، حينئذ الرجوع إلى الأصل نقول هو الأصل، إذا كان سلنيه هذا
يسانده الأصل وهو الاختصار في الضمير، لماذا أرجح سلني إياه عليه؟ وكذلك كنته، إذا
كان هذا يؤدي إلى الموافقة للاختصار - الأصل في وضع الضمائر -، لماذا أرجح كنت
إياه عليه، وكذلك خلتنيه، ولأنه وارد في الفصحى قال صلى الله عليه وسلم: {إن يكنه
فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله} هنا جاء الوصل.

الصواب في المسألة أن يقال: ورد الوصل وورد الفصل، يعني ورد الأمران.
بعضهم رأى أن الأكثر في لسان العرب هو الوصل فرجحه، وبعضهم نظر ورأى أن
الفصل هو الأكثر في لسان العرب، وعليه رجح الفصل على الوصل كما هو مذهب
سيبويه، إذا جاء في فصحى الكلام، ولذلك جاء ((فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ)) [البقرة: 137]
ليس في السنة فحسب، ((فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ)) [البقرة: 137]، وجاء: ((أَنْلِزِمُكُمُوهَا))
[هود: 28]، ((إِنْ يَسْأَلُكُمُوهَا)) [محمد: 37] كلها أمثلة للمقام الذي نحن فيه.

غَيْرِي اخْتَارَ الانفصالاً: غيري - سيبويه رحمه الله والجمهور - اختار الانفصال على
الوصل، لكونه في الصورتين خيراً في الأصل، في الصورتين كنته، وخلتنيه خيراً في الأصل،
ما يتأتى في الأولى ولو بقي على ما كان لتعين انفصال كما تقدم، يعني كأنه يقول:
تعارض عندنا أصلاً: الأصل هو اتصال الضمير، والأصل هو انفصال الخبر، أيهما
أولى بالترجيح؟ قال: الخبر لو لم يرد ضميراً وجاء اسماً ظاهراً لكان منفصلاً؛ لأنه الأصل
فيه.

فكانه جعله مستثنى من متابعة الأصل، ابن مالك رحمه الله تعالى رأى أنه وجد في القرآن في أمثلة عديدة وورد في لسان العرب في أمثلة عديدة، فرجح الاتصال مع جواز الانفصال، ورجح سيبويه الانفصال مع جواز الاتصال.

قال ابن عقيل -حتى تفهم المسألة-: أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً، فأشار بقوله: سَلْنِيهِ إِلَى مَا يَتَعَدَى إِلَى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهُمَا لَيْسَ خَبَرًا فِي الْأَصْلِ، وهما ضميران، واضح هذه العبارة؟ سَلْنِي إِيَّاهُ، سَلْنِيهِ، هذا ضابط المسألة أن يقال: فعل يتعدى إلى مفعولين الثاني -وهو الهاء- ليس خبراً في الأصل وهما ضميران.

ابن هشام في التوضيح عبر بأسلوب آخر فقال: أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر.

عامل الضمير سَلْنِي، سل .. عمل في الياء وعمل في ضمير آخر -نفسها-، أعرف منه مقدم عليه، يعني الأول أعرف من الثاني وهو مقدم عليه، وليس مرفوعاً، هذا قيد؛ لأنه إن كان مرفوعاً وجب الوصل (ضربته) وجب الوصل هنا، وهنا سَلْنِيهِ الضميران ليسا مرفوعين.

ولو كان غير أعرف وجب الفصل تقول: أعطاه إياك، أو أعطاه إياي، أو أعطاك إياي، يجوز هذا وذاك، بل هو رأى الوجوب.

فالوصل هنا أرجح في سَلْنِيهِ؛ إذ العامل فعل غير ناسخ كهاء سَلْنِيهِ، ومثّل بقوله: ((فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ)) [البقرة: 137]، ((إِنْ يَسْأَلُكُمُوهَا)) [محمد: 37]، ((أَنْزِلْهُمْ كُمُوهَا)) [هود: 28].

وإن كان فعلاً ناسخاً -وهو المسألة الثانية- نحو: خلّنتيه، فالأرجح عند الجمهور الفصل، أخي حسبتك إياه، عند الناظم الوصل.

إذاً قال ابن عقيل: ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران نحو: الدرهم سَلْنِيهِ، الدرهم مبتدأ، وسَلْنِيهِ تعرب الجملة خبر، فيجوز لك في هاء سَلْنِيهِ الاتصال نحو: سَلْنِيهِ والانفصال نحو: سَلْنِي إِيَّاهُ، وكذلك كل فعل أشبهه نحو: الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه.

لذا قال: وَمَا أَشْبَهَهُ، يعني: وكذا كل فعل أشبهه سَلْنِيهِ، وليس الفعل خاص بسَلْنِي فَحَسَبَ، بل المسألة مطردة.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء، وهو

ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر. هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية: أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها، أو أن يكون العامل - كما عبر ابن هشام - أن يكون ناسخاً، فيشمل كان ويشمل ظن وأخواتها. وأشار بقوله: فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى، إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميراً فإنه يجوز اتصاله وانفصاله واختلف في المختار منهما فاختار المصنف الاتصال نحو: كنته واختار سيبويه الانفصال نحو: كنت إياه (الصديق كنته وكنت إياه).

الصديق كنته يعني: أنت، وكنت إياه.

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو: خلتيه: كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران.

ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصال نحو: خلتي إياه ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المشافه لهم .. إلى آخر ما قاله.

وهنا لافتة أن الناظم رحمه الله تعالى وافق في التسهيل سيبويه، هنا خالفه في مسألة ووافقه هناك في التسهيل، وافق الناظم في التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال في باب خلتيه، قال: لأنه خبر مبتدأ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل بمنصوب آخر بخلاف هاء كنته، فإنه خبر مبتدئ في الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته في أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل.

إذاً المسألة جائزة بكلا الوجهين إلا أن الترجيح أيهما أرجح، هذه مسألة نظر.

وَقَدِّمِ الْأَخْصَ فِي اتِّصَالِ ... وَقَدِّمَنَّ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

هذا يتعلق بالمسألة السابقة أيضاً، ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر، تقدم أياً فيهما؟

يقول: وَقَدِّمِ وجوباً، الْأَخْصَ يعني: الأعراف على غيره، قدمه على غيره، فِي اتِّصَالِ يعني: في الضميرين في الأبواب الثلاثة على غير الأخص منهما وجوباً، يعني في المسائل السابقة، سلبه، وكنته، وخلتيه.

حينئذٍ نقول: قد يأتي ضميران أحدهما أعرف من الثاني حينئذٍ وجب تقديم الأخص،

فيقدم المتكلم على المخاطب، والمخاطب يقدم على الغائب.

وَقَدِّم: هذا أمر، وهو يقتضي الوجوب.

الأَخْصَّ: يعني الأعراف على غيره، في ماذا؟ في حال اتصال الضمائر السابقة.

فقدم ضمير المتكلم على ضمير المخاطب، وضمير المخاطب على ضمير الغائب كما في سلبه وأعطيته.

أعطيت: فعل وفاعل، أعطيتك: الكاف خطاب، وهو غائب، أعطيتك يصح؟ لا

يصح؛ لأنك قدمت ماذا؟ الغائب على الخطاب.

وكنته، وخلصته، وخلصته، فلا يجوز تقديم الهاء على الكاف، ولا الهاء ولا الكاف على الياء في الاتصال.

وَقَدِّمَنَّ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ: هذا إذا أوصلت كنته، وخلصته، أما إذا فصلت عن الراء

الثاني سلبه إياه، وخلصته إياه .. حينئذ قدم ما شئت، هذا جواز، يعني: يجوز لك أن تقدم الأعراف على ما هو دونه.

وَقَدِّمَنَّ مَا شِئْتَ -من الأخص أو غيره- في انْفِصَالٍ يعني: في حال الانفصال -انفصال

الضمير - لكن بشرط عند عدم اللبس، يعني إذا أمن اللبس قدم ما شئت، وإذا لم

يؤمن اللبس حينئذ يجب أن تقدم الأعراف الأخص على غيره، الناظم هنا أطلق فينبغي تقييده.

فنقول: الدرهم أعطيتك، وأعطيته .. بتقديم بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنه

أخص من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والياء للغائب، ولا يجوز تقديم

الغائب مع الاتصال، فلا تقول: أعطيتك، هذا غلط لا يصح، فإن فصل أحدهما

كنت بالخيار -مخير- بين ذا وذاك، فإن شئت قدمت الأخص فقلت: الدرهم أعطيتك

إياه، وأعطيته إياه .. (أعطيتك إياه) قدمت المخاطب على الغائب، (أعطيتني إياه)

قدمت المتكلم على الغائب، وإن شئت قدمت غير الأخص فقلت: أعطيتك إياك

(أعطيتك) غائب، (إياك) على المخاطب، يجوز هذا ويجوز ذاك.

وإليه أشار بقوله: وَقَدِّمَنَّ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ، وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل

إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف لبس لم يجوز، فإن

قلت: زيد أعطيتك إياه، لم يجوز تقديم الغائب، زيد أعطيتك إياك، زيد أعطيتك إياه، زيد

أخذ أو مأخوذ؟

زيد أعطيتك إياه زيد، طيب لو قدمت وأخرت زيد أعطيتك إياك، زيد صار آخذ،

أعطيتك، أعطيتك زيد إياك .. لذلك هذه المباحث قليلة -وجودها قليل- وإن وجد في

القرآن لكن معانيها واضحة.

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّم فَصْلاً ... وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ: يعني رتبة الضميرين: أولاً: في التخالف، ضمير متكلم وضمير مخاطب، لو جاء هنا الضميران لمتكلم، والضميران لمخاطب، أو الضميران لغائب، قال: (وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) إذا اتحدا كل من الضميرين في رتبة واحدة، متكلم أو مخاطب، قال: الزَّم فَصْلاً، يجب ماذا؟ الفصل.

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ: أي: رتبة الضميرين، وهو ألا يكون فيهما أخص، ما يكون بينهما تخصيص، كل منهما مرتبة واحدة، بأن يكونا معاً ضميري تكلم أو خطاب أو غيب. الزَّم فَصْلاً: وجب الفصل (الزَّم فَصْلاً) الألف للإطلاق، يعني وجب الفصل. فتقول: أعطيتني إياي، وأعطيتك إياك، ولا يجوز اتصال الضميرين، فلا تقول: أعطيتني في.

وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً: (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ) يعني ضمير الغائب. (فيه): في الاتحاد.

(وَصْلاً): أي قد يباح الوصل متى؟ إن كان الاتحاد في الغيبة قد يبيح ... ، كأنه استثنى من الشرط الأول (وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ) مطلقاً لمتكلم أو مخاطب أو غائب (الزَّم فَصْلاً) استثنى من هذا فيما إذا كان الضميران لغيبة، كل منهما لغائب، إذا بقي ضميراً المتكلم والمخاطب على الأصل، أنه يجب الفصل.

(وَقَدْ يُبَيِّحُ) أي: كونهما للغيبة (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ) الإباحة هنا بعد منع، حينئذٍ صار للجواز.

(وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ) يعني ضمير الغائب، (فيه): في الاتحاد (وَصْلاً): أي قد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة، واختلف لفظ الضميرين، وهذا اشترطه المصنف في غير هذا الكتاب، وأما هنا فأطلق.

(وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ) أي: الضمير - ضمير الغائب - (فيه وَصْلاً) فحينئذٍ سواء اتفقا أم اختلفا، لكنه اشترط اختلاف الضميرين في غير هذا الكتاب، وشرط الناظم أن يختلف لفظهما، فإن اتفقا في الغيبة وفي التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية أو الجمع، ولم يكن الأول مرفوعاً، وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو: فأعطاه إياه، فأعطاه .. فأعطاه إياه. (وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً).

مع اختلاف ما ونحو ضمنت ... إياهم الأرض الضرورة اقتضت

هذا البيت مختلف فيه هل هو من الألفية أو لا، لكن الصواب أنه ليس من الألفية، والسيوطي رحمه الله في البهجة شرحه على أنه من الألفية، والصواب أنه ليس من الألفية، ولذلك قال هنا: وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية وليس منها؛ لأن فيه تكرار، ثم ما يوافق بقية سبك النظم.

إذاً يشترط يشترط اختلافه لفظ الضميرين، وإليه أشار بقوله في الكافية: مع اختلاف ما، يعني لا بد أن يكون بين الضميرين اللذين يجوز أو يباح الفصل بينهما في الغيب أن يكون بينهما اختلاف، ألا يكون متحدتين إفراداً وتثنية وجمعاً، بل لا بد أن يكون أحدهما مفرد والثاني مثنى، أو العكس أو أحدهما مذكر والثاني مؤنث، والأمثلة موجودة. قال رحمه الله:

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الثَّرْمُ ... نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ) هذا أحكام ياء المتكلم، ياء المتكلم سهلة، هذه واضحة محفوظة. ياء المتكلم قلنا هذه ضمير باتفاق، يعني ليست بحرف، ياء المتكلم من الضمائر المشتركة كما سبق بين محلي النصب والخفض، وَلَقَطْ مَا جُرَّ كَلَفْتُ مَا نُصِبَ. حينئذ نقول: ضمير ياء متكلم إني، ولي، وي .. هذا جاء في محل نصب وفي محل جر.

ياء المتكلم من الضمائر المشتركة كما سبق بين محلي النصب والخفض، -الكلام على النصب، ويأتي الكلام على خفض- فإن نصبها فعل، أو اسم فعل، أو ليت وما شاكلها، وجب قبلها نون الوقاية، إذا نصب ياء المتكلم، نصبها لأنها ضمير في محل نصب، إن نصبها فعل مطلقاً ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو فعل دراكبي، أو ليت وما يعمل عمل ليت، حينئذ وجب أن يفصل بين العامل واحد من هذه الثلاث، وبين الياء بنون تسمى نون الوقاية، والوقاية هذه مأخوذة من وقى يقي، أصلها وقوا، والمراد بها المنع؛ لأنها وقت ومنعت الفعل عن الكسر، والأصل في العمل هو للأفعال؛ لأنه كما تقرر أن الفعل لا يدخله كسر ولا ضم، حينئذ إذا قيل أكرمي، إذا نصبته فعل ماضي أكرم، وأردت أن تخبر في المعنى بأن الكرم قد وقع عليك، الأصل أن تقول: أكرمي، لزم أن يكون ما قبل الياء التي هي مفعول به مكسور، حينئذ يحتاج إلى فاصل. أتوا بالنون، هذه النون تسمى نون الوقاية، وقت الفعل عن الكسر، فتحملت هي الكسر قالت: أنا له، ويبقى الفعل سالماً عن الكسر، ولذلك سميت بهذا الاسم.

(يَا النَّفْسِ) يعني ياء المتكلم، وتسمى ياء النفس.

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ) إذا كانت مع الفعل مطلقاً سواء كان الفعل ماضياً: أكرمني، أو مضارعاً: يكرمني، أو أمراً: أكرمني مطلقاً نقول: التزم.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ: إذا كانت مع الفعل احتراز به عما كانت مع الاسم أو الحرف، فلا يلزم معها نون الوقاية في غير ما سيأتي، ليس مطلقاً، فحينئذٍ المفهوم هنا، قَبْلَ يَا النَّفْسِ مع الفعل له مفهوم، مفهومه: أنه لا يلتزم بنون الوقاية مع غير الفعل والصادق بالحرف والاسم، لكنه ليس على إطلاقه.

فالمفهوم محصص بما سيأتي.

(وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّزَمَ) (مع الفعل) مطلقاً، متصلة بـ: التزم، نون وقاية، التزم: هذا فعل مغير الصيغة.

(نُونُ وَقَايَةٍ) هذا نائب فاعل.

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوماً وجوباً نون تسمى نون الوقاية، وسميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر، وذلك نحو أكرمني، ويكرمني، وأكرمني، وقام القوم ما خلائي، ما خلائي هذا جاءت مع أفعال الاستثناء خلى، وما عدائي، وحاشائي، إن قدرتم أفعالاً؛ لأن الفعل في نحو ما عدائي نقول: (ما) هنا مصدرية، فالفعل بعدها يتعين أن يكون فعلاً، وإذا تعين أن يكون فعلاً فحينئذٍ تنصب وترفع، وفاعلها يكون مستتراً واجب الاستتار، وإذا نصبت مفعولاً به وهو ياء المتكلم حينئذٍ وجب الاتصال، فإذا وجب الاتصال حينئذٍ وجب كسر ما قبل ياء المتكلم الذي هو آخر الفعل، فحينئذٍ لزم أن يؤتى بـ: نون تسمى نون الوقاية، وتقول: ما أفقرني إلى عفو الله، (ما): تعجيبة، وأفقر: فعل ماضي، ما أفقر زيدا، حينئذٍ: ما أفقرني، إذا أراد أن ينصب به ليس اسماً ظاهراً وإنما ياء المتكلم، حينئذٍ وجب أن تتصل به نون الوقاية على الصحيح من أن أفقر فعل لا اسم.

وأما اسم الفعل دراكني بمعنى: أدركني، دراكني يا زيد يعني: أدركني، حينئذٍ دراكني نقول: الياء هذه منصوبة بدراك، وهو اسم فعل، اتصلت به الياء لأنه ضمير متصل فيجب الاتصال، فحينئذٍ جيء بنون الوقاية.

(وَلَيْسَ قَدْ نُظِمَ): ليس هذا فعل، نصب يا النفس، حينئذٍ الأصل أن يقال: ليسني، هذا الأصل طرداً للقاعدة.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ مطلقاً، وليس فعل، إذاً إذا نصبت ياء المتكلم، حينئذٍ وجب

أن تتصل بها نون الوقاية، لكن سمع في الشعر شذوذاً ليسى على حذف نون الوقاية،
واتصال الياء بدون نون الوقاية (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) ليس المراد به تجويس ألا تتصل نون
الوقاية بالفعل إذا نصبها ياء المتكلم، وإنما المراد التنصيص على أنه قد نظم، يعني جاء
في الشعر خاصة.

حينئذٍ يحكم عليه بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.
(وَلَيْسِي) بلا نون الوقاية (قَدْ نُظِمَ)، كما قال الشاعر:
عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ ... إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

هذا الشاهد ليسى، هذا نظم، وهو شاذ وسهله، سهل هذا الشذوذ أنه فعل جامد لا
يتصرف، فأشبهه الاسم كغلام، غلامي، ليسى، غلام اسم جامد، وليس فعل جامد، كأنه
قاسه عليه.

وكذلك ليس بمنزلة غيري في المعنى .. ليسى، غيري، كأنه قاسه عليها لأن غير لا
تدخلها نون الوقاية.

وغير لا تتصل بها نون الوقاية، إذا وصلت بياء المتكلم.
إذاً: نقول الذي سوغ له أن يأتي بالياء متصلة دون نون الوقاية بليس، أنها لا تتصرف
وأشبهت الحروف الآتي ذكرها.
(وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) ولذلك سمع: عليه رجلاً ليسى، سمع هكذا: عليه رجلاً، يعني يلزمه،
رجلاً ليسى: أي يلزم رجلاً غيري، -هذا يعتبر لغز- إذاً: عليه رجلاً ليسى: أي يلزم
رجلاً غيري.

قال ابن عقيل: واختلف في أفعال في التعجب هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ وهذا
الخلافاً مبني على خلاف آخر: هل أفعال التعجب اسم أم فعل؟ هذا يأتي في محله
والصواب: أنه فعل، بدليل اتصال نون الوقاية به، كما سيأتي في محله.

وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَدَرَا
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَّاراً خَفَفاً ... وَمَعَ لَعَلٍّ اَعْكِسَ وَكُنْ مُحْيِراً
مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَ

حينئذٍ لما اتصلت نون الوقاية بما سبق، والعامل هو الفعل كما ذكرناه، والعامل هو اسم
الفعل، والعامل أيضاً قلنا: هو الفعل، واسم الفعل (دراكني)، وأفعال التعجب.
إذا نصبت ياء المتكلم بحرف كليتي ولعل، المسألة نقلية سماعية، هل الأصل دخول نون
الوقاية بين ليت والياء أو الأصل العدم؟ قلنا ما علة وجود نون الوقاية مع الفعل؟ تقي

الفعل الكسر، العلة موجودة في الحروف؟

لا؛ لأن الحرف لا يمنع من الكسر، بل يبني على الكسر ويبني على السكون، ويبني على الفتح، ويبني على الضم .. كما ذكرناه.
وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٌ ... كَأَيِّنَ أَمْسٍ حَيْثُ وَالسَّائِكُنْ كَمْ

حينئذٍ الحرف يدخله الكسر، إذا الأصل عدم الدخول أو الدخول نون الوقاية للحرف؟
الأصل عدم الدخول.

إذا المسألة سماعية نقلية.

وَلَيْتَنِي: إذا حكم نون الوقاية مع الحروف.

وَلَيْتَنِي فَشًا: يعني كثر، ليتني بثبت النون إذا نصبت ياء المتكلم ليت، هذه تعمل عمل إن، حينئذٍ تنصب ياء المتكلم فتكون في محل نصب، ياء المتكلم يلزم ما قبله أن يكون مكسوراً، وليت مبنية على الفتح، وقد يقال: لا بأس أنه ينقل من الفتح إلى الكسر للمناسبة؛ لأن الكسر يدخل الحرف.

وَلَيْتَنِي فَشًا: بثبت النون أي: كثر وذاع؛ لمزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل؛ لأن ليت إنما تعمل عمل إن، والأصل في النصب والرفع أن يكون للفعل كما سيأتي في محله. ليت: هذا في قوة أتمنى، فلما فسرت بالفعل حينئذٍ إذا نصبت ياء المتكلم فالفعل تلحقه نون الوقاية مثله: ليت.

لمزيتها على أخواتها في الشبه بالفعل، يدل على ذلك سماع إعمالها مع زيادة ما كما سيأتي.

وَلَيْتَنِي فَشًا: أي: كثر، بل جاء في القرآن كما في قوله تعالى: ((يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ))
((يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي)) جاء بإثبات النون وهو كثير، وهل جاء في القرآن بدون نون؟
لم يرد، لم يرد ليبي، وإنما الكثير في لسان العرب ثبوته، وبه ورد القرآن.

وَلَيْتَنِي فَشًا وَلَيْتَنِي نَدْرًا: (ليبي) يعني بدون نون، (ندرا) مراده: شذ، ومنه قول الشاعر:
كُمْنِيَّةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

ليبي: جاء بياء المتكلم متصلة بالحرف وهي ناصبة لها بدون نون الوقاية.

وَلَيْتَنِي فَشًا، (وليبي) بدون نون (ندرا): أي: شذ.

وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسْ، اعكس مع لعل فقل: لعلني كثر، ولعلني ندرا، اعكس في القلة

والكثرة.

وَمَعَ لَعَلَّ َ اَعْكِسَ: يعني هذا الأمر، فتجربدها من النون كثير، ((لَعَلِّي أَبْلُغَ
الْأَسْبَابَ))، به جاء القرآن، فتجربدها من النون كثير؛ لأنها أبعد من الفعل لشبهها
بحرف الجر واتصالها بها قليل، يعني نون الوقاية بها قليل.
إذا: وَمَعَ لَعَلَّ َ اَعْكِسَ: يعني: لعلني، هذا قليل، ولعلني هذا كثير.
ثبوت نون الوقاية مع لعل أكثر من حذفها مع ليت، وحذف النون من ليت أقل من
إثباتها في لعل.

فالمرد ليس عكساً بالمعنى المساوي ولكن أي عكسها بجامع القلة فقط، ومع قلته هو
أكثر من ليتي، هو قليل: ليتني، هذا قليل إلا أنه مع قلته هو أكثر من ليتي، المراد أن
اتصال النون بلعل هذا قليل، وخلوه عن النون كثير، بقطع النظر عن ليتي قليل، ولعلني
قليل، أيهما أكثر؟ ليس مراد الناظم هذا.

وَكُنْ مُحْيِراً ... فِي الْبَاقِيَاتِ: الباقيات ما هي؟ أخوات إن: إن، وأن، وكأن، ولكن .. إذا
نصبت ياء المتكلم إنني، وإني، بحذف إحدى النونين كراهة الأمثال، كأنني، كأني، أي
أنني، لكنني لكنني، يجوز فيها الوجهان، ولذلك سوى بينهما، وكن: أيها المتكلم أو
الحاكم مخيراً في إلحاق النون وعدمها، قال الفراء: عدم إلحاق النون هو الاختيار، يعني
اختار أنه لا تلحق النون في هذه الباقيات الأربعة، دون ليت ولعل.
وَمَعَ لَعَلَّ َ اَعْكِسَ وَكُنْ مُحْيِراً فِي الْبَاقِيَاتِ: في الباقيات التي هي: إن، وأن، ولعل.
فتقول: إني، وإنني، وأني وأنني، وكأني وكأنني، ولكني ولكنني، وعلة الحذف هي:
التخفيف.

هذا إن نصبت ياء المتكلم بالحرف، إذا ياء المتكلم قلنا تأتي في محل نصب وتأني في محل
خفض، إن جاءت في محل نصب إما فعل، وإما اسم فعل، وإما أفعل التعجب، وإما
حرف .. عرفنا أحكامها، إذا خفضت ما الحكم؟
قال: واضْطَرَّاراً خَفَّفَا ... مِثِّي وَعِثِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَ ١

خَفَّفَا ... بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَ ١: من العرب من الشعراء، خففوا ماذا؟ خففوا نون مِثِّي،
فقالوا: مِثِّي، وَعِثِّي فقالوا: عِثِّي، فالأصل حينئذٍ إذا كان اضطراراً التخفيف فالأصل
ماذا؟ الأصل التشديد، يعني أن يؤتى بنون الوقاية من، ثم جاءت ياء المتكلم جررتها
قلت: مِثِّي، هذا الأصل، لكن نقول هنا: يجب —سماعاً—، يجب اتصال الحرف بنون
الوقاية، حينئذٍ اجتمع عندنا نونان: من، ثم النون —نون الوقاية—، أدغمت الأولى في

الثانية فقلت: مَنِيَّ، وعن مثله عَنِيَّ.

واضطُّرَّاراً: يعني لا في سعة الكلام، ليس في الاختيار، بل هو في الشعر خاصة.

واضطُّرَّاراً حَقَّقَا: يعني: خففوا بحذف إحدى النونين التي هي نون الوقاية.

مَنِيَّ وَعَنِيَّ: فقالوا: مني وعني.

بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفََا: من الشعراء.

ولذلك حفظ عنهم:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِيَّ ... لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنْي

قيل: هذا مصنوع، لكن إن ثبت حينئذٍ يكون مستثنى.

إذاً انخفض الياء بحرف، فإن كان من أو عن وجبت النون، إن كان الخافض لياء المتكلم

من وعن، حينئذٍ وجبت النون إلا في الضرورة على ما ذكره الشاعر، وإن كان غيرهما

امتنعت يعني: لو قال: (لي) جرهما بماذا؟ باللام، هل يجب أن يؤتى بنون الوقاية؟ نقول:

لا، يمتنع هنا لا يجوز، إذا جرت الياء ياء المتكلم بحرف جر غير (من وعن)، يمتنع

دخول نون الوقاية، فتقول: لي، وي، وعداي، وحاشاي.

إذاً: إذا جرت بحرف جر ننظر إن كان من وعن، وجبت النون، ولا يجوز حذفها إلا في

ضرورة الشعر

واضطُّرَّاراً حَقَّقَا مَنِيَّ وَعَنِيَّ: تعلم أن الحكم هنا مخصص بمذنبين الحرفين، ما عداهما يمتنع

دخول نون الوقاية عليها، ولا تخفف إلا في الشعر خاصة، هذا حرف الجر، إن خفضت

ياء المتكلم بمضاف ليس بحرف جر، هو الذي عناه بقوله:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي ... قَدْنِي وَقَطْنِي الحُذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

إن كان الخافض للياء مضافاً فإن كان: لدن، أو قط، أو قد .. -هذه ثلاث- هي التي

نص عليها، كل ما نص عليه في هذا الباب هو الذي يتعلق به الحكم، وما لم ينص عليه

-حتى تضبطها- ما لم ينص عليه تنفي عنه.

هنا إذا أضيفت ياء المتكلم، المضاف إما أن يكون: لدن، أو قد، أو قط .. -هي التي

ذكرها الناظم- ما عداها الحكم على المنع، فإن كان المضاف لدن أو قط أو قد،

فالغالب الإثبات ويجوز الحذف قليلاً.

لدني، قدني، قطني: هذا هو الغالب، وأما الحذف لدن لدني، هذا ليس إثبات، هذا

حذف لدني هذا الإثبات؛ لأن لدن محتومة بنون، ثم إذا جاءت النون نون الوقاية

أدغمت فيها، فلدني هذا بنون الوقاية، قدني قطني بنون الوقاية، قدي قطي، هذا بدون

نون الوقاية.

إذاً أيهما أكثر؟ الإثبات، والحذف قليل، ولا يختص بالضرورة خلافاً لسيبويه وإن كان غيرهن، -يعني غير هذه الأمثلة الثلاثة: لدن، وقد، وقط- امتنعت نحو: أبي، وأخي، وحمي .. هذه لا يؤتى بنون الوقاية، لماذا؟ لأنها ليست من الثلاث هكذا تعلق، ليست من الثلاث، وإنما إذا جرت أو خففت ياء المتكلم بمضاف لا يؤتى بنون الوقاية إلا في ثلاث محال، ثم إذا جيء بها واتصلت بها الإثبات أكثر من الحذف فيجوز، ما عدا هذه فالسماع عدم الإتيان بنون الوقاية. امتنعت نحو: أبي وأخي.

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ: كأنه قال: وقل في لَدُنِّي لدني، وقل: نحن نقول الإثبات كثير، والحذف قليل، وقل في لَدُنِّي لدني.

إذاً الكثير هو لدني، وبه قرأ السبعة في قوله: ((قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)) [الكهف: 76]^ ويقل حذفها كقراءة من قرأ ((من لدني)) بالتخفيف، وفي قدي وقطني بمعنى: حسي، ليست مطلقاً، وإنما بمعنى حسب احترازاً من قد الحرفية، فإنها لا تدخل عليها من، ولو جرت، قدي نقول: هذه حرفية. قد الحرفية، وقط الظرفية لا تتصل بهما ياء المتكلم -على خلاف- لا تتصل بهما ياء المتكلم، وقد وقط في كلام الناظم اسما فعل بمعنى: يكفي. فإن نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما، وفي الحديث {قط .. قط وعزتك} بالإسكان، يروى بسكون الطاء وبكسرهما مع ياء ودونها، ويروى {قطني .. قطني}، و {قط .. قط} يروى بهذا وذاك.

إذاً: وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ: قل القليل هذا قرأ به نافع ((من لدني))، وفي إلحاق النون بقدي وقطني بمعنى: حسي كثير.

الْحَذْفُ أَيْضاً: آض يئيض أيضاً نرجع إلى ذكر الحذف قلة وكثرة.

قَدْ يَفِي: قد هنا للتقليل، يعني قد يأتي، وأشار بقدر إلى قلة الحذف لكنه ليس من الضروريات.

قال الشارح: أشار بهذا إلى أن الفصحح في لدني إثبات النون، هذا هو الفصحح، وبه قرأ الستة، كقوله تعالى: ((قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)) ويقل حذفها، لكن القلة ليست على جهة الشذوذ، وإنما هي لغة، وقرأ بها نافع وقراءته معتبرة، كقراءة من قرأ من لدني بالتخفيف.

والكثير في قد وخط ثبوت النون نحو: قدني، وقطني، ويقل الحذف نحو قدني وقطني أي
حسي وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله:
قَدْني مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدْني ... لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ...

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (العلم) .

* أقسام العلم من حيث التسمية

* أقسام العلم من حيث (الوضع وغيره) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

سبق البيت الأخير الذي ذكرناه في المعرفة والنكرة:

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَالٌ وَفِي ... قَدْني وَقَطْنِي

قلنا: قد وخط اسم بمعنى حسب، وسبق أنها (اسم فعل) ليس بصحيح، الصواب أنها
اسم بمعنى حسي، قدني أي: حسي، وقطني أي: حسي.

وأما التي بمعنى يكفي فهذه يجب اتصالها؛ لأنه سبق أن ياء المتكلم إذا نصبت باسم
الفعل أنه يجب اتصال نون الوقاية بها، وخط وقد هذه تأتي اسمان بمعنى حسب، ويأتيان
بمعنى اسم الفعل يكفي، إذا كانت بمعنى اسم الفعل يكفي فحينئذ تلزمها نون الوقاية.
وأما إذا كانت بمعنى فحسب، فحينئذ يجوز فيها الوجهان، والأكثر اتصال نون الوقاية
بها وقليل حذفها.

ثم قال الناظم رحمه الله تعالى: العلم، (هذا باب العلم) بعد أن انتهى من كلامه على
النكرة والمعرفة، وقدم الضمير لأنه هو أعرف المعارف، ومضمر أعرفها ثم العلم،
العلم يأتي في الرتبة الثانية.

العلم أي: هذا باب العلم، إعرابه واضح كما سبق بيانه.

والعلم في لسان العرب: لفظ مشترك يطلق على عدة معان، منها: الجبل، قال الله تعالى:

((وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ)) [الرحمن:24] يعني: كالجبال.

وقالت الخنساء ترثي أخاها صخراً:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارٌ

كَأَنَّهُ جَبَلٌ.

ومنها من المعاني: الراية التي تجعل شعاراً للجند ونحوه.

ومنها: العلامة، وهذا هو المعنى الأنسب لاشتقاق العلم للشخص المعين أو الذي يعين

مسماه، لأنهم يقولون: إنه علامة على مسماه. زيد نقول: هذا لفظ أطلق وأريد به

مسماه، إذا عَيَّن مسماه، فهو علامة عليه. وإذا كان كذلك حينئذ الأنسب أن يكون

مشتقاً من العلم بمعنى العلامة.

العلم في اصطلاح النحاة ينقسم إلى قسمين: علم شخص وعلم جنس، والمصنف رحمه

الله تعالى يرى أن علم الشخص مغاير لعلم الجنس، وحينئذ عَرَفَ لنا أولاً بما يختص بعلم

الشخص، ولا يدخل تحته علم الجنس. ويدلّل قوله:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ

إذاً قوله:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ

مع قوله:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ

يدل على أنه لا يرى دخول علم الجنس تحت علم الشخص، يعني لا يمكن أن يجمعهما

تعريف واحد.

العلم؛ قال:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ

عِلْمُهُ: الضمير هنا يعود على المسمى، أي: علم المسمى: اسم يعين المسمى مطلقاً.

عِلْمُهُ: هذا مبتدأ مؤخر.

واسمٌ: هذا خبر مقدم.

وَيُعَيِّنُ الْمُسَمَّى: هذا فصل أو صفة في محل رفع.

وَمُطْلَقاً: هذا حال من فاعل يعين مستتم، يعين المسمى تعييناً مطلقاً.

عَلَمُهُ: هذا قلنا: مبتدأ مؤخر، هذا أنسب من أن يجعل اسم مبتدأ وعلمه خبره، لماذا؟ لأن العلم هو المحدود، وإذا كان كذلك حينئذ كان الأنسب أن يكون مبتدأً والحد يكون خبراً، ولذلك الأصل، -هل الأصل أن يقدم الحدود على الحد أو بالعكس؟ - هل نقول: القول المفرد كلمة أو الكلمة قول مفرد؟ هذا فيه نزاع، والصواب أنه يقدم الحدود الذي هو لفظ كلمة ثم يؤتى بالحد، لماذا؟ لأننا نريد أن نكشف حقيقة الكلمة. إذا قيل: ما الكلمة؟ قلنا: الكلمة هي التي نريد أن نكشف حقيقتها، وهي التي نريد أن نخبر عنها بالحد، فنقول: الكلمة: قول مفرد. علم المسمى: اسم يعين المسمى مطلقاً، إذا علم هذا الأصل أن يكون مبتدأً وأن يكون محكوماً عليه.

وكونه مؤخراً هنا في اللفظ في تركيب البيت هذا لضرورة النظم، وإلا الأصل: علم المسمى اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً، هذا أولى، بل قد يتعين عند بعضهم، خاصة قوله: اسم، هذا نكرة في الأصل وإن وصف، إلا أن قوله: علمه، معرفة بالإضافة إلى الضمير، فيكون هو الأولى بجعله مبتدأً، فإذا دار الأمر بجواز أمرين أن يجعل أحد اللفظين مبتدأً والآخر نكرة حينئذ الأعراف هو الذي يجعل مبتدأً.

إذاً: علمه أعرف من قوله: اسم يعين، إذاً هو أولى بأن يكون مبتدأً.

ثانياً: علمه محدود، والحدود أولى أن يجعل مبتدأً.

علم: اسم يعين المسمى، هذا أولى مما ذكره المعرب اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى اسمٌ: هذا جنس، جنس يشمل ماذا؟ يشمل النكرة والمعرفة، لأننا في مقام الحديث عن الاسم باعتبار تقسيمه إلى نكرة ومعرفة، ولا زال الحديث في باب النكرة والمعرفة، هذا هو الأصل، وإنما عقد فصلاً أو باباً لبيان العلم؛ لأن كلاً من هذه المعارف الستة تحتاج إلى تفصيل، فالأنسب أن يفصل بعضها عن بعض بهذه التبويبات، وإلا الأصل أن الحديث لا زال في باب المعارف.

اسمٌ: إذاً اسم هذا يشمل النكرة والمعرفة، ودخلت النكرة في حد العلم، أراد أن يخرج النكرة فقال: يعين المسمى، يعين المسمى: هذا فصل أخرج به النكرة، ودخل معنا جميع المعارف؛ لأن المعارف كلها تدل على معناها، على مسمائها، ولذلك المعرفة: لفظ أو ما وضع ليستعمل في معين. كل المعارف كاسمها معارف، يعني وضعت في أصل وضعها في لسان العرب من أجل أن تعين وأن تحدد المسمى الذي يراد من إطلاق هذا اللفظ، ولكن يبقى أن كلاً من هذه المعارف بعضها يعين مسماه بقريئة وبعضها يعين مسماه بلا قريئة.

المعارف وضعت لتستعمل في معين، إذاً تدل على معين، ثم دلالتها سواء كان ضميراً أو علماً أو اسم إشارة أو موصولاً أو محلياً بـ (أل) أو مضافاً قد تدل على المسمى إما

بقريئة أو بلا قريئة.

ما دل على المسمى بلا قريئة نقول: هذا هو المراد بالعلم، هذا المراد بالعلم.

اسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا: أي بدون قريئة من ذات اللفظ، حسب ذات اللفظ، وأخرج سائر المعارف بقوله: مطلقاً، وحينئذ كل معرفة ليست علماً إنما تدل على المسمى بواسطة، وهذه الوساطة تسمى قريئة: إما الحس، وإما اللفظ، وإما المعنى. إما قريئة لفظية، وإما قريئة معنوية، وإما قريئة حسية. قريئة لفظية مثل المحلى بـ (أل) نقول: رجل، الرجل، الرجل دل على مسمى معين، اسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى، الغلام، المسجد، الفرس، هذه كلها أسماء عينت المسمى، لكن بماذا؟ بواسطة (أل)، إذاً: هذه قريئة لفظية. غلام زيد، عين المسمى لكن تعيينه للمسمى بواسطة هنا بقريئة، ليس بذات اللفظ، وإنما بقريئة الإضافة، وهي قريئة لفظية.

إذاً: المحلى بـ (أل) والمضاف إلى المعرفة نقول: هذا عين مسماه بقريئة لفظية. أما القريئة المعنوية فهذه خاصة بالضمير؛ لأن الضمير إنما يعرف ويعين مسماه، إن كان ضمير متكلم فبقريئة التكلم، وإن كان بضمير خطاب فالخطاب قريئة دالة وهي معنوية، إن كان بضمير الغيبة وحينئذ نقول: الغيبة هي القريئة المعنوية.

ثالثاً: القريئة الحسية، هذه خاصة بأسماء الإشارة، وحينئذ أسماء الإشارة كما سيأتي في حدها: ما وضع لمسمى وإشارة إليه، فالإشارة الحسية باليد مثلاً هذه داخلية في ما وضع له في لسان العرب، ولذلك إذا قلت: هذا زيد، ما يعرف زيد، لو كان عندنا أشخاص ولا تعرفهم قلت: هذا زيد ولم أشر إليه بيدي تعرفونه؟ لو قلت: هذا عبد الله، ما تعرفون، مع أن هذا اسم إشارة وهو معرفة ويعين المسمى، لكن لما لم تحصل معه الإشارة التي وضعت لفظة هذا شاملة لتعيين المسمى مع الإشارة الحسية، -لما لم يكمل الجزء الثاني- لم يكن معرفاً، لكن لو قلت: هذا عبد الله بالإشارة، فحينئذ صار معرفة، بذاته أم بقريئة خارجية؟ بقريئة خارجية. لفظية أو معنوية أو حسية؟ حسية، بقريئة حسية. بقي الموصول -هذا على خلاف فيه-، هل التعريف فيه بـ (أل) أو بالصلة؟ على خلاف، سواء قلنا بـ (أل) أو قلنا بالصلة حينئذ يكون داخلياً في القريئة اللفظية. اسْمٌ يُعَيَّنُ: قلنا: هذا فصل مخرج للنكرات، كرجل وفرس؛ فإنها لا تعيين فيها أصلاً مطلقاً، أي: مجرداً عن القرائن الخارجية -عن ذات الاسم-، مطلقاً أي: مجرداً عن القرائن الخارجية.

قلنا: هذه المعارف كلها إما أن تدل على المسمى بقريئة أو لا، كلها تدل على المسمى

بقريئة إلا واحد، وهو العلم.

إذاً قوله: مطلقاً أخرج الضمير؛ لأنه يدل أو يعين مسمى لا مطلقاً، بل بقريئة معنوية وهي التكلم والخطاب والغيبة، أخرج اسم الإشارة، قوله: مطلقاً أخرج اسم الإشارة؛ لأنه يعين المسمى لكن مع قريئة حسية وهي الإشارة إليه، أخرج الموصول؛ لأنه يعين المسمى، لكن بقريئة لا مطلقاً وهو الصلة أو (أل) على الخلاف، أخرج المحلى بـ (أل) لأنه اسم يعين المسمى، لكن لا مطلقاً وإنما بقريئة وهي (أل)، كذلك المضاف، ماذا بقي؟ بقي نوع واحد وهو العلم، حينئذ صدق هذا الحد على العلم كزيد، فهو يدل ويعين مسمى مطلقاً بدون قريئة لا لفظية ولا معنوية ولا حسية.

اسم: هذا جنس يشمل النكرة والمعرفة.

يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى: الجملة في محل رفع صفة لاسم. قلنا: أخرج النكرات، بقي سائر المعارف، نريد أن نخرج سائر المعارف حتى يبقى معنا العلم ليختص به الحد فيكون جامعاً مانعاً، نظرنا فإذا المعارف تدل على المسمى إما بقريئة أو لا، الثاني العلم فقلنا: مطلقاً، أي: مجرداً عن القرائن عن ذا الخارجية عن ذات الاسم.

عَلَمُهُ: هذا خبر، أو مبتدأ، والأولى أن يكون مبتدأً.

إذاً: يعين المسمى قلنا: خرج به النكرات كرجل وفرس، فإنها لا تعين فيها أصلاً، وشمس وقمر، إذا قيل: شمس نكرة أو معرفة؟ نكرة، لماذا؟ ... نَكْرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرَا وحينئذ أفادت التعريف، شمس نقول: هذا نكرة ولذلك يعامل معاملة النكرات، لكن من جهة المسمى هل مسماه معين أو لا؟ معين. قمر: معين، هذا التعيين هل هو في أصل الوضع أم أنه طارئ؟ طارئ، عرفنا الجواب.

إذاً شمس وقمر نقول: هذا يعين المسمى، فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عارض بعد الوضع، وإلا يصدق عليه حد النكرة، ما شاع في جنس موجود أو مقدر، شاع في جنس موجود يعني: في أفراد جنس موجود، -له وجود، له آحاد، له أفراد- كرجل، رجل هذا يطلق على كل ذكر بالغ عاقل من بني آدم، لا نحتاج إلى عاقل. كل ذكر من بني آدم بالغ يطلق عليه أنه رجل، له آحاد؟ له آحاد، هذا الأصل. زيد رجل، عمرو رجل، خالد رجل .. إلى آخره. إذاً: له أفراد وله آحاد وله جنس، قدر مشترك بينهم، حينئذ زيد وخالد ومحمد كل منهما رجل، وهو قدر مشترك بين ثلاثة، لكن شمس نقول: هذا في أصل وضعه، وضع لكل، اسم لكل كوكب نھاري ينسخ ظهوره وجود الليل-هكذا قيل- حينئذ الأصل أن يكون له أفراد، لكن لما لم يوجد في الخارج إلا

فرد، حينئذ تعين مسماه لا باعتبار أصل وضعه، وإلا لو وجد شمس أخرى ووجد ثانية وثالثة كل منهما سمي شمساً أو سميت شمساً، وحينئذ الكوكب النهاري -الذي وصفه وصف الشمس الفرد المعين- لو وجد نظير له حينئذ سمي شمساً، وثالثاً ورابعاً .. كرجل، لكن لما لم يوجد إلا شمس واحدة حينئذ تعين باعتبار عدم وجود فرد آخر لا باعتبار أصل وضعه، وإلا فهو صالح لكل كوكب نhari ينسخ ظهوره وجود الليل، فحينئذ نحكم على كلمة شمس أنها نكرة، ولا نقول: إنها علم، مع كون حد العلم قد يصدق عليها، اسمٌ يُعَيَّنُ المُسَمَّى، فإذا قلت: شمس عَيْنُ المسمى، قمر عَيْنِ المسمى، لكن نقول: تعيين المسمى هنا طارئ عارض، والعبرة بالأصول في أصل الوضع لا بما عرض لها.

لأمر عارض بعد الوضع، وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى، وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما، إذاً خرج بقوله: يُعَيَّنُ المُسَمَّى شمس وقمر؛ لأنهما وإن عَيَّنَا فإنما كان التعيين باعتبار أمر عارض لا باعتبار أصل الوضع. ودخل نحو زيد مسمى به جماعة، زيد وزيد وزيد، نقول: جاء زيد، قد لا يعرف من زيد هذا، ما عين المسمى، أليس كذلك؟ لو عندك محمد ومحمد، قلت: جاءني محمد، محمد من هذا؟ هل عَيَّنَ المسمى؟ ما عين المسمى، لماذا؟ لكونه مشتركاً بين أفرادهِ. هل هو داخل في حد العلم أم لا؟ نقول: نعم، داخل.

ودخل: نحو زيد مسمى به جماعة، فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه، والشيوخ إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض، الأصل زيد وزيد وزيد، هذا اسمه زيد وهذا اسمه زيد وهذا اسمه زيد، هل الوضع واحد أو متعدد؟ متعدد، كل لفظ من هذه الألفاظ موضوع لذات مشخصة بالخارج، ثم وضع وضعاً ثانوياً لفظ زيد ليعين مسماه ثم زيد ثم زيد، لو وجد عندنا مائة كلهم اسمهم زيد نقول: هؤلاء ألفاظهم وضعت مرة واحدة أو مائة مرة؟ مائة مرة، لماذا؟ لأننا لو قلنا الوضع متحد فحينئذ صار اللفظ مشتركاً من حيث الوضع ومن حيث المعنى، فحينئذ لا يعين المسمى إلا بقرينة، فلا يصدق عليه حد العلم، وإنما نقول: الوضع متعدد، فكل لفظ من هذه الألفاظ التي اشترك جماعة في الاسم حينئذ كل لفظ من هذه الألفاظ وضع وضعاً مستقلاً عن الآخر، إذاً لا اشتراك، فدخل في قوله: يُعَيَّنُ المُسَمَّى.

ولا يخرج بقوله: مطلقاً؛ لأنه وإن احتاج إلى قرينة في تعيين مسماه من وصف أو إضافة أو نحوهما، لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة إلى أصل الوضع كبقية المعارف، يعني

إذا قيل: زيد يعين المسمى، هو مشترك بينه وبين غيره، قلنا: الوضع متعدد، مطلقاً
أخرج ما عين المسمى بقرينة، فإذا قلت: جاءني زيد أو محمد وله متعدد حينئذ نحتاج إلى
قرينة حتى نميز من الذي جاء، صار كالحلى بـ (أل) وكالضمير وغيره.
هل يخرج بقوله مطلقاً؟ نقول: لا. لماذا؟ لأن الاحتياج هنا إلى قرينة عارض وليس في
أصل الوضع كما هو في الحلى بـ (أل) أو الموصول ونحو ذلك.
اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً ... عَلِمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقًا

قال السيوطي: العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره البتة، يعني: يشخصه، وحينئذ إذا
شخصه لا يحتمل إلا مسماه، فإذا قيل: جاء زيد لا يحتمل إلا واحد شخصاً واحداً،
واحتماله لآخر نقول: هذا أمر عارض والأصل فيه التقييد بأصل الوضع، فخرج بالمعين
النكرات، وبما بعده سائر المعارف، فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب،
وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا
استعمل صار جزئياً، وهذه المعارف بعضهم يرى أنها كلية الوضع جزئية الاستعمال،
يعني (أنا) لفظ (أنا) ضمير نقول: هو معرفة وضع ليستعمل في معين، لكن في أصل
الوضع إذا قلت: أنا، اختص بي دون غيري أم لغيري أن يستعمله فيقول: أنا؟ منذ أن
وضع لفظ (أنا) والأهم كلها تستعملها، أنا أنا أنا، أنت، هو، هي، أنتم، الضمائر كلها
على هذا النمط، فحينئذ من حيث أصل الوضع وضع كلياً بحيث يدخل تحته أفراد لا
حصر لهم، وهذا الذي يسمى الكلي عند المناطقة، ما لا يمنع العقل من تصويره وقوع
الشركة فيه،
فَمُفْهِمُ اشْتِرَاكِ الْكُلِّيِّ.

إذاً: هذا أفهم اشتراك من حيث أصل الوضع، ولكن إذا استعمل بالفعل حينئذ صار
جزئياً لا يحتمل غيره، ألا نقول: الضمير يعين المسمى؟ عين المسمى، طيب في أصل
وضعه نقول: هو صالح لكل متكلم، كل متكلم أراد أن يتكلم عن نفسه فليقل: أنا،
والجماعة يقولون: نحن، إذاً ليس خاصاً بزيد وليس خاص بعمره وليس خاص بجماعة
كذا ولا طائفة، وإنما هو مشترك بين كل متكلم، وكذلك ضمير المخاطب أنت مشترك
بين كل مخاطب، وضمير الغيبة كذلك مشترك بين كل غائب، طيب هذا الاشتراك هو
المفهوم الكلي، ثم إذا قلت: أنا صار معيناً وهذا معنى الجزئي؛ فيتناقضان، نقول: لا، لا
تناقض، وإنما في أصل الوضع هو كلي وفي الاستعمال جزئي.

إذاً: وضع المعارف كلها من حيث أصل الوضع كليات، وهو يصدق عليه حد الكل، فمفهوم اشتراك الكلي. كأسد، وعكسه الجزئي الذي لا يفهم اشتراكاً، فإذا استعملت لفظ الضمير في شأنك أنت بالفعل حينئذ نقول: هذا جزئي، لأنه لا يحتمل إلا مسماه وهو أنت المتكلم، زيد ضربته الضمير هنا يعود إلى زيد لا يحتمل غير زيد، هذا حقيقة الكلي أو الجزئي؟ الجزئي، لكن قبل استعماله (أنا) نقول: قبل استعماله هذا يصلح أن يتكلم به زيد وعمرو وخالد .. إلى آخره، صار مشتركاً.

إذاً: في أصل الوضع هو مشترك وهو كلي، ومن حيث الاستعمال فهو جزئي، هذا، هذان، هاتان، نقول: أسماء الإشارة في أصل الوضع كلية، لأن هذا يصدق أن يشار به إلى زيد، إلى عمرو، إلى البيت، إلى السماء، إلى .. إلى آخره.

كل مشارٍ إليه يصلح لمفرد مذكر، سواء كان عاقل أو غير عاقل، عالم أو لا، يصلح أن يكون أو أن يشار إليه بـ (ذا)، إذاً هذا صار مشتركاً، فمفهوم اشتراك، لكن إذا استعمل بالفعل صار جزئياً لا يحتمل غيره، فإذا قلت: هذا زيد صار مسمى هذا معين ولا يحتمل غير زيد الذي أشير إليه، وأما قبل الاستعمال فهو صالح لزيد أن تشير إليه ولغيره. وهذا مراده إن الضمير صالح لكل متكلم، كيف صالح لكل متكلم؟ نقول: هذا قبل استعماله، قبل الاستعمال، فهو كلي يفهم اشتراكاً، وأما بعد الاستعمال فهو جزئي صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب.

وليس موضوعاً في الأصل في أوصل وضعهن لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لأنه لو كان خاصاً أول واحد يستعمل كلمة (أنا) أخذها عنا، ما نستعملها انتهى، انتهت صلاحيتها. إذا قال: هذا زيد الذي سبق أولاً، سبق إليها نحن لا نستحقها، لماذا؟ لأنه صار خاصاً.

وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل صار جزئياً، ولم يشركه أحد في ما أسند إليه، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، فإذا استعمل في واحد لم يشركه في ما أسند إليه أحد، و (أل) صالحة لأن يعرف بها كل نكرة، فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه، وهذا معنى قولهم: إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. وهذا القول هو المرجح في هذه المسألة، وبعضهم يرى أنها جزئية وضعاً واستعمالاً، وبعضهم يعكس: كلية وضعاً واستعمالاً، والوسط هو الذي ذكرناه أنها كلية باعتبار الوضع جزئية باعتبار الاستعمال.

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً

إذاً: يعين المسمى فصل يخرج النكرات.

واسمٌ: هذا جنس.

وَيُعَيِّنُ الْمُسَمَّى: قلنا: المصنف لا يرى أن علم الجنس داخل معنا في هذا الحد، وإنما فصله لأنه يرى أنه نكرة، فأخرجه وخصه بقوله:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ

يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى: حينئذ نخصص تعريفه بالعلم الشخصي، والعلم الشخصي هو الذي يعين مسماه خارجاً - خارج الذهن -، لأنه كما سبق أن التعيين - تعيين الحقائق - إما أن يكون في الذهن فحسب، وإما أن يكون في الخارج، وإما أن يكون في الذهن باعتبار فرد في الخارج، فحينئذ إذا كان المعين - المسمى - خارجاً فهو علم الشخص، زيد إذا قلت زيد أنت في ذهنك أن هذا اللفظ مسمى شخص، هذا الشخص أين يوجد؟ في داخل ذهنك أو في الخارج؟ في الخارج قطعاً؛ لأنه ليس معنى، الذات نفسه الشخص هذا وجوده خارج الذهن، لأنك تقول: اسم زيد، أحمد مثلاً مسماه هذا الذي تراه، هذا أين يوجد؟ في الخارج، هل يمكن أن يوجد في الذهن؟ لا وجود له في الذهن. إذاً: تَشْخُصُ علم الشخص يكون خارجياً، يعني: خارج الذهن، وداخلياً يعنون به داخل الذهن، إذ قد يكون الشيء مشخصاً في الداخل لا في الخارج، وقد يكون مشخصاً في الداخل باعتبار فرد في الخارج ملاحظاً به.

يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى: أي خارجاً كعلم الشخص الخارجي، أو ذهنياً كالعالم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجاً في المستقبل.

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً

لو قال قائل: إذا جاء لي ولد أسميه محمد، محمد علم أو لا؟ - هو ما جاء - هل يصدق عليه اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى، أين هو؟ نحن نقول: علم الشخص له مشخص في الخارج، هذا متوهم في الذهن، إذاً: صار التعيين هنا أمراً ذهنياً لا أمراً خارجياً، أليس كذلك؟ إذا قال: حد العلم اسم يعين المسمى في الخارج - خارج الذهن - مثل الذات فحينئذ إذا قال: إذا جاءني ولد أسميه محمداً، نقول: محمد هذا علم، كيف نحكم عليه بأنه علم ثم نقول: العلم اسم يعين المسمى؟ هذا ما له وجود في الخارج، بل قد يكون ما وجد حتى في بطن أمه؟ نقول: هذا علم ويعين المسمى مطلقاً لكنه في الذهن، أو ذهنياً يعني: يكون تعيين المسمى ذهنياً، كالعالم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجاً في المستقبل، وكعلم القبيلة كذلك مثله - لكن هذا عام وذاك خاص - وكعلم القبيلة؛ فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه، فإن الجميع لا وجود له إلا في ذهن الواضع، إذا قيل: هذا قبيلة حرب مثلاً، قبيلة حرب يصدق على الموجودين وعلى ما سيكون في المستقبل، إذاً هذا صار علماً، - حرب علم - علم على

الموجودين الآباء وأبنائهم، وأبناء أبناء الأبناء غير الموجودين؟ نقول: هذا شخص لكنه ذهني، كالأول المتوهم لكن ذاك شخص واحد سمى ولده وهذا علم على قبيلة، وحينئذ نقول: اسم يعين المسمى مطلقاً كحرب، -بني تميم- ونحو ذلك، وحينئذ نقول: هذا اسم يعين المسمى مطلقاً، طيب، قد يكون بعد مائة سنة لا وجود لمسمى هذا اللفظ؟ نقول: لكنه موجود في الذهن. فقولهم: تشخص العلم الشخصي خارجي أغلي. نخلص من هذا: أن تشخص العلم الشخصي الأصل فيه أن يكون خارجياً بالفعل موجود، وقد لا يكون موجوداً.

إذاً قول النحاة: تشخص علم الشخص خارجي يعني: مسماه لا بد أن يكون خارج الذهن، نقول: هذه قاعدة أغلبية، بل قد يكون في الذهن ولا وجود له في الخارج كعلم من توهم ولداً فسماه قبل أن يولد، وكذلك أبناء القبيلة. وقوله: يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى: أي أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين؛ لأنه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل. إذا قلنا: العلم يعين المسمى قبل العلمية، قبل أن نطلق اللفظ هل هو معين أم لا؟ إن قلنا معين فعينه العلم صار من باب تحصيل الحاصل. إذاً: يعين المسمى المعين في نفسه، هو متعين في نفسه، لكن اللقب أو اللفظ جعل دليلاً عليه من جهة الوضع الشخصي. إذاً: يعين المسمى، أي: أنه يدل على مسمى معين، لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين في نفسه، فيلزم تحصيل الحاصل. فالمراد بتعيينه: تمييزه عند المخاطب عما عداه، وهذا التمييز حاصل بالعلم كسائر المعارف.

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً
مُطْلَقاً: المراد به: بدون قيد، وهذا القيد إما أن يكون لفظياً، وإما أن يكون معنوياً، وإما أن يكون حسياً. هذه ثلاثة تشمل سائر المعارف، يبقى: من يعين المسمى لا بقيد، فهي أربعة، الأخير هذا هو الذي يسمى علماً. ومطلقاً فصل يخرج المقيدات: إما بقيد لفظي وهو المعرفة بالصلة و (أل) والمضاف إليه، أو معنوي وهو اسم الإشارة والمضمر، فدخل في المعنوي الحسي في اسم الإشارة.

.....
وَقَرَنَ وَعَدَنَ وَلَا حَقَّ كَجَعَفَرٍ وَخَزْنَقَا
وَشَذَقِمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَاشِقٍ

هذه أنواع نوع الأمثلة المصنف رحمه الله تعالى ليدل على أن العلم شخصي لا يختص بأولي العلم من الناس البشر، وإنما هو عام، فنوع المثال لذلك، ولذلك قال في الشرح: ثم مثل الشيخ بأعلام أناسي وغيرهم تنبيهاً على أن مسميات الأعلام، العقلاء وغيرهم من المؤلفات.

كَجَعْفَرٍ: يعني وذلك كجعفر، وهو اسم رجل جعفر.
وَخَرْنَقًا: الألف للإطلاق، اسم امرأة من شعراء العرب وهي أخت طرفة بن العبد لأمه.
وَقَرْنٍ: بفتحتين علم على قبيلة في اليمن من بني مراد ومنها أويس القرني.
وَعَدْنٍ: عدن كذلك اسم مكان علم لبلد بساحل بحر اليمن، هكذا قيل.
وَلَا حِقٍ: اسم فرس.
وَشَذَقِمٍ: بالذال وضبط بالذال، وقيل: يجوز فيه الوجهان. شذقم، شذقم، إما هذا وإما ذاك. وقيل: يجوز فيه الوجهان، شذقم اسم جبل قيل للنعمان بن المنذر.
وَهَيْلَةٍ: اسم شاة.

وَوَاشِقٍ: اسم كلب، اسم كلب هذا وقع ثامناً، قال بالتصريح: ((وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)) [الكهف: 22] يعني: وافق الآية، لأنه قال: كجعفر واحد، وخرنق اثنين، وقرن ثلاثة، وعدن أربعة، ولاحق خمسة، وشذقم ستة، وهيلة سبعة، وواشق ثمانية.
((وَوَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ)).
وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَتُهُ وَلَقَبَا

إذاً حد العلم: اسمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً (عَلْمُهُ)، هذا الأولى أن يجعل مبتدأ، واسم هذا خبر مقدم، وإذا كان خبر مقدم صار واجب التقديم، كما سيأتي في محله أن المبتدأ إذا اشتمل على ضمير يعود على بعض الخبر حينئذ وجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر. على التمرة مثلها زبدة، سيأتينا إن شاء الله.

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَتُهُ وَلَقَبَا ... وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبَا

قسم لنا العلم إلى ثلاثة أقسام: اسم وكنية ولقب.
واسماً أتى: واسماً هذا حال من الضمير المستتر في الفعل الذي يليه.
أتى: وأتى العلم حالة كونه اسماً وكنية ولقباً، والاسم له ثلاث إطلاقات إذا وقفنا عند هذا.
واسماً أتى: صار الاسم له ثلاث إطلاقات، الاسم مقابل الفعل والحرف هناك، واسم

وفعل ثم حرف الكلم، صار له إطلاق وهو مقابل الفعل، ويرد أيضاً مقابل للصفة كعامر ومذنب، ويأتي كذلك مقابل للكنية واللقب، وهو الذي معنا. هذه ثلاثة إطلاقات إلى هذا الموضع.

وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَتُهُ: ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم وكنية ولقب، والمراد بالاسم هنا: ما ليس بكنية ولا لقب، -بالنفي- إذاً نعرف الكنية أولاً ثم اللقب ثم نعرف أن الاسم ما عدا الكنية واللقب؛ لأنه نفي. ما المراد بالاسم؟ ما ليس بكنية ولا لقب، طيب. ما هي الكنية؟ ما صدر بأب أو أم. ما هو اللقب؟ ما أشعر بمدح أو ذم. وبالكنية ما كان مصدراً بأب أو أم، أم عبد الله، أبو عبد الله، أبو أم، هذا يشترط فيه أن يكون كنية ما لم يسم به ابتداءً، فلو سمي الأب ابنه ابتداءً أول ما وضع عليه من العلمية سماه أبو بكر صار علماً، ولا يقال بأنه كنية، صار اسمه أبو بكر، مثل أبو الدرداء، أبو الدرداء هذا اسمه أول ما وضع ليس كنيته، ولذلك يقول: يا أبو الدرداء! على الأصل، فحينئذ إذا سماه ابتداءً أبو بكر نقول: هذا ليس بكنية، وإنما الكنية تكون طارئة بعد العلم الذي وضع له ابتداءً، فإذا سماه زيداً ثم قال: هو أبو عبد الله نقول: هذا الكنية طارئة ولم يجعله اسماً.

إذاً: الكنية ما كان في أوله أب أو أم. وقيل: أو بابتين أو ابنة. هل إذا صدر بابتين كابتين أو بنت كبت عمر مثلاً، هل يعتبر كنية أو لا؟ هذا محل نزاع، والأكثر على أنه يشترط في الكنية أن تكون مصدرة بأب أو أم، لكن الصحيح أنه اشتهر عند الصحابة بعضهم من عرف بكنيته ومنها -لأنه قد تعدد الكنى- ومنها أنه ابن عمر، ابن عباس، هذا سيأتي أنه كنية وله جهة أخرى أن يكون علماً بالغلبة، فلا تنافي بين كونه علماً بالغلبة وبين كونه كنية، ولذلك صحح الرضي: أن الكنية يصح أن تصدر بابتين أو بنت، لكن المشهور ما ذكره المصنف هنا.

واللقب ما أشعر بمدح أو ذم، ما أشعر بمدح كزين العابدين، جمال العابدين -زينهم- زين العابدين، الصديق، الفاروق، هذه ألقاب وهي مشعرة بالمدح. أو ذم كأنف الناقة هذا ذم اسم قبيلة، ذم، نقول: هذا أشعر بدم. إذاً: وَأَسْمَاءُ أَتَى: أتى العلم حالة كونه اسماً، وأتى العلم كنية وهو ما كان في أوله أب أو أم.

وَلَقَبًا: الألف هذه بدلٌ من التنوين وقفًا. وهو ما أشعر بمدح أو ذم.

قال الرضي: والفرق بين اللقب والكنية معنىً، يعني ما الفرق بين هذا وذاك؟ أنف الناقة، الصديق، الفاروق، ما الفرق بينه وبين الكنية؟ قال: الفرق معنى أن اللقب يُمدح المُلقَّب به أو يُذم بمعنى ذلك اللفظ، ما تحمَّله اللفظ من معنى يصدق على المُلقَّب به. الصديق هذا لقب لكثرة صدقه، والفاروق، لأن الله تعالى فرق به بين الحق والباطل، زين العابدين، لأنه كان من العباد ومن أجودهم وأحسنهم، أنف الناقة؛ لأنه كان من الأفعال ما يصير أنفاً للناقة.

أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ، بخلاف الكنية؛ فإنه لا يعظم المكني بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم ليس لها معنى، أبو عبد الله، كل الناس أبو، ليس فيه معنى ينفرد به عن غيره بخلاف زين العابدين والصديق والفاروق ونحو ذلك، هذا فيه معنى قد ينفرد به عن غيره، أما أبو عبد الله وأم عبد الله، كل الناس، كل من كني فيكون هذا الوصف مشتركاً.

إذاً: ليس المدح بما دل عليه لفظ الكنية، وإنما بكونه لم يصرح باسمه، -هذا فيه تعظيم- بخلاف الكنية؛ فإنه لا يعظم المكني بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها، بعض النفوس تأنف، لا تقل له: يا زين، لا بد أن تأتي بكنيته أو نحو ذلك، فإذا كان الفرق بين الكنية واللقب: أن يكون المعنى المراد من اللقب حصل به المدح أو الذم حينئذ دل اللفظ على مسماه، وإذا كان المراد بالكنية ليس معناها الذي هو الوضعي في لسان العرب وإنما من جهة عدم التصريح باسمه تعظيماً له، لا يقال: يا زيد أو يا محمد .. إلى آخره. أكنيه حين أناديه لأكرمهُ ... ولا ألقبه والسوأة اللقبُ

وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا

عرفنا هذه الثلاثة.

وَأَخْرَجْنَا ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا

وَأَخْرَجْنَا: وجوباً، ولذلك جاء بفعل الأمر مؤكّداً بنون التوكيد الخفيفة، إذاً هو واجب وهو مراد المصنف.

وَأَخْرَجْنَا ذَا: المشار إليه يعود إلى أقرب مذكور وهو اللقب.

إِنْ سِوَاهُ: سوى اللقب.

صَحِيحًا: الألف للإطلاق.

بعد ما قسم لك العلم إلى اسم وكنية ولقباً، قد يجتمع بعضها مع بعض أو قد يجتمع الجميع، هل بينها ترتيب أو تقول ما شئت؟ قال: لا.

وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا: إذا صحب اللقب الاسم أو الكنية وجب تأخير اللقب، وهل هذا متفق عليه؟ الجواب: لا.
وَأَخْرَجَ ذَا: أي اللقب.

إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا: إذا صحب اللقب الاسم وجب تأخيره، زيد أنف الناقة، زيد زين العابدين وجب تأخير اللقب، ولا يصح أن تقول: زين العابدين زيد، أنف الناقة زيد نقول: هذا لا يجوز، بل يجب تأخير اللقب عن الاسم.

ولا يجوز تقديمه على الاسم، فلا تقول: أنف الناقة زيد إلا قليلاً ومنه قول الشاعر:
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا ... بِيَطْنِ شَرِيَّانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الدَّيْبُ

بأن ذا الكلب عمراً صاحب الكلب، بأن ذا، ذا: اسم إشارة بمعنى: صاحب، اسم أن. الكلب: صاحب الكلب عمراً كيف يكون لقباً إذا؟ ما يكون لقباً.
بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا، إذا جعل ذا اسم بمعنى صاحب هذا فيه إشكال.

على كل؛ الكلب المراد به هنا اللقب، وعمراً هذا اسم، حينئذ قدم اللقب على الاسم، وهذا قليل. وابن مالك جرى على أنه يجب التقديم في ظاهر عبارته هنا، يجب تقديم الاسم مع اللقب والكنية مع اللقب، يعني يقدم الاسم ويؤخر اللقب، وتقدم الكنية ويؤخر اللقب، هذا ظاهر العبارة؛ لأنه قال: سواه، وسوى اللقب أمران، لكن جماهير الشراح إن لم يكونوا كلهم قالوا: لا، العبارة ليست على ظاهرها، بل تمّ إما خلل في النسخ وإما في غيرها.

وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ: قالوا: المراد به الاسم فحسب، وليس مراده الكنية؛ لأن اللقب إذا اجتمع مع الكنية فقد من ما شئت، قدم وأخر، قدمت اللقب أو أخرته كلاهما سيان، وإنما مراد المصنف هنا أنه إذا اجتمع الاسم مع اللقب.

إِنْ سِوَاهُ: المراد به الاسم كما وجد في بعض النسخ، إن سواها، سواها يعني: سوى الكنية، وهو الاسم، إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب.

وعلله ابن مالك وصرح به في التسهيل، وعلله في شرحه بأن الغالب أن اللقب منقول من اسم غير إنسان، هذا الغالب، بطة وقفة هذا الأصل لقب ..؟؟؟ أنف

الناقة .. إلى آخره. فإذا قدم اللقب حينئذ قد يظن السامع المخاطب أن المراد به معناه الأصلي. إذاً: أوقع في لبس، وكل ما يوقع في لبس حينئذ الأصل منعه، فوجب تأخير اللقب لئلا يقع في اللبس. لو قال: بطة، ماذا يفهم منها؟ يظن البطة بطة هي نفسها،

لكن قال: زيد بطة عرف أنه لقب.

بأن الغالب أن اللقب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وهذا لبس، وذلك مأمون بتأخيره فلم يعدل عنه، لا يجوز أن يتقدم اللقب على الاسم لئلا تقع في محذور وهو اللبس؛ لأن أكثر الألقاب إنما هي منقولة عن غير إنسان -أوصاف- إما حيوانات أو غيرها، فحينئذ لو أطلق ابتداءً توهم السامع أن المراد معناه الأصلي، وهذا يجب دفعه صيانة للإنسان.

وعلمه غيره بأنه أشهر من الاسم، اللقب أشهر من الاسم؛ لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم، لو قال: بطة محمد أو زيد، حينئذ هذا فيه وصل، لأن اللقب يكون مشعراً بمدح في نفس المسمى، أو مشعراً بذم في نفس المسمى، وحينئذ فيه دلالة على الاسم وشيء من النعت، فلو قدم لقدم الوصف على الموصوف، وقدم الاسم على الاسم الحقيقي، قالوا: إذاً نمنع. والأشهر ما ذكره ابن مالك أولاً.

وإن كان مع الكنية فالذي ذكره جواز تقديمه عليها، يجوز: أبو عبد الله أنف الناقة، أنف الناقة أبو عبد الله، يجوز الوجهان، لكن ظاهر كلام المصنف المنع أيضاً، لماذا؟ لأن العلة -إذا قلنا: الأحكام معللة- حينئذ العلة من منع تقديم اللقب على الاسم ما هي؟ توهم مراد المعنى الأصلي من اللفظي. لو قال: بطة أبو عبد الله، العلة موجودة أو لا؟ قلنا: يمتنع أن نقول: بطة محمد، لماذا؟ لأنك أول ما قدمت بطة ظن أنها البطة، لكن إذا أخرت قلت: محمد بطة علمت أن هذا لقب له، طيب هذا المعنى الذي أوجب تأخير اللقب؛ لو قلت: بطة أبو عبد الله مع الكنية، -لأنهم يقولون: قدم من ما شئت- العلة موجودة، المحذور، اللبس موجود أو لا؟ موجود نفسه، فكان الأصل يقتضي أن يمنع مطلقاً، أن يمنع تقديم الكنية على اللقب، كما يمنع تقديم الاسم على اللقب، هذا الظاهر، وهو ظاهر عبارة المصنف ولا تحتاج إلى تأويل، بل هو قوله وهو منسوب إليه. وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ: يعني سوى الاسم والكنية، فيجب تأخير اللقب مع الكنية، ويجب تأخير اللقب مع الاسم، ولا نحتاج أن نقول: قال في الكافية كذا وقال في التسهيل كذا. وإن كان مع الكنية؛ فالذي ذكره جواز تقديمه عليها وتقدمها عليه.

ومقتضى تعليل ابن مالك: امتناع تقديمها عليه، وهو المختار -وهكذا قال السيوطي في جمع الجوامع- أن المختار هو ما يقتضيه تعليل ابن مالك رحمه الله تعالى من منع تقديم اللقب على الاسم لأن العلة موجودة مع الكنية كذلك، قال السيوطي: وهو المختار.

إذاً قوله: وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ: هذا شامل للاسم والكنية، فيجب تأخير اللقب مع الكنية، ويجب تأخير اللقب مع الاسم. هل هو مراد المصنف أو لا؟ ظاهر العبارة أنها مرادة.

إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا: سواء نقول: شامل للاسم والكنية، وقيل: الضمير وسواء عائد إلى الكنية باعتبار تأولها بالعلم، لكن هذا أيضاً فيه تحريف.

قال ابن عقيل: وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواء، ويدخل تحت قوله: سواء؛ الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم -عند الشارح، أما المصنف لا-.

فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية فتقول: زين العابدين أبو عبد الله، ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا: وإذا اجعل آخرًا إذا اسماً صحباً، نص على الاسمية، وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا، لكن دعوى الإجماع أنهم أجمعوا على جواز التقديم والتأخير بين اللقب والكنية هذا محل خلاف، ليس محل إجماع، وإنما نص السيوطي في جمع الجوامع أنه مختلف فيه، والمختار هو أنه يمنع والحكم واحد، وأنه لا فرق بين الكنية والاسم في وجوب تأخير اللقب عليهما، وهو الظاهر.

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ ... حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدَفَ

إذا تأخر اللقب عن الاسم أو اجتمع الاسم واللقب.

وَإِنْ يَكُونَا: الاسم واللقب.

مُفْرَدَيْنِ: المفرد هنا ما يقابل المضاف، فإما مفردين فأضف حتماً.

إِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا: يعني وجوباً عند البصريين، إذا كان الاسم مفرداً وكان اللقب مفرداً عند البصريين لا يجوز إلا وجه واحد: وهو أن تضيف الأول إلى الثاني، فأضف -وجوباً- الأول إلى الثاني، وهذا عند البصريين نحو: سعيد كرز، سعيد: هذا علم -اسم- وكرز: هذا لقب، هو في الأصل خرج الراعي، ويطلق على اللثيم والحاذق، سعيد كرز: مضاف ومضاف إليه. وسيأتي في باب الإضافة: أنه يمتنع إذا اتحد المعنى أن يضاف بين الاسمين.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لَمَّا بِهِ اتَّخَذَ ... مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوْهَمًا إِذَا وَرَدَ

سعيد كرز هذا مثال يذكره هناك. سعيد كرز، حينئذ لا بد من التأويل؛ لأن سعيد مسماه هو مسمى كرز، وكرز مسماه هو مسمى سعيد، إذاً كيف يضاف الشيء إلى نفسه؟ هذا أشبه ما يكون بالمترادفين.

قالوا: لا بد من التأويل، يعني: مسمى كرز، فلنلاحظ في الأول الذات -الاسم-، ولنلاحظ في الثاني المعنى.

والأول يكونا مفردين بأن كان أحدهما مركباً، وحينئذ إما أن يكونا مركبين، وإما أن يكون الأول مركب والثاني مفرد أو بالعكس، فالصور أربعة.

اجتماع اللقب مع الاسم، الصور أربعة: إما أن يكون مفردين، يعني غير مضافين، وحينئذ عند البصريين وجوب إضافة الأول للثاني، سعيد كرز لا وجه له ثانٍ. وعند الكوفيين يجوز الإتيان، وسيأتي.

والأول يكون مفردين بأن كانا مركبين، أنف الناقة عبد الله، عبد الله أنف الناقة، عبد الله، هذا مركب، وأنف الناقة، هذا مركب، أو يكون الأول مفرد، والثاني مركب، الأول مفرد مثل: زيد أنف الناقة، أو بالعكس أن يكون الأول مركب الذي هو الاسم عبد الله، والثاني يكون مفرداً: عبد الله كرز، إذاً افترقا.

والأول يكونا مفردين بأن كانا مركبين، أو أحدهما مركب والثاني مفرد قدمت أو أخرت. أتبع: الثاني.

الذي ردّ: أتبع الثاني للأول، يعني يكون تابعاً له، والتوابع كم أربعة. والمراد هنا إما أن يكون بدلاً، بدل كل من كل أو عطف بيان، إما أن تعربه بدل كل من كل، أو عطف بيان، يعني: لا تجوز الإضافة؛ لأن العرب لا تضيف ثلاثة أشياء، وإنما جوزوا في الأول: سعيد كرز لأن كلاهما مفرد، وأما إذا كانا مركبين حينئذ أضفت أربعة أشياء، أربعة أسماء وهذا ممتنع، وإذا كان أحدهما مفرد والثاني مركب حينئذ أضفته بين ثلاثة أشياء، وهذا أيضاً ممتنع.

إذاً: وجب الإتيان، ولا يجوز الإضافة، وإنما الإضافة فيما إذا كانا مفردين.

وإن يَكُونَا: يعني اللقب والاسم.

مُفْرَدَيْنِ: غير مضافين.

فأضف حتماً: أضف الأول إلى الثاني حتماً وجوباً عند البصريين، نحو: سعيد كرز أي: مسماه. وأجاز الكوفيون الإتيان، سعيد كرز، جاء سعيد كرز، فعل ماض، وسعيد: فاعل، وكرز: هذا بدل كل من كل أو عطف بيان، مع الإضافة.

وأجاز الكوفيون الإتيان، واختاره في الكافية والتسهيل، وعلى الأول جواز الإضافة

حيث لا مانع من (أل) نحو: الحارث وكرز.

دائماً الشراح يفسرون الألفية بالكافية، وهذا مثال واضح بين أن هذا الطريق ليس صحيح.

هنا قال: وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِيفُ حَتْمًا

اختار وجوب الإضافة، في الكافية رجع مذهب الكوفيين: وهو أنه يجوز الإتيان، حينئذ لا ينبغي أن يفسر هذا بذلك، لماذا؟ لأنه لم يختصر الخلاصة من الكافية مباشرة حتى نقول: أنه لم يرجع عن أقواله، -لم يصحح بعض المذاهب- وإنما ألف الكافية والله أعلم كم الزمن الذي وقع بين الخلاصة والكافية، في هذا الزمن تتغير وتتبدل أمور، يرجع عن أقوال وينفي أمور يثبتها، ويثبت أموراً نفاهاً.. إلى آخره. فالآراء تتبدل وتتغير؛ لأنها من باب الاجتهادات، وحينئذ: وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ نقول: في الكافية اختار مذهب الكوفيين، وهنا رجع مذهب البصريين. وهذا يدل على أنه لا علاقة من حيث الترجيح -وإن كانت هذه خلاصة- لا علاقة من حيث الترجيح بما في الكافية وتكون حاكمة على الألفية.

وأجاز الكوفيون الإتيان، واختاره في الكافية والتسهيل، وعلى الأول جواز الإضافة حيث لا مانع من (أل)، نحو: الحارث كرز، يعني: مذهب البصريين أنه لا يجوز أن يكون المضاف محلياً بـ (أل) وهذا متفق عليه لا إشكال فيه إلا إذا كان وصفاً، وهذا له حالاته.

الحارث، نقول: هذا محلياً بـ (أل). الحارث كرز، هل يصح أن نضيف الأول إلى الثاني فيكون داخلياً في قوله: وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ، مع كونهما مفردين؟ نقول: نعم. فإذا أضفنا قلنا: الحارث كرز -على الأصل على القاعدة- وقعنا في محذور: وهو أن المضاف هنا محلياً بـ (أل)، فإذا كان كذلك حينئذ وجب الاستثناء من القاعدة - وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ - بشرط ألا يكون الأول محلياً بـ (أل)، فالحارث كرز هذا عندهم لا يصح، وإنما تقول: الحارث كرز بالرفع على أنه بدل أو عطف بيان، إما بدل وإما عطف بيان.

قال الشارح هنا: إذا اجتمع الاسم واللقب؛ فإما أن يكونا مفردين، والمفرد هنا ما قابل المركب، أو مركبين، أو الاسم مركباً واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً، فإن كانا مفردين، إن كان في الأول (أل) فليس إلا الإتيان وفقاً نحو: الحارث كرز، وجب عند البصريين الإضافة على تأويل الأول بالمسمى، والثاني بالاسم تخلصاً من إضافة الشيء إلى نفسه.

وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ ... مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ

سعيد كرز نقول: هذا مثله؛ لأنه هو نفس المسمى واحد، ما يصدق عليه المضاف هو الذي يصدق عليه المضاف إليه. إذاً: لا بد من التأويل، من إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: سعيد كرز ورأيت سعيد كرز ومررت بسعيد كرز، مضاف ومضاف إليه مثل عبد الله، جاء عبد الله، رأيت عبد الله، مررت بعبد الله، جاء سعيد كرز، رأيت سعيد كرز، مررت بسعيد كرز.

وأجاز الكوفيون واختاره ابن مالك الذي هو الإتياع. وأجاز الكوفيون الإتياع واختاره ابن مالك على البدل أو عطف بيان، فتقول: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيد كرز -مطلقاً- جاء سعيد كرز، سعيد: فاعل، وكرز: بدل أو عطف بيان. رأيت سعيداً كرزاً، كرزاً: عطف بيان أو بدل كل من كل؟ مررت بسعيد كرز، كرز عطف بيان أو بدل كل من كل، لماذا؟ قالوا: لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل، الإضافة هنا -وهذا توجيه جيد- وهو أن الإضافة هنا من إضافة الشيء إلى نفسه، اتحد معناه، وهذا خلاف الأصل، وإنما الأصل أنك تغاير بين المضاف والمضاف إليه، غلام زيد، غلام مصدقه غير مصدق زيد، هذا الأصل في الإضافة أنك تقيد الأول بالثاني. أما سعيد كرز هو عينه، تضيفه إلى أي سبب؟ ما الموجب؟ حينئذ إذا قلت: غلام زيد عبد الله ثم سبب، ثم موجب، تقيد الأول بالثاني، أما سعيد كرز ما الفائدة؟ ليس فيه فائدة، ولذلك مذهب الكوفيين أرجح، لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل.

وإن لم يكونا مفردين، وهو الذي أشار إليه بقوله: وإلاً (إن لا)، (إن) أدغمت في لا. وإلاً -يكونا مفردين- أتبع الثاني الذي ردف، يعني: الأول -له- في إعرابه على أنه بدل أو عطف بيان، وحينئذ نقول: امتنعت الإضافة، لا يجوز أن يضاف، لماذا؟ لأنه لا يضاف ثلاثة أسماء فضلاً عن أربعة أسماء، إذا قلت: أنف الناقة، محمد أنف الناقة، أضفت ثلاثة أسماء، وهذا ممتنع في لسان العرب؛ لأنه ثقل، محمد أنف الناقة مثل سعيد كرز نقول: هذا فيه ثقل.

بأن كانا مركبين، نحو: عبد الله أنف الناقة، أو مركباً ومفرداً: عبد الله كرز وسعيد أنف الناقة وجب الإتياع، فتتبع الثاني الأول في إعرابه، -هذا هو الأصل- ثم يجوز لك وجه آخر وهو القطع، -القطع هذا يكون في باب النعت- يعني تجعل الكلام جملتين وليس جملة واحدة. جاء سعيد أنف الناقة، أنف الناقة هذا بدل أو عطف بيان، يجوز أن

تقول: جاء سعيدٌ أنفَ الناقَةِ، يعني بالنصب، قطعت الرفع إلى النصب على تقدير فعل أعني، وحينئذ صار الكلام جملتين، ولذلك القطع خلاف الأصل، الأصل في الكلام أن يكون متصلاً ببعضه ببعض، وما جيء بحروف العطف إلا من أجل إيصال الكلام ببعضه ببعض، وحينئذ يجوز أن تقطع فتقول: جاء سعيدٌ أنفُ الناقَةِ، جاء سعيدٌ أنفَ - بالنصب - على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً أعني.

وكذلك إذا كان منصوباً قطعه إلى الرفع، رأيت سعيداً يجوز أن تقول: أنفَ الناقَةِ على أنه بدل أو عطف بيان، ويجوز أن تقول: رأيت سعيداً أنفُ بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

إذاً: تقطع الرفع إلى النصب وإلى رفع لا بأس، لماذا؟ لأنك قد تنوي بأن الجملة الثانية مغايرة للآخرى، يعني هل يجوز أن يقال: جاء سعيد أنفُ الناقَةِ؟ أنفُ يجوز لك إعراب أنف: إما بدل أو عطف بيان، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف وهو أنفُ الناقَةِ ولا بأس.

ويجوز أن تقطعه من الرفع إلى النصب، ولذلك قال هنا: ويجوز القطع إلى الرفع بإضمار هو، يعني: مبتدأ محذوف، ويكون الذي قطعه خبراً لمبتدأ محذوف، أو النصب بإضمار أعني، مررت بزيد أنفُ الناقَةِ، - لا إشكال - يعني: وهو أنفُ الناقَةِ. وأنفَ الناقَةِ أعني: أنفُ الناقَةِ. فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنفُ الناقَةِ. والنصب على إضمار فعل والتقدير: أعني أنفَ الناقَةِ، فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع الجورور إلى النصب أو الرفع، ولا يقطع الرفع أو النصب إلى الجر، لا يقطع المرفوع أو المنصوب إلى الجر، لماذا؟ لأن العامل الذي يقدر هو فعل أو اسم، وحرف الجر لا يعمل مقدراً على الصحيح، ولذلك قلنا: المرجح (اضرب): أنه فعل مبني وليس معرباً خلافاً للكوفيين أنه مجزوم بلام الأمر مقدرة.

إذاً:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ ... حَتَّمَا وَإِلَّا أَتْبَعَ الَّذِي رَدِفَ

إلاً: قالوا: ظاهره امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً والثاني مركباً. قال الصبان: والوجه خلافه، كما صرح به الرضي بجواز كون المضاف إليه مركباً نحو: غلام وعبد الله، بخلاف المضاف، والإتباع أقيس من الإضافة، والإضافة أكثر. وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسَعَادَ وَأُدَدٌ وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزُجُ رَكْبًا ... ذَا إِنْ بَغِيْرَ وَبِهِ تَمَّ أُعْرِبَا

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِصَافَةِ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَيِّ قُحَافَةٍ

ينقسم العلم باعتبار كونه منقولاً أو مرتجلاً إلى قسمين، وزاد بعضهم ثالثاً لا منقولاً ولا مرتجلاً.

وَمِنْهُ مَنُقولٌ: أي: ومن العلم علم منقول، وأرادوا به أنه ما سبق له استعمال في غير العلمية، يعني: كان نكرة، كان جملة، كان فعلاً ماضياً، كان مضارعاً، كان اسماً جامداً، كان اسم فاعل، كان اسم جنس في الأصل، ثم نقلته فجعلته علماً، اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً، هذا يسمى منقولاً، يعني سبق له استعمال في غير علم. فضل مثلاً، هذا مصدر جامد، لو قلت: فضلٌ، هذا فضل الله؛ شيء غير معين، لكن لو جاءك ولد وقلت: هذا سميتك فضل، حينئذ نقلت المصدر من دلالة على المصدر وعدم التعيين لأنه جامد فصار علماً لذاتٍ مشخصة، هذا يسمى علماً منقولاً.

ومرتجل هذا مأخوذ من الارتجال وهو ابتداء الشيء على غير تهيئ، والمراد به: ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، - أول ما وضع في لسان العرب وضع اسماً علماً يعين المسمى - لم يستعمل كمصدر أو فعل أو جملة ثم نقل إلى العلمية، بل أول ما وضع وضع علماً.

إذاً: العلم إما منقول وإما مرتجل. المنقول: ما سبق له استعمال في غير علمية، قبل العلمية. والمرتل الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية في غيرها، أو سبق وجهل - قولان -، قد يكون سبق لكنه جهل، حينئذ ما حكمه؟ إذا سبق له وجهل لا ندري هل هذا ابتداءً أم أنه نكرة، ابتداءً علماً مرتجلاً أم أنه منقول ما ندري، حينئذ صار حكمه حكم المنقول، لأنه لا بد وأن يعتبر إما نكرة وإما فعل إلى آخره، فإذا لم يعلم حينئذ رجعنا إلى الأصل.

وَمِنْهُ مَنُقولٌ: منه أي: من العلم، علم منقول إلى العلمية بعد استعماله في غيرها، كفضل - هذا مصدر - وأسد - هذا اسم جنس، وحينئذ المنقول إما أن ينقل من صفة كحارث، أو من مصدر كفضل، أو من اسم جنس كأسد، وهذه تكون معربة.

وقد يكون النقل من جملة إما فعلية - وهو المسموع في لسان العرب - وإما اسمية وهذا مقيس عند النحاة على الجملة الفعلية - يعني: لم يسمع نقل جملة إلى العلمية إلا الفعلية فحسب، شاب قرناها، شاب: فعل ماض، وقرناها: فاعل، تأبط شراً: هذا فعل وفاعل ومفعول به، هذا الذي سمع.

وأما لو قيل: زيد عالم، -سميت ولدك زيد عالم- هذه جملة اسمية، هل نقل في لسان العرب؟ الجواب: لا، لأنهم لما سمو بالجملة الفعلية حينئذ قاسوا عليها الجملة الاسمية لانتفاء الفرق بينهما.

أو من جملة كقام زيد وزيد قائم، وحكمها أنها تحكى، كما سيأتي.
وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ ... وَذُو ارْتِجَالٍ

وَذُو ارْتِجَالٍ: يعني: ومنه ذو ارتجال، والارتجال: ابتداء الشيء على غير تهيؤ.
كَسْعَادٍ وَأَدَدٌ، أدد هذا نُوزع فيه بأنه؟؟؟ أو لا، قيل: جمع أداة بمعنى المرة من الود، والهمزة منقلبة عن الواو.

سعاد هذا أول ما نقل، أول ما وضع وضع علماً، لم يسبق أن يستعمل في غير العلمية ثم استعمل في العلمية، وأدد مثله عند الناظم إلا أنه نُوزع فيه.
وقيل: من العلم ما ليس منقولاً ولا مرتجلاً، لا يوصف بهذا ولا بذاك، فهو واسطة بينهما. وهو الذي علميته بالغلبة، هذا يأتي في المعرف بـ (أل).
وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ ... مُصَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

المدينة: هذا علم بالغلبة، يعني إذا أطلقت المدينة صرفت إلى المدينة هي هي، عيناها، وحينئذ هل هذا منقول؟ هل هذا مرتجل؟ الجواب: لا، لا منقول ولا مرتجل.
وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسْعَادٍ وَأَدَدٌ

ذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة، -كلها ليس فيه تفصيل لا منقول ولا مرتجل، بل كلها منقولة- وليس منها شيء مرتجل. قال قائله: إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول، وعلم مدلول تلك الألفاظ في النكرات وسمي بها، وجعلنا نحن أصلها فحينئذ توهمنا من سمى بها من أجل ذلك مرتجلاً، فحينئذ كونها مرتجلة أو منقولة هذا وهم يعني من باب التوهم عند المسمي، وإلا الأصل كلها منقولة.

وذهب الزجاج إلى أنها كلها مرتجلة، عكس الأول، والمرتلج عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وموافقته للنكرات بالغرض لا بالقصد؛ لأنه يرد عليه أن عندنا مصدر هو (فضل)، وعندنا جملة: شاب قرناها، وعندنا جملة أخرى: تأبط شراً، لو كانت كلها أعلام بالأصل وعندنا هذه أفعال مستعملة في غير العلمية وعندنا فضل مصدر وعندنا أسد اسم جنس مستعملة في غير العلمية، كيف يقال؟ قال: هذا لا، هذه موافقة لا بالقصد، وإنما بالتوافق وحسب،

الأصل وضع فضلٌ علماً، ووضع نكرة كذلك موافقاً له في اللفظ والمعنى لا أنه نقل من المصدر إلى علمية، وهذا فيه تكلف، أن يقال: بأن فضل وضع مرتين: مرة علماً ومرة نكرة هذا يحتاج إلى إثبات.

إذاً: ثمَّ خلاف في العلم المنقول والعلم المرتجل، لكن لا ينبغي عليه كبير فائدة.
وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ ... وَذُو ارْتِجَالٍ كَسُعَادَ وَأَدَدٌ

وَجُمْلَةٌ: يعني ومنه جملة، يعني: يقع جملة مركبة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر، لكن ليس بعد العلمية، وإنما هو قبل العلمية، يعني منقول من الجملة كما ذكرناه سابقاً، قام زيد، جاء قام زيد، رأيت قام زيد، مررت بقام زيد، نقول: قام زيد هذا اسم كزيد، حينئذ تحكى الجملة ولا تعرب إلا إعراباً مقدراً، تحكى كما هي يعني: لا يبدل، لا تقل: جاء قاموا زيد، قاموا بالرفع على أنه فاعل، وإنما تحكى كما هي؛ لأنه في الأصل فعل ماض وهو مبني فيبقى على نفس اللفظ ولا يتبدل ولا يتغير، ولذلك قال هنا: تحكى، فتقول: جاءني زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم، وهذا من الأعلام المركبة، لكنه كما ذكرنا لم يسمع أنهم سموه بالجملة الاسمية، وإنما ورد تسميتهم بالجملة الفعلية.
كَذَبْتُمْ وَيَبِيتُ اللَّهُ لَا تُنْكِحُونَهُ ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

وَجُمْلَةٌ: يعني ومنه جملة.

وَمَا يَمْزُجُ رَكْبًا: يعني ومنه بما يمزج، يعني: الذي بسبب مزج ركبا، والمزج عندهم أخذ اسمين ويجعلا اسماً واحداً، وينزل الثاني منزلة تاء التأنيث من الأول -هكذا قيل- بأن أخذ اسمان وجعلا اسماً واحداً ونزل ثانيهما من الأول منزلة تاء التأنيث من الكلمة، بعلبك، حضرموت، معدي كرب، هذا مركب مزجي، سيبويه هذا مركب مزجي، حينئذ بعلبك، بعل هذا جزء، بك هذا جزء ثان. قيل: جعل بك بمنزلة تاء التأنيث، عائش عائشة، أليس كذلك؟ عائش الشين هي محل الإعراب، جاء عائش اسم رجل هذا، جاء عائش، رأيت عائشاً، مررت بعائش، إذاً: الشين هي محل الإعراب، إذا اتصلت به تاء التأنيث؛ جاءت عائشة صارت التاء هي محل الإعراب، هذا مثله (بعل) اللام هي محل الإعراب، فلما اتصل به ركب ومزج بين الكلمتين (بعل بك) صار الجزء الثاني كالتاء من تاء التأنيث انتقل الإعراب من بعل من اللام إلى آخره فنزل منزلة تاء التأنيث. كل كلمتين نزلت ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبله، بمعنى: أنه صار بعد التركيب والمزج

صار حرف إعراب في آخره.

وَمَا يَمْزُجُ رَجَبًا: الألف هذه للإطلاق.

ذَا: ما هو المشار إليه؟ ذا الذي هو المركب المزجي.

إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ تَمَّ أَعْرَبًا

إِنْ: حرف شرط، وفعل الشرط محذوف وجوباً يفسره المذكور تم، إِنْ تَمَّ وختم بغير لفظ
ويه، أَعْرَبًا: هذا جواب الشرط، أَعْرَبًا. إِذَا متى يكون مبنياً؟ ومتى يكون معرباً؟ فصل
المصنف رحمه الله تعالى.

إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ: كعَلْبِكَ وحضرموت ومعدي كرب، إِذَا: هذا تم وختم بغير ويه، أَعْرَب
صار معرباً إعراب ما لا ينصرف. مفهومه: إِنْ ختم بويه -اسم صوت- صار مبنياً؛ لأن
الحكم هنا أَعْرَبَ علق على وصف، إِنْ وجد ذلك الوصف وجد معه الإعراب، وَإِنْ لم
يوجد حينئذ وجد نقيضه وهو البناء.

ذَا: أي: المركب المزجي.

إِنْ يَغْيِرُ لفظ ويه تم أي ختم أَعْرَبًا كعَلْبِكَ، إعراب ما لا ينصرف، فَإِنْ ختم بويه حينئذ
صار مبنياً.

ذَا إِنْ يَغْيِرُ وَيَهْ تَمَّ أَعْرَبًا: إِذَا المركب المزجي نوعان: إما أَنْ يكون مختوماً بويه كسيبويه،
وخالويه، ونفطويه، وإما ألا يكون مختوماً بويه، إِنْ كَانَ مختوماً بيويه كسيبويه نقول: هذا
مبني، بل فيه لغات، الفصحى بناؤه على الكسر، سيبويه مبني على الكسر، ويليهما: -
يلي هذه اللغة الفصحى- ممنوع الصرف يمنع من الصرف، تقول: جاء سيبويه، ورأيت
سيبويه ومررت بسيبويه ممنوع من الصرف.

وغير المختوم بويه كمعدي كرب، وبعلبك فيه ثلاث لغات، إِذَا سيبويه كم لغة فيه؟ فيه
لغتان: البناء على الكسر وهو اللغة الفصحى سيبويه مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً.

اللغة الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وأما غير المختوم بويه والذي نص عليه
المصنف أنه معرب ففيه ثلاث لغات، الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء
الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كمعدي كرب فيسكن. إعراب ما لا
ينصرف يكون الإعراب على الحرف الأخير، بعلبك -هو رجل اسمه بعلبك-، جاء
بعلبك تقول: هذا فاعل مرفوع، ورفع ضمة ظاهرة على آخره، ولا تقل: بعلبك
بالتنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف، جاء بعلبك، رأيت بعلبك، مررت ببعلبك ممنوع من
الصرف، مثلما تقول: جاء أحمد، رأيت أحمد، ومررت بأحمد، نقول هذا ممنوع من

الصرف.

ويفتح آخر الأول -بعلبك- في المواضع كلها إلا إذا كان ياءً فيسكن، جاء معدي كرب، رأيتُ معدي كرب، مررت بمعدي كرب .. ساكنة في الثلاثة الأحوال، وأما كرب وهذه في حالة الرفع تضم، جاء معدي كرب فاعل، رأيتُ معدي كرب مررت بمعدي كرب؛ لأنه ممنوع من الصرف وهو الذي نص عليه المصنف.

ويليها إعراب المتضايين بإضافة صدره إلى عجزه، فيخفف ويجري الأول بوجه الإعراب، تقول: جاء بعلبك، تحركها بالضمّة، والثاني يجر، بعلبك -مثل عبد الله- جاء بعلبك، رأيت بعلبك، مررت ببعلبك، جاء حضرموت، رأيت حضرموت، مررت بحضرموت -هذا إعراب عبد الله- متضايين، إضافة الأول إلى الثاني، ويجري الأول بوجه الإعراب، يعني الحركات تكون على اللام، بعل، بعل، بعل.

واللغة الثالثة: بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتل الأول فيسكن كخمسة عشر، يعني بعلبك مبني على فتح الجزأين مثل: خمسة عشر، إلا إذا كان الأول معتلاً مثل معدي فيبقى على السكون ولا يحرك بالفتح.

إذاً: ذو المزج -النوع الذي أراده المصنف- وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة هاء التأنيث نقول: نوعان مختوم بويه كسيبويه وفيه لغات، الفصحى بناؤه على الكسر، ويليها الإعراب ممنوع من الصرف، وغير المختوم بويه كمعدي كرب وبعلبك ففيه ثلاث لغات.

الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كمعدي كرب فيسكن، ويليها إعراب المتضايين بإضافة صدره إلى عجزه فيخفف يعني الثاني، ويجري الإعراب بوجه الإعراب على الأول، والثالثة بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتل الأول فيسكن كخمسة عشر.

وماً ومنه -ما علم- بمزج: بسبب المزج زكبا الألف للإطلاق، والذي ركب بمزج، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(ذا) أي: المركب تركيب مزجي، إن يغيّر لفظ ويّه تمّ -ختم- أعرباً.

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ -المركبة- ذو الإضافة: وشاع، يعني كثر وانتشر في الأعلام المركبة. ذو الإضافة: يعني صاحب الإضافة، مضاف ومضاف إليه، هذا أكثر من المزجي، وأكثر من الإسنادي، والمفرد أكثر منهم، لكن إذا قيل: العلم إما مفرد وإما مركب، والمركب إما مركب تركيباً إسنادياً، وهو ما سمي بجملة فعلية أو اسمية، والمركب تركيب

مزجي، والمركب تركيب إضافي .. هذه ثلاثة أنواع للأعلام المركبة، أكثرها في لسان العرب المضاف، وَشَاعَ: كثر وانتشر، في الأعلام المركبة: ذو الإضافة. والإضافة المراد بها: -المضاف والمضاف إليه-: كل كلمتين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، غلامٌ ثم أضفته إلى زيد قلت: غلامٌ حذف التنوين، زيد جعلت التنوين في آخر الكلمة، إذا نزلت زيد من غلام منزلة التنوين، وليست هي محل إعراب، بخلاف بعلبك نزل الجزء الثاني منزلة تاء التأنيث، وتاء التأنيث تكون محلاً للإعراب.

إذا المضاف والمضاف إليه أو المركب الإضافي: كل كلمتين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، غلام زيد أصلها غلامٌ زيدٌ، كل منهما مفرد، أردت الإضافة حذف التنوين من غلام المضاف إليه وجوباً ثم أضفته إلى زيد فجعل زيد محلاً لظهور التنوين الذي كان في الأول.

كَعْبِدِ شَمْسٍ: يعني وذلك كعبد شمس، وهو علم لأخ هاشم بن عبد مناف، وأبي قُحَافَةَ: علم لوالد أبي بكر.

نبه بالمثالين على أن الجزء الأول يكون معرباً بالحركات كعبد، وبالحروف كأبي.

والجزء الثاني يكون منصرفاً كشمس، وغير منصرف كقحافة.

إذا: أشار بهذه الأبيات إلى تعداد أنواع العلم، منه ما هو منقول، ومنه ما هو مرتجل، منه ما هو جملة، ومنه ما هو مركب، والمركب قد يكون مركباً إسنادياً وقد يكون مركباً تركيبياً أو مركباً إضافياً، ومنه ما هو مفرد ولم ينص عليه لأنه الأصل، أو يقال: بأنه سبق في قوله: وَاسْمًا أَتَى، وَكُنْيَةً وَلَقَبًا، ولذلك قال السيوطي: علم الشخص أربعة أنواع: أولاً: المفرد، وهو ما عري من إضافة وإسناد ومزج كزيد.

ثانياً: ذو الإسناد، وهو المحكي من جملة نحو: برق نحره، وتأبط شراً، وشاب قرناها.

وهذا أشار إليه المصنف بقوله: وجملة.

ثالثاً: ذو المزج، وذكرناه وأشار إليه بقوله: وَمَا يَمْزُجُ زَكَاةً إِلَى آخِرِهِ.

الرابع: ذو الإضافة، وهو اسم وكنية، فالأول كعبد الله والثاني ما صدر بأب أو أم، زاد الرضي أو بابن أو بنت، وأشار إليه بقوله:

وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ، والمركب أو الكنية أشار إليه بقوله: وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* علم الشخص وعلم الجنس

* فوائد مهمة في ضبط علم الشخص وعلم الجنس والتمييز بينهما.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س: كنا نود منكم أن تذكروا لنا المسائل التي خالف فيها ابن مالك نفسه بين الكافية والخالصة؟

ج: المسائل التي مرت، معنا شرح ابن عقيل خرجها ولا تستفيد منها شيئاً فوائدها قليلة، هل هي أقوال موجودة معروضة وهو قول مسبوق إليه حينئذٍ؟؟؟.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ما زال الحديث في باب العلم وهو النوع الثاني من أنواع المعارف.

وَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا تُمُّ الْعَلَمِ:

عرف ابن الناظم رحمه الله تعالى العلم بقوله: اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً، وعلى مذهبه علم الجنس في المعنى نكره، حينئذٍ ليس داخلاً في الحد، لأن قوله يعين المسمى، خرج به علم الجنس لأنه في المعنى نكرة عند ابن مالك رحمه الله تعالى، ومرادف باسم الجنس كأسد وأسامة.

ثم قسم العلم لأنه قد يكون لمن يعقل وقد يكون لغير من يعقل وقد يكون لحيوان وقد يكون لمكان إلى غير ذلك.

ثم قسمه باعتبار آخر، أنه ينقسم إلى كنية واسم ولقب، ثم بين أن اللقب إذا جاء مع الكنية أو مع الاسم وجب تأخيره قال:

وَأَخَرًا ذَا أَيِّ اللَّقَبِ.

إِنْ سِوَاهُ: يعني سواه سوى الاسم والكنية.

صَحَبًا: فإذا صحب اللقب الاسم حينئذٍ وجب تأخيره، وإذا صحب اللقب الكنية على ظاهر كلامه وجب تأخيره.

ثم ذكر أنه إذا اجتمع الاسم واللقب فإما أن يكونا مفردين وإما أن لا يكونا فإن كانا مفردين فمذهب البصريين ورجحه هنا خلافاً لما ذهب إليه الكافية من أنه يجب إضافة الأول إلى الثاني ولا يجوز الإتيان، فيقال: سعيد كرزٍ، مضاف ومضاف إليه، من إضافة المسمى إلى الاسم، لا بد من التأويل لما سيأتي في باب الإضافة.

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين أو الأول مركب والثاني مفرد أو بالعكس حينئذٍ وجب الإتيان والصواب هو مذهب الكوفيين لأنه في جميع المسائل أنه يتبع الأول الثاني

مع جواز الإضافة في الأول، يعني لا يتعين مذهب البصريين في أنه يجب إضافة الأول للثاني، بل الصواب أنه يجوز الأمران.

والإضافة أكثر كما قال ابن هشام رحمه الله تعالى: الإتيان أقيس من الإضافة والإضافة أكثر، يعني السماع.

ثم قسّمه باعتباره كونه منقولاً أو مرتجلاً إلى القسمين ومن المنقول ما هو جملة ثم أقسام علم الشخص أربعة أنواع: مفرد، وذو الإسناد، وذو المرجح، وذو الإضافة، ومرت معنا. ثم انتقل رحمه الله تعالى إلى بيان النوع الثاني من نوعي العلم، العلم نوعان: علم شخص، وعلم جنس، حينئذ نقول ينقسم العلم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخص مسماه إلى قسمين، مسمى هل هو مُشَخَّص أو غير مُشَخَّص، ينقسم بهذا الاعتبار إلى علم شخص، وعلم جنس، وهذا تنزل معه الناظم، وهو أنه يرى أن علم الجنس ليس معيناً من حيث المعنى، يعني ليس بعلم.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ ... كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ عَمٌ
مِنْ ذَاكَ أَمْ عَزِيزٌ لِلْعَقْرِ ... وَهَكَذَا تُعَالَى لِلتَّعَلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ ... كَذَا فَجَارِ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ، مَنْ الواضع؟ العرب، يُنسب إليهم لكونهم ناطقين بما وضع لهم، وإلا الأصل في الوضع هو الله عز وجل، الذي وضع الألفاظ دالة على المعاني هو الرب جل وعلا كما سبق معنا ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)) [البقرة: 31] حينئذ الأسماء هذه الأسماء اللغوية الشاملة للفعل والحرف عند النحاة، وليس المراد به الاسم الاصطلاحي الذي يقابل الفعل والحرف، حينئذ لو قيل الأسماء الاصطلاحية، ((وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ)) [البقرة: 31] يعني دون الأفعال والحروف، نقول: لا بل هي شاملة للأفعال والحروف لأن الاسم ما دل على مسمى، وهذا يصدق عن الاسم الاصطلاحي والفعل الاصطلاحي والحرف الاصطلاحي.

وَوَضَعُوا المراد بالوضع هنا الوضع الشخصي، وهو: جَعَلَ اللفظ دليلاً على المعنى وهذا كما ذكرنا أنه مغاير للوضع النوعي إذ النوعي هذا متعلقه القواعد العامة الكلية التي هي متعلقة بالتركيب، وأما هذا النوع وهو متفق عليه بأنه موضوع بخلاف النوعي - وهذا متفق عليه - حينئذ ننسبه إلى الله عز وجل، الذي وضع لفظ السماء لتدل على الجرم المعهود نقول الله عز وجل.

وأما إسناده هنا إلى أهل اللغة وَوَضَعُوا: أي أهل اللغة، نقول: باعتبار كونهم هم

الناطقين بلسان العرب.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ قَوْلَهُ: لِبَعْضٍ لَهُ مَفْهُومٌ وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَجْنَاسَ وَضَعَ لِبَعْضِهَا لَا لِكُلِّهَا لَا لِجَمِيعِهَا فَبَعْضُهَا وَضَعَ لَهُ وَبَعْضٌ لَمْ يَوْضِعْ لَهُ، إِذَا لَا لِجَمِيعِ الْأَجْنَاسِ.
وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ بَعْضَ مِضَافٍ، وَالْأَجْنَاسَ مِضَافٍ إِلَيْهِ، لَهُ مَفْهُومٌ؟ نَقُولُ: نَعَمْ لَهُ مَفْهُومٌ، لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْحُكْمِ وَتَعْلِيلَهُ هُنَا بِالْبَعْضِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآخَرَ لَمْ يَوْضِعْ لَهُ عِلْمٌ. وَوَضَعُوا: مَاذَا؟ وَضَعُوا عِلْمًا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ، عِلْمٌ بِالْإِسْكَانِ هَذَا عَلَى لُغَةِ رِبِيعَةَ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَضَعُوا مَاذَا؟ وَضَعُوا عِلْمًا، إِذَا أَطْلَقَ هَذَا الْعِلْمُ انْصَرَفَ إِلَى مَسْمَاهُ وَهُوَ الْجِنْسُ هَذَا الْأَصْلُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ.

كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا: هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي يَسْمَى عِلْمَ الْجِنْسِ لَهُ جِهَتَانِ لَهُ حَكَمَانِ: حَكَمٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَحَكَمٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، هُوَ تَطَرُّقُ أَوَّلًا لِلْفِظَةِ وَشَبْهَهُ بِعِلْمِ الشَّخْصِ كَ (زَيْدٍ) كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ، وَالَّذِي سَبَقَ مَعْنَا كُلِّهِ هُوَ عِلْمُ الْأَشْخَاصِ: اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا، كُلُّ الْأَحْكَامِ تِلْكَ مُتَعَلِّقَةٌ بِعِلْمِ الشَّخْصِ.

لَفْظًا: هَذَا تَمْيِيزٌ يَعْنِي مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، فَلَا يُضَافُ عِلْمُ الْجِنْسِ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُضَافُ عِلْمُ الشَّخْصِ، حِينَئِذٍ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ عِلْمُ الْجِنْسِ كَعِلْمِ الشَّخْصِ، فَلَا يُضَافُ لِأَنَّهُ مَعْرُوفَةٌ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ (أَل) وَلَا يَنْعَتُ بِالنِّكَرَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ النِّعَتِ وَالْمَنْعُوتِ التَّطَابُقُ، وَهَذَا مَعْرُوفَةٌ حِينَئِذٍ لَا يَنْعَتُ بِالنِّكَرَةِ.

وَيَبْتَدَأُ بِهِ يَعْنِي: يَقَعُ مَبْتَدَأٌ لِأَنَّهُ مَعْرُوفَةٌ وَلَيْسَ بِنِكَرَةٍ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَتَنْصِبُ النِّكَرَةُ بَعْدَهُ عَلَى الْحَالِ، هَذَا أَسَامَةٌ مُقْبَلًا، مُقْبَلًا: هَذَا حَالٌ مِنْ أَسَامَةٍ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ صَاحِبَهَا إِلَّا مَعْرُوفَةٌ، وَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ عِلَّةٍ أُخْرَى كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي أَحْمَدَ وَيَزِيدُ نَقُولُ: هَذَا عِلْمُ شَخْصٍ يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّةٍ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ وَهِيَ وَزْنُ فِعْلٍ، وَكَذَلِكَ عِلْمُ الْجِنْسِ إِذَا وَجَدَتْ مَعَهُ عِلَّةٌ غَيْرَ الْعِلْمِيَّةِ حِينَئِذٍ مَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ.

إِذَا هَذِهِ أَحْكَامٌ تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ الْجِنْسِ، هَذَا الْعِلْمُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ هُوَ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ، إِذَا هُمَا مُتَحَدَانِ مِنْ حَيْثُ الْأَحْكَامُ.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ ... كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ ...

يعني: علمًا كعلم الأشخاص، هذا جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لعلم وليس حالاً منه.

كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ: يعني مثل علم الأشخاص لفظاً من جهة اللفظ، وَهُوَ عَمٌّ، وَهُوَ:

الضمير يعود إلى علم الجنس، عَمَّ أو أَعْمُ يجوز الوجهان عَمَّ: فعل ماضي وَهُوَ مبتدأ، وعَمَّ: فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر يعود على علم الجنس والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، أو أَعْمُ: وَهُوَ أَعْمُ: خبر لكن حذفت همزته لكثرة الاستعمال، يعني: أفعل التفضيل، مثل خير وشر، كما قال: والقَوْلُ عَمَّ، القول هنا كقولك هناكَ وَهُوَ عَمَّ، وهو أعم حينئذٍ وهو عَمَّ، عَمَّ ماذا؟ عم معنى شائعاً، وَهُوَ عَمَّ، يعني: من جهة المعنى، وهو من جهة المعنى عم، وهذا نقدره لماذا؟ لأننا ذكرنا أن له حكيمين حكم من جهة اللفظ وحكم من جهة المعنى، الحكم اللفظي علم الجنس كعلم الشخص أشار إليه بقوله: كَعَلِمِ الْأَشْخَاصَ لَفْظاً، وهو من جهة المعنى عَمَّ معنى مدلوله شائع كمدلول النكرة، لا يخص واحداً بعينه، إذاً إخراجهم من قوله: يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى، لأن ما عَيَّن المسمى هذا خصَّ واحداً بعينه، وهنا قال: علم الجنس هذا ليس خاصاً بواحدٍ لا يخص واحداً بعينه ولذلك قال ابن مالك في شرح التسهيل: إنه كاسم الجنس، لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس من جهة المعنى فهو عام شائع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر، ولا كذلك علم الشخص فأسامة نكرة معنى، معرفة من جهة اللفظ، من جهة المعنى هو نكرة، ومن جهة اللفظ هو معرفة، حينئذٍ ما الفرق بين أسد وأسامة؟ هذا الذي يقع فيه النزاع وهي مسألة مشكلة، فأسامة نكرة معنى معرفة لفظاً، وتفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً، كونه فرق بين اسم الجنس وهو نكرة - أحكامه أحكام النكرة - يعني تدخل عليه (أل)، اسم الجنس، يدخل عليه (أل) ويُضاف ولا يبتدأ به وينعت به النكرة ولا ينعت به المعرفة، الأحكام كلها السابقة نثبتها لعلم الجنس وننفى عنها اسم الجنس، إذاً فرق الواضع من جهة الاستعمال اللفظي أليس كذلك، هذا يؤذن بماذا؟ إذا فرق بينهما في الأحكام اللفظية، علم الجنس، يبتدأ به، يقع مبتدأً لأنه معرفة، لا نحكم عليه بأنه معرفة أولاً، نقول: علم الجنس يبتدأ به، اسم الجنس لا يبتدأ به، علم الجنس لا يُضاف، ولا تدخل عليه (أل) اسم الجنس يُضاف وتدخل عليه (أل)، علم الجنس يصح مجيء الحال منه، اسم الجنس لا يصح، هذه فروق تدل على ماذا؟ على أن في المعنى فرقاً كذلك، هذه الفروق اللفظية والأحكام الظاهرة تدل على أن الواضع قد فرق بينهما في المعنى كما فرق بينهما في اللفظ.

واختلفت أقاويل النحاة والأصوليين والمناطق والحكماء والفلاسفة، كل صاحب فن له ارتباط بالمنطق أو بالأصول أو باللغة إلا ويتعرض لهذه المسألة إما أصالة وإما فرعاً، بل بعضهم ألف رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، والشوكاني له رسالة مطبوعة في مجموع فتاويه.

قال السيوطي رحمه الله مفرقاً بين النوعين: التَّعْيُنُ إن كان خارجياً - إذا قيل: اسْمُ يُعَيَّنُ المُسَمَّى - إذا قيل علم الجنس وعلم الشخص، وعرفنا علم الشخص بأنه اسم يُعَيَّن المسمى - هذا التعيين، إما أن يكون خارجياً وإما أن يكون ذهنياً، إما أن يكون خارجياً يعني له مسمى، وهذا المسمى خارج الذهن، وإما أن يكون له مسمى معين وهذا المسمى المعين داخل الذهن.

التَّعْيُنُ إن كان خارجياً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزبد فهو علم الشخص، وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن، أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم على السَّبْعِ، أي ماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس، علم الجنس.

السيوطي رحمه الله تعالى في هذا التقرير يخالف ما قرره ابن مالك رحمه الله تعالى، لأن ابن مالك يرى أن علم الجنس من حيث المعنى نكرة شائع ليس بمُعَيَّن، لا في الذهن ولا في الخارج، هو مساوي للنكرة، والنكرة لها حقيقة في الذهن لكنها مع ملاحظة الأفراد في خارج الذهن، هذا حقيقة النكرة، ولذلك نقول في حد النكرة: ما شاع في جنسٍ موجودٍ أو مقدَّر - (ما) يعني معنى، هذا المعنى شائع منتشر، في جنس: يعني في أفراد وآحاد، (ليس في الجنس) الجنس لا يتعدد، وجوده وجود ذهني وهو واحد وإنما التعداد يكون باعتبار الآحاد والأفراد - ما شاع وذاع وانتشر وفشا في جنس يعني في أفراد وآحاد جنس، موجود أو مقدر، موجود يعني في الخارج، أو مقدر يعني ليس له إلا فرد واحد والثاني يكون مقدراً، هذا المعنى الذي شاع في أفراد الجنس، هو له حقيقة في الذهن هذه الحقيقة هل هي ملاحظة مع قطع النظر عن الأفراد أو مع ملاحظة الأفراد؟ يعني إذا وضع الواضع لفظاً ووضع له معنى من المعاني هذا المعنى وجوده في الذهن، فح: يَنْتَهِدُ نقول أسامة وأسد، أسد يدل على حيوان مفترس، إذاً مفهوم الحيوان المفترس هذا وجوده في الذهن، ليس عندنا في الخارج شيء نقول هذا حيوان مفترس وليس بأسد ما يمكن نقول هذا حيوان مفترس، وليس له وجود يعني في ضمن آحاده أو أفراد، لا يوجد؛ معنى أوضح من هذا يقال: رجل هي نكرة لا إشكال فيها، رجل لفظ وضع لأي معنى، ما المعنى المراد من كلمة رجل، نقول: رجل هذا نكرة له معنى، المعنى الذي وضع له في لسان العرب: ذكر من بني آدم بالغ، هذه أوصاف ثلاثة: ذكر لا أنثى بالغ أخرج الصبي ودونه ومن بني آدم لا من غيرهم.

هل يوجد عندنا ذكر بالغ من بني آدم لا زيد ولا خالد ولا عمرو، تقول هذا بالغ وليس بزيد ولا عمرو موجود في الخارج؟ لا وجود له هذا أين يوجد؟ المعنى الذي عبرنا عنه بهذه الألفاظ أين وجوده؟ في الذهن فحسب، هذا يسمى جنس ويسمى حقيقة كلية قد يلاحظها الواضع يعني يضع اللفظ بإزاء هذا المعنى بقطع النظر عن الأفراد لا يستحضر الأفراد وقد يضع هذا اللفظ لهذا المعنى مع ملاحظة الأفراد، ففرق بين هذا وذاك حينئذٍ نقول: إذا وضع الواضع هذا اللفظ بإزاء هذا المعنى الحقيقي الذي يكون في الذهن فحسب ولا يوجد في الخارج إلا في ضمن أفراد، إذا وضع هذا اللفظ لهذه الحقيقة الكلية بقطع النظر عن الأفراد قلنا: هذا علم الجنس، هذا علم الجنس، فهو موضوع للحقيقة من حيث هي هي، بقطع النظر عن الأفراد وإن لوحظ الأفراد -بأن يوجد هذا المعنى في ضمن فرد من أفراد- فحينئذٍ هذا هو حقيقة اسم الجنس.

السيوطي رحمه الله تعالى لم يسر على هذا قال: وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن، -موضوع له-، إذاً هو مُعين لكنه في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم على السَّبُع أي لماهيته الحاضرة في الذهن، فهو علم الجنس وأما اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي -أصاب في الأول- وأما اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تُعَيَّن في الخارج أو في الذهن، -هذا ليس صحيحاً لا يُسلم له- اسم الجنس وضع للماهية من حيث هي، لا باعتبار أنها معينة لا في الخارج ولا في الذهن، هذا هو مدلول اسم الجنس -الصواب لا- بل المعنى الأول الذي قرره أن علم الجنس له معنى وهذا المعنى وجوده وجود ذهني بقطع النظر عن الأفراد هذا مسلم، وأما كون اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي لا بالنظر إلى كونها خارج الذهن أو داخله نقول: هذا لا يُسلم.

ولذلك قوله من حيث هي: أي من غير أن تعين في الخارج أو في الذهن كالأسد اسم للسبع أي لماهيته، وهذا الكلام فيه نظر في الثاني.

قال المَللوي: والتحقيق أن علم الجنس موضوع للماهية واسم الجنس موضوع لفرد مبهم، هذا مختصر، هذا كلام جيد: والتحقيق أن علم الجنس موضوع للماهية، واسم الجنس موضوع لفرد مبهم، وهذا لا بد أن يكون ثم ماهية لكن مع ملاحظة هذا الفرد المبهم، حينئذٍ إذا قيل: هذا أسامة، وهذا أسد، يُفْهَم الفرق، أسامة وضع للمعنى الذهني فحسب بقطع النظر عن الأفراد في الخارج، أسامة وضع للذهن مع مراعاة الفرد في الخارج، لو قلت: هذا أسامة، هذا أسد، أطلقت اللفظ على فرد خارج الآن انتهينا من المعاني في الذهن.

استعملته وتكلمت ونطقت به قلت: هذا أسامة وهذا أسدٌ، هذا أسامة استعملته في فردٍ، هل وضع له في الأصل؟ الجواب لا. لكن دلالة على هذا اللفظ على هذا الفرد دلالة التزامية بمعنى أنه إذا وضع في الذهن اللفظ لهذا المعنى الذهني هل معنى ذلك أنه لا يستعمل في الخارج؟ لأنه إذا لم يستعمل ما الفائدة في وضعه؟ لا فائدة، لأننا نقول هذا المعنى الذي في الذهن وضع له لفظ أسامة، فإذا استعملته في الخارج؟ نقول: استعمالك لهذا اللفظ الذي وضع للحقيقة الذهنية -مع قطع النظر عن أفراده في الخارج- استعماله في الفرد المعين بدلالة الالتزام، لأنه لا يمكن أن يوجد هذا المعنى في خارج الذهن إلا في ضمن أفرادهِ، وأما إذا قلت: هذا أسدٌ، حينئذ أسد مفهومه للمعنى الذهني مع فرد في الخارج، فإذا استعملته حينئذ كان دلالة أسد على هذا الفرد دلالة مطابقة، هذا الفرد الذي أطلقت عليه أسد وضع له اللفظ، فحينئذ استعملته في محله فيما وضع له، وإن كان الأصل هو للمعنى الذهني لكن مع مراعاة الفرد الخارجي المبهم، فلو قلت: هذا أسد كان استعمالاً للفظ في فرد وضع له في أصل الوضع، وأما أسامة فهذا استعمال للفظ في فرد لم يوضع له أصلاً وإنما دخل عليه دلالة التزام لأن هذه الحقائق لا توجد خارج الذهن إلا في ضمن أفرادها، فالفرد الذي صدق عليه أسامة دل عليه التزاماً والفرد الذي صدق عليه أسد دل عليه بدلالة المطابقة. إذاً قول المَلُوي، والتحقيق أن علم الجنس موضوع للماهية، واسم الجنس موضوع لفرد مبهم.

وقال الشيخ محمد الأمين رحمه الله تعالى: علم الجنس روعي فيه القدر المشترك، ما هو القدر المشترك؟ هو الحقيقة الكلية، فَمُقْتَرِكُ اشْتِرَاكِ الكَلِي، هذا معنى من المعاني الكلية وجوده وجود ذهني، وهو الذي يصدق عليه الكلي عن المناطق.

إذاً القدر المشترك بين الجميع، -مع أن التفاوت في الأسماء وفي الأشكال هذا تفاوت كبير ومع ذلك ثم قدر مشترك- هذا القدر المشترك يقول: علم الجنس روعي فيه القدر المشترك بقطع النظر عن الأفراد، يعني: لا يلاحظ عند وضع هذا اللفظ لهذا المعنى الكلي مراعاة الأفراد، الأفراد صارت نسبياً منسياً لم يلتفت إليها الواضع البتة، هذا أين؟ في علم الجنس، واسم الجنس روعي فيه القدر المشترك، إذاً اشتراك، علم الجنس واسم الجنس اشتراكاً في كون كل منهما روعي فيه القدر المشترك، إلا أن اسم الجنس روعي فيه القدر المشترك لا بقطع النظر عن وجوده في بعض الأفراد، هذا تحرير جيد من الشيخ رحمه الله.

القدر المشترك: هو إذا قلت: (ماء) لفظ (ماء) ما هو مسماه؟ الذي تراه ولا تنطق به والاسم هو الذي على اللسان، والذي تراه هو مسمى (الماء)، مسمى اللفظ قد يكون حسياً تراه بعينك، وقد يكون مسمى اللفظ أمر معنوي معقول، الحسي هذا أمر سهل تدركه بعينك، ليس فيه خلاف، أما المعاني التي تكون في الذهن وضْعُ الواضع للفظ بإزاء المعنى الذي يكون في الذهن كوضع الماء بإزاء المعنى الذي تراه بعينك.

هذه الحقائق التي وضع الواضع اللفظ بإزائها، نقول كما وضع ماء لهذا المسمى وضع كلمة رجل لمعنى وهذا المعنى هو: ذكر بالغ من بني آدم، هذا معنى أو شيء محسوس معنى من المعاني، كونه بالغ من بني آدم وذكر نقول: هذا معنى من المعاني، أين وجوده؟ في الذهن إذاً وضع كلمة رجل لهذا المعنى كما وضع كلمة ما لهذا المحسوس الذي تراه، إذاً هذا الذي وضع له كلمة رجل هل هو شيء خاص بفرد من الأفراد أو أنه قدر مشترك، عرفنا أن القدر المشترك المراد به: أنه كل شخص من الموجودين في مكانٍ ما نقول: يصدق عليه أنه رجل، نجيب رجل، محمد رجل، أيمن رجل ... الخ إذاً صدق اللفظ عليها.

القدر المشترك هذا الذي وضع له كلمة رجل قد يلاحظ الواضع إذا أراد أن يضع اللفظ على الحقيقة الكلية قد يضع اللفظ على الحقيقة الكلية ولا يلتفت إلى الأفراد في خارج الذهن، لأن اللفظ هنا إذا أطلق انصرف إلى المعنى الذي يكون في الذهن، طيب قد يضع اللفظ بإزاء المعنى دون اعتبار الأفراد لا يلتفت إليها وقد يضع اللفظ بإزاء المعنى الكلي مع ملاحظة الأفراد، إن لم يلاحظ الأفراد فهو علم الجنس، وإن لاحظ الأفراد فهو اسم الجنس والحمد لله.

علم الجنس روعي فيه القدر المشترك بقطع النظر عن الأفراد -هذه عبارة الشيخ الأمين في المقدمة- واسم الجنس روعي فيه القدر المشترك لا بقطع النظر عن وجوده في بعض الأفراد، وإيضاحه أن معنى الأسد مثلاً شيء واحد، معنى الأسد، كما هو معنى الرجل شيء واحد وهو مجموع الحيوانية والافتراسية مثلاً، فالمعنى الذهني الذي هو القدر المشترك بين أفراد شيء واحد لا تعدد فيه -لا يقبل التعدد- الحقيقية الكلية، كل الحقائق الكلية شيء واحد لا يقبل التعدد، وإنما التعدد في الأفراد الخارجية، كزيد ومحمد وخالد ... الخ نقول: وجد فيه القدر المشترك وحصل التعدد، ورجل ورجل ورجل نقول هذا وجد في الفرد الخارج وبتعدد الفرد الخارج نقول وجد التعدد. فالمعنى الذهني الذي هو القدر المشترك بين أفراد شيء واحد لا تعدد فيه وإنما التعدد

في الأفراد الخارجية المشتركة فيه، فوضعوا علم الجنس لذلك المعنى الذهني وهو شيء واحد، فشخصوا بالعلم في الذهن لا في الخارج وهذا يرد على ما ذهب إليه ابن مالك رحمه الله تعالى اسمٌ يُعَيَّنُ المُسَمَّى، الصواب أنه يدخل فيه علم الجنس وعلم الشخص، لأن علم الشخص فيه تعيين للمسمى لكن في خارج الذهن وهذا حكم أغلبي كما ذكرناه، وعلم الشخص فيه تعيين المسمى لكن في الذهن لا في الخارج، إذاً هو معرفة أو لا؟ معرفة، هو علم أم لا؟ نقول: علم. إذاً فالحد السابق يشمل النوعين من علم الشخص وعلم الجنس.

فشخصوا بالعلم في الذهن لا في الخارج، يعني علم الجنس شخصوا به حددوا عينوا ميزوا في الذهن لا في الخارج، لأن هذه حقائق الحيوانية الافتراضية، ومعنى مثلاً: الإيمان ومعنى الإسلام كلها موجودة في الذهن، هذه حقائق ذهنية، فحينئذٍ لابد من تمييز بعضها عن بعض، فإذا كان كذلك ما وضع لما هو في الذهن خاصة نقول هذا حصل به التشخيص، وحصل به التعيين، كتشخيص الشخص بعلمه في الخارج فعلم الجنس يشخص مسماه في الذهن لا في الخارج، وعلم الشخص يشخص مسماه في الخارج.

وأما لفظة أسد فإنهم أرادوا به المعنى الذهني المشترك بين الأفراد بدون قطع النظر عن وجود بعض أفراده الخارجية فيه التي هي محل التعدد؛ ولذلك هناك في المنطق علم الشخص وعلم الجنس قالوا هما جزائي بالإنجام واسم الجنس كلي بالإنجام ففرق بين علم الجنس واسم الجنس.

وذكر الأشموني قال: أسدٌ موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، أسد كلمة أسد -وهي اسم جنس- والكثير يرون أن اسم الجنس هذا مرادف للنكرة، أسد موضوع للواحد من آحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، يعني كلمة أسد وضع للقدر المشترك في الذهن وهو الحيوانية الافتراضية مع ملاحظة واحد فرد -لابد أن يوجد في ضمن فرد- لا يشترط فيه أن يكون مائة حتى يوضع له اللفظ، لا، مجرد واحد يكفي.

إذاً لوحظ هذا المعنى باعتبار الفرد، أي فرد في أي زمان في أي مكان -أي واحد منها- صار مبهماً أم لا؟ مبهم، إذا قلنا لابد أن يوجد هذا المعنى في ضمن فرد حتى يظهر وتكون نكرة واسم جنس، حينئذٍ وجوده، في فرد أي فرد في أي زمن في أي مكان؟ مبهم، حينئذٍ دل على ذلك الفرد لكنها دلالة بالمطابقة لا من جهة تعيين الفرد فإنه مبهم لأن المراد أنه يوجد في ضمن فرد من أفراده وكفى، أي فرد هذا؟ قد يكون

وقع في الزمن الماضي، قد يكون بعد الوضع، قد يكون لم يأت بعد، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، فإذا أطلقت أسداً على واحدٍ أطلقته على أصل وضعه، إذا قلت: هذا أسدٌ حينئذٍ استعملت اللفظ فيما وضع له وهو الذهن مع مراعاة فرد في الخارج.

إذاً الموضوع له شيان: حقيقة ذهنية مع وجوده في الفرد فإذا قلت: هذا أسدٌ حينئذٍ استعملت اللفظ فيما وضع له، وإذا أطلقت أسامة على واحدٍ قلت: هذا أسامة فإنما أردت الحقيقة، ولزم منه اعتبار الوجود التعدد، إذا قلت: هذا أسامة استعملته في الأفراد، نقول: اللفظ وضع لشيء واحد أو لشيئين؟ لشيء واحد وهي: الحقيقة الذهنية، وجودها في الخارج -إذا أردت أن تستعمل هذا اللفظ- حينئذٍ دلالة هذا اللفظ على الفرد الخارج ليس فيما وضع له، إذا قلت: هذا أسامة، (هذا) أشرت إليه حيوان يمشي أمامك أسد، هذا أسامة استعملت اللفظ في شيء وضع له أم لا؟ لا لم يوضع للفرد هذا بعينه وإنما وضع للحقيقة الذهنية فقط، فإذا استعملته في الفرد الخارجي، حينئذٍ نقول: دلالة هذا اللفظ على الفرد الخارج دلالة التزامية ليست فيما وضع له في أصل لسان العرب ولذلك يقول الأشموني:

إذا أطلقت أسداً على واحدٍ أطلقته على أصل وضعه؛ لأنه وضع للحقيقة الذهنية مع الفرد الخارجي، فالموضوع له شيان، وإذا أطلقت أسامة على واحدٍ فإنما أردت الحقيقة -التي هي حقيقة ذهنية- واستعماله في ذلك الفرد ليس استعمالاً فيما وضع له في الأصل؛ لأنه وضع لشيء واحدٍ لا لشيئين وإنما لزم التعدد -لأبد منه- إذا استعملته تستعمله فيما يصدق عليه تلك الحقيقة، ولزم منه: يعني من ذلك الاستعمال إذا أطلقت لفظ أسامة على فرد- لزم منه اعتبار الوجود التعدد، فجاء التعدد ضمناً لا باعتبار أصل الوضع.

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ ... كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ عَمَّ

إذا علم الشخص له حكمة وعلم الجنس له حكمة، علم الشخص له حكم لفظي وله حكم معنوي، أما الحكم المعنوي: هو أن يراد به واحد بعينه، وكلام ابن عقيل لا يمشي مع الكلام الذي قررناه يختلف معه، لأن مذهب ابن مالك رحمه الله تعالى أن علم الجنس كاسم الجنس -نكرة- لا يدل على تشخيص معين، فهو نكرة عنده، (أسد) مثل (رجل)، ورجل مثل أسامة -هذا من حيث المعنى- هو في اللفظ معرفة لأن العرب نزلت عليه أحكام المعارف ولكن من جهة المعنى لا، وهذا الكلام لا يستقيم مع الذي

قررناه من كلام الشيخ الأمين وغيره، ولكن نذكر ما ذكره تبعاً للناظم.
وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ ... كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ عَمٌ

إذاً من حيث اللفظ، الأحكام واحدة.

وَهُوَ عَمٌ: يعني علم الجنس (عم) فهو عام مدلوله لأنه شائع في جنس موجود فهو مرادف للنكرة من حيث المعنى ونحن نقول: هذا لا يُسَلَّمُ له بل الصواب أنه يعين المسمى في علم الشخص وفي علم الجنس، وهذه مسألة مهمة ليست خروجاً عن التأصيل، فهذه في المطلق عند الأصوليين لها ارتباط كبير بمسألة اسم الجنس وعلم الجنس.

إذاً علم شخص نقرّر ما ذكره ابن عقيل تبعاً للناظم -حتى نفهم مراده حتى نفهم مراده- علم شخص له حكمان: معنوي، وهو أن يُراد به واحدٌ بعينه، كزيد وأحمد هذا لا إشكال فيه وينطبق عليه الحدّ السابق: اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً عِلْمُهُ، حينئذٍ حصل التعيين بإطلاق علم الشخص، هذا من حيث المعنى، ولفظيٌّ يعني يجري على اللفظ فحسب، وهو صحة مجيء الحال متأخرة عنه جاءني زيدٌ ضاحكاً، زيد ما إعرابه؟ فاعل، وضاحكاً: حال، زيدٌ علم، علم شخص؟ علم شخص، جاءت الحال منه متأخرة؟ جاءت الحال منه متأخرة، ومنعه من الصرف مع سبب آخر غير العلمية، هذا أحمدٌ، أحمدٌ: خبر ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، إذاً وجدت علة أخرى مع العلمية، ومنع دخول الألف واللام عليه، جاء زيد، لا تقل جاء زيد، أو العمرو، نقول هذا لحن -في الأصل-.

بقي حكمان وهما: صحة الابتداء به، أن يبتدأ به بلا احتياج إلى مسوّغ؛ كذلك ألا يضاف بحسب أصل وضعه، ألا ينعت بالنكرة، هذه أحكام تتعلق بعلم الشخص وهذه كلها مردّها إلى اللفظ.

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللفظي -هكذا قال ابن عقيل- وهو ظاهر فتقول: هذا أسامة مقبلاً، كقولك: جاءني زيدٌ ضاحكاً، هل قولك: هذا أسامة مقبلاً كقولك: جاءني زيدٌ ضاحكاً؟ -الكلام في الحال- تجي الحال متأخرة من علم الشخص ك (جاءني زيدٌ ضاحكاً)، وتجيء مع علم الجنس، لأننا نريد أن نطبق الأحكام اللفظية التي تجري على علم الشخص مع علم الجنس، فتقول: جاءني زيداً ضاحكاً، ضاحكاً حال من الفاعل وهو زيد وهو علم الشخص، هذا أسامة، أسامة هذا علم جنس،

مقبلاً: هذا حال متأخرة، والحال لا تجيء من نكرة، لابد من أن يكون صاحب الحال معرفة؛ فتمنعه من الصرف وتقول: أسامة، للعلمية والتأنيث، ولا تدخل عليه الألف واللام فلا تقل: هذا الأسامة، كما لا تقول: هذا الزيد؛ لأنه علم والعلم معرفة والمعرفة لا تعرف، هذا من جهة اللفظ، وهذا هو الذي دلنا على أن العرب فرقت بين اسم الجنس -لأنه نكرة- كرجل، وبين علم الجنس، العرب أجرت علم الجنس كأسامة وتُعَالَة مجرى علم الشخص في امتناع دخول (أل) عليه وإضافته ومنع الصرف مع علة أخرى ونعته بالمعرفة ومحيته مبتدأ وصاحب حال.

وأجري اسم الجنس كأسد مجرى النكرات -حينئذٍ لازماً أن يكون ثم فرق لابد من الوصول إليه، وهو: أن علم الجنس مغاير من حيث المعنى لاسم الجنس؛ لأن العرب في الأحكام اللفظية ألحقت علم الجنس بعلم الشخص وألحقت في الأحكام أيضاً اسم الجنس بالنكرة، فثم فرق بين العلم والنكرة- وأجري اسم الجنس كأسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظاً.

قال ابن عقيل: وحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة، من جهة: أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة، -لكن لا ليس حكم النكرة لأن صدق النكرة رجل على زيد مثلاً، نقول: هذا من وضع الواضع، فاستعمل اللفظ فيما وضع له، لكن كل أسد يصدق عليه أسامة، وأسامة لم يستعمل فيما وضع له فرق بينهما فرق بين اللفظين، إذا قلت: هذا أسامة، أسامة يستعمل في كل أسد، كل أسد تراه تقول: هذا أسامة، نقول: استعمال أسامة في الذي رأيته أنت -الفرد- نقول: ليس فيما وضع، لم يوضع للفرد الخارجي لم يلاحظ في الوضع الفرد الخارجي، بخلاف النكرة إن قلت: هذا رجل، هذا رجل، استعمال اللفظ فيما وضع له، فقوله: هنا فيه نظر، لأنه وافقه وأراد أن يشرح كلام ابن مالك رحمه الله تعالى وهذه المسألة أليق بفن المنطق فليرجع إليها-.

ومن جهة أنه لا يخص واحداً بعينه فكل أسد يصدق عليه أسامة، وكل عقرب يصدق عليها أُمُّ عَرِيْطٍ، وكل ثعلب يصدق عليه تُعَالَة، وعلم الجنس يكون للشخص يعني للأعيان.

مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ ... وَهَكَذَا تُعَالَة لِلثَّعْلَبِ

مِنْ ذَاكَ: ذاك، المشار إليه هو: علم الجنس، أراد أن يمثل لعالم الجنس لأن بعضه وضع للمألوفات، وبعضه وضع لغير المألوفات.

مِنْ ذَاكَ: أي علم الجنس أعلام وضعت للأعيان، يعني أشياء محسوسة.

أُمُّ عَرِيْطٍ: هذه علم -علم جنس- وضع لجنس العقرب، فلوحظ فيه المعنى الذي هو القدر المشترك بين أفراد العقارب، وضع له لفظاً، هذا اللفظ إذا أطلق انصرف إلى المعنى الذهني فحسب، فاستعماله في العقرب أُمُّ عَرِيْطٍ نقول: هذا استعمال للفظ فيما وضع له أو لم يوضع له؟ الثاني، لم يوضع له، لأنه وضع لشيء واحد فحسب، فاستعماله على تلك العقرب بعينها، نقول: هذا استعمال للفظ في ذلك الفرد بدلالة الالتزام، وعبر عنه الأشعري بالتضمن والالتزام أحسن، لماذا؟ لأنه إذا وضع لشيء واحد حينئذ لا نقول ذلك الفرد جزء من ذلك الموضوع له، لأن دلالة الالتزام ما هي؟ وجزئته تَضُمُّناً: يعني دلالة اللفظ على بعض مسماه، هذا التضمن، وهنا لم يوضع له حتى نقول: أنه ضمناً، الفرد هذا داخل في ضمن علم الجنس، لا الصواب أنه خارج عنهم.

مِنْ ذَاكَ: أي من أعلام الجنس، أعلام وضعت للأعيان، نحو: أُمُّ عَرِيْطٍ فإنه علم للعقرب يعني جنسها، وَهَكَذَا: أي مثل ذا من ذكر أُمُّ عَرِيْطٍ علم الجنس: تُعَالَةُ لِلتَّعْلِبِ تُعَالَةُ: هذا علم جنس.

قال: تُعَالَةُ: بالتثنية، أسامة قلنا يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث، تُعَالَةُ، يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث وإنما صرفه من باب الضرورة فحسب. وَهَكَذَا: أي مثل الذي ذكر تُعَالَةُ نقول: هذا وضع له في لسان العرب -المراد به الحقيقة الكلية.

لِلتَّعْلِبِ: أي لجنسه، وهذا من جنس ما لا يؤلف كالسباع.

ثم ذكر ما يتعلق بالمعاني -لأن عدم الجنس نوعان-:

جنس ما لا يؤلف: كالسباع والعقارب التي ذكرها هنا، والثاني: المعاني -لذلك أتى بلفظ مثله.

وَمِثْلُهُ: مثل ما وضع لعلم من علم الجنس لغير المألوفات -لا تألفها النفوس: العقرب والتعلب وأسامه، النفوس هذه لا تألفها-. أمّا: بَرَّةٌ للمبرة -لأعمال الخير- هذه تألفها النفوس.

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ: مثله، أي مثل علم الجنس الموضوع للأعيان، علم جنس موضوع للمعاني، -أعيان محسوسات وهنا معاني- مثله بَرَّةٌ: هذا غير منصرف للعلمية والتأنيث، ف (بَرَّةٌ) هذا علم جنس، علم لِلْمَبَرَّةِ، يعني بمعنى البر أعمال الخير والطاعات، قالوا: مَبَرَّةٌ -بِرّ-. وَكَذَا فَجَارٍ عَلِمَ لِلْفَجْرَةِ: كَذَا فَجَارٍ: مبني على الكسر ك: (حذام)، عَلِمَ: علم جنس لِلْفَجْرَةِ -بسكون الجيم- الْفَجْرَةِ، بعض الناس تقول: الْفَجْرَةُ، لا الْفَجْرَةُ: جمع.

لِلْفَجْرَةِ: بسكون الجيم، بمعنى الفُجور، وهو الميل عن الحق، لا بمعنى المرة من الميل عن الحق فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة.
إذاً:

وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ ... كَذَا فَجَارٍ عَلِمَ لِلْفَجْرِ

هذان اللفطان علما جنس وضعاً للمعاني بخلاف أُمِّ عَرِيْطٍ، تُعَالَة، وكذلك أبو الحارث للأسد، أبو الحارث كنية، لأن علم الجنس قد يكون كنية، إذا صدر بأب أو أم، فأبو الحارث للأسد، كما أن أُمِّ عَرِيْطٍ للعقرب، وذؤالة وأبو جعدة للذئب، كذلك أبو الحصين علم جنسٍ للثعلب.
وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ ... كَذَا فَجَارٍ عَلِمَ لِلْفَجْرِ

وعلم الجنس: يكون للشخص كما تقدم ويكون للمعنى كما مثل ب: بَرَّةٌ للمبرة، وفَجَارٍ لِلْفَجْرِ.
ثم قال: اسم الإشارة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (إسم الإشارة) .

* أسماء الإشارة واستعمال كل منهما

* مراتب المشار إليه ولفظ كل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س: يقول ما هو الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص والنكرة؟.

خذ مقدمة الشيخ الأمين وقرأها مرات عديدة إن شاء الله تفهم أحسن.

السؤال: هل اسم الجنس داخل في حد العلم الشخصي؟

الجواب: لا .. ليس داخلاً فيه لكن الحد يشمل النوعين:

الحد: اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقاً ... عَلَّمُهُ نقول: هذا يشمل النوعين.

مثلاً نقول اللفظ: هو الصوت المعتمد أو الصوت المشتمل على بعض الحروف
الهجائية نقول مهماً كان أو مستعملاً حينئذٍ نقول: هذا اللفظ تحته قسمان: مهمل
ومستعمل، نعرّف العلم ثم نقول: تحته قسمان.

أليس قوله في المقدمة: مقاصد النحو: يشمل النحو والصرف؟ بلى، أو المقصود به هو
النحو كما عرفتُموه لنا؟ لا ليس ذلك، قلنا أن النحو له تعريفان: تعريف بمعنى أعم،
يشمل الصرف الذي هو الخاص، والنحو الذي هو الخاص عند المتأخرين.
علمٌ بأصول يعرف بها أحوال الكلم أفراداً وتركيباً، هذا يشمل النوعين، وإذا أردت على
منهج المتأخرين بإخراج الصرف كونه علماً خاصاً، تقول: علمٌ بأصول يُعرف بها أحوال
أواخر الكلم إعراباً وبناءً، -فرقٌ بينهما، وابن مالك أراد النوع الأول الذي يشمل
الصرف والنحو.

تابع السؤال، إنما ذكره من باب التغليب؟

لا، ليس من باب التغليب.

س: ذكرتم أن من علامات النكرة أن تكون في جواب كيف وأيضاً من العلامات أن
تكون منصوبة على الحال أليس هما شيء واحد وما هو اسم كتاب الشيخ الأمين؟
المقدمة المنطقية، هذه مطبوعة باسم المقدمة المنطقية قديمة هي التي معي والآن طبعت
آداب البحث والمناظرة وكانت جزأين طبع جزء واحد ومع الطباعة الجديدة مكتبة أبو
زيد، نفس الكلام.

كيف، نقول النكرة تقع في جواب كيف هذا لفظاً كيف زيد؟ مريض.

وأما الحال: جاء زيداً راكباً، نقول من ضابط الحال كيف مقدر، جاء زيد، كيف جاء
زيد؟ تقول راكباً.

حينئذٍ من ضوابط معرفة الحال وقوعها في جواب كيف، لكن هنا تكون ضمناً أو
استلزاماً، وأما كيف التي يُنطق بها فرق بين التي ينطق بها وبين التي تكون ضابطاً لغيرها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد قال الناظم رحمه الله تعالى: اسم الإشارة:

أي هذا باب اسم الإشارة، هذا باب اسم الإشارة، واسم الإشارة هو الباب الثالث من
المعارف.

وَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ ... فذو إشارة

وهو المراد عند الناظم أنه أراد به اسم الإشارة الذي يكون ثالثاً في باب المعارف، إذ
المعارف جنس قدر مشترك يصدق على العلم وعلى الضمير وعلى اسم الإشارة يجمعها

قولهم:

ما وضع ليستعمل في معين.

(ما) اسم، وضع ليستعمل في معين، أخرج النكرة.

حينئذ المعارف كلها وضعت وضعاً أولياً ووضعاً جزئياً شخصياً ليستعمل هذا اللفظ إذا أطلق على المعنى الذي جعل له في لسان العرب.

ليستعمل: عندنا وضع وعندنا استعمال.

الوضع كما مر معنا مراراً جعل اللفظ دليلاً على المعنى، يعني: جعل الوضع بإزاء معنى، وأما الاستعمال فهو: إطلاق اللفظ وإرادة المعنى.

نقول: جاء زيد، -أنا أطلقت اللفظ- جاء وزيد، رُكِبَ هذا مع تلك، وأردت المعنى، قصدت المعنى الذي جئت به من أجل هذا التركيب.

جاء زيد: إطلاق اللفظ وإرادة المعنى، يعني: مع إرادة المعنى.

بقي شيء واحد وهو الحمل: وهو اعتقاد سامع مراد المتكلم من كلامه، هذه ثلاثة أشياء، وضع، وحمل، واستعمال.

الوضع سابق، والحمل لاحق، والاستعمال متوسط، هكذا قال الفتوحى في شرح الكوكب.

الوضع سابق: يعني أول، وضع اللفظ بإزاء المعنى، أول ما كانت المعاني، وجدت ثم وضعت لها الألفاظ، بحيث إذا أطلقت الألفاظ انصرفت إلى تلك المعاني الموضوع لها. ثم استعمالها المستعمل: تكلم بها ونطق بها على وفق ذلك الوضع السابق، وسمعتها السامع من المتكلم.

حينئذ الواضع وضع ألفاظاً بإزاء المعاني ثم أخذ المستعمل -المتكلم- هذه الألفاظ وأطلقها مراداً بها المعاني التي وضعها الواضع لها دون تحريف، ثم لما سمع السامع تلك الكلمات حينئذ حملها على المراد الذي اعتقده المتكلم.

فالوضع سابق يعني: أولاً، والحمل لاحق، والاستعمال متوسط بين الوضع والحمل، هذه لا بد من معرفتها تفيدك في فهم الحقائق الشرعية والحقائق اللفظية، وخاصة في باب المعتقد.

اسم الإشارة:

إذاً هذا لفظ وضع في لسان العرب، الإشارة هذا مصدر أشار يشير إشارة والمراد بها الإشارة الحسية في الأصل التي تكون في عضو من الأعضاء فنقول هكذا: قم،

اجلس ... الخ.

نقول هذه إشارة حسية تكون بعضو اللفظ هنا (انظر): خالف الأصل المطرد، الأصل المطرد: أن توضع الألفاظ بإزاء معاني، وهنا قد جعل شيئاً من المحسوسات في ضمن المعنى الذي دل عليه اللفظ.

فالإشارة قلنا: مصدر أشار يشير إشارةً وأما في اصطلاح النحاة، هي ما دل على مسمى وإشارة إليه.

الأصل في باب الإشارة والموصول والضمائر، الأصل لا تأتي بالتعريف، لأننا نستغني عن الحد بالعد، لأنها ألفاظ كما ذكرنا مسموعة لا داعي لأن نحشر أنفسنا فيها. حينئذٍ نقول الأصل أن نكتفي بالعد عن الحد، ولكن نريد أن نبين لهذا الحد أن الواضع قد وضع اللفظ بإزاء معنى وشيء حسي معه وهو الإشارة.

ما دل على مسمى (ما) اسم موصول بمعنى الذي، دل على مسمى، ما الذي تأخذه جنساً هنا في الحد لفظ، أو جملة، أو كلام، أو كلم، أو كلمة، أو اسم، أو ماذا؟ اسم، لماذا؟ يحتاج إلى دليل، دائماً تنظر إلى العلاقة بين المحدود والحد، ننظر إلى العلاقة بين المحدود والحد حينئذٍ تأخذ جنساً باعتبار المحدود، إذا قلت كما هو الآن معنا: ما دل اسم الإشارة، اسم، نحن نبحث في أي شيء في أي جزئية في أي باب؟ في باب تقسيم الاسم باعتبار التنكير والمعرفة الباب لا زال (النكرة والمعرفة)، وهذه كلها فصول تحت ذلك الباب -باب النكرة والمعرفة-.

حينئذٍ نقول اسم الإشارة (ما) أي: اسم، لماذا؟ لأن المحدود اسم من الأسماء، ثم نحن نبحث عن مفردات أو تراكيب؟ مفردات، إذاً لا تأخذ أي لفظ يدل على التركيب، لا نقول لفظ لأنه موهوم يشمل المفرد والمركب، لا تأخذ كلام لأنه مركب، لا تأخذ كلم لأنه مركب، لا تأخذ كلمة لأنها تشمل الفعل والحرف، يدخل معنا الفعل والحرف، ونحن نريد خصوص الاسم الذي يقابل الفعل والحرف.

حينئذٍ نقول (ما): اسم حينئذٍ كل ما كان اسم إشارة فهو اسم من غير عكس، إذ العلاقة بين المحدود والجنس الذي يؤخذ في الحد العموم والخصوص المطلق، فكل اسم إشارة فهو اسم من غير عكس، لأن الاسم أعم، قد يكون علماً، قد يكون ضميراً، قد يكون موصولاً ... الخ.

إذاً (ما) نقول اسم دل على مسمى، فالاسم حينئذٍ دخل فيه النكرة والمعرفة، لأنه صار جنساً بهذا الاعتبار لأننا نقسم الاسم باعتبار التنكير والتعريف، فصار لفظ (ما) جنساً

والجنس ما عمّ اثنين فصاعداً، والذي عمّه هنا المعرفة والنكرة.

احتجنا إلى إخراج النكرة، فقال: ما دل على مسمى، خرجت النكرة، دل على مسمى: شمل ما دل على مسمى بقرينة وما دل على مسمى بلا قرينة، دخل العلم معنا، لأنه يدل على مسمى لكنه بلا قرينة، لأنه أطلق اللفظ فشمل المعاني كلها، لكن لما كان اسم الإشارة دالاً على مسمى بقيد، -بقرينة- وهذه القرينة حسية، تدرك بالحس، هذا الأصل فيها، ولذلك استعمال اسم الإشارة في المعاني العقلية مجازاً، لأنها في أصل وضعها للشيء المحسوس.

ما دل على مسمى: شمل كل المعارف.

وإشارة إليه، يعني: مع إشارة، ما دل على مسمى ودل على إشارة، إذاً اللفظ الذي يكون اسم إشارة نقول: هو ذو دلالة على شيئين إذاً وضع على أمرين: فدلالته على المسمى هذه مأخوذة من اللفظ (هذا) (ذا)، داخل في مفهومه والمعنى الذي وضع له في لسان العرب شيء خارج عن مجرد اللفظ وهو الإشارة إليه. فحينئذٍ إذا دل مسمى ولم يكن ثم إشارة إليه نقول هذا ليس باسم إشارة، بل لابد أن تكون الإشارة الحسية مأخوذة في مفهوم اسم الإشارة، ولذلك لا يكون دالاً على مسمى إلا إذا أُشير مع اللفظ.

ولذلك إذا كنت جالساً في مجلسٍ وثم أفراد وقلت: هذا زيدٌ، تريد أن تعرف به الموجودين، هذا زيدٌ ولم تشر، ما حصل التعريف، إذا دخل فقال: هذا زيدٌ وهذا عمروٌ وهذا خالدٌ ما حصل التعريف، لكن لو قال هذا زيد، وهذا عمرو، وهذا خالد بالإشارة حصل التعريف.

إذاً الإشارة الحسية داخلية في مفهوم اسم الإشارة، والأصل فيه كما قلنا أنه محصور بالعد فنستغني عنه بالعد عن الحد.

ما دل على مسمى وإشارة إليه: أي اسم تصحبه الإشارة الحسية، وهي التي بأحد الأعضاء، قد يكون باليد، قد يكون بالحاجب، ونحو ذلك، وهي ستة في الجملة أو أكثر من هذا، لكن في الجملة هي ستة؛ لأنه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع، إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما المذكر إما أن يكون مفرداً، وإما أن يكون مثنى وإما أن يكون مجموعاً، هذه ثلاثة، والمؤنث إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مثنى، وإما أن يكون مجموعاً، هذه ثلاث، المجموع ستة، هذا على جهة الإجمال، وإلا أوصلها بعضهم إلى سبعة عشر، وزادها بعضهم إلى ستة وثلاثين وما زاد. قال رحمه الله:

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُدَكَّرٍ أَشْرُ ... بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرْ

تي تا: كلمتان وليست واحدة.

بَدَأَ لِمُفْرَدٍ بـ (ذا) جار ومجرور متعلق بقوله: (أشِر) بـ (ذا) نقول (ذا) قصد لفظه، ولذلك جُر بحرف الجر، وهو يجر ولو لم يُقصد لفظه، لأنه اسم لكن قُصد هنا به العلمية لأن بـ (ذا) نقول: لمفردٍ مذكرٍ أشِر هذا إذا استعمل حينئذٍ يكون دالاً على معناه. أَشِرٌ بَدَأَ، (ذا) مقصور يعني: بدون همز، هنا قدم الجار والمجرور على قوله: (أشِر)، هل يفيد الحصرَ والقصر، بحيث لا يكون ما يدل من أسماء الإشارة على المفرد المذكر إلا (ذا) فهو خاص به، أم أن ثم ما هو من أسماء الإشارة لمفردٍ مذكرٍ غير ما ذكره الناظم رحمه الله.

الجواب: أنه الثاني، يعني لا يفيد الحصر المطلق، يعني: الحقيقي. قدّم الجار والمجرور لا للحصر الحقيقي، وإنما للحصر الإضافي، أي بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن فالمعنى بـ (ذا) لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافي أنه يشار إلى المفرد المذكور بغير (ذا) يعني: أفاد قصراً وحصرًا إضافيًا، يعني: باعتبار المذكور بـ (ذا) لمفردٍ لا، بغيره من (تي وتا وذي وذه) يعني: التي ذكرها الناظم، يُحصر ويُقصر الحُكم بكونه يشار للمذكر المفرد بـ (ذا)، وينفرد عما ذكر معه من أسماء الإشارة، وهذا يسمى حصرًا إضافيًا باعتبار ما ذكره الناظم، لا باعتبار ما لم يذكره، وإلا هي أكثر مما ذكرت. بَدَأَ لِمُفْرَدٍ: أَشِرٌ بَدَأَ لِمُفْرَدٍ: قال: (لمفردٍ) اللام هنا قبل بمعنى: إلى، ومقتضاه أن الإشارة لا تتعدى بـ (اللام) لأن أشار إلى كذا، فأشارت إليه، إذاً أشار تتعدى بـ (إلى) لا تتعدى بـ (اللام) هذا الظاهر، حينئذٍ اللام هنا بمعنى إلى.

أَشِرٌ بَدَأَ لِمُفْرَدٍ: وهذا المفرد هنا أطلقه الناظم رحمه الله تعالى، فيعود حينئذٍ المفرد الحقيقي والمفرد الحُكمي، المفرد الحقيقي: كـ (هذا زيد) هذا زيد، زيدٌ: مفرد حقيقي، وأما المفرد الحُكمي فهو: ما كان لفظه مفرداً ومصدقه ومعناه قد يكون كاسم الجمع، هذا رهطٌ، هذا جمعٌ، هذا فريق، نقول (هذا) (ذا) اسم إشارة لمفرد، وفريق هذا في اللفظ مفرد، وهو اسم جمع يدل على ثلاثة فأكثر، إذاً من جهة المعنى ليس بمفرد، ولكن لما كان لفظه مفرداً حينئذٍ أعطي من حيث اللفظ حُكم المفرد، فصار مفرداً حقيقياً أو حُكمياً؟ الثاني، إذاً: لمفردٍ: حقيقة أو حكماً كالجمع والفريق. فالمفرد الحقيقي نحو هذا زيد، والمفرد حكماً نحو هذا الرهط، وهذا الجمع، وهذا الفريق، ومنه قول الله تعالى: ((عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ)) [البقرة: 68] أي بين المذكور من الفارض

والبكر، وربما اسْتَعْمِلَ (ذا) في الإشارة إلى الجمع كما قال:
وَلَقَدْ سَمِئْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا ... وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِئْدُ

إذا المفرد المراد به المفرد الحقيقي أو المفرد الحكمي، وهو الذي يكون اللفظ فيه مفرداً
ولكن معناه ليس مفرد كاسم الجمع ونحوه.

بَدَأَ لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ: عاقل أو غيره، يعني: يشمل العاقل ويشمل غير العاقل، وبعضهم يعبر
هنا بالعالم وغير العالم لأنه جاء استعماله في حق الله عز وجل: ((ذَلِكُمُ اللَّهُ رُبُّكُمْ))
[الأنعام: 102] (ذا)، هذا جاء استعماله في حق الرب جل وعلا، حينئذٍ نقول مُذَكَّرٍ:
يراد به العالم وغير العالم، والتذكير هنا باعتبار اللفظ، ((ذَلِكُمُ اللَّهُ)) [الأنعام: 95] يعني
قد يقال بأنه نقول مذكر هل يوصف الرب جل وعلا بالتذكير أو التأنيث؟ الجواب: لا
قطعاً، لأن الصفات التوقيفية حينئذٍ يكون مرده على السمع والتأنيث أنثى لأنه نقص،
وأما اللفظ فحينئذٍ إذا قيل مذكر باعتبار اللفظ وأن العرب -إذا قلنا أن الواضع هو
الله عز وجل أعاد إلى هذه الأسماء ما هو من خصائص المذكر- حينئذٍ يكون الاعتبار
هنا اللفظ فحسب. لذا قيل ((ذَلِكُمُ اللَّهُ)) [الأنعام: 95] (ذا)، هذا للمفرد المذكر،
هل نقول مذكر؟ نعم اللفظ للمذكر، ولا بأس بهذا.

بَدَأَ لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَ: الناظم اقتصر على لفظ (ذا) وهو أشهرها، وأما ما زاده البعض
(ذا) و (ذاء) و (ذائه) و (ذاؤه) و (؟؟؟) نقول هذه كلها ثبت استعمالها للمفرد المذكر
لكنها ليست في قوة (ذا) الذي اشتهر على لسان العرب وجاء القرآن بها، ولذلك لم
يرد لفظ من هذه الألفاظ الأربعة في القرآن، وإنما جاء للمفرد المذكر (ذا) وأما هذه
الألفاظ الأربعة التي ذكرها النحاة لم يرد بها لفظ واحد في القرآن فدل على أن (ذا) هو
الأفصح منها، ولذلك قد يقال بأن الناظم لم يعتبرها لقلة الاستعمال فالخاصة يكون
على أصله من حيث الاستعمال لا من حيث الوجود، وأما من حيث الوجود فهذا لا
إشكال أنه ثابت.

بَدَأَ قلنا هذا مقصود، يعني احترازاً من (ذاء) و (ذائه) و (ذاؤه) و (؟؟؟) هذه خمسة
(ذا) هذه الألف عند البصريين جزء الكلمة؛ لأن أصل وضع الكلمة الاسم كم حرف؟
ثلاثة أحرف، حينئذٍ لو حكمنا بالزيادة كما هو مذهب الكوفيين على الألف هذه، صار
عندنا اسم ظاهر قائم بنفسه من حرف واحد، وهذا لا نظير له، إذاً ب (ذا) نقول: هذه
الألف هل هي زائدة أم أصلية؟ فيه مذهبان:

مذهب البصريين: أنها أصلية، ومذهب الكوفيين: أنها زائدة، مردود مذهب الكوفيين، بأنه لا يوجد عندنا اسم ظاهر، أما المضممر موجود، قمت: على حرف واحد، قمنا: على حرفين، أما اسم ظاهر وهو على حرف واحد هذا لا نظير له، والقاعدة عند النحاة: (أن حمل القليل على الشائع الكثير هذا من المرجّحات) إذا التبس أمر هل يحتمل أو لا؟ حينئذٍ نقول الكثير الذي شاع في لسان العرب هو الذي يكون مُحكم، والذي معنا المشتبه نرده إلى ذلك المحكم هذه قاعدة عندهم.

إذاً ألف (ذا) نقول هي أصلية وهذا هو الصواب وهو مذهب البصريين، ثم اختلف البصريون هل هي منقلبة عن واو أو عن ياء؟ لماذا لا نقول هي أصلية؟ لأنه لا يوجد كلمة من ثلاثة أحرف فيها ألف وهي أصلية، لا بد وأنها منقلبة عن واو أو ياء، لا يوجد باستقراء حكم عام عند الصرفيين أن الكلمة إذا كانت مؤلفة من ثلاثة أحرف، نقول هذه الألف قطعاً ليست أصلية، ولا نحكم عليها بأنها زائدة وإنما هي منقلبة عن أصل وهذا الأصل لا يخلو من حرفين، إما واو وإما ياء، قال، قال: هذا مؤلف من ثلاثة أحرف، مباشرة تحكم أن الألف هذه ليست أصلية بل هي منقلبة عن واو أو ياء، القول ويقول، نقول: هذا الفعل المضارع والمصدر يدل على أن هذه الألف منقلبة عن واو، إذاً قال: أصله: قول، تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً. دعا: اللام هذه، دعا، ثلاثة أحرف، مباشرة نحكم أن هذه اللام الأخيرة -الألف- ليست أصلاً لأنه لا يوجد عندنا كلمة ثلاثة أحرف وتكون الألف فيها زائدة، لا بد أن تكون أصلية، ومعنى أصلية: أنها منقلبة عن ثلاثة أحرف ولا تكون أصلية بمعنى أنها لا تكون أصلية بذاتها، تعبيران صحيحان.

حينئذٍ دعا من الدعوة، دعا أصله دَعَوَ، وقيل مما هو واوي، ويائي، أثبت ابن مالك رحمه الله تعالى في منظومته (الواوي واليائي)، (دعا، دَعَوَ، دَعَى)، زاد فيه الوجهين، حينئذٍ دعا، دَعَوَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً صار (دعا) ومثله: باع، أصل بَاعَ، تحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلبت الباء ألفاً.

إذاً (ذا) نقول هذه الألف ليست أصلاً، فقليل هي منقلبة عن واو، وقيل منقلبة عن ياء. وألف (ذا) منقلبة عن ياء أو واو عند البصريين فاتفقوا على أنها منقلبة عن أصل واختلفوا في هذا الأصل فقليل عن ياء بتصغيره على (ذَيَّ)، (ذِيّ) تصغير (ذا) هذا دل على أن (ذا) الألف هذه منقلبة عن ياء، لأن (ذِيّ) الباء هذه مشددة، أليس كذلك؟ (ذِيّ) ياء التصغير وياء أخرى، ياء التصغير، والياء الثانية المدغم فيها، والياء الأولى

هذه من أين جاءت؟ نقول: التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، التصغير والجمع والتثنية كلها ترد الأشياء إلى أصولها، فإذا كان عندنا حرف منقلباً عن حرف آخر ثنّه أو اجمعه أو صغره حينئذٍ يرجع الأصل، لما قلنا (ذِيّ) راحت الألف أين ذهبت؟ رجعت إلى أصلها وهي الياء الأولى المدغمة في الياء الثانية، فدل على أن أصل هذه الألف ياء. وقيل عن ياء لتصغيره على (ذِيّ) وإيمالتها، والإمالة إنما تكون للياء، هذا الأصل، فالعين واللام المحذوفان ياءان، أصلها (ذَيِّي) على وزن (فَعَلّ)، والله أعلم، وهو ثلاثي الوضع في الأصل وقيل عن واو من باب طويت.

وعند الكوفيين هي زائدة بسقوطها في التثنية (ذان) أين الألف؟ (ذان) الألف هذه ألف التثنية والنون هذه نون التثنية، صارت الكلمة على حرف واحد (ذا) ذهبت الألف الأولى للتخلص من التقاء الساكنين، هذا نرده عليهم.

وعند الكوفيين هي زائدة لسقوطها في التثنية ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد وأما حذفها في التثنية في التقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون كما سيأتي في محله.

إِذَا بَذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ: نقول هذا خاص بالمفرد المذكر، قال الشارح: يُشار إلى المفرد المذكر بـ (ذا) ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة، أي: أصلية، فهو ثلاثي الأصل لا ثنائي، ومذهب الكوفيون إلى أنها زائدة، ومذهب البصريين أرجح من مذهب الكوفيين.

بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرُ

هذا ما يختص بالأنثى، أي أنثى مثنى أو جمع أو مفرد؟ مفرد - هو ما نص على هذا! - نص على المفرد المذكر، بمقابله اكتفاءً بما ذكره أولاً علمنا أن الثاني المراد به أول الأحوال وما هي أول الأحوال؟ الأفراد هذا أولاً، ثم يأتي بعده المثنى ولذلك قال: و (ذان تان)، ثم يأتي بعده الجمع. إِذَا بـ (بِذِي وَذِهِ تِي تَا) على الأنثى المفردة المؤنثة، وهذا لا إشكال فيه.

اقْتَصِرُ: بمعنى إذا أردت أن تشير إلى أنثى فاقصر على ما ذكر من الألفاظ الأربعة، فأشر بها إليها دون غيرها، بـ (ذِي) هذا بقلب ألف (ذا) ياء هكذا قيل، أصل (ذِي) (ذا).

ذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ هي الأصل، فلما أريد أن يشار إلى المفرد المؤنثة قيل (ذِي) بقلب الألف ياء، إِذَا هي منقلبة عن ألف (ذا).

و (ذه) بقلب ياء (ذي) هاء، و (تي) بقلب الذال تاءً، والألف ياءً، وهكذا.

بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى: أيضاً المفردة حقيقة أو حكماً اقْتَصَرَ فأشهر بما إليها دون غيرها، هل قوله اقتصر على الأنثى ب (ذي) يفيد أن هذه الألفاظ الأربعة لا يوجد غيرها؟ الجواب: لا، وإنما المراد به أن هذه مما يذكر ويشار به إلى المفردة المؤنثة وأن هذا هو المشهور الفصيح، وما عداه وإن شُئِمَّ في لسان العرب إلا أنه ليس مثله، إذ الكلمات قد تكون من باب فصيح وأفصح، وهذا لا شك فيه، حينئذٍ الأفصح الذي جاء في القرآن، ثم ما جاء في السنة، ثم ما اشتهر على ألسنة العرب وهكذا.

بِذِي وَذِهِ تِي تَا أوصلها بعضهم إلى عشرة، قال الشارح:

ويشار إلى المؤنثة ب (ذي) وهي عشرة ألفاظ، المفردة المؤنثة حقيقة أو حكماً، حقيقة كأن تقول (هذه) هندٌ (ذي) هند، كما تقول (ذا) زيدٌ، هذا زيد، هذي هندٌ، وأما الحكم كالفرقة والجماعة هذه فرقةٌ، هذه جماعةٌ، كالجمع السابق، هذا من حيث اللفظ هو مفرد، ومن حيث المعنى هو: متعدد، حينئذٍ يراعى اللفظ دون المعنى، يشار إلى المؤنثة ب (ذي) و (ذه) بسكون الهاء و (تي وتا) وهذه التي ذكرها الناظم، وزاد عليها و (ذه) بكسر الهاء باختلاسٍ وبإشباع، يعني يقال: (ذه) بإسكان الهاء وبكسرها باختلاس، يعني: دون أن تشيع تبقي الكسر كما هي، (ذه)، ثم تشيعها كأنها ياء، (ذه)، يعني كأنها عبارة عن كسرتين، و (ته) بإسكان الهاء، و (ته) بكسرها باختلاسٍ يعني: دون إشباع، وبإشباع (ته) كأنها ياء، هذه تسعة.

و (ذاتٌ) هذه أغربها وأضعفها، بالبناء على الضم، واسم الإشارة (ذا) والتاء للتأنيث، (ذاتٌ) لأنها تأتي بمعنى صاحب، هذا الأصل، كونها تستعمل اسم إشارة هذا فيه غرابة، ولذلك قيل (ذا) هو اسم الإشارة والتاء هذه للتأنيث.

إذاً هذه عشرة ألفاظ ذكر الناظم منها أشهرها وهو قوله:

بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصَرَ

يعني: اقتصر على ما ذكر ولا تتعداه في الإشارة إليها بما، فإنه وإن كان محفوظاً إلا أنه دون ما ذكر لك من الألفاظ المسموعة على لسان العرب.

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعِ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطْعَمُ

إشارة إلى ما يشار إلى المثنى لأننا قلنا المشار إليه إما مفرداً وإما جمعاً وإما مثنى، انتهينا من المفرد وعرفنا أن المفرد قد يكون مذكراً وقد يكون مؤنثاً يشار للمفرد المذكر ب (ذا)

على المشهور، ويشار للمفردة المؤنثة بأربعة ألفاظ بـ (ذي وذه تي تا) هذه أربعة ألفاظ. وذَانِ تَانِ (ذان) تثنية (ذا)، هذا الأصل فيها، تثنية (ذا) بحذف الألف الأولى لسكونها وسكون ألف التثنية، (ذا) هذا الأصل فيها، ثم جيء بالألف والنون، الألف والنون، الألف هذه علامة التثنية، والنون هذه هي نون المثنى، لما جيء بها زيادة على (ذا) التقى عندنا ساكنان الألفان، -الألف الأصلية من أصل الكلمة، وألف التثنية- التقى ساكنان، لا يمكن تحريك الأول، إذاً لابد من الحذف، أي الألفين هي أولى بالحذف -الأصلية- الزائدة -أي الألفين؟ الأصلية ما الدليل؟ ما التعليل؟؟؟ تقول: (ذا) الألف هذه حرف مبني، مثل: (زه) من زيد، حرف مبني، وألف التثنية، هذه حرف معني، يعني: كلمة مستقلة مثل: إلى ولم، فحينئذٍ إذا دار الأمر بين حذف حرف المبني أو حرف المعني فلا شك أن حرف المبني أولى بالحذف لماذا؟ لأن حرف المبني يمكن الاستلال به بعلمك بأصل الكلمة، تعلم (ذان) أن أصلها (ذا) والألف موجودة، لو ما رأيتهما أونطقت بها تعرف أن أصلها (ذا) إذاً لابد من الألف، لكن لو حُذفت ألف التثنية ما الذي يدل عليها؟ هي جيء بها لمعنى هذا المعنى لا يوجد إلا بوجودها فلو حذفت حينئذٍ لا يدل الموجود على المعنى الذي جاءت من أجله ألف التثنية، فلذلك كان المرجح أن ألف التثنية هي التي تبقى، وأما ألف (ذا) هي التي تحذف للتخلص من التقاء الساكنين.

وذَانِ بكسر النون لأنه إما أنه معرب وهو مستثنى، لأنه ليس على صورة المثنى حقيقة وإن رفع أو نصب، رفع بالألف كالمثنى أو نصب وجر بالياء كالمثنى، حينئذٍ لما كانت صورته ليست على صورة المثنى مع بقاء الكلمة كما هي (زيد) (زيدان) لما لم تبقَ الكلمة تحافظ على جوهرها كما هي من حركاتها وحروفها وسكناتها قيل هذا جاء على صورة مثنى، ليس مثنى حقيقةً، حينئذٍ كونه جاء على صورة المثنى، هل يعتبر معارضاً لأصل الشبه الذي وجد في أسماء الإشارة التي ألحقها بحرف البناء أم لا؟ هذا سبق الإشارة إليه، وهو أن الكثير يرى أن (ذان) و (تان) و (ذين) و (تين) هذه مثناة وهي معربة، لماذا هي مثناة؟ لوجود الألف والنون، والياء والنون، ولماذا هي معربة مع كون اسم الإشارة أشبه حرفاً غير موجود؟ فالشبه المعنوي قد وجد في أسماء الإشارة وهي مبنية، ذا: مبني، وتي: مبني، (ذان) نقول هذا معرب لماذا؟ قالوا: لأن شرط الشبه الذي يكون ملحقاً بالكلمة بالحرف في الحكم وهو البناء يجب أن لا يعارضه معارض، وهذا المعارض، وهو أن يكون بالاسم ما هو من خصائص الأسماء، وهذا الشبه حينئذٍ يقال

فيه أنه شبه ضعيف، وأما إذا خلا مما هو من خصائص الأسماء قالوا هذا شبه قوي،
لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي، احترازاً من الشبه الضعيف ومثله (ذان) (تان).
و (ذَانِ): إذاً نقول (ذان) هذا مثنى، مثنى (ذا) والألف الأصلية محذوفة وهل هو معرب
أو مبني؟ قولان: قيل معرب بالألف، كـ (زيدان)، وقيل مبني على الألف، ولكل وجهته.
(ذان) للمثنى المذكر، و (تان) للمثنى المؤنث، الأول للمذكر، والثاني للمؤنث.
المُرْتَفَعُ: يعني المرفوع، إذا جاء في محل رفع إن كان مبنياً حينئذٍ صار مبنياً على الألف،
وإذا كان معرباً حينئذٍ صار مرفوعاً بـ (الألف).
المُرْتَفَعُ يعني: إذا جاء في موضع رفع كالاتداء والفاعلية، حينئذٍ صارت هذه الألف
علامة للرفع، أو صارت هذه الألف بناءً للكلمة، يعني يكون مبنياً على الألف كما هو
الشأن في يا (زيدان).
وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطْعُ:
فِي سِوَاهُ يعني: سوى المرتفع، وهو المنتصب والمنخفض، يعني في حالة النصب وفي حالة
الجر لا تأتي بـ (ذان) بألف، وإنما تأتي ببدل الألف ياء، فتقول: (ذَيْنِ وَتَيْنِ)، من هنا
استدل من قال بأنها معربة، لأنها لو كانت مبنية للزمت حالة واحدة، (ذان) رفعاً ونصباً
وخفضاً، لكن لما جاءت في حالة الرفع بالألف وفي حالتي النصب والجر بالياء، حينئذٍ
ما الفرق بينها وبين الزيدتين والزيدان؟ لا فرق، وقيل أنها معربة.
وَفِي سِوَاهُ: يعني في حالة إرادة سوى المرتفع وهو المنتصب والمنخفض تأتي بـ (ذَيْنِ) بدل
الألف بالياء للمذكر، و (تَيْنِ) بدل الألف بالياء للمؤنث.
اذْكُرْ: ما ذكرته لك تطع النحاة -تكملة لما ذكره-.
يشار إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ (ذان) وفي حالة النصب والجر بـ (ذَيْنِ) وإلى
المؤنثين بـ (تان) في الرفع، و (تَيْنِ) في النصب والجر. ثم قال:
وبـ (ألى) أشر لجمع المطلقا والمد أولى:

هذا ما يتعلق بالجمع، بـ (ألى) أشر لجمع، أشر بـ (ألى) لجمع، وعرفنا أن الجمع ما دل
على اثنين فأكثر هذا هو الأصل من حيث ماذا؟ من حيث المعنى اللغوي، لكلمة جمع،
لكن المراد هنا ليس الجمع اللغوي، وإنما الجمع الاصطلاحي، يعني: جمع المذكر، أو
جمع المؤنث، لأنه قال: مطلقاً، يعني: سواء كان مذكراً أو مؤنثاً، وسواء كان عاقلاً أم
غير عاقل.

وبـ (ألى) ذكره مقصوداً، يعني: قصر دون مد، وهو لغة تميم، ثم قال:

والمد (ألائي) (هؤلاء) هذا مد (ألئى) (ألى) بالقصر بدون همزة و (ألائي) هذا بالمد.
القصر لغة بني تميم، والمد لغة الحجاز، وهو أولى، المدُّ أولى، المد فيه أولى من القصر،
لأنه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل: ((هَآأَنَّتُمْ أَوْلَاءَ تُحِبُّوهُمْ)) [آل عمران:119] ((هَآأَنَّتُمْ
أَوْلَاءَ))، فُصِّل بين هاء التنبيه واسم الإشارة وهو جائز كما سيأتي.
(أَوْلَاءَ) قال: ((تُحِبُّوهُمْ)) [آل عمران:119] إِذَا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ إِذَا مُدَّ قِيلَ (أَلَاءَ)
الألف هذه ساكنة، جيء بالهمزة الأصل أنه مبني وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا، إِذَا
التقى ساكنان، حينئذٍ تحرك الثاني الذي هو الهمزة بالكسر على أصله للتخلص من
التقاء الساكنين قيل: هؤلاء، أَلَاءَ، نقول: مبني على الكسر على حسب موضعه إما
مبتدأ أو غير ذلك.

إِذَا وَب (ألى) أَشْرَ، أَشْرَ ب: (ألى) - بلفظ (ألى) - مقصوراً لجمع مطلقاً مذكراً أو مؤنثاً
فهو مشترك، - لفظ مشترك-، والقصر فيه لغة تميم، والمد لغة الحجاز وهو أولى من
القصر وحينئذٍ يبني على الكسر لالتقاء الساكنين ورجحناه وقلنا أولى، لحيى القرآن به،
فإذا جاء شيء في القرآن صار أعلى أعلى أعلى الفصيح، ولو مرة واحدة لا يشترط أنه
يأتي في البقرة وآل عمران والنساء ... الخ حتى نقول هذا مطرد، ولو مرة واحدة كلمة
واحدة جاءت نقول هذا أفصح الفصيح.

وإذا كان ثم اصطلاح للنحاة لا يخالف هذا أن نقول هذا شاذ أو هذا زائد أو نحو ذلك
ليس فيه تعارض؛ لأن هذا مجرد اصطلاح لما قعده النحاة فحسب، يحكمون على هذا
اللفظ كونه شاذاً أو لكون هذا اللفظ غير شاذ، هذا نادر، هذا قليل، هذا ضعيف،
هذا له أصل، هذا مهجور، أصله مهجور، كل هذه المصطلحات عند النحاة قد يجيء
بعضها في القرآن، أما الشاذ واستعمالاً، هذا محل وفاق -إجماع-، إجماع لا يوجد في
القرآن البتة، الذي هو يسمى في الأصل المهجور، الذي لم يأت إلا لفظ واحد عن
العرب، وما كان لسائر المنقول عنهم مخالف لهم، كما ذكرنا في المثال السابق، فإنه أهل
لأن يكرم، هذا أصل مهجور لا يأتي به القرآن البتة، بل لا يتكلم به إنسان شم رائحة
الفصاحة، لأن الأصل المطرد، هو: فإنه أهل لأن يكرم، هذا هو.

إذاً كونه أولى -المد أولى- لماذا؟ لأنه جاء في القرآن وأما القصر فهو لغة بني تميم لم يرد
في القرآن.

قال الشارح: يشار إلى الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ب (ألى) ولهذا قال المصنف:
أَشْرَ لَجَمْعٍ مُطْلَقًا: والإطلاق هنا مراده به مؤنث أو مذكر، يعني ليس رفعاً ونصباً وجراً
كما قد يأتي في بعض المحال، يشار إلى جمع مذكراً كان أو مؤنثاً ب (ألى) ولهذا قال
المصنف:

أَشْرَ جَمْعٍ مُطْلَقًا: ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل، ومن ورودها في غير العاقل، قوله:
ذُمُّ المنازلِ بعدَ منزلةِ اللَّوَا ... والعيشُ بعدَ أولئك الأَيَّامِ

أولئك الأيام: يشار إليه: أيام، وهي عاقلة أو لا؟ غير عاقلة، وفيه لغتان: المد وهي: لغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقصر وهي: لغة بني تميم، إذاً فيه لغتان، لكنه لم يشر إلى أن لغة الحجازيين هي أولى، لأن القرآن قد جاء بها.

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ ... وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُتَنَعَهُ

هذا متعلق بما بعده.

وَلَدَى الْبُعْدِ: عرفنا ما سبق بـ (ذا) لمفردٍ مذكرٍ أشر: هذا هل هو في القريب أو البعيد أو المتوسط؟ أطلقه الناظم حينئذٍ يحمل على القريب، بـ (ذا) قريب منك، ليس البعيد ولا المتوسط، بـ (ذي وذو تي تا) هذا القريب أو لا؟ القريب.
وَذَانِ تَانٍ، وفي سواه (ذَيْن تَيْن) نقول هذا للقريب، وبـ (أَلِي) أشر لجمع مطلقاً ... !!
إذاً كل ما ذكره الناظم قبل قوله:

وَلَدَى الْبُعْدِ: يفهم من قوله: وَلَدَى الْبُعْدِ أن ما تقدم يستعمل في القريب فحسب؛ لأن الناظم يرى -ابن مالك رحمه الله- مخالفاً لجماهير أهل اللغة: أن المشار إليه له مرتبتان: قُرْبَى وَبُعْدَى فحسب.

والجمهور يرون أن المشار إليه له ثلاث مراتب: قُرْبَى وَوُسْطَى وَبُعْدَى، هو حذف الوسطى، قال: لا، لا يوجد، وإنما هما ثنتان فقط، قُرْبَى وَبُعْدَى، كلما ذكره قبل قوله: وَلَدَى الْبُعْدِ: فهو للقريب وكل ما ذكره بعد قوله: ولدا البعد: فهو للبعيد.
وَلَدَى الْبُعْدِ: إذاً كأنه قال: وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريباً. (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهي المرتبة الثانية من مرتبتي المشار إليه على رأي الناظم انطقا.

وَلَدَى الْبُعْدِ: يعني ولدى الإشارة إلى ذي البعد زماناً أو مكاناً أو ما نُزِلَ مُنَزَّلَتُهُ لتعظيم أو تحقير، وهذه تذكر في كتب البلاغة، لذلك جاء: ((ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)) [البقرة:2] ذلك: أتى باللام والكاف، وهذا للبعيد، وهو ليس ببعيد، لكن جيء بهذه الصيغة للدلالة على التعظيم، حينئذٍ هذا معنى بلاغي لا ندرسه هنا.

وَلَدَى الْبُعْدِ: يعني ولد الإشارة إلى ذي البعد زماناً أو مكاناً أو ما نُزِلَ مُنَزَّلَتُهُ، لتعظيم أو تحقير انطقاً، انطقاً: الألف هذه ممتنع عن نون، التوكيد الخفيفة.
انطقاً: بالكاف حرفاً إذا أردت البعيد وَلَدَى الْبُعْدِ: انطقاً بالكاف حرفاً، يعني: ماذا تقول؟ كَ كِ، هو يقول هكذا، كَ كِ.
وَلَدَى الْبُعْدِ انطقاً، انطقاً: بِالْكَافِ حَرْفاً أي مع اسم الإشارة لابد من التقدير، انطقاً مع اسم الإشارة بالكاف، أما الكاف لوحدها لا تكون اسم إشارة.
وَلَدَى الْبُعْدِ انطقاً: يعني مع اسم الإشارة، بالكاف: يعني: بمسمى الكاف حرفاً يعني: حالة كونه حرفاً، لجرد الخطاب، حكم على أن هذه الكاف المتصلة باسم الإشارة أنها حرف وهذا محل وفاق -أنها حرف محل وفاق لا خلاف فيه-.

لماذا نبه الناظم عليه؟ نقول: نبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير، ليس ببعيد، كما قيل في غلام، قال: (ذاك)، الكاف هذا ضمير، نبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو في نحو (غلامك)، ولحق الكاف للدلالة على الخطاب، لحق الكاف اسم الإشارة يعني للدلالة على الخطاب، وعلى حال المخاطب من كونه مذكراً، أو مؤنثاً مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً، يعني: خطاب هذا يدل (ذاك ذاك) (ذاكما ذاكما) كما سيأتي، وقلنا هي حرف لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً واللازم باطل، لو قلنا: (ذاك) الكاف هذه اسم حينئذٍ (ذا) مضاف، (والكاف) مضاف إليه وهذا باطل، لماذا هو باطل؟ لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال.

إِذَا وَلَدَى الْبُعْدِ: المرتبة البعيد البعيد التي تلي القريب عند الناظم: انطقاً بـ (الكاف) - بمسمى الكاف - حال كونه حرفاً لجرد الخطاب، أي انطق بـ (الكاف) محكوماً عليه بالحرفية، وهذا محل وفاق.

دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ: يعني: انطق بـ (الكاف) حرفاً مع اللام أو دون اللام، فماذا تقول؟ تقول: (ذاك، وذلك) ذاك اسم إشارة اتصل به الكاف وهو حرف، فقلت (ذاك)، (ذلك) باللام أو معه. دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ فيلتحق هذا الكاف باسم الإشارة.
دون لام: وهي لغة تميم، دون لام (ذاك) أو معه يعني: مع اللام، وهي لغة أهل الحجاز، إذا قيل: تميم مباشرة يقابله أهل الحجاز.

دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ: فقلت: (ذاك) أو (ذلك) واختار بن الحاجب أن (ذاك) ونحوه للمتوسط، إذاً هذا مبني -كلام الناظم- في التسوية بين الكاف واللام، أنهما في مرتبة واحدة خلافاً للجمهور.

الجمهور يقولون: ما كان مجرداً عن اللام والكاف للمرتبة القوي، وذو الكاف فقط، للوسطى، وذو اللام للبعدي، وهنا سوى بين الثنتين بالكاف دون لام أو معه، إذاً (ذاك) وذلك) في مرتبة واحدة، والجمهور على أن ذاك للوسطى، وذلك للبعدي. لا خلاف أن المجرد من اللام والكاف للقريب، اتفقوا عليه، (ذا) نقول هذا للقريب، ثم اختلف فقليل ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد، -الذي ذكره الناظم- ما كان بالكاف وحدها أو باللام معها، أنه للبعيد، لأن المرتبة عنده ثنتان فحسب، قُرْبَى، وَبُعْدَى، ثم اختلف فقليل: ما فيه الكاف وحدها الذي أشار إليها بقوله: دون لام، أو مع اللام -أو معه- كلاهما للبعيد وهذا اختيار الناظم رحمه الله تعالى وليس للإشارة سوى مرتبتين، صححه ابن مالك واحتج له بماذا؟ احتج له بأن المشار شبيه بالمنادى، لأن المشار إليه هذا أشبه ما يكون بشيء محسوس، بل هو محسوس والمنادى كذلك يكون شيئاً محسوساً، فهو أشبه ما يكون بالمنادى.

قال: والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان، وإذا كان اسم الإشارة شبيهاً بالمنادى والمنادى بالإجماع ليس له إلا مرتبتان حينئذٍ المشبه به ينتقل حكمه إلى المشبه -هذا الأصل-، أما قلنا قاعدة العرب (أن الشيء إذا أشبه شيئاً أخذ حكمه)؟ حينئذٍ أشبه اسم الإشارة المنادى، والمنادى بالإجماع -والإجماع هذا فيه نظر- بالإجماع أن له مرتبتين، إذاً اسم الإشارة له مرتبتان، فلحق بنظيره، هذا أولاً، وبأن الفراء نقل أن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف (ذلك) ليس عندهم استعمال اللام مع الكاف، عند من هذا؟ عند بني تميم. هذه مقدمة. والحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا (لام) عكس بني تميم، بنو تميم ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، ما يجمعون بين الكاف واللام، عندهم (ذاك) وليس عندهم (ذلك) يستعملون (ذاك) ولا يستعملون (ذلك) يعني: لا يجمعون بين اللام والكاف، عكسهم الحجازيون، الحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا (لام) يعني: في اللزوم، الحجازيون لا يستعملون الكاف إلا مع اللام (ذلك)، هذه اللفظة ليست موجودة عند بني تميم -قضية مركبة- فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان لأنه إذا كانت (ذاك) للقريب فحسب، حينئذٍ بماذا يشير بنو تميم للبعيد؟ ليس عندهم (ذلك)، وكذلك الحجازيون ليس عندهم إلا (ذلك) ماذا يقولون في (ذاك) لزم من هذا -من تركيب اللغتين- ألا يكون للمشار إليه إلا مرتبتان فحسب، ولزم على القول بأن المراتب ثلاثة أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد، لأنه ليس عندهم (ذلك) عندهم

(ذاك) فقط كيف يشيرون إلى البعيد؟ ليس هناك لغة مولدة، والحجازيون لا يشيرون إلى المتوسط، هذا دليل.

أيضاً بأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف، لا وجود له في القرآن، -لم يوجد اسم إشارة مجرد من اللام دون الكاف- فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع، هذا ليس بلازم، قد يوجد شيء في اللغة ولا يوجد في القرآن، كل ما جاء في القرآن فهو في لسان العرب، وكل ما جاء في اللغة حينئذٍ ينظر فيه: إن كان شائعاً مطرداً حينئذٍ إذا وجد في القرآن لا إشكال فيه، وإذا وجد في لسان العرب ما هو مطرد ولم يوجد في القرآن، عدم وجوده في القرآن لا نستدل به على إبطاله في لسان العرب، قضية عكسية، ولذلك الشيخ الأمين رحمه الله قال: لو ثبت الجاز في لغة العرب لا يلزم أن يثبت في القرآن لأنه ليس كل ما جاء في لغة العرب لابد أن يأتي في القرآن، هذه قضية نعكسها، نقول: إن وجد في القرآن ما هو شائع في لسان العرب توافقا، وهذا هو الأصل فيه -أن القرآن نزل بلسان العرب- قُرْآنًا عَرَبِيًّا ((بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ)) [الشعراء:195]، فمن ادعى أن هذا القرآن اشتمل على شيء مطرد في لسان العرب لا يحتاج أن يقيم دليل، الذي ينفي هو الذي يقيم دليل، لماذا؟ لأن القرآن نزل بلسان العرب، فإذا كان الشيء شائعاً في لسان العرب -مطرداً في لغة العرب- ووجد في القرآن حكم الله عز وجل بأن القرآن هذا نزل بما شاع وانتشر في لسان العرب حينئذٍ لا نحتاج إلى دليل هذا هو الأصل، من قال هذا شائع في لسان العرب وكثير ومطرد ولا يوجد في القرآن آتي بالدليل، خاصة مع من أثبتته، حينئذٍ القضية تكون عكسية. إذاً هنا قال: لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع -هذا دليل ضعيف لا يستدل به، قد يوجد في القرآن ما هو شائع في لسان العرب وقد يوجد في لسان العرب وهو شائع وليس في القرآن هذا لا بأس به، قد يكون في لسان العرب ما هو شائع ومطرد ولم يكن له مثال واحد في القرآن -لكن القرآن غير جامع لوجوه الإشارة فإنه لو كانت المراتب ثلاث لم يكتفى بالثنائية والجمع بلفظين، وأكثر النحاة على أن الإشارة على ثلاث مراتب وهذا محل وفاق. ورجح الصبان ما ذهب إليه الناظم وكذلك السيوطي في عقود الجمان وغيرها. إذاً بالكاف حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ، دُونَ لَامٍ: هذا عند الناظم مساوياً لقوله أَوْ مَعَهُ، لأن المرتبة واحدة، وعند الجمهور دُونَ لَامٍ هي القربى، أَوْ مَعَهُ هي الوسطى، واللامُ إِنَّ قَدَّمْتَ هَا مُتَمَتِّعُهُ، واللام ممتنعة، متى؟ إِنَّ قَدَّمْتَ هَا مُتَمَتِّعُهُ يعني: ها التنبيه إن تقدمت

اللام فهي ممتنعة.

واللام هذا مبتدأ.

وقوله: مُتَنَعَةٌ هذا خبر.

إِنْ قَدَّمْتَ هَا: إن: حرف شرط.

قدمت: فعل الشرط، والتاء فاعل، وها قصد لفظه وهو مفعول به، والجواب محذوف،

فهي ممتنعة، دل عليه الخبر، وتمتنع أيضاً مع التنبيه والجمع إذا ما مُدَّ.

قال الشارح: وأشار بقوله:

وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا بِالْكَافِ .. الخ البيت: إلى أن المشار إليه له رتبتان: القُرب والبُعد، فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب يعني: ما تقدم هذا اللفظ وَلَدَى الْبُعْدِ يشار به عند الناظم إلى القريب، فإذا أُريد الإشارة إلى البعيد أُتي بالكاف وحدها فتقول: (ذاك) أو الكاف واللام نحو ذلك، وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب وهذا لا خلاف فيه، حرف يبين أحوال المخاطب، من أفراد وتنبيه وجمع وتذكير وتأنيث، لأنك تقول (ذاك) يُخَاطَب واحد وهو مفرد (ذلكما) (ذلكم) (ذلكن) (ذاك) (ذاك) (ذاكما) (ذاكم) (ذاكن)، ذا والكاف، ثم تلحق به باعتبار المشار إليه إن كان مؤنثاً قلت (ذاك) وإذا كان مذكر قلت (ذاك) وإذا كان مثنى (ذاكما، ذاك، ذاكم) ... الخ، فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو هاء على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها، ولا تأتي باللام، ولذلك قال:

واللامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُتَنَعَةٌ: أما مع الكاف فغير ممتنعة، فتقول: (هَذَاكَ).

رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي ... وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ

تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيراً، قاعدة: تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيراً: نحو هذا وهذي، والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً، تقول (هذاك) ولا تدخل مع اللام بحال، إذا تأتي هاء التنبيه مع المجرد من الكاف، وهل تأتي مع المتصل باللام؟ الجواب: لا، والمقترن بالكاف دون اللام أقل من المجرد.

إذاً مراتب ثلاثة:

أولاً: تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيراً (هذا)، ليس فيه كاف ولا لام، هذا هو الكثير و (هذي) نقول هذا كثير.

ثم يليه على قلة هاء التنبيه مع الكاف، (هذاك) لكنه أقل من الأول.

الثالث: هل تدخل اللام مع اسم الإشارة الذي تقدمت عليها التنبيه، الجواب: لا. ولذلك قال ولا تدخل مع اللام بحالٍ فلا يقال: (هذالك) وعلله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد.

فائدة: تفصل ها التنبيه من اسم الإشارة بـ (أنا وأخواتها) من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً (ها أنذا، هذا) فصلت بينها واسم الإشارة بـ (أنا) ((هَأَنْتُمْ أَوْلَاءِ)) [آل عمران:119]، (ها أنذا، هذا) وها نحن أَوْلَاءِ قال تعالى: ((هَأَنْتُمْ أَوْلَاءِ)) [آل عمران:119]، وبغير الضمائر المذكورة قليلاً، فقلتُ: لهم هذا لها ها وذالها فوصل بالواو، ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام فلا تقول (هذالك) وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُربى وبُعدى كما قررنا.

والجمهور على أن له ثلاث مراتب قُربى ووسطى وبُعدى، قُربى ولها المجرد من الكاف واللام، ووسطى ولها ذو الكاف (ذاك)، وبُعدى ولها ذو الكاف واللام، فيشار إلى من في القُربى بما ليس فيه كاف ولا لام مجرد كـ (ذا) و (ذي) وإلى من في الوسطى بما فيه كاف وحدها نحو (ذاك) وإلى من في البُعدى بما فيه كاف ولام نحو (ذلك). المثني لا تدخل عليه اللام، وكذلك الجمع على لغة المد وتصح على لغة القصر وهي لغة تميم.

لا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة بل المفرد مطلقاً نحو (ذلك وتلك) ومع (ألى) مقصوراً نحو (أولاك) و (أولا لك) وأما المثني مطلقاً و (ألاء) الممدود لا تدخل معه اللام.

وَبِ (هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشْرَ إِلَى دَانِ الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صِلَا فِي الْبَعْدِ أَوْ بـ (ثَمَ) كَفَ أَوْ (هَنَ) أَوْ بـ (هِنَا لَك) انطقاً أَوْ (هَن).

(هَنَ) فِي الْأَوَّلِ وَ (هَنَ) فِي الثَّانِي قَدِمْتَ أَوْ أَخَرْتَ لَا بِأَسْ وَبِ (هِنَا) أَوْ لِلتَّخْيِيرِ هَاهُنَا أَشْرَ إِلَى، هِنَا قَالَ أَشْرَ إِلَى، بـ (ذَا) لِمَفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرَ، قَلْنَا الْلَامَ هِنَاكَ بِمَعْنَى إِلَى، لِأَنَّ أَشْرَ يَتَعَدَّى إِلَى مَدْخُولِهِ بـ (إِلَى) لَا بِاللَّامِ، وَهِنَا عِدَاهُ بـ (إِلَى) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَاكَ التَّأْوِيلَ فِي مَحَلِّهِ، وَبِ (هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشْرَ إِلَى دَانِ الْمَكَانِ، يَعْنِي: إِلَى قَرِيبِ مَكَانٍ، يَعْنِي يُشَارُ إِلَى الْمَكَانِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ، ثُمَّ هَذَا الْمَكَانُ قَدْ يَكُونُ قَرِيباً وَقَدْ يَكُونُ بَعِيداً، بـ (هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) تَشْرَبُهُ إِلَى الْمَكَانِ الْقَرِيبِ، يُشَارُ لِلْمَكَانِ الْقَرِيبِ بـ (هُنَا) وَهُوَ لَازِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ، يَعْنِي هِنَا هَذَا لَازِمٌ لِلظَّرْفِيَّةِ، فَلَا يَقَعُ فَاعِلٌ وَلَا مَفْعُولٌ وَلَا مُبْتَدَأٌ مِثْلَ (عِنْدَ)، وَ (عِنْدَ) فِيهَا النِّقْصُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّا بِمَنْ فَقَطْ تُجْرُ.

هذه ملازمة للطرفية ولا تجر إلا ب (من) و (إلى) نحو تعال من هنا إلى هنا، (هنا) هذا يشار به إلى المكان القريب وهو ظرف ملازم للطرفية، ولا يدخل عليه من حروف الجر إلا (من) و (إلى) هذا مثال شامل للنوعين، تعال من هنا إلى هنا، حينئذٍ هذا إشارة إلى مكان قريب، وَبِ (هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا): هنا قدم الجار والجرور بقوله ب (هُنَا) على قوله أشر لا للحصر، يعني حصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ وإنما هو من حيث كونه ظرفاً للفعل، فإنه من هذه الحيشية لا يُشار إليه إلا بما فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو كان مكاناً وقع غير ظرفٍ، يعني: لا يشترط في الإشارة إلى المكان أن يكون بهذه الألفاظ بحسب بل قد يشار إليه بما سبق، وإنما كانت هذه مخصصة في هذا الموضع لأنها أليق، لأنها هي الأصل وما عداها لا مانع من أن تستعمل في مثل هذه المعاني.

وَبِ (هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) هنا هذه بدون (ها) تنبيه، يعني مجردة من ها التنبيه، ولذلك يوقف عليها ب (هنا) يعني تحذف الألف تصير هاء السكت، (هنا).
وَبِ (هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) المسبوقه بالهاء أشر إلى ... ذَانِ الْمَكَانِ، يعني المكان القريب ((إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ)) [المائدة:24] إنا هاهنا، هذا إشارة إلى مكان قريب، قاعدون.
وَبِ الْكَافِ صِلَاً فِي الْبُعْدِ: إذا ذكر اثنين للقريب، وليس عنده إلا مرتبتان: قُرْبَى وَبُعْدَى هنا وهاهنا للقريب، وبه يعني، ب (هنا) أو (هاهنا) الْكَافِ صِلَاً، يعني: الكاف المتقدمة، ب (الْكَافِ) حرفاً صِلَاً، يعني: صِلَاً فِي الْبُعْدِ أَوْ، تقول: (هناك) أو (هاهناك)، يعني مع هاء التنبيه ودون هاء التنبيه (هنا) هذه مجردة عن الهاء، تقول: (هناك) وَبِ الْكَافِ صِلَاً، (هناك) (هاهنا) (هاهناك)، حينئذٍ تأتي بالكاف، وَبِ الْكَافِ صِلَاً: يعني تلحقه لواحق (ذا) تقول: (هناك) و (هاهناك) فيه ثقل.

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِئَمْ فُهِ يَعْنِي إِذَا لَمْ تَأْتِ ب: هاهنا أو هنا موصولة بالكاف تأتي ب (ثم) ثم هذه للمكان البعيد، ليست للمكان القريب، بفتح الثاء والميم مشددة، وليست هي ثم، ثم هذه حرف عطف، تفيد التراخي، وأما تَمْ بِالْفَتْحِ وتشديد الميم فهي ظرف، أو ب (ثم) ب (ثم) في الوقف يقال: (ثم) هاء السكت، (ثم) فه: أي انطق، أو قل (هن) أو بزيادة اللام مع الكاف ب (هناك) انطقاً هذا على لغة أهل الحجاز، أو (هَنْ) (هَنْ) تأتي بهذه الألفاظ كلها مشاراً بها إلى المكان البعيد، أما المكان القريب فليس له إلا لفظان عند المصنف في هذا التركيب في البيت.

وَبِ (هُنَا) أَوْ (هَاهُنَا) هذا للقريب، وَبِ الْكَافِ المتقدمة صِلَاً فِي الْبُعْدِ تقول: (هناك) أو

(هاهناك) أو بـ (ثم) فه، يعني انطق بـ (ثم) وهذا للمكان البعيد، أو (هن) أو بـ (هناك) انطقن أو (هن) إذاً تلحقه لواحق (ذا) تتصل بهذه الألفاظ لواحق (ذا) وهو الكاف وحدها في التوسط أو البعد على القولين والكاف مع اللام في البعد، وتدخل ها التنبيه في هنا بكثرة وهناك بقلّة ولا تدخل في هنالك، وقد يقال في (هن) المشددة (هنت) هذه مشددة ساكنة التاء، وقد يشار بـ (هنا) و (هنالك) و (هن) المشددة للزمان كما يشار به إلى المكان، كقوله: ((هَنَالِكِ ابْتُلِي الْمُؤْمِنُونَ)) [الأحزاب:11] يدل على ذلك قوله: ((إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ)) [الأحزاب:10] وقوله: ((هَنَالِكِ تَبَلُّوا كُلُّ نَفْسٍ)) [يونس:30] (هنالك) نقول: هذا استعمل في الزمان، الأصل فيه أنه يستعمل للمكان، وجاء في هاتين الآيتين مستعملاً به في الزمان. وَبِ (هَنَا) أَوْ (هَاهُنَا) أَشْرُ إِلَى ... دَانَ الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً

قال المصنف الشارح: يشار إلى المكان القريب بـ (هَنَا) ويتقدمها ها التنبيه، إذاً قوله: أو للتخيير وَبِ (هَنَا) أَوْ (هَاهُنَا) للتخيير يعني سواء جردتها عن هاء التنبيه، أو أوصلتها بها، ويتقدمها هاء التنبيه فيقال: هاهنا، ويشار إلى البعيد على رأي المصنف بـ (هناك) وهنالك وَهِنَّ وَهَنَّ يعني بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون وَبِ (ثمه) ((وَأَرْزَلْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ)) [الشعراء:64] هنا اسم إشارة، و (هنت) وعلى مذهب غيره هناك للمتوسط وما بعده للبعد ... والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (الموصول).
- * أقسام الموصول
- * الموصول الأسمي المختص واستعمالاته
- * فائدة ... في تشبيه (اللذان واللذان).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س: إذا أُضيف مصدر إلى فاعله أو مفعوله أو اسم مفعول إلى فاعله فكيف يكون الإعراب؟

ج: الإعراب يكون كما هو ظاهر: مضاف ومضاف إليه، ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ))

[البقرة:251]

دفع تقول: مبتدأ، مرفوع بالابتداء ورفع ضمته ظاهرة على آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة

مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، بيان معنى أما عند الإعراب؟؟؟
س: يقول: (مه) و (صه) منونين تنوين تنكير، هذا يفيد أن (مه) و (صه) ليسا نكرتين،
إذاً هما معرفتان.

نعم:

ومن أي أنواع المعارف؟

هذا يحتاج تأمل.

س: لماذا نجد في القرآن (به) بالكسر مع أن الحجازيين يضمون الهاء مطلقاً.

ج: القرآن ما نزل بلغة الحجازيين فحسب، جاء بلغة الحجازيين وغيرهم.

س: ما المراد بقول الصبان فيما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الصيغ وأجري على موصوف المذكور؟

ج: يأتيها إن شاء الله هذا.

س: لماذا يقال: فاطمتان، مع أن التاء على نية الانفصال بدليل سقوطها في طلحون وفاطمات؟

ج: نعم: فاطمات، أُسْقِطَت التاء لوجود التاء بعد الألف (فاطمات) هذه التاء تاء التأنيث، حينئذٍ إذا قلت (فاطمات)، اجتمع عندنا علامتا تأنيث وهذا فيه ثقل، وأما في المثني لم يرد الحذور، زكريا هذا ننظر جمعه إن شاء الله.
كثيراً ما نسمع الألف نفسها، أو الحرف نفسه، أو نفس الكلمة، والإشكال هل للحرف نفس؟

ج: لا، المراد ذاتها، ليس المراد: لها روح.

س: قال ابن عقيل: المراد بجائز الاستتار ما يَحُل محلّه الظاهر، ثم قال ممثلاً لما يجوز

استتار ضميره نحو: زيد قائم، أي هو، هل يجوز أن نقول: زيد قائم هو؟

ج: زيد قائم أبوه، يعني في تركيب آخر ليس في نفسه، زيد قائم أي هو، زيد قائم أبوه،
ظهر رفع، أمّا قُم مثلاً هذا لا يمكن في أي مثال أن يرفع اسماً ظاهراً، لا يمكن، و (أقوم)
كذلك، و (نقوم) و (تقوم) هذا لا يمكن أن يرفع اسماً ظاهراً البتة في أي تركيب،
الظاهر الذي يرفع أو يَحُل محلّه الظاهر في تركيب دون تركيب، زيد يقوم، تُشكّر هند،
إذا قلنا ضبطها بالتاء المضمومة، تُشكّر هي، تُشكّر هند على ما صنعت.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

المَوْصُولُ: أي هذا باب الموصول وهو النوع الرابع من أنواع المعارف، حيث ذكر الضمير أولاً، ثم العلم ثانياً، ثم اسم الإشارة ثالثاً، ثم الموصول رابعاً، وهذا الترتيب مقصود للناظم - رحمه الله تعالى - يعني: قدم الأعراف ثم الأعراف ثم الأعراف. فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ ... فَذُو إِشَارَةٍ فَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ

هذا الرابع، الموصول من المعارف، إن كان المراد به الموصول الاسمي، لأن الموصول على قسمين، موصول اسمي، وموصول حرفي.

وقوله: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ دل على أن مراده هو الموصول الاسمي لا الحرفي، حينئذٍ احترز بقوله: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الْآتي من الموصول الحرفي، والأولى أن يقال أن قوله: الموصول أطلقه في مقام تعداد المعارف، والمعارف إنما هي وصف للأسماء لا للحروف، حينئذٍ لا نحتاج أن نقول: أخرج الموصول الحرفي بقوله: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ، وإنما هذا القيد لبيان الواقع لأنه سيقدم أن الموصول الاسمي قد يكون مفرداً، وقد يكون مثنيً، وقد يكون جمعاً، وكل من هذه الثلاث إما مذكر، وإما مؤنث، فهو من باب التوطئة والتقديم، وليس من باب الاحتراز، وإلا الاحتراز جاء من الإطلاق: الموصول، لأنه قال:

وغيره معرفة كهم وذو ... وهند وابني والغلام والذي

إذا عدَّ الموصول الذي من جملة المعارف، والمعارف كما ذكرنا أنها أوصاف، أو وصف للاسم، كما أن التنكير وصف للاسم، حينئذٍ خرج الموصول الحرفي بقوله: الموصول، و (أل) هذه صارت نسبياً منسياً، هي كانت اسماً موصولاً ثم صارت حرفاً، يعني: قبل جعله علماً، على مسماه، وهو ما افتقر إلى صلة وعائد، نقول هو: (أل) الاسمية، (أل) هذه اسمية وموصول (هذا) اسم مفعول كما سيأتي وصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَل. فحينئذٍ بعد جعله علماً صار ماذا؟ صارت (أل) كالزاي من زيد.

الموصول: هو النوع الرابع من المعارف وإنما كان الموصول من جملة المعارف، قالوا: لأنه

موضوع على أن يستعمله المتكلم في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة؛ ولذلك المشهور عند النحاة أن الاسم الموصول معرفة بجملة الصلة، يعني: مُعرَّف بماذا؟ ما الذي هو سبب في تعريفه؟ لأننا ذكرنا فيما سبق أن المعارف إما بقيد، أو بلا قيد، وبلا قيد هذا خاص بالعلم، إذاً الذي يقابل بلا قيد، يدخل فيه الموصول، ما هو القيد الذي بسببه حصل التعريف للموصول؟ قيل: جملة الصلة، وهذا هو المشهور، وقيل: (أل) {الذي، التي، الذين، الألى} هذه محلات بـ (أل)، وسيأتي أن الناظم اختار أنها زائدة، أصالةً، حينئذٍ قد يقال بأن ما فيه (أل) عُرِّف بـ (أل)، (الذي)، و (التي)، لكن و (من) و (ما) و (ذو) و (أل) هذه ما سبب تعريفها؟ قيل: بجملة الصلة، وهذا قول مُفصِّل، وقيل بـ (أل) مَنَوِيَّة، يعني: (من) و (ما) و (أل) مُعرِّفة بـ (أل) مقدرة، ولو قيل بأنها وضعاً وضعت هكذا مَعْرِفَةً وأن الجملة -جملة الصلة- أو (أل) -إن وجدت (أل) - أو جملة الصلة إن لم توجد (أل) هي المَعْرِفَةُ لا إشكال فيه، لأنه كما ذكرنا سابقاً أن البحث في الوضعيات هذا محل نظر في أصله.

لماذا وضع الذي على كذا هل هو صيغة مستقلة، أم أنها مركبة، أو والياء مبدلة، ونحو ذلك؟ هذا يبحثه النحاة كثيراً، لكن الأصل كما قال أبو حيان أنه لا يبحث في الوضعيات؛ لأنه موضوع على أن يستعمله المتكلم به في معلوم عند المخاطب بواسطة جملة الصلة ومن أجل هذا اشترطوا فيها أن تكون معهودة للمخاطب، يعني: جملة الصلة لا بد أن تكون ثمَّ عهد بين المتكلم والمخاطب، بخلاف الجملة التي تقع صفة للنكرة، مررت برجل يضحك لا يشترط في هذه الجملة (يضحك) أن تكون معهودة عند المخاطب، فإذا قلت: لقيت من ضربته من هذه يحتمل أنها اسم موصول، ويحتمل أنها نكرة موصوفة، احتمالان، والنية لها دور، لكن ما المعنى الذي ينبني على جعلها موصولة؟ وما المعنى الذي ينبني على جعلها نكرة موصوفة؟

إن اعتبرت من موصولة كان المعنى لقيت الشخص المعروف عندك بكونك قد ضربته، لقيت من ضربته، لقيت الشخص، لا بد أن تأتي به معروفاً، إذاً ثم شخص قد وقع عليه الضرب معهود بين المتكلم وبين المخاطب، هو يعرف من ضرب قطعاً، هو يعرف من ضرب، يُشترط في هذه الجملة أن تكون معهودة، فالمتكلم يعرف الذي أوقع عليه المخاطب الضرب، حينئذٍ لقيت من ضربته، يعني: لقيت الشخص المعروف عندك بكونك ضربته، وأما إذا جعلناها - (من) - نكرة موصوفة، بقوله: ضربته، فيكون المعنى شخصاً موصوفاً بكونك قد ضربته، لكنه غير معروف، إذاً جعلناها من

فالشخص معروفٌ عند المتكلم والمخاطب، لأنها موصولة، لأن شرط الموصول -
الجملة- أن تكون معهودة بين المتكلم والمخاطب، إذًا لقيت من ضربته أي الشخص
الذي أعرفه أنا وتعرفه أنت، وأما إذا جعلناها نكرة موصوفة، حينئذٍ لقيت شخصاً
موصوفاً بكونك قد ضربته، فلا يشترط فيه أن تكون عهداً.
فتخصيص الموصول بالوضع، وتخصيص الموصوف بالطرو والعروض، يعني: أمرٌ عارض،
هذا مخصص، وهذا ومخصص، لأن الصفات مخصصة، وهي التي يعبر عنها بأنها
للاحتراز، حينئذٍ تخصيها طارئ أم وضعي؟ نقول: طارئ، لماذا؟ لأنه ينفك عنها،
رأيت رجلاً يضحك، رأيت رجلاً يمشي، انفك عنها، أو رجلاً أو الرجل، انفك عنها،
لكن جملة الصلة هل تنفك عن الموصول؟
الجواب: لا، لا تنفك عنه البتة، حينئذٍ التخصيص الواقع بالموصولات نقول هذا
تخصيص وضعي، بأصل وضعه، وأما التخصيص الواقع بوصف النكرة، نقول: هذا
تخصيص طارئ عارض، ففرق بين النوعين.
الموصول عند النُّحاة: هو ما افتقر إلى صلة وعائد، هذا المشهور اختصاراً، ما اسم
افتقر إلى صلة وعائد، صلة قد تكون جملة، قد تكون شبه جملة، قد تكون صفة
صريحة، بحسب أنواع الموصولات.

وعائد: يقصدون به الضمير: الذي يكون رابطاً بين الجملة الصلة والموصول، جاء الذي
ضربته ضربته، الضمير هذا يسمى عائداً، يعود على ماذا؟ على الذي فهو الرابط، كما
نقول في جملة الخبر لابد أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، لأنك إذا قلت: جاء
الذي زيد قائم، هكذا جاء الذي زيد قائم، صارت هذه الجملة أجنبية مع الذي ليس
بينهما رابط، أما إذا قلت: جاء الذي أبوه قائم، أو قام أبوه بضمير، أو ضربته، أو نحو
ذلك قد ربطتها وحصل ارتباط الموصول وصلته، وإذا حصل الارتباط صار كالجاء
الواحد، ولذلك لوجود الفرق بين الموصول وصلته ثم فرق قد يخطئ فيه البعض وهو أنه
إذا نعت أو أخبر بالموصول حينئذٍ صار الموصول هو عينه نفسه صار هو خبراً، وجملة
الصلة نقول: لا محل لها من الإعراب، لأننا نقرر أن من الجمل التي لا محل لها من
الإعراب جملة الصلة، كيف جملة الصلة وقد يأتي الموصول خبراً وقد يأتي حالاً، وقد
يأتي نعتاً ونحو ذلك؟ نقول: الموصول نفسه الذي هذا الذي يكون في محل رفع، زيد
الذي قام أبوه مثلاً، جاء الرجل الذي قام، الذي: نقول هذا نعتٌ للرجل، قام أبوه:
الجملة لا محل لها من الإعراب، ففرق بين الموصول وبين صلته، الموصول هو الذي

يكون في محل إعراب، وصلة الموصول تكون لا محل لها من الإعراب.

عرّف ابن مالك في التسهيل الموصول بأنه: ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، عائدٍ فسرناه بالضمير، أو خلفه: المراد به الاسم الظاهر، هل يأتي الاسم الظاهر خلفاً عن الضمير؟ هذا محل نزاع والصحيح أنه شاذٌ، جاء في بعض المواضع يحفظ ولا يقاس عليه، بأنه ورد سَعَادُ الَّتِي أَصْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا، سعاد الذي أضناك الذي أضناك حب سعادا، ما قال: حبها، قال: حب سعادا، أظهر هنا الضمير، فبدلاً من أن يأتي بالضمير أتى بالاسم الظاهر.

ظاهر تعريف ابن مالك للموصول: أنه يراه سائغاً، قد حكم عليه الكثير بكونه شاذاً فيحفظ ولا يقاس عليه.

ما افتقر: ما واقعة على اسم فخرج به الموصول الحرفي، وأبداً: خرج به النكرة الموصوفة بجمله، فإنها تفتقر إليها حال وصفها بما فقط، فحينئذٍ نقول: مررت برجل يضحك، نقول: رجل: موصوف، ويضحك: هذه جملة، عندنا الموصوف وصفته كل منهما يفتقر إلى الآخر، فالنكرة مفتقرة إلى صفتها، لكن هل كلما وجد لفظ رجل لابد أن يكون موصوفاً بجمله، إذاً الافتقار هذا متى؟ في حال إعرابها أو كونها موصوفة في هذا التركيب فحسب، وأما في تركيب آخر حينئذٍ تنفك الجملة؟

ولذلك كما ذكرنا أنه يُضاف وينفك عن الإضافة، ((هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ))

[المائدة: 119] هذا يوم: يومٌ خبر، وهو مضاف، وينفع الجملة في محل جر مضاف إليه، في هذا التركيب يوم مفتقر للجملة لأنه لا يؤدي المعنى إلا بإضافته، وكل تركيب حينئذٍ يكون مقروناً بمعناه في نفس التركيب، لا باعتبار آخر، لكن هل يوم مفتقرة دائماً أبداً في كل تركيب غير التركيب هذا، تكون مفتقرة إلى جملة مضاف لا ((وَأَتَّقُوا يَوْمًا)) [البقرة: 48] جاء مفرداً حينئذٍ هذا يسمى افتقار عرضي، بمعنى أن: يوم افتقرت في التركيب ذات بعينه: هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ.

كذلك الموصوف مع صفته، مررت برجلٍ يضحك، نقول: في هذا التركيب الصفة رجل مفتقرة إلى الجملة بعدها، لكن هل هذا الافتقار مطرد لازم، أم أنه ينفك عنها؟ نقول: الثاني، ينفك عنها، والافتقار اللازم هذا خاص بالموصولات نفسها، وهذا هو سبب بناءها.

وَأَفْتَقَارٌ أَصْلًا: احترازاً من الافتقار غير المؤصل، إذاً (ما) نقول: اسم افتقر بمعنى: احتاج لا يدل معناه ولا يفهم منه معناه إلا بجملة الصلة، لا يمكن أن يفهم، جاء الذي، جاء

الذين، رأيت التي، لا يمكن أن يفهم مصدق هذا الذي، لأنه مُبهم، وحينئذٍ إبهامه لا يرفعه إلا وجود جملة الصلة، فلذلك صار الافتقار أدياً يعني في كل تركيب لا يمكن أن يوجد لفظ الذي إلا ومعه جملة الصلة، ولا يمكن أن يوجد لفظ الذين وهو اسم موصول إلا ومعه جملة الصلة، بخلاف الموصوف، خرج النكرة الموصوفة بجملة فإنها تفتقر إليها حال وصفها بما فقط في نفس التركيب، وما عداه فلك كما ذكرناه في ((هَذَا يَوْمٌ)) [المائدة:119].

إلى عائِد: هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر وخرج به -عائِد- ضمير الشأن لا بد أن يكون معرّفاً أو مزالاً عنه الإبهام بجملة لكن هذه الجملة لا يشترط فيها أن تكون مرتبطة برابط، أو مشتملة على عائِد، وحيث واذ وإذا فإنها تفتقر أدياً إلى جملة لكن لا تفتقر إلى عائِد.

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ ... حَيْثُ وَادُّ:

هذا سيأتي معنا، أن ثم ألفاظ مفردات تلزم الإضافة إلى الجمل، لكن هذه الجمل التي تضاف إليها لا يشترط فيها أن تكون مشتملة على عائِد، بخلاف جملة الصلة فإنه لا بد من رابط بين الموصول وصلته، أو خلفه لإدخال نحو سَعَادُ التي أَصْنَاكَ حُبُّ سَعَادًا، مما ورد فيه الربط بالظاهر والمشهور عند النحاة، وإن ذكره ابن مالك هنا، المشهور أنه شاذ.

وجملة صريحة أو مؤولة: جملة صريحة: المراد بها الجملة الفعلية والجملة الاسمية، جاء الذي قام أبوه، قام أبوه: جملة لا محل لها في إعراب صلة الموصول، جاء الذي أبوه قائم، أبوه: مبتدأ، وقائم: هذا خبر، واشتملت على عائِد وهو الضمير المضاف إليه المبتدأ، أبوه، يعود على الذي، حينئذٍ هذه جملة الصلة وهي جملة صريحة واشتملت على ضمير عائِد على الموصول، جاء الذي قام أبوه، أين الضمير؟ الهاء من أبوه، أو مؤولة، يعني: مؤولة بالصریحة، ويعنون بها صلة (أل) لأن الضارب والمضروب والحسن، على خلاف في الصفة المشبهة، هذه هي في الصورة اسم ولكنها في المعنى فعل فهي مؤولة من جهة المعنى بالفعل، وإلا في اللفظ فهي اسم، الضارب، ضارب هذا اسم فاعل، ولذلك يشترط كما سيأتي أن تكون صلة (أل) صفة صريحة وَصِفَةً صَرِيحَةً صِلَةً أَلْ والمقصود بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والأمثلة المبالغة.

وحينئذٍ هذه في اللفظ هي اسم وفي المعنى هي فعل ولذلك صح عطف الفعل على الاسم -اسم الفاعل- المحلى بـ (أل) ((وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا (1) فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا (2) فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (3) فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا (4))) [العاديات 1 - 4] هذا معطوف على

المغيرات، والمغيرات هذا: اسم فاعل محلاً بـ (أَلْ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ) (فَأَثَرُنْ))
[العاديات:4] عطف عليه بالفعل.

ما وجه عطف الفعل على الاسم؟
نقول: كونُ المعطوف عليه في قوة الفعل، أو في قوة الجملة الفعلية، ولذلك كان الأصل في مدخول (أَلْ) الاسمية الموصولية، أن يكون مدخولها التي هي جملة الصلة، أن تكون جملة فعلية، ولكن استقبح أن تدخل (أَلْ) في الصورة على فعلٍ وهي من خصائص الأسماء - من باب الاستقبح فحسب - وإلا الأصل أنها توصل بفعلٍ، لكن أعطيت ما هو في معنى الفعل وظاهراً في لفظ الاسم، فرُوعي لها الحقان: حق كونها في الظاهر لا تدخل إلا على الاسم، فأعطيت اسم الفاعل، وكونها موصولة: والأصل في الموصولة أنها لا تدخل إلا على جملة، فجعل في المعنى في قوة الجملة الفعلية.
حينئذٍ المؤول المراد بها: الصفة الصريحة التي تدخل عليها (أَلْ) وكذلك الجار والمجرور وسيأتي.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ ... بِهِ

حينئذٍ جاء الذي عندك هذا مؤول جاء الذي استقر عندك، جاء الذي في الدار، هذا مؤول بقولك: جاء الذي استقر في الدار، فهي مؤولة، حينئذٍ نردها إلى جملة فعلية، هنا من المواضع التي يتعين أن يكون متعلق الجار والمجرور والظرف: فعلاً، هذه من المواضع ومن المرجحات عند بعضهم لأنه إذا قُدر جاء الذي مستقر في الدار، أو مستقر عندك، صارت الجملة اسم فاعل، وهو في قوة المفرد وليس بجملة، ويشترط في الموصول أن يوصل بجملة، أو شبه جملة، وشبه الجملة هذه مردها إلى الجملة الصريحة، يعني تؤول بالصريح لذلك قال ابن مالك:

أو مؤولة: من باب الحذف والإيصال، أي مؤول بها غيرها، والمراد بتأويل الغير بها، كونه في معناها، كما في صلة (أَلْ) أو تقديرها قبله كما في الظرف الجار والمجرور، فالمراد بالمؤول الظرف والمجرور والصفة الصريحة كما سيأتي مفصلاً في محله.
إذاً الموصول ما افتقر أبداً إلى عائدٍ أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة.

ابن هشام - رحمه الله - يعرفه في القطر وفي غيره، ما افتقر إلى صلة وعائد، ما: اسم، افتقر واحتاج إلى صلة وعائد فحسب، والعائد هذا بناء على أنه لا يخلفه الاسم الظاهر، والعائد: نقول: المراد به الضمير، فحينئذٍ يشترط فيه، أما في الموصول الحرفي، هذا يشترط فيه أن تكون موصولة، لكن لا يشترط فيها العائد، فثم فرق بين الموصول

الاسمي، والموصول الحرفي.

إذاً الموصول المراد به الذي هو نوع من المعارف.

قوله:

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ: احترز به من الموصول الحرفي، والموصول الحرفي هو: ما أوّل مع صلته بمصدر، (ما) يعني: حرف، أوّل: مع صلته بمصدر، وهو الذي يقال فيه: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، يعني شيء يفسر المذكور وهو مصدر، أو ما يعبر عنه بالسبك، يقال: (أن) مسبوكه مع ما بعدها.

والمراد بـ (أن) المسبوكه مع ما بعدها ليس المراد الحلول والاختلاط، أن يختلط حرف بحرف، المراد أن يقوم مقام هذا التركيب مصدر، أن يقوم مقام هذا التركيب مصدر، فإذا قيل هذا حرف مصدري، بمعنى: أنه يؤول مع ما بعده بمصدر، كيف نطبق هذا الكلام؟ نقول: ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [البقرة: 184] (أن): هذه حرف مصدري، كما سيأتي، وتصوموا هذا صلتها، وهو فعل مضارع منصوب بأن، ونصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، وَحَذَفُهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّصْبِ.

حينئذٍ نقول: (أن): حرف مصدر، (تَصُومُوا) صلتها، فحينئذٍ أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، كيف في تأويل مصدر؟ بمعنى: أنه يصح في التركيب أن تأتي في مكان (أن) ومدخولها الفعل المضارع بمصدر ويستقيم معه الكلام، إن استقام حينئذٍ هي مصدرية، وإن لم يستقم فحينئذٍ لا بد من تخريجه، ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [البقرة: 184] صيامكم صومكم خير لكم، صح التركيب، حينئذٍ نقول هذه (أن) مصدرية، ووصلت بالفعل المضارع، ووصلها به معناه أنها تؤول بمصدر، وتأويلها بمصدر، يعني: تفسر بمصدر يحل محلها، وليس المراد أنها تنسبك معه، تدخل معه، لا، ليس هذا المراد هذا بعيد، بل محال.

والموصلات الحرفية خمسة أو ستة على خلاف في (الذي) جمعها جامع في قوله:

وَهَاكَ حُرُوفًا بِالْمَصَادِرِ أُولَتْ ... وَذِكْرِي لَهَا خَمْسًا أَصَحُّ كَمَا رَوَوْا
وَمَا هِيَ أَنْ بِالْفَتْحِ أَنْ مُشَدَّدًا ... وَزَيْدٌ عَلَيْهَا كَيْ فَخُذْهَا وَمَا وَلَوْ

وزاد ابن هشام تبعاً لابن مالك - رحمه الله تعالى - الذي قال هو موصول اسمي إذا أوّل مع ما بعده وحكي الاتفاق على أنه باقٍ على أصله، يعني: السادس الذي زيد لا يقال بأنه حرفي، ((وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة: 69] كما سيأتي.

حينئذٍ نقول: الموصولات الحرفية هي التي تؤول مع ما بعدها بمصدر، فإن زيد عليها (ما) حينئذٍ نقول ما يؤول بمصدر نوعان: اسم وحرف، اسم وهو هذه الخمسة، وحرف هي الستة المذكورة: (أن وأن وما عطف عليها) والاسم خاص بـ (الذي) وهذا أكثرهم على رده، أكثرهم على أنه ليس بحرف مصدري، أو أنه لا يؤول مع ما بعده بمصدر، زاد بعضهم على قلة: همزة التسوية هل تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهذا مثلوا له - قد لا يكون له إلا بعض الأمثلة -: ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ)) [البقرة:6] قالوا هذه همزة التسهيل واقعة بعد لفظ سواء، ((أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)) [البقرة:6]، يعني: سواء مستوٍ إنذارهم وعدمه ((أُنذِرْتَهُمْ)) [البقرة:6] أي إنذارهم وعدمه، وهذا أيضاً عند الكثير أنه يمنع، والآية هذه مما كثر فيها الكلام.

إذاً الموصولات الحرفية على المشهور خمسة: وجعلها في التوضيح تبعاً لابن مالك ستة أولها: (أن) المصدرية، بفتح الهمزة وسكون النون، (أن) وأن هذه لها ألفاظ كل موضع يأتي محله، لأنها تأتي مخففة من الثقيل، أو تأتي مصدرية، والمصدرية هي التي تختص بالفعل المضارع فتنبه، (أن) بفتح الهمزة وسكون النون، وهي أن مصدرية، أي: حرف مصدري، وإذا قيل حرف مصدري، بمعنى: أنها تؤول مع ما بعدها بمصدر فيؤتى بالمصدر في محلها فيستقيم الكلام، وتوصل بالفعل المتصرف مطلقاً، يعني: سواء كان مضارعاً أو ماضياً أو أمراً على خلاف، بخلاف الجامد، فلا توصل به كـ (عسى) و (هب) و (تعلم) هذا لا توصل به إتفاقاً، وإنما توصل بالفعل المتصرف، والمراد بالفعل المتصرف سواء تصرف تصرفاً تاماً أو ناقصاً كما سيأتي في باب كان وأخواتها.

وتوصل بالفعل المتصرف مطلقاً ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً فالأمر محل نزاع عَجِبْتُ من أن قام زيد، هذا مثلوا به لـ (أن) موصولة بالفعل الماضي، عَجِبْتُ: فعل وفاعل، من أن: هنا دخلت من على أن، استدلوا بدخول حرف الجر - وهذا أعظم دليل على وجود أو الاستدلال بكون الحرف حرفاً مصدرياً - دخول حرف الجر عليه، من أن: دخل حرف الجر على (أن) حينئذٍ لا يمكن أن توجه أن بأي معنى من المعاني التي يمكن أن تحمل عليها إلا أن تكون مصدرية، وفي همع الهوامع تفصيل لهذا.

أن: حرف مصدر، قام زيدٌ حينئذٍ قام زيدٌ نقول هذه الجملة فعل فاعل، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، كيف نأتي بهذا المصدر، عَجِبْتُ من قيام زيدٍ، ننظر إلى الفعل ومادته وهو قاف والواو من قام قَوْمَ هذا الأصل، والميم، فنأتي بالمصدر مضافاً إلى ما أسند إليه الفعل، والذي أسند إليه الفعل ما هو؟ زيد وهو الفاعل، حينئذٍ نقول:

عَجِبْتُ من قيام زيدٍ، جعلتُ زيداً الذي هو فاعل مضافاً إليه، وجعلت المصدر الذي أُلْتَقِطُ من الفعل وهو القيام، جعلته مضافاً وسلط عليه العامل وهو حرف الجر، عَجِبْتُ من قيام زيدٍ.

وكذلك بالمضارع ومثاله ما ذكرناه وهو ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [البقرة:184] وأمرأ -الأمر- وهذا محل خلاف نص سيبويه على وصلها بالأمر، أنها توصل بفعل الأمر، استدلووا له بقولهم:

أشرت إليه بـ (أن) قُمْ:

بـ (أن) قُمْ هذا لا يمكن أن تكون تفسيرية لأن حرف الجر دخل على (أل) التفسيرية يشترط فيها ألا يسبقها حرف جر، فإن سبقها حرف جر فليست تفسيرية كما يأتي في محله.

قُمْ: هذا فعل أمر مبني على السكون، والفاعل المسند إليه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

أشرت إليه بـ (أن) قم: أي أشرت إليه بالقيام، إذاً بـ (أن) قُمْ، أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، هكذا قال سيبويه، أنه توصل بالأمر والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجر عليها، استدل رحمه الله بكونها موصولة بدخول حرف الجر عليها. وقال أبو حيان: جميع ما استدلووا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون تفسيرية، وهذا على القول بجواز دخول حرف الجر على التفسيرية والصواب المنع، كما يأتي في محله، وقواه بأمرين:

أولاً: أنها إذا سُبِكَت والفعل بمصدر، فإن معنى الأمر المطلوب ذهب، فات. أشرت إليه بأن قُمْ، لكن الظاهر والله أعلم أنه لا يفوت، أشرت إليه بأن قُمْ، أشرت إليه بالقيام، والإشارة معلومة أنها إشارة حسية، والأصل فيها أنها يفهم منها الأمر، كما سبق معنا، أن الأمر أعم من القول وقد يكون بالحركة بالإشارة ولذلك جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم {أشار إليهم}، فدل على أن الإشارة قد تكون أمراً. وقوله هنا بأن وصلها بالأمر يفوت معنى الأمر المطلوب ليس بظاهر.

والثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قُمْ، والنفي فيه صعب وأثبتته غيرهم، إذاً (أن) المصدرية توصل بالفعل مطلقاً، ويشترط في هذا الفعل أن يكون متصرفاً، وأما الجامد كـ (عسى) و (نعم) و (بئس) فنقول هذه لا توصل بها، فإن جاء في النص ((وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)) [النجم:39] ((وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ))

[الأعراف:185] حينئذٍ نحمل هذه (أن) على أنها المخففة من الثقيلة كما يأتي في المحلي.

وَحُقِّقَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ
وَإِنْ تُخَفَّفَ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ
وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إِذَا ((وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ)) [النجم:39] و (أن) هو، ((لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى))
[النجم:39] فحينئذٍ اسمها ضمير مستكن، واجب الحذف، والجملة التي تقع بعدها في محل رفع خبر أن.

وكذلك قوله (وَأَنْ عَسَى): وأن هو، هذا ضمير الشاذ محذوف ويأتي في محله إن شاء الله تعالى.

الثاني: (أَنَّ) المشددة المثلثة أخت (إِنْ) (لَأَنَّ إِنْ) دل على (أَنْ) هذه تعمل عمل (إِنْ) وهي فرع عنها، والأصل (إِنْ) بالكسر، فحينئذٍ (إِنْ) و (أَنْ) هذه تنصب المبتدأ على أنه اسم لها، وترفع الخبر على أنه خبر لها.

(أَنَّ) من شروطها -فتحها-، لا بد أن تكون مسبوقة بكلام، لا تأتي في أول الجملة، وإن زيدا قائم، كلام صحيح مستقيم ولها مواضع يأتي في محله.

أَنْ زيدا قائم: هذا لا يصح هذا غلط، لماذا؟ لأن (أَنْ) وما دخلت عليه في قوة المفرد، لأنها تؤول بمصدر، حينئذٍ كيف يقال: أَنْ زيدا قائم، كأنه إذا قال ابتداءً قيام زيد، وهل قيام زيد هذه جملة، ليس بجملة، غلام زيد، جملة، ليس جملة، مركبة تركيب إضافي، فإذا ابتداءً الكلام بها: أَنْ زيدا قائم، تقول: هذا لحن خطأ؛ لأنه ليس بكلام، لا بد أن يسبقها شيء يكون عاملاً في المصدر، في محله، أعجبني أَنْ زيدا قائم، حينئذٍ نقول: أعجبني

قيام زيد، ف (أَنَّ) توصل مع ما بعدها فتؤول بمصدر، تؤول بمصدر، فهي في قوة المصدر، في قوة المفرد، وتوصل باسمها وخبرها، عجبْتُ من أَنْ زيدا قائم، يعني: عجبْتُ من قيام زيد، ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) [العنكبوت:51] أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ، يكفي: نقول هذا فعل مضارع، والهاء هذا ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

((أَنَّا أَنْزَلْنَاهُ)) [العنكبوت:51]: تعربها تفصيلاً: أَنْ واسمها وخبرها الجملة هنا، أنه وما

دخلت عليه في تأويل مصدر، هذا المصدر مصدر الخبر، -خبر أن-، فتقول: أولم يكفهم إنزالنا، فحينئذٍ إذا أردت المصدر الذي يكون تأويلاً لأن وما دخلت عليه لك طريقان أو لك نضران:

فتنظر في الخبر إما أن يكون مشتقاً، وإما أن يكون جامداً، مشتقاً مثل ماذا؟ عَجِبْتُ أن زيداً قائمٌ، أن زيداً: هذا اسمها، قائمٌ: هذا خبر أن وهو مشتق أو يكون جامداً، عَجِبْتُ أن زيداً أخوك، أخو: هذا جامد أو مشتق؟ نقول: هذا جامد، إن كان مشتقاً حينئذٍ نأخذ المصدر -مصدر الخبر- فنضيف إليه الاسم، عَجِبْتُ من قيام زيدٍ، ((أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَاهُ)) [العنكبوت: 51] أو لم يكفهم إنزالنا، عَجِبْتُ من أن زيداً قائمٌ، يعني: عَجِبْتُ من قيام زيدٍ، جئت بالمصدر -مصدر الخبر- وهو مشتق، وأصفتُهُ إلى اسم أن، وأما إذا كان جامداً حينئذٍ ليس لك إلا أن تأتي بالكون مضافاً إلى اسم أن، عَجِبْتُ من أن زيداً أخوك، عَجِبْتُ من كون زيدٍ، وجئت بالخبر ونصبته على أنه خبر لكان، عَجِبْتُ من كون زيدٍ أخاك.

لو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، عَجِبْتُ من أن زيداً عندك، أو عَجِبْتُ من أن زيداً في الدار، المشهور أنه أيضاً يأتي بالكون، عَجِبْتُ من كون زيداً في الدار، المراد به الكينونة، عَجِبْتُ من كون زيدٍ عندك، وبعضهم يرى أن الذي يُضاف هنا ليس هو الكون وإنما هو لفظ الاستقرار، لأن الجار والمجرور والظرف هذان متعلقان بـ (استقر) عَجِبْتُ من استقرار زيدٍ عندك، عَجِبْتُ من استقرار زيدٍ في الدار.

إذا أن توصل بالجملة الاسمية بعدها، حينئذٍ تقول بمصدر لأنها في قوة المفرد، وإذا أردنا أن نأخذ المصدر ننظر إلى خبرها إما أن يكون جامداً وإما أن يكون مشتقاً، إن كان مشتقاً، حينئذٍ جئنا بالمصدر مضافاً إلى اسم أن، عَجِبْتُ من أن زيداً قائمٌ، عَجِبْتُ من قيام زيدٍ، قيام: هو مصدر قائم، وزيدٍ الذي أضفناه إلى قيام هو اسم أن. وإن كان جامداً يعني لا مشتقاً، يعني: دالاً على ذات فحسب أو معنى فحسب حينئذٍ تأتي بلفظ الكون، مصدر كان.

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ

فنضيف إلى اسم أن ونأتي بالخبر منصوباً على أنه خبر للكون، عَجِبْتُ من أن زيداً أخوك، عَجِبْتُ من كون زيدٍ أخاك، ومثله في الجار والمجرور على المشهور، عَجِبْتُ من كون زيدٍ في الدار، لأن الكينونة مثل الاستقرار لا فرق بينهما، ولذلك يُقدر كائن أو مستقر، لا بأس به، وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ ... نَاوِينَ مَعْنَى، فإذا كان كذلك حينئذٍ لا بأس بأن يقال بأنه يأتي بالكون مطلقاً، وهذا من باب الضبط أسهل.

عجب من كون زيدٍ في الدار، عَجِبْتُ من كون زيدٍ عندك، عَجِبْتُ من استقرار زيدٍ في الدار، أو استقرار زيدٍ عندك، إذاً هذا النوع الثاني وهو الموصول الحرفي الثاني وهو (أن) وتوصل باسمها وخبرها، و (أن) المخففة كالمثقلة وتوصل باسمها وخبرها لكن اسمها يكون

محذوفاً واسم المثقلة مذكوراً، يعني: يستوي (أن) سواء كانت مخففة أو مثقلة في كونها تؤول مع ما بعدها بمصدر، إلا أن اسم المثقلة يكون مذكوراً هذا الأصل ولا يجوز حذفه، وأما المخفف فلا يجوز ذكره، عكسها، وإنما يكون ضمير، ضمير الشأن.

الثالث: (كي)، من حروف أو الموصولات الحرفية التي تؤول مع ما بعدها بمصدر (كي) ولكونها بمعنى التعليل، لزم اقترانها باللام ظاهرة، أو مقدرة، وتوصل بفعل مضارع فقط، جئتُ لكي تكرم زيد، يعني: جئتُ لكي تكرم، كي تكرم، كي نفسها ذاتها لو قدرنا أنها بدون اللام، وأن (أن) ناصبة بعدها، ما صار التأويل بـ (كي) وإنما صار بماذا؟ بـ (أن) رجعنا إلى الأول، وإنما المراد هنا التمثيل بـ (كي) نفسها ذاتها، دون أن يكون الفعل بعدها منصوباً بـ (أن) مضمرة.

لـ (كي) تكرم زيداً، جئتُ لإكرام زيدٍ، لإكرام زيدٍ، فجئتُ بالمصدر الذي دخلت عليه (كي) وجررت به مضافاً إلى زيد، وهذه الثلاث متفق عليها بين النحاة، (أن) مصدرية و (أن) و (كي) هذه متفق عليها أنها موصولات حرفية، وأما (ما) و (لو) و (الذي) هذه محل نزاع، والجمهور على إثبات (ما) و (لو) وعلى نفي (الذي).

الرابع: (ما) وتكون مصدرية زمانية وغير زمانية، يعني: تكون مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر، وزمانية بمعنى: أنه يُضاف لفظ الزمن، مدة أو وقت أو زمن قبل المصدر، وقد لا تكون زمانية، الزمانية هي: التي يُعبر عنها بالظرفية، كما عبر ابن عقيل هناك، وابن هشام يرى أن التعبير بالزمانية أولى، لماذا؟ لو قلنا ظرفية، الظرف في اصطلاح النحاة لابد أن يكون منصوباً، والكل منصوب على إضمار في، حينئذٍ لابد أن يكون منصوباً على إضمار في وقد لا يتأتى بعد كونها مصدراً، بإضافة ما قبلها إلى ما بعدها، ((كُلَّمَا أَضَاءَ هُمْ مَشَوْا فِيهِ)) [البقرة:20]، (كُلَّمَا)، (كُلٌّ) ما أضاء (ما) هذه مصدرية، ((كُلَّمَا أَضَاءَ هُمْ مَشَوْا فِيهِ)) [البقرة:20] فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي كل وقت إضاءة لهم، وقت بالكسر، لأنه مضاف إلى كل، وإذا كان كذلك حينئذٍ وقت هذا لا يقال فيه أنه ظرف، وإنما يقال فيه زمن، فلتشمل هذا التركيب ومما على شاكلته، حينئذٍ قال: الأولى أن يُعبر عنها بالزمانية، ولا يقال الظرفية، إذ يشترط في الظرف أن يكون منصوباً، إذا قدرته لابد أن يكون منصوباً، وأما إذا جررته كل وقت إضاءة، حينئذٍ وقت هذا صار مجروراً بإضافة كل إليه، فلا يكون ظرفاً وإنما يكون زماناً، وكل

ظرف زمان هو اسم زمان ولا عكس، كل ظرف في الاصطلاح عندهم ظرف الزمان فهو اسم زمان ولا عكس نقول: الوقت نفيس، كلمة الوقت هنا: اسم الزمن، لكنها ليست بظرف، الظرف لابد أن يكون منصوباً، هو من المنصوبات، جاء مرفوعاً، إذاً جاء اسم زمان وليس بظرف، وهذا واضح، ((وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)) [البقرة: 281] نقول يوماً هذا، يوم اسم الزمن ولكنه ليس بظرف، ((وَاتَّقُوا يَوْمًا)) [البقرة: 48] مفعول به، فالיום كله هو الذي يكون مُتَقًّى، وليست التقوى مأموراً بها أن تقع في ذلك اليوم، ليكون ظرفاً له فالمعنى يَفْسُدُ، المعنى يكون فاسداً لو نصبناه على الظرفية، وإنما هو منصوبٌ على أنه مفعول به، والمعنى واضح بين، واتقوا يوماً على أنه مفعول به، اليوم كله مُتَقًّى، حينئذٍ التقوى تكون سابقة على اليوم، وإذا قلنا ظرف، معناه التقوى ليس مأمور بها في الدنيا، إذا؟؟؟، ((وَاتَّقُوا يَوْمًا)) [البقرة: 48] يعني: اتقوا في ذلك اليوم، والدنيا افعل ما شئت ومثله ((لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)) [البقرة: 21] ((أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ)) [البقرة: 184]، ((أَيَّامًا)) [البقرة: 80] هذا لا يكون ظرفاً البتة أبداً، يفسد المعنى، إن كان بعض القراء يوصله يظن أنه معمول لما سبق ((لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)).

((أَيَّامًا)) على هذا التركيب لعلكم تتقون تقع التقوى في هذه الأيام المعدودات فحسب، وليس هذا المراد بالصوم، وإنما المراد أن تكون التقوى صفة لازمة لهم، وإذا جعلنا ظرفاً له جعلنا التقوى محلاً أو جعلنا هذه الأيام المعدودات محلاً للتقوى فسد المعنى، ليس هذا المراد، بل الصوم يكون سبباً في حصول التقوى أبداً وأمداً، وليست في هذه الأيام فحسب، حينئذٍ نقول: ((أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ)) [البقرة: 184]، هذا إما أنه منصوب باسم المصدر، ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ)) [البقرة: 183] ((أَيَّامًا)) [البقرة: 80]، أو نجعله مفعولاً به لفعل محذوف (صوموا أياماً معدودات)، على كلٍ هذا أو ذاك قدرناه محذوفاً أو الموجود فالمراد بأيام معدودات أنها ظرف للصوم لا للتقوى، وفرق بينهما.

إذاً (ما) تكون مصدرية وزمانية، يقدر الزمان قبلها، تقول بزمن أو ظرف على المشهور مضاف إلى مصدر، وتوصل بالفعل المتصرف غير الأمر، توصل بالفعل المتصرف، لكن الأمر لا، والأكثر كونه ماضياً، والأكثر في صلتها أن يكون ماضياً، (لا أصبحك ما دمت منطلقاً)، لا أصبحك (ما) نقول: هذه مصدرية زمانية، وهنا لو قلنا ظرفية لا إشكال، لأن التقديم (لا أصبحك مدة)، دوامك منطلقاً، ما دمت منطلقاً: أي مدة دوامك، مدة هذا مثل الوقت والزمان، فهو اسم زمان، وهنا نُصِبَ، حينئذٍ لا إشكال،

أي في مدة دوامك، صار ظرفاً، لا إشكال فالمصطلح المشهور انطبق على هذا، أما الآية السابقة نقول هذه لا يتأتى فيه ((كُلَّمَا أَضَاءَ هُمْ مَشَوْا فِيهِ)) [البقرة: 20].
فحينئذ هي مصدرية لأنها أُؤْتِيتْ مع ما بعدها بمصدر -دوام- و ظرفية لأنها أضيفت إلى ظرف سبقها ظرف، وهنا انظر لأنه سيأتيك -لا أصبحك ما دمت منطلقاً: مدة دوامك- سيأتي أن (دام) المشهور عند النحاة أنها لا مصدر لها، هذا المشهور، بعضهم يحكي إجماع، وفي هذا المحل يقولون:

ما دمت منطلقاً مدة دوامك: يقدرُون لها مصدر، ولذلك نقض عليهم الصبان، كما سيأتي في هذا الموضع في باب (كان) أنهم اتفقوا على التقدير في هذا المحل في مثل هذا المثال، لأن المثال مطرد عندهم: مدة دوامك منطلقاً: ثم إذا جاءت دام هناك قالوا لا مصدر لها، كيف لا مصدر لها؟ هذا تعارض، حينئذ نقول: دام لها مصدر، لهذا المثال الذي يذكرونه هنا وأطلقوا على التمثيل به فانتبه.

لا أصبحك ما دمت منطلقاً: يعني: مدة دوامك منطلقاً.

وغير زمانية، نحو: عجب مما ضربت زيداً، يعني: عجب من ضربك زيداً، فجاءت (ما) هنا مصدرية، لكنها غير زمانية، غير ظرفية، يعني لا تقدر لفظ الزمن أو الطرف قبل المصدر، إذاً ما تكون مصدرية، ثم هذا المصدر قد تقدر قبله اسم زمان أو لا، الأول: تسمى مصدرية زمانية، والثانية: مصدرية فحسب.

عجب مما ضربت زيداً: يعني من ضربك زيداً، وتوصل بالماضي، كالمثال السابق، وبالمضارع لا أصبحك ما يقوم زيدٌ، يعني: مدة قيام زيد، وعجب مما تضرب زيداً، ومنه ((بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)) [ص: 26]، يعني: بنسيانهم، ب (ما) نسوا يوم الحساب، هذا فعل ماضي، جاء بعد (ما) وما هنا الأرجح أنها موصول حرفي، ((بِمَا نَسُوا)) [ص: 26] أي: بسبب نسيانهم يوم الحساب، ((بِمَا نَسُوا)) [ص: 26] أي بسبب نسيانهم يوم الحساب، وبالجملة الاسمية، توصل بالجملة الاسمية، ولكن هذا قليل، نحو: (عجب مما زيدٌ قائمٌ)، يعني: عجب من قيام زيد، تقول المصدر كما أولته في (أن) ومدخولها. ولا أصبحك ما زيدٌ قائمٌ: وهذا قليل كما ذكر ابن عقيل، وأكثر ما توصل الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي ب (لم) لا أصبحك ما لم تضرب زيداً، ويقل وصلها بالفعل المضارع الذي ليس منفيّاً ب (لم) لا أصبحك ما يقوم زيدٌ، ومنه قوله: أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي ... إِلَى بَيْتٍ فَعِيدُهُ لِكَاعِ

أَطَوَّفَ مَا أُطَوِّفُ: يعني: أطوف تطوافي، (تَفْعَال) بفتح التاء، فحينئذٍ صارت مصدرية، صارت مصدرية.

أَطَوَّفَ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوَى ... إِلَى بَيْتٍ فَعِيدُهُ لِكَاعٍ

هذا المشهور عند الجمهور أن (ما) هذه موصول حرفي، وذهب بعضهم وهو مذهب سيبويه، أنها موصول حرفي، بمنزلة (أن) المصدرية، وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسمٌ بمنزلة (الذي) -اسمية- واقعة على الحدث مقدراً عائدها معنىً، أعجبنى ما قمت، يعني: أعجبنى ما قمته، لأنه لم يسمع في لسان العرب: أعجبنى ما قمت وما قعدت، كما قال ابن هشام في شرح القطر.

إذاً اسم بمنزلة (الذي) واقع على ما لا يعقل وهو الحدث، يعني: بمنزلة الذي، ((وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ)) [آل عمران:118]، أي ودوا الذي عنتموه، أي العنت الذي عنتموه، فأوقع الذي على الحدث وهو العنت، ولم يرد أنه سُمِعَ أعجبنى ما قمته وما قعدته، وهذا دليل على إبطال ما ذهبوا إليه، من كون (ما) مصدرية اسماً وليس بحرفٍ.

ولو صح ما ذكر لصح ذلك لأن الأصل أن يكون العائد مذكوراً لا محذوفاً، أعجبنى ما قمت، أين العائد؟ لو كانت ما هنا بمعنى (الذي) اشترطنا في الاسم الموصول أن يكون ثمَّ عائداً من جملة الصلة إليه.

أعجبنى ما قمت وما قعدت: أين الضمير؟ قالوا: مقدر، قلنا: لم يُسمع مرة واحدة أن العرب نطقت بالضمير عائداً على ما، وهي موصولة حرفية، فدل على أنها حرفٌ وليست باسم.

إذا يُرد عليه بما قالوه: أعجبنى ما قمته وما قعدته: لم يُسمع هذا اللفظ في لسان العرب البتة، فلو كان كذلك، لسمع ولو مرة واحدة لأنه الأصل، الأصل أن تكون (ما) اسمية لا حرفية، وإذا كانت اسمية لابد من دليل يدل عليها وأن يطقوا بهذا اللفظ ولو مرة واحدة، لكن كونه لم ينقل، علمنا أنه ليست اسمية بل هي حرفية.

الخامس: (لو)، وتوصل بالماضي، نحو: وددت لو قام زيد، يعني: وددت قيام زيد، وهذه أيضاً فيها خلاف كما ذكرناه، لو التالية غالباً مفهومة تمني، يعني: لا تكون موصولة إلا إذا سُبقت بمادة تدل على التمني، والغالب أنها ود، أو يود، ((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)) [البقرة:96] ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ)) [القلم:9] (لو) ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ))، فنقول: لو التالية غالباً مفهومة تمني -اختلف فيها- فالجمهور أنها لا تكون مصدرية، بل تلازم

التعليق، ويؤيد ذلك أنه لم يُسمع دخول حرف جرٍ عليها، وهذا أعظم ما يستدل به على إثبات المصدرية، دخول حرف الجر عليها.

وذهب الفراء والفارسي وابن مالك: إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وخرجوا على ذلك قوله تعالى: ((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)) [البقرة:96] يود أحدهم تعميره، ((وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ)) [القلم:9] ودوا مداهنتكم، إذاً هذه نقول مختلف فيها الجمهور على النفي، وابن مالك ومن وافقه (أو هو وافقهم) على أنها حرفٌ مصدرى، وتوصل بالماضي، يعني: بفعل مُتصرف غير أمر عند القائلين بأنها حرف مصدرى، توصل بفعل مُتصرف، يعني: ماضى أو مضارع غير أمرٍ، ولا يحفظ دخولها على الجملة الاسمية، أي لم توصل بالجملة الاسمية، وإنما توصل بفعلٍ متصرف غير أمرٍ والأكثر أنها تقع بعد ما يفيد التمني.

السادس: عند ابن مالك رحمه الله تعالى: (الذي) هذه يوصل بها، وتؤول مع ما بعدها بمصدر، هل هي حرف أم أنها هي اسم، نقل الاتفاق على أنها اسم مع كونها تؤول مع ما بعدها.

ولذلك قيل: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي نقول: (الذي) هنا قد تكون اسمية، لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، وهي الأصل إذا أُطلقت انصرفت إليها، وأما إذا كانت مصدرية حينئذٍ لابد من تقييدها، فيقال: قد تؤول مع ما بعدها بمصدر، ((وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة:69] ك (الذي) هذا واحد مفرد مذكر، وقلنا يشترط في جملة الصلة أن تكون مشتملة على رابط.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ

لائقٍ: بمعنى أنه إن كان الموصول مفرداً، كان الضمير مفرداً، لابد من التطابق، يعود الضمير، إن كان مثنى كان الضمير مثنى، وإن كان الموصول جمعاً (الذين) (الذون) حينئذٍ يجب أن يكون الضمير جمعاً، التطابق لابد منه. لو نظرنا هنا في قوله: ((وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة:69] بالواو (الذي) واحد مفرد، (وخاضوا) بالواو، حصل التطابق أم لا؟ لو كانت اسمية لقال: كالذين خاضوا، ك (الذين) حينئذٍ صح، أو ك (الذي) خاض، ك (قام) لأنه يشترط في الاسمية أن تكون الجملة مشتملة على رابطٍ مطابق لما سبق للموصول نفسه.

وأما الموصول الحرفي فلا يشترط اشتماله على رابط، لا يشترط، ولو وجد لا يُشترط فيه التطابق، إذ لا يمكن حمل الذي على أنها غير مصدرية، فليس ثم تخريج إلا أن تكون (الذي) هنا في تأويل مصدر مع ما بعدها، فالذي مفرد، وما بعده جمع، الذي مفرد، وما بعده يعني: خاضوا: الواو، عرفتكم وجه عدم التطابق، أن (الذي) هذا مفرد اسم موصول، و (خاضوا) صلة الموصول، اشتمل على ضمير وهو الواو، الذي هو مفرد، والواو جمع، ويشترط في الاسم الذي يكون موصولاً، التطابق بين الضمير وبين مرجعه، هنا لم يتطابق فدل على أنها ليست موصولة، هذا استدلال الإمام ابن مالك رحمه الله تعالى، ف (الذي) مفرد وما بعده جمع، فلو كانت موصولاً اسماً، لقليل: كالذي خاض، أو كالذين خاضوا، حينئذٍ ((وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة: 69]، يعني: كنحوضهم أولها بمصدر.

أُجيب من جهة الجمهور بجوابين: يعني تخريج الآية، كيف تُخرج الآية؟ نقول: ب (أن الذي): اسم موصول على الأصل، وليس بمصدري، لا يؤول مع ما بعده بمصدر، بأن (الذي) اسم موصول صفة لموصوف محذوف والتقدير حُضِّتُمْ حَوْضاً كالخوض الذي خاضوا، حَوْضاً كالذي خاضوا، والموصوف مع صفته في قوة اللفظ الواحد، والتقدير (خضتم حوضاً كالخوض الذي خاضوا) والعائد محذوف، أي: خاضوه.

إذاً الضمير المبرز هنا -البارز- وهو الواو ليس هو العائد، وإنما العائد محذوف، خضتم حوضاً هذا مفعول مطلق، ليس داخل المعنى، كالخوض ك (الذي) يعني: كالخوض الذي، ف (الذي) صفة لموصوف محذوف، كالذي خاضوه، الهاء هي التي تعود على الذي وليس هو الواو، هذا تخريج جيد، وله اطراد، وله وجهه وهو قوي، والعائد محذوف أي خاضوه، أو وجه آخر، وهذا على لغة القليلة والأولى أن تُرجح الأول، أن الذي اسم موصول بالجمع وأصله الذين، حذفت النون منه وهي تحذف من المثني والجمع في الموصولات، لكنها ليست هي اللغة الفصيحة، وعلى ذلك لا يحمل عليها القرآن.

((حُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة: 69] يعني: كالذين خاضوا، فصار الذي هذا في اللفظ مفرد لكنه في الحقيقة جمع، ك (الذين) حذفت النون وهذا سائغ عندهم، نعم نقول هو سائغ لكنه ليس هو الفصح، وإذا لم يكن كذلك لا يحمل عليه القرآن البتة، بل لا يجوز، هذا مثله مثل: أكلوني البراغيث، وهذه ممنوعة في القرآن على الصحيح وهي أشهر من حذف النون من الذين واللذان، أشهر، فإذا نفينا الأشهر مع وجوده ولغة ... الخ بل مع وجود من يقول به بوجوده في القرآن من النحاة، فإذا نفينا عن

تلك اللغة أن تكون في القرآن فالذين مع حذف النون هذا من باب أولى وأحرى؛ فإن لم يترجح أنها مصدرية حينئذٍ نؤوله بالتأويل الذي ذكره أولاً: (كالخوض الذي خاضوه) وهذا مستقيم حذف الموصوف كثير في القرآن وحذف العائد كثير كذلك في القرآن، هذه ست من الموصولات التي يُعبر عنها بأنها موصول حرفي أما (الذي) هذا حُكي الاتفاق على أنه اسم على أصله.

قال الناظم رحمه الله تعالى
مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي ... وَالْيَا إِذَا مَاثْنِيَا لَا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ ... وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا ... أَيْضاً وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا

هذا شروع فيما عقّد له الباب رحمه الله تعالى، وهو الموصول الاسمي، ولذلك قال: موصول الأسماء، بإسقاط همزة الأسماء، هي جمع، الأصل فيها أنها همزة قطع. مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: مضاف ومضاف إليه، وهو مبتدأ الذي: مبتدأ ثاني، وخبره محذوف، يعني: موصول الأسماء، منه الذي، وهو جملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول. الْأُنْثَى الَّتِي: يعني: والأنثى التي، والأنثى المفردة لها التي كذلك مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة بإسقاط حرف العطف على منه الذي. منه الذي: هذا لم يقيده الناظم وإنما يُقيد معنىً بمقابله، لأنه لما قال: الْأُنْثَى الَّتِي: علمنا أن الذي هذا للمفرد المذكر. مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: هذه إما أن تكون نصاً، وإما أن تكون مشتركة، سيعدها الناظم عدداً، ولذلك ذهب السيوطي في جمع الجوامع إلى أنها لا تُعرف، وإنما يُستغنى بالعد عن الحد، فالموصولات الاسمية قسمان: منها ما هو خاص، ومنها ما هو مشترك، المشهور في الخاص: أنه ثمانية، والمشهور في المشترك أنها ستة، والخاص كاسمه خاص، بمعنى: أنه لفظ أُطلق على معنى خاص، لا ينصرف إلى غيره، فالذي نقول للمفرد المذكر. إِذَا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، والتي نقول: هذا خاص بالمفردة المؤنثة، فلا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَفْرَدِ الْمَذْكَرِ، بخلاف المشترك كـ (من) و (ما) و (أل) و (ذو) هذه تطلق مراداً بها المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، ويراد بها المثنى والمؤنث والمذكر والجمع، إِذَا لفظ واحد يُسْتَعْمَلُ مُرَاداً بِهِ كُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ.

ثم الاسم الموصول إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مثنىً، وإما أن يكون جمعاً، وكل من هذه الثلاث إما أن يكون مذكراً وإما أن يكون مؤنثاً، .. فالقسمة حينئذٍ تكون كم؟ $6=2 \times 3$ ، إما مفرد وهذا قسمان: مفرد مذكر، ومفرد مؤنث، وإما مثنى وهذا قسمان: مثنى مذكر، ومثنى مؤنث، والجمع كذلك.

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: الذي بدأ بـ (الذي) لماذا؟ لأنه الأصل، وهو مفرد، ويطلق للمفرد المذكر، عاقلاً كان أو غيره، عاقلاً كان أو غيره، والتعبير بكونه يطلق على العالم وغيره أو لا، وإن اشتهر على السنة النحاة أنه يطلق على العاقل وغيره، العاقل: المراد به من بني آدم، وغيره كالبهائم والجمادات ونحوها.

وجاء إطلاقه على الله عز وجل في القرآن ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84] ولكونه لا يطلق عليه صفة العقل حينئذٍ التعبير بأن الذي للعالم وغيره يكون من باب أولى وأحرى، أن يكون عام، لأننا نقعد من أجل فهم الكتاب والسنة. وإذا كان كذلك حينئذٍ ينبغي أن تكون الألفاظ معتبرة بما وافق عليه الشرع ويُمنع أو يتوقف فيما لم يأت به الشرع.

حينئذٍ (الذي) و (من) هذه نقول الأصل فيها أنها للعالم، لأنها جاءت مطلقة على الرب جل وعلا والله تعالى لا يوصف بكونه عاقلاً أو نحو ذلك لأن هذه الموصوف من صفة المخلوق.

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: (الذي) إذاً الذي للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره على المشهور، وعالم أولاً لقوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84] ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ)) [الزمر:74] (الذي) هذا على من؟ الله عز وجل. إذاً هاذان مثالان أطلق لفظ الذي على الرب جل وعلا ((الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَهُ)) [الزمر:74] ((هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)) [الأنبياء:103] هذا على الزمان، ولا يوصف بالعلم، ولا يوصف بالعقل، ((هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ)) [الأنبياء:103].

إذا مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي: منه الذي وهو للمفرد العالم المذكر عاقلاً كان أو غيره، وذكرنا أن المذكر هذا لا بأس أن يطلق من جهة الرب جل وعلا باعتبار اللفظ، لذلك جاء ((وَهُوَ اللَّهُ)) [الأنعام:3] و (هو) بإجماع أنه يعود إلى المذكر بخلاف (هي) هذا يعود إلى المؤنث.

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي: والأثنى المفردة لها التي: أيضاً عاقلة كانت أو غيرها، سواء كانت

عاقلة، أو ليست بعاقلة، عاقلة يعني: من بني آدم، ((قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا)) [المجادلة:1] وهذه عاقلة، وكذلك غير العاقلة: ((مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمْ الَّتِي)) [البقرة:142] هذه غير عاقلة، ((الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا)) [البقرة:142].

إذاً (التي) تستعمل في العاقل في العالم وفي غيره، وكذلك (الذي) يستعمل في العاقل في العالم وفي غيره، هذان الاستعمالان مشهوران في لسان العرب.

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ: (الذي) عرفنا هذه الجملة مركبة، جملة كُبرى، لأن موصول الأسماء (هذا) مبتدأ أول، (الذي) مبتدأ ثاني، (منه): هذا خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، فهي جملة كُبرى، وضابط الجملة الكبرى ما هي؟ التي وقع الخبر فيها جملة، ونفس جملة الخبر تسمى جملة صغرى، لابد من حفظ هذه الاصطلاحات. الْأُنْثَى الَّتِي: الواو هنا لابد من العطف، لأنه حَكَمَ على الجميع، جميع ما يذكره بكونه موصول الأسماء، ليس خاص بـ (الذي) موصول الأسماء الذي ليس خاصاً به، (التي) الْأُنْثَى الَّتِي، إذاً وَالْأُنْثَى الَّتِي، وَالْأُنْثَى المفردة لها (التي) حينئذٍ صار معطوفاً على ما سبق بإسقاط حرف العطف.

أصلها (الذي)، (التي) أصلها (لذي) هكذا قيل و (لتي) بوزن (فعل) كـ (عَمِي)، (لَذي) و (لَتي) بوزن (فَعَل) كـ (عَمِي) زيدت عليها (أل) زيادة لازمة، هذه سيأتي (أل) التعريف وَقَدْ تَرَادُّ لازماً كَاللَّاتِ، لازم هي زائدة وهي التي يُعبر عنها سبويه بأنها معتدٌ بها وضعاً، بمعنى في أول الوضع الأول، وضعت وهي زائدة، كهمزة الوصل في الفعل، فعل الأمر، لأننا نحكم أنها زائدة باتفاق، اضرب، نقول العربي نطق هكذا اضرب، أول ما وضع الواضع اضرب، اضرب هذه الهمزة زائدة، لأننا إذا أردنا أن نأخذ فعل الأمر نأخذه باعتبار ماذا؟ باعتبار مضارعه، يضرب، هذا الأصل، أسقط حرف المضارعة، صار ما بعده ساكناً جاءت له همزة الوصل، التقى ساكنان كسرت الأول صار اضرب.

إذاً هذه الهمزة زائدة قطعاً، لكن زائدة بعد وضع كلمة ضرب بإسكان الضاد أولاً ثم زادها العربي، أم أنها ابتداءً وضعت، نقول: ابتداءً وضعت، كذلك (الذي) و (التي)، أصلها (لذي) و (لتي) زيدت عليها (أل) زيادة لازمة وضعاً، معتدٌ بها في أصل الوضع أو عُرف بها على القولين، يعني: إما أن نقول (أل) هذه زيدت عليها زيادة لازمة، أو أنها مُعرفة، على قول من يرى أن الذي معرفة بـ (أل)، (أل) هو حرف تعريف، هذا عام، يشمل الرجل ويشمل (الذي) و (التي) لأن (أل) موجودة منطوقاً بها في لسان العرب، حينئذٍ صار التعريف بها، وهذا قول موجودٌ عند النحاة.

وقال الكوفيون: الاسم ال (ذال) فقط، (الذي) (لذي، ذي) هذا الأصل و (التي) (تي) فقط، هكذا قال الكوفيون، هذا نرده.

قال الكوفيون: الاسم ال (ذال) فقط من (الذي) ساكنة، وتسقط الياء في التنثية وفي الشعر، يعني الدليل على هذا أنها ال (ذال) لأنها تسقط في (أل) زائدة لا إشكال، وأما الياء لسقوطها في التنثية، فتقول (ذان) (اللذان) (أل) هذه للتعريف، أو أنها زائدة، إذا كان كذلك ليست من أصل الكلمة، وهذا لا إشكال فيه، طيب ماذا بقي؟ بقي (الذال) و (الياء) (الذي) (ذي) بقي (ذي) حينئذ قال الكوفيون: الياء زائدة ليست أصلية، خلافاً للبصريين لماذا؟ قالوا: لأنه سيأتي، وَالْيَا إِذَا مَاتَتْ لَا تُثَبِّتُ لَا تُثَبِّتُ فِي التنثية، فدل على أنها زائدة وليست أصلية، إذ لو كانت أصلية لكانت ك (الذال) من زيد، تقول: (زيدان) تبقى الياء كما هي كما بقيت الذال من (الزيدان).

ولسقوط الياء في التنثية أو في الشعر، ولو كانت أصلاً لم تسقط، واللام زيدت ليتمكن النطق بـ (الذال) الساكنة ورُد بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد، هذه قاعدة.

رُد قول الكوفيين بأنه لا يوجد (ذه) فقط هكذا، هاء السكنة يعني، (ذ) حرف واحد اسم ظاهر، وهو على حرف واحد لا وجود له، وفيها لغات: (الذي) و (الذي) و (الذي) (الذي) و (الذي) والسادسة (لذي) بحذف (أل) وتخفيف الياء ساكناً. وَجَعَلَ اللَّذَّ كَأَعْتَقَدَ: سيأتينا ابن مالك يستعمل هذا (وَجَعَلَ اللَّذَّ) هذه لغة في (الذي) ليست للضرورة الوزن، لا هي لغة فيها، فيها ست لغات. (الذي) المشهورة هذه (الذي) بتشديد اللام وكسر الذال وإسكان الياء، وهي الفصيحة وأفصحها، لا يوجد في القرآن إلا هي، ثم (الذي) كسر الذال وتشديد الياء مع الكسر، و (الذي) نفسها بالتشديد لكن مع الضم، و (الذي) بحذف الياء مع إسكان الذال، (والذي) مع حذف الياء وكسر (الذي) و (لذي) (لذي) بحذف (أل) وتخفيف الياء ساكنة. مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي: وذهب يونس والفراء وابن مالك: أن الذي قد يقع موصولاً حرفياً كما ذكرناه سابقاً، فيؤول بالمصدر، وخرجوا عليه قوله: ((وَحُضُّنْتُ كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة: 69] أي كخوضهم، والجمهور على المنع وأجابوا بالجوابين السابقين. وَالْيَا إِذَا مَاتَتْ لَا تُثَبِّتُ:

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ: أراد أن يبين لنا المثني من (الذي) ومن (التي) فالذي يُثْنَى، فيقال فيه: (اللذان)، ((وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ)) [النساء: 16].

والتي: يقال فيها (اللتان) بزيادة الألف والنون، والياء: أي ياء؟ (أل) هنا للعهد، أي ياء؟ ياء (الذي) وياء (التي)، قلنا الذي مختوم بياء ساكنة، والتي مختوم بياء ساكنة، حينئذ قال:

وَالْيَا إِذَا ثُنِّيَا - الذي والتي - لَا تُثْبِتُ: لَا تَثْبِتْهَا بَلْ احْذِفْهَا، لِمَاذَا؟ إِذَا قُلْتَ (الذي) ثُمَّ جِئْتَ بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالنُّونِ، حِينَئِذٍ التَّقَى السَّاكِنَانِ، الْيَاءُ وَالْأَلْفُ، فَجُوبَ حَذْفُ الْيَاءِ، لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، تَخْلُصاً مِنَ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقُلْتَ: اللَّذَانِ. وَالَّتِي: كَذَلِكَ نَقُولُ: جِئْتَ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ فَالتَّقَى سَاكِنَانِ، الْيَاءُ سَاكِنَةٌ وَالْأَلْفُ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ، فَقُلْتَ: اللَّتَانِ. وَالْيَا إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتُ.

بَلْ مَا تَلِيهِ: الَّذِي تَلِيهِ الْيَاءُ، وَهُوَ الذَّالُ أَوْ النَّاءُ. أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ: أَتْبَعَهُ بِالْعَلَامَةِ وَهِيَ الْأَلْفُ رَفْعاً وَالْيَاءُ نَصَباً وَجِراً. إِذَا بَيْنَ لَنَا أَنَّ هَذِهِ الْيَاءُ فِي الَّذِي وَالَّتِي أَنَّهَا لَا تَثْبِتُ عِنْدَ التَّثْنِيَةِ مُطْلَقاً، لَا فِي حَالَةِ الرِّفْعِ، وَلَا فِي حَالَةِ النَّصْبِ، بَلْ تَأْتِي بِالْعَلَامَةِ، عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ، وَتَلْحَقُهَا بِالذَّالِ، مِنَ الَّذِي، وَبِالنَّاءِ مِنَ الَّتِي، فَتَقُولُ: اللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَاللَّذِينَ وَاللَّتِينَ. الْيَاءُ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، لِقَوْلِهِ:

لَا تُثْبِتُ: لَا تُثْبِتِ الْيَاءَ إِذَا مَا ثُنِيَ. يَا طَالِباً خُذْ فَائِدَةً ... مَا بَعْدَ إِذَا زَائِدَةٌ

إِذَا وَقَعَتْ مَا بَعْدَ إِذَا أَحْكَمَ عَلَيْهَا أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِإِفَادَةِ التَّوَكِيدِ، ((وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ)) [الشورى: 37] ((وَإِذَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ))، لَوْ قُلْتَ عَلَى أَصْلِهَا وَهِيَ نَافِيَةٌ ((مَا غَضِبُوا يَغْفِرُونَ)) عِنْدَ عَدَمِ الْغَضَبِ يَغْفِرُونَ، لَيْسَ هَذَا الْمُرَادُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ (مَا) هَذِهِ زَائِدَةٌ، يَعْنِي: التَّأَكِيدُ، أَنَّهُمْ عِنْدَ الْغَضَبِ تَحْصُلُ مِنْهُمْ الْمَغْفَرَةُ، لَكِنْ هَذَا مُقَيَّدٌ ((فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ)) [الشورى: 40] لَيْسَ دَائِماً.

بَلْ وَالْيَاءُ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، مِنْهُمَا: يَعْنِي مِنَ الَّذِي وَالَّتِي إِذَا ثُنِيَ، وَكَذَا إِذَا جُمِعَا، لَيْسَ الْحُكْمُ خَاصّاً بِالتَّثْنِيَةِ، بَلْ حَتَّى الْجُمُعِ، وَكَذَا إِذَا جُمِعَا وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا نَصٌّ عَلَى التَّثْنِيَةِ فَحَسَبَ، إِحَالَةً عَلَى قَوْلِهِ: جَمْعُ الَّذِي الْأَلْفُ، سِيَأْتِي بَيَانُهُ. وَلِأَنَّ سَقُوطَ الْيَاءِ إِذَا جُمِعَ عَلَى قِيَاسِ جَمْعِ الْمَنْقُوصِ، كَالْقَاضِينَ، فَلَا حَاجَةَ لَذِكْرِهِ، يَعْنِي: جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ، بِخِلَافِ الَّذِي وَالَّتِي، فَالتَّثْنِيَةُ لَيْسَتْ عَلَى الْقِيَاسِ. الْيَاءُ إِذَا مَا ثُنِيَ: إِذَا ثُنِيَ حَقِيقَةً أَوْ أُتِيَ بِهَمَا عَلَى صُورَةِ الْمُثْنَى، النَّاضِمُ هُنَا أَطْلَقَ قَالَ:

(ثُني) يعني: حصل للفظ تثنية، فصار مثنى، حينئذٍ هل هو مثنى حقيقة، أم أنه على صورة المثنى، إذا قلنا: مثنى حقيقة، معناه أنه مُعرب، وليس بمبني.

ويأتي التعليل بأنه أُعربَ مع كون الأصل في الاسم الموصول أنه وجد فيه شبهه بالحرف، وهو الافتقار المتأصل هذا موجود حتى مع المثنى، اللذان، واللتان، واللذين، واللتين، لكن يجاب بأن الشبه هنا ليس مُدنياً، ليس قريباً، ليس قوياً، من الحرفي لماذا؟ لأن الشبه القوي شرطه في نقل حكم نقل الحرف إليه إلى الاسم المُشبه بالحرفي شرطه عدم المعارض، وهو ألا يكون به حالٌ وهذه الحال خاصة بالأسماء، فإن ورد به حينئذٍ ابتعد الشبه، ضَعُف، صار شَبْهاً ضعيفاً، وهنا كونه على صورة المثنى، اللذان، واللذين، رفعاً ونصباً، واللتان، واللتين رفعاً ونصباً، قيل بماذا؟ بأنه عارض وجه الشبه ما هو من خصائص الأسماء وهو التثنية فصار مُعرباً، وقيل: لا، بل هو مبني على أصله، ويكون حينئذٍ في حالة الرفع مبنياً على الألف، وفي حالة النصب والجر يكون مبنياً على الياء، وهذا مشهور عند النحاة بل هو الأشهر لماذا؟ قالوا: لأن التثنية التي تكون من خصائص الأسماء التي تُضعف وجه الشبه في الاسم بالحرف هي التثنية الحقيقية، وأما هذا فليس مثنى حقيقة، لأنه لو كان (الذي) مثنى، لقليل (اللذيان)، ولم يقل فيه (اللذان) (اللذيان) كما هو الشأن في القاضي، ولقليل (اللتان) (اللتيان) كما هو الشأن في الفتى، فلما لم يأت على هذه الصيغة حينئذٍ خَرَجَ عن حَدِّ المثنى حقيقة، فجاء بصورته على صورة المثنى، فيكون مبنياً على الأصل.

ويُرد على من قال بأنه مُعربٌ لتعارض وجه الشبه مع ما هو من خصائص الأسماء نقول: هذه الخصيصة إنما تكون إذا انفرد بها الاسم، وأما كون اللذان واللتان مثنى، فليس بمثنى، لأنك تقول زيدان، تبقى الكلمة على ما هي، (واللذان) الأصل فيها (اللذيان) و (اللتيان) إذاً لم يأت على صورة المثنى، فيبقى مبنياً على أصله، وهذا التغير بين حالة الرفع وحالة النصب نقول: هو على أصله مبني على الألف في حالة الرفع، ومبني على الياء في حالتي النصب والجر.

إذاً والياء إذا ما ثنيا: إذا ثُني (ما) زائدة وثُني على القولين نفسرها، وإن كان ظاهر كلام الناظم هنا ماذا؟ ظاهره أنه مثنى حقيقة، أنه مُعرب هذا ظاهره، لكن إذا أردنا أن نؤوله حينئذٍ نقول: ثُني بمعنى أنه أُتي به على صورة المثنى، وليس مثنى حقيقة، وينبني على هذا التأويل أنه مبني وليس بمعرب، وإذا قلنا ثُني حقيقة حينئذٍ صار مُعرباً لا مبنياً. إذا ما ثنيا: حقيقة أو أُتي بهما على صور المثنى، (لا تثبت) لا الناهية، تثبت: فعل

مضارع مجزوم بلا، وجزمه كسرة ظاهرة في آخره.

تثبت: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وجزمه بالسكون

والكسرة كسرة روي، يعني: مناسبة، لمناسبة الراوي.

إذاً تثبت فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وجزمه سكون آخره، والسكون يكون مقدراً

منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من السكون الذي يعارض الروي.

إذاً لا تثبت الياء: الياء مفعول به مقدم، أي لا تُحْزَبُ ثبوتها، بل هذا تصريح بما علم بما

قبله لأنه لو اكتفى بهذا التركيب والياء إذا ما ثني لا تُثَبِّ: لا تُثَبِّ الياء إذا ما ثني،

معلوم أن التثنية تكون بالعلامة بالألف والنون، والياء والنون، لو اكتفى بهذا الشطر

لعلمنا أن الياء، أن قوله:

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ: أنه يعتبر يعتبر تصريحاً بما دل عليه الشطر السابق، يعني ليس فيه فائدة جديدة، لو لم يقل هذا التركيب، (بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ) لفهمنا من قوله: **وَأَلْيَا إِذَا مَا تُثَبِّ لَا تُثَبِّ: أن العلامة تلي الذال وتلي التاء، وهذا واضح وبين، بل نقول: هذا بل هنا للانتقال وليست للإضراب.**

وَمَا تَلِيهِ أَوَّلُهُ الْعَلَامَةُ: هذا تصريح بما علم ضمناً في قوله: (وَأَلْيَا إِذَا مَا تُثَبِّ لَا تُثَبِّ).
مَا تَلِيهِ: ما: اسم موصول بمعنى الذي، يصدق على ماذا؟ يصدق على ما قبل الياء، والذي قبل الياء التي تُزال التي تُحذف هو الذال والتاء، الذي، التي الذي قبل الياء من الذي الذال والذي قبل الياء من التي التاء إذاً ما تليه الياء من الذي هو الذال، وما تليه الياء من التي هو التاء، بل (ما) واقعة على ما قبل الياء وهو الذال من الذي، والتاء من التي.

تَلِيهِ: تليه فيه ضميران، ما هما أولاً؟

تَلِيهِ: أين الضمير الأول؟ وأين الضمير الثاني؟

تلي: هذا فعل مضارع، طيب وفاعله، ضمير مستتر، يعود إلى الياء، والهاء هذه مفعول به يعود إلى الاسم الموصول.

بَلْ مَا تَلِيهِ –الياء– أظهر الفاعل، **بَلْ مَا تَلِيهِ الياء** يعني الذي تليه تلي الياء ذالاً، وتلي الياء تاءً، بل ما تليه يعني الذي تليه الياء والذي تليه الياء تكون بعده (الذي) الياء ماذا ولت الذال، والتي الياء هنا ماذا تلت، التاء، هذا مرادؤه، كان في العبارة؟؟؟

بل ما: أي الذي تليه يعني تلي الياء الضمير في تليه مستتر يعود إلى الياء والضمير البارز الهاء يعود إلى ما الموصولة التي قلنا تصدق على الذال من الذي والتاء من التي.

أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ: يعني أتبعه، لقوله: وَلِيَّهِ، يليه بالكسر، فيه ما هو شاذ، يعني أتبعه.
الْعَلَامَةُ: أي علامة: الألف والياء، هذا (أل) هنا تكون للعهد الذهني أو الذكري، يجوز هذا وذاك.

بِالْأَلِفِ ارْفَعْ الْمُثْنَى، بِالْأَلِفِ ارْفَعْ .. وَتَخْلُفُ الْيَا هَذِهِ هِيَ الْعَلَامَةُ، أشار إليه بقوله:
العلامة، والمرجع هو ما سبق، لأنه قال: إِذَا مَا تُثْنِي، لما قال إذا ما تُثْنِي، ثم قال أوله
العلامة، يعني: علامة التثنية، وهذه سبق ذكرها في قوله: بِالْأَلِفِ ارْفَعْ الْمُثْنَى، وَتَخْلُفُ
الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ جَرًّا وَنَصْبًا.
أَوَّلِهِ: أوله العلامة الدالة على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالتي النصب
والجر.

أَوَّلِهِ: أول هذا يتعدى إلى مفعولين: أولي أنت، ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، يعني
فعل أمر، والهاء هنا الأولى هذه هاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب أعربه
غير واحد بأنه مفعول أول، والعلامة مفعول ثاني، ولو عكس كان أولى، لأن العلامة
فاعل في المعنى، أول العلامة آخر الذي والتي، يجوز هذا وذاك.
أوله العلامة:

بل ما تَلِهْ أوله العلامة: كان القياس أن يقال اللذين، واللتين، واللذين، بفتح الذال
مع ياءين هذا الأصل، واللذين الياء الأصلية الذي وياء التثنية، واللتين، هذا الأصل
فيها قياساً، بإثبات الياء ولكن لسكون الياء في الذي والتي اجتماعاً ساكنة مع العلامة،
فحذفت لالتقاء الساكنين، فالذي الأصل فيه أنه كالقاضيان، بإثبات الياء، وذا وتان
كما سيأتي كالفتيان، بقلب الألف ياء، لكنهم فرقوا بين تثنية المبني، والمعرب، هكذا
قيل.

يعني: لماذا لم يجروا على المشهور من إبقاء ياء الذي والتي؟ قالوا تفرقة بين المثني
والمعرب، هذا فيه نظر.

والتَّوْنُ إِنَّ تُشَدِّدَ فَلَا مَلَامَةَ: تُشَدِّدُ مِمَّاذَا؟ من قولك اللذان، واللتان، هذا مسموع من
القرآن: (وَاللَّذَانِ، وَاللَّتَانِ، وَاللَّذِينَ، وَاللَّتِينَ) بتشديد النون، لكن الأفصح هو بقاؤها
كما هي مع كسرها، ثم تأتي اللغة الثانية وهي تشديدها، فاللذان واللتان فيها ثلاث
لغات: ثبوت نونها مكسورة مخففة: كنون المثني وهي الأصل وهي الفصيحة وهي
الغالب حتى في القرآن يقال: اللذان واللتان، واللذين، واللتين، يعني بقاء النون كما هي
ومكسورة كنون المثني، ثبوتها مكسورة مخففة دون تشديد، كنون المثني، وهذه أفصح

اللغات وهي الأصل.

ثانياً: ثبوت النون مشددة مكسورة: اللذان، اللتان، نقول هذه ثابتة قرأ بها في السبع.
ثالثاً: حذف النون تخفيفاً: تحذف النون، اللذا، اللتا، كما ذكرناه في اللذين هناك،
تحذف النون، لكن ما يحمل عليها القرآن والله أعلم أنه ما يحمل عليها القرآن.
اللغة الثالثة حذف النون تخفيفاً سبب طول الموصول بالصلة والعائد. سَمِعَ
أَبْنِي كَلِيبَ إِنَّ عَمِّي اللَّذَا ... قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَا

إِنَّ عَمِي اللَّذَا: اللذان: فككا أو قتلا الملوك، وسَمِعَ كذلك:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ: هما اللتانِ حذفت النون.

إذاً اللغة الثالثة دون الاثنين السابقتين الاثنتان واقعتان في القرآن، الأولى هي الأفصح
وهي كثير، والثانية مقرون بها في السبع.

والتَّوْنُ من مثني الذي والتي إِنَّ تُشَدِّدُ: يعني تُضَعَّفُ حينئذٍ اختلفوا أي النونين هي
الزائدة؟ المشهور أنه الثانية، إِنَّ تُشَدِّدُ فَلَا مَلَامَةَ: على مشددها لا عَتَبَ، لأنه وافق
لغةً، وكل من وافق لغةً وخاصة جاء القرآن بها فلا ملامة، لا يعتب عليه إلا الجاهل،
كلما ورد القرآن به فالنطق به فصيح ولا شك، ولو خالف المشهور حينئذٍ يكون
وجوده في القرآن من باب ماذا؟ فصيح وأفصح، كما يقال صحيح وأصح، وإنما يقال
الكثير جداً هو: الأفصح.

والتَّوْنُ إِنَّ تُشَدِّدُ فَلَا مَلَامَةَ: على مشددها وهو في الرفع متفق عليه بين الكوفيين
والبصريين، اللذان، هذا متفق عليه، واللذان، يعني بعد الألف، وأما بعد الياء فمختلف
فيه جوزه الكوفيون ومنعه البصريون، والصحيح الجواز، لوروده في القرآن، قرأ به في
السبع، فدل على أنه مقروء به فإذا كان كذلك حُجَّة صار على البصريين، يمنعون لأي
سبب غريب هذا.

وأما في النصب فمنعه البصريون وأجازوه الكوفيون وهو الصحيح، القول الصحيح
هكذا، حتى تُعَوِّدَ نَفْسُكَ أَمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ يعني تقول به مباشرة لا تتردد، لو قيل
البصريين على خلافه، قل أنا على خلافهم، لكن تأكد أولاً أن القراءة صحيحة ثابتة،
فإذا كانت ثابتة لا تُبَالِي أبداً، القرآن حُجَّة عليهم وليس هم حُجَّة على القرآن، ولو لم
يَرِدْ إِلَّا فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ، في قراءة سبعة ثبتت والباقي كله على خلاف، قل: هذا فصيح،
وهذا فصيح، والكثير هو أفصح وأكثر، وهذا فصيح ولا نرده نقبله، لا نكون حاكمين

على القرآن - خاصة القرآن -.

والنون: يعني أطلق النون هنا سواء وقعت بعد الألف، أو بعد الياء، وهو مذهب المصنف، أنها مطلقاً عنده ولذلك أطلقها النون مطلق هنا هذا يعم النون الواقعة بعد الألف والنون الواقعة بعد الياء، وهو الصحيح الثابت ولا يجوز الرد، إنْ تُشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ عَلَى مُشَدِّدِهَا.

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا: ذين وتين: هذان اسما إشارة، لما ذكر التشديد من نون اللذانِ واللّتانِ، ناسب أن يذكر ما شدد من نوني اسم الإشارة مثني في حالة الرفع والنصب، إذاً للمناسبة وإلا الأصل أن يذكر في باب اسم الإشارة هذا الأصل، لكن الشيء قد يخرج عن نظيره تحت بابه لوجود نظير أنسب في موضع آخر.

والنون: نقول ذكرهما هنا مع كونهما ليسا موصولين لاشتراكهما مع اللذين واللّتين، في جواز تشديد نونهما، وليس التشديد خاصاً بالياء كما مثل بل هو عام.

والنون من ذين تثنية ذا وتين تثنية تا والقول فيها كالقول في اللذان واللّتان، هل هما مُعْرَبَانِ أم مَبْنِيَانِ، القول هو عين، المشهور أنهما مبنيان، على الألف والياء. شُدِّدَا: أيضاً كما شددت النون من اللذان واللّتان في الاسم الموصول، شُدِّدَا: الألف هذا للإطلاق، أيضاً مع الألف اتفاقاً ومع الياء على الصحيح.

وتعويض بذاك قُصِدَا:

تعويض ب (ذاك)، ب (ذاك) ما هو ذاك؟ التشديد .. تعويض بذاك التشديد قُصِدَا: يعني القصد من هذا التشديد هو التعويض، تعويض عن الياء المحذوفة من الذي والتي، وعن الألف المحذوف من (ذَانِ) (ذَانِ) (تَانِ) (تَانِ) نقول الألف حُذِفَتْ، لالتقاء الساكنين، في (ذا) و (تا) حينئذٍ عُوضَ عن هذه الألف وهي أصلية، الألف أصلية وإن كانت منقلبة عن واو أو ياء، لكن لما حُذِفَتْ للتخلص من التقاء الساكنين عُوضَ، كما عوض في: (عِدْه) و (زِنْه) نقول هذه معوض وعد، أصلها (وَعِدْ) فلما حذفت الفاء، فاء الكلمة قيل (عِدْه) اسم أصل سَمُوْ حذفت اللازم وعُوضَ عنها بأولها، إذاً التعويض له أصل في لسان العرب.

وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ: أي التشديد، وهو لغة تميم، التشديد من المحذوف، وهو الياء، من الذي والتي والألف من (ذا) و (تا) إذاً تعويضٌ هذا عائداً على قوله السابق.

وَالنُّونُ إِنْ تُشَدَّدَ فَلَا مَلَامَةَ مِنَ اللّذَانِ وَاللّتَانِ

ثم لما ذكر (ذین) و (تین) أعاد العلة للجميع وتعويضٌ بذاك التشديد، في كل من الكلمات الأربعة السابقة قصداً، تعويض مبتدأ، وقوله: قُصِداً: الألف للإطلاق هذا الجملة خبر، وبذاك جار ومجرور متعلق بقوله: قُصِداً، وهذه كما قلنا لغة تميم، وقيل بل التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المُعرب وتثنية المبني، يعني: من أجل أن تُفرق بين المثني في كونه معرباً وفي كونه مبنياً، لكن هذا فاسد لماذا؟ لأنه لو كان كذلك لكان الأكثر هو التشديد، ونحن ذكرنا أن اللغة الفصحى هي أن تكون النون كنون المثني. وتعويضٌ بِذَاكَ قُصِداً:

قال الشارح: وأما الموصول الاسمي فالذي للمفرد المذكر، والتي للمفردة المؤنثة، فإن ثبتت أسقطت الياء وأُتيت مكانها بالألف في حالة الرفع، نحو اللذان، واللتان، وبالياء في حالتي الجر والنصب، فتقول اللذين، واللتين، وإن شئت شددت، يعني: ليس واجباً وإنما هو لغة، حينئذ أنت تُخير شددت النون عوضاً عن الياء المحذوفة هذا رجح أنه من باب التعويض عن الياء المحذوفة، وليس فرقا بين تثنية المبني والمُعرب نحو اللذان واللتان، فتقول اللذين واللتين.

وهذا كما ذكرنا مُتفقٌ عليه في الرفع، ومختلف فيه في النصب والجر، وإن شئت شددت النون عوضاً عن الياء المحذوفة فقلت اللذانِ واللتانِ، فقد قرأ قراءة سبعة ((وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهِنَّ)) [النساء:16] بالتشديد، ويجوز التشديد أيضاً مع الياء وهو مذهب الكوفيين والبصريون على المنع، والصواب مذهب الكوفيين، فتقول اللذينِ بالتشديد، واللتينِ، وقد قرأ ((أَرَأَيْتَ الَّذَيْنِ أَضْلَانَا)) [فصلت:29] بالكسر، وهذا التشديد يجوز أيضاً في تثنية ذا وتا اسمي إشارة، تقول: ذانٍ وتانٍ، وكذلك مع الياء وهو مذهب الكوفيين والمقصود بالتشديد أن يكون عوضاً عن ألف المحذوفة كما تقدم في الذي والتي، قرأ ((فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ)) [القصص:32] ((إِخْدَى ابْنَيْ هَاتَيْنِ)) [القصص:27] بالتشديد فيهما ... والله أعلم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم ... !!!

عناصر الدرس

* تنمة استعمالات الموصول الاسمي المختص

* فائدة في جمع (الذين واللدون) .

* الموصول الاسمي المشترك

* الصلة وأحكامها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

وقفنا عند قول الناظم رحمه الله تعالى:

جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا
بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا

إذاً ذكرنا فيما سبق أن الموصول قد يكون مفرداً وقد يكون مثنىً، وقد يكون جمعاً -
مجموعاً- ثم كل منهما قد يكون مذكراً وقد يكون مؤنثاً، القسمة حينئذٍ تكون ستة
أقسام.

ذكر المفرد المذكر بقوله: الذي، والمفرد المؤنث بقوله: التي.

ثم بين المثنى لهما فقال: (الَّذِي): يثنى بزيادة علامة التثنية مع حذف الياء، ومثلها
(الَّتِي)، وحينئذٍ الذي والتي والldان واللتان، ذكرنا أن (الldان) -على الحكاية- فيه
ثلاث لغات، يعني الاسم الموصول اللذان واللتان، فيهما ثلاث لغات.
الأولى: إبقاء النون كنون المثنى المتحركة بالكسر، وهذه فصحي.
ثانياً: تشدد مع الكسر.
ثالثاً: تحذف.

وأما في المثنى (ذين تين) هذه ليست مثلها في اللغة الثالثة، يعني فيهما لغتان فحسب،
اللغة الثالثة هذه ليست موجودة في اسم الإشارة وإنما هي في الاسم الموصول -تنبيه
لهذا- لنلا يظن أن القاعدة مطردة، وإنما الثلاث لغات هذه مذكورة ومحفوظة في الاسم
الموصول، وأما اسم الإشارة المثنى ففيه لغتان فحسب، يعني لا تحذف لنلا يقع فيه
لبس.

ثم شرع في بيان الجمع فقال::

جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى: المراد بالجمع هنا الجمع اللغوي؛ لأن الصواب أن (الأُلَى) و (الldين)
اسما جمع وليسا بجمعين حقيقين، وإنما هما اسما جمع، واسم الجمع ما دل على أكثر من
اثنين من غير نظر إلى مفردة.

والمراد بالجمع هنا: كل ما دل على أكثر من اثنين بقطع النظر عن كون له مفرد أو لا،
سلم واحده في الجمع أو لا -مطلقاً- حينئذٍ يدخل فيه اسم الجنس الجمعي، واسم
الجمع، ويدخل فيه جمع التصحيح المذكر والمؤنث.

جَمْعُ الَّذِي: أمران شيئان.

الأُلَى والَّذِينَ: بحرف العطف ولكن أسقطه من أجل ضيق النظم، وهو جائز عندهم في النظم إلا أنه مختلف فيه في النثر، وابن مالك يجوزُه في النثر.

قال: جاء زيدٌ عمرو خالد، بحذف حرف العطف، إذا عَلِمَ.

جَمْعُ الَّذِي: (جمع) مبتدأ، و (هو) مضاف والذي مضاف إليه.

والأُلَى: هذا خبر كلمة (جمع).

الأُلَى: قلنا: مقصوراً وقد يمد ألاء، الأُلَى يلزمه (أل)، فلا يشتبه حينئذٍ بـ (إلى) الجارة،

— هذا أوّل فيما إذا كانت لم تضبط الكلمات، لم تكن ثم مطابع، وحينئذٍ قد يشتبه، أما الآن فلا يشتبه—.

الأُلَى: يلزمه ألف فلا يشتبه بـ (إلى) الجارة، ولهذا تكتب بغير واو، بخلاف (أولى)

الإشارية التي سبق معنا، فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم (أل) فيها فتشتبه بـ (إلى) الجارة.

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى: قلنا: مقصوراً وقد يمد فيقال: (ألاء)، وهذا اسم جمع وليس بجمع على الصحيح، ولا يكاد يكون فيه خلاف.

يقال: في جمع المذكر (الأُلَى) مطلقاً عاقلاً كان أو غيره، هكذا أطلقه ابن عقيل و

(الأُلَى) كـ (العلی) والمشهور وقوعها بمعنى (الذين)، فيكون حينئذٍ للعقلاء المذكورين،

خلافاً لما أطلقه الشارح هنا.

قال: عاقلاً كان أو غيره والصواب التفصيل، أنه للعاقل بكثير، وأما استعماله في غير من يعقل هذا قليل جداً، بل أطلق بعضهم أنه خاص بالعقلاء فهو في معنى (الذين)، يعني يستعمل استعمال الذين.

ولهذا قال: الأشموني والكثير: استعماله في جمع من يعقل، ويستعمل في غيره قليلاً،

(الذي) هو (الأُلَى).

إذاً (الأُلَى) هذا يقال: في جمع المذكر مطلقاً سواء كان عاقلاً أو غيره، إلا أنه في العاقل

هو الكثير، وفي غيره — غير العاقل — قليل.

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلِئُمُونَ عَلَى الأُلَى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحَدَا الْقُبُلِ

وهنا ذكره مع جمع التصحيح، جَمْعُ الَّذِي الأُلَى، والذين الَّذِينَ مُطْلَقاً مطلقاً يعني و

(الذين) بالياء مطلقاً يعني ملفوظاً بالياء مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، وهذا مراده بالإطلاق

أنه يذكر اللفظ بالياء سواء كان في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر.

وأراد بالإطلاق هنا ما يقابل اللغة الأخرى، ولذلك قال: وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا.
إذاً: فصل بين الرفع وبين الجر والنصب.

الَّذِينَ بَالِيَاءَ مطلقاً في جميع الأحوال، هذا يأتي مبنياً على الفتح.
وَبَعْضُهُمْ: أي بعض العرب، ونُسب لهذيل قيل أو عُقيل.

بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا: يعني لم ينطقه بالياء وإنما نطقه بالواو حالة كونه رافعاً، أو رَفْعًا يَعْنِي: في حال الرفع، إما أَنْ رَفْعًا هذا حال، وإما أنه منصوب بنزع الخافض، يحتمل هذا ويحتمل ذاك، لكن إذا قلنا: رَفْعًا حال -مصدر- الأصل أنه يؤول بمشتق فيقل: رافعاً.
وَبَعْضُهُمْ: مبتدأ، من العرب من يجري (الذين) مجرى جمع المذكر السالم نَطْقًا: الألف هذه للإطلاق، نَطْقًا: الجملة خبر، نَطْقًا: بالواو: الواو جار ومجرور متعلق بقوله: نَطْقًا.
رَفْعًا: هذا حال، نقول: حال من فاعل نطقاً، نطقاً حال كونه رافعاً الذين بالواو.
نَحْنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ ... يَوْمَ التَّحْيِيلِ غَارَةً مِلْحَاحًا

نَحْنُ اللَّذَوْنَ: جاء به في حالة الرفع بالواو، وهل هو حينئذٍ معرب أو أنه مبني؟ على الخلاف الذي ذكرناه في (الذين واللتين)، أنه لم يجر مجرى الجمع الصحيح حينئذٍ بقي على بنائه فيقال: فيه إنه في محل الرفع يأتي بصورة الواو، ويكون مبنياً على الواو، وفي حالتي النصب والجر يأتي بالياء فيكون مبنياً على الياء، هذا المشهور عند النحاة.
وهل هو حينئذٍ معرب أو مبني جاء به على صورة المعرب؟ الثاني -الظاهر-.

قولان للنحاة: قيل: مبني؛ إذ هذا الجمع ليس حقيقياً، هو ليس بجمع حقيقي، لأن الذين جمع الذي، و (الذي) هذا ليس بعلم ولا صفة، ثم (الذين) قيل: هذا يطلق على العقلاء فحسب، هذا الأصل فيه، و (الذي) هو مفردة يطلق على العقلاء وغيرهم، قالوا: ولا يكون المفرد أعم من الجمع، - لا يكون الجمع أخص من المفرد-، حينئذٍ لا يكون جمعاً حقيقياً له، فليس بجمع حقيقي، إذا كان كذلك حينئذٍ لا يعترض على كونه أشبه الحرف وهو مبني للشبه الافتقاري بكونه قد جمع بواو ونون أو ياء ونون؛ لأننا نقول: هذا الجمع ليس حقيقياً، وإذا كان كذلك لا يعتبر ناقضاً لوجه الشبه، وإنما الذي يعتبر ناقضاً لوجه الشبه ويؤثر في كونه مؤثراً، حينئذٍ نقول: هذا هو الجمع الحقيقي، وأما الجمع الذي ليس بحقيقي هذا لا تأثير له، بل يبقى وجه الشبه قوياً.

إذ هذا الجمع ليس حقيقياً حتى يعارض شبه الحرف؛ لاختصاص الذين بالعقلاء، وعموم الذي للعاقل وغيره، ولأن الذي ليس علماً ولا صفة، إذاً جمع (الذي) (بالذين)، وفيه

صورتان: إما أن يقال: (بالذين) مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، وهذا هو اللغة المشهورة وعليها القرآن، وإما أن يقال: في حالة الرفع بالواو (اللدون) جاء اللدون قاموا مثلاً، حينئذ يكون مبنياً على الواو، وإذا جاء بالذين حينئذ يكون مبنياً على الفتحة، وإنما بني على الواو لأنه أشبه جمع التصحيح، نُزِلَ مُنَزَّلَتَهُ، حينئذ نقول: بني على الواو، كذلك في حالي الجر والنصب.

جَمْعُ الَّذِي الْأُتَى، وَالَّذِينَ: بالياء هذا الثاني، مطلقاً في جميع الأحوال بالياء -ملازماً للياء-.

وَبَعْضُهُمْ: بعض العرب كهذيل أو عقيل، من يجري (الذين) مجرى جمع المذكر السالم، فينطقه بالواو حالة كونه رافعاً له، والظاهر من كلام المصنف أنه معرب.

إذاً: يقال: في جمع المذكر (الأُتَى)، وقد يستعمل جمعاً ل (التي) في جمع المؤنث.

ثم قال:

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا

هذا شروع في ذكر الجمع ل (التي)، لما أنهى الجمع للفظ (الذي) وهو مفرد جمعه ب (الأُتَى) و (الذين)، كذلك شرع في بيان ما يجمع به لفظ (التي)، يعني ماذا يقال: في جمع الإناث؟

قال: بِاللَّاتِ و (اللَّاءِ) بدون ياء وبإثبات الياء، وهنا الأصل أن يذكر الياء؛ لأن الياء هي أصل، ب (اللاتي) بالياء، و (اللاتي) بالياء، ثم قد يحذفان، فهذه أربع كلمات.

(بِاللَّاتِ) و (اللَّاتِي) (بالياء)، و (اللاتي) و (اللاتي) بالياء، أربع كلمات ((وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ)) [النساء:15] بالياء، ((وَاللَّاتِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ)) [الطلاق:4] بالياء.

الَّتِي: هذا المبتدأ.

قَدْ جُمِعَا: الألف للإطلاق، (التي) قد جمع (باللاتي) و (اللاتي)، هذا تركيب البيت، (التي) هذا مبتدأ جملة اسمية، قَدْ جُمِعَا الجملة خبر، باللاتي واللاتي.

وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا: وَاللَّاءِ: هذا مبتدأ، وَقَعَا، كَالَّذِينَ، الآن تقرر عندنا أن اللاتي هذا يعبر به عن جمع التي فهو جمع المؤنث، قد يستعمل هذا اللفظ في المذكر لكنه قليل، ولذلك قال: وَاللَّاءِ الذي سبق ذكره في أنه يعبر به عن جمع المؤنث، وَاللَّاتِي وَقَعَا -الألف للإطلاق خبر- في لسان العرب.

كَالَّذِينَ: هذا متعلق بـ (وَقَعَا).

نَزْرًا: أي قليلاً، فهو قليل إذا كان كذلك حينئذٍ لا يكون هو الفصيح، بل الفصيح أن يستعمل (الذين) (الأُلَى) مراداً به جمع الذكور، (واللاء) (واللاتي) بالياء وبحذفهما في جمع المؤنث مطلقاً.

وحينئذٍ استعمال (اللاتي) في موضع (الذين)، نقول: هذا خلاف الأصل، وإن سمع في لسان العرب إلا أنه قليل، ولذلك عبر عنه بـ (نَزْرًا).

أي اللاتي وقع جمعاً لـ (الذي) قليلاً كما وقع (اللاء) جمعاً لـ (التي)، ولذلك قرأ ابن مسعود (واللاتي آلو من نسائهم) يعني والذين آلو من نسائهم، حينئذٍ قرأ باللاتي بدلاً من الذين، والأصل الذين.

يقال: في جمع المذكر الأُلَى مطلقاً عاقلاً كان أو غيره، فصّلنا فيه، فيقال: جاءني الأُلَى فعلوا، جاءني فعل ومفعول به، والأُلَى هذا فاعل، وجملة فعلوا هذه صلة الموصول. الأُلَى هنا استُعْمِلَ في دلالة على جمع الذكور، مراداً به الذكور الجمع، ما الدليل؟ فعلوا الواو؛ لأنه قد يُستعمل في الإناث، لكنه قليل، والأصل فيه استعماله في الذكور، الذي يميّز هذا عن ذاك هو العائد، إن كان مذكراً حينئذٍ (الأُلَى) صار لجماعة الذكور، وإن كان مؤنثاً فحينئذٍ صار الأُلَى في جماعة الإناث.

جاءني الأُلَى فعلوا، وقد يستعمل جمعاً للتي في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في البيت:

وتُبْلَى الأُلَى يُسْتَلْتَمُونَ عَلَى الأُلَى ... تَرَاهُنَّ: أُلَى في الموضعين، قال: الأُلَى يُسْتَلْتَمُونَ: يعني الذين يستلتمون، فجاء بالواو دل على أن (الأُلَى) هنا استُعْمِلَ في جمع الذكور. على الأُلَى تَرَاهُنَّ: تَرَاهُنَّ: أتى بالنون، دل على أن المراد به جماعة الإناث، استُعْمِلَ في محل واحد، وأيهما أصل وأيهما فرع؟ الذكور أصل والإناث فرع.

إذاً (التي) يجمع على الأُلَى واللواتي بإثبات الياء وحذفها، واللواتي ممدوداً ومقصوراً و (اللاء) بالقصر، و (اللاءات) مبنياً على الكسر .. وهذه كلها ليست بجموع وإنما هي أسماء جموع، ليست بجموع حقيقية.

و (الذين) فيما سبق ذكرنا أنه إذا كان بالياء بين على الفتح، وأما على لغة من يجعله بالواو حينئذٍ يكون مبنياً على الواو في حالة الرفع ويكون مبنياً على الياء في حالتي النصب والجر.

ويقال: للمذكر العاقل في الجمع خاص (الذين) مطلقاً في الرفع والنصب والجر، جاءني الذين أكرموا زيدا، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكرموه.

لزم حالة واحدة مع كونه مرفوعاً أو في محل رفع، وفي محل نصب، وفي محل جر، حينئذٍ نقول: هذا شأن المبني.

والأصل فيه أنه يستعمل للعاقل، وقد ينزل غير العاقل منزلة العاقل فيستعمل فيه (الذين) كذلك، يعني العاقل في نفسه، وقد يكون منزلاً منزلة العاقل، قال: تعالى: ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ)) [الأعراف:194] نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل، ولذا أعاد الضمير عليها ضمير العقلاء في قوله بعد: ((أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا)) [الأعراف:195].

وبعض العرب يقول: (الدون)، هذه لغة طيء وهذيل وعقيل على الشك في الرفع، و (الذين) في النصب والجر.

نَحْنُ اللَّذَوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَ ... يَوْمَ التُّخَيْلِ غَارَةً مَلْحَاحًا

نَحْنُ: هذا ضمير منفصل مبتدأ.

وَاللَّذَوْنَ: اسم موصول خبر المبتدأ مبني على الواو في محل رفع.

ويقال: في جمع المؤنث اللاتِ وَاللَاءِ بحذف الياء فتقول: جاءني اللات فعلم، فعلمن تعيد الضمير هنا بالإنثاء، واللاء فعلمن، ويجوز إثبات الياء، بل العكس، إثبات الياء هو الأصل ويجوز حذفها فهي أربع لغات: اللاتي واللاتي، وقد ورد اللاء بمعنى الذين: فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورَا

اللَاءِ يعني الذين، قد مهدوا الحجورا، وكما قرأ ابن مسعود فيما ذكرناه سابقاً.

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ ... وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طِيٍّ شَهْرٌ

وَكَالَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتٌ ... وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتٌ

هذا شروع في الموصول المشترك، قلنا: الموصول على نوعين: موصول خاص، يعني ألفاظ خاصة تستعمل في مراداتها الخاصة التي وضعت لها في لسان العرب، المفرد للمفرد والمثنى للمثنى، والجمع للجمع، ولا يعبر عن المفرد بالجمع ولا عن الجمع بالمفرد، ولا عن المثنى بالمفرد ولا بالجمع، كل منهما يلزم حالته التي وضع لها في لسان العرب.

وكذلك المؤنث والمذكر، وهذه قلنا: ثمانية على المشهور تزيد أو تنقص.

والنوع الثاني مشتركة: بمعنى أن اللفظ واحد ينطق به مرة واحدة (من)، ولكن من جهة المعنى قد يستعمل في المذكر المفرد وقد يستعمل في المذكر المثنى، وقد يستعمل في المذكر الجمع، أو المؤنث في الجميع مفرداً أو مثنى أو جمعاً، اللفظ واحد، هذا يعبر عنه بأنه موصول مشترك، ليس خاصاً بواحدة، فتقول: جاءني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قاموا، ومن قمن .. اللفظ واحد وحينئذ تنظر إلى العائد هو الذي يفسر هل هذا مفرد أو مثنى أو جمع.

وهذه ستة ألفاظ: {من، وما، وأل، وذو - عند طيء خاصة- وأل، وأي} .. ستة.

وأما ذات وذوات هذه فرع ذو، تابعة لها.

إذاً: وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُساوي مَا ذُكِرَ.

من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً بلفظ واحد، وهو ألفاظ ستة: (من، وما، وأل، وذو، وذا، وأي)، هذه ستة.

سيشرحها الناظم واحدة تلو الأخرى.

وَمَنْ: هذه الأول، مَنْ وَمَا وَأَلْ تُساوي مَا ذُكِرَ: تساوي الذي ذكر، المراد بالمساواة هنا: أي تساوي كلاً مما ذكر سابقاً، أي تستعمل فيما يستعمل فيه كل ما ذكر.

تُساوي مَا ذُكِرَ، ما الذي ذكر؟

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي ..

جَمْعُ الَّذِي الْأُنْثَى الْمُطْلَقَا ... الخ

هذه الألفاظ المذكورة الآن: مَنْ وَمَا وَأَلْ، تُساوي الذي ذكر سابقاً من الموصولات، في كونه يستعمل في جميع ما مضى، مساوية لها مطلقاً بلا تفصيل، فيستعمل اللفظ الواحد مراداً به كل ما ذكر -السابق- المفرد والمثنى والجمع، لا تفصيل بينها، لا نقول: هذا للمفرد المذكر، والتي للمفردة المؤنثة، والألى .. وكذا إلى آخره، هذه كلها التفصيلات لا تأتي هنا، وإنما هو لفظ واحد يعبر به عن الجميع.

أولها: مَنْ، قال::

وَمَنْ: ومن هذه الأصل فيها أنها تكون للعاقل، تستعمل في العاقل بكثرة، وفي غيره بقلّة، يعني قد تستعمل في غير العاقل لكنه قليل، وبعضهم يعبر أيضاً كما ذكرنا سابقاً: عاقل بدلاً منه يقول: عالم ((وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ)) [الرعد: 43].

إذاً: الأصل في (من) أنها تستعمل للعاقل، أو إن شئت قل للعالم، وقد تخرج عنه لغيره، لكن لا تخرج عنه لغيره إلا لقرينة، إلا لسبب، إلا لموجب، إلا لمعنى بلاغي، لا بد من

هذا.

وذكر ابن هشام أنها تخرج عن العاقل إلى غيره في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن يقتزن غير العاقل مع من يعقل في عموم فُصِّلَ بـ (من) الجارة ((فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ)) [النور: 45] ((وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ)) [النور: 45] هذا عموم، دابة تطلق على من يعقل ومن لا يعقل، ثم جاء التفصيل -تفصيل هذا العموم- بـ (من) الجارة .. فمنهم، ومنهم، ومنهم.

قال: ((مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)) [النور: 45] هذا قطعاً أنه غير عاقل، ((وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ)) [النور: 45] هذا فيه عاقل وفيه غير عاقل، أليس كذلك؟ إذاً هذا استعملت (من) هنا في غير العاقل لوجود قرينة، هذه القرينة ما هي؟ جمع بينهما -بين العاقل وغير العاقل- في لفظ واحد، ثم جاء هذا العموم مفصلاً في مثل هذا التراكيب، يعبر بـ (من)، إذا صار اختلاط بين العاقل وغير العاقل يعبر بـ (من). إذاً: أن يقتزن غير العاقل مع من يعقل، في عموم فُصِّلَ بـ (من) الجارة، نحو قوله تعالى: ((فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)) [النور: 45] هذا فصل ماذا؟ ((وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ)) [النور: 45] هذا العموم.

الموضع الثاني: أن ينزل منزلته، بمعنى أنه يشبه غير العاقل بالعاقل، إذا شبه به حينئذٍ أخذ حكمه، فاستعمل فيه اللفظ على جهة المجاز، وذكرنا الآية السابقة التي هي ((مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ)) [الأحقاف: 5] المراد بها الأصنام.

الموضع الثالث: الذي يستعمل (من) وهي للعاقل في غيره: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه (من) نحو: ((كَمَنْ لَا يَخْلُقُ)) [النحل: 17] لشموله للآدميين والملائكة والأصنام، ((أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ)) [الحج: 18] اجتمع معهما وهذا التفريق بينه وبين السابق فيه تدقيق.

هذا (من)، إذاً الأصل في (من) أنها تستعمل للعاقل، وقد تخرج عنه في ثلاث مسائل، وقد يزداد عليها عند البيانين، فحينئذٍ إذا استعملت مراداً بها المفرد والمثنى والجمع الذي يميز هذا عن ذاك هو المرجع -العائد- إذا قلت: جاء من قام، يعني جاء الذي قام، جاء من قامت (هي)، جاء من قاما، هذا بالثنائية، يعني مذكر، جاء من قامتا (بالتأنيث)، جاء من قاموا، من قمن .. نقول: هذه كلها فسرت (من) بالضمير الذي يرجع إليه وعرفنا أن المراد بها إما مذكر وإما مؤنث، إما مفرد وإما مثنى، وإما جمعاً.

وَ (مَا) أَيْضاً الْأَصْلُ فِيهَا أَنَّمَا تَسْتَعْمَلُ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ عَكْسَ (مَنْ)، وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي الْعَاقِلِ قَلِيلاً، وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ ثَلَاثَةَ مَوَاضِعَ لَهَا:

الأول: أَنْ يَخْتَلِطَ لَهُ مَعَ الْعَقْلِ، أَنْ يَحْصُلَ اخْتِلَاطُ الْعَاقِلِ وَغَيْرِ الْعَاقِلِ، حِينَئِذٍ لَهُ أَنْ يَعْبُرَ بِ (مَا)، انْظُرْ فِي الْمَوَاضِعِ السَّابِقَةِ اخْتِلَاطَ الْعَاقِلِ بِغَيْرِ عَاقِلٍ وَقَدْ يَعْبُرُ بِ (مَنْ).
إِذَا الْمَسْأَلَةُ تَرْجِعُ إِلَى الْقَرِينَةِ وَإِلَى مَا أَرَادَهُ الْمُتَكَلِّمُ، قَدْ يَغْلِبُ هَذَا الشَّيْءُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ، وَهَذِهِ كُلُّهَا قَدْ لَا يَقَالُ فِيهَا بَأَنَّ لَهَا ضَوَابِطَ مَعِينَةً مَطْرُودَةٌ لَا يَخْرُجُ عَنْهَا، وَإِنَّمَا السِّيَاقُ، وَهَذَا الَّذِي يَحْكُمُ هَذِهِ الْمَسَائِلَ.

أَنْ يَخْتَلِطَ الْعَاقِلُ مَعَ غَيْرِ الْعَاقِلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ((يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)) [الجمعة: 1] فَإِنْ (مَا) يَتَنَاوَلُ مَا فِيهِمَا مِنْ إِنْسٍ وَمَلَكٍ وَجَنٍّ وَحَيَوَانٍ وَجَمَادٍ، بِدَلِيلِ ((وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ)) [الإسراء: 44].

والموضع الثاني: أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ مَبْهَمًا عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، كَقَوْلِكَ -وَقَدْ رَأَيْتَ شَبَحًا مِنْ بَعِيدٍ-: انْظُرْ (مَا) ظَهَرَ لِي، عَبَرْتُ بِ (مَا) عَنْ شَيْءٍ مَبْهَمٍ، إِذَا أَجْهَمَ عَلَيْكَ الشَّيْءُ وَلَا تَدْرِي هَلْ هُوَ عَاقِلٌ أَوْ غَيْرُ عَاقِلٍ تَأْتِي بِ (مَا)، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، -الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ غَيْرُ عَاقِلَةٍ- ثُمَّ إِذَا تَبَيَّنَ لَكَ حِينَئِذٍ تَحْكُمُ عَلَيْهَا بِالْعَاقِلِ.

والموضع الثالث: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ صِفَاتٍ مِنْ يَعْقِلُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ((فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ)) [النساء: 3] (مَا) هَذَا عَاقِلٌ -مَرْأَةٌ- هُنَا عَبَرُ بِ (مَا) وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنَّمَا لِغَيْرِ الْعَاقِلِ، هَلْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ عَاقِلَةً؟ لَا، إِنَّمَا الْمُرَادُ الصِّفَاتُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَيْهَا (مَا)، لِأَنَّ الْأَمْرَ هُنَا تَعَلُّقٌ بِالنِّكَاحِ ((فَأَنكِحُوا)) وَالنِّكَاحُ إِنَّمَا يَنْظُرُ فِيهِ إِلَى الصِّفَاتِ، وَلِذَلِكَ جِيءَ بِ (مَا).

إِذَا الْأَصْلُ فِي (مَا) أَنَّمَا لِلْعَاقِلِ، وَقَدْ تَخْرُجُ عَنْهُ لِقَرِينَةٍ وَمَعْنًى يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، فَحِينَئِذٍ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَحِينَئِذٍ يَعْبُرُ بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ عَنِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ الْمُؤَنَّثِ، وَعَنِ الْمُثَنَّى الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَعَنِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، فَيَقَالُ: أَعْجَبَنِي مَا رَكِبَ، يَعْنِي الَّذِي رَكِبَ، وَمَا رَكِبْتَ -دَابَّةٌ- وَمَا رَكَبَا، وَمَا رَكِبْتَا، وَمَا رَكَبُوا، وَمَا رَكَبْنَ .. إِلَى آخِرِهِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ: هَذِهِ أَلْفَاظٌ هِيَ مُتَّحِدَةٌ فِي اللَّفْظِ، لَكِنِّهَا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى مُفْتَرَقَةٌ، وَلِذَلِكَ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى (مَنْ) -وَهِيَ فِي اللَّفْظِ وَاحِدَةٌ- قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَرَاعَى فِيهِ الْمَعْنَى وَقَدْ يَرَاعَى فِيهِ اللَّفْظُ، إِلَّا أَنْ اعْتَبَارَ اللَّفْظُ أَكْثَرَ مِنْ اعْتِبَارِ الْمَعْنَى -هَذَا فِي الْقُرْآنِ- عَوْدَ الضَّمِيرِ عَلَى (مَنْ) فَقَدْ يَرَادُ بِهَا غَيْرُ لَفْظِهَا، أَمَّا لَفْظُهَا فَهُوَ مَفْرُودٌ مَذْكُورٌ، قَدْ تَصَدَّقَ عَلَى الْمَفْرُودِ

المذكر، حينئذٍ لا إشكال، عود الضمير على المعنى أو على اللفظ واحد، لو قال:
جاءني من قام -وهو عاد الضمير على اللفظ وعلى المعنى- لا يصح هنا التغير، لماذا؟
لأن اللفظ مفرد مذكر (من)، والمعنى الذي صدقت عليه (من) مفرد مذكر، أما إذا
اختلفا حينئذٍ إما أن يعيد الضمير على اللفظ، وإما أن يعيد الضمير على المعنى.
وكلامها جائز

((وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)) [الأنعام: 25]، ((وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ))
[يونس: 42] جاء في القرآن هذا وذاك.

((مِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ)) [الأنعام: 25] أعاده إلى اللفظ، ((وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ))
[يونس: 42] أعاده إلى المعنى؛ هذا جائز وهذا جائز، إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، هكذا
عند البيانين.

وَأَلْ: (أل) هذه تستعمل للعاقل وغير العاقل، (أل) وما بعدها كلها تستعمل للعاقل
وغير العاقل، وإنما يستثنى (من) و (ما) فحسب، (من) للعاقل والأصل فيها وقد تخرج
عنه، و (ما) لغير العاقل وهذا هو الأصل فيها.

وأما ((أل)، وذو، وذا، وأي) فهذه كلها تستعمل للعاقل وغير العاقل.
وهذه (أل) - كما سبق - (أل) موصولة، وهي اسم على الصحيح، والجمهور على هذا،
وأنها من خصائص الاسم، وهي داخلة في قوله: و (أل) بالجرِّ والتَّنوينِ والتَّبدَأِ وَأَلْ،
(أل) هذه قلنا: تشمل المَعْرِفَةَ والزائدة والموصولة، والموصولة هي التي وصلنا إليها الآن،
حينئذٍ (أل) هذه هل هي اسم أو حرف؟ فيها قولان:

القول الصحيح: أنها اسم، بدليل عود الضمير إليها، والضمير لا يعود إلا على الأسماء
(قد أفلح المتقي ربه) رجع الضمير إلى (أل)، فدل على أنه اسم.

الجمهور: أن (أل) الموصولة تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وقيل: موصول
حرفي، وقيل: حرف تعريف، كلاهما حرف إلا أن بعضهم يرى أنها حرف تعريف
وبعضهم يرى أنها موصولٌ حرفي، ورُدَّ بعود الضمير عليها بقوله: (قد أفلح المتقي ربه)،
وبأنها لا تؤوّل بمصدر، من قال بأنها حرف مصدري هي لا تؤوّل بمصدر؛ لأن الحرف
المصدري ضابطه: كل حرف أول مع ما بعده بمصدر كما عرفنا، وهذه لا تؤوّل بمصدر
-الضارب ماذا تقول؟ ليس فيه تأويل- وبأنها لا تؤوّل بمصدر، والثاني بدخولها على
الفعل، يعني الدليل الثاني: بدخولها على الفعل.

هل دخلت على الفعل؟ نعم، دخولها على الفعل يدل على أنها في الأصل لا تدخل إلا على الأفعال، هذا هو الأصل فيها كما بيناه، أن (أل) الموصولية الأصل فيها أنها لا توصل إلا بجملة فعلية، ولكن لما كان ظاهرها موافقاً لظاهر (أل) التعريف وتلك حرف وهذه اسم، حينئذٍ قبح أن تدخل على غير الاسم، فلما قبح دخولها على غير الاسم روعي لها الحقان، حق الموصولية وأنه لا يليها إلا فعل، وحق موافقة (أل) التعريف التي تدخل على الاسم، فدخلت على ما هو في اللفظ اسم، وفي المعنى فعل، وهو الصفة الصريحة كما سيأتي.

إذاً: نقول الجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى (الذي) وفروعه، يعني جاء الضارب زيداً، جاءت الضاربة زيداً، جاء الضاربان، جاء الضاربتان، جاء الضاربون .. كل هذه نقول: (أل) موصولية ودخلت على صفة صريحة، وهذه جاءت بمعنى (الذي) وفروع (الذي).

ومحل الخلاف حيث لا عهد، أي: في الخارج وإلا فهي حرف تعريف اتفاقاً، جاء محسن فأكرمت المحسن، محسن: اسم فاعل، هو صفة صريحة، جاء محسن فأكرمت المحسن، هل (أل) هنا حرف تعريف أم أنها موصولية؟ محل وفاق أن هذه مواضع ليست محل الخلاف، إنما (أل) تكون موصولة حيث لا عهد، أما إذا كان ثم عهد فحينئذٍ صارت حرف تعريف محل وفاق، فمثل هذا المثل جاء محسن فأكرمت المحسن، نقول: هذه (أل) حرف تعريف وليست موصولية، وإن تلاها اسم فاعل، لماذا؟ لوجود العهد الذي طرأ عليها، ولذلك قالوا: محل الخلاف حيث لا عهد، يعني في الخارج وإلا فهي حرف تعريف اتفاقاً، نحو: جاء محسن فأكرمت المحسن قاله: الرضي-الرضي شرح الكافي، وهو من أجود شروح الكافية-.

إذاً الألف واللام نقول: هذه اسم موصول على الصحيح، وأيضاً نقول: هي للعاقل ولغير العاقل، وأيضاً نقول: من قال بأنها حرف موصولي قول فاسد -باطل-؛ لأنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، من قال: إنها حرف تعريف مطلقاً قلنا: الضمير قد عاد إليها، ولا يعود إلا على أسماء.

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ، وَهَكَذَا: هكذا مثل ذا الماضي، وهو مساواة من، وما، وأل لما ذكر في كونها بلفظ واحد تستعمل في المفرد والمثنى، والجمع المذكر والمؤنث ذو لكن عِنْدَ طَيِّءٍ خاصة ليس مطلقاً عِنْدَ طَيِّءٍ خاصة شَهْرٌ.

وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٌ: ذو مبتدأ قصد لفظه.

شَهْرٌ: يعني شهر بهذا الذي ذكر، شَهْرٌ هذه الجملة خبر.

عِنْدَ طَيِّءٍ: متعلق به.

وَهَكَذَا: هذا حال من الضمير في شهر.

إذاً التقدير: وذو شهر عند طيء حال كونه هاء، مثل (من)، (وما)، (وأل)، في كونه يستعمل بلفظ واحد ذو مراداً به المذكر المفرد والمؤنث المفرد، والمثنى بنوعيه، والجمع بنوعيه المذكر والمؤنث.

نقول: جاء ذو قام، وجاء ذو قامت، جاء ذو قاما، وجاء ذو قمن، وجاء ذو قاموا .. إلى آخره.

مثل (من)، (وما)، واللفظ واحد وهو مبني عندهم على السكون وليس على الواو. وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طِيٍّ شَهْرٌ: ولغة طِيٍّ خاصة استعمال ذو موصولة، ولذلك احترز عنها ابن مالك هناك في باب الأسماء الستة. قال: :: مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا.

قلنا: احترازاً عن ذو الطائية؛ فإنها موصولة، والغالب الأشهر عندهم أنها مبنية على السكون وقد تعرب، وإذا أعربت صارت ملحقة بالأسماء الستة، مثلها، الحكم واحد. فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا: (من) حرف جر، و (ذو) جاء بالواو، فلو كانت معرفة لجاءت بالياء، لقليل: من (ذي)، فدل على أن (ذو) عند (طِيٍّ) مبنية على السكون، وليست مبنية على الضم، وتستعمل للعاقل وغيره، وأشهر لغات فيها أنها تكون بلفظ واحد.

والمشهور إفرادها وتذكيرها وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتْ وَذُو طَوَيْتُ، يعني الذي حفرتة والذي طويته، وقد تؤنث وتثنى وتجمع، ونازع في ذلك ابن مالك رحمه الله تعالى، وسمع من كلامهم لا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ، لا والذي في السماء عرشه، فدل على أن (ذو) هذه موصولة عندهم، فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن، ولذلك: فَحَسْبِي مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا. وَكَأَلَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتُ: هذا استثناء، كَأَلَّتِي لَدَيْهِمْ ذَاتُ. كَأَلَّتِي: هذا خبر مقدم، ذَاتُ: هذا مبتدأ مؤخر، يعني وَذَاتُ لَدَيْهِمْ -لدى طِيٍّ- على جهة الخصوص دون غيرهم.

أَيْضاً: آض يبيض أيضاً -رجوعاً لما سبق من استثناء بعض الأحكام بلغة طيء- كَأَلَّتِي، يعني تستعمل للمفردة المؤنثة، يعني طِيٍّ يقولون: جاءت التي قامت، ويقولون كذلك: جاءت ذات قامت (ذات قامت) بدلاً من التي.

وَكَأَلَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ -عند طِيٍّ- ذَاتُ، ذاتٌ مثلها، وَمَوْضِعُ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ: يعني

تجمع (ذات) على (ذوات)، فيقال: في جمع الإناث (ذوات)، ويقال: في المفردة المؤنثة (ذات) بالبناء على الضم.

(ذات) قيل أصلها (ذو)، قلبت الواو ألفاً فقليل: (ذا) وألحق بها تاء التأنيث، وقيل: بل هي صيغة مستقلة وفيها لغات، البناء على الضم (ذاتُ)، إعراب (ذات) (وذوات) بمعنى صاحبة أوصاحبات، يعني ومع التنوين لعدم الإضافة، وإعراب (ذات) إعراب جمع المؤنث السالم، يعني إما تكون مضمومة ضمة بنا (ذاتُ)، وإما أنها كصاحبة تعرب بحركات مع التنوين، أو أنها تُعرب جمع المؤنث السالم، يعني ترفع بالضممة وتنصب وتجر بالكسرة.

وَكَاَلَتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتٌ ... وَمَوْضِعَ اللَّائِي أَتَى ذَوَاتُ

قال هنا: وأما (ذات) فالفصيح فيها للمفردة أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً مثل: (ذواتُ)، لكن هذ في الجمع.

ومنهم من يُعربها إعراب مسلمات فيرفعها بالضممة وينصبها ويجرها بالكسرة، حكى: بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ، بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، يعني بالفضل (الذي) - أتى بـ (ذو) في مقابلة (الذي) - بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمِكُمُ اللَّهُ بِهِ، وحكى إعرابها كجمع المؤنث السالم، وحكى تشبيه (ذو) (وذات) وجمعهما فيقال: في الرفع (ذوا)، و (ذواتا)، و (ذووا)، و (ذوات)، وفي النصب والجر (ذوي)، و (ذوايَ) و (ذوي) بكسر الباء مع الباء.

إذاً عند طَيِّءٍ يستعملون (ذو) موضع (الذي) للمفرد المذكر، ويستعملون (ذات) بالبناء على الضم المشهور عندهم موضع (التي) للمفردة المؤنثة، وَمَوْضِعَ اللَّائِي الذي هو جمع المؤنث السالم يستعملون بدلها (ذواتُ) بالضم كذلك.

ثم قال: رحمه الله:

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

هذا العنوان الخامس {من، وما، وأل، وذو}، أربعة، هذا الخامس وهو (ذا) الإشارية. ذَا: بِدَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ هذا الأصل فيها، الأصل في (ذا) أنها اسم إشارة لمفرد، كما سبق معنا: بِدَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ، أصل (ذا) الموصولة هي المشار بما جردت من معنى الإشارة، جرد هذا اللفظ من معنى الإشارة، واستعمل اسماً بالشرطين اللذين ذكرهما

الناظم، وهما أنه لا بد من أن تقع بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين، تسبقها (من) أو (ما)، (ما) متفق عليه، و (من) على الصحيح، ثم يشترط الشرط الثاني: ألا تكون ملغاة، فإن ألغيت حينئذٍ رجعت إلى أصلها.

وَمِثْلُ مَا: الموصولة فيما تقدم، في كونها تكون بلفظ واحد للمفرد المذكر والمفردة المؤنثة والمثنى بنوعيه والجمع بنوعيه، لفظ واحد يطلق ويستعمل فيما ذكرناه سابقاً.

وَمِثْلُ مَاذَا: أين المبتدأ وأين الخبر؟ (ذا) مثل (ما) — هذا الأصل — (ذا) قصد لفظه، (مِثْلُ مَا) نقول هذا خبر مقدم.

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ: (بعد) في موضع الحال من (ذا)، حالة كونه بعد مَا اسْتِفْهَامٍ يعني: من إطلاق الدال على المدلول ما استفهام مضاف ومضاف إليه.

حينئذٍ يشترط في (ذا) التي تكون موصولة أن تقع بعد (ما) الاستفهامية فيقال: ماذا صنعت، وقعت بعد (ما)، صنعت هذا ليس مفرداً حتى يقال: بأن (ذا) اسم إشارة، وهذا محل وفاق عند البصريين.

أو بعد (من) — على الأصح — أو (من) يعني: أو بعد (من) الاستفهامية على الأصح، فتقول: من ذا عندك، من الذي عندك؟ ماذا صنعت؟ ما الذي صنعت؟

حينئذٍ استعملت (ذا) موضع (ما) ما الذي صنعت؟ ما الذي صنعتما؟ ما الذي صنعت؟ ما الذي صنعتن؟ كلها استعملت باختلاف المراجع والمرجع واحد وهو ذا.

إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ، إِذَا لَمْ تُلْغَ (ذا) في الكلام، إِذَا (ذا) تستعمل موصولة بشرطين اللذين ذكرهما المصنف، وهو أن تكون بعد (ما) الاستفهامية، أما (من) فهذه محل نزاع.

قال: أبو حيان: ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما)، وأما بعد (من) فخالف قوم؛ لأن من تخص من يعقل، فليس فيها إبهام كما في (ما)، يعني (ما) هذه مبهمة؛ لأنها في الأصل لغير العاقل ففيها إبهام، وأما (من) فالأصل أنها للعاقل فليس فيها إبهام.

وإنما صارت بالرد للاستفهام في غاية الإبهام فأخرجت (ذا) من التخصيص إلى الإبهام وجذبتها إلى معناها ولا كذلك من لتخصيصها.

يعني استطاعت (ذا) أن تخرج (ما) لكونها مبهمة أخرجتها عن دلالتها للاستفهام إلى دلالتها على الموصولية، وليس كذلك الشأن في (من) الاستفهامية، لم تستطع (ذا) أن تجذبها إلى معنى الموصولية، لكن الجمهور على أن (من) مثل (ما) الاستفهامية، حينئذٍ إذا وقعت بعدها (ذا) فهي اسم موصول.

إِذَا لَمْ تُلْعَ فِي الْكَلَامِ نَقُولُ: إِذَا بِشَرْطَيْنِ أَنْ تَكُونَ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ بِ (مَا) أَوْ (مَنْ) نَحْوِ ((يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ)) [البقرة: 215] مَا الَّذِي يَنْفِقُونَهُ؟ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ كَمَا هِيَ، وَ (ذَا) اسْمٌ مُوصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي)، (وَيُنْفِقُونَ) هَذِهِ جُمْلَةٌ الصَّلَةُ التَّقْدِيرُ مَا الَّذِي يَنْفِقُونَهُ؟ وَمِثْلُهَا قَدْ قُلْتُمْهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَلْغَاةٍ، وَالْمُرَادُ بِالْإِلْغَاءِ أَنْ تَرْكَبَ مَعَ (مَا) فَتَصِيرَ اسْمًا وَاحِدًا، إِذَا أَضِيفَ اسْمٌ إِلَى اسْمٍ، يَعْنِي نَسَبَ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ إِذَا قَصِدَا بِجَعْلِ الْإِضَافَةِ أَتَمًّا اسْمًا وَاحِدًا فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ حِينَئِذٍ صَارَتْ مَلْغَاةٌ، وَالشَّرْطُ فِي كَوْنِهَا مُوصُولَةٌ - الْكَلَامُ فِي (ذَا) - فِي كَوْنِهَا مُوصُولَةٌ أَنْ يَقْصِدَ بِ (مَا) أَوْ (مَنْ) أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ عَلَى أَصْلِهَا، وَ (ذَا) بِمَعْنَى (الَّذِي) أَوْ (الَّتِي)، فَإِنْ قَصِدَ تَرْكِيبَ اللَّفْظَيْنِ لِيَجْعَلَ اسْمًا وَاحِدًا صَارَتْ مَلْغِيَّةٌ، مَاذَا عِنْدَكَ؟ (مَاذَا) كُلُّهَا اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ وَلَيْسَتْ مَرْكَبَةٌ مِنْ (مَا) وَ (ذَا) لَا، صَارَتْ كُلُّهَا اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ، إِذَا قَدَرْتَ أَنَّهَا كُلُّهَا اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ صَارَتْ مَلْغَاةٌ، فَحِينَئِذٍ صَارَتْ (مَاذَا) مِثْلَ زَيْدٍ، مَرْكَبَةٌ (مَاذَا) مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، وَزَيْدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، فَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْمُبْتَدَأُ وَجُمْلَةٌ صَنَعْتَ خَيْرٌ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَأَنْ جَعَلْتَ (مَا) مُسْتَقْلَةً وَهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ وَ (ذَا) نَوَيْتَ بِهَا أَنَّهَا مُوصُولِيَّةٌ، حِينَئِذٍ صَحَّ التَّرْكِيبُ لَكُونِهَا غَيْرَ مَلْغَاةٍ وَوُقُوعُهَا بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ.

إِذَا الْمُرَادُ بِالْغَائِثِ هَذَا الْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّحَاةِ: أَنْ تَرْكَبَ مَعَ (مَا) أَوْ (مَنْ) فَتَصِيرَ اسْمًا وَاحِدًا مُسْتِفْهَمًا بِهِ، مَنْ ذَا عِنْدَكَ؟ مَنْ الَّذِي عِنْدَكَ؟ هَذَا صَارَتْ مُوصُولِيَّةٌ، مَاذَا عِنْدَكَ؟ (مَاذَا) كُلُّهَا مُبْتَدَأٌ، وَعِنْدَكَ خَيْرٌ، أَمَا مَاذَا صَنَعْتَ؟ (مَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ، وَ (ذَا) اسْمٌ مُوصُولٌ بِمَعْنَى الَّذِي فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَيْرٌ (مَا) مُبْتَدَأٌ وَ (ذَا) خَيْرٌ، إِذَا مُنْفَصِلَتَانِ، وَ (صَنَعْتَ) هَذِهِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ، وَأَمَّا إِذَا رَكِبَتْهَا كُلُّهَا صَارَتْ (مَاذَا) مُبْتَدَأٌ، وَ (صَنَعْتَ) خَيْرٌ.

إِذَا الْمُرَادُ بِالْإِلْغَاءِ هُنَا أَنْ تَرْكَبَ مَعَ (مَا) - يَعْنِي (ذَا) - أَوْ (مَنْ) فَتَصِيرَ اسْمًا وَاحِدًا مُسْتِفْهَمًا بِهِ، أَوْ (مَا) اسْمًا وَاحِدًا مُوصُولًا، هَذَا وَجْهٌ ذَكَرَهُ الْبَعْضُ لَكِنَّهُ مُنْكَرٌ عِنْدَ الْكَثِيرِ، قُلْنَا: التَّرْكِيبُ إِذَا قَصِدَتْ أَتَمًّا اسْمًا وَاحِدًا مَاذَا تَقْصِدُ بِهِمَا؟ اسْتِفْهَامٌ، هَذَا الْمَشْهُورُ، بَعْضُهُمْ يَرَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِلْغَاءِ أَنْ تَجْعَلَ (مَا) وَ (ذَا) كَلِمَةً وَاحِدَةً لَكِنْ مُرَادًا بِهَا الْمَوْصُولِيَّةُ كَأَنَّ (مَاذَا) صَارَتْ اسْمًا مُوصُولًا، لَكِنْ هَذَا مُنْكَرٌ عِنْدَ الْكَثِيرِ لَكِنْ يَقَالُ: فِي بَابِ الْإِلْغَاءِ، أَوْ نَكْرَةٌ مُوصُوفَةٌ كَذَلِكَ فِيهِ كَلَامٌ، فَصُورُ التَّرْكِيبِ ثَلَاثَةٌ: تَرْكَبَ (مَا) مَعَ (ذَا) وَتَصِيرَ اسْمًا وَاحِدًا مُسْتِفْهَمًا بِهِ.

تَرْكَبَ (مَا) مَعَ (ذَا) وَتَصِيرَ اسْمًا مُوصُولًا كُلُّهَا اسْمٌ مُوصُولٌ.

تَرْكَبَ (مَا) مَعَ (ذَا) وَتَصِيرَ نَكْرَةً مُوصُوفَةً بِ (ذَا) كِلَاهُمَا مَرْكَبٌ.

هذا التركيب ثلاثة أنواع، ويقال: له الإلغاء الحكمي ليس الإلغاء الحقيقي، والإلغاء الحقيقي جعل (ذا) زائدة و (ما) استفهامية، ماذا عندك؟ إذا أردت إلغاءها حقيقة، حينئذ لا تجعل لها معنى، وإذا لم تجعل لها معنى حينئذ تحكم عليها بأنها زائدة، ف (ما) اسم استفهام مبتدأ و (ذا) اسم زائد إذاً لا محل له من الإعراب، و (عندك) يكون هو الخبر، هذا هو الإلغاء الحقيقي، أن تجعل (ذا) زائدة و (ما) تكون مبتدأ وما بعد (ذا) يكون خبراً، هذا هو الإلغاء الحقيقي.

والإلغاء الحقيقي: جعل (ذا) زائدة و (ما) استفهامية على رأي الناظم تبعاً للكوفيين المجوزين زيادة الأسماء وقالوا: وذلك المجموع الجعول اسماً واحداً مستفهماً به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو: أقول ماذا؟ صح أن يكون في محل نصب للقول الملفوظ به -هذا قول-، وأجاز الكوفيون وقوع (ذا) موصولة، وإن لم يتقدم عليها استفهام (ذا)، كل أسماء الإشارة عند الكوفيين يجوز جعلها أسماء موصولة كلها بلا استثناء، ولا يشترطون أن يتقدم عليها استفهام لا (ما) ولا (من). أجاز الكوفيون وقوع (ذا) موصولة، وإن لم يتقدم عليها استفهام كقوله: نَجَوْتُ وهذا تحمليْن طَلِيقٌ، يعني والذي تحمليْن طليق، استدلو بهذا البيت على أن (هذا) اسم موصول بمعنى (الذي)، هل تقدمه شيء؟ نَجَوْتُ وهذا تحمليْن طَلِيقٌ، وهذا تحمليْن يعني: والذي تحمليْنه، فدل على أن هذا اسم موصول ولم يتقدمها استفهام، إذاً لا يشترط تقدم الاستفهام كما هو مذهب البصريين.

وأجيب بأن تحمليْن: حالاً أو خبراً، وطلق: خبر ثاني، بل أجاب ابن هشام أحسن من هذا: وهذا مبتدأ وطلق خبر، وتحمليْن هذا يكون حال.

إذاً: طليق هذا هو خبر المبتدأ، وعند الكوفيين أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات، وخرجوا عليه ((وَمَا تِلْكَ بَيِّمِينَكَ)) [طه:17] وأجيب بأن يمينك حال من الإشارة، وخرجوا عليه أيضاً ((هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجِجُكُمْ)) [آل عمران:66] أي: الذين حاججتهم.

على كل الصواب أنه لا يستثنى من أسماء الإشارة إلا (ذا) فحسب، هي التي تأتي اسماً موصولاً؛ لأن الأصل أن كل معنى ينفرد عن الآخر، باب أسماء الإشارة منفصل كلياً عن باب الموصولات، فإذا استعمل أحدهما في الآخر حينئذ يكون هذا استثناء ولا يكون للباب كله، وإذا جوز الباب كله حينئذ اتحدا، صار ما الفرق بين هذا وذاك؟ وما الفرق بين أن يضع العرب الذي والتي، ثم يستعمل اسم الإشارة في موضعين؟ نقول: هذا

مخالف للأصول التي ينطلق منها النحاة.

إِذَا: وَمِثْلُ مَا: الموصولة في ما تقدم (ذا).

بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ: أو بعد (من) الاستفهامية على الصحيح، هذا الشرط الأول.

إِذَا لَمْ تُلْغَ: وقلنا: الإلغاء نوعان: إلغاء حكمي وهو تركبها في ثلاث صور، وإلغاء حقيقي، والإلغاء الحقيقي أن تجعل (ذا) زائدة غير مركبة، والإلغاء الحكمي هذا أن تجعل مركبة إما استفهاماً وإما موصولاً وإما نكرة موصوفة.

ويظهر أثر الإلغاءين - هكذا قال: الصبان، يعني ما الفرق بين الإلغاء الحكمي والحقيقي؟ ما الأثر؟ هو ليس فيه أثر إلا في الكتابة فحسب، وعلى القديم - يظهر أثر الإلغاءين في نحو: سألته عن ماذا؟ فتثبت الألف مع الجار على تقدير الإلغاء الحكمي، وتحذف معه على تقدير الحقيقي. يظهر أثر الإلغاءين في نحو: سألته عن ماذا؟ ماذا - الألف هذه - إذا كان إلغاءً حكماً حينئذٍ تثبت الألف - تكتبها - وإذا كان حقيقياً تحذف.

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

قال: واحترز بقوله: إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ: من أن تجعل (ما) مع (ذا) أو من مع (ذا) كلمة واحدة للاستفهام، نحو ماذا عندك؟ أي: أي شيء عندك؟ وكذلك من ذا عندك؟ ف: ماذا مبتدأ كليها، وعندك خبره، وكذلك من ذا مبتدأ، وعندك خبره، ف (ذا) في هذين الموضعين ملغاة لأنها جزء كلمة؛ لأن المجموع استفهام، ولم يفسره بالجزء بالإلغاء الحقيقي، وإنما فسرته بالإلغاء المشهور عند النحاة أن تركب فتجعل اسماً واحداً، وإذا جعلت اسماً واحداً حينئذٍ تكون استفهامية ولا تكون موصولية إلا على من جوز وإلا الكثير على المنع.

ثم قال: رحمه الله:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَهِ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ

وَكُلُّهَا: كل الموصولات، وهو لم يذكر الحرفية وإنما ذكر الاسمية حينئذٍ لا نحشر الحرفية؛ لأنه قيد الباب من أوله قال: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَهِ: وإن كان الحكم عاماً في الموصولات الحرفية والاسمية؛ لأن الموصولات الحرفية يلزم أن يكون بعدها صلة، فلذلك قلنا: أن توصل بالفعل المضارع وبالفعل الماضي، وقلنا: أن توصل بالجملة الاسمية ونحو ذلك .. فدل على أنه لا بد من

كلمة تليها أو جملة، حينئذٍ تؤول مع ما بعدها بمصدر، وإلا كيف يأتي المصدر؟ هذا ممتنع، حينئذٍ لا بد من صلة، فالصلة واجبة في الموصول الحرفي وفي الموصول الاسمي، وإنما يفترقان في العائد فيشترط في الموصول الاسمي: أن تكون الجملة مشتملة على صَمِيرٍ لائقٍ كما ذكره المصنف بخلاف الموصول الحرفي فلا يشترط. وَكُلُّهَا: يعني ما سبق من الموصولات. يَلْزَمُ: اللزوم يطلق بمعنى الوجوب، إِذَا يَلْزَمُ لا بد منه، يَلْزَمُ بَعْدَهُ لا قبله، حينئذٍ بين محل هذه الصلة.

بَعْدَهُ: يعني بعد الموصول.

صِلَةٌ: هذه الصلة يتم معناه بها، وتعرّفه على القول بأن جملة الصلة هي المعرفة للاسم الموصول، حينئذٍ الاسم الموصول قلنا: مبهم، جاء الذي، جاء الذين، جاء اللذان .. مبهم، ما الذي يتم معناه؟ هو جزء معنى؛ لأنه يدل على عاقل أو يدل على غير عاقل، أو يدل على جمع أو على تثنية، هذا فيه معنى، لكن ما الذي يتم معناه؟ هو الصلة، ولذلك هي متممة للمعنى، وهي معرفة عند كثير من النحاة، بمعنى: أن الموصول يُعَدُّ من المعارف كالضمير والعلم واسم الإشارة.

ما السبب في كونه معرفة؟ الموصول عند كثير من النحاة.

إِذَا: صِلَةٌ يتم معناه بها، وتعرّفه، هذه الصلة قد تكون ملفوظاً بها وقد تكون منوية - مقدرة-، ملفوظاً بها نحو: جاء الذي قام أبوه، -نطقت بها-، وقد تكون مقدرة منوية نحو: نحن الأُلى فاجمع جموعك، قلنا: (الأُلى) هذا يستعمل في ماذا؟ جَمْعُ الَّذِي الأُلى هنا قال: نحن الأُلى فاجمع، إِذَا فاجمع هذه ليست الصلة؛ لأنه فصلها بالفاء، فاجمع جموعك، إِذَا: نحن الأُلى عُرفوا بالشجاعة، بالسياق والمقام، فدل على أن جمل الصلة هنا منوية.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ: يعني أن تكون بعده، مفهومه: أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا جزء منها على الموصول، يعني لا يجوز أن تتقدم الصلة على الموصول، جاء الذي قام أبوه، جاء قام أبوه الذي، لا يصح، جاء قام الذي أبوه، لا يصح، تقديم جزء على الموصول لا يجوز، تقديم الصلة كلها على الموصول لا يجوز، تقديم المعلوم ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على الموصول لا يصح مطلقاً، ولذلك أطلقه الناظم قال: وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ: يعني بعد الموصول، صِلَةٌ كلها كلاً وجزءاً، تكون بعد الموصول ولا يتقدم جزء منها على الموصول، أما تقديم بعضها على بعض لا على الموصول فهذا جائز، فهو داخل في

قوله: يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَّةٌ.

إذاً قوله: وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَّةٌ، قلنا: بعده مفهومه أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا جزء منها على الموصول، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز، يعني لا على الموصول وإنما تقديم بعضها على بعض: جاء الذي قائم أبوه، جاء الذي أبوه قائم .. أبوه: مبتدأ وقائم: خبر، لو قلت: جاء الذي أبوه قائم، قائم أبوه، قدمت أو أخرت هذا جائز؛ لأنه تقديم لبعض أجزاء الصلة على بعضها دون الموصول، وهذا جائز.

قال في التسهيل: وقد يلي معمول الصلة الموصول إن لم يكن حرفاً أو (أل)، وعلله بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته، فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين جزئي مصدر، وكذا اشتد امتزاج (أل)، يعني لا يتقدم على (أل) الاسمية، -المعمول-: جاء الضارب زيدا، الزيداً ضارب، ما يصح؛ لأن (أل) ممتزجة مع مدخولها ليس كامتزاج الذي أبوه قائم؛ لأنها في الصورة صورة حرف، حينئذٍ لها أحقية في أن يكون اللفظ كجزء من مدخوله، ولذلك إذا أوقع معمول الصلة بين (أل) وصلتها قال: كأنك أوقعت اللفظ بين جزئي الزاي والياء من زيد، وهذا ممتنع.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ: إذاً بعده لا قبله، نفهم من هذا أن من شرط الصلة أن تكون تالية للموصول، ولا يجوز أن تتقدم البتة لا هي ولا معمولها، وأما أن تتناوب هي فيما بينها بالتقديم والتأخير فهذا جائز، إلا إذا كان حرفاً، أو (أل)، (أل) هذا ممتنع، فلا يتقدم معمولها على صلتها لا عليها، حينئذٍ نقول: جاء الضارب زيدا، هل يصح أن نقول: جاء زيدا الضارب؟ لا، الدليل؟ وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ، إذاً لا بد أن يكون بعده - بعد (أل) -.

جوزنا تقديم الصلة على المعمول والمعمول على الصلة لا على الموصول، جاء الذي قائم أبوه، جائز أو لا؟ جائز، هل هذا الحكم ينطبق على جاء الضارب زيدا؟ الضارب (أل) هذه موصولية، والضارب صلتها، وزيدا معمول الصلة، هل يتقدم معمول الصلة على ضارب لا على (أل)؟ ما يمكن هذا، فلا يقال: الزيداً ضارب، هذا ممتنع، حينئذٍ هذا يستثنى، لما ذكره من علة.

عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٍ: يعني هذه الجملة جملة الصلة يشترط فيها شروط سيأتي بعضها، أن تكون مشتملة على ضمير، هذا الضمير يسمى العائد، يعود من الجملة إلى الموصول، ويشترط فيه أن يكون مطابقاً، ولذلك قال: عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ بالموصول أي:

مطابق له، فإن كان مفرداً مذكراً -يعني الموصول (الذي) - وجب أن يكون الضمير العائد إليه مفرداً مذكراً، وإذا كان الموصول أو مفردة مؤنثة، وجب أن يكون الضمير مؤنثاً مفرداً، وإذا كان مثنى وجب أن يكون مثنى، وهكذا ..

عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ: بالموصول أي: مطابق له.

مُشْتَمِلَةٌ: يعني هذه الصلة مشتملة على ضمير لائق بالموصول أي: مطابق له.

لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول يربطها به كجملة الخبر، جملة الخبر لا يصح أن تكون جملة إلا إذا اشتملت على رابط قد يكون ضميراً وقد يكون غيره، لكن هنا يشترط فيه الضمير واختلف في الاسم الظاهر، هل يكون خلفاً له، والصواب أنه يعتبر شاذاً.

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا، حبها الأصل، سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا: حبها

نقول: أتى بالاسم الظاهر بدلاً عن الضمير وهذا يعتبر شاذاً، وإن أدخله ابن مالك رحمه الله تعالى في حد الموصول كما ذكرناه اليوم.

إذاً لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول يربطها به، وحكم الضمير المطابقة للموصول في الأفراد والتذكير والحضور وفروعها: عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةٌ. ثم قال: رحمه الله:

وَجُمْلَةٌ: أراد أن يفسر هذه الصلة، قلنا: الصلة هذه شيء يكون تابعاً ومتمماً لمعنى الموصول، ويشترط فيه أن يكون مشتملاً على ضمير، ما هي هذه الصلة؟ قال:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ: إذاً هذه الجملة لا تخرج عن شيئين في الجملة: إما أن تكون جملة وهذه جملة اسمية أو جملة فعلية، إما هذا وإما ذاك.

أَوْ شِبْهُهَا: وهذا يشمل ثلاثة أشياء: إما أن يكون ظرفاً، وقيد ابن هشام في التوضيح بالظرف المكاني، وإما أن يكون جاراً ومجروراً وكلاهما يشترط فيهما أن يكونا تامين، وإما أن يكون -الثالث- صفة صريحة، وهو صلة (أل) كما سيأتي النص فيه.

إذاً، وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ: واشترطه فيما سبق: وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ، هذا أمران في الجملة: إما جملة على الإطلاق، وإما أن يكون شبه الجملة، وشبه الجملة هذه يدخل تحته ثلاثة أشياء: الظرف المكاني، والجار والمجرور التامان، والصفة الصريحة. والجملة المراد بها: القول المركب؛ لأنها أعم من الكلام؛ إذ لا يشترط فيها الإفادة بخلاف الكلام.

كل كلام جملة، ما العلاقة بينهما؟ العموم والخصوص المطلق، كل كلام جملة ولا عكس .. ، فيصدق على كل كلام وجد فيه التركيب الإسنادي والإفادة أنه جملة،

وتنفرد الجملة بالتركيب الإسنادي ولا يشترط فيها الإفادة فهي أعم، إن قام زيد نقول: هذا جملة وكلام، إذاً ينفرد الأعم - الجملة - بفرد لا يصدق عليه أنه كلام، وأما الكلام فلا ينفرد عن الجملة بشيء البتة.

وكذلك بين الكلم والجملة عموم وخصوص وجهي أو مطلق؟ هل يشترط فيهما الإفادة؟ لا يشترط فيهما الإفادة، المركب الإسنادي في الكلم سواء أفاد أم لا، والجملة كذلك مركب إسنادي أفاد أم لا، إذاً اجتماع ما الفرق بينهما؟ أن الكلم يشترط فيه العدد ثلاثة فصاعداً، وأما الجملة فلا يشترط، إذاً: أيهما أعم؟ الجملة أعم؛ لأنها تصدق على الكلم وزيادة، وإذا كان كذلك هذا الشأن العام، تصدق على الكلم إن قام زيد قمت، وهذا كلم وجملة، وقام زيد هذا جملة وليس بكلم، إذاً صدق على فرد لا يصدق عليه الأعم.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ: يعني الذي وصل به إما أن يكون جملة وإما أن يكون شبه جملة، ويشترط في الجار والمجرور أن يكونا تامين، والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره متعلقه العام، وكذا الخاص؛ لأن متعلق الجار والمجرور إما أن يكون عاماً، والمراد به الكون والاستقرار والثبوت، وهذا واجب الحذف كما سيأتي في باب الخبر: وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

كائن: هذا نقول: خبر، وهو متعلق الجار والمجرور، سواء وقع خبراً أو وقع جملة للصلة، فحينئذٍ يكون عاماً، فيجب حذفه، وأما إذا كان خاصاً يعني لا يصح أن يقال: زيد كائن في الدار، زيد ثابت مستقر في الدار، لا يصح أن يصرح بهذا الخبر، بل يجب حذفه، وهذا يكون محل وفاق، وأما إذا كان المتعلق خاصاً كالسفر والنوم ونحو ذلك من الأحداث المتعينة، فحينئذٍ إن دلت قرينة عليه جاز حذفه وإلا فلا يجوز، زيد سيسافر اليوم وعمرو غداً، اليوم: هذا ظرف متعلق بـ: سيسافر، فحينئذٍ نقول: هذا متعلق خاص، وعمرو غداً: يعني: وعمرو سيسافر غداً، غداً هذا متعلق بمحذوف، عمرو مبتدأ وغداً هذا متعلق بمحذوف خبر، ما نوعه؟ خاص، هل يجوز حذفه؟ نقول: للقرينة الموجودة في الجملة السابقة دليل على هذا المحذوف، فحينئذٍ يجوز حذفه؛ لكن زيد اليوم وعمرو غداً، هكذا ابتداء؟ لا ندري ما المراد بقوله: زيد اليوم وعمرو غداً. لكن إذا قال: زيد سينكح اليوم وعمرو غداً، نعرف أن المراد به النكاح أو السفر. حينئذٍ القاعدة في مثل هذا أن يقال: الجار والمجرور والظرف إذا كان تامين ينظر فيهما

إلى المتعلق؛ لأنه كما سيأتي في محله لا بد من متعلق يتعلق بهما.
إن كان كوناً أو استقراراً عاماً، أو ثبوتاً ونحو ذلك وجب حذفه باتفاق النحاة، وأما إن كان خاصاً كالسفر والحدث ونحو ذلك فحينئذ ينظر فيه، إن دلت قرينة عليه جاز حذفه، وإلا وجب ذكره، لا يجوز حذفه البتة، كما ذكرنا: زيد اليوم وعمرو غداً، نقول: اليوم هذا منصوب بعامل محذوف ما هو؟ هذا لا يمكن تعيينه بمثل هذا التركيب، وعمرو غداً مثله؛ حينئذ لا بد من ذكرهما.

إذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة للموصول، جاء الذي عندك، وجاء الذي في الدار، حينئذ نقول: كل من: عندك وفي الدار متعلقان بمحذوف واجب الحذف، وواجب أن يكون فعلاً في مثل هذا الموضع كما سيأتي في محله.
فحينئذ يكون التقدير: جاء الذي استقر عندك، وجاء الذي استقر في الدار.

إن لم يُفد حينئذ لا يسمى جاراً ومجروراً تاماً، لو قال: جاء الذي اليوم، جاء الذي بك، هذا لا يفهم منه، لكن إذا قيل: جاء الذي عندك فهت من هذا اللفظ (عندك) المتعلق المحذوف العام وهو كائن أو استقر، وأما جاء الذي بك لا يفهم، واثق بك، أو عدو لك .. إلى آخره، نقول: هذا لا يفهم، حينئذ لا يصح أن يقع جاراً ومجروراً لفظ من: الظرف أو الجار والمجرور ولا يكون تاماً، والفرق بين التام والناقص هو ما ذكرناه. إذا المراد بالتام: ما يفهم عند ذكره متعلقه العام، وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة، وإذا لم تدل عليه قرينة وجب ذكره ولا يجوز حذفه.

والناقص: ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص، لعدم القرينة عليه، والرابط هنا في التام موجود لكونهما متعلقين بفعل مسند إلى ضمير موصول تقديره الذي استقر عندك.
حينئذ يرد السؤال -قول ابن مالك: عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَةٍ، وقلنا: جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا، يعني يشمل الظرف والجار والمجرور- حينئذ إذا قيل: جاء الذي عندك، عندك قلنا: هذه صلة الموصول، ابن مالك يقول: عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ، أين الضمير؟ الضمير المستتر (الرابط) الضمير المستتر في المتعلق؛ لأن المتعلق هنا يتعين أن يكون جملة ولا يجوز أن يقدر اسم فاعل، حينئذ نقول: جاء الذي استقر عندك. (استقر) هذا فعل ماضي والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، يعود على الذي، إذا صار هو الرابط.
إذاً: الذي أُسند إليه المتعلق -الضمير المستتر وهو الفاعل- هو الرابط بين جملة الصلة والموصول، تقديره الذي استقر عندك والذي استقر في الدار، فمن هنا أشبهها الجملة؛ لأنهما يعطيان معناهما، أشبهها الجملة لماذا؟ ابن مالك عبر قال: أَوْ شِبْهُهَا: يعني شبه

الجملة، من أين جاء الشبه؟ نقول: في اللفظ هو اسم (عندك) لكن في المعنى مع اعتبار التقديم هو جملة فعلية، فأشبه الجملة في اللفظ فحسب، وأما في المعنى فلا، حيث أعطي معنى الجملة الفعلية.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ: يعني الموصول.

كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ: كَمَنْ عِنْدِي: يعني الذي عندي، ابْنُهُ: الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ، مثل للنوعين العام والخاص، كَمَنْ عِنْدِي، نقول: هذا عام أو خاص، موصول عام أو خاص الذي عندي: كَمَنْ عِنْدِي، هذا مشترك أو خاص؟ مشترك (من) قلنا: وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ، فهي من قبيل المشترك.

الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ: (الذي) هذا خاص، كَمَنْ عِنْدِي (عندي) ظرف تام متعلق بمحذوف (كمن استقر عندي)، هذا مثال لشبه الجملة، وهو قدم وأخر، ذكر الجملة أولاً ثم ذكر شبه الجملة، ثم مثل للثاني على حد قوله تعالى: ((يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ)) [آل عمران: 106] حينئذٍ بدأ بالمتأخر، وهو نوع من أنواع البلاغة. كَمَنْ عِنْدِي: هذا ظرف تام.

الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ: هذا جملة (ابْنُهُ) مبتدأ، وكُفِلَ الجملة خبر، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهذه الجملة يشترط فيها ثلاثة شروط تأتينا إن شاء الله تعالى، والله أعلم.
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

* شروط جملة الصلة

* صلة (أل) الموصولية

* أل/الموصولية أحكامها وأنواعها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

سبق في قوله:

وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَام ... أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

هذه ذكرنا أن الناظم ذكر شرطين، وزاد ابن هشام: ألا تكون (ذا) للإشارة، نحو: من ذا الذاهب؟ هنا لا يمكن أن تكن (ذا) موصولة؛ لأن الذاهب هذا لفظ مفرد، ولا يصلح أن يكون صلة للموصول، فيتعين حينئذ أن تكون (ذا) إشارية، ألا تكون (ذا) للإشارة، نحو: من ذا الذاهب؟ وذلك لأن ما بعدها مفرد ولا يصلح أن يكون صلة لغير (أل) وهنا ليست (أل).

ثم قال:

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ ... عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمِلَةٌ

دل هذا على أن كل الموصولات لا بد من صلة تبين معناها، تنتم معناها وتعرفها على القول بأنها مَعْرِفَةٌ، سواء كانت موصولات حرفية أو اسمية، وهذا متفق عليه. وهذه الجمل أو هذه (الصلة) مشتملة على ضمير، هذا يسمى عائداً لما افتقر إلى صلة وعائد، هذا الضمير يسمى عائداً، يعني: مرجعه إلى الاسم الموصول، لا بد أن يكون مطابقاً له إفراداً وتذكيراً وتثنية وجمعاً، ثم إذا عاد الضمير عليه حينئذ إذا اختلفا من جهة المصدق واللفظ يجوز مراعاة اللفظ ويجوز مراعاة المعنى، ومراعاة اللفظ أكثر. ثم بين هذه الصلة فقال:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفُلٌ

عرفنا أن الصلة تكون جملة، وتكون شبه جملة، وأن الجملة تكون جملة اسمية وتكون جملة فعلية، وأن شبه الجملة المراد به ثلاثة أشياء: الظرف وقيدته بالتوضيح المكاني، والجار والمجرور ويشترط فيهما التمام احترازاً من الناقص، وكذلك الثالث: الصفة الصريحة التي سيأتي أنها صلة (أل).

يشترط في هذه الجملة أولاً: أن تكون معهودة، يعني: بين المتكلم وبين المخاطب، فإن لم تكن كذلك حينئذ لا تصلح أن تكون صلة للموصول. يشترط في الصلة: أن تكون معهودة، بأن يعلمها المخاطب ويعلم متعلقها بمعنى، يعني: يعرف المتكلم أنه أتى بجملة وهذه الجملة معلومة عند المخاطب، لا بد من ذلك، ليحصل الإتمام ويحصل إزالة الإبهام الذي في (الذي)، لو قال: جاء الذي قام أبوه ولم يدر ما هو، أو جاء الذي زيد أبوه قائم ولم يدر من هو زيد، فحينئذ نقول: هذه الجملة لم يحصل بها إتمام المعنى الذي في (الذي)، ولم يحصل بها رفع الإبهام في الاسم الموصول.

إذاً: يشترط في الصلة أن تكون معهودة بأن يعلمها المخاطب ويعلم متعلقها بمعنى. أما صفة النكرة فالشرط فيها: علم المخاطب بها فقط كما ذكرناه في حد الموصول.

أو تكون مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةً المعهود، يعني: يستثنى إذا كانت في مقام التهويل والتفخيم أو إرادة الجنس، حينئذٍ لا يشترط فيها أن تكون معهودة، يعني: الأصل أن تكون معهودة إلا في مقامين: مقام التهويل والتعظيم، ومقام إرادة الجنس. وهو الذي عبر عنه بعضهم بأنها تكون مُنَزَّلَةٌ مُنَزَّلَةً المعهود وإلا لم تصلح للتعريف.

فالأول -الذي هو مقام التهويل- نحو: جاء الذي، أو الأول الذي هو اشتراط لأن تكون معهودة: جاء الذي قام أبوه. والثاني: هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم: ((فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)) [طه:78] يعني: هول عظيم. وكذلك إرادة الجنس: ((كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ)) [البقرة:171] كالذي، ليس ثم ما هو معهود بين المتكلم والمخاطب لإرادة جنس مدخول (الذي)، يعني: الذي هو صلة الموصول.

إذاً الشرط: أن تكون جملة الصلة معهودة بين المتكلم والمخاطب، إلا في مقامين: أولاً: مقام التهويل والتعظيم، ((فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ)) [طه:78]. الثاني: إرادة الجنس، ((كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ)) [البقرة:171]. وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ: نقيدها بكونها معهودة، وإن جرى أكثر النحاة على أن الجملة يشترط فيها ثلاثة شروط ولا يذكرون أنها تكون معهودة، لكن بعضهم قيدها بما ذكرنا، بأن الأصل في جملة الصلة أن تكون رافعة للإبهام، ولا يمكن أن يكون المخاطب قد حصل عنده رفع للإبهام إلا إذا كانت الصلة معلومة، وإلا إن جهل مصدق (الذي) وجهلت الصلة حينئذٍ كيف تم به؟ هذا أمر متعذر.

ويشترط في الجملة أيضاً: أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، يعني: لا إنشائية، الخبرية معلومة، ما هي الخبرية؟ ما هي الجملة الخبرية؟ ما احتمال الصدق أو الكذب لذاته، حينئذٍ احترازاً من الإنشائية والطلبية، الطلبية هي نوع من الإنشاء. حينئذٍ لا تقع الجملة جملة الصلة إلا خبرية لفظاً ومعنى. وأما الإنشائية والطلبية فهذه لا تقع صلة للموصول.

إذاً: يشترط في جملة الصلة أن تكون خبرية لا إنشائية، وهي المقارن حصول معناها للفظها فلا يوصل بها. لا يوصل بها؛ لأن الخبرية معنى اللفظ سابق على اللفظ، بخلاف الإنشائية والطلبية، فإما أن يكون مقارناً للفظ، وإما أن يكون متأخراً عن اللفظ. أليس كذلك؟ إذا تكلمت بكلام معناه إما أن يكون سابقاً: زيد قام، في الزمن الماضي، قبل أن أتكلم وقع الحدث قبل كلامي، قام زيد، زيد قائم، قد يكون في أثناء كلامي بلفظه حصل الحدث. بعثك داري: هذه ألفاظ إنشائية، بعثك داري. أو إذا كان في المستقبل

كأن تأتي بـ (ليت، ولعل) ونحو ذلك من المسائل التي يكون مدلولها في المستقبل لا في الماضي ولا في الحال، حينئذٍ نقول: يشترط في الخبرية أن يكون اللفظ الذي حصل به الإخبار قد وقع حدثه قبل اللفظ، وهذا هو معنى الخبرية، احترازاً من الإنشائية، وهي المقابل حصول معناها للفظها فلا يوصل بها، والطلبية: ما يكون مطلوبها أو مدلولها يقع بعد اللفظ.

قال ابن مالك: لأن الصلة معرفة للموصول، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه. هي معرفة للموصول، جاء الذي قام أبوه، حينئذٍ لا بد أن يكون قام أبوه متقدماً في العلم على (الذي)؛ لأن هي معرفة له، حينئذٍ إذا كانت معرفة لا بد أن يسبق الشعور بمعناها الشعور بمعنى (الذي)، هذا واضح بين، أمر عقلي. وخرج الطلبية وهي أولى بالامتناع من الإنشائية، لأنها لم يحصل معناها بعد، فهي أبعد عن حصول الوضوح بها لغيرها.

إذاً: كل من الطلب والإنشاء نقول: هذا ليس له خارج يدل اللفظ عليه حين التكلم. ليس له خارج، بخلاف الخبرية له خارج، يعني له شيء وقع وحصل، وأما الإنشائية والطلبية ليس له مدلوله لم يقع بعد، حينئذٍ ما وقع مدلوله هو الذي يحصل به التعريف، وما لم يقع -وهي الإنشائية والطلبية- هذه لا يحصل بها التعريف، يعني تعريف الموصول.

إذاً: خبرية لا إنشائية، وحينئذٍ الطلب والإنشاء نقول: هذا خرج؛ لأنه ليس له خارج يدل اللفظ عليه حين التكلم، وإنما يحصل خارجه عقيب الكلام بعده، وعليه فلا يكونا معهودين للمخاطب، وإنما يكون الشيء معهوداً للمخاطب إذا علمه قبل الكلام، وأما مع الكلام أو بعده انتفى عنه الشرط الأول وهو: كونها عهدية.

واستثني جملة القسم، فهي إنشائية، وصح وقوعها صلة: ((وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْطِئَنَّ))

[النساء: 72] قالوا: هذه مستثناة، هي محل نزاع القسمية، لكن الكثير وصححه

السيوطي في جمع الجوامع أنه يصح أن تقع صلة.

وقيل: الصلة هي جملة جواب القسم وهي خبرية فلا استثناء.

إذاً: يشترط أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، احترازاً من الطلبية والإنشائية، فلا يجوز: جاءني الذي اضربه، من هو هذا الذي اضربه؟ هذا في المستقبل ما يعرفه، كيف تعرف (الذي) بقولك: اضربه؟ ما حصل به التعريف؛ لأنها غير معهودة، ليس بيني وبين المخاطب معهود. جاء الذي اضربه، جاء الذي ليتني كنت مكانه، من هو؟ هذا مجهول.

جاءني الذي ليته قائم، خلافاً لهشام الذي اشترط أو جوز أن تكون طلبية أو إنشائية. إذاً: الطلبية اضربه أو لا تضربه لا يصح أن تقع صلة للموصول؛ لأن مدلولها لم يقع، وإذا لم يقع حينئذٍ لا يكون معهوداً بينك وبين المخاطب، فامتنع الشرط الأول.

الثاني: كونها خالية من معنى التعجب، جملة التعجب، يعني: لا تكون تعجبية. وجملة التعجب: ما أحسنه! وما أعلمه! هل هي إنشائية أو خبرية؟ محل نزاع، إن كانت إنشائية حينئذٍ خرجت بالاحتراز بالأول، خبرية: احترزنا من الإنشائية. وإن كانت خبرية حينئذٍ تستثنى من الخبرية، فيقال: لا تكون الجملة التعجبية صلة للموصول، لماذا؟ لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة ومعرفة، حينئذٍ ماذا حصل؟ إذا كان الموصول فيه إبهام وجملة التعجب فيها إبهام، هل يرفع المبهم بمبهم مثله، أو أنه بمُعَرَّف؟ هل يرفع الإبهام بمبهم مثله أم لا بد من مُعَرَّف؟

الثاني: يعني شيء موضح له ومبين.

إذاً: كونها خالية من معنى التعجب؛ لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة فتتافيا، حينئذٍ لا بد أن تكون خالية من معنى التعجب.

قال السيوطي: والصحيح جوازه. بناء على أنها خبرية، والأشهر هو الأول الذي ذكرته. وذكر أيضاً السيوطي رحمه الله: أنها توصل بجملة القسم: جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه، وهذا ذكرناه. وجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها، نحو: جاء الذي الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه، هذا من باب التجوز العقلي فحسب.

الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، يعني: ألا يكون ثم ترابط بين جملتين توسط بينهما الموصول، نقول: هذا ممتنع، لا بد أن تكون صلة الموصول جملة مستقلة ليس لها ارتباط بما قبل الموصول نفسه، فإن كان ثم ارتباط أو حرف يدل على أن ثم كلاماً يستدعي كلاماً قبل الموصول حينئذٍ امتنع وقوعها صلة للموصول.

كونها غير مفتقرة إلى كلام: جاءني حتى أبوه قائم، نقول: (حتى) هذه تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها، حينئذٍ امتنع أن تكون هذه الجملة صلة للموصول، وجملة تستدعي كلاماً قبلها، نحو: جاءني حتى أبوه قائم. و (حتى) لا بد أن يتقدمها كلام يكون غاية له.

إذاً: هذه ثلاثة شروط مع الشرط الذي زدناه: وهو أن تكون معهودة، أربعة شروط لا بد من استيفائها في جملة الصلة: أن تكون خبرية لا إنشائية ولا طلبية، لا إنشائية خلافاً لهشام، ولا طلبية خلافاً للكسائي.

وكذلك: ألا تكون تعجبية، فإن كانت تعجبية حينئذٍ إن كانت خبرية على الخلاف، إن كانت خبرية فهي مستثناة من الشرط الثاني تكون خبرية، وإن كانت إنشائية حينئذٍ خرجت بقولنا: خبرية لا إنشائية، فهي مستثناة من الجملة الخبرية، لأنَّ في التعجب إبهاماً فلا يزل إبهام الموصول، وهذا تعليل واضح بين خلافاً لما ذكره السيوطي رحمه الله تعالى. ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، والمعنى بالتام أن يكون في الوصل به فائدة، ومتى تكون الفائدة في الوصل به؟ إذا عُلِمَ متعلقه العام. هذا ضابطه أولى مما ذكره ابن عقيل.

إذا علم من اللفظ متعلقه العام حينئذٍ نقول: هذا مفيد فائدة تامة. جاء الذي عندك، زيد في الدار، عرفنا أنه كائن في الدار مستقر في الدار، لكن زيد بك، بك هذا لا معنى له، حينئذٍ لا بد أن يتعلق بمحذوف خاص: زيد واثق بك، حينئذٍ نقول (بك) هذا متعلق بخاص لا يجوز حذفه، والكلام لا يكون مستقيماً.

أن يكون في الوصل به فائدة: جاء الذي عندك والذي في الدار، والعامل فيهما فعل محذوف وجوباً، وهذا محل إجماع. والخلاف في كون متعلق الجار والمجرور بالظرف هل هو اسم أو فعل في غير هذه المسألة، يعني في الظرف والحال والصفة، وأما في هذه المسألة فمحل وفاق، وبذلك رُجِّحَ في غيرها أن يكون فعلاً طرداً للباب كما سيأتي في محله في باب المبتدأ.

والنقد: جاء الذي استقر عندك، أو الذي استقر في الدار.

فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما، فلا تقل: جاء الذي بك، ولا جاء الذي اليوم، نقول: هذا باطل، لا يصح كلاماً؛ لأن المتعلق خاص وحذفه، ولا يجوز حذف المتعلق الخاص إلا إذا دلت عليه قرينة واضحة بينة. هذا ما يتعلق بقوله: وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفُلٌ

على اختصار.

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ: هذا كالشرح لقوله: أو شبهها، وهو أن (أل) الموصولية صلتها لا تكون جملة فعلية ولا اسمية ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، وما وقع من ذلك في كلام العرب فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وإنما الشرط في موصول أو صلة (أل) الموصولية: أن تكون صفة، والصفة المراد بها: ما دل على ذات، ما دل وضعاً على حدث معين وصاحبه،

فحينئذٍ هو مركب في المعنى، دال على حدث وعلى صاحبه، كما أن الشأن في الفعل مطلقاً فعل الماضي والمضارع والأمر يدل على حدث، والصفة كذلك تدل على حدث. الفعل بأنواعه الثلاث لا يدل على ذات بالمطابقة، وإنما يدل على ذات التي هي الحادثة الفاعل بدلالة الالتزام، لأنه متضمن لحدث، وكل حدث لا بد له من محدث. وأما اسم الفاعل فهو دال على ذات.

إذاً: دلالة اسم الفاعل على الفاعل بالمطابقة، اسم الفاعل يدل على الفاعل بالمطابقة؛ لأنه اسم فاعل كاسمه وضع للدلالة على الذات التي اتصفت بهذا الحدث. وأما الفعل: قام زيد، نقول: قام هذا يدل على زيد، لكن وجه الدلالة ليس بالمطابقة، وإنما بدلالة الالتزام، لأن (قام) تضمن ودل على حدث، وهذا الحدث لا يمكن أن يقع إلا بمحدث، فهو مستلزم للفاعل، فدلالة الفعل على الفاعل دلالة التزامية، ودلالة اسم الفاعل على الفاعل دلالة مطابقة، بمعنى: أن اللفظ دل عليه مطابقة، والفعل دل على الفاعل هناك بدلالة الالتزام، بمعنى: أنه خارج عن معناه، ما وضع له في لسان العرب، وإنما وضع قام لشيئين حدث وقع في زمن مضى، فهو مركب من حدث ... خلل في الصوت: أبوءك، نقول: أبوك. أليس كذلك؟ أو أبوءك؟ حينئذٍ دلالة قام، وهذه مهمة تفيدك في هناك في المطلق والمقيد والعام والخاص.

دلالة قام على الزمن دلالة مطابقة، ودلالة ضارب على الزمن دلالة التزامية، على العكس في الفاعل؛ لأن قام دل على زمن وحدث. إذاً: كل واحد منهما بدلالة المطابقة، على أحدهما نقول: بدلالة التضمن. وأما دلالة قام على الفاعل فهي دلالة التزامية، ودلالة ضارب - اسم الفاعل - على الفاعل مطابقة، وعلى الحدث مطابقة، وعلى الزمن بدلالة الالتزام، دلالة التزام، لأنه وضع لشيئين ليس منهما الزمن الذي هو الحدث والذات ليس منهما الزمن. وأما قام دل على شيئين، وضع لشيئين منهما الزمن، فرق بينهما من جهة الدلالة على الفاعل والدلالة على الحدث.

وأما الدلالة على المصدر فاتفقا، وهو: أن قام وقائم إذا ذكرنا مثلاً واحداً، أو ضرب وضارب دل على الحدث بالمادة التي هي الحروف التي تألف منها ضارب وضرب، أو قام وقائم، لأن قام يدل على المصدر وهو القيام، وقائم وهو اسم الفاعل يدل على المصدر وهو القيام. إذاً: دلا على المصدر بالمادة، اشتركا يعني بالحروف واختلفا في الدلالات السابقة التي ذكرناها.

إذاً: وَصِفَةُ: المراد بالصفة ما دل وضعاً على حدث معين وصاحبه. والمراد بها على جهة التفصيل في هذا المحل: اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، واختلف في الصفة المشبهة.

والمراد باسم الفاعل واسم المفعول اللذين يقعان صلة ل (أل) في هذا المحل المراد بهما: الذي أريد بهما الحدوث. سبق أنه قد يراد بمدخول (أل) عهداً، وقد يراد به الثبوت، إن أريد به الثبوت حينئذ صار في قوة الصفة المشبهة، حينئذ يأتي الخلاف: هل هذا اسم فاعل أم صفة مشبهة؟ على القول بكون الصفة المشبهة لا تدخل عليه (أل) الموصولية حينئذ يأتي الخلاف، وأما إذا كان كلاً منهما يدخل عليه (أل) فلا إشكال. إذا قيل: المؤمن والكافر، هل المراد هنا إيمان متجدد أم أنه صفة ثابتة لموصوفها؟ لا شك الثاني، وإذا كان كذلك حينئذ نقول: هذا هو معنى الصفة المشبهة، دلالتها على ثبوت الحدث لا على تجدد، وحينئذ نقول: اسم الفاعل واسم المفعول اللذان يشترط في صلة (أل) أن يكون صفة صريحة المراد بهما ما دلا على الحدوث، فإن أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت (أل) الداخلة عليهما معرفة؛ لأنها حينئذ صفة مشبهة، بل الصواب يرجع إلى الخلاف في الصفة المشبهة: هل هي مدخول أل الموصولية أم لا؟ وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ: صريحة أي: خالصة في الوصفية، بمعنى: أنها لم تستعمل استعمال الأسماء، لأن الشيء في أصله قد يكون دالاً على ذات وصفة وحدث، ثم يستعمل استعمال الأسماء الجامدة: كالصاحب والراكب، ف (أل) الداخلة على الراكب نقول: هذه ليست موصولية بل معرفة، مع كونه اسم فاعل راكب على وزن فاعل، ومع ذلك نقول: (أل) الداخلة عليه مُعْرِفَةٌ وليست موصولية، لماذا؟ لأن مدخول (أل) هنا ليست صفة صريحة بل هو اسم جامد، كيف اسم جامد وهو على وزن فاعل؟ نقول: سلب دلالة على الوصفية، ومثله: الراكب، أي: خالصة الوصفية. وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ: أي خالصة الوصفية التي لم تنقل إلى الاسمية، خرج به الصفة التي غلبت عليها الاسمية كالصاحب، ف (أل) فيها حرف تعريف لا موصولة. وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ: صلة (أل) الموصولة. وكذلك احترز بقوله: صريحة من الداخلة على اسم التفضيل، وهذا مجمع عليه؛ أن (أل) الداخلة على الأفضل والأكرم هذه حرف تعريف وليست بـ (أل) الموصولية، محل وفاق هذا، وإنما الخلاف في الصفة المشبهة. وكذلك المنسوب مثل: القرشي، (أل) هذه تعريف وليست موصولة، وإن كان في تأويل الصفة لأنه ليس بصفة صريحة، وإنما هو من جهة المعنى، قرشي يعني: منسوب إلى قریش، فهو موصوف من جهة المعنى، أي: المنسوب إلى قریش. ثم قال: وَكَوْنُهَا مُعْرِبُ الْأَفْعَالِ قَلَّ وَكَوْنُهَا: أي هذه الألف واللام. وَكَوْنُهَا، وكون: هذا مصدر لكان الناقصة تفتقر إلى اسم

وخبر، اسمها الهاء المضاف إليه.

وقوله: مُعْرَبِ الْأَفْعَالِ: هذا خبر كان.

وقال: خبرها أيضاً. كيف اجتمع خبران؟

وَكُونُهَا مُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

بِمُعْرَبٍ: هذا خبر كان.

وقال: خبر كان.

بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ: هذا خبر كان من حيث طلبها وافتقارها إلى اسم وخبر، فالاسم الضمير، وبمعرب هذا جار ومجرور متعلق محذوف خبر كان، وهي مبتدأ، وتفتقر من هذه الحيشة إلى خبر، فلها جهتان: جهة كونها تفتقر إلى اسم وخبر، وجهة كونها مبتدأ، ف (قل) هذا خبر الكون، من جهة كونه مبتدأ، و (بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ) خبر الكون من جهة كونه طالباً لاسم وفعل.

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

يأتينا إن شاء الله في محله.

دخول (أل) الموصولة على معرب الأفعال الذي هو الفعل المضارع، هل هو دخول صحيح أم أنه قبيح وشاذ؟ ينبني على هذا الخلاف: أن (أل) هل هي من خصائص الأسماء أم لا؟ من قال بأن دخولها على الفعل المضارع دخول صحيح معترف به في لسان العرب، حينئذٍ جعل (أل) الموصولة ليست علامة على اسمية الكلمة، وليست (أل) كلها، لا، المراد (أل) الموصولية، وأما (أل) المعرفة أو الزائدة فهي علامة، محل وفاق لا إشكال فيه، وإنما (أل) الموصولية التي تكون داخلة على الصفة الصريحة: ضارب ومضروب، والأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، هل هي معرفة بالاسم بمعنى أنها دالة على أنه اسم أم لا؟ منبني على هذا الخلاف.

إن قلنا: دخوله على الفعل -الفعل المضارع صحيح- حينئذٍ سلبنا عنها هذه الخصيصة، وإن قلنا: شاذ وأنه قبيح حينئذٍ نقول: هي على أصلها تعتبر علامة على اسمية الكلمة.

ابن مالك رحمه الله تعالى اختار أن دخولها دخول صحيح لكنه قليل، وعلى كلامه في قوله هناك: بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَةِ وَالنِّدَا وَالْأَلْ؛ لا بد أن نستثني الموصولية على مذهبه، لأنه لا يرى أن (أل) الموصولة علامة لاسمية الكلمة، والجاهل: أن (أل) بجميع أنواعها ومنها الموصولة تعتبر علامة على اسمية الكلمة، وأما دخولها على الفعل المضارع فيما ورد من

الأيات والأشعار وإن كثر بالنسبة لـ؟؟؟ لكنه كثرة نسبة، إن كثر يعتبر ضرورة ويعتبر شاذاً، بل حكى عبد القاهر الجرجاني كما حكاه في شرح الشذور ابن هشام: أنه شاذ بإجماع النحاة، لكن الإجماع هذا محل نزاع.

وَكُوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

يعني: دخولها على معرب الأفعال قليل، وإذا كان قليلاً حينئذٍ يستساغ ويقال بدخول (أل) على الفعل المضارع مطلقاً، سواء كان في الشعر أو في النثر على هذا القول. والجماهير على أن دخولها على الفعل المضارع تعتبر ضرورة.

هنا قال: الألف واللام توصف (أل) بصفة محضة، يعني: خالصة من شائبة الاسم كالمصاحب والراكب، وذلك اسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب، بخلاف غير المحضة، كالذي يوصف به وهو غير مشتق كأسد، لو وصف به نقول: هذا صفة، لكنه غير مشتق.

والصفة التي غلبت عليها الاسم كصاحب وراكب، فـ (أل) في جميع ذلك معرفة لا موصولة، إن لم تكن صفة كالأسد ولو وصف به نقول: هذا لا يعتبر صلة لـ (أل)، إن كان مشتقاً لكنه أجري مجرى الأسماء الجامدة كراكب وصاحب، حينئذٍ نقول: هذا لا يشتق، هذا لا يوصل به. فإذا كان كذلك حينئذٍ إذا دخلت (أل) على الأسد أو على الراكب والصاحب نقول: هذه (أل) معرفة وليست موصولة. وهل توصل بالصفة المشبهة؟ قولان للنحاة مشهوران:

الأول: توصل بها، كما في الحسن، وبه جزم ابن مالك -رحمه الله تعالى-، وهذا هو المشهور: أنها توصل بها؛ لشبهها الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقاً، بخلاف أفعال التفضيل؛ فإنه لا يرفع الظاهر باطراد إلا في مسألة الكحل كما سيأتي بيانه. إذاً: الصفة المشبهة ترفع الاسم الظاهر على أنه فاعل، إذا كان كذلك حينئذٍ لها شبه قوي بالفعل، فإذا كان لها شبه قوي بالفعل حينئذٍ صح دخول (أل) الموصولة عليها؛ لأنها في اللفظ هي اسم، وفي المعنى لشبهها القوي بالفعل في كونها ترفع الاسم الظاهر حينئذٍ صارت في معنى اسم الفاعل وفي معنى اسم المفعول. وقد ذكرنا الضابط في صلة (أل) أنها من جهة اللفظ هي اسم، ضارب ومضروب، ومن جهة المعنى هي في قوة الجملة الفعلية، وكذلك حسن، حسن من حيث اللفظ هو اسم، ومن حيث المعنى نقول: هذا في قوة الفعل، ما الدليل على أنه في قوة الفعل؟ رفعها للاسم الظاهر باطراد.

أما أفعال التفضيل فهذا محل وفاق، لأنها لا ترفع إلا الاسم الظاهر في محل واحد - مستثنى - وما كان مستثنى حينئذ يكون خارجاً عن القياس، فالأصل فيها أنها لا ترفع الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل وهذا مستثنى، وحينئذ ما خرج عن القياس غيره عليه لا يقاس، فيقال: الأصل فيها أنها لا ترفع الاسم الظاهر وإنما ضمير مستتر. هذا الأول.

الثاني: لا توصل بها لضعفها وقربها من الأسماء، لأنها للثبوت، فلا تؤول بالفعل، ولذلك لا توصل بأفعال التفضيل باتفاق، يعني هي من حيث المعنى للثبوت، نقول هنا: لم ينظر إلى المعنى وإنما نظر إلى العمل، فلما عملت عمل الفعل والأصل في العمل للأفعال كانت أشبه به من هذه الحثية، فألحقت به؛ لأن المراد هنا العمل، لأن (أل) إذا اتصلت باسم الفاعل وهي موصولة واسم المفعول والصفة المشبهة حينئذ تعمل فيما بعدها، صار معتمداً عليه كما سيأتي في محله.

فإذا كان كذلك روعي في الصفة المشبهة عملها وإن لم يلتفت إلى المعنى من حيث الثبوت، فغلب جانب العمل على جانب المعنى ولذلك عملت، ولذلك وقع فيها خلاف، بخلاف الضارب والمضروب.

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان:

توصل به، ورجحه ابن مالك.

وَكُونَهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قُلَّ

الثاني: لا توصل به، وعليه الجمهور، وما ورد من كلام العرب من الضرورات القبيحة، مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ: الذي ترضى، ترضى هذا فعل مضارع مغير الصيغة دخلت عليه (أل)، و (أل) المعرفة لا تدخل على المضارع بإجماع، وكذلك الزائدة لا تدخل على المضارع بإجماع، وإنما تعين حمل أل لهذا أن تكون موصولة، حينئذ دخولها على ترضى هل هو دخول صحيح أم لا؟ المشهور أنه يعتبر من الضرورات القبيحة كما قال الجمهور.

،

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى: قلنا: ضرورة عند الجمهور، وفرق بين الضرورة عند الجمهور وعند ابن مالك - رحمه الله تعالى -، ولذلك اختلفا في هذا المصدق. فالضرورة عند الجمهور: أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر. هذا عام جداً، مهم هذا، أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر، إذاً: لا يشترط فيه قضية انكسار الوزن وعدمه،

اضطر إليه بالتكوين ل (أل) إلى آخره، ليس هذا المراد بالضرورة عند الجمهور، وقد نص على ذلك الصبان والسيوطي في همع الهوامع: أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر، يعني: يعاب في النثر أن يؤتى بـ (أل) مع الفعل المضارع، فإذا وقع في الشعر ما لا يستساغ نثراً حكمنا عليه بأنه ضرورة، ولا ننتظر أو ننظر إلى كونه انكسر الوزن أو لا. أما عند ابن مالك: ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحاً، وضُغِفَ مذهبه -مذهب ابن مالك رحمه الله-؛ بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب آخر، ما من ضرورة إلا ويمكن أن ينفك عنها بماذا؟ يغير البيت مباشرة، بدلاً من أن يضطر فيقع فيما هو محذور حينئذٍ يأتي بيت آخر. فالضرورة عند الجمهور أعم من الضرورة عند ابن مالك -رحمه الله تعالى-.

وقد شد وصل الألف واللام بالفعل المضارع، هكذا حكم ابن عقيل حكم عليه بأنه شاذ، وإذا كان شاذاً حينئذٍ لا يقاس عليه ولا يقال في النثر بدخول (أل) على الفعل المضارع.

وإليه أشار بقوله:

وَكُوْنُهَا مِمُّعَرَبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

ليس الأمر كذلك كما قال ابن عقيل، وإنما مراد ابن مالك بكونه قَلَّ: ليس بالشاذ، وإذا كان كذلك صار لغة عندهم، ولذلك كما قال كثير ممن شرح الألفية على أن ابن مالك رحمه الله يرى أن (أل) الموصولية لا تكون علامة للاسمية، وهذا دليل على أن قوله: (قَلَّ) ليس المراد به أنه شاذ، وإنما سمع في أبيات ليست قليلة عنده وحينئذٍ حكم بصحة دخول (أل) الموصولية على الفعل في الشعر خاصة، فإذا كان كذلك صار لغة، وما صار لغة لا يحكم عليه بالشذوذ، ولذلك قال ابن عقيل: وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر، وزعم المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يختص به بل يجوز بالاختيار، بل هو مراده في هذا البيت، ليس في غير هذا الكتاب بل هو مراده في هذا البيت.

وجاء وصلها بالجملة الاسمية لكنه شاذ. وصلت (أل) بالجملة الاسمية كما توصل (الذي، والتي).

قلنا:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ

جملة يشمل الجملة الاسمية والجملة الفعلية. هل يكون موصول (أل) أو صلة (أل) جملة اسمية؟ الجواب: لا، وإن سمع من ذلك حينئذٍ نحكم عليه بأنه شاذ.

فمن الأول قول الشاعر:

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ ... هُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ، يعني: الذين رَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ. رَّسُولُ اللَّهِ هذا مبتدأ، وَمِنْهُمْ: خبر.
و (أل) هنا في معنى الذين، لأنه قال: مِّنَ الْقَوْمِ، فدل على أن (أل) هنا بمعنى الذين، و
(أل) لا شك أنها تأتي بمعنى المفرد، وتأتي بمعنى المثنى وبمعنى الجمع.
مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ يعني: الذين رَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ.
وكذلك توصل بالظرف شذوذاً، كقوله:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ ... فَهَوَ حَرٍ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

على (المعة، معة) هذا ظرف، وَمَعَ مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقِلَ
الْمَعَةُ: يعني الذي (معه)، نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.
إذاً: وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صَلَّةٌ أَلْ: نقول: هذا المراد به أن (أل) لا تكون صلتها إلا ما وجد
فيه الشرطان: صفة لا جامد، وأن تكون محضة خالصة في الدلالة على الوصفية، خرج
به ما لم يكن خالصاً وهو ما أجري مجرى الأسماء الجامدة.
وأما كَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ: دخولها على مُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا
يقاس عليه. حينئذٍ يتقرر: أن (أل) الموصولية هذه تعتبر من علامات الأسماء كما ذكرناه
فيما سبق.

ولذلك نقول: هنا فائدة: الصفة الصريحة مع (أل) اسم لفظاً فعل معنًى. هذه مهمة.
الصفة الصريحة مع (أل) اسم لفظاً فعل معنًى، اسم لفظاً من حيث اللفظ. فعل معنًى؛
لأن الأصل في جملة الصلة أن تكون فعلاً، هذا الأصل فيها، ولكن قبح أن تدخل (أل)
على الفعل، صار قبيحاً، ولعل دخولها على الفعل المضارع إرشاداً إلى هذا؛ لأنه قد يأتي
الشيء الممنوع مصرحاً به في بعض الأبيات، ليدل على أن هذا هو الأصل، لكن لا
يكون قياساً، مثل ما ذكرناه: فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَّأَنْ يُؤَكَّرَمَا: هذا تصريح بأصل مهجور،
والتَّزْيِي: هذا أيضاً تصريح بأصل مهجور، ولكن لكثرة ما ورد جعلوه قليلاً
واستحسنوه ألا يكون شاذاً.

إذاً: لا بد من أمرين: صفة صريحة.

وَ كَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ: الجمهور على أنه شاذ.

ثم قال رحمه الله:

أَيُّ كَمَا وَأُعْرِبْتُ مَا لَمْ تُصَفْ ... وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

هذا هو النوع السادس من الألفاظ المشتركة، أَيُّ.

قال: أَيُّ كَمَا، أَيُّ كَمَا مثل ما في أنها تلزم لفظاً واحداً: أَيُّ، ثم تكون للمفرد والمذكر المفرد المؤنث المثنى بنوعيه الجمع بنوعيه وتكون للعاقل وغير العاقل. وأَيُّ الأصل فيها أنها تكون للنوعين: العاقل وغير العاقل لا بترجيح، ولذلك ذكرنا في قوله: وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ. من للعاقل كثيراً ولغيره قليلاً، ما لغير العاقل كثيراً، وللعاقل قليلاً، وما بعد هذين اللفظين يستعملان معاً في العاقل وغير العاقل. إذاً قوله: أَيُّ كَمَا: هل هو في الدلالة على كونه عاقلاً أو لا؟ الجواب: لا، ليس كذلك، وإنما في كونها تلزم لفظاً واحداً، وحينئذٍ من جهة المعنى قد يعتبر المفرد المذكر والمؤنث، وقد يعتبر المثنى، وقد يعتبر الجمع.

أَيُّ كَمَا: أَيُّ تستعمل موصولة، وتأتي شرطية، وتأتي استفهامية، وهي من الألفاظ الأصل فيها أنها ملازمة للإضافة، ونوع المضاف هذا فيه تفصيل يأتي في باب الإضافة إن شاء الله تعالى، الموصولة والاستفهامية والشرطية ملازمة للإضافة، فإذا حذف المضاف إليه عوض عنه التنوين فصار التنوين عوضاً عن مفرد هنا. أَيُّ: ((أَيَّا مَا تَدْعُو)) [الإسراء: 110] هذه شرطية، نقول: التنوين هنا عوض عن المضاف إليه المحذوف، وسيأتي تفصيله في محله.

إذاً: أَيُّ تستعمل موصولة واستفهامية وشرطية، كونها استفهامية وشرطية هذا يكاد يكون محل وفاق، أما استعمالها -مجيئها- لغير الاستفهامية والشرطية وهي الموصولة هذا محل خلاف، والجمهور على أنها تأتي موصولة كذلك. إذاً: أَيُّ ليس متفقاً عليها أنها موصولة، بخلاف (من وما وأل) هناك متفق على أنها موصولة، وأما أَيُّ فلا.

تستعمل موصولة خلافاً لثعلب في قوله: أنها لا تستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً، ويرد قوله قول الشاعر:

فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ، عندنا الشرطية والاستفهامية معربتان كما سيأتي، وقد مر معنا استثناء الشرطية والاستفهامية أنها معربة، على قوله: أن أَيُّ لا تكون إلا استفهامية أو شرطية، على (أَيُّهُمْ)، على قوله نقول: على (أَيُّهُمْ)، لأن هذه أَيُّ إما شرطية وإما استفهامية

وكلاهما معربان، وعلى هذا حرف جر دخلت على الشرطية أو الاستفهامية على كلامه، حينئذٍ لزم أن يكون مجروراً، فلما لزم الضمة علمنا أنه مبني: على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، حينئذٍ نقول: هي مبنية على الضم، إذ لو صح ما ادعاه ثعلب أنها استفهامية لقال: على (أَيَّهِمْ)، أو شرطية لقال: على (أَيَّهِمْ)؛ لأَنَّهُما معربتان.

إذاً: يرد قوله: فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، فهي مبنية على الضم في الرواية المشهورة، فدل على أنها موصولة، وغير الموصولة معربة لا مبنية، وإنما بنيت هنا لكونها مضافة وقد حذف صدر صلتها وهو المبتدأ أي: هو أَفْضَلُ، كما سيأتي.

أَيَّ كَمَا: إذاً (أَيَّ) موصولة خلافاً لثعلب.

كَمَا: فتكون بلفظ واحد في الأفراد والتذكير وفروعهما، وَأُعْرِبَتْ. بَيَّنَّ حكمها.

وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْخَدَفَ

وَأُعْرِبَتْ: وقد تبني، قال: أُعْرِبْتُ، متى؟

وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ، (وُ): الواو واو الحال هذه، معناه: أن ما بعده داخل في الشرط، فلا بد من استيفاء شرطين، إن انتفيا أعربت، فحينئذٍ هو نصٌّ على المعرب منها، وبمفهومه يفهم المبني، إذ يقال: إن (أَيَّ) مع صلتها وصدرها باعتبار الحذف وعدمه على أربعة أنواع -موجودة في ابن عقيل-، لها أربعة أحوال:

أولاً: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، تضاف على الأصل إلى المفرد، ويذكر صدر صلتها، يعجني أَيُّهُمْ هو قائم، أَيُّ: أضيفت إلى الهاء. هُوَ قَائِمٌ: ذكر صدر الصلة المبتدأ أوله، هُوَ قَائِمٌ. ... إذاً أضيفت، وذكر صدر الصلة. هذه الحالة الأولى.

الثانية: ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، يعجني (أَيَّ قَائِمٌ)، يعجني (أَيَّ) حذف الهاء. (قَائِمٌ): الأصل هو قائم، حذف صدر الصلة الذي هو المبتدأ.

الثالثة: ألا تضاف ويذكر صدر صلتها: يعجني أَيُّ هو قائم، يعجني أَيَّ حذف المضاف، هُوَ قَائِمٌ: صدر الصلة مذكور. هذه ثلاثة.

بقي حالة واحدة وهي: بالمفهوم.

إذاً:

أن تضاف ويذكر صدر صلتها. هذا أولاً.

ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها. هذا الثاني.

ألا تضاف ويذكر صدر صلتها، حينئذٍ نقول: (أَيُّ) تأتي مبنية فيما إذا لم تكن من هذه الأحوال الثلاثة وهي: فيما إذا لم تضاف مع حذف صدر الصلة، لم تضاف: (أَيُّهُمْ قَائِمٌ)، (أَيُّهُمْ) إذا لم تضاف -مدة عدم إضافتها مع حذف صدر صلتها-، يعني: (أَيُّ قَائِمٌ)، هذا حذفت الصلة وحذف صدر الصلة، نقول: في هذه الحالة معربة. أن تضاف ويذكر صدر الصلة: (أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، نقول: في هذه الحالة معربة. ألا تضاف ويذكر صدر صلتها: يعجبني (أَيُّ هُوَ قَائِمٌ)، نقول: في هذه الحالة هي معربة. ماذا بقي من التقسيم العقلي؟

أن تضاف ولا يذكر صدر صلتها. هذه الحالة هي التي عناها الناظم بالنفي في النطق بقوله: ...

مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ اُنْحَدَفَ

يعني: أُعْرِبْتُ (أَيُّ) مدة عدم إضافتها مع حذف صدر صلتها، فحينئذٍ إن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم، وهذا مأخوذ بالمفهوم. المنطوق دل على ماذا؟ دل على الإعراب، ولذلك إذا بدأت بالمفهوم سلمت في شرح البيت، وإذا بدأت بالمنطوق تتعب، يعني: الآن قال: ...

مَا لَمْ تُضَفْ ... وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ اُنْحَدَفَ

مفهومه: إن لَمْ تُضَفْ مع حذف صدر الصلة حينئذٍ تكون مبنية، فهو نص بالنطق على المعرب وبالمفهوم على المبني. إذا: أَيُّ كَمَا وَأُعْرِبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ: ما هذه ظرفية. مدة عدم إضافتها. فحينئذٍ إذا أضيفت انتفى الشرط الأول .. مدة عدم إضافتها مع حذف صدر صلتها، في هذه الحالة نقول: (أَيُّ مبنية)، وقد جاء النص بها في قوله تعالى: ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا)) [مريم: 69] (أَيُّ) أضيفت إلى الهاء إذاً مضافة، وأشد: هذا خبر مبتدأ محذوف، حذف صدر الصلة وهو قوله: (هو)، (أَيُّهُمْ هو أشد). إذاً: في هذه الحالة الوحيدة الرابعة هي التي نحكم على أَيٍّ بأنها مبنية وهي متى؟ إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، نحفظ المثال: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ)، يعني: (أَيُّهُمْ هو أشد). في هذه الأحوال الثلاث تكون معربة بالحركات الثلاث. يعجبني (أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، ورأيت (أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، ومررت (بأَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، وكذلك (أَيُّ قَائِمٌ)، إلى آخر الأمثلة التي ذكرها ابن عقيل، حينئذٍ (أَيُّ)، تأتي مبنية موصولة عند سيبويه وجماعة من البصريين إذا اجتمع فيها أمران: أن تكون مضافة لفظاً. هذا شرط.

أن يكون صدر صلتها محذوف.

واشترطوا في العامل فيها - في (أي) الموصولة - شرطين:
أن يكون مدلوله الزمان المستقبل، يعني: (يُعْجِبُنِي)، ما تقدر: (أَعْجَبَنِي أَيْهُمْ قَائِمٌ)،
(يُعْجِبُنِي)، أما بالفعل الماضي فلا، لا يصح.
أن يكون مدلوله الزمان المستقبل.
الثاني: أن يقدم عليها في الكلام فلا يتأخر، ولذا قيل للكسائي: لم لا يجوز: (أعجبني أَيْهُمْ قَائِمٌ)؟ لم لا يجوز: (أعجبني) - جاء بالفعل بالماضي - (أَيْهُمْ قَائِمٌ)؟ فقال: (أي) كذا خلقت. يعني هكذا وضعت، حينئذ لا نبحث ولا نسأل.
أي كما: إذا عرفنا مفهوم البيت ومنطوقه: (أي كما).
وَأُعْرِبَتْ: في ثلاثة أحوال، وبنيت في حالة واحدة لأنها بالتعبير التقسيم العقلي أربعة أقسام على ما ذكره الشارح.

وَأُعْرِبَتْ: مدة عدم إضافتها، إذا: النطق هنا معلق بأحوال الإعراب.
مدة عدم إضافتها، ومع حذف صدر صلتها إذا كان ضميراً، فحينئذ نقول بهذين الشرطين إذا انتفيا أعربت أي، وإن وجدا اجتمعا ولا بد من اجتماعهما وهو إضافتها وحذف صدر الصلة، حينئذ نقول: هي مبنية.
الرابعة: أن تصاف ويحذف صدر الصلة، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيْهُمْ قَائِمٌ)، ففي هذه الحالة تبنى على الضم وتقول: (يُعْجِبُنِي أَيْهُمْ قَائِمٌ)، ورأيت أَيْهُمْ قَائِمٌ، ومررت أَيْهُمْ قَائِمٌ، وعليه قوله تعالى: ((ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْتَهُمْ أَشَدُّ)) [مريم: 69] يعني: أيهم هو أشد.
إذا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ ... فَسَلِّمْ عَلَى أَيْتِهِمْ - هذا الشاهد - أَفْضَلُ، يعني: (أَيْتَهُمْ هُوَ أَفْضَلُ)، بنيت هنا أضيفت أي إلى الهاء، وصدر الصلة محذوف، (أَيْتَهُمْ هُوَ أَفْضَلُ)، بضم أي؛ لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ولا تعليق، وهذا مستفاد من قوله: وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُصَفْ، أي: وَأُعْرِبَتْ أي إذا لم تضاف في حالة حذف صدر الصلة، فدخل في هذه الأحوال الثلاثة السابقة على ما ذكرناه سابقاً.
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً، يعني: أَعْرَبَ أَيّاً مُطْلَقاً بدون استثناء كلها معربة، حتى في قوله: ((أَيْتَهُمْ أَشَدُّ)) [مريم: 69] هذه معربة.
فَسَلِّمْ عَلَى أَيْتِهِمْ: على الرواية الثانية فهي معربة.
وَبَعْضُهُمْ: أي بعض العرب أو بعض النحاة - كاخليل ويونس - أَعْرَبَ أَيّاً مُطْلَقاً، يعني: اتفقا مع القول السابق في الثلاثة الأول واختلفا معهم فيما إذا أضيفت وحذف صدر

الصلة.

مُطْلَقًا: وإن أضيفت وحذف صدر صلتها.

وتأولاً الآية: ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ)) [مريم:69] بأن يقال: ما الجواب؟ فالخليل جعلها استفهامية محكية بقول مقدر تقديره: الذي يقال فيه ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ))، فالمفعول محذوف، و (أَيُّ) مبتدأ، فضمته: إعراب. و (أَشَدُّ) خبر، والجملة نائب فاعل -يُقال-.
إذا: ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ))، ((ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ)) [مريم:69] أنت تقول كلها معربة، ماذا ...؟؟؟ .. القراءة؟ قال: هذه استفهامية، وهي داخلة تحت قول محكي، تقديره: الذي يقال فيه ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ))، فالمفعول محذوف، وأيُّ مبتدأ، أي هذه مبتدأ، حينئذ تكون الضمة ضمة إعراب وليست بناء، لأنها استفهامية والاستفهامية معربة. إذا: من أجل ألا يجعلها موصولة وهي مبنية وهو يقول بإعرابها مطلقاً جعلها استفهامية، وإذا جعلها استفهامية حينئذ حكم عليها بالإعراب.

ويونس جعلها استفهامية أيضاً مثله، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، فسدت الجملة: ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ)) مسد المفعول.

إذا الصواب أن يقال فيها: أنها تكون مبنية، وأما التكلف هذا والتعسف لا يحمل عليه القرآن.

وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبُ مُطْلَقًا

يعني: أغرب أيّاً مطلقاً.

ثم قال: وفي .. ذَا الْحُدُفِ أَيَّ غَيْرٍ أَيِّ يَفْتَنِي .. إن يُسْتَطْلَ وَصَلْ

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (المعرف بأداة التعريف) .

* مذهب الناظم في المعرف

* أنواع (أل) المعرفة

* أل/الزائدة وأنواعها

* العلم بالغلبة وأحكامه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س: هذا يقول: ألا يمكن أن يُجاب على قول التُّحاة (الذي) للعاقل أن الصلة حالة تنصب على الألفاظ بقطع النظر عن الحقائق؟

ج: لا هذا تعلق بالمعنى، تستعمل في العاقل، معناه في المعنى ليس في اللفظ، ثم قد لا يُسلم كل ما يقول باللفظ أنه في المعنى، يُسلم لهم لا، كيف تقول للعاقل: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84] ما ينبغي هذا.

س: هذا يقول: ما القول الصحيح في مسألة (ما) الموصولة و (ما) المصدرية هل هي شيء واحد أم أهما متباينان؟

ج: شيء واحد أم متباينان؟ وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُساوي مَا دُكِرَ، هذه (ما) موصولة اسم، و (أما) عَجِبْتُ مِمَّا صَحِبْتُ زَيْدًا، نقول: هذه مصدرية، ((بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)) [ص:26]، يعني: بنسبائهم، تؤول بالمصدر.

س: ما هو القول الصحيح في مسألة: (ما) الموصولة و (ما) المصدرية هل هما شيء واحد؟

ج: لا، هما شيان متباينان، (ما) الموصولة هذه اسمية، و (ما) الحرفية هذه حرف وهي التي تُسبِكُ مع ما بعدها بمصدر ((بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ)) [ص:26] يعني بنسبائهم وأما (ما) المصدرية ((وَمَا مِنْ دَابَّةٍ)) [الأنعام:38].

س: هل نقول تكون (ذا) ملغاة إذا دخلت على شبه جملة ولا تكون ملغاة إذا دخلت على فعل؟

الجواب: على التفصيل الذي ذكرناه.

س: ألا يُعْتَرَضُ على ابن مالك تمثيله على الإضافة بعبد شمس؟

كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَيِّ فُحَافَةٍ، كَعَبْدِ شَمْسٍ: هو ناقل ذكر علماً موجوداً فقط كمثال.

س: (الذي) إذا ثبتت تُحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين، هل يمكن أن نضيف لهذه العلة علة كون الياء حرف مبني؟

الجواب: لا، هو نفسه، يقول: للتخلص من التقاء الساكنين، معناه الأصل في التقاء

الساكنين أن يُحَرِّكَ الأول، لكن لم يُحَرِّكْ هنا، حينئذٍ انتقلنا إلى الثانية وهي:

الطريقة الثانية: وهي الحذف، بشرطين وهما:

أن يكون حرف علة، وأن يكون ثَمَّ دليل، إن كانت المحذوفة ياء، لا بد من بقاء كسرة قبلها.

س: هذا يقول: ذكرتم لنا في تخريج آية: ((وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة:69] -

يعني: النحاة ذكروه - علتين هل يمكن الجواب عليها بأن (الذي) من ألفاظ العموم

وذلك كقوله تعالى: ((مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا)) [البقرة:17].

الجواب: هذا بعيد، هم يتكلمون في العائد، ((كَالَّذِي خَاضُوا)) [التوبة: 69].
خاضوا: الواو هذا الأصل أنه يرجع إلى جمع، والجواب هذه قاعدة مطردة، حينئذ إما
يقال بأنه يعود إلى مُذكر جمع، وإما أن يقال: بأن العائد محذوف، كالذي خاضوه،
حينئذ اتحد المعنى.

س: نرجو توضيح المعاني التالية: مصدر مشتق، ما الفرق بين الاسم والمصدر، الجملة
الكبرى نرجو توضيحها، وكذلك الجملة الصغرى؟
ج: أما المصدر هذا سيأتي باب هو اسم المصدر، وأما المشتق هذا مر معنا، أن المشتق:
ما دل على ذات متصفة بوصف، وهذا سيأتي يعقد له باب اسم الفاعل وباب اسم
المفعول ويذكر في اسم الفاعل الأمثلة المبالغة، يأتي الفرق بين اسم المصدر يأتي إن شاء
الله.

أما الجملة الكبرى فهي التي وقع فيها الخبر جملة، سيأتينا وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً، إن
وقع الخبر جملة فحينئذٍ صارت الجملة كلها جملة كبرى، وجملة الخبر هي عينها جملة
صغرى، وقد تكون بالاعتبارين.

س: ما دليل الجمهور بقولهم: أن اللذان واللتان مبنيان؟
ج: هو الأصل فيها، لأنها اسم موصول، وثبت أن الاسم الموصول، وجد فيه الشبه
الافتقاري، فصار كل اسم موصول ثبت له الموصولية الأصل فيه البناء، حينئذٍ إذا قيل
الأصل في اللذان واللتان أنهما مبني لا خروج عنه، والذي يقول هو معرب، حينئذٍ لا بد
من دليل قوي، دائماً نستصحب الأصل.

وأن (الذي) ليست من الموصولات الحرفية لأن الضابط عندهم في ثبوت الموصول
الحرفي دخول حرف الجر عليه، وكونه لم يرد إلا في محل واحد -موضع- ويمكن الجواب
عنه بجواب جيد واضح يبين، حينئذٍ لا يُقال بكونها موصولاً حرفياً.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله:

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُصَفَّ

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

ذكرنا فيما سبق أن (أي) تكون موصولة، وهو قول الجمهور خلافاً لثعلب، فهي كما شبهها الناظم هناك (ما) لكنها ليست من كل وجه؛ لأن (ما) تستعمل في الأصل للعاقل بكثرة، وفي غيره لقلة، حينئذٍ (أي) هذه تستعمل للعاقل وغيره بدون تمييز، لا يقال للعاقل بكثرة، ولا لغيره بقلة، وإنما يقال: هي بحسب ما تضاف إليه، إن أضيفت للعاقل فهي له وإلا فلغيره.

أيّ كما: هذا من حيث المعنى والاستعمال فهي موصولة تستعمل كـ (ما) بلفظ واحد، فتكون للمفرد والمثنى والجمع، وأما من حيث إعرابها وبنائها فالأصل في الاسم الموصول أنه مبني، هذا هو الأصل، إلا -استثنى من حكم بالبناء على الموصولات- (أي) وأي هذه لها أربعة أحوال كما ذكرها الناظم هنا والشارح كذلك.

فحينئذٍ النظر فيها من حيث البناء هل هي مبنية أم معربة، نقول: الأصل فيها أنها مبنية إلا إذا عارض وجه الشبه بها بالحرف ما هو من خواص الأسماء، حينئذٍ تُعرب رجوعاً إلى الأصل، وهي لها أربع حالات، ذكر الناظم الأحوال الثلاث بالمنطوق، والحالة التي تُبنى فيها بالمفهوم، فقال:

أيّ كما وأُعربت: إذاً هذا حكمٌ بالإعراب.

مَا لَمْ تُضَفْ: مدة عدم إضافتها حال كون صدر وصلها ضمير من حذف، يعني: ان حذف، حينئذٍ بهذين الشرطين حكم سيبويه والجمهور أنها مبنية، يعني: إذا أضيفت وحذف صدر الصلة، بالإضافة مع الحذف، حينئذٍ إذا وجد الشرطان بمفهوم هذا النص نحكم عليها بأنها مبنية، ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ)) [مريم: 69] أَيُّهُمْ أَشَدُّ: أيهم هو أشد، فنحكم على أي هنا في هذا التركيب أنها مبنية، لماذا؟ للإضافة (أَيُّهُمْ) ثم حُذِف صدر صلتها، ما هو الصلة؟ المراد بالصلة الجملة -جملة الصلة- وإذا حُذِف صدرها حينئذٍ تعيّن أن يكون مبتدأ وهو مرفوع، حينئذٍ الأصل: (أيهم هو أشد)، فهي مضاف وحُذِف منها صدر الصلة الذي هو الضمير المرفوع، فصار أَيُّهُمْ أَشَدُّ، أَشَدُّ: هذا خبر مبتدأ محذوف، ففي هذه الحالة فحسب تعتبر مبنية وما عداها حينئذٍ نحكم عليها بأنها معربة، لذلك الأحوال أربعة كما ذكرناها.

وَأُعْرِيتْ مَا لَمْ تُضَفْ: يعني مدة عدم إضافتها مع حذف صدر صلتها فإن أضيفت وحُذِف صدر صلتها بُنيت على الضم، وإن لم تُضَفْ أو لم يُحذف نحو: أيّ قائم، أو: أيّ هو قائم، وأيهم هو قائم، أُعْرِيت.

وَبَعْضُهُمْ: وبعض النحاة أو بعض العرب أو بعض النحاة حكمٌ بكون (أي) هذه معربة

مطلقاً، يعني في الثلاث حالات بالاتفاق، وأما الحالة الرابعة التي نص عليها الناظم بالمفهوم -وهي حالة البناء عند الخليل وسيبويه- تعتبر مُعرية. وَبَعْضُهُمْ: أي بعض النحاة كالخليل ويونس أعْرَبَ مُطْلَقاً، وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ (أَيَّ) أَيَّ هذا مفعول به محذوف، مُطْلَقاً: هذا حال، يعني: وإن أُضيفت وحُذف صدر صلتها، فهي مُعرية مطلقاً بدون استثناء.

ثم قال رحمه الله -شرح في بيان حذف العائد-. قلنا: الصلة لابد لها من عائدٍ، والعائد هذا ضمير، وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةً، يعني (وَجُمْلَةً أَوْ شِبْهَهَا، عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَتَّقِي مُشْتَمِلَةً، عندنا موصول وعندنا جملة الصلة وعندنا عائد ثلاثة:

موصول، وجملة الصلة، والعائد، كلٌّ منها يجوز حذفه بشرطه، فحذف الموصول إن كان حرفياً لم يجز حذفه الكلام ليس فيه، إن كان حرفياً لا يجوز حذفه البتة مطلقاً، لماذا؟ لأنه لا يُعلم بعد الحذف، وهو الأصل فيه أن يكون عاملاً مثل (أَنْ وَأَنْ وَكِي) الأصل فيها أنها تعمل وهذه الثلاثة قلنا متفق عليها في أنها توصل مع ما بعدها بمصدر. إذاً حذف الموصول إن كان حرفياً لم يُجْز حذفه لضعف الحرف عن أن يؤثر وهو محذوف، الحرف وهو موجود ضعيف، ولذلك ليس له مدخلاً في الإسناد، لا يكون مسنداً، ولا مسنداً إليه، فهو ضعيف، وإذا عمل فهو ضعيف كذلك، فحينئذٍ وهو مذكور ضعيف فإذا حُذِفَ يكون ضعفه من باب أولى وأحرى فلا يؤثر. فإن كان اسماً (كالذي والذين) ليس بحرفي فالكوفيون يُجَوِّزُونَ حذفه مطلقاً، الكوفيون أجازوا حذف الاسم الموصول مع بقاء الصلة، ليس مطلقاً بالصلة، وإنما المراد حذف الموصول فحسب لوحده، وأما جملة الصلة فتبقى، الكوفيون أجازوا حذفه مطلقاً، وهذا محل إشكال.

وبعضهم أجاز حذفه بشرط عطفه على موصول آخر مثله يعني: يدل عليه، وهذا لا بأس به قد يكون من باب الاختصار، ((أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ)) [العنكبوت: 46]، يعني: والذي أنزل إليكم، ((أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ)) هذه جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، أين الموصول؟ محذوف لدلالة ما قبله عليه، لأن المنزّل إلى الفريقين ليس واحداً، هذا ما يتعلق بالموصول نفسه. وأما الصلة: فقد سبق أنها قد تكون ملفوظاً بها وقد تكون منوية، كما في قول القائل: نحنُ الأُلى فاجمع جموعك

نحنُ الأولى: يعني عُرفوا بالشجاعة.

فاجمع جموعك: فدل على أن حذف جملة الصلة وارد، لكنه ليس بالكثير، لماذا؟ لأن الأصل في جملة الصلة أنها جيء بها مُبَيِّنَةً ومَوْضِحَةً ومَعْرِفَةً على قول، حينئذٍ إذا أدى اللبس مُنع، إذا أدى حذف الموصول أو جملة الصلة لا إشكال في المنع، كلُّ ما يؤدي إلى اللبس فهو ممنوع، وكل ما إذا حُذف لا يُعلم بعد حذفه فهو ممنوع، هذه قاعدة في كل الأبواب.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ: إذا حذف ما لا يعلم لا يجوز وهذا متفق عليه، سواء كان جملة الصلة أو كان الموصول.

شرع الناظم في بيان العائد، -حكم العائد- يعني: الضمير الذي اشترطناه-على ضميرٍ لائقٍ مُشْتَمِلَةٍ- هل يجوز حذفه أم لا؟ وإذا جاز حذفه نقول في الجملة يجوز حذفه لكن بشروط معتبرة، فحينئذٍ العائد إما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً وإما أن يكون مخفوضاً، العائد: إما أن يكون مرفوعاً وهو المبتدأ، وإما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مخفوضاً، في كلٍ منها تفصيل.

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقاً وَفِي ... ذَا الْحَذَفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَفْتَنِي
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ ... فَالْحَذَفُ نَزَرٌ وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ
إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٌ ... وَالْحَذَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ ... بِفِعْلٍ أَوْ وَصَفٍ كَمَنْ تَرْجُو يَهَبُ

وَفِي ذَا الْحَذَفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَفْتَنِي: أي، أَيًّا هذا مفعول به مقدم.
غَيْرُ أَيٍّ: غَيْرُ هذه مبتدأ.

غَيْرُ أَيٍّ يَفْتَنِي: أَيًّا فِي ذَا الْحَذَفِ، لأنه لما ذكر (أَيٍّ)، ذكر حذف الصلة.
أَيٍّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُصَفْ ... وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ

صَدْرُ وَصَلِهَا: الذي هو المبتدأ، (أَيُّهُمْ هُوَ أَشَدُّ) إذا حُذف صدر الصلة، ((هُوَ أَشَدُّ))
أين العائد؟ المبتدأ هو نفسه العائد، حينئذٍ الضمير وهو مبتدأ وهو العائد وهو المرفوع محلاً، حُذف.

غَيْرُ أَيٍّ يَفْتَنِي: يعني يَتَّبِعُ أَيًّا فِي ذَا الْحَذَفِ: يعني يجوز حذف صدر الصلة في غير (أَيٍّ)
كما حذفت من (أَيٍّ)، فالحكم حينئذٍ ليس خاصاً بـ (أَيٍّ)، بل يجوز حذف صدر الصلة، وهو مرفوع -والكلام على المرفوع- كما جاز حذفه من صدر صلة (أَيٍّ)

كذلك غير (أيّ) ك (ما ومن والذين والذي والتي والألى وأولاء) كلها يجوز حذف صدر الصلة منها.

وَفِي ذَا الْحَذْفِ: المذكور في: صلة (أيّ) ذَا الْحَذْفِ - (أل) هنا للعهد الذهني - يعني: الحذف الذي ذكرناه في قولنا: وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفَ: هذا الحذف ليس خاصاً بـ (أيّ) حذف صدر الصلة ليس خاصاً بـ (أيّ) بل هو عام في جميع الموصولات الاسمية، فيجوز حذف صدر الصلة لكن بشرط وهو إذا كان مرفوعاً.
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ: إذا: وَفِي ذَا الْحَذْفِ: المذكور في صلة (أيّ)، أي حذف صدر الصلة الذي هو العائد، إذا كان مبتدأً، لأن الكلام الآن في العائد المرفوع ولا يجوز حذف العائد المرفوع إلا بشرطين اثنين، وهما أن يكون مبتدأً، وأن يكون خبره مفرداً، شرطان؛ إن انتفيا، امتنع الحذف، إن وُجد أحدهما دون الآخر امتنع الحذف، لا بد أن يكون مبتدأً ثم يكون الخبر مفرداً لا جملة، فإن لم يكن مبتدأً امتنع، كأن كان فاعلاً، وإن لم يكن مفرداً بأن كان جملة أو شبه جملة نقول امتنع، ولذلك المثال إذا حفظته عرفته، ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ)) [مريم: 69]، أَشَدُّ هذا خبر مبتدأ محذوف وهو مُفْرَدٌ والمحذوف هنا مبتدأ، إذا اجتمعما فجاز حينئذٍ الحذف.

غَيْرُ أَيٍّ: مثل (أيّ) في هذا التركيب، بمعنى أنه يجوز حذف صدر الصلة إذا كان مبتدأً وخبره مفرداً، فإن لم يكن مبتدأً كان فاعلاً أو نائب فاعل امتنع.
جاء اللذان ضَرْبًا زِيدًا، لا يصح أن تحذف (ضرباً) -الألف- فتقول هذا مرفوع هو مثل صدر الصلة إذا كان مبتدأً، جاء اللذان ضَرْبًا، نقول امتنع حذف الألف لأنه نائب فاعل، لا بد أن يكون مبتدأً هذا أولاً.

وثانياً: أن يكون خبره مفرداً، فإن لم يكن مبتدأً كان فاعلاً أو نائب فاعل، امتنع الحذف، إن لم يكن الخبر مفرداً، كأن كان جملة أو نحو ذلك، امتنع الحذف.
إذا وَفِي ذَا الْحَذْفِ -المذكور- أي: حذف صدر الصلة -الذي هو حذف العائد- إذا كان مبتدأً غير ((أيّ)) من بقية الموصولات يَقْتَضِي يعني: يتبع (أيّاً)، ولكن قَيَّدَ بقية الموصولات بشرط، ليس على إطلاقه.

غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَضِي (أيّاً) في حذف صدر الصلة، إذا كان مبتدأً مع الشرط الآخر وهو أن يكون الخبر مفرداً، لكن هل هو مطلقاً، قال: لا.
إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ: يعني: تطول الصلة، إذا طالت الصلة حينئذٍ جاز جوازاً قياسيًّا، يعني يجوز القياس عليه، وليست المسألة من التُّدْرَةِ أو القِلَّةِ.

إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ: يعني أن يوجد طولاً في الصلة -جملة الصلة- نحو ماذا: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84] إله في السماء، (وهو الذي إله في السماء) هو في السماء إله، هذا الأصل، حينئذٍ نقول: الصلة هذه فيها طول بذكر الجار والمجرور حينئذٍ جاز الحذف، وَهُوَ الَّذِي، الذي ليست (أي)، ومثله: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، قائلٌ: هذا خبر مبتدئٍ محذوف، تقديره هو، إذاً (هو) هذا مبتدأ، و (قائل) هذا خبر وهو مفرد، والصلة الموصول غير (أي)، وهنا طالت الصلة، يعني: وجد غير المبتدأ والخبر المفرد، جار ومجرور، أو مفعول به ... الخ.

أي لفظ يوجد من الفضلات قلنا: هذه الصلة طويلة، ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً، يعني: بالذي هو قائلٌ لك سوءاً، حينئذٍ جاز الحذف لطول الصلة، كذلك: جاء الذي هو ضاربٌ زيداً، جاء الذي ضاربٌ زيداً، نقول: هذا الذي بقي في قوة المفرد حينئذٍ هو خبر لمبتدئٍ محذوف، جاء الذي هو ضاربٌ زيداً. إذاً في هذه المثل حُذِفَ صدر الصلة مع غير (أي) بشرط استطالتها، بأن تكون طويلة، ما معنى طويلة؟ أن يُذكر شيء مع المبتدئ والخبر المفرد، يعني من جار ومجرور أو ظرف أو منصوب أو حال أو تمييز ... الخ، فإن لم يذكر إلا المبتدأ والخبر حينئذٍ نقول هذه ليست بطويلة، فإن كان كذلك مع غير (أي) قال: وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ -قليل- لا يقاس عليه عند البصريين وهو مقيس عند الكوفيين.

وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ: بمعنى أن كانت جملة الصلة قصيرة، مؤلفة من المبتدئ والخبر المفرد حينئذٍ في غير أيّ نقول: الْحَذْفُ نَزْرٌ -قليل- وإذا عُبرَ في مثل هذه التراكيب بأنه قليل ونزر، فالأصل فيه عدم القياس عليه، يعني: يُسمع ويُحفظ ولا يُقاس عليه. وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَضِي إِنْ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ: يعني: أن تكون الصلة طويلة،

وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ -الوصل- فَالْحَذْفُ -للعائد- نَزْرٌ: أي قليل، نحو: قول الشاعر: مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ: بما سَفَهُ يعني: بما هو سفه، فسفه هذا خبر مبتدئٍ محذوف تقديره هو، وهنا الموصول (ما)، فإذا كان الموصول (ما) حينئذٍ الأصل أنه لا تحذف صدر الصلة إلا إذا كانت الصلة طويلة، وهنا ليست بطويلة (سفه)، هو سفه هذه ليست بطويلة، فالأصل عدم الحذف، عدم الجواز، وإن أجازته الكوفيين. إذاً فالحذف للعائد المرفوع إذا كان مبتدأً وكانت الجملة الصلة قصيرة وليست بطويلة

نَزَّرَ: أي قليل، كما ذكرناه، لا يُقاس عليه، وأجازته الكوفيون احتجاجاً بقراءة: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} [الأنعام:154]، أي: هو أحسن، وإذا ورد مثل هذا فالأصل فيه الجواز.

إذاً قوله: إِنَّ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ، هذا التفصيل في كون صدر الصلة يجوز حذفه قياساً أو لا يجوز حذفه قياساً، ليس هو على ظاهر النظم من أن (أَيَّ) مثل بقية الموصولات بل هذا التفصيل في غير (أَيَّ) فحسب، وأما (أَيَّ) نفسها فهذه لا يفرق بين طول الصلة ولا غيرها، فحينئذٍ الحذف -حذف صدر الصلة من (أَيَّ) - نقول: يجوز مطلقاً، سواء كانت الصلة طويلة أم لا، وأما ما عدا (أَيَّ) فحينئذٍ نقول: هذه لا بد من التفصيل.

إِنَّ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزَّرَ، هذا التفصيل ليس عائداً إلى (أَيَّ)، وإنما عائداً إلى غير (أَيَّ)، ولذلك فيه إبهام.

وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَضِي: غَيْرُ أَيٍّ -من بقية الموصولات- يقتضي (أَيًّا)، أي يتبعها في جواز حذف صدر الصلة لكن بشرطٍ وهو أن تكون الصلة طويلة، فإن لم تكن طويلة، فالأصل عدم الحذف وأجازته الكوفيون.

قال: وأشار بقوله: وَفِي ذَا الْحَذْفِ ... الخ: إلى المواضع التي يُحذف فيها العائد على الموصول، وهو إما أن يكون مرفوعاً أو غيره -منصوباً أو مجروراً- فإن كان مرفوعاً لم يُحذف إلا إذا كان مبتدأً وخبره مفرد، وسيأتي التعليل لماذا خُص بهذه الحالة، نحو: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)) [الزخرف:84] و ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ)) [مريم:69] فلا نقول: جاءني اللذان قام، بحذف الألف، لأنها فاعل، وإذا كانت فاعلاً حينئذٍ شرط صحة حذف صدر الصلة أو العائد إذا كان مبتدأً، وقاما: الألف هذه فاعل، إذاً لا يجوز حذف العائد.

ولا اللذان ضُرباً: يعني ضُرباً بحذف الألف نقول هذا لا يجوز، لأن هذا العائد يعود على الموصول، وهو مرفوع، فلا يجوز حذفه لا لكونه مرفوعاً وإنما لكون شرط صحة جواز المرفوع أن يكون مبتدأً، وهذا نائب فاعل.

وأما المبتدأ فيُحذف مع (أَيَّ) وإن لم تطل الصلة، انتبه، يعني: التفصيل الذي ذكره ابن مالك: إِنَّ يُسْتَطَلَّ وَصَلٌ لَمْ يُسْتَطَلَّ: ليس في (أَيَّ)، بل (أَيَّ) يحذف منها صدر الصلة مطلقاً بدون استثناء، بدون تفصيل، وأما غير (أَيَّ) فيأتي التفصيل.

كما تقدم من قولك: يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، أيهم هو قائم ونحوه، ولا يُحذف صدر الصلة

مع غير (أَيِّ) إلا إذا طالت - بهذا الشرط - نحو: جاء الذي هو ضاربٌ زيداً، انظر كيف حكمنا عليه بكونها طويلة، هو ضاربٌ مبتدأ وخبر، ثم هذا الخبر رَفَعَ ضميراً مستتراً يعود على زيد "هو"، زيداً، نقول: هذا مفعول به، إذا طالت الصلة، جاء الذي ضاربٌ زيداً، صح لماذا؟ لأنه لا يلتبس يُعلم المحذوف من لفظ الجملة، لأن الذي بقي بعد الحذف مُفرد، والمفرد لا يمكن أن يكون صلة البتة، لأنه كما سبق:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ: لا بد أن يكون جملة أو أن يكون شبه جملة، وجاء الذي ضاربٌ زيداً، ضاربٌ هذا ليس بجملة، ولا بشبه جملة، حينئذٍ علمنا أن ثم ما هو محذوف من التركيب، الذي هو ضاربٌ زيداً.

فإن لم تطل الصلة في غير أَيِّ فالحذف قليل، لا يُقاس عليه عند البصريين، وأجازه الكوفيون قياساً، نحو: جاء الذي قائمٌ، جاء الذي هو قائم، مثل: ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ)) [مريم:69]، نقول: هذا الأصل عدمه، لماذا؟ لأن الصلة هنا ليست بطويلة بل هي قصيرة، جاء الذي هو قائم، ومنه قوله تعالى: {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ} بقراءة الرفع، بقراءة يحيى بن يعمر، والتقدير هو أحسن، ومثلها: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا} [البقرة:26]، -بالرفع- ((مَا بَعُوضَةٌ)) على جعل (ما) هنا موصولة، مثلاً الذي هو بعوضة فما فوقها، فحينئذٍ نقول: هذا مسلك الكوفيين استدلالاً بهذه القراءة في الرفع في الحالتين، حينئذٍ يكون الأصل هو جواز الحذف مطلقاً، لكن لندوره وقلته قالوا: لا يكون قياساً مطلقاً، بمعنى أنه: يكون في متسع الكلام وفي الاختيار وإنما عند الحاجة إليه.

ثم قال رحمه الله:

وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلَ، وَأَبَوْا: يعني امتنع النحاة، أبي يأبى، يعني: امتنع، ((وَيَأْبَى اللَّهَ)) [التوبة:32]، وَأَبَوْا: أي امتنع النحاة. أَنْ يُخْتَزَلَ: يعني من تجويز أَنْ يُخْتَزَلَ، أَنْ يُقْطَعَ العائد، يعني يحذف.

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ: يعني: إن كان بعد المحذوف ما يصلح أن يكون جملةً امتنع الحذف، وهذه عامة في أَيِّ وفي غيرها، ليست خاصة بـ (أي) وليست خاصة بغير (أي) بل هي عامة في جميع الموصولات التي جَوَزْنَا فيها حذف العائد، فحينئذٍ إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي بعد الحذف لِوَصْلِ مُكْمِلٍ -يكمل به الموصول- في تمام المعنى امتنع الحذف، لأنه لا يجوز حذف ما لا يُعلم بعد الحذف، هذه قلنا قاعدة مضطردة في كل الفن من أوله إلى آخره، ما لا يُعلم بعد الحذف لا يجوز أن يُحذف، لو كان التركيب: جاء الذي

هو يضربُ، هل يجوز الحذف هنا؟ لا يجوز لأنك إذا قلت: جاء الذي يضربُ ظننت أن الجملة -جملة الصلة- ابتداءً جملة فعلية وهي جائز، جاء الذي هو عندك، يجوز؟ لا يجوز، جاء الذي عندك، حينئذٍ يُظن أن عندك ابتداءً هي جملة الصلة، جاء الذي هو في الدار، نقول: هو لا يجوز أن يُحذف لماذا؟ لأنه بعد الحذف لا يُعلم المحذوف، وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، فإن لم يعلم حينئذٍ امتنع الحذف.

وَأَبَوَا: يعني: امتنعوا، أَنْ يُحْتَزَلَ العائد، أن يحذف العائد ويقتطع إن صَلَحَ الْبَاقِي يعني: بعد حذفه لَوْصِلَ مُكْمِلٌ، يعني: للموصول، كأن يكون جملةً، يعني: بعد الحذف، ولهذا قلنا: الشرط أن يكون مبتدأً، وأن يكون الخبر مفرداً، فإن كان الخبر جملةً فعلية أو اسمية أو ظرفاً تاماً، أو جاراً ومجروراً تاماً امتنع الحذف، كل ما يصلح أن يكون جملة صلة بعد الحذف امتنع حذف العائد، كأن يكون جملةً أو ظرفاً أو مجروراً تاماً، لأنه لا يُعلم أَحْذَفَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، لعدم ما يدل عليه ولا فرق في ذلك بين صلة (أَيٍّ) وغيرها، فالحكم عام في (أَيٍّ) وغيرها.

فلا يجوز جاءني الذي يضربُ، نقول: لا يجوز، على أن المراد جاءني الذي هو يضرب، لأن (هو) مبتدأ وجملة يضرب خبر لما حذف المبتدأ جاز للخبر أن يكون صلة، فحينئذٍ التبس هل فيه محذوف أم لا؟ فالأصل عدم الحذف. على أن المراد الذي هو يضرب أو جاءني الذي أبوه قائم، لو قال الأصل: جاءني الذي هو أبو قائم، فأبوه مبتدأ ثاني، حينئذٍ حذف الأول، وقال: جاءني الذي أبوه قائم، نقول: لا يصح، لأن أبوه قائم هذا يصلح أن يكون جملةً استقلالاً، حينئذٍ: يجب أن يُذكر المبتدأ الأول، فيقال: جاءني الذي هو أبو قائم، ولا يجوز حذفه، أو جاءني الذي عندك أو في الدار على أن المراد الذي هو عندك أو هو في الدار ولا يعجبني أيُّهم يضرب، على أن المراد: هو يضرب، هذا لا يجوز، جاز هناك {أَيُّهُمْ أَشَدُّ}، أيهم هو أشد، لأنه لما حذف هو بقي أَشَدُّ، نقول: أَيُّهُمْ أَشَدُّ، أشد هذه كلمة واحدة، ويشترط في جملة الصلة أن تكون جملةً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً وليست بظرف ولا بجر حينئذٍ تعيَّن أن تكون جملة، وإذا تعيَّن أن تكون جملة حينئذٍ هي خبرٌ لمبتدئٍ محذوف لأن التركيب لا يتم إلا بذلك.

حينئذٍ: أيهم يضربُ على أن الأصل أيهم هو يضرب، نقول هذا لا يصح حذف العائد البتة، أو أيهم أبوه قائم، أو أيهم عندك أو في الدار كذلك كلها نقول لا يجوز الحذف فيها، أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل، بأن كان مفرداً كما مثلنا: أَيُّهُمْ أَشَدُّ، أو خالياً عن العائد نحو: ((وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ)) [الزخرف: 84] جاز -يعني الحذف

للعلم بالمحذوف-.

إذاً الحذف في باب العائد على الموصول هذا إما أن يكون مرفوعاً وإما أن يكون منصوباً أو مخفوضاً إن كان مرفوعاً لا يجوز حذفه إلا بشرطين وهما:

أولاً: أن يكون مبتدأ مرفوعاً بالابتداء.

ثانياً: أن يكون الخبر بعد حذفه مفرداً.

إن انتفيا أو انتفى أحدهما امتنع الحذف، ثم نقول: إن صلح الباقي بعد حذف المحذوف لأن يكون جملةً للصلة امتنع الحذف، وهل هذه القاعدة عامة، أم أنها خاصة بالمرفوع؟ عامة، بمعنى أنها تشمل المرفوع والمنصوب والمخفوض، ولذلك كلام ابن مالك هنا غير مرتب في هذه الأبيات، يعني: ذَكَرَ حكم (أي)، ثم انقطع عنها، ثم رجع إلى حكم (أي) ... الخ، فالكلام فيه إيهام كما انتقده ابن عقيل في آخر شرحه.

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ: لما ذكر هذه الجملة في سياق الكلام على العائد المرفوع قد يُظن أنه خاصٌ بالمرفوع، والصواب أنه عام يشمل المنصوب ويشمل المخفوض، فإذا قلت مثلاً: حذف العائد الذي يوهم اللبس، جاء الذي زیداً ضَرْبُهُ، هل يصح حذف العائد ضربته -الضمير-؟

جاء الذي زیداً ضَرْبُهُ، قلنا: يجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعضها، زیداً ضَرْبُهُ، هل يصح أن يحذف الضمير، فتقول: زیداً ضربتُ، الجواب: لا. لماذا؟ لأنه يُوهم أن زیداً هذا معمول لضربت، وهو ليس معمولاً له، بل هو معمول لفعل محذوف من باب الاشتغال.

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ: لأنه لا يُفطن لحذفه، ومنه نأخذ الشرط الثاني في صحة الحذف، وهو كونه خبراً مفرداً يعني: من هذه الجملة: إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ: علمنا أنه إن لم يصلح حينئذٍ جاز، وهذا إنما يتعين في حالة واحدة فحسب، وهي أن يكون الخبر مفرداً، لأننا قلنا حذف المرفوع بشرطين، أن يكون مبتدأ، وهذا أخذناه من: وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ مُحذَفٌ. أن يكون مرفوعاً هل يمكن أخذه من كلام المصنف؟ نقول: نعم، لأنه قال: وَأَبْوَا يعني النحاة أن يُخْتَزَلُ ومنه المرفوع إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ، ومتى يصلح الباقي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ؟ إذا لم يكن مفرداً، فإن كان مفرداً مثل: ((أَيُّهُمْ أَشَدُّ)) [مريم: 69] حينئذٍ لا يصلح أن يكون جملة لصلة الموصول. إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ: إلى هنا انتهى الكلام في المرفوع. ثم قال:

..... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

بِفِعْلِ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرُجُو يَهْبُ

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ

وَالْحَذْفُ: هَذَا مَبْتَدَأٌ.

عِنْدَهُمْ: يَعْنِي عِنْدَ الْعَرَبِ، نُطْقاً -وَضِعاً-، أَوْ بِالْحُكْمِ عِنْدَ النُّحَاةِ، عِنْدَهُمْ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ الْعَرَبُ.

كَثِيرٌ: هَذَا خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ.

مُنْجَلِي: يَعْنِي ظَاهِرٌ، تَأْكِيدٌ لِمَعْنَى كَثِيرٍ، مُنْجَلِي: جَلِي يَنْجَلِي فَهُوَ مَنْجَلِي، اسْمُ فَاعِلٍ.

فِي عَائِدٍ: يَعْنِي ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ.

عَلَى ضَمِيرٍ لَا تَقِي مُشْتَمِلَةً.

فِي عَائِدٍ: هَذَا جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ كَثِيرٌ.

وَالْحَذْفُ كَثِيرٌ عِنْدَهُمْ فِي عَائِدٍ -ضَمِيرٍ-: شَرْطٌ لَهُ شَرْطَيْنِ، أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً، احْتِرَازاً مِنْ الْمُنْفَصِلِ.

ثَانِياً: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ، إِذَا مَتَى يَجُوزُ حَذْفُ الْعَائِدِ إِذَا كَانَ مَنْصُوباً؟
نَقُولُ: إِذَا تَوَفَّرَ فِيهِ الشَّرْطَانِ، أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مُتَّصِلاً، فَإِنْ كَانَ مُنْفَصِلاً لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْذَفَ، جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ ضَرِبْتُ، أَيْنَ الْعَائِدُ؟ ضَرِبْتُ إِيَّاهُ، إِيَّاهُ ضَرِبْتُ، أَيْنَ الْعَائِدُ؟ إِيَّاهُ، هَلْ هُوَ ضَمِيرٌ نَصَبٍ؟ نَعَمْ، هَلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ؟ نَقُولُ: لَا، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ، وَشَرْطُ صِحَّةِ جَوَازِ الْعَائِدِ الْمُتَّصِبِ، أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلاً، فَإِنْ لَمْ يَكُونَ مُتَّصِلاً، بَأَنْ كَانَ مُنْفَصِلاً، نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ ضَرِبْتُ، نَقُولُ: امْتَنَعَ الْحَذْفُ، وَالْمَسْأَلَةُ سَمَاعِيَّةٌ.

إِنْ ائْتَصَبَ: هَذَا شَرْطٌ ثَانِي، وَكَانَ النِّصْبُ بِفِعْلٍ هَلْ هُوَ تَامٌ أَوْ نَاقِصٌ مَحَلَّ خِلَافٍ، وَابْنُ مَالِكٍ قَالَ: بِفِعْلٍ وَأُطْلِقَ، وَقِيْدُهُ كَمَا قَالَ الشُّرَاحُ، لِقَوْلِهِ: كَمَنْ نَرْجُو: مَثَلٌ بِالتَّامِ، يَعْنِي: كَأَنَّهُ زَيْدٌ، جَاءَ الَّذِي كَأَنَّهُ زَيْدٌ، كَأَنَّهُ: هَذَا الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الَّذِي، هُوَ الْعَائِدُ، مُتَّصِلٌ وَمُنْتَصِبٌ، كَأَنَّهُ زَيْدٌ، زَيْدٌ: اسْمُ كَانَ، وَالضَّمِيرُ: هَذَا خَبَرُهَا وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ، إِذَا وَجَدَ فِيهِ الشَّرْطَانِ مُتَّصِلٌ وَمُنْتَصِبٌ، وَبِفِعْلٍ أَيْضاً، لَكِنْ إِذَا اشْتَرَطْنَا التَّمَامَ حِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، تَامٌ لَا نَاقِصٌ، وَالْمُرَادُ بِالنَّاقِصِ هُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَى اسْمٍ وَخَبَرٍ -نَوَاسِخٌ-.

فَحِينَئِذٍ إِذَا قَلْنَا بِفِعْلٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ النِّظْمِ:

بِفِعْلٍ تَامٍ: احْتِرَازاً مِنَ النَّاقِصِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمُتَّصِبِ، فِي قَوْلِهِ: جَاءَ الَّذِي كَأَنَّهُ زَيْدٌ، لِمَاذَا مَعَ كَوْنِهِ مُنْتَصِباً مُتَّصِلاً؟ نَقُولُ لِأَنَّ الْعَامِلَ وَإِنْ كَانَ فِعْلاً إِلَّا أَنَّهُ نَاقِصٌ، وَشَرْطُ الْحَذْفِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ تَاماً.

بِفَعْلٍ أَوْ وَصَفٍ: المراد بالوصف هنا: اسم الفاعل، ويشترط فيه أن يكون عاملاً، ومتى يكون عاملاً؟ إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن لم يكن بمعنى الحال والاستقبال، بأن كان بمعنى الماضي - الماضي - حينئذٍ لا يعمل. إذاً:

كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ، كَمَنْ: مَنْ، هذه اسم موصول، بمعنى الذي. نَرْجُو يَهَبْ: نَرْجُو، نَرْجُو نقول هذا: فعلٌ وهو تامٌ، وانتصب به الضمير العائد وهو نرجوه، كمن نرجوه يعني: الذي نرجوه يهب، يعني: يعطي، نأمل منه أن يهب يعطي العطية، إذا عُلِّقَ به الأمل. كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ: كمن نرجوه حذف الضمير المتصل هنا وهو في محل نصب، ووُجد فيه الشرطان:

أولاً: منصوبٌ بفعلٍ.

ثانياً: متصلٌ.

ثالثاً: -إذا أردنا أن الفعل قيد واحد- بفعلٍ تامٍ، فنقيّد قوله بِفَعْلٍ، بالمثال، قد ذكرنا القاعدة أن ابن مالك رحمه الله تعالى يعطي الأحكام بالأمثلة. إذاً في عَائِدٍ مُتَّصِلٍ: هذا شرطٌ أول، إن انتصب: هذا شرطٌ ثاني، وكان النصب بفعلٍ هذا تفصيل للشرط الثاني -بفعلٍ تامٍ- قال السيوطي: أو ناقصاً في شرحه، لأن ابن مالك يرى في غير هذا الكتاب أن الحكم عام، لكن ظاهر الألفية لا.

إذاً فلا يجوز حذف المنفصل، نحو: جاء الذي إياه ضربتُ، لا يصح أن يُحذف المنفصل، جاء الذي ضربتُ، ولا المنصوب بغير الفعل إن نُصب بغير الفعل والوصف نقول: امتنع الحذف، إن انتصب الضمير العائد بغير الفعل والوصف، نقول: امتنع الحذف، مثل ماذا؟ جاء الذي إنه قائمٌ، إنه قائمٌ: الجملة لا محل لها صلة الموصول، أين العائد؟ اسم إنَّ الضمير المتصل بها. هل يجوز حذفه؟ لا يجوز، لماذا؟ هو متصل ومنصوب، لكنه نُصِبَ بغير الفعل والوصف وشرط الحذف أن يكون منصوباً بفعلٍ أو وصف، ولا المنصوب بصلة (أل) جاء الذي أنا الضَّارِبُ، أنا: مبتدأ، والضَّارِبُ، الضارب: هذا خبر، والهاء: في محل نصب؛ لأن الضارب: اسم فاعل حُلِّيَ بـ (أل)، وإذا حُلِّيَ بـ (أل) حينئذٍ عمل مطلقاً بلا شرطٍ ولا قيد.

حينئذٍ الضَّارِبُ: الضمير هنا في محل نصبٍ مفعول به للضارب، هل يجوز حذفه وهو العائد؟ لا يجوز، لماذا؟ غير وصف، وغير فعل، لماذا هو غير وصف؟ قلنا: بفعلٍ أو

وصف؛ أن يكون بقيد، وهو أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال، الوصف هنا مُطلق، بمعنى: أن (أل) إذا دخلت على اسم الفاعل حينئذٍ لا يُشترط في اسم الفاعل، أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، بل يعمل مطلقاً، وإذا كان كذلك حينئذٍ إذا نصب الضمير نقول: لا يجوز حذفه؛ لأنه منصوبٌ بصلة (أل)، والشرط أن يكون الوصف خالياً من (أل)، فحينئذٍ يتعين أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال، إلا إذا أُريد عهدٌ، أو قُيدَ بأمسٍ ونحوها، سيأتي المثال.

ولا المنصوب بصلة (أل): جاء الذي أنا الضَّارِئُهُ، نقول: هذا ممتنع. قال ابن عقيل: وأشار بقوله: وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي: إلى العائد المنصوب، وشرط جواز حذفه أن يكون متصلاً منصوباً بفعلٍ تامٍّ - قال: بفعلٍ تامٍّ - أخذ الحكم من المثال، وفي غير هذا الكتاب لابن مالك رحمه الله لم يشترط، بل جَوَزَ مطلقاً؛ سواء كان العامل فيه فعلاً تامّاً، أم ناقصاً.

بفعلٍ تامٍّ أو بوصفٍ: نحو جاء الذي ضربته، نقول: (ضربته) يجوز حذف العائد، فتقول: جاء الذي ضربتُ، حذفته لماذا؟ لكونه منصوباً بفعلٍ تامٍّ؛ فيجوز حذفه، والذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ، يصح أن تقول: والذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ بحذف الهاء؛ لأنه معمول لوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، وكذلك هو منصوب متصل، يعني: ضميرٌ متصل، جاء الذي ضربته والذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ، فيجوز حذف الهاء من ضربته، فتقول: جاء الذي ضربتُ، ومنه قوله تعالى: ((ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا)) [المذثر: 11]، خلقته، ((أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)) [الفرقان: 41] هذا الذي بعثه الله رسولا، بعثه، حذف الضمير لكونه منصوباً ومتصلاً، والعامل فيه فعلٌ تامٍّ، وكذلك يجوز حذف الهاء من مُعْطِيكَ، فتقول: الذي أنا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ، ومنه قول الشاعر:

مَا اللَّهُ مُوْلِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدُهُ بِهِ ... فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ

مَا اللَّهُ مُوْلِيكَ: الأصل مُوْلِيكَهُ، حذف الضمير هنا لما ذكرناه.

وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، يعني: الحذف بالوصف كثير؛ لأنه قرنه بالفعل قال: بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ: لم يقيد بأن الأول كثير والثاني قليل، وسوى بينهما، وهذا محل اعتراض على المصنف، بل الكثير حذفه من الفعل، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل، والناظم هنا سوى بينهما، ولعله إنما لم ينبّه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك، وفرعية الوصف فيه، مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف.

يعني: يمكن أن يُجاب عن الناظم بأنه قدّم الفعل، وآخر الوصف، ومعلوم أن الشيء المقدم هو أكثر، وهو أهمّ وهو أصلّ في العمل، وما بعده -وهو الوصف- متأخر عنه؛ لأن عمل الوصف فرع عن عمل الفعل، فالأصل في العمل للأفعال، والأسماء مشتقة وغيرها إن عملت حينئذ يكون من باب الفرع، فالتقديم هنا مراد.

إذاً ظاهر كلامه التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة (أل)، والذي هو صلته، ومذهب الجمهور أن منصوب صلة (أل) لا يجوز حذفه كما ذكرناه سابقاً، إذا كان منصوباً بصلة (أل) فهذا مستثنى مما ذكره الناظم، والجمهور على هذا، يعني: لا يصح أن يقول: جاء الذي أنا الضَّارُّه؛ بحذف الهاء، هذا مستثنى؛ لماذا؟ لأن المنصوب هنا منصوبٌ بصلة (أل)، والناظم أطلقه، وحينئذ يدخل في كلامه.

إذاً ما ذكره الناظم هنا من حذف العائد: إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً، فإن كان مرفوعاً؛ حينئذٍ جاز حذفه بشرطين:

الأول: أن يكون مبتدأ، فإن كان فاعلاً، أو نائب فاعل امتنع.

ثانياً: أن يكون الخبر مفرداً، فإن كان جملة ونحوها قلنا: امتنع.

مطلقاً في (أيّ) وغيرها؟ في غير (أيّ) يشترط استطالة الصلة، وأما في (أيّ) فلا يشترط استطالة الصلة، يعني: لا بد من التفصيل في غير (أيّ)، إن كانت الصلة طويلة حينئذٍ صار الحذف قياساً، وإن كانت قصيرة حينئذٍ امتنع، أو كان الحذف نَزَر كما قال الناظم، وأجازه الكوفيون قياساً.

إن صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصِلَ مُكْمِلٌ: نقول هذا قيد يُفسِّر الشرطين الماضيين، وهو: أن ما حذف إن بقي بعده ما يصلح أن يكون جملة للصلة، أو شبه جملة؛ امتنع الحذف مطلقاً، سواء كان العائد مرفوعاً، أو منصوباً، أو محفوضاً، ثم ذكر العائد المنصوب بأنه يجوز حذفه، بل هو كثير مُنْجَلِي لكن بشرطين:

الأول: أن يكون الضمير متصلاً؛ احترازاً من المنفصل، الثاني: أن يكون منصوباً بعامل هو فعل تام على ظاهر اللفظ، أو وصف، وهذا الوصف مُشْتَرَطٌ فيه أن يكون بمعنى الحال، أو الاستقبال.

ولذلك قال ابن عقيل: فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف، لكن عدم جواز الحذف يقيّد بما إذا كان واجب التقديم، يعني: جاء الذي إياه ضربتُ، نقول هنا: لا يجوز؛ لأنه لو حذف جاء الذي ضربته؛ قد يقال بأنه الضمير نفسه، ولا إشكال فيه، لكن يفوت تمام المعنى، وهو إنما قدّم (إياه) لإفادة الحصر والقصر، فإذا حذف حينئذٍ

فات هذا المعنى -فات الغرض الذي قصده المتكلم- لكن لو قال: جاء الذي ضربت؛ وحذفه (إياه) حينئذٍ لا بأس، هذا الأصل فيه، ولذلك إذا قصد معنى زائداً بالتقديم امتنع الحذف، وإلا فالأصل الجواز؛ لأنه في قوة قوله: ضربته، وهذا هو الأصل، وإنما قصد معنىً فانفصل الضمير فقدمه كما هو في حال قوله تعالى: ((إِيَّاكَ نَعْبُدُ)) [الفاتحة:5]، فحينئذٍ الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال، فيجوز حذفه.

ثم قال:

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ حُفْضًا ... كَأَنَّتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

هذا شروع في الكلام على العائد إذا كان مخفوضاً في محل جرٍ، والعائد المخفوض إما أن يكون مخفوضاً بالإضافة، أو بالحرف، والخفض محصور في هذين العاملين، بالإضافة يعني: مضاف.

قال رحمه الله:

كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْصَفُ حُفْضًا ... كَأَنَّتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

كَذَاكَ حَذَفُ: (حَذَفُ) هذا مبتدأ مؤخر.

حَذَفُ مَا يَوْصَفُ حُفْضًا: (مَا) اسم موصول بمعنى: الذي.

وحُفْضًا: الألف للإطلاق، وهي جملة الصلة.

يَوْصَفُ: جار ومجرور متعلق بقوله: (حُفْضًا)، كأنه قال: حذف ما حُفِض بوصف كذاك،

أي: مثل حذف العائد المنصوب، حذف ما حُفِض بوصفٍ، إذاً اشترط في المخفوض؛

العائد إذا كان مخفوضاً اشترط في جواز حذفه أن يكون الخافض له الوصف، يعني: اسم

فاعل، أو اسم مفعول، حينئذٍ إذا كان كذلك جاز حذفه، كَأَنَّتَ قَاضٍ، (أَنْتَ): مبتدأ،

و (قَاضٍ): خبر، يعني: كَأَنَّتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ الواقع بعد أمرٍ -بعد فعل أمرٍ- مشتق من

(قَضَى) في قوله تعالى: ((فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)) [طه:72]، كَأَنَّتَ قَاضٍ، كلمة (قَاضٍ)

الواقعة بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى، فاقضٍ، هذا الأمر الذي قضى، مأخوذ مشتق من قضى،

((فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)) يعني: ما أنت قاضيه، هذا هو الأصل: ما أنت قاضٍ.

مَا: اسم موصول بمعنى الذي.

وَأَنْتَ: مبتدأ.

وقاضيه: قاضي نقول: هذا خبر، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في

محل جرٍ مضاف إليه، وهو العائد، هل يجوز حذفه؟ نقول: نعم يجوز حذفه؛ لماذا؟ لكون

الخافض له وصفاً، فإذا كان الخافض وصفاً حينئذٍ جاز حذفه، بخلاف إذا كان الخافض له اسم جامد؛ فلا يجوز حذفه، (كذلك) أي: مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازهِ وكثرته؛ لماذا؟ لأن حذف العائد المنصوب هو الأصل، ومُحْمَلٌ عليه المجرور؛ لأن كلاً من المنصوب والمخفوض فضلة، هذا الأصل فيه، المخفوض هذا فضله، والمنصوب فضله، وحذَفَ فَضْلُهُ أَجْزُ إِنْ لَمْ يَضُرْ، فإن ضَرَّ حينئذٍ امتنع الحذف.

كذلك يجوز حذف (مَا بَوَصَفَ)، (بَوَصَفَ) هذا متعلّق بقوله: (خُفِضَ) بوصف لابد أن يُقَيَّدَ؛ لأنه عامل في التقدير ليس في المعنى، فإذا كان عاملاً في التقدير حينئذٍ لابد من تقييد الوصف بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي حينئذٍ لا يعمل إلا إذا حُلِّيَ بـ (أل).

مَا بَوَصَفَ: بمعنى الحال أو الاستقبال، عاملٍ (خُفِضَ) بإضافته إليه، (كَأَنَّتَ قَاضٍ) يعني: ككَلِمَةِ (أَنْتَ قَاضٍ) الواقع بعد فعلٍ أمرٍ مشتقٍ من مادة قَضَى، إشارة إلى قوله تعالى: ((فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)) أي: قاضيه.

(مِنْ قَضَى)، أو يكون (قَضَى) هنا مصدر قصره الأصل فيه بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية؛ من قضاء - هذا الأصل - فقصره للضرورة، أو مِنْ قَضَى أيضاً على تقدير المصدر، لأن المَصْدَر لا يشتق من الفعل الماضي، وإنما (قاضي) الأصل يُشتقُّ من المَصْدَر.

والمَصْدَرُ الْأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلٍ ... وَمِنْهُ يَا صَاحِبِ اسْتِقْصَاقِ الْفِعْلِ

إذاً إشارة إلى قوله: ((فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)) أي: قاضيه، فلا يجوز الحذف من نحو: جاء الذي أنا غلامه، غلامه: الضمير هذا هو العائد وهو مخفوض باسم، هل يجوز حذفه؟ لا يجوز؛ لماذا؟ لأن شرط صحة جواز الحذف أن يكون الخافض وصفاً، وغلام هذا جامد، لا يصح أن يُقال: أنا غلام؛ بحذف الهاء، لأن غلامَ العاملِ في الضمير العائد المخفوض جامد وليس بوصفٍ، أو مضروبه، أو ضاربه أمس، جاء الذي أنا ضاربه أمس لا يجوز؛ لأنه لغير الحال والاستقبال؛ لأنه قال: أمس، جاء الذي أنا ضاربه، يجوز؛ لأن الأصل في اسم الفاعل أن يكون للحال، هذا هو الأصل، فإن قُيِّدَ حينئذٍ، أو كان تَمَّ قَرِينَةً أو عهد؛ حينئذٍ إن كان للماضي فهو للماضي، وإلا فالأصل فيه أنه للحال.

جاء الذي أنا ضاربه، ضاربٌ، جاء الذي أنا ضاربٌ، على الأصل من جواز حذف الضمير لكون الخافض وصفاً، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال، أما إذا قال: أمس؛

فحينئذٍ لا يجوز.

قال: فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحذف، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل، هو الذي قال: بوصفٍ بمعنى الحال، أو الاستقبال، وهذا مأخوذ من المثال، نحو: جاء الذي أنا ضاربُه الآن أو غداً، هذا تقييد من باب التأكيد فقط على الشرطية، وإلا لو لم يقيدَه فالأصل فيه أنه للحال.

وكقوله: جاء الذي أنا ضاربٌ؛ بحذف الهاء، ونقول: بمعنى: الحال أو الاستقبال؛ لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال شابه الفعل من حيث العمل؛ لأنه أقرب إلى الفعل، بخلاف إذا كان ماضياً كما سيأتي في محله.

كَذَا الَّذِي جَرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرَّ ... كَثُرَ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ

هذا النوع الثاني من العائد المخفوض؛ إذا كان مخفوضاً بحرف جر، حينئذٍ يشترط فيه أن يُجرَّ الموصول بما جَرَّ به العائد، الحرف نفسه الذي دخل على العائد، نقول: به مثلاً، أو منه.

هل يجوز حذف الضمير إذا كان عائداً، وهو مخفوض بـ (من) أو (الباء)؟ نقول: ننظر في الاسم الموصول: إن دخل عليه مثل الحرف الذي دخل على الضمير العائد بشرط أن يتحداً لفظاً، ومعنى، ومُتعلقاً؛ جاز وإلا فلا. كذا: يعني: يجوز حذف العائد.

الَّذِي جَرَّ بِمَا: يمثل الحرف الذي جَرَّ الموصول -بالتَّصْب- هذا مفعول مقدَّم لقوله: (جَرَّ)، (كَذَا الَّذِي جَرَّ) يعني: كذا، أي: مثل الضمير العائد المحذوف باسم الفاعل؛ الذي جَرَّ بما جَرَّ الموصول، بالذي جَرَّ الموصول، فالموصول هذا اسم مفعول مقدَّم، يعني: التركيب إذا قرأته على الأصل تقول: الذي جَرَّ بما جَرَّ الموصول، حينئذٍ إذا خُفِضَ العائد بحرفٍ دخل عليه، وهو نفسه مثل الذي دخل على اسم الموصول؛ حينئذٍ جاز الحذف، بالمثال يتضح.

مُرَّ بالذي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرَّ: فهو بَرَّ هذه تنمة ليس لها .. مُرَّ بالذي مَرَرْتُ، أصل التركيب: مُرَّ بالذي مَرَرْتُ بِهِ، به: هنا الضمير حذفه، في المثال محذوف، به، أين هو بِهِ؟ نقول: محذوف؛ لأنه إذا حذف الضمير ذهب الباء معه، ما تبقى لوحدها، مُرَّ بالذي مَرَرْتُ به، حينئذٍ ما الذي سوغ حذف العائد وهو مجرورٌ بالباء؟ نقول: دخول حرفٍ مثله على اسم الموصول، أين اسم الموصول؟ مُرَّ بـ (الذي)، الذي: اسم موصول. قال:

مررتُ به، (الباء) نفسه دخل على (الذي)، إن دخل عليه واتفقا لفظاً ومعنى ومتعلّقاً؛ حينئذٍ جاز الحذف، يعني: حذف العائد مع حرفه، فإن تخلّف واحدٌ من هذه الشروط الثلاثة حينئذٍ نقول: لا يجوز الحذف.

قال الشارح:

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يُحذفُ -يعني: العائد المجرور بالحرف- إلا إن دخل على الموصول حرفٌ مثله لفظاً ومعنى، واتفق العامل فيهما مادة -يعني: من نفس الحروف- بهذه القيود الثلاثة: اتفقا معنى ولفظاً، يعني: الباء هي عين الباء، والمعنى واحد، ما تكون الباء الأولى للسببية، والثانية للتعدية؛ لا، لا بد أن يتحدا معنى، وأن يتحدا متعلّقاً؛ أن تكون الباء الأولى متعلّقة بفعل أو وصفٍ تعلقت به الباء الثانية، ولا يشترط فيهما نفس الفعل الفعل، أو الاسم الاسم؛ لا، قد يكون ذاك فعلاً وهذا اسمً، لكن المادة واحدة، مرّ بالذي أنا مارٌّ به، حينئذٍ نقول: تعلقا بمادة واحدة، وإن اختلفا في الفعلية والاسمية.

إذاً لا بد أن يدخل على الموصول حرفٌ مثله لفظاً ومعنى، واتفق العامل فيهما مادة، نحو: مررتُ بالذي مررتُ به، أو أنتَ مارٌّ به، حينئذٍ يصحُّ حذف الضمير من (به) فتذهب الباء معه، فيجوز حذف الهاء: مررتُ بالذي مررتُ، لم يقل: به؛ لوجود الشرط، قال الله تعالى: ((وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)) [المؤمنون: 33] "منه"، ويشربُ مما تشربون منه، أين الشروط هنا؟ ((وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ)) "منه"، منه: الضمير حُذف، حينئذٍ نقول: دخل على الضمير (من) كما دخل على الاسم الموصول، (مِمَّا): أصلها من ما، اللفظ واحد، والمعنى واحد، وهي للتبعيض، والمادة واحدة؛ لأن (مِمَّا) متعلّق بقوله: يشربُ، ((يَشْرَبُ مِمَّا))، ((تَشْرَبُونَ)) منه، (منه) متعلق بـ (تشربون)، اتحدا في المادة، ولو يُشترط أن يكونا فعلين، يعني: الاختلاف في الصيغة لا بأس به.

وَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حَقَبَةً ... فَبُحِّحَ لَأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ

به يعني.

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف، نحو: مررتُ بالذي غضبتَ عليه، بالذي عليه، (عليه): هو الضمير العائد، جرّ بـ (على) حرف جرّ، وقال: (بالذي)، دخل على الموصوف حرفٌ جرّ ليس هو عينه الذي دخل على العائد، هل يجوز الحذف؟ لا يجوز الحذف، هذا واضح، فلا يجوز حذف (عليه).

وكذلك: مررت بالذي مررت به على زيد، لا يجوز؛ لماذا؟ لأتحداهما وإن اتحداهما لفظاً إلا أنهما اختلفا معنى، ليس كلتا رأيت الباء والباء مباشرة .. لا، لابد أن يكون معنى الباء الأولى التي دخلت على اسم موصول؛ هي عين معنى الباء التي دخلت على العائد، فلا يجوز حذف (به) منه لاختلاف معنى حرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية.

وإن اختلف العاملان لم يَجُزْ الحذف أيضاً، العاملان .. يعني: إن اختلفا في المادة، وليس المراد الاختلاف من حيث كونه فعلاً أو اسماً؛ لا.

مررت بالذي فرحت به، بالذي: (الباء)، فرحت به، هل يجوز حذف (به) الضمير؟ نقول: لا؛ لماذا؟ لأن (به) تعلق بـ (فرح)، وبالذي تعلق بـ (مر)، إذاً اختلفا في المادة، فلا يجوز حذف (به).

وهذا كله هو المشار إليه بقوله:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرٍّ، (كَذَا): أي: مثل الذي سبق الكلام فيه من حذف العائد المنتصب، حذف (الذي جُرَّ بما الموصول جَرٍّ)، يعني: يجوز حذف - ليس المنتصب إنما المخفوض بالوصف - يجوز حذف ما جَرَّ الموصول، بهذا الشرط.

(كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولُ جَرٍّ) أي: كذلك يُحذف الضمير الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصول به، نحو: مررت بالذي مررت به فهو بَرٌّ، و (به) هذا من باب التقدير.

إذاً أشار في هذه الأبيات المتأخرة إلى العائد، وقلنا: العائد إما أن يكون مرفوعاً، وإما أن يكون منصوباً، وإما أن يكون مخفوضاً، إن كان مرفوعاً فيه شرطان:

أن يكون مبتدأ، والخبر مفرد، وهذا شرطٌ مطلقاً في (أي) وفي غيرها، لكن في غير (أي) لابد من استطالة الصلة؛ أن تكون طويلة، فإن لم تكن فالحذف نَزَرٌ، قليل، ولا يُقاس عليه.

الثاني: المنتصب، له شرطان: أن يكون متصلاً؛ احترازاً من المنفصل، أن يكون منصوباً بفعلٍ أو وصف، بشرط أن يكون هذا الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال، وشرط الجمهوز ألا يكون منصوباً بصلة (أل): أنا الضارئة، هذا لا يجوز.

الثالث: أن يكون مخفوضاً إما بإضافة، أو بحرف، شرط الإضافة: أن يكون مخفوضاً بوصف؛ اسم فاعل بمعنى الحال، أو الاستقبال.

الثاني: أن يُجَرَّ العائد بما جُرَّ به الموصول لفظاً ومعنى ومتعلقاً.

ثم قال رحمه الله تعالى:

المُعَرَّفُ بأداة التعريف، وهذا هو النوع الأخير الذي ذكره الناظم رحمه الله تعالى في باب المعارف:

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ ... فَذُو إِشَارَةٍ فَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ

فَذُو أَدَاةٍ ..

فَذُو أَدَاةٍ، هذا هو الخامس.

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ ... فَذُو إِشَارَةٍ فَمَوْصُولٌ مُتَمِّمٌ

فَذُو أَدَاةٍ فَمُنَادَى عَيْنًا ... فَذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

أما المنادى يأتي في بابه، وأما الإضافة هذا سيأتي في أول باب المضافِ أنه يتعرّف بالمضاف إليه، وقلنا: أنه في مرتبة ما أُضيف إليه؛ إلا ما أُضيف إلى الضمير فهو في مرتبة العلم عند الجمهور، وأما المعرّف بـ (أل) فهو يأتي في المرتبة الخامسة. والسيوطي رحمه الله في جمع الجوامع قدّم المعرّف بـ (أل) على الموصول؛ لا لكونه أعرف عنده، وإنما قال: لكون الكلام على الموصول طويل، وأما الكلام على (أل) فهو قصير. المعرّف بأداة التعريف، يعني: بآلته، ولو قال: ذو الأداة؛ لكان أخصر، لو قال: ذو الأداة؛ لكان أخصر من أن يقال: المعرّف بأداة التعريف.

وقوله: بأداة التعريف؛ هذا ليُعَمِّمَ (أَمْ) في لغة حمير، فإنها نائبة مناب (أل)، فجمهور العرب أنهم إذا عرّفوا إنما يأتون بـ (أل) المعرّفة؛ الرجل، وأما حمير فيأتون بـ (أَمْ) بدلاً من (أل)، ومنه الحديث: {ليس من أميرِ أمصيامٍ في أمسقرٍ}، حينئذٍ هذه كلها (أل) لكنها مبدلة اللام ميماً، وهذا خاصّ بلغة حمير، ولذلك إذا قيل: ذو الأداة؛ يعني: الأداة التي تُعرّف، وهذا يشمل (أل)، ويشمل (أَمْ)، ويشمل (أل) بنوعيهما؛ سواء كانت (أل) بجملتها معرّفة، أو اللام على قول الجمهور، أو الهمزة على قول المبرّد كما سبق.

قال رحمه الله تعالى:

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ ... فَتَمَطُّ عَرَفَتْ قُلْ فِيهِ التَّمَطُّ

(أل) حرف تعريف، (أل) قُصِدَ لفظها وهي مبتدأ، حرف: هذا خبر؛ خبر المبتدأ، كيف نقول: (أل) حرف، و (أل) مبتدأ وهي اسم؟ نقول: نعم؛ الإخبار بكونها حرفاً لا في هذا التركيب، وإنما في قولك: جاء الرجل، (أل) هنا حرف، إذا نطقت بها مع مدخولها صارت (أل) حرفاً، وأما في مثل هذا التركيب الإخبار عنها بكونها حرف تعريف؛ نقول: في هذا التركيب ليست حرفاً، وإنما هي اسم، حينئذٍ هل بين الخبر والمبتدئ تناقض؟

نقول: لا؛ لأن بعضهم يُورد -أرباب الحواشي-: بأنّ تمّ تناقض في مثل هذه التراكيب، كيف نقول: (أل) ونُخبر عنها بأنها حرف، والإخبار عن الشيء يدل على أنه اسم، وإذا كان اسماً حينئذٍ نُعرِّبه مبتدأ في هذا التركيب، ونُخبر عنه بأنه حرف، والحرف مُباين للاسم؟

نقول: هنا في هذا التركيب هي اسم، والإخبار بكونها حرفاً ليس في هذا التركيب، وإنما في دخولها على مدخلوها كرجل.

أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ، حَكَى لَنَا الْقَوْلَيْنِ الْمَشْهُورَيْنِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْ: الثَّلَاثَةُ؛ لَشُمُولِ قَوْلِهِ: (أَل) لِقَوْلِ الْخَلِيلِ وَسَيَبُوهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ سَابِقاً.

وأما اللام فقط فهذا على قول الأَخْفَش، وهو اختيار الجمهور، فـ (أو) حينئذٍ تكون لتنويع الخلاف.

إذاً؛ ما هو المعرّف: هل هو (أل)؟ هل هو (اللام)؟ هذه قلنا: فيها أربعة مذاهب على المشهور:

(أَل) بِجُمْلَتِهَا أَدَاةُ تَعْرِيفٍ، يَعْنِي: الْهَمْزَةُ وَاللَّامُ مَعاً أَدَاةُ تَعْرِيفٍ، وَعَلَيْهِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ شَيْخُ سَيَبُوهِ، أَنْ (أَل) بَرَمَتِهَا - الْهَمْزَةُ وَاللَّامُ - مُعْرِفَةٌ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهَذَا ظَاهِرٌ تَقْدِيمُهُ هُنَا مِنْ قَوْلِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لِأَنَّهُ نَطَقَ فِي السَّابِقِ:

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبَةِ وَأَلْ قَالَ: (أَل)، لَمْ يَقُلْ: الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَمَا قَالَ ابْنُ آجُرُّومَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَارُ أَنْ (أَل) بِرُمَّتِهَا هِيَ الْمُعْرِفَةُ، وَهَذَا قَالَ: (أَل) حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ، فَقَدَّمَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، وَتَقْدِيمُهُ يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَارُهُ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فهي حرفٌ ثنائيُّ الوضعِ بمنزلة (هل) و (بل)، يعني: عند الخليل (أَل) بجملتها حرف تعريف، حينئذٍ تكون ثنائية الوضع مثل: (هل) و (بل)، وإذا كان كذلك حينئذٍ تُنطَقُ باسمها لا بمسمّاها، كما أنه لا يُقال في (قد): القاف والدال، و (هل): الهاء واللام؛ كذلك لا يقال في هذه: الألف واللام؛ هذا خطأ، على هذا القول إذا جعلنا الهمزة همزة قطع في الأصل، وهي داخلة في مسمّى (أَل)؛ جزء منها كالزاي من زيد؛ حينئذٍ لا يصح أن يقال: الألف واللام، هذا غلط، كمن يقول: (قد) القاف والدال، و (هل) الهاء واللام، نقول: هذا لحن.

قال ابن جني: وكان الخليل يسميها (أَل)، ولم يكن يسميها الألف واللام، كما لا يقال في (قد): القاف واللام.

ثم اختلف على هذا القول: هل الهمزة قطع أم وصل؟

(أَل) إذا قيل بأنها هي المَعْرِفَةُ، حينئذٍ الخليل اختار أنها همزة قطع، وليست بـهمزة وصل؛
بدليل ماذا؟ أنها مفتوحة: الرَّجُلُ، الرَّجُلُ، إذا بدأت به تقول: العالم، (أَل)، ولو كانت
همزة وصلٍ لكانت مكسورة؛ اضرب، اسم، نقول: همزة الوصل مكسورة، وهمزة القطع
الأصل أنها مفتوحة. إذ لو كانت همزة وصل لكسرت؛ لأن الأصل في همزة الوصل
الكسْرُ، ولا تُفتح أو تُضم إلا لعارضٍ.

والقول الثاني - وهو منسوب لسيبويه - : أنها همزة زائدة مُعْتَدَّةٌ بها في الوضع، وسيأتي
ثمرة الخلاف، وقيل: أداة التعريف (اللام) فقط؛ اللام، وأما الهمزة فهي زائدة ليس
مُعْتَدَّةً بها في الوضع.

والهمزة وصل اجْتَلِبَتْ للابتداء بالساكن، وفتحت تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، وعليه
سيبويه، نسب لسيبويه، والقول الأول نُسِبَ لسيبويه، فالظاهر أن له قولين.

ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان، يعني: نقل أن اللام هي المَعْرِفُ
فقط، القول الثاني الذي ذكره الناظم نقله أبو حيان عن جميع النحويين - وهذا فيه
نظر - عن جميع النحويين، وأن (أَل) هذه تعتبر زائدة، وهي موصولة.

وثمرة الخلاف إذا قلنا بأن الهمزة: هل هي همزة قطع أم وصل؟ إذا قلت: قام القوم؛
حينئذٍ إذا قلنا: بأن الهمزة موجودة في أصل الكلمة - وهو القول الأول (أَل) -
حينئذٍ: قام القوم، وُجِدَت الهمزة أصالة، ثم سقطت الهمزة في دَرْج الكلام؛ لأن همزة
الوصل تثبت وقفاً، وتسقط دَرْجاً، يعني: في دَرْج الكلام، هذا الأصل فيها.
وإن قلنا: بأن الأصل هي اللام؛ حينئذٍ: قام القوم ليس عندنا همزة وصل؛ لأن همزة
الوصل إنما اجْتَلِبَتْ لأجل تَمَكُّنِ الابتداء بالساكن، وهنا ليس قبله ساكن: قام
القوم، فتحته ثم بعد ذلك اللام، وهنا يمكن الابتداء بالساكن، أما في أول الكلام قد
نحتاج إلى الهمزة.

إذاً إذا قيل بأن اللام فقط هي المَعْرِفُ فقولنا: قام القوم؛ ليس فيه همزة وصل، وإذا
قلنا: بأن (أَل) بِرُمَتْهَا، وأن الهمزة همزة وصل أو قطع وسُهِلَتْ لكثرة الاستعمال؛ حينئذٍ
وُجِدَت الهمزة، ولكن لكونها في دَرْج الكلام سَقَطَتْ.

(أَل حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أو اللام فَـ قَط فَنَمَطٌ) (فَقَطُ)، الفاء هذه يقولون فيها: أنها زائدة
لتحسين اللفظ، و (قَطُ) بمعنى حسب، أي: واللام حَسْبُكَ، وقيل: في جواب شرط
مُقَدَّر، و (قَطُ) بمعنى: انت، فيكون اسم فعل، يعني: اسم فعل أمر، أو بمعنى: حسب،
أي: إذا عَرَفْتَ ذلك فانتَهَ عن طلب غيره، أو فهو حَسْبُكَ، أي: كافيك.

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوْ أَلْلَامُ فَقَطْ، فَتَمَطُّ: هذا مبتدأ. (عَرَفَتْ) أي: أردتَ تعريفه، صفة له. (قُلْ) هذا خبر. (فِيهِ التَّمَطُّ) أدخلتَ عليه (أَل) فصار معرفة، رَجُلٌ: قل: الرَّجُلُ، غلام: تقول فيه: الغلام.

والتَّمَطُّ: هو ثوب يُطَرَّح على الهَوْدَج، والجمع أنماط، اختلف في تفسيره، وقال - الشارح -: ضَرَبَ من البُسْطِ، والجمع أنماط، وقيل أيضاً: جماعة من الناس الذين أمرهم واحد، كذا قاله الجَوْهَرِي.

(أَل) نوعان: عهدية، وجنسية، ولذلك قسمها ابن عقيل، (أَل) نوعان: عهدية، وجنسية، فالعهدية هي: ما عُهِدَ مدلول مصحوبها بحضور حِسِّي؛ بأن تقدّم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بـ (أَل)، وهذه دائماً نقول: هي التي عُهِدَ مصحوبها ذِكْراً، ((إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا)) [المزمل:15] ((فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)) [المزمل:16]، الثاني الرسول هو عين الأول، هذه (أَل) نقول فيها: للعهد الذكري، عُهِدَ مدلول مصحوبها بحضور حِسِّي.

أو عِلْمِيّ؛ الذي هو الذهني بأن لم يتقدّم له ذكر، عكس الأولى، الأولى تقدم له ذكر في اللفظ، وهذه لا، بل ثمّ عهد ذهني بَيْنِي وَبَيْنَكَ؛ إشارة، أو عِلْمِيّ - يعني: ذهني - بأن لم يتقدّم له ذِكْرٌ، ولم يكن مشاهداً حال الخطاب؛ ((إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ)) [التوبة:40]، ما ذُكِرَ الغار، لكنه معلوم عند الصحابة لما نزلت الآية، ((تَحْتَ الشَّجَرَةِ)) [الفتح:18]، معلومة الشجرة، (أَل) هذه للعهد الدّهني العِلْمِيّ، أمرٌ معلوم مُدْرِكٌ بِالْعِلْمِ وَالذَّهْنِ، ((بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)) [طه:12] كذلك معلوم.

والجنسية: إما لتعريف الماهية؛ وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً، يعني: لا يحل محلها لفظ (كل) لا حقيقة ولا مجازاً، مثل ماذا؟ الرجل خيرٌ من المرأة، ما المراد هنا: الأفراد أم حقيقة الرجل؟ حقيقة الرجل من حيث هو، وليس المراد أفراد الرجال، الرجل خير من المرأة، يعني: جنس الرجل خيرٌ من جنس المرأة، أو حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة، ((وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)) [الأنبياء:30] يعني: من جنس الماء.

وإما لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كل) حقيقة، نحو ماذا؟ ((وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا)) [النساء:28]، وعلامتها: صحة الاستثناء من مدخولها -إن أمكن وإلا فلا- ((إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ (2) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)) [العصر 2،3] ((إِنَّ الْإِنْسَانَ)) الإنسان واحد، اللفظ واحد، لكن من جهة المعنى والأفراد فهو متعدد، ولذلك صح الاستثناء من مدخول (أَل) فقليل: ((إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ)) ((إِلَّا الَّذِينَ))، فكل

إنسان في خسر، صَحَّ خُلُول (كُلِّ) محلها حقيقة، كل إنسان لفي خُسِر.
وإما لاستغراق خصائص الأفراد؛ مبالغة في المدح أو الذم، وهي التي تَخْلُقُهَا (كُلِّ) مجازاً
لا حقيقة؛ أنت الرجلُ عِلْماً، أنت الرجلُ كَرَمًا، يعني: كأن الصفات كلها اجتمعت
فيك، هذه من باب المبالغة، أنت كلُّ الناس عِلْماً، اجتمع كلُّ الكرم والعلم فيك،
نقول: هذا على سبيل المبالغة، يعني: صار كاملاً في هذه الصفة.
وهذا التقسيم لـ (أل) مذهب الجمهور، يعني: أنها قسمان: عهديّة، وجنسية، مذهب
الجمهور، وقيل: لا تكون إلا عهديّة.

قال ابن عُصْفُور: لا يَبْعُدُ عندي أن تسمّى الألف واللام اللتانِ لتعريف الجنس
عهديتين، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مُدْ فهموها، والعهد تقدّم المعرفة. لكن
المشهور خلاف هذا.

وقيل: العهديّة بالأعيان، والجنسية بالأذهان.
واختلف في نيابة (أل) عن الضمير -دائماً يَمُرُّ معنا في حلّ الأبيات- اختلف في نيابة
(أل) عن الضمير المضاف إليه، منعه أكثر البصريين، أكثر البصريين على المنع، وجوزّه
الكوفية، وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين، وخرّجوا عليه: ((فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ
الْمَأْوَى)) [النازعات: 41] يعني: مأواه، هذا الأصل، مضاف ومضاف إليه، وحذف
المُضاف إليه - وهو الضمير - وعُوِضَ عنه (أل)؛ فقليل: المأوى، حينئذ نقول: (أل)
هذه نائبة عن المضاف إليه إذا كان ضميراً، لكن أكثر البصريين على المنع.
قال رحمه الله:

وَقَدْ تَرَاوَدُّ لَزِمًا كَاللَّاتِ ... وَالْآنَ وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِ
وَلَا ضِطْرَارَ كَبَنَاتِ الْأَوْبَرِ ... كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ

وَقَدْ تَرَاوَدُّ (أل)؛ الأصل فيها أنها حرف معنى، ما معنى حرف معنى؟ بمعنى أنها تدل على
معنى، مثل: في وعن وعلى ... إلخ، فإذا كان كذلك فالأصل إذا أطلقت انصرفت إلى
المعنى الأصلي وهو: المعرفة، التعريف، يعني: تفيد تعريفاً، ولذلك سبق معنا:
نَكِرَةً قَابِلُ أَلْ مُؤَوَّرَا

ما معنى التأثير؟ هو: التعريف، إفادة التعريف، وهل هذا التأثير وإفادة التعريف هو
معناها الأصلي في لسان العرب؟ نعم، فإن لم تكن كذلك حينئذ فالأصل في (أل) أنها
ليست مُعرِّفة، خرجت عن أصلها، وإذا خرجت عن أصلها حينئذٍ حكمنا عليها بكونها

زائدة، حينئذٍ: (أل) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، متى؟ إذا أثَّرتْ وأفادتْ التعريف، إذا (أل) متى تكون حرف تعريف؟ إذا أثَّرتْ وأفادتْ في مدخولها التعريف، فإن لم تؤثر حينئذٍ لابد لها من مَخْرَجٍ فنحْكُم عليها بالزيادة؛ ولذلك قال: (وَقَدْ تُزَادُ) يعني: (أل) غير مُعْرِفَةٍ (لازماً)، ثم قال: (وَلَا ضُطْرَارٍ)، قَسَمَ لنا (أل) الزائدة قسمين: وهي زائدة لازمة، وزائدة غير لازمة، زائدة لازمة لا تنفك عنها الكلمة، وزائدة غير لازمة.

والزائدة اللازمة هي ألفاظ محفوظة - ذكر منها المصنّف بعضاً - ألفاظ محفوظة، يعني: محصورة معدودة، وغير لازمة، وهي على نوعين: اضطراري، وغيره، المراد بغيره: ما يأتي في لمح الصفة ونحوها.

إذا تُزَادُ (أل)، والأصل فيها أنها للتعريف، فإذا كان كذلك حينئذٍ نقول: (أل) إذا كانت مُعْرِفَةٌ فهي على أصلها، وإن لم تكن مُعْرِفَةٌ فحينئذٍ نحكم عليها بأنها زائدة كما يُزَادُ غيرها من الحروف، فحينئذٍ إذا كانت زائدة - كما يُزَادُ غيرها من الحروف - فتَصَحَّب مُعْرِفًا بغيرها، يعني: قد تَصَحَّب معرفة كما هو الشأن في الأعلام، قلنا: العباس هذا علم فدخلت عليه، إذا صحبت معرفاً بغيرها، عباس معرف بالعلمية، إذا دخلت عليه (أل) نقول: (أل) هنا صحبت معرفاً بغيرها.

وقد تَصَحَّب نكرة: إما في اللفظ والمعنى، وإما في المعنى، في اللفظ والمعنى كما مثّل له بـ (طبت النفس)، هذا في اللفظ والمعنى، و (أل) زائدة؛ لأنه تمييز فيجب أن يكون نكرة لفظاً ومعنى، أو في المعنى دون اللفظ، وهذا في (أل) الجنسية.

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْتُنِي

الجملة هنا قالوا: صفة، لكن المراد به الأول: طَبَّتِ النَّفْسُ، وأما الثاني هذا محله آخر. (أل) الزائدة؛ أي: ما لا تُفيد تعريفاً؛ بأن يكون الاسم قام به سبب للتعريف غير دخول (أل)، فحينئذٍ يُحكم بزيادة (أل)، والاسم لا يوجد فيه مُعْرِفَان، لا يجتمع مُعْرِفَان على الاسم الواحد.

وهذه الزائدة: إما لازمة كالتّي في عَلمٍ وقارنت وضعه، كما مثّل له بقوله: (كاللّاتي)، نقول: هذا عَلمٌ؛ دَخَلْتُ على عَلمٍ، و (أل) المُعْرِفَةُ لا تجتمع مع العَلم، لا تدخل على العَلم، فإن وُجدت معه حينئذٍ حكمنا عليها بكونها زائدة، وهل زيادتها لازمة أم مُنْفَكَّة؟ ننظر في العَلم نفسه: إن كان أصل وضعه قَارِنَتَهُ (أل)؛ حكمنا عليها بكونها لازمة، وإن لم يكن كذلك كما في قوله: رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا؛ نقول الأصل فيها: أنها لا تدخل عليه، لكن لعله سهّل دخوله عليه دُخُولُهَا على الوليد، وإلا الأصل عدم الدخول.

(وقد تُرَادُ) أي: (أل) غير معرّفة؛ لأنها بزيادتها خرجت عن المعنى الذي وضعت له في لسان العرب.

(لازماً) أي حال كونه لازماً، الذي هو (أل) أو الذي هو الزيادة، (كآلائي) هذا اسم صنمٍ ودخلت على علمٍ، فحينئذٍ لا يجتمع مُعرّفان فنحكم على (أل) بأنها زائدة، لأنه في أصل الوضع هكذا وضع؛ علم قارنت وضعه، (كآلائي) مثل ما مثّل له الناظم، (والغزى) و (اليسع).

والآن: هذا اسم للوقت الحاضر، وملازمٌ لفتح الآخر، وهذا متفق عليه، اسمٌ للوقت الحاضر فهو علم إذا أُطلق انصرف إلى الزمن الحاضر، وهو ملازمٌ لفتح الآخر، وهذا متفق عليه.

وهو مبني لتضمنه معنى (أل) الحضورية، هكذا قيل، ولذلك يعجب منهم السيوطي يقول: (أل) موجودة، ثم يبني من أجل (أل) مضمّنة! هذا تناقض، وهو مبني لتضمنه معنى (أل) الحضورية، وبني على الحركة لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة ليكون بناؤها على ما يستحقه الظروف.

إذا كَ (اللات) و (الآن) نقول: اللام هذه زائدة، بناءً على أن تعريفه إنما هو بالعلمية في الزمن الحاضر، حينئذٍ دخلت على شبه علمٍ، وبُني لتضمنه معنى لام الحضور، أو أنه مبني على أنه متعرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها، بل عده بعضهم من أسماء الإشارة لأنه إذا أُطلق انصرف إلى المعنى كأنه أشار إلى الوقت الحاضر، ففيه معنى (أل) التي لم يضعها العرب -حرف إشاري- لم يضعه العرب فأشبهته أسماء الإشارة فبُني لأجلها، هو نفسه موجود في (الآن) لكن هذا كما ذكرناه محل خلاف.

إذا المقصود هنا: أن (اللات) أُلْفُه لازمة، لماذا؟ لأنه وُضع علماً هكذا، قارنته (أل) وضعاً ومثله الغزى، واليسع، و (الآن) كذلك مثله.

(وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِ)، (وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِ) هذه أسماء موصولة، وكل ما دخل عليه (أل) من الموصولات ففيه قولان:

إما أن نحكم على (أل) بكونها زائدة، أو أنها مُعرّفة، والناظم هنا حكم عليها بكونها زائدة، بناءً على أن التعريف حصل بالصلة، فإذا حكمنا على الموصول بكونه مُعرّف بالصلة حينئذٍ لزم أن نحكم على (أل) بأنها زائدة، لماذا؟ لا يجتمع مُعرّفان، بل لا بد من مُعرّف واحد.

(وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِ) هذا جمع التي: وبقيّة الموصولات مما فيه (أل) نفس الحكم.

وأما (من) و (ما) فهذه قيل: المَنُويَّة، إن لفظ ب (أل) في الموصولات فهي مُعَرِّفَةٌ، إن لم يلفظ بها ك (من) و (أيّ) ونحوها فحينئذٍ نحكم على كونها معرفة بكونها متضمنة ل (أل)، يعني (أل) المَنُويَّة، وقيل لا بل تُفَصِّلُ فما كانت فيه (أل) فهو مَعْرِفَةٌ ب (أل)، وما لم يكن مُحَلَّى ب (أل) فحينئذٍ حصل التعريف له بالصلة، هذا قول لم يذكره ابن عقيل.

وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِ: ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة وهي في زيادتها على قسمين: لازمة وغير لازمة، وغير اللازمة هذه نادرة، ثم مثل للزائدة اللازمة ب (اللاقي): وهو اسم صنمٍ كان بمكة، وبالآن وهو ظرف زمان مبني على الفتح، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه، فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور، كما في قولك: مررت بهذا الرجل؛ لأن قولك (الآن) بمعنى هذا الوقت، إشارة إلى الوقت الحاضر، وعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم منهم المصنف إلى أنها زائدة، وهو مبني لتضمنه معنى الحرف وهو لام الحضور، ومثّل أيضاً بالذين واللاقي، والمراد بهما ما دخل عليه (أل) من الموصولات على التفسير الذي ذكرناه سابقاً.

وأما غير الزائدة فأشار إليه بقوله: (ولا ضطرارٍ) يعني: في الشَّعر، يعني: تُراد زيادة غير لازمة لا ضطرار، يعني: لسبب أو لأجل اضطرار في الشعر، (كبنات الأوبر).

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا ... وَلَقَدْ هَمَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

الأصل: بنات أوبر، بدون (أل)، وهو عَلَمٌ على ضربٍ من الكمأة رديء، بنات الأوبر لأجل الوزن أدخل (أل) بين المضاف والمضاف إليه، حينئذٍ نقول: الأوبر هذا محلى ب (أل)، و (أل) هذه زائدة وليست بمَعْرِفَةٌ؛ لأن أوبر هذا علم.

وذهب المبرد أن (بنات أوبر) ليس بعلم، وإذا لم يكن علم حينئذٍ (أل) تكون عنده مَعْرِفَةٌ غير زائدة، أصلية.

(كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ) يعني: مثل ذلك الاضطراب، والحكم بزيادتها إذا دخلت (أل) على التمييز، وهو واجب التنكير عند البصريين بخلاف الكوفيين.

(وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ) كما جاء في قول القائل:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

(وَطِبْتَ النَّفْسَ) وطبت نفساً، اشتعل الرأس شيباً، نقول: هذا مثله، وطبت نفساً: هذا تمييز، والأصل فيه أنه نكرة كما سيأتي، وعلى مذهب الكوفيين من جواز وقوع التمييز

معرفة؛ (أل) حينئذٍ لا تكون زائدة.

كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ، (السَّرِيِّ) هذا الشريف تتميم للبيت، وليس من أصل التعريف.

إذاً الزائدة نقول: إما لازمة كالتى في علمٍ وقارنت وضعه، هكذا قيده ابن هشام في التوضيح، كاللاقي والعزى واليسع، أو في إشارة: وهو الآن وفاقاً للزجاج والناظم، أو في موصولٍ وهو (الذي) و (التي) وفروعهما؛ لأنه لا يجتمع تعريفان، هذه العلة في الحكم على (أل) بأنها زائدة.

وهذه معارفٌ بالعلمية في (اللاقي)، والإشارة في (الآن)، والصلة في (الذين) ثم (اللاقي)، وإما عارضة، إما خاصة بالضرورة كـ (بنات الأوبر)، و (طبت النفس)، وإما للمح الأصل كما سيأتي.

قال رحمه الله تعالى:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلٌ ... لِلْمَحِّ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالتُّعْمَانِ ... فَذِكْرُ ذَا وَحْدُهُ سَيِّانٌ

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ: لا كل الأعلام.

بَعْضُ الْأَعْلَامِ هذا مبتدأ.

دَخَلًا: خبر.

عَلَيْهِ: جارٍ وجرور متعلق بقوله دَخَلًا، وهنا قال: دَخَلًا، ولم يقل: دخلت، مراعاة للفظ (أل)؛ لأنه مُذَكَّر، أي: دخلت ولكنه ذكر الفعل أي الحرف باعتبار الحرف، وإلا الأصل أن يقول: دخلت.

(وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا) نقيض الأعلام بكونها منقولة، لأن العلم كما سبق منه منقول ومنه ذو ارتجال، والحكم هنا خاص بالمنقول، ولا تدخل (أل) التي للمح الصفة على المرتجل أبداً، من أين نأخذ كونها منقولة؟ من قوله: مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا: يعني عن الوصف الذي نُقِلَ عنه قبل العلمية، فدل على أن الحكم هنا خاصٌّ بالأعلام المنقولة، وأما المرتجلة فلا دخل لها، وبعض الأعلام المنقولة لقوله: (نقلاً) عليه دخلاً، حينئذٍ فلا يكون في المرتجلة.

دَخَلًا لِلْمَحِّ: جارٍ ومجرور متعلق بقوله دَخَلًا، دَخَلًا: الألف للإطلاق، لِلْمَحِّ، ما المراد بِلْمَحِّ؟ المراد به ملاحظة، يعني: من أجل أن يُلاحظ معنى، هذا المعنى هو الذي نُقِلَ منه

اللفظ إلى العلمية، (عبّاس) قبل جعله علماً هو وصف مأخوذ من العبوسة، عبوسة الوجه، حينئذٍ إذا جُعِلَ علماً تجرد عن هذا المعنى، ليس كأعلام النبي صلى الله عليه وسلم، أو كأعلام الرب جل وعلا تدل على معانيها؛ لا، صار مُجَرِّداً، مثل غلام؛ جامد، لكن لو رأى شخصاً اسمه عباس، ورأى أنه عابس الوجه، حينئذٍ إذا أراد أن يدل على أن الاسم قد وافق مُسمَّاه الذي نُقِلَ عنه في الأصل قال: جاء العباس، مشيراً إلى أن المعنى الذي نُقِلَ منه لفظ عباس قبل العلمية موجود في المُسمَّى، حينئذٍ إذا أُريدَ أن هذا المعنى موجود ولا زال في مُسمَّاه جيء بـ (أل)، وإلا فحينئذٍ فنقول: الأصل عدم دخولها على الأعلام، هذا هو الأصل ولو كانت منقولة، لكن إذا أُريدَ بها معنى غير التعريف - لأنها معرفة بالعلمية - وهو الإشارة إلى المعنى أو الوصف الذي نُقِلَ منه العلم؛ إذا أُريدَ به بعد العلمية أن يشار إليه - لذلك المعنى السابق - جيء بـ (أل) وتسمى (أل) للمح الوصف، أو للمح المعنى الذي نقل عنه قبل العلمية.

للمح: أي: ملاحظة.

ما: أي: المعنى الذي قد كان ذلك البعض عنه نُقِلَ: نقل عنه، الألف للإطلاق، و (عنه) هذا متعلق بقوله نُقِلَ، أي لأجل ملاحظة الوصف الذي كان عنه نقلاً ذلك البعض؛ لأن الكلام في بعض الأعلام لا في كلها. وذلك أن العلم المنقول مما يقبل (أل) .. هذا شرطٌ زاده كثير من الشراح، وإن أطلق الناظم هنا، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل (أل) قد يُلمَح أصله، يعني: قبل العلمية، يُلمَح أصله، يعني: يلاحظ أصله الذي نُقِلَ عنه، فتدخل عليه (أل)، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كالحارث، الحارث، هذا أنه يحُرِّث ويعيش، فإذا أردت في رجل اسمه حارث وترى أن عنده همة وهو يسعى الخ، وقلت: جاء الحارث، حينئذٍ نقول: وافق الاسم المُسمَّى، أُشير إلى المعنى الذي سُلِبَ عنه أصلاً؛ لأن هذا العلم منقول عن ذلك المعنى، وأن ذلك المعنى موجود في مسمى هذا العلم؛ إحالةً على الأصل.

وأكثر ما يكون أو وقوع ذلك في المنقول عن صفة، كحارث، وقاسم، وعباس، وضحّاك، أو من مصدر: كفضل، أو اسم عين كنعمان، فإنه في الأصل اسمٌ للدم، والباب كله سماعي، الباب هذا كله سماعي، فلا يجوز في محمد، وصالح، ولم تقع في نحو يزيد، ويشكر؛ لأن أصله الفعل لا يقبل (أل).

ولذلك نقول في الأعلام المنقولة مما يقبل (أل)، فلو نُقِلَت الجملة الفعلية، أو الفعل وسُمِّيَ به أحمد هل يجوز دخول (أل) التي للمح الصفة نقول: جاء الأحمَد؟ لا يصلح

هذا، حينئذٍ نقول: يشترط في العلم المنقول أن يصح دخول (أل) عليه قبل العلمية، وقبل العلمية أحمد ويشكر ويزيد، لا يصح دخول (أل) عليه، أما عباس وفضل وحارث الأصل أنها أسماء، ويجوز دخول (أل) عليها ولو لم تكن أعلام، فلما نقلت إلى العلمية، وأريد الإشارة إلى المعنى السابق حينئذٍ دخلت عليه (أل).

(وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) إذاً بعضها والمراد بها الإعلام المنقولة، فخرج غير المنقول كسعاد، وأدُد، لا يقال: السعاد، ولا الأدُد، لماذا؟ لكون (أل) لا تدخل إلا للمح الصفة، وهذا ليس فيه صفة أصلاً، ليس منقولاً.

والمنقول عما لا يقبل (أل) كـ (يزيد) و (يشكر).

(وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) منقولة فلا يكون في المرتجلة.

دَخَلَ عَلَيْهِ، دخل: هذه الجملة خبر قلنا، لِلْمَح: جار ومجرور متعلق بقوله دخل، (مَا): لِلْمَح مَا: أي الوصف، أو المعنى، (قَدْ كَانَ) ذلك البعض؛ الأعلام المنقولة، (نَقْلًا) عَنْهُ في السابق كَالْفَضْلِ، وذلك كَالْفَضْلِ مصدر، والفضل المراد به الزيادة، حينئذٍ إذا سُمِّيَ فضلٌ وقيل: الفضل، جاء الفضل الذي عنده الزيادة والبركة في الكلام والعلم ونحو ذلك فلا بأس، وَالْحَارِثُ: هذا صفة، وَالتَّعْمَانُ: اسم عين.

فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سَيِّانٍ

فَذِكْرُ ذَا: أي (أل) التي هي للمح الصفة، يقول ابن مالك: ذكره وحذفه سيان، هل يسلم له بأنهما بمعنى واحد، يستوي الحذف والذكر، هل يستويان الحذف والذكر؟ نقول: نعم، ولا.

أما باعتبار التعريف فهما سيان؛ لأن عباس والعباس كلاهما علمٌ، وهل (أل) أثرت العلمية؟ لا، هل أثرت التعريف؟ لا، إذاً عباس قبل (أل) والعباس بعد (أل) من حيث التعريف لا فرق بين ذكر (أل) وحذفها.

وأما باعتبار المعنى ومح الصفة التي نقل عنها اللفظ: هل هما سَيِّانٌ؟ الجواب: لا، إذاً ليس حذفها كذكرها، ولذلك اعترض على الناظم، ولكن مراد الناظم والله أعلم هو المعنى الأول، لأنه يتكلم عن (أل) المعرفة؛ لذلك قال: (أل) حَرْفٌ تَعْرِيفٌ، وَصَدَّرَ الباب بماذا؟ قال: الْمُعَرَّفُ بأداة التعريف، حينئذٍ لا اعتراض على الناظم؛ لأنه قال: أن (أل) قد تكون حرف تعريف، وقد تكون زائدةً، والزائدة قد تكون لازمة، وقد تكون غير لازمة، وغير اللازمة قد تكون لاضطرار، وقد تكون لغير اضطرار كما هو في لَمَحِ الصفة؛ لأنه لست مُضْطَرّاً إليه، إن شئت قلت: عباس أو العباس، ولك أن تعبر عن المعنى الآخر بجملة مركبة لا تدل عليها (أل).

حينئذٍ ذكر (ذا) (أل) التي للمح الصفة وحذفها باعتبار التعريف سيان، لا فرق بينهما،
وأما باعتبار لمح الوصف، المعنى الذي دلت عليه حينئذٍ نقول: لا، ثم فرق بينهما،
فذكر (أل) له معنى قد لا يدل عليه حذفها.

فَذَكِّرْ (ذَا) أَي: (أل)، والمعنى أنه سيان، أي: لا يفيد تعريفاً، هكذا نفسير كلام الناظم،
وهذا هو الظاهر، ولا نتحامل عليه.

أنه (سيان) أي: لا يفيد تعريفاً سواء ذكرت (أل) أم لا، أما من ناحية المعنى ففيها معنى
وهو: ملاحظة الأصل، وإنما المنفي هنا هو التعريف، وليس المعنى الذي دلت عليه (أل)
السابقة. فذكر (ذا) (أل)، وحذفه (أل)؛ سيان بالنسبة للتعريف لا مطلقاً.

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ ... مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ
وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِيفُ ... أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

هذا المراد به العلم بالغلبة، ولذلك ابن هشام رحمه الله تعالى قال: الأصل أن يوضع هذا
في باب العلم، فيقال: العلمُ قسمان: علمٌ بالوضع، وعلمٌ بالغلبة، حينئذٍ وضعه هنا من
باب الاستطراد.

(وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ) (قد) يصير، (قد) هذه للتقليل، أو التحقيق، يحتمل هذا
ويحتمل ذاك، لكن العلم بالغلبة بالنسبة للموضوع قليل، وإن كان في نفسه قد يكون
كثيراً، فالقلة والكثرة قد تكون نسبية.

(وَقَدْ يَصِيرُ مُضَافٌ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ) مضاف هذا ما إعرابه؟ يَصِيرُ: هذا فعل مضارع من
صارَ، وصارَ: أخت كان، فتعمل عملها، فحينئذٍ ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب
الخبر على أنه خبر لها.

(وَقَدْ يَصِيرُ مُضَافٌ عِلْمًا) (علماً) هذا خبر (يَصِيرُ) مقدّم، و (مُضَافٌ) هذا: اسمها.
(وَقَدْ يَصِيرُ) مفهومه أن العلمية طرأت عليه، أليس كذلك؟ مفهومه قَدْ يَصِيرُ، إذاً قبل
ذلك ليس علماً بالغلبة، إذاً العلمية طارئة عليه، وهذا مأخوذ من الفهم.
(وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا) على بعض مسمياته (مُضَافٌ).

وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ، هذا جار ومجرور متعلق بـ (يصير) علماً، (يصير علماً بالغلبة)
أي: أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له، وإن شئت قل: ذو الغلبة: كل اسمٍ
اشتهر به بعض أفراد معناه، كذا عرّفه المكوّدي.

كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه، حينئذٍ اللفظ في أصل وضعه يكون عامّاً يصدق
على أفراد متعددة، فإذا اشتهر ببعض الأفراد دون بعض صار علماً بالغلبة، كل اسم
اشتهر به بعض أفراد معناه، ابن عمر، ابن عمر هذا لا يصدق على عبد الله فحسب،

كل من كان ابناً لَعُمَرَ بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - فيصْدُق عليه، نقول: هذا ابن عُمَر، وهذا ابْنُ عُمَر، وهذا ابن عمر، إذاً هو صادق على الكل على الجميع، لكنه اشتهر في البعض بحيث إذا أطلق انصرف إلى عبد الله، فإذا قيل: ابن عمر .. قال: ابن عمر؛ نقول: ابن عمر من هذا؟ المراد به عبد الله بن عمر، إذاً صار لفظ ابن عمر - وهو مضاف - صار علماً بالغلبة، ما وجهه؟ نقول: كونه مضافاً إلى ما بعده، وهو اسمٌ في أصل وضعه؛ بالنظر إلى الوضع اللغوي الفصيح، نقول: يصدق على كل مفرداته، لكنه اشتهر في بعض الأفراد.

المدينة: ب (أل) (مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ) المدينة الأصل في المدينة يطلق على كل مدينة، لكنه اشتهر صدقها على مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حينئذٍ نقول: المدينة إذا أطلق انصرف على بعض الأفراد مع صدقه في اللغة على كل فرد يدخل تحته.

كل اسم اشتهر به بعض أفراد معناه، وهو على ضربين نوعين: مضافٌ: كابن عمر، وذو أداة كالمدينة، والنابعة، والأعشى، والعقبة، كما مثل الناظم، وهذا النوع تعرّف قبل الغلبة بالإضافة أو ب (أل) ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً وألغي التعريف السابق، هكذا علله المكودي.

وَقَدْ يَصِيرُ عَلَماً بِالْغَلْبَةِ ... مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقَبَةِ

(أل) هنا نقول: زائدة، أو مَعْرِفَةٌ؟

زائدة لأننا في سياق بيان أنواع (أل) الزائدة، قلنا: (أل) الزائدة غير اللازمة تكون اضطرارية، وتكون لغيره، منها: أن تكون للمح الصفة، ومنها: أن تدخل على ما هو علم بالغلبة.

ولذلك الشاهد من هذه المسألة ذكرها في باب (أل) (مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ):

(مصحوب أل)، حينئذٍ صارت (أل) هنا تُفيد العلمية بالغلبة، لكنها زائدة.

ولذلك قال المكودي: وهذا النوع تعرّف قبل الغلبة، هو مَعْرِفَةٌ قبل كونه علماً بالغلبة، بالإضافة أو ب (أل)، ثم غلبت عليه الشهرة فصار علماً، وألغي التعريف السابق، إذا قلت ابن عمر، قبل أن يشتهر على عبد الله هو مَعْرِفَةٌ أو لا؟ مَعْرِفَةٌ، إذاً قبل كونه علماً بالغلبة هو مَعْرِفَةٌ، وإذا قلت: مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم مَعْرِفَةٌ أو لا؟ مَعْرِفَةٌ؛ لأنه أُضيف إلى رسول، ورسول أُضيف إلى لفظ الجلالة فاكسب التعريف، فهو

مَعْرِفَةً قَبْلَ جَعْلِهِ عِلْمًا.

مِنَ الْمَعْرِفِ بِالْإِضَافَةِ أَوْ الْأَدَاةِ مَا غَلَبَ عَلَى بَعْضٍ مِنْ يَسْتَحِقُّهُ حَتَّى التَّحَقُّ بِالْأَعْلَامِ،
كَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ؛ غَلَبَتْ عَلَى الْعِبَادَةِ دُونَ
غَيْرِهِمْ.

وَالثَّانِي: كَالنَّجْمِ لِلثَّرِيَا، وَالْعَقِبَةِ، وَالْمَدِينَةِ، وَالْأَعْشَى.

(وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ) أَي: غَلْبَةُ الِاسْتِعْمَالِ، (مُضَافٌ) هَذَا اسْمٌ يَصِيرُ كَابْنِ عَمْرٍ،
(أَوْ مَصْحُوبُ أَل) الزَّائِدَةُ غَيْرُ اللَّازِمَةِ، (كَالْعَقِبَةِ) يَعْنِي: أَنَّ (أَل) الَّتِي لِلْغَلْبَةِ، هَذِهِ إِذَا
دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ الْمَعْرِفِ قَبْلَ جَعْلِهِ عِلْمًا، وَغَلَبَ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِهِ؛ نَحْكُمُ عَلَى (أَل)
بِأَنَّهَا لِلْغَلْبَةِ، سَمَّاها هَكَذَا أَكْثَرَ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّهَا لِلْغَلْبَةِ، لَكِنَّا زَائِدَةٌ، مِثْلَمَا نَقُولُ: (أَل)
لِلْمَحِ الصِّفَةِ، إِذَا قِيلَ: (أَل) لِلْمَحِ الصِّفَةِ؛ صَارَ لَهَا مَعْنًى غَيْرُ التَّعْرِيفِ، وَإِذَا قُلْنَا: (أَل)
الَّتِي لِلْغَلْبَةِ - أَظُنُّ ابْنَ عَقِيلٍ سَمَّاها كَذَلِكَ - حِينَئِذٍ نَقُولُ: أَفَادَتْ غَلْبَةَ الْعِلْمِيَّةِ.
وَحَذَفَ أَلٌ ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ ... أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

(وَحَذَفَ أَلٌ ذِي) (ذِي) يَعْنِي: الْمُتَأَخِّرَةُ الَّتِي هِيَ لِلْغَلْبَةِ.

وَحَذَفَ أَلٌ ذِي إِنْ تُنَادٍ مَدْخُولًا أَوْ تُضِيفُ أَوْجِبَ، (أَوْجِبَ) هَذَا فِعْلٌ أَمْرٍ، (وَحَذَفَ)
الْمُتَقَدِّمُ هَذَا مَنْصُوبٌ لَهُ.

(أَوْجِبَ) حَذَفَ (أَلٌ ذِي) الْأَخِيرَةُ (إِنْ تُنَادٍ) مَدْخُولًا (أَوْ تُضِيفُ) يَعْنِي: تَضَفُّهُ؛ لِأَنَّ
أَصْلَهَا الْمَعْرِفَةَ - فِي الْأَصْلِ - لِأَنَّ أَصْلَهَا الْمَعْرِفَةَ، فَلَمْ تَكُنْ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ اللَّازِمِ
أَبَدًا، حِينَئِذٍ لَزُومُهَا لَيْسَ أَبَدِيًّا، بِمَعْنَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ.

(وَفِي غَيْرِهِمَا) يَعْنِي: فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ، (قَدْ تَنْحَذِفُ) وَهَذَا لِلتَّقْلِيلِ، أَفَادَ التَّقْلِيلُ.
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: مِنْ أَقْسَامِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَنَّهَا تَكُونُ لِلْغَلْبَةِ، سَمَّاها لِلْغَلْبَةِ، نَحْوُ: الْمَدِينَةِ،
وَالْكِتَابِ، فَإِنْ حَقَّقَهُمَا الصَّدَقُ عَلَى كُلِّ مَدِينَةٍ، وَعَلَى كُلِّ كِتَابٍ، لَكِنِ غَلَبَتْ الْمَدِينَةُ
عَلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْكِتَابُ عَلَى كِتَابِ سَيِّبُوهِ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَتَّى
إِنَّمَا إِذَا أُطْلِقَا لَمْ يَتَبَادَرَا إِلَى الْفَهْمِ غَيْرَهُمَا.

وَحُكِّمَ هَذِهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَنَّهَا لَا تَحْذِفُ إِلَّا فِي النَّدَاءِ، أَوْ الْإِضَافَةِ، بَلْ هُوَ وَاجِبٌ، لَا
تَحْذِفُ إِلَى فِي كَذَا، يَعْنِي: يَجِبُ حَذْفُهَا مَعَ الْمُنَادَى، وَالْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ: يَا صَعِقُ! هَذِهِ
مَدِينَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَجِبُ حَذْفُهَا مَعَ الْإِضَافَةِ، نَحْوُ: يَا صَعِقُ! فِي
الصَّعِقِ، وَهَذِهِ مَدِينَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ تَحْذِفُ فِي غَيْرِهِمَا شَذُودًا،

سَمِعَ من كلامهم: هذا عَيْوُقٌ طالِعاً، عَيْوُقٌ لم يَضَفْ ولم ينادَى، والأصل فيه: العَيْوُقُ: وهو اسم نجم، حينئذٍ العيوق: الأصل أن يبقى بـ (أل)؛ لأنها للغلبة، صار علماً بالغلبة. قال: هذا عيوق طالِعاً، لم يُضَفْ ولم ينادَى، فحذفت (أل)، حينئذٍ نقول: هذا الحذف شذوذ ولا يقاس عليه، وقد يكون العلم بالغلبة أيضاً مضافاً كابن عمر، وابن عباس؛ فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقُّه الصدق عليهم، لكن غلب على هؤلاء حتى إنه إذا أطلق ابن عمر لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه لا في نداء، ولا في غيره، يا ابن عمر!

ولذلك قال:

وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ

وأما المضاف فمع المنادى .. ولو أضيف إلى غيره نقول: هذا يبقى على أصله، فهو علم بالغلبة، وباقٍ على أصله، (وَقَدْ يَصِيرُ عِلْماً بِالْغَلْبَةِ) (يصير) مفهومه أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية.

(مُضَافٌ أَوْ مَصْحُوبٌ أَلْ) لهذين النوعين، وهما نوعان للعلم بالغلبة، ثم بين أن حذف (أل) من العلم بالغلبة يجب إذا نُودِيت الكلمة، أو أُضيفت، وأما إذا لم يكن كذلك فالحذف يكون شاذاً، والله أعلم.

بهذا انتهى كلام المصنف في الأحكام الإفرادية، قلنا: من أول قوله: كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ إلى هنا: وَحَذَفَ (أَلْ) هذه مقدمة، المعارك تبدأ من قوله: (مبتدأً زيدٌ) التطبيق النحوي؛ الأحكام التركيبية تبدأ من قوله: (مبتدأً زيدٌ) أما قبله كله تمهيد.

وصلى الله وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * فائدة الأصل في المرفوعات
- * شرح الترجمة (الإبتداء) .
- * القسم الأول: مبتدأه خبر
- * القسم الثاني: مبتدأ لا خبر له وشروطه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: "الابتداء".

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ... إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَدَرُ

هذا شروع منه في الأحكام التركيبية، فكل ما سبق من أول المنظومة إلى آخر بيت وقفنا عنده في آخر المعرف بأداة التعريف، هذا متعلق بالأحكام الإفرادية، يعني الكلمات من حيث هي، ولذلك الأصل في البحث في الأسماء الستة والمثنى والجمع وجمع التكسير الأصل فيه أنها من مباحث الصرفيين وليس من مباحث النحاة، ولكن لما كانت الحاجة لازمة لمعرفة الحكم الذي يقال فيه بأنه مثنى ويرفع بالألف كانت الحاجة ماسة أن تذكر هذه المسائل في باب النحو وحينئذ انتقلت إلى فن النحو وإلا فالأصل هي من مباحث الصرفيين؛ لأن البحث عن أحوال الكلمة من حيث الأفراد هذا هو بحث الصرفي، والبحث عن الكلمة من حيث التركيب هذا هو بحث النحوي، ولذلك قلنا في حد النحو الشامل لنوعي الصرف والنحو الخاص: أنه علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم أفراداً وتركيباً، أفراداً هذا ما يتعلق بجوهر الكلمة من حيث هي، كيف تثنى، كيف تأتي بها إذا أردنا أن نضعها في تركيب يفيد أنها مرفوعة أو أنها منصوبة، جمع المذكر السالم كيف يكون، كذلك جمع التكسير، الأسماء الستة .. إلى آخره، نقول: هذه الأصل فيها والبحث فيها يكون في فن الصرف، لأن متعلقها أفراد - مفرد - حينئذ النحو خاص بالتركيب، وإذا أردنا أن يكون النحو خاصاً بالمصطلح الخاص عند المتأخرين حينئذ نقول: النحو هو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، والإعراب والبناء إنما يكون في حال التركيب لا قبل التركيب كما سبق بيانه.

والابتداء، نقول: هذا شروع من الناظم رحمه الله تعالى في الولوج في أصول النحو؛ لأنه سيبين لنا أصل بل أصول متعلقة بالجملة الاسمية، متى يكون اللفظ مبتدأً، وما حكمه، وأقسام المبتدأ وأقسام الخبر، ومتى يجوز حذف كل منهما، ومتى يجب .. إلى آخره، فيما يأتي بيانه في المسائل التي نظمها رحمه الله تعالى.

إذاً: هذا شروع منه في الأحكام التركيبية، والتركيب المفيد إما جملة اسمية وإما جملة فعلية، هذا كما سبق أن الجملة نوعان: جملة اسمية؛ وهي ما صدرت باسم، وجملة فعلية؛ وهي ما صدرت بفعل.

ومن الجملة الاسمية اسم الفعل مع مرفوعه، هيهات العقيق قلنا: هذه جملة اسمية؛ لأن

هيهات هذا اسم فعل ماضي، وإذا كان كذلك حينئذٍ صار مُصَدَّرًا أو صارت هذه الجملة مُصَدَّرَةً باسم، وإذا كانت مصدرية باسم حينئذٍ نحكم عليها بكونها جملة اسمية.

وكذلك من الجملة الاسمية: الوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر، وهذا يدخل في بحثنا: الوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر، أقائم الزيدان، وهذا وإن كان في قوة، أيقوم الزيدان -قوة الفعل-؛ لأن اسم الفاعل من حيث اللفظ هو اسم، ومن حيث المعنى هو فعل، وحينئذٍ أقائم الزيدان، هل هو جملة فعلية أم أنها جملة اسمية؟ نقول: العبرة هنا باللفظ وليس العبرة بالمعنى والعمل، وإن رفع فاعلاً، والاسم في الأصل أنه لا يرفع فاعلاً، لكن نقول هنا: رفع فاعلاً واعتبرناه جملة اسمية، كما أن هيهات العقيق، هيهات اسم ورفع فاعلاً.

إذاً: الوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر هذا يعتبر جملة اسمية. والجملة الفعلية يدخل فيها كذلك الجملة الندائية: يا زيد، وهذا كما سبق أن الفارسي يرى أن هذه الجملة مركبة من حرف واسم، والصواب أنها مركبة من فعل وفاعل والمفعول الذي هو المنادى، وحينئذٍ: يا زيد أصلها: أنادي أو أدعو زيداً، فأصل الجملة جملة فعلية، وحينئذٍ تحسب في ضمن الجملة الفعلية. هنا قدم أحكام المبتدأ على أحكام الفاعل تبعاً لسيبويه، فإنه قدم ما يتعلق بالمبتدأ على ما يتعلق بالفاعل، وبعضهم يقدم الفاعل، وبعضهم يقدم المبتدأ، هذا نزاع بين النحاة، أيُّ النوعين أولى بالتقديم؟ هل نقدم المبتدأ وأحكامه وهو مرفوع؟ أو نقدم الفاعل وأحكامه وهو كذلك مرفوع؟

سبب الخلاف في التقديم والتأخير هو خلاف آخر وهو: ما هو الأصل في المرفوعات؟ لا شك أن المرفوعات هذا يعتبر من إعراب العمد، العمد التي هي الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، الفعل الذي هو الفعل المضارع المجرد عن ناصب وجازم، وحينئذٍ نقول: أصل المرفوعات هل هو الفاعل أم أنه المبتدأ؟ فمن رجع أنه الفاعل حينئذٍ قدم أحكام الفاعل لأنه أصل والمبتدأ فرع، ومن رجع أن المبتدأ أصل المرفوعات حينئذٍ قدم المبتدأ وأحكامه على الفاعل.

إذاً: هذا التقديم والتأخير، فإن كان في ظاهره أنه من جهة التصنيف وترتيب المسائل إلا أنه مبني على أصل مختلف فيه عند النحاة، أيُّ هذا النوعين أصل في بابه، هل هو المبتدأ أو الفاعل؟ قيل: المبتدأ أصل المرفوعات، ووجهه: أن المبتدأ مبدوء به الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأً وإن تأخر، ابتدئ به الكلام بخلاف الفاعل، الفاعل تقول:

قام زيد، لم يبتدأ به الكلام وحينئذ جاء في المرتبة الثانية. قام زيد، زيد قائم، أيهما ابتدئ به في الكلام؟ الافتتاح، افتتح بماذا؟ بالمبتدأ، وأما الفاعل فلا يكون إلا بعد فعل، ولا يجوز تقديمه عند البصريين.

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ ... فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

إذا: كون المبتدأ مبدوءاً به في الكلام وأنه يكون مبتدأ وإن تأخر بخلاف الفاعل؛ فإنه يكون متأخراً، وإذا تقدم على عامله انتقل من كونه فاعلاً إلى كونه مبتدأ، حينئذٍ بتقدمه وتأخره زال عنه الوصف وثبت له الوصف، يثبت له إذا تأخر، ويذول عنه إذا تقدم، أما المبتدأ فلا، تقدم أو تأخر فهو مبتدأ، زيد أخوك، أخوك زيد، فنقول: تقدم أو تأخر، حينئذٍ لا يزول عنه وصف المبتدأ، بخلاف الفاعل. وأنه عامل ومعمول، هو عامل في الخبر، كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ.

وهو معمول للابتداء، فهو عامل ومعمول، والفاعل الأصل فيه أنه معمول فحسب، والفاعل معمول ليس غيره.

وقيل: الفاعل أصل، الفاعل هو الأصل في المرفوعات؛ لأن عامله لفظي، قام زيد، زيد: هذا مرفوع، ورفعته بالفعل، والفعل لفظي وهو الأصل في العمل، العمل وهو الأصل في الأفعال، وهو أقوى، وعامل المبتدأ معنوي فهو أضعف، وهو أضعف.

على كل؛ هل ينبني على هذا الخلاف ثمة؟ الجواب: لا. الخلاف في هذه المسألة مما لا طائل تحته، إلا اللهم من جهة الإعراب؛ وهو أنه إذا جاء لفظ مرفوع يحتمل أنه مبتدأ تقدر له خبراً محذوفاً، ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف، إن قلت: الأصل هو المبتدأ حينئذٍ جعلته خبراً لمبتدئ محذوف، وإن كان الأصل هو الفاعل حينئذٍ قدرت له فعلاً محذوفاً، أما من جهة ما يتعلق بالمعاني فلا.

الابتداء، قال رحمه الله: الابتداء. لم يقل المبتدأ وإن كان هو يريد المبتدأ، وحينئذٍ الابتداء هذا أمر معنوي، هل يريد العامل الذي هو يعمل في المبتدأ، أم يريد من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول الذي هو المبتدأ به؟ يحتمل هذا ويحتمل ذاك، لكن قيل: قال الابتداء ولم يقل المبتدأ؛ لأن الابتداء يستدعي مبتدأ، لأنه إذا قيل ابتداء عامل، يعمل في ماذا؟ لا يعمل إلا في مبتدأ، إذا هو لزم منه مبتدأ، والمبتدأ يستدعي ماذا؟ يستدعي خبراً.

إذا: بإطلاق لفظ الابتداء استدعى مبتدأ، والمبتدأ يستدعي خبراً؛ لأن الابتداء يستدعي

مبتدأ وهو يستدعي خبراً، أو ما يسد مسده غالباً، فأطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة وهو المبتدأ، أو بواسطة وهو الخبر.

"الابتداء": المبتدأ يقال: المبتدأ به، هذا هو الأصل فيه، مبتدأ به؛ لأنه اسم مفعول، فإذا كان كذلك حينئذ أين ذهب الضمير؟ قالوا: هذا من باب الحذف والإيصال، يعني حذف حرف الجر واتصل الضمير، يعني استكن اتصل باسم المفعول فصار مبتدأ، أي: مبتدأ به.

المبتدأ له حدود، من أشملها وأحسنها أن يقال: هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير المزيدة أو الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به، الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير المزيدة، وزاد بعضهم: أو شبهها لإخراج رُبِّ، مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به.

قوله: الاسم هذا جنس أدخل وأخرج، أخرج ماذا؟ أخرج الفعل، فلا يكون الفعل مبتدأ من حيث معناه، وأخرج الحرف فلا يكون الحرف مبتدأ من حيث معناه.

إذاً: المبتدأ خاص بالأسماء، فلا يكون مبتدأ إلا وهو اسم، وقلنا: الفعل لا يكون مبتدأ إذا قصد معناه، وأما إذا قصد لفظه فحينئذٍ جاز أن يكون مبتدأ، كما في قولنا: ضرب فعل ماضٍ، وضرب هذا فعل في الأصل إذا اعتبر معناه، وأما إذا اعتبر لفظه فهو اسم، صار مبتدأ وأخبر عنه بقولنا: فعل ماضٍ.

كذلك الحرف إذا قصد معناه نقول: هذا حرف، ولكن يكون ذلك في التركيب، وإذا قصد لفظه حينئذٍ صار علماً وصار مبتدأ إذا أسند إليه خبر.

إذاً: الاسم أخرج الفعل والحرف إذا قصد معناه، وأما إذا قصد لفظهما فحينئذٍ هما اسمان فيدخلان في الحد معناه.

الاسم يشمل ماذا؟ إذا أخرج الفعل والحرف، وأدخل الاسم بنوعيه: الاسم الصريح والمؤول بالصريح، الاسم الصريح هو الذي لا يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل، مباشرة تلفظ به، زيد نطقت به، زيد أخوك، زيد كريم، فزيد هذا اسم صريح، يعني نطق به وهو اسم ظاهر.

وأما المؤول بالصريح؛ فهو ما دخلت عليه (أن) بأن يكون ثم مضارع وتدخل عليه (أن) فحينئذٍ نقول: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر قد يقع مبتدأ، وقد يقع فاعلاً، وقد يقع خبراً؛ فإذا كان واقعاً مبتدأ حينئذٍ صار اسماً مؤولاً بالصريح، يعني هو في نفسه في لفظه ليس باسم فضلاً عن أن يكون اسماً صريحاً، ولكن بالتأويل بأن

جعل مكان (أن) وما دخلت عليه مصدر وهذا المراد بالسبك؛ حينئذ قلنا: هو مبتدأ، مثاله قوله تعالى: ((وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [البقرة: 184] وأن تصوموا قلنا: هذا مبتدأ، لماذا؛ لأنه وجد الخبر وهو: (خَيْرٌ لَكُمْ) فلما وجد (خَيْرٌ لَكُمْ) عرفنا أن قوله: ((وَأَنْ تَصُومُوا)) [البقرة: 184] مبتدأ، وإلا لا نجراً أن نقول: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر هكذا مباشرة، بل أولاً: إذا كان التركيب فيه خبر محكوم به والخبر لا يصلح أن يكون إلا لمبتدئ فحينئذ نبحت عن المبتدأ، ولذلك أشكل عليهم قوله في المثل المشهور: (تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ).

((وَأَنْ تَصُومُوا)) [البقرة: 184] هذا لا إشكال فيه، (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ، لكن: (تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ). قلنا: هذا فيه ثلاث روايات: تسمعُ تسمعُ أن تسمع، والإشكال في: تسمعُ خَيْرٌ، خَيْرٌ هذا خبر، كيف خبر وهو فعل مضارع مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره؟ قلنا: هذا تأويل باستعانة بالروايات الأخرى حينئذ نظرنا فإذا (أن) أصلها داخله عليه ثم حذفت ورفع الفعل، وإن كان شاذاً؛ إلا أنه في تأويل مصدر سماعك خير، سماعك بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ، ولذلك سوغ حذفها من الأول وجودها في الثاني.

إذاً: إذا وجد خبر محكوم به في الكلام وثم فعل وهذا الفعل دخلت عليه (أن) المصدرية وفي ظاهر الكلام أنه محكوم عليه ولا يحكم إلا على الأسماء، وإذا حكم على الاسم دل على أنه مبتدأ ومخبر عنه بالخبر، وجب حينئذ تأويل ذلك الفعل (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ. ((وَأَنْ تَصُومُوا)) [البقرة: 184] أي: صيامكم أو صومكم خير لكم.

((وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ)) [النساء: 25] أَنْ تَصْبِرُوا أن: حرف مصدر، وتصبروا: هذا فعل مضارع منصوب بـ (أن)، (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر. مصدر هذا ما إعرابه؟ مبتدأ، وهل إعراب المصدر المنسبك من (أن) وما دخلت عليه إعرابي محلي أو تقديري؟ فيه خلاف، والصحيح أنه إعراب محلي، أنه كالمبنيات؛ لأن التقديري هو ما تعلق بالحرف الأخير فحسب، وأما المبني فهو ما تعلق بجوهر الكلمة، وحينئذ: ((وَأَنْ تَصُومُوا)) [البقرة: 184] نقول: هذا التحليل كونه (أن) وما دخلت عليه هذا من جهة المعنى، وإلا من جهة اللفظ فهو (أن) حرف، وتصوموا أو تصبروا هذا فعل في اللفظ، وحينئذ لا يكون محلاً للإعراب. أين الكلمة التي تكون محلاً للإعراب؟ أما صيامكم وصومكم أو صبركم نقول: هذا تحليل من جهة المعنى.

إذاً: الاسم يشمل نوعين: الاسم الصريح، وهو ما لا يحتاج في تأويله إلى مصدر، لا يحتاج، زيد قائم. والاسم المؤول بالصريح هذا ك: أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ، وكذلك: (تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ).

الاسم العاري يعني المجرد عن العوامل اللفظية، وهذا أخرج به اسم كان، كان زيد قائماً، زيد هذا اسم مرفوع، ولكنه لم يتجرد عن العوامل اللفظية، والعوامل جمع عامل، و (أل) فيه للجنس المبطل للجمعية، فلا يقال: إنه لا يكون مبتدأ إلا إذا وجدت فيه ثلاث عوامل؛ لأن أقل الجمع ثلاث ... أي: جنس العوامل اللفظية، فهي منفية عن المبتدأ، فلا يتقدم المبتدأ عامل لفظي البتة، والعامل اللفظي سبق حده: وهو أنه منا للسان فيه حظ، يعني ينطق به ويلفظ به كالفعل: كان زيد، كان نطقت بها لفظت بها، لم، لن، إن، في، الباء، يقوم، قم، نقول: هذه كلها عوامل لفظية؛ لأنك نطقت بها. وأما العامل المعنوي وهو ما ليس للسان فيه حظ، يعني: لا ينطق به، وهذا قلنا يشمل نوعين: الابتداء في باب المبتدأ، والذي يأتي معنا، والتجرد في باب الفعل المضارع. والعامل عرفناه بماذا؟ ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.

إذاً: المجرد أو العاري الاسم الذي عري وخلا وتجرد عن العوامل اللفظية، هذا فيه إشارة إلى أن عامل المبتدأ معنوي وليس بلفظي. هل دخل معنا التجرد عامل الفعل المضارع إذا لم يتقدمه ناصب ولا جازم؟ إذا قلنا: العاري عن العوامل اللفظية دخل معنا الفعل يقوم؛ فإنه عري عن العوامل اللفظية، خرج بالاسم، فلا يرد معنا الفعل المضارع المرفوع بأن عامله ليس لفظياً، بل هو معنوي، نقول: نعم، لكنه خرج بقولنا: الاسم. إذاً: العاري عن العوامل اللفظية، أي: المجرد مخرج لنحو الفاعل ونائبه؛ فإنه لم يعر عن العوامل اللفظية. قام زيد، زيد هذا اسم صريح مرفوع لكنه لم يتجرد عن العامل اللفظي وهو قام، كان زيد وزيد هذا اسم صريح مرفوع لكنه لم يتجرد عن العامل اللفظي فلا يكون مبتدأ. ضَرَبَ زيدٌ، زيد هذا اسم صريح مرفوع لكنه ليس مبتدأ لأنه لم يتجرد عن العامل اللفظي وهو ضَرَبَ.

ومدخل النواسخ والخبر و (أل) في العوامل للجنس واللفظية نسبة إلى اللفظ، والمراد اللفظية تحقيقاً أو تقديراً لتدخل العوامل المقدرة لتشمل العوامل المقدرة، فهي منفية؛ لأنه إذا قيل: من قام؟ قال: زيد، زيد فاعل لفعل محذوف، هنا اسم عري عن العوامل اللفظية تحقيقاً، لكنه لم يعر عن العوامل اللفظية تقديراً، حينئذٍ خرج بقولنا: العاري عن

العوامل اللفظية، سواء كانت منطوقاً بما تحقيقاً أو كانت مقدرة، فاللفظ شامل للنوعين. من جاء؟ زيد، نقول: جاء زيد، زيد هذا اسم عري عن العوامل اللفظية في اللفظ، لكنه في الحقيقة لم يعر، لماذا؟ لأنه فاعل لفعل محذوف مقدر.

وقيد العامل باللفظ بناءً على أن عامل المبتدأ معنوي وهو الابتداء كما سيأتي. غير الزائدة .. -عن العوامل اللفظة غير الزائدة- احترازاً مما لو دخل على المبتدأ حرف جر زائد، نحو: بحسبك درهم، ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)) [فاطر:3] الأول سماعي: بحسبك درهم، والثاني قياسي. بحسبك درهم؛ درهم: هذا خبر. بحسبك: هذا مبتدأ، لماذا لم نعكس وإن عكس البعض؟؟ نقول: لأن درهم هذا نكرة، وحسبك هذا أضيف إلى الضمير فهو أولى بأن يكون معرفة، حينئذ الباء نقول: هذه زائدة، الباء: حرف جر زائد، وحسبي نقول: مبتدأ ولا نقول: اسم مجرور بالباء، نقول: مبتدأ مرفوع بالابتداء، كيف مرفوع بالابتداء ولم يتجرد عن عامل لفظي؟ نقول: هذا العامل اللفظي الذي لم يتجرد عنه زائد، والعبرة بتجرده عن العوامل اللفظية إذا كانت أصلية، وأما الزائدة فقد تدخل على المبتدأ. بحسبك، حسبي: هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفعته ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر زائد، حسبي: مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، درهم: خبر.

((هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)) [فاطر:3] هل: حرف استفهام، من: حرف جر زائد، وخَالِقٍ .. هكذا بالخفض مجرور في اللفظ، خَالِقٍ نقول: مبتدأ، كيف مبتدأ وقد سبقه حرف جر؟ نقول: هذا حرف جر زائد، وشرط المبتدأ أن يخلو عن العامل اللفظي الحقيقي الأصلي وليس بالزائد، أما الزائد فلا يُنفى عن دخوله على المبتدأ، وهذا واضح بَيِّن، أصل التركيب: هل خالق غير الله؟ هَلْ مِنْ خَالِقٍ؟ من: حرف جر زائد، ولا بأس أن نقول في القرآن عند طلاب العلم: حرف جر زائد، وإن قلت: تأكيد أو صلة لا بأس بذلك.

وَسَمَّ مَا يُزَادُ لَغَوًّا أَوْ صِلَةً ... أَوْ قُلْ مُؤَكِّدًا وَكُلَّ قَبِيلَ لَهُ
لِكِنَّ زَائِدًا وَلَغَوًّا اجْتَنَبَ ... إِطْلَاقَهُ فِي مَنْزِلِ كَذَا وَجَبَ

((خَالِقٍ)) [فاطر:3] هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفعته ضمة مقدرة على آخره.

والصحيح أن المرفوع فيما إذا سبقه حرف جر زائد أو المنصوب مطلقاً إذا سبقه حرف جر زائد حينئذ يكون الإعراب تقديرية ولا يكون محلياً وإن قيل به. هل الإعراب -

تقدير الضمة هنا- الإعراب ((خَالِقٍ))؛ هل إعرابه تقديري أو محلي؟ قيل: محلي، وهو ضعيف، والصواب أنه تقديري؛ لأن الكلمة ملفوظ بها، وإذا كانت ملفوظاً بها حينئذٍ ننظر فيها؛ هل هي مبنية أو معربة؟ إذا كانت معربة حينئذٍ نقول: هل الحرف الأخير قابل لظهور الحركة أو لا؟ إن كان قابلاً زيد حينئذٍ قلنا: هذا إعرابه ظاهر. إن لم يكن قابلاً حينئذٍ هل عدم قبوله لذاته أم لعارض؟ على القولين على النوعين يكون إعراباً تقديرياً، لأن إعراب الفتى نقول: هذا تقديري لذات الحرف، وغلامي هذا إعراب تقديري لا لذات الحرف وإنما لما عرض للحرف.

((مِنْ خَالِقٍ)) [فاطر:3] ((خَالِقٍ)) لولا وجود من لظهر الإعراب، لو قال: هل خالق غير الله؟ حينئذٍ ظهر الإعراب. إذاً: ليس كغلامي وليس كالفتى.

((خَالِقٍ))؛ نقول: الضمة هنا مقدرة على الصحيح وليس الإعراب محلياً، ورفع الضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

إذاً: غير الزائدة لإدخال المجرور يعني المبتدأ المجرور، كيف مبتدأ مجرور؟؟؟ مرفوع، وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِنْدَاءِ، نقول: لإدخال المبتدئ المجرور لفظاً، وحينئذٍ هو من حيث اللفظ مجرور، ومن حيث المحل يعني التقدير فهو مرفوع، يعني محل الكلمة نفسها، فهو مرفوع. ((مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ)) [المائدة:19] بَشِيرٍ هذا فاعل، جَاءَ: فعل ماضٍ، وَنَا: مفعول به، وَبَشِيرٍ، من: حرف جر زائدة، وَبَشِيرٍ: هذا مفعول به. ((وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ)) [الأنبياء:25] هذا مفعول به كذلك. بَشِيرٍ: هذا فاعل، وَمِنْ رَسُولٍ: هذا مفعول به.

إذاً: غير الزائدة لإدخال المجرور بحرف جر زائد، نحو: هَلْ مِنْ خَالِقٍ؟ وهنا الحرف قياسي، وبحسبك درهم؛ وهذا سماعي.

وشبه الزائدة مثل: رُبَّ، رُبَّ شبيهة بالزائدة.

الفرق بين الزائد والشبيه بالزائد: كلاهما لا يحتاجان إلى متعلق. الزائد ليس له معنى من المعاني التي وضع لها في لسان العرب، حينئذٍ إذا استعمل لم يستعمل في معناه، ولو قيل: هل من خالق؟ من نقول: (من): حرف جر، وضع في لسان العرب لتدل على التبعية مثلاً ولبیان الجنس، وحينئذٍ هل استعملت في هذا التركيب (من) بمعناها الأصلي الذي وضع له في لسان العرب؟ الجواب: لا قطعاً، وحينئذٍ لماذا جيء بها؟ نقول: جردت عن معناها الأصلي، وزيدت من أجل إفادة التأكيد، إذاً لها معنى، لكن ليس هو المعنى الذي وضع لها في لسان العرب، وهذا مراد النحاة بأنه حرف جر زائد، وليس مرادهم أنه يحذف حتى نبالغ في إنكار التعبير هذا وفي الاصطلاح.

نقول: مرادهم أن له معنى، وهذا المعنى هو التأكيد، إذاً: لا إشكال فيه، هو له معنى

لكن باعتبار كونه لم يستعمل في معناه الذي وضع في لسان العرب صار زائداً، وأما هل له معنى أو لا؟ لا يختلف اثنان من النحاة باتفاق أنه له معنى وهو التأكيد.

والشبيه بالزائد والمقصود به رُبَّ ولعل ونحوها؛ قالوا: هذه استعملت فيما وضع لها في لسان العرب، يعني: رُبَّ تفيد التقليل أو التكثير، إذا جاءت: رُبَّ رجل كريم لقيته، رُبَّ رجل كريم قائم، نقول: رجل هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع ضمّة مقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، رُبَّ هل استعملت في معناها أو لا؟ استعملت في معناها، إن كان التقليل: رُبَّ رجل كريم لقيته أو قائم، إن كان المراد به التكثير على حسب نية القائل، فحينئذ كون رُبَّ استعملت في معناها صارت شبه زائدة. لماذا لم نحكم بكونها زائدة؟ لأنها استعملت في معناها. لماذا صارت شبيهةً بالزائدة؟ لأنه ليس لها متعلق تتعلق به، والتعلق إنما يكون بحرف الجر الأصلي. لا بُدَّ للجار من التَّعلُّق ... بفعلٍ أو مَعْنَاهُ نحو مُرتَقِي

نقول: هذا خاص بحرف الجر الأصلي، وأما الزائد والشبيه بالزائد فلا متعلق لهما البتة. مررت بزيد، بزيد: جار ومجرور متعلق بقوله: مرّ، لماذا قلنا: جار ومجرور متعلق بمرّ؟ احتجنا إلى متعلق يتعلق به؛ لأن الباء هنا حرف جر أصلي، وأما الزائد والشبيه بالزائد فلا متعلق لهما البتة.

وشبيه الزائدة نحو: رُبَّ رجل كريم لقيته، فرجل: مبتدأ، ولا أثر لـ (رُبَّ) لأنها في حكم الزائد ولا تتعلق بشيء، لا أثر لها من حيث إخراج المبتدأ عن أصله، وحينئذٍ رجل نقول: هذا مبتدأ ومرفوع بالابتداء، ورُبَّ الموجودة هذه قالوا: لا اعتبار لها؛ لأنها لم تتعلق بمتعلق يؤثر في خروج المبتدأ عن كونه مبتدأً بل هو باقٍ على أصله. مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنى به، هذا بيّن فيه نوعي المبتدأ، أن المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ ليس له خبر، وإنما له فاعل أغنى وسد مسد الخبر. مخبراً عنه أي: محدثاً عنه، فالإخبار لغوي وليس المراد به المعنى الاصطلاحي. أي: محدثاً عنه، فالإخبار لغوي لا مذكوراً بعده خبره الاصطلاحي للزوم الدور لأخذ كل منهما في تعريف الآخر، لأنه إذا قلنا بأن المراد به الخبر هنا إذاً ما هو الخبر؟ الخبر هو الجزء المتمم الفائدة مع المبتدأ. ما هو المبتدأ؟ هو الاسم العاري إلى آخره مخبراً عنه، فيبقى ماذا؟ الدور، لا نفهم المبتدأ إلا إذا فهمنا الخبر، لكن إذا جعلنا الخبر هنا في هذا التعريف الخبر اللغوي حينئذٍ لا دور.

مخبراً عنه أو وصفاً مخرج لأسماء الأفعال بعد التركيب والأسماء قبل التركيب، رافعاً، يشمل الفاعل نحو: أقائم الزيدان، أو نائبه: أمضروب العبدان. أقائم الزيدان: هذا مبتدأ، وهو النوع الثاني. قائم: اسم وصف كما سيأتي، والزيدان هذا فاعل سد مسد الخبر.

إذاً: مبتدأ ليس له خبر، وإنما له فاعل، وهذا الفاعل أغنى واكتفينا به عن طلب الخبر، وكذلك: مضروب العبدان، مضروب: هذا اسم مفعول، فيفتقر إلى نائب فاعل، والعبدان هذا نائب فاعل أغنى عن الخبر وسد مسد الخبر، يعني: أفاد الجملة فائدة تامة وإن لم يكن ثم خبر لوجود هذا المرفوع.

وخرج به نحو: أقائم؛ من قولك: أقائم أبوه زيد؛ فإنه مرفوع غير مستغنى به. أقائم أبوه زيد، أقائم أبوه، أقائم هذا وصف. أبوه زيد، أين الرفع؟ أين المرفوع؟ قائم: وصف. وأبوه لا يكون فاعلاً، وإنما يكون زيد مبتدأ مؤخر، وقائم أبوه: هذا خبر مقدم، وزيد: هذا مبتدأ مؤخر.

و (أو) في التعريف للتنويع لا للتديد، أي: المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ ليس له خبر، بل له مرفوع أغنى عن الخبر، مثل: أقائم الزيدان، أغنى عن الخبر يعني لا يطلب خبراً وإن كان الأصل في المبتدأ أنه يستدعي خبراً كما ذكرنا، هذا في الغالب، لكن لما رفع قائم وهو وصف، رفع الزيدان على أنه فاعل له. قائم: هذا وصف فهو اسم فاعل، وقلنا: اسم الفاعل في المعنى في قوة الفعل، ولذلك يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وحينئذٍ من حيث اللفظ هو اسم، ومن حيث المعنى والعمل هو فعل، ولما اعتمد على الاستفهام أو النفي قوي عنده جانب الفعلية، وإذا كان كذلك ورفع فاعلاً حينئذٍ الفعل لا يصح أن يخبر عنه، بل يطلب فاعلاً، فإذا كان كذلك صار قولنا: أقائم الزيدان في معنى قولك: أيقوم الزيدان، فقائم هذا قام مقام الفعل، والفعل لا يصح الإخبار عنه فكذلك ما قام مقامه، حينئذٍ لا يصح أن يكون الزيدان هذا خبراً للمبتدئ، لماذا؟ لأنه في معنى أيقوم الزيدان، في معنى الفعل في قوة الفعل، ولذلك رفع ونصب، فإذا كان كذلك حينئذٍ ما وقع موقع الفعل أخذ حكم الفعل والفعل لا يخبر عنه بل يرفع مرفوعاً إما فاعل وإما نائب فاعل.

وأشار إلى النوع الأول بقوله:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَيْرٌ ... إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرُ

عرّف المبتدأ الذي له خبر بالمثل: زيد عاذر، زَيْدٌ: مبتدأ، وعَاذِرٌ: خبره. حينئذٍ في كل اسم صريح مثل زيد وهو قد عري عن العوامل اللفظية وغير الزائدة والشبيهة وقد أخبر عنه بلفظ عاذر فهو محكوم عليه حينئذٍ تحكم عليه بأنه مبتدأ، وهذا المبتدأ له خبر. مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ: أعرب لك المثل، إن قلت: زَيْدٌ عَاذِرٌ، زيد: مبتدأ، وعاذر: خبره.

وَمَنْ اعْتَذَرَ: هذه تنمة، مَنْ اعْتَذَرَ، من: اسم موصول بمعنى الذي، فهو في محل نصب مفعول به لعاذر.

واعْتَذَرَ هذه جملة الصلة لا محل لها من الإعراب.

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ مُبْتَدَأٌ خَبَرٌ، وزَيْدٌ: مبتدأ. إعراب البيت. مُبْتَدَأٌ: خبر، وزَيْدٌ: مبتدأ. وعاذر: مبتدأ، وخبر: خبر - خبر له-.

إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنْ اعْتَذَرَ

هذا ما يتعلق بالقسم الأول: مبتدأ له خبر، وهو واضح وبين، أن يكون المبتدأ اسماً عارياً صريحاً أو مؤول بالصريح عارياً عن العوامل اللفظية غير الزائدة أو شبيهها وقد أخبر عنه، وهذه كلها موجودة في هذا التركيب. زيد اسم عار عن العوامل اللفظية لم يسبقه شيء وأخبر عنه بعاذر.

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنْ اعْتَذَرَ

النوع الثاني من المبتدئ: وهو الذي يشترط فيه شروط: أن يكون وصفاً، وهذا الوصف معتمد على نفي أو استفهام ورفع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وتم الكلام به، مثل له بقوله:

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

هذا النوع الثاني وهو ما أغنى الفاعل عن الخبر، يعني: اكتفى الوصف بمرفوعه عن أن يطلب خبراً، إذاً: ليس كل مبتدأ له خبر، وإنما قد يكتفي بالمرفوع عن طلب الخبر لحصول الفائدة.

وَأَوَّلُ - من الجزأين - مُبْتَدَأٌ، وَالثَّانِي - منهُمَا - فَاعِلٌ أو نائبه أغْنَى المبتدأ عن طلب الخبر في نحول قولك: أَسَارِ ذَانِ الرجلان. سَارِ هذا اسم فاعل من سَرَى، سَرَى يسري فهو سَارٍ.

وهنا قد اعتمد على استفهام - سبقه استفهام - حينئذٍ سَارٍ: هذا وصف واعتمد على

استفهام، دَانَ: هذا مرفوع على أنه فاعل، وهو تنبيه ذَا، ذَان تنبيه ذَا، وهو مرفوع إما بالألف على القول بأنه معرب، أو على الألف على القول بأنه مبني، على القولين. بِالْأَلِفِ ارْفَعِ الْمُثَنَّى ... وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفَعِ .. إِذَا: النظر فيه من هذه الحيثية. ضابط هذا النوع الثاني: أنه يشترط فيه أو إن شئت قل ك (تعريف): كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ورفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وتم الكلام به، إن استوفى هذه الشروط الثلاثة حينئذٍ حكمنا عليه بكون الوصف مبتدأ ومرفوعه فاعل سد مسد الخبر.

وصف: المراد بالوصف هنا: ما دل على ذات وحدث، ذات متصفة بحدث، وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب. أقرشي زيد؟ قرشي: هذا مبتدأ، وزيد: هذا فاعل سد مسد الخبر؛ لأن قرشي هذا في قوة المشتق منسوب إلى قریش.

إِذَا: وصف نقول: المراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب. كل وصف اعتمد على استفهام، يشترط في هذا الوصف: أن يكون سابقاً متقدماً - يشترط في هذا الوصف - أن يكون سابقاً، فليس منه نحو: أخواك خارج أبوهما، أخواك: مبتدأ، وخارج: خبر، أبوهما لا يصح أن نقول: خارج مبتدأ وأبوهما فاعل سد مسد الخبر، لماذا؟ لأنه يشترط في الوصف كخارج الذي يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر أن يكون سابقاً، فإذا تقدمه غيره حينئذٍ امتنع أن يكون رافعاً لفاعل يسد مسد الخبر ولا يكون مبتدأ، بل في مثل هذا التركيب أخواك: مبتدأ. وخارج: خبر. وأبوهما: هذا فاعل له ولا يكون هو في نفسه مبتدأ، لا يكون خارج مبتدأ، لماذا؟ لكونه مسبوقاً، وشرط الوصف الذي يصح إعرابه مبتدأ: أن يكون سابقاً فلا يتقدم عليه شيء.

إِذَا: هذا لا يعرب مبتدأ لعدم سبقه.

كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي، وهذا وإن ذكره ابن عقيل لكنه لا يشترط عند الناظم رحمه الله تعالى، لأنه قال:

وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْلُو الرِّشْدِ

فهذا ليس بشرط عند المصنف، وإنما هو شرط عند جمهور البصريين: أنه لا يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر ولا يكون الوصف مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وأما عند ابن مالك فلا، وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً، فأجازه دونه بقبح، يعني لُغِيَّ، في لُغِيَّةٍ يقال فيها: فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ، سَارِ دَانَ، على أن سار هو مبتدأ، وذَان: فاعل سد

مسد الخبر، هنا لم يعتمد على نفي ولا استفهام، نقول: هذا شرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً، فعلى كلامه لا يجب أن يكون الوصف معتمداً على نفي أو استفهام، ولكن على المشهور عند الجماهير أنه لا يرفع فاعلاً يسد مسد الخبر ويكون مبتدأً إلا إذا اعتمد يعني اتكأً وتقدمه نفي أو استفهام.

إذاً: كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي بأي أدوات الاستفهام سواء كانت حرفاً أو اسماً، وبأي أدوات النفي سواء كان حرفاً أم اسماً أم فعلاً، وحينئذ يكون ما بعده رافعاً لمكتفى به عن طلب الخبر، وهذا الشرط -وهو شرط الاعتماد على الاستفهام أو النفي- إنما هو عند البصريين، وأما الكوفيون فلا، وهو الذي مال إليه المصنف بقوله: وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَاِنَّزْ أَوَّلُو الرِّشْدَ

كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي. قلنا: الاستفهام هذا عام يشمل الحرف، كما في قولك: أقائم الزيدان. وكذلك الاسم، كما في قولك: كيف جالس العمران. وكذلك النفي يعم الحرف: ما قائم الزيدان، ويعم الفعل: ليس قائم الزيدان، ويعم الاسم: غير قائم الزيدان، فهو عام كما سيأتي.

إذاً: اعتمد على استفهام أو نفي، أقائم الزيدان نقول: قائم هذا وصف واعتمد على استفهام وهو حرف، يعني اتكأً على استفهام، سبقه استفهام، هذا المراد بالاعتماد. لم يسمع إلا في الهمزة وما وقيس عليهما البواقي، وقصره عليهما أبو حيان. الاستفهام الأصل فيه أن يكون بالهمزة، والنفي الأصل أن يكون بـ (ما) النافية، الذي سمع في لسان العرب أنه مبتدأ ورفع فاعلاً سد مسد الخبر هو ما جاء بالاستفهام بالهمزة فحسب، وما جاء في النفي بـ (ما) النافية فحسب، قيس عليهما البواقي. فاسم الاستفهام قيس على همزة الاستفهام، والفعل في النفي والاسم في النفي قيس على (ما) النافية، ولذلك قصره أبو حيان على الاستفهام بالهمزة و (ما) النافية فحسب، وما عداه لا يكون وصفاً رافعاً لمكتفى به.

أقائم الزيدان وما قائمون الزيدان، فإن لم يعتمد الوصف على نفي أو استفهام حينئذ نقول: لا يعرب الوصف مبتدأً ولا يكون الذي يليه فاعلاً سد مسد الخبر.

الشرط الثاني: أن يكون رافعاً لفاعل. أن يكون رافعاً، والوصف إذا اعتمد على الاستفهام إما أن يرفع ضميراً مستتراً وإما أن يرفع فاعلاً ظاهراً، وإما أن يرفع ضميراً بارزاً. أحوال ثلاثة.

إن رفع ضميراً مستتراً خرج من الباب، ليس داخلاً معنا، ولذلك: ما زيد قائم ولا قاعد، قاعد هذا سبقه نفي؛ لأنه معطوف على ما قبله، ما زيد قائم ولا قاعد، نقول: قاعد هذا سبقه نفي وهو وصف، اسم فاعل. ورفع ضميراً مستتراً هل يصح أن نقول: قاعد هذا مبتدأ، والفاعل الضمير المستتر الذي رفعه فاعل أغنى وسد مسد الخبر؟ الجواب: لا؛ لأن من شرط إعمال اسم الفاعل على أنه مبتدأ ويرفع فاعلاً سد مسد الخبر: أن يكون رافعاً لشيء محسوس، وهو إما أن يكون اسماً ظاهراً وإما أن يكون ضميراً بارزاً، فإن لم يكن كذلك حينئذٍ لا يصح أن يكون مبتدأ ولا فاعلاً سد مسد الخبر.

ورفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، نحو: أقائم أنتما. ومنع الكوفيون أن يكون هذا التركيب مما يكون الوصف فيه مبتدأ، وأنتما: هذا قائم مقام الخبر. وتم الكلام به، بمعنى ماذا؟ أنه يشترط أن تحصل الفائدة بذكر مرفوع الوصف، فإن لم تحصل الفائدة حينئذٍ لم يغن عن الخبر؛ لأنه كما سيأتي: وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةَ

فصارت الفائدة التامة بوجود الخبر، تجوزنا بأن هذا الفاعل سد مسد الخبر إذاً: لا بد أن يؤدي وظيفة الخبر، فإن نقص حينئذٍ لا يصلح أن يكون نائباً عنه، لا يصلح أن يكون ساداً مسد الخبر بل لا بد من تصحيح الكلام.

وتم الكلام به شرطه: أن يكون كافياً أي: مغنياً عن الخبر، ليخرج نحو: أقائم أبواه زيد، فإن الفاعل فيه غير مغن ولا يحسن السكوت عليه، فزيد: مبتدأ، وقائم: خبر مقدم. أقائم أبواه زيد، وحينئذٍ نقول: أقائم أبواه، أين مرجع الضمير؟ زيد. إذاً ما تم الكلام بقوله: أبواه. ماذا نصنع؟ لا نقل: أقائم هذا وصف ومبتدأ وأبواه فاعل، نقول: لا، زيد مبتدأ مؤخر، وقائم خبر مقدم. وأبواه؟ فاعل، كيف نقول فاعل ولم يسد مسد الخبر؟ عندنا مسألتان: إعمال اسم الفاعل على أن يرفع فاعل وينصب مفعول، هذه مسألة مستقلة ليس بحثنا فيها. عندنا مسألة ثانية وهي أخص من مطلق إعمال اسم الفاعل، ليس البحث في إعمال اسم الفاعل لا. اسم الفاعل يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، ثم قد يكون هذا الفاعل الذي رفعه قد يكون فاعلاً سد مسد الخبر وقد لا يصلح أن يكون.

إذاً: أقائم أبواه زيد نقول: أقائم أبواه، لم يحصل الاكتفاء هنا بهذا الفاعل، هو فاعل لكنه لا يكون ساداً مسد الخبر، لماذا؟ لكونه لم يستغن به عن غيره، فتمم الكلام بقوله: زيد، حينئذٍ زيد: هذا مبتدأ مؤخر، وقائم أبواه: خبر مقدم. قائم خبر، وأبواه فاعل للوصف.

إذاً: وتم الكلام به شرطه أن يكون كافياً أي: مغنياً عن الخبر، ليخرج نحو: أقائم أبواه

زيد، وحينئذٍ التركيب لا يصلح أن يكون مما ذكرناه.

إذاً بهذه الشرط الثلاثة: كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ورفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وتم الكلام به حينئذٍ نقول فيها باجتماع هذه الشروط الثلاثة: يصح أن يكون الوصف مبتدأً ومرفوعه فاعلاً سد مسد الخبر، وهذه كلها موجودة في قوله: سارِ ذانٍ، أشار إليها بقوله: أسارٍ: الهمزة للاستفهام، وسارٍ: هذا مبتدأ. أعربناه مبتدأً لأنه وصف.

واعتمد على استفهام استحساناً عند الناظم: أسارٍ، وذانٍ هذا فاعل لسار، سد مسد الخبر لأنه استغنى به عن الخبر وتم الكلام به، فهو وصف سارٍ واعتمد على الاستفهام ورفع اسم ظاهراً وهو ذانٍ وتم الكلام به.

وقوله: استفهام أو نفي، قلنا: الاستفهام الأصل فيه أن يكون بالهمزة. وقيس عليه الاسم، كيف جالس العمران، كيف: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من العمران. جالس: هذا وصف اعتمد على استفهام، ما نوع هذا الاستفهام؟ اسم، هل هو سماعي أم مقيس؟ مقيس. جالس: مبتدأ وهو وصف اعتمد على الاستفهام، ورفع اسماً ظاهراً وهو العمران وتم الكلام به. إذاً: جالس مبتدأ، والعمران: فاعل سد مسد الخبر.

وكذلك في النفي الأصل فيه أن يكون بالحرف. (ما ولا وإن).

أو بالفعل: ليس قائم الزيدان. ما إعراب ليس؟ ليسني.

ليس فعل ماضي ناقص، وقائم اسمها. والزيدان؟؟؟؟ نحن بحثنا في المبتدئ: أسارِ ذانٍ، والذي حشر ليس قائم الزيدان النفي، والجواب أن الكلام هنا في ما كان مبتدأً بالأصل أو دخل عليه ناسخ. ليس قائم الزيدان، قائم هذا في الأصل هو مبتدأ، فحينئذٍ هو اسم ليس، لو حذف ليس وجئت بالأصل الذي هو (ما) النافية حينئذٍ نقول: ما قائم الزيدان، عُبر بالفعل لغرض بلاغي، حينئذٍ يبقى قائم في المعنى مبتدأ، وأما في اللفظ بعد دخول (ليس) فهو اسم ليس، والعمران: هذا فاعل سد مسد الخبر، لكن تنبه أنه في باب المبتدأ الفاعل يسد مسد الخبر المرفوع، وهنا سد مسد الخبر المنصوب ولا إشكال في هذا.

إذاً: بالفعل يكون النفي مثل: ليس قائم الزيدان، فالزيدان هذا أغنى عن خير ليس، وخبرها منصوب ولا إشكال، وإدخال هذا التركيب هنا باعتبار كونه مبتدأً في الأصل. كذلك النفي يكون بالاسم، مثل: غير قائم الزيدان، غير: هذا مبتدأ وهو مضاف،

وقائم: هذا مضاف إليه. الزيدان فاعل لغير، غير مبتدأ للمضاف إليه لأنه هو الأصل، قائم الزيدان أصلها: ما قائم الزيدان، قيس على (ما) في النفي فجيء بالاسم: غير، وغير هذه ملازمة للإضافة، فحينئذٍ أضيفت إلى الوصف، فقليل: غير قائم، غير: مبتدأ وهو مضاف، وقائم: مضاف إليه. الزيدان: هذا فاعل سد مسد الخبر غير، لماذا؟ لكون المضاف إليه- الذي هو الأصل- لكونه وصفاً اعتمد على نفي، قائم وصف، واعتمد على نفي وهو اسم (غير) قياساً على (ما) النافية.

غير قائم: هذا مضاف ومضاف إليه، فاعتر كالكلمة الواحدة، أو أنه في قوة المرفوع بالابتداء، غير قائم كأنه كلمة واحدة، والزيدان هذا يعتبر فاعلاً سد مسد الخبر.

لذلك قال ابن عقيل: وقائم مخفوض الإضافة، والزيدان فاعل سد مسد الخبر خبر غير؛ لأن المعنى: ما قائم الزيدان، فعومل غير قائم معاملة ما قائم، ومنه قوله:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرِحِ اللّهُوَ ... وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سَلَمٍ

بِعَارِضِ سَلَمٍ -على الإضافة-.

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، غَيْرُ: هذا مبتدأ وهو مضاف، ولَاهٍ: هذا اسم فاعل من لهى يلهو فهو لاه، اسم فاعل مثل قائم.

وعِدَاكَ: هذا فاعل بلاه، يعني مرفوع به سد مسد الخبر.

ومثله قوله:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ ... يَنْقُضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ، غَيْرُ: مبتدأ وهو مضاف، ومَأْسُوفٍ: مضاف إليه، ومَأْسُوفٍ هذا اسم مفعول، إذاً يطلب نائب فاعل.

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ: هذا في موضع رفع نائب فاعل سد مسد الخبر، سد مسد خبر غير، فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفعل وقد سد مسد خبر غير.

إذاً: هذه الشروط الثلاثة بفهم الاستفهام على وجه العموم والنفي على وجه العموم حينئذٍ نقول: لا بد من استيفاء هذه الشروط من أجل أن يكون الوصف مبتدأً، ومرفوعه فاعلاً سد مسد الخبر.

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي

وَأَوَّلُ: يعني من الجزأين.

في أسارِ ذانٍ

أسارٍ: هذا مبتدأ. والثاني منهما الذي هو ذان فاعل.

أَعْنَى: يعني المبتدأ عن طلب الخبر، في قولك: أسارِ ذانِ الرجلان، من كل وصف إلى آخر ما ذكرناه. وقس على المثالين المذكورين وهو: زيد عاذر وأسار ذان، وهذا يؤكد القاعدة المستنبطة أن ابن مالك رحمه الله تعالى يقرر الأحكام بالأمثلة؛ لأنه ذكر مثلاً لتعريف المبتدأ الذي له خبر، وذكر مثلاً لتعريف المبتدأ الذي ليس له خبر، وإنما له فاعل سد مسد الخبر، قال: وقس على هذا، فحينئذٍ القياس داخل في باب النحو، إنما النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ، فهو قياس. ولذلك في باب الإعراب إذا حفظت مثلاً من كل تركيب ضبطت النحو، يعني لو أخذت صفحتين أو ثلاثاً من القرآن تضبطه حفظاً يعني إعراب تضبط البقية؛ لأن الأفعال كلها من القرآن من أوله إلى آخره لا تخرج عن ماضي ومضارع وأمر، والمرفوعات لا تخرج عن مبتدأ وخبر .. إلى آخره، إذا حفظت مرة واحدة: (إن الذين) إن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. كل (إن) تعربها بهذا الإعراب، (الذين) اسم (إن) اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب، مباشرة. كلما جاءك (الذين) تعرب نفس الإعراب.

الحمد لله، الحمد: مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمته ظاهرة على آخره، كلما جاءك مبتدأ تعربه بهذا الإعراب.

لله: اللام حرف جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تقديره كائن أو استقر. تمشي على هذا. ولذلك وقس يعني: كل ما يأتيك من الأمثلة التي هي مثل ل: زَيْدٌ عَاذِرٌ أو أسارِ ذانٍ حينئذٍ الحكم واحد، ليس موقوفاً على السماع إلا من جهة إثبات الأصول والقواعد فحسب، وهو ما يسمى بالوضع النوعي، وأما ما عداه فالأمثلة والآحاد فإنما هي قياسية.

وَقَسْ: على هذين المبتدأين اللذين في المثالين المذكورين، أو قس على المثال المتأخر في أسار ذان، وهذا التعبير لبعضهم وهو الأشموني، وعمم المكودي فقال: على المثالين، وهو أولى، لا بأس أن يكون على المثالين وعلى المتأخر. .. وَكَاسْتَفْهَمِ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْ لَوْ الرِّشْدُ

وَكَاسْتَفْهَمِ النَّفْيُ، هو ذكر في المثال أسار. قال: وقس على المثال السابق لئلا يفهم أن الذي يعتمد عليه الوصف هو الاستفهام فحسب، حينئذٍ نقول: النفي مثله. وَكَاسْتَفْهَمِ في اعتماد الوصف عليه النفي، فالنفي كالاستفهام مطلقاً سواء كان النفي بالحرف أو بالفعل أو بالاسم، كما أن الاستفهام ذكره بالحرف ويقاس عليه الاسم.

وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ: النفي كاستفهام: هذا مبتدأ مؤخر، وكاستفهام: خبر مقدم.
في اعتماد الوصف عليه النفي بلفظ صالح احترازاً مما يختص بالفعل ك (إن ولم)، يعني
ليس كل حرف، لا إشكال فيه، (إن ولم) هذا حرف نفي، ولفظه النفي عام يشمل ما
يختص بالفعل وما يمكن أن يدخل على الاسم، ما مراده؟ ما يصلح أن يكون داخلياً
على الاسم، وأما (لم) وإن الشرطية هذه نافية، لكنها لا تدخل على المبتدأ.
إذاً: وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ المراد به: بلفظ صالح، احترازاً مما يختص بالفعل ك (إن ولم).
وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْلُو الرِّشْدِ

قال الأخفش والكوفيون: -هذا وفاقاً لما ذهب إليه الكوفيون- يجوز كون الوصف
مبتدأ وله فاعل يغني عن الخبر من غير اعتماد على نفي أو استفهام. عبر بـ قد، و (قد)
الأصل فيها أنها للتقليل، هل التقليل مراد؟ نقول: نعم. ولذلك قلنا: اشترط الاعتماد
على الاستفهام والنفي استحساناً لا وجوباً، مع أنه يرى أنه جائز لكن على قبح.
وَقَدْ يَجُوزُ: يعني يجوز في الوصف الذي يرفع فاعلاً ويكون مبتدأ ويرفع فاعلاً سد مسد
الخبر؛ ألا يعتمد على نفي أو استفهام وفاقاً للكوفيين والأخفش من البصريين.
وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْلُو الرِّشْدِ

قال الأخفش والكوفيون: يجوز كون الوصف مبتدأ، وله فاعل يغني عن الخبر من غير
اعتماد على نفي أو استفهام، فأجازوا: قائم الزيدان، هذا قائم مبتدأ وهو وصف،
والزيدان هذا فاعل سد مسد الخبر. عند الكوفيين هذا جائز، وعند البصريين لا يجوز،
قائم الزيدان لا يجوز، وحينئذٍ قائم لا يصح أن يكون مبتدأ، لماذا؟ لكونه لم يعتمد على
نفي أو استفهام ولا يصح أن يكون خبراً مقدماً ولا الزيدان مبتدأ مؤخراً، التركيب
غلط، لماذا؟ لعدم التطابق، لو قال: قائمان الزيدان، قائمان الزيدان قد يقال على لغة
أكلوني البراغيث وأما قائم الزيدان لا يصح، التركيب يكون خطأ.
إذاً: ذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: قائم الزيدان، وقائم:
مبتدأ، والزيدان: فاعل سد مسد الخبر، وإلى هذا أشار المصنف بقوله:
وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْلُو الرِّشْدِ

أي: قد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، وزعم
المصنف أن سيبويه يميز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله:
فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ: فَخَيْرٌ نَحْنُ، خَيْرٌ أَفْعَلُ التفضيل. خَيْرٌ: هذا مبتدأ، ونَحْنُ:
هذا فاعل سد مسد الخبر، هكذا استدل به الكوفيون، خير مبتدأ، ونحن فاعل سد
مسد الخبر، ولم يسبقه نفي ولا استفهام، ما الجواب؟ نقول: هذا يمكن أن يؤول، بمعنى:

أن يعرب إعراباً موافقاً للقواعد والأصول، فيقال: نحن هذا مبتدأ مؤخر، وخير: هذا خبر مقدم.

خَيْرٌ بَنُو هُبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا ... مَقَالَةٌ هُنِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

لا نلغيها.

خَيْرٌ بَنُو هُبٍ، خير: هذا مبتدأ، وبنو هب: هذا فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدمه نفي ولا استفهام، ولذلك لم يشترطه الكوفيون، والجواب أن يقال: أنه على التقديم والتأخير: بنو هب خير، بنو: هذا جمع، وخير: هذا واحد، لم يحصل التطابق، نقول: لا، فعيل هذا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، يعني لا يلزم فيه المطابقة من باب قوله: ((وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ)) [التحريم:4].

إذا: ما دام أنه يجوز كون الوصف خبراً مقدماً على حد ما ذكرناه من الآية حينئذ لا يصح الاستدلال به، وكل دليل ورد إليه الاحتمال عندهم يعتبر باطلاً. خير بنو هب، أجيب بأن خير خبر مقدم، ولم يطابق لأن باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة.

إذا: يشترط في المبتدأ الذي يكون وصفاً أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام إلا على مذهب الكوفيين والأخفش.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* عامل المبتدأ والخبر

* حد الخبر

* أنواف الخبر. بيان النوع الأول وشروطه (الخبر الجملة).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه أما بعد: بالنسبة لمسألة رفع الضمير المنفصل، هذا محل نزاع بين النحاة، لذلك مذهب جماعة من النحاة أنه يجب أن يكون الفاعل الذي يرفعه الوصف المعتمد اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن

يكون ضميراً منفصلاً: (قائم أنتما) هذا لا يجوز عند الكوفيين، إنما يجب أن يكون اسماً ظاهراً، قلنا: الصواب أنه يجوز لورود السماع به.
(خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا ...)

حينئذ إن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر.

يعني: إذا جاء: أقائم أنت، أنت: صار هذا مبتدأ مؤخر و (قائم): هذا خبر مقدم، لماذا؟ لا ممتنع أن يرفع الوصف ضميراً بارزاً، هذا مذهب الكوفيين، الصواب أنه يجوز أن يرفع ضميراً بارزاً.

وعند هؤلاء أنك إذا قلت: أمسافر أنت؟ صح هذا الكلام عربية، ولكن يجب أن يكون (مسافر) خبراً مقدماً و (أنت) مبتدأ مؤخراً على العكس، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغني عن الخبر ضميراً بارزاً كما يكون اسماً ظاهراً، وجاء قوله تعالى: ((أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي)) [مریم:46] أَرَاغِبُ، راغب هذا اسم فاعل، واعتمد على استفهام ((أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي))؟ حينئذ يتعين أن يكون (راغب) مبتدأ، و (أنت) هذا فاعل سد مسد الخبر، ولو عكس هل يجوز أو لا؟ أن يكون (أنت) هذا مبتدأ مؤخر و (راغب) هذا خبر مقدم؟ لا يجوز؛ لأن ((عَنْ آلِهَتِي)) [مریم:46] هذا جار ومجرور متعلق بقوله: راغب، فإذا جعل خبراً مقدماً وأنت مبتدأ مؤخراً، حينئذ فصل بين العامل والمعمول وهذا لا يجوز، هذا يدل على أنه يجوز أن يكون -المرفوع فاعلاً سد مسد الخبر - أن يكون ضميراً بارزاً كما هو مذهب البصريين.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ ... إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ: وَالثَّانِ الَّذِي هُوَ الْأَسْمُ الْمَرْفُوعُ وَالثَّانِ وَهُوَ مَا بَعْدَ الْوَصْفِ.
مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ: أَنْ يَجْعَلَ الْوَصْفُ خَبَرًا مُقَدِّمًا وَالْمَرْفُوعُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا.
الوصف نقول: قائم مقام الفعل، لشدة شبهه به، ولأجل ذلك مُنْعَ ما يمنع منه الفعل، فلا يخبر عنه كما ذكرناه آنفاً، لا يخبر عنه لماذا؟ لأن الفعل لا يخبر عنه، فكذلك ما قام مقام الفعل لا يخبر عنه، ولا يصغر فلا يقال: أَضَوِّرِبُ أَنْتَ يَا زَيْدَ مَثَلًا، ضَوِيرِبَ لَا يَصَحُّ، لماذا؟ لأن الفعل لا يصغر وضارب هذا قلنا في قوة الفعل .. أقائم، أضراب زيد كأنه قال: أضرِبَ زيد؟ فلما كان كذلك حينئذ منع الوصف مما يمنع منه الفعل، والفعل لا يخبر عنه فكذلك هذا الوصف لا يخبر عنه الفعل، لا يصغر، فكذلك ضارب لا يصغر.

ولا يوصف، فلا يقال: أضراب عاقل الزيدان؟ ما يصح أن نقول: عاقل وصف
لضارب، لماذا؟ لأنه في قوة الفعل والفعل لا يوصف.

ولا يعرف بـ (أل) فلا يقال: القائم أخواك، ولا يثنى ولا يجمع، فلا يقال: أقائمان
أخواك، هذا الأصل لا يقال، لأنه في قوة الفعل، والفعل إذا رفع فاعلاً حينئذ وجب أن
يفرد وأن يجرد من علامة تدل على أن الفاعل مفرد، أو أن الفاعل مثنى، أو أن الفاعل
جمع، سيأتينا في باب الفاعل.

وَجَرَدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِثَنَيْنِ أَوْ جَمَعَ كَفَارَ الشُّهَدَا

(قام زيد) لا إشكال، قام الزيدان .. الزيدان هذا فاعل وهو مثنى، هل تلحق الفعل
علامة تدل على أنه مثنى؟ الجواب: لا، في اللغة الفصحى لا، نفي، فإن سمع حينئذ
نقول: هذه لغة فلان وفلان، وأما اللغة الفصحى نفي نقول: لا، لا يلحق، لا يجوز ..
وَجَرَدَ الْفِعْلُ إِذَا مَا أُسْنِدَا.

ولذلك عبر فقال: وَقَدْ يُقَالُ، إذاً هذا قليل، وإذا كان قليلاً لا يكون أصلاً.
إذاً: قام الزيدان، نقول: وجب تجريد الفعل عن علامة تدل على أن الفاعل مثنى، وقام
الزيدون، نقول: وجب تجريد الفعل عن علامة تدل على أن الفاعل جمع.
حينئذ لزم الفعل حالة واحدة وهو أنه مفرد، فعبر عنه بالإنفراد، يلزم حالة واحدة بقطع
النظر عن كون الفاعل مفرداً أو مثنى أو جمعاً، المفرد هذا محل وفاق، الوصف القائم
مقام الفعل يجب تجريده من علامة تدل على أن الفاعل مثنى أو جمعاً.

فتقول كما تقول في الفعل: أقائم زيد، وأقائم الزيدان .. كما تقول: قام الزيدان، وأقائم
الزيدون كما تقول: قام الزيدون، يجب تجريد الوصف من علامة تثنية تدل على أن
الفاعل مثنى ومن علامة جمع تدل على أن الفاعل جمع، لذلك قال: فلا يقال أقائمان
أخواك، أقائمون إخوانك، على أن إخوانك وأخواك فاعل إلا على لغة أكلوني البراغيث
كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك.

حينئذ إذا جاء هذا التركيب في مثل: أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون، أقائم زيد هذا
يجوز فيه وجهان: أن يكون قائم مبتدأ، وزيد فاعل سد مسد الخبر وهذا أرجح، وأن
يكون قائم خبراً مقدماً، وزيد مبتدأً مؤخراً، يجوز فيه الوجهان، وثم مسائل مثلها يأتي.
وأما أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون هو الذي عناه الناظم بقوله:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ

إن اتصل بالوصف علامة تثنية إذا كان الفاعل مثنى، أو علامة جمع إن كان الفاعل جمعاً، حينئذ يكون الثاني المرفوع مبتدأ -تعكس-، ويكون الأول الذي هو الوصف خبراً مقدماً، ولا يصح في اللغة الفصحى أن يكون أقائمان مبتدأ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر، هذا لا يجوز، لماذا؟ لأن أقائمان هذا قام مقام الفعل، والفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى وجب تجريده من علامة التثنية، وهذا لم يُجرَد، حينئذ التركيب صحيح، لكن لا نقول: الزيدان، هذا فاعل سد مسد الخبر، وإنما نقول: الزيدان هذا مبتدأ مؤخر، وقائمان هذا خبر مقدم ليصح التركيب، كذلك قائمون الزيدون، لا يصح أن نقول: قائمون هذا وصف، وهو مبتدأ رفع فاعلاً اكتفى به عن الخبر، لماذا؟ لأن قائمون اتصل به علامة جمع تدل على أن الفاعل جمع، وإذا كان كذلك نقول: هو قائم مقام الفعل فوجب تجريده، ولما لم يتجرد، حينئذ نقول: وجب أن يكون الوصف خبراً مقدماً، والذي يليه -الثاني- يكون مبتدأ مؤخراً، والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ مؤخراً، الثاني الذي هو الزيدان مبتدأ مؤخراً.

وَذَا الْوَصْفُ: المذكور خبر عنه مقدم عليه متى؟ إن في سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ: إن تطابقا في سِوَى الْإِفْرَادِ، ما هو سِوَى الْإِفْرَادِ؟ في غير الأفراد، إن تطابقا في غير الأفراد وهما التثنية والجمع، وأما في الْإِفْرَادِ فيجوز فيه وجهان، البيت يريد أن يُبين أن الوصف الأصل فيه أنه قائم مقام الفعل، فوجب تجريده من علامة تثنية وعلامة جمع، فإن اتصلت به علامة تثنية وعلامة جمع حينئذٍ نعرب هذا الوصف: أنه خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر، متى؟ إن في سِوَى الْإِفْرَادِ (إن) هذه شرطية في سِوَى الْإِفْرَادِ، في سِوَى: هذا متعلق بقوله: استقر، إن استقر في سِوَى الْإِفْرَادِ، وهو التثنية والجمع السالم. طَبَقاً: يعني مطابقاً لما بعده.

إن استقر في سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً: يعني: مطابقاً، وطبقاً هذا حال من الضمير المستتر في استقر، استقر حال كونه طبقاً، أي: مطابقاً في سِوَى الْإِفْرَادِ، حينئذ إذا لم يتطابقا إفراداً وتطابقا تثنيةً وجمعاً، حينئذ نقول: الأول خبر والثاني مبتدأ.

إن في سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ، والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ، الثاني مبتدأ ومبتدأ خبر، إعراب البيت الثاني هذا مبتدأ، ومبتدأ هذا خبر.

وَذَا الْوَصْفِ (ذا) اسم إشارة مبتدأ، الوصف إعرابه بدل أو عطف بيان، و (خبر) خبر، عنه مقدم عليه.

(إن) شرطية، إن تطابقا في غير الأفراد، إن في سَوَى الْإِفْرَادِ: في غير الأفراد، سوى هنا بمعنى غير، وهو مضاف والإفراد مضاف إليه، وطبقاً مصدر، والمراد به الحال، يعني أن يكون مطابقاً وهو حال من فاعل استقر، أي استقر الوصف مطابقاً لما بعده في غير الأفراد أي: في التثنية والجمع، هذا معنى البيت، أي: استقر الوصف مطابقاً لما بعده في غير الأفراد، أي في التثنية والجمع نحو: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، هذا المثال لما ذكره المصنف، ولا يجوز أن يكون الوصف في هذه الحالة مبتدأ، وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر إلا على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة ضعيفة لا يعول عليها، ولا يجوز تخريج القرآن عليها البتة، فمن قال بهذا فقد غلط وأخطأ خطأ فاحشاً.

الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً أو لا يتطابقا.

إن تطابقا عرفنا الحكم، إفراداً جاز أن يكون الأول مبتدأ والثاني فاعل سد مسد الخبر، وجاز العكس، وإن تطابقا تثنية أو جمعاً تعين أن يكون الثاني مبتدأ مؤخر والأول خبر، فإن لم يتطابقا، حينئذ منه ما هو ممنوع يعني لا يصح لغة ومنه ما هو ليس ممنوع، إذا قيل: أقائم زيد تطابقا، إذا لم يتطابقا أقائم الزيدان جائز، أقائم الزيدان، أقائم الزيدون، جائز، أقائمان زيد، أقائمون زيد، أقائمان الزيدون، أقائمون الزيدان .. كله لا يصح هذا، لماذا؟ لأن كلاهما إما متقدم أو متأخر، مبتدأ وخبر، حينئذ لا بد من التطابق. إذا كان المبتدأ مفرداً تعين أن يكون الخبر مفرداً، وإذا كان المبتدأ مثنى تعين أن يكون الخبر مثنى، وكذلك في حالة الجمع.

فإن تطابقا إفراداً نحو أقائم زيد جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر، وهذا هو الأصل.

والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى: ((أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي)) [مریم: 46] فيجوز أن يكون (راغب) مبتدأ، و (أنت) فاعل سد مسد الخبر، والأولى أن يقال بالمنع في هذا، لوجود عارض يمنع من التقديم والتأخير؛ لأن ((عَنْ آلِهَتِي)) [مریم: 46] هذا جار ومجرور متعلق بقوله: راغب، فإذا كان كذلك حينئذ لا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، فإذا جعل راغب خبراً مقدماً، وأنت مبتدأ مؤخر، وعن آلِهَتِي متعلق براغب إذا فصل بينهما أجنبي، وهذا ممتنع.

وإن تطابقا تثنية نحو أقائمان الزيدان أو جمعاً نحو: أقائمون الزيدون، فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبْرٌ إلى آخر كلامه، وإن لم يتطابقا وهو قسمان ممتنع وجائز، فمثال الممتنع: أقائمان زيد، هذا فاسد أقائمون زيد هذا التركيب غير صحيح، لا يقال بأنه لغة.

ومثال الجائز أقائم الزيدان، أقائم الزيدون، حينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ -المذكور السابق المعتمد على استفهام ونحوه- خَبَرٌ متى؟ إن تطابقا في غير الأفراد، فلا يكون من الباب، هذا كاستثناء مما سبق؛ لأنه لم يعرب الوصف مبتدأ نحن نتكلم عن مبتدئ وصفٍ رَفَعَ فاعلاً والفاعل أغنى عن الخبر، هل إذا تطابقا تنية وجمعاً صار من الباب نفسه؟ أقائم الزيدان، هذا من أي نوعي المبتدأ الأول أم الثاني؟

أقائم الزيدان، عندنا المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ ليس له خبر وإنما له مرفوع اكتفى به وهذا له شروطه، أقائم الزيدان من أي نوع؟ الأول. أقائمون الزيدون من أي نوع؟ الأول. إذا ما صار من الثاني، صار استثناءً.

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ نقول: هذا البيت استثناء من قوله: وَقَسَّ وَكَاسَفَهُمُ النَّفْيُ؛ لأنه عَمَمَ هناك حينئذٍ أَسَارِ ذَانِ، سار هذا مفرد في اللفظ، وذان هذا فاعل سد مسد الخبر وهو مثنى، حينئذٍ هل يقال: أقائم الزيدان، أقائمون الزيدون؟ يحتمل أنه داخل فيما سبق، ولكن استثناء بهذا البيت:

وَالثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ ... إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ

قال: في تطابق الوجهين أقائم زيد إذا كانا مفردين، يجوز وجهان: هل هو خاص بقائم؟ نقول: ليس خاصاً بقائم، بل يدخل فيه أقتيل زيد، قتيل هذا فاعل، وهو يرفع فاعل كما سيأتي في موضعه، حينئذٍ قتيل يجوز أن يكون مبتدأ؛ لأنه وصف في المعنى فاعل بمعنى فاعل أو مفعول.

فقتيل هذا وصف اعتمد على استفهام، وزيد هذا فاعله، يجوز فيه الوجهان، قتيل مبتدأ وزيد فاعل وسد مسد الخبر، ويجوز أن يكون زيد مبتدأ وقتيل خبر مقدم، وكذلك أجريح الزيدان، أصدق المحمدان .. حينئذٍ نقول: هذا يجوز فيه الوجهان. ثم قال رحمه الله تعالى:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْنِ ... كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ما هو عامل المبتدئ؟

سبق أنه معنوي.

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ، رفعوا من؟ العرب، نطقوا به مرفوعاً، وجعلوا العامل هو الابتداء،
وَرَفَعُوا أي: النحاة حكموا بكون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء يجوز الوجهان، وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً
بِالْإِبْتِدَاءِ، لما بين لك المبتدأ وأنه نوعان أراد أن يبين لك حكمه؛ لأن الحكم على الشيء
فرع عن تصوره، ولذلك إذا قيل: المبتدأ هو الاسم المرفوع .. نقول: هذا لا يصح،
لماذا؟ لأن المرفوع هذا حكم المبتدأ، أولاً ما هو المبتدأ؟ عرف لنا المبتدأ؟ بين لنا المبتدأ؟
أعطنا ضوابطه أصوله، ثم بعد ذلك قل: هو مرفوع أو منصوب، الاسم المرفوع ..
نقول: لا، ليس بصحيح، فلما بين لنا المبتدأ بنوعيه بين لنا حكمه ضمناً؛ لأنه قال:
وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً هذا حكم المبتدئ، وبين العامل بكونه بالابتداء.

مذهب سيبويه وجمهور البصريين المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ،
والابتداء لغة: هو الافتتاح، وفي الاصطلاح: كون الاسم معرئاً عن العوامل اللفظية،
هذا هو الابتداء .. كون الاسم معرئاً -مجرداً- عن العوامل اللفظية، وقيل: جَعْلُ
الاسم أولاً لِيُخْبَرَ عنه ثانياً، جعل الاسم أولاً ليخبر عنه ثانياً، وقيل: بل الابتداء هو
كون الكلمة أولاً، كون الكلمة ملفوظاً بها أولاً، لا جعل الاسم أولاً ليخبر عنه ثانياً؛
لأن الجعل وصف للجاعل، والابتداء وصف للكلمة، كون الكلمة مبتدأ بها هذا وصف
لذات الكلمة، وأما جعل الجاعل فهذا وصف للمتكلم.

على كل المراد بالابتداء هنا: هو كون الكلمة لم يسبقها عامل لفظي، هذا المراد .. لم
تسبق بعامل لفظي لا فعل ولا حرف ولا اسم، زيد قائم، زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء
ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، هذا المراد.

فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما
أشبهها، وعرفنا المراد بالزائدة وما هو شبيهه بالزائد.

كَذَاكَ رَفَعَ خَيْرٌ بِالْمُبْتَدَأِ هنا قدم الحكم على معرفة الخبر نفسه، يعني ما بين لنا ما هو
الخبر، بل سيذكره بعده وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدَةُ، قدم حكمه على تعريف الخبر، لماذا؟
لوجود المناسبة؛ لأنه لما ذكر أن المبتدأ رفع بالابتداء، بين أن الخبر رفع بالمبتدأ، فجرد
هذا البيت لبيان حكم الجزأين، جعل الجزء الأول -المبتدأ في الشطر الأول- بيان
حكمه، وجعل الجزء الثاني وهو الخبر في الشطر الثاني، فاشتمل على معرفة حكم
الجزأين المسند والمسند إليه، فبين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، ثم يرد
الخبر بأي شيء مرفوع؟ زيد أخوك، زيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بالمبتدأ كما
اختاره الناظم هنا.

كَذَاكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ، كَذَاكَ أَي: كرفع المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالمبتدأ في الانتساب إليه، كما أنهم رفعوا المبتدأ بالابتداء، كذاك رفعوا أي: العرب أو النحاة رفعوا الخبر بالمبتدأ.

حينئذ صار عامل المبتدأ معنويًا، وعامل الخبر لفظيًا؛ لأنه عين المبتدأ. زيد أخوك، زيد العامل فيه معنوي، وهو كونه مجرداً عن عامل لفظي غير زائد أو شبيه بالزائد.

وأخوك نقول: هذا خبر مرفوع، ما العامل فيه؟ زيد نفسه، زيد جامد ليس بمشتق كيف عمل؟ قالوا: لاقتضائه الخبر؛ لأن العامل إنما يعمل لكونه يقتضي ما يتمم معناه، ولذلك لما كان الفعل أشد إبهاماً واحتياجاً لغيره من الأسماء كان أصلاً في العمل؛ لأن الفعل (قام) يدل على حدث، ويحتاج إلى فاعل، ويحتاج إلى زمان، ويحتاج إلى مكان، ويحتاج إلى كل ما يسمى متعلقاً يتعلق بالفعل من مُمَيِّزٍ، وحال، وظرف، وجار، ومجرور .. ونحو ذلك، فالأصل في هذه أنها متعلقة بالفعل، فلما كان الفعل أشد إبهاماً واحتياجاً كان أصلاً في العمل، كل ما افتقر إلى غيره فحينئذ أشبه الفعل من حيث الافتقار، وهذا هو خاصية العمل، ما المراد بالعمل، عندما يقول: عامل ومعمول، ضربت زيداً، نقول: الضرب هذا -ضرب- يفتقر إلى فاعل، ويفتقر إلى محل يقع عليه الفعل، ويفتقر إلى زمان، ويفتقر إلى مكان .. إلى آخره، ضربت زيداً، إذاً بينت أن الضارب هو أنا (ضربتُ) وأن هذا الحدث وقع في زمن مضى، ثم هذا الضرب وقع على زيد، بقي ماذا؟ بقي المكان مثلاً لم يبين، ضربت زيداً في داره، ضربت زيداً يوم الجمعة صار تقييداً؛ لأنه يحتمل ماذا؟ إذا كان الزمان في ضرب دل على شيء ماضٍ، إلا أنه فيه نوع إطلاق وعموم، فيحتاج إلى تقييد، حينئذ كل ظرف مكان أو ظرف زمان يعتبر مقيداً للفعل، ضربت زيداً يوم الجمعة في داره ضرباً شديداً مبرحاً .. إلى آخره.

فنقول: هذه كلها تقييدات، وكلما زادت رفعت الإبهام عن الفعل، وكلما نقصت كان في الفعل إبهام نوعاً ما، لكن لا يقدح في كونه جملة فعلية؛ لأن الشرط هو تحقيق المسند والمسند إليه وقد وجداً، ولذلك قلنا في الفائدة هناك: ألا ينتظر السامع لشيء انتظاراً تاماً، احترازاً من الانتظار الناقص فلا يقدح في صحة الجملة.

حينئذ عمل المبتدأ لافتقاره واحتياجه إلى الخبر؛ إذ الأصل في المبتدأ أن يكون محكوماً عليه، هذا الأصل، فإذا كان محكوماً عليه فهو مفتقر إلى ما يحكم به عليه، ولذلك عمل في الخبر، هذا وجه كون المبتدأ يعمل في الخبر وهو ليس وصفاً، وإنما هو جامد، كافتقار

المضاف إلى المضاف إليه؛ لأن ثم ما يرد أن يقال: بأن المضاف، غلام زيد، قلنا زيد هذا الصواب أنه مجرور بغلام بذات الكلمة، كيف جرت وعملت وهي اسم جامد؟ والأصل في الجامد ألا يعمل، والأصل في الأسماء كلها ألا تعمل، وإنما أُعمل منها ما أشبه الفعل وهو المشتق وهذا لم يشبه الفعل، نقول: أشبه الفعل لا من حيث لفظه، وإنما من حيث ما يقتضيه ويطلبه، فالمضاف مفتقر افتقاراً تاماً إلى المضاف إليه.

إذاً: كَذَاكَ أي: كرفع المبتدأ بالابتداء.

رَفَعُ خَبْرِكَ هذا مبتدأ مؤخر، وكَذَاكَ: خبر مقدم
بِالْمُبْتَدَأِ: هذا ظرف له متعلق بقوله: رَفَعُ، بِالْمُبْتَدَأِ وحده ليس مع الابتداء؛ احترازاً ممن قال: المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء معاً، وهذا ضعيف، بل المرجح هو ما ذكره الناظم وهو مذهب البصريين وكثير من النحاة المتأخرين: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.
إذاً العامل العامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه.

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، يعني الابتداء هو العامل في المبتدأ وهذا لا إشكال وافقنا، وأن العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، لكن نقول: فالعامل فيهما معنوي؛ لأنه اقتضاهما.

وضَعَفَ بأن أقوى العوامل لا يعمل رفعين بدون إتياع، فما ليس أقوى أولى بالألا يعمل. عامل لفظي يرفع معمولين، هذا لا يكاد أن يكون له نظير، وهو عامل لفظي إلا إذا كان الثاني تابعاً للأول، وأما كل واحد منهما مستقل هذا لا نظير له، فحينئذ إذا كان العامل اللفظي وهو أقوى وهو الأصل في العوامل لا يعمل رفعين، فحينئذ المعنوي الضعيف والأصل فيه ألا يعمل ألا يرفع معمولين؛ ولذلك صار ضعيفاً.

وذهب قوم إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وهذا قول المبرد وهو قول بما لا نظير له، أن يجتمع عاملان على معمول واحد، هذا ما يصح، هذا كالزوجة على الزوجة، نقول هذا محرم ما يجوز.

وقيل: ترافعا كل منهما رفع الآخر، ومعناه أن الخبر رفع المبتدأ وأن المبتدأ رفع الخبر، كل منهما مفتقر إلى الآخر، افتقار المبتدأ إلى الخبر، أو الخبر إلى المبتدأ، هذا بالاعتبار السابق، لكن ما دام أمكن أن يعلق على عامل معنوي وهو صحيح معتبر وجعل له محل وهو اسم واحد وهو المبتدأ، حينئذ أولى من أن يقال: بأنهما ترافعا وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيوطي في جمع الجوامع.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهو الأول:
وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِنْبَدَا ... كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَا
وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ ... كَمَا اللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

لما بين لنا الجزء الأول وهو المحكوم عليه -المسند إليه- وهو المبتدأ، وكان هذا الباب معقوداً لبيان الجزأين معاً: الجملة الاسمية المبتدأ والخبر، حينئذ لزم أن يبين لنا ما هو الخبر؟

فقال هو: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ يعني مع المبتدأ؛ لأن الجزء المتم الفائدة هذا يشمل كل ما أفاد مع غيره، قام زيد، زيد هذا جزء تمت به الفائدة مع (قام)، مع ذلك لا نقول خبر. هل يعترض على الناظم بهذا؟

نقول الصحيح: لا، لا يعترض على الناظم بهذا، لماذا؟ لسببين:
أولاً: أنه عرف الخبر تحت باب المبتدأ، حينئذ لا يحشر معنى الفاعل.
ثانياً: قال: كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ حينئذ دل على أن المراد بالجزء الذي تمت به الفائدة هو قوله: بر مع لفظ الجلالة الله مع المبتدأ، وكذلك شاهده مع قوله: الأيادي. إذاً: اعتراض ابن عقيل هنا ليس له وجه.

الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ يعني مع المبتدأ غير الوصف المذكور، لماذا؟ بدلالة المقام، والأخذ من المثال؛ لأن الجزء المتم الفائدة مع المبتدأ، هذا يشمل الفاعل الذي تمت به الفائدة مع الوصف وهو مبتدأ، أقائم الزيدان، قلنا الزيدان هذا فاعل سد مسد الخبر، قائم حينئذ نقول: هذا مبتدأ، هنا جزء وهو الزيدان تمت به فائدة مع المبتدأ، ومع ذلك لا يصدق عليه أنه خبر، نقول: بدليل المقام أن كلام المصنف في غير الوصف المذكور، من جهة ترتيب النظم، أولاً انتهى مما يتعلق بالوصف وملحقاته، ثم بين الحكم وفصله - حكم المبتدأ والخبر - ثم شرع في بيان الخبر، كأنه عاد إلى النوع الأول وهو المبتدأ الذي له خبر؛ لأنه لما بين لنا أَسَارَ ذَانِ، وَقَسَ وَكَاسَتْفُهُامَ .. إلى آخره، وبيناه نحن حينئذ رجعنا إلى الأصل المبتدأ الذي له خبر وهو الغالب ما هو هذا الخبر؟ قال:

الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ

إذاً: لا مع الوصف، فيستثنى بدليل المقام.

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ

الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية، وخص الخبر وإن حصلت الفائدة بمجموع

الجزأين؛ لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين، فيه تتم الفائدة؛ لأن المبتدأ كذلك جزء تمت به الفائدة، الله بر، لو قال: (بر) لوحدها ما تمت الفائدة، لو قال: (الله) لوحده لم يكن كلاماً، حينئذ كل منهما جزء متم الفائدة مع غيره، فالمبتدأ جزء تمت به الفائدة مع الخبر، والخبر جزء تمت به الفائدة مع المبتدأ.

إذاً: يصدق على الكل، لكن عبر بالجزء عن الخبر لكونه لاحقاً - هو الثاني-، ولذلك يعبر عن الخبر عند المناطقة وغيرهم بكونه محكوماً به، والمبتدأ هو محكوم عليه، وهذا جعله ابن هشام رحمه الله في المغني ضابط في معرفة المبتدأ والخبر إذا أشكل عليك، إذا أشكل عليك أي الاثنين مبتدأ أو خبر ابحث عن المحكوم عليه، الكلام فيه حكم ومحكوم عليه، إذا أخذته إجمالاً من النص حينئذ ما هو المحكوم عليه؟ تصور في النص أو الآية أو الحديث ما هو المحكوم عليه؟ وبماذا حكم عليه؟ حينئذ تصل إلى أن المحكوم عليه هو المبتدأ، والمحكوم به هو الخبر، والحكم هو ما تضمنه الخبر.

إذاً: عبر بالجزء عن الخبر مع كون المبتدأ كذلك جزء تمت به الفائدة مع الخبر، نقول: لكون الخبر يكون ثانياً فيجعل الأول محكوم عليه، ولذلك يسمى عند المناطقة: موضوعاً، وضع من أجل أن يُحمل عليه غيره، كجدران البيت، وأما المحمول فهو كالسقف، حينئذ ثم محكوم عليه ومحكوم به.

وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةَ

عرفه ابن هشام بتعريف أجود من هذا، بأنه المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، فخرج بالمسند الفاعل في نحو: أقائم الزيدان، الزيدان هذا مسند أو مسند إليه؟ هو مسند إليه لا مسند، وخرج به مع المبتدأ قام من قولك: قام زيد، المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، المسند خرج به، الزيدان من قولك: أقائم الزيدان؛ لأنه مسند إليه ليس مسنداً، وخرج به الفعل؛ لأن قولك: قام زيد، (قام) هذا محكوم به، و (زيد) هذا محكوم عليه، فهو فاعل.

حينئذ (قام) مسند أو مسند إليه؟ مسند، إذاً نحتاج إلى إخراج، بكونه قد تمت به الفائدة مع المبتدأ أو مع الفاعل؟ مع الفاعل لا مع المبتدأ.

كَاللَّهِ بَرٌّ: بعباده محسن بعباده.

وَالْأَيَادِي: النعم، أيادي جمع الجمع، هذا مسموع، أيادي جمع أيدي وهي جمع يد، المراد بها النعم.

اللَّهُ بَرٌّ كَقَوْلِكَ: اللَّهُ بَرٌّ، الكاف هنا تمثيلية، وليست استقصائية، ومدخولها محذوف

كقولك: الله بَرٌّ، لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع بالابتداء ورفع ضمته ظاهرة على آخره.
بَرٌّ هذا جزء تمت به الفائدة مع المبتدأ، حينئذ بر هذا خبر مرفوع، مرفوع بالمبتدأ الذي
هو لفظ الجلالة، ورفع ضمته ظاهرة على آخره.

وَالْأَيَّادِي عَلَى بَرِّهِ جَل وَعَلَا نَعَمْ وإحسانه بعباده شاهدة بذلك، هو مبتدأ وخبر.
يقول ابن عقيل: عرف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ويرد عليه الفاعل،
والصواب لا يرد عليه الفاعل؛ لأن الفاعل لم يدخل في قوله: الابتداء، هو عنون للباب
ثم كل المسائل تكون مقيدة بأصل الترجمة، هذا ضابط لا بد أن يتنبه له عند النحاة
وغيرهم، إذا عنوان حينئذ لا يرد عليه فيما ذكره من مسائل بأنه يدخل كذا ويخرج كذا.
ويرد عليه الفاعل نحو قام زيد فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتم للفائدة، وقيل في
تعريفه إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا
ينتظم منه مع المبتدأ جملة بل ينتظم منه مع الفعل جملة، وخلاصة هذا أنه عرف الخبر
بما يوجد فيه وفي غيره، والصواب أنه خاص بالمبتدأ.
ثم قال رحمه الله:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ
وَأِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى ... بِمَا كُنْتُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى

الخبر ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، وشبهها وهو الظرف والجار والمجرور.
مفرد، وجملة، وشبه جملة، باستقراء كلام النحاة: أن الخبر ثلاثة أقسام.
أشار إلى الأول بقوله: وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وأشار إلى الثاني بقوله: وَيَأْتِي جُمْلَةً، وأشار إلى
الثالث بقوله فيما سيأتي: وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ.
فهي أقسام ثلاثية كلها ستأتي في كلام الناظم رحمه الله تعالى.
وَمُفْرَدًا يَأْتِي، يعني: ويأتي الخبر مفرداً حال كونه مفرداً، فمفرد هذا حال مقدم، لقوله:
يَأْتِي، يأتي هو أي الخبر، حال كونه مفرداً، وهذا هو الأصل، وسيبين حكمه بقوله:
وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ ... يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

هذا من حيث الإبراز، وأما من حيث التعريف فالمفرد هنا في باب الخبر إذا كانت
القسمية ثلاثية، حينئذ ما ليست جملة ولا شبهها بالجملة هو المفرد، فيشمل المفرد في
باب الإعراب الذي ليس من الأسماء الستة، ولا مثنى، ولا مجموعاً .. إلى آخره، ويدخل
فيه المثنى ويدخل فيه الجمع بأنواعه.

زيد قائم: (قائم) هذا مفرد؛ لأنه ليس بجملة ولا شبهه بالجملة.

الزيدان قائمان: (الزيدان) مبتدأ، و (قائمان) خبره، نقول: هذا الخبر مفرد؛ لأنه ليس بجمله ولا شبيهه بالجمله.

الزيدون قائمون: (الزيدون) مبتدأ و (قائمون) خبر، وهو مفرد؛ لأنه ليس بجمله ولا شبيهه بالجمله.

الهندات قائمات، الرجال قيام .. نقول: قيام وقائمات هذا مفرد؛ لأنه ليس بجمله ولا شبيهه بالجمله.

وَيَأْتِي جُمْلَةً، وسيأتي تفصيل المفرد.

وَيَأْتِي جُمْلَةً: يعني ويأتي الخبر حالة كونه جملة، والجمله المراد بها: القول المركب، بمعنى أنها يشترط فيها الإسناد أن يكون فيها مسند ومسند إليه، ولا يشترط فيها أن تكون كلاماً؛ لأنها أعم منه.

لَفْظٌ مُفِيدٌ بِالْكَلَامِ يُدْعَى ... وَجُمْلَةٌ فَهِيَ أَعَمُّ قَطْعاً

فحينئذ نقول: الجمله أعم من الكلام؛ لأن الجمله هي القول المركب.

وَيَأْتِي جُمْلَةً: والجمله نوعان: جملة اسمية، وجملة فعلية، فيدخل في الخبر أنه جملة اسمية، زيد أبوه قائم، (زيد) مبتدأ، و (أبوه) مبتدأ ثاني وقائم خبر الثاني والجمله من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر مبتدأ الأول، زيد أبوه قائم، زيد قام أبوه .. (زيد) مبتدأ، و (قام أبوه) فعل وفاعل، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ. إذاً: وقع جملة الخبر اسمية ووقعت فعلية.

ويدخل في الاسم المصدرة بحرف عامل.

زيد ما أبوه قائماً - هذه مهمة انتبه لها-، يدخل في الاسم المصدرة بحرف عامل، ما أبوه قائماً (ما) حجازية وهي تعمل عمل (ليس) فتدخل على المبتدأ وترفعه على أنه اسم لها، والخبر تنصبه على أنه اسم لها، حينئذ هل يصح إيقاع الجمله الخبرية أن تكون (ما) ومدخولها وهو حرف ناسخ عامل هل يصح؟ الصحيح نعم.

فيقال: زيد ما أبوه قائماً، (زيد) مبتدأ و (ما) حرف نفي، تعمل عمل (ليس) حجازية لا تميمية، وأبوه هذا اسم (ما) وقائماً بالنصب خبرها ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف: 31]

مثله، فحينئذ (ما أبوه قائماً) الجمله في محل رفع خبر المبتدأ.

إذاً: المصدرة بحرف عامل حينئذ يصح أن تقع خبراً للمبتدأ.

وزيد إنه قائم: (زيد) مبتدأ (إن) حرف توكيد ونصب من نواسخ المبتدأ والخبر، والضمير

هنا اسم (إن) في محل نصب، وقائم خبر (إن)، والجملة من الناسخ والمنسوخ نقول: هذا في محل رفع خبر المبتدأ.

إذاً: يصح أن تكون جملة الخبر الاسمية قد دخل عليها حرف ناسخ وقد عمل فيها. (زيد ما أبوه قائماً) الجملة خبر، وهي اسمية، (زيد إنه قائم) جملة (إنه قائم) هذه في محل رفع خبر.

ومنع الكوفيون وقوع المصدرة بـ (إن) المكسورة وما عملت فيه خبراً للمبتدأ، يعني: إنه قائم منعه الكوفيون.

ويدخل فيها الجملة المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو: زيد من يكرمه أكرمه. (زيد) مبتدأ، (من يكرمه أكرمه) هذا اسم شرط، ليس معمولاً لفعله، بمعنى أنه في محل رفع مبتدأ، فـ (من) هنا اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (من يكرمه أكرمه) الجملتان: جملة الشرط، وجملة الجواب.

فمن مبتدأ، وجملة الشرط والجواب على الصحيح في محل رفع خبر المبتدأ الثاني. وقيل: جملة الشرط، وقيل: جملة الجواب، وقيل: لا خبر لها .. أربعة أقوال.

(من يكرمه أكرمه) قلنا: (من) هذه مبتدأ، أين الخبر؟ قيل: لا خبر له، وجملتا الشرط سدت مسد الخبر، وهذا ضعيف، وقيل: جملة الشرط، يعني (يكرمه) وقيل: الجواب: أكرمه، وقيل: هما معاً وهو الصحيح.

إذاً: من يكرمه، أكرمه، نقول: (من) هذه مبتدأ، وجملتا الشرط في محل رفع خبر المبتدأ الثاني.

و (زيد) هذا مبتدأ أول، واسم الشرط من المبتدأ وخبره حينئذ في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

ويدخل في الفعلية المصدرة بحرف شرط.

زيد إن يقيم أقم معه: (زيد) مبتدأ، وجملة (إن يقيم أقم معه) في محل رفع خبر المبتدأ، وكذلك إذا كانت مصدرة باسم شرط معمول لفعله زيد أيهم يضرب أضرب، أيّاً ما تدعو .. نقول هذا اسم شرط مقدم، وقد عمل فيه الفعل، فإن لم يعمل فهو داخل في الاسمية، إن عمل فيه وتقدم حينئذ صار داخلاً في الفعلية.

زيد أيهم: هذا مفعول به مقدم، وإذا كان مفعولاً حينئذ عمل فيه الفعل، فصارت جملة فعلية، والمصدرة بمفعول فعلها زيد عمرواً يضرب، أصل التركيب: زيد يضرب عمرواً، تقدم المعمول زيد عمرواً يضرب، هل خرجت عن كونها جملة فعلية؟ الجواب: لا، بل هي

جملة فعلية، إذاً: يصح الإخبار بها.

أو بحرف تنفيس، زيد سوف يصلي: زيد مبتدأ، وسوف يصلي هذه الجملة خبر.
إذاً: قوله: جملة دخل فيه الجملة الاسمية والجملة الفعلية بنوعيهما على ما ذكرناه سابقاً.
قال الناظم:

حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ بِمَعْنَى: أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ خَبَرًا عَلَى جِهَةِ الْإِطْلَاقِ،
بَلْ لَا بَدَ مِنْ قِيُودٍ، وَهَذِهِ الْقِيُودُ ثَلَاثَةٌ:

أولاً: أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً، بِمَعْنَى أَنَّهَا مُحْتَمَلَةٌ لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ.

فحينئذ هل تقع الجملة الطلبية أو الإنشائية خبراً عن المبتدأ؟ نقول: منع ثعلب أن تكون الجملة الطلبية خبراً، ومنع غيره أن تكون الإنشائية خبراً، والصواب: أنه يجوز مطلقاً سواء كان في الخبرية أو الإنشائية أو الطلبية أن تقع خبراً للمبتدئ.

إذاً نقول مرة أخرى: يشترط في الجملة التي تقع خبراً ثلاثة شروط، -وهذه مجمع عليها-:

الأول: هو ما أشار إليه الناظم بقوله:

حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُلُهُ

وهذا سيأتي شرحه.

الثاني: ألا تكون الجملة ندائية: زيد يا أعدل الناس .. نقول: هذا لا يصح.

الثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى؛ لأنها تقتضي أن يكون ما بعدها تابعاً لما قبلها، لا بد أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، يعني ليست أجنبية عن المبتدأ.

يشترط ألا تكون الجملة ندائية.

يشترط ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى التي تدل على أن ما بعدها له ارتباط بما قبلها، حينئذ يكون مكماً له.

والقسمية منع ثعلب أن تكون جملة خبرية، زيد أقسم بالله إنه لكريم، هل يصح أن تكون أقسم بالله -هذه الجملة- خبر، الصحيح أنه يصح، وثعلبة أنكر ذلك ورد عليه بالسمع، قال تعالى: ((وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا)) [العنكبوت: 69].

((لَنَهْدِيَنَّهُمْ)) هذه اللام موطنة للقسم، ((وَالَّذِينَ)) هذا مبتدأ، ((لَنَهْدِيَنَّهُمْ)) هذه الجملة خبر، وهذا يكفي في رد ما قاله ثعلبة.

والطلبية منعها ابن الأنباري؛ لأنها لا تحتل الصدق والكذب، والخبر حقه ذلك، ورد بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً ولا يحتل ذلك وبالسمع كذلك.

زيد قائم: (قائم) هذا لا يحتمل الصدق ولا الكذب، فلا يشترط في الجملة أنها تحتمل الصدق والكذب، ما لا يحتمل الصدق والكذب نقول: هذا إنشاء، وما احتمل الصدق والكذب هذا خبر .. هل يشترط في جملة الخبر أنها تحتمل الصدق والكذب؟ نقول: لا، لا يشترط. بدليل ماذا؟ بدليل أن المفرد يقع خبراً، زيد قائم زيد أخوك (أخوك) هذا لا يحتمل؛ لأن الخبر هذا من أوصاف الكلام، يعني من أنواع الكلام. الكلام ينقسم إلى: خبر وإنشاء. مُحْتَمِلٌ لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ الْخَبَرُ ... وغيره الإنشاء ولا ثالثَ قَر

إذاً: بهذه الشروط الثلاثة نقول: يجوز أن تقع الجملة خبراً عن المبتدأ حاويةً مَعْنَى أي: مشتملة، حاويةً هذا صفة لجملة، و (معنى) هذا مفعول لحاوية وهو مضاف والذي مضاف إليه. سَيَقَتْ: خبراً له حاويةً، أي: هذه الجملة التي تقع خبراً سواء كانت جملة اسمية أو جملة فعلية يشترط فيها أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، لماذا؟ لأن الأصل في المبتدأ أنه منفك عن الخبر؛ لأنه محكوم عليه، والخبر محكوم به، فإذا كان جملة حينئذ صار أجنبياً عن المبتدأ، ونحن نريد أن نبين أن هذا الذي تضمنته الجملة هو صادق على المبتدأ، حينئذ لا بد من رابط، لا بد من مسهل للمعنى الذي دلت عليه الجملة ليصل على المحكوم عليه وهو المبتدأ. حاويةً: يعني مشتملة، على ما يدل على معنى المبتدأ. حاويةً مَعْنَى أي: على ما يدل على معنى المبتدأ، وهنا لم يقل ضمير؛ لأن الرابط ليس خاصاً بالضمير، بل يشمل اسم الإشارة والعموم وما سيأتي ذكره. حاويةً مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ خبراً له ليحصل الربط، وما هو الذي سيقَتْ هذه الجملة خبراً له؟ المبتدأ.

حاويةً: مشتملة. مَعْنَى: معنى الَّذِي سَيَقَتْ هذه الجملة خبراً له، يعني لا بد أن يكون المبتدأ موجوداً في المعنى في ضمن جملة الخبر.

حاويةً: مشتملة، مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ له وهي إنما سيقَتْ لماذا؟ ليخبر بها عن المبتدأ، إذاً لا بد أن يكون المبتدأ معنى موجود في ضمن جملة الخبر الاسمية أو الفعلية، لا بد أن يكون مكرراً إما بالضمير، إما باسم الإشارة كما سيأتي.

وشرط هذا الضمير الذي يكون رابطاً وهو الأصل وغيره محمول عليه أن يكون مطابقاً للمبتدأ، نحو: زيد قام غلامه (زيد) هذا مبتدأ، و (قام غلامه) (قام فعل، و (غلامه)

هذا فاعل أضيف إلى الضمير، مرجع الضمير ما هو؟ زيد.
إذاً: قام غلامه نقول: الجملة في محل رفع خبر المبتدأ، اشتملت على ضمير على معنى
المبتدأ الذي جعلت هذه الجملة خبراً له، كأنه قال: قام غلام زيد، فأعاد زيد مرة
أخرى، فهي مشتملة على معنى المبتدأ مرة أخرى في لفظ التركيب، جاء زيد قام غلامه،
(غلامه) نقول: الضمير هذا يعود على زيد.

لو قال: الزيدان قام غلامهما، لا بد من التطابق (غلامهما) هذا يعود على المبتدأ وهو
مثنى، الزيدون قام غلامهم، إعادة بجمع، حينئذ لا بد أن يكون مطابقاً للمبتدأ، إن كان
المبتدأ مفرداً كان الضمير الذي في الجملة مفرداً، وإن كان مثنى فمثنى، وإن كان جمعاً
فجمعاً، وعند الجمهور لا يجوز حذفه سواء كان مرفوعاً مبتدأ أو فاعلاً أو منصوباً بفعل
متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرف أو مجرور، إلا في صورة واحدة وهي: أن
يجر بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر، (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهِمٍ).

(السمن) هذا مبتدأ أول، (مَنَوَانِ) تنبيه مثنى مبتدأ ثاني (بِدِرْهِمٍ) خبر الثاني، الجملة من
المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، أين الرابط؟ لا يوجد رابط له في
اللفظ، وإنما هو محذوف (مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ) في هذه الصورة يجوز حذف الرابط، وما
عداه فلا. وثم تفصيل أيضاً خلاف في هذه المسألة. إلا في صورة واحدة وهي: أن يجر
بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر نحو: السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهِمٍ، أي: مَنَوَانِ مِنْهُ،
بخلاف ما إذا أدى نحو: الرغبة أكلت .. الرغبة أكلته، (الرغبة) مبتدأ، و (أكلته)
الجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ، أين الضمير؟ الهاء أكلته، لو حذفته
الرغبة أكلت، هذا يحتمل ماذا؟ لما حذف الضمير هياً العامل لأن يتسلط على
الرغبة، فينصبه على أنه مفعول به، وهذا ممنوع، لماذا؟ لأننا بحذف الضمير هياًنا
العامل، جهزناه، جعلناه صالحاً لأن يتسلط على المبتدأ فينصبه على أنه مفعول به له:
الرغبة أكلته، الرغبة أكلت، يظن أنه أكل الرغبة لا غيره، من باب تقديم ما حقه
التأخير، بخلاف ما إذا أدى نحو: الرغبة أكلت، أو جر بإضافة سواء كان أصله
النصب نحو: زيد أنا ضاربه أم لم يكن نحو: زيد قام غلامه.

على كل ثم تفصيل طويل موجود في المطولات، لكن الأصل عدم جواز حذف هذا
الضمير.

وَيَأْتِي جُمْلَةٌ ... حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ.

قال ابن عقيل رحمه الله تعالى: ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا، فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، يعني ضمير عائد على المبتدأ، ويشترط فيه أن يكون مطابقاً للمبتدأ إفراداً وتثنية وجمعاً، والأصل فيه عدم جواز حذفه إلا ما استثنى. وهذا معنى قوله: حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ. والرباط الأصل فيه الضمير، وما عداه فهو نائب مناب الضمير، هذا الأصل فيه. إما ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: زيد قام أبوه، (زيد) مبتدأ، و (قام أبوه) فعل وفاعل، والضمير الذي هو المضاف إليه يرجع إلى زيد.

وقد يكون الضمير مقدراً نحو: السَّمْنُ مَنْوَانٍ بِدِرْهِمٍ، ((وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)) [النساء: 95] - على قراءة الرفع - ((وَكُلُّ))، ((وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)) وكُلُّ وعده الله الحسنى حذف الضمير، أو إشارة إلى المبتدئ، أن يكون اسم إشارة كقوله: ((وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)) [الأعراف: 26] في قراءة من رفع لباس، ((وَلِبَاسُ)) بالرفع، أما ((وَلِبَاسُ)) ليس فيه دليل.

((وَلِبَاسُ)) هذا مبتدأ أول، وهو مضاف والتقوى مضاف إليه ((ذَلِكَ)) هذا مبتدأ ثاني، و ((خَيْرٌ)) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من ذَلِكَ خَيْرٌ في محل رفع خبر مبتدأ الأول، ما هو الرابط؟ اسم الإشارة، ما وجه الربط؟ اسم الإشارة كالضمير، يحتاج إلى مرجع، لا بد من مرجع، حينئذ ((ذَلِكَ خَيْرٌ)) المشار إليه لباس التقوى، كأنه مذكور ضمناً في الجملة ((ذَلِكَ)) المشار إليه هو لباس التقوى، كأنه أعيد مرة أخرى، ويصح أن يكون (ذلك) هذا عطف بيان أو نعت للباس، ويكون (خير) هذا خبر لباس، فلا يكون فيه شاهد، وأحسن منه الاستدلال بقوله تعالى: ((وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ)) [الأعراف: 36] (والذين) هذا مبتدأ أول ((كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا)) جملة الصلة معطوف عليها ((أُولَئِكَ)) هذا مبتدأ ثاني، ((أَصْحَابُ النَّارِ)) خبر الثاني، والجملة من قوله: ((أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ)) في محل رفع خبر الذين.

أو - الثالث - تكرار المبتدأ بلفظه، يعاد المبتدأ كما هو، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم والتهويل ((الْحَاقَّةُ (1) مَا الْحَاقَّةُ (2))) [الحاقة: 1، 2] ((الْقَارِعَةُ (1) مَا الْقَارِعَةُ (2))) [القارعة: 1، 2] ((وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ)) [الواقعة: 27].

((الْقَارِعَةُ)) نقول: هذا مبتدأ أول، ((مَا)) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثاني، ((الْقَارِعَةُ)) خبر الثاني والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

أين الرابط؟ إعادة المبتدئ بلفظه؛ لأنه عينه، ولذلك في مثل هذا نقول: أعيدت المعرفة معرفة، فهي عين الأولى، على القاعدة المشهورة عند البيانين، إذا أعيدت المعرفة معرفة فهي عين الأولى، وهنا ((الْقَارِعَةُ (1) مَا الْقَارِعَةُ (2))) القارعة الثانية اللفظ هو عين اللفظ الأول، بدليل أن (أل) هذه للعهد الذكري، يعني: التي ذكرت سابقاً. وقد يستعمل في غيرها (زيد ما زيد) يعني تكرار المبتدأ قد يستعمل في غير مواضع التفضيم والتعظيم.

أو -الرابع-: عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، (زيد) مبتدأ، و (نعم الرجل) الجملة خبر، (نعم) فعل ماضي، و (الرجل) هذا فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ.

أين الرابط؟ الرابط (أل) هذه للعموم -تفيد العموم-، وزيد فرد من أفراد العموم، زيد نعم الرجل، الرجل (أل) هذه للعموم، وزيد فرد من أفراد الرجال، حينئذ دخل وحصل الربط بينهما، زيد فرد من أفراد مدخول (أل) نعم الرجل، وقيل (أل) عهدية، والمراد خصوص زيد ويكون من باب إعادة المبتدأ بمعناه، وإذا قيل: زيد نعم الرجل، الرجل (أل) هذه للعهد، حينئذ ليس عندنا عموم فيكون الربط هنا من باب إعادة المبتدأ بمعناه؛ لأن المبتدأ قد يكون الرابط بينه وبين جملة الخبر إعادته بلفظه ك ((الْقَارِعَةُ (1) مَا الْقَارِعَةُ (2))) وقد يكون بالمعنى، ومنه المثال الذي ذكرناه، فزيد هو الرجل أعدته مرة أخرى بالمعنى، زيد جاءني أبو عبد الله، وأبو عبد الله هو كنيته، (زيد) مبتدأ وجاءني أبو عبد الله الجملة في محل رفع خبر المبتدأ أين الرابط؟ إعادة المبتدأ بمعناه، فأبو عبد الله هو كنية زيد، فحينئذ حصل الربط أو لا؟ حصل الربط، والمراد بالربط: كل ما يؤدي إلى أن يكون المبتدأ في ضمن الجملة بأي وسيلة، فحينئذ حصل الربط بالمعنى، هذه يتعلق بالجملة إن كانت مغايرة للمبتدأ، فإن كانت هي في المعنى فحينئذ لا نحتاج إلى رابط، ولكن هذا قليل في أفراد يعني معدودة، وإلا الأصل أن تكون جملة الخبر مغايرة هذا الأصل، لماذا؟ لأننا جئنا بجملة الخبر من أجل أن تكون حكماً ومحكوماً بها، والمبتدأ محكوم عليه، فإذا كان هو عينه في المعنى لم نحتاج إلى جملة. وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى ... بِمَا كُنْتُ قَى اللَّهِ حَسْبِي وَكَفَى

(وإن تكن) الضمير يعود إلى الجملة التي تقع خبر، إن تكن الجملة التي وقعت خبراً عن المبتدأ (إِيَّاهُ مَعْنَى) (إِيَّاهُ) ما إعرابه؟ خبر.

(إن تكن إياه) تكن الجملة اسم (تكن) ضمير مستتر، و (إياه) نقول: هذا خبر تكن، ومصدقه المبتدأ، إن كانت الجملة هي عين المبتدأ (إياه مَعْنَى) تمييز من جهة المعنى (اكتفى)

بها) بالجملة دون أن نشترط أن تكون حاوية مَعْنَى الذي سَيَقْتَلُهُ، يعني: لا يشترط لها رابط.

(كُنْطَقِي: الله حَسْبِي وَكَفَى)، (نطقي) مبتدأ، و (الله) مبتدأ ثاني، و (حسبي) خبر الثاني، والجملة: خبر مبتدأ الأول، أين الرابط؟ لا رابط، ليس فيه رابط.

(نُطْقِي) أي: منطوق الذي تلفظت به (الله حَسْبِي).

(أخبرت عن كون منطوق) هو هذا اللفظ.

إذاً: المنطوق الذي نطقت به هو الله حَسْبِي لا فرق بينهما، هي في المعنى نفسها،

(كُنْطَقِي) أي: المنطوق به، (الله حَسْبِي) فهي نفسها، هي عينها بالمعنى.

(وكفى) لأنها في الحقيقة تفسير للمبتدأ مرتبطة به ارتباط التفسيرية بالمفسر، حينئذ لا نحتاج إلى رابط، ولذلك قال هنا: وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم نحتاج إلى رابط، وهذا معنى قوله: وَإِنْ تَكُنْ إِلَى آخِرِهِ.

وَإِنْ تَكُنْ الجملة (إياه) أي: المبتدأ في المعنى -من جهة المعنى- اكتفى بها عن الرابط،

الجملة نفسها يكتفى بها عن الرابط، كقولك: نطقي الله حسبي، نطقي مبتدأ أول

والاسم الكريم مبتدأ ثاني وحسبي خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن

المبتدأ الأول واستغنى عن الرابط؛ لأن قولك: الله حسبي، هو معنى نطقي، بل هو عينه،

وكذلك قولي: لا إله إلا الله، الجملة خبر، وقولي: هذا مبتدأ، وحينئذ نقول: لا نحتاج إلى

رابط.

و {أفضل ما قلته أنا والنبون من قبلي: لا إله إلا الله} وهذا كثير في ضمير الشأن،

أي: وقوع خبر المبتدأ جملة هي المبتدأ في المعنى: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص:1].

(هو): مبتدأ أول، (الله) مبتدأ ثاني، (أحد) خبر الثاني والجملة خبر الأول ((هُوَ اللَّهُ

أَحَدٌ)) مرجع الضمير: الله، إذاً: اللَّهُ أَحَدٌ، نقول: هذا هي عين المبتدأ ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))

[الإخلاص:1] مرجع الضمير هو الله عز وجل، إذاً: اللَّهُ أَحَدٌ جملة الخبر لا تحتاج إلى

رابط لأنها عين المبتدأ في المعنى، والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* النوع الثاني، أحكامه (الخبر المفرد).

* النوع الثالث وانوعه وشروطه (الخبر الشبيه بالجملة).

* حكم الإبتداء بالنكرة

* ضابط الإبتداء بالنكرة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإن ... يُشتَقُّ فهو ذو ضميرٍ مُستَكِنٍ

عرّف الخبر؛ بـ: أنه الجزء المُتِمُّ الفائدة، ثم قسّمه إلى ثلاثة أقسام من حيث اللفظ - من حيث النطق - يرجع إلى ثلاثة أقسام: مفرد وجملة، وشبه الجملة وهو: الظرف والجار والجرور.

قال:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي صِيغَتْ لَهُ
وإن تكن إياه معنى اكتفى ... بها كنطقي الله حسني وكفى

إذا: ومُفْرَدًا يَأْتِي هذا القسم الأول، ثم قال: وَيَأْتِي جُمْلَةً، هذا القسم الثاني، وسيأتي قسم ثالث: وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ، والأصل أن يرتب على حسب التقسيم، يذكر المفرد ثم ما يتعلق به من حكم إذا كان جامداً أو مشتقاً ونحو ذلك، لكنه بدأ في الجملة ثم عاد إلى المفرد، ولذلك ابن هشام في التوضيح نكّث عليه بأن ذكر المفرد وما يتعلق به قدّمه ثم بعد ذلك ذكر الجملة، هذا هو الأصل، ولكن الناظم أحياناً لا يمشي على ترتيب معين.

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً، بين شرطها وتمناها بقية الشروط على ما ذكرناه سابقاً.

ثم عاد إلى المفرد ليبين مسألة مهمة تتعلق به، وعرفنا أن المفرد هنا في باب المبتدأ والخبر أنهما ليسا جملة ولا شبيهاً بالجملة، حينئذٍ يدخل فيه المفرد في باب الإعراب كزيد وأخيك، وهذا من الأسماء الستة، ويدخل فيه المثنى، المذكر والمؤنث، ويدخل فيه كذلك الجمع بأنواعه كلها، جمع المؤنث السالم، وجمع المذكر السالم، وجمع التكسير، هذه كلها

يطلق عليها أنها مفرد في باب المبتدأ والخبر، حينئذٍ قوله والمفرد يشمل كل الذي ذكرناه من أنواع.

والسيوطي رحمه الله تعالى في جمع الجوامع عرّفه بتعريف أيضاً جيد قال: هو ما للعوامل تسلط على لفظه مضافاً كان أو غيره، ما للعوامل تسلط على لفظه، هذا خرج به الجملة بنوعيتها: الاسمية والفعلية؛ لأنها لا تتسلط العوامل على اللفظ وإنما على المحل فيرفعه المبتدأ محلاً ولا يتسلط على لفظه، وكذلك الجار والمجرور والظرف؛ لأنهما إنما يكونان معمولين لمحدوف لا بد أن يتعلق بمحدوف.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِجَرْفٍ جَرَّ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَاتِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

إذاً بهذا الحد خرج الجملة بنوعيتها، وخرج كذلك الظرف والجار والمجرور؛ لأنه لا يتسلط العامل الذي هو المبتدأ على لفظ ما ذكرناه، وإنما يختص بالمفرد سواء كان مضافاً أو غير مضاف، زيد أخوك، هذا مضاف ومضاف إليه، المفرد هنا مضاف ومضاف إليه، هذا غلام زيد، هذا مبتدأ، وغلام زيد: هذا مفرد وهو مضاف ومضاف إليه، إذاً يكون عاماً يشمل المثنى وما ذكرناه ويدخل فيه كذلك المضاف والمضاف إليه.

والمفرد الجامد فارع، المفرد ينقسم إلى قسمين - هنا في هذا المحل -: إما أن يكون مشتقاً وإما أن يكون جامداً، والمراد بالمشتق ما دل على متصف مصوغاً من مصدر كضارب ومضروب، وحسن وأحسن منه، وهو الذي دائماً نذكره ما دل على ذات وصفة، ولكن المشتق نوعان: مشتق يجري مجرى الفعل، ومشتق لا يجري مجرى الفعل، فحينئذٍ التعريف المذكور السابق - ما دل على ذات وصفة - هذا خاص، وأما ما دل على متصف مصوغاً بمصدر هذا فيه نوع عموم ولذلك المشتق يختلف عند الصنفين عنهما عند النحاة ففرق بين فريقيين.

إذاً المشتق ما دل على متصف مصوغاً للمصدر كضارب ومضروب، وحسن وأحسن منه، والجامد بخلافه ما لا يدل على ذلك حينئذٍ يكون إما أن يدل على ذات فقط كزيد، وإما أن يدل على معنى فقط كعلم مثلاً، أو ضرب أو قتل، فالمصادر مدلولها الحدث فحسب، وهذا معنى من المعاني، حينئذٍ نقول: الجامد إما أن يكون ذاتاً وإما أن يكون معنى، والمشتق إما أن يكون جارياً مجرى الفعل كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة - التي تعمل ترفع وتنصب - هذه نقول مشتقات جرت مجرى الفعل، وثم مشتقات لم تجر مجرى الفعل، مثل: مفتاح هذا مشتق من اسم آلة مشتق من الفتح للآلة

نفسها، وكذلك مرمى اسم مكان أو اسم زمان، نقول: هذه مشتقات ولا شك ولكنها لا تعمل حينئذ لم تجرِ مجرى الفعل، ففرق بين النوعين.

والمفرد الجامد، والجامد كذلك نوعان: جامد يؤول بمشتق، يعني: يكون في قوة المشتق، يعني: من حيث المعنى يفسر بمشتق، زيد أسد، يعني: شجاع، ففسر أسد هنا في تأويل مشتق وهو شجاع فعال، وكذلك عمرو تميمي، أي: منسوب إلى تميم، وبكر ذو مال، هذا جامد لكنه في قوة المشتق، يعني: يؤول بالمشتق، أي: صاحب مال، وقد لا يؤول بالمشتق بأن يكون جامداً محضاً خالصاً، زيد أخوك، نقول: زيد أخوك مبتدأ وخبر، أخوك هذا خبر لكنه ليس في قوة المشتق.

هنا قال: والمفرد الجامد، عرفنا حد المفرد الجامد فارغ، حكم عليه بأنه فارغ، المفرد مبتدأ والجامد صفة وفارغ هذا خبر المبتدئ، حينئذ حكم الناظم هنا بأن المفرد فارغ، المفرد الجامد فارغ .. من ماذا؟ من الضمير، فلا يتحمل ضميراً، زيد أخوك، أخوك هذا قلنا جامد، هل فيه ضمير يعود إلى المبتدئ؟ ليس فيه ضمير؛ لأنه جامد، ليس الشأن في المفرد كالشأن في الجملة الاسمية أو الفعلية، الجملة الفعلية والاسمية لابد أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وأما المفرد فلا لكن قد يكون متحماً للضمير وقد لا يكون، فلا يشترط في المفرد الذي لا يتحمل أن يكون متحماً للضمير من أجل أن يعود على المبتدأ إذ ذاك الشرط في الجملة فقط، وأما في المفرد فلا يشترط، ولو قيل: بأنه في المشتق أو الجامد الذي يؤول بالمشتق أنه يتحمل للضمير، وأما الجامد الخالص الخالص فهذا الصحيح من مذهب البصريين خلافاً للكوفيين أنه فارغ من الضمير فليس فيه ضمير، حينئذ لا يصح أن يقال على مذهب البصريين لغة: زيد أخوك هو؛ لأننا إذا قلنا يتحمل للضمير حينئذ جاز إبرازه فيقال: زيد أخوك هو، نقول: هذا فاسد، لماذا؟ لأن (هو) هذا إبراز للضمير المستتر في أخوك على القول به، ونحن نقول: لا يتحمل الضمير بل هو فارغ جامد خالص ليس فيه ضمير يعود على المبتدأ، حينئذ قوله: زيد أخوك هو، نقول: هذا ليس بسديد.

والمفرد الجامد فارغ، أي: لا يتحمل ضميراً، هذا المراد بكونه فارغاً - لا يتحمل ضميراً - نحو: زيد أخوك، فلا يقال: زيد أخوك هو، هذا باطل.

وزعم الكسائي أنه يتحملة، أنه يتحمل الضمير الجامد الخالص، زيد أخوك هو فصار هو هذا تأكيد للضمير في أخوك، ونسب إلى الكوفيين، يعني: كون الجامد الخالص متحماً للضمير منسوب لمذهب الكوفيين.

قال ابن مالك: وهي دعوى لا دليل عليها، القول بأن الجامد الخالص يتحمل ضميراً
دعوى لا دليل عليها وإنما هو مجرد اجتهاد نظري.
قال أبو حيان: وقد رد بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً، فيقال: هذا أخوك
هو وزيد، لو كان متحماً لضمير فأبرز قيل: زيد أخوك هو، أو: هذا أخوك هو وزيد،
صح العطف عليه وتأكيده كذلك، فيقال: هذا أخوك هو وزيد، كما تقول: زيد هو
قائم هو وعمرو، زيد قائم، قائم هذا مشتق ويتحمل للضمير، حينئذ يجوز أن يقال: زيد
قائم هو وعمرو، عطف عليه، وأما زيد أخوك هو هذا لا يصح أن يعطف عليه، لماذا؟
لأن الضمير في أصله ليس بثابت لغة، حينئذ لا يصح العطف عليه ولا تأكيده، بخلاف
المشتق فإنه يتحملة إن لم يرفع ظاهراً نحو: زيد قائم، ولذلك قال الناطم:
وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ.
وَإِنْ يُشْتَقَّ، أي: المفرد، إن كان المفرد مشتقاً وهذا يشمل نوعين: مشتقاً أصالةً،
ومشتقاً عَرَضاً وَطَرُوءاً.
المشتق أصالة: هو ما دل على متصف مصوغاً من مصدر، بأن يجري مجرى الفعل فيرفع
وينصب.

والنوع الثاني: أن يكون جامداً لكنه مؤولاً بالمشتق، فحينئذ في هاتين الحالتين يكون فيه
ضمير مستكن يعني مستتر، يكون فيه ضمير مستتر، زيد قائم، زيد: مبتدأ، وقائم خبر،
وهو مفرد مشتق؛ لأنه مشتق من القيام -المصدر- مصوغ من القيام، حينئذ نقول:
قائم هذا متحمل للضمير، فيجوز أن يقال: زيد قائم هو، فحينئذ في الضمير هو بعد
إبرازه وجهان عند سيبويه: إما أن يكون فاعلاً، وإما أن يكون تأكيداً للفاعل، فيجوز
فيه هذا وذاك، ولو جعل تأكيداً لكان أجود.
زيد قائم هو، هذا يكون من باب التأكيد، إذاً قائم هذا مشتق، وقد استكن فيه ضمير
مستتر أبرزه بقوله: هو، وإعرابه إما أن يكون فاعلاً وإما أن يكون تأكيداً للفاعل
المستتر، والثاني أجمل وأحسن، حينئذ ما كان مشتقاً بلفظه استكن فيه الضمير، وهذا
محل وفاق بين البصريين والكوفيين لا خلاف بين البصريين والكوفيين أن المشتق متحمل
للضمير زيد قائم هو، وهو -الضمير هذا الذي في قائم- لكونه لا يبرز في التثنية لا
يكون فاعلاً ولا في الجمع عَوْمِل اللفظ معاملة المفرد، ولذلك قائم إذا قيل: أن فيه
ضميراً مستكناً حينئذ هل هو جملة أم مفرد؟ يرد السؤال: هل هو مفرد أو جملة؟ زيد
مبتدأ، وقائم؟ إذا قيل: رفع فاعل والفاعل هذا ضمير مستكن، حينئذ هل هو مفرد أو

جملة؟ نقول: هو مفرد، وهذا الضمير لم يلتفت إليه، ليس الشأن فيه كالشأن في زيد قام، قام هو، هو فيه ضمير لا شك؛ لأنه فعل، وقائم فيه ضمير، هل هما في قوة واحدة؟ الجواب: لا، ليسا في قوة واحدة، لماذا؟ لأنك تقول: زيد قام من باب الإخبار بالجملة، وزيد قائم من باب الإخبار بالمفرد مع كون قام فيه ضمير مستكن وقائم فيه ضمير مستكن، إذاً ما الفرق بينهما؟

قالوا: لما كان الضمير لا يبرز تثنية وجمعاً ألغي في المفرد، يعني: لا تجعل له أحكام، تقول: الزيدان قائمان، هناك زيد قام ضمير مستتر ولا شك، إذا قلت: الزيدان قاما برز الضمير، قاما الألف هذه ألف تثنية وهي فاعل، إذاً الضمير له وجود أم لا؟ له وجود، بدليل أنه برز في التثنية، إذاً له قوة حين كان مفرداً، الزيدون قاموا برز صار جمعاً، إذاً له قوة، لكن إذا قلت: زيد قائم، هذا كزيد قام، لكن إذا ثبتت وقلت: الزيدان قائمان الألف هذه ألف تثنية، لم يبرز، الزيدون قائمون الواو هذه ليست فاعلة بل هي علامة جمع، وقائما علامة تثنية، إذاً لما لم يبرز تثنية وجمعاً حينئذٍ لم يجعل له وجود من حيث التركيب حيث كان مفرداً، ولذلك يعترض والاعتراض الصحيح، يعترض على من مثّل في باب الكلام بأن الكلام يتركب من اسمين كزيد قائم، فيقال: هذا خطأ بل هو مركب من ثلاث، هذا غلط، بل الصواب أنه مركب من كلمتين؛ لأن هذا الضمير وإن كان موجوداً إلا أنه ملغي من حيث الاعتبار، هو من حيث المعنى لا بد من تقديره وأما من حيث الاعتبار -الإعراب- فهو ملغي بدليل التثنية والجمع، فليس الشأن فيه كالشأن في الفعل الماضي الذي أسند إلى مبتدأ زيد قام هو، الزيدان قاما برز الضمير، الزيدون قاموا برز الضمير، إذاً فرق بين هذا وذاك، إذاً زيد قائم، لو قال قائم هذا من الإخبار بالجملة وليس من الإخبار بالمفرد؛ لأنه رفع فاعلاً، فالضمير فاعل، نقول: لا، بل هو من قبيل المفرد، وهذا الضمير غير معتبر من حيث التركيب بدليل ماذا؟ الزيدان قاما، الزيدون قاموا، فالألف في التثنية والواو في الجمع علامتا تثنية وجمع وليست بفاعل لا في التثنية ولا في الجمع، بخلاف زيد قام والزيدان قاما والزيدون قاموا، ففرق بينهما. بخلاف ما إذا رفعه لفظاً أو محلاً، الزيدان قائم أبوهما، حينئذٍ نقول: زيد قائم فيه ضمير مستتر، لكن يشترط فيه أن لا يرفع ظاهراً، فإن رفع ظاهراً حينئذٍ صار المرفوع هو الفاعل؛ لأن اللفظ الواحد لا يكون له فاعلان، فإذا قيل: زيد قائم أبوه، أبوه هذا فاعل والضمير الذي في أبوه هو الذي كان مستكناً، حينئذٍ زيد قائم أبوه، لا نقول: قائم هذا فيه ضمير مستكن، لماذا؟ لأن الذي ظهر هو الفاعل، فلو قلنا بأن الظاهر

هو الفاعل وفيه ضمير مستكن حينئذ صار لاسم الفاعل فاعلان وهذا باطل، بل هو فاعل واحد لا يتعدد -الفاعل لا يتعدد ليس كالخبر- هذا في الأصل -في الاصطلاح عندهم- حينئذ زيد قائم أبوه، نقول: أبوه هذا فاعل، وقائم ليس فيه ضمير مستكن. أو محلاً، زيد ممرور به، ممرور هذا اسم مفعول، والأصل فيه أنه يرفع نائب فاعل، وبه الضمير البارز هو الذي كان مستكنًا، حينئذ جر محلاً لا لفظاً، إن خلا عن كونه يرفع ظاهراً لفظاً أو محلاً حينئذ نقول: هو رافع للضمير مستتر، إذا المشتق هو ما دل على متصف مصوغاً من مصدر، هذا يستكن فيه ضمير بشرط أن لا يرفع ظاهراً لفظاً أو محلاً، فإن رفع ظاهراً فحينئذ ليس فيه ضميراً مستكنًا، لماذا؟ لأننا لو أثبتنا الضمير المستكن مع تسلطه على الظاهر لأثبتنا له فاعلين وهذا فاسد، فلزم أن نقول: أن الظاهر هو الفاعل، وقد خلا عن الضمير المستكن.

وإن يُشْتَقَّ، عرفنا أن الأصل فيه اسم الفاعل واسم المفعول وما جرى مجرى الفعل، كذلك الجامد الذي يؤول بالمشتق فهو متحمل للضمير، زيد أسد أي هو؛ لأن أسد الاعتبار هنا بالمعنى، فأسد هنا في قوة قولك شجاع، وشجاع هذا فاعل صفة مُشَبَّه، حينئذ نقول: شجاع، لو جاء لفظ شجاع لتحمل الضمير؛ لأنه مشتق يجري مجرى الفعل، فحينئذ ما جاء في مكانه في موضعه من الجامد ولوحظ فيه المعنى -المعنى المشتق- حينئذ صار مثله؛ لأن القاعدة كما ذكرنا: أن ما وضع في محل شيء فالأصل فيه -في الجملة- أنه يأخذ أحكامه، أقائم الزيدان؟ قائم هذا وضع موضع الفعل فأخذ أحكامه لا يخبر عنه ولا يُصَغَّرُ ولا يُثَنَّى إلى آخره، حينئذ شجاع هذا الأصل زيد شجاع، لكن عبر بالأسد من باب الكناية فصار متحملاً للضمير، إذا أسد في اللفظ هو جامد، هل هو متحمل للضمير؟ نقول: نعم متحمل للضمير باتفاق البصريين والكوفيين، إذا ثلاثة أنواع للمفرد: مفرد جامد محض خالص، مفرد جامد مؤول بالمشتق، مشتق خالص.

الأول: هو محل النزاع بين البصريين والكوفيين، وهو المفرد المحض كزيد أخوك، فنقول: أخوك هذا ليس متحملاً للضمير على الصحيح.

وأما الجامد المؤول بالمشتق والمشتق، فمذهب الكوفيين والبصريين اتفاقاً أنهما متحملان للضمير، لكن يشترط في المشتق أن لا يرفع ظاهراً لفظاً ولا محلاً، فإن رفع ظاهراً حينئذ لم يكن فيه ضمير مستكن، بل الاسم الظاهر والضمير المرفوع محلاً يكون هو الفاعل في المعنى وأما الضمير المستكن فلا وجود له أصلاً لئلا يكون ثم فاعلان للفظ الواحد

وهذا ممتنع.

والمفرد الجامد فارغ، أي: لا يتحمل ضمير وإن يُشتقَّ فهو ذو ضمير مُستكن، أي: مستتر لا يظهر، ولكن لابد من تقييده بماذا؟ إن لم يرفع ظاهراً، وإلا العبارة مدخولة، إذاً المفرد إما أن يكون جامداً أو مشتقاً كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعال التفضيل.

فإن كان جامداً ذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير، زيد أخوك، وذهب الكسائي والرماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير والتقدير عندهم: زيد أخوك هو.

وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق مؤولاً به أو لا، فإن تضمن معناه زيد أسد وزيد تيمي، وعمرو تيمي أي منتسب إلى تيم، وبكر ذو مال أي: صاحب مال، حينئذٍ تحمل الضمير، وإن لم يتضمن ذلك المعنى لم يتحمل الضمير، وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو زيد قائم أي هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً، إذاً لو قيل: الخبر المفرد هل يتحمل ضميراً أم لا؟ ما الجواب؟

نقول: فيه تفصيل: إن كان جامداً محضاً لا، وإن كان مشتقاً أو جامداً مؤولاً بالمشتق فنعم، حينئذٍ محل النزاع بين الطرفين البصريين والكوفيين هو الجامد الخالص، والصواب أنه لا يتحمل ضميراً.

قال ابن عقيل: وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً؛ لأن كلمة مشتق هذه أوسع من كونه يعمل أو لا يعمل.

أسماء الآلة مثلاً نقول: هذه مشتقات، مفتاح مشتق من الفتح، ولا يعمل عمل الفعل أبداً، ولا يكون في قوة الفعل، لا يفسر بالفعل، وكذلك اسم الزمان اسم المكان ك: مفعول مرمى مشتق من الرمي هذا لا يتحمل ضميراً، وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً وذلك نحو زيد قائم غلامه، غلامه مرفوع بقائم فلا يتحمل ضميراً.

إذاً عرفنا أن الضمير مستكن في المشتق وما هو في قوة المشتق، هذا الضمير، يعبر عنه النحاة بجملة "إن رجع إلى ما هو عليه"، أو "إن لم يرجع إلى ما هو عليه"، "إن جرى على ما هو عليه"، "إن لم يجر على ما هو عليه"، وهذا الذي عناه بقوله: وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلاً

إذا قلت زيد عمرو ضاربه، زيد: مبتدأ أول، وعمرو: مبتدأ ثاني، وضاربه: خبر المبتدأ الثاني، المبتدأ الأول خبره جملة، إذا الحديث ليس فيها، أليس كذلك؟! عمرو ضاربه: جملة صغرى وقعت خبراً على المبتدأ الأول، خبر المبتدأ الثاني ما نوعه؟ مشتق، فيه ضمير مستكن على ما قررناه، حينئذٍ نقول: هو فيه ضميران الآن في هذا التركيب، عمرو ضاربه فيه ضميران: ضمير مستتر الذي قررناه أولاً وهذا يعود إلى المبتدأ، وضمير ظاهر الذي برز "ضاربه"، الضمير هذا في محل نصب، وليس هو الضمير المستكن الذي هو فاعل، إذاً فيه ضميران، حينئذٍ إذا رجع الضمير المستكن -ليست الهاء البارزة- إن رجع الضمير المستكن إلى المبتدأ الذي أخبر عنه بضارب قلنا: جرى على من هو له، من هو أي الخبر، له للمبتدأ، زيد عمرو ضاربه، ضاربه قلنا: فيه ضمير مستكن إن رجع إلى عمرو حينئذٍ قلنا جرى على من هو له، على من هو، أي: الخبر، له للمبتدأ، وهذا لا إشكال فيه وهذا هو الأصل فيه أن يعود إلى المبتدأ الذي أخبر عنه بهذا اللفظ المفرد، إن عاد إلى زيد المبتدأ الأول عمرو ضاربه والضمير فيه يعود إلى زيد لا إلى عمرو، حينئذٍ نقول: جرى على غير من هو له؛ لأن ضارب ليس خبراً عن زيد، وإنما هو خبر عن عمرو، إن جرى الضمير المستكن على من هو له نقول: هذا هو الأصل، حينئذٍ لا يجب إبرازه بل يجوز فيه الوجهان، إذا كان الضرب واقع من عمرو حينئذٍ يجوز فيه الوجهان، فتقول: زيد عمرو ضاربه هو، وأما إذا كان مرجع الضمير ليس هو عمرو بل هو زيد تعين إبراز الضمير، وهذا تفصيل على مذهب الكوفيين وهو الصواب، أنه تفريق بين ما إذا أمن اللبس أو إذا لم يؤمن اللبس، سيأتي.

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلاً

إذا عرفنا، ضمير جرى على ما من هو له، أي: إن كان خبراً عن مبتدئ والمعنى الذي دل عليه الخبر ثابت لذلك المبتدئ فإنه يقال جرى على من هو له، وإن كان خبراً عن اسم ولكن معناه، أي: فاعله لاسم آخر يقال جرى على غير من هو له، بهذا التفصيل.

وَأَبْرَزْنَهُ، ما هو؟ الضمير، الذي قال: وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ، هذا الضمير يجب إبرازه مطلقاً عند البصريين سواء أمن اللبس أو لا، وأبرزنه الضمير يعود إلى الضمير المستكن، والأمر هنا للوجوب فيجب مطلقاً، وَأَبْرَزْنَهُ، أي: الضمير المشتق، مطلقاً: حال من المفعول الهاء، وَأَبْرَزْنَهُ، أي: الضمير المشتق، الضمير المستكن، مُطْلَقاً، يعني: أمن اللبس أم لا، حَيْثُ تَلَا: حيث ظرف مكان، حَيْثُ تَلَا الخبر المشتق ما: مبتدأ

لَيْسَ مَعْنَاهُ -معنى الخبر- لَهُ: لذلك المبتدأ، يعني: إذا جرى إلى غير من هو له، إذا جرى إلى من هو له لا إشكال فيه، وإنما إذا جرى على غير من هو له فحينئذٍ عند البصريين مطلقاً يجب إبرازه سواء أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن اللبس، وهذا مذهب البصريين والصواب التفصيل كما سيأتي.

إِذَا وَأَبْرَزْنَهُ أَي: الضمير المشتق، مُطْلَقاً أَمِنَ اللبس أم لا، حَيْثُ تَلَا، تَلَا: الضمير يعود إلى الخبر المشتق، تَلَا ماذا؟ تَلَا مبتدأ، مَا هَذَا مَفْعُولٌ بِهِ يَصْدُقُ عَلَى المبتدأ، لَيْسَ مَعْنَاهُ، هَذَا اسم ليس، ليس معناه، أَي: معنى الخبر لَهُ لذلك المبتدأ مُحْصَلاً، لم يَوْتِ بهذا الخبر من أجل إفادة المبتدأ الذي له بل لغيره، ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدئ، ومعنى البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر المشتق إلى المبتدأ مطلقاً، إذا تَلَا الخبر مبتدأً ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدئ.

قال ابن عقيل: إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه، نحو زيد قائم، هذا هو الأصل؛ لأنه لا إشكال فيه، لو أَلْقَيْتَهُ عَلَى ما هو عليه لا إشكال فيه، وإذا أَبْرَزْتَهُ حينئذٍ جاز أن تبرزه فيعرب إما فاعل وإما توكيداً، زيد قائم، أَي: هو، فلو أتيت بعد المشتق بهو ونحوه وأبرزته فقلت: زيد قائم هو، وقد جوز سيبويه فيه وجهين: أن يكون هو تأكيداً للضمير المستتر في قائم، والثاني: أن يكون فاعلاً بقائم، هذا إذا جرى على من هو له، وهذا واضح بين، هذا التركيب واضح لا إشكال، لكن لو وقعت هذه الجملة خبراً لمبتدأ فحينئذٍ قد يقع فيه نوع لبس.

فإن جرى على غير من هو له وهو المراد بهذا البيت وجب إبراز الضمير مطلقاً سواء أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن، يعني: إذا لم يشتهب الضمير هل هو عائد على الأول والثاني؟ هذا نقول: أَمِنَ اللبس، وإذا اشتبه الضمير حينئذٍ نقول: لم يؤمن اللبس، يقع إشكال أيهما الضارب وأيهما المضروب، فإن جرى على غير من هو له قلنا: هذا وجب إبراز الضمير مطلقاً، فمثال ما أَمِنَ فيه اللبس: زيد هند ضاربها هو، زيد: مبتدأ أول، هند: مبتدأ ثاني، ضاربها: خبر المبتدأ الثاني، ضاربها فيه ضميران انتبه لا يلتبس عليك أن الضمير البارز هو الذي فيه الكلام لا، ليس الكلام في الضمير البارز، ضاربها (ها) ليس الكلام فيه، الكلام في الضمير المستتر، وضاربها (ها) هذا نقول: في محل نصب مفعول به، والكلام في الفاعل، ضاربها فيه ضميران: الضمير البارز هذا واضح يعود على زيد، والضمير المستكن، يعود على من؟ من الضارب هل هو هند أم زيد؟ زيد. هنا وجدت قرينة، وهي ضاربها، لو قال: ضاربتك لكانت هي الضاربة، ولما قال: ضاربها علمنا

الضمير يعود إلى زيد فهو الضارب، حينئذٍ نقول: عاد الضمير هنا على غير من هو له، وأمن اللبس، فحينئذٍ لم نحتاج إلى إبراز الضمير، لكن مذهب البصريين أنه يجب حتى في مثل هذه الحالة، ولذلك يقول: زيد هند ضاربها هو، هو هذا واجب الإبراز عند البصريين، لماذا؟ لأن الضمير جرى على غير من هو له، هذه العلة فقط، بقطع النظر عن كونه أمن اللبس أو لا ما دام أن الضمير هنا رجع إلى غير من هو له حينئذٍ نقول: هذا ..

وجب إبراز الضمير، ولو قيل: هند زيد ضاربتة هي، هند: مبتدأ أول، زيد ضاربتة: مبتدأ ثاني وخبره، ضاربتة: تاء التانيث، والفاعل ضمير مستتر، وضاربتة: الهاء هذا في محل نصب مفعول به، هل فيه لبس؟ ليس فيه لبس؛ لوجود تاء التانيث، فدل على أن الفاعل هند -المبتدأ الأول- هند زيد ضاربتة، الأصل في ضاربتة "الضمير" أن يعود إلى زيد لكنه عاد إلى الأول إلى غير من هو له لكن وجدت قرينة وهي التاء كما وجد هناك ضاربها الهاء مذكر، إذاً هذا أمن اللبس وعند البصريين يجب الإبراز -إبراز الضمير-، والصحيح أنه لا يجب إذا أمن اللبس، تفريق بين النوعين، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: زيد عمرو ضاربه، هنا يرد إشكال، زيد عمرو ضاربه، زيد: مبتدأ أول، وعمرو: مبتدأ ثاني، ضاربه، من الضارب ومن المضروب؟ هذا يحتمل أن يكون الضارب هو عمرو وزيد مضروب، ويحتمل أن يكون زيد هو الضارب وعمرو هو المضروب، لكن لو جرينا على الأصل أن الضمير يعود إلى أقرب مذكور، وأن الخبر إنما أخبر به عن مبتدئه فالأصل أن نقول: لا إشكال في هذه، إذا كان الضارب هو عمرو فالأصل عدم إبراز الضمير، زيد عمرو ضاربه لا إشكال، لكن إذا أراد المتكلم أن الضارب هو المبتدأ الأول حينئذٍ لابد من إبراز الضمير؛ لأن المخاطب سيفهم عود الضمير إلى أقرب مذكور، زيد عمرو ضاربه فالضارب عمرو هذا هو الأصل، فلو لم يذكر "هو" فحينئذٍ نقول: المخاطب إذا أجرى الضمير إلى من هو له لا إشكال فيه، ولكن لو كان مراد المتكلم أن الضمير هنا أجري على غير من هو له وجب عليه إظهار الضمير فيقول: زيد عمرو ضاربه هو، أي: زيد، فزيد هو الضارب وعمرو هو المضروب، ولو أسقطنا "هو" لكان عمرو هو الضارب وزيد هو المضروب، ففرق بين الجملتين هذا إذا لم يؤمن اللبس وجب إبراز الضمير عند البصريين وكذلك عند الكوفيين، فإذا أمن اللبس وقع النزاع بين الطائفتين أوجه البصريون ولم يوجه الكوفيون، ومذهب الكوفيين أقرب. إذاً زيد عمرو ضاربه هو، فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى

قوله: وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا، أي: سواء أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن، وأما الكوفيون فقالوا: إن أَمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول زيد هند ضاربها هو؛ لأنَّ ثَمَّ قرينة هنا ضاربها ولم يقل ضاربتة دل على أن الهاء هنا يعود على زيد فهو الفاعل؛ لأنَّ المبتدأ الثاني مؤنث، فلو كان راجعاً إليه لقال: ضاربتة، لكن لما ذَكَرَ علمنا أنه أراد الأول، فإن شئت أتيت بهو وإن شئت لم تأت به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني وهذا مذهب الكوفيين، واختار المصنف هنا مذاهب البصريين، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين.

إذن:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

مراده: أن الضمير المستكن في المشتق المفرد إذا عاد إلى من هو له حينئذٍ لا كلام فيه، وإن عاد إلى غير من هو له فله حالان: إما أن يؤمن اللبس معه وإلا لا، في الحالتين يجب إبراز الضمير على مذهب البصريين.

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا، أَمِنَ اللبس أو لا، حَيْثُ تَلَا: الخبر المشتق ما، أي: مبتدأ لَيْسَ مَعْنَاهُ: معنى الخبر لَهُ لذلك المبتدئ مُحْصَلًا، لم يَوْتِ من أجله وإنما جيء من أجل الآخر، ولذلك استدل الكوفيون على أنه لا يجب الإبراز مع أَمِنَ اللبس بقول القائل: قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ

قَوْمِي: هذا مبتدأ أول، ذُرَى الْمَجْدِ: مضاف ومضاف إليه وهو مبتدأ ثاني، قال: بَانُوها: الضمير هنا يعود على من؟ لو على قومي لقال: بانوها هم، لكنه عاد مع أَمِنَ اللبس هنا على قومي، قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها، حيث جاء بخبر المبتدئ مشتقاً ولم يبرز الضمير مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَانُوها هم، إذا لم يبرز الضمير مع كونه رجع إلى قومي، وذُرَى الْمَجْدِ هذه مبنية وليست بانية وإنما الباني هم القوم، التقدير بانوها هم، فحذف الضمير؛ لأمن اللبس.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

هذا هو النوع الثالث من أنواع الخبر وهو ما كان شبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور،

وَأَخْبَرُوا، أي: العرب، أو حكم النحاة بجواز الإخبار بالظرف أو حرف جر، بِظَرْفٍ: كما هو في قوله تعالى: ((وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ)) [الأنفال: 42]، الرَّكْبُ: هذا مبتدأ، وَأَسْفَلَ: هذا ظرف مكان وهو خبر، أو هذا للتنويع بِحَرْفٍ جَرِ كقوله تعالى: ((الْحَمْدُ لِلَّهِ)) [الفاتحة: 2]، الْحَمْدُ: مبتدأ، وَلِلَّهِ: جار ومجرور، نقول: خبر أو متعلق محذوف. نَأْوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ، يشترط في الظرف وحرف الجر إذا وقعا خبرين أن يكونا تامين، فليس كل ظرف يصح أن يكون خبراً وليس كل جار ومجرور يصح أن يكون خبراً بل الشرط أن يكون فيهما معنى التمام، وسبق أن التمام المراد به أن يفهم منه متعلقة المحذوف، إذا قال: زيد في الدار، عرفت أن في الدار هذا متعلق محذوف يتم الكلام به وهو كائن أو استقر، وكذلك زيد عندك، عندك نقول: هذا ظرف وهو تام؛ لأنه من إطلاق اللفظ عرفت المحذوف وهو المتعلق كائن أو استقر، إن لم يكن كذلك فحينئذ نقول: هذا ظرف ناقص أو جار ومجرور ناقص لا يصح الإخبار به، زيد بك، بك ليس بكلام هذا، لم يحصل به فائدة، زيد فيك، زيد لك، نقول: هذا جار ومجرور لم يحصل به الفائدة، نسميه ناقصاً؛ لأنه لم يفهم منه المتعلق، إذاً الناقص ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به لم يُعرف بمجرد ذكره بك لم نعرف ما هو المتعلق، مع أنه يحتمل أنه زيد واثق بك، زيد فيك، زيد راغب فيك، زيد عنك، زيد معرض عنك، هذه كلها متعلقات هل تفهم من الكلام؟ ما يفهم، إذا قلت: زيد بك، ما تفهم أن المتعلق هو راغب أو واثق، أو معرض، نقول: كونه لا يدل على المتعلق هذا ناقص، وإذا دل عليه يكون تاماً وإنما يدل على المتعلق في حالين، إذا كان المتعلق المحذوف عاماً، وهو ما عبر عنه ب: كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ، يعني: لفظ يدل على الوجود والحصول والحدوث، كل لفظ يدل على هذه الألفاظ وهذه المعاني فهو كون عام، فهو متعلق عام.

النوع الثاني: أن يكون المتعلق خاصاً، والمتعلق الخاص مثل ما ذكرناه: زيد واثق بك، واثق: هذا حدث خاص ليس كالحديث العام والكون العام والاستقرار العام، حينئذ نقول: هذا كما فصلناه سابقاً نقول: هل يجوز حذفه أو لا؟ فيه تفصيل: إن دل عليه دليل جاز وإلا فلا، حينئذ إذا قلت: زيد مسافر غداً، زيد: مبتدأ، ومسافر: خبر، وغداً: نقول: هذا ظرف زمان متعلق بمسافر، إذاً مسافر متعلق، وغداً متعلق وهو ظرف، متعلق بفتح اللام مسافر، خاص أم عام؟ خاص، نقول: في هذا التركيب لا يجوز أن يحذف، لماذا؟ لأنك لو قلت زيد غداً، ما تفهم، مثل زيد بك رجعنا إلى الأول فهو ناقص، فلا يفهم المتعلق المحذوف بذكر هذا الظرف، حينئذ نقول: هذا ناقص لا يجوز،

فلا يجوز حذفه إلا إذا دل عليه دليل، لو قال: زيد مسافر غداً، وعمرو يوم الجمعة، عمرو: مبتدأ، ويوم الجمعة نقول: هذا متعلق بمحذوف خبر، عام أو خاص؟ خاص، جاز حذفه أو لا؟ جاز حذفه، لماذا؟ لقربة؛ لأنه ذكره سابقاً حينئذٍ جاز حذفه، في هذين الموضعين نقول: الظرف والجار والمجرور تامين، هما تامان، إذا كان المحذوف متعلقاً عاماً، وإذا كان المحذوف متعلقاً خاصاً دل عليه دليل، وأما إذا لم يكن ذلك فهو ناقص، والناقص ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به: زيد بك، زيد فيك، زيد عنك، أي: واثق بك، وراغب فيك، ومعرض عنك، فلا يقع خبراً إذ لا فائدة فيه، إذاً الناقص لا يقع خبراً؛ لأن من شرط الخبر أن يكون مفيداً ولذلك سبق: وَالْخَبَرُ الْجَزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدُ، وأما زيد بك لم تحصل به الفائدة فلا يصح أن يكون خبراً.

الجار والمجرور عرفنا أنهما لابد أن يكونا تامين، ثم هل هو الجار نفسه خبر، والظرف يكون هو الخبر أم لا؟ زيد عندك، عرفنا أن الخبر معنى، ووصف، وحكم، أليس كذلك؟ لما قلنا: الخبر محكوم به، والمبتدأ محكوم عليه، حينئذٍ إذا قلت: زيد أخوك، زيد قام أبوه، زيد مسافر، زيد أسد، أسد، وقام أبوه، وزيد أبوه قائم، الأخبار هذه كلها دلت على معانٍ اتصف بها المحكوم عليه وهو المبتدأ، إذاً كل من هذه الألفاظ -الجملة بقسميها والمفرد بنوعيه- دل على معنى في الموصوف وهو المبتدأ، لكن هل هذا المعنى حاصل من ذات اللفظ -لفظ الظرف، ولفظ الجر والمجرور-؟ لو قيل: زيد عندك، أخبرنا عن زيد بلفظ عند، عند: ظرف مكان وملازماً للنصب، وإذا قلنا: كذلك زيد في الدار، الدار: الأصل أن يكون المخبر به هنا مدخول حرف الجر، هل يحصل الإخبار بذات الظرف وبذات المجرور عن المبتدأ؟ لو تأمل المتأمل لوجد أن ثَمَّ فرقاً بين الإخبار بالجملة والمفرد بنوعيه عن الإخبار بالظرف والجار والمجرور ولذلك جماهير النحاة على أن الخبر لا يكون نفس الظرف ولا يكون نفس الجار والمجرور بل لابد أن يكون متعلقاً، واختلفوا في هذا المتعلق هل هو اسم فاعل أو فعل؟ لماذا؟ لا يخرج عن هذين النوعين؛ لأن كلاً من هذين النوعين متضمن لمعنى، هذا المراد، فروا من الجمود الخص في الظرف وفي المجرور وعلقوه بما فيه رائحة المعنى، رائحة الحدث كاسم الفاعل، أو هو حدث في الأصل كالفعل، فحينئذٍ أوجبوا أن يكون الظرف والجار والمجرور ليس هو عين الخبر وإنما هو متعلق بمحذوف، لماذا؟ لأنهم وجدوا أن الفائدة لا تتم بعين الظرف زيد عندك لو لم يستحضر في نفسه كائناً أو استَقَرَّ، زيد عندك هذا مثل: زيد بك، لكن لما دل عندك وهو ظرف مكان على أن المراد الكينونة والحدوث والاستقرار وهذا هو المتعلق

العام حينئذٍ صح الإخبار به، لكن لا بذات اللفظ، وإنما بتقدير المتعلق المحذوف،
ولذلك جماهير النحاة على هذا، على أن الخبر ليس هو عين الظرف، وليس هو عين
الجار والمجرور؛ لأنه في ذاته دون نظرٍ إلى المتعلق لا يدل على معنى البتة، ليس فيه معنى،
وليس فيه فائدة، ولكن إذا فهم الإنسان زيد عندك، أنت في ذهنك أن ثم فائدة لا.
الفائدة هذه حصلت بماذا؟ باستحضار الاستقرار الذي أنت فهمته من الجملة وهذا
قدر زائد على اللفظ، وهو الذي أرادته النحاة هنا، أن يكون هذا اللفظ لم يدل على
الخبر أو معنى الخبر بذاته، وإنما تعلق بمحذوف، وهذا المحذوف واجب الحذف إن كان
عاماً، وجائز الحذف إن خاصاً ودل عليه دليل لا بد من هذا، فإن كان المحذوف عاماً
مثل ما ذكرنا زيد في الدار، زيد: مبتدأ، وفي الدار نقول: هذا جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر، زيد عندك، عند نقول: هذا ظرف متعلق بمحذوف، أليس كذلك؟!
والمحذوف على الصحيح كما سيأتي هو الخبر، وهذا قيد له ومتمم لمعناه، إذاً أوجب
النحاة أن يكون الظرف والجار والمجرور متعلقين بمحذوفين نقدر هذا المحذوف عاماً أو
خاصاً إن لفظ به لا إشكال فيه وإن حذف حينئذٍ لا بد أن يكون ثم دليل عليه ولذلك
قال ابن عقيل: فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، واجب الحذف هذا إذا
كان عاماً يجب حذفه لا يجوز أن يذكر، وذكره شاذ

فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوْحَةٍ اهُوَْنَ كَائِنٍ، هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ولا يكونان خبراً إلا إذا
كان متعلقهما عاماً؛ لأنه واجب الحذف، حينئذٍ إذا أثبتنا وقررنا أن الظرف والجار
والمجرور كل منهما متعلق بمحذوف، وهذا المحذوف واجب الحذف، وهو كون عام، بماذا
نقدره؟ الناظم قال: ناوِينِ، أي: قاصدين في قلوبهم؛ لأن النية محلها القلب، ناوِينِ-
وأظن التصريح بما ليس ببدعة عندهم:- ناوِينِ مَعْنَى كَائِنٍ، أي: قاصدين بالإخبار
بالظرف أو الجار والمجرور مَعْنَى كَائِنٍ أو معنى اسْتَقَرَّ، والفرق بين اللفظين: كائن اسم
فاعل، واستقر فعل، وكلا القولين قرر أنه لا بد أن يكون متعلق الجار والمجرور ما فيه
وصف؛ ليصح الإخبار بالظرف والجار والمجرور، وهل الناظم يريد التخيير أو حكاية
خلاف بين النحاة؟ الظاهر الأول: أنه يريد في هذا المتن التخيير؛ لأنه قال: ناوِينِ مَعْنَى
كَائِنٍ أو اسْتَقَرَّ، كائن هذا مشتق من الكون، واستقر هذا فعل صريح، مَعْنَى كَائِنٍ
أو اسْتَقَرَّ، الظاهر أنه جوز الأمرين.

وقد يترجح يجوز هذا ويجوز ذاك، ولكن أيهما أرجح؟ هذه مسألة أخرى، وقد يتعين عند
بعضهم أن يكون كائناً، وقد يتعين عند بعضهم أن يكون استقر، حينئذٍ تكون من حيث

الإجمال الأقوال ثلاثة:

منهم من جوز الوجهين: كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ.

ومنهم من ألزم بتقدير اسم فاعل ومنع أن يقدر بالفعل.

ومنهم من عكس.

من رجع بأنه اسم فاعل استدلوا بأنه قد ورد في الشعر العربي ذكر الخبر ظرفاً، وذكر

معه اسم الفاعل

لَكَ الْعِرُّ إِنَّ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنُّ ... فَأَنْتَ لَدَى بُجُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

فَأَنْتَ: مبتدأ، كَائِنُ لَدَى: لَدَى هذا ظرف، كَائِنُ: هذا الخبر، صرح به، إِذَا إِذَا صرح به شدوذاً حينئذٍ نقول: ما لم يصرح به فالأولى حمله على ما نطق به، فرجحوا أن يكون المتعلق اسم فاعل.

الثاني: أن هذا المتعلق خبر، والأصل في الخبر أن يكون مفرداً، وكائن هذا مفرد، واستقر هذا جملة، حينئذٍ إذا قدرنا استقر قدرناه على غير أصله، وإذا قدرنا كائن حينئذٍ قدرناه على أصله وهو المفرد.

ثالثاً: أن تقدير اسم الفاعل يغني عن تقدير شيء آخر معه، بخلاف ما إذا قدرناه فعلاً، إذا قيل: زيد كائن في الدار، زيد استقر في الدار، كائن ماذا قدرناه؟ قدرنا لفظاً واحداً، واستقر؟ قدرنا الفعل وفاعله؛ لأننا قلنا الفاعل هنا في استقر كالفاعل في قام معتبر، حينئذٍ صار جملة، ولذلك تقول: زيد قام، زيد: مبتدأ، قام: هنا من باب الإخبار بالمفرد أو بالجملة؟ بالجملة إذاً استقر جملة، حينئذٍ إذا قدرته كائن قدرت مفرداً واحداً لفظاً، وإذا قدرت استقر قدرت شيئين، إذاً هو مُحَوِّجُكَ إلى تقدير شيء آخر.

كذلك أنَّ تقدير اسم الفاعل قد يتعين في بعض المواضع، المحذوف أن يكون المقدر اسم فاعل، وذلك فيما إذا وقع الجار والمجرور أو الظرف بعد أما، أما معك فزيد، هنا لا يصح أن يقدر متعلق معك فعلاً؛ لأن الفعل لا يلي أما، وكذلك: خرجتُ فإذا زيد عندك، حينئذٍ إذا الفجائية وأما لا يليهما فعل فيجب تقدير اسم الفاعل، إذاً تعين – الشاهد – تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع، فإذا تعين في بعض المواضع حينئذٍ ما جاء التردد فيه حمله على ما تعين من باب أولى وأحرى، فيقدر في الجميع – طرداً للباب – يقدر اسم الفاعل.

وذهب ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسي ورجحه الرضي: أن يكون المتعلق فعل،

يعني: استقر، أو ثبت، أو كان، أو حصل؛ لوجوه منها:

أنه عاملٌ النصب في لفظ الظرف، وفي محل الجار والمجرور، زيد عند، عند: هذا منصوب، منصوب بماذا؟ بمحذوف، ما الأصل في العمل؟ للفعل، ما الأصل في العمل؟ نقول: أصل العمل للفعل، إذاً تقديره فعلاً من أجل أنه عامل أولى؛ لأن عند هذا منصوب لفظاً، وفي الدار هذا منصوب محلاً.

أنه قد يتعين تقدير الفعل كما في الصلة، عكس السابق، أما عندك فزيد، أما في الدار فزيد، هنا لا يصح أن يتعلق إلا باسم فاعل، في الصلة كما سبق معنا: جاء الذي في الدار، يعني: استقر في الدار، يتعين أن يكون هنا ماذا؟ أن يكون فعلاً؛ لأن جملة الصلة لا تكون إلا جملة لا تكون مفرداً، لو قيل: جاء الذي كائن في الدار صار مفرداً، ومرد الظرف والجار والمجرور إلى الجملة، إذن: أنه قد يتعين تقدير الفعل كما في الصلة، فإن صلة الموصول لا تكون إلا جملة، فتقديره في غيرها يكون من باب طرد الباب على وتيرة واحدة.

وأجيب عن هذا الثاني -لأنه مشكل- أجيب بأن تم فرق بين الموضعين، فإنه في الصلة واقع موقع الجملة وأما في الخبر فهو واقع موقع المفرد ففرق بينهما، إذا قيل: يتعين أن يقدر المتعلق في باب الصلة جملة استقر، نقول: لأن قوله: جاء الذي عندك، عندك هذا وقع موقع المفرد أو الجملة؟ الجملة إذاً نرده إلى الجملة، وأما زيد في الدار، في الدار وقع موقع المفرد إذاً نرده إلى المفرد، ففرق بينهما، لا يقاس هذا على ذاك. إذاً تم أدلة لمن قال بأنه اسم فاعل كائن أو أنه فعل وهو استقر أو كان.

ابن مالك هنا لعله جوز الوجهين؛ لأن كل منهما له وجهه وله اعتبار، ولذلك قال: نأوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ، ولهذا قال ابن هشام في المغني -لعله موافق لابن مالك-: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً، لا نرجح نقول: نقول فعل مطلقاً ولا اسم مطلق، بل المعنى يتغير باعتباره كونه اسماً، ويتغير باعتباره كونه فعلاً، حينئذٍ بحسب المعنى تقدره، إن اقتضى المقام أن تكون الجملة جملة فعلية حينئذٍ نرده إلى جملة فعلية؛ لأنها تدل على الحدوث والاستمرار، وإن اقتضى المقام أنك تقدره بكائن وهو ليس بجملة حينئذٍ تقدره اسم فاعل، حينئذٍ بحسب المعنى.

قال رحمه الله: والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى، وإن جهلت المعنى فقدّر الوصف؛ لأنه صالح للأزمنة كلها وإن كان حقيقة في الحال، إن تردد الإنسان حينئذٍ يرجع إلى اسم الفاعل.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ ... نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

إذاً الظرف نفسه ليس بخبر، وكذلك الجار والمجرور نفسه ليس بخبر وإنما المتعلق؛ لكن هل هو المتعلق مع الجار والمجرور أم المتعلق وحده؟ هذا محل نزاع بين النحاة، وهي: أن المتعلق مع المتعلق المجموع هل هو الخبر أم المتعلق وحده أم المتعلق وحده، إذا قلت: زيد في الدار، فقلنا: زيد كائن أو استقر، ما هو الخبر في حقيقته؟ هل هو كائن وفي الدار قيد له؟ أم أنه كائن مع قيده أم الظرف نفسه؟ ثلاثة أقوال للنحاة:

جمهور البصريين على أنه المجموع، الملفوظ به مع المتعلق، يعني: زيد كائن في الدار، كائن في الدار أو استقر في الدار هو الخبر، والصحيح أن المتعلق هو الخبر، لماذا؟ لأنهم اتفقوا بإجماع على أنهم إذا قالوا: زيد مسافر غداً، ما هو الخبر؟ مسافر، وغداً؟ هذا قيد متعلق ومسافر متعلق، مسافر متعلق وغداً نقول: هذا متعلق.

إذاً ما دام أنهم فيما إذا صرح بالمتعلق الخاص وجعلوه خبراً حينئذٍ طرداً للباب فليكن ذلك مثلهم، فنقول: الذي يكون خبراً في الحقيقة وإن أطلق لفظ الخبر على الظرف مجازاً إلا أن المتعلق هو الظرف وليس المتعلق.

ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف كائن أو استقر، وأن تسمية الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك رحمه الله تعالى.

وذهب الفارسي وابن جني إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسبياً منسياً، يعني: الظرف نفسه (عند) هو الخبر، وأما العامل قال: صار نسبياً منسياً، كيف صار نسبياً منسياً ونقول: (عند) منصوب بذلك العامل؟ لم يكن نسبياً منسياً، إذا صار نسبياً منسياً معناه: ذهب وأثره معه، ولكن لما بقي الأثر حينئذٍ لا يمكن نقول بأنه صار نسبياً منسياً، هذا قول ضعيف، وابن جني نحوي كبير.

إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسبياً منسياً.

وصحح ابن هشام في التوضيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر -رجح اسم الفاعل- لا كان أو استقر، فإن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور بدليل:

(فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ ...).

لأن استقر وكائن -إذا قيل استقر وكائن- فيهما الضمير فلما حذف انتقل الضمير إلى الظرف، بدليل هذا: فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ: أَجْمَعُ، بالرفع، ولا يمكن أن يكون تأكيداً لفؤادي؛ لأنه منصوب اسم إن، ولا عندك؛ لأنه منصوب، ولا الدهر؛ لأنه منصوب، هذه كلها الثلاثة منصوبات، وأجمع بالرفع حينئذٍ صار تأكيداً للضمير

المستكن في قوله: (عندك) فيه ضمير مستكن، ولذلك عند المحققين - كما يقال -:
عندك زيد، زيد عندك، ليس فيها إلا وجه واحد من حيث الإعراب، زيد: مبتدأ، وعند
هذا متعلق بمحذوف خبر، وعندك زيد هذا يجوز في زيد وجهان:
أن يكون مبتدأً وخبره متقدم، وأن يكون فاعلاً بالاستقرار المحذوف الذي دل عليه عند؛
لأنك تقول: عندك زيد، عند متعلق بمحذوف استقر، واستقر يطلب فاعلاً، فحينئذٍ
استقر عندك زيد، هذا التركيب، فالأصل فيه أن يكون زيد فاعل لذلك الاستقرار
المحذوف هذا الأصل فيه، فيجوز فيه الوجهان.

قال: واختلف النحويون في هذا، فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن
كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير زيد كائن عندك، أو
مستقر عندك، أو في الدار، ونسب هذا لسيبويه، وعليه يكون رده إلى المفرد.
وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: زيد
استقر، أو يستقر عندك أو في الدار - انظر التقدير لا يكون قبل المبتدأ، وإنما يكون
بعده؛ لأنك لو قدرته قبل المبتدأ لرفعته على أنه فاعل - ونسب هذا إلى جمهور
البصريين وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يجعل من قبيل المفرد فيكون المقدر مستقراً ونحوه وأن يجعل من قبيل
الجملة، فيكون التقدير استقر، وهذا ظاهر قول المصنف: نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ
اسْتَقَرَّ، هذا هو الظاهر والله أعلم، وأن رجح في غيره غيره.
وذهب أبو بكر ابن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه ليس من قبيل
المفرد ولا من قبيل الجملة، والحق خلاف هذا المذهب وأنه متعلق بمحذوف وذلك
المحذوف واجب الحذف، وقد صرح به شذوذاً
لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنُّ ... فَأَنْتَ لَدَى مُجْبُوْحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

فَأَنْتَ: مبتدأ، وكائن خبره، وَلَدَى هذا متعلق به، إِذَا يجب حذف المتعلق الجار والمجرور
إِذَا وقعاً خبراً، كذلك يجب حذفهما إِذَا وقعاً صلة وصفة وحالاً فالحكم عام، والتعليق:
إِذَا أن يكون باستقر وإِذَا أن يكون بمستقر، الخلاف نفسه، فأربعة مواضع يجب فيها
حذف المتعلق الجار والمجرور فيما إِذَا وقعاً، يعني: الظرف والجار والمجرور خبراً، وهذا
بيناه، وكذلك إِذَا وقع صفة مررت برجل عندك، عند نقول: هذا متعلق بمحذوف
واجب الحذف صفة لرجل، وكذلك إِذَا وقع حالاً مررت بزيد عندك، نقول: عندك هذا

متعلق بمحذوف حال من زيد، وكذلك إذا وقع صلة كما سبق، هذه أربعة مواضع يجب فيها حذف المتعلق إلا أنه يتعين باتفاق أن يكون المتعلق في باب الصلة فعل وما عداها على الخلاف الجاري.

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُقَدَّ فَأَخْبَرًا

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ .. خَبَرًا اسْمُ الزَّمَانِ، عَنْ جُثَّةٍ، يعني: عن جوهر، المبتدئ الذي يقع الإخبار عنه إما أن يكون جوهرًا وإما أن يكون عرضًا، جوهر جثة كزيد مثلاً، والهلal، والشمس، والبيت، والمسجد، نقول: هذه جثة مدركة بحس، وإما أن يكون عرضاً، يعني: معنى من المعاني، كالقتال، والعلم، والخير، والفضل، نقول: هذه كلها معاني، والخبر إما أن يكون اسم زمان وإما أن يكون اسم مكان، إذا كان ظرف - والكلام في الظرف - فحينئذٍ إذا كان المبتدأ جثة واسم معنى - عرض يعني - والخبر ظرف مكان أو ظرف زمان صح الإخبار بظرف المكان عن نوعي المبتدأ، فيقال: زيد أمامك، والخبر أمامك، زيد هذا مبتدأ، ما نوعه؟ نقول: جثة، يعني: جسم، وأمامك هذا ظرف مكان، صح الإخبار بأمامك عن زيد وهو جثة، كذلك الخير هذا معنى من المعاني وهو مبتدأ، أمامك هذا نقول: كذلك ظرف مكان فصح الإخبار بظرف المكان عن اسم المعنى، وأما إذا كان الخبر ظرف زمان حينئذٍ يُفَصَّلُ: إن كان المبتدأ اسم معنى جاز، الصوم اليوم، الصوم هذا معنى ليس بجثة وهو مبتدأ، واليوم هذا اسم زمان صح الإخبار أو لا؟ صح؛ لحصول الفائدة، وأما إذا كان جثة، -المبتدأ جثة- والخبر ظرف زمان قال الناظم:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، لا يقع؛ لعدم الفائدة، زيد اليوم ما يصح، زيد: هذا جثة، واليوم: هذا اسم زمان، هل هو مثل الصوم اليوم؟ لا، الصوم اليوم أفاد، والأصل في التركيب حصول الفائدة، فمتى ما حصلت الفائدة صح التركيب، وأما زيد اليوم نقول: لم يحصل فيه فائدة، حينئذٍ يمتنع أن يُخبر باسم الزمان عن الجثة، لماذا؟ لأن الغالب أنه لا يفيد.

إِذَا وَلَا يَكُونُ هَذَا نَفِي أَرَادَ بِهِ النَّهْيُ؛ لَنَلَا يَسْتَعْمَلُ هَذَا التَّرْكِيبَ وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، اسْمُ زَمَانٍ اسْمٌ: هَذَا اسْمٌ يَكُونُ، وَخَبَرًا هَذَا خَبَرٌ يَكُونُ وَعَنْ جُثَّةٍ مَتَعَلَقٌ بِهِ، أَي: جِسْمٌ لَعْدَمِ الْفَائِدَةِ، إِذَا لَا يَخْبُرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ فَلَا يَقَالُ: زَيْدٌ الْيَوْمَ؛ لَعْدَمِ الْفَائِدَةِ، سَوَاءٌ جُنْتُ بِهِ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا بِفِي، وَمَا وَرَدَ حِينَئِذٍ يَكُونُ مُؤَوَّلًا عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ.

وَأِنْ يُفَدِّ فَأَخْبِرًا، وَأِنْ يُفَدِّ إِنْ حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ بِهِ فِي بَعْضِ التَّرَاكِبِ وَهِيَ مَخْصُوصَةٌ وَلَهَا صَابِطٌ حِينَئِذٍ فَأَخْبِرًا، فَأَخْبِرًا هَلْ هُوَ عَلَى التَّأْوِيلِ أَوْ أَخْبِرًا بِذَاتِ اللَّفْظِ؟ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ اسْمَ الزَّمَانِ خَبْرًا عَنِ الْجَنَّةِ وَجِبَ التَّأْوِيلُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَكَلَامُ النَّازِمِ يَحْتَمِلُ هَذَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا نَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ بَلْ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَاذَا؟ بِمَحْصُولِ الْفَائِدَةِ، إِنْ حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ صَحَّ الْإِخْبَارُ دُونَ تَأْوِيلِ، وَإِنْ لَمْ تَحْصُلِ الْفَائِدَةُ حِينَئِذٍ يَمْنَعُ مِنْ أَصْلِهِ، ظَرْفُ الْمَكَانِ يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْجَنَّةِ زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَعَنْ الْمَعْنَى الْقِتَالُ عِنْدَكَ.

وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ فَيَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْمَعْنَى مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا بِفِي هَذَا ظَرْفُ الزَّمَانِ، يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْمَعْنَى، مَنْصُوبًا، أَوْ مَجْرُورًا بِفِي، الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ، أَوْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ جُرٌّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ، وَلَا يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْجَنَّةِ.

إِذَا الْمُبْتَدَأُ نَوْعَانِ: اسْمٌ مَعْنَى، وَاسْمٌ جَنَّةٌ، وَالظَّرْفُ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا نَوْعَانِ: اسْمُ زَمَانٍ وَاسْمُ مَكَانٍ، اسْمُ الْمَكَانِ فِي الْغَالِبِ أَنَّهُ إِذَا أَخْبِرَ بِهِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ مُطْلَقًا بِنَوْعِيهِ أَفَادَ، وَلِذَلِكَ جُوزُوا أَنْ يَخْبَرَ بِاسْمِ الْمَكَانِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ جَنَّةً أَوْ لَا.

وَأَمَّا اسْمُ الزَّمَانِ فَلَمَّا كَانَ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنْ اسْمِ الْمَعْنَى مُبْتَدَأُ اسْمٍ مَعْنَى لِمَا كَانَ الْغَالِبُ أَنَّهُ يَفِيدُ لَمْ يَسْتَنْوِهِ، وَأَمَّا لِمَا كَانَ الْغَالِبُ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ أَوْ اسْمِ الزَّمَانِ أَنَّهُ لَا يَفِيدُ إِذَا أَخْبِرَ بِهِ عَنِ الْجَنَّةِ قَالُوا: هَذَا يَمْنَعُ، وَالْعِلَّةُ فِي عَدَمِ الْجَوَازِ أَنَّ الشَّأْنَ فِي أَسْمَاءِ الذَّوَاتِ جَنَّةٌ - الْأَصْلُ فِيهَا - أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا مُسْتَمِرًّا فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ، إِذَا قِيلَ: زَيْدٌ وَهُوَ حَيٌّ، إِذَا فِي الْمَاضِي سَنَةً سَنَتَيْنِ ثَلَاثَ وَالْيَوْمِ وَغَدًا هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ مُوْجُودٌ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ فَيَسْتَغْرِقُ الْمَاضِي بِحَسْبِهِ، وَالْحَالُ وَالْمُسْتَقْبَلُ بِمَا كَتَبَ لَهُ، هَذَا الْأَصْلُ فِيهِ، إِذَا الْجَنَّةُ هَذِهِ الَّتِي أَخْبَرَ عَنْهَا سِوَاءَ كَانَ إِنْسَانًا أَوْ غَيْرَهُ الْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهَا مُسْتَمِرَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ، فَالْإِخْبَارُ عَنْهَا بِاسْمِ الزَّمَانِ الدَّالُّ عَلَى حَصَّةٍ مَعِينَةٍ مِنْهُ يَكُونُ تَخْصِيصًا لِلذَّاتِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ مَهْمَا كَانَ لَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مَعِينٍ قَدَرٍ مَعِينٍ حِينَئِذٍ يَحْصُلُ نَوْعُ تَعَارُضٍ بَيْنَ وَجُودِ الذَّاتِ وَالْجَنَّةِ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ وَبَيْنَ تَخْصِيصِهِ بِزَمْنٍ مَعِينٍ، زَيْدٌ الْيَوْمَ، زَيْدٌ مُوْجُودٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ كَوْنُكَ تَخْبِرُ عَنْهُ بِكَوْنِهِ فِي الْيَوْمِ، هَذَا مَا الْفَائِدَةُ مِنْهُ؟ هَذَا فِيهِ نَوْعُ تَخْصِيصٍ لَهُ بِزَمْنٍ مَعِينٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْاسْتِمْرَارُ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ، فَالْإِخْبَارُ عَنْهَا بِاسْمِ الزَّمَانِ الدَّالُّ عَلَى حَصَّةٍ مَعِينَةٍ مِنْهُ يَكُونُ تَخْصِيصًا لِلذَّاتِ بِالْوُجُودِ فِي زَمْنٍ خَاصٍ مَعَ أَنَّ وَجُودَهَا حَاصِلٌ فِي غَيْرِ هَذَا الزَّمَانِ مِثْلَ حَصُولِهَا فِيهِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَفِيدُ السَّامِعَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ، فَزَيْدُ الْيَوْمِ نَقُولُ: هَذَا فَاسِدٌ لَمْ يَفَدِّ؛ لِأَنَّ زَيْدًا مُوْجُودًا فِي

اليوم وقبل اليوم وغداً، فكونك تخبر عنه بأنه اليوم، هل حصلت فائدة؟ لم تحصل فائدة البتة، إذاً منع هذا النوع لهذه العلة، وأما إذا كان اسم معنى فالأصل فيه الموافقة كذلك إذا كان الظرف اسم مكان حينئذٍ يجوز الإخبار به مطلقاً.

قال: ولا يقع خبراً عن الجنة إلا إذا أفاد، نحو: الليلة الهلال، الهلال جنة واللييلة هذا اسم الزمان، حينئذٍ وقع الإخبار عن الجنة باسم الزمان، والرطب شهري ربيع، رطب جنة، شهري ربيع هذا زمان، رطب هذا مبتدأ، شهري هذا خبر، فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجنة نحو زيد اليوم، وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم: الليلة الهلال، يعني: الليلة طلوع الهلال، والطلوع هذا جنة أو معنى؟ معنى، إذاً أخبر باسم الزمان عن اسم معنى، فيرد إلى اسم المعنى، والرطب شهري ربيع، يعني: وجود الرطب، والوجود هذا شيء معنوي فأخبر عنه باسم الزمان، وهذا مذهب جمهور البصريين.

وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شذوذ لكن بشرط أن يفيد كقولك: نحن في يوم طيب، ولذلك قال: وَإِنْ يُفَدُ فَأَخْبِرْ، وإن لم يفد لا تخبر، حينئذٍ شرط الإفادة هنا هل هي مع التأويل أو بدون تأويل؟ الظاهر والله أعلم بدون تأويل؛ لأنه إذا كان بتأويل وافق غيره، لكن أراد المصنف أنه لا نحتاج إلى تأويل؛ لأننا نفينا في الأصل أنه يخبر به عن الجنة لعدم الفائدة، لكن إذا وجد في بعض التراكيب حصلت فائدة للسامع حينئذٍ لا مانع من ذلك دون تأويل، فاللييلة الهلال لا نحتاج إلى تأويل، فنقول: اللييلة هذا متعلق محذوف خبر، والهلال هذا مبتدأ، أخبر عن الجنة باسم الزمان، يصح أو لا يصح؟ نقول: يصح بدون تأويل، لا نحتاج أن نقول: طلوع الهلال اللييلة، لا نحتاج إلى هذا، لماذا؟ لأن الأصل هو الإخبار، ونفي هذا الأصل لعدم الفائدة في الغالب، وإذا انتفت الفائدة في الغالب لا يلزم أن تلحق كل المفردات والآحاد، فإذا وجد في بعض الأفراد والمفردات والتراكيب مما أخبر باسم الزمان عن الجنة حينئذٍ نقول: إذا وجدت الفائدة فهي المعتبرة، إذاً قول المصنف: وَإِنْ يُفَدُ فَأَخْبِرْ، فَأَخْبِرْ هذا للإباحة؛ لأنه منع أولاً ثم أمر حينئذٍ يكون شيئاً مباحاً، الأمر بعد النهي للإباحة يعتبر قرينة، وَإِنْ يُفَدُ فَأَخْبِرْ.

لكن إذا أريد على مذهب البصريين والتأويل، نقول: ضابط الإفادة أن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت، هذا ضبطه البصريون من أجل التأويل، اللييلة الهلال، الرطب شهري ربيع، قالوا: قد يشبه اسم الجنة اسم المعنى فيخبر به باسم العين

باسم زمان ضبطه بعضهم بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتاً دون وقت نحو الليلة الهلال، والرطب شهري ربيع، أو يضاف إليه اسم معنى عاماً أكل يوم ثوب تلبسه؟ ثوب هذا مبتدأ مؤخر، كل يوم: أضيف كل إلى يوم فأفاد العموم، أو يعم والزمان خاص، نحن في شهر كذا، نحن هذا عام، في شهر كذا هذا خاص، أو مستول به عن خاص، في أي الفصول نحن؟

إذاً أورد البصريون هذه الضوابط من أجل ماذا؟ من أجل المنع مطلقاً، فإن سمع من كلام العرب أو استعملت بعض التراكيب لابد من التأويل، والصحيح أنه لا نحتاج إلى تأويل بل متى ما أفاد حينئذ صار التركيب تاماً.
وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفْدَ فَأَخْبَرًا

ثم قال رحمه الله:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ... مَا لَمْ تُفْدَ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً

النَّكِرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ، سبق أن النكرة ما شاع في جنس موجود أو مقدر، إذاً هو غير معين - فرد مبهم - وأما المعرفة فهي شيء معين، ما وضع ليستعمل في معين، حينئذ نقول: لما كان المبتدأ محكوماً عليه والخبر محكوماً به تعين أن يكون المحكوم عليه معلوماً عند المتكلم وعند السامع، هذا الأصل فيه؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، والتصور إنما يحصل بالتعيين، فلزم من ذلك تقرير أن يكون المبتدأ معلوماً - معرفة - ولزم من ذلك أن الأصل في الإتيان بالخبر هو إفادة السامع شيئاً لم يعلمه، ولما كانت هذه الإفادة حاصلة بالنكرة استغني عن تعريف الخبر، فلا نحتاج إلى أن يعرف الخبر بل الأصل فيه أن يكون نكرة، لماذا؟ لأن الحكم حاصل بأصل اللفظ وهو التنكير، والمعرفة قدر زائد على مجرد النكرة فحينئذ إذا عبرنا عن الخبر بالمعرفة والمعنى والحكم يحصل بالنكرة، قالوا: ما زاد على قدر النكرة صار حشواً، لماذا؟ لأنك زدته لفظاً لم يحتاج إليه، زدته أحرفاً لم يحتاج إليها، زدته معنى كالعلمية ونحوها لم يحتاج إليها، فحينئذ نقول: الأصل في المبتدأ أن يكون معلوماً عند المخاطب، والأصل في الخبر أن يكون مجهولاً، لماذا الأصل في المبتدأ أن يكون معلوماً؟ لأنه محكوم عليه، والأصل أن أخبرك بشيء تجهله حينئذ لا يمكن أن يكون الطرفان مجهولين عندك، لابد أن يكون الأول معلوماً، أمهد لك بالأول من أجل أن أضع عليه الحكم الثاني وهو الخبر، فإذا كان مجهولاً فحينئذ لا يمكن التوصل للإخبار بالخبر.

قال: وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ، إذا عرفنا ما سبق، إذاً ما كان نكرة وهو: ما لم يدل على شيء معين أو فرد مبهم، حينئذٍ نقول: الأصل أن لا يجوز أن يبتدأ بالنكرة؛ لأن النكرة مجهولة وإذا كانت مجهولة حينئذٍ الحكم على المجهول ممتنع؛ لأنه صار حكماً بالمجهول على المجهول، صار حكماً بالمجهول الذي هو الخبر، قلنا: زيد عالم، أنت تعرف زيد لكن ما تعرف أنه عالم، أخبرتك بهذا من أجل أن يحصل عندك استقرار بمضمون الخبر، زيد طالب علم أنت ما تدري أنه طالب علم، تعرف زيد لكن ما تعرف أنه طالب علم، إذاً العلم حاصل بالمبتدأ، وأما علمك بالخبر هذا الأصل عدم حصوله فهو مجهول، فإذا كان المبتدأ مجهولاً والخبر مجهولاً إذاً حكم بالمجهول على المجهول وهذا ممتنع.

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ، لما ذكرناه، لأن معناها غير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية التي سيذكرها المصنف وغيره.

ولا يرد الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى، قام زيد، قام رجل، أيهما أصل؟ قام جملة فعلية، الأصل في الفاعل أن يكون معرفة أو نكرة؟ الأصل فيه أن يكون نكرة ولا نحتاج إلى قدر زائد إلا حاجة تناسب المقام، هذا الأصل، وإنما جاز أن يكون الفاعل نكرة، لسبق الحكم عليه، بخلاف المبتدأ، المبتدأ المحكوم عليه سابق في اللفظ، والمحكوم به الذي هو الخبر متأخر، وأما الفاعل فالحكم على الفاعل سابق في الذكر على الفاعل نفسه، فلما قال: قام، حصل تخصيص، رجل حينئذٍ لا بأس أن تأتي بهذه الجملة، ولا بأس أن يكون الفاعل مجهولاً، لسبق الحكم عليه، بخلاف المبتدأ.

ولا يرد الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى؛ لتخصيصه قبل ذكره بالحكم المتقدم عليه، فالأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه، فحقه أن يكون معلوماً؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وأما تنكير الخبر فهو الأصل؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه، حينئذٍ إذا اجتمع معرفة ونكرة أيهما أولى بالتقديم؟ فإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر، المعرفة مبتدأ والنكرة هي الخبر، وعند سيبويه: إلا في صورتين، -استثناء من الأصل- أحدهما: كم مالك؟ مالك: هذا معرفة، وكم: هذا نكرة، كم هذا مبتدأ، ومالك هذا خبر، عند سيبويه استثناء من الأصل، الأصل إذا اجتمع معرفة ونكرة حينئذٍ المعرفة هي المبتدأ، والنكرة هي الخبر، إلا في صورتين عند سيبويه: أولها: كم مالك؟ فإن كم مبتدأ وهي نكرة، وما بعدها معرفة؛ لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجملة والظروف، فتغليباً لهذا الأصل ولهذه الكثرة حينئذٍ ألحقت كم في هذا التركيب بالأكثر،

الأكثر في أسماء الاستفهام أن يليها النكرات والجمل والظروف، والجملة في المعنى نكرة ليست معرفة حينئذٍ لما كان هذا هو الغالب فألحقت كم بالغالب حملاً للأقل على الأكثر، ويتعين إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأً نحو من قام؟ ومن عندك؟ فحكم على كم بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر.

والثانية: أفعال التفضيل، خير منك زيد، والتوجيه كما سبق، خير هذا مبتدأ، وزيد هذا خبره عند سيبويه.

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ، وهذا هو الغالب فيها أن النكرة إذا وقعت مبتدأً لا تفيد، يعني: لا يصح أن يسند إليها خبر، وإذا أسند إليها حينئذٍ لا يفيد فائدة تامة، وإن أفاد فائدة ناقصة، مَا لَمْ تُفَدَّ كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها، وتخصيص النكرة هنا بالذكر - قال: النكرة - تخصيص النكرة بالذكر مع الإفادة مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقاً؛ لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة، إِذَا بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ، خصص هنا عدم الإفادة بالنكرة مع كون الإفادة شرطاً في الكلام، أليس كذلك؟ وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ، هنا قيد النكرة بالإفادة، مع كون نفي الإفادة عن مطلق الكلام شرط فيه، كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ، إِذَا الْإِفَادَةُ شَرْطٌ فِي صَحَةِ الْكَلَامِ، لماذا خصص النكرة هنا بنفي الإفادة؟ قال: وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الإفادة شرط في الكلام مطلقاً؛ لأن الغالب عدم إفادة الابتداء بالنكرة، والكلام هنا في النكرة، المخبر عنها التي لها مرفوع أغنى عن الخبر بصحة الابتداء بها وإن كانت نكرة محضة، أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، نقول: لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ، وقائم هنا مبتدأ، أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ قائم هذا مبتدأ، هل هو داخل في قوله: وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ؟ هو نكرة وابتداء بها، نقول: ليس المراد هنا بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام، بل المراد به المبتدأ الذي له خبر هذا أولاً، وقاله الكثير من الشراح، ويجب: بأن قائم هذا معتمد على نفي أو استفهام، والنكرة مطلقاً إذا اعتمدت على نفي أو استفهام جاز أن يبتدأ بها، فَمَا خِلْ لَنَا وَكَذَلِكَ: وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ، من باب المثالين.

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ... مَا لَمْ تُفَدَّ .. إن أفادت حينئذٍ جاز الابتداء بها، وصور إفادة النكرة ابتداءً هذه في الغالب أنها ترجع إلى شيئين اثنين كما قال ابن هشام في قطر الندى: وهي أنها إن عمت أو خصت، بأي وسيلة صار فيها نوع عموم وبأي وسيلة صار فيها نوع خصوص حينئذٍ جاز الابتداء بها، وأكثر ما يذكر من تعداد صور إفادة النكرة فهو راجع إلى هذين السببين، قد يخرج بعضها لكن الغالب هو هذا، إن عمت

أو خصت، إن عمت كأن سبقها نفي أو استفهام ((أَنَلَّه مَعَ اللَّهِ)) [النمل:60]، إِيْلَه
هذا مبتدأ، ما الذي جوز الابتداء به؟ كونه مسبوقةً باستفهام، ((هَلْ مِنْ خَالِقٍ))
[فاطر:3]، خَالِقٍ هذا مبتدأ وهو نكرة، جوز الابتداء به كونه وقع في سياق الاستفهام.

مَا خِلْ لَنَا، - كما قال الناظم هنا- {وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ} قَرْيَةٍ هذا مبتدأ، ما الذي جوز
الابتداء به؟ كونه مسبوقةً بحرف نفي، إِذَا إِذَا عمت كما إِذَا وقعت في سياق النفي أو
الاستفهام؛ لأنها من صيغ العموم حينئذٍ صح الابتداء بها، أو خصت وهذا إما أن
يكون بوصف أو إضافة ((وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ)) [البقرة:221]، خَيْرٌ هذا خبر، وَعَبْدٌ هذا
مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه موصوفاً، (خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ)، خَمْسُ هذا مبتدأ،
ما الذي سوغ الابتداء به؟ كونه مضافاً، خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ، حينئذٍ نقول هذا خبر،
والمبتدأ هنا نكرة، وحصل تخصيص له، يعني: تقليل للأفراد، العموم هناك رفع
للاشتراك، وهنا حصل تقليل للاشتراك؛ لأن النكرة ما شاع في جنس موجود أو مقدر،
والأمثلة التي ذكرها الناظم لا تخرج عن هذين النوعين وإنما ينص النحاة على ذلك من
باب تمرين الطالب بأنه إِذَا وقع في حَيِّزٍ كذا وكذا إلى آخره لتكون الصورة أمامه
مستحدثة، ولذلك أوصلها إلى أربع وعشرين صورة، نأتي عليها إن شاء الله.
وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ، مفهومه إن أفادت حينئذٍ جاز الابتداء بها، فكل ما
حصل به الفائدة جاز الابتداء به هذا هو الضابط، بل لو قال قائل: رجل في الدار،
والمخاطب يعلم الحقيقة صح الابتداء بها؛ لأن المراد -نص بعضهم على هذا- لأن
المراد أن يكون الخبر وهو المحكوم به قد حصل على معلوم عند السامع عند المخاطب،
فإذا حصل بأي شيء ولو بشيء خارج عن مجرد اللفظ كالعهد ونحوه حينئذٍ صح
الابتداء بها، فلو قلت لرجل: رجل عندك، رجل مبتدأ وهو نكرة، لا يجوز الابتداء
بالنكرة، لكن إِذَا حصلت فائدة عند المخاطب وهذا على وجه الخصوص حينئذٍ صح
الابتداء بها، لماذا؟ لأنها أفادت والفائدة تختلف؛ لأنها نسبية، تختلف من شخص إلى
شخص آخر، ثم مثل لما يحصل به الفائدة فقال: كَعِنْدَ زَيْدٍ ثَمَرَةٌ، مَا لَمْ تُفَدَّ، في بعض
النسخ ما لم يفد بالياء، ما لم يفد ما لم تفد، إِذَا كَانَ بَالِئًا وَهُوَ الْمَشْهُورُ مَا لَمْ تَفَدَّ أَيِ
النكرة، ما لم يفد أي الابتداء بالنكرة، من جهة المعنى بالياء أحسن؛ لأن الكلام في
الابتداء بالنكرة، ليس في عين النكرة، مَا لَمْ تُفَدَّ يعني الابتداء بالنكرة، بالياء والضمير
عائد على الابتداء، وبالناء فالضمير عائد على النكرة من حيث الابتداء بها لا من
حيث ذاتها، يعني: لا بد من التأويل، مَا لَمْ تُفَدَّ أَيِ النكرة باعتبار ذاتها أو الابتداء بها؟

الابتداء بها، مَا لَمْ تُقَدْ يعني الابتداء بالنكرة، ولذلك الياء أحسن لكن المشهور هو بالتاء.

المسوغ الأول مثَّل له الناظم بقوله: كقولك: عِنْدَ زَيْدٍ ثَمَرَةٌ، النمرة هذا اسم لبردة من صوف يلبسها الأعراب، كَعِنْدَ زَيْدٍ ثَمَرَةٌ، ثمرة هذا نكرة ولا يجوز الابتداء بها، وهنا المسوغ للابتداء بها تقدم الخبر وهو جار ومجرور أو ظرف، إذاً من المسوغات: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور نحو عِنْدَ زَيْدٍ ثَمَرَةٌ، عِنْدَ هذا مضاف وزيد مضاف إليه، وهو منصوب بمحذوف هو الخبر، وثمره: هذا مبتدأ مؤخر، سوغ الابتداء به تقدم الجار والمجرور عليها، إذاً المسوغ الأول: أن يتقدم الخبر على النكرة، أن يكون الخبر مختصاً، ظرفاً أو مجروراً أو جملة ويتقدم عليه، ((وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ)) [ق:35]، مَزِيدٌ هذا مبتدأ مؤخر وهو نكرة، وَلَدَيْنَا هذا خبر مقدم وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة، ((وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)) [البقرة:7]، غِشَاوَةٌ هذا مبتدأ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، هنا واجب التقديم كما سيأتي والنكرة سوغ الابتداء بها تقدم الجار والمجرور عليها، وجه التخصيص هنا أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف والمسند إليه في الجملة صالحاً للإخبار عنه.

الثاني: أشار إليه بقوله: وَهَلْ فَتَىٰ فَيْكُمُ، هل حرف استفهام، وَفَتَىٰ هذا مبتدأ نكرة، فيكم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، ما الذي سوغ الابتداء بالنكرة والأصل فيها المنع؟ كونها جاءت في سياق الاستفهام، وإذا كانت النكرة في سياق الاستفهام حينئذٍ عمت، وإذا عمت معناه أنه شمت كل الأفراد، وإذا شملت كل الأفراد صارت معرفة من حيث المعنى أما من حيث اللفظ فهي نكرة وأما في المعنى فهي معرفة.

فَمَا خِلْ لَنَا، هذا المسوغ الثالث، فما هذه الفاء واقعة في جواب الشرط، كأنه قال: إن لم تكن خليلنا فما خِلْ لَنَا، خِلْ هذا مبتدأ، سبقه نفي وهو المسوغ له بالابتداء، والوجه فيه كالوجه في الاستفهام، فهو نكرة في سياق النفي فتعم، وإذا عمت -صارت عامة- يعني: تشمل كل الأفراد -أفراد مدخولها-، إذاً لم يفت فرد منها وصارت عامة، صارت معرفة، إذاً إذا تقدم النفي على النكرة جاز الابتداء بها.

وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا، رجل هذا مبتدأ، وَمِنَ الْكِرَامِ جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لرجل، إذاً وَصِفَتْ، إذا وَصِفَتْ النكرة لفظاً أو تقديرًا أو معنى حينئذٍ جاز الابتداء بها، لماذا؟ لأنه بالوصل حصل لها تخصيص، وإذا خصصت حينئذٍ قل الشيوع فيها، وإذا قل الشيوع فيها صارت أقرب إلى المعرفة، أن توصف لفظاً كما ذكره الناظم هنا: رَجُلٌ مِّنَ

الكِرَامِ يعني: كريم، عِنْدَنَا، عندنا هذا هو الخبر، أو تقديرًا ((وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)) [آل عمران:154]، طائفة يعني: من غيركم، طائفة هذا مبتدأ، والذي سوغ الابتداء بها كونها موصوفة بصفة محذوفة، يعني: ذكرت أولاً ثم حذفت، ومثله ما ذكرناه: السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهِمٍ، السَّمْنُ هذا مبتدأ، وَمَنَوَانٍ هذا مبتدأ ثاني، لا يجوز الابتداء به، لكن ما الذي سوغ الابتداء به؟ كونه موصوفاً والصفة محذوفة، منه جار ومجرور متعلق بمحذوف الذي هو الضمير العائد، متعلق بمحذوف صفة لمنوان.

أو معنى نحو: رُجِيلٌ عندك، رجيل هذا مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه موصوفاً لكنه معنى لا تقديرًا؛ لأن مأخوذاً من ذات الكلمة، رُجِيلٌ معناها رجل صغير، أو حقيق، حينئذٍ وصفته وهذه الصفة مقدرة، يعني: ليست محذوفة وإنما مقدرة من جهة المعنى.

الخامس: أن تكون عاملة، وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ، ذكر مثالين والمؤدى واحد، أن تكون النكرة عاملة فيما بعدها، إما الرفع وإنما النصب وإما الخفض، إما الرفع على قول من جوز قائم الزيدان، البصريون لا يرونها، الكوفيون يجوزونه قائم الزيدان، قائم هذا مبتدأ وهو نكرة، ما الذي سوغ الابتداء به عند من جوزه؟ كونه عمل الرفع فيما بعده، كذلك ضربُ الزيدان حسنٌ، ضربُ بالتثنية، الزيدان هذا فاعل المصدر المنون، حسنٌ هذا هو الخبر، أو عاملة النصب كما مثل الناظم هنا: رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ، رغبة هذا مصدر، في الخير هذا جار ومجرور متعلق برغبة على أنه مفعول به له في المعنى، "رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ" هذا هو الخبر، ماذا باقي؟ عاملة الجر كما ذكرناه خمس صلوات، وهو الذي أشار إليه الناظم بقوله:

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ ... بِرٍّ يَزِينُ

عَمَلٌ هذا نكرة وابتدى به، ما الذي سوغ الابتداء به؟ كونه عاملاً فيما بعده، كذلك هو مُحْصَصٌ بالإضافة، وجعله ابن عقيل هنا سادسة، يعني: منفصلة وهي داخلية فيما قبل، أن تكون مضافة "عَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ"، عمل هذا نكرة وجاز الابتداء به؛ لكونه عمل الجر في المضاف إليه، وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، رغبة هذا نقول: نكرة وهو مبتدأ، وسوغ الابتداء به؛ لكونه عامل النصب في قوله: في الخير.

إذاً هذه ست مواضع ذكرها الناظم هنا مسوغات للابتداء:

..... كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ

وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

بَرِّيرَيْنُ وَلْيُقَاسَ مَا لَمْ يُقَلَّ
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلَ لَنَا
وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ

وَلْيُقَاسَ، يعني: قس ما لم يقل من الأمثلة والتراكيب التي تحصل بها الفائدة للمخاطب على ما ذكرناه لك من الأمثلة، وليقاس على ما قيل ما لم يقل، والضابط هو حصول الفائدة، ومن تلك الأمثلة التي تقاس أن تكون شرطاً: من يقيم أقم معه، من هذا اسم شرط، نكرة أو معرفة؟ أسماء الاستفهام وأسماء الشروط كلها نكرات في المعنى، حينئذٍ إذا ابتدئ بها، نقول: ما المسوغ لها؟ كونها شرطاً، ولها الصدارة، من هذا اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والجملة التي بعده كلها في محل رفع خبر.

أيضاً: أن تكون جواباً، -زيادة على ما ذكره الناظم (الثامن) -: أن تكون جواباً نحو: يقال لك: من عندك؟ تقول: رجل، رجل هذا مبتدأ، يعني: رجل عندي، صح الابتداء به لماذا؟ لحصول الفائدة، ما المسوغ لحصول الفائدة هنا؟ كونه جواباً لسؤال، قد يقال: لماذا لا نقد: عندي رجل، نقول: عندي رجل، لا يصح تقديره في مثل هذا التركيب، لماذا؟ لأن الجواب يطابق السؤال، والسؤال قد وقع فيه من مبتدأ حينئذٍ الجواب يكون مبتدأ، رجل عندي، ولا يصح عندي رجل، نص على ذلك السيوطي في جمع الجوامع، أن تكون جواباً نحو أن يقال: من عندك؟ فتقول: رجل، التقدير رجل عندي، فيقدر الخبر متأخراً، ولا يجوز تقديمه أبداً؛ لأن الجواب يسلك سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ.

التاسع: أن تكون عامة، كل يموت، كل هذا مبتدأ، وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ وَإِنَّمَا سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ كَوْنَهُ لَفْظاً عَاماً، وهذا يدخل فيه الشرطية أيضاً؛ لأنها من ألفاظ العموم، ولذلك هذه كلها ترجع إلى العموم والتخصيص، -أكثرها- إلا ما شذ قليل جداً، وبعضهم يقول: جعلها بضابط التخصيص والتعميم هذا ضعيف، وليس بصحيح بل الصواب ما ذكره ابن هشام: أنها لا تخرج عن التعميم والتخصيص، وكل هذه الأمثلة لو تأملتها تجد أنها إما تخصيص وإما تعميم إلا القليل النادر، القليل هذا لا حكم له، أن تكون عامة نحو: كل يموت.

أن يقصد بها التنويع:

فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِستُ وَثَوْبٌ أَجْرٌ

لما نوعت النكرة هنا ثوب وثوب نوعان، جاز الابتداء بها، وهذا قد يكون فيه نوع تخصيص، لماذا؟ لأنه كأنه قسّم الثوبين إلى نوعين ولا ثالث لهما، وهذا نوع تخصيص. فَثُوبٌ لِبِسْتُ وَثُوبٌ أَجَرْتُ، ليس عنده إلا ثوبان: واحد يجره، وواحد يلبسه، إذاً حصل التخصيص.

الحادي عشر: أن تكون دعاءً، ((سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ)) [الصفات: 130].
الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب نحو: ما أحسن زيدا، هذا وصف، أي: شيء عظيم حسن زيدا، هذا راجع إلى الوصفية، ما هذه ما إعجابها؟ مبتدأ، ما التعجبية تعرب مبتدأ، حسن زيدا، أحسن زيدا، هذه الجملة خبر، طيب النكرة نقول: وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ، وما التعجبية نكرة، ما المسوغ، الوصف المحذوف المقدر، وهو شيء عظيم حسن زيدا.

الثالث عشر: أن تكون خلفاً من موصوف، يعني: تخلفه، مؤمن خير من كافر، يعني: رجل مؤمن حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، صارت خلفاً عنه، وهذا راجع إلى الوصفية أيضاً.

أن تكون مصغرة، رُجِّلَ عندك؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، كما سبق وهو راجع إلى الوصفية.

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ، وشيء جاء بك، ما أهر ذا ناب إلا شر، تخصيص قصر، والقصر هذا يردّه إلى التخصيص، وما جاء بك إلا شيء -على أحد القولين-، والثاني: شر عظيم أهر ذا ناب، شر أهر ذا ناب، شر هذا مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به إما أن يقال: بأنه حصر، وإما أن يقال: بأن ثم صفة له، شر عظيم، رجع إلى رجيل، رجل صغير، مثل ما سبق.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، سرينا -بتفخيم الراء- ونجم قد أضاء، نجم هذا مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه مسبوقاً بالحال، هذا أيضاً مردّه إلى الوصفية؛ لأن الحال وصف في المعنى، الحال وصف لعاملها، وصف لصاحبها، قيد لعاملها.

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، أو على ما يسوغ الابتداء به، زيد ورجل قائمان، زيد ورجل قائمان، هذا يحتاج إلى تكلف لإدخاله في التعميم والتخصيص.
الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، تيمي ورجل في الدار، هذا يحتمل الوصفية

أيضاً، ورجل مثله، أو ورجل تميمي آخر، أو ورجل آخر في الدار.
التاسع عشر: أن يعطف عليها الموصوف، رجل وامرأة طويلة في الدار، هذا أيضاً يمكن
أن يكون موصوفاً.

العشرون: أن تكون مبهمة:

مُرْسَعَةٌ يَنْ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنباً

مُرْسَعَةٌ هذا مبتدأ، أي: شيء مرسع، حينئذٍ يمكن رده إلى الوصفية.

الحادي والعشرون: تقع بعد لولا:

لَوْلَا اصْطَبَارٌ لِأَوْدَى كُلِّ ذِي مَقَّةٍ ... لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

وهنا وقعت النكرة وهي اصطباراً بعد لولا، وإنما كان وقوع النكرة بعد لولا مسوغاً
للابتداء بها؛ لأن لولا تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ
فيها نكرة، فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة، وهذا نوع تقليل شيوع النكرة
كل ما أدى إلى تقليل شيوع النكرة فهو تخصيص، مباشرة، وكل ما وسع حتى صار إلى
كونه يعم كل الأفراد فهو تعميم، هذا أو ذاك.

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: إن ذهب عير فعير في الرباط.

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء، لرجل قائم، هذا فيه نوع
تخصيص أيضاً؛ لأن اللام - لام الابتداء - من المخصصات عند البيانيين، ففيه نوع
تخصيص، أي: هذا الرجل بعينه قائم.

الرابع والعشرون: أن تكون بعد كم الخبرية،

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ ... فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

والخامس والعشرون: أن يكون فيها خرق للعادة، "شجرة سجدت"، شجرة هذا مبتدأ

وهو نكرة، صح الابتداء بها لماذا؟ لأنها خارقة للعادة، لأننا أخبرنا عنها بالسجود

سجدت، لكن ما المانع؟ بقرة تكلمت - هذا المشهور - بقرة تكلمت، بقرة هذا

مبتدأ، وسوغ الابتداء بها خرق العادة؛ لأنه لا يريد إلا واحدة، صارت معينة، إذا ورد

في مكة بقرة تكلمت، إذا قيل: البقرة تكلمت، أو بقرة تكلمت، ما يعرف إلا تلك،

فصار الفرد معين؛ لخرق العادة، هكذا قيل.

السادس والعشرون: الحقيقة من حيث هي أن يراد بالنكرة الحقيقة من حيث هي، رجل

خير من امرأة، وقمره خير من جرادة.

السابع والعشرون: إذا وقعت بعد إذا الفجائية، خرجت فإذا رجل بالباب، هذه مسوغات وكلها عند التأمل ترجع إلى التعميم والتخصيص، وإنما يطلع الطالب على هذه من أجل أن يتمرن على ما هي أوجه التعميم، وما هي أوجه التخصيص، وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ تُوَخَّرًا.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

* حالات الخبر من حيث التقديم والتأخير

* الحالة الأولى: جواز التقديم والتأخير

* الحالة الثانية: امتناع التقديم

* الحالة الثالثة: وجوب التقديم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّ تُوَخَّرًا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

اعلم أولاً أن الأصل هو تقديم المبتدأ، هذا هو الأصل، يعني الراجح الموافق للشيء
الوضعي والطبعي أن يكون المبتدأ مقدماً على الخبر، الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر،
لماذا؟ لأن المبتدأ محكوم عليه، والخبر محكوم به، وشأن المحكوم عليه التقديم على المحكوم
به، هذا أمر طبعي ووافق الوضعي، فلا بد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره حيث لا
مانع نحو: قائم زيد كما سيأتي.

وكذلك من جهة أخرى أن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، زيد قائم، فحكمت بالقيام
على زيد، وكذلك وصفته من حيث المعنى بكونه قائماً، وحينئذ الموصوف شأنه التقديم
على صفته، الموصوف الأصل أنه يتقدم على صفته، وحينئذ لما كان الخبر في المعنى
وصفاً، والمبتدأ في المعنى موصوفاً قلنا شأن الموصوف أن يتقدم على الصفة.

اعلم أن للخبر في نفسه حالتين: التقدم والتأخر، هذا من حيث هو، لا باعتبار كونه
جائزاً أو واجباً إما متقدماً وإما متأخراً، أنت إذا أردت أن تنطق بالخبر فيما أن تنطق به

متقدماً على المبتدأ، وإما أن تنطق به مؤخراً عن المبتدأ، إما مقدماً وإما مؤخراً لا ثالث لهما -من حيث اللفظ والنطق لا ثالث لهما-، وإنما يأتي الحكم -وهذا أمر معنوي- من حيث عدم التقديم أو عدم التأخير، نقول: هذا شيء لاحق للفظ فهو وصف له. إذاً الخبر في نفسه له حالتان: التقدم والتأخر، والأصل منهما التأخر، الأصل هو التأخر لما ذكرناه سابقاً؛ لأنه محكوم به ولأنه وصف في المعنى، بقطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً، لأنه إذا نطقت به متأخراً حينئذ إما أن يكون على جهة الوجوب وإما أن يكون على جهة الجواز، فإذا نطقت به متأخراً فحينئذ وافق اللفظ -نطقك- ما جاء في لسان العرب، ثم هل هو واجب أو جائز؟ هذا حال ووصف للخبر. إذاً من حيث هو بقطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً، الخبر له حالان إما التأخر وإما التقدم، والتأخر هو الأصل.

ولهما من حيث التفصيل باعتبار الأحكام التي تعتري الخبر ولا يكون منطوقاً به وإنما هو حكم وصف لاحق به ثلاثة أحكام: أولاً: وجوب التأخر وامتناع التقدم، يجب أن يكون متأخراً، الثاني العكس: وهو وجوب التقدم وامتناع التأخر، هذا عكس الأول هذا حكم للخبر.

الثالث: جواز التقدم والتأخر وهذا هو الأصل من الثلاثة؛ إذ الأصل عدم الموجب والمانع، هذا هو الأصل عدم الموجب للتقدم، والمانع من التقدم، حينئذ يستوي فيه الأمران، ويكون الراجح التأخير لأنه موافق للأصل، يستوي فيه الأمران من حيث يجوز تقدمه على المبتدأ، لكن لا يلزم أن يكون هو الراجح بل الراجح هو التأخر مطلقاً سواء وجب أم جاز، لماذا؟ لأنه موافق للأصل. إذاً ثلاثة أحكام للخبر:

وجوب التأخر وامتناع التقدم.

العكس -وهو وجوب التقدم وامتناع التأخر-.

جواز التقدم والتأخر.

هذان مسألتان، يعني التقدم والتأخر ثم كل منهما ثلاثة أقسام.

قال رحمه الله تعالى: والأصل في الأخبار أن تؤخَّر: الأصل، يطلق الأصل ويراد به عدة معاني، الأصل في اللغة ما يبنى عليه غيره، وأما في الاصطلاح فيطلق على معان ومنها الراجح، يقال الأصل في الكلام هو الحقيقة، يعني حمله عند المخاطب أن يحمله على حقيقته دون مجازه، حينئذ نقول: هذا حمل للكلام على أصله، والأصل: أي الراجح،

تقديم المبتدأ وتأخير الخبر.

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ: في الأخبار جمعها لماذا؟ لأن الخبر أقسام، الأخبار جمع خبر، والجمع هنا باعتبار كونه مفرداً وجملة وظرفاً ومجروراً، يأتي هذا ويأتي ذاك، فلما تعددت أنواع الخبر حينئذ جاز أن يجمعها المصنف باعتبار الآحاد، وأما هو في نفسه فهو شيء واحد؛ لأنه هو الجزء المتم الفائدة، وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدَةُ، حينئذ لما كان معناه واحداً، وهذا المعنى موجود في أقسامه حينئذ صح الجمع باعتبار آحاده وأنواعه. وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ: الْأَصْلُ: مبتدأ، تُؤَخَّرَ: هذا فعل مضارع مغير الصيغة، والألف هذه للإطلاق، والضمير المستتر نائب فاعل، أَنْ وما دخلت عليه في تأويل مصدر: وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ تَأْخِيرُهَا، أو التأخر. وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ: لما ذكرناه؛ لأنها وصف في المعنى للمبتدئات فحقها التأخير كالوصف.

وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا: هذا هو النوع الأول الذي ذكره المصنف من أنواع وأحكام الخبر، قلنا ثلاثة أقسام: النوع الأول الذي ذكره المصنف هو جواز التقديم والتأخير، يجوز الوجهان أن يقدم الخبر وأن يؤخر الخبر.

وَجَوَّزُوا: أي العرب، يعني نطقوا بالخالين: خبر مقدم، وخبر مؤخر، دون وجود مقتضى أو مانع، مقتضى للتقديم أو مانع عن التقديم، وحينئذ نطقوا بهذا وذاك. أَوْ: وَجَوَّزُوا: يعني النحاة، حكموا بجواز كل من الأمرين، يجوز في مثل هذه التراكيب أن يحمل الضمير هنا على النحاة أو على العرب، النحاة بمعنى أنهم حكموا وليس لهم أن يضعوا قواعد وأصول، والعرب بمعنى أنهم نطقوا وتلفظوا بالألفاظ التي استنبط منها النحاة الأحكام.

وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ: لأن الخبر وإن كان يشبه الصفة؛ لأننا إذا قلنا الأصل في الخبر أنه محمول على الصفة، فحينئذ الصفة لا تتقدم على الموصوف، قلنا الأصل في الخبر أن يتأخر؛ عللناه بعلة وهي أنه وصف في المعنى، والمبتدأ موصوف، حينئذ صار أصله التأخير، قد يرد علينا إذا جازنا تقديمه قلنا هو في معنى الوصف والوصف لا يتقدم على موصوفه، نقول: الأصل التأخير باعتبار كونه وصفاً في المعنى، وجواز التقديم لكونه لم يشبه الوصف من كل وجه، هو ليس بوصف حقيقة حتى نقول: يمتنع تقديمه، نقول: ذاك تعليل فيما جاء النطق به مؤخراً هذا الأصل فيه، فحينئذ العلة ليست سابقة على الحكم، بل الحكم وجد ثم علل .. الحكم وجد نطق العرب بالخبر متأخراً سواء عرفنا العلة أم لا ننطق كما نطقوا، لكن استنبط النحاة هذه العلة وهي كونه وصفاً.

ثم هذه العلة هي جزء علة وليست علة كاملة؛ لأنه محكوم به، والمبتدأ محكوم عليه وطبعاً أن المحكوم عليه مقدم على المحكوم به، فحينئذ لا ينافي العقل، العقل جاء بما جاء به لسان العرب فلا تنافي بينهما.

إِذَا وَجَّزُوا التَّقْدِيمَ لا يعترض بأننا عللنا تأخير الخبر على الأصل بأنه وصف في المعنى، طيب يرد إيراد أن الوصف لا يتقدم على موصوفه، إذاً الخبر لا يجوز أن يتقدم على المبتدأ، نقول: لا، لماذا؟ لعدم وجود الشبه الكامل بين الخبر والصفة.

وَجَّزُوا التَّقْدِيمَ: لماذا جوزوه نقول: لأن الخبر وإن كان يشبه الصفة إلا أنهم توسعوا فيه؛ لأنه لم يصل إلى درجة الصفة في وجوب التأخير، ذاك شأنه شأن الصفة؛ لأنها لفظاً ومعنى، حينئذ تجري عليها أحكام الصفة، وأما الخبر فالأصل لا.

وَجَّزُوا التَّقْدِيمَ: أي لم يمنعوه، وليس المراد بالجواز استواء الطرفين، لأننا قلنا الأصل أن يكون الخبر متأخراً، فإذا جاز -لو جاز على القول بالجواز- زيد أخوك، أخوك زيد، لكان الأصل: زيد مبتدأ وأخوك خبر، نقول: يجوز تقديم أخوك على المبتدأ، لكن هل معنى ذلك أنه مثل الجملة الأولى -استواء-، زيد أخوك أخوك زيد، استواء؟ لا، نقول: ما كان موافقاً للأصل -الجملة التي فيها الخبر متأخر عن المبتدأ-، ولو جاز التقديم هي أرجح، لماذا؟ لأنه موافقة للأصل، وما وافق الأصل حينئذ يكون مقدماً على غيره.

إِذَا جَوَّزُوا التَّقْدِيمَ يعني: لم يمنعوه، وليس المراد هنا استواء الطرفين؛ بأنه يجوز هذا وذاك، والمرتبة واحدة! لا، نقول: لو جاز تقديم الخبر على المبتدأ إلا أن تأخيره أولى؛ لأنه وافق الأصل، وما جاء عن الأصل فهو مقدم.

إِذَا: وَجَّزُوا التَّقْدِيمَ: أي لم يمنعوه، وليس بالمراد استواء الطرفين لما سبق أن التأخير هو الأصل -الراجح-، وهذا ذكر من الناظم لأول أحوال الخبر الثلاثة: جواز التقديم والتأخير وبدأ بالأول لأنه الأصل من الثلاثة، لكن قيده ليس على إطلاقه، نعم هو النوع الأول لكنه قيده، قال: إِذْ لَا ضَرَرَ: إذ لا مانع، يمنع من جواز الوجهين، بمعنى أنه قد يوجد عارض يعرض على الخبر فيحتم تأخيره، أو يوجب تقديمه، حينئذ يرد السؤال: هذه المرتبة وإن كانت الأصل لا يمكن ضبطها إلا بمعرفة مواضع وجوب تأخير الخبر، ومواضع وجوب تقديم الخبر ما ليس من ذاك ولا ذا، حينئذ نقول: جائز الطرفين -يجوز تقديمه ويجوز تأخيره-.

إِذْ لَا ضَرَرَ: (إذ) هذه يحتمل أنها تعليلية، ورجح الصبان أنها ظرفية وليست تعليلية.

إِذْ لَا ضَرَرَ: ضرر اسم لا النافية للجنس، لَا ضَرَرَ، وخبرها مقدم إِذْ لَا ضَرَرَ في التقديم.

وأما تقدير لَا ضَرَرَ موجود هذا فيه ضعف.

إِذْ لَا ضَرَرًا: أي إن لم يمنع مانع يمنع من تقديمه كما سيأتي.
فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض حينئذ لا بد من ضبطه، وسيدكره الناظم رحمه الله تعالى.

والأصل: أي الراجح.

في الأخبار: جمع خبر، جمعه باعتبار تعدده تأخيره، هذا هو الأصل الموافق لما نطق به العرب، ولما علم بالعقل والعلة الصحيحة.
وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا يمنع من التقديم، إذ لا ضرر حاصل بذلك.

وفهم منه أن الأصل في المبتدئات التقديم، بالعكس إذا كان الأصل هو تأخير الخبر يلزم منه أن يكون المبتدأ في الأصل تقديمه، إذا دل على هذا الحكم بدلالة اللزوم.
والأصل في الأخبار أن تُؤَخَّرًا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ: تقديم الخبر على المبتدئات، وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ لها على المبتدئات يلزم منه أن يكون الأصل في المبتدأ هو التقديم وهو كذلك، ونعلله بعلمتين عكسيتين لما عللناه بالخبر، وهو أنه محكوم عليه وشأن المحكوم عليه التقديم، ولأنه موصوف في المعنى والموصوف من شأنه التقديم، لذلك كان الأصل فيه أن يقدم.

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه؛ إِذْ لَا ضَرَرًا، وهذا سيبينه الناظم بما سيأتي من أبيات، قائم زيد، أصل التركيب زيد قائم .. زيد مبتدأ وقائم خبر.

وهنا يتعين أن يكون زيد مبتدأ؛ لأنه كما سبق إذا وجد نكرة ومعرفة وهذه النكرة غير صالحة لجعلها مبتدأ حينئذ تعين أن يكون المعرفة هي المبتدأ، وأن يكون النكرة هي الخبر.

زيد قائم هذا الأصل (والأصل في الأخبار أن تُؤَخَّرًا) فزيد محكوم عليه، وقائم محكوم به، وشأن المحكوم عليه التقديم، وشأن المحكوم به التأخير.

زيد في المعنى موصوف، وقائم في المعنى صفة، زيد نقول: هذا الأصل فيه التقديم لأنه مبتدأ؛ لأنه محكوم عليه وشأنه التقديم، وكذلك هو في المعنى موصوف وشأن الموصوف أن يتقدم على صفته.

أيهما أرجح: قائم زيد، زيد قائم؟ الثاني؛ لأنه على الأصل.

إذا جواز تقديم الخبر في مثل هذا التركيب لا يلزم منه استواء المثالين، هذا جائز وهذا

جائز، لكن فيما أرجح وأبلغ وهو أن يكون موافقاً للأصل، وأما إذا وجد علة أو وجد معنى بلاغي، حينئذ صار التقديم هو الأفصح، ولو جاز تأخيره، لكن إذا استويا دون معنى زائد على مجرد التقديم والتأخير حينئذ قلنا تأخير الخبر هو الأرجح، ويفسر قوله الأصل بأنه الراجح.

وقائم أبوه زيد، زيد مبتدأ مؤخر، وقائم هذا خبر مقدم، وأبوه فاعل للوصف، إذاً نقول هذا خبر مقدم وذاك مبتدأ مؤخر، زيد قائم أبوه، أبوه قائم زيد .. يجوز الوجهان، أبوه منطلق زيد، زيد أبوه منطلق .. زيد مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثاني، ومنطلق خبر الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، زيد أبوه منطلق، وهذا الخبر من باب الإخبار بالجملة الاسمية والرابط مذكور أبوه، يجوز تقديم الجملة الاسمية على المبتدأ، أن تقول: أبوه منطلق زيد، حينئذ يعود الضمير على متأخر لفظاً لا رتبة، وهذا جائز، يعني لا يقال بأنه إذا قيل: زيد أبوه منطلق عاد الضمير أبوه على متقدم في اللفظ والرتبة، وأما إذا قدمناه حينئذ لم يرجع إلى متقدم في اللفظ نقول: الممنوع ألا يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، إلا في ست مسائل يأتيها في محلها.

فحينئذ نقول: إذا عاد الضمير على متأخر لفظاً لا رتبة هذا مغتفر وهو مسموح به ليس بممنوع، أبوه منطلق زيد، أبوه ضمير عاد على زيد وهو متأخر، والأصل أنه متقدم، نقول: هذا سائغ لغة، وفي الدار زيد، زيد في الدار .. في الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وزيد مبتدأ مؤخر، زيد في الدار: هذا الأصل، زيد كائن في الدار، أو استقر في الدار، في الدار زيد .. زيد مبتدأ وفي الدار خبر مقدم.

هل يجوز وجه آخر؟ نعم. زيد فاعل، في الدار زيد: استقر في الدار زيد، فزيد فاعل بمتعلق الجار، فحينئذ نقول: هذا يجوز فيه وجهان، بل ذكره أظنه ابن هشام أو الكافية أن هذا هو الأفصح عند المحققين، أنه في الدار زيد أن يعرب زيد فاعل، حينئذ في مثل هذا هم يمثلون به بجواز التقديم والتأخير، مع ملاحظة هذا وملاحظة الجار والمجرور بعد المعرفة قد يوهم أنه حال فهو محل بحث.

وعندك عمرو القول فيه كالقول في سابقه، عندك عمرو، عندك هذا منصوب بمتعلق محذوف وجوباً، استقر عندك عمرو، جاء لبس عمرو هذا يحتمل أنه فاعل ويحتمل أنه مبتدأ، فحينئذ جواز التقديم نقول: القول فيه كالقول في سابقه.

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ ... وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

مشنوء من يشنؤك، هذا مثلاً، مشنوء كمبغوض وزناً ومعنى، مشنوء من يشنؤك، تميم أنا، أنا تميمي، أيضاً القول فيه كالقول في سابقه، مشنوء من يشنؤك، مبغوض من يبغضك، ما إعرابها؟

مشنوء خبر مقدم، و (مَنْ) مبتدأ مؤخر، ما نوع (مَنْ) هذه؟
اسم موصول، لا تكون شرطاً أبداً، ولا تكون استفهاماً أبداً، وإنما هي اسم موصول.
مشنوء من .. أي: الذي يشنؤك مشنوء، و تميمي أنا، تميمي هذا خبر مقدم، وأنا مبتدأ مؤخر.

ثم قال رحمه الله تعالى:

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ: هذا تفسير لقوله: إِذْ لَا ضَرَرًا، هذا نفي للضرر الحاصل بالتقديم والتأخير، إذ لا ضرراً حينئذ فامنع، أي تقديم الخبر.
فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفًا وَتُكْرًا عَادِمِي بَيَان
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَا ... أَوْ لَزِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

فَأَمْنَعُهُ: الفاء هذه للتفريع، تفريع على مفهوم إذ لا ضَرَرًا، وهذا شروع منه في الحالة الثانية، قلنا الحالة الأولى: جواز التقديم والتأخير، أشار إليها بشرط بيتٍ بعد أن بين الأصل: والأصلُ في الأخبارِ أَنْ تُؤَخَّرَا، ثم شرع في بيان الأحوال الثلاثة، وقدم الأول لأنه الأصل، وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرًا، ثم الحالة الثانية: وهي وجوب التأخير، وامتناع التقديم.

إذاً هذا شروع في الحالة الثانية من أنواع الخبر، وهو وجوب التزام الأصل، وهو وجوب التأخير، وثني به لأنه موافق للأصل، جاء على الأصل في كونه مؤخراً، وخالف الأصل في كونه واجباً، فهو موافق من جهة ومخالف من جهة أخرى، يعني هذا القسم الثاني وهو وجوب التأخير، نقول: في النطق وافق الأصل؛ لأنه مؤخر، ولكن في الحكم الأمر المعنوي هذا نقول: خالف الأصل، لماذا خالف الأصل؟ لأن الأصل ألا نلتزم تأخيره، فلما التزمنا تأخيره حينئذ خالفنا الأصل، والتزام التأخير هنا هل خالف الأصل في كونه مؤخراً لفظاً؟ لم يخالف، ولذلك ثني به، بخلاف الحالة الثالثة وهي وجوب التقديم، وَتَخَوُّ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ: لِي وَطَرٌ هنا وجب تقديم الخبر، لكون المبتدأ نكرة، لِي وَطَرٌ إذاً خالف الأصل من وجهين: في كونه مقدماً لفظاً، وفي كونه واجب التقديم.

ولذلك ثلث بتلك الحالة، هذه أشبه بالحالة الأولى، وافق الأصل في كونه مؤخراً: يعني منطوقاً به مؤخراً، ثم هذا التأخير الأصل في حكمه أنه جائز، ولكن خالفه فالتزم التأخير، يعني حكمنا بالوجوب.

وهو وجوب التأخير، وثني به لأنه على الأصل من جهة التأخير، ومخالفته له من جهة الوجوب.

قال رحمه الله تعالى:

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْأَنِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ

هذا هو الموضع الأول الذي يجب فيه تأخير الخبر.

فَأَمْنَعُهُ: يعني امنع تقديم الخبر على المبتدأ، فحينئذ يلتزم حالته التي نطق بها العرب.

فَأَمْنَعُهُ: أي امنع تقديم الخبر في مسائل، ذكر منها خمسة.

حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْأَنِ: أي المبتدأ والخبر والناظم يعبر عن المبتدأ بكونه جزء كما في هذا الموضع، وعن الخبر بكونه جزءاً كما في قوله: وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَةُ؛ لأنه جزء من جزأين؛ إذ الكلام مركب من مسند ومسند إليه، كل منهما جزء، وأقل ما يتألف منه الكلام جزآن، أحدهما مبتدأ والآخر الخبر، إذاً حين يستوي الجزآن المبتدأ والخبر عُرْفًا: في التعريف والتنكير، يعني إذا كان كل من الجزأين -المبتدأ والخبر- معرفتين، وكان كل منهما -من المبتدأ والخبر- نكرتين، وكل منهما صالح لأن يجعل مبتدأً حينئذ يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ؛ لإيهام اللبس.

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْأَنِ: أي المبتدأ والخبر.

المراد الاستواء هنا في جنس التعريف والتنكير، ليس من كل جهة، يعني يستوي الجزآن تعريفاً، قد يقال: بأن الأول علم والثاني علم حتى يكونا في مرتبة واحدة، قد يظن الطان هذا، أنه المراد في التعريف في المرتبة، هذا مضاف إلى معرفة وهذا مضاف إلى معرفة، هذا مضاف إلى اسم إشارة والثاني مضاف إلى اسم إشارة! لا ليس هذا المراد، بل المراد كل منهما معرفة بقطع النظر عن تعريف الجزء الأول بم كان وتعريف الجزء الثاني بم كان؛ لأنه قد يكون الجزء الأول أعرف من الثاني أو الثاني أعرف من الأول أو يستويان، الأحوال ثلاثة كلها مرادة في كلام الناظم هنا.

فامنع مطلقاً إذا كان الأول معرفة، سواء كان أعرف من الثاني أو أدنى، فالمبتدأ هو المقدم، ولو كان أدنى مرتبة من الجزء الثاني، والثاني هو الخبر ولو كان أعرف من المبتدأ،

فالناظم لم يلتفت إلى هذا، وإنما نظر إلى ما يعرفه المخاطب كما سيأتي.

إذا المراد هنا بالاستواء حينَ يَسْتَوِي الجزءانِ المبتدأ والخبر.

عُرْفًا وَنُكْرًا: في جنس التعريف والتكثير، وإن كان أحدهما أعرف أو أخص من الآخر،

فيما إذا كان نكرتين؛ لأن أحدهما قد يضاف غلام رجل، والآخر قد يوصف بجار

ومجرور، حينئذ يكون الأول أقرب إلى قلة الشيوخ من الثاني، فهو أخص، إذاً لا يلزم أن

يكون الأخص هو المبتدأ والأعم ولو كان نكرة من جهة التخصيص أن يكون هو الخبر

لا، فالأول النكرة المخصصة يكون مبتدأ، والثاني النكرة المخصصة يكون خبراً، ولو

كان الثاني أكثر تخصيصاً من الأول، لأن ما كان أكثر تخصيصاً يكون أقرب إلى المعرفة

فهو أعلى درجة، وما كان أبعد فهو أنزل درجة مطلقاً لا يلتفت إلى هذا ولا ذاك، وإنما

المقدم الذي يلفظ به أولاً هو الذي يكون مبتدأ، والذي يلفظ به ثانياً هو الذي يكون

خبراً ولو كان الثاني أكثر تخصيصاً من الأول.

أما إذا كان أحدهما نكرة مخصصة، والآخر محضة، محضة يعني لم توصف، وإحدى

النكرتين وصفت، رجل صالح حاضر، رجل هذا نكرة، وحاضر نكرة، هل استويا؟ لا،

ليس عندنا نكرة مخصصة إلا واحدة رجل صالح، هذه نكرة مخصصة، حاضر نقول: هذا

نكرة محضة، في هذا التركيب ليس داخلاً في كلام المصنف؛ لأنه يتعين أن تكون النكرة

المخصصة هي المبتدأ، والنكرة المحضة هي الخبر، هذا متعين لا يجوز فيه الوجهان، وإنما

نقول: هذا الذي هو رجل صالح، هذا مبتدأ قطعاً، وحاضر هذا خبر قطعاً.

وأما إذا كان أحدهما نكرة مخصصة والآخر محضة، فظاهر أن المبتدأ هي النكرة

المخصصة كالمثال الذي ذكرناه، إلا أن هذه الصورة خارجة بقوله: عَادِمِي بَيَانٍ، ليست

بداخلان.

وإن كان الاسمان مستويين فالذي يقدم ويجعل مبتدأ هو ما يعلم المخاطب اتصاف

الذات به، والذي يؤخر ويجعل خبراً هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به، على

الأصل في وضع المبتدأ والخبر، يعني إذا قيل: زيد أخي، على كلام الناظم هنا إذا قلت:

زيد ونطقت به أولاً، وأخي نطقت به ثانياً، حينئذ أي النوعين من المعرفتين نجعله مبتدأً

والآخر خبر؟

على كلام الناظم مطلقاً زيد مبتدأ، وأخي خبر، ونظر بعضهم إلى المعنى، هذا في الظاهر

والله أعلم أنه وقوف ظاهري، لماذا؟ لأن الغرض في المبتدأ أن يكون مخبراً عنه، والخبر أن

يكون مخبراً به، هذا الأصل فيه، وهذا أصل مطرد، والعبرة هنا بالمعاني أيضاً كما أن

العبرة بالألفاظ.

فحينئذ إذا كان الأصل في المبتدأ، أن يكون مخبراً له، فحينئذ إذا كان معلوماً عند

المخاطب أحد اللفظين المعرفتين والثاني فيه نوع جهالة، فالأصل حينئذ أن يكون المعلوم هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر؛ لأن الخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع المبتدأ، وهو محط الفائدة كما يعبر النحاة.

فحينئذ الأولى في مثل هذا التركيب ألا نعين بأن الثاني مطلقاً هو الخبر، وإنما نقول: ننظر إلى المخاطب، فإن كان عنده علم بأحد الذاتين وجهلاً بأحد الأوصاف المتعلقة بالذاتين، حينئذ نجعل المعلوم هو المبتدأ، والمجهول أو الذي فيه نوع جهالة هو الخبر، فقد يكون هذا المتقدم هو المبتدأ وقد يكون هو الخبر.

وهذا من جهة البيان والبلاغة أبلغ مما اختاره الناظم رحمه الله تعالى، فالذي يقدم ويجعل مبتدأً هو ما يعلم المخاطب اتصاف الذات به، والذي يؤخر ويجعل خبراً هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به، فإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك، يعلم أن شخصاً اسمه زيد ويعرفه بعينه، لكن ما يدري أنه أخي، فحينئذ يعلم ماذا ويجعل ماذا؟ يعلم اسم زيد وذاته، ويجهل الحكم وهو كونه أخي، حينئذ زيد أخي أيهما الذي يقدم؟ زيد هو الذي يقدم وأخي هو الذي يؤخر، لو قلت في مثل هذا التركيب أخي زيد أخطأت، لماذا؟ لأن التركيب الثاني إنما يقال لمن علم بأن لي أخاً، وجهل اسمه وعينه، فيقال له: أخي زيد، عكس التركيب الأول، انظر المعنى هنا كيف، تحكم في كون هذا محكوماً عليه وهذا محكوم به، إذا علم اسم الشخص وعينه ي- عرف-، وهذا يقع عند الناس، ترى الشخص وتعرف اسمه إلى آخره، وتجهل أنه أخي، فأقول لك: هذا زيد أخي، حينئذ زيد صار محكوماً عليه، وأخي صار محكوماً به، في مثل هذا التركيب لا يجوز التقديم والتأخير، يجب التزام أن يكون زيد هو المبتدأ وأخي هو الخبر، لو علم بالأخوة يعلم أن له أخاً فقد يكون موجوداً هنا مثلاً، لكن نسي أو جهل اسمه وعينه فيقال: أخي زيد، فحينئذ وجب أن يكون أخي هو المبتدأ، وزيد هو الخبر، هذا أحسن ما يقال فيه.

فإذا عرف المخاطب زيداً بعينه واسمه وجهل اتصافه بأنه أخوك قلت: زيد أخي، وإذا عرف أن لك أخاً وجهل عينه واسمه قلت: أخي زيد.

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ: يعني المبتدأ والخبر.

عُرْفًا وَنُكْرًا: أي: في التعريف والتكثير، هذا مراده بالعرف والنكر، في التعريف والتكثير، فهما اسما مصدرين للتعريف والتكثير منصوبان بنزع الخافض، وهو أولى من جعلهما تمييز -أعربها محيي الدين تمييز- والأولى تجعل منصوبان بنزع الخافض؛ لأن المعنى عليه وإن كان مقصوداً على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محولين من فاعل يستوي، فحينئذ يكون فَاْمَنْعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ في التعريف وفي التكثير، والمراد النكرة هنا ليس مطلق النكرة، وإنما النكرة التي يصلح أن تكون مبتدأ، كل منهما يصلح أن يكون مبتدأً أفضل من زيد أفضل من عمرو، أفضل أفضل نكرتان، الأولى مخصصة والثانية مخصصة، هنا يجب أن يكون الأول مبتدأً والثاني معرفة، ليس كالسابق، لماذا؟ لأن الأولى صالحة لأن تكون مبتدأً وهي مبتدأ، والثانية أفضل من عمرو كذلك صالحة لأن تكون مبتدأً وهي قد أعربناها خبر، لماذا؟ لأنك لو قدمت وأخرت وقعنا في الإبهام واللبس، أفضل من زيد أفضل من عمرو، كل من كان أفضل من زيد فهو أفضل من عمرو، والعكس صحيح لو قدمنا وأخرنا قلنا: أفضل من عمرو أفضل من زيد؟ ليس بصحيح إذاً وقعنا في وهم وليس، حينئذ يجب أن نلتزم الأصل، وهو أن يكون الأول هو المبتدأ والثاني هو النكرة؛ لنلا يقع إلباس وتلبيس.

عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ: هذا تقييد، عَادِمِي يعني: ما كانا معرفتين وما كانا نكرتين، عَادِمِي بَيَانٍ إذا لم توجد قرينة تبين المبتدأ من الخبر، إذا انتفت القرينة وجب أن يكون الأول من المعرفتين هو المبتدأ، وأن يكون الأول من النكرتين الصالحتين لجعلهما مبتدأً أن يكون الأول هو المبتدأ، إن وجدت قرينة مع التقديم والتأخير تنفي اللبس والإيهام، حينئذ جاز التقديم والتأخير بين المعرفتين وبين النكرتين. فَاْمَنْعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ

إذاً الموضع الأول الذي يجب فيه تأخير الخبر -أن يبقى على أصله- أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو يكون كل من المبتدأ والخبر نكرة، لكنها صالحة لجعلها مبتدأً -لا بد من التقييد- وأما إذا كانا أحدهما صالحاً لأن يجعل مبتدأً والثاني يكون محضاً ليس داخلاً في كلام المصنف، رجل صالح حاضر، هذه خرجت بقوله: عَادِمِي بَيَانٍ؛ لأنه ليس فيه لبس يتعين الأول أن يكون مبتدأً والثاني خبر.

وعبر عن هذا التركيب في التوضيح: الأول أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر، بأن يكون معرفتين أو نكرتين متساويتين ولا قرينة، فإن كان قرينة جاز التقديم كما سيأتي أبو يوسف أبو حنيفة.

إذاً لو تقدم الخبر لتوهمنا ابتدائيته، يعني إذا قلنا الأصل أخي زيد على المعنى السابق،
لو أخطأ فقال: زيد أخي، نقول: التركيب ليس بصحيح، أو يصحح على أن يجعل الخبر
المقدم مبتدأ؛ لأن المخاطب سيتوهم أنه المبتدأ المحكوم عليه، إذا قال: أخي زيد، قلنا
يجب التزام الأصل أخي زيد، أخي مبتدأ وزيد خبر، لو قدم قال: زيد أخي على أن
يكون خبراً مقدماً، نقول: لا. هذا يوهم أنه مبتدأ، فإما أن تلتزم بأنه مبتدأ أو ترجع إلى
الأصل أن تقول: أخي زيد، إما أن ترجع عن الحكم فيكون زيد الذي قدمته على أنه
خبر مقدم يكون مبتدأ، وأخي يكون خبراً.

ولذلك عبر ابن هشام في التوضيح عن هذه الجملة التي عبر عنها ابن عقيل بما هو
أوضح: أن يوهم التقديم ابتدائية الخبر، يعني الخبر في الأصل أنه خبر لو قدمناه لتوهم
السامع والمخاطب أنه مبتدأ، ودفعاً للإلباس وجب التزام الأصل وهو تأخير الخبر.
ولا مبین للمبتدأ من الخبر: زيد أخوك، هذا واضح، وأفضل من زيد أفضل من عمرو،
ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قدمته فقلت: أخوك زيد وأفضل من عمرو
أفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه،
فإن وجدت قرينة عَادِمِي بَيَانٍ، فإن وجد البيان حينئذ بالمفهوم صح التقديم والتأخير:
أبو يوسف أبو حنيفة، أبو يوسف هذا تلميذ أبي حنيفة، أبو يوسف هذا مبتدأ وهو
مُشَبَّهٌ، وأبو حنيفة مُشَبَّهٌ به، مبتدأ وخبر، أبو يوسف مبتدأ محكوم عليه، وأبو حنيفة هذا
خبر، كل منهما استويا تعريفاً.

هنا عندنا قرينة وهي أن الأصل أن التلميذ هو الذي يشبه بشيخه، لا الشيخ هو الذي
يشبه بتلميذه، فإذا قال أبو حنيفة أبو يوسف، هل يتوهم متوهم أن أبو حنيفة مبتدأ؟
لا، ليس أبو حنيفة مشبه بأبي يوسف، لا العكس، إذاً وجدت قرينة معنوية، هنا القرينة
ليست لفظية وإنما هي معنوية؛ لأن أبو يوسف هذا مشبه وأبو حنيفة مشبه به، كأنه
قال: أبو يوسف مثل أبي حنيفة، وشأن المشبه التقدم على المشبه به، وهو المبتدأ
والمشبه به هو الخبر، حينئذ لو قدم وأخر فقال: أبو حنيفة أبو يوسف قلنا: عندنا قرينة
عند من يفهم، لكن إذا كان ما يعرف أبا حنيفة ولا أبا يوسف، هذه مشكلة عرف بهما
أولاً، ثم اشرح له المثال.

لو قال: أبو حنيفة أبو يوسف جاز لوجود القرينة المعنوية ولا إشكال فيه.
بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَائِنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا: كل منهما معرفة، بنونا هذا معرف بماذا؟؟؟؟

وبنو أبنائنا؟ ... ؟؟؟

إذا اجتمع معرفتان على قاعدة ابن مالك أن الأول يكون مبتدأ والثاني يكون خبراً،
بُنُونًا بَنُو أَبْنَاءُنَا، أنت على ماذا تحكم-على من- على أبناء الأبناء أو على البنين أيهما
أصل تشبه من بمن؟ أبناء الأبناء بالأبناء أو الأبناء بأبناء الأبناء؟
أبناء الأبناء هؤلاء مشبهون بالأبناء، إذا بُنُونًا هذا خبر مقدم، بَنُو أَبْنَاءُنَا هذا مبتدأ
مؤخر، معلوم من التشبيه؛ لأن القاعدة أن المشبه هو الذي يكون مبتدأ، والمشبه به هو
الخبر، فالمعنى تشبيه أبناء البنين بالبنين ومن يُشَابِهُهُ أَنَّهُ فَمَا ظَلَمَ، هذا هو الأصل.

فحينئذ بُنُونًا هذا خبر مقدم وبَنُو أَبْنَاءُنَا هذا مبتدأ مؤخر، والأصل بَنُو أَبْنَاءُنَا مثل بنينا،
هذا هو الأصل.

فبنونا خبر مقدم وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنينهم،
وليس المراد الحكم على بنينهم بأنهم كبنين أبنائهم.

إذا عَادِمِي بَيَانِ المراد به: أنه إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تدل على المتقدم
والمؤخر فيما إذا استويا تعريفاً وتنكيراً جاز التقديم والتأخير.

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ: كَذَا أي: مثل ذا يمتنع تقديم الخبر إذا مَا الْفِعْلُ، ... مَا
زائدة ... يا طالباً خذ فائدة ... ما بعد إذا زائدة

فتحكم عليه بأنها زائدة، يعني نحذفها مطلقاً أو أنها تفيد؟ تفيد التأكيد ((وَإِذَا مَا غَضِبُوا
هُمْ يَغْفِرُونَ)) [الشورى:37] وارد في القرآن.

كَذَا: أي مثل (ذا) من امتناع تقديم الخبر على المبتدأ يمتنع تقديم الخبر إذا كان الفعل،
الْفِعْلُ هذا اسم كان محذوفة.

كَانَ هو الْخَبَرُ: بمعنى أنه إذا وقع الخبر فعلاً وهنا لم يقل جملة؛ لأنه أراد الفعل المنطوق
به من حيث هو، بمعنى أنه ليس الفعل الرفع لاسم ظاهر أو ضمير بارز، ولذلك أطلق
الفعل وأورد -ومنهم ابن عقيل- على المصنف إيراداً ليس في محله، وهو أنه يرد على
مطلق الفعل كل فعل ولو رفع ضميراً مستتراً أو ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً، ومراد

المصنف بهذا البيت أن الخبر إذا وقع فعلاً رافعاً لضمير مستتر امتنع تقديمه على المبتدأ:

زيد قام، زيد مبتدأ، قام فعل ماضٍ رفع ضميراً مستتراً، هل يجوز أن نقول: قام زيد نقدم

الخبر؟ زيد مبتدأ وقام نقول: فعل ورفع ضميراً مستتراً وهو في محل رفع خبر، هل يجوز

أن نقدم الخبر فنقول: قام زيد؟ لا يجوز؛ لأنك لو قلت: قام زيد، خرجت الجملة من

اسميتها إلى فعليتها، وفرق بين النوعين؛ لأنه لا يجوز أولاً أن يتقدم الفاعل على فعله،

فلا يقال حينئذ زيد فاعل وقام فعل كما هو مذهب الكوفيين، وإنما يتعين أن يكون

الأول مبتدأ، إذا تعين أن يكون الأول مبتدأ حينئذ تعين تأخير الفعل، والمراد بهذا أن الكوفيين يرون أن قول القائل: زيد قام، زيد فيه وجهان: يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فاعل، يحتمل أنه مبتدأ وخبره جملة قام، ويحتمل أنه فاعل للفعل المتأخر؛ لأنهم يرون جواز تقديم الفاعل على الفعل، وهو باطل كما سيأتي في محله.

إذاً على مذهب البصريين وهو الصواب أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله إذا قلنا: زيد قام، امتنع تقديم قام على زيد، لماذا؟ لأنه انتقل من الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية، وهذا يخرج الكلام عن أصله.

كذا يمتنع تقديم الخبر إذا ما الفعل، إذاً: نقول الفعل المراد به هنا الرفع للضمير المستتر؛ لأنه في الأصل إذا عبّر بالفعل عن فعل رافع لضمير مستتر في الغالب أنه لا يعبر عنه بالجملة، وإن كان هو في المعنى جملة، لكن إذا وقع الخبر جملة فعل رافع لاسم ظاهر أو بارز قلنا هذا من باب الإخبار بالجملة الفعلية أو الاسمية، ومراد المصنف هنا بالفعل الصورة المحسوسة كما عبر المكودي وغيره، وليس فاعله محسوساً -الذي ليس فاعله محسوساً- يعني: منطوقاً به وهو الاسم الظاهر والضمير البار.

إذاً الموضوع الثاني أن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً بهذا القيد؛ إذ لو قُدِّمَ لأوهم الفاعلية، لو قُدِّمَ -الفعل- وهو خبر على المبتدأ لأوهم الفاعلية، فخرجت الجملة من كونها اسمية إلى فعلية، وهذا ممنوع نحو: زيد قام، فقام وفاعله المستتر خبر عن زيد، ولا يجوز التقديم فلا يقال قام زيد على أن يكون زيد مبتدأ مؤخراً والفعل خبراً مقدماً بل يكون زيد فاعلاً لقام فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل.

فإن رفع ضميراً بارزاً أو اسماً ظاهراً حينئذ جاز فيه الوجهان التقديم والتأخير، وهو داخل في قوله: وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ. فتقول: قام أبوه زيد، زيد قام أبوه، زيد مبتدأ وقام أبوه فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، قُدِّمَ الجملة الفعلية قام أبوه زيد، حصل لبس؟ لا؛ لأن الفعل هنا اكتفى بمرفوعه لا يرفع فاعلين، فزيد مبتدأ سواء قدمته أو أخرته، زيد أبوه منطلق، أبوه منطلق زيد. جاز التقديم والتأخير، هذا إذا رفع اسماً ظاهراً، وأما إذا رفع ضميراً بارزاً نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

الزيدان قاما: الزيدان هذا مبتدأ مرفوع بالابتداء، ورفع الألف لأنه مثنى، و (قاما) قام فعل ماضي والألف فاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مثنى.

الزيدان قاما، هذا على المشهور أنه جائز مطلقاً، الجمهور على أنه يجوز مطلقاً إذا رفع الفعل وهو خبر ضميراً بارزاً سواء كان مثنى ألف الاثنين أو واو الجماعة جاز مطلقاً، هذا عند الجمهور.

فإذا قدم المثنى قيل: قاما الزيدان، فالزيدان مبتدأ مؤخر، وجملة قاما هذه خبر مقدم، لكن منع بعضهم تقديم هذه الصورة، لماذا؟ لأن الفاعل يحذف للتخلص من التقاء الساكنين، فيقع لبس، فتقول: قام الزيدان، فيظن الظان أن قام هذا فعل والزيدان فاعل، فمنع بعضهم حكاة السيوطي عن والده أنه يمنع هذه الصورة قاما الزيدان؛ لأنك أنت ما تقول: قاما الزيدان، وإن أجيب بهذه قاما هذا فعل وفاعل، والزيدان مبتدأ، هذا الأصل، لكن لما وقع اللبس قام الزيدان حذفت الألف التي هي فاعل، إذاً وقع لبس، فيظن الظان أن قام ليس خبراً مقدماً بل هو فعل، وأن الزيدان ليس مبتدأً مؤخراً بل هو فاعل، فوقعنا في اللبس، فيه أن الألف تحذف لفظاً لالتقاء الساكنين، فاللبس حاصل لفظاً، وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف، ولا لبس في نحو قاما أخواك، لكن هذا يبقى فيه لبس.

وأما قاموا الزيدون هل فيه لبس؟

لا.

لماذا؟

الضمة التي على الميم.

أما قاما، الفتحة هذه موهمة أنها فتحت بناء، وهي فتحت بناء، لكنها موهمة أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر قاما الزيدان، وأما قاموا فإذا حذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، حينئذ بقيت الضمة على أصلها.

إذاً: إذا رفع ضميراً بارزاً حينئذ الجمهور على الجواز مطلقاً سواء رفع ضميراً بارزاً وهو مثنى، قاما الزيدان يجوز تقديم الخبر على مبتدأ أو رفع ضمير الجمع قاموا الزيدون كذلك جائز.

وخصه بعضهم بالجمع، ومنع المثنى لبقاء الإلباس على السامع، وهو في المثنى واقع، ولو عمم فيه جيد، ومنع قوم التقديم مطلقاً حملاً لحالة التنبيه والجمع على الأفراد؛ لأنه الأصل، - لا هذا ضعيف -، يعني ما دام أنه زيد قام هذا ممنوع! إذاً قام قاما قاموا ممنوع، نقول: لا. زيد قام امتنع لماذا؟ لعله، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً، وإلا الأصل جواز تقديم الخبر مطلقاً، إذا وقع في إلباس وإيهام حينئذ نقول: ممنوع، وأما قاما

الزيدان إذا لم يوقع في لبس وما أجاب به الجمهور حينئذ لا بأس، وقاموا كذلك لا بأس، أما قام زيد ونقيس هذا على ذاك نقول: هذا ممتنع.
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَضًا

قوله: كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ، في التركيب ابن مالك أحياناً يقع عنده نوع عسر وركاكة، ولذلك قيل: أصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلاً؛ لأن الخبر هو المحدث عنه، فلا يحسن جعله حديثاً لكنه قلب العبارة لضرورة النظم، وليعود الضمير إلى أقرب مذكور في قوله: أَوْ قُصِدَ، أَوْ هَذَا لِلتَّنْوِيعِ، وهي الحالة الثالثة من أحوال وجوب تأخير الخبر ولا يجوز تقديمه على المبتدأ.
أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْهَضًا: (أَوْ قُصِدَ) أي: وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصراً.

قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ يعني: استعمال الخبر.
مُنْهَضًا، مُنْهَضًا: بالوجهين إلا أن الفتح أولى ومنحصراً ليوافق قوله: كَانَ الْخَبَرُ هَذَا الأصل.

ثم منحصراً فيه، فحينئذ يكون على تقدير فيه، يعني محصوراً فيه، فمنحصراً بصيغة اسم المفعول على الحذف والإيصال، ففيه نائب فاعل، منحصراً فيه، حذف في، ثم استكن الضمير فصار نائب فاعل، لا بصيغة اسم الفاعل إذ التقدير عليه منحصراً مبتدؤه فيه، بحذف المضاف والمتعلق ففيه كثرة حذف مع مخالفته لقوله: الْخَبَرُ، خَبَرًا الراء مفتوحة، مُنْهَضًا الصاد هذه مكسورة، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ يعني استعمال الخبر منحصراً.
بمعنى أنه يقترب بالآ أو بإنما، والخصر إثبات الحكم بالمذكور ونفيه عما عداه.

إِذَا يَمْتَنَعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِذَا اسْتَعْمَلَ مِنْهَضًا ((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) [آل عمران: 144]
هذا أعلى صيغ الحصر، (ما) ما إعرابها؟ نافية، محمد هذا مبتدأ، (إلا رسول) المحصور فيه دائماً يكون بعد (إلا) هذا الأصل، ما اقترن بالآ هو المحصور فيه، فحينئذ صار المبتدأ محصوراً في الخبر، كأنه حصر محمداً صلى الله عليه وسلم في صفة واحدة وهي كونه رسولاً، وهذا يسمى حصراً إضافياً لا حقيقياً يعني لا إشكال فيه؛ إذ له صفات أخرى، لكن المراد هنا باعتبار المخاطب، إِذَا مُحَمَّدٌ هَذَا مَبْتَدَأُ وَرَسُولٌ هَذَا خَبَرٌ، هل يجوز أن يقال: وما رسول إلا محمد، على أن رسول هو المحصور فيه؟ لا يجوز، لماذا؟ لأن الذي يلي إلا هو المحصور فيه، ولو قدمت وأخرت التيسر، ما يدرى ما المحصور وما

المحصور فيه، فحينئذ إذا جاء الخبر تالياً مقروناً بعللة لا يجوز تقديمه، يعني لا يجوز تقديمه وحده، واختلفوا فيما إذا قدم مع إلا، هذه مسألة أخرى، الكلام فيما لو قيل: ما محمد إلا رسول، هل يصح أن يقال: وما رسول إلا محمد، نقول: رسول خبر مقدم، ومحمد مبتدأ مؤخر؟ نقول: لا يجوز؛ لأن رسول هذا محصور فيه وهو تالي لـ (إلا) هذا ممتنع تقديمه، كذلك إذا كان محصوراً بـ: إنما ((إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)) [هود:12] والمحصور بـ: إنما هو الذي يكون ثانياً ليس الذي تالياً لها، المحصور فيه هو الذي يكون آخرًا، ((إِنَّمَا أَنْتَ))، (نَذِيرٌ) هو المحصور فيه، (إنما نذير أنت) أنت هو المحصور فيه، الذي يكون ثانياً متأخراً هو الذي يكون محصوراً فيه.

((إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ)) نقول: نذير، هذا لا يجوز تقديمه على المبتدأ، لماذا؟ لأنه محصور فيه بـ: إنما، وبعضهم يعبر عنه بالحصر معني، لكنها من أدوات الحصر عند جمهور البينيين، وحينئذ نقول: نذير لا يجوز تقديمه على أنت، لماذا؟ لأنه محصور فيه، ومحصور إنما يكون متأخراً، فلو قيل: إنما نذير أنت، حينئذ ظن أن المبتدأ هو المحصور فيه، وهذا يوقع في اللبس.

إِذَا أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا نَحْوُ: ((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)) [آل عمران:144] ((إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ)) [الرعد:7]، إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب بانحصار المبتدئ، فإن قيل: المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بـ: إلا مع إلا، فظاهر كلام المصنف العموم سواء تقدم مع إلا أو لا، قيل في الجواب: هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بـ: إنما، لكن بعضهم أجازوه، أن المحصور إذا كان بـ: إلا جاز تقديمه وتأخيره معها لا دونها، لماذا؟ لأن إلا صارت قرينة على كون ما بعدها محصوراً فيه، فلو تقدم الخبر أو تأخر حينئذ نقول: هذا جائز، لو سمع مثل هذا التركيب نقول: الأصل فيه الجواز.

أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِرًا، استعمال الخبر منحصراً فيه يعني: في المبتدئ.

إذاً الحالة الثالثة التي يمنع فيها تقديم الخبر: أن يكون الخبر محصوراً بـ: إنما أو إن شئت قل: أن يقتزن الخبر بـ: إلا وإنما، إنما زيد قائم، لا يصح أن يقال: إنما قائم زيد إلا على معنى أنه لا يوجد قائم إلا زيد، فرق بين المسألتين، إنما زيد قائم، يعني وصفت زيد بصفة واحدة وهي القيام، زيد ليس له صفة إلا القيام، ولو عكست قلت: إنما قائم زيد يعني لا يوجد قائم من الناس إلا زيد، إنما زيد قائم يعني زيد ليس له صفة إلا القيام، وغير زيد قد يكون قائم، لكن إذا قلت: إنما قائم زيد كأنه لا يوجد في الناس قائم إلا

زيد، المعنى مختلف، حينئذ لا يجوز التقديم إذا كان الخبر محصوراً فيه، فلا يجوز تقديم قائم في قوله: إنما زيد قائم، وما زيد إلا قائم على زيد في المثالين. وقد جاء التقديم مع إلا شذوذاً
فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بَكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ

ولذلك الناظم أطلق، لذلك قلنا: لو سمع -يعني سماعاً- يصح تعليق الحكم به قلنا: هذا جائز لوجود القرينة، هنا قال: وهل إلا عليك المعوّل، هل المعول إلا عليك، هذا الأصل، لكن هل حصل لبس بالتقديم هنا؟ ما حصل، يعني إلا عليك أصل تركيب، وهل المعول إلا عليك؟ يعني لا معول إلا عليك هذا الأصل، فحينئذ لما قدم وهو مقرون بإلا ما حصل لبس بقي على أصله.

ثم قال: أَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَاءً، هذا الموضع الرابع.
أَوْ كَانَ الْخَبَرُ مُسْتَنَدًا لِذِي مُبْتَدئٍ فِيهِ لَامٌ ابْتِدَاءً، يعني إذا اتصلت -دخلت- لام الابتداء على المبتدأ لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأن لام الابتداء لها حق الصدارة، فلا يتقدم عليها الخبر لزيد قائم، زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء دخلت عليه لام الابتداء للتوكيد، وحينئذ قائم خبره لا يصح أن يقال: قائم لزيد، هذا لا يصح، أي وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلية على المبتدأ، نحو: لزيد قائم، فلا يجوز، وإذا جاء التقديم مسموعاً في لسان العرب حكموا عليه بأنه شاذ.
خَالِي لِأَنْتَ وَلَمْ يَجْزِ خَالَهُ ... يَنْبَلِ الْعَلَاءُ وَيَكْرُمُ الْأَخْوَالُ

خَالِي لِأَنْتَ، أصلها لأنت خالي، لأنت دخلت على المبتدئ، وخَالِي هذا خبر مؤخر في الأصل، لكنه قدم عليه شذوذاً.

إذاً قوله: لِذِي الْمُرَادِ بِهِ مُبْتَدَأٌ ذِي هُنَا بِمَعْنَى صَاحِبٍ، وهي صفة لموصوف محذوف أي لمبتدئ صاحب لام ابتداء، فإن تقدم حينئذ نقول: هو من باب خالي لأنت وهو شاذ. أَوْ لَزِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا: هذه الحالة الخامسة وهي: أن يكون المبتدأ له أحقية الصدارة، ولذلك هذان الموضعان موضع واحد في المعنى، إلا أنه لما كان هو بنفسه المبتدأ لأن لام الابتداء ليست اسماً ليست مبتدأ، وإنما هنا الثاني أن يكون المبتدأ هو نفسه، له أحقية الصدارة كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط والتعجب وكم الخبرية .. نقول: هذه كلها لها أحقية الصدارة وهي مبتدئات لا يتقدم عليها أخبارها.

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِمَبْتَدَأٍ لَزِمَ الصَّدْرُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِسَبَبٍ، بِنَفْسِهِ كَاسِمِ الاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ،
وَالْتَعَجُّبِ، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ .. مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، مَا هَذِهِ تَعَجُّبِيَّةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ، أَحْسَنَ
الْجُمْلَةُ هَذِهِ خَبَرٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، دَائِمًا تَكُونُ هَذِهِ لَازِمَةً لِلصَّدْرِ،
مَنْ فِي الدَّارِ؟ مَنْ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ، فِي الدَّارِ هَذَا خَبَرٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: فِي الدَّارِ مَنْ؛ لِأَنَّ
مَنْ هَذَا مَبْتَدَأٌ وَلَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، مَنْ نَقُولُ: اسْمِ شَرْطٍ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
مَبْتَدَأٌ.

أَوْ لَزِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا: قُلْنَا مُرَادَهُ أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِمَبْتَدَأٍ لَزِمَ الصَّدْرُ بِنَفْسِهِ أَوْ
بِسَبَبٍ، بِنَفْسِهِ، قُلْنَا كَاسِمِ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ، وَالتَّعَجُّبِ، وَكَمِ الْخَبَرِيَّةِ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا،
مَنْ فِي الدَّارِ، مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، مَنْ نَقُولُ: اسْمِ شَرْطٍ مَبْنِيٍّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
مَبْتَدَأٌ (يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ) وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرٌ الْمَبْتَدَأُ عَلَى الصَّحِيحِ، فَحِينَئِذٍ
لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ هُنَا عَلَى الْمَبْتَدَأِ، مَا الْعِلَّةُ؟ لِأَنَّ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ بَلْ أَسْمَاءُ الشَّرْطِ
كُلُّهَا لَهَا أَحْقِيَّةُ الصَّدَارَةِ، يَعْنِي لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا شَيْءٌ الْبَتَّةَ.
أَوْ بَعِيرُهُ كَأَنْ يَكُونَ لَفْظٌ مُضَافًا إِلَى مَا لَهُ حَقُّ الصَّدَارَةِ مِثْلُ: غَلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ؟ غَلَامٌ
هَذَا هَلْ لَهُ أَحْقِيَّةُ الصَّدَارَةِ؟ لَيْسَ لَهُ أَحْقِيَّةُ الصَّدَارَةِ، لَكِنْ لَمَّا أُضِيفَ إِلَى مَا لَهُ أَحْقِيَّةُ
الصَّدَارَةِ أَخَذَ حَكْمَهُ.

وَلِذَلِكَ نَقُولُ: مَبْتَدَأٌ لَزِمَ الصَّدْرُ بِنَفْسِهِ كَاسِمِ الاسْتِفْهَامِ خَالِصٌ، وَاسْمِ الشَّرْطِ خَالِصٌ،
لَكِنْ لَوْ أُضِيفَ إِلَيْهِ لَفْظٌ، هَذَا اللَّفْظُ فِي الْأَصْلِ لَيْسَ لَهُ أَحْقِيَّةُ الصَّدَارَةِ، حِينَئِذٍ نَقُولُ:
انْتَقِلْ إِلَيْهِ الْحُكْمُ غَلَامٌ مَنْ فِي الدَّارِ، لَا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: فِي الدَّارِ غَلَامٌ مَنْ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ
غَلَامٌ مِنْ هَذَا مُضَافٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، الْمُضَافُ فِي نَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ أَحْقِيَّةُ الصَّدَارَةِ، لَكِنْ لَمَّا
أُضِيفَ إِلَى مَا لَهُ أَحْقِيَّةُ الصَّدَارَةِ أَخَذَ حَكْمَهُ، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ فِي نَحْوِ ذَلِكَ الْمِثَالِ.
غَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، نَقُولُ: هَذَا مِثْلُهُ، أَوْ مَشَبَّهًا بِمَا لَهُ الصَّدَارَةُ، الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ
دِرْهَمٌ .. الَّذِي هَذَا اسْمُ مَوْصُولٍ، يَأْتِينِي جُمْلَةُ الصَّلَةِ، الَّذِي نَقُولُ: هَذَا اسْمُ مَوْصُولٍ فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ مَبْتَدَأٌ، فَلَهُ دِرْهَمٌ، نَقُولُ: هَذِهِ جُمْلَةٌ، لَكِنْ الْفَاءُ هُنَا التَّحَقُّقُ بِالْخَبَرِ جَوَازًا،
لِمَاذَا؟ قَالُوا: تَشْبِيهًُا لِذِي بِمَا فِيهِ الشَّرْطُ، بِاسْمِ الشَّرْطِ، وَلِذَلِكَ صَارَ فِيهِ نَوْعٌ عَمُومٌ،
فَلَمَّا كَانَ فِيهِ نَوْعٌ عَمُومٌ جَازَ إِدْخَالُ الْفَاءِ عَلَى الْخَبَرِ، الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، - الْمَبْتَدَأُ
هُنَا الَّذِي مِثْلُهُ بِاسْمِ الشَّرْطِ لِلْعَمُومِ، هُوَ عَامٌ وَذَاكَ عَامٌ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِيهِ مَعْنَى
الشَّرْطِيَّةِ الَّذِي يَأْتِينِي لَهُ دِرْهَمٌ، هُنَا فِيهِ تَعْلِيْقٌ، إِذَا فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ، فَشُبَّهَ (الَّذِي) بِ:
مَنْ؛ وَحِينَئِذٍ دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ جَوَازًا-، وَهَذَا دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ جَوَازًا فَلَمْ يَجْزِ
تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الَّذِي لَمَّا فِيهِ مِنْ مِشَابْهَتِهِ لِاسْمِ الشَّرْطِ.

أَوْ لَزِمَ الصَّدْرُ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا: يَعْنِي كَقَوْلِكَ: مَنْ، مِنْ هَذَا اسْمُ مَوْصُولٍ بِمَعْنَى الَّذِي،

ولي نقول: هذا خبر ومُنْجِدًا حال من الضمير في الجار والمجرور، والمنجد هو الناصر، من لي منجداً، لا يجوز أن يقال: لي من، أو لي منجداً من .. لا يجوز هذا ولا ذاك، لماذا؟ لأن من هذه لها أحقية الصدارة.

إذاً هذه خمسة مواضع ذكرها الناظم رحمه الله تعالى في وجوب تأخير الخبر، وهي المشهورة، ويزاد عليها أن يكون المبتدأ هو مذ أو من، مذ ومنذ كما سيأتينا في باب حروف الجر أنها قد تكون مبتدأ لها اعتباران: تكون حرف، وتكون مبتدأ، وإذا كانت مبتدأ اختلف في إعرابها، لكن إذا كانت اسماً تكون حرفاً وتكون اسماً، وإذا كانت اسماً اختلف في إعرابها على الوجه بكونها مبتدأ لا يجوز تقديم خبرها عليها، ما رأيته مذ يومان، مذ مبتدأ ويومان خبر، لا يصح أن يقال: يومان مذ، التركيب هذا خلل.

الثاني: أن يكون المبتدأ ضمير المتكلم أو المخاطب مخبراً عنه بالذي وفروعه، أنا الذي عرفوني، الذي عرفوني لا يصلح أن يتقدم على أنا، أنت الذي تدعي ما لا تحسنه، أنت الذي لا يصلح أن يتقدم الذي على أنت.

ثالثاً: أن يكون الخبر طلباً، قلنا يصح على الصحيح أن تكون جملة الخبر طلبية، زيد اضربه، لكن إذا كانت جملة هل هي مثل: زيد قام أبوه؟ زيد قام أبوه يجوز التقديم والتأخير، قام أبوه زيد، زيد قام أبوه، لكن زيد اضربه لا يصح أن يقال: اضربه زيد، وكذلك زيد هلا ضربته.

رابعاً: أن يكون المبتدأ دعاءً: سلام عليكم، عليكم سلام .. لا يصح، ويل لكم.

خامساً: أن يكون الخبر متعدداً وهو في قوة الخبر الواحد، الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ، الرمان مبتدأ، وحلو حامض هذان خبران تعدد الخبر، وَأَخْبَرُوا بِأَتْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَمَا سَيَأْتِي، إذا الرمان حلو، حُلُوٌّ بضم الحاء وإسكان اللام ولا يجوز كسرهما، كسرهما لحن، حُلُوٌّ نقول: هذا لحن وإنما هو حُلُوٌّ بضم الحاء وإسكان اللام، في هذه الحالة نقول: لا يجوز تقديم الخبر، فلا يقال: حُلُوٌّ، حامض الرمان.

سادساً: أن يقع بين المبتدئ والخبر ضمير الفصل، زيد هو المنطلق، هذا في قوة {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} مثلما سبق؛ لأنه من أنواع الحصر، زيد هو المنطلق، المنطلق هو زيد اختلف المعنى .. فرق بينهما، إذاً: أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ.

سابعاً: أن يكون الخبر مقترناً بالباء الزائدة، ما زيد بقائم على لغة الإهمال، لا يصح أن يقال: ما بقائم زيد.

ثامناً: أن يقتزن الخبر بالفاء الذي يأتي في درهم، ذكرناه؛ لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزء -الشرط- والجزء لا يتقدم على الشرط.

تاسعاً: أن يكون المبتدأ بعد أما، أما زيد فعالم، الفاء هذه لا تلي أما، لا يجوز أن تكون واقعة وتالية لأما، لو قدمت الخبر قلت: أما فعالم زيد، لا يصح هذا، إذاً يجب أن يتأخر الخبر إذا اقتزن بفاء بعد أما، أما زيد فعالم، هنا يجب تأخير الخبر؛ لأن الفاء لا تلي أما البتة.

ثم قال رحمه الله:

وَحَوُّ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ ... مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

هذا شروع منه في الحالة الثالثة للخبر، وهي وجوب التقديم، أخذنا جواز الأمرين -الحالة الأولى-، الثانية: وجوب التأخير، وهذا وافق الأصل من حيث كونه متأخراً في اللفظ مخالفاً له من حيث الوجوب؛ لأن الأصل هو الجواز، هنا خالف من الجهتين، تقدم في اللفظ ثم هو واجب، لا يجوز تأخيره، هذا خرج عن الأصل بالكلية كالمبني، والثاني كالممنوع من الصرف.

وهي وجوب التقديم وثلث به لمخالفته الأصل من كل وجه.

وَحَوُّ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ: وَحَوُّ هذا مبتدأ.

قوله: مُلْتَزِمٌ فِيهِ، يعني يجب، الالتزام، والحتم، وال لزوم، والوجوب .. هذه كلها مترادفة من حيث المعنى، يعني تحمل على الإيجاب.

وَحَوُّ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ: عِنْدِي نقول: هذا ظرف وهو خبر مقدم.

ودِرْهَمٌ: هذا مبتدأ مؤخر، لِي وَطَرٌ: يعني حاجة، لي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم.

وَطَرٌ: هذا مبتدأ مؤخر.

ما حكم تقدم الخبر هنا على المبتدئ؟ نقول: الوجوب، لماذا؟ لأنه المسوغ للابتداء بالنكرة، لا مسوغ للابتداء بالنكرة هنا إلا تقدم الخبر وهو الظرف والجار والمجرور.

وَحَوُّ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ: مثل بمثالين للظرف وللجار والمجرور.

مُلْتَزِمٌ: هذا خبر المبتدئ نَحْوُ.

مُلْتَزِمٌ فِيهِ: فِيهِ في هذا التركيب السابق، مُلْتَزِمٌ تَقَدُّمُ هذا نائب فاعل، تَقَدُّمُ الْخَبَرِ: تَقَدُّمُ مضاف، والخبر مضاف إليه.

إذاً التزم هنا تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأن المبتدأ نكرة، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدم الخبر.

وهذا سبق معنا هناك:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ ... مَا لَمْ تُقَدِّمْ كَعِنْدَ زَيْدٍ مَرَّةً

هل هذا تكرار؟ لا، هنا أفاد الوجوب على ما ذهب سابقاً، هناك أفاد بجواز تقديم أن يبتدأ بالنكرة؛ فالكلام على النكرة، عِنْدَ زَيْدٍ مَرَّةً هذا التركيب صحيح؛ لأنه مفيد، لكن ما نوع التقديم هناك، هل هو جائز أو واجب؟ بهذا البيت أفاد أنه واجب وليس بجائز. إذاً: مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ: لماذا؟ لأنه المسوغ للابتداء بالنكرة، ورفعاً لإيهام كونه نعتاً في مقام الاحتمال؛ لأنه لو تأخر الظرف والجار والمجرور بعد النكرات يحتمل أنهما صفات، هذا الأصل، نحن نقول الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال في الغالب، إذاً رفعاً لإيهام كونه نعتاً في مقام الاحتمال؛ إذ لو قلت: درهم عندي، احتمل أن يكون نعتاً للنكرة؛ لأنه نكرة محضة، واحتمل أن يكون خبراً، يحتمل هذا ويحتمل ذلك.

وحاجة النكرة إلى التخصيص أشد افتقاراً من حاجة المبتدأ إلى الخبر؛ لأنه إذا قيل: عندي درهم، درهم عندي، نقول: درهم هذا إذا جعلناه نكرة هو نكرة، وإذا أعربناه مبتدأ هو مبتدأ.. إذاً النكرة تحتاج إلى مخصص، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، أيهما أشد احتياجاً؟ احتياج النكرة إلى الصفة أشد من احتياج المبتدأ للخبر، حينئذ نقدم إعرابه صفة، فإذا جاء في التركيب هكذا: درهم عندي نعرف عندي متعلق بمحذوف صفة للنكرة، أين الخبر؟ ليس له خبر.

حينئذ دفعاً لهذا الإيهام وجب تقديم الخبر على المبتدئ.

إذاً لو أخرناه لاحتمل أنه إما أن يكون خبراً وإما أن يكون صفة، خبر من جهة كونه مبتدأ، وصفة من جهة كونه نكرة، وافتقار النكرة إلى الصفة أشد من افتقار المبتدأ إلى الخبر.

وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو: ((أَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ))

[الأنعام:2] أَجَلٌ هَذَا مَبْتَدَأٌ، وَمُسَمًّى صِفَتُهُ، عِنْدَهُ هَلْ هَذَا مِثْلٌ: عندي درهم؟

الجواب: لا، لماذا؟ لوجود التخصيص، لما لم يوجد للنكرة مسوغ للابتداء بها إلا الظرف

تقديمه أو الجار والمجرور تعين، لو وجد غيره حينئذ نقول: لا يجب، رجل ظريف عندي، رجل مبتدأ، وظريف صفة، وعندي هذا خبر، هل يجب تقديم الخبر على المبتدأ لكونه نكرة؟ لا، لماذا؟ لوجود مخصص، وهذا المخصص أفاد، فجوز الابتداء بالنكرة. وَخَوُّ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِيَّ وَطَرٌ ... مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

إذاً الحالة الأولى التي يجب فيها تقدم الخبر: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور.

وعبر في التوضيح عن هذه المسألة: أن يوقع تأخير - تأخير الخبر - في لبس ظاهر، ودائماً قاعدة العرب: دفع الإلباس والالتباس، والإيهام والتوهم .. كل ما أدى إلى التوهم واللبس والإلباس فهو ممنوع مطلقاً في باب النحو كله من أوله إلى آخره. أن يوقع تأخير في لبس ظاهر: في الدار رجل، فلو أُخِّرَ لالتبس الخبر بالصفة، ومنه: عندي أنك فاضل، هل يجب التقديم هنا؟ نعم، لأنك لو قلت: أنك فاضل عندي، التبتت أن يأن؛ لأنه في أول الكلام، أنك فاضل، نقول: أنك فاضل أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، فهو في قوة المفرد، حينئذ لو قدمناه لاحتمل أن يكون في قوة الجملة فرق بين المسألتين.

حينئذ يتعين نقول: عندي أنك فاضل، يجب تقديم الخبر على المبتدأ وهو عندي، لماذا؟ لأنك لو أخرته وقلت: أنك فاضل عندي لالتبتت أن يأن، وهذا لبس يجب دفعه، فحينئذ يجب التقديم.

هذا عبر به ابن هشام هكذا، نحو: عندك رجل، في الدار امرأة، فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: رجل عندك، ولا امرأة في الدار، وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك، هذا بإجماع: رجل عندي أو عندك، وامرأة في الدار، هذا ممنوع باتفاق، وَلَا يَجُوزُ الْاِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ.

وذكرنا أنه قال بعضهم: لو أوردت النكرة عند مخاطب يعلم جاز الابتداء بها، رجل في الدار، لو كان بينك وبين شخص معرفة أو سابق علم أو فهم فحينئذ لو قلت: رجل في الدار أجازه البعض، مع أنه لم يكن ثم مسوغ للابتداء بالنكرة، وهذا مرده إلى أن الفائدة التي تشترط في تسويغها للابتداء بالنكرة هذه مختلفة وهي نسبية، تختلف من شخص إلى شخص، بل من زمن إلى زمن.

ولذلك ليس لها ضابط معين يمكن الرجوع إليه، بعضهم ضبطها بما أفاد التعميم والتخصيص، وعند السرد حينئذ نأتي إلى المسائل التي ذكرها ابن عقيل سابقاً. فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران: رجل ظريف عندي، وعندي رجل ظريف.

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * ما علم جاز حذفه
- * مواضع حذف وجوب حذف الخبر
- * تعدد الخبر عن المبتدأ الواحد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س: الأمثلة التي فيها الحصر وهي نكرة هل يصح أن يقال: إن سبب تأخيرها هو كونه نكرة؟

ج: لا، لأن الخبر الأصل فيه أنه نكرة، لا يقال: إنه تأخر من أجل أنه نكرة.
س: يقول: أنا أحفظ مجموعة من المتن العلمية سواء منظومات أو أحاديث عمدة الأحكام أو غيره لكن تعبت في مراجعتها من جهة ومن جهة أخرى، تعبت كذا في حفظ جديد؟

ج: كل المحفوظات إذا كثرت فهذه لا بد مما يسمى بالتخصيص الآن، يعني الكبير يدخل تحته الصغير، ولكن لكون الطلاب ما يُدْرَسُونَ، ما بينهم مدارس فيتعب في تثبيت الصغير، يعني مثلاً البعض يدرس الألفية، وقد يكون من أربع خمس سنين درس الآجرومية إلى الآن ما درّسها ولو مرة واحدة، هذه الآجرومية تكون في خبر كان، تذهب أو يجلس خمس سنين وهو يراجع يراجع أو أنه يتركها وينساها وضيع وقته في الحفظ، لكن الأصل الصحيح الذي يعتمد أنه يدرس الكتاب ثم إذا ضبطه بطريقة جيدة واثق من نفسه حينئذ إذا وجد من يريد أن يدرس يتعلم عليه ما في بأس، الآن لما يأتي طبيب ويأتي حلاق هو يتعلم سنين على الرؤوس وبعدها يصير خبير صاحب خبرة، الخبرة ما تأتي بيوم وليلة، كيف نقول خبرة؟ ولذلك يطلبون وظائف خبرة عشر سنين، هذا غلط، هذا إذا احتاج إليه الإنسان يكون قد كان على وظيفة وترك.

الشاهد: أن إذا درس الملحة مثلاً أو درس الآجرومية أو درس نظم الورقات ما تجلس محفوظات هكذا سنتين أو ثلاث، يضيع علمك هكذا، وإنما تدرسها، ما وجدت لا بد إنك تجلس وتشرحها أو تجد طالب علم جيد يستغل وقته معك وتجلس تتدارس معه، تشرح

بيت وهو يشرح بيت، أما تبقى هكذا في الحزينة وتجلس سنتين أو ثلاث ثم تدرس قطر
الندى ومثله ثم الألفية، ثم تأتي إلى المراقي وتدرسها ما .. هذا كالذي يكس هذا ما
يستفيد، الفائدة قليلة، لكن ما يحرك العلم إلا بالمدارسة بالتدريس، صحيح. يعني أنت
لو تجلس وتعلق الكتاب وإذا جاءت مسألة استشهدت ببيت، استشهدت بآية،
استشهدت بحديث هذه تنطبع يعني كأنها صارت شيء محسوس، أما الطريقة التي
تسرون عليها هي التي ضيعتكم، أولاً: لا تدريس. وثانياً: لا مراجعة. التدريس البعض
يظن أنه نوع تصدر، لا ليس المقصود أن يصرح لك وتفتح دورة وإلى آخره لا، المقصود
أنك تجلس ومع طالب واحد يحتاج، كثير الآن ما يستطيع أن يدرس الألفية، هؤلاء لو
من تصدر له مجلس يدرسهم الأجرومية لاستطاع أنه يستفيد ولو في الإجازة، لكن الله
المستعان! طريقة عشوائية ليست منظمة، ولا مرتبة.

هذه مشكلة العلم الآن، وإلا العلم موجود إن شاء الله، من يدرس موجود والكتب
موجودة والطلاب الحمد لله في كثرة ما شاء الله، لكن الطريقة، لكن لا بد من مدارسة،
يعني أنتم الآن بدأت في الألفية، الأصل أن كل اثنين ثلاثة مع بعض، لو يوم في الأسبوع
يجلسون يراجعون عشرين بيت هذا يحضر وكذا وتسمعون لبعض، ثم فك العبارات هذا
يشرح بيتين مختصر والثاني والثالث وهلم جرا، هذا الأصل فيه. تقرأون ابن عقيل، أنا
أحاول أني أقرأ مع أني ما احتاجه في الشرح ابن عقيل، لكن من أجل أن الاختبار
سيكون فيه بعض الألفاظ وكذا ويطمئن الطالب أنه درس ابن عقيل، أما إذا ما عرجنا
عليه بالكلية يقول: ما قرأنا ابن عقيل. لكن من باب تطيب بعض النفوس نقرأه، نعيد
الذي شرحت أعيدته في القراءة، اجتهدوا.

وأيضاً المدارسة يعني تجعل الطالب عنده همة، إذا استمر وراجع مائة بيت من الألفية
يستمر إن شاء الله، يعني المراجعة تقول: أختي أختي، وإذا شعر أنه ضبط يتحمس
أكثر، ولذلك المتون الصغيرة هذه وسيلة أنه يتقن الكبار، والذي دائماً يأتي من فوق
هذا ما يضبط، يبدأ فتح الباري وشرح مسلم للنووي، وبعضهم الاستذكار والتمهيد
لابن عبد البر، هذا ما ينتهي، هذا ما أظنه ينتهي من الجزء الأول في التمهيد، ثم لو
انتهى ما حصل شيء، لكن لا بد من السلم. أنتم فيكم الخير والبركة إن شاء الله.

س: هل هناك شرح لأي حيان على الألفية؟

الجواب: ما أدري ما أعرف أنه مطبوع، أنا ما أهتم صراحة بجمع الشروحات، أنا ما
أتبع هذه الأشياء لا مخطوط ولا مطبوع، إنما أعطني بالضبط أكثر، يعني آخذ كتاب

وأركز عليه وألخص وأحفظ وأذاكر إلى آخره وأحاول أستوعب ولو كان حاشية، وقد أكتفي به وأبحث مسائل، هذه الطريقة التي أسير عليها، أما لا بد أني أجرد كل الشروح ينتهي العمر يحتاج ألف سنة، خمسين سنة ستين سنة هذه ما تنتهي من كتب النحو، لا بد تقرأ كتاب سيبويه والشروحات وما طبع، وبعضهم يذهب ومخطوطات، أشياء ما أدري أحزن عليهم هؤلاء، لأنها أوقات تذهب، فأنت طالب علم لا بد تعرف ما الذي تريده من علم النحو ومن غيره، لا بد تحدد ما تريد هكذا فقط تريد تدرس نحو وتمشي تطلق رأسك فقط، لا بد تحدد هدف، أريد أن أفهم الكتاب والسنة.

إذاً: إذا حدد أهل العلم طريقة معينة نسلوها، العلل والاستثناءات وما خرج عن المشهور والفصيح إلى آخره كله ما تحتاجه في لسان العرب، كله ما تحتاجه في فهم الكتاب والسنة، أما الذي يريد أن يكفي الأمة يسرح ويكتب ويؤلف وينظم ويريد يتخصص في النحو ما في بأس هذا، لكن نحن ما نريد هذا، نريد أن يكون النحو وسيلة إلى أن نقرأ التفاسير ونقرأ أحاديث الأحكام وأحاديث العقيدة ونستنبط إلى آخره ويكون ديدنا ليل نهار في فهم الكتاب والسنة، هذا يكفيك الأشموني وبعض الكتب التي دائماً نذكرها، أما الذي يتبع كل شرح .. عندهم نفس في جمع الكتب، كأنها شهوة خفية يعني مثل هذا القبيل.

الذي يشرح كتاب يعني يكتب يحتاج صحيح إلى مراجع، أما الذي يريد أن يضبط فن ما يحتاج أبداً، ألفية ابن مالك إذا ضبطت الأشموني وهذا أنفس كتاب وإذا ظهر الشاطبي جيد لكن إلى الآن في الأدراج، فإذا ضبط الأشموني مع التعليقات للصبان وحاشية الخضري وجمع الجوامع أنت أنت، نعم جمع الجوامع هذا إن شاء الله نضع فيه درس، أنا نفسي فيه صراحة، وهو شرح يعني الجمع الأصل للسيوطي وشرحه شرح نفيس، غاية جداً يعني ما ترك مسألة إلا ذكرها، بعضها أقوال ضعيفة وكذا إلى آخره لكن لو قرأناه مرة مرتين وثلاث مع ضبط الألفية الله أكبر، شيء يفتح النفس صراحة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرٌ ... مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُّمُ الْحَبَرِ

هذا شروع منه في وجوب تقدم الخبر على المبتدأ، متى يجب أن يتقدم الخبر على المبتدأ؟ في مواضع كسابقها، في الجملة مجمع عليها متفق عليها، الخلاف فيها يسير، ولذلك السيوطي شرح كلام يسير جداً في همع الهوامع.

الموضع الأول قلنا: إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور ولا يوجد مسوغ الابتداء بالنكرة إلا تقدم الخبر الذي هو الظرف والجار والمجرور، وحينئذ يتعين أن يتقدم الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور على المبتدئ.

الثاني مما يجب فيه تقدم الخبر، أشار إليه بقوله:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبَرُ

هذا من الأبيات المعقدة عند ابن مالك، ولذلك بعضهم أصلحه بقوله:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ ... مِنْ مُبْتَدَأٍ وَمَا لَهُ تَصَدَّرَا

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ

يعني: أن يتصل -من أجل أن تفهم- أن يقرن ويتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر، أن يتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر، قلنا: الأصل في المبتدأ التقديم، والأصل في الخبر التأخر، والأصل في الضمير ألا يعود على متأخر لفظاً ورتبة، هذا الأصل. فإذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر حينئذ عاد الضمير على متأخر لفظاً، لأنه ينطق به متأخراً في اللفظ ورتبة، ما معنى رتبة؟ يعني منزلته في لسان العرب أين يوضع الخبر؟ هو الجزء الثاني، فإذا عاد الضمير على الخبر وهو متأخر لفظاً ورتبة حينئذ قلنا: هذا ممنوع، لو قال: صاحبها في الدار، صاحب هذا مبتدأ وهو مضاف والضمير مضاف إليه. في الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، هنا اتصل الضمير بالمبتدأ، صاحبها في الدار، صاحبها الضمير يعود على الدار، حينئذ عاد على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ممنوع، فحينئذ وجب تقديم الخبر على المبتدأ من أجل أن يعود على متأخر رتبة لا لفظاً، وهذا جائز كما سيأتي. عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ممنوع، وأما عود الضمير على متأخر رتبة لا لفظاً هذا جائز.

إذاً: تصحيح للكلام ولئلا يخالف أصلاً من أصول اللغة حينئذ وجب تقدم الخبر على المبتدأ. هذا مراد الناظم رحمه الله تعالى.

بماذا عبر عن هذا المعنى؟ قال:

كَذَا: أي: مثل ذا السابق، في كونه يلزم فيه تقدم الخبر، يجب تقديم الخبر إذا عَادَ عَلَيْهِ، عَلَيْهِ الضمير يعود على الخبر، لكن هنا فيه إشكال: وهو أن الضمير لا يشترط فيه أن يعود على كل الخبر، وإنما على ملابس أو مشتمل أو جزء في الخبر، ولذلك قيل: في التركيب هنا حذف مضاف، أي: إذا عاد عليه أي على ملابسه، أو على جزئه، أو على بعضه، لأنك إذا قلت: صاحبها في الدار، في الدار صاحبها، صاحبها الضمير يعود على ماذا؟ قلنا: الخبر هو المحذوف على الصحيح متعلق، وإذا قلنا المجموع أو قلنا الجار والجرور نفسه، الضمير هنا يعود على الدار فقط وهي جزء الخبر وبعض الخبر ليس كل الخبر.

إِذَا: إذا عَادَ عَلَيْهِ: أي: على بعضه، لا يشترط فيه أن يعود على كله.

إِذَا عَادَ عَلَيْهِ: على الخبر.

مُضْمَرٌ: يعني ضمير. إذا عاد عليه ضمير.

مِمَّا: من أين؟ من أين رجع إليه الضمير؟

مِمَّا بِهِ: يعني من مبتدأ، الذي بِهِ بذلك الخبر عَنْهُ عن ذلك المبتدأ.

مُبيناً: مفسراً.

يُخْبَرُ: يعني هذا الضمير يكون عائداً على الخبر وهو متلبس ومتصل بالمبتدأ.

عَلَيْهِ، إذا عَادَ عَلَيْهِ: يعني على ملابسه، على بعضه، على جزئه ضمير.

مِمَّا: يعني من مبتدأ، الذي مما: ما هذه اسم موصول بمعنى الذي، يصدق على المبتدأ.

مِمَّا بِهِ: بِهِ، يعني الخبر.

عَنْهُ: يخبر، يخبر عنه.

مُبيناً: هذا بمعنى مفسراً. في الدار صاحبها إذا لو آخر الضمير لعاد على متأخر لفظاً

ورتبة، وهذا ممنوع، ولذلك أصلحه ابن غازي بقوله:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ

لو قالها هكذا أراحنا.

كَذَا أي: مثل ذا.

إِذَا عَادَ عَلَيْهِ: على الخبر.

مُضْمَرٌ من مبتدأ: إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر، ولا نحتاج إلى هذه الكلفة

التي ذكرها ابن مالك رحمه الله تعالى.

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير متصل به يعود على شيء في الخبر، شيء لا

يشترط أن يكون كل الخبر. على شيء في الخبر متصل بالخبر أو جزء منه، نحو: في الدار

صاحبها، صاحبها: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر،

الدار الذي رجع إليه الضمير جزء من الخبر، فلا يجوز تأخير الخبر نحو: صاحبها في الدار، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ممنوع كما سيأتي في باب الفاعل. على التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا، زُبْدًا تَمِييز. مِثْلُهَا هذا مثل صاحبها مبتدأ اتصل به ضمير يعود على الخبر وهو التمر جزء، جزء من الخبر، حينئذ وجب تقديم الخبر على المبتدأ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

((أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)) [محمد:24] مثله؟ مثله إذا جاء في القرآن. ((أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)) [محمد:24] أَقْفَالُ هذا مبتدأ، مبتدأ مؤخر، وهو متصل به ضمير يعود على القلوب، ((أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)) [محمد:24] عَلَى قُلُوبٍ هذا خبر مقدم واجب التقديم، حينئذ نقول: هذا مما يذكر مثلاً لما ذكره المصنف.

وهذا مراد المصنف بقوله: كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ ... البيت، أي: كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضممر مما يخبر بالخبر عنه وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، عاد عليه هكذا قال وافق ابن عصفور، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه وليست بصحيحة؛ لأن الضمير في قولك: في الدار صاحبها إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر، فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف: عَادَ عَلَيْهِ التقدير إذا عاد على ملابسه، ثم حذف المضاف الذي هو ملابس وأقيم المضاف إليه وهو الهاء مقامه، فصار اللفظ: كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ. ومثل قولك: في الدار صاحبها قولهم: على التَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا. أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

حَبِيبُهَا هذا خبر مبتدأ مؤخر، وَمِلْءُ عَيْنٍ هذا خبر مقدم، حَبِيبُهَا اتصل به ضمير يعود على العين، مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا، وَحَبِيبُهَا: مبتدأ مؤخر، وَمِلْءُ عَيْنٍ: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ وهو (ها) عائد على عين، وهو متصل بالخبر، فلو قلت: حبيبها ملء عين، عاد الضمير حينئذ على متأخر لفظاً ورتبة.

إذاً: عرفنا أنه يجب تقديم الخبر إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر.

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

أي: يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وفي المكودي والتقدير: كذا يلزم تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه ضمير من المبتدأ الذي يخبر الخبر عنه.

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ

كَذَا: أي مثل ذا السابق، فهنا يأتي بالكذلكة من باب بيان الحكم لأن الثاني ملحق بالأول، شبيه به في وجوب تقديم الخبر.

إِذَا: كان الخبر.

يَسْتَوْجِبُ: يعني يستحق.

التَّصْدِيرُ: أي في جملته، إذا كان الخبر له حق الصدارة، إذا كان المبتدأ له حق الصدارة وجب ماذا؟ تأخير الخبر، إذا كان الخبر نفسه له حق الصدارة وجب تقديم الخبر، وهذا مجمع عليه في الجملة، مثل ماذا؟ مثل الاستفهام أو المضاف إليه، كقوله:

كَأَيِّنْ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا

مثل هنا.

كَأَيِّنْ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا: علمته بالضم.

كَأَيِّنْ: أي كقولك، الكاف داخلة على محذوف.

أَيِّنْ: نقول: خبر مقدم.

مَنْ عَلِمْتُهُ: من اسم موصول على الذي.

عَلِمْتُهُ نَصِيرًا: عَلِمْتُ فعل وفاعل، والضمير الهاء مفعول أول، وَنَصِيرًا: مفعول ثان، ويحتمل أن علمته بمعنى عرفته، حينئذ يكون الهاء مفعول به، وَنَصِيرًا هذا حال من الهاء من الضمير يحتمل هذا.

إِذَا: إذا كان الخبر له حق الصدارة وجب أن يتقدم، وذلك إذا كان اسم استفهام ونحو

ذلك، أين زيد؟ زيد هذا نقول: مبتدأ مؤخر، وأين: هذا خبر مقدم؛ لأنه له حق

الصدارة في الكلام. ومثله ما قاله الناطم: أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا.

وَحَبَرَ الْمَحْصُورَ قَدِّمَ أَبَدًا ... كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

هذا الموضع الرابع، وهو أن يكون خبر المبتدأ المحصور قَدِّمَ، خبر المبتدأ المحصور قَدِّمَ

أَبَدًا، يعني: قدمه على المبتدأ، يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ محصوراً.

أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس، نحو: ما في الدار إلا زيد، زيد هذا

مقرون بعلة، ابن هشام رحمه الله ما يعبر بالحصص في مثل هذا، ولعل له نكتة، يقول: إذا

اقترن الخبر بـ (إلا) لفظاً أو (إنما) معنى، فإذا اقترن الخبر بـ (إلا) حينئذ وجب تأخير

الخبر، وإذا اقترن المبتدأ بـ (إلا) وجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ما في الدار إلا زيد،

أين المقدم وأين المؤخر؟ المقدم هنا في الدار وهو الخبر، وزيد: مبتدأ مؤخر، أيهما

المحصور فيه؟

المبتدأ، قلنا: الذي يلي (إلا) هو المحصور فيه، سواء كان مبتدأ أو خبراً، أليس كذلك؟
(وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران: 144] قلنا: منحصرة، يعني منحصراً فيه، وحينئذ
رسول هذا منحصر فيه وهو بعد (إلا).

هنا: ما في الدار إلا زيد، زيد هذا محصور فيه، فالذي يلي (إلا) من مبتدأ أو خبر هو
المحصور، المحصور فيه وجب تأخيره من مبتدأ وخبر، والمحصور وجب تقديمه من مبتدأ
وخبر. القاعدة عند النحاة والبيانين: المحصور فيه وهو الذي يلي (إلا) أو يكون الثاني
في (إنما) وجب تأخيره من مبتدأ وخبر ((وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ) [آل عمران: 144]
رَسُولٌ هذا محصور فيه، ما في الدار إلا زيد، زيد محصور فيه، والمحصور فيه وجب تأخيره
من مبتدأ وخبر، والمحصور وجب تقديمه من مبتدأ وخبر.

إِذَا: وَخَبَرَ الْمَحْصُورَ: أي: خبر المبتدأ المحصور فيه بـ (إلا) أو بـ (إنما).
قَدِّمَ أَبَدًا: على المبتدأ.

كَمَا لَنَا: مَا حَرَفَ نَفِي. لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم واجب التقديم، وهو
محصور.

إِلَّا اتَّبَاعُ أَحْمَدَ: اتَّبَاعُ هذا مبتدأ مؤخر، ليس لنا طريق إلا اتباع النبي صلى الله عليه
وسلم.

أَحْمَدَ: الألف هذه للإطلاق.

إِذَا هُنَا المحصور فيه هو المبتدأ، وهو الذي يجب تأخيره، وحينئذ يتعين تقديم الخبر.

وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا

هذا محصور.

إِلَّا اتَّبَاعُ أَحْمَدَ

وإنما عندك زيد، أين المحصور فيه؟ زيد، لأنه هو الذي يكون متأخر في باب (إنما)، في

باب (إنما) الذي يكون متأخر الثاني هو الذي يكون محصوراً فيه، وعند هو المحصور.

إِذَا: المحصور يجب تقديمه سواء كان مبتدأ أو خبراً.

إنما في الدار زيد وما في الدار إلا زيد، ومثل: مَالَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَحْمَدَ.

نريد على هذه المواضع الأربعة: أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ، أن يستعمل الخبر كذلك

متقدماً في مَثَلٍ والأمثال لا تغير ولا تبدل، القاعدة: لأن الأمثال لا تغير. في كل واد بنو

سعد، بنو سعد: هذا مبتدأ مؤخر، في كل واد: هذا خبر مقدم. هل نقول: بنو سعد في

كل واد؟ لا يصح، لماذا؟ لغة من حيث هو جائز، يجوز الوجهان، لكن لما كان مثلاً

والأمثال لا تبدل ولا تغير التزامه، إِذَا: يجب تقديم الخبر لكونه مثلاً.

السادس: أن يكون الخبر هو كم الخبرية، أو مضافاً إليها، نحو: كم درهم مالك؟ كم
خبرية خبر مقدم، وهو مضاف، ودرهم: مضاف إليه. أو درهم مجرور بمن المقدرة، على
خلاف يأتيها في محله.

مالك: هذا مبتدأ مؤخر.

وصاحب كم غلام أنت؟ أنت: هذا مبتدأ مؤخر، وصاحب نقول: هذا واجب التقديم،
لماذا؟ لأنه إذا أضيف إلى كم، مثل: غلام من يقيم أقم معه.

سابعاً: أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثم زيد، بفتح الثاء، وهنا عمرو، عمرو
هذا مبتدأ مؤخر، وهنا: هذا خبر مقدم واجب التقديم، ووجه تقديمه القياس على سائر
الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد ولا تقل: زيد هذا.

ثامناً: أن يكون مسنداً إلى مقرون بفاء، أما في الدار فزيد، هنا لا يجوز تقديم زيد على
في الدار؛ لأن أما لا يليها فاء، لا يليها الفاء، ممتنع، وأما في المسجد فخالد، لا يصح
أن يقال: أما فخالد في المسجد.

تاسعاً: أن تقترب بالخبر لام الابتداء، وإن كان على خلاف الأصل، إذا اقترنت لام
الابتداء بالخبر حينئذ وجب تقديمه. زيد لقائم، لقائم زيد، وجب التقديم لأن لام
الابتداء لها حق الصدارة. لقائم زيد، فلا يجوز: زيد لقائم.
وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

لما انتهى من المسائل الثلاث والأنواع التي تتعلق بالخبر من حيث جواز التقديم ووجوب
التأخير ووجوب التقديم، وهذا التفسير الثاني الذي هو ذكر الحالتين مبين لقوله: إذ لا
ضَرَرًا. إذا لم يكن من الموجبات لتقديم الخبر على المبتدئ أو الموجبات لتأخيره حينئذ
يجوز فيه الوجهان، وهذا ضبطه سهل، مثلما يقال في الحرف: ما لا يقبل علامة الاسم
ولا علامة الفعل.

ثم انتقل إلى مسألة حذف المبتدأ والخبر، كل منهما مسند، يعني: هما ركننا الإسناد، ليس
مسند بمعنى أنه لا يقال بأنه مسند إليه المقصود أن كلاً منهما جزء وركن في الإسناد،
وحينئذ الجيء به لحصول الفائدة، ولا يتركب الكلام إلا لمسند ومسند إليه، وإذا كان
كذلك فالأصل ذكرهما ولا يجوز الحذف، هذا هو الأصل؛ لكن إذا دلت قرينة على
الحذف فالقاعدة العامة أنه يجوز حذفه، إلا ما استثنى ويأتي في محله.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ: يعني من مبتدأ أو خبر أو هما معاً، الأحوال ثلاثة: إما أن يحذف المبتدأ فقط ويذكر الخبر، وإما أن يحذف الخبر ويذكر المبتدأ، أو يحذف معاً، ولكن لا بد من قرينة، إذا حذف أو حذف أحدهما أو هما معاً لا بد من قرينة، يعني شيء يفهم منه المحذوف يدل على المحذوف، ولا يشترط في هذه القرينة أن تكون لفظية، بل قد تكون معنوية، يعني تفهم بالمعنى بشيء خارج عن اللفظ.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ: من مبتدأ أو خبر أو هما معاً بالقرينة.

كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

إذاً: يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر. قيل: الجواز قوله: جائز هنا المراد به غير ممتنع، يعني نفي المنع فحسب، ليس المراد به المنع. جائزٌ: بمعنى أنه غير ممتنع، وإذا فسر الجواز بكونه غير ممتنع دخل فيه الوجوب، لأنه قد يجب حذف الخبر وقد يجب حذف المبتدأ، وقد يجوز كل منهما. هل المراد هنا أن الجواز الذي يصدق على الوجوب أو الجواز المقابل للوجوب؟ فسر بهذا وذاك، وحينئذ لا بأس أن يقال: بأن المراد بالجواز هنا ما يدخل تحته الوجوب، فيقال: جائز أي: غير ممتنع فيصدق بالوجوب.

هناك الملاوي قال: قيل: الجواز هنا أعم من الوجوب.

وقوله: بَعْدَ: يعني فيما سيأتي.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ حَتَّمْ

قال: هذا من ذكر الخاص بعد العام، لأن قوله هنا: وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جائزٌ؛ لأن الواجب حذفه من مبتدأ وخبر لا بد من قرينة تدل عليه، وكذلك ما حذف جوازاً لا وجوباً لا بد من قرينة تدل عليه، وحينئذ نعمم الحكم هنا بالجواز ليصدق على الوجوب، هذا وإن ذكرناه المكودي وغيره لكنه غير ظاهر.

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ

ما: أتى بـ: ما التي تقتضي العموم، فيحتمل أن يكون الحذف هنا في سائر الأبواب، في جميع أبواب النحو حذف ما يعلم جائز، ويحتمل أن (ما) هنا مخصصة بالقرينة، وهو كونه ذكرها في باب المبتدأ والخبر، هذا أو ذاك نقول: الحكم عام، سواء قلنا: مراد الناظم هنا (ما) في هذا الباب، أو قلنا العموم، فالحكم عام، كل ما يعلم يجوز حذفه،

إلا ما سيأتي من الفاعل ونائب الفاعل، استثناءات وإلا الأصل هو الجواز.
إذاً: أتى بـ (ما) التي تقتضي العموم، فيحتمل أن يكون في سائر الأبواب، ويحتمل أن يكون مقصوداً على هذا الباب لأن السياق يدل على ذلك.
كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

كَمَا: هذا مثال لحذف الخبر للعلم به، حُذف الخبر هنا في هذا المثال لكونه معلوماً، متى؟ تقول: زيد من غير ذكر للخبر بعد قول السائل: من عندكما؟ فالقرينة حينئذ من حذف الخبر كونه واقعاً في جواب سؤال، والسؤال دائماً يعتبر قرينة، لكنها قرينة حالية ليست لفظية، لأن زيد لوحده هكذا ليس فيها لفظ يدل على المحذوف وإنما قلت: زيد، الأصل أنه مفرد، وحينئذ من أين أخذنا أن الخبر محذوف؟ لكونه واقعاً في جواب سؤال، هل هذا لفظ أم حال؟ حال ليس بلفظ.

إذاً تقول: زيد من غير ذكر للخبر بعد قول السائل: من عندكما، فزيد مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به أي: زيد عندنا، هذا التقدير، من عندكما؟ زيد، التقدير: زيد عندنا، ولا يصح أن تقول: عندنا زيد؛ لأن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال، ولو قلت هنا شيء يعني زدته حصراً على السؤال ولم يسأل عنه، قلنا: هذا حشو في الكلام.
عندنا زيد، على التقديم والتأخير، ولم نجعل زيداً فاعلاً للاستقرار، وحينئذ نقول: هذا أفاد الحصر. فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، أي: زيد عندنا. وإن شئت صرحت به؛ لأن هذا المراد بالجواز، يجوز فيه الوجهان: أن تحذف، وأن تصرح به.
ولو كان الجواب به نكرة، وقلنا: النكرة وهي مبتدأ يجوز أن تقع في جواب سؤال، أليس كذلك؟ من جاءك؟ رجل. من عندك؟ رجل عندي، قلنا لا يصح أن تقول: عندي رجل، بل هنا من المسوغات بالابتداء بالنكرة كونه واقعاً في جواب سؤال، فرجل عندي، رجل: هذا مبتدأ. أليس كذلك؟ هو نكرة، أين المسوغ؟ ليس له مسوغ لفظي، وإنما كونه واقعاً في جواب سؤال ابتدأنا بالنكرة ولا بأس، وهذا جائز.
ولو كان الجواب به نكرة، نحو: رجل، فقدّر الخبر أيضاً بعده.

قال في شرح التسهيل: لا يجوز أن يكون التقدير: عندي رجل، إلا على ضعف، عندي رجل من أجل أن نبتدئ بالنكرة فيه ضعف، بل الصواب أن يبقى الكلام على أصله، رجل عندي، هذا الأصل. من عندك؟ رجل. هكذا، مثل: من عندك؟ زيد، وهذا مبتدأ حذف خبره.

إذاً: يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر، فالأول الذي هو حذف المبتدأ يكثر في جواب الاستفهام، نحن: ((وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ)) [القارعة:10] * ((نَارٌ حَامِيَةٌ)) [القارعة:11] يعني: هي نار حامية.

وبعد فاء الجواب: ((مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ)) [فصلت:46] أي: فعمله لنفسه. وبعد القول: ((وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ)) [الفرقان:5] أي: هو.

ويقل بعد إذا الفجائية: خرجت فإذا السبع، يعني: حاضر. ولم تقع في القرآن إلا ثابتة، ومنه في غير ذلك: ((سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا)) [النور:1] أي: هذه. إذا ضبطوا بأن هذا الشيء يقع بكثرة خلف كذا فالمراد به تحصيل حاصل، وإلا ليس بضابط بأنه إذا وجد في هذه جاز حذفه وما عداه فلا، لا. إذا عرفت متى يجب ذكر الخبر من جهة التقديم والتأخير حينئذ ما علم جاز حذفه ولا ينضبط بضابط، لذا قل من ضبطه، وإنما هذا استطراد من السيوطي في جمع الجوامع. وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ

هنا قاعدة -حَشِيتُ بِهَا-: إذا كان في الجملة ما يصلح أن يكون مبتدأً غير الاستفهام فلاستفهام خبر، وإذا لم يكن في الجملة ما يصلح أن يكون مبتدأً فلاستفهام مبتدأ. وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفٌ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ: يعني وقل، هذا مثال لحذف المبتدأ للعلم به، هذه سورة أنزلناها للعلم به.

وَفِي جَوَابِ: قول السائل: كيف زيد؟ زيد كيف؟ كيف زيد؟ قُلْ دَنِفٌ: مريض، يعني: زيد مريض، حذف ما إذا؟ حذف المبتدأ وأبقيت الخبر للعلم به، لأنه واقع في جواب سؤال.

إذاً: فِي جَوَابِ: نقول: هذا متعلق بقوله: قل. قُلْ دَنِفٌ: أي مريض، في جواب قول السائل: كيف زيد؟ فدنف يعني مريض: خبر، والمبتدأ محذوف، أي: زيد دنف.

فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ: فزيد المبتدأ.

اسْتُغْنِيَ عَنْهُ: وحذف في اللفظ لفظاً.

إِذْ عُرِفَ: بقرينة السؤال، وهذا الشطر حشو، لماذا؟ لأنه قال: وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، دخل في قوله: مَا يُعْلَمُ، المبتدأ والخبر، ثم مثل فقال:

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفٌ قُلْ مَرِيضٌ، إذاً: زيد حذف لكونه يعلم لما ذكره سابقاً في

القاعدة العامة.

فَقَوْلُهُ: فَرَزْتُ الْمُبْتَدَأَ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ لَفْظًا.

إِذْ عُرِفَ: بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ. قَالَ الْمَكُودِي: فِي الشَّطْرِ كَامِلٌ تَتِمِيمٌ لِلْبَيْتِ وَلَوْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ لَصَحَّ الْمَعْنَى، لَوْ لَمْ يَقُلْ: فَرَزْتُ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ، هَلْ مَدْلُولُ هَذَا الشَّطْرِ يَكُونُ دَاخِلًا فِي مَا سَبَقَ أَوْ نَحْتَاجُ لَا بَدَ عَلَى التَّنْصِيسِ؟ دَاخِلٌ فِي مَا سَبَقَ وَإِلَّا لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ، وَلِذَلِكَ الْأَشْمُونِي مَا اعْتَرَضَ وَلَا الصَّبَّانُ، لَكِنْ .. !
إِذَا: هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي.

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ: هَذَا حَذْفٌ لِلْمُبْتَدَأِ لِلْعِلْمِ بِهِ.

إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحذُوفِ مُبْتَدَأً وَكَوْنِهِ خَبَرًا يَجُوزُ الْوَجْهَانِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ خَبَرًا، يَجُوزُ هَذَا وَيَجُوزُ ذَاكَ. أَيُّهُمَا أَوْلَى؟ هَذِهِ مَا سَيَذْكُرُهَا النَّحَاةُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ.

قِيلَ: الْأَوَّلَى كَوْنُ الْمَحذُوفِ الْمُبْتَدَأَ، أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ الْمُبْتَدَأَ، هَذَا الْأَوَّلَى، لِمَاذَا؟ لِأَنَّ الْخَبَرَ مَحْطُ الْفَائِدَةِ، فَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ: عِنْدَكَ كَلِمَةٌ فِيهَا مَحذُوفٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَلْفُوظُ بِهِ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً خَبَرَهُ مَحذُوفٌ، أَيُّهُمَا أَوْلَى؟ قِيلَ: الْأَوَّلَى كَوْنُ الْمَحذُوفِ الْمُبْتَدَأَ وَالْمَلْفُوظُ بِهِ هُوَ الْخَبَرُ، لِمَاذَا؟ لِأَنَّهُ مَحْطُ الْفَائِدَةِ، وَهَذَا هُوَ أَرْجَحُ، هَذَا الرَّاجِحُ أَنَّهُ إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ النَّوَاعِي أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُبْتَدَأِ إِنَّمَا يَذْكُرُ لَا لِلْجَهْلِ بِهِ، نَنْظُرُ إِلَى الْمَعَانِي وَلَا نَكُونُ ظَاهِرِيَّةً، نَنْظُرُ إِلَى الْمَعَانِي فَقَوْلُ: الْأَصْلُ فِي الْمُبْتَدَأِ إِنَّمَا ذَكَرَ تَوَطُّنَهُ. زَيْدٌ عَالِمٌ، تَصَوَّرَ مَعِيَ: زَيْدٌ عَالِمٌ، أَنَا أَعْرِفُ زَيْدًا وَأَنْتَ تَعْرِفُ زَيْدًا، وَلَكِنْ كَوْنُهُ عَالِمٌ هَذَا الَّذِي أَنَا تَكَلَّمْتُ مِنْ أَجْلِهِ، زَيْدٌ عَالِمٌ، إِذَا: الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَعْلُومًا، وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَجْهُولًا، وَحِينَئِذٍ إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ الْأَوَّلَى أَنْ نَجْعَلَ الْمُبْتَدَأَ هُوَ الَّذِي حُذِفَ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ، وَالْخَبَرُ هُوَ مَحْطُ الْفَائِدَةِ. وَقِيلَ: كَوْنُهُ الْخَبَرُ لِأَنَّ التَّجَوُّزَ فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ أَسْهَلُ، -وَهَذَا ضَعِيفٌ- التَّجَوُّزُ يَعْنِي التَّسَاهُلَ فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ أَسْهَلُ، نَقُولُ: نَنْظُرُ إِلَى الْمَعَانِي.

وَمِثَالُ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ: ((فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)) [يُوسُفُ: 18] صَبْرٌ هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَيَحْتَمِلُ الْعَكْسَ، أَيِ: شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ، صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، هَذَا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، أَوْ شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ لَا بِأَسْ، أَوْ صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ، نَقُولُ: الْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ صَبْرٌ جَمِيلٌ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَيِ: شَأْنِي، أَوْ صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ لَا بِأَسْ، لَوْ قَدَّرَ صَبْرِي لِأَنَّ هَذَا عَامٌ، صَبْرٌ جَمِيلٌ هَذَا خَاصٌ لَا بِأَسْ، السِّيَاطِي قَدَّرَ شَأْنِي مِنْ أَجْلِ أَنْ يَفِرَّ عَنِ التَّكَرَّارِ لَكِنْ

ليس فيه تكرار.

صبري: هذا عام لأنه يحتمل الجميل وغيره، فلما قال: صبر جميل حينئذٍ مثل أن نقول: علمه علم نافع، لأن العلم قد يكون نافعاً وقد لا يكون نافعاً، فإذا أخبرت بجنس اللفظ مع نوع تخصيص بالإضافة أو الوصفية لا بأس، علمه علم نافع، صبري صبر جميل.

وقد يحذف معاً إذا حلا محل المفرد: ((وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ)) [الطلاق:4]، ((وَاللَّائِي يَسْنَنْ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)) [الطلاق:4] ثم قال: ((وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ)) [الطلاق:4] فعدتن ثلاثة أشهر، وحذف المبتدأ والخبر وهو: ((فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)) [الطلاق:4] لدلالة ما قبله عليه، وإنما حذفاً لوقوعهما موقع المفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، - كذا يقول ابن عقيل - وإذا كان كذلك حينئذٍ بماذا يقدر؟ قال: وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ - كذلك - مثل ذلك -، وحينئذٍ حذف المبتدأ والخبر وكانا في قوة المفرد، وهذا هو المسوغ لحذف النوعين، ولكن الأولى كما قال هنا: أن يمثل بنعم الجوابية ولا الجوابية، هل زيد قائم؟ نعم، نعم حصل بها الفائدة الكلامية، ولذلك قال ابن طلحة: أنه يصح الاكتفاء بحرف عن ماذا؟ عن الإسناد، يعني يحصل الكلام بحرف واحد، كلمة واحدة، وهذا ضعيف، لماذا؟ لأن الجملة والكلام مقدر بعد نعم، نعم زيد قائم، هل زيد قائم؟ نعم، نسكت نحن، نعم زيد قائم، زيد قائم هذا حذف للعلم به، لأنه واقع في جواب السؤال، وهذا أولى مما ذكره الشارح هنا.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ ... حَتَّمْ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

هذا شروع في المواضع التي يجب فيها حذف الخبر، سبق أن الحذف إما أن يكون جائزاً وإما أن يكون واجباً، ولذلك أدخله بعضهم فيما ذكره الناظم في قوله: جائز، أي: غير ممتنع، يصدق على الوجوب، ثم ذكر لنا المواضع التي يجب فيها حذف الخبر، وهي كذلك في الجملة مجمع عليها متفق عليها، وترك الناظم رحمه الله تعالى المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ

حَذْفُ: هذا مبتدأ.

وَحَتَّمْ: هذا خبر.

وَبَعْدَ لَوْلَا: ما إعراب بعد؟؟؟؟ متعلق بالمصدر حَتَّمْ بعد لولا.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمًا: يعني: يجب أو من مواضع وجوب حذف الخبر إذا وقع خبراً لمبتدئٍ تلا لَوْلَا.

سبق أن من علامات الاسم وقوعه بعد لولا، من علامات الاسمية أنه يقع بعد لولا، وهنا لَوْلَا لا يتلوها ويلبها إلا المبتدأ، ثم لَوْلَا المقصود بها هنا: لولا الامتناعية، وهي التي يعبر عنها أنها لا امتناع لوجود، يعني: امتنع شيء بوجود شيء آخر، لولا زيد لأكرمته، هذه لولا تسمى لولا الامتناعية، ما الذي امتنع وما الذي وجد؟ امتنع الإكرام الذي هو جواب لولا، لماذا؟ لوجود زيد. إذاً: امتنع الكرم أو الإكرام لوجود زيد، هذه تسمى لولا الامتناعية، أين خبرها؟ لولا زيد، زيد مبتدأ، لأكرمته، اللام هذه واقعة في جواب لولا، أكرمته هذه الجملة لا محل لها من الإعراب لأنها جواب، أين الخبر؟ الخبر محذوف، وحكم حذفه أنه محذوف وجوباً، تقديره: موجود، لولا زيد موجود لأكرمته، لولا وجود زيد لأكرمته.

إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لأنه معلوم بمقتضاها، إذ هي دالة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب: لأكرمته، الذي دلت على امتناعه هو جوابها، فهو الذي امتنع، لماذا؟ والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمته عمرواً، فالمراد وجود زيد منع من إكرام عمرو، حينئذ نقول: الخبر هنا موجود -تقديره موجود- وهذا الوجود نقول: هو متعلق لَوْلَا، يعني من حيث المعنى، لأننا نقول: لولا زيد، يعني: لولا وجود زيد، وهذا كون عام، قيد عام، ليس قيداً خاصاً وليس كوناً خاصاً أو حدثاً خاصاً.

قول ابن مالك:

وَبَعْدَ لَوْلَا

أي: الامتناعية.

غَالِبًا: لماذا قال غالباً؟ احترازاً من لولا في بعض أحوالها، وهي التي لا يكون الوجود فيها وجوداً عاماً، وإنما يكون الحدث والمتعلق حدثاً خاصاً، فهي حينئذ قسمان: بعد لولا في غالب أحوالها يجب حذف الخبر تقديره موجود، وبعد لولا في قلة وهي التي لا يكون كونها كوناً عاماً بل خاصاً، وحينئذ لا بد من التفصيل: إن دل عليه دليل جاز حذفه، وإلا فالأصل أنه يجب ذكره ولا يجوز حذفه.

إذاً: وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا: نقول: لولا الامتناعية، وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود

المبتدأ الوجود المطلق وليس الوجود المقيد. ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)) [البقرة: 251]

أين الجواب؟ ((لَفَسَدَتْ)) [البقرة: 251] إذًا: نفي الفساد هذا ممتنع، لوجود مدافعة الله تعالى. ((وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ)) يعني: لولا أن يدفع الله، هذا من إضافة المصدر إلى فاعله. النَّاسَ: مفعول، أن يدفع الله الناس لفسدت، وحينئذ نقول: انتفى الفساد لمدافعة الله تعالى الناس، هذا وجود مطلق وكون عام أم أنه خاص؟ خاص، لولا دفع الله الناس موجود لفسدت، وحينئذ نقول: هذا كون عام، وهذا الذي أراده هنا. لولا دفع الله الناس موجود، فحذف موجود للعلم به وسد جوابها مسده، فقوله: غالباً أي: في القسم الغالب منها، إذ هي على قسمين: قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتدأ بعدها وهو الغالب، وهذا إذا كان الوجود المراد به الوجود المطلق، يعني: يقدر بموجود فقط، مثل: كائن هناك واستقر.

قلنا: إذا كان الكون عام وجب حذفه، وإذا كان خاصاً مثل: زيد مسافر غداً، مسافر هذا متعلق غداً وجب ذكره، هذه لَوْلَا مثلها، قد يكون الخبر موجود فقط مطلق، وقد يكون كوناً خاصاً أو حدثاً خاصاً فيجب ذكره. هذا مراد الناظم رحمه الله تعالى، وهذا الصحيح بتوجيه كلامه، لأنه يميل إلى هذا الرأي في غير هذا الكتاب.

إذ هي على قسمين: قسم يمتنع فيه جوابها بمجرد وجود المبتدأ بعدها وهو الغالب، وقسم يمتنع لنسبة الخبر إلى المبتدئ وهو قليل، وذلك إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد وهو غير الغالب، فغير الغالب لا يجب حذف الخبر، بل فيه تفصيل: إن دل دليل عليه بعد حذفه جاز -يجوز ذكره ويجوز حذفه- وهو داخل في قوله: وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، وإن لم يدل عليه دليل حينئذ وجب ذكره.

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرِ -منه- حَتْمٌ: لولا زيد لأيتيك، يعني: لولا زيد موجود لأيتيك، هنا يجب الحذف، لأن هذا القسم هو قسم لَوْلَا غالباً، أن يكون الخبر كوناً عاماً لا مقيداً.

والثاني: حذفه جائز إذا دل عليه دليل، بخلاف ما إذا لم يدل، نحو: لولا قومك حديثو عهد. لولا قومك، لولا هذه امتناعية امتنع شيء لوجود شيء، أليس كذلك؟ فيها معنى الامتناع؟ {لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة} إذًا: امتنع هدم الكعبة لكونهم حديثو عهد.

حديثو عهد هل هو كون عام أو حدث عام أم خاص؟ خاص، إذًا هو الخبر، لولا قومك: هذا مبتدأ، أين خبره؟ حديثو عهد، هذا واجب الذكر أم أنه يجب حذفه لقوله: وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً نقول: لا، هذا يجب ذكره، لماذا؟ لأنه خاص، والذي يجب حذف الخبر

إذا كان كوناً أو وجوداً مطلقاً عاماً، ففرق بين المسألتين.

لولا قومك، نقول: لولا هذه امتناعية، وقومك: هذا المبتدأ، خبره: حديثو عهد، هذا الخبر، وهنا واجب الذكر؛ لأنه لو حذف لما دل عليه دليل، وليس هو من مسألتنا التي ذكرها الناظم.

هنا يقول: أن يكون خبراً لمبتدئ بعد لولا، نحو: لولا زيد لأتيتك، التقدير: لولا زيد موجود لأتيتك.

واحترز بقوله: غالباً عما ورد ذكره وفيه شذوذ، -هذا غلط ليس بصحيح- تفسير ابن عقيل لقوله: غالباً بكونه في الغالب في لسان العرب أنه يحذف بعد لولا وقليل شاذ لا يحذف ليس هذا مراد الناظم رحمه الله تعالى، بل المراد أن لولا لها حالان: حال هي غالب، وهو أن يكون خبرها وجوداً مطلقاً عاماً غير مقيد. والحالة الثانية وهو قليل: أن يكون وجودها وجود مقيد، يعني خاص، فحينئذ نقول: وجب حذف الخبر إذا كان الوجود مطلقاً عاماً، وإذا كان خاصاً لا بد من التفصيل، أما كونه يحمله على أنه سمع قليلاً في لسان العرب -التصريح بخبر لولا- نقول: هذا ليس بمراد. واحترز بقوله: غالباً عما ورد ذكره فيه شذوذاً.

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعْدً بِالْمَقَالِيدِ

لَوْلَا أَبُوكَ موجود، هذا لا إشكال فيه. الشاهد في الثانية: لَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ، عُمَرُ: هذا مبتدأ مؤخر، وقبله: هذا خبر صرح به، هذا شاذ يقول، حينئذ نقول: الصواب أن يعرب قبله متعلق بمحذوف حال والخبر محذوف على القاعدة على الأصل، لا إشكال فيه.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب من أن الحذف بعد لولا واجب إلا قليلاً - يعني وليس بشاذ - هو طريقة لبعض النحويين، ومنهم من عمم مطلقاً في النوعين - العامة والخاصة -.

والطريقة الثالثة: أن الخبر إما أن يكون كوناً مطلقاً أو كوناً مقيداً، فإن كان كوناً مطلقاً وجب حذفه، لولا زيد لكان كذا، لولا زيد موجود لكان كذا.

وإن كان كوناً مقيداً فإما أن يدل عليه دليل بذكر مثلاً سابقاً أو لا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، لولا زيد محسن إلي ما أتيت، لولا زيد محسن، محسن: هذا كون خاص مقيد بالإحسان ليس مطلقاً. لو قال: لولا زيد ما أتيت، صار كوناً عاماً التيس، وحينئذ إذا أراد الخاص أو كونه محسن أو مكرم ونحو ذلك وجب ذكره لأنه مقيد.

وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه، نحو أن يقال في السؤال: هل زيد محسن إليك؟ قال: لولا زيد لهلكت، يعني: لولا زيد محسن إلي لهلكت وحذفه للعلم به. هذا الثالث - الطريقة الثالثة - هي ما أرادها الناظم رحمه الله تعالى: وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا، يعني: في غالب أحوالها، وحينئذ نقول: الطريقة الثالثة التي شرحها ابن عقيل هي مراد الناظم رحمه الله تعالى.

وأما الجمهور عندهم أن لولا لا يأتي كونها خاصاً البتة، وإذا جاء نحو ذلك إما أن يُلْحَنَ قائله، وإما أن يؤول؛ فالجمهور - جمهور النحاة - على أن لولا لا يكون خبرها إلا كوناً عاماً.

التفصيل الثالث هذا الذي شرحنا به كلام الناظم لا يجري على كلام الجمهور، لماذا؟ لأن الكون عندهم مطلق عام في خبر لولا مطلقاً بلا تفصيل، فإذا جاء ما ظاهره خاص إما أن يلحن القائل وإما أن يؤول، ولذلك لم يحتجوا بالحديث السابق، لولا قومك حديثو عهد، قالوا: لا، لماذا؟ هذا محتمل أنه من لحن الرواة، فلذلك السيوطي قال: هذا لعله من تصرفات بعض العجم لأنه خالف القاعدة، ليس بصحيح هذا، الكلام فاسد، وحينئذ نقول: نرجع إلى الأصل، ولذلك خطه المعري بقوله: يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلَا الْعِمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالاً

لَوْلَا الْعِمْدُ موجود لما صرح ب: يمسكه وهو خاص، قالوا: هذا لحن، لو لحنوا المعري ما في إشكال، أما الحديث فلا، يبقى على أصله إما أن يؤول، وإما أن يذكر ما؟؟؟ إذاً نقول: القاعدة عامة في هذا الباب: أنه إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية حينئذ حذف الخبر، متى؟ إذا كان كوناً عاماً، وأما إذا كان كوناً خاصاً حينئذ ينظر في الدليل، إن دل عليه دليل جاز حذفه وإلا فلا، على القاعدة المطردة.

إذاً: إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لأنه معلوم بمقتضاها إذ هي دالة على امتناع لوجود فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً فالمراد: وجود زيد منع من إكرام عمرو.

وجاز الحذف لتعين المحذوف، جاز الحذف لماذا؟ لتعين المحذوف، لأنه معلوم من السياق: لولا زيد لأكرمتك، يعني زيد وجوده كونه حاضر هو الذي منع من الإكرام، هذا مُجَوِّزٌ للحذف بماذا وجب؟ بسد جملة الجواب مسده لأكرمت زيداً.

ووجب لسد الجواب وحلوله محله، ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف، هكذا قال السيوطي في جمع الجوامع، ثم أطلق الجمهور جمهور النحاة ماذا؟ وجوب الحذف مطلقاً بعد لولا بدون تفصيل، بدون تفصيل بين: غالباً وغيره.

وقيده ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كونٌ بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلاً عن أن يجب، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، وهذا مثل: لولا الغمد يمسكه لسالا، وحديث: {لولا قومك ...} إلى آخره. فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات، نحو: لولا أنصار زيد حموه لم ينج، وهذا فيه دليل لو حذف، حموه: هذا الخبر، لولا أنصار زيد لم ينج، يفهم من السياق؟ يفهم نعم، لأنه أنصار إذاً حموه، فهو لازم له، حينئذ لو حذفه جاز، جاز حذفه للقرينة وجاز إثباته، ومنه بيت المعري السابق.

والجمهور أطلقوا وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلا كوناً مطلقاً. إذاً قوله:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ ... حَتَّمْ

أن من مواضع وجوب حذف الخبر إذا وقع بعد لولا في غالب أحوالها وهو إذا كان الخبر كوناً عاماً ووجوداً مطلقاً، وفي غير الغالب وهو القسم الثاني من قسمي لولا: أن يكون الخبر كوناً مقيداً، ففيه التفصيل الذي نذكره دائماً: إن دل دليل عليه جاز حذفه، وإلا فلا، والحديث صحيح.

وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

هذا هو الموضع الثاني الذي يجب فيه حذف الخبر.

وَفِي نَصِّ: يعني وفي المبتدأ الواقع نصّ يمين.

ذَا: اسم إشارة إلى الحكم وهو حذف الخبر وجوباً.

اسْتَقَرَّ: يعني ثبت.

وَفِي نَصِّ يَمِينٍ: يعني وفي مبتدأ.

نَصِّ: واقع نص يمين.

ذَا: اسم إشارة يشار إليه هو الحكم وهو وجوب حذف الخبر.

اسْتَقَرَّ: أي ثبت.

الموضع الثاني الذي يجب فيه حذف الخبر: أن يكون المبتدأ نصاً في اليمين، نحو: لعمر ك لأفعلن، والمراد: أن يكون المبتدأ نصاً أو يعبر عنه بأنه صريح في اليمين، هذا المراد به أحد أمرين: - المراد بكون المبتدأ نصاً وصريحاً في القسم: ألا يستعمل في غير القسم أصلاً، لا يستعمل إلا في القسم، أو يكثر استعماله في القسم، إما ألا يستعمل في غير القسم أصلاً فيختص به، وإما أن يغلب استعماله في القسم، هذا يعبر عنه بأنه صريح أو يعبر عنه بأنه نص في اليمين، حتى يصير بحيث لا يستعمل في غير القسم إلا بقرينة.

ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه، ويقابله غير الصريح، غير الصريح ما هو؟ هو ما يكثر استعماله في غير القسم، حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه. عهد الله، عهد الله هذا يستعمل قسماً وغير قسم، لكن الأكثر أنه يستعمل في غير القسم. ((وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ)) [النحل: 91] هنا ما جاء بقسم. وتقول: عهد الله يجب الوفاء به، هذا ليس بقسم. أما إذا أردت القسم حينئذ لا بد من قرينة: عهد الله لأفعلن كذا، ما الذي دلنا على أن عهد هنا يستعمل في القسم؟ قوله: لأفعلن.

إذا صريح أو نص في اليمين وغير الصريح، الأول: هو ألا يستعمل إلا في القسم فحسب، يعني لا يستعمل في غيره، أو يغلب استعماله في القسم. وأما الثاني: فهو أن يغلب استعماله في غير القسم، فإذا استعمل في القسم نحتاج إلى قرينة. لعمر ك لأفعلن، لعمر ك، عمر: هذا مبتدأ. لأفعلن: الجملة جواب القسم، أين الخبر؟ محذوف، لعمر ك قسمي، قسمي هذا هو الخبر، ما الذي دلنا عليه؟ القسم لا بد أنه معلوم، لأن السياق سياق قسم، لعمر ك لأفعلن، لعمر ك نقول: هذه اللام موطئة للقسم وعمر هذا مبتدأ، أين خبره؟ محذوف تقديره: قسمي. قد يقول قائل: هذا خاص، نقول: نعم خاص، ولكن دل عليه القسم: لأفعلن كذا، نقول: هذا مقسم عليه. إذاً: وجب حذفه لكونه معلوماً، وقد سد الجواب مسده بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: علي عهد الله لأفعلن، علي: هذا الخبر، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه.

إذاً: إذا كان المبتدأ نصاً في اليمين وجب حذف الخبر لدلالة المقام عليه، فإن لم يكن نصاً في اليمين لم يجب حذف الخبر، بل مرده إلى القرينة، إن علمت حينئذ جاز وإلا فلا.

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنْتَ مَفْهُومَ مَعٍ ... كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

وَبَعْدَ وَاوٍ: يعني وكذا يجب الحذف حذف الخبر وجوباً إذا وقع المبتدأ بعد واو، هذه الواو قد عينت مفهوم مع، عينت مفهوم مع، والمراد بمفهوم مع هو المصاحبة، يعني: إذا كانت الواو تفيد المصاحبة، وإذا قيل: واو مع بمعنى أنها نص في المعية لا تحتل العطف.

كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ: يعني والذي صنعه إذا جعلنا (ما) اسم موصول، وصنعه إذا جعلناها ما مصدر، يجوز الوجهان. أين الخبر؟ كُلِّ صَانِعٍ، كل: مبتدأ وهو مضاف،

وصَانِعٍ مضاف إليه، والواو نص في المعية وَمَا صَنَعَ على ما ذكرناه، أين الخبر؟ قالوا: محذوف وجوباً، لماذا؟ لأن المبتدأ هنا وهو كل صانع قد وقع بعده واو المعية -واو المصاحبة- فلما وقعت واو المعية بعد واو المصاحبة دل السياق على أن المراد هنا: الجمع بين كل صانع وصنعتة.

كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ: يعني كل صانع وصنعتة، فهما مقترنان، فحينئذ علم من السياق بواو المعية أن الخبر محذوف، لأنه كما سبق إذا جاءت الواو فالأصل ألا يكون الخبر بعد، هذا الأصل، إلا إذا كان ما بعدها مفرداً داخل في حيز ما قبلها.

فكل صانع: هنا انتهينا هذا المبتدأ، أين خبره؟ وَمَا صَنَعَ: لا يمكن أن يكون خبراً، أين هو؟ قالوا: محذوف، لماذا؟ لدلالة الواو عليه كأنها نابت مناب الخبر.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ، انظر! كل صانع، ثم جاءت بعده الواو. أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية احترازاً من الواو التي تكون احتمالاً، كل رجل وضيعته وصنعتة هي نفسها، فكل: مبتدأ، وقوله: ضيعته معطوف على كل، والخبر محذوف، لماذا؟ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوية من السياق يعني، الواو دلت على ذلك، وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام مع، قامت الواو مقام مع، ولو جيء بـ مع نصاً لكان كلاماً تاماً، وهذا مذهب البصريين أنه لا بد من الخبر وتقديره مقترنان. وأما مذهب الكوفيين قالوا: هنا الخبر لم يحذف، وإنما أغنت عنه الواو، يعني الواو هنا سدت مسد الخبر، كما قلنا: قائم الزيدان، الزيدان هذا فاعل سد مسد الخبر، ليس عندنا خبر محذوف، الكلام لا يفتقر إلى خبر، بل الزيدان سد مسد الخبر، هنا الواو سدت مسد الخبر، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير، واختاره ابن خروف. فإن لم تكن الواو صريحة في المعية بأن احتملت العطف نحو: زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والإثبات.

إذاً: الموضع الثالث الذي يجب فيه حذف الخبر: أن يقع بعد واو هي واو المعية ويكون المبتدأ سابقاً على الواو، كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ، أي: كل صانع وصنعتة مقترنان، ومعنى الاقتران هنا: أن صنع إذا كانت رفيعة قالوا: صاحبها كذلك، وإن كانت دنية فصاحبها كذلك. إذاً الصنعة تكون مقرونة أو مقترنة مع صاحبها.

ثم قال:

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ

هذا الموضع الرابع.

وَقَبْلَ حَالٍ: وكذا إذا كان المبتدأ مصدرًا أو مضافاً إلى مصدر وهو قبل حال، لا بد من التقدير.

وَقَبْلَ حَالٍ: يعني وكذا إذا كان المبتدأ مصدرًا أو مضافاً إلى مصدر، فهو مقيد. إذاً ليس كل مبتدأ وإنما يشترط في المبتدأ أن يكون مصدرًا، ثم هذا المصدر سواء كان هو بنفسه أو بسبب، يعني أضيف إلى مصدر؟؟؟

قَبْلَ حَالٍ: إذاً عندنا حال منصوبة وجدت حال، وهذه الحال لا يَكُونُ خَبَرًا، يعني: لا يصلح أن يكون خبرًا، لا يكون بالياء، وفي الملوحي الرواية بالتاء لا تكون، لا تكون باعتبار حال مؤنثة واجب التأنيث، ولا يكون باعتبار اللفظ، لأن الحال يذكر ويؤنث، أليس كذلك؟ لفظ الحال يذكر ويؤنث، فيجوز فيه الوجهان، لكن الرواية يقول الملوحي بأنها بالتاء.

وَقَبْلَ حَالٍ لا يصلح أن يَكُونُ خَبَرًا عَنِ المبتدئ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَ يعني: حذف. مثل للمصدر ومثل للمضاف إلى المصدر.

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا: ضَرْبِي ضرب: هذا مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، مصدر مضاف إلى فاعله، ضَرْبِي أنا يعني، الْعَبْدَ مفعول به للضرب وهو مبتدأ. إذاً: المبتدأ هنا وقع مصدرًا. العبد هذا مفعول به للضرب.

مُسِيئًا: هذا حال، حال من ماذا؟ حال من اسم كان المحذوفة، سيأتي.

هذه الحال قال: لا يَكُونُ خَبَرًا، يعني: لا يصلح أن يخبر بها عن المبتدئ.

كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا، ضَرْبِي مسيء لا يصلح أن يكون خبرًا، لا يصلح أن يخبر بها عن المبتدأ، حينئذ نقول: الخبر محذوف هنا، وحكمه: أنه واجب الحذف، لماذا؟ لاشتماله على الشروط المذكورة: أن يكون المبتدأ مصدرًا، وعمل في اسم، ثم جاءت حال منصوبة على الحالية، ومن شأن هذه الحال أنها لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ، لو صلحت أن تكون خبرًا ما خرجت المسألة عن مسألتنا، كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا، فمسيئًا هذا حال سد مسد الخبر المحذوف وجوبًا، والأصل: كضربي العبد حاصل، إذ كان أو إذا كان، إذا أردت الماضي: إذ كان، إذا أردت المستقبل: إذا كان، وهذا واضح.

إذا كان مسيئًا: فحذف حاصل ثم الظرف الذي هو إذ كان أو إذا كان.

إذاً مُسِيئًا نقول: هذا حال سد مسد الخبر، لما دلت الحال على المحذوف حينئذ اكتفي بهذه الحال بدلالتها على المراد اكتفي بها عن الخبر، فإذا دل الشيء على الخبر حينئذ نستغني عن هذا الخبر ونجعل الموجود كافيًا في الدلالة على ذلك المحذوف.

إذاً الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، هذا ضابط. عبر السيوطي قال - لم يأت بهذا التعبير إنما ذكر المثال - قال: مسألة ضربى زيداً قائماً، هذه قال فيها رحمه الله: وهذه المسألة طويلة الذيل كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل لكثرة الخلاف فيها، وما أقل الحاجة إليها.

ضربى زيداً قائماً، إذاً أن يكون المبتدأ مصدراً، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً، فيحذف الخبر وجوباً لسد الحال مسده وذلك نحو: ضربى العبد مسيئاً على الإعراب السابق. قال هنا: فضربى مبتدأ، والعبد معمول له، ومسيئاً حال سدت مسد الخبر. وصح كون الحال سدت مسد الخبر لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى.

وصح ذلك لأن الحال بمنزلة الظرف في المعنى، فقولك: ضربى زيداً قائماً في معنى: ضربى زيداً وقت قيامه، وأيضاً الظرف ينتصب على معنى في، وكذلك الحال كما سيأتي.

وكذلك كل من الحال والظرف قيد، فلما تشابه الحال والظرف في هذه الأمور، والظرف يسد مسد الخبر أعطي الحال هذا الحكم فسدت الحال مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً والتقدير: ضربى العبد إذا كان مسيئاً، ضربى زيداً إذا كان قائماً، إذا أردت الاستقبال بـ إذا، وإن أردت الماضي فالتقدير: ضربى العبد إذا كان مسيئاً، فمسيئاً حال من الضمير المستتر في كان المفسر بالعبد، وإذا كان أو إذا كان ظرف زمان نائب عن الخبر.

ونبه المصنف بقوله: وَقَبْلَ حَالٍ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمَحْذُوفَ مُقَدَّرٌ قَبْلَ الْحَالِ الَّتِي سَدَتْ مَسَدَ الْخَبَرِ كَمَا تَقْدِمُ تَقْرِيرَهُ. ضربى العبد حاصل إذا كان مسيئاً، ضربى العبد حاصل، إذاً قبل الحال.

واحترز بقوله: لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْحَالِ الَّتِي تَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا، عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ نَحْوَ مَا حَكَى الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِهِ: زَيْدٌ قَائِمًا، حِينَئِذٍ نَجْعَلُ هَذَا قَائِمًا لَا نَقُولُ: خَبَرٌ مَحْذُوفٌ، نَقُولُ: زَيْدٌ ثَبَتَ قَائِمًا، فَهُوَ حَالٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي ثَبَتَ، وَالتَّقْدِيرُ: ثَبَتَ قَائِمًا، وَهَذِهِ الْحَالُ تَصْلَحُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا: زَيْدٌ قَائِمًا، فَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ وَاجِبَ الْحَذْفِ بَلْ جَائِزَ الْحَذْفِ.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه حكم المصدر، لذلك قال ابن مالك هنا:

وَأَتَمَّ ... تَبَيَّنَ الْحَقُّ مَنُوطًا بِالْحَكْمِ

أَتَمَّ: أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ أَتَمَّ.

تَبَيَّنِي: هذا مصدر. إذا أضيف أفعال التفضيل إلى المصدر فأخذ حكمه، مثل: غلام من هناك؟

تَبَيَّنِي الْحَقَّ: الحقُّ هذا مفعول به.

مَنْوُطاً بِالْحِكْمِ: مَنْوُطاً أي معلقاً بِالْحِكْمِ. منوط هذا حال، أتم تبيني الحق حاصل إذ كان منوطاً، إذا كان منوطاً. إذا هذه المسألة يعبر عنها بماذا؟ بمسألة: ضري زيداً قائماً، وهي من مواضع وجوب حذف الخبر.

والجمهور على أن ضري مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً: مفعول به، وقائماً: حال، على المسألة التي ذكرها السيوطي رحمه الله تعالى.

ثم اختلفوا: هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا؟ مسألة في الأصل، هل يحتاج إلى خبر أو لا؟ فيه خلاف.

الجمهور نعم، لا بد من تقدير خبر، ثم اختلفوا: هل يجوز إظهاره؟ فقول: نعم، والجمهور على المنع. ثم اختلفوا في كفيته ومكانه، فقال الجمهور: تقديره: إذ كان قائماً إن أردت الماضي، وإذا كان قائماً إن أردت المستقبل وحذف كان وفاعلها ثم الظرف، وما أضيف إليه كذلك.

إذاً: هذه المواضع نقول: مما يجب فيه حذف الخبر: بَعْدَ لَوْلَا غَالِباً يعني: في غالب حالها، وَبَعْدَ مَبْتَدًى هو نَصٌّ فِي الْيَمِينِ، وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعٍ - أن يكون مبتدأ أولاً ثم يأتي بعده حرف وهو الواو بمعنى المصاحبة-، ثم قَبْلَ حَالٍ على ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى.

زاد ابن عقيل المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ وجوباً، وقد عددها في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: النعت المقطوع إلى الرفع، يعني ثم مواضع يجب فيها حذف المبتدأ على عكس المسألة السابقة، لكن تركها الناظم ولم ينظمها، ولا أدري هل ذكرها في الكافية أو لا.

أولاً: النعت المقطوع إلى الرفع، يعني إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع، المبتدأ قد يخبر عنه بنعت، ثم هذا النعت يقطع، يعني: يفصل عما قبله، وحينئذ يكون خبراً لمبتدأ محذوف وحكم هذا المبتدأ واجب الحذف. مطلقاً؟ لا، إذا كان ملحقاً أو ذم أو ترحم. إذا كان مخبراً عنه بنعت مقطوع ملحق نحو: مررت بزيد الكريم، زيد هذا مجرور بالباء، الكريم هذا الأصل نعت -صفة- يجوز قطعه بمعنى: أنك تفصله عما قبله فترفعه، فإذا رفعته تعين أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، هل يجوز ذكر هذا المبتدأ؟ نقول: في مقام

المدح لا، وهنا مقام المدح: زيد الكريم هذا مدح وثناء، وحينئذ لا يجوز أن يقال: يزيد هو الكريم، وإنما: مررت بزيد الكريم، والكريم: هذا خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف. أو ذم: مررت بزيد الخبيث، هو الخبيث كسابقه، أو تَرْحُم: مررت بزيد المسكين. فالمبتدأ في هذه المثل نقول: محذوف وجوباً، والتقدير: هو الكريم، هو الخبيث، هو المسكين.

وأما إذا كان من باب الإيضاح فلا يجب، كما قال هناك: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، قال محمد بن مالك، هذا الأصل قطعه فقال: هو ابن مالك من باب الإيضاح فقط، وحينئذ لا نعترض على المصنف أنه يجب حذفه، لأنه ليس من المدح ولا الذم ولا الترحم، وإنما من باب الإيضاح، فيجوز ذكره ويجوز حذفه، وإنما التزم فيه النعت المقطوع إلى الرفع - مدح وذم وترحم - التزم فيه الحذف لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمانة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب. وأما غير هذه الثلاث من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو: مررت بزيد الخياط، أي: هو الخياط من باب الإيضاح.

الثاني: أن يكون الخبر مخصوص نِعَمٍ أو بُئس، نحو: نِعَمَ الرجل زيد، نِعَمَ الرجل: فعل وفاعل، وزيد: هذا المخصوص بالمدح، وبئس الرجل عمرو، بئس الرجل: فعل وفاعل، وعمرو هذا هو المخصوص بالذم، فزيد وعمرو نقول: خبران لمبتدأ محذوف وجوباً هو زيد، أي: الممدوح زيد، هو عمرو أي: المذموم عمرو، على أحد الوجوه. الموضوع الثالث: ما حكى الفارسي من كلامهم: في ذمتي لأفعلن، في ذمتي: خبر مبتدأ محذوف واجب الحذف، والتقدير: في ذمتي يمين هذا إذا كان الخبر مشعراً بالقسم ليس صريحاً فيه، الموضوع هذا يعنون له، نقول: إذا كان الخبر مشعراً بالقسم لكنه ليس صريحاً فيه، حينئذ يجب حذف المبتدأ.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل، صبر جميل، صبري صبر جميل، وهذا محل نزاع أيضاً، لذلك مثلنا هناك بما جاز، وهذا محل خلاف. وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شَعْرًا

وَأَخْبَرُوا: العرب، يعني نطقوا بخبرين فأكثر، أو النحاة يعني: حكموا بجواز أن يخبر الشخص بخبرين فأكثر.

وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ: يعني بخبرين.

أَوْ بِأَكْثَرٍ: الألف للإطلاق، يعني بأكثر من اثنين، وهذا المراد به جواز تعدد الخبر.

عَنْ وَاحِدٍ: يعني عن مبتدئٍ واحدٍ يجوز، وجمهور النحاة على هذا، جمهور النحاة على أنه يجوز تعدد الخبر، لأن الخبر وصف، فهو أشبه ما يكون بالنعت، ويجوز تعدد النعوت كما سيأتي، وحينئذ إذا جاز تعدد النعت جاز تعدد الخبر.

إذاً: جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنىً لمبتدئٍ واحدٍ في اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ((وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (15) فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ)) [البروج: 14، 15، 16].

((وَهُوَ)) هذا مبتدأ.

((الْغَفُورُ)) هذا خبر أول.

((الْوَدُودُ)) ثاني.

((ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ)) الْمَجِيدُ بالرفع، الْمَجِيدُ بالخفض صفة للعرش، -قراءة- الْمَجِيدُ بالرفع يكون خبراً رابعاً.
((فَعَالٌ)) خبر خامس.

إذاً: أخبروا بمتعدد عن شيء واحد.

هنا قال: جمهور النحاة على جواز تعدد الخبر كما في النعوت، سواء اقترن بعاطف أم لا، فالأول نحو: زيد فقيه وشاعر وكاتب، والثاني كقوله: ((وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ)) [البروج: 14] إلى آخر ما ذكرناه.

فالخبر إن كان متعدداً لفظاً ومعنىً لمبتدئٍ واحدٍ في اللفظ والمعنى هذا الذي وقع فيه نزاع بين النحاة والجمهور على الجواز وهو الصحيح، ولا ينبغي إنكاره. فإن كان الخبر لفظين لكن مجموعهما يدل على معنى واحد، ولا يكتفى بأحدهما نحو: حلو حامض، "الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَامِضٌ"، الرُّمَّانُ: مبتدأ، وحُلُوٌّ: هذا خبر أول، وحَامِضٌ: خبر ثاني. كيف نعرّبها؟

هذا تعدد الخبر، لكن لا يصح أن يتقدم هذا النوع على مبتدئه كما سيأتي، ولا يجوز أن يفصل بينهما بالواو، هذا حلو حامض لم يكن ذلك من محل الخلاف، وإن كان المبتدأ لفظاً واحداً ولكن معناه متعدد كالمثنى والجمع لم يكن ذلك من محل الخلاف، وإنما الخلاف فيما إذا تعدد الخبر لفظاً ومعنىً، بمعنى: أن كل لفظ يستقل بالإخبار به عن المبتدأ، كقولك: زيد كاتب شاعر فقيه، كل لفظ من هذه يمكن أن تستقل بنفسها، فالثانية ليست قيداً في مفهومها، هذا محل النزاع؛ وأما إذا كانت الثانية داخلية في مفهوم الأول فهذا لا بد منه، لأن اللفظ قد يكون مركباً في اللفظ وفي المعنى كذلك، يعني: التعدد يكون في اللفظ ويكون في المعنى، وقد يكون اللفظ واحداً والمعنى متعدد، وقد

يكون العكس، اللفظ متعددًا والمعنى واحد، وهو ما يعبر عنه بالإفراد والتركيب فيهما. قال محيي الدين: الذي يستفاد من كلام الشارح أن تعدد الخبر على ضربين: تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً، وضابطه: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراد، كآلية القرآنية التي تلاها وكمثال الناظم والبيتين، وحكم هذا النوع عند من أجاز التعدد أنه يجوز فيه العطف وتركه، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدم بما عدا الأول مبتدآت. وَهُوَ الْغُفُورُ الْوُدُودُ (14) ذُو الْعَرْشِ)) من منع يجعل كل خبر من هذا أنه خبر مبتدأ محذوف.

((وَهُوَ الْغُفُورُ)) هذا خبر ل: هُوَ.

((الْوُدُودُ)) خبر لمبتدأ محذوف، هو الودود.

((ذُو الْعَرْشِ)) خبر مبتدأ محذوف، هذا كله تكلف، لماذا؟ لأن هذه الأخبار إذا صلح أن يخبر بها عن مبتدئ واحد فالأصل حينئذ نقول: عدم التقدير وعدم الفصل، وكل جملة إذا فصلت حينئذ صارت جملة من الجمل المستقلة عن الأخرى، وهذا فيه تكلف، بل الصحيح أنه جائز التعدد.

الثاني: التعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه: ألا يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو قولهم: الرمان حلو حامض، ولهذا النوع أحكام، منها: أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره، فحلوا: هذا خبر أول، وحامض: هذا خبر ثاني.

ومنها: أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينهما، ومنها: أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ، فلا بد في المثالين من تقدم المبتدأ عليهما والإتيان بهما بغير عطف.

إذاً الخلاصة نقول: الصحيح أنه يجوز أن يتعدد الخبر لمبتدأ واحد، فإذا قلت: زيد كاتب فقيه شاعر ولم تأت بحرف العطف نقول: الأول خبر أول، والثاني ثاني، والثالث ثالث، وهذا جائز ولا إشكال فيه، وليس مع من منع حجة في ذلك.

وَأَخْبَرُوا بِأَنْبِيَاءٍ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شَعْرًا

هُم: هذا مبتدأ.

وسرأة: هذا خبر أول.

وشعراً: قصره للنظم، شعراء هذا خبر ثاني، فجاز التعدد لأن الخبر حكم ويجوز أن يحكم

على الشيء الواحد بحكمين فأكثر.
والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة ومعنى النواسخ وأنواعها (كان وأخواتها) .
- * عمل (كان) وأخواتها ومعنى كل فعل
- * أنواع تصرفها وعملها بعد التصرف
- * حالات خبرها من حيث التقديم والتأخير.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا.

لما فرغ مما يتعلق بالمبتدأ والخبر شرع فيما يسمى بنواسخ المبتدأ والخبر، (كان) وأخواتها وما عمل عملها، و (ظن) وأخواتها و (إن) وأخواتها .. هذه أبواب كلها متتالية يعنون لها بالنواسخ، يعني: نواسخ المبتدئ والخبر.

نواسخ: جمع ناسخ اسم فاعل مأخوذ من النسخ، وهو في اللغة بمعنى الإزالة، ونسخت الشمس الظل إذا أزالته، واصطلاحاً عندهم: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، (ما) أي: فعل أو حرف يرفع حكم المبتدأ والخبر؛ لأن (إن) وأخواتها هذا يعتبر من الحروف، و (كان) وأخواتها و (كاد) و (ظن) هذا يعتبر من الأفعال.

إذاً: ما يعني عامل يصدق على الفعل والحرف، فيعم حينئذٍ النواسخ من حيث الفعلية والحرفية.

يرفع حكم المبتدأ والخبر، المبتدأ الأصل أنه مرفوع، والخبر كذلك مرفوع.

مبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ كما سبق معنا في قوله:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ ... كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

هذا الرفع الذي يكون في المبتدأ قد يرفع، ينسخ يزال، كذلك الرفع الذي يكون في

الخبر يرفع وينسخ ويزال، ويأتي بحكم جديد.

والعوامل النواسخ من حيث الرفع وما يحدث للمبتدأ من حيث النصب، وما يحدث

للخبر تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

منها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو باب كان وأخواتها وما ألحق بها.

وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو (إن) وأخواتها.

وما ينصب المبتدأ والخبر، وهو باب (ظن) وأخواتها.

هذا من حيث العمل تنقسم النواسخ إلى ثلاثة أقسام:

ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ العكس: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر؛ ما ينصبهما معاً.

وهل يوجد ما يرفع المبتدأ والخبر؟

هذا قيل به، لكن على تأويل وهو في (كان) الشأنية، لكن الأقسام الثلاثة من حيث

القياس المطرد.

وأما من حيث أنفسها ذواتها فهي إما أن تكون فعل وإما أن تكون حرفاً، كان وأخواتها

باتفاق كلها أفعال إلا ليس، ففيه خلاف والصحيح أنها فعل وليست بحرف، خلافاً لمن

زعم حرفيتها، والدليل على أنها فعل أنها تقبل آثاراً فعلية ((لَيْسُوا سَوَاءً)) [آل

عمران: 113]، ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ)) [الغاشية: 22] ليست هند مفلحة، إذاً: قبلت تاء

التأنيث وقبلت تاء الفاعل، ((لَسْتُ عَلَيْهِمْ)) هذه التاء تاء الفاعل، تاء الفاعل علامة

على الفعلية بالتأنيث كما سبق معنا وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّائِي مَزْ وَسَمٌ، إذاً: ميزه بالتاء التي

هي تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة؛ حينئذٍ ثبت أنها فعل، وجماهير النحاة على القول

بفعليتها.

وأما ما عدى ليس في باب كان وأخواتها فهو فعل وهذا محل وفاق.

وأما من حيث العمل فجمهور البصريين على أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ، وهذا

الرفع حادث وليس هو الرفع السابق الذي كان قبل دخول الناسخ، وكذلك تنصب

الخبر، وهذا أيضاً محل وفاق كونه منصوباً، وأن (كان) هي التي نصبته على خلاف في

توجيه النصب، قيل: حال، وقيل: مشبه بالحال، وقيل: خبر كان ..

فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً لشبهه

بالفاعل؛ لأنه أشبه الفاعل، الأصل في الفعل أن يتلوه فاعل، حينئذٍ كان زيد قائماً، كان

نقول: هذا فعل، والأصل في الفعل أنه يطلب فاعله، حينئذٍ لو سمي اسم كان فاعلاً

مجازاً تشبيهاً لكان بضرب على الأصل في الإعمال، حينئذٍ نقول: هذا من باب المجاز،

بل بعضهم سماه: فاعلاً حقيقة.

ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باق على رفعه؛ لأنه مرفوع، مرفوع بماذا؟

بما رفع به قبل دخول كان، فحينئذ: كان زيد قائماً، كان فعل ماضي ناقص، وزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء.

إذاً الرفع هذا ليس نتيجة دخول كان وإنما هو بالعامل الذي قبل دخول كان، وهذا ضعيف جداً، لماذا؟ لأنه يترتب عليه أنه يوجد عامل ينصب ولا يرفع، وهذا لا نظير له، أن يوجد عامل ينصب ولا يرفع؛ لأنهم يقولون: إن قائماً هذا منصوب بكان، فإذا كان منصوباً بكان وزيد مرفوع بالابتداء على الأصل، حينئذٍ وجد عامل ينصب ولا يرفع. ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باق على رفعه، وهذا ضعيف لا يعول عليه.

واستدل البصريون باتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعام. كنت قائماً، التاء هنا اسم كان، اتصلت بكان، وهو ضمير، والقاعدة: أن الضمائر لا تتصل إلا بعاملها، فدل على أن التاء هنا معمول لكان، هذا وجه جيد، والوجه الذي ذكرناه أيضاً له اعتبار، أن (كان) على هذا الاعتبار -قول الكوفيين- أنها نصبت ولم ترفع، وهذا لا نظير له، أن يوجد عامل ينصب ولا يرفع.

إذاً: البصريون استدلوا بكون الضمائر تتصل بكان أن (كان) قد أحدثت الرفع، وهذا الرفع متجدد ليس هو الرفع الذي كان قبل دخول كان؛ لأنه قد يقال: زيد قائم، دخلت كان زيد كما هو زيد، في اللفظ كما هو؛ حينئذٍ نقول: لا، هو في اللفظ متحد لكن في الحقيقة ثم فرق فكان زيد (زيد) هذه الضمة أحدثها كان وهو عامل لفظي، وزيد قائم (زيد) هذه الضمة وإن أشبهت ضمة كان زيد إلا أنها محدثة بعامل هو معنوي وهو ضعيف، وفرق بين النوعين.

إذاً: اتصال الضمائر بكان دلت على أن اسم كان معمول لكان.

ويُنصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها، يعني: قائماً هذا منصوب باتفاق البصريين والكوفيين على أنه منصوب، لكن اختلفوا في وجه النصب، فقال الفراء: تشبيهاً بالحال، وقال الكوفيون: حال، والصحيح أنه خبر لكان، ف (كان) أحدثت الرفع وأحدثت النصب؛ لأن الأصل أن كان وأخواتها دخلت على ما هو مبتدأ وخبر، وحينئذٍ نقول: كان زيد قائماً (زيد) هذا مبتدأ في الأصل، فهو عمدة، و (قائماً) هذا كان خبراً في الأصل قبل دخول (كان) فهو عمدة، والحال حينئذٍ يكون ماذا؟ يكون فضلة فلا يكون الأصل قبل دخول كان فضلة بعد دخولها، هذا ممنوع.

إذاً اتفقوا على أن قائماً منصوب، لكن اختلفوا في وجه النصب، فقال الكوفيون المشهور عندهم: -أنه منصوب على الحال فعملت فيه (كان)، لكن لا كونه خبراً لها وإنما هو حال.

وذهب الفراء إلى أنه مشبه بالحال، والبصريون على أنه خبر لكان وهذا أصح، أصح من حيث المعنى وأصح من حيث القياس.
وينصب الخبر باتفاق الفريقين، ويسمى خبرها، ومفعولاً به مجازاً لشبهه به.

والقياس في هذه الأفعال الأصل فيها أنها لا تعمل، لماذا؟ لأنها قاصرة، الأصل في الفعل أنه يطلب فاعلاً ويطلب مفعولاً، هذا الأصل فيه، وأما أنه يختص بالدخول على جملة اسمية ويكون مقيداً بأحكامها، حينئذٍ هذا قصور في الفعل، وإلا الأصل علو الفعل من حيث العمل على الاسم، الأصل في العمل للأفعال، ولما كان هذا الفعل - (كان) وأخواتها - من حيث المعنى مختلف فيه: هل هو دال على حدث أم لا؟ وهل يتعلق به الظرف أو الجار والجور؟ وهل أحكام الخبر من حيث التقدم والتأخير باقية على أصلها بعد دخول كان؟ ضعف، لم يكن له قوة مثل ما كانت الجملة الاسمية قبل دخول (كان) فلها أحكامها من حيث التقديم والتأخير المبتدأ والخبر على ما ذكرناه، هذه باقية نفس الأحكام .. باقية كما هي بعد دخول (كان)، وهذا يدل على أنها لم يجعل لها التصرف التام في الجملة الاسمية، وحينئذٍ صارت (كان) منصبطة بالمبتدأ ومنضبطة بالخبر من حيث التقدم والتأخير، وهذا نقص فيها، فكان الأصل أنها لا تعمل.
والقياس في هذه الأفعال ألا تعمل شيئاً لأنها ليست بأفعال صحيحة؛ إذ دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه، وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو (ضرب).

(ضرب) هذا يطلب اسمين، أحدهما فاعل، والثاني مفعولاً به، ألحقت (كان) لكونها دخلت على اسمين مبتدأ وخبر بضمرب، وحينئذٍ رفعت ونصبت، على كل الأصل فيه السماع وهذا التعليل فيه نظر.
ورفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّث عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحال، ورُدَّ بوروده مضمراً - جاء ضمير - كان هو زيد، والحال لا تقع ضميراً، وكذلك جاء معرفة والحال لا تكون معرفة، وأيضاً لا يستغنى عنه، والحال يمكن في بعض الأحوال أنه يستغنى عنها، إذاً ثم فرق بين كونه حالاً وبين كونه خبراً، والأحسن أن يقال بأن (كان) قبل دخولها الخبر عمدة، والعمدة هنا لا يجوز حذفه، فالأصل بقاء ما كان على ما كان .. هذا هو الأصل؛ لأن الأحكام باقية في الأصل إلا ما استثنى، أحكام المبتدأ والخبر باقية إلا جملة منها تغيرت وتبدلت بعد دخول كان.

حينئذٍ الخبر قبل دخول كان نقول: هذا كان عمدة، فلما دخلت (كان) بقي على أصله، ولذلك نقول: تَرَفَّعَ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ ... تَنْصِبُهُ، إذاً المبتدأ قبل دخول كان هو اسم كان، ويبقى على أصله أنه عمدة، والخبر قبل دخول كان هو خبر كان أيضاً، والأصل أنه عمدة.

ثم قد يكون معرفة، وقد يكون ضميراً، وقد يكون لا يستغنى عنه، بل هو الأصل أنه لا يستغنى عنه، وحينئذٍ لا يمكن أن يعرب حال، ولذلك مذهب الكوفيين يعتبر ضعيفاً في هذا الحل.

ورد بوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً، وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال؛ لأن الحال وإن كانت منصوبة مثل خبر كان، إلا أنه قد يستغنى عنها، ثم هي ملازمة للتنكير ولا تكون معرفة إلا على تأويل.

وجوّز الجمهور رفع الاسمين بعد (كان) كما في قول الشاعر:
إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: صِنْفَانِ خبرها، إذا رفعت المبتدأ على أنه اسم لها، ورفعت كذلك الخبر، هكذا سمع، كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ، والأصل أن يقول: كان الناس صنفين، لكنه رفع، حينئذٍ رفع الاسمان بعد كان، والصحيح أن هذه كان الشانية، بمعنى أن الضمير يكون محذوفاً بعده وجوباً كأنه الناس صنفان، فحينئذٍ الناس مبتدأ وصنفان خبر، والجملة في محل نصب خبر كان .. لا بد من التأويل؛ لأنه إذا كان مطرداً أن (كان) تنصب وترفع، حينئذٍ ما جاء مخالفاً للأصل لا بد من التأويل وأمكن التأويل هنا، أمكن التأويل دون قبعودون شذوذ، حينئذٍ كأنه الناس صنفان، وهذه تسمى كان الشانية وهو أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً واجب الحذف، ومفسر بالجملة، تفسره جملة ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص: 1] (اللَّهُ أَحَدٌ) هذا مفسر هو، أين مرجعه؟ (اللَّهُ أَحَدٌ) إذاً جملة، فصار مفسراً بجملة.

ثم يكون مرجعه متأخراً لا متقدماً، والشأن هو كذلك هو .. هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، فسر بجملة ثم هذا المرجع متأخر عنه، والأصل في الضمير أنه يعود إلى متقدم إلا ما استثنى.
فحينئذٍ كان الناس صنفان نقول: كأنه، اسم كان محذوف وهو ضمير الشأن، لا بد من التأويل، والجمهور على أن في كان ضمير الشأن اسمها، والجملة في محل نصب خبر كان، وعن الكسائي أنها ملغاة ولا عمل لها، يعني في مثل هذا التركيب.
إذاً لا بد من التأويل، إذا جاء ما شأنه الرفع في الجزأين لا بد من التأويل.

واختلف في دلالة هذه الأفعال على حدث كان وأخواتها، هل تدل على حدث أم لا؟ المشهور: أنها لا تدل على الحدث، وإنما جيء بها للدلالة على الزمن، ربط مضمون الخبر بالاسم، فكان فقط زمانية لا تدل على حدث، والصواب أنها تدل على الحدث، واختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث، والمشهور أنها تدل عليه كالزمان، كسائر الأفعال، ومنعه قوم والأول أصح؛ للتصريح بالمصدر كما سيأتي (وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ)، هذا تصريح بالمصدر، وإذا صرح بالمصدر حينئذٍ المصدر هو عين الحدث.

وحكى أبو زيد مصدر فتى، وكذلك غيره حكى مصدر ظل وبات، وينبني على هذا الخلاف هل (كان) تدل على حدث أم لا؟ هل يتعلق بها شيء من الظرف أو الجار والمجرور، فمن أثبت أنها تدل على الحدث حينئذٍ علق بها، يقول: هذا جار ومجرور متعلق بقوله: كان، ((أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا)) [يونس:2] لِلنَّاسِ هذا متعلق بكان، بناء على ماذا؟ على أنها تدل على الحدث، وإذا لم تكن تدل على الحدث حينئذٍ الظرف والجار والمجرور يقيد ماذا؟ لما قلنا: المتعلقات بالفعل، كلها مقيدات ضرب زيد عمرواً ضرباً شديداً يوم الجمعة في داره، قلنا: في داره، ويوم الجمعة .. هذه كلها مقيدة؛ لأن ضرب زيد عمرواً أين ضربه؟ هذا مبهم، وما نوعية الضرب؟ هذا مبهم، لكن إذا قلت: ضرب زيد عمرواً يوم الجمعة عرفت أن الضرب وقع يوم الجمعة، يوم الجمعة عصرًا، بعد الخامسة، في داره .. هذه كلها تقييدات، كلما زادت المقيدات اتضح مفهوم الفعل، وكلما حذفت صار نوع انبهام فيه في الفعل، وحينئذٍ ((أَكَانَ لِلنَّاسِ)) [يونس:2] نقول: لِلنَّاسِ جار ومجرور متعلق بكان بناءً على أنها تدل على الحدث، وإذا قيل بأنها لا تدل على الحدث وإنما هي زمانية فقط وجيء بها لربط مدلول الخبر بالمبتدأ، فحينئذٍ لا يصح أن يقال بأن الجار والمجرور والظرف متعلقان بكان. وينبني على هذا الخلاف عملها في الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالته على الحدث أجازته، ومنه ((أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا)) [يونس:2]، ومن قال: لا يدل عليه منعه. قال رحمه الله تعالى: كان وأخواتها. أي: هذا باب بيان كان وأخواتها.

وأخواتها: أي نظائرها في العمل، فالأخوة هنا أخوة عملية ليست حقيقية على بابها، وإنما نظائرها في العمل، أفرد كان هنا وعطف أخواتها عليها لماذا؟ لأنها أم الباب، فإذا قيل: (إن) وأخواتها إذاً: (إن) هي أم الباب؛ لأن ما كان أم الباب هذا له تصرف، له أحكام خاصة ينفرد بها عن غيره، (ظن) وأخواتها، نقول هذا لأن ظن هي أم الباب،

أفردت كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، ولذا اختصت بزيادة أحكام، وإنما كانت أم الباب، لماذا؟ لأن الكون الذي هو مصدر كان وَكَوْنُكَ إيَّاهُ، هذا يعم جميع مدلولات أخواتها، أصبح، وأمسى، وظل .. هذا كله داخل في الكون؛ لأن المراد بالكون الذي يتعلق به الجار والمجرور، زيد في الدار أي: كائن، ما المراد بالكينونة؟ المراد به الحصول والحدوث، وهذا يعم أخوات كان ويزيد عليها؛ لأن كان تدل على مطلق الحدوث، وأما أصبح فتدل على حدوث في وقت الصباح، وكذلك أمسى وظل ونحوها، وأما كان فلا فتدل على مطلق الكينونة.

إذاً: لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها، وكان الألف هذه منقلبة عن واو، لأن أصله (كون) تحركت الواو وانفتح ما قبله فوجب قلبها ألفاً، يقال: كان، دليل على أنها واوية الكون ويكون، الكون وهو مصدر، ويكون وهو فعل مضارع. ووزنها فَعَلَ بفتح العين لا فَعِلَ ولا فَعُلَ، لماذا؟ لأنه لو كان فَعُلَ لما جاء منه اسم الفاعل على فاعل، وإنما يجيء على فاعيل، وهنا قد سمع كائن

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَحَاكَ .. (كائن) هذا اسم فاعل، وهذا لا يأتي من فَعُلَ، وإنما يأتي منه فاعيل، ولا من فَعِلَ، لماذا؟ لأن المضارع كان يَكُونُ يَفْعُلُ، ويفْعُلُ لا يأتي من فَعِلَ، وإنما يأتي من فَعَلَ وفَعُلَ، ظُرِفَ يَظْرُفُ.

إذاً: ليست من باب فَعِلَ ولا من باب فَعُلَ، ما الدليل؟ نقول: ليست من باب فَعَلَ لأنه سمع اسم الفاعل على فاعل، حينئذٍ لو كانت من باب فَعَلَ فاسم الفاعل من فَعَلَ يأتي على فاعيل، ظرف فهو ظريف، كرم فهو كريم، حينئذٍ لما جاء كائن علمنا أنه ليس من باب فَعُلَ.

ليس من باب فَعِلَ؛ لأن المضارع يأتي على وزن يكون، يَفْعُلُ .. ويفْعُلُ هذا إما أن يكون ماضيه فَعُلَ أو فَعَلَ، وليس من باب فَعِلَ، وأسقطنا فَعُلَ باسم الفاعل، فتعين أن يكون من باب فَعَلَ.

إذاً كان أصله (كَوْنٌ) على وزن فَعَلَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ
كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا
فَتِيءٌ وَانْفَلَكَ وَهَذَى الْأَرْبَعَةُ ... لَشِبْهِه نَفِيٍّ أَوْ لِنَفْيٍ مُتَبَعَهُ
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا ... كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دَرَهْمَا

تَرْفَعُ كَانَ: (تَرْفَعُ) هذا فعل مضارع مرفوع وَكَانَ فاعل، قصد لفظه.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ: الْمُبْتَدَأُ هنا مفعول به.

وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ: وَالْخَبَرُ سكنه من أجل الروي، (وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ) يعني وتنصب الخبر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه: وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كما سيأتي.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ: تَرْفَعُ عرفنا أن مذهب البصريين أن هذا الرفع بعد دخول كان رفع مجدد حاصل، وليس هو الرفع الذي كان قبل دخول كان؛ لأن كان عامل اللفظ، فلما دخل على الجملة الاسمية المكونة من مبتدئ وخبر نسخ العامل الذي دخل على المبتدأ فرفع المبتدأ؛ لأن كان عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، بل هو الأصل، والمعنوي إنما جُوز للضرورة، الأصل أن يكون العامل لفظياً وهو ما للسان فيه حظ، ولذلك اقتصر في العامل المعنوي على باين فحسب، باب المبتدأ أنه مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، وباب الفعل المضارع المجرد عن ناصب وجازم، فرفعه يكون بالتجرد والتعري عن العوامل النصب والجزم، حينئذ نقول: هذا باب العامل المعنوي فحسب ولا يقاس عليه غيره.

وكل ما أمكن تعليق العامل بكونه لفظياً فهو مقدم، لكن بشرط أن يصح تعليق .. إن صح تعليق العمل هنا بعامل لفظي حينئذ صار هو المقدم، لماذا؟ لأن الأصل في العمل أن يكون لشيء ملفوظ به؛ لأنه هو الكلام في الأصل، فالفعل هو الأصل في العمل، حينئذ الأصل في الفعل أن يكون ملفوظاً به، وإذا قدر حينئذ المقدّر أو المحذوف لعلة كالثابت كما هو القاعدة عند الصرفية.

إذا: تَرْفَعُ المراد به تجدد له رفعاً غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ، إذا دخلت عليه ويسمى اسماً لها.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ: كيف ترفع كان المبتدأ إذا دخلت عليه؟ هو الآن لم يكن مبتدأ، وإنما تسميته باعتباره قبل دخول كان، وهنا سماه مبتدأ من باب الإيضاح للمبتدئ أو القارئ أو المستمع؛ ليبين لك أن (كان) هذه دخلت على ما أصله مبتدأ الذي سبق تقريره في الباب السابق، وإلا تسميته مبتدأ في مثل هذا التركيب مجاز، يعني لم يقصد به المبتدأ الحقيقي، وإنما أطلق المبتدأ باعتبار ما كان.

إذا: تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ تسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ، و (أل) هنا في المبتدئ للجنس، لماذا؟ لأننا لو أطلقنا أن كان تدخل على المبتدئ، إذا يفهم من هذا أن كل مبتدئ يصح دخول كان عليه وليس بصحيح، بل من المبتدئ ما هو لازم

الصدر، فلا يصح دخول كان عليه، من المبتدأ ما هو واجب الحذف كالتعت المقطوع، هو الكريم: (هو) كيف يدخل عليه كان؟ ما تدخل عليه؛ لأنه محذوف، من المبتدئ ما هو لازم الابتداء لا يتصرف (طوبى للمؤمن) نقول: طوبى هذا ملازم الابتداء، لا يعرب إلا مبتدأ فأين التركيب؟ حينئذ لا تدخل عليه كان.

فمثل هذه المبتدئات يمتنع دخول كان عليها، فقصد المصنف بالمبتدئ هنا: ما يصح دخول كان عليه، وليس كل مبتدئ يصح دخول كان عليه، إذاً: (أل) هنا نحمله على الجنس، فليست للاستغراق لتعم كل ما هو مبتدئ لا، نقول: من المبتدئ ما يمتنع دخول كان عليه، ومن المبتدئ ما يجوز دخول كان عليه، ومراد المصنف هو الثاني وعليه نحمل (أل) للجنس لا للاستغراق.

و (أل) في المبتدئ للجنس، فإن منه ما لا تدخل عليه كالزوم الصدر إلا ضمير الشأن، كما في المثال السابق: كان الناس صنفان، كان دخلت على المبتدئ والخبر وضميرها اسمها ضمير الشأن ولا بأس به.

ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف كطوبى للمؤمن، فإنه يلزم الابتداء.

هذه الأنواع الثلاثة وما شاكلها حينئذ نقول: هذه لا يمكن أن تخرج عن كونها مبتدأ، من يقيم أقم معه، نقول: (من) هذا لازم الصدر، لا يمكن أن تدخل عليه بكان ممتنع، طوبى للمؤمن لا يمكن أن تدخل عليه كان.

إذاً قوله: المبتدأ جنس أراد به بعض الأفراد وليس على إطلاقه.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ: إذا دخلت عليه ويسمى اسماً لها حقيقة، أو فاعلاً مجازاً. والخبر تَنْصِبُهُ: والخبر هذا مفعول به أو مبتدأ تَنْصِبُهُ الجملة هذه إما مفسرة وإما أنها خبر المبتدأ، يحتمل هذا وذاك.

والخبر إذاً: القول فيه كالقول في سابقه، استثنى النحاة من الخبر هنا الجملة الطلبية، فلا يكون خبراً لكان، وجمهور النحاة الذين أجازوا أن يقع الخبر هنا -خبر المبتدئ- جملة طلبية منعه هنا.

فحينئذ زيد اضربه، نقول: زيد هذا يصح دخول (كان) عليه، لكن يمتنع هنا لا لذات زيد وإنما لكون خبر زيد جملة طلبية، ولذلك يستثنى من الخبر الجملة الطلبية. يشترط في خبر كان ألا يكون جملة طلبية حتى عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الطلبية خبراً عن المبتدئ.

إذاً: يستثنى من المبتدئ ليس كل مبتدئ تدخل عليه كان، ويستثنى من الخبر ليس كل خبر تدخل عليه كان ولو صح دخوله على المبتدئ، فزيد اضربه نقول: هنا لا يصح دخول (كان) عليه الجملة هذه، لماذا؟ لذات المبتدئ أو للخبر؟ للخبر؛ لكونه جملة طلبية وأما المبتدأ فهو جائز.

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ.

(تَنْصِبُهُ) خبراً لها، باتفاق أنه منصوب، وإنما منصوب على أي شيء؟ جمهور البصريين على أنه منصوب خبر لكان، حينئذ نقول: هذا الوجه هو المرجح، والقول بأنه حال وهو مذهب الكوفيين مذهب ضعيف لا يعول عليه، لما ذكرناه.

كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ: ((وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)) [الفرقان: 54] ربك قدیر هذا الأصل ..

(رب) مبتدأ ودخلت عليه كان وجاز الدخول عليه؛ لأنه ليس من الممنوعات، و (قدیر) هذا الخبر وهو ليس جملة طلبية فدخلت كان رفعت المبتدأ الذي هو قبل دخول (كان) وأحدثت له رفعاً جديداً، والعامل فيه (كان)، ونصبت الخبر المرفوع قبل دخول (كان) فصار خبراً لكان.

حينئذ نقول: اسم كان مرفوع بكان، وخبر كان منصوب بكان، فأحدثت عملين في محلين مفترقين أحدهما الرفع والثاني النصب ((وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)) [الفرقان: 54].
كَكَانَ أَي: كقولك كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ، كان عمر سيداً، هذا فيه أيضاً جواز تقدم خبر كان على اسمها.

كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ: إذا أفاد فائدتين بهذا المثال وهو: أن كان دخلت على المبتدئ وهو علم، فرفعته على أنه اسم لها.

وسيد هذا كان مرفوعاً فدخلت عليه (كان) فأحدثت فيه النصب؛ على أنه خبر لها، ودل كذلك على أنه يجوز تقدم الخبر على المبتدئ، وإن كان الأصل في النظر في خبر كان مع اسمها هو عين النظر في المبتدئ مع الخبر، هذا الأصل إلا ما استثنى، فما وجب هناك تأخر الخبر وجب هنا وما وجب تقدم الخبر هناك وجب هنا، كما سيأتي.

كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ .. كَكَانَ ظَلًّا، ككان في ذلك في كونها ترفع المبتدأ اسماً لها والخبر تنصبه ليس خاصاً هذا الحكم بكان فحسب، بل أخوات (كان) ونظائرها مثلها في ذلك العمل، فتدخل على المبتدئ جائز الدخول، وعلى الخبر جائز الدخول فترفع الأول وتنصب الثاني.

كَكَانَ هذا خبر مقدم، ظل هذا قصد لفظه وهو مبتدأ مؤخر.

كَكَانَ ظَلًّا بَاتَ بِإِسْقَاطِ الْعَاطِفِ، هو جائز في الشعر، ظَلًّا، وَبَاتَ، وَأَصْحَى، وَأَصْبَحَا الألف هذه للإطلاق، وَأَمْسَى، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَزَالَ، وَبَرِحَا، وَفَتَى، وَأَنْفَكَ .. هذه اثنا

عشر، بقي واحد وهو دَامَ أشار إليه بقوله: (وَمَثْلُ كَانٍ دَامَ) فهي ثلاثة عشرة فعلاً. هذه الأفعال باعتبار العمل منها ما يعمل بلا شرط ولا قيد، ومنها ما يعمل بشرط، منها ما يعمل بلا شرط. الأَوَّل الثمانية تعمل بلا شرط كان، وظَلَّ، وبَاتَ، وأَصْحَى، وأَصْبَحَا، وأَمْسَى، وَصَارَ، وَلَيْسَ. هذه كلها متتالية وهي ثمانية تعمل بلا شرط، لا يشترط لها أي شرط. وَزَالَ، وَبَرِحَا، وَفَتَّى، وَأَنْفَكَ .. هذه تعمل بشرط، وهو أن يتقدمها نفي أو شبه نفي.

دَامَ كذلك مشروطة بشرط وهو أن تكون مسبوقة بما المصدرية، ولذلك قال: منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي ثمانية: كان وما عطف عليها إلى قوله: ليس، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط وهو قسمان: أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديرًا، وهو ما أشار بقوله: وهذه الأربعة الأخيرة التي هي: زال، ماضي يزال كما سيأتي، وبرح، وفتى، وانفك. فَتَّى بكسر التاء هذا هو الأشهر في اللغة، الأشهر أنها بكسر التاء، وفيها لغة بالفتح فتى من باب فعل، والأولى على وزن فعل، ولغة الثالثة أفتأ، ورابعة فتى يفتأ، كظرف يظرف، هذه أربعة لغات في فتى المشهور فيها كسر التاء فتى ثم فتى. وَأَنْفَكَ وَهَذِي الأربعة: أي موادها التي هي زال وما عطف عليه، وهذه الأربعة الأخيرة لا تعمل إلا بشرط كونها لِشِبْهِ نَفْيٍ، والمراد بشبه النفي النهي والدعاء، فلا تعمل إلا إذا كانت مسبوقة بدعاء أو نهي أو لنفي محض، وهذا النفي قد يكون بالاسم وقد يكون بالفعل، وقد يكون بالحرف.

وَهَذِي الأربعة: ذى مبتدأ، والأربعة بدل أو عطف بيان، مُتَّبِعَةٌ هذا خبر المبتدئ، وَلِشِبْهِ نَفْيٍ هذا لا بد من أن نقدره أو نعلقه بِمُتَّبِعَةٍ، ولو قدرناه بمحذوف كما قال بعضهم لا بأس به.

لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ، إِذَا: لا بد أن يتقدمها نفي أو شبه نفي، لماذا؟ قالوا: لأن المقصود من الجملة الإثبات، وهذه ملازمة للنفي معناها، وحينئذٍ نفي النفي إثبات، المراد بالجملة الإثبات، يعني جملة ما دخل على المبتدئ والخبر المقصود به الإثبات، وهذه الألفاظ في نفسها تدل على النفي، فاشتربنا النفي قبلها؛ لأن نفي النفي إثبات، ولذلك لا تعمل هذا العمل إلا بهذا الشرط أن تكون مسبوقة بنفي أو شبه النفي، وقلنا شبه النفي هو: الدعاء والنهي، وأما النفي فالمراد به حقيقته وهو النفي المحض، وهذا قد يكون بحرف وقد يكون بفعل، وقد يكون باسم، أما الحرف نحو:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكَمْ ثُمَّ لَا زِلَ ... سَتْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ
وزَالَ هنا عملت وهي فعل مضارع لسبقها بالنفي وهو لن وهو حرف، كذلك أن تكون
مُسبوقَةٌ بنفي وهو فعل:

لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غِيٍّ وَاعْتِرَازٍ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ

فَنَوْعٌ - أو مُقِلٌّ ضبط بهذا وذاك.

وقد يكون بالاسم النفي:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرٌ هَوَى ... كُلُّ وَإِنْ لَيْسَ يَعْتَبَرُ

حينئذٍ نقول: النفي قد يكون حرفاً وقد يكون اسماً وقد يكون فعلاً، وقد يكون ملفوظاً
كما في الأمثلة المذكورة وقد يكون مقدرًا، يعني محذوفًا ومثلوا له بقوله تعالى: ((قَالُوا
تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسَ)) [يوسف: 85] تَفْتَأُ يعني لا تفتأ، ((تَذْكُرُ يُونُسَ)) وحينئذٍ
نقول: هذا الفعل تَفْتَأُ قد عمل عمل كان، ووجد شرطه لكنه مقدر، ويشترط في التقدير
هنا ليس قياساً مطرداً، وإنما هو في القسم أولاً ثم مع الفعل المضارع، ثم لا على جهة
الخصوص.

بهذه الشروط الثلاثة يجوز أن يكون النفي مقدرًا، ((قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسَ)) أي لا
تفتأ ولا يحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم كما في الآية، وكذلك أن يكون مضارعاً
-فعل- وأن يكون لا على جهة الخصوص، وقد شذ الحذف بدون القسم:
وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَضِقًا مُجِيدًا

أَبْرَحُ هذا فعل مضارع، لكنه ليس قسمًا، أبرح فعل مضارع، والحرف المقدر هو لا، إذاً
وجد شرطان بقي شرط ثالث وهو القسم، إذاً يعتبر شاذاً ولا يقاس إلا ما جاء النص
باستثنائه؛ لأنه بالاستقراء أن هذا الفعل كغيره لا يعمل إلا بتقدم نفي، وحينئذٍ إذا
حذف فصار خارجاً عن القياس، فحينئذٍ ينظر في المثل الذي ورد أو في الآية التي معنا،
فنجد أن تفتأ فعل مضارع، إذاً لا يتعداه، وأن التقدير: لا تفتأ، إذاً: لن، وما، وإن ..
هذه ليست مثل لا، فنقتصر الحكم على المذكور، ثم هو في قسم، فنقول بهذه الشروط
الثلاثة يجوز حذف النافي -حرف النفي-، وأما ما عداه فنقول: لا، وأبرح كما قال
الشاعر هنا: وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي، نقول: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنه وإن

كان فعلاً مضارعاً، وإن كان المحذوف الحرف وهو لا، إلا أنه ليس في سياق القسم، والشرط أن يكون في سياق القسم، فهذا أن يكون لنفي أو لشبه نفي، والمراد به كما ذكرنا النهي كقولك: لا تزل قائماً، (لا) ناهية، و (تزل) هذا فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وجزمه السكون، واسمه أنت، وقائماً خبره.

إذاً: يحتاج إلى اسم وخبر، ومنه قوله:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ ... فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

صاح يعني: يا صاح، هذا وإن كان في الأصل شاذ إلا أنا نتوسع به لكثرتيه، ولا تَزَلْ .. (ولا) هذه ناهية و (تزل) هذا فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وجزمه سكون آخره، ولا تزل (أنت) ضمير وهو اسم تزل، و (ذاكِرَ الْمَوْتِ) هذا خبر، إذاً نصب والدعاء كقولك: لا يزال الله محسناً إليك، لا يزال (لا) هنا دعائية، ولا في النهي والدعاء كما قال ابن آجروم هناك، لا يزال الله محسناً إليك، (لا) نقول هذه نافية – نسميها دعاء أيضاً لا بأس –، (يزال) فعل مضارع مرفوع ناقص مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، ولفظ الجلالة اسم يزال، ومحسناً هذا خبرها أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ، عَلَى الْبَلْضَى ... وَلَا زَالٌ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ

وَلَا زَالٌ مُنْهَلًا (لا) دعائية أو نافية، (زال) فعل ماضي، والقطر هذا اسمها، ومنهلاً خبر مقدم، بجرعائك هذا متعلق بـ: منهلاً.

إذاً: هذا شبه النفي وقد مثلنا للنفي.

وهذه الأربعة أي موادها الأخيرة المذكورة زال، وبرح، وفتى، وانفك .. هذه الأربعة لا تعمل هذا العمل الذي هو رفع المبتدأ ونصب الخبر إلا إذا تقدمها شبه نفي أو لنفي، إلا إذا كانت متبعة، كيف متبعة؟ هي تابعة أو متبعة؟ إذا كانت متبعة، بماذا؟ كيف التقدير يكون؟ ما الذي أتبع الثاني؟ هي متبعة للنفي وشبه النفي، لذلك تقول: لشبه هذا متعلق بقوله متبعة وهو خبر ذي. إذاً: هذا ما ذكره في هذا البيت.

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ، هذا الثالث عشر وَمِثْلُ كَانَ، يمثل بـ: كان – ككان ظل – وَمِثْلُ كَانَ؛

لأنها أم الباب هي الأصل.

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ يعني: في العمل المذكور بشرط حال كونه (مَسْبُوقاً بِمَا) أي ما؟ المصدرية

الزمانية أو الظرفية، ومن أين أخذنا هذا التقييد؟

كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا إِذَا: من المثال نقيد (ما) هنا ليست موصولة، وليست مصدرية فحسب، وإنما هي مصدرية ظرفية يعني زمانية.

كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا: ما دمت (ما) هذه مصدرية ظرفية، لماذا مصدرية؟ لأنها تسبك مع ما بعدها بمصدر، وظرفية لأنها تفسر أو تضاف إلى المدة أو إلى الظرف كَأَعْطِ مَا دُمْتَ: دام فعل ماضي، والتاء هنا اسمها، ومصيباً درهماً هنا فيه حذف وفيه تقديم وتأخير كأعط المحتاج درهماً ما دمت مصيباً له؛ لأن أعط هذا يتعدى إلى مفعولين، أعط المحتاج درهماً، يأتينا هذا باب أعطى وكسى يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، أعط هذا يتعدى إلى مفعولين، أين مفعوله؟ (أعط المحتاج) هذا حذف، (درهماً) هذا المفعول الثاني (ما دمت مصيباً) يعني مدة دوام مصيباً، فمصيباً هذا خبر دام، والتاء هذا اسمها.

إِذَا كَأَعْطِ الْمَحْتَاجَ دِرْهَمًا مَا دُمْتَ مُصِيبًا لَهُ، ففي المثال تقديم وتأخير وحذف وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا

إِذَا هذا يشترط في عمله وهو لفظ دام أن يسبقه (ما) المصدرية الظرفية، لا بد من القيد؛ لأنها قد تكون مصدرية لا ظرفية فلا تعمل هذا العمل، لو كانت مصدرية فقط ولا تعمل عمل المذكور يعجبني ما دمت صحيحاً، يعني مدة دوامك صحيحاً؟ لا، ليس كذلك لا يقدر بظرف، يعجبني ما دمت صحيحاً أي: دوامك صحيحاً، فدام تامة بمعنى بقي، وصحيحاً حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.

كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمًا أَي: أعط مدة دوامك مصيباً درهماً، ومنه قوله تعالى: ((وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا)) [مریم: 31] أي مدة دوامي حياً، وهذا يستدل به على أن دام لها مصدر؛ فإن التقدير هنا يكاد أن يكون إجماعاً مدة دوامي حياً، فإذا كان كذلك كوننا نحكم على أن ما المصدرية هنا في هذا التركيب مصدرية لا يفهم منها إلا أنها تسبك مع ما بعدها بمصدر، ولا يفهم غير هذا، إذا لم تسبك مع ما بعدها بمصدر وتؤول بمصدر لم تكن مصدرية، فإذا حكمنا عليها بأنها مصدرية معناه هو أن ما بعد له مصدر، فدام له مصدر، وأما القول بأن مدة دوامي، دوامي هذا مصدر لدام التامة أستعير هنا هذا مغالطة، بل الصحيح أنه لدام الناقصة؛ لأن دام التامة لا تطلب خبراً وإنما تكتفي بمرفوعها كما ستأتي، وحينئذ نقول: هذه دام الناقصة على الأصل.

قال رحمه الله تعالى

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

كَكَانَ ظَلٌّ .. وما عطف عليه.

ثم قال: وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ الْأَخِيرَةُ يَشْتَرِطُ فِيهَا مَا لَا يَشْتَرِطُ فِي الثَّمَانِيَةِ الْأُولَى.

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَاغُطٍ يَعْنِي بـ (ما) المصدرية الظرفية، أما معانيها فمعنى (ظل) المراد به اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، ظل زيد قائماً، ما المقصود بظل زيد قائماً؟ بمعنى أنه اتصف بالقيام في النهار، اتصف المخبر عنه الذي هو اسم ظل بمضمون الخبر في وقت النهار، فظل المراد به اتصاف المخبر عنه الذي هو اسم ظل بمضمون الخبر نهاراً.

ومعنى (بات) اتصافه به ليلاً، بات زيد قائماً، بمعنى أنه اتصف بمضمون قام في وقت البيوتة وهو في الليل.

و (أضحى) اتصافه به في وقت الضحى، و (أصبح) اتصافه به في الصباح، و (أمسى) اتصافه به في المساء .. ومعنى (صار) التحول من صفة إلى صفة أخرى، و (ليس) المراد بما النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ليس زيد قائماً يعني الآن، إذا أطلق عن القيد حينئذٍ نحملها على نفي الحال، الآن يعني ليس زيد قائماً الآن، وبعده الله أعلم لا نحكم عليه، وإنما نقول: ليس زيد قائماً الآن، في هذا الوقت الذي نتحدث فيه ليس زيد قائماً، وما بعده نقول: هذا ليس داخلاً في الحكم.

ليس زيد قائماً أي الآن، وعند التقييد بزمن على حسبه، ليس زيد مسافراً غداً، إذاً ليست لنفي الحال، وإنما تحمل على ما قيدت به، ليس زيد مسافراً غداً، إذاً قد يكون بعده.

ومعنى زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها، اتفق النحاة على أن هذه الأربع كلها بمعنى واحد (زال، ورح، وفتى، وانفك) بمعنى واحد، باتفاق النحاة إجماع أنها بمعنى واحد، وأن هذا المعنى يدل على ملازمة الصفة للموصوف، الصفة الذي هو خبرها، للموصوف الذي هو اسمها، لكن كل ملازمة بحسب الجملة، لا زال زيد عالماً، الأصل في الاتصاف بالعلم أنه مدة بقاءه منذ أن شم رائحة العلم إلى أن يموت هذا الأصل فيه.

لا زال زيد قائماً، هذا ينفك عنه في وقت دون وقت، وحينئذٍ نقول: الملازمة هنا بحسب ما قبله، يعني بحسب الوصف الذي يكون للموصوف، قد يكون لا يوجد في وقت دون

وقت، بل هو ملازم له مدة حياته كالوصف بالعلم والحياة ونحو ذلك، وقد يكون يوجد في وقت دون وقت، وحينئذٍ نفسره بالملازمة ليست كالملازمة السابقة، وإنما هي ملازمة في وقت دون وقت.

لا زال زيد صائماً، شهر كامل وشهرين ثلاثة وهو صائم! لا، لا زال زيد صائماً في وقت الصيام، وأما إذا جاء المغرب انتهى الوقت.

إذاً تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلاً لها، على حسب ما قبلها، فإن كان ما قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالماً، وإن كان قبلها في أوقات دامت له كذلك، ما زال يعطي الدراهم، نقول: هذا يعطي في وقت دون وقت، ما زال يعطي الدراهم.

وترد كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل بمعنى صار، قلنا صار تأتي بمعنى التحول من صفة إلى صفة، قد تخرج هذه الخمسة عن معانيها الأصلية كان تدل على كينونة وهو حدث كما ذكرناه، وهذا الحدث واقع في زمن مضى وانقطع، فهي زمانية وتسمى رابطة عند المناطق، وظل، وأصبح، وأمسى، وأضحى .. نقول: هذه الأصل أنها موضوعة لاتصاف المخبر عنه بما دل عليه اللفظ، فأصبح اتصافه بالقيّد متى؟ في الصباح، وكذلك المساء، لكن قد تخرج عن هذا المعنى إلى معنى آخر وهو معنى صار، التحول من صفة إلى صفة أخرى.

فلا يقع حينئذٍ الماضي خبراً لها، إذا كانت بمعنى صار يمتنع أن يكون خبرها فعلاً ماضياً ((فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا)) [الواقعة:6] يعني وصارت، ((وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً)) [الواقعة:7]، ((فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا)) [آل عمران:103] صرتم، ((ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا)) [النحل:58] صار، وحينئذٍ إذا خرجت عن أصلها واستعملت بمعنى صار نقول: لا تخرج عن العمل بل هي باقية على الأصل. وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَ ... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَ

وَعَيْرُ مَاضٍ، مبتدأ غَيْرُ مضاف، ومَاضٍ مضاف إليه.

مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَ، قد عمل مثله، (قد) حرف تحقيق، و (عمل) هذا فعل ماضي، الألف للإطلاق، والجملة خبر غير، مثله أصل التركيب غير ماض قد عمل مثله، يعني مثل ماذا؟ مثل الماضي، غير الماضي عمل عمل الماضي، حينئذٍ يكون حالاً، حالة كونه مثله، ولو قيل بأنه صفة لمفعول مطلق محذوف كان أولى، يعني وغير ماض قد عمل عملاً

مثله، وعملاً هذا مفعول مطلق، ومثله جاء صفة له، هذا أولى من إعرابه حال، من فاعل عمل مستتر، وَغَيَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ أي مثل الماضي قد عمل العمل المذكور، والألف هذه للإطلاق؛ لأنه أورد ماذا؟ لماذا نص على مثل هذا التركيب؟ لأنه في سياق تعداد الأفعال ذكرها بصيغة الماضي.

كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحَا

فَتَيَّ وَانْفَلَكَّ وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ

ثم قال: وَمِثْلُ كَانَ دَامَ

قد يظن الظان أنها لا تعمل هذا العمل إلا إذا كانت بصيغة الماضي، وليس الأمر كذلك، فنفي هذا التصور الحدث بقوله: وَغَيَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا فما اشتق من كان، وما اشتق من ظل، وما اشتق من انفك، وزال إلى آخره يعمل عمل زال، وما اشتق من ظل يعمل عمل ظل .. فالحكم واحد.

حينئذٍ الحكم ليس لصيغة الفعل وإنما لمادة الفعل، ولذلك قلنا: وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ أي موادها، لماذا قلنا موادها؟ لأن الحكم إما أن يتعلق بالمادة وإما بالصيغة، إذا قلنا بالصيغة معناها بصيغة الماضي، فلا يتعدى الحكم إلى المضارع والأمر واسم الفاعل، وإذا قلنا المادة مادة كان، حينئذٍ كان، يكون، كائن، كن .. هذه كلها تعمل، هنا العبرة بالمادة أو بالصيغة؟ بالمادة، إذاً ليس المراد من تعداد الأفعال السابقة صيغها، بل المراد موادها.

فكل ما دل على كان بالمادة سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو مصدرراً أو أمراً حينئذٍ يعمل هذا العمل، ترفع كان أي: مادة كان المبتدأ، والخبر تنصبه .. ككان ظل أي مادة ظل، بات أي مادة بات، ليس عين الصيغة، وهذا تأويل جيد.

وَغَيَّرَ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا

متى؟ قيده هل كل الأفعال لها مضارع أو متصرفة؟ لا، إن كَانَ غَيَّرَ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا، فالمرد حينئذٍ السماع ليس المسألة اجتهادية، فكل ما ورد من تصرف تلك الأفعال عمل عمل الماضي، فإن لم يكن له إلا ماضي مالنا حيلة فيه يبقى على مضيه، إذا لم يرد إلا الماضي لا يمكن أن نقول غير ماضٍ مثله قد عملاً، ليس له غير ماضٍ، فالماضي حينئذٍ يكون هو خاصاً به، فنقدر هناك صيغته مثل ليس.

إِنْ كَانَ غَيَّرَ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا (مِنْهُ) هذا متعلق بقوله استعملاً، والألف للإطلاق،

يعني ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي.
جميع هذه الأفعال تتصرف، هذا الأصل فيها؛ لأن الأصل في الفعل أنه متصرف، هذا الأصل فيه، وغير التصرف هذا خارج عن القياس، فجميع هذه الأفعال تتصرف فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر والوصف إلا ليس، وهذا مجمع عليه في (ليس).
إلا ليس فمجمع على عدم تصرفها، وأما دام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف، (ليس) مجمع على أنها ملازمة للماضي، إذاً ليس لها غير الماضي، ليست داخلية في قوله: وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلًا، وأما (دام) فأكثر المتأخرين على أنها لا تتصرف، وجزم به ابن مالك رحمه الله تعالى على أنها لا تتصرف.
قال أبو حيان: وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون، ولتصارييف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها، وكذا سائر الأفعال، يعني إذا قيل: وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلًا، وقد اشترطنا شروطاً في بعضها نقول: الشروط تلك ليست خاصة بالفعل الماضي، بل كل ما تصرف من الماضي فالشرط لازم له (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلًا).

قال الشارح: هذه الأفعال على قسمين: أحدهما: ما يتصرف، والتصرف المراد به أنه يأتي منه ماضي ومضارع وأمر، وهذا التصرف قسمان، قد يكون تصرفاً تاماً بأن سمع منه المضارع والأمر والمصدر، وقد يكون تصرفاً ناقصاً، بأن لم يسمع منه إلا المضارع فحسب.

أحدهما: ما يتصرف، وهو ما عدا ليس ودام.
وهذا القسم - ما يتصرف قسمان -: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو (زال) وأخواتها فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر، زال ليس عندنا زل، زال وانفك وفتى وبرح، هذه ليست لها أمر ولا مصدر، حينئذٍ تصرفها ناقص ليس بتام.
الثاني ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقيها.

قال: والثاني: ما لا يتصرف بحال، وهو (ليس) باتفاق، و (دام) عند المتأخرين، ويصححونه يقولون: على الصحيح، وقيل لها: مضارع دام، وهو يدوم، فهي متصرفة إذا ثبت أن لها مضارعاً، قد أثبتته بعضهم.

حينئذٍ هي متصرفة تصرفاً ناقصاً، والصحيح أن لها مصدراً أيضاً كما سبق، مدة دوامي حياً ((مَا دُمْتُ حَيًّا)) [مرج: 31] اشترطنا كون (ما) المصدرية حينئذٍ لازم أن يكون ما بعد له مصدر، إن قلنا ليس لها مصدر فحينئذٍ ليست (ما) مصدرية، وهذا باطل، حينئذٍ لا بد أن يكون لها مصدر، والقول بالاستعارة هذا قول لا يلتفت إليه، أنه استعير لها من أجل أن يقيم مصدر (دام) التامة مقام (دام) الناقصة فهذا لا يعول عليه.

ففيه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع ((وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) [البقرة: 143] يَكُونُ هذا منصوب بما قبله، ((وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)) الرَّسُولُ اسم يكون، وشَهِيدًا هذا خبرها، عملت يكون عمل كان وَعَبَّرَ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمَلًا ((كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ)) [النساء: 135] كُونُوا هذا أمر، نقول: فعل أمر مبني على حذف النون كُونُوا مثل قوموا مبني على حذف النون، والواو اسمها ((كُونُوا قَوَّامِينَ)) هذا خبرها منصوب بالياء، ((قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا)) [الإسراء: 50]، واسم الفاعل زيد كائن أخاك، كيف صرح هنا ونحن قلنا: نَأْوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوَّاسْتَقَرُّ، وهنا يصرح بكائن؟ هذا في المتعلق، هنا مقصود لفظه عينه ونفسه. وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ ... أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ، (ما) هذه حجازية، (كل) اسمها، (من يبدى) كل مضاف و (من) مضاف إليه اسم موصول، (يبدى) صلة الموصول لا محل له من الإعراب، (كائناً) خبر ما، واسمها ضمير مستكن كائناً هو، أخاك خبرها منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة. إِذَا: كائناً اسم فاعل وهذا يدل على أنها من باب فعل، لا من باب فعل، فحينئذ هو اسم فاعل وعمل عمل كان، كائناً أخاك، والمصدر كذلك والصحيح أن لها مصدر يَبْدُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَقَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وَكَوْنُكَ هذا مبتدأ، وهو مضاف والكاف مضاف إليه.

إِيَّاهُ خبرها، عَلَيْكَ جار ومجرور متعلق ب: يَسِيرُ.

يسير خبر كون.

(كون) لها اعتباران الآن: هي مبتدأ، وهي من مادة كان، نعرها مبتدأ على الأصل قبل دخول كان -لم تدخل كان هنا- (كون) مبتدأ، إِذَا تطلب خبر مثل زيد قائم، ثم هي في نفس الوقت تطلب خبراً واسماً، إِذَا لها جهتان: تطلب خبرين .. الكلمة هذه كونك تطلب خبرين: خبر من حيث كونها مبتدأ وهو يسير، يسير خبر المبتدأ وليس خبر الكون، وكون يطلب اسماً وهو الكاف، فالكاف هنا لها محلان: محل جر باعتبار كونها مضافاً إليه ومحل رفع باعتبار كونها اسماً لكون.

إِيَّاهُ (إِيَّاهُ) هذا هو خبر الكون، إِذَا كون له خبران يسير وإيأ، لكن باعتبارين: باعتبار

كون الكون مبتدأ يطلب خبراً وهو يسير، وباعتبار كونه وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمَلًا،
حينئذٍ نقول لها: خبر وهو إيَّاهُ.

وَكُونُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ وما لا يتصرف منها وهو دَامَ وليس، وما كان النفي أو شبهه
شرطاً فيه وهو زال وأخواتها لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.
إذاً:

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمَلًا ... إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَ

المراد بهذا البيت أن الحكم وهو رفع المبتدأ على أنه اسم لها أو نصب الخبر على أنه
خبر لها ليس خاصاً بالفعل الماضي منها، بل كل ما جاء منها من أمر أو مصدر أو
مضارع أو اسم فاعل فالحكم له سِيَان، وقد جاء في القرآن ويكفي في إثبات هذا الحكم
وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ ... أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرُ

هنا انتقل إلى بيان حال الخبر مع كان ومع اسمها.

وَفِي جَمِيعِهَا يعني: جميع هذه الأفعال حتى ليس ودام، أطلق الناظم هنا في جميع هذه
الأفعال حتى دَامَ وليس.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ بينها وبين الاسم، إذا قيل: توسط الخبر فالمراد به ألا يتقدم
على الفعل، وألا يبقى في محله، بل المراد به أن يقع بين العامل والمعمول، فحينئذٍ توسط
الخبر قال: أَجْزُ، وأجز في جَمِيعِهَا في جميع الأفعال حتى (ليس) و (دام) تَوَسُّطَ الْخَبَرِ.
فالمراد هنا توسط أخبارهن جائز مطلقاً حتى في (دام) و (ليس).

قال الشارح: مراده أن أخبار هذه الأفعال إن لم يجب تقديمها على الاسم ولا تأخيرها
عنه، وهذا كما ذكرناه أن ما وجب هناك فهو واجب هنا، يعني ما وجب تقديمه هناك
وجب تقديمه هنا، وما وجب تأخيره هنا قبل دخول كان فهو واجب تأخيره هناك.
فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك كان في الدار صاحبها، هذا قبل دخول كان
الخبر واجب التقديم في الدار صاحبها، لماذا؟ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة،
حينئذٍ وجب تقديمه من أجل أن يعود على متأخر رتبة لا لفظاً.

إذا دخلت كان على مثل هذا التركيب وجب التزامه كما هو، فتقول: كان في الدار
صاحبها، فصاحبها هذا اسم كان، وفي الدار جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائناً،
إذا قدرت تقدر باعتبار محل، هناك قدرناه كائنٌ زيد في الدار زيد كائنٌ بالرفع، وهنا
تقول: كان في الدار صاحبه كائناً بالنصب؛ لأنه خبر، فقلنا الصحيح أن المتعلق هو

الخبر وحده، والمتعلق هذا قيد فيه، وحينئذٍ الخبر خبر كان منصوب تقول: كائناً في الدار، ولا تقدره مرفوع كائن هكذا وتسكت! لا، كائناً بالنصب.

فلا يجوز هاهنا تقديم الاسم على الخبر؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم قولك: كان أخي رفيقي.

(كان أخي رفيقي) كيف نعرّبها؟

(كان) فعل ماضي، (أخي) اسم كان مرفوع، (رفيقي) خبر كان، هل يجوز التقديم والتأخير؟

لا يجوز.

لماذا؟ للبس؛ لأنه لا يتبين من اللفظين أيهما الاسم وأيهما الخبر، إذاً كان صديقي عدوي نقول: لا يتقدم ولا يتأخر، كذلك إذا كان الخبر محصوراً ((وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً)) [الأنفال: 35] مُكَاءً هذا بعد إلا، إذاً محصوراً فيه، إذاً لزم التأخير.

أين كان زيد، هذا واجب التقديم؛ لأن كان قلنا لا تدخل على اسم الاستفهام، هذا خبر (أين)، وزيد هذا اسمها.

هل كان زيد صديقك، هنا لا يجوز أن يتقدم على هل، ولا أن يفصل بينهما.

وما عدا ذلك مما يمتنع تقديمه أو يجب تأخيره حينئذٍ نقول: الأصل الجواز، أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين (كان) وبين اسمها.

((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم: 47] (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا) (نَصْرُ) هذا اسم كان، و (حَقًّا) هذا خبره، فتوسط بين هذا وذاك، وهذا أيضاً يؤخذ من المثال السابق كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ، عمر هذا اسم كان، وسيداً هذا خبره توسط بين الفعل والفاعل.

ومثال ما توسط فيه الخبر قولك كان قائماً زيد، ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم: 47].

((لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ)) [البقرة: 177] (الْبِرُّ) هذا خبر، و (أَنْ تُولُوا) هذا اسمها مؤخر.

وكذلك سائر أفعال هذا الباب من المتصرف وغيره يجوز توسط أخبارها بالشرط المذكور.

أما خبر (ليس) فهذا بعضهم نقل فيه خلاف، والصواب أنه يجوز التوسط، وقد سمع: سَلَىٰ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ ... فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجْهٌ

وذكر ابن معطي أن خبر دام لا يتقدم على اسمها، وهذا محجوج بالسماع:
لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ ... لِدَّائِهِ بِادِّكَارِ الشَّيْبِ وَالْهَرَمِ

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْغَصَّةٌ فَقَدْ خَبَرَ هُنَا مِنْغَصَةً عَلَى لِدَّائِهِ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ
الْأَمْرَيْنِ.

وفي جميعها توسط الخبر أجز، قيل: إجماعاً حكى الإجماع، مع أنه ثم خلاف في ليس
ودام، لكن حكى الإجماع لأنه لم يلتفت إلى مخالفة ابن معطي ولا غيره.

لقوله: ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم: 47] وفي قراءة من نصب: ((لَيْسَ
الْبِرُّ أَنْ تُولُوا)) [البقرة: 177]

وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ، يعني كل من العرب، أو النحاة حضر سبقه، يعني سبق الخبر دام.
يفهم منه أن ما عدا دام يجوز أن يتقدم على الفعل في أول البيت - وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ
الْخَبَرِ - الكلام على تقدم الخبر على الاسم دون الفعل، والآن انتقل إلى مسألة وهي:
تقدم الخبر على الاسم والفعل معاً.

إذاً هذه مسألة ثانية وليست كالمسألة الأولى، المسألة الأولى توسط الخبر بين الفعل
والاسم ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم: 47] حينئذ هل يجوز أن يتقدم على
الفعل نفسه؟ نعم، وكل سبقه حظر، وكل حظر سبقه دام، دل على أنه يجوز في غير
دام، وأما دام فهذا محل نزاع، وكذلك ليس.

يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا (دام) و (ليس) والمنفي ب (ما) وهذا
سينص عليه الناظم، إلا دام وليس، دام ذكرها هنا وليس سيأتي في الص؟؟؟.
والمنفي ب (ما) كذلك سيأتي تفصيله، فأما (دام) فحكى الاتفاق عليه؛ لأنه مشروطة
بدخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف المصدرية لا يعمل ما بعده فيما قبله
كَأَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا، مصيباً ما دمت، هذا ممنوع باتفاق، لا يتقدم خبر ما دام
على ما ودام معاً، وهذا محل وفاق، وأما أن يتقدم عليها دون ما فهذا محل نزاع، صوبه
الشارح وغيره.

إذاً: فأما دام فحكى الاتفاق عليها لأنها مشروطة بدخول (ما) المصدرية الظرفية،
والحرف المصدرية لا يعمل ما بعده فيما قبله، ودليل الجواز هو قوله تعالى: ((أَهْؤْلَاءِ
إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)) [سبأ: 40] وجه الاستدلال ((أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ)) [سبأ: 40]
((إِيَّاكُمْ)) هذا مفعول ليعبدون، وَيَعْبُدُونَ هذا الخبر، قالوا: تقدم معمول الخبر يؤذن بجواز
تقدم الخبر نفسه ((أَهْؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)) (كانوا) الواو هذه اسم كان، و
(يعبدون) الجملة في محل نصب خبر.

إياكم ما إعرابها؟ هـ مفعول به لقوله: (يعبدون) إذا تقدم على الفعل معمول الخبر، قالوا: وتقدم معمول الخبر يؤذن ويشير إلى أن الخبر لو تقدم لا بأس به؛ لأنه هو فرع، وإذا تقدم الفرع فالأصل من باب أولى وأحرى، و (أَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ) هذا أوضح، كانوا يظلمون أنفسهم، أَنْفُسُهُمْ، هذا مفعول به ليظلمون، فتقدم على الفعل، فدل على أنه يجوز أن يتقدم الفعل لتقدم معموله.

وَكُلُّ أَي: كل العرب والنحاة، سَبَقَهُ، أي: سبق الخبر دام، دام هذا مفعول به لسبق وهو مصدر قصد لفظه، حَظَرَ، أي: منع، أي أجمعوا على منع خبر دام عليها، وهذا تحت صورتان: الأولى أن يتقدم على (ما)، وهذا محل الإجماع.

والصورة الثانية: أن يفصل بين (ما) و (دام)، هذه محل النزاع وليست داخلية في الإجماع.

وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرَ، ومنعه الكوفيون في الجميع؛ لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه.

إذاً مذهب البصريين جواز تقدم الخبر على الأفعال كلها إلا دام، والكوفيون على المنع لم يجزوا، بناء على أصلهم السابق وَالْمُقَرَّدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، قلنا الكوفيون يرون أن الجامد يتحمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، فلو قدمناه هنا لعاد على متأخر لفظاً ورتبة، قالوا: هذا لا يجوز؛ لأنه متحمل للضمير، فمنعوا تقدم الخبر على أفعال هذا الباب، قالوا: لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه.

ومنعه ابن معطٍ في دام قيل: ورد للسمع وللقياس على سائر أخواتها للإجماع. ومنعه بعضهم فيما ليس تشبيهاً بـ (ما) في (ليس)، وهو محجوج بالسمع الذي ذكرناه سابقاً.

قال: وأشار بقوله: وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرَ إلى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام عليها، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على (ما) المتصلة بما نحو: لا أصبحك قائماً ما دام زيد، ما دام زيد قائماً (ما دام زيد قائماً) (قائماً) هو الخبر ليس أصبحك، أصبحك هذا فعل.

وعلى ذلك حملة ولده في شرحه ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها، أما الذي يمتنع هو أن يتقدم الخبر على ما ودام معاً، هذا محل الإجماع. وكلام ابن مالك رحمه الله تعالى:

وَكُلُّ سَبَقَهُ دَامَ حَظَرَ يشمل الصورتين، يتقدم الخبر على ما ودام معاً، قائماً ما دمت، ما قائماً دمت .. على الصورتين نقل الإجماع، والإجماع مسلم في واحدة دون الأخرى،

وهي أنه يمتنع تقدم الخبر على ما ودام، أما الفصل بين ما ودام فهذا محل خلاف. منعوا تقديمه على دام وحدها، ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع على منعها نظر؛ لأن المنع معلل بعلمتين: أولاً: عدم تصرفها، وهذا كما ذكرناه أنه سمع يدوم، إذاً لا يسلم أنها ليست متصرفة، وهذا معترض، وأيضاً هذا لا ينهض مانعاً بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها. والأخرى -العلة الثانية-: أن ما موصول حرفي، ولا يوصل بينه وبين صلتته، وهذا أيضاً يختلف فيه، والصورة الأولى -أن يتقدم على (ما) - أقرب إلى كلام الناظم، لماذا؟ لأنه سيقول:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ، فدل على أن الكلام في تقدم الخبر على (ما) و (دام) نفسها وليس على الفصل، لكن هذا من باب الاستحسان فقط، وإلا ظاهر كلامه أنه يشمل صورتين: وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ حَظَرُ سَبْقِ دَامٍ مطلقاً سواء تقدم على دام وحدها دون ما أو على ما، لكن ذهب الأشموني إلى أن كلامه ظاهره -بالبين الذي يليه- أن مراد الناظم أن يتقدم على ما ودام معاً؛ لأنه سيأتي سيقول: كَذَلِكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ، إذاً كذاك أي: مثل الذي سبق، فدل على أن مراده بما سبق: التقدم على ما وليس على الفصل بين ما ودام، هذا محتمل. إذاً أراد بهذا البيت أن يبين لنا حكم توسط الخبر بين الفعل واسم كان وأخواتها، وبين أن يتقدم الخبر على كان نفسها، فالأول مجمع عليه مطلقاً بدون استثناء، والثاني محل خلاف، وإن وقع خلاف في ليس ودام في الأول بالتوسط، لكن الصواب أنه يجوز مطلقاً.

ثم قال رحمه الله:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَةِ ... فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ

كَذَاكَ: أي: كما منعوا -أي النحاة أو العرب- وَكُلُّ سَبْقِهِ دَامَ حَظَرٌ، كَذَلِكَ، أي: كما منعوا أن يسبق الخبر (ما) المصدرية كَذَاكَ، منعوا أن يسبق (ما) النافية. (ما) النافية عند البصريين لها الصدارة، حينئذٍ إذا كان لها الصدارة لا يتقدم عليها معمول ... مدخولها، ما كان زيد قائماً، لا يصح أن يقال: قائماً ما كان زيداً؛ لأن ما هذه لها الصدارة.

وقوله: كَذَاكَ يوهم أن هذا الحكم وهو المنع مجمع عليه كالسابق؛ لأنه شبهه به قال:

كَذَاكَ فذاك مجمع عليه وهذا مختلف فيه، حينئذٍ يوهم قوله: كَذَاكَ أن هذا الحكم وهو المنع مجمع عليه؛ لأنه شبهه بالجمع عليه، وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه، ممنوع فقط مع خلاف، لكنه هو الصحيح، والأول ممنوع لكنه مجمع عليه، إذاً الصفة أو القدر المشترك هو المنع، أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه، فأما المنفي بـ (ما) غير زال وأخواته، وهو كان وأخواتها؛ لأن ما دخل عليه ما النافية قسماً، منه ما كانت (ما) شرطاً في إعماله وهو زال وأخواته، ومنه ما كان زائداً على أصل اللفظ وهو ما عدا الأربعة: ما كان زيد قائم، ما أصبح عمرو قائماً، ما أمسى زيد قائماً، ما هنا ليست شرطاً في إعمال هذه الأفعال، لكن ما زال، وما دام، وما انفك .. حينئذٍ هل الحكم مستو؟ ظاهر كلام الناظم مستو؛ لأنه قال:

كَذَاكَ سَبَقَ خَيْرٌ مَا النَّافِيَةُ خَيْرٌ بالتَّوِينِ الْأَصْلَ (خَيْرٌ مَا النَّافِيَةُ)، حينئذٍ يشمل ما كانت (ما) النافية شرطاً في عمله وما كانت ما النافية قدراً زائداً على مجرد العمل مثل: كان، وأصبح .. وغيرها.

فَجِءَ بِهَا مَتْلُوءَةً: (بِهَا) الضمير يعود على ما النافية، مَتْلُوءَةٌ: يعني: متبوعة لا تابعة؛ لأن لها الصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان، فهو حكم عام.

فلا تقل قائماً ما كان زيد، هذا لا يصح قائماً ما كان زيد، قائماً ما زال عمرو، هذا كله لا يجوز، ولو كان شرطاً في إعماله، ولا قاعداً ما زال عمرو. قال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين.

يعني هذا الحكم خاص بالبصريين، وأما الكوفيون في النوعين - ما كانت ما شرطاً في إعماله وما لم تكن كذلك - جائز، لماذا؟ لأن ما ليس لها حق الصدارة، فمحل الخلاف هل (ما) له حق الصدارة أم لا؟ فمن قال: لها حق الصدارة منع، ومن لا فلا، وهذا محل الخلاف بين البصريين.

قال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم لا يلزم تصديرها. إذاً نقول: أما المنفي بما غير زال وأخواته ففيه قولان: البصريون على المنع كما ذهب إليه الناظم هنا، والكوفيون على الجواز، ومنشأ الخلاف في أن ما النافية هل لها الصدر - صدر الكلام - أو لا؟ البصريون على الأول والكوفيون على الثاني.

وأما زال وأخواته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال: الأول: المنع مطلقاً سواء نفيت بما أو بغيرها، والثاني الجواز مطلقاً وعليه الكوفيون؛ لأن (ما) ليس لها عندهم حق

الصدارة، والثالث وهو الأصح وعليه البصريون: المنع إن نفيت بـ: ما؛ لأن لها الصدر والجواز إن نفيت بغيرها كلا ولم ولن، حينئذٍ هذه الألفاظ لا يزال ولن يزال، نقول: إذا قيل: لا يزال ولن يزال يجوز تقدم الخبر على الفعل نفسه، وأما إذا قيل: ما يزال، نقول: هنا (ما) لها الصدارة، فلا يجوز التقدم؛ إذاً لا بد من التفصيل.

ولذلك خص الناظم هنا (ما) بالحكم، إذاً إذا نفي زال وأخواته بغير (ما) ليس داخلياً في المسألة معنا، لماذا؟ لأن الحكم معلل هنا، وهو أن سبب المنع هو كون (ما) لها حق الصدارة، إذاً لن ليس لها حق الصدارة (لا) النافية ليس لها حق الصدارة، (إن) النافية ليس لها حق الصدارة .. إذاً لا يمنع ذلك من تقدم الخبر على زال ونحوها، إذاً لا بد من التفصيل.

كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَّا النَّافِيَةُ: يعني إذا وقعت (ما) النافية لفعل فالخبر الذي دخلت عليه، أو دخل عليه ذلك الفعل إن سبق بما النافية حينئذٍ ممنوع كالحكم السابق، لكن في أصل المنع لا في الإجماع.

فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ، ومفهوم كلامه: أنه إذا كان النفي بغير (ما) يجوز التقديم؛ لأنه خص ما النافية، فما عداها لا يلتحق به الحكم.

فتقول: قائماً لم يزل زيد، قائماً هذا خبر مقدم، لم يزل زيد (لم) حرف نفي، هنا نافية وجاز تقدم الخبر عليها لماذا؟ لكون لم ليس لها حق الصدارة في الكلام. ومنطلقاً لم يكن عمرو، ومنعهما بعضهم وهو الفراء.

قال في شرح الكافية: عند الجميع جائز.

كَذَاكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَّا النَّافِيَةُ

وَمَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطُفِيَ ... فَجِيءَ بِهَا مَتْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ

.....

إذاً البيت السابق عرفنا المراد منه: أن الخبر لا يتقدم على الفعل المنفي بـ (ما) سواء كانت ما شرطاً في إعماله أو لا.

مفهومه: أنه إذا سبق بغير ما من الأدوات النفي جاز، ومفهوم كلامه أيضاً جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما، بمعنى التوسط بين ما والفعل، ما قائماً كان زيد، هذا من باب الجواز فقط وإلا فيه ركاقة، ما قائماً كان زيد، يجوز؛ لأن المنع أن يتقدم على (ما) وهنا لم يتقدم على ما، وإنما تحايل تقدم على الفعل فحسب، ما قائماً

كان زيد. جائز أو لا؟ جائز، هل نأخذه من كلام الناظم؟ نعم يدل عليه؛ لأنه قال: سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةِ، أن يتقدم الخبر على ما النافية، فلو تقدم على الفعل ولم يتقدم على (ما) النافية فهو جائز، فالأصل جوازه وعليه الأكثرون توسط الخبر بين (ما) والمنفي بها نحو: ما قائماً كان زيد، ومنعه بعضهم لأن الفعل مع ما كحبذا، فلا يفصل بينهما، ما كان مثل حبذا، لكن لا، حبذا هذا تركيب مثل بعلبك أو حضرموت، وأما ما كان ليس فيه تركيب، وإنما هو سبق حرف لفعل مثل: لم يكن، هذا ليس مركباً.

ثم قال: وَمَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطُفِي

وَمَنْعُ: هذا مبتدأ.

اصْطُفِي: يعني اختير، الجملة خبر المبتدأ، ما الذي اختير؟ مَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ لَيْسَ يعني: لا يتقدم خبر ليس على ماذا؟ على اسمها دونها؟ سبق حكمه في قوله: وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ أَجْزُ، قلنا: هذا عام، وهنا يتكلم عن الفعل نفسه.

وَمَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطُفِي: أي: منع من منع أن يسبق الخبر لَيْسَ اصْطُفِي.

أي منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفي أي: اختير، وهو رأي الكوفيين، بضعفها بعدم التصرف هي ضعيفة، وشبهها بما النافية، قياساً على فعل التعجب وعسى ونعم وبئس قالوا: هذه غير متصرفة، إذا كان الفعل ليس متصرفاً قالوا: هذا يضعف في التعامل مع معمولاته، إذا كان جامداً حينئذٍ لا يحصل له ما يحصل للمتصرف من حيث تقديم المفعول وتقديم الاسم أو متعلق المفعول أو متعلق الخبر .. إلى غير ذلك، فإذا كان جامداً حينئذٍ يلزم حالة واحدة هذا الأصل.

وهنا ليس أشبهت فعل التعجب، سبق أن (ما) التعجبية مبتدأ لا يجوز تقدم الخبر عليها، حينئذٍ نقول: ليس هنا أشبهت (ما) التعجبية، فعل التعجب، لماذا؟ لأنه لا يجوز أن يتقدم على مبتدئه.

وبعضهم أجاز ونسب إلى الجمهور استدلالاً بقوله تعالى: ((أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) [هود:8] ((لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) لَيْسَ، هو، مَصْرُوفًا هذا خبر ليس، تقدم أو تأخر؟ تأخر، نحن نستدل بهذه الآية على تقدم الخبر على ليس، وهنا تأخر قالوا: ((يَوْمَ يَأْتِيهِمْ)) يَوْمَ هذا منصوب على ماذا؟ على الظرفية، والعامل فيه مصروفاً وهو الخبر،

فتقدم على ليس، وتقدم معمول الخبر على الفعل يؤذن بجواز تقدم الفعل نفسه؛ لأنه لو لم يكن جائز أن يتقدم مصروفاً ما جاز أن يتقدم معموله؛ لأن المعنى واحد ارتباط العامل بالمعمول شيء واحد، والمعمول مكمل للعامل، والعامل لا يكمل إلا بمعموله، فإذا تقدم المعمول وهو فرع له وأثره، ومعناه موجود فيه، حينئذٍ يؤذن بجواز تقدم الخبر نفسه، وهذا واضح واستدلال جيد.

أجيب من جهة المانعين بأن يوم هذا ظرف، وأن القاعدة أنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيره، حينئذٍ ألحق بالقاعدة العامة وهو: أن الظروف والمجرورات هذه يتوسع فيها، يتوسع فيها بماذا؟ يعني يتساهل فيها، لا تأتي نطبق الأحكام بالمنع والإيجاب إلى آخره على الظرف والجار؛ لأنه ضعيف، الضعيف لا نقوى عليه إنما نقوى على القوي، فنقول الضعيف هذا لا يعتبر حجة في إثبات الأحكام. إذاً ((ألا يوم)) يوم نقول هذا معمول مصروفًا وهو خبر ليس فتقدم على ليس، دل عند الجمهور على جواز تقدم الخبر، أجيب - هذا الاستدلال - بأن يوم ظرف، ويتوسع في الظرف والمجرورات ما لا يتوسع في غيرها.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي: (وَمَنْعُ سَبْقٍ) مبتدأ هذا منع، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف، وسبق هذا مصدر مضاف إلى فاعله وهو خبر، و (لَيْسَ) ما إعرابه؟ قصد لفظه وهو مفعول اصْطُفِي هذه الجملة خبر.

إذاً: يمنع تقدم خبر ليس عليها، اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها، وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع؛ لعدم السماع، ولأنه فعل غير متصرف قياساً على نعم وبئس ونحوها ..

وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز فتقول: قائماً ليس زيد، واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع، له قولان، ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها كقوله تعالى: ((ألا يوم يأتيهم)) إلى آخره.

وبهذا استدل من أجاز تقديم خبره عليها وتقريره أن يوم يأتيهم معمول الخبر، الذي هو مصروفًا، وقد تقدم على ليس.

قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل، والجواب ما ذكرناه.

ثم قال: وَذُو تَمَامٍ، ونقف على هذا، والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد ... !!!

عناصر الدرس

* أقسام (كان). وأخواتها من حيث التمام والنقصان ومعناهما

* هل يلي معمول الخبر العامل؟

* تختص كان دون أخواتها بأربعة أمور

* زيادتها _ حذفها _ حذف نون مضارعها.

* مسائل مهمة وفوائد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

..... وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

فَتِيءٌ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالتَّقْصُ فِي

أشار بهذا البيت إلى أن هذه الأفعال تنقسم إلى قسمين: منها ما هو تام، ومنها ما هو ناقص. وبعضها يأتي ناقصاً فحسب ولا يأتي تاماً يعني يلزم النقص، وبعضه قد يكون تارة ناقصاً ويكون تارة تاماً.

وَذُو تَمَامٍ: عرفنا أن منها ما هو تام ومنها ما هو ناقص. ما هو التام وما هو الناقص؟ هذا فيه خلاف بين النحاة، والأصح أن التام ما اكتفى بمرفوعه، يعني: عن طلب المنصوب. والناقص: هو ما لا يكتفى بمرفوعه فيحتاج ويفتقر إلى المنصوب، فحينئذ (كان) نفسها إذا افتقرت إلى المنصوب رفعت الاسم ونصبت الخبر قلنا: هذه ناقصة. وإذا لم تنصب الخبر وإنما اكتفت برفع الفاعل حينئذ نقول: هذه تامة.

وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

وَذُو تَمَامٍ: يعني من أفعال هذا الباب أي: التام منها.

مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي: ما .. اسم موصول بمعنى الذي.

يَكْتَفِي: هذا صلتها.

يَرْفَعُ: هذا جار ومجرور متعلق بـ يكتفى، والمراد به: مرفوع، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول.

إِذَا: ما اكتفى بمرفوعه هو الذي يعبر عنه بأنه ذو التمام. وَذُو تَمَامٍ: أي من أفعال هذا الباب أي: التام منها.

مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي: أي: الذي يكتفى برفع، أي: يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وحينئذ هذا المرفوع لا نقول: اسم (كان) واسم (أصبح) لا، نقول: فاعل، مثل: قام زيد، ((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)) [البقرة: 280] نقول: كَانَ: فعل ماض تام ولا نقول ناقص. وَذُو عُسْرَةٍ: فاعل، مثل: قام زيد. إِذَا: خرجت عن كونها ناقصاً تدخل على المبتدأ والخبر وترفع

فاعلاً صريحاً، إن كان ذو عسرة {حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ} نقول: هذه تامة ترفع
الفاعل الصريح، نعره فاعلاً مثلما نعر ب زيد من قولك: قام زيد، قام: فعل ماضٍ،
وزيد: فاعل.

((وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ)) [البقرة: 280] كَانَ: فعل ماضٍ تام. وَذُو عُسْرَةٍ: هذا فاعل،
ليس عندنا خبر وليس عندنا (اسم كان) ولا غيرها.

وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ: يعني ما بمرفوع يكتفي، أي: يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وهذا
المرفوع فاعل صريح. وَمَا سِوَاهُ: والذي سواه، أي: سوى المكتفي بمرفوعه.

وَمَا سِوَاهُ: الضمير يعود على المكتفي بمرفوعه.

وَمَا سِوَاهُ: أي: سوى المكتفي بمرفوعه ناقص، لافتقاره إلى المنصوب، ناقصٌ لماذا؟

لافتقاره إلى المنصوب. إذاً: عرف لنا التام والناقص، في هاتين الجملتين عرف لنا التام ما
هو، قال: ما برفع يكتفي.

وَمَا سِوَاهُ: وما سوى المكتفي بمرفوعه ناقصٌ، يعني: الذي يفتقر إلى المنصوب، هذا
عرف لنا على جهة العموم.

ثم قال:

..... وَالنَّقْصُ فِي ... فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

دَائِمًا قُفِي: تبع، حينئذ بهذا التعبير الذي هو حصر لنا أن منها ما هو ناقص أبداً ولا
يكون تاماً، فما عداه يكون ناقصاً وتاماً، أثبت لنا النقص - ما لا يخرج عن النقص -
وما عداه حينئذ ما لم يذكره من النواسخ نقول: هذا يكون تارة تاماً ويكون تارة ناقصاً.
وَالنَّقْصُ: النَّقْصُ هذه (أل) للعهد الذكري؛ لأنه قال: وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ. ((إِنَّا أَرْسَلْنَا
إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (15) فَعَصَى فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ)) [المزمل: 16] مثلها، أعيدت النكرة معرفة، فهي عين الأولى.

إذاً: والنقص السابق المذكور وهو الافتقار إلى المنصوب في فتى وليس، وزال: هذا
ماضي يزال قُفِي: تبع دائماً، فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال، لا تكون إلا ناقصة،
وما عداها يكون تارة ناقص، وتارة أخرى تاماً، وما سواها يستعمل ناقصاً وتاماً.
إذاً: فتى وليس وزال دائماً قُفِي، دائماً هذه حال من الضمير المستتر في قُفِي، تقدم
عليه، يعني: قُفِي دائماً بمعنى أنه مستمر لا ينفك عن النقص بحال من الأحوال.
إذاً: كل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة إلا فتى وزال التي مضارعها: يزال، لا التي
مضارعها: يزول؛ فإنها تامة. هذه الأفعال نواسخ كلها. قوله: كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ .. إلى

آخره، نقول: هذه تسمى نواقص. وسبق خلاف: هل تدل على حدث أم لا؟ هل (كان) تدل على حدث؟ هل (أصبح) تدل على حدث أم لا؟ الصحيح قلنا: أنها تدل على حدث، لأنها الأصل في وضع الأفعال أن تكون متضمنة للحدث. ثم الكثير منها سمع له مصادر، وهل المصدر إلا الحدث؟ إذا قيل: (كان) مشتقة من الكون والكون هو عين الحدث مصدر، فحينئذ نقول: (كان) هذه متضمنة للحدث ولا شك، وكذلك الصباح والمساء ونحو ذلك. إذاً: هذه الأفعال تسمى نواقص، قيل: لعدم دلالتها على الحدث بناءً على أنها لا تفيد، وهذا مشهور عند النحاة: أن (كان) الناقصة لماذا سميت ناقصة؟ لأنها لا تدل على حدث، وإنما هي مجرد الربط -ربط الخبر بالمبتدأ- في الزمن الماضي فحسب، فهي زمانية محضة جردت للزمن، كان زيد قائماً ماذا أفادت؟ أفادت اتصاف زيد بالقيام في الزمن الماضي فقط؛ لأن القيام هو مدلول الجملة، الحدث الموجود في الجملة الآن ما هو؟ هو القيام فحسب. و (كان) ما وظيفتها؟ قالوا: أضافت القيام إلى زيد وقيدته بكونه في الزمن الماضي فحسب، أما (هي) هل تدل على حدث عند الكثيرين؟ لا، الصواب أنها تدل على حدث، ولذلك عند بعضهم سميت ناقصة لكونها لا تدل على حدث؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون متضمناً لشيئين: زمن وحدث. هنا الأصل فيها (كان) أن تدل على حدث وزمن، لكن دلت على الزمن، إذاً: نقصت أو لا؟ نقصت أحد جزئي الفعل، قام: يدل على حدث وهو القيام وأنه في زمن مضي. (كان) لا تدل على حدث، وإنما تدل على زمن مضي، إذاً: هي ناقصة. فنقصها لأحد جزئي الفعل الذي يوضع له في أصل لسان العرب سميت ناقصة، وهذا مشهور عند كثير من النحاة والصواب خلافه.

تسمى نواقص؛ قيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على أنها لا تفيده، لا تدل عليه، والأصح لعدم اكتفائها بالمرفوع. هذا الأصح، إنما سميت نواقص؛ لأنها لا تكتفي بالمرفوع، لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب. كان زيد هل اكتفت في الدلالة؟ لا، ما اكتفت؛ لأن الأصل في دخول (كان) قلنا: نواسخ تنسخ المبتدأ، حكم المبتدأ والخبر، هذا الأصل، وحينئذ دخلت على ما هو عمدة من حيث المبتدأ ومن حيث الخبر، حينئذ لا يتم معناها إلا بالنصب للخبر، كان زيد هكذا لوحدها نقول: هذا لا يفيد شيئاً الأصل فيه، وحينئذ لا بد من منصوب تتعدى إليه بعد رفعها للمبتدأ على أنه اسم لها؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر

إلى المنصوب.

ثم منها -من النواسخ-: ما لزم النقص فحسب ولا يتعداه بحال من الأحوال وهو (ليس) باتفاق، وهذا محل وفاق أنها لا تستعمل تامة، وإنما تكون ناقصة، وسيأتي أنه يجوز حذف خبرها عند سيبويه وتبعه ابن مالك رحمه الله تعالى. ليس أحد هنا، ليس أحد هكذا سمعت. ليس أحد هنا، وأما: (ليس أحد) لوحدها نقول: هذا ليست تامة، بل هي ناقصة والخبر محذوف.

منها: ما لزم النقص وهو (ليس) باتفاق، و (زال) خلافاً للفارسي، و (فتى) خلافاً للصاغاني، وحينئذ (زال وفتى) محل خلاف؛ هل ملازمة للنقص أم لا؟ تأتي تامة أو تأتي ناقصة؟ هذا محل خلاف، والجماهير على أنها لا تأتي تامة بل هي ملازمة للنقص، وهذا الذي رجحه ابن مالك كما قال:

.... وَالتَّقْصُ فِي ... فَتَى لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

وبقية الأفعال -يعني: عدا (ليس وزال وفتى) - تستعمل بالوجهين: تارة تأتي تامة فتكتفي بمرفوعها عن طلب منصوبها، وتارة تأتي ناقصة وحينئذ لا بد من منصوب ولا بد من مرفوع، فإن استعملت تامة اكتفت بالمرفوع، فتكون حينئذ (كان) لها معاني مختلفة غير (كان) التي تكون ناقصة؛ لأنها خرجت عن النقص، وحينئذ لا بد من معنى نستقرأ كلام العرب فنثبت لها معنى، فإذا كانت تامة (كان) حينئذ تأتي بمعنى ثبت، كان الله ولا شيء معه، مثلوا بهذا لدلالاتها على ثبت، كان الله يعني: ثبت الله، ولا شيء معه. وتأتي بمعنى: حدث، نحو: إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَذْفُئُونِي، إذا حدث، ووجد مثلها. وحضر؛ نحو: ((وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةٍ)) [البقرة:280].

وتأتي بمعنى: وقع، نحو: ما شاء الله كان، يعني: ما شاء الله وقع، وحينئذ (كان) بمعنى وقع.

وكفل وغزل، يعني: تأتي بمعنى كفل، يقال: كنت الصبي كفلت الصبي، كنت الصبي، هذا توري به، كنت الصبي، يعني: كفلت الصبي. وكنت الصوف، يعني: غزلته.

وأصبح وأضحى وأمسى بمعنى: دخل في الصباح والضحي والمساء.

وظل بمعنى: دام أو طال أو أقام نهاراً.

وبات بمعنى: أقام ليلاً أو نزل بالقوم ليلاً.

وصار: تأتي بمعنى رجع؛ ((أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ)) [الشورى:53] يعني: ترجع الأمور.

وضم وقطع: ((فَصُرُّهُنَّ إِلَيْكَ)) [البقرة:260] فصرهن بمعنى: قطع، وضم.

ودام بمعنى: بقي.

وانفك بمعنى: خلص أو انفصل، نحو: انفك الأسير أو الخاتم.

وبرح بمعنى: ذهب أو ظهر. واختلف في (كان) الشانية؛ هل هي ناقصة، أم تامة، أم أنها قسم برأسها؟ فالجمهور على أنها ناقصة، وقيل: من أقسام التامة، وقيل: قسم برأسها. الصحيح أنها من أقسام الناقصة.

إذاً: (كان) تأتي تامة وتأتي ناقصة إذا جاءت تامة حينئذ تكتفي بمرفوعها عن منصوبها. {وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ} [البقرة] إن وجد إن ثبت لا بأس، تتناوب. وقوله تعالى: ((خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ)) [هود:107] يعني: ما بقيت السَّمَوَاتُ، هنا (دام) تامة، فحينئذ تكتفي بمرفوعها. ((مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ)) [هود:107] يعني: ما بقيت.

((فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)) [الروم:17] تمسون أي: تدخلون في المساء، وتصبحون يعني: تدخلون في الصباح. وهذا هو معنى التمام.

إذاً: وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ

ما سوى الذي لا يكتفي بمرفوعه، بل لا بد أن يفتقر إلى منصوب فينصبه، وحينئذ نقول: هذا ناقص. ثم الأفعال قسمان: منها ما هو لازم للنقص، وهو الذي حصره في الشطر الآتي: والنقص في فتى وليس وزال على إسقاط حرف العطف. دَائِمًا قُفِّي: يعني تُبَع دَائِمًا.

وما عداه حينئذ يأتي بالوجهين: تارة يكون تاماً، وتارة يكون ناقصاً.

أشار إلى أن التمام: الاكتفاء بالمرفوع، والنقصان: الافتقار إلى المنصوب.

وتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصاتها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين، وقيل:

لنقصاتها عنها بتجردها عن الحدث، أي: من الحدث المقيد؛ لأن الدال عليه هو الخبر،

أما هي فتدل على حدث مطلق يقيد الخبر حتى (ليس) وحدثها الانتفاء، (ليس)

الجمهور على أنها ليس لا حدث، وإنما هي لنفي الحال فقط، للنفي هل لها حدث؟ ليس

لها حدث، وذهب الرضي إلى أن لها حدث وهو الانتفاء، وحينئذ الانتفاء هذا مصدر

انتفى ينتفي انتفاءً، حدثها هو الانتفاء، ورده عليهم كثير، لماذا؟ لأنها وإن كانت فعلاً

إلا أنها من جهة أصل الوضع دلت على حدث، لكن باستعمالها لنفي الحال جردت عن

الحدث، وهذا موافق لما ذكره في تعريف الفعل.

وحدثها الانتفاء، فإذا قلت: كان زيد قائماً أو ليس زيد قائماً فكأنك قلت في الأول: حصل شيء لزيد حصل القيام، حصل شيء لزيد هذا عام، حصل القيام، وفي الثاني انتفى شيء عن زيد، انتفى القيام، فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل، وعليه؛ فتعمل في الظروف، وقيل: لا تدل على الحدث أصلاً بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعه وزمانه. وهذا خلاصة ما ذكره الرضي لأنه خالف الجمهور في هذه المسألة بأن (ليس) لها حدث وهو الانتفاء. وكثير من النحاة يرون أنها ليست دالة على حدث. ثم قال رحمه الله تعالى:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ ... إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍ

(كان) تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، وحينئذ هي عملت في الاسم وعملت في الخبر. يرد السؤال هنا: هل (كان) باعتبار الاسم وباعتبار الخبر؛ هل هما أجنبيان أم لا؟ الأجنبي عندهم: الذي لا علاقة له بالعامل، هذا الأجنبي. هل لها علاقة أو لا؟ قطعاً واضح، نقول: (اسم كان) إذا عملت فيه الرفع، إذا ليس بأجنبي عنها، (اسم كان) ليس بأجنبي عنها، وخبرها كذلك ليس أجنبياً عنها؛ لأنها عملت في الاسم فصار بينهم علاقة، وعملت في الخبر فصار بينهما علاقة، فحينئذ: إذا كان الخبر عاملاً في غيره: كان زيد ضارباً عمراً، عمراً هذا إعرابه مفعول به، لضارباً، ضارباً هذا إعرابه خبر (كان).

إذاً: كان زيد ضارباً عمراً، عمراً هذا معمول الخبر، عرفنا أن الخبر نفسه ليس بأجنبي عن (كان)، لكن معمول الخبر هل هو أجنبي عن (كان) أم لا؟ هذا محل نزاع وهو الذي أرادته الناظم بهذا البيت.

معمول الخبر إذا نصب الخبر أو رفعه أو تعلق به ظرف أو جار ومجرور حينئذ ما علاقة هذا المعمول بالعامل - (كان) الأصلي-؟ هل هو أجنبي أم لا؟ إن قلت: أجنبياً؛ حينئذ لا يجوز أن يلي هذا المعمول (كان)؛ لأنك فصلت بين العامل الأصلي (كان) وبين معموليه، وإذا قلت: لا، ليس بأجنبي بل هو معمول لأن عامله معمول لـ (كان) حينئذ جاز أن يلي (كان) معمول الخبر، هذا محل النزاع، البصريون -جماهيرهم- على أنه يمنع أن يلي (كان) معمول الخبر، لماذا؟ لأنه أجنبي، والكوفيون على الجواز لأنه ليس بأجنبي، لأنه يعتبر كالجند، (كان) جد بالنسبة لعمراً، وحينئذ إذا فصل بين (كان) ومعموليهما بمعمول الخبر حينئذ ليس فيه مخالفة للأصل؛ لأن ألا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وهذا متفق عليه لا إشكال فيه، في الجملة متفق عليه، وإنما الخلاف:

هل هذه الصورة داخلية تحت هذا الأصل أم لا؟ البصريون على دخولها، وحينئذ يمنع أن يلي العامل معمول الخبر، والكوفيون على الجواز؛ لأنه ليس بأجنبي فحينئذ لا بأس أن يلي العامل معمول الخبر. هذا هو محل النزاع.

إذاً: وَلَا يَلِي الْعَامِلَ، ما مقصوده بالعامل هنا؟ (كان وأخواتها).

لا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ: معمول الخبر من مفعول أو حال أو ظرف أو جار ومجرور، كل ما تعلق بالخبر، فحينئذ: هل يجوز معمول الخبر أن يلي (كان وأخواتها)؟ هذا محل النزاع. المصنف هنا اختار ماذا؟ قال: وَلَا يَلِي نفي بمعنى النهي، لا يَلِي الْعَامِلَ: الذي هو (كان وأخواتها) مَعْمُولُ الْخَبَرِ: لا يليه لأنه أجنبي عنه، فحينئذ يكون قد فصل بين العامل ومعموليته، وهذا باطل مخالف لأصله. وَلَا يَلِي الْعَامِلَ: الْعَامِلَ هذا مفعول به.

وَمَعْمُولُ الْخَبَرِ: هذا فاعل يلي. ولا يلي معمول الخبر العامل، سواء كان مفعولاً أو حالاً أو غيرهما، مطلقاً عند جمهور البصريين، يعني: سواء تقدم الخبر على الاسم أم لم يتقدم؛ لأن هذا يدخل تحته صورتان: إما أن يتقدم معمول الخبر على الاسم فقط، وإما أن يتقدم الخبر ومعمول الخبر على الاسم أيضاً مع كون المعمول تالياً لـ (كان)، وتحت صورتان: البصريون مطلقاً على المنع، سواء تقدم الخبر على الاسم، نحو: كان طعامك آكلًا زيد، كان زيد آكلًا طعامك، هذا التركيب الأصل فيه: كان زيد آكلًا طعامك، آكلًا: هذا خبر كان، والفاعل هو، وطعامك: هذا مفعول به. هل يجوز أن يقال: كان طعامك زيد آكلًا؟ لا. كان طعامك آكلًا زيد؟ لا، مطلقاً، فتحته صورتان: أن يتقدم الخبر على الاسم، فيقال: كان طعامك آكلًا زيد، زيد هذا متأخر وهو اسم (كان)، وآكلًا: هذا خبرها، تقدم على الاسم، وتقدم معمول آكلًا معمول الخبر على الخبر فتلا (كان)، هذا ممتنع عند البصريين.

أم لم يتقدم، نحو: كان طعامك زيد آكلًا، آكلًا هذا في محله، وزيد في محله لم يتقدم الخبر على الاسم، وإنما تقدم معمول العامل على الاسم فتلا العامل.

إذاً: هذا ممنوع مطلقاً، لماذا؟ للفصل بين العامل ومعموليته بأجنبي.

وأجازه الكوفيون مطلقاً؛ لأنه سيأتي استشهادهم بقوله:

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا وَخُرَجَ عَلَى زِيَادَةَ (كان) أو ضمير الشأن، كما سيأتي.

استثنى الناطم صورة واحدة وهي: إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر، حينئذ

يجوز؛ لأنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرهما، فيستثنى هذا لما

ذكرناه من الأصل.

إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى: إلا إذا أتى معمول الخبر حال كونه ظرفاً كعند، أو حرف جر مع مجروره، إذا جاء معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر ليس لوحده بل مع مجروره لأنه يستلزمه؛ حينئذ يلي العامل اتفاقاً، وهذا لا إشكال فيه؛ لأن الكوفيين يجيزون ما هو أشد من هذا وهو: كان طعامك زيد آكلاً، إذا أجازة الكوفيون طعامك وهو اسم أجنبي واضح بين ولا يتوسع فيه فجوازهم للمجرورات والظروف من باب أولى وأحرى، فهو محل وفاق بين البصريين والكوفيين، فلا استدلال حينئذ ليس لإثبات الكوفيين، لأنهم يثبتونه مطلقاً، الجواز عندهم مطلقاً؛ لأن معمول الخبر ليس أجنبياً عن العامل الأصلي وهو كان، فحينئذ جوازه هنا باتفاق، أن يكون معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر.

للتوسع في الظروف والمجرورات: كان عندك زيد جالساً، زيد: اسم كان، وجالساً: خبرها، وعندك: هذا ظرف متعلق بجالس، هو معمول له، لأن (عند) منصوب على الظرفية.

وَعِنْدَ فِيهَا النَّصْبُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا مِنْ فَقَطْ تُجْرُ

وحينئذ؛ تلي (عند) العامل وهو معمول خبر (كان)، هذا جائز باتفاق، لماذا؟ لأنه ظرف. كان في الدار زيد جالساً، جالساً في الدار، تقدم المعمول وهو جار ومجرور، هذا جائز؛ لأنه جار ومجرور، وهم يتوسعون في الجار والمجرور أكثر من توسعهم في غيره. إذاً: وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا .. استثنى مسألة واحدة: وهي إذا كان معمول الخبر ظرفاً أو حرف جر.

قال: ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة. لو قال: كان آكلاً طعامك زيد، يجوز؟ هذا مثل: ((وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)) [الروم: 47] فيجوز لتقدم الخبر على الاسم، وهنا لم يتل معمول الخبر العامل، وإنما الذي تلاه هو الخبر وليس بأجنبي.

إذاً: يخرج من كلامه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم.

وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة؛ لأنه لم يلي (كان) معمول خبرها، فتقول: كان آكلاً طعامك زيد، ولا يمنعه البصريون، وهذا واضح بين لعدم وجود الأجنبي الذي يلي (كان).

وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اِنْوَ إِنْ وَقَعَ ... مُوْهُمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ

نحن قعدنا قاعدة: أن معمول الخبر لا يلي (كان)، إذا سمع في لسان العرب ما ظاهره أن معمول الخبر تلا (كان) ماذا نصنع؟ لا بد من التأويل، وهذه طريقة البصريين، لا بد من التأويل. من التأويل الصحيح عندهم: أنه يجعل اسم (كان) ضمير الشأن محذوف واجب الحذف، والجملة التي تليها مبتدأ وخبر في محل نصب خبر (كان)، وحينئذ لم يلي كان معمول الخبر، فصلوا بين كان والجملة التي تليها بالاسم المحذوف وهو مضمر الشأن.

قال: وَمُضْمَرِ الشَّانِ: هذا مفعول مقدم ل: اِنْوَ، وهو من إضافة الدال إلى المدلول. مَـُضْمَرِ الشَّانِ: هذا الضمير التفسيري يسمى، المفسر، وبعضهم يسميه ضمير القصة، وهو يرجع إلى جملة بعده كما ذكرناه، يرجع إلى جملة، يعني: لا بد أن يفسر بجملة، ومرجعه يكون متأخراً، وأبرز وأوضح مثال: ((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص: 1] هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، "هُوَ": هذا مبتدأ، هذا ضمير الشأن. الله أَحَدٌ: مرجع الضمير الجملة هي التي فسرنا، لو قال: "هُوَ" هو، على أي شيء يرجع هذا؟ ليس له مفسر، لو قال هكذا لوحده: "هُوَ"، وهو قول الصوفية وغيرهم، نقول: هذا ليس له مرجع، ليس بكلام، هذه خرافة؛ لأن "هُوَ" لا بد من مرجع ضمير مفسر، هذا بإجماع النحاة. الأصل في الضمير أن يكون مرجعه سابقاً عليه، وهنا في ضمير الشأن يكون مرجعه متأخراً ثم يكون جملة ولا يكون مفرداً، زيد ضربته مرجع الضمير زيد وهو مفرد، لكن هنا: ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص: 1] الله: مبتدأ، وأَحَدٌ: خبر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وحينئذ نقول: مرجع الضمير الجملة، والجملة مفسرة للضمير. وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اِنْوَ: اِنْوَ مُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا، اسماً لماذا؟ ل (كان).

انو مضمر الشأن، {إنما الأعمال بالنيات} اِنْوَ، فهو ليس مذكوراً، وإنما يقدر وينوى، فحينئذ: اِنْوَ مضمر الشأن حالة كونه اسماً، اسماً لماذا؟ لأي شيء؟ ل (كان) من أجل فك الجملة عما بعدها، ولأجل ألا يلي معمول الخبر (كان) فنأتي باسم محذوف هو ضمير الشأن، اِنْوَ في العامل مضمر الشأن اسماً حال من مضمر، أي: حالة كونه محكوماً باسميته ل (كان) فيفيد أن (كان) لشأنية، هذه تسمى (كان) الشأنية، (كان) على أنحاء، (كان) الناقصة و (كان) التامة و (كان) الشانية و (كان) الزائدة، أربعة أنواع، مر معنا ثلاث، هذه الثالثة، وبقي (كان) الزائدة:

وَقَدْ تَرَادَّ كَانٌ فِي حَشْوٍ

أربعة أنواع: (كان) الناقصة، و (كان) التامة وأشار إليها بقوله:

وَدُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعِ

وهذه (كان) الشانية والصحيح أنها نوع من الناقصة، وهي يلجأ إليها عند تقدير الاسم ضمير الشأن. كان الناس صنفان، وإلا الناس صنفان، بعضهم رأى أنه قد ترفع (كان) الجزأين: الاسم، وهذا لا إشكال فيه، والخبر، صنفان والأصل نقول: صنفين، وحينئذ تخريجاً لهذا الفرع المخالف للأصل المتفق عليه لا بد من التأويل. كَانَهُ أَوْ كَانَ هُوَ النَّاسُ صَنَفَانِ، كان هو الحال والشأن الناس صنفان، هنا مثله، .. ل (كان) فيفيدنا أن (كان) الشانية ناقصة وهو الأصح؛ لأنه لم يثبت في كلامهم ضمير الشأن إلا مبتدأ في الحال أو في الأصل، في الأصل قبل دخول (كان) هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، أو في الحال وهو: كَانَهُ، الذي معنا. كَانَهُ، نحو: ((هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)) [الإخلاص:1] وقيل: تامة فاعله الضمير والجملة مفسرة له، وقيل: واسطة.

انو مضمير الشأن اسماً، يعني: انو في العامل مضمير الشأن حال كونه اسماً ل (كان).
إِنْ وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَثَبِتَ مُوَهُمُ: جَوَازُ مَا اسْتَبَانَ وَظَهَرَ لَكَ أَنَّه أَمْتَنَعُ، وهو أنه لا يلي العامل معمول الخبر، إن جاء في لسان العرب ما ظاهره أنه قد ولي العامل معمول الخبر حينئذ وجب التأويل، وصورة هذا التأويل ماذا؟ أن ننوي اسم (كان) محذوفاً وهو ضمير الشأن.

قال الشاعر:

فَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

الكوفيون استدلوا بهذا على أنه لا يمتنع، أن يلي (كان) معمول الخبر، لماذا؟ لأن عطية اسم (كان)، وعَوْدًا: هذا فعل ماضي، والجملة في محل رفع خبر (كان). إِيَّاهُمْ عودهم، هذا الأصل، عطية عودهم، عودهم: الهاء هذا مفعول به لعود، فهو معمول للخبر، انفصل فتقدم على الاسم فصار: كان إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا، هل يصح الاستدلال بهذا؟ قالوا: لا؛ لأن الأصل مطرد وحينئذ لا بد من التأويل، فننوي ضمير الشأن محذوفاً هنا، كان هو عطية عودا، إياهم بعد أن نوينا ضمير الشأن كَانَهُ إِيَّاهُمْ كان هو إياهم، اتصل أو انفصل لا إشكال، كَانَهُ كان هو إياهم، إِذَا: إِيَّاهُمْ لم يلي (كان)، لماذا؟ لأن الذي تلا (كان) هو الاسم المحذوف، والمحذوف لعله كالثابت، وحينئذ يراعى حذفه كما أنه ثابت في الكلام، فحينئذ لم يلي العامل معمول الخبر، ولكن الكوفيون لهم تأويل ولهم إشكالات أخرى في هذا، فهذا ظاهره ماذا؟ أنه مثل: كان طعامك زيد آكلًا، تأخر الخبر وتقدم معموله على الاسم. كان طعامك زيد آكلًا، مثله، قلنا: هنا تقدم معمول

الخبر ولم يتقدم الخبر نفسه على اسم كان، هذا مثله: كان إياهم عطية عوداً. إذاً: لا بد من التأويل، وهذا الوجه المشهور أنه ضمير الشأن.
ويحتمل أن (كان) زائدة.
بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

إذا خرجناها على أنها زائدة حينئذ خرجت المسألة من باب (كان)، بما بالذي عطية عودهم، وحينئذ صارت الجملة مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.
ومثله:

فَأَصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ

تُلْقِي: هذا الفعل هو خبر (كان). المساكين: فاعله. وَكُلُّ النَّوَى نقول: هذا معمول الخبر، حينئذ نقدر: ليس هو كل النوى تلقي المساكين. الكوفيون إعرابهم مساكين هذا اسم (كان).

وَكُلُّ النَّوَى: هذا معمول تلقي، وتلقي: هو الخبر، على هذا يكون تلا العامل معمول الخبر، إذا جعلنا كل النوى: هذا منصوب، هذا معمول لتلقي، وتلقي هو الخبر، أليس كذلك؟ المساكين هذا اسم كان متأخر، يكون مثل كان طعامك آكلًا زيد، هذا مثله إذا قدمت الخبر على الاسم، والصواب: أن ضمير الشأن هنا محذوف، وَكُلُّ النَّوَى: هذا منصوب بتلقي، والمساكين هذا فاعل تلقي، ليس اسم (كان) بل هو فاعل على الصحيح.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَقَدْ تُرَادُّ كَانٌ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَ

هذه (كَانَ) الزائدة.

وَقَدْ تُرَادُّ

وَقَدْ: للتقليل هنا؛ لأن الزيادة أقل من الأصالة.

وَقَدْ تُرَادُّ: قد للتقليل.

تُرَادُّ: هذا فعل مضارع مغير الصيغة، وَكَانَ: نائب فاعل قصد لفظه.

قَدْ تُرَادُّ كَانٌ: إذا زيدت (كَانَ) حينئذ هل لها عمل؟ هل تعمل؟ نقول: لا، ليس لها عمل البتة، لا ترفع ولا تنصب، لماذا؟ لأن الشيء الزائد إنما يزداد من جهة اللفظ

فحسب، وأما المعنى الذي وضع له في لسان العرب فليس مراداً، فحينئذ يقال: التركيب هنا: زيد فيه كلمة، فنقول: هذا المراد به التأكيد وليس المراد به المعنى الذي وضع له في لسان العرب، فحينئذ (كان) إذا لم يكن المراد بها المعنى الأصلي الذي وضع له في لسان العرب حينئذ لا تعمل، لا ترفع ولا تنصب. إذاً: ما الفائدة من ذكرها؟ نقول: تفيد التأكيد، تأكيد التركيب.

وَقَدْ تَرَادُّ: إذا تَرَادَّ ولا تعمل شيئاً أصلاً، وهو مذهب الجمهور. تَرَادَّ لا بقيد التمام أو النقصان، هل نقول: تامة أو ناقصة إذا زيدت؟ لا هذه ولا تلك؛ لأننا نقول: قسمة ثلاثية أو رباعية، تامة، ناقصة، زائدة، إذا كانت زائدة إذاً لا بقيد كونها تامة ولا بقيد كونها ناقصة؛ لأنها مباينة للقسمين، تامة لا بد لها من مرفوع، وناقصة لا بد لها من منصوب، وهذه لا ترفع ولا تنصب إلا على بيت سيأتي معنا.

وَقَدْ تَرَادُّ كَانٌ: هنا ذكر (كَانَ) بلفظ الماضي فحينئذ يلتزم منها - من هذه الأفعال النواسخ التي تَرَادُّ - (كان) فحسب، ما عداها فهو شاذ، يعني: لا تَرَادُّ (أصبح وأمسى) نقول: هذا شاذ، ولذلك شذ قولهم: ما أصبح أبْرَدَها، هذا زائد، نقول: (أصبح) زائد، لكنه شاذ ليس كـ (كان).

وشذ كذلك: وما أمسى أدْفأها، ما أبردها وما أدْفأها، ما أصبح أبردها وما أمسى أدْفأها، نقول: هذا شاذ؛ لأن التخصيص هنا بـ (كان) فحسب، (كان) بصيغة الماضي، فإن زيدت بصيغة المضارع فهو شاذ كذلك. أنت تكون ماجد نبيل، أنت: مبتدأ، وماجد: خبر، زيدت (كان) بين المبتدأ والخبر زيادتها بين المبتدأ والخبر سماعية هذه، وكونها بلفظ المضارع نقول: هذا شاذ؛ لأن الذي هو أصل للقياس زيادتها بلفظ الماضي، لأن هذا خروج عن الأصل، وما خرج عن الأصل حينئذ لا يقاس عليه غيره البتة، فإن قيس فيكون من باب؟؟؟ فإن سمع قليلاً نادراً قلنا: هذا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

إذاً: تَرَادُّ كان بلفظ الماضي، ولا تكون بقيد التمام ولا النقصان؛ لأنها مباينة لهما ثم لا تعمل شيئاً. أين تَرَادُّ؟ فسرره وبين محله وقال: فِي حَشْوٍ: في حشو جار ومجرور متعلق بقوله: تَرَادُّ، هذا بيان، تَرَادُّ هذا فيه إجماع، ولذلك المتعلقات دائماً تخصص العوامل. تُرَادُّ كَانٌ: أين تَرَادُّ؟ هذا محتمل في الأول، في الأثناء، في الأخير. قال: فِي حَشْوٍ: يعني في أثناء الكلام لا في أوله ولا في آخره. إذاً: نأخذ أن (كان) إذا جاءت في أول الكلام لا تكون زائدة، وإذا جاءت في آخر

الكلام خاتمته لا تكون زائدة، وإنما يحتمل زيادتها إذا كانت في أثناء الكلام.
في حشو: أي: في أثناء الكلام، فلا تتراد في الأول؛ لأن الأول محل الاعتناء، ولا في
الآخر الذي هو الأطراف؛ لأنه محط الفائدة.
.. في حشو كما ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

فسر بعضهم الحشو بأنه بين شيئين متلازمين، ليس جاراً ومجروراً، بين شيئين متلازمين،
يعني: كل منهما يطلب الآخر كالمبتدأ والخبر، والفعل وفاعله، والصفة والموصوف،
والجار مع المجرور، هذه كلها متلازمة، شيئان متلازمان، كل منهما إذا وجد وجد الثاني.
ضابط زيادة (كان) إنما تكون في حشو، وهذا الحشو يكون بين متلازمين مبتدأ وخبر،
زيد كان قائم، مررت بزيد قائم، بزيد كان قائم، زادت بين متلازمين.
؟؟؟ يقول: وذكر ابن عصفور أنها تتراد بين الشيئين المتلازمين كالمبتدأ وخبره، زيد كان
قائم، زيد: مبتدأ، وقائم: خبر، وكان: هذه زائدة. أين اسمها وخبرها؟ ليس لها اسم ولا
خبر.

والفعل ومرفوعه، نحو: لم يوجد كان مثلك، لم يوجد مثلك، يوجد مثلك هذا الأصل،
قام كان زيد؛ لم يوجد كان مثلك، هذا من باب التأكيد، فمثلك فاعل يوجد، و (كان)
هذه زائدة وهي زيدت بلفظ الماضي وليس لها معنى إلا التأكيد.
والصلة والموصول: جاء الذي كان أكرمه، الذي أكرمه، هذان متلازمان، أليس
كذلك؟ وحينئذ الذي كان أكرمه نقول: زيدت (كان) بين متلازمين وهما الصلة
والموصول.

والصفة والموصوف: مررت برجل كان قائم، برجل بالتونين، برجل كان قائم، برجل: هذا
موصوف، وقائم: صفته، و (كان) فاصلة أو زائدة بينهما.
وهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف:
وَقَدْ تُرَادُّ كَانٌ فِي حَشْوٍ

بل هو أعم، لم يقيده بمتلازمين، بل ما كان في أثناء الكلام فحسب، قد يكون بين
متلازمين وقد لا يكون، هذا ظاهر كلام المصنف، لكن بالمثال قد يقال: إنه أراد نوعاً
معيناً وهو ما يقاس عليه، وهو (ما) التعجبية وفعلها، ما كان أصح، (ما): هذه تعجبية
مبتدأ، أصح: هذا فعل التعجب مثل: ما أحسن زيدا، تزداد قياساً بين (ما) التعجبية
وفعلها، ما أحسن زيدا؛ ما كان أحسن زيدا، وما عداه فهو سماعي.

مَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ: الألف هذه للإطلاق يتعجب من علم المتقدمين.
إذاً: وإنما تنقاس زيادتها بين (ما) وفعل التعجب، كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ، ولا تتراد في

غيره إلا سماعاً.

إذاً: قوله: فِي حَشْوٍ: إن أراد به القياس فحينئذ مقيد بالمثال الذي ذكره، إن كان أراد به ما هو سماعي وقياسي حينئذ يكون المثال ذكر بعض الأفراد فحسب، وما عداه فهو مرجع أو مرده إلى الموقف.

وقد سمع زيادتها بين الفعل ومرفوعه، هذا سماعي. والأمثلة التي ذكرها الشارح أمثلة مولدة، يعني ليست مسموعة.

سمع زيادتها بين الفعل ومرفوعه: وَلَدْتُ فَاطِمَةَ - بِنْتُ الْحَرْثِ بْنِ الْأَنْمَارِيَّةِ الْكَمَلَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ، لَمْ يُوجَدْ (كَانَ) أَفْضَلَ مِنْهُمْ.

لم يوجد كان أفضل منهم، أفضل: هذا فاعل ليوجد، يوجد أوجد يوجد ليس نائب فاعل، ولذلك قال: بين الفعل ومرفوعه. يوجد جزم بلم، وأفضل: هذا فاعل يوجد، و (كان) هذه فاصلة زائدة. وسمع أيضاً زيادته بين الصفة والموصوف:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ

وَجِيرَانٍ لَنَا كِرَامٍ؛ هنا فصل بين الموصوف والصفة، أين الموصوف؟ وَجِيرَانٍ، وكرام: هذا الصفة فصل بينهما بـ كَانُوا، لكن ورد إشكال هنا: سيبيويه استدل بهذا على أن (كان) تزداد بين الصفة والموصوف، وابن هشام لم يرتض هذا، لماذا؟ لأن (كان) هنا عملت، الواو هذا اسمها، وهذا محل إشكال، ولذلك قال: هذا البيت لا يقال بأن (كان) زائدة، وإنما الواو هذه اسم (كان) ولنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وإنما فيه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة، على حد قوله: ((كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ)) [الأنعام: 155] كِتَابٌ: موصوف، مُبَارَكٌ: صفته، فصل بينهما بالجملة: أَنْزَلْنَاهُ، هذا مثله، وحينئذ استدلووا به على الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة، أما كونه (كان) زائدة هذا محل إشكال.

أجاب بعضهم: بأنه لا مانع بأن يقال: (كان) مع اسمها تزداد، أنها تزداد (كان) مع اسمها، وحينئذ نقول: لا نقول (كان) هي الزائدة، بل الجملة كلها، فحينئذ: هل ينظر هذا بمثل "ظننت" إذا أهملت وألغيت؟ وحينئذ تكون ملغاة هي وفاعلها وهذه مثلها الزيادة، لكن فرق بين الإلغاء وبين الزيادة؛ لأن الأصل الزيادة أنها منافية لا تزداد، إنما الزيادة تكون للحروف، وأما الأسماء فزيادتها شاذة لا يُحْمَلُ عليها، ولذلك لا يقال: ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى: 11] كَمِثْلِ الكاف زائدة لا، وإنما نقول: هي أصلية.

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله:
سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامِي ... عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ الْعَرَابِ

عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةِ، على المسوِّمة: جار ومجرور دخلت بينهما (كان).
والأصل فيها أنها تزداد بلفظ الماضي، هذا كثير، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع؛ لأن
(كان) بلفظ الماضي مبنية، فأشبهت الحرف والأصل في الزيادة للحروف، وأما الفعل
المضارع فهو معرب وحينئذ يكون قد أشبه الاسم المعرب وزيادة الأسماء شاذة، فما
أشبه الاسم حينئذ صارت زيادته شاذة، وما أشبه الحرف من حيث البناء صارت زيادته
أصلية، ف (كان) لماذا نقول: زيادتها قياسية -قياساً-؟ لأنها أشبهت الحرف والجامع هو
البناء، هذا مبني وهذا مبني، والحرف يزداد، بل هو الأصل في الزيادة.
و (كان) وتكون الذي هو الفعل المضارع هذا معرب، فأشبهه ماذا؟ أشبه الاسم المعرب،
والأسماء لا تزداد إلا شذوذاً، وحينئذ زيادة ما أشبهها لأن القاعدة: أن الشيء إذا أشبه
الشيء أخذ حكمه.

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ ... إِذَا هَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ

فحينئذ نقول: هذا شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه.

ثم قال رحمه الله:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْحَبْرَ ... وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اسْتَهَرَ

الكلام كله الآن فيما سبق، وهذا فيما اختصت به (كان) دون أخواتها، وأكثرها مجمع
عليه في الجملة، الخلاف فيه قليل.

مما اختصت به (كان) أنها قد تحذف دون سائر أخواتها ثم تعمل وهي محذوفة، تحذف
ويبقى اسمها منسوباً إليها، أو تحذف ويبقى خبرها ويكون منسوباً إليها -منصوباً، حينئذ
حذفت وبقي عملها، وهذا من خصائص (كان) دون سائر أخواتها.
وَيَحْذِفُونَهَا: من؟ العرب، يعني نطقوا بها محذوفة، أو النحاة حكموا بجواز حذفها مع ما
ذكر.

وَيَحْذِفُونَهَا: الضمير هنا يعود إلى (كان)، ثم إما أن يكون حذف (كان) هنا وحدها، أو مع اسمها، إما أن تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر، وإما أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وزيد: أن تحذف (كان) مع خبرها ويبقى الاسم، ماذا بقي؟ أن تحذف هي واسمها، تحذف (كان) وحدها، هذا أولاً. تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، تحذف مع الخبر ويبقى اسمها، هنا قال:

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ

ظاهر العبارة -والله أعلم- أنه أراد حذف (كان) مع اسمها، والشرح أدخلوا حذف (كان) وحدها كذلك ولا بأس من باب تكثير المعاني، لكن ظاهر العبارة أنه أراد حذف (كان) مع اسمها؛ لأنه قال: وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ، إذاً: لا يبقون الاسم، وإنما يحذف الاسم مع (كان)، هذا ظاهر العبارة.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ: أي: (كان) إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر، أنها تحذف مع اسمها؛ لأن الفعل ومرفوعه كالشيء الواحد، وقد تحذف (كان) مع خبرها ويبقى الاسم، تحذف مع الخبر ويبقى الاسم مرفوعاً، ومن ذلك قولهم: "المرء مجزي بعمله، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر" -برفعهما- (المرء مجزي بعمله، إن خيراً فخير) خير: هذا اسم (كان) المحذوفة مع خبرها، إن كان في عمله خير فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر، إن خيراً فخير، إن شراً فشر، هذه قل ما شئت، إن شراً فشر وإن خيراً فخير، إن خيراً فخير، إن شراً فشر، يعني: برفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني ونصب الأول ورفع الثاني، لكن المثال الذي هو الشاهد معنا هنا في حذف (كان) مع خبرها: إن خيراً فخير، إن كان في عمله (كان) حذفت، في عمله: هو الخبر، خير الذي بقي هو الاسم، لكن هذا قليل جداً، قليل، والكثير أن تحذف (كان) مع اسمها.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ: على حاله كما هو منصوب لا يرفع؛ لأن (كان) المحذوفة هنا تعمل وهي محذوفة، وهذا لقوتها؛ لأنها أم الباب.

ثم بين أن هذا الحذف (كان) مع اسمها في موضعين يكثر.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اسْتَهْزَءَ

واستهزء: يعني الحذف مع إبقاء الخبر، واستهزء بعد (إِنْ) و (وَلَوْ) الشرطيتين كثيراً ذَا الحكم، ذَا مشار به الحكم وهو حذف (كان) مع إبقاء الخبر.

وَبَعْدَ إِنْ: بَعْدَ: هذا متعلق بقوله: اسْتَهْزَءَ.

إِنْ: هذا قصد لفظه مضاف إليه، بَعَدَ: مضاف، و (إِنْ) مضاف إليه. كيف أضيفت وهي حرف؟ نقول: هذا قصد لفظه، وإذا قصد لفظه صار علماً صار اسماً.

بعد (إِنْ) الشرطية كثير؛ لأنها أم أدوات الجزم (إِنْ)، و (لو) أم أدوات الجزم غير العاملة، ولذلك اختص كثرة الحذف بمذنين الحرفين: (إِنْ) أم أدوات الجزم، يعني: التي تعمل الجزم هي أمها، مثل: كان هنا، و (لو) هذه أم أدوات الجزم غير العاملة، ولذلك اختص الحذف بهما، إذا جاء اسم منصوب بعد (لو وإِنْ) حينئذ تعربه خبراً لـ (كان) المحذوفة مع اسمها، {الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ} ولو خاتماً، نقول: خاتماً هذا خبر لـ (كان) المحذوفة مع اسمها، ولو كان الملتمس، هكذا تقدره: ولو كان الملتمس خاتماً، حينئذ هذا فصيح أو نقول شاذ؟ نقول: فصيح.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً: بَعْدَ إِنْ وَلَوْ، (المرء مجزي بعمله، إِنْ خيراً فخيرٌ، وإِنْ شراً فشرٌ) إِنْ كان عمله خيراً، إِنْ خيراً: حذف (كان) مع اسمها بعد (إِنْ) تقديره: إِنْ كان عمله خيراً، إذا بقي الخبر على ما هو، (وإِنْ شراً فشرٌ) إِنْ كان عمله شراً فشر.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ: الشرطيتين.

كثيراً ذَا: الحكم اشْتَهَرَ، ذَا: مبتدأ، واشتهر: الجملة خبر، وكثيراً: هذا حال، حال من الضمير المستتر في اشْتَهَرَ، هذا الظاهر.

وَذَا اشتهر: ذَا قلنا: الحكم الذي هو حذف (كان) وإبقاء خبرها مع اسمها، وذَا: اسم إشارة مبتدأ، واشْتَهَرَ: الجملة خبر.

وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ: نقول: هذا متعلق باشتهر، وكثيراً هذا حال من الضمير المستتر في اشْتَهَرَ.

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ، إِنْ صِدْقاً، وَإِنْ كَذِباً ... فَمَا اعْتَدَاكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلَا؟

إِنْ صِدْقاً: إِنْ كان المقول صدقاً، وإِنْ كان المقول كذباً.

وبعد (لو) كما في الحديث: {الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ}.

وقد شذ حذفها بعد (لَدُنْ).

إذاً: بعد (إِنْ وَلَوْ) كثير. مفهومه: أنه قد يأتي لا بعد (إِنْ وَلَوْ) وهو كذلك، لكنه قليل، وهو بعد (هَلَا وَأَلَا وَلَدُنْ) هذا قليل يحفظ ولا يقاس عليه، يعني: القلة هنا معبر عنها بالندرة. بعد (هَلَا وَأَلَا وَلَدُنْ)، (مَنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَائِهَا ...) : مَنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا ثم قال:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبُ ... كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

إذاً: عرفنا أن (كان) تحذف مع اسمها، وقد تحذف دون اسمها، وقد تحذف مع خبرها، والأكثر هو حذفها مع اسمها، وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر، ويعوض عنها (ما) الزائدة، وهذا بعد (أن) المصدرية.

وَبَعْدَ أَنْ: المصدرية.

تَعْوِضُ مَا: الزائدة عنها -عن (كان) المحذوفة فقط دون اسمها-.

ارْتُكِبَ: فتحذف (كان) وجوباً إذا عوض عنها، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، إذاً: تحذف (كان) بعد (أن) المصدرية، هذا ضابط في التعويض، الأصل في حذف (كان) ألا يعوض عنها.

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقَوْنَ الْخَبْرَ

دون تعويض، لكن في محل واحد حفظ عن العرب أنهم عوضوا عن ذلك المحذوف، وهو فيما إذا حذفت (كان) فقط دون اسمها وخبرها، ثم كانت (كان) هذه بعد (أن) المصدرية، هذا ضابطها، ولذلك قيدها: وَبَعْدَ أَنْ: يعني بعد (أن) المصدرية.

تَعْوِضُ (مَا) عَنْهَا: تعويض (ما) الزائدة عنها، يعني: عن (كان) المحذوفة، لذلك قال: عَنْهَا ولم يقل عنهما.

ارْتُكِبَ: فتحذف (كان) وجوباً بعد التعويض، يعني: لا يصير الحكم وجوباً، قبل التعويض الحذف جائز، لكن لما عوض عنها حينئذ لا يجوز إرجاع (كان) لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض.

أَنَّ (كان) تحذف بعد (أن) المصدرية، ويعوض عنها (ما)، ويبقى اسمها وخبرها.

أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ

كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا، أصلها: أن كنت بَرًّا، وبعضهم يقدره: لأن كنت بَرًّا بلام التعليل ولا

إشكال. أن كنت بَرًّا، التاء هنا هي اسم (كان)، وبرًّا: خبرها، احذف (كان)، إذا

حذفت (كان) الضمير المتصل ينفصل، صار أنت كنت، هذا متصل، وحينئذ ينفصل،

فتقول: (أَنْ أَنْتَ بَرًّا)؛ لأنك حذفت كنت (التاء) كان وبقيت التاء المتصلة فجئنا

بالضمير المنفصل، فصار التركيب: أَنْ أَنْتَ بعد حذف (كان) بَرًّا، عوض عن (كان)

ما، فقليل: أَنْ مَا أَنْتَ، النون مع الميم للتقارب أدغمت، أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبَ. إذاً (أَنْ):

هذا حرف مصدري، و (ما): زائدة، وأنت: هذا اسم (كان) المحذوفة في محل رفع، وبرًّا:

هذا خبر كان المحذوفة، هذا الحذف صار واجباً بعد التعويض، وأما قبله فلا، لا يوصف

بكونه واجباً؛ لأنه لما عوض عنها لأنه إذا قلت مثلاً: (التمس ولو خاتماً من حديد) يجوز أن تقول: ولو كان الملتمس خاتماً، يجوز أو لا يجوز؟ يجوز أن تقول: ولو خاتماً، ويجوز أن تقول: ولو كان الملتمس خاتماً تأتي به وتحذفها، الحذف جائز، أما إذا عوض عنها فحينئذ لا يجوز، خلافاً لمن قال بذلك، وقد قيل به.

إذاً: تحذف بعد (أن) المصدر ويعوض عنها - كذا يقول ابن عقيل - ويعوض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو: أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبْ، والأصل: أن كنت برًّا فاقترَب، لأن كنت، قيل هكذا، ابن هشام يقدرها هكذا في التوضيح وفي قطر الندى، فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع (أن) مطرد، فحذفت (كان) أن كنت برًّا حذفت (كان) لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير المتصل؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير، فانفصل؛ لأنه لما اتصل به نقول: لكونه عامل، لأن الضمائر لا تتصل إلا بعواملها، وحينئذ لما ذهب العامل انفصل وهو التاء، فصار: أن أنت برًّا، ثم عوض عنها (ما) عوضاً عن (كان) فصار: أن ما أنت برًّا، ثم أدغمت النون في الميم فصار: أَمَا أَنْتَ بَرًّا، ومثله قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه ... !!!

عناصر الدرس

* شرح الترجمة (فصل في ما ولا ولات وإن).

* أوجه شته الحروف ب (ليس) وشروط عملها عمل ليس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنْهَا ارْتُكِبَ ... كَمِثْلِ أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبْ

عرفنا أن كانت تحذف دون اسمها ويبقى الاسم مرفوعاً والخبر منصوباً، ويعوض عنها (ما) الزائدة بعد (أن) المصدرية كما مثل الناظم هنا بقوله: أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرَبْ.

عرفنا كيف وصل إلى هذا:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الصَّبْعُ

ف (أن) مصدرية، و (ما) زائدة عوضاً عن كان وأنتَ اسم كان المحذوفة، وذَا نفر خبرها، ولا يجوز الجمع بين كان و (ما)؛ لكون (ما) عَوْضاً عنها ولا يجوز الجمع بين العَوْضِ والمُعَوِّضِ.

هذه قواعد عندهم أغلبية، قد يخالفون هذا النص لكن في بعض المواضع، وهذا الشأن كما هو الشأن في القواعد الفقهية والأصولية، الأصل أنها تكون مطردة، لكن قد يشذ عنها بعض الأفراد، لذلك ما من قاعدة إلا ولها استثناء هذا الأصل، ولذلك تجد في كتب القواعد أن يذكروا القاعدة و ... خرج كذا وكذا وكذا إلى آخره، لماذا؟ لأن هذه القاعدة - وإن كان أصلاً يدخل هذا الفرد تحتها إلا أنه لموجب أو لعارض أو لمانع - حينئذٍ لم يدخل تحت هذه القاعدة، مثلها الجمع بين العوض والمعوض؛ لأنه قد يخالفون في بعض المسائل ويجمعون بين العوض والمعوض، فنقول: قاعدة أغلبية، ومثلها القاعدة التي ذكرناها في ((أَلَا يَوْمٌ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)) [هود:8] أنه تقديم المعمول يؤذن بتقديم العام، هذا أيضاً أغلبية فقد يخالفون في بعض المواضع، ويختلف النظر حينئذٍ يبقى الاجتهاد، هل هذه مما ينازع فيها فتخرج أو أنها داخلة تحت القاعدة، يبقى المسألة من باب تحقيق المناط كما يقولو الأصوليون. وأجاز ذلك المبرد فيقول: أَمَّا كُنْتَ منطلقاً انطلقت.

يعني جوز الجمع بين العوض والمعوض، أَمَّا كُنْتَ، (ما) هذه زيدت من أجل كان المحذوفة، يعني كأنه جوز رجوع كان بعد حذفها، أما أنتَ منطلقاً انطلقت. هذا الأصل، فرد كان رجعت صار أما كُنْتَ منطلقاً انطلقت، لكن هذا يعتبر شاذ. ولم يسمع من لسان العرب حذف كان وتعويض (ما) عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف.

وهذه القاعدة في مثل هذه المسائل كلها كل ما خرج عن القياس فالأصل أنه يكتفى بما سمع ولا يقاس عليه غيره، إذا سمع استثناء كان بأنها تزداد بهذا اللفظ لا يقاس عليه أبداً لا المصدر، ولا اسم الفاعل، ولا الفعل المضارع .. إلى آخره، لماذا؟ لأن الأصل عدم الزيادة، فإذا كان كذلك حينئذٍ نقف على السماع.

ولم يسمع مع ضمير المتكلم نحو: أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقت، والأصل: أن كُنْتَ منطلقاً، ولا مع الظاهر: أَمَّا زَيْدٌ ذاهباً، زيد اسم كان المحذوفة وهو اسم ظاهر، الأصل عدم الزيادة، ومثل به سيبويه في كتابه، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، قياس ما لم

يسمع على ما سمع.

والأصل أن كان زيد ذاهباً انطلقت وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه: أما زيد ذاهباً.

إذاً الحاصل أن المسموع هو ما كان بضمير المخاطب، وما عداه يكون من باب القياس، فهل يوافق أم يخالف؟ الثاني أقرب.

إذاً: هذه مواضع حذف كان كما ذكرناها.

قال ابن هشام رحمه الله تعالى في التوضيح: تحذف كان ويقع ذلك على أربعة أوجه:

الأول - وهو الأكثر -: أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين، ومثل لهما بقولهم: " النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ"، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، ويجوز إن خير فخير بتقدير إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما، والأول أرجحها والثاني أضعفها، والأخيران متوسطان، ومثال لو: {الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ}، وقل الحذف المذكور بدون إن ولو.

الموضع الثاني: أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف كما سبق إن خير، إن كان في عمله خير، هذا ضعيف.

ثالثاً: أن تحذف وحدها، وكثر ذلك بعد أن المصدرية، بمثل أما أنت منطلقاً انطلقت، ثم شرحه.

الرابع: أن تحذف مع معموليها، - كلها يعني -، لكن هذا ضعيف جداً، وذلك بعد إن الشرطية يعني، في قولهم: افعل هذا إما لا، إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض ولا نافية للخبر. هذا أقل من ذكره ذكره في التوضيح.

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ ... تُحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفٌ مَا التَّرْمِ

أيضاً هذا من خصائص كان ولا يلحق بها غيره، وهو أنه تحذف نون كان بشروط ذكرها المصنف هنا.

وَمِنْ مُضَارِعٍ: جار ومجرور متعلق بقوله: تُحْدَفُ نُونٌ .. تُحْدَفُ نُونٌ من مضارع، إذاً خصوص النون، وخص بها المضارع، إذاً لا الأمر ولا اسم الفاعل ولا الماضي ولا غيره، وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ: صفة لمضارع جار ومجرور متعلق بمحذوف، سواء كانت كان تامة أو ناقصة، أطلق الناظم هنا، لِكَانَ إذاً النون تحذف من كان سواء كانت كان تامة أو ناقصة، بشرط أن تكون بصيغة المضارع.

لِكَانَ مُنْجَزِمٌ: هذه صفة ثانية لمضارع، صفة بعد صفة، مُنْجَزِمٌ يعني بالسكون لا بحذف النون، لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك، تُحْدَفُ نُونٌ هي لام الفعل تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وشبهها بحروف العلة؛ لأنها متطرفة، وإذا كان كذلك حينئذ نقول: يجوز حذف هذه النون بهذه الشروط المذكورة في البيت، وهو حذف جائز يعني ليس بواجب، وهو حذف جائز مَا التَّزِمَ، يعني لم يوجب العرب أو يحكم بوجوبه النحاة، بل من أراد أن يحذف تخفيفاً حذف، ومن أراد الأصل نطق بالأصل. إذاً شروط الحذف: أن يكون من مضارع بخلاف الأمر والماضي. ثانياً: مجزوماً بالسكون، بخلاف المرفوع والمجزوم بالحذف.

ثالثاً: ألا توصل بضمير، فإن وصلت بضمير حينئذ لا يجوز حذفها نحو: (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ)، لا يجوز حذف النون هنا، ولا بساكن نحو: ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)) [البينة:1] حينئذ نقول: تحركت النون هنا للتخلص من التقاء الساكنين، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله: ((وَلَمْ أَكُ بَعِيًّا)) [مريم:20] أَكُ أصلها: أكون، سكنت النون للجازمة ولم، فالتقى ساكنان الواو ساكنة والنون ساكنة، حينئذ حذفنا الواو للتخلص من التقاء الساكنين فصار أَكُنْ، الأصل عدم الحذف؛ لأنه حذف منه حرف الواو، وإن كان للتخلص من التقاء الساكنين والمحدوف لعلة كالثابت، إلا أن الأصل أنه لا يحذف منه، لكن لكثرة استعمال هذا اللفظ (أك، ونك) خفف أيضاً بحذف النون، إذاً لم أك نقول: هذا فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً ((لَمْ أَكُ)) فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وجزمه سكون ظاهر على النون المحذوفة تخفيفاً. ((لَمْ تَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ)) [المدثر:43] أصلها نكن، حذفت النون تخفيفاً، ((وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ)) [النحل:127]، ((فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ)) [غافر:85] -انظر- تصرف في الفعل المضارع من كان يك، أك، تكن، نكن .. كلها حذفت منها النون تخفيفاً، وسواء في ذلك الناقصة كالأمثلة السابقة والتامة، لكن الحذف فيها أقل، ((وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً)) [النساء:40] بالرفع -قراءة- ((وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً)) يعني توجد حَسَنَةً، حينئذ حذفت منها النون تخفيفاً.

إذاً: وَمِنْ مُضَارِعٍ: لا من ماضي ولا أمر.

لِكَانَ: لا لغيرها.

مُنْجَزِمٌ: بالسكون لا مرفوع ولا منصوب.

تُحْدَفُ نُونٌ: وهي لام الفعل تخفيفاً. وَهُوَ حَذَفُ مَا التَّزِمَ.

يقول ابن عقيل: إذا جزم الفعل المضارع من كان قيل: لم يكن والأصل: يكون فحذف الجازم الضمة التي على النون فالتقى ساكنان الواو والنون، فحذف الواو لالتقاء الساكنين، يعني: للتخلص من التقاء الساكنين، فصار اللفظ لم يكن والقياس يقتضي أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر، هذا هو القياس؛ لأنه إذا حذف منه حرف صار إجحافاً به، وإذا زيد عليه حذف آخر صار إجحافاً بعد إجحاف، ولو جوز القياس أن يحذف منها حرف واحد حينئذٍ الأصل عدم حذف حرف آخر.

هذا من حيث النظر والتأصيل، وأما من حيث الوجوب فشيء آخر.

لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، فقالوا: لم يك وهو حذف جائز لا لازم ومذهب سيبويه ومن تابعه: أن هذه النون لا تحذف عنه ملاقة ساكن، بل تحرك: ((لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)) [البينة:1] لا تحذف إذا حصل التقاء بين ساكنين، بل يجب تحريك النون للتخلص من التقاء الساكنين.

أن هذه النون لا تحذف عند ملاقة ساكن، فلا تقل: لم يك الرجل، هذا غلط بل: لم يكن الرجل.

وأجاز ذلك يونس، وقد قرئ شاذاً (لم يك الذين كفروا).

وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً أولاً، يعني إذا كان بعدها -بعد النون- متحرك، قلنا الساكن لا تحذف، إذاً يكون بعدها متحرك، هذا المتحرك إما أن يكون ضميراً أو لا، إن كان ضميراً فلا يجوز إن يكن هو، لا يجوز الحذف؛ لأنه يصير متصلاً بكان، وإن لم يكن ضميراً حينئذٍ جاءت المسألة.

فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً، قالوا: لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، إذا حذفت رده الضمير .. تحذف يرده الضمير يبقى الدور فيها.

كقوله صلى الله عليه وسلم: {إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ} فلا يجوز حذف النون فلا تقل: إِنْ يَكُنْهُ وَإِنْ لَا يَكُنْهُ، وإن كان غير ضمير متصل جاز الحذف والإثبات نحو: لم يكن زيد لم يك زيد، لم أك بغياً، لم أكن بغياً.

وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين كان الناقصة والتامة، وقد قرئ ((وَأِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا)) [النساء:40] برفع حَسَنَةً وحذف النون وهذه هي التامة.

مسائل: الأولى في تعدد الخبر، في كان الخلاف في تعدد الخبر المبتدأ.

هل يجوز أن يتعدد خبر كان؟

قلنا هذا الباب مفرع على الباب السابق، هذا هو الأصل، فما جاز هناك جاز هنا إلا

لمانع، وما امتنع هناك امتنع هنا إلا لمانع؛ لأن كان هذه داخلة على جنس المبتدأ والخبر، حينئذٍ كلما ثبت للمبتدأ والخبر قبل دخول الناسخ فهو مستصحب، الأصل بقاء ما كان على ما كان، حتى يدل دليل على انتفاء ما قد ثبت قبل دخول كان، هذا هو الأصل.

فحينئذٍ تعدُّ الخبر هل يجوز أم لا؟
وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شَعْرًا

الأصل -القياس- جواز تعدد خبر كان، لكن خالف بعض النحاة هنا ممن جوز هناك منع هنا، في تعدد الخبر في كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ، والمنع هنا أولى؛ لقيام المانع المقتضي على المانع من جواز تعدد الخبر، والمنع هنا أولى ووجهه أن هذه الأفعال قلنا الأصل فيها عدم العمل، هذا القياس، لكنها شُبِّهَتْ بما تعدى إلى اسمين ضرب، الأول فاعل والثاني مفعول به، إذاً أعملت هذه الأفعال على خلاف الأصل، الأصل أنها أفعال غير صحيحة، غير تامة، وحينئذٍ الأصل فيها عدم العمل، لماذا أعملت؟ حملاً لها على ضرب مُشَبَّه به، هذا القياس، وهذا المُشَبَّه به وجدناه يعمل في اسمين فقط ولا يتعدى إلى الثالث، حينئذٍ صار الأصل هنا ألا تعمل كان إلا في اسمين؛ لأنها ما أعملت إلا حملاً على ضرب ونحوه.

والمنع هنا أولى ووجهه أن هذه الأفعال شُبِّهَتْ بما يتعدى إلى واحد، قالوا: فلا يزداد عليه، ضرب زيد عمرواً ينصب واحداً، إذاً كان ليس لها إلا منصوب واحد فقط، لماذا؟ لأنها إنما أعملت حملاً على ضرب، فلذلك لا تتعدى، إذاً وجد المانع من تعدد الخبر هنا، ومن جوزه قال: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى أولى، لكن هناك العامل في الخبر ليس هو الابتداء، بل هو المبتدأ، فليس هو ضعيف، بل كان والمبتدأ قد يكونان في مرتبة واحدة؛ لأن كان ليست فعلاً متمحضاً حتى نقول: هو مثل ضرب، وإنما هو ضعيف، فإذا كان ضعيفاً حينئذٍ الأصل في المبتدأ ألا يعمل أيضاً، ولكنه أعمل هناك للاقتضاء؛ لأنه لا يتم معناه إلا بالمبتدأ كالمضاف مع المضاف إليه.

إذاً: قولان في جواز تعدد خبر كان، القياس يقتضي ألا يتعدد، هذا هو القياس، واستصحاب الأصل يقتضي أي يتعدد.

الثانية قال أبو حيان: نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا

حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، -هذا الأصل فيه، ولذلك اختصت كان لأنها أم الباب بما ذكر، أما ما عدا كان فلا يجوز، لا حذف اسم أصبح ولا خبرها إلى آخره، ولذلك خص الحكم بكان لأنها أم الباب فهو استثناء من الأصل - (لا اختصاراً ولا اقتصاراً) ما الفرق بينهما؟

الاختصار: هو حذف للدليل، والاقتصار: هو حذف لا للدليل.
إن حذف لقرينة -للدليل - سمي اختصاراً، وإن حذف لا للدليل هكذا لا لقرينة لا للعلم به .. صار اقتصاراً، ففرق بين الاختصار والاقتصار.

نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً، أما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف؛ لأنه إن روعي أصله وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه للعلم به، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، يعني إما أن يكون في الأصل أن يراعى الأصل وهو أنه خبر، والخبر يجوز حذفه للعلم به، أو ما آل إليه بعد دخول كان وهو كونه مشبهاً بالمفعول به - وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزُ.

حينئذٍ على الطريقتين قبل دخول كان وبعد كان الأصل فيه القياس يقتضي أنه يحذف. لكنه صار عندهم عوضاً من المصدر؛ لأنه في معناها إذ القيام: كون من أكوان زيد، والأعراض لا يجوز حذفها، قالوا: قد تحذف في الضرورة، يعني اسم كان لغير ما ذكر من الشروط السابقة وأخواتها قد تحذف في الضرورة.

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً، يعني لا في الضرورة، إذا دل عليه دليل وعلم المحذوف سواء كان اسم كان أو خبرها جاز، وهذا هو الأصل والمطرود الذي ذكرناه.

وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع إلا ليس، منعه في الجميع لا يحذف منه لا اسم ولا خبر، إلا ليس لوجود السماع المقتضي ذلك.

فأجاز حذف خبرها اختياراً ولو بلا قرينة، لماذا؟ إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً ب: لا، كقولهم: ليس أحد أي: هنا، لكن هذا مسموع حكاه سيبويه، ليس أحد هنا، هنا هذا حذف كما ذكرناه سابقاً.

هذا مسموع يحفظ ولا يقاس عليه، وحينئذٍ نقول: الأصل عدم جواز حذف اسم كان وخبر كان، هذا هو الأصل، لما ذكرناه من الأمور.

ثم قال رحمه الله تعالى:

{فَصْلٌ فِي مَا، وَلَا، وَلَا تَ، وَإِنْ، الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ}.

هذا الفصل تابع للمسائل التي ذكرناها، وباب كان وأخواتها

وهو أن ثم حروفاً أشبهت ليس، وليس هي من أخوات كان، وحينئذٍ تختص بالدخول

على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها.

فَصْلٌ: أي هذا فصل، وهذا أول موضع يترجم له المصنف، السابق كله لم يقل: باب ولا

فصل، وإنما ذكر الفصل هنا لأن هذه المسائل الأصل أنها داخلة تحت الباب السابق:

كان وأخواتها، لكن فصلها لماذا؟ لأن كان وأخواتها قلنا هذه كلها أفعال، وما سيذكره

في الفصل هذا كلها حروف، وحينئذٍ فرق بينهما ويقتضي التصنيف وحسن التأليف أن

يفصل هذا عن ذاك.

فَصْلٌ: أي هذا فصل، فَصْلٌ هذا فعل مصدر، إما أن يكون بمعنى اسم الفاعل، أي هذا

كلام فاصل ما بعده عما قبله، أو أن يكون هذا كلام مفصول، إما يكون بمعنى اسم

الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، وهو في اللغة: الحاجز بين الشئين، وفي الاصطلاح:

ألفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة.

فَصْلٌ هذا فصل خبر مبتدئٍ محذوف، يجوز فيه ما يجوز في (باب): الرفع والنصب على

لغة ربعة والجر، انظر في فصلٍ فصلاً فصلٌ -وقف عليه بالسكون على لغة ربعة-.

فصلٌ هذا فصلٌ، فصلٌ هذا محله يجوز الوجهان، وحينئذٍ الأولى أن يجعل من هذه

الأعاريب أن يكون خبراً لمبتدئٍ محذوف هذا أرجحها.

فَصْلٌ فِي (مَا) جار ومجرور متعلق بقوله: فَصْلٌ؛ لأنه مصدر، والمصدر من متعلقات

الظروف والجرورات، فَصْلٌ فِي (مَا): هذه اسم هنا في هذا التركيب بدليل دخول حرف

الجر عليها، وحينئذٍ صارت اسماً، وما عطف عليه مثله، و (إِنْ).

قال: الْمُشَبَّهَاتِ بِ (لَيْسَ) يعني أعملت (مَا) وما عطف عليها لكونها أشبهت ليس، إذاً

ليس هي أصل وهذه الحروف الأربعة فروع مقيسة على ليس بجامع النفي المحض الحال،

حينئذٍ انتقل الحكم من المشبه به وهو ليس من رفع الاسم ونصب الخبر إلى هذه

الحروف، وإن المشبهات بـ (ليس) لم يقل المعملات عمل ليس، مع كونه قال: إِعْمَالٌ

لَيْسَ أَعْمِلْتُ (مَا)، هذا فيه إشارة إلى علة عمل (مَا)، لماذا أعملت؟ لكونها مشبهة بـ

(ليس) فذكر المشبهات وعدل عنه بالتوضيح قال: المعملات عمل ليس، والظاهر أن

صنيع المصنف أولى؛ لأنه أراد أن ينص في الأبيات على أن (مَا) أعملت إعمال ليس،

إذا رفعت ونصبت، لماذا؟ ما العلة؟ لكونها أشبهت ليس، فنص على العلة في الترجمة،

فحينئذٍ العدول عنه عدول عن تعليل المصنف في الحكم الذي ذكره في البيت.

و (إِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بِ (لَيْسَ) أي: المعملات عمل ليس تشبيهاً بها، فحينئذٍ جَمَعَ بين

الحكم وبين العلة في قوله: المشبهات، فلما أشبه الشيء الشيء أخذ حكمه، وهذه قاعدة مطردة عند العرب.

وانما شُبِّهَتْ هذه بـ (ليس) لمُشَابَهَتِهَا إِيَّاهَا فِي الْمَعْنَى، وَلِأَنَّهَا حُرُوفٌ أَفْرَدَهَا عَنِ الْأَفْعَالِ، وَلِكَوْنِهَا أَشْبَهَتْ لَيْسَ فِي الْمَعْنَى حِينَئِذٍ أَلْحَقَتْ بِهَا فِي الْعَمَلِ.
إِعْمَالٌ لَيْسَ أُعْمِلْتُ مَا دُونَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ رُكْنِ
وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ

إِعْمَالٌ لَيْسَ أُعْمِلْتُ (مَا): أُعْمِلْتُ (مَا) إِعْمَالٌ لَيْسَ، إِعْمَالٌ: هذا مفعول مطلق مقيد بالإضافة.

إِعْمَالٌ مضاف وَلَيْسَ مضاف إليه، قصد لفظها في محل جر.
إِعْمَالٌ لَيْسَ أُعْمِلْتُ مَا -النافية- وبدأ بها لأنها هي أم الباب، الأصل في هذه الحروف الأربعة ألا تعمل، وخاصة (مَا)؛ لأن الحرف كما سبق هناك: سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ (هَلْ) وَ (فِي) وَ (لَمْ).

قلنا عدد الأمثلة للإشارة إلى أن الحرف منه ما هو مشترك ومنه ما هو خاص، والخاص إما أن يكون خاصاً بالاسم، وإما أن يكون خاصاً بالفعل -قاعدة عنده-: أن ما كان مشتركاً فالأصل فيه الإهمال ألا يعمل؛ لأنه غير مختص يدخل على الاسم ما زيد قائم، ويدخل على الفعل ما يقوم زيد، إذاً ماذا يعمل؟ الأصل فيه الإهمال ألا يعمل، وحينئذ لو وجد من هذا النوع المشترك ما قد عمل يأتي السؤال: لماذا أعملت (مَا)؟ وما جاء منه مهملاً: هل زيد قام، هل قام زيد .. حينئذ لا يتوجه السؤال، لماذا؟ لأن الأصل في المشترك ألا يعمل، فإن أعمل مثل (مَا) حينئذ يرد السؤال: لماذا أعمل، والمختص الأصل فيه العمل، فإذا أعمل حينئذ لا يقال لماذا أعمل، بل جرى على الأصل، فإن أهمل مثل السين وسوف وقد وأل المعرفة، حينئذ يرد السؤال: لماذا أهملت هذه والأصل فيها أنها تعمل، وهذا يعلل في كل محل بحسب ما يناسبها، ولكن الذي وقع فيه النزاع المختص بالاسم، هل الأصل فيه أنه يعمل ما يختص بالاسم من أنواع الإعراب، أم أنه يعمل فحسب أي عمل؟ يعني مثلاً الآن حرف الجر في: مررت بزيد، نقول: حرف الجر الباء هذا مختص بالاسم، هنا عمل الجر في الاسم، والجر هذا خاص بالاسم، هل الحرف المختص يختص بأثر يختص به مدخوله، فحرف الجر حينئذ يؤثر الجر ولم حرف جزم يؤثر الجزم في الفعل المضارع لأنه مختص به، أم أنه يعمل مطلق العمل، وحينئذ إن زيداً نقول: إن هذا حرف يختص بالاسم، عمل لكنه ما عمل شيئاً يختص

بالاسم، وإنما عمل شيئاً مشتركاً وهو النصب، هل هذا خروجٌ عن الأصل، أم المراد أن ما اختص يعمل مطلق العمل أو العمل الخاص؟

قولان للنحاة: المشهور أنه مطلق العمل، فحينئذٍ إنَّ زيدا لا نقول خرجت عن الأصل، هي عملت النصب، ثم يكفي هذا في كونها مختصة، أم نحتاج إلى سؤال نقول: هي عملت لأن الأصل فيها أنها تعمل؛ لأنها مختصة، يبقى السؤال: لماذا لم تعمل الجر وإنما عملت النصب؟ هذا بعضهم يعلل بهذا التعليل يقول: لأنها أشبهت الفعل إنَّ وأنَّ للتوكيد، ولكنَّ للتشبيه .. ونحو ذلك، فهي أشبهت الفعل في المعنى كما سيأتي، فحينئذٍ عملت النصب.

فنحتاج إلى تعليل لكونها خرجت من الجر إلى النصب، ولا نحتاج إلى تعليل في كونها قد عملت؛ لأن عمل المختص على الأصل، وتعليله يكون بخروجه عن الجر إلى النصب. **إِعْمَالَ لَيْسَ أَعْمَلْتُ مَا: أَعْمَلْتُ، مَا نَائِبُ فَاعِلٍ، وَأَعْمَلْتُ فَعَلَ مَاضِي مُغَيَّرِ الصِّيغَةِ. إِعْمَالَ لَيْسَ: قُلْنَا هَذَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مُقَدَّمٌ.**

أَعْمَلْتُ (مَا) إِعْمَالَ لَيْسَ، لماذا؟ لكونها أشبهتها في المعنى، ولذلك قيل: أشبهت (مَا) ليس من ثلاثة أوجه:

أولاً: أنها تدل على النفي في الحال، كما أن ليس تدل على النفي في الحال.

كيف تدل على النفي في الحال، ما وجهه؟

ليس زيد قائماً، متى نفي القيام عن زيد؟ الآن وقت الكلام، ثم إذا قيد بقيد فيحمل بحسبه، ليس زيد قائماً غداً، ليس زيد صائماً اليوم، ليس زيد صائماً غداً .. فحينئذٍ إذا قيد يحمل النفي على ما قيد به، وإذا لم يرد قيد لا بماضي ولا باستقبال، حينئذٍ يحمل على الحال، مثلها: (مَا)، ما زيد قائماً، يحمل على نفي الحال، ما زيد قائماً غداً، اليوم، أمس .. إلى آخره.

إذاً: أنها تدل على النفي في الحال كما أن ليس تدل على النفي في الحال.

الثاني: دخولها على المبتدئ والخبر، ليس تختص بالمبتدأ والخبر، وما كذلك النافية تختص بالمبتدئ والخبر، سواء أعملت كما هي لغة أهل الحجاز أو أنها تميمية بالغائها.

ثالثاً: اقتران خبر (مَا) بالباء الزائدة، وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرَ، سيأتينا.

وكذلك لَيْسَ يأتي في خبرها حرف الجر الزائد وهو الباء ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ)) [التين:8]، ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)) [البقرة:74] دخلت الباء في خبر ما، ودخلت في خبر ليس، فدل على أن ما مثل لَيْسَ في المعنى؛ لوجود هذه الأحكام، أنها

في المعنى للنفي -نفي الحال- وكذلك أنها خاصة بالدخول على المبتدأ والخبر.
ثالثاً: دخول الباء الزائدة للتأكيد في خبر مَا وَلَيْسَ، فلما أشبهت (ما) (ليس) هذا
الشبه القوي عملت عملها فرفعت الاسم ونصبت الخبر في لغة أهل الحجاز.
وَمَا الَّتِي تَنْفِي كَلَيْسَ النَّاصِبَةُ ... فِي قَوْلِ سُكَّانِ الْحِجَازِ قَاطِبُهُ

حينئذٍ تعمل ما النافية عمل ليس برفع المبتدئ على أنه اسم لها، والخبر تنصبه على أنه
خبر لها.

إِعْمَالُ لَيْسَ أَعْمِلَتْ مَا -أعملت ما النافية للاستقراء والعلة هي المشابهة- دُونَ إِنْ مَعَ
بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكْنَ: ذكر ثلاثة شروط صريحة، والبيت الذي يليه ذكر شرطاً رابعاً
ضمنياً، حينئذٍ لا تعمل مطلقاً، لماذا لا تعمل مطلقاً؟ الأصل يقال: بالاستقراء، أنه لما
كان الأصل فيها عدم العمل فإذا وجدت قد عملت، حينئذٍ نكتفي بما سمع، فنستنبط
ما الذي دخلت عليه؟ وكيف دخلت عليه؟ فنقول: هذه هي الشروط، هذا هو الأصل
فيه؛ لأن الأصل أنها لا تعمل.

حينئذٍ ما لم يكن أصلاً في العمل إذا عمل لا بد من شروط، في أبواب النحو كلها، اسم
الفاعل لا يعمل مطلقاً إلا بشرط، اسم المفعول لا يعمل إلا بشرط، المصدر لا يعمل إلا
بشرط مطلقاً، لماذا؟ لأن الأصل في هذه الألفاظ عدم العمل، فإذا أعمل حينئذٍ لا بد
من تقريبه إلى الأصل وهو الفعل.

هنا الأصل في مَا أنها لا تعمل، حينئذٍ إذا أعملت لا بد من شروط تقرّبها وتؤكد أنها
قريبة المعنى من ليس، وأول شرط قال: دُونَ إِنْ، يعني ألا يقترب بها إِنْ، فإن زبدت
عليها إِنْ، حينئذٍ بطل عملها، والمراد بـ (إِنْ) هنا إِنْ الزائدة لا النافية المؤكدة.
إِنْ حلولها بعد ما على ثلاثة أنحاء: إما أَنْ تأتي زائدة، وإما أَنْ تأتي نافية، وإما أَنْ تأتي
مؤكدة للنفي .. ثلاثة أنحاء.

إما أَنْ تكون زائدة محضة، إذا قيل الحرف زائد معناه لم يستعمل في المعنى الذي وضع له
في لسان العرب، إذا جيء بها نافية، حينئذٍ إما أَنْ يكون نفياً مستقلاً، وإما أَنْ يكون
من باب التأكيد .. هذه ثلاثة أنحاء.

ما الذي يُمنَعُ هنا؟ دُونَ إِنْ الزائدة، والنفي المنفي هنا هو أَنْ تكون إِنْ مقصوداً بها النفي
المستقل، يعني إِنْ لو قصد بها أنها بمعنى مَا النافية، حينئذٍ الأولى بطلت -بطل عملها-؛
لأن نفي النفي إثبات، وَمَا إِنَّمَا ألحقت بـ (ليس) لشبه النفي، إذاً إذا نفيت مَا بطل، وإذا

استعملت إن تأكيداً بمعنى ما، حينئذٍ بقي على أصله.

إذاً: إِعْمَالٌ مَا: أعملت ما إعمال ليس دون إن الزائدة لا النافية المؤكدة، أما النافية

المؤكدّة فلا إشكال في كونها تالية ل: ما، ويبقى عمله على الأصل.

إذاً: الشرط الأول: ألا يزداد بعدها إن، فإن زيد بطل عملها؛ لأن (ما) عامل ضعيف،

والضعيف لا يقوى على العمل إلا إذا وقع معموله في موقعه الأصلي؛ إذ أصلها حرف

مشترك فالأصل إهمالها، وأعملت حملاً على فعل جامد لا يتصرف، حينئذٍ يبقى على ما

سمع فحسب، نحو: ما إن زيد قائم، الأصل: ما زيد قائماً، زيد هذا اسم ما، وقائماً هذا

خبرها، لما زيدت إن بعد ما وهي الزائدة حينئذٍ بطل عملها فقليل: ما إن زيد قائم، ما

حرف نفي ملغى، وإن زائدة، وزيد مبتدأ وقائم خبره، هذا مرفوع وهذا مرفوع على

الأصل كأنها لم تدخل على الجملة.

ما إن زيد قائم، برفع قائم ولا يجوز نصبه وأجازه بعض النحاة.

استدلوا بقول القائل: بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا بالنصب، والبصريون يمنعون هذا،

والصحيح أنه مروي بالرفع بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ: ما نافية، إن زائدة، أنتم مبتدأ،

ذهب خبر؛ لأنه بطل عملها، وإذا بطل عملها رجعنا إلى الأصل، فما نافية وإن زائدة

فبطل عملها، وروي بنصب ذهباً فهي نافية إن مؤكدة لنفي ما، وإن المؤكدة لنفي ما لا

تعارض ما، على رواية النصب بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا، لا نقول: إن هنا زائدة؛ لأنها

لو كانت زائدة لبطل عملها، فعلى الرواية الثانية مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبًا نحمل إن هنا على أنها

نافية على أصلها، لكنها مؤكدة لمعنى ما، ولو حملناها على أنها مستقلة النفي بطل

عملها؛ لأن نفي النفي إثبات. إذاً: فهي نافية إن مؤكدة لنفي ما، فالنفي التي عملت ما

لدلالته عليه باق، بخلاف ما لو جعلت إن نافية لنفي ما فإن الكلام يكون موجباً ثابتاً؛

لأن نفي النفي إيجاب، فيزول حينئذٍ سبب عمل ما؛ لأن شرط إعمالها بقاء النفي.

إذاً: إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا دُونَ إِنْ، نقول: ألا يقترن ما ب: إن، يعني ألا يتلو ما حرف

إن، ثم ننظر إن كانت زائدة بطل عملها، إن كانت مؤكدة للنفي بقي عملها، إن كانت

نافية محضة مثل: (ما) بطل عملها، إذاً يبطل عملها في موضعين: إذا كانت زائدة وإذا

كانت نافية أصالة، وأما إذا كانت مؤكدة للنفي حينئذٍ بقي عملها، وعليه يحمل رواية

النصب بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ.

هذا هو الشرط الأول.

الثاني قال: مَعَ بَقَا النَّفْيِ، يعني نفي الخبر أن يبقى على أصله، فلا ينتقض، ومتى ينتقض؟ إذا اقترن الخبر بإلا؛ لأن الأصل في إلا أنه يثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، وإذا كان ما قبلها منفيًا حينئذٍ نقيض حكم ما قبلها ثابت لما بعد إلا وهو الإيجاب، وشرط إعمال (ما) في اسمها وخبرها أن يكونا منفيين، فحينئذٍ صار الاسم منفيًا والخبر مثبتًا، وهذا يبطل اختصاصها بالنفي.

ألا ينتقض النفي ب: إلا -يعني: نفي خبرها- فلو كان النفي بغير إلا لم يبطل عمل (ما) نحو: ما زيد غير شجاع، ما زيد إلا قائم. نقول هذا باطل، يعني عملها مبطل، لماذا؟ لأن إلا يثبت لما بعدها نقيض حكم ما قبلها، وشرط إعمال (ما) أن يكون اسمها وخبرها منفيين، فإذا أثبت أحدهما ونفي الآخر انتفى شرط العمل، فلا يجوز نصب قائم كقوله تعالى: ((مَا أَنْتُمْ إِلَّا بِشَرٍّ مِمَّنْ)) [يس:15] أَنْتُمْ مبتدأ، وَبَشَرٌ خبر، وَمَا هذه نقول: حجازية في الأصل لكنها ملغاة، ((وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ)) [الأحقاف:9] خلافاً لمن أجازوه.

جمهور البصريين على أنه إذا انتقض نفي خبر (ما) ب (إلا) وجب رفع الخبر مطلقاً، وذهب يونس بن حبيب إلى أنه يجوز نصب الخبر حينئذٍ مطلقاً، وذهب الفراء إلى جواز نصب الخبر حينئذٍ بشرط كونه وصفاً نحو: ما زيد إلا قائماً، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز نصبه حينئذٍ بشرط كون الخبر مشبهاً به نحو: ما زيد إلا أسد، والصواب هو الأول: أنه ينتقض مطلقاً؛ لأن شرط إعمال (ما) حملها على (ليس) النافية بجامع النفي، حينئذٍ يشترط أن يكون الاسم منفيًا والخبر منفيًا، فإذا لم ينف واحد منهما حينئذٍ حكمنا على (ما) بأنها ملغاة.

ثالثاً قال: وَتَرْتِيبُ رُكْنٍ، هذا الشرط ثالث وهو أن يكون الاسم مقدماً على الخبر. وَتَرْتِيبُ رُكْنٍ: يعني علم، علم من أين؟ من الباب السابق أن المبتدأ حقه التقديم، والخبر حقه التأخير، إذا يلتزم هذا الترتيب، فإن لم يلتزم بأن قدم الخبر على الاسم ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ألغي عمل (ما) هذا هو الأصل؛ لأنها ضعيفة، (ما) في نفسها ضعيفة، حينئذٍ الأصل في الضعيف ألا يتصرف فيه.

وَتَرْتِيبُ رُكْنٍ: يعني علم، ألا يتقدم خبرها على اسم مطلقاً، ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، لذلك الناظم أطلق قال: وَتَرْتِيبُ رُكْنٍ، فعلمنا أنه يرى أن الظرف لو وقع خبراً لا يجوز أن يتقدم على اسم (ما)، وكذلك لو وقع ظرفاً، فالكلام عام في النظم.

مذهب جمهور النحاة أنه لو تقدم الخبر على الاسم بطل العمل مطلقاً، سواء كان مفرداً نحو: ما قائم زيد، أم ظرفاً نحو: ما عندك زيد، أو جاراً ومجروراً نحو: ما في الدار زيد، وهذا هو الأصل وهو الصحيح؛ لأن (ما) الأصل فيها عدم العمل، فما سمع يبقى على

الأصل ولا نتصرف فيه.

وذهب الفراء إلى أن تقديم الخبر لا يبطل العمل مطلقاً، هذا من باب الاجتهاد.
وذهب ابن عصفور إلى التفصيل: إلى أن الظرف والجار والمجرور لا يبطل العمل، استثنى
الجار والمجرور؛ للقاعدة السابقة أنهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في
غيره، وما عداه يبطل، ووجهه أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في
غيرهما.

إذاً ثلاثة أقوال: جمهور البصريين على المنع مطلقاً سواء كان مفرداً أو جاراً ومجروراً أو
ظرفاً، وهذا الذي ذهب إليه الناظم قال: وَتَرْتِيبٌ زَكْنٌ، بتقديم المبتدأ على الخبر والخبر
يلتزم التأخير ولو كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.
والفراء على الجواز مطلقاً، وابن عصفور على التفصيل، وظاهر ابن عقيل أنه اختار
قول ابن عصفور.
فإن تقدم وجب رفعه نحو: ما قائم زيد، فلا تقول: ما قائماً زيد وفي ذلك خلاف كما
ذكرناه.

وإن جاء في لسان العرب ما ظاهره تقدم الخبر على الاسم وجب تأويله.
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

ما بشر مثلهم تقدم الخبر على الاسم، والخبر هنا منصوب، يجب التأويل، وحينئذٍ نقول:
وإذ ما مثلهم بشر، سيبويه قال: شاذ، انتهينا.

إذا أردنا تأويله حينئذٍ نقول: إذ ما مثلهم، مثلهم هذا حال، والخبر محذوف أي: ما في
الوجود بشر مثلهم، إذاً لا بد من التأويل أو نحكم عليه بأنه شاذ، مثل ما سبق:
وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اِنْوَ إِنْ وَقَعَ.

قال ابن عقيل: فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمته فقلت: ما في الدار زيد وما عندك
عمرو فاختلف الناس في (ما) حينئذٍ هل هي عاملة أم لا؟
هذا محل نزاع كما ذكرناه سابقاً، والناظم اختار أنها تكون غير عاملة، فيبطل عملها.
وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا ... بِئِ أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ

وَسَبَقَ: هذا مصدر مضاف إلى فاعله، مفعول به لأجاز.

أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ يعني: النحاة.

سَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ مع مجروره أو ظَرْفٍ مدخولي (ما) مع بقاء العمل، لكن ليس الظرف والجار والمجرور مطلقاً، إنما المراد معمول الخبر، الكلام في معمول الخبر، البيت هذا مراده أنه يمنع أن يتقدم معمول الخبر على الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، مثل ما سبق وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ، والحكم سحبه إلى هذا الموضع، لكن يستثنى الجار والمجرور.

كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا:

أصل التركيب مَا أَنْتَ مَعْنِيًّا بِي.

(مَا) هذه حجازية نافية.

أَنْتَ اسمها.

مَعْنِيًّا بالنصب على أنه خبر.

بِي جار ومجرور متعلق بالخبر معنياً، إذاً هو معمول الخبر وقد تلا ما، وسبق:

وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ ... إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

إذاً استثنى والقاعدة نفسها:

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ

إذاً يجوز أن يتقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على اسم (ما) الحجازية،

وأما التميمية هذا لا إشكال فيه يأتي إن شاء الله.

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ

وما عندك زيد قائماً، ما زيد قائماً عندك هذا هو الأصل فيه.

قال الشارح: أَمَّا (مَا) فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول: ما زيد قائم، فزيد مرفوع

بالابتداء وقائم خبره، ولا عمل لما في شيء منهما، وذلك لأن (ما) حرف لا يختص

بدخوله على الاسم نحو: ما زيد قائم وعلى الفعل ما يقوم زيد، وما لا يختص فحقه ألا

يعمل، ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل ليس لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند

الإطلاق، فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر -هذا مذهب البصريين-، وأما

الكوفيون فيجعلون الخبر أنه منصوب على نزع الخافض، وهذا بعيد جداً. هذا مشكل

ضعيف هذا جداً.

قال الله تعالى: ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] (مَا) نافية، أعملت إعمال ليس، كأنه قال: ليس هذا بشراً، هَذَا _ذَا_ اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما)، وها حرف تنبيه، وَبَشَرًا بالنصب هكذا، فحينئذ نقول: الأرجح إعمال (ما) رداً على من منع، لماذا؟ للنص ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] لو كانت ملغاة لقل: مِمَّا هَذَا بَشَرٌ كما هي لغة بني تميم، لكن لما أعملت وهو نص في القرآن، حينئذ نقول: الأصل والقياس هنا صحيح، وهو قياس (ما) على (ليس) في كونها تعمل عمل (ليس) بجامع النفي -المشابهة السابقة-.

((مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)) [المجادلة:2] ما قال: مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ، ((مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)) ف: أُمَّهَاتِهِمْ بالكسر على أنه خبر لـ (ما) فدل على أنه يُعمل، فإذا جاء -الظاهر أنه لم يرد في القرآن بالنصب خبر لـ (ما) إلا في هذين الموضعين وما عداه إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون دخل عليه حرف الجر الباء- فحينئذ صار المحتمل ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ)) [البقرة:74]، هل نقول: هذه تميمية أو حجازية؟

حجازية؛ لأنه محتمل وجاء عندنا نص صريح وهو ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] فحينئذ نحمل المحتمل على الصريح، فكلما ورد في القرآن (ما) ودخلت الباء في الخبر، حينئذ نجعلها حجازية، هذا الأولى، فتقول في الإعراب -تستفيد في الإعراب-: ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31] هذا النصب ظاهر ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ)) [البقرة:74] (مَا) حرف نفي، لفظ الجلالة اسم (ما)، بِغَافِلٍ الباء حرف جر زائد، وَغَافِلٍ خبر (ما) منصوب، ونصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وحينئذ تعربه بهذا الإعراب، ولو جعلتها تميمية لا بأس. قال الله تعالى: ((مَا هَذَا بَشَرًا)) [يوسف:31]، ((مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)) [المجادلة:2]. أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ آبَاهُمْ ... حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا

إذاً الأصل إعمالها وهو صحيح خلافاً لمن منع. إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتُ مَا دُونََ إِنَّ: هذا هو الشرط الأول وقيدنا إن المراد بها الزائدة، احترازاً من المؤكدة، وكذلك إن النافية، فحينئذ إذا أعملت إن وهي نافية أريد وقصد معناها بطل عمل (ما)، فحينئذ نخص إن هنا بالزائدة وبالنافية التي أريد معناها، خرج معنا أو عنا (إن) المؤكدة لنفي (ما).

مَعَ بَقَا النَّفْيِ: هذا الشرط الثاني، نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها، لو قال قائل: ما زيد ضارباً إلا عمراً، ما الذي انتقض هنا؟ انتقض معمول الخبر لا الخبر، وهذا لا يضر، يعني لا يقال: بأن إلّا هنا دخلت على معمول الخبر وحينئذٍ انتقض! نقول: لا، الشرط هنا انتقاض الخبر نفسه، لو قال: ما زيد إلا ضارباً عمراً، قلنا انتقض، يجب إلا ضارب، لا إذا رجح الاستثناء أو نحو ذلك، وأما كونه منصوباً على أنه خبر (ما) فممنوع.

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِإِ أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ

المراد أنه يجوز تقديم معمول خبر (ما) على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل عملها ما طعمك زيد آكل، كما مر معنا. ابن عقيل زاد شرطين على ما ذكره الناظم، وهما يردان إلى الشرط الأول والثاني، يعني ليست بشروط مستقلة. قال: الشرط الخامس: ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، إذاً هذا انتقض النفي، ألا يبدل من خبرها موجب، حينئذٍ انتقض النفي، لماذا؟ لأن (ما) لا تعمل إلا في اسم منفي وخبر منفي، وهذا داخل في ما سبق.

ثم قال رحمه الله تعالى:

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ يَبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمْ حَيْثُ حَلَّ

إذا نصبت (ما) الحجازية، حينئذٍ إذا عطف على منصوبها وهو الخبر ببل ولكن، قال: يجب الرفع، مثل أن تقول: ما زيد قائماً بل قاعد، هل يصح أن نقول: بل قاعداً عطفاً على قائماً؟ لا يصح؛ لأنها للإيجاب، فحينئذٍ ما بعد بل منفي أو مثبت؟ مثبت، فإذا جعلته متصلاً بما قبله نقضت النفي، وحينئذٍ يتعين أن يرفع ما بعد بل، ويجعل خبراً لمبتدئٍ محذوف، ما زيد قائماً، بل عمرو، عمرو هذا خبر مبتدئٍ محذوف، كذلك ب: لكن، ما عمرو شجاعاً لكن كريم .. لكن هو كريم، حينئذٍ تجعله خبر مبتدئٍ محذوف. وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ يَبَلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ (مَا) الحجازية، الزَّمْ رفع معطوف، (الزَّمْ) هذا الأصل - رَفَعَ مَعْطُوفٍ - هذا مفعول به مقدم ل: الزَّمْ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف والتقدير: الزم رفعك معطوفاً .. الزم رفعك - أنت الذي ترفع معطوفاً - ب: بل إلى آخره.

وقوله: وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ: سماه معطوفاً مجازاً؛ إذ ليس معطوفاً هو، وإنما هو خبر مبتدأ

محذوف، وبل ولكن حرفا ابتداء، فحينئذٍ إذا قلت: وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ، هذه

للاستدراك وهي تفيد إثبات الحكم، أو نفي الحكم السابق إثباته لما بعدها، وكذلك بل المراد ببل هنا ليس الانتقالية وإنما الإضرابية.

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ: يعني من بعد خبر منصوب، بما الحجازية الزَّمْ حَيْثُ حَلْ ونزل، وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدئٍ مقدر، ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر (ما) لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب.

هذا متمم للشرط السابق؛ لأنه وإن كان منفصلاً موهماً أن بل ولكن يعطف بما بعدهما على ما قبلهما، فالحكم واحد نبه على هذا رحمه الله تعالى، فبين أن بل ولكن، الحكم يكون فيهما مختلف عن الواو والفاء، فإنه لو عطف بالواو والفاء حينئذٍ حكمه يختلف، وأما إذا عطف ولكن وبل اللذان يفيدان أن ما بعدهما مخالف لما قبلهما في الحكم، وما قبلهما منفي وما بعدهما موجب، حينئذٍ انتقض النفي، فوجب أن يفصل الكلام وأن يقدر للملفوظ مبتدأً محذوفاً؛ لأنه موجب، وهي لا تعمل في الموجب نحو: ما زيد قائماً بل قاعد، وما عمرو شجاعاً لكن كريم، أي بل هو قاعد، قاعد خبر مبتدئٍ محذوف، إذاً ليس بمعطوف؛ لأن قاعد مفرد والأصل في المعطوفات أن يكون للمفرد، ولكن هو كريم، فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو: ما زيد قائماً ولا قاعد، ولا قاعداً .. يجوز فيه الوجهان: لأن الواو لا تفيد أن ما بعدها مخالف لما قبلها بل تفيد الاشتراك، ومثلها الفاء ما زيد قائماً ولا قاعد على أنه خبر مبتدئٍ محذوف، ولا قاعداً بالنصب على أنه معطوف على منصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب، ومثله بالفاء ما زيد قائماً فعمرو، إن كان العطف بالواو والفاء حينئذٍ نقول ما بعده معطوف على ما قبله، هل نعيد لا مع الفاء؟ لا نعيدها.

إذاً ما زيد قائماً فعمرو، فعمرواً .. يجوز فيه الوجهان. إن نصبنا فهو معطوف على ما قبله، وإن رفعنا حينئذٍ فصلنا فقلنا: فعمرو قاعد أو فعمرو جالس، نقدر ما يناسب الحال؛ لأن الفاء مثل قولك: جاء زيد فعمرو، فما بعده يكون مناسباً لما قبله في الحكم، رأيت زيدا فعمرو، ولا نحتاج إلى إعادتها.

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمْ حَيْثُ حَلْ

مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا -الحجازية- الزَّمْ حَيْثُ حَلْ لَكِنْ وَبَلْ هنا لا يقال إنما عاطفة؛ لأنهما لا يعطفان إلا المفرد وهنا جملة في الحقيقة بَلْ وَلَكِنْ حرفان للانتقال. قال الشارح رحمه الله تعالى: إذا وقع بعد خبر ما عاطف فلا يخلو إما أن يكون مقتضياً

للإيجاب أو لا، فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده وذلك نحو: بل ولكن فتقول: ما زيد قائماً لكن عمرو أو بل قاعد، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير لكن هو قاعد، وبل هو قاعد ولا يجوز النصب البتة، لما ذكرناه سابقاً.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتضٍ للإيجاب كالواو ونحوها كالفاء جاز النصب والرفع والمختار النصب: ما زيد قائماً ولا قاعداً، ويجوز الرفع: ولا قاعد، وهو خبر لمبتدأ محذوف.

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد بل ولكن أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

وَبَعْدَ مَا وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبَرُ ... وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ

ليس قد يقع في خبرها أو يتصل بها الباء الزائدة التي تفيد التأكيد، ومثلها (ما) النافية.

وَبَعْدَ (ما) النافية وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبَرُ: جَرَّ الْبَاءِ الْحَبَرُ، بعد (ما) النافية، مطلقاً سواء كانت تيمية أو حجازية، فليس الحكم خاصاً بالحجازية، وسواء كانت الحجازية عاملة أو ليست بعاملة؛ لأنها إذا أبطلت ما إن زيد قائم، هل يصح إدخال الباء الزائدة على قائم؟ نقول: نعم، ولو كانت مبطله ولو كانت ملغاة.

وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبَرُ: الباء الزائدة خبر كثيراً، أطلق الناظم هنا (ما) فيشمل الحجازية والتيمية وهو كذلك، وقيده بعضهم بالحجازية وهو مردود فقد نقله سيبويه عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك.

وأيضاً يشمل إطلاقه العاملة والتي بطل عملها بدخول إن، كما صرح بذلك هو في غير هذا الكتاب.

وَلَّيْسَ جَرَّ الْبَاءِ: إذا الزائدة.

وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ: قد هنا للتقليل، إذاً قد تتصل الباء وتدخل الباء المؤكدة في خبر (لا) النافية عاملة عمل ليس، وَنَفْيِ كَانَ وبقية النواسخ، غير إن وأخواتها وكاد وأخواتها، إذاً كان ما كان زيد بقائم، كان المنفية أو كل ما دخل عليه النفي من النواسخ حينئذٍ يجوز أن يتصل بخبرها الباء التي تفيد التأكيد.

ويشمل إطلاقه أنه لا فرق في (لا) العاملة عمل ليس والعاملة عمل إن نحو: لا خير بخير بعده النار، أي لا خير خير، لقوله: وَبَعْدَ لَا -النافية-، سواء التي تعمل عمل ليس أو

التي تعمل عمل إن كما سيأتي.

وَنَفِي كَانَ: أي كان المنفية.

قَدْ يُجَرّ: قليلاً، قد للتقليل.

تزداد الباء كثيراً في الخبر بعد ليس وما نحو قوله تعالى: ((أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ))

[الزمر: 36] كَافٍ هذا قطعاً أنه خبر ليس وهو منصوب، ولكنه جر لموافقة العامل

الظاهر، وإلا في التقدير فهو منصوب.

((أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ)) [الزمر: 37] أليس الله عزيزاً، زيدت الباء هنا للتأكيد،

لتأكيد النفي، ((وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ)) [الأنعام: 132]، و ((وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ

لِلْعَبِيدِ)) [فصلت: 46] ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية، بل تزداد بعدها

وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفراء زيادة الباء بعد ما عن بني تميم، فلا التفات إلى

من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم.

وذهب الكوفيون إلى أن الزيادة لتأكيد النفي، وهذا هو المرجح، وذهب البصريون إلى

أنها لرفع أن يتوهم السامع أن الكلام بني على الإثبات لكونه لم يسمع أولاً، هذه

فلسفه.

يعني يقولون: زيدت الباء لماذا؟ لأنه يحتمل أنه لم يسمع أولاً، ((وَمَا اللَّهُ)) ما سمع هذا،

وإنما سمع ((بِغَافِلٍ)) علم أن الباء إنما تزداد في جواب ما وليس، هذا ليس صحيح.

وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر لا وكل ناسخ منفي كقوله:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا دُفْعَ شَفَاعَةٍ بَعْغِ هَذَا الشَّاهِدِ.

فِي النَّكِرَاتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ لَا ... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

انتهينا من ما وما يتعلق بها، ثم شرع في لا ولات وإن، وإعمالها أضعف من (ما)،

والأشهر هو (ما)، وأما إن ولا ولات، هذه حتى بعضهم منع إعمالها،

فِي النَّكِرَاتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ: أَعْمَلْتُ لَا، لا هذا نائب فاعل كَلَيْسَ: حال كونها كَلَيْسَ.

فِي النَّكِرَاتِ: جار ومجرور متعلق بقوله: أَعْمَلْتُ، أَعْمَلْتُ فِي النَّكِرَاتِ لَا فِي الْمَعَارِفِ، إِذَا

هي مختصة بماذا؟ بالنكرات، وهذا قليل إعمال لا إعمال ليس قليل جداً.

وهم مع ذلك مختلفون في جواز إعمالها قياساً على ما سمع، فذهب سيبويه إلى جواز

الإعمال، لكنه قليل، وذهب الأخفش والمبرد إلى منع إعمالها وهو أقيس -وهو

القياس - لماذا؟ لأنه مهمل هذا الأصل فيه، فالأصل فيه عدم العمل، لكنه سمع بعض

الأشعار إعمال لا، وحينئذ نقول: تعمل لا، لكن بشروط وهو قليل، وليس هو ك (ما) النافية؛ إذ (لا) حرف مشترك بين الأسماء والأفعال فحقه الإهمال، هكذا علله الأخفش والمبرد بمنع إعمالها وهو القياس، لكن السماع هنا مقدم. ويبقى السماع على ما سمع، حينئذ يكون قِيلاً. إِذَا فِي النَّكَرَاتِ أُعْمِلَتْ، ظاهر كلامه مساواة (لا) ل: ليس في العمل؛ لأنه قال: أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا.

ثم قال: وَقَدْ تَلِيَ: تليها، قد يفهم منه أن لا وليس في العمل في مرتبة واحدة، وليس الأمر كذلك؛ لأن ليس إعمالها متفق عليه، وأما لا مختلف فيه، حينئذ ليس المراد هنا المساواة من كل وجه، ظاهر كلامه مساواة (لا) ل (ليس) في كثرة العمل، وليس كذلك، بل عملها -عمل (ليس) - قليل، حتى منعه الأخفش والمبرد. فِي النَّكَرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا: بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر .. بشرط بقاء النفي فلا ينتقض، فإن انتقض حينئذ رجعنا إلى الأصل وهو الإهمال، كذلك يشترط فيه الترتيب على ما مر بتقديم المبتدئ على الخبر، فإن تقدم الخبر على المبتدئ، حينئذ بطل عملها، وهي لا تقترن ب: إن أصلاً، حينئذ لا نحتاج إلى اشتراط إن؛ لأنه قال: دُونَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ.

(لا) لا تقترن ب (إن) البتة، حينئذ لا نحتاج إلى اشتراط هذا الشرط، وإنما نقول: مَعَ بَقَا النَّفْيِ، يبقى النفي، فإن انتقض النفي ب: إلا أو غيره بطل عمل لا. تَرْتِيبِ زُكْنٍ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم، إعمال لا الحجازية، أما تميم فلا.

فِي النَّكَرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا: إنما اختص عمل لا في النكرات؛ لأنها عند الإطلاق لنفي الجنس برجحان، والوحدة بمرجوحية، وكلاهما بالنكرات أنسب، وهذا يأتي في باب لا النافية للجنس، أما التي لنفي الجنس نصاً فعاملة عمل إن. إِذَا النّوع الثاني هو لا.

قال الشارح: أما لا فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس ومذهب تميم إهمالها، ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً، الغالب في لا أن يحذف خبرها، حتى قيل: يجب حذف الخبر.

كقوله: (فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأَحُ ...)، يعني لا براح لي، والصحيح جواز ذكره، لقوله: تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا، بَاقِيًا هَذَا تَصْرِيحٌ بِخَبَرٍ لَا، وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا، إِذَا الصواب أنه يذكر، إِذَا لَا تعمل عند الحجازيين إلا بثلاثة شروط:

أولاً: أن يكون الاسم والخبر نكرتين؛ لأنه نص على ذلك قال: فِي النَّكَرَاتِ، ومنه قول

الشاعر:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ (فلا) نافية تعمل عمل ليس، شَيْءُ اسمها.

تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا: (بَاقِيًا) هذا خبر لا، وَعَلَى الْأَرْضِ جار ومجرور متعلق بَاقِيًا.

وَلَا وَزَرَّ: (لا) نافية، تعمل عمل ليس، وَزَرَّ اسمها.
مِمَّا قَضَى اللَّهُ: من الذي قضى الله، متعلق بقوله: وَاقِيًا، وواقياً هو الخبر - هذا الشرط الأول-.

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة بناء على ما ذكر عن النابغة:
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاقِيًا ... سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُجَّهَا مُتَرَاخِيًا

لا أَنَا: هذا معرفة، ودخلت عليه (لا) وأعملت بدليل ماذا؟ باغياً، هذا خبر فدل على إعمالها، وتردد الناظم في هذا البيت فأجاز في التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية، فقال: يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال تقديره لا أرى باغياً، وهذا أولى أن يقدم لما ذكرناه.

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها: لا قائماً رجل - وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ - .
الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بـ: إلا: لا رجل إلا أفضل من زيد بنصب أفضل بل يجب رفعه، ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.
بل الصواب أنه تعرض؛ لأنه ذكر الحكم أولاً.

وزيد عليه شرط رابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، وهذا يمكن أن نأخذه من قوله:

وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَارَ الْعُلَمَاءَ

الخامس: ألا تكون نصاً في نفي الجنس.

ثم قال: وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا.

: وَقَدْ تَلِي تَلِي من ولي الشيء يليه ولاية إذا تولاه، وَقَدْ تَلِي لَاتَ، لات هنا فاعل قصد لفظه، وإن معطوف عليه، (ذَا) اسم إشارة مفعول به، تَلِي لَاتَ ذَا الْعَمَلَا، العمل المذكور السابق وهو عمل ليس، وَقَدْ تَلِي لَاتَ ذَا الْعَمَلَا، (ذَا) اسم إشارة في محل نصب مفعول به لتلي، ولَاتَ هذه فاعل، وَالْعَمَلُ هذا بدل أو عطف بيان.

أما لَاتَ فَأُثْبِتَ سببويه عملها، ومنعه الأخفش.
وأما إِنَّ فَأُجَازَ إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين، ومنعه جمهور البصريين، والصحيح
الإعمال فقد سمع نثراً ونظماً.
الصحيح في هذه المسائل الأربعة الإعمال؛ لأنه سمع نثراً وشعراً، حينئذٍ يبقى على ما
سمع عليه، القليل قليل، والكثير كثير، ونبقى على أصول.
وأما إِنَّ النافية فمذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئاً، -الصحيح أنها تعمل
وأن إعمالها نادر-، ومذهب الكوفيين أنها تعمل عمل ليس وقال به من البصريين أبو
العباس المبرد وأبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، وزعم أن في
كلام سبويه إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به
إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيلاً عَلَى أَحَدٍ ... إِلَّا عَلَى أَصْغَفِ الْمَجَانِينِ

وسمع: (إِنَّ أَحَدَ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ)، إن أحد خيراً من أحد يعني: ما أحد خيراً
من أحد، فنصب خيراً دل على أن إن هذه معملة.
إِنَّ هُوَ مُسْتَوِيلاً: إن حرف نفي، يعمل عمل ليس، هو اسمها، مستولياً: هنا جاء معرفة
لا يشترط فيها أن يكون نكرة، وإنما النكرة تشترط في (لا)، وأما (ما) لا يشترط فيها،
وكذلك (إن).

مُسْتَوِيلاً: هذا خبر (إن)، شروط إعمال إن، أن يبقى النفي، أن يتقدم اسمها على
خبرها، ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور.
وذكر ابن جني في المستحب أن سعيد بن جبير قرأ: ((إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ)) بالنصب، نعت ل: عباداً -نعت له-.
إِنَّ الَّذِينَ نَافِيَةٌ رفعت الذين ونصبت عباداً، إِنَّ الَّذِينَ يعني ما الذين تدعون من دون الله
عِبَادًا بالنصب على أنه خبر ل (إن) وله توجيه عند النحاة.
ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، إن رجل
قائماً، وإن زيد القائم، وإن زيد قائماً.
وأما لَاتَ بزيادة التاء قيل: هي أصلها (لا) النافية زيدت عليها التاء، تاء التأنيث
المفتوحة لتأنيث اللفظ، وقيل: زيدت للدلالة على المبالغة في النفي، وقيل: ليقوى
شبهها بالفعل.

ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها

لا يذكر معها الاسم والخبر معاً، بل لا بد من حذف أحدهما، والأكثر أن يحذف الاسم، بل إنما يذكر معها أحدهما، والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ((وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) [ص:3] وَلَاتَ الْحَيْنِ حِينَ مَنَاصٍ، يعني فرار، وَلَاتَ الْحَيْنِ حِينَ، ف: حِينَ منصوب على أنه خبر لات، وإن اسمها محذوف تقديره: ولات الوقت وقت مناص، يعني فرار، أو وَلَاتَ الْحَيْنِ حِينَ مناص.

فحذف الاسم وبقي الخبر، والتقدير: وَلَاتَ الْحَيْنِ وَحِينَ مناص، والحين اسمها، وحين مناص خبرها، وقد قرأ شذوذاً ((وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) على أنه اسم لات، وحذف خبرها.

والخبر محذوف والتقدير وَلَاتَ حِينَ مناص لهم، وَلَاتَ حِينَ مناص كائناً لهم.
قال الناظم:

..... وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلَّ

وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ عَمَلٌ

وَمَا لِلَّاتِ: ليس للات في غير اسم حِينَ يعني زمان، هل المراد في لفظ الحين فقط أو المراد الحين ومثله؟ كل ما دل على زمن من أسماء الزمان، الثاني هو الظاهر، ليس المراد لفظ الحين، وإنما المراد كل ما دل على الزمن، فحينئذ يختص اسم أو يختص مدخولاً لات بأسماء الزمان، وليس الحكم خاص بالحين، والآية إنما تذكر كمثال فقط.
وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ: لعله خص حِينَ للآية؛ لأنها هي المثال المشهور عند النحاة.
وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينَ: اسم حِينَ، أي زمان عمل.

بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان، نحو: حِينَ، وساعة، وأوان؛ للآية السابقة، وقول الشاعر: نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مَنَدِمٌ.

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا: يعني لا يذكر معها المرفوعان، وإنما لا بد من حذف أحدهما.

وَحَذَفُ ذِي الرَّفْعِ: أي المرفوع، يعني صاحب الرفع، وهو الاسم المرفوع.

فَشَا: يعني كثر، وَالْعَكْسُ قَلَّ: وهو حذف الخبر وإبقاء الاسم.

الأول كثير حذف الاسم وإبقاء الخبر، والعكس قل .. قل جداً؛ للآية التي ذكرناها ((وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)).

قال: وأشار بقوله: وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ إِلَى مَا ذَكَرَهُ سِيبُويه من أن لات لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناس فيه، فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل في مرادفه كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، وتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر: نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةً مِّنْ دَمٍ: إِذَا سَمِعَ، وَإِذَا سَمِعَ حِينَئِذٍ نَقُولُ: لا يراد به لفظ الحين بل هو عام، وكلام المصنف محتمل القولين، وجزم بالثاني في التسهيل.

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوباً فنصبه فعل مضمر، والتقدير لات أرى حين مناص، وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: لات حين مناص كان اللفظ.

ولكن المشهور هو الأول.

إذاً: شروط عمل لَات: أن يبقى النفي، وأن يتقدم اسمه على خبرها، ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، أن يكونا نكرتين، ألا يجمع بين جزئيهما والأكثر حذف الاسم، لا تعمل إلا في الحين وما رادفه، والله أعلم.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... !!!

عناصر الدرس

- * شرح الترجمة (أفعال المقاربة) وأقسامها من حيث المعنى
- * عمل (أفعال المقاربة).
- * أقسام هذه الأفعال من حيث اقتران خبرها بـ (أن) وعدمه
- * فوائد ومسائل
- * أقسام (أفعال المقاربة) من حيث التمام والنقص
- * ماتختص ته (عسى) دون غيرها.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد:

قال الناظم رحمه الله تعالى: أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ، أي: هذا باب بيان أفعال المقارنة. أفعال هذا جمع، والمراد بها: أن الحكم على هذه المذكورات كلها أفعال، وكلها متفق على فعليتها إلا عسى، فهي مختلف فيها، ذهب بعضهم إلى أنها حرف، نقل عن ثعلب

ونسب أيضاً إلى ابن السراج، والصحيح أنها فعل. والدليل على فعليتها: اتصال تاء
الفاعل وأخواتها بها، عسيتُ، عسيتَ، فَهَلْ عَسَيْتُمْ، حينئذٍ نقول: اتصال تاء الفاعل
دليل على أنها فعل.

وذهب ابن هشام رحمه الله تعالى إلى التفصيل بين كونها فعلاً وبين كونها حرفاً ولذلك
عدها من النواسخ التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، يعني: من أخوات (إن)، فتأتي حرفاً
وتأتي فعلاً، وحينئذٍ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر هي فعل، والتي تنصب المبتدأ وترفع
الخبر هي حرف.

وجمهور البصريين على المنع، بل الصواب عندهم: أنها لا تأتي إلا فعلاً ماضياً، وإذا
جاءت متصلة بال (كاف) عساك، عساه؟؟ ونحو ذلك، حينئذٍ نقول: هذه لا بد من
تأويلها وتخريجها على ما يوافق الأصل. إذاً التفصيل عند ابن هشام رحمه الله تعالى ويأتي
في باب (إن وأخواتها)، لذلك قال الناظم: أفعال، حينئذٍ عسى عنده فعل، بدليل بدليل
التعميم.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ، لم يقل: كَادَ وَأَخَوَاتُهَا، وإن كان هذا الباب يعتبر متمماً لما سبق، وهو
أن من النواسخ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، قلنا: هذا الأصل فيه باب (كان)
وأخواتها، حينئذٍ باب (كاد وأخواتها) هذا ملحق به، بمعنى: أنه يعمل عمل (كان)، كما
قال: كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، فدل على أن هذا الباب فرع وليس بأصل، ولم يقل كاد
وأخواتها؛ لأن كان وأخواتها هناك دل الدليل على أن (كان) لها اختصاص، وأنها أم
الباب، وانفردت بأحكام لم يشاركها غيرها من الأفعال.

وأما (كاد) فلم يثبت أنها أم الباب، وحينئذٍ إثبات أمية (كاد) يحتاج إلى دليل ولا دليل
فيبقى على الأصل، فلا نقول: كاد وأخواتها، وإن كان بعضهم عبر بهذا التعبير.
أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ، لم يقل كاد وأخواتها؛ لأنه لا دليل على أنها أم الباب، بخلاف كان.
قوله: أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ، مقاربة مفاعلة، والمفاعلة إما تكون بين شيئين، مضاربة ومقاتلة لا
بد بين اثنين، وهنا مفاعلة المقاربة. قيل: المراد أصل القرب، يعني ليست المفاعلة هنا
على بابها، لأنه يقال: سافر، فاعل، ضارب. ضارب زيد عمرواً، إذاً فيه نوع مشاركة
بين الطرفين، لكن: سافر زيد، نقول: سافر هذه جاءت على صيغة ماذا؟ صيغة فاعل،
هل ثم مفاعلة بين زيد والسفر؟ الجواب: لا. إذاً نقول: هذه ليست على بابها، سافر
ليست على بابها. كذلك هنا المقاربة قيل: مأخوذ من أصل القرب كسافر.

لا حقيقة المفاعلة، لأنه للخبر فقط، لأنه إذا قيل: كاد زيد يفعل كذا، إذا المراد قرب الخبر من الاسم، هذا المراد، فهي مفاعلة من جهة الخبر أو مقارنة من جهة الخبر للاسم، والاسم الأصل فيه أنه لا يقارب الخبر، هذا المراد هنا، حينئذٍ إذا قيل: كاد زيد يفعل كذا، المراد بالخبر هنا: أنه قرب من الاسم. إذاً: ليس فيه مفاعلة، الاسم في الأصل لا يقرب من الخبر، وإنما المراد الإخبار بقرب مدلول الخبر من الاسم. هذا هو الأصل، وحينئذٍ لا وجه للمفاعلة هنا، وحينئذٍ لا بد من صرفه على ما ذكرناه.

وقد يقال: يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم دلالتها على قرب الاسم من الخبر التزاماً. إذا قيل بأن أصل الوضع، وضعت كاد وأخواتها من أجل دلالتها على قرب الخبر من الاسم، إذا قرب الخبر من الاسم لزم منه أن يكون الاسم كذلك قريباً من الخبر، وحينئذٍ وجدت المفاعلة، لكن قرب الخبر من الاسم وضعاً، لأنه وضع له في لسان العرب لهذا المعنى.

وأما قرب الاسم من الخبر هذا التزاماً؛ لأنه إذا قيل: قرب معنى الخبر من مسمى الاسم حينئذٍ لا يكون الاسم أجنبياً بعيداً عنه، بل كل ما قرب قرب منه الاسم كذلك.

إذاً: فيه معنى المفاعلة لكن من جهة الالتزام، فتكون حينئذٍ على بابها. إذاً: أفعال المقاربة، مقارنة المفاعلة هل هي على بابها أم لا؟ نقول: قيل: الأصل أنه من قرب، وحينئذٍ لا مفاعلة كسافر. وقيل: أن الأصل في وضع (كاد وأخواتها) لقرب معنى الخبر من مسمى الاسم، لزم منه قرب الاسم من الخبر، هذا لازم له، فحينئذٍ حصلت المفاعلة في الأول الخبر للاسم بالوضع، والاسم للخبر بالالتزام، وحينئذٍ معنى المفاعلة موجود.

أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ، هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (كاد وأخواتها)، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلاً، ولا خلاف في أنها أفعال (عسى) هذا محل نزاع كما ذكرناه، والصحيح أنها فعل مطلقاً، وإذا جاءت ناصبة فحينئذٍ تؤول أو تستثنى في أحوال معينة فحسب، أما أنها تكون فعلاً وتكون حرفاً هذا محل نظر.

وهذه أفعال المقاربة على ثلاثة أنواع، لأنها ليست كلها أفعال مقاربة، بل هي من باب إطلاق الكل مراداً به الجزء، لأن الذي يعمل عمل (كان) في هذا النوع على ثلاثة أقسام: منها ما دل على المقاربة، ومنها ما دل على الرجاء، ومنها ما دل على الإنشاء، وحينئذٍ كيف يقول الناظم: باب المقاربة وليست كلها للمقاربة، وإنما بعضها للمقاربة، وبعضها للرجاء، وبعضها للإنشاء والشروع، وحينئذٍ نقول: إما أن يكون من باب التغليب، غلب أفعال المقاربة على الرجاء والإنشاء والشروع، وإما أن يكون على حقيقته.

وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

قبل الجواب: أنها من باب التغليب. وقيل في أفعال الرجاء والشروع أيضاً نوع مقارنة - فيها نوع مقارنة - قيل: في أفعال الرجاء والشروع أيضاً مقارنة بطريق الاستلزام، لأن رجاء الفعل دُلُّوا لتقدير نيله، إذا رَجَى الفعل حينئذٍ فيه نوع قرب، إذا رَجَى الفعل حينئذٍ نقول: فيه نوع قرب، فالأصل فيه إذا رجاه أن يتحرك إليه وأن يتقرب منه ذلك الفعل. هذا هو الأصل.

والشروع في الفعل يلزمه القرب منه، وعليه حينئذٍ فلا تغليب، بل يكون المراد بأفعال المقاربة على أصلها، إما أن تكون بالوضع وهو كاد وأخواتها، وإنما أن تكون بالاستلزام، لأن أفعال الرجاء إذا رَجَى الفعل دنا منه ولا شك، وهذا معنى القرب. وأفعال الشروع إذا قرب من الشيء من أجل أن يشرع فيه وينشأ فيه حينئذٍ صار قريباً منه، لكن هذا يكون من باب دلالة الاستلزام، وعليه فلا تغليب.

ثلاثة أقسام: الأول: ما دل على المقاربة، يعني أفعال تفهم منها مقارنة مضمون الخبر لمسمى الاسم، وهي ثلاثة سيذكرها الناظم: كاد وكرّب وأوشك، وضعت للدلالة على قرب الخبر أي: قرب معناه من مسمى الاسم. قرب الخبر يعني معنى الخبر من مسمى الاسم، هذا معنى أفعال المقاربة. وضعت للدلالة على قرب الخبر، أي: قرب معناه من مسمى الاسم، وقربه منه لا يستلزم وقوعه. إذا قيل: قريب - كاد تدل على قرب خبرها من معنى اسمها - حينئذٍ لا يدل على أنه سيقع، بل قد يستحيل عادة كما في قوله تعالى: ((يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ)) [النور: 35] قال: هذا مستحيل، فحينئذٍ لا يلزم من وقبه وقوعه، وإنما هذا اللفظ وضع من أجل أن يدل على القرب فحسب، قرب الخبر معناه من مسمى الاسم.

الثاني: ما دل على الرجاء، يعني أفعال دلت على الرجاء، وهي ثلاثة: "عَسَى وَحَرَى وَاخْلَوْلَقَ"، يعني: كلها تستعمل بمعنى واحد. عَسَيْتُ بمعنى: رجوت. اخْلَوْلَقَ بمعنى: رَجَى، وَحَرَى بمعنى: رَجَى، هذا المراد أنها كلها تفسر بمعنى واحد، فاللفظ متعدد والمعنى واحد، فعسى هي الأصل وَحَرَى وَاخْلَوْلَقَ محمولان عليهما. وضعت للدلالة على الرجاء الخبري، يعني: الطمع في الخير محبوباً والإشفاق أي: الخوف منه مكروهاً، هذا معنى الرجاء.

والثالث: ما دل على الإنشاء والشروع فيه، وهو كثير - هذه كثيرة - لكن عدّ الناظم منها: جعل وطفق وأخذ وعلق وأنشأ. هذا المشهور منها. وضعت للدلالة على الشروع في الخير: أَنْشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو: بمعنى أنه شرع، بدأ. فأفعال الشروع كأفعال المقاربة

كأفعال الرجاء كلها داخلة تحت مسمى أفعال المقاربة.

قال الناظم:

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرُ ... غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَبَرُ

إذا: هذا الباب محمول على باب (كَادَ وَأَخَوَاتُهَا)، وعلم أن (كان) ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، وتنصب الخبر على أنه خبر لها، هذا هو الأصل فيها، فالأصل كل ما جاز هناك أنه يجوز هنا، فالفرع يحمل على أصله، وكل ما اشترط هناك يشترط هنا، والعمل هو العمل، ولذلك قال الناظم:

كَكَانَ كَادَ: كَادَ مثل كَانَ، كَادَ هذا مبتدأ مؤخر قصد لفظه وَكَكَانَ، يعني مثل كان هذا خبر مقدم.

كَكَانَ كَادَ: لمقاربة حصول الخبر كَادَ.

وَعَسَى: لترجيئه، يعني: ترجي حصول الخبر. حينئذ: كَادَ كَكَانَ في ماذا؟ هل هو في المعنى أو في الحكم؟ وهل هو في مطلق الحكم أو في الحكم المطلق؟ هذه كلها احتمالات، في المعنى منفي؛ لأن (كَانَ) تدل على الزمن فحسب، وإذا كان حدث فحينئذٍ معنى حدثها هو الكون -الحدوث الحصول الثبوت-. إذاً: هذا ممتنع.

بقي: كَانَ كَكَادَ، كَادَ كَكَانَ، في ماذا؟ في مطلق الأحكام أو في الأحكام المطلقة. إذا قلت: في الأحكام المطلقة معناه: كل الأحكام التي مضت حينئذٍ هي موجودة في باب (كاد)، وإن قلت: في مطلق الأحكام فحينئذٍ صار في الجملة، وقد يخالف في البعض، الثاني هو المراد، أن المثلية هنا ليست مثلية مطلقة من كل وجه، بل من بعض الوجوه. كَكَانَ كَادَ يعني: فيما تقدم من العمل، كَكَانَ فيما تقدم من العمل كَادَ وَعَسَى لا في كل أحكامها، وإن كانت مطلقة المثلية تحمل على هذا لكن ليس هذا مراد الناظم، ولذلك استدرك فقال:

لَكِنْ:

هذا استدراك برفع ما يتوهم ثبوته، وهو أن ما قبل لكن قد يوهم أن كاد وكان مستويان من كل وجه في الأحكام، وحينئذٍ يلزم أن يكون خبر كاد مفرداً وجملة فعلية وجملة اسمية وظرفاً وجاراً ومجروراً وهذا ممتنع في باب كاد، وحينئذ: لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ هذا استثناء واستدراك بأن كَادَ كَكَانَ المراد بها في العمل، في أنها تدخل على الجملة الاسمية مبتدأ وخبر، وأنها ترفع المبتدأ على أنه اسم لها، والخبر له حكمه وهو مستثنى من الأحكام

التي تعلقت بـ (كان)، ولذلك قال:

لَكِنْ نَدَرُ

... غَيْرُ مُضَارِعٍ لَهُذَيْنِ خَبَرٌ

إذا: كَادَ كَكَانَ في العمل الذي تقدم ذكره:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ ... تَنْصِبُهُ ... فحينئذ ترفع (كَادَ) الاسم لفظاً أو تقديرًا، وتنصب الخبر محلاً لا ظاهراً كـ (كَانَ)، (كَانَ) نصبها للخبر لفظاً، كان زيد قائماً، ولكن لما كان الأصل في باب (كاد) أن يكون خبرها جملة فعلية: لَكِنْ نَدَرُ .. غَيْرُ مُضَارِعٍ يعني: شذ، مقصوده بالندارة أو الدور هنا الشذوذ، شذ مجيء غير فعل مضارع خبراً لكان وكاد وسائر أخواتها، فليس الحكم خاصاً بهذين الفعلين، حينئذ لما تعين أن يكون الخبر فعلاً تعذر أن يكون النصب ظاهراً، هذا واضح بين. وحينئذ من المخالفة في باب كاد لكان: أن كان تنصب الخبر لفظاً، وقد يكون محلاً كالجمله الفعلية والجمله الاسمية إذا وقعا خبرين، وكذلك المتعلق الجار والجرور والظرف.

وأما باب كاد وأخواتها لا، يتعين أن يكون النصب محلاً، وإذا جاء النصب لفظاً ظاهراً فحينئذ يقال فيه: إنه شاذ، ولأن ذلك لا يكون إلا في الاسم المفرد، فإذا صرح بخبر كاد وعسى بالاسم المفرد، حينئذ نقول: هذا شاذ، وعليه يظهر فيه النصب. إذا: كَكَانَ كَادَ فيما تقدم من العمل لا في كل أحكامها، فإن من المخالفة بين البابين ما ذكره الناظم في قوله: لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ كما سيأتي.

ومن المخالفة -هنا-؛ فإن الخبر لا يتقدم هنا في باب كاد، بخلافه في باب كان، فثم فروق بين البابين، فإن الخبر لا يتقدم هنا، ويجوز حذفه إن علم، بخلافه في باب كان في المسألتين على خلاف سبق، هل يجوز حذف خبر كان أو لا!

((فَطْفِقَ مَسْحًا)) [ص:33] طَفِقَ، هذا سبق معنا أنه من أفعال الشروع، وحينئذ: طَفِقَ مَسْحًا، طَفِقَ هو مَسْحًا، هل مسحاً هذا خبر؟ نقول: لا بد من التأويل، لأنه تقرر أنه لا يقع خبر طفق وأخواته إلا فعلاً مضارعاً، وهذا جاء نصاً في القرآن: ((فَطْفِقَ مَسْحًا)) فَطْفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا، فمسحاً هذا ليس هو الخبر حتى نقول شذ، جاء في القرآن ما هو شاذ، لا. نقول: هذا المذكور المنصوب ليس هو الخبر، وإنما هو مفعول مطلق لعامل محذوف، العامل هو الذي وقع خبراً وهو الجملة فعلية. فَطْفِقَ يَمْسَحُ مَسْحًا، وهذا واضح من أجل أن تطرد القواعد.

وأما توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترن بـ (أن) -يعني في باب كاد- توسط الخبر فجائز باتفاق إذا لم يقترن بـ (أن)، وعلى أحد القولين إذا لم يقترن بـ (أن)، يعني فيه خلاف، قيل: يتوسط. وقيل: لا.

ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل (كاد) في كل ما تعمل فيه (كان) دفع ذلك بالاستدراك، فقال: لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لَكِنْ نَدَرُ أَنْ يَجِيءَ خبر وهو غير مضارع.

غَيْرُ مُضَارِعٍ: لا بد من التقدير، غَيْرُ مُضَارِعٍ: غير جملة فعل مضارع، لأن الخبر ليس الفعل فقط، أي: جملة بحسب الصورة الظاهرة، لماذا بحسب الصورة الظاهرة؟ لأنه سيأتي أن بعضها ما يشترط فيه (أن) -لا يتجرد عنه-، وبعضها يشترط فيه ألا يتصل أو يقترن به (أن)، حينئذٍ ما جاء اتصل به (أن)، (أن) وما دخلت عليه بتأويل مصدر، والمصدر مفرد، وحينئذٍ كيف نقول بأن الخبر يكون جملة ونشترط (أن) في بعض المواضع، و (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر والمصدر مفرد هذا تناقض، نقول: لا، المراد هنا اشتراط الفعلية أو الجملة الفعلية باعتبار الصورة المحسوسة الذي ينطق، لا باعتبار بما تؤول إليه. النظر هنا إما أن ينظر إلى الفعل من حيث هو -الصورة المحسوسة المنطوق بها-، وإما أن ينظر إليه باعتبار ما تؤول إليه.

إن نظرنا باعتبار ما تؤول إليه حينئذٍ لا يصح أن نقول: وَلَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ؛ لأنه في الحقيقة أن ما كان متصلاً مقترباً بـ (أن) ليس هو فعل المضارع، بل هو مصدر والمصدر مفرد، حينئذٍ كيف الانفكاك عن هذا التناقض؟ نقول: المراد باشتراط كونه غَيْرُ مُضَارِعٍ، غَيْرُ الجملة فعل مضارع في الصورة المحسوسة، يعني التي ينطق بها، وليس لك بما تؤول إليه هذه الجملة.

وإن نازع بعضهم في كون هذه (أن) الداخلة على الفعل أنها تؤول بالمصدر، والسيوطي مشى على هذا قال: لا نسلم .. يقول: (أن) مصدرية لكن لا تؤول بمصدر، وهذا عجيب، لكن الغريب أنه سار على هذا.

فالشاهد: أن (أن) هذه نقول: مصدرية قطعاً، وإذا حكمنا عليها بأنها مصدرية لا بد وأنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، والأكثر على هذا، فحينئذٍ دفعاً لهذا الاعتراض نقول: المراد بالجملة هنا ولو في الصورة الظاهرة المحسوسة، إذ أن الخبر إذا اقترب بـ (أن) خرج إلى المفرد.

لَكِنْ نَدَرُ: يعني أن يجيء.

غَيْرُ مُضَارِعٍ: غير جملة فعل مضارع لهذين خبر.

لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لهذين خبر: خبراً حال من فاعل ندر، وغَيْرُ هذا فاعل ندر.
